



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران

بخش دیجیتال

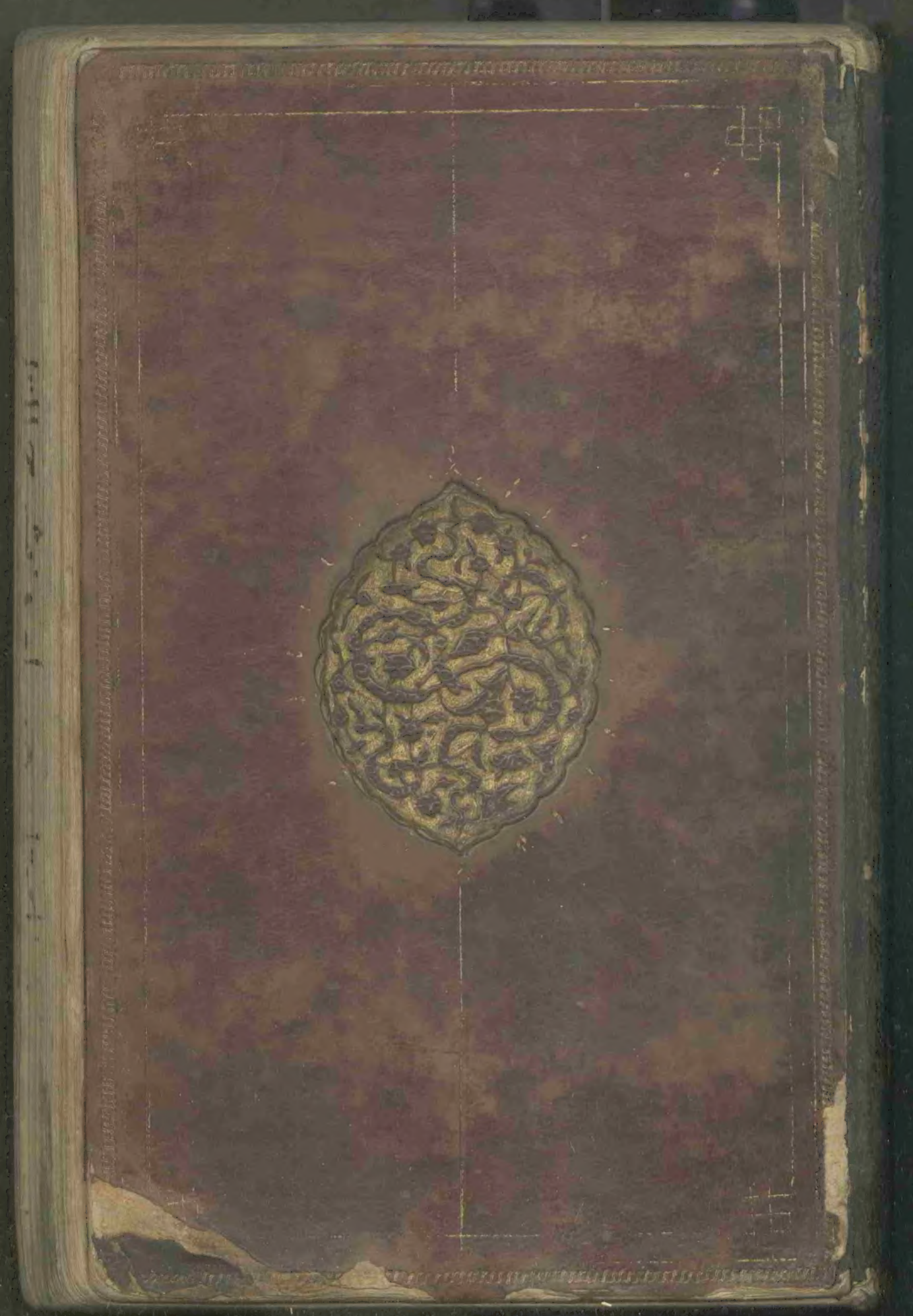
نام کتاب: شرح تلخیص مفتاح

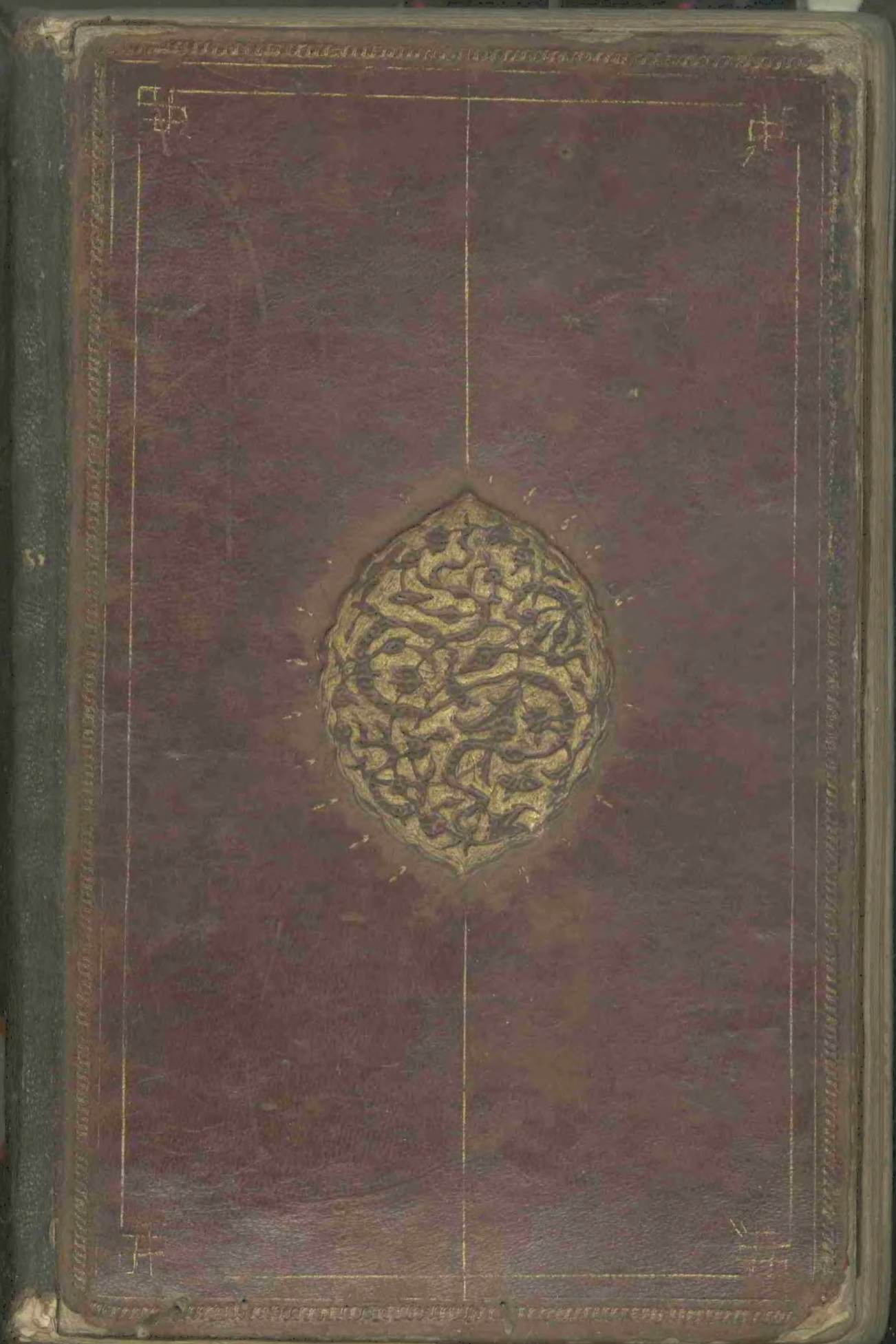
مؤلف: اسفرائین

شماره کتاب: ۲۰۵ مسکود

اندازه: ۲۵/۵x۱۶

تاریخ تصویربرداری: مرداد ۱۳۸۹





محمد دود و دل ال

فتحزاد امون

والله اعلم بالصواب الذي حكاه الله ورسوله في كتابه العزيز

وكتبه في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٥٠ هـ

الفقه الحاج عفيف القمي

مكتبة آية الله العظمى
شماره ٢٠٥
هدیه آقای سید محمد مشکوة
١٣٣٨

قد نفذت الى السيد الضعيف
علي أبي حاتم قربان
١٢٥٥

تراویدم وولف شنبه
شنبه که به ما نذرید

کتابخانه
شماره ٧٠٤
هدیه آقای سید محمد مشکوة
١٣٣٨

ضمیمه عاریت شد به تهر لعل الحجاب
علی ابن حاتم قربان
الکتابخانه

٢٥/٥ x ١٥

١٧ x ٩/٥

٣٩

این کتاب ۵۸ ورق دارد ۸

فهرست کتابخانه مرکزی
از علم مصطفیٰ آملی
تألیف و تدوین
۱۳۵۰

کتابخانه مصطفیٰ آملی
تألیف و تدوین
۱۳۵۰

فهرست کتابخانه مرکزی
از علم مصطفیٰ آملی
تألیف و تدوین
۱۳۵۰

کتابخانه مصطفیٰ آملی
تألیف و تدوین
۱۳۵۰



کتابخانه مصطفیٰ آملی
تألیف و تدوین
۱۳۵۰

کتابخانه مصطفیٰ آملی
تألیف و تدوین
۱۳۵۰

کتابخانه مصطفیٰ آملی
تألیف و تدوین
۱۳۵۰

کتابخانه مصطفیٰ آملی
تألیف و تدوین
۱۳۵۰

کتابخانه مصطفیٰ آملی
تألیف و تدوین
۱۳۵۰



کتابخانه مرکزی دانشگاه تهران

از مجموعه نسخه های خطی اهدائی

سید محمد مشکوة

کتابخانه مرکزی دانشگاه تهران
تألیف و تدوین
۱۳۵۰





الحمد لله على كل حال. كما يستوعب من ايا الفضال. ويستقبل
خواص الاقبال. ويتسبب بالافتتاح به ختم كل امر ذي بال. **والشكر**
لنبي النعمان. على حسب ما يقتضيه شاهد النوازل.
والصلاة والسلام على من بيده مفتاح الجنان. ومصباح الجنان. وكشف
طريق الحق باوضح البيان. اللسان الذي بلسانه تلخص خير الاديان. وبيان
ايضاح افضل الانسان. محمد المبعوث من اشرف قبائل بني عدنان
وعلى آله واصحابه الذين كان الدنيا عندهم اخضر من كل خضر. وكانوا
ما كانوا عزبا بل كالمختصر. فوصلوا بالفضل عن لذائذ الدنيا الى عيشة ابدية
اطيب. وفاد. والانقطاع عنها بكل الاتصال الى حياة سرمدية
اعذب. اللهم. لا اوجر صلاة عليه اطول من كل مطرب. واجعلهم في
قلوب المؤمنين بين لا يساوي جهنم كل احب. **وبعد** فيقول الفقير
الى الله الغني المرحوم بن محمد بن عرب شاه الاسفراحي عصام الدين ابن
افضل ما يتسبب به في تحصيل الكمال. وامثل ما يتوسل به الى نيل خير الاما
واعز ما يعتصم به الى ذروة الجدل قول على ان النبي خير ال. لا تظن
لي من قال وانظر الى ما قال. وكيف لا وهو قاطع رتبة التقليد. الذي
استل صاخر عنيق تقبيد. وبعد عن الحق الصريح غاية التعبد. ولو
التقليد ما حرم عن معرفة الحق واجد من الجاهلين. ولما سمع منهم ما مفا
بهذا في. باينا الاولين. من شارب ان يكون العالم المقتن. ولفقه
بفقد الحكمة صادة المؤمنين. وحكمه ملذزا ان ياخذ ماصفا ويسد
ما كدر. ولا يفرق في مقام الانقطاع بين الحق والجدول والنهر
وعن ان البشر اخطا من لوازم البشر. وانه لا يكون بغير الوحي في

مفقد غير الله لوحد وانيه اخلافا كثيرا **الحمد لله** الذي هدانا لهذا
في عنقوان او اني حي ما وصيت بالتقليد احدا. وما دقت الا بالتحقيق عمدا
لي ان جيت من هذه الجهة فاجبت فطبع كثير منه في شرح التلخيص هذا
سعت. وباريخ تقدير واصل محرم املت. ولما في مناجي الحق بعين
التحقيق اهتد. ولم اخف ان اسرح كتابا قد مر في غاية همة في شرح
كل باب فيه من الابواب جم غفير من فحول اصحاب العقول وقوم فطير من فطيات
ارباب الالباب. سيما العالم الرباني. اسناد الفضلا العلامة التقي
والمحقق المعاني قدوة العلماء الشريف الجرجاني. روح الله روحهما. ورزقا
عني قوما وصيوا جميعا. كيف ونبض الضمير. لا يحيط به فيض احد. وليس له
حد ولا يعرف له امد. ولذلك ترى في بعض من بعدهم بعضا في هذا الكتاب ما
يكاد يتجسس فيه نواظر بصائر ارباب الذكاء كيف زادوا في زيادة على ما
به انما رايها خرين وجلة القدماء. فما عجز الله عقلا فاستمر على ما رايه
اللا في لكل لفظه منه لفظه في المعاني العوالي في اورد ان اذ هان اذ كيا
الفضل الا على. وفي كل حرف منه للقلب العالي. فوح في اصطياض اصناف
المعاني. وكل نقطة منه لفظه تفيض لارباب المهر العوالي. طوا هره
نظامه ارجار التحقيق. وبواطن مواطن امارا والتدقيق. فلا غرو ان يجتهد
في اكتسابها بعك عميق. بانا طرا فلة بضاعتي. وقصور باعتي. لا تكن
ستبعد هذه النشوة والتمنا. فذلك فضل الله يؤتيه من يشا. فنتال
الله ان يحصله بعضا للطلبة في قمره قاتو كتابه. وظهرت للاجلة في علمه
حقائق خطابه. وذا هذا العاقل الدليل يوم لا ينفع مال ولا بنون ولا
مترور له امر غير ممنون. انه المنعم لكافة البرايا. بعامه العطايا
وخاصة الصفايا **قال** المصنف رحمه الله تعالى.

الحمد لله الحمد هو الشا على الخير الصادق ربا لا خيار. على ماله الاشهر
او الصادق عن الاختار. نعمه كانت او غيرها. والشكر هو الايمان بما يعيد
التعظيم على النعمة سواء كان ثارا او غيره فينبها عموم من وجه حلي بجمعا
في ثابته. ويقارن الاول الثاني في ثا على التفصيل. ويقارن الثاني
فيما سوى الثا بما يعكس الاركان والجنان. لا فادة التعظيم لثان. اذا
تم هذا فتقول افتح كتابه هذا بالتملة التي الافتتاح بها الحق الافتتاح

الحمد لله المتعال . ثم الحمد المتألف اعلى درجات الكمال . من القول الدال
 على انه تعالى مالك لجميع المحامد بالاستقلال . فحمد غيره كالعارية على نحو
 من الفضائل والافعال . اذ الكلمة والنية . وليس لغيره الاظهرية
 بين يديه . اقتداء بالكلام المجيد . للعلامة الحميد . وهربا عما جاء به السنة
 المشهورة لتاركها من الوعيد . واذ الحق من الشرا التي يذكرها صاحب
 هذا المختصر استيقنا للعتيد . واستيقنا للبريد . واختار قوله الحميد
 نوافعا للذوق على قوله الشكر لله تحسينا للبيان بتدريج الاقتباس . وتيسرا
 لاختصاصها برب الناس اذ اختصاص الحمد لاختصاصه بوجه يوجب
 اختصاص الشكر من غير الانعكاس . واختار على المدح تبيينا على انه تعالى هو
 الفاعل المختار . على ما عليه ارباب المبدل الاختيار . ولا يشك الحمد
 على صفاته لا بد من شدة اليه المختار . وان لم يستل بالاختيار . او منزلة
 منزلة الاختيار لا استقلال الذات فيما من غير مدخلية شي في الافعال
 ونصب الكتابة علامة على افتتاحه . باقية على مدح من صفته الذي هو
 العبد المتناهي . اذ التيقن بما لله والافتتاح بحمد اجل منصفه بها
 الرخل ما هي . وباجل ائمة الدين واليقين بصفاهي . ومع كون تلك
 الكتابة تلك العلامة على الحمد الحميد . شكر عظيم لا يحصى في ما كرر
 لانه فعل بني عن عظيم المنعم . وتحميد الكرم المدام . وحسبنا جزاين
 الكتاب الذي هو عبارات المفيدة لمصاحبة المكتوبة بين الله فتي
 على ما هو المختار او هو نقوش الكتابة على احوال ما انما للاقتداء بالكل
 واما للذي التمام . ان الحمد والبسملة ايضا كتابا من الدفاتر
 في احوال الحمد فيجز كل ذي منه . عن اداء المحامد بكل ثمة . ولا يري
 ما القيت مما اقيت عندك انه ينبغي على جعل اللام في الحمد للاستغراق
 وقد جعلنا العلامة التحسيري علامة تعريف الجنس فلا توفيق به لانه
 سرور بان في هذا النظر لانه على اختصاص الحمد به تعالى فهو لا يحتاج
 من افادة الاختصاص وان يتحاش فبنا على قاعدة الاعتزال من ان
 العباد هم الخالقون لا فعلا لهم فالحمد على افعالهم ليس حمدا لله
 تعالى . ونحن معاشر اهل السنة نختار بيا على ان لا يشر الا الله
 فالحمد يرجع اليه ولا يتعلق في الحقيقة بما سواه على انه قيل انما
 جعل تعريف الجنس دون الاستغراق اما بيان ان مذكول الله هو

الجنس

الجنس والاستغراق من موجبات القديان كما يستحق في بحث التعريف واما
 لاختيار اثبات اختصاص الافعال بجعل اختصاص الجنس كناية عنه لانه
 ابلغ وما قدمناه لك من ان جملة الحمد قول دال على كنيته تعالى لجميع المحامد لا يتألف
 سلوك طريق الكناية . وليس بالصريح في اختيار النصريح . والله كالمن تحقق
 بواجب الوجوه لم ينطقا على غير فيسابين المبدلين وغيرهم الا ان الله اسم هو
 فهم من اعلم والرحمن صفة . وقد استند الذات في ضمن اسم الله بالانصاف بجميع
 صفات الكمال كالحاكم بالوجوه في ضمن هذا الاسم وهو يدل على جميع الصفات
 على سبيل الاجمال . وفي ذكر الحمد مزيد الاكاد . فلهذا اختير من بين الاسماء
 الحسنى الماثورة فان شيئا منها لا دلالة له عليه . والمنصف بجميع صفات الكمال
 ومالكه من النظائر والاسماء ليست بى الاسماء الماثورة كالحاكم من كل وجه على
 انه لو قيل الحمد للحاكم او الدارق لى غيره لكان لا وجه ان علة ثبوت جمع الحمد
 له وهي الصفة المخصوصة **قال** الشارح المحقق قال الحمد لله تبيينا
 على الاستحقاق الذاتي اي الاستحقاق الغير المختص بوصف دون وصف ثم عرض
 للافعال بعد التمام الدلالة على استحقاق الذات تبيينا على تحقوا الاستحقاقين
 وفيه نظر لان التثبت على الاستحقاق الذاتي لا يحصل بتعلق الحمد باسم العلم
 لانه لا يدل على عدم علية الوصف ولو سلم فاستحقاق جميع المحامد او اختصاص
 بجنس الحمد به لا يكون باعتبار كل وصف حتى لا يخص الاستحقاق بوصف
 دون وصف بل ذلك الاستحقاق بالنظر الى جميع الاوصاف . واما الاستحقاق
 الذاتي لثبوت جنس الحمد فانه ثابت بالنظر الى اي وصف كان على ان يعلق
 الحمد بلفظ الله لو افاد الاستحقاق الذاتي انما يفيد لان كل وصف له يوجب
 استحقاق الحمد فيفيد الاستحقاق الوهمي ايضا فلا يستدعي التبيين
 عليه ذكر الوصف الخاص . وايضا ليس يعلق الحمد بالذات كعقله بالافعال
 على ما يدل عليه كلامه فان المكنية المستفادة من التعلق باسم الذات
 هو عليه الوصف ثبوت الحمد لله . والعلية المستفادة من التعلق بالانعام
 عليه الانعام لان الحمد اذا كان جملة لثبوت الحمد له تعالى لكان المعنى ان
 جميع المحامد ثابتة به تعالى لاجل الانعام . ولا يحق عدم صحة وتحقيق ذلك
 ان العدل المذكور بعد الانشاءات قد تكون علة الانشاء . وقد تكون
 جملة لما تعلق به الانشاء . فعلى الاول انشاء معتدل . وعلى الثاني انشاء معتدل
 وعلى الاول قوله على ما انعم من جملة المحمود به . وعلى الثاني خارج عنه

محمود عليه . وبهذا اظهر انه لا يشاي بين جعل الانعام علة للحمد وجعله
غير مختص بوصف دون وصف . فنقول تعرض للانعام لان الذاعي اليه الحمد
تأليف هذا المختص الذي هو من اثار الانعام وقدم لانه مستند اليه
في الحال وغايل في قوله به في الاصل لان قوله اصله حمدا لله وهو من المصا
السادة مستند الافعال عدلا ليه الرفع للذلة على الذوام والنيات فربته
التقدم خالا وما لا وليكن اقتباسا على عامر وما شاع في الكلام القديم
فليست بزيادة كن بعدد بما يتعلق به **قال الشارح** وقدم الحمد
لاقتضا المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه واورده عليه
ان الحمد مجموع قول القائل الحمد لله ولا اختصاص بالحمد لكلمة الحمد
بكل جزا الكلمة متساويا النسبة اليه الحمد . ويمكن ان يدفع بان الحمد
اختصاصا غير الجبرية باعتبار صديقه مفهومه على هذا الحمد **على ما انعم**
تقدير لاننا الحمد . وعلى تعليلته كما في قوله تعالى ولتكبروا الله على
ما هداكم . وما فيه مضد زية لاسمية موصولة او موصوفة اما لفظا
فلا تصحح الاسم له في تقدير العائده في المعطوف بتكلف اي لما هذا كمر
وعلم به من البيان ما لم يعلم فيكون من البيان بيان ما لم يعلم ويكون ما لم
به عبارة عما يتوقف عليه التعليل من الشعور وغيره . او يعلم من البيان
وقت عدم العلم بان يكون ما لم يعلم مضد لا حينئذ للاختصاص في المعطوف
هو عليه في التقدير كاذك الشارح المحقق لان اختصاص التعليل في التقدير
او التزويل منزلة اللازم لا يندفع بحمل ما مضد زية . وما ذكره الشارح
ايضا ان التقدير في المعطوف متعذر لكون ما لم يعلم مفعوله وحمله بدلا
من الصيغة تعسفا وكذا جعله خبرا مبتدأ محذوف او مفعول . اعني قد هول
عما ذكرناه . وانا نعني فلان الحمد على ما قام بالمنعم ما امكن من الحمد على ما
يتعلق بما قام به من نفس النعمة . اما لان دعوى النعمة اليه حمد المنعم لا يتطابق
لوا سطة الانعام بخلاف الانعام فانه مرتبط به بنفسه . واما لانه ادخل
في الاخلاص لان النظر في النعمة على وصوله اليه العبد بخلاف الانعام فان
النظر فيه اليه لاهضاء كال المحمود وتجريد النظر عن شوب الالتفات
اليه ما يصل اليه . والمبالغة في قصر النظر على الكمال لم تعرض للمنعم به
مربع الحمد على الانعام اذ الحمد على ما هو من الحمد من البيان تبيينا
على ان الحمد ايضا مما يوجب الحمد لما يشمل عليه من جلائل النعم فلا يكون

الخروج

الخروج عن غمده من مقدور فلفظ على ما انعم ما اندرج تحته فقال
وعلم من البيان ما لم يعلم بطريق عطف الخاص على العام تبيينا على فضله
على ما عده من الانعام . وازاء ما لم يعلم ما لم يعلم بوجه من الوجوه . وذلك
التعليم لا ياتي الا من الله فان المعلم لما يعلم بوجه ما لم يعلم بوجه اخر فلا يكون
ذلك طويلا . وقيل المراد ما لم يكن يعلم اخذ من قوله تعالى وملاك ما لم يكن
يعلم اي ما لم يف قوائما بالعربية . وذلك التطويل لا يبرز بوجه اثبات فائدة
برعاية الشجع كما قيل او فائدة صنعة الطبايق ورعاية تناسيب الاشتقاق لان هذا
محسنات بدعية . ولا بد لدفع التطويل مما يدخل في اصل البلاغة وقوله
من البيان بيان ما لم يعلم قدم عليه لرعاية الجمع وفيه ترك رعاية جانب المعنى
لرعاية جانب اللفظ اذ حق البيان ان يتاخر عن المهم ليتكفى بالبيان في النفس
فضل تمكن . ولا يرد ان رعاية الجمع لا يقتضي تقديم البيان اذ يمكن ان يتاخر
وما لم يعلم من البيان علم كان فيه ايضا شاعرا لفعل على خلاف الاصل واما
ان ما لم يعلم هو المحمود عليه ولا يخفى حسن البيان وما فيه من بداعة
الاستهلال مرآة بالصلاة تكميلا بالشكر اذ ورد في الشعر من لم يشكر الناس
لم يشكر الله . واقفا لما علمنا الله من جعل ذكره مقارنا لذكر نبيه واظهارا
لحاجة النبي اليه مع انه افضل المخلوقات . ونظرا لخرارق العادات
مبينة عن وقوع هذه الامة فيما وقع فيه النصاري فقال **والصلاة** وهو
من الله الرحمة وكلمة على متعلقة بالذول اي الرحمة مازلة **على سيدنا** اي سيد
خير الامم او البشر والمخلوقات وعلى كل تقدير سيد سيد سيادته لجميع المخلوقات
محمد اي من حميد كثيرا استقوله من الحمد ايمان احدهما يعيد المبالغة
في المحمودية . والاخر المبالغة في الاحمدية وهو احمد . واشتهر من بين
الانبياء الاول اكثر اشتهارا وخبر به كلمة التوحيد لانه النسب لما له من
نظام المحمودية ووصفه بقوله **خير من نطق بالصواب** على المذهب الباطني
من تفصيل خواص البشر على خواص الملاك . والمراد بالصواب ضد الخطا فاما
ان يرد ان الصواب في التكلم وعدم الخطا فيه فصاحبه وبلاغة وهو انسب
بالمقام . واما ان يرد ان به مطابقة النطق وسبب ان الكذب . وقيل به
مسئلة عصمة النبي عن الكذب واختار الوصف به لانه مما وصف الله الملائكة
المقربين حيث قال وقاك صوابا . مرفضة ثانيا على الانبياء من حيث يقول
وافضل من اوتي الحكمة **وفضل الخطاب** يحتمل العطف على اوتي الحكمة

فيكون جملة فعلية كما يحتمل العطف على الحكمة عطف مقدره على مقدره وهو الحكمة
ولم يتجاش من حديث لا تقضيلوني على شيء. ومن حديث لا تقضيلوني على شيء
بني لان المذهب انه افصل الاشياء. وكل بني ورده في الاخبار من تقضيله
مؤول تكلف تاويله في شرح كتب الحديث. واختيارا لاشياء على منزلة الحكمة
ومن جاء بالحكمة تبين على انه من عند الله لا من عند نفسه. وترك الفاعل لانه
شعير والحكمة العدل والنبوة على ما في القاموس. وقسمها الكشاف بعلم
الشرايع وفصل الخطاب بمعنى الخطاب الفاصلي بين ما قصد به وغيره كان
وضوحه فيما قصد به او الخطاب المفضول المتخير عن غيره لذلك والخطاب
الفاصل بين الحق والباطل. والخطاب المفضول المتخير عن غيره بحيث
لا يشبه كلام البشر لا محالة فيكون اشارة الى المعنى الباقية بعد اشارة
الى النبوة في وجه وجهين المدلول والدليل في وجه وجهين العلم
وجنس التعليم والتبليغ في وجه وجهين. وعلى اعادة كلمة على ردة على السبعة ان
جمع الآل مع الرسل في الصلاة بكلمة على لا يجوز. ويجب ترك الفصل بينه
وبين الله **الله** اصله اهل به لئلا يهمل خصا استعماله في الاسراف ومن له
خطر بمعنى انه لا يستعمل الا في حق الله لا في حق غيره. وكان يجب الذين
او الدنيا. **قال** صاحب الكشاف ينافي في تصغير اختصاصه بالاسراف وكان
يريد انه بعد الاختصاص لم يصغر لثباته بحسب الوضع للتخصيص
وما روي عن الكسائي انه سمع اعرابيا يقول. اهل واهل واهل واهل
والدواويل كان قبل التخصيص فاهل ليس تصغيرا للاهل بل لال
واعترض به من ان الشرف بحسب ما اضيف اليه لا ينافي في التخصيص بحسب
نفسه وان التصغير يكون للتظيم. وما يمكن ان يورد من ان التصغير لا يكون
لا يصح ان يكون قبل التخصيص من دفع لانه تنبيه على عدم تصغيره بعد
التخصيص وبما ن سره على ان التصغير يكون لتخصيص الشيء في مفهوم ما صغر
فالرجل تخفيف في الرجولية فتصغير الال يكون لتخصيص في الآية فلا
يناسب في لفظ قصد به شرف الآية ونحو الال بمعنى الاشياء فلو حمل على
اهل بيت النبي فالصلاة عليه وعلى اصحاب لاد احوقهم علينا لانه وما يظ
بيننا وبين الرسول كما ان الرسول واسطة بيننا وبين الله تعالى ولوارثه
به الاتساع يكون اقتداء به عليه الصلاة والسلام لانه فان امرامة
كان جلسته. ويكون ذكر اصحاب المشرك على اهل البيت تخصيصا بعد

التعريف

التعريف لشركهم **الاصحاب** بني الجوفري كون الافعال جمع فاعل فلذا قال
المسلم المشهور من قولهم اجباها ابناءها اي جماعة جوا على الذين يدعونها
هم الذين بنوها اطنه تخفيف جناسا بناتها فلذا قيل جمع ظهر مقدره
مستعملا في الظاهر مبالغة لكن يحج عليه انه يتا في ما في الكشاف
ان الحرض في قوله تعالى حتى تكون حرضا او تكون من آلنا لكن يستوي
فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث لكونه مقدر. وفي القاموس طاهر
كندر وكوم فهو طاهر. وطهر وطهره والجمع اطرار **وصحابة** هو في الأصل
مصدر كالنصابة بالكسر يستعمل في الرفقاء والمراد اصحاب الرسول
وهو الذين طهرت صحتهم مع النبي صلى الله عليه وسلم. وقيل بشرط الرواية. وقيل
هم مسلمون راوا النبي صلى الله عليه وسلم **الاجبار** في القاموس جمع خير
تحققا او مشددا على وزن سيد بمعنى كثير الخير او جمع خير مشددا بمعنى
كثير الخير في الدين والصلاح والتخفيف في الجاهل واشتركت وكان هذا
الاعتبار **قال** السراج جمع خيرا بالتشديد فان المناسب هو
المدح بالدين والصلاح لا بالחסن والحال وليس جمع خيرا من تقضيل
وان كان يلائم وصف الاصحاب به ما روي عنه صلى الله عليه وسلم خير القرون
قري في غير الذين يلوهم لان خيرا لا يتغير في التانيث والجمع والتثنية
على ما في القاموس. **وقال** القاموس اذا اردت التقضيل تقول فلان خيرا
الناس وفلان خيرا الناس **اما** التقضيل محمول سابق مع التاكيد لمفهوم
الجزا وقد يستعمل المجزأ التاكيد كذا في الرضي في هذا للتاكيد ويصح
التقضيل **بعد** اي بعد الحمد والصلاة هذا هو المشهور في هذا
المقام ونظائره. ولحق بعد التسمية والحمد والصلوة والمقصود منه
تذكيرا ابتداءا ليقفه هذه الامور المتبركة ليكون مع التبرك والتبني
ان الشروع بغير اهل عنها فيزيد في التبرك والتبني والفضل لان ما سبق
اشارات وما سياتي اخبار وحقيق كلمة اما وبعد اغناك عند قطع
مسالك معرفتها واعراب علماء عنه فلا يناسب قصد محو هذا **فلما**
كان لما لوقوع امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثاني مع الاول
مستتبا مسبب مع السبب الحقيقي فيلزم من ذلك اتحاد زمانهما وهذا
الزمان اسماء دله فيكون اسما كناية عن الله ابن السراج والوقوع وان
جني وجماعة ورده ابن خروف بصحة لما اسلم دخل الجنة. واجيب

بأنه مبني على المبالغة وكلام سيويه محتمل حيث قال لما وقع امر لوقوع
 غيره وإنما يكون مثل لوفاته يحتمل القصد إليه أنه مثل لو في الماضي أو
 في عدم العمل والقصد إليه أنه حرف وهذا مستلزم يفتقر فيه القطع
 وأن جزم الشارح بكونه اسمًا وجعل كونه حرفًا وهما. وبالجملة بليته
 ما من محقق أو مقدر لفظًا أو معني وجوابه أيضًا يكون ماضيًا ربما يكون
 مقرونًا بالماضي بالانفراق. واختلف في وقوعه جملة اسمية مقرونة
 بالماضي أو إذا النحائية وفعلًا مضارعًا وإن شهد بالكل القرآن **علم**
البلاغة أي علم الغرض من تدوينه تحصيل البلاغة وهو علم المعاني
 الذي الغرض منه تحصيل ملكة تأدية المعاني الذاتية على أصل المراد
 على وجه الضوابط وعلى البيان الذي الغرض منه تحصيل ملكة تأدية المعاني
 الواحد بطرق مختلفة على وجه الضوابط. وأما سواهما فما يتوقف
 عليه البلاغة فالغرض من تدوينها تأدية أصل المعاني على وجه الضوابط
 فطردا يستوي للفراس والعوام. كذا المراد بعلم **توابعها** علم دون
 لمعرفة توابع البلاغة فلا يدرى أنه لو اريد بعلم البلاغة العلم كان
 عطف وتوابعها على جزء العلم ويكون صميم توابعها راجعًا إلى جزء العلم
 وإن اريد المركب الإضافي فإن جعل بمعنى علم يتعلق بالبلاغة فليس له
 ضابطه تقتضي دخول المعاني والبيان وخروج النواحي **من أجل العلوم**
قد لا يميز ما من نسبة الأجل إلى العلوم فيكون أصله من أجل قدر
 العلوم. وأما نسبة الأجل إلى علم البلاغة فكون أصله. ولما كان
 علم البلاغة وتوابعها من قدر راجعًا للعلوم وعلى التقديرين لا بد من
 تقدير مضاف في علم البلاغة. ومن تقدير موقوف عليه أي لما كان قدر
 علم البلاغة وشره من أجل قدر العلوم وأدق سرهما وليس لك
 أن تجعل قدرًا يميز عن نسبة الأجل إلى قاعله المضمرة وإن كنت
 تستغني عن التقدير إذ الأصل حينئذ لما كان علم البلاغة وتوابعها
 من طائفة أجل قدرها من العلوم لأنه يلزم عمل الأمر بالتفصيل النظام
 من غير شرطه والقدر كالقدر والحيل المفقد **وأدق أسرارها** هو
 ما يكتم أولب الشيء وأما جعل علم البلاغة وتوابعها من أجل العلوم
 قد رآه أنه أراد تفصيل كل واحد من أفراد علم البلاغة وعلم توابعها
 وهي ثلاثة علم المعاني والبيان والبديع فلا يصح جعل كل أجل جميع

العلوم

العلوم والألزم تفصيل الشيء على نفسه بل لا بد من اعتبار الثلاثة طائفة
 هي أجل العلوم وجعل كل واحد منها فيستفاد جعل كل أجل منها سوى الثلاثة
 وحينئذ يتجه أن كلامها ليس أجل من شيء من أصول الشرح وفروعه فيجانب
 بأن المراد بالفضل عليه العلوم العربية كإتيانها من إطلاقها في كتب
 العربية وهذا هو الجواب الحق وأما ما قاله الشارح المحقق من أنه لا حاجة
 إليه التفصيل لأنه لم يجعله أجل العلوم بل من طائفة هي أجل العلوم ولا
 يلزم منه كونه أجل من جميع ما سواه ففيه أنه حينئذ لم يجعل هذا العلم
 ورحته بعينه بها من زيد امتداد فيما بين العلوم العربية لأنه لا يجوز أن
 يكون أجل من شيء منها أو لا يكون أجل إلا من واحد منها وكذا ما قاله
 من أن هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون فلفظ به يدعي ولا
 يبياني مخالفة الواقع فيه أن أجل المبدل لا يفرحون بشيء بحيث يدعون
 تفصيله على علم الدين على أن قوله لا حاجة إليه التفصيل يشعر بأن الظاهر
 الإطلاق وقد عرفت أن الظاهر من إطلاق أرباب العربية التحسين
 فإن الاستدلال عليه يشعر بأنه ليس ادعاء إلا أن يقال أنه صورة استدلال
 شروعي لا دليلاً وحينئذ لا يناسب المنازعة في مقدمات الدلائل ولا
 يحتمل مونة التوجيه لدفعها **أدبه يعرف** معاشر مكنتي الشقيقة
 فلا يشترط أن العصب تعرف بالصلة من غير علم البلاغة وتوابعها وفات
 الشارح أراد المحضر الإضافي أي به يعرف لا بعين من العلوم **دقائق العربية**
 أي اللغة العربية أو العلوم العربية **وأشوارها** وهي أدق الدقائق والأمر
 فيكون أدقها سترًا وأما قدم بيان كون أدق العلوم سترًا لأن ما ذكر
 في بيان كونه أجل العلوم قدرًا إنما يكشف بما ذكر في بيان كونه أدق
 العلوم سترًا **ويكشف** على صيغة المجهول معطوف على يعرف مشاركون
 في الطرف المقدم أي به يكشف ولا يصح أن يكون على صيغة المعلوم مستندًا
 إلى ضمير علم البلاغة فيكون في تقديره يكشف علم البلاغة عن وجه
 الأسرار أسرارها لأنه وإن عنيك عن تصحيح المحضر المستقص بالكشف
 بالصلة والكشف بعلم الكلام فإنه أثبت فيه أعجاز البلاغة لكنه يمنع
 وجوب نصب الاستار حينئذ لتوقف مضطحة الجمع على رفعه وحينئذ
 تصحح المحضر ما بالنسبة إلى الشقيقة فقد عرفت وأما بالنسبة إلى الكلام
 فأولابان المراد المحضر بالنسبة إلى غيره من العلوم العربية أو حقت

ان اللغوي كونه اجلًا لا اجل جميع العلوم وثانيًا بان كشف الكلام لا يتم
 بدون هذا العلم لان الاعجاز لما يعرف بالذوق المكتسب منه وليس مدركه
 الا بالذوق فكونه معجزا لا يعرف بالتحقيق الا بهذا العلم **عن وجوه الاعجاز**
 في من اسباب الاعجاز وهو ما يدراه عليه المتكلم في كلامه من المزايا والخصائص
 فمعرفة هذه الوجوه ودرايتها يحصل بذوق يدرك به ان القرآن خرج عن
 ان يمكن البشر من الاتيان بمثله فمعرفة الوجوه تحصل بالكشف عنها ومعرفة
 الاعجاز لا يمكن بالكشف عنه بل بالذوق المكتسب من كثرة استعمال الوجوه
 المكشوفة بهذا العلم فلذا قال يكشف عن وجوه الاعجاز ولم يقل عن
 الاعجاز فلا يدركه انه في ما ذكره المفتاح انه لا يمكن كشف الغطاء عن
 الاعجاز بل مدركه الذوق ليس الا وما ذكرناه مما يصح به المفتاح
 حيث يقول اعلم ان شان الاعجاز امر عريب يدرك ولا يمكن وصفه كاشفا
 الوزن تدرك ولا يمكن وصفه ولا ملأه وتدرك الاعجاز عندي هو
 الذوق ليس الا وطريق اكتساب الذوق طول خدمته هدين العبد نعم
 لبلاغة وجوه منكم وربما يتقيد اطاعة اللسان عنها لتجلى عليك وانما
 نفس وجوه الاعجاز فلا وهذا الشارح لما يفرق بين الكشف عن وجوه الاعجاز
 والكشف عنه فمثل الكشف على المعرفة دون الوصف ودفع الاشكال
 بان المراد بكشف الاستار معرفة الاعجاز وبعد مرأى مكان كشف الغطاء
 عن الاعجاز بعدم امكان وصفه ومنهم من قال معنى قول المصنف انه
 يكشف بهذا العلم من وجوه الاعجاز لواحيط بهذا العلم وحكم المفتاح بانما
 الكشف لا يتناع الا حاطة فلا ينافي وليس بشي لان لا يمكن وصف الاعجاز
 وبيانها للغير لان مما لا يمكن معرفته الا بالذوق فلو كان من يوصف له
 صاحب هذا الذوق فهو مدركه بالذوق لا بالوصف والا فلا يدرك
 بالوصف فليان المقصود بيان جلالة العلم بجلالة غايته فاذا لم يحصل تلك
 الغاية لاحد فاية فائدة في بيان تلك الغاية فمن هذا دليل على قوله اجل
 العلوم قدرا وجهات شرف العلم ثلاثة لا يعدوها في اعتبار شرف
 الموضوع وشرف المسائل لكونها يقينية وشرف الغاية فلا شرف للعلوم
 الظنية باعتبار المسائل اذ اعرفت هذا فالحض الاستدلال ان علم
 البلاغة يعرف به الاجاز فلو اجل موضوعا عن سائر العلوم العربية واجل
 غاية انما الاول فانه باحث من اللفظ العربي البليغ من حيث ينطق به

الاعجاز

واللفظ العربي البليغ من هذه الحبيبة اشرف من اللفظ العربي العاري
 عن هذه الحبيبة وهو موضوع سائر العلوم العربية وانما الثاني فلان غايته
 التصديق بجميع ما جابه النبي صلى الله عليه وسلم على ما قيل ان التصديق بان
 القرآن كلام الله وقول اجل من مايات سائر العلوم العربية وهذا اظهر صغف
 ما قاله الشارح المحقق من ان معلوم علم البلاغة ان القرآن معجز وهذه وسيلة
 الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جابه ليقيني اشر فيقال انما
 الدنيوية والاخرية فيكون من اجل العلوم لكون معلوم من اجل المعلومات
 وغايته من شرف الغايات لان معرفة ان القرآن معجز غاية هذا العلم
 وليس منه ولا شرف لهذا العلم باعتبار سائيله لانه طين **في سائر الاعجاز**
استانها فظهر القرآن تاليف كلمات مترتبة المعاني متسقة الدلالات
 على حسب ما يقتضيه العقل بخلاف نظم الحروف فانه تواريخا من غير اعتبار
 تعني يقتضيه شي لو قيل مكاتب رجب لم يخل بنظم الحروف وليس الاعجاز
 بحرفه الا لفاظ والاما كان لطايف العبد من مدخل فيه لانه لا يتعلق بلفظ
 فلذا اختار التلطف بالنظم على اللفظ ولان فيه استيعان لطيفة متضمنة لجعله
 كلمات القرآن كانه ركا في الشرح وفيه اولا ان النظر ليس بحرف تاليف
 كلماته على الوجه المذكور بل يجوز تاليف اجزا ايضا ولا يتم بدون تاليف
 جملة ايضا كذلك ان النظر كالتعلق بكلام واحد يتعلق بكلايين او اكثر فالنظم
 والنظر تاليف اجزائه الى اخر والنظر يتحقق بحرف بترتيب المعاني من غير
 تناسق الدلالات او الميراث في الكلام لفظ بحار في كل في سورة قل هو الله احد
 وثانيا انه لو لا الذي اليه ذكرا النظر لم يزل عن وجه الاعجاز في القرآن اذ لا
 داعي اليه ذكر اللفظ فالذاعى ليس لترجيحه على اللفظ بل لترجيحه ذكر
 على تركه **وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم** هي كتابه مفتاح العلوم
 لانه مفتاح للعلوم البسطة التي اشتمل عليها من الفرق والخر والاشتقاق
 والمعاني والبيان والتبديع والقواني والعروض والمنطق والاولات مفتاح
 للعلوم كلها لانه نورث الناظر فيه قوة يتمكن بها من تحصيل تلك العلوم وحله
 متناحا لما اشار اليه ان فيض العلم من الفيض الوهاب والكتاب ليس الا
 لفتح باب فيضه لانه في الابواب الذي صنفه **الفصل العاشر ابو يعقوب**
في التكميل فظهر ان في التبعية من جملة مفعولها تبعد
 بالقرآن اشارة لطيفة الى تشبيهه بالسيف القاطع في حدة القرحة

جركان والقطر فوق الكبير كما ان مقابلة اعني الحقيرة دون الصغيرة
تقابل الكبير وصريح به ان يخشري في تفسير ولهم مذات عظيم
بيان لما قيل صنف وفي ذلك البيان مزيد مبالغة
في نفعه اذا الاستهارة لا يكون الا للنفع ومبالغة عن كتمة الكذب اذ عوي
الاطلاع على جميع ما صنف فيه بعيدة عن مظنة التعديق واما جعل
البيان للصغيرة دون ما في الشرح لان البيان حال عن المبتدئين وما صنف مصنف
اليه وليس فاعلا ولا مفعولا لكن في مقارنته زمان الاستهارة لزمان التصنيف
نظر صحيح ودفعه اليه تكلف وحصل القدر الثالث كتابا وهو بعض من كتب
ايضا يستدعي تكلفا **سما** لا بد من اعتبار مضافي اي لما كان مع القدر
الثالث اعظم منافع ما صنف فيه فنعما اما تمييز عن نسبة كان اليه القسم
الثالث فتقدير المضاف فيما صنف فيه . واما عن نسبة اعظم ما صنف
فيه فتقديره في القدر الثالث وكان مراد الشارح حيث قال تميز من
اعظم وجعله تميزا عن المشهورة بعيد وان كانت اقرب او المشهورة نفع
وبين كونه اعظم نفعاً بكونه جامعاً لثلاثة امور كل منها متمثل على عظيم
نفع لا بكل من الثلاثة مما يشعر به كلام الشارح حيث جعل قوله واما
تحريراً في قوة وكونه اتمها او قوله واكثرها للاصول جمعاً في تقدير
ولكونها اكثرها للاصول جمعاً اما كون حسن الترتيب سبباً لعظم النفع
فلانه لما حسن الترتيب وجد كل مقصد في محله فلا يفتقر الطالب واما
كون تمام التحرير سبباً فلانه اذا خلا عن الزوايد وما لا نفع فيه لم يكن
للساظر فيه تضيق وقت ويكون خالص النفع فيعظم نفعه . واما كون
كثرة الجمع للاصول سبباً فظاهر واعلم ان قوله وكان القدر الثالث اليه
قوله نفعاً فهو يعاد لنا قوله **لكن احسنها ترتيباً واما تحريراً**
والمراد بالاصح فقد بعد من قال الاولي ان يقول اعظم ما صنف
فيه من الكتب المشهورة نفعاً لكونه اكثرها للاصول جمعاً ليكون كلاماً متكاملاً
ويكون قوله لكونه احسنها ترتيباً واما تحريراً مستملاً على صفة
الموازنة والترتيب جعل كل شي من المجموع من مرتبته والتحرير جعل اليه
خراً استيعاراً لاختلاصه وظاهراً فان الكلام المقصود على الخلاصة من
عن قول الاستهارة على الحشوف كانه حرراً بالتحرير وكون الكتاب اتم تحريراً
عبارة عن كون اجزائه المحررة اكثر من محررات اخر فلا يرد ان التحرير لا يحسن

الاشتمال

الاشتمال على المتن بخلاف الكتاب المحرر فانه عبارة عما حر فيه في ومن لم يفرق
بين الكتاب المحرر والكلام المحرر فقد لا يتم تحريراً باقرب الى اتمام وقوله
لكونه احسنها ترتيباً واما تحريراً في تقدير لكونه ترتيباً وتحريراً
احسنها ترتيباً اي احسن ترتيبات الكتب واما تحريراً اي اتم تحريراً
الكتب ففي الكلام حذف مضاف ومعطوف وقد قيل مثله فاجعل يعرفته
وجمع الاصول مقدم على الترتيب الا انه اخر رعاية النصح . والمراد بالاصول
اما الشواهد لانها اصل القواعد واما القواعد لان الاصل جامع مرادها
للقاعدة وقوله للاصول متعلق بجمعاً قدر وفيد بجمعاً على نحو وان احد من
المستدركين استمارك بقوله جمعاً عطفاً بيان للتمييز المحذوف وذلك لان الظاهر
لم يجوزوا تقديم مقول المصدر عليه لانهم جعلوا عمله لتأويله بان مع
الفعل ومفعول فعل ان لا يقدم مقوله عليه لان وادخله حرف كذا
سقط الترتيب فيها فلا يجوز تقديم بعض حروف الكلمة على بعض لا يجوز
تقديم شي من مدخول ان عليه . وكذا اولوا كل مقول مقدم على المصدر
بانه مقول ما يقتضيه المصدر وفيه انه تكلف جدا منه ضعف الداعي اليه
لوجنين الاول ما قال المحقق الرضي انما لا نسلم ان المؤور كلمة حكم المؤور
به مطلقاً ويؤيد بان ان مع الفعل لا بد له من . يخلو عن الدلالة
على زمان والثاني ما ذكره الشارح المحقق انما لا نسلم صدر عند العمل
في الظروف يحتاج الى جعله في تأويله ان مع الفعل لان الظروف يكفيه
راجحة الفعل لان له شأناً ليس لغيره لتزويله لشيء من نفسه لو قومه
فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا التسع في الظروف ما لم يتيسر في غيرها
لكن فيما قاله الرضي نظر لان تأويل المصدر بان مع الفعل ليس ببعيد
بما يقتضيه العمل فيجب ان يكون حكمه في العمل حكم هذا الفعل او دونه
ولا يثبت له عمل لا يمكن هذا الفعل منه فالحق جواز تقديم الظروف
على تأويل المصدر كما جوزه الرضي فان لم يكن لما جوزه فقامت لكن في كون
قوة للاصول ظروفاً نظراً لانه مفعول به زبد فيه اللام تقوية للعمل ولكن
يؤهر ان المذكور بعد لدفع توهم نشأ من السابق لان وصف القدر الثالث
بما وصفه به من ان مصنف من الغيوب وليس كذلك بل المذكور بتممة الشرط
اذ سبب تأليف مختصر يتضمن ما فيه من القواعد ويشتمل على ما يحتاج اليه
من الامثلة والشواهد امور ثلاثة كون علم البلاغة وتوابعها موصوفة

بما وصف به وكون القمرا ثالثا كما وصف وكونه غير مضمون عن الامور المذكورة
فالاوضح **وكان غير مضمون** اي غير حال غير عن عدم الخلق بعدم القياسية
تبيينا على جلالة قدر السكاكي واشعارا بان اشتغال القمرا ثالثا على
الحشو والتطويل والتعقيد لم يكن ليجز بل لمساخته وعدم احتياطه
عن الحشو هو فصل الكلام على ما في القانوس **والنقص** وهو جعل الكلام
مطولا بذكر فضله فالحشو لغوي في الكلام والتطويل عيب يحدث في الكلام
المعقيد بذكر الحشو ووفق اخر بينهما بحسب الاصطلاح سيجي لكن جلتا هما
على اللغة لان مبي الخطب على الاوضاع اللغوية لانه خطاب قبل معرفة
الاصطلاح والشرع في تحصيله **والنقص** وهو كون الكلام معلقا
بغير تحصيل معناه **فالاختصار** لما فيه من التطويل والفرق بين
الاختصار والاضحاح والتجريد بجهل الاختصار مقبولا والاخر محتاحا لهما
غير ظاهر ولو ازيد بالتطويل جعل الكلام مطولا من غير اشتغال على الحشو
مع امكان اداء المقصود باقتصر منه واوضح لم يكن فيه موازنة الا ترك
الاولي ويكون نقصا عن الافتقار بالايضاح والتجريد وجه **مفتقرا**
في الايضاح الا على ما في التلخيص **والنقص** لما فيه من الحشو اخر مع
تعلقه باول ما يدور في فظة على الجمع **الف** حجاب لما والمسيب
من الشرط المذلول رتاليف كتاب في المعاني والبيان والبدع ينضم ما فيه
خاليا عن غيوبه اذ كل الغيوب الثلاثة يقتضي تاليف كتاب قيمها وكما
المفتاح فاشتماله على غيوبه يقتضي تضمين ذلك الكتاب ما فيه خاليا عن الغيوب
فلذا اقال الف مختصرا ولم يقل اختصرت والقول بان اختصرت اختصرت
منه وهو لانه لو قال اختصرت لوجب ان يقول اختصرت بحيث **بمقتضى**
ما فيه من الغيوب ولا يخفى ان من تمة دعي تاليف مختصر كذا انه كان عند
فوايد مختص به لم يصفه بها احد فكان الانسب ان يصفه الى ذكر في الشرط
بان يقول لما كان على البلاغة وتوابعها كذا وكذا وكان المفتاح كذا وكذا فاجمع
عندي فوايد كذا وكذا الف مختصرا يتضمن ما فيه الى اخره كره والقاعدة
قضائية كلية تشمل على احكام جزئية موصوفة بالقوة الغريبة من الفعل
بحيث لو صفت مع صغيري منه الحشول افادت حكم جزوي منها سميت
قاعدة لانها اساس معرفة احوال الجزيات وكثيرا ما يتسامح فنعرف بحكم
كلي في اخر تعبير القضية باسرف اجزاها ولا يخفى ان قوله يتضمن كونه

تتميم

ويستدل على ما يحتاج اليه من الاستدلال **والنقص** يذلل على ان يصحح
استعارة الفعل الاستعباري تقادلا والشاهد جزوي لموضوع القاعدة يصح
لان يذكرا لاشياء القائمة والمثال جزوي لا يوضح القاعدة وهذا هو المراد بقوام
المثال جزوي يذكرا لايضاح القاعدة والشاهد جزوي يستشهد به في اثبات
القاعدة لكونه من التزويل او كلام من يؤثق بغيريته فان قلت يستفاد
من قوله يحتاج اليه من الاستدلال والشواهد ان القاعدة يحتاج اليها واذا كان
الشاهد اختصرت فمع الاحتجاج به فلا يحتاج اليها قلت الاختصاص اليها
لا ينافي الاحتياج اليه واجد له حيثين **المثال** من الاول كالتقدير الاول كالتقدير
او الثاني كالتقدير يعني التقدير **محمدا** اي لم يسه اجتهادي واستفاد عطا
اولم يجر فان التقدير عن النبي يكون بكلام المعنيين او من الاول كالتقدير الاول
كالعقد يعني التوك اي لم اتركه اجتهادا كل ذلك من القانوس وقد اثبت
الشارح الا لو تعدينا الى الفعلين كقولهم لا التوك جندا محكمه بمعنى المنع
والظاهر انه من قبيل الحذف والايصال والاصل لا التوك جندا اي لا ترك
محمدا متعلق بالجمد او ال والضمير راجع اليه عافيه وما يحتاج اليه في علم
قدم تقصير في حق ما اضاف اليه مما اختص به بالطريق الاولى والى المختصر
وتمت به اي بمقتضيه وترتبه ترتيبا اقرب **منا** ولا اي اخذ او هو في الاصل
مد اليد اليه اني لو خذ من ترتيبه اي السكاكي او القمرا ثالثا او المختصر
وحينئذ من تحيله واقرب **منا** ولا حاله من المفعول اي حال كونه اقرب **منا** ولا
من القمرا ثالثا من اخذ ترتيبه **ولما يبلغ في اختصار لفظه** هذا الظاهر
اما قيد النبي او المبني والمالك واجد وقاية التمسيد الاشارة الى انه يبالغ
في اختصاره بالتجريد عن التطويل لكن قوله **تقريباً لتعاطيه وطلباً لتسهيله**
فيه على طائفة تعليلان وليس النبي في المعامل اذ لا وجه لتقصير ان الاختصار
لتعريب التعاطي وطلب تسهيل التمه على الطالبين ترك بل لو كان في
الاختصار تعريب التعاطي وطلب تسهيل التمه لوجب ان يلقم وهذا غير
ما ذهبه الشارح من انه على اصل الشيخ ان النبي كلام فيه فيد يوجه الى التمه
ويستدعي بما الاصل فيكون المعنى ان المبالغة في اختصار لفظه تحققت
لا لتعريب تعاطيه وطلب تسهيل التمه على طائفة وليس الامر كذلك وانما
في علة النبي كالتعليل في علة المبني الفعل المبني والفرق بالنبي قبل التمسيد
او بعد الايدي ان التعاطي في المفعول به في امر اضرب زيد اعلى الوحي

يكون لنا المدح العام وهو متلوك في غير متلوك الفهم . وأما
أن يعطف على شيء فيكون المدح هو المتقدم . وتظهر
صريح جواز صاحب المفتاح من قولنا زيد نمر الرجل . فأما
أن يكون المعطوف نفس نمر الرجل فيلزم الاستدلال بالانشا
وأما أن يكون متعلقة المحذوف أي مقول في حقه نمر الرجل
فلا يكون هناك انشاد مدح ولا محض لا يجعل لولا واعتراضية
كما في قوله . ان التماسين وقد بلغنا
او عاطفة بتقديم المعطوف عليه أي نمر المولى ونمر الرجل
حذف لانساق الذهب اليه من قوله انه ولي ذلك . لما
فرغنا من شرح الديباجة جاز أن نشرح في شرح المقصود . مؤلا
على النيات المحمودة . مؤولا بتوفيقه لبيان مقصود المقاصد
موضول العوايد . متبع من الفضول . مقتصر على المحصول
موقف الموابيد العوايد . مقدم للمقدمة خاتمة بالحائمة
محيط بالفنون فنون بن بديع البيان لما كل اذن مقبول
ما في لا متصور عما قابلا اتم كالنعت وانفع به اذا اتممت
اعلم ان المصنف رتب الكتاب على مقدمة وثلاث فنون
وخاتمة لا سنية لكن في الحائمة الحائمة كتابه مناسبه
لما تحته في انما ليست من المقاصد . ووجه الضبط ان المذكور
فيه اما ان لا يكون من المقاصد . فان كان من حقه ان
يتقدم على المقاصد فهو المقدمة . وان كان من حقه ان يتأخر
عنها لكونها مكمله لما ستمه اياها فهي الحائمة . وأما ان
يكون من المقاصد . فان كان من حقه ان يتقدم على المقاصد
للاضرار عن الخطا في تادية المراء فهو الفن الاق
وان كان للاضرار عن التعقيد فهو الفن الثاني والافضل ما يعرف
به وجوه التحقيق وهو الفن الثالث . يقال دليل المصنف
الاستقراي قابل للمنع يدفعه الاستقرا فلا قابلية
في الاثبات به . ويدفع بان المنع يندفع عما يسيوي القدر الاخيرة
ويقتصر عليه فلا يحتاج لدفع المنع لاي استقرا القدر الاخيرة
ففيه فائدة تقليل مونة الاستقرا وفيه نظير والحق ان ما

ذكر في صفة الدليل ليس لاثبات المحصر بل لتحصيل مهنومات
ينضبط به كل قهر لاثباته . نمر بعد بيان مهنومات الاقسام لا فائدة
في اسباده . اصلا فن وقع فيه لا واقع عنه . ولما وقع المقدمة
في نظر كلامه مسددة كالحائمة . والاصل في المستند التكرير
فقات مقدمة بخلاف الفنون الثلاثة فانها وقعت مستند
اليها والاصل فيه التعريف . ومن وجوه تكميلها انما مقدمة مهنمة
اذ ليست كقدرة اشهر ايرادها في اوائيل كتب العلوم فانها
شاعت لبيان الحاجة وتصور العمل وبيان الموضوع . وهذه انقضت
على بيان الحاجة او تلك لما يتوقف عليه علم وهذه لا يتوقف عليه
علوم ثلاثة . وأما ما قال الشارح الحق انه لما سبق ذكر الفنون
الثلاثة في اخر المقدمة صارت مهنومات في مقام ذكرها فصارت
المقام مقام تعريف بخلاف المقدمة فانه لم يقع لنا ذكر ولا اشارة
اليها فليكن تعريفها معنى . ففيه ان كلمة التكرير ليست
اسما يقتضي التعريف بل لكل من التعريف والتكرير مقتضيات
ما لم يتحقق شي منها لا يفيح الاثبات به على ان اسما التعريف القدر
لا يوجب عدم مقتضى التعريف . وقيل بتوحيها للتقديم . وقيل
للتقليل ولعل وجه التقديم انما فاقته المقدمات في كونها مقدمة
لعلوم ثلاثة . ووجه التقديم انما تقتصره على بيان الحاجة
وبالجملته المقدمة في بيان الحاجة الى العلوم . ولما كان متوقفا على
مرجع بلاغة المتكلم وكانت متوقفة على معرفتها المتوقعة على
بلاغة الكلام المتوقعة على معرفة فصاحة المفرد . ومتوقفة على
معرفة بلاغة الكلام المتوقعة على غير فصاحة المفرد . ومتوقفة
على غير فصاحة المتكلم لان كون مرجعها الى تبيين التفصيل عن غير
شي على ان فصاحة المتكلم لا يحصل بدونه . والفصاحة مما
لا بد منها في البلاغة صدر المقدمة بتوضيح هذه المهنومات
وقدم ما هو الموقوف عليه على الموقوف الا في تقديم فصاحة
المتكلم على بلاغة الكلام فان تقديمها عليها ليس لكونها الموقوف
عليه لما يدل لارادة بيان البلاغة بعد الفداغ بن الفصاحة
قد اشترط ان المقدمة في عرف اللغة صارت اسما لطائفة مقدمة

من الجيش وهي في الأصل صيغة من التقديم بمعنى التقدم . ولا يبعد
 ان يكون من التقديم المتعدي . اما لاننا تقدم انفسها لشيء
 على بقية الجيش . اولنا تقدم بقية الجيش على اعدائها في الظفر
 ثم نقلت الى ما يتوقف عليه الشروع في العمل لئلا يذكر من قبلها
 امور لا يتوقف الشروع عليها كتر العمل وميات موضعه والتقدم
 بالفاصلة المرتبة المعتد بها بالنسبة الى المسئلة التي لابد
 منها في تحصيل العمل وبيان مرتبته وشرفه ووجه تسميته باسمه
 الى غير ذلك فقد اشكل ذلك على بعض المتأخرين واستصعبوه
 فمنهم من غير تعريف المقدمة الى ما يتوقف عليه الشروع
 مطلقا او على وجه البصيرة . او على وجه زيادة البصيرة . وهم
 من قال لا يذكر في مقدمة العمل ما لا يتوقف عليه الشروع
 وانما يذكر في مقدمة الكتاب . وفرق بينهما بان مقدمة العمل
 ما يتوقف عليه ما قبله ومقدمة الكتاب طائفة من الالفاظ
 قدمت امام المقصود لئلا تنقطع في تحصيل المقصود
 سواء كان ما يتوقف المقصود عليه فيكون مقدمة العمل او لا يكون
 من تعاقب مقدمة الكتاب من غير ان تكون مقدمة العمل . وانما
 ذلك بانه يغنيك معرفة مقدمة الكتاب عن مطبنة ان قولك
 المقدمة في بيان هذا العمل والعرض منه . وموضوعه من قبيل
 جعل التي طرقتا لنفسه وعن تكلفات في دفعه . ونحن نقول
 لا حاجة الى تعينه تعريف المقدمة فان كلامنا يذكر في المقدمات
 مما يتوقف عليه الشروع في العمل هو انما اصل الشروع او شرو
 على وجه البصيرة . او شروع على وجه زيادة البصيرة فيصدق
 على الكل ما يتوقف عليه الشروع ويحتمل الشروع على ما هو
 في معنى المنكر ما عدا ما في ادخل الشوق . واوردته على المسئلة
 الثاني ان ابيات مقدمة الكتاب انباء اصطلاح جديد
 لا نقل عليه في كلامهم ولا هو مفهوم من اطلاق قائلهم ولا موقوف
 اليه . وفيه انما هو بعد ان لا يتوقف على ابيات اصطلاح
 بل يكفي ان يكون المنراد بالمقدمة طائفة من الالفاظ
 الدالة على ما له يقع فيما سياتي ولا شبهة في هذه الازادة

وهو

وهذا القابل لم يصح بدعوى الاصطلاح ولو كان مصدرا
 به ايضا فليس في المناقشة معه في ذلك منع لان يكفي مجرد الاستماع
 في هذا المعنى . ثم فيما عرف به هذا القابل بمقدمة العمل ان
 صادق على المباوي التصورية والتعديقية . وكأنه اراد ما يتوقف
 عليه الشروع في ما قبله . واعلم ان المقدمة كثيرا ما تطلق على ما
 يستحق التقديم على بقية الباب او الفصل . والظاهر ان يقال
 المقدمة امر لما يتوقف عليه المقدمة المباحث الالهية . فان كان
 المباحث الالهية العمل بمرته فهو مقدمة العمل . وان كان بقية
 الباب فهو مقدمة الباب **الفصاحة** في اللغة تبني على الالفاظ
 والظهور يقال فصيح الالفاظ او انطق لسانه وخلصت لفته من اللكنة
 وجاهت فلم يلحن . ويقال فصيح الدين اذا خرجت رغبته
 وذهب لباقه . فالفصاحة يحتمل النقل باعتبار جايح الظهور
 يعني الدعوى عن كل واحد من المعنيين كاقيل . ويحتمل ان
 يحتمل العلاقة الجوزة وطلاق اللسان والخالوص عن اللكنة
في صفة فيقال هذه الكلمة فصيحة او هذه كلمة
 فصيحة . او تنكبت بها فصيحة **والعلم** كذلك فيقال في النورانية
 فصيحة . والي نظم فصيدة فصيحة وشاعر فصيح . والكلمة
 انما الشروع لا يحق ملكك انه لابد من جعل الفصاحة هنا من الالفاظ
 المستعملة في اكثر من معنى كما هو محذور عند البعض او تبا وتلبا بما
 تطلق عليه الفصاحة والافلا يصح الاخبار عنها بقوله يوصف بها
 المفرد والكلام والمتكلم وكذا في تعريف فصاحة المتكلم بملكه يتقدم
 بها عن التعيين عن المقصود بلفظ فصيح او ليس لفصيح معنى شمل
 المفرد . والكلام حتى يوصف به اللفظ الشامل والسارح المحقق
 عقده عنه في هذين المقامين وتنبه لميله في قول المصنف
 فيما بعد فعلم ان كل بديع فصيح ولا مكس وكذا الحال في قوله
والسلافة وهي في الأصل تنبي عن الوضوء والالتزام **وصف**
في الاخر ان اي الكلام والمتكلم يقال كلام بديع ورجل
 بديع **فقط** اي لا المفرد او لم يسمع مفرد بديع فقط اسم
 فاعل بمعنى الله والعامزة تنزيها للفظ . او جزائية والتقدير

نفسا ختمت بالعلم

اذا وصفت الاخيرين بما فانه عن وصف الاول بها . وبما لا يبد
 لا بد منه في هذا المقام معرفة المزدوم بالمفرد والكلام . ففعل المراد
 بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه . وبالكلام ما يقابل ما كان
 مركبا تاما او غير لان المركب الناقص يوصف بالفصاحة فلا بد
 ان يكون انبعاذ اخلا في الكلام . وتعبته الشارح المحقق بان صحة
 هذا القول تتوقف على ان يكون وصف المركب الناقص بالفصاحة
 مجازيا من قبيل وصف المركب بحال اجزائه . وان ثبت منهم اطلاق
 الكلام الفصيح على هذا المركب . فانه لا يكون دخلا في المفرد
 وكل من الثلاثة ممنوع بل الحق انه دخلا في المفرد لان المفرد
 اذا اريد به الكلام يتعين لارادة ما يشتمل المركبات الناقصة
 ونفع السيد السند هذا القول مما ينبغي به المنوع الثلاثة
 ويقلب ما جعله الشارح حقا بالباطل وهو انه اراد بتعديل
 تعميم الكلام بوصف المركب الناقص بالفصاحة انه يوصف بالفصاحة
 مع انه لا يكون في فصاحته ما ذكر في تعريف فصاحة المفرد بل
 لا بد منه من الخلو من تناقض الكلمات وضعف التاليف والتعقيد
 فلا يكون في فصاحتها فصاحة الاجزائي يكون وصفا جالسا . ولا يفي
 دخوله في الكلام على ثبوت اطلاق الكلام الفصيح بل يكون اطلاق
 الفصيح لانه مجرد اطلاق الفصيح يعرف انه دخلا في الكلام . اوله
 لفصاحته مما لا بد لفصاحة الكلام ولا يصح دخوله في المفرد
 لانه لا يكون لفصاحته ما يميز به فصاحة المفرد . واورد عليه
 انه لا يصح تعريف فصاحة المفرد بادخال هذا المركب في الكلام
 لانه بعد حمل المفرد على ما لا يدل جزؤه على جزء معناه لدعوى
 تبادر هذا المعنى منه كاستهوان وحمل الكلام بقريته المتألفة
 على ما يجمع المركبات الناقصة بوجه على تعريف فصاحة المفرد
 انه لا يشتمل فصاحة عبد الله علما لانه لا يكون فصاحة ما ذكر في تعريف
 فصاحة المفرد اذ لا بد لنا من الخلو من تناقض الكلمات انصاذا
 يتصور فيه ذلك التناقض فعلم انه فعلوا عن فساد تعريف فصاحة
 المفرد . لانه قصدوا بالمفرد ما يقابل المركب وجعلوا المركبات
 مطلقا كالاتا . ويمكن ان يدفع بان تناقض الكلمات لا ينفك عن

تناقض

تناقض الحروف . لكنهم اشترطوا في فصاحة المفرد الخلو من تناقض
 الحروف لانه لا قصد للتكرار فيه الا الى جميع الحروف بخلاف فصاحة الكلام
 وان قصد له جميع الكلمات فاسب ان يشترط فيه التجنف عن التناقض
 في جميعها والعلم في الوضع العلوي ليس فيه جميع الكلمات فهو دخلا في اشراط
 الخلو من تناقض الحروف . ودفعه بان العلم بالمركب خارج عن هذا الكلمة
 لا شرط كونها لفظة مبنية على نهاية العقل لان احد المركبات خارجا عن
 المفرد ولا يصح خروجه عن الكلمة دخوله في الكلام في هذا المقام
 بقاؤه يرد على تعريف فصاحة المفرد مفردا اريد به لازم بعيد
 بحيث يحتمل الانتقال . فينبغي ان لا يكون فصحا تعريف فصاحة
 المفرد لا يصح باخراج المركبات عن المفرد حتى يحكم قوته على اجزاء
 وغاية ما يمكن ان يقال بحمل المفرد والكلام على حقيقة واحدة وما يشترط
 منها ان الموصوف في الاضطلاح ليس الا المفرد المقابل للمركب مطلقا
 والا الكلام . لان احكامهم في الفصاحة لتوقف معرفة البلاغة عليها
 ويكتفي في معرفة البلاغة معرفة فصاحة الكلام المتوقف على معرفة
 فصاحة المفرد المقابل لمطلق المركب ولا عرض يتعلق بالاضطلاح
 على معنى الفصاحة بحيث يشتمل صفات المركبات الناقصة مثلا ولا
 حتى ان يقول . والبلاغة يوصف بها الاخيران فقط يقتضي ان يحمله
 الكلام على حقيقة لا ينفك وصف المركبات الناقصة بالبلاغة
 قال الشارح المحقق الذي لم يلبس ان لا يوصف بالبلاغة غيرها انه
 لم يسمع كلمة بلغة . والتعليل بان البلاغة انما هي باعتبار المطابقة
 لمقتضى الحال . وهي لا تحقق في المفرد وتتم لان ذلك انما هو في بلاغة
 الكلام والمتكلم هذا . واورد عليه ان نفي كلمة بلغة لا يستلزم حصر
 الوصف في الكلام والمتكلم لاحتمال ان يوصف به مركب ناقص ويدفعه
 ان النقيض عن الكلمة على سبيل التمثيل . والمناقضة عائدة الى العبارة
 واورد ايضا ان التعليل الذي نسبته الى الوهم ايضا لمطابقة ان العرب
 لا تطلق البلاغة الا باعتبار مطابقة الكلام لمقتضى الحال فرجعه
 الى قولك لم يسمع كلمة بلغة . ويدفعه ان المناوذة من العبارة
 ان بنا التعليل على تعريف القوم لا على التبع وتزيفه لما هو المتبادر
 بقي انه لو استدلنا في انه لا ينبغي مطابقة مقصيات الاحوال في المركبات

المناقضة والمفردات بلامه لكن لا يمكن فصلها كالبلاغة
فلا وجه لاهمالها وعدم منطها . ومن البين انه جوي في المركبات
الناقصة بدل المفردات ايضا فان في تعدد جماعة بعيد في تقدير المضاف
اليه . ويجوز السلطان تقدير المضاف اليه وبعد المتطابق
المضاف . وبما يلهي الاشعار بالجمانية لم يغير ذلك واما في الفصاحة
اولا لم يعرف كلالا في هذه لان التميز بين فصاحة موصوفها المفردة
وفصاحة موصوفها الكلام . وفصاحة موصوفها المتكلم بتعريفات
كالحة خلاصها كلام القوم بتمامه في توار الاستعمال وحصل قد
مترك بين الافراد بظن به كونه مما وضع له اللفظ كما هو
مترك على اللغة وتدويرها على ما يستفاد من الايضاح . واما
لم يعرف الفصاحة المطلقة لانه لم يجد مفعوليا مشتركا بين فصاحة
المتكلم وفصاحة اللفظ وتخرج لونه مشتركا عند ولا فصاحة
اللفظ مطلقا لانه لم يحصل له مفهوم لفصاحة خالص لا فوارها
القائمة باللفظ فاعرض عن تحصيل مفهوم لنا اما لظن الاشتراك
او لايام الحال فغير الفصاحة في الثلاثة الى تقدير اللفظ المشترك
اما باستعمالنا في المفردات الثلاثة او بارة ما يطلق عليه
الفصاحة **فان قلت** قد عرف صاحب المفتاح فصاحة اللفظ
بكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء الكلام
كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بها **فقلت**
قد ريف المصنف هذا التعريف اجمالا بما قال في الايضاح
من ان الناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوال مختلفة لم اجد
فيها تضام يدعي فيها ما يصلح لتعريفها به ولا ما يشبه الى الفرق
بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم
فان قلت هذه الاجمال عندك تفصيل او انت معرض
عن هذا التعريف جازم بصفه كما هو الظاهر من كلام الشارح
المحقق **قلت** كثر الاستعمال لا يشترط في فصاحة المخاطب عند
التعقيد المعنوي لانه لو استعمل لفظ في لزم ظاهر الانساب
لغدا خالفا من التعقيد المعنوي ولم يطلد كثر الاستعمال
لا يثبت يكفي كون حقيقته كثر الاستعمال لانا نقول فلا يجد

بالفصاحة

بالفصاحة ارادة لا يستعمل اليه بلا خذل . وايضا كون اللفظ
جاريا على القوانين المستنبطة في استقراء الكلام تطويل يعني عنه
بنية التعريف . ولا يبعد ان يكون صاحب المفتاح مشرا الى تعريفه
حيث قال وثلاثة الفصاحة ان اجعل له اللفظ ان يكون اللفظ جاريا
الي اخره وبما ذكرنا ان دفع عن المصنف ما اعترض به عليه فطبع
بصرانه لا يدخل في رأي في تعيين مفعولات الالفاظ فكيف يصح منه
تعريفها بما لم يجد في كلام الناس ولم يجد له ما اجاب به المصنف
ان اردت بالناس المقهورين من صاحب المفتاح وعند القاضية
ونظاير من المارة المشهورين . وان دفع ايضا ان تعريف الفصاحة
بالخلوص ساجحة لان الخلوص لا يصح حمله على كون اللفظ جاريا
كما هو الواضح البين المستغني عن البيان وبينه الشارح المحقق
يكون الفصاحة مجردة وكون الخلوص عديمه وتعقيد السيد
الشيد بان جعل العدي على الوجوه غير متمم كما في قولك السواء
لا يباح . لكن النقص مما لا يثبت لانه نزاع في ايضاح
البيدي . ووجه الدفع ان المصنف اعتبر في مفهوم الفصاحة
ما هو احوال اعتبارها في كون مفهومه مجردة وكيف لا
وهو اسبب بالمعنى الذي في اصل اللغة من قولهم فصيح اللين
اذ اذهب لغاؤه وخلص عن زخوته . وقصص الايجي اذ اخلصت
لعبه من اللكنة **والفصاحة** الكائنة او كائنة **في مفرد طو**
عن توافر الحروف والغاية **ومخالفة القياس** المعنوي
وهو ما يثبت من الواضح لا ما جعله الضموني قاعدة فاني ياتي
مخالف للقياس المصير في مواقف القياس المعنوي واما جعل مرجع
معرفة المطابقة للقياس المتصرف لانه يعرف ثبوته من الواضع امنا
استدراجا في القانون . واما باستثنايه من القانون وبيان ندوة
عقيب بيان القانون **فالتوافر** وصف في الكلمة بوجوب بطلان
على اللسان سواء كان توافر نفس الحروف او كشافا في كليات الحروف
اولها فقلان بالتقاربا كين شمل على توافر الحروف من حيث
كلياتها نحو هذه اخل في مخالفة القياس ايضا **نحو** وصف مستشرق
في قوله **من القياس**

صحة

مدارس مستشرقات الى اهل الفقه تفيد القضا من شئ ومرد
مفتي قوله

وقد يزعمون ان اسود فاجم اثبت كفتوا الخلة المتعكك
اي رتب فزع يدين المق اسود فاجم بين السواد اثبت كثر
كفتوا الخلة هو الخلة كالفتوة للكم المتعكك ككاف وقها
اي ذوعا كل والعكك كفتواس والقوة عداية اي
ووايه جع عديرة اي مستشزات اي مرتفات من استشر
اي ارتفع او مرتومات من استشر اي رفعة الى العلي جع
الغيا تانث الا على يريد به اعالي شعرات الراس والعقاب
جمع عقصة وعقصة كسر العين وتكون القاف وهي الخصلة
المجمعة من الشعر على هيئة الرمانة والمثني المقتول والمرسل
خلاف المثني والعقصة لا خلاف المثني كما في الشرح يريد
وصف شعيرة بالكنز والطول جدا حتى انتم في اقسام وقابت
عقاص في شئ منه ومرسل وهي اقسام الى رقبته الى اعلى وجي
ان مرجع معرفة تافرا الكلمات والحروف هو الحرف لكن لا اعتماد
على كل حين بل احكام النافذ على العدي الذي له سلبقة
في الفصاحة او كاست الذوق السليم من ممارسة المتكلم بالفصيح
والحفظ عن التكل بغير الفصيح وليس التافر لكل تاعاد
الحروف بحسب المحارج والا كان مرجعها الى علم المحارج ولا لقوة
لذلك لذلك ولا اختلاف الحروف في الاوصاف من الجبر والمثني
الى غير ذلك والا كان المرجع ضبط اقسام الحروف واتا ك
ان تذهب الى شي منها اذا الكل مبني على الفعلة عن تعيين مرجع القاء
وعن كثير من المركبات الفصيحة الملمثة من المتاعذات نحو علم
وقدح والمثني من المتقاربات نحو جيب ونحوه وان
لا تفاوت بين مستشرق ومستشرق مع تافرا احدهما وظهور
الاخر ومن قال الى ان اجتماع المتقاربات المحارج سبب
للتافر لونه عدم فصاحة المرامد فاجتراء والتزم وتوقع
في تصحيحه ما وقع حتى قال المحار النوة من القرائن
لا يتوقف الا على بلاغتها المتوقفة على فصاحتها وفصاحتها

التوقف

لا يتوقف بل فصاحة جميع كلماته بل على فصاحة الاكثر بحيث يكون
غير الفصيح مغورا فيه مشهورا على الذائقة بفصاحة الكلمات الذين
لا تتراخا لاف التديرة المارة القليلة وبعدم فصاحة
كله من ذلك الكلام لا يخرج عن الفصاحة كما ان الكلام العدي لا يخرج
عن كونه عربيا بوقوع كلمة غير عربية فيه الا ترى ان القرآن عدي
بجمل الشارح وفيه الفاظ غير عربية بالرواية عزابن عباس وعكرمة
واجتماع النحاء على ان نوحا واسداعهم وغيرها العجيات وهذه
لا تكلف جدا من عذرا واما ما قاله الشارح المحقق من ان
فصاحة الكلمات شرط لفصاحة الكلام فلا يجوز ان يكون جزء منه
غير فصيح فلا يصح لمؤدعية الى جعل الم اعتمد غير فصيح لانه
يخالف في اشتراط فصاحة الكلام او يؤوله بان المراد فصاحتها كما
بان يكون بحيث لا يحسن بغير الفصيح فيها وكذا ما قاله من انه لو كانت
الم اعتمد غير فصيح فلا اقل من ان يكون العجز او الجمل على
الله تعالى عن ذلك ملوكا كبيرا لا يستلزم لانه لا يجوز ان يكون ايراد
للمعذات مخاطبة عن فهم معني لفظ اخر بمعناه اولى بان ان غير فصيح
في كلام بلوط لا يضرب بالفصاحة قال الشارح تعذر ضبط
التافر لم تعرض لتحقيقه والكيفية بالتمثيل قلت لو كانت
لذلك لم يكف بقوله والعربا حوله الى اخره بل كان يعرف
العربية ومخالفة القياس والعربية كون الكلمة وحشية غير
ظاهرة المعنى ولا ما يوسه الاستعمال كما في الشرح فان قلت بل
يكفي بقوله غير طاهرة المعنى كما في الايضاح قلت اراد نصب على
للعربية عدم ظهور المعنى وعدم انت السمعية وبه على ان كون
العرب مهمجور الامر القضا العقل عنه لعدم وضوله الى المقصود
منه ونفور السمع عنه لعدم انبته ولا يحق تعريف العربية
بهذا الاستيعاب غير المتبع فلما افتر بان يكون مما يحتاج في معرفة
ان يرجع الى كتب اللغة المبسوطة كنكا كما توافر بقوا في قول
عبي بن عمر الهوي حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه قال
نكا كما مر على نكا كوكم على ذي جنة افر تقوا مني اي اجتمعتم نحو اعني
او ان يكون مما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد كما في قوله وعاء

عنا ورسيدنا ولا يخفى ان هذا التفسير ايضا مما لا يقع
 لانه ربما يفهم العرب في الكتب المبسوطة فان تكاثر وافرد
 نفقوا انما ذكر في الصحاح والقاموس والقام الاسود بين القومة
 يعني وشهدا قاحلا والمرس بفتح السين وكثرها الانف المخرج
 ما فسره بقوله **الله كالسيف** اي المشوب الي سرج
 هو قين تنسب اليه السيوف في الدقة والاصح **اولا** **والثاني**
في التزيين هو مصدر فسر بقوله **والمعاني** والاولى في
 البعاط فالسرج غير ظاهر الدلالة ولا ما لو استعمل
 اخبر لبيان له جعله اسم مفعول من التزيين او من السراج بمعنى
 المشبه بالسراج او بالسرجي وكان وجه تحصيل التشبيه
 من صيغة اسم المفعول ان المخرج مقادير المحمول سراجا او سيفا
 سرجيا بدعوى الاتحاد بينهما على نحو زيد اسد فهو تقييد
 من قبيل قوله اي جعلته قرحا وتيلجا التقييد للتشبيه
 الي اصله نحو تيمته اي نسبته اليه ثم فالسراج يعني المشوب
 الي السرجي او السراج نسبة المشبه الي المشبه به وهذا انما
 يحسن ان يوجد نسبة المشبه اليه في المشبه حتى يقال اسرج
 المشبه به الا ان يقال فليكن هذا ايضا وجه التقييد فالتزيين قد
 المصنف في الايضاح ويقرب هذا من قولهم سرج وجهه بالكتف
 اي حسن وسرج الله وجهه اي بحجه وجهه يريد ان اخذ المخرج
 من السراج احد سرج منه فهذا الوجه مخرج ليا يرد بحقوق
 نظيره في كلامهم واشكل على الشارح انه بعد وجود سرج لم يرجح
 المخرج منه حتى لا يحتاج الي احد من السرجي يعني السراج فاعاد
 بانه يجوز ان يكون سرج مستحدا فمولا ان بعد شعر الحاج او يكون
 ما حرد الا عن مصدر بدل من نفس السراج فلا يكون من افعال يشق
 منها بدل من باب الغرابية كالسرج وان يكون ههنا الحكم المخرج
 المذكور لفصان في تتبعهم وعدم متورهم عليه حتى ان صاحب
 محمل اللغة جعله منه بعد عنونه عليه هذا ولان تقول
 التزامم احد التزيين لا يراد به معنى البيت على الوجهين كابر
 عن كابر واعلم ان الغرابية مما تفاوت بالنسبة الي قوم دون

قوم كالا عتياد والذي يقابلها فالعرب يقابل المقادير فالمداد
 بالاعرابية المحلة بالقصاصة ان يكون غريبا بالنظر اليه المقصاصة حكم
 لا بالنظر اليه الغريب كله فانه لا يتصور الا قد من تعارفه عند قديم
 يتكلمون به ولولا الغرابية اعز مما يجد بالقصاصة ثبت غريب
 القرآن والحديث والوحي كما يكون بمعنى يستعمل على تركيب يتفقد
 الطبع عنه ويقابل العذب ويجب الخلو من منه في القصاصة لكون
 الخلو من التناقض يستلزمه كذلك يكون مرادفا لغريب المطلق
 نقل من الوحي الذي هو مشوب الوحي يتكلم القمار على ما قالوا
 او من الوحي الذي هو واحد الوحي الذي يتكلم القمار على ما يقول
 القاموس **الوحي** ميان اليد والجمع ونحوه والواحد وحي وعدم
 الفرق بين المعنيين **اعترض** بعض بان ذكر الوحي في تعريف
 العوابة غير مرضي بل الوحيه قيد زائد على قصاصة المقفلة
 يعني بالزائد ما لا فائدة له وذلك لانه يعني من الخلو من
 التناقض **ومهم** من فهم منه انه ينبغي ان يزداد في تعريف القصاصة
 ويشرط الخلو منها فاعترض بان لا نستلزم وجوب زيادته في تعريف
 القصاصة لان الخلو من الغرابية يستلزمه لان الغرابية اعز من الوحيه
 والخلو من الوحيه يستلزم الخلو من الغرابية **والجمل** قد اوضحها
مخالفة الاجل في قوله **الجلد** **الاجل** فانه خالف
 ما ثبت من الواضح وهو الاجل تيمته انت ملك النيران زبا فاقبل
فان قلت ليس الاجل مقفلة اعز فصيح لان المقفلة قسم الموضوع
 والموضوع هو الاجل **الاجل** **قلت** اكل معين لموضوع عندهم
 كالفرع الا انه محذر الامثل **فان قلت** مما يجوز للشاعر
 فك الادغام وهو جائز بشرط الاصطلاح اتفاقا **وعنه**
 ابن جني من غير اصطلاح ايضا **قلت** العبداء مقبلة وغير مقبلة
 وفك الادغام غير مقبلة فلعن الشعر ليس من العرب العربا
 بل من لبيد الفك فيما لم يسمع وقوله زبا بالالف ويذبه
 يارب فيما يحذف والالف بدل عن ايا اي فاقبل **فيل**
 مقصاصة المقفلة خلوصه مما ذكر **ومن الكرامة في الجمع** هكذا
 قرره الشارح الحق **فان قلت** قد سبق ان تعريف القصاصة

والإضافة على هذا الوجه مما لم يجد في كلام الناس إنما اخذ
من اعتباراتهم وإطلاقاتهم . ولو كان فصاحة المقصد معروفا
بهذا التعريف لم يكن اخذ تعريفه على هذا الوجه من اعتباراتهم
وإطلاقاتهم بل كان يتبعها لتعريف واحد في كلامهم محذوف ما هو
مستدرك منه . **فصل** في القائل من معاصريه ويدعي
وجوب زيادة قيد على تعريف استخراجه والانتساب لهذا أن لا
يقدر ما قدره الشارع بل يجعل قوله . ومن الكراهية في التمتع
مقطوعا على ما في التعريف أفق من تناقض الحروف عطف بلفظ . ومعنى
الكراهية في التمتع أن يتصور التمتع كما يتصور عن سماع الأصوات
الممكنة وإنما يجب اشتراط الفصاحة ما علم من هذا لأن اللفظ من
قيد الأصوات والأصوات منها ما تستخدم النفس سماعه . ومنها
تستكره كذا ذكره الشارع وفيه نظر لأن اللفظ يجوز أن يكون
من الأصوات التي لا يستكرهها ابتداء . ويجوز أن يكون نظرا لهذا
التمتع أي لا تستلزم أن اللفظ يجري فيه استكران التمتع . ويمكن
أن يكون هذا الخطر ما قيل في بيان النظر أن الكراهية في التمتع
زاحمة إلى التمتع فكل من لفظ قضيه يستكره في التمتع إذا أدى بهم عبث
مناسبه . وكل من لفظه قضيه يستلزم إذا أدى بهم مناسبه
وصوت طيب هذا ما ذكره الشارع في دفعه من دعوى بداهة استكر
جرى دون النفس غير مستوع . وإنما المقطوع به رواية السماع أحدها
دون الآخر مع احتمال أن يكون ذلك لأنه كونه ثقله على البيان
وما نقل عنه في جواب الشرح من قوله يعني سلمنا أن التمتع مذخلا
في ذلك لكن لا نسلم إنما المرجح بحيث لا يكون لنفس اللفظ مدخلا
أصلا مقابله الممتع بالمتع . كراهية الجري كالزكرك مرادف النفس
في قول أبي الطيب في مدح سيف الدولة ابن الحسن بلي **كرم**
سرف **نسب** **أول**

مبارك الاسم اعز القلوب .
قال الشارع وصف اسمه بالبركة لموافقته اسم المومنين
على رضى الله عنه هذا أو حينئذ لا اختصاصه بالاسم بل الكنية أيضا
لذلك ألا أنه خصه بالاسم صيق الشعر ولا بعد أن يجعل البركة

لموافقته

لموافقته اسم الله تعالى يحسن الاسم . والابتغى أن يكون قسدا
إلى أنه مبارك الاسم لا كتساب اسمه البركة من ذابته واعز القلوب
برأيه مشهور القلوب يعني لقب لسيف الدولة لأشهره بكذا
توصف لا للتفايد والتمدح . ولا عرابيه الجبهة من الجدل استعبد
لكل واضح معروف **فصل** في التنازع في التمتع فالتنازع في التمتع
واحله تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور أن الجري إنما
من قبل تكاليفه وأخذ تعقوا أول الحش وأطلقه يريد أن الخلو من
عن الغرابة تستلزم الخلو من الكراهية في التمتع إذا الكراهية
في التمتع تستلزم عدم استعمال الفصاحة له فيكون عرابيا إنما يعقل
على اللسان أو يعقل لا يقال جعل تكاليفه وأخذ تعقوا غير كرت
على الذوق ينافي ما نقل عن بعض اللغاة أنه لما قال **ع** الجري
ما لم تكاليفه على تكاليفه على ذي جنة أفرد تعقوا عني قال
وعنه فانه شطرا به يتكلم به بالسندية لأن إطلاق السندية
عليه يدل على كراهية في الذوق . لانا نقول بحتم أن يكون
مقصده إلى هذا الدلالة دون كراهية على الذوق . وأورد
عليه أن الغرابة كما تستلزم كراهية التمتع تشمل تناقض الحروف
ومخالفة القياس إذا الظاهر أن يكون يعقل عن استعمال الفصاحة
ويمكن دفع ذلك تناقض الحروف ومخالفة القياس مع اندراج تحت
الغرابة بأن الغرابة عنه أعنا المتأخر عن المتقدم ولا وممة
فيه بخلاف أعنا الغرابة عن قيد الكراهية في التمتع فانه من
قبيل أعنا المتقدم على المتأخر وهو قضيه . وأما ذكر الخلو من
عن مخالفة القياس فتشكل إلا أن يقال لأخا في مزيد توضيح
يتعلق بذكر الخلو من مخالفة القياس فلا بأس بآراء وأما
التنازع في وجوب اشتراط الخلو من الكراهية في التمتع . ومنها
من جعل وجه النظر أن الكراهية أن أردت إلى النقل فقد دخل
تحت التنازع والأفلا يجد بالفصاحة **فصل** في التنازع
ضعف ظاهر لأن عدم التادي إلى النقل لا ينافي الإحلال بالعمامة
ويجوز أن تكون الألفاظ البريئة في التمتع مما يجتزأ الفصاحة
استعمالا فلا يكون فصحة . ويمكن أن يقال ملخص هذا الوجه

ان الكراهة في التمع لو كانت مع التعلل تكون داخل تحت السافر
 والا فلا تسمى استكرامة الاخلال بالفصاحة اذ لم يجد في اطلاقها
 واعتبارها اشراط الفصاحة بالخلوص عن كراهة السامع ولا يخفى
 انه لا يندفع مع اخلال الكراهة بالفصاحة نحو كونها محذورة
 ومنهم من وجه النظر بان تاذكر القائل بوجوب ذلك ومن الكراهة
 في التمع من يانه فيه نظره لان كون اللفظ من قبيل الاصوات
 شامع في اختياره حتى قالوا اللفظ صوت يعتمد مخارج الحروف
 ولذا ان تقول لفظ كلاميه ان وجوب زيادة هذا القيد متمنع
 لان تعلل كراهة التمع باللفظ متمنع الا انه بين هذا المنع راجع
 الى بيان هذا القيد لان المقدمة البينة اذا امتنع يرفع عنها
 الى دليلها فانه قد ذكر من ان ظاهر كلام المتن ان نفس الاشراط
 منظور فيه . وانما ما ذكره من ان يختار الادب ان اللفظ صوت
 ووجوب الاشراط مبني عليه قد دفعه ان المصنف ان يزارع في الوجه
 بناء على ضعف المبني . ومنهم من قال ان مثله ذلك واقع في التبريل
 كلفظ صير في ده سر وحوذت **قال** الشارح وفيه ايضا
 بحث لانه قد يعبر عن اسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية
 بغير اللفظ فصيحاً فان الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات
 كما سيحكي في الحاشية . ولفظ صير في ده سر لذلك وفيه انه
 يلزم حبيد ان لا يكون التعريف للفصاحة حائلاً على ما خرج عن
 حائل عن اسباب الاخلال مع وجود ما يمنع من السببية
 الا ان يالغ في التكلف . ويقال المراد بالخلوص من اعم الخلو
 حقيقة او حكماً فان المشتد على سبب الخلل مع مانع السببية
 في حكم الحائض . واعلم ان الوجه المذكور للنظر كلنا اذ حجة
 التمع وجوب اشراط الخلو عن الكراهية في التمع بان يندفع
 مختلفه فالمناقضة فيها مناقضة في المستند الاخص عند التحقيق
 والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التاميف **وتسافر**
الكلمات اي الكلمتين فصاعداً . والا لكان الكلام المشتد
 على تافرك الكلمتين الحائض من جميع ما ذكر مع فصاحة كلامه فصيحاً
 لصديق تعريف الفصاحة على خلوصه وليس اضافة الكلمات

في الكلام خلوصه من ضعف التاميف وتسافر

الى الكلام معتبره اذ المقيد بتعدد التاميف بما بين عن تافرك
 الحروف والمعاني وذلك لا يستدعي اضافة الكلام الى الكلام فانه وصيغ
 في ارجاع صيغة فصاحتها اليه اشكال لانه يصير المعنى مع فصاحة الكلمتين
 فصاعداً فلا يشترط يستفاد اشراط فصاحة جميع كلمات الكلام
 وتثبت التاميف في الكلمات للاختراز عن تافرك المعاني فانه لا يخلو
 بالفصاحة . وعن تافرك الحروف لقصد وجع الخلو عن تافرك
 مع فصاحتها **والفصاحة مع فصاحتها** طرف لغو للخلوص اي كون
 الكلام خالياً زماناً فصاحتها وحكماً اشارة حالاً من الصفة وبطلان
 اختراجه عن خلوص زيد اجلد وشعره مستشعر واقع متمنع
 فانه ليس لفصاحة ولذا ليست فصاحتها . فان قيل لزيد
 اجلد خلوص مع فصاحتها لان حال قولك زيد اجلد
 خلوص عن الامور المذكورة فله خلوص حال فصاحتها فكلمات
 الفصاحة الخلو من حال فصاحة الكلمات لكان زيد اجلد فصيحاً
فقلت ليس لزيد اجلد خلوص حال فصاحة الكلمات لانه ليس
 ذلك الخلو من تافرك تلك الفصاحة . فلو قيل زيد اجلد
 خالض حال فصاحتها الكلمات لم يصدق نمرانه بحيث يخلص حال
 فصاحتها . وهذا القول الكبر من بحر حال ممكنه فانه لا يصدق
 على الفقير لواردت به من له الحال الممكنة ويصدق عليه لواردة
 به من هو بحيث يخر حال ممكنه ومن لم يفرق بينهما . احاب
 بان زيد اجلد ليس من احوال زيد اجلد لانها تركيبان مختلفان
 وليسا واحداً له حالان وانما لم يذكر بحسب ذي الحال او المتعلق
 بان يقال خلوصه مع فصاحتها من ضعف التاميف اليه احبوه
 ان لا يلزم الاضمار قبل الذكر ولا بعد قوله تافرك الكلمات
 ليكون اقرب بذي الحال او عالمه لئلا يتوهم كونه قيد التاميف
 لانه ظاهر اللفظ . ومع ذلك قد وقع بعض الشارحين فيه وتكون
 الشارح الكلام فيه في الشرح وفيما كتب على حواشيه . وزاد بعض
 الافاضل بما ليس لا شغاله الا بتضييع الوقت في حصيل ما ليس
 على الطائفة فتوكله لئلا يلزم على الناقل ما على الناقل
فما ضعف فتريان يكون تاليف اجزا الكلام على خلاف القانون

الحوي المشهور فيما بين الجمهور. والمراد بشهرته ظهوره على الجمهور خلافاً لغيره أن قانون جواز الاجتهاد قبل الذكر ايضاً مشهوراً لكل سمع قانون عدم الجواز سمع قانون الجواز. ويؤيد عليه ان العرب لم تعرف القانون الحوي فكيف يكون المخلص من مخالفة القانون الحوي معتبراً في مفهوم الفصاحة في لغتهم فالصواب ان يقال وعلامة الضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام الى اخره **ضعف ضرب ملامحة زبد** يريد مخالفة الاشياء لا يجوز ارجاع الضمة المتصلة بالفاعل الى المفعول به المتأخر فانه القانون المشهور عند الجمهور وان جوزه الاضطرار وتبعه ابرجني لا لا بما جوزه الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبه كما هو المشهور بل لا سيما انكروا الضمار قبل الذكر هنا يرشدك الى ذلك فقليلهما الجواز يشهد اقتضا الفاعل المفعول به كالفاعل فالمفعول به اذا انفصل عن الفاعل لفظاً متصل به رتبه فلا اضمار قبل الذكر رتبه ولكما شواهد رد بعضها بالتأويل وبعضها بالثبوت **فان قلست** ما ورد بكونه شاذاً اذا قيل فيه بضعف التاليف. فالاولى ان يرد بعدم فصاحته والافضل فيه بيان ضعف التاليف **قلست** ما يشد مستثنى من القاعدة فلا يكون مخالفاً لما **والسافر** ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان كذا في الشرح. والاسباب ما ذكر في تناقل الحروف ان يقال وصف في المركب يوجب ثقله على اللسان اما في نهاية النقل كقوله **وليس ضرب ضرب ضرب** صدد. وقبح حرب بمكان قصير بالرفع اي هو نفس يعقبي حال يكف عن خلافه ما يعقبه **وقال** الشارح اي حاله عن اللفظ واللفظ جبر والمقصود تحريك عجائب المخلوقات نوع من الجن يقال لنا الماتف ضام واحد منهم على حرب ابن امية مات. فقات ذلك الجن هذا البيت. واما دون ذلك وهو مثل **قوله** اي ابي تمام في قصيدته يمدح بني نمون بن ابراهيم الدافعي ويدفع عن نفسه تممة انه يحياه بعد ان عاتبه عليه ووجه الدفع انه كيف اذم من مدحه جميع الناس

واشار

واشار بقوله واذا علمته الخ انه يستحق الملامة في تصديره ان شاء الله لكن لا يمكن ملامته لعدم موافقة واحد من الناس ذكر الملامة دون الهم فلا بد وما عاينه به الضابط من ان مقابل المدح السديم دون اللوم. فينبغي ذكر الهم في مقابلة دون اللوم **المدح المدح** والري يفي حمله خالية والتناقل لما ان يفي المدح من نقل لما بين الحاذق والمثالي من القرب لكن لا يفي احد يخرج به الكلمة عن الفصاحة فانه ان كرر كل النقل اي بلغ حد الاجتهاد الضميمة. ولا بد ان لا تكرر الحاذق والمثالي في اجزاء ثلاثة حروف من حروف الحلق فافهم. وهذا مراد المصنف حيث قال لا يثبت ان في البيت تنافراً دون تنافر قوله وليس ضرب ضرب حوب فثبت ان في المدح شيئاً من النقل لما بين الحاذق والمثالي من القرب لا ان يحده المدح كذا في غير فصيح. وكيف لا وسجدة مع استماله على قولها الحاذق والسامع زيادة وهي تجاوز الكثرة لحروف الحلق فصيح واقع في القدران. وهذا هو الموافق لما صرح به ابو العميد حيث قال فيه ثني من البجعة هو هذا التكرار في المدح المدح مع الجمع بين الحاذق والمثالي من حروف الحلق خارج من حد الاعتدال ما قد كل التناقل في تنافر تنافراً بالفاصل الكمال وهو ما يخرج به الكلمة عن الفصاحة فلا يفي في الحكم بانه دون قوله. وليس ضرب ضرب ضرب في النقل. واما جعل واو الوري كالية لا عاطفة ليوافق ما يقابلها وهو **واذا علمته لفته وحدي** هذا اذ افترقت الواو الوري بالمشاك في المدح. ووجدته بعدم شاذ في الملامة كذا في الشرح اقول في الملامة بحضور الناس والواجب بعدم حضورهم يعقبي المدح واما بحضور الناس لا يحتاج الناس به. ولا يمكن ملامته بحضور احد بل لو لم يسم في غيبة الناس لتعين جعل الواو الحاذق والتفسير المشهور ان يستمع من استحقاقه المدح. وهذا التفسيرين ابلغ في تنزيهه عن الملامة. ومن لطائف تنزيهه عن الملامة انه لا يقدر على ذكر ملامته الا في صورة النفي فزاد ما بعد اذ ابرز الملامة في صورة النفي وبما يريح الحال على العطف ان يفي

عطف المفرد كلفه اسناد بفعل المتكلم اليه الا تم الظاهر وفي
عطف الجملة فوت التماسب وغيرنا ووجه آخر تركنا هذا لاعتبار
ومن فوائد الشرح ان في استعمال اذ والفعل الماضي هنا اعتبارا لطيفا
هو ايتام ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اليوم فليشاركه احد **والنقيد**
ان لا يكون ظاهرا للدلالة على المراد لو ان التقيد منع دينا
ولذا اقتصرة الشارع بكون الكلام معقدا على لفظ المقول بوجوب ان
يكون في تفسيره بما ذكرنا من ان لا معنى يقتضي اللزوم قالوا في جعل
الكلام غير ظاهرا للدلالة الى آخر وقد اعترض عليه بان التقيد لو كان
مخلابا لفصاحة لم يكن الغرض المعنى مقبولا مع انه مما يورده في علم
البديع **والتجارب** ان قولنا ليس من حيث الفصاحة بل
لاشياء على وجهه بغيرها الفطن وتقدم فصاحتها لم يوردها
صاحب المفتاح والمصنف في كتابه **ولا يخفى** ان اللفظ ظاهر للدلالة
صاغة على عدم الظهور لاشياء على لفظ غريب او مخالف للقياس
مع انه ليس تقيدا فلذا قيل بقوله **جدا** **والله** وليس المراد
بالظن ما سبق في قوله نظر القرآن لانه عبارة عن كون اللفظ مرتبة
المعاني متساقطة للدلالات على حسب ما يقتضيه العقل فان النظم
حينئذ شامل لوجاهة ما يقتضيه علم المعاني والبيان والمحدد فيه
يشمل التقيد المعنوي والمطابق لتأويله المعنى **بكل المراد** في
بالظن تركيب الالفاظ على وفق ترتيب يقتضيه امر المتكلم المعنى
والحدود فيه بان يخرج عن هذا التركيب الى ما لا يشاهد به فوائده
التي المشهورة او الى ما يشهد به لكن يحكم بانه على خلاف طبيعة
المعنى فتحتي الدلالة لكثرة اجتماع خلاف الاصل الموجه لتجديد
المصنف فالكلام الحالي من التقيد اللفظي ما سلم نظنه
من المحدد فلم يكن فيه ما يخالف الاصل من تقديم او تأخير او اتمام
او غير ذلك الا وقد قامت عليه قونية ظاهرة لفظية او معنوية
كما سياتي تفصيل ذلك كله فالتقيد اللفظي ربما كان لعنف
التأليف وربما كان مع الخلو عنه بان يكون على فوائده
مخلاف الاصل فلا يكون اشترط الخلو عنه بعد ذكر الخلو
عن ضعف التأليف مستدركا كالتوم ولا يكون وجود التقيد

اللفظ

اللفظي بلا مخالفة لقانون حوي مشهور بخالف الحكم بان مرجع الامر
منه الحق كما ينبغي لما انه حينئذ لا يمكن معرفته بالرجوع الى قواعد
الحق لا تطابقه عليها على ما توهم لان التوهمين بيت ما هو الاصل
وبين ما هو خلاف الاصل والاحتمال منه بالاحتمال من جمع كثير
بأخلاف الاصل **واما** ان يكون الضعف بدون التقيد اللفظي
ام لا فالحق الثاني وان توهم بعض الافاضل انه لا تقيد في جاتي
احمد ثوبا لان جاتي احمد يعيد بجي احمد ثوبا لا الشخص المعين
فلا يكون ظاهرا للدلالة على الشخص المعين **المراد** لكن لا يخفى
ان ذكر التقيد معن عن ذكر ضعف التأليف كما توهم انه لا يباس باعنا
المتأخر عن المتقدم كافي العكس **ويمكن** دفع استدراك ذكر
التقيد لا فضا ضعف التأليف منه ايضا بما ضعف التأليف لا يعني
عن التقيد المعنوي وذكر التقيد له لا التقيد اللفظي الا ان
المصنف اراد استيفاء بيان التقيد فذكر التقيد اللفظي لاشياء
لانه يشترط الخلو منه في الفصاحة بعد اشتراط الخلو
عن ضعف التأليف **لقول الفرزدق** هو كسفر رجل وغيف سقط
في التوت الواحد بها اوقات الحزن **ولقب** همام بن قاتب بن
صفصعة **في حاشية هشام** به على ان المملكت هو هشام **وبما مثله**
في الباب لاني نحره العرب فبذكر قوله في الناس جعل النبي عائلا ولا
لشاعر نفس المثلث العرب **الامثلة** فتدبر من اعطى الما
والمثلث وكان زوي ام تقول والاف لا يبلغ ام الفاعل **ابوابه**
حي ابو يقاربه اي حي يقارب اشار الى ان حي يدل من سببه
ويقارب به صفة له فقد فصل بين البذل والميل منه والصفة
والموصوف بياحي وهو مما لم يجوز **المثلث** اشار الى انه
مستثنى من حي يقارب به قدم عليه فوجب نصبه الذي كان مرجحا
حين التأخر ان كان المختار رفعة على البذل ولذا رفعة بعد التأخر
في التفسير **ابوابه** اشار الى ان ابوابه مبتدأ ابو فصل
بينها بالاحصبي والجملة صفة مملكا فصاحفة القوانين الحوية
ومخالفة الاصل الذي هو تقدم المستثنى منه حصل التقيد
فلتقدم المستثنى مع شيوخه دخل في التقيد **واعلم** ان ايراد

البيت لتوضيح التقيد لا تميل ما يخرج من هذا الفصاحة بقوله
 أو التقيد فانه خرج بذلك ضعف التاليف وقد بالغ في مدح حال
 هشام ونقي من يماثله وأشار ببيان انه حال الملك ان مماثله
 الملك لا ينقص فخذ لان مماثله الملك انما جاز قبله وبحكم
 ان الولد يشبه احوال ولا يخفى انه لو قيل في الناس جبر مثله
 وتملكا مستثنى من مثله وابو امية مبتدا وهي خبر وابو جبر
 شان ويقاربه خبر ثالث لم يكن تعقيدا ويكون المعنى ماثله
 في الناس الامثلة في غاية الخداعة او ابوامية هي وابوامية ابو المذبح
 ومن اقرب الملك مع قطع النظر عن انه جبر فيكون مدحا للمذبح
 بالنسبة بعد المذبح له الحسب وليس في هذا التوجيه الاضيق
 تمكنا ان المختار رفعة ولولا مخالفة الامام لذكرت وجوها
 اخرى لشرح وجهاي بعض فضلا الاسم ولزيت ما هو من ينف
 واحكت ما هو قابل للاحكام ولعل المصنف علم قصد القدر
 في التمثيل على قصد فلا يضره احوال **في الاستقالات**
 اي في الاستقال ولكن ان تريد الاستقال من الموضوع له ويصح
 التقابل اما سبق هذا الاستقال فيه من اللفظ وذلك الخلل اما
 لارادة ما ليس بلام المعنى الاول الذي اريد الاستقال منه
 وذلك بعينه الوقوع ذوي جدا واما لكونه لازما بعدا بعينه
 الذهب وول الوصول اليه واما لعدم نصب لقضية وذلك
 ايضا بعينه جدا او نصب ما هو جني **كقول الآخر** لم يقل كقول
 ليعلم انه غير الفردق او ليعلم انه ايضا بليغ من البليغ
 لانه قال كقول البليغ الآخر ولذا مخرج بام الفردق ايضا سابقا
 ليعلم ان البلاغة والممانعة لا تمنع عن القوة فلا بد لكل ذي يد
 طول ان يسي في تحصيل ما هو الطولي ولا يعقد على ان يبلو عنه
 المدة العليا متفكده **وقال** الشارح ليعلم انه لا يفرق
 وفيه انه تاكد حينئذ التوهم في قوله كقوله سبوح لما يله احوال
 سوف اطلب البعد وان كان بها وقال **بعد الدار**
عنكم فما صاف البعد في الدار اشارة الى ان بعد داهم لا يمكن
 ان يخطر بالبال وطلب بعد الدار غير مقدور في حال غاية الامر

والمؤنة

وسوسة النفس بغير العقل صالح في الاهمال واستند القرب
 اليه اتم بقوله **لقد روي** لان قريهم متمكن في الحيات ولا يترسم
 بغير المعال **وتسكب** بالنصب بتقدير ان يعطيه على بعد الدار
 وبما لرفع لعطفه فلما طلب **عيناك الذم** **لحم** وبقي البيت
 على ما هو المهور عند القوم انما دة الزمان والاخران انما يطالب اليه
 الحرمان فاي امر كان هو المرغوب بحكم الزمان والاخران انهم انقلب
 فاي الان بقيت في حزن البعد والاحتجاب للمعاني في طلب
 السدور بالوصل والاقترب فبعد اليوم اطلب البعد يا عذري
 الذم واهله بالقراب والمصور واطلب حزن البعد لا فو
 بالقراب والسدور وعلى ما حققته الشيخ انه كني بطلب بعد الدار
 عن توطين النفس عليه والتفت لمجرد التاكيد لانه قال اني اليوم
 اطلب بقي البعد واخرانه واستند بنا الصبر الجليل مفتاح الفرج
 مع الاجر الجزيل بلا حرج والابتلع ان يجعل تسكب عطفا على اطلب
 فيكون تحت التاكيد والشارح المحقق عرفت هذا المعنى وجعله
 توجيه القوم تقنفا فاسد المعنى ولم يرض به المرتضى الشريف وقال
 كلام القوم غير مسمى للتغطية والتفويض فتصويب الشارح لتصويب
 من قات الصواب ان الشاعر بعينه ذرية العشيقة في السدور ليعلم
 به الي اسباب معاشرتها في الحضر اه بالاموال تقسفت طلبا لغواني
 ويمتد بالموال ولله مثل هذا المعنى اشارة الى حيث قال
فقد الله جملته رجلا **بمعين** قبل الاقامة في ذرا كاه
 فيمكن من المعاني وجهه هو بولينا وقصد الشاعر نوكول اليه عز
 لا يحلينا اذ لم يعرف انه بصدد الطرافة او في مقام اظهار الحكمة والكرام
 او كان المتكلم بهذا المقام في مقام السفر والادحاح حتى يحكم حقيقة
 الحال فلا محال الا استيقنا الاحتمال ويمكن تقوية الشارح المحقق
 بان ما يحتاج اليه معرفة حال الشاعر فاحق فيه متابعة السابق لما هو
 هو الشيخ عبد القاهر الذي يغلب حزن الطرب به ويقرب ان يكون
 حاله عليه الطاهر ومن احتمالات التي هي تدرك اليه الغم ما خطبه
 بيالي وهو ان الشاعر قصد اليه تحصيل المطالب بان يكون في
 الاستئناس عنها كالمات ويري نفسك منه مرمضا فتراه لك تعرضا

ومن اكتب علي في يومه يهرب . ونزاعض فهو منه يقرب . ومن هذا
حكم بان الحرف هووم والحريف محروم . وقيل لوم تغلب الاز لعلك
وفي حديث زرعيان سزد وجا منه ثمة لمزله شامة . واذا فرغت
عن تحقيق معنى البيت فنقول وبالحكمة جعل سكب الدمع وهو البكا
كناية عما يندم فراق الاحبة من الحزن واصاب لانه واضع الانتقال
لانه كثير مما يجعل دليلا عليه ويؤا به . وجعل جود العين كناية
عن السور وقياسا على جعل السكب لمقابلته ولم يفت لان سكب الدمع
قل ما يقارن الحزن بخلاف جود العين فانه يعم ازمة الحزن عن الحزن
سواء كان زمن السور راسلي فلا يتقبل منه ليل السور بل ليل الحزن
عن الحزن . وهذا وجه واضح للخلل في الانتقال لانه مقصود وان خفي
لله الان وبه يندفع ما ذكره الشارح انه يصح ان يزداد جود العين
خلق عن الدمع مجازا من باب الاستعمال المقيد في المطلق ثم يكتفي
به عن المسرور لكونه لازمالا عادة او اعرفت ان الحزن بنفسه
عن السور فكيف نظير والميل ان جود العين استمر في الجدل بالدمع
بما على شتم الجود في الجدل حتى يقال بل يجلد جواد كقطام ويقال
جهد معني يجلد . ويستعمل الجود في مقابلة الجواد حتى .

فالك الحامي .

الا ان مينا لم يحد يوم واسيط . عليك بخاري ومعا الجود .
فظموا ان استمر الجود في الجدل لا يمنع الانتقال من المعنى الحقيقي
لله غير فله ومثل غيره من المعاني المجازية كمثل الشمس والكواكب
حيث يجتمع الشمس ولذا قال **فان الانتقال من جود العين**
الى جود العين **فان الانتقال من السور** فغير من ما يتقبل
منه اليه ولم يكن ممانته من انه لا يتقبل منه لانه مقصود
تبيها على ان الخلل في الانتقال ربما يكون من كان ظهور معنى آخر
فيحول بين اللفظ والمقصود لكنه يتجه عليه ان ما ذكر في صدر البيت
وقصد الحزن بالسكب فريضة وامضة على المقصود فلا خلل
في الانتقال **قال** المصنف والكلام احوال من التقيد المعنوي
فما يكون الانتقال فيه من معناه . الاول لانه معناه . الثاني الذي هو
المتراد به طاهر احيى حيث ليل السور انه فتمنه من حاق اللفظ وتجه

عليه انه يندم ان يكون الكلام احوالي عن المعنى الثاني فصيح لانه ليس له
الخلوص من التقيد ودفعه اثاره بانه بيان لضم من الكلام احوالي من
التقيد المعنوي فصار لبيان به لان الكلام احوالي عن المعنى الثاني منزلة
المسايق عن درجته اعتبار عند البعا كما ستعرفه في حيث بلاغة الكلام
وفي ان الكلام احوالي عن المزاج والكناية اذا روعي فيه المطابقة لمعنى
الحوال ليس ساقطاً عن درجته الاعتبار الا ان يقال هو ساقط باعتبار الدلالة
على المعنى وان كان معتبراً من حيث رعاية مقتضيات الاحوال وبعد يتجه
ان ما يأتي من حيث بلاغة الكلام . وفيه ان الكلام احوالي عن الحزن والكناية
اذا روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال ليس ساقطاً عن درجته الاعتبار
الا ان يقال هو ساقط باعتبار الدلالة على المعنى وان كان معتبراً
من حيث رعاية مقتضيات الاحوال . وبعد يتجه ان ما يأتي في بحث
بلاغة الكلام سقوط ما ليس له معنى ثابت بمعنى مقتضى الحال الا اعتبار
الكون مجازاً واضحة . ونحن نقول حصار لبيان باحوالي عن التقيد
بما استعمل في المعنى المجازي لان المحتاج الى البيان والتوضيح
وانما الخلق عن التقيد المعنوي لعدم معنى ثابت فواضح لاحاجة لانه
لله لبيان **وقيل ومن كثر التكرار** قد سبق مباحث يمكن التذكار
للتعريف بين التكرار والتكرار بالتكرار والفتح . والاول اتم
والثاني معتد في القاموس التكرير والتكرار والتكرار اما دة
التي من بعد اخرى . وهذا يقتضي ان يتوقف التكرار على التثنية
لتحقق الاعلاد مرة بعد اخرى والاستعمال لا يساعده اذا استعمل
التكرار اذ اثنائي فالمنع ما ذكره الشارح المحقق انه ذكر اني مرة
بعد اخرى . وما يقال انه يجمع الذكر لا الذكر الثاني وهو اذ الذكر
الذخوع والتكرير الارجاع . والمواد بالكثر ما يقابل الوحدة بقومية
ما ذكر من المثل ان فيه تليث الذكر ولا يتحقق به ذكر اني مرة بعد
اخرى الامر بدين وقد ياقش فيه بانه يتحقق ذكر اني من بعد اخرى
ثلاثا بالثبات كالثاني بعد الاولى . ويؤد انه اذكر اني ثلاث
مرات يقال اعيد مرتين ولا يقال اعيد ثلاثا ويكذب القائل
فما تسمى **الاصناف** نقل المصنف عن الشيخ عبد القاهر انه
قال قال الشاعر اياك والاصناف المتداخلة فانه لا تحت

وذكر انما يستعمل في الحجاز . كقولهم .
 يا علي بن حمزة بن عمار . انت والله شجرة في حيان .
 وينتفع منه ان المراد بالاضافات ما فوق الواحدة . وان التتابع لا ينافي
 وقوع غير المضاف بين المضافين . وكذا قال المصنف ومن كثر
 التكرار والاضافة لكان اوضح واخصر **قوله** اي ابي الطيب
 ويسعدني في غمرة بعد غمرة يريد بالغمرة الغمرة استعيرت
 لما يعجزك من الماء **قوله** فقول بمعنى فاعيل من استبحر واستبحر
 لشدة غمره والغمر مع غمر من حيث لا يقب زكيا كانه
 يحوي في الماء يستوي فيه المذكور والموت ولا يخفى حسن ذكر التتابع
 بعد التعبير عن الاسعاد في شدة بعد شدة بالاسعاد في غمرة
 بعد غمرة **قوله** صفة شيوخ **قوله** مناسق بقرينة
 الفاعل وهذا الحزن اذ في مقابلة من انما حال من شواهد **قوله**
 متعلق بشواهد **قوله** فاعيل لما لا اعتاده على الوصف
 والضمائر كلها لتتبع والمعنى شيوخ لنا من نفسنا غلامات
 شاهدة عليها تشهد بنجاتها **قوله** الشهادة على الشيء
 شهادة مضمرة فكيف فتح استعماله في الشهادة بنجاة العبد
قوله لا اصغر على العز من الشاهد بنجابتها فانه يوقعها
 في المعارك والمعارك والمهاكن **قوله** اي ابن يابك **قوله**
 طائر يري لا يالف البيوت او في كل ذي طرف يقع على الذكر والانثى
 والحسن **قوله** حرام موت الاجر مخفف جرعا وهي الكفيف جانب
 مثله رمل وجانب حجارة **قوله** البحر والزلزال والعيال
 وغيرها لظهور **قوله** بالفتح وكسر الدال وبضم الجيم وفتح النون
 وكسر الدال الموضع مجتمع فيه الحجارة . فيجب ان يجعل الجندل
 مكسور الدال لا مفتوحا وان اشهر بضعفه حتى قيل المراد به
 الارض ذات الحجارة فيجب ان يجعل الجندل مكسور الدال لا مفتوحا
 وان اشهر بضعفه حتى قيل المراد به الارض ذات الحجارة بان
 الحلق ام الحمال على الجندل . ومنهم من جعله مكسور الدال مخفف
 جندل بضم الجيم وكسر الدال حيث انبت الصفاح بمعنى بوضع في
 حجارة وجعل اسكان النون للضرورة . وفيه ان يفتقر في التفتيش

محلل

تختلف وهو بعدم صرف المنصرف ومنقوص وهو بالترقيم صرح به
 التفتيش فعليه اضافة محامته الى جرعا المضافة الى الحومة المضافة
 الى الجندل **قوله** اي زود في صوتك والجمع شديدا للمحامته صوتها
 فقامت بمرأى من سعاد وسمع اي حديث تراك سعاد وتسمع كلامك
 على ما في الصفاح والقاموس الا ان الكتابين ابناء هكذا في مرأى وتسمع
 بدون الباء . وزاد القاموس وينصب من شرحه بانك حيث تزين معاد
 وتتمعين كلامها لم يعرف الاستعانة . واما قول الشارح المستعانة
 خلاص المقبول ايضا فلا يمتز وان وجد بان الامر بالجمع انما سماع
 سعاد . وذلك انما يكون اذ كان سعاد حيث تسمع صوتها لا لان المحامته
 اذ كانت بحيث تسمع صوت سعاد فتعاد ايضا بحيث تسمع صوتها
 لان صوت المحامته ليس صوت الانسان في الارض بل لان الامر بالفتوت
 لا يخص في اذهاب الاسماع بل من ذواته الشاط والسرور والبلابل
 تترجم بشاهد اورد . ويرجع هذا الذي مذم الاكثا بمسح
 وضم مرأى اليه **قوله** **قوله** لان قال الشيخ لا شك في نقد تتابع
 الاضافات . في الاكثر لكنه اذ اسهل من استكراه ملح ولطف

قوله بن المعتمد .
 . وظلت تذبذب الكثر ايدي حاذرة . غناق دناير او جوه بللج .
 . ومنه الاطرزاه المذكور في علم البديع **قوله** .
 . بعثية بن الحارث بن ثعلب .

هذا افعلا منه ان تتابع الاضافات انما ينافي الفصاحة حيث اوجبه
 النقل والتسافر وكذا حاله التكرار لانه لا وجه لتألفه للفصاحة
 سوى الجواب التناهد . كيف وقد وقع في النظر مثل ذاب قوم نوح وذكر
 رحمة ربك عبد زكريا ونفس وما سواها فانهما مجورا وتوابعها
 . والفصاحة **قوله** اي كيفية تدرجت في ذات النفس والحسن
 ما رسم به الكشف عرض لا يتوقف تصور على تصور فيه ولا يقتضي القيمة
 والملازمة في محله ايضا اوليا . والمراد عدم توقف تصور العرض
 الجزئي بخصوصه واحترز عن الاعراض النسبية فان تصور انما بخصوصها
 توقف على تصور ما توقف عليه النسبية ولا تنزه الكيفيات المذكيات
 لان تصور انما بخصوصها لا توقف على تصورات اجزايا ولا الكيفيات

اختار المتكلم

النظرية كما توهم لان اشخاص كيف لا تكون نظرية . وقولهم انقص
 اوليا على ما صدر طرأه ليلا يخرج العلم معلوم واجد فانه لغرض الوحدة
 له يقتضي اللائحة . والعلم محلو بين فانه لعقله بالقياس يقتضي
 القسمة ولا يعني انما لا يقتضيان القسمة واللائحة في محلها اصل
 في انفسها فتح قوله في محله لا حاجة الى قوله اقتضا . اوليا كذلك وكما
 اكثر يحتاج اقتضا القسمة والاقسمة الى التقييد بالاولى فيحتاج عدم توقف
 التصور على تصور العجز بالتقييد بالقياس الاولى لانه قد يعجز عن كيف
 النسبة فيوقف باعتبارها على الغير هذا اذ اكان المصنف اشرك
 ملكه على صفة اشعارا بان الفضاخه من الهيئات الدائمة حتى لا يكون
 المعبر عن مقصوده بلفظ فصيح فيضاحا بحسب الاصطلاح من غير ربح
 ما يقتدر به عليه . وفيه بحث لان المعبر عن كل مقصود بلفظ فصيح
 فصيح لانه لا يكون بدون ملكة يقتدر بها عليه . نعم لو قيل اشعر
 بدل تلك الملكة الى ان صفة غير راحة يقتدر بها على التغير عن المقصود
 بلفظ فصيح غير داخل في الفضاخه بل ملكة التعبير عن المقصود
 بلفظ فصيح كانت عند التحقيق ملكات يقتدر بكل واحد على تعيين
 لم يبعد . ومن جعل مقصوده هذا لم يثبت الى عبارته او في التقا
 والامحج عليه انه لا يباعد اصلا . ويمكن اتمام ما ذكره المصنف
 بان قوله ملكة للاشعار بان صفة يقتدر بها على التغير عن كل
 مقصود بلفظ فصيح من غير ان يغير ملكة ليست فضاخه وهذه
 ملكة التعبير عن جميع المقاصد الا قليلا . وصفة يعبر بها عن
 القليل بلفظ فصيح من غير ربحا فان مجموع تلك الملكة وهذا
 الصفة صفة غير راحة يقتدر بها على التغير عن المقصود كله
 بلفظ فصيح وقال **يقتدر بها** ولم يقل يعبر بها ليشير الى
 حالتي النطق وعدمه ويجه عليه ان الملكة حال السكون تسمى
 بانها يعبر بها عن المقصد في الجملة . ووقعه الشارح المحقق بان
 المزداد بحال النطق حال الجملة بان ينطق صا حيا كما
 في زمان من الاذن . وعدم النطق عدمه اصلا بان لا ينطق قط
 ولو قيل يعبر بها عن النطق بمقصود . في الجملة . ووصى بالحقا فظة
 على هذا المعنى فابلا هكذا يجب ان يفهم هذا المقام وفيه انفايد

الاقتدار

الاقتدار حينئذ عدم خروج ما لا يكاد يوجد فنقول المراء ان وج
 الاقتدار يشهد حالة النطق بكل مقصود بلفظ فصيح . وحالة عدم النطق
 بان ينطق بعض المقاصد والبعض بعد ابره . واورده وبدا ان ينطق
 فلو قيل ملكة يعبر بها عن كل مقصود بلفظ فصيح لا حق الفضاخه بل
 نهاية احد النطق ولم يكن مقصوده يبره عليه الا وقد وره عليه . وعين
 عنه بلفظ فصيح . هكذا يجب ان يفهم هذا المقام . ويصاوا شارده
 المراء . يكون الله الملك العالم . والا وجرانه لو قال ملكة يعبر بها بصدق
 على اقتداره الراحة الحاصلة بتلك الملكة بل لا يصدق الا عليها
 اذ المبادر من السبب هو الاقرب الى **التعبير** . اي كلما يعلق
 به فقتد افاده **بلفظ فصيح** قال المصنف قيل بلفظ فصيح
 ليبر المفرد والمركب عموما شيئا ولا يحمله الشايع على المفرد الفصيح
 او الكلام الفصيح بناء على فصيحة اللفظ المشترك فانه لا يرا به الا معي واجبا
 ولم يقل مفرد فصيح او كلام فصيح ليبر اذ لا يند من العموم اذ المراء
 بالمقصود كل مقصود . فلو خص الفصيح بالمفرد لوجب في الفضاخه ملكة
 لا يقتدر من التعبير عن كل مقصود كلامي بالمفرد وهو محال ولا يعني
 ان عموم المفرد والمركب موقوف على تكلف استعمال الفصيح في معنيته
 كما خرج البعض واستعماله فيما ينطق عليه الفصيح . ويقال له عموم
 وبعد في وقت لفظ له وبه خطأ . اما على الاول فانه يصير الماء له
 بلفظ موصوف يعبر الفصيح وهو باطن والقحج بلفظ موصوف
 باحد معني الفصيح وهو لا يستفاد من استعمال الفصيح في معنيته واقا
 على الثاني فلانه يصير الماء بلفظ هو ما ينطق عليه الفصيح ولا يعني
 ان اللفظ ليس ما ينطق عليه الفصيح بل مفهوم يصدر عن اللفظ وهو
 عموم المفرد والمركب كما يقتضي ان يقال بلفظ فصيح دون
 مفرد او كلام فصيح يقتضي ان يقال بلفظ فصيح دون لفظ بليغ اذ
 البليغ لا يبر المفرد . ثم عدم وجوب ملكة الاقتدار على البلاغة
 في الفضاخه ايضا يقتضي ان لا يقال بلفظ بليغ فنقول الشارح المحقق
 وقول بعضهم ولا يبر المفرد والمركب قال بلفظ فصيح دون
 كلام فصيح . او لفظ بليغ فهو ما لا يقال يصدق التعريف على الحياة
 والا ذلك ونحوها مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور فلا نقول

ليس في منها سببا بل شرط او ليس سببا قديما بل بعيدا والسبب
 ظاهر في السبب القريب **والبلغة في الكلام مطابقة** اي مطابقة
 صفة **مقتضى** حال فان مقتضى الحال خصوصيات وخصائص قائمة
 بالكلام فالكلام لا يطابقه بل يشتمل عليه والخصوصية من اشياء
 الكلام ومربطة به مطابق لما في حيث انما مقتضى حال فالمطابق
 والمطابق متعاين ان اعتبارا على نحو مطابقة نسبة الكلام للواقع
 وعلى هذا الحق المصنف في تعريف المعاني غير يعرف به احوال
 اللفظ العزوي التي بها يطابق اللفظ مقتضى حال اي يطابق صفة
 اللفظ مقتضى حال هذا هو المطابق لبيان القوم بحيث يحصل الحذف
 والذكر في غير ذلك فذلك بالاحوال ولما هو الا ليق بالاعتبار لان
 الحال عند التحقق لا يقتضي الا خصوصيات ومن الكلام المشتمل على
 والشارح اراد المحاذية على ظاهر مطابقة الكلام لمقتضى الحال
 فوقع في الحكم بان مقتضى حال هو الكلام الكلي والمطابق هو الكلام
 الجزئي ومطابقة الجزئي للكلي على عكس اعتبار الميزانين من مطابقة
 للكلي للجزئي فعندل مما هو ظاهر المفعول وما هو المفعول واركت
 كلفه مطابقة الجزئي للكلي مع ان المحمول بالظن هو الكلي والالتواء
 مطابقة الجزئي **مقتضى** قيل خالف في هذا القيد التكاثر
 فقيل انه لا يشترط شيئا في فصاحة الكلام في البلاغة وليس رجوع
 البلاغة الى البيان لا اشتراطها بالعلوم من التقييد المعنوي بل
 لمعرفة انواع المجاز والكناية وعلاقتها لتلاخيص فيها من
 اعتبارات اللغة وقيل انه لا يشترط في البلاغة من الفصاحة
 سوى الخلو من التقييد المعنوي **وهو** اي مقتضى الحال **مختلف**
ان **تفاوت** **الكلام** **تفاوت** كان الظاهر ان يقول فان احوال
 متفاوتة الا انه شبه على مترادف الحال والمقام فالكال الشارح
 المحقق الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري
 فان الامر الى مقام باعتبار كونه محجلا لورود الكلام فيه على خصوصية
 ما وحال باعتبار لغوهم كونه زائدا لا ولا يخفى ان وجه التسمية
 لا يكون داخل في مفهوم اللفظ حتى يحكم بتعدده المفهوم بالاقتضاء
 ولذلك احكاما لتفاوت مترادفاته سمي متافا لانه كما ان تفاوت مراتب

الرجال ثبتت بالمقامات كذلك تفاوت مراتب الكلام بالاحوال ونحو حال
 لانه مما يتغير ويتبدل كالحال الذي يندبه الانسان **فان قلت** **يخج**
 على فاد كذا الشارح ان تفاوت المقامات لا يستدعي تفاوت مصنفات
 الاحوال لجواز ان لا تتفاوت الاحوال ويكون تفاوت المقامات
 باعتبار ما اعتبر فيه **المراد** ان ذات المقامات متفاوتة
 ومما فرقه بين الحال والمقام ان المقام يضاف الى مقتضى فيقال
 مقام التاكيد والحال الى مقتضى فيقال حال الا نكار لما المقصود من
 هذا الكلام يحصل ان يكون وصية المتكلم بالاحاطة في تطبيق الكلام
 على مقتضى الحال فانه في حيز من الاختلاف باختلاف الاحوال
 وان يكون بيان وجه كون المقصيات مختلفة وعدم اعتبارها
 على نحو واحد يعني انما جعل خصوصيات الكلام مختلفة لافادة الامر
 ولا بد للامور المختلفة من ذلك والاختلاف ليستغناء عنها وهذا لما سمعت
 من علماء النحويين وضعوا الاعراب مختلفة ليدل على المعاني المتعددة
 على المعرب وعلى الاحوال لا ينبغي ان يتنازع معه بان الاحوال
 المتكثرة كثيرا ما تجمع على مقتضى كتركنا من اجتماع الافراد والووعية
 والتعظيم والتكبر والتفصيل على التكبر الى غير ذلك وبان المقصين
 قد يكونون احوال واحد كالتكبر والامر الاشارة فانها يكونان تعظيم
 او تحقير وذلك لان ما ذكرت لما تطيران هو الاشتراك والتفاوت
 وكلاهما على خلاف طبيعة قانون الوضع بخلاف الظاهر لا يسهل ان
 يورد نقضا على عوي استيفاء تحقيق ما هو الظاهر فكن متنا ولا تغارضا
 ان لم يحرم من المشاعر **الشارح** مدوع في بيان اختلاف المقامات
 وقال الشارح المحقق وفيه اشارة اجمالية الى ضبط بدع المقصيات
 حيث فصل فيما بين ما يخص اجزاء البهجة وما يخص اجزاء الخليلين
 فصاعدا وما لا يخص شيئا منها والثاني مقام الفصل والوصل والثالث
 مقام الايجاز وخلافه والاول ما عداهما اقول مع تقديم ما هو الاخذ
 والتقصير به وما عداها هو المدح وبيان احوالا فيما اجمل الاستدري
 ان التكبر مثلا امتد والتعريف فرفه وكذا الفصل لكن المناسب
 حينئذ ان يقول ومقام المساوات يباين مقام خلافيه ويمكن ان
 يعتمد رايه لما كان في سلوك طريق الايجاز وما اهتمامه بالاجزاء

الي ذكر ولا يذهب عليك ان صيغة لا كثر المنصيات لا جميعها
فان من المنصيات ما يحض نفس الجملة كالبعير من الخبز بالاشاء والعين
ومنها ما يحض بحر في الجملة كاعادة اسم ما استوفى عنه نحو احسنت
الي زيد زيد حقيق بالاحسان وان الذكر والحذف المذكور في الفقد
الا اول لا يحض باجر الجملة بل يعبر الجملة والجملة فصاعدا مقام
كل من **الذكر** اي كان المنكر من اجز الجملة كذا **الا حلال** **المقدم**
والذكر **بيان** **مقام** **حلاله** ظاهر مقام خلاف كل وليس بمقام هو خلاف
كل وهذه شبهة صنعت على المسكرة وعاية ما ذكر في دفعه ما اضطاد
جواد قلم السيد السند فاض عليه المقصود من الاخذ الصمد طول
الامد الى الابد ان هذا اجمال تفصيل جميل اذ المقصود منه ان
مقام التكرار بيان مقام خلافه الى اخر الكلام الا انه اجل طلبا للاختصار
فوقع الخلل في الاضمار فالمقصود صحيح واضح. والعبارة مختلفة
لا يصح من ياقض في المراد فليس بشانه الا عند رده. ومن يذبت عن
العبارة الفساد فهو في خطر القنار ونحن نقول لما تعارف هذا
الاجمال في افادة التفصيل وشاع في تجاوزات البلاغ وارباب
التفصيل فالبان ايضا بيان جميل **مقام** **الفصل** **بيان** **مقام**
الوصول **مقام** **الاجاز** **بيان** **مقام** **الوصول** **مقام** **الاجاز** **بيان** **مقام**
بجلاف فيه حفظا لحت موازنة الوصول للفصل طلبا للاختصار
بقدر الامكان فمثل وينبغي ان يحكم قوله ومقام الفصل بيان مقام
الوصول على ان مقام كل فصل بيان مقام كل وصول ليكون مشيئا الى
تفاوت مراتب الفضول والوصول ويجعل قوله ومقام الاجاز بيان
مقام خلافه على ان مقام كل اجاز بيان مقام كل مخاطب له لذلك فيكون
على طبق ما في المفتاح. ولكل حد ينهي ليه الكلام مقام فان لكل من الاجاز
والا طناب يكونهما نسبين حدودا ومرتبتين متفاوتة ومقام كل بيان
مقام الاخر **وكذا** **الخطاب** **الذي** **اي** كذا مقام ما مخاطب به الذي
مع **مقام** **الخطاب** **الذي** **اي** ما مخاطب به الغني. وهذا ايضا لا يحق
باجر الجملة ولا بالجملة فصاعدا وانما فصل عما سبق لان التفاوت
فيه نشأ من قبل الخطاب لان قبل نفس الكلام. والمراد بالذي الذي
بالاضافة اليه غير وكذا المراد بالذي في قوله فيه تفاوت مراتب

الذكا والعبارة. في القاموس الذكامة القطنة. والعبارة عدم
القطنة هذا لما يقابل المعنى هو القطنة لا انه اراد به القطنة
واضانه طرقت مناسبة لقطنة بينه وبين المعنى ولذا لم يقيد مع خلا
مقام **الخطاب** **الذي** **اي** كذا مقام ما مخاطب به الغني. وهذا ايضا لا يحق
باجر الجملة ولا بالجملة فصاعدا وانما فصل عما سبق لان التفاوت
فيه نشأ من قبل الخطاب لان قبل نفس الكلام. والمراد بالذي الذي
بالاضافة اليه غير وكذا المراد بالذي في قوله فيه تفاوت مراتب

لما لا كلمة تشاركها في اصل المعنى فليس بالبليغ ان يشار بكلمة الكلمة
مع صاحبها لما يريد ان يشار اليها هذا المقام بخلاف كلمة لا يشاركها في اصل
المعنى فان احيارها عليها ليس لاقتضا المقام بل لتوقف المعنى وقصد
افادته عليها. ومن غفل اشكل عليه وجه تسمية الكلمة زعماء ان
المقام ليس بكلمة لا تشاركها ايضا فاعتذر بان هذا القصر او لا التعم
واعتمد في معرفة المتروك على المقايسة ولا ان مقام كل كلمة مع صاحبها
شديد الاتصال مع ما سبق على مقام خطاب الذي يشاك عن فضل مقام
خطاب الذي بينه وبين ما سبق. اذ كل مقام بالنسبة اليه نفس الكلام
بخلاف نظام الذي فانه حاصل بالنظر الى المخاطب الا انه سلك المصنف
طريق الترتيب فعات في بيان تفاوت المقام انه بلغ اليه انه يتفاوت
مقام كلمة ومقام ما يشار كذا في اصل المعنى **مقام** **الخطاب** **الذي** **اي** كذا مقام ما مخاطب به الغني. وهذا ايضا لا يحق
باجر الجملة ولا بالجملة فصاعدا وانما فصل عما سبق لان التفاوت
فيه نشأ من قبل الخطاب لان قبل نفس الكلام. والمراد بالذي الذي
بالاضافة اليه غير وكذا المراد بالذي في قوله فيه تفاوت مراتب

بصاحبها كلمة اخرى صاحبها لكن اسم من الكلمة حقيقة او حكاية ليدرج
فيها مقام المسند اليه مع المسند الذي هو جملة اسمية او فعلية او ظرفية
او شرطية وهذا ولا يخفى عليك انه يجب تسمية الكلمة ايضا ليدرج في
مقام المسند الذي من جملة المسند اليه. وليد ربح فيه تسع
بالمعنى به خير من ان تراه. وبعد لا ينبغي هذا التعميم لا بد راجح
كل ما هو من هذا القبيل من المقام لخرج مقام كل جملة مع جملة ليس
لتي منها جمل من الاعراب فلا بد من الحكم بانه ترك للمقايسة فلذلك ان
تستغني عن تسمية الكلمة بالمقايسة ولا يوه قاصرا ان صاحبة الكلمة
ما جاء وتما اذ هي ما ارتبطت بها وتعلقت بماتوع تعلق مثلا من فوعة
في قوله تعالي فيها سرور فوعة واكواب موصوفة لما مع الموصوفة
مقام ليس بترتعة معها الا كواب. فيقول يكني للاتباع
بالكلمة اذ يقتضيها مقام لما مع صاحبة وان لم يكن مقام يقتضيها
مع عدة من صواب اخرى بل تستوي هو وما يشا كذا في اصل المعنى
مع تلك الصواب. وبعد ان ضبط مقتضيات الاحوال اجمالا

ليعين على ضبطه بعد الشروع في الفن تفصيلاً ويتمكن في النفس
 فضل تمكن رغب في ضبطها ببيان شرفنا وعظم منفعتها فقال
وارتفاع شأن الكلام في الحسن المعهود المعين عند مطلق العرب
والقبول عند هذا الفن في هذا الفن يساق اليه وان كان للكلام
 عند هذا مقام حسن وقبول سواء فحسن الكلام عند من هو طاب انكشاف
 التي على ما هو عليه بصدق وقبوله بحسبه وعند من هو مطلق نظره
 الشاة الباقية بنفعه في النشأة الباقية **لمطابقة الاعمال**
المناصب للمقام كما يشهد به قول المفتاح وارتفاع شأن الكلام في الفن
 والقبول والخطاطة بحسب مصافه المقام لا يلق به ولكنه قال
 المصنف **والحاجة** **مديحة** اصلاحا للكلام حيث اورد عليه
 ان الخطاط ليس بالمطابقة . واجب بان في كلامه عذفا والتقدير
 بحسب مصافه المقام لما يليق به وقدم مصافه فابرز في كلامه
 ليكون مناجاة قدر في كلام المفتاح لاصلاحه . واورد عليه ان امتد
 الحسن والقبول بالمطابقة لارتفاعه وعدم الحسن والقبول
 راسا بعد ما لا الخطاط فيها ونحن ندفع الثاني بان المزا
 الخطاط عن الحسن والقبول لا الخطاط فيها حتى يقتضي ثبوت
 الحسن والقبول في غير المطابق . ومن التزم ان الحسن والقبول بحوزة
 ان يحصل بالفضاحة عند المصنف فيرفع الاول ايضا فخلع
 سحر المصنف به من ان غير المطابق للاعتبار المناسب ملحق بامور
 الحيوانات . ونقول في رفع الاول ان الارتفاع في الحسن والقبول
 كسوتهما بالمطابقة الا انه بمطابقة ارتفاع يعرف ذلك بمعرفة ان
 اصلهما بالمطابقة فيكون الارتفاع بمطابقة ارفع وثبوت المعرفة
 من الحكم بالخطاطة من وجه الحسن والقبول بعدهما . والمزاد
 بالكلام الكلام الفصيح على ما ذهب اليه الشارح متمسكاً به اشارة الى
 ما سبق وفيه ان السابق مرجحاً هو الكلام المطلق حيث قال والبلامة
 في الكلام مطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته وفي ضمن تعريف البلامة
 الكلام الفصيح المطابق . ففي رد اللام والكلام في الفصيح دون
 المطلق او الفصيح المبلغ حقا ونحن نصره في الكلام البليغ ولا مانعاً
 عنه بعد شرح قوله والخطاطة على ما سبق . والمراد بالحسن الحسن

الدلي

الذي لانه الكامل المعتمد به فيصرف اليه فلا يرواه قد يرتفع
 بالحسن والقبول بالحسن البديعة . بقي ههنا بحث لا بد منه
 وهو انه كيف تزيد مطابقة كلام على كلام حتى يرتفع فان اكتب بالبلامة
 بالمطابقة لبعض مقتضيات الاحزاب حتى يكون الكلام بليغاً اذ روي
 فيه حال وان كانت احوال كثيرة فزيادة مطابقة كلام على مطابقة كلام
 اخر مما لا يخفى في تحقيقها . لكن الظاهر ان المراد بقوله البلاغة
 مطابقة الكلام لمقتضى الحال مطابقة لكل ما هو مقتضى الحال لان المتبادر
 اللائق بالاعتبار وان لم يكن . وشرط في البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى
 الحال كلها ويزيد المطابقة على مطابقة بان تكون احوال كلام اكثر
 من احوال كلام اخر **فمقتضى الحال هو الاعتبار والمناسبات** متفرع
 على قوله والارتفاع شأن الكلام والمقصود منه التنبه على ان مقتضى الحال
 مقتضى مناسبات الحال لا وجهه الذي يقتضي ان يفتن عنه كايقتضيه
 المقتضى . واما اطلاق المقتضى للتنبه على ان المناسبات للمقام في نظير
 البليغ كما المقتضى الذي يقتضي انكساره فلا يجد به انه لكن التفرع
 حفي قبينه بان ارتفاع شأن الكلام في الحسن الذي الذي داخل في البلاغة
 انما يكون بالاعتبار والمناسبات دون غيره فلهذا كان الاعتبار بالمناسبات
 مقتضى الحال . اذ لو وجد اعتبار مناسبات غير مقتضى الحال لكان ارتفاع
 شأن الكلام به في الحسن الخارج من هذا البلاغة ولو وجد مقتضى
 حال غير الاعتبار والمناسبات لوجد ارتفاع غير اعتبار بالمناسبات
 وبينة الشارح المحقق بانه بلاخطة مقدمة معلومة وهو ان
 لا ارتفاع الا بالمطابقة لمقتضى الحال فان هذه المقدمة المعلومة
 مع هذه المقدمة المذكورة التي هي في قوة الارتفاع الا بالمطابقة
 للاعتبار بالمناسبات لان المصنف والمضاف الى المعرفة في الاستغراق
 فيستفاد الحصر من يقتضي اتحاد افرادهما اذ لا اتحاد افراد مقتضى الحال
 والاعتبار بالمناسبات لتعدد افراد الحصرين او كلاهما هذا الكلام ولا يخفى
 انه منقوض ببعضه الحصرين في قولنا لاملاة الا باخذه الكتاب وقولنا
 لاملاة الا بالنية والشارح نفسه اوضح في ما كتب في حاشية هذا
 المقام مراداً . ووافقه السيد السند فقال انا فطلان احد الحصرين
 فبينما اذا كان مقتضى الحال والاعتبار بالمناسبات ملوم وخصوصاً مطلقاً

فانه ينطرد الحصر في الاخص صدوق تحقق الارتفاع بالا فراه الاخسة
 للاعم . وانما بطلان كلا المحصورين ففيما اذا كان بينهما مباينة او عموم
 من وجه فانه يقصد كل منهما بدون الآخر فلا يصح الحصر في احدهما
 هذا وفيه ان اللازم ليس لا بطلان احد المحصورين كالاخص ولا يتعدى
 البطلان في الاخص لاحتمال بطلان الحصر في الاعم باعتبار الجزو
 الشبوبي للحصر ثم قال وفيه نظرا وخصه فيما كتب في الحاشية
 من ان حصري في شيء لا يوجب ثبوته لكل من افراد . حتى ينطرد
 في ذلك حصري فيما هو اخص من ذلك مطلقا او من وجه كقولك
 ليس الضحك الا للانسان . ليس الضحك الا للحيوان هذا وفيه
 بحث لان مقصود ارباب التدوين بمثل قولهم لا ارتفاع الا بالمطابقة
 للاعتبار المناسب ان الارتفاع يكون بها لا محالة ولا يكون بغيرها
 او العرض ان ينطرد المتكلم ما به يعرف الكلام المرتفع . وهذا انفع
 ايضا لما ورد من النقص لكن ما كتب في الحاشية لدفعه ان اشان
 هذه المقامات متجهة في الخطائيات لا تعرف له محصلا . قال
 السيد السند قيل على تقدير صحة المقدمتين لا يلزم الا بالماوا
 في الصدق بين مقتضي الاعتبار المناسب على ما تقدم وجملة
 نتيجة له لا يستلزم دعوى الاتحاد في المفهوم وانت تعلم ان تعويج
 قوله وان سئل هذا التركيب ليس صريحا في الاتحاد معنويا هذا
 وفيما قيل نظرا انه على تقدير صحة المقدمتين لا يلزم الاتحاد
 في المفهوم لا يلزم المساواة بل اللازم اخذ الامرين . وفيما ذكره
 السيد السند ايضا من ان هذه العبارة ليست صريحة في دعوى
 الاتحاد نظرا لانه ان كان الحكم على مفهوم مقتضي احوال فليس الادعوى
 الاتحاد وان كان على كل فرد منه فلا يلزم الا المساواة ولو سئل فلا
 يتفرع لاحتمال الاتحاد ومحمد العبارة على المشترك بين الاتحاد
 والمساواة . وانه خطأ القراء . فاجاب ان الصياغة بعني اذا عرف
 هذا فاعلم ان مقتضي احوال هو الاعتبار المناسب لئلا يشبه عليك
 صحة هذا الخبر بما تقدم من انه لا ارتفاع الا بالمطابقة لمقتضي
 احوال وينكشف لك ان العبارة بين معنى واحد **فالمساواة** صفة
راجع **الى** **الفهم** لا بما باعتبار خصوصيات اعتبرت في تركيبه

اصل

اصل المعنى باعتبار افادته **المعنى بالتركيب** اي الغرض المصنوع له
 الكلام فالمعنى اما تخفيف او شدة وبالجملة يراد به المعنى الذي يقصد
 السليح فتقول بالتركيب متعلق به ويحتل التعلق بالافادة . وقد كنت
 لان مقتضي احوال والاعتبار المناسب انما يعتبر اولا في المعنى ثم في اللفاظ
 فان المعنى تقدم في الفصل مثلا لداع له مع ثم يلفظ باللفظ على طبقته
 وكذا يقصد . بكذا وغيره ثم يوفق باللفظ على طبقته ولا يرد كما اعترضت
 السيد السند في شرح المفتاح من ان هذا لا يقع في طي المسد اليه
 واثباته فان الاثبات والتعليق من موارد اللفظ فالحق ان يعتبر اولا في المعنى
 كما يقتضي المخصوصية لان المعنى المسند اليه يحكم عليه بالاعتقاد من
 غير قصد اليه احصاء بالذكر لتعيينه بهذا الحكم فطويه في مقام قصد
 افادة المعنى بذكر اللفاظ ويأتي باللفظ على طبقته او يحكم عليه
 بعد قصد احصاء كذلك لعدم تعيينه فيثبت فيما بين المعاني
 المقصودة . بالافادة بذكر لفظه ويأتي باللفظ على طبقته فتمثل
 الشيخ يسمي افادة اللفظ على طبق ما عيّن من المعنى الزايدة نطقا وكتابة
 بالغ في ان التفصيل في تطبيق الكلام على مقتضي احوال والا فالنظم عند
 المحققين ترتب اللفاظ مناسبة المعاني مناسقة الدلالات
 او اللفاظ المترتبة كذلك في ما ذكره الشارح المحقق في التلويح . وقسدة
 في الدنيا جرد فلا بد تحققة من رعاية علم البيان ايضا **البيان** اي جانا
 كثيرا فهو منصوب على الظرفية وما لا يكيد معنى الكثرة والعامل
 ما يليه على ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تذكرون
من اي مطابقة الكلام الفصيح لاعتبار مناسبت وتذكير . بكن
 كما يدل الشارح عليه بالمفهوم **فصحا** كما ينبغي بلاغة او لا ينبغي
 المفهومات . الشائبة فصاحة وانه اطلاق اسم الفصاحة على البلاغة
 لان ما لا يبلاغة له بمنزلة الاصوات الجوانية عندهم فكيف يوصف
 بالفصاحة . واعلم ان قوله بالبلاغة صفة ليه اخره متفرع على قوله
 وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول الخ . يعني لما كان ارتفاع
 شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب ومعلوم ان ارتفاعه بالبلاغة
 علمان البلاغة صفة لفظ بالقياس الى افادته المعاني والاعوان
 بالتركيب . والمقصود منه على ما صرح به في الايضاح جمع كلامين متنافيين

وقد عجز عن الشرح حيث قالت توارثت ان الفصاحة راجعة الى المعنى وليس الى
ما يدل عليه باللفظ دون الالفاظ . وتنازلت ان الفصاحة للفظ الكلام
لا للمعناه فان المعاني مطروحة صفاته في الطريق يعرفها العجبي والعديني
والقروي والمبدوي . ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون
راجعة الى اللفظ دون المعنى ووجد التوفيق انه اراد بالفصاحة
معنى البلاغة وحيث اثبت انما من صفات الالفاظ اراد انما من صفاتها
باعتبار افادتها المعنى بالتركيب . وحيث نفى ذلك اراد انما ليست
من صفات الالفاظ المفردة والحكم المجردة من اعتبارها بالتركيب
اوليست من صفات الالفاظ باعتبار قيمتها لا باعتبار افادتها
المعنى وحيث اثبت انما صفة المعنى ان المعنى مدخلات في ثبوتها للفظ
وحيث نفاه اراد انما ليست من صفاته مع قطع النظر عن افادة اللفظ
اياتها بالتركيب . ويمكن التوفيق ايضا بأنه حيث جعلت صفة اللفظ
دور المعنى اراد معناها المستفيض . وحيث جعلت راجعة الى المعنى
جعلت معنى البلاغة لكنه لوجه ذكر المصنف لا يطابق ما قصده الشيخ
سبل الوجه ما ذكره الشارح المحقق انه سمي ترتيب المعاني الاول والمعاني
الاول الالفاظ وتفضيلة الكلام باعتبار هذا الترتيب في حيث جعلت
صفة راجعة الى اللفظ اراد باللفظ المعاني الاول فيطابق مراد الشيخ
فليس بشي لان الشيخ بين في كتابه تلك المواضع والمضمر بينهما
وكلا استعمال اللفظ استعمال بمعنى المستفيض فجعل اللفظ في كلامه
على هذا حمل له على ما لا يحتمل **ولما** اي للبلاغة في الكلام **لقد كان**
ان اليه تنتمي البلاغة كذا في الايضاح ولو اعتبر الطرف شخصيا
ففيه بحث اذ ثبوت الطرف يتوقف على ان يثبت تنامي مراتبها
ولا يتبدل ذلك عليه **هو** اي الطرف الاعلى **حد الالفاظ** اي
مرتبة اعجاز الكلام اي الطرف الاعلى نوع تحت صفات كلام تحدد
البشر من الاتيان بمثله وقرب من حد الاعجاز فان لا يعجز الكلام
البشر ولكن يعجز عن مقدار اقصر سورة من الاتيان بمثله ولاهما
سندرج تحت حد الاعجاز لان حد الاعجاز عن الاتيان باقصر سورة
عن الاتيان بمثله وكلا وبهذا السد فمما اورد الشارح المحقق
من انه لا معنى لحد الاعجاز وما يقرب منه طرفا اعلاذ المناسب

ان يؤخذ حقيقة كالتأني او نوعيا كالا عجز اراد قد اخذ نوعيا هو حد
الاعجاز المعبر في الشرح وهو حد اعجاز اقصر سورة الا انه بنية على
انه صنفان كلام يعجز نفسه وكلام يعجز مقدار سورة من جنسيه وهذا
وجه ضار كنه الشارح المحقق حيث قال ومما الهمت بين النوم واليقظة
ان قوله وما يقرب عطف على ما هو والصغير في منه فانه الى الطرف
الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة
فلا يمكن معارضة هو حد الاعجاز وهو مع كونه خلاف الظاهر بان
لحد الاعجاز ما يتوقف على معرفته لان ما يقرب منه بين ما لا يمكن
معارضة فلا معنى لحد الاعجاز الا ما لا يمكن معارضة وقد
اعذر هو نفسه ان هذا التام بين النوم واليقظة للمعرفة
الذي التما يقطن لا يؤمن وما يتدبره توجيهه من انه الموافق
لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو
الطرف الاعلى وما يقرب منه ولما في نهاية الاعجاز ان الطرف
الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز لا يخصه بحد له ووجه موافقة
لوجهنا فان كلام المفتاح يحمله على ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى
المعجز بنفسه . وما يقرب منه المعجز اقصر سورة من جنسيه وكذا كلام
بنية الاعجاز في فطن وقد اعترض الشارح على كون الطرف الاعلى وما
يقرب منه معجزا خارجا عن طوق البشر بان البلاغة ليست بسوي
المطابقة لمقتضى الجاه مع فصاحتها . وعلم البلاغة كقولنا ما
هذا من الامر بين فن القصة واخط به لولا يجوز ان يراعيها حوالها
فيما في كلام هو الطرف الاعلى ولو مقدار اقصر سورة ولا يخفى ان الاسكان
لا يخص بتكليف على البلاغة بل تكلف سلكه العرب اقوي واوجب
للاشكال . **مراجاب** باجوبة ثلاثة الاول ان العجز لا يتكفلا
ببيان مقتضيات الاحوال . **واما** الاطلاق على كليات الاحوال وكيفية
فانما اخره وثباتها ان امكان الاخطاء بهذا العجز غير كلام الغيوب
مستوع . وثالثا لما لا خطا لا تقيد القدرة على تاليف كلام يبلغ فضلا
من تاليف الطرف الاعلى اذ كثيرا من سورة هذا الفن كاتوا خارجين
عن التاليف . وفي الجواب الثاني والثالث نظرا لو لم يمكن للبدع
الاخطا يعلم البلاغة لم يكن بلغا لان البلاغة ملكة الاقدار على

بالمعنى ما هو مراد السليخ من الغرض المصنوع له الكلام كما هو المراد
 من اطلاقه في كتب علم البلاغة فلا يندرج فيه الاحتراز عن
 التعقيد المعنوي كالتوهم البعض ولا الاحتراز عن التعقيد
 مطلقا كما هو في معرض التوهم وسان التوهم ان يتعلق به ولا يخفى
 الاحتراز عن التعقيد المعنوي **واي تبيين الفصيح** كلاما كان
 او مفردا **منه** ولك ان تحفته بالكلام وتدرج بتميز المقدم
 فيه ولي الثاني ذهب المصنف **والثاني** اي تميز الفصيح
 عن غيره . ونعرفه ان هذا الكلام فصيح وهذا غير فصيح عند
 التحقيق تميزان يدرج كل في امر فانه تميز الحالين عن الغرض
 عن غيره . وتميز الحالين عن التعقيد القطعي عن غيره وتميز التميز
 على التميز من غيره كما اشار اليه بقوله **ما يبين** ان يوضح بمعنى ان
 يوضح ان تميز المميز كان حقا او لم يكن **علم من اللغة** وكانت
 الاوضح منه ما يرجع اليه علم من اللغة يعني معرفة اوضاع المقدمات
 واما اللغة فقد تطلق على جميع العربية فلذا قيل بالمتن ليكون
 واضحا **او المصنف** **الحج** **المراد** **بالمعنى** المكتسب من الممارسة
 على التلقظ بالالفاظ الحاصلة عن التناقل **مراد** **ما يبين**
 في هذا العلم او يبين ذلك بالحق **ما يبين** **الفصيح** **المعنى**
 فخص الحاجة للاحتراز عن الخطا في تادية المعنى المراد اليه علم
 والاحتراز عن التعقيد المعنوي اليه علم فوضفوا التما على البلاغة
 مما احتاجوا المعرفة ما يليق البلاغة من وجوه التحقيق اليه علم اخر
 فوضفوا له علم السديج **وما يبين** **من الاول** اي اول الامر
 الباقيين وهو **الفصيح** **المعنى** **علم البيان** وما يعرف به
وجوه **الفصيح** **علم السديج** **وتبين** **من الناس** **اي** **علم البيان**
وخص **الاول** **علم المعاني** **والاخر** **علم البيان** **والثاني**
علم السديج **ولا مشاحة** **فيهما** **لذوي** **البصائر** **واما** **الاغنياء**
لما **ان** **من** **زيد** **الاستهارة** **لما** **فرقا** **من** **شرح** **المقدمة** **وكان** **الشرح**
في **شرح** **علم** **المعاني** **يقول** **مضمونا** **متدا** **للسان** **الا** **لما** **البيان**
التي **يعود** **يك** **عن** **المعاني** **وخلو** **با** **وامر** **ك** **في** **الاغنياء** **من** **المعاني**
وتسا **لك** **التمتع** **بأسرار** **المعاني** **وهم** **معاني** **الاول** **والثاني** **والثاني**

ما وعدت

ما وعدت بقراءة كل حرف من حروف المعاني وتبين اليك في التحقيق
 فهم مرادها او دعيتها فيها الخواص وبالعامل بما يعرف عنه
 اجتهاد مقرونا بكمال الاخلاص . ونطلب منك التوفيق لتحقيق
 اسناد جميع الكليات في كل حال ولصبط كل مسند اليه خبر مسند
 اليه نبي الرحمة من الافعال والاقوال ومغازيها مراتب عليتها
 وتعلقات الافعال والاعمال وشروطها من قصصها وقصصها
 على انشائها بوجوب الوصل الى موجبات معرفتك . والفصل عشا
 بوجوب ختمه بآرائنا بل ما واثقا والاقطاع عن مفردتك
 التي اغنيانا بالاجاز حوامع الكل في المسئلة عن الاطباء والتمسكا
 رشدنا واهدانا الضراط المستقيم في جميع الابواب **الفن**
 هو الصوب والترتيب بحسب كل قسم من كتابه اشارة الى مهارته
 في الصناعة حيث سكن من مادة واجله هي مقدمات الكل انواعا
 وجلب لترتيبها لمعانيه بتركيبات بدعية الى ضبطها طباعا
 وادجي لافادته شدة امتزاجها بالمعاني وسرعة الانتقال بينها اليها
 كونها عين الملغاني فقال .

الفن الاول علم المعاني

وهكذا او عدل عما هو الشايخ من جعل المعاني للالفاظ اشارة
 اليه انه ليس هنا لفظ خرج عن افادة هذا المعنى لما قصد من
 افادة ان العمل ليس اوسع من الفن كما هو شأن الظرف بل كما خرج
 لفظ من الفن من بيان العمل لم يخرج شي من العلم عن الفن فاحتار
 للمعاني فيه ما لا يبلغ منه وهو دعوى العينية والبعد عن
 الاثنية ووما عرفت ان الفن عبارة عن الالفاظ المضمومة وجعل
 علم المعاني عليه لدعوى الاتحاد لغرض ما اندفع ما يقال ان الفن
 باعتبار عمده يبين علم المعاني فالجواب عليه لغو . وان دفع ايضا
 ان العلم سابقا على المعاني ان علم المعاني دون الفن وما هو معلوم
 اخر بالموضوعية . والانسب بالمعنوية ما فيه شايبة المعنوية
 وانما صار علم المعاني اول لانه متعلق بترتيب الالفاظ . والبيان
 متعلق بما يفيد المعاني المترتبة من الكلام المختلف وضوحا وحفا
 في المرام والسديج لترتيب هذا الكلام . ولا يخفى ما فيه من الترتيب

المقضي لهذا النظام من غير حاجة الى جدال البيان من المعاني بمركبة
 المركب من المفرد لمزيد اعتبار في البيان وهو ان المعاني المرتبة في طرق
 مختلفة فقد زيد فيها على ترتيب المعاني المعتد في علم المعاني الاخلاص
 في الوضوح كما اعتبر السكاكي وتبعه الشارح والسيد السند وانما
 عرف اول قبل الشروع في مقاصد لفظ القاصرين عن توهم اتحاد مع
 الفن **قال** الشارح ولان كل علم مدونة في كثرة تضبطها جهة
 وحدة باعتبارها تعدلما واجدا يفرد بالتدوين في حكاول تحصيلها
 فعلية ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوت ما يعنيه ولا يضيع وقته
 فيها لا يعنيه وهذا اخلاف ما حقق ان جهة وحدة اورد العلم بها بالتدوين
 وصار المسائل لكثرة لاجلها علما واجدا هو الموضوع فالاولي ان يقال
 كل علم في كثر تضبطها جهة وحدة ومن حكاول تحصيل كثر تضبطها
 جهة وحدة فعلية ان يعرفها بتلك الجهة **وهو** اي علم المعاني **اعلم**
 اسما العلوم المدونة نحو المعاني يطلق على ادراك القواعد عن قصد
 حتى لو ادركها احد تقليد الا يقال له غاي لم يزل حال ذكر السيد السند
 في شرح المفتاح وقد يطلق على معلوماتنا التي هي القواعد بكن اذا علمت
 عن قصد لئلا وان اطلقوا وعلى الملكة الحاصلة من ادراك القواعد من
 اخرى اعني ملكة استحضارها متى اريد لكن اذا كان ملكة ادراك
 عن قصد لئلا وان اطلقوا كما يقتضيه تخصيص الاسم بالادراك عن
 دليل كما لا يخفى وكذلك لفظ العلم يطلق على المعاني الثلاثة بكن
 حق السيد السند انه في الادراك حقيقة وفي الملكة التي هي
 تابع الادراك في المصنوع ووسيلة اليه والبقا وفي متعلق الادراك
 الذي هو المسائل اما حقيقة عرفت او اصطلاحية او مجاز شهيرة وفي
 كونه حقيقة في الادراك نظرا لان المراد به الادراك عن قصد لئلا
 لا الادراك مطلقا حتى يكون حقيقة وبالجملة التعريف المحتمل
 ان يكون المعاني باي معنى يؤخذ فيشكل العلم على معنى ياسبه ولا يؤخذ
 بحين الخطاب في المراد لانه اذا علم الخطاب ان كل امر يعلم المدونة
 يطلق على المعاني الثلاثة وكذلك لفظ العلم وايضا المنكسر اللفظ ليحتمل
 على اي معنى يشاء فيختار اي معنى يريد ان يعرفه بالمعروف ويحتمل بوقته
 العلم عليه وقته والشارح المحقق اختار حملته على الملكة وجوز حملته

على

على المسائل مع ان قول المصنف ويحصر في ثمانية ابواب يستدعي
 بظاهره الحمل على المسائل ويجعل السيد السند وجه تجويزهما
 على دون الحمل على الادراك استغناء وهما عن تقدير المتعلق بخلاف
 العلم بمعنى الادراك فانه لا يند فيه من تقدير يدري علم بقواعد وزيفه
 بان الحمل ايضا على الادراك يرجح كونه حقيقة هذا وفي طلب المعتد
 المعتد في تقدير المتعلق حيث الاستدراك انه اذا نزل المتعدي منزلة
 اللازم استغنى عن تقدير المتعلق مثلا اذا جعل يغطي بوقع الاعطال
 لم يند في تقدير المتعلق فلو استدعي المصدر تقدير المتعلق لاستدعي
 الاعطال المعتد في يغطي نعم ما ذكره الشارح يخالفه قصد المصنف فانه
 قال في الاضاح قيل **عرف** **اللفظ العربي** **الذي** **في** **اللفظ** **العلمي** **الحال** **وهو** **ان** **يعلم** **رعاية** **لما** **اعتبر** **بعض** **الفضل** **من** **تحسين** **العلم** **بالكليات** **والمعرفة** **بالجزئيات** **يريد** **تخصيص** **العلم** **بتصور** **الكل** **والتقدير** **في** **حاله** **وتخصيص** **المعرفة** **بتصور** **الجزئي** **والنقد** **بوجاه** **فانه** **ظاهر** **في** **انه** **اراد** **بالعلم** **ادراك** **الكل** **وبالمعرفة** **ادراك** **الجزئي** **ومن** **هذا** **البيان** **وجه** **اختيار** **يعرف** **به** **على** **عنه** **في** **عن** **احوال** **اللفظ** **العلمي** **ولكن** **ان** **لا** **تعمد** **بين** **المعرفة** **والعلم** **وتريد** **بالعلم** **الملك** **فيكون** **المعنى** **ملك** **يعلم** **بمنا** **احوال** **اللفظ** **العربي** **ولا** **يعني** **انه** **كا** **ا** **روح** **في** **تعريف** **فصاح** **المنكسر** **الا** **قصد** **ار** **يشمل** **ما** **لحق** **اللفظ** **وعند** **ما** **قائل** **قيل** **ان** **اريد** **معرفة** **الجميع** **فهو** **محال** **لانها** **غير** **متناهية** **او** **البعث** **الذي** **لا** **يمكن** **تعيينها** **كالثلث** **والنصف** **والربع** **فهو** **تعريف** **بمجهول** **او** **ما** **يمكن** **تعيينه** **كثلاثة** **او** **مستثنين** **والعبارة** **قاصرة** **وقيل** **ان** **اريد** **الكل** **فلا** **يكون** **هذا** **العلم** **حاصلا** **لا** **احد** **او** **البعث** **فيكون** **حاصلا** **لكل** **من** **عرف** **مسألة** **ومن** **البيان** **ان** **كل** **من** **الادراك** **قاصر** **بذلك** **فيه** **بعض** **الشقوق** **يظهر** **من** **الاحاطة** **بها** **بالانكار** **ولم** **يزد** **في** **تصور** **العبارة** **ويمكن** **ان** **يجاب** **بان** **المراد** **معرفة** **الجميع** **واستحالة** **معرفة** **الجميع** **لا** **ياني** **كون** **العلم** **سببا** **لما** **كان** **ان** **الاستحالة** **عدم** **صفات** **الواجب** **لا** **ياني** **سببية** **عدم** **الواجب** **له** **وعد** **حصول** **العلم** **المدونة** **لان** **هو** **يتزايد** **بوقتها** **فوقها** **ليس** **مستوع** **ولا** **مستبعد** **ونتيجة** **البعث** **فقدنا** **او** **محتونا** **او** **حكينا** **كتابة** **عن** **عنوانه** **في** **العلم** **حيث** **كانه** **حصل** **له**

الكل ومما يبراه انه يصدر عن التعريف على حكم مسائل العلوم الثلاثة
 متلافاه يصدر عن عليته انه علم يعرف به احوال اللفظ التي بها يطابق اللفظ
 مقتضى الحال لا يقال اننا ملكات لملكه واحدة لان كل علم ملكا
 لا يوانه بل مسائله ووحدة الملكة ليس امر منضبطا يمكن تعيينه وتحدد
 العلم به وليس كذلك ان نجيب بان المراد يعرف به لذاته . وما صورته
 يعرف به بحجبه لان كل حال يبره على صاحب الملك يعرف بها جزئيا
 لا لذاته نعم لا يبعد ان يقال معرفة جميع الاحوال بما لذاته فخذ
 جوابا بهذا الاعتبار وان تكلف وتريد يعرف به تلك الاحوال
 فقط وما ذكرته من الملكة يعرف بها غيرها ايضا . ومما يبره انه يصدر
 التعريف على ملكته استحصال العلم من غير ان يحصل مسئلة كاذ احفظ
 من شواهد المسائل ما بقي باستنباط مسائله فانه يصدر عن عليته انما
 ملكة يعرف بها احوال اللفظ العزلي التي بها يطابق اللفظ مقتضى
 الحال لا يقال لا يعرف بها بل مسائل يستحصل بها لا نقول فلا يعرف
 ملكة الاستحصار ايضا بل مسائل يستحصل بها . نعم يحتاج الى ملكة
 المعرفة مع ملكة الاستحصار الى المبادي ايضا بخلاف ملكة الاستحصار
 لكن هذا الفرق لا يجدي في تصحيح التعريف ولا يخلص في فهم
 ان ملكة الاستحصار المذكورة علم لا نه لا يقول احد ان من لم يخطئ اليه
 مسئلة قط هو عالم بالعلم انما الكلام في ملكة الاستحصار اكثر المسائل
 مع ملكة الاستحصار الباقي هل هو العلم لا . من اراد ان يكون
 اطلاق الفقيه على الامية حقيقة مع عجز عن جواب بعض القضايا في
 الدم ذلك واما على ما سلكنا من ان الاطلاق مجازي فلا يلزم منه
 وجوبه ان العلم بمعنى ملكة الاستحصار لا الملكة المطلقة كما
 فصلناه فملكه الاستحصار خارجة من قوله علم . والمراد بالاحوال
 اللفظ الامور العارضة له المتغيرة كما يقتضيه لفظ الحال من التقدم
 والتاخر والتعريف والتكثير وغير ذلك وموضوع العلم ليس مطلق
 اللفظ العزلي كما توهمه العبارة بل الكلام من حيث انه يفيد زوايد
 المعاني فلو قال احوال الكلام العزلي لكان اوفق الا انه راعى
 ان اكثر تلك الاحوال من عوارض اجزاء الكلام بالذات وان صاحب
 المعاني يدعوه الى الكلام فاختر اللفظ ليكون صحيحا في بادىء الامر

الا انه يجدد احوال الاسماء فمائل وقد شبه بتعيين اللفظ العزلي
 واطلاقه في قوله يطابق اللفظ على ان تخصيص البحث باللفظ العزلي يحذر
 اصطلاح والا فبما يطابق اللفظ مقتضى الحال وما يدفع شأن كل مقال
 ولذا لم يصرفه فاعل المطابقة فاحتمل ان الاحوال الشاملة لغير اللفظ العزلي
 كيف تكون من الاحوال التي يبحث في العلم ولا يبحث فيه الا عن الارض والذات
 ولا يندفع الامارة في الشرح المحقق في بعض تفاسيره من ان اشتراط البحث
 عن الارض والذات انما هو عند الفيلسوف . واما ان يقال تدون العربية
 في ما لا يمتد في علومهم هذا لا يزيد تكلف والمراد بقوله التي بها
 يطابق اللفظ مقتضى الحال ما قدمناه فلا يفيد فذكر واحترضه عن
 الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعمال والادغام والرفع والنصب
 وما اشبه ذلك من المحسنات البدعية فان بعضها مما تقدم على المطابقة
 لمقتضى الحال وبعضها مما تاخر ولا بد من اعتبار قيد الحقيقة التي
 بها يطابق اللفظ مقتضى الحال من حيث هي كذلك لئلا يمتد امر الاحتراز ولا
 لدخل فيه بعض المحسنات والاحوال الخفية والبيانية التي ربما يقتضيه
 الحال فان الحال ربما يقتضي قدما او تأخرا يبحث عنه الخوي وربما
 يقتضي الجمع وغيره . وربما يقتضي سيراد المجاز والتشبيه فلو لا قيد
 الحقيقة لدخلت هذه الامور التي تعكفت بعلوم اخرى في المعاني لكن الواضح
 في الاستحصار بالمعنى تعليق الحكم بالمشقق من الموصول التي صلبه مشتقة
 واشعار الموصوف بهذا الموصول بغير الحقيقة خفي ولذا قال الشارح
 المحقق وفي وصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فربما
 خفيه على اختيار الحقيقة . واما قوله ولو لا اعتبارها يلزم ان يكون علم
 المعاني عبارة عن صور هذه الاحوال او التصديق بوجودها او لا يفهم
 من معرفة الشيء الا هذا فقيه ان قولنا العلم اذ ان المركب والمعرفة
 اذ ان البسيط يمثل تصور البسيط والمركب والتصديق المتعلق بهما
 نطقا والعلم بالتعريف اما معنى الملكة او المسائل او التصديق بها
 بها فكيف يكون تصور هذه الاحوال والتصديق بوجودها هذه الاحوال الجزئية
 واخلق فيه واما بهذا التعريف لانه يلزم ان يكون علم المعاني ملكة او
 تصديقات . مسائل ومسائل تعرف بها هذه الاحوال او وجودها وظاهرها
 انه ليس كذلك . وقد عرف صاحب المفتاح المعاني بانه تتبع خواص تراكبت

الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليجوز بالوقوف
 على كل من الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره وقدل المصنف عنه
 الى ما هو اخصر منه واوضح كما لا يخفى ولا يفتقر الى تعريف بالمباني اذ التسليم ليس يعلم
 ولا اعتاد عليه كما اعترض به في الايضاح . وما اجاب به القوم عنه من ان
 المراد بالسمع المعرفة على اطلاق الشئ وازادة ما هو مسببه تنبيها
 على ان المعاني في تلك المعرفة دون معرفة الله ومعرفة العرب على ما قيل
 ودون المعرفة بالتقليد كما تقول يدره انه ياتي عن اذادة المعرفة بالسمع
 قوله ليجوز بالوقوف عليها اذ لا يوجب ليجوز به وانه ليس المعاني
 معرفة الخواص المذكورة بالسمع لانه التصديق بالوقوف اعيد لا معرفة
 الخواص الجزئية لانه المتبادر في معرفة الخواص بالسمع والحد على ما
 اجمالا بعد المعرفة الحاصلة بتسليم جزئيات الخواص مجازا وعن الحد
 في التكلف وليس من جهة العدول كما طعن الشارح المحقق ان العمل بتعريفه
 يوجب الدور وان اعترض به المصنف في الايضاح حيث قال
 فترا التراكيب بتراكيب التبعات فمعرفة التراكيب في تعريفه توقف
 على معرفة التبعات المتوقفة على معرفة بلغة المتكلم وقد عرفت
 في كتابه بانه يلزم المتكلم في تادية المعاني جدا له اختصاص بتوفيق
 خواص التراكيب حقا وايراد انواع التبيين والمجاز والكنائية
 على وجهها فان اراد بالتراكيب التبعات البليغة وهو ظاهر فقد جاز الله
 وان اراد غيرها فلم يبينه هذا لان هذا الاعتراض لا يوجب على تعريفه
 ولو ذكر المصنف في كتابه لانه عرف فيه بلغة المتكلم بما لا يتوقف
 معرفة على معرفة المتكلم البليغ لكن نعم الجواب ما اصابه الشارح
 حيث قال المراد بالتراكيب تراكيب ذلك المتكلم كانه قال بلغة
 المتكلم ان تكون بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به
 المقام فعني توفيق خواص التراكيب حقا ان يورد كل كلام موافقا
 لمقتضى الحال . وقوله في تادية المعاني وتوفيق خواص التراكيب حقا
 واراد انواع التبيين والمجاز والكنائية على وجهها ليس على شئ
 التوجيه . وان وقع عن السيد الشهد الشريف التبيين . وانما اعترض
 به على الشارح من انه لم يعرف لتراكيب هذا المتكلم خواص حتى يضاف
 اليها وحكم بسببية على هذا الجواب بانه ليس بشئ فدفعه ان الخواص

في الداعية الى خصوصية معينة زائدة على اصل المعنى واصنافا فانت
 الى تركيب المتكلم لا يستدعي معرفة خصوص لما نمر تجد تعريف بلغة
 المتكلم لا يستلزم الدور لان الشكالي عرف الخاصة بما احدثه البليغ . ويجب
 انما احتاجوا في اثبات الدور اي التردد في التراكيب ولم يلقوا اليه
 ناء في الخاصة ولما انجز الكلام الى ايراد تعريف الشكالي فلا يري بدا
 من شرح قوله وما يتصل بها من الاستحسان وغيره فانه مما استغنى عنه جملة
 الاقوام قد دل فيه الاقدام ولم يترشح حوايل من الاقلام فان المشارحين جرحوه
 وهو الى ان المراء بالاسمات المحسنة البديعية وبغيره الاستحسان
 الذي وقع منهم هفوة والاستغناء عن المستحسنة في الاصاحين والخصيات
 فذكر المحسنة البديعية في تعريف المعاني وشارب ذكر الانصاف الى انما
 خارج من المعاني لمحة الخواص في التبيين الا ان تبيينها غربي وتبين
 الخواص اوقى ولا يخفى انه افاد للتعريف لانه لا منه خذله في الاحتراز عن
 الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ولا يفهم من ذكر الانصاف
 انه خارج من المعاني فان معلومات علم قد يتصل بعضها ببعض فذكر في التعريف
 افاد للتعريف لانه يفيد مزيدا حولنا في معلومات المعاني . والشئ
 السند ذهب الى ان غير وما يتصل بها الى التراكيب اي سمع ما يتصل
 بالتراكيب من معرفة ان اسما لما على الخواص كل يستحسن او يستحسن اذ التراكيب
 المؤكد مثلا قد يستحسن من شكل في مقام فيجمل على انه قصد ما يقتضيه
 ولا يستحسن من اخرى في ذلك المقام لسواطين به فلا يجمل على قصد بل على
 ان صدوره من اتفاق وكذا حال الخطا . وقد صرح بذلك المفتاح حيث
 قال ومن متمات البلاغة ما قد سبق في ان نظر الكلام اذ استحسن من
 بليغ لا يتسع لم ان يستحسن مثله من غير البليغ وان اختلف المقام بل لا بد من
 الكلام من انطباق له على ما لا يله يلاق ومن صاحب له عرف بجملتين
 لا يتخطاها ولا بد من ذلك من اذ ان لافان الكلام من موضوعه فظهر
 انه لا بد لصاحب المعاني مع معرفة الخواص من معرفة كون التراكيب مستحسنة
 وغير مستحسنة ليتكمن من ايراد تراكيبه منطبقة على ما ساقا لا جله
 ومستحسنة في موافقا ومن حمل كل تركيب يدر عليه على ما يليق بحال
 المتكلم فان البليغ ايضا على درجات متفاوتة وربما يستحسن كلام في مقام
 من بليغ فيجمل على ما يليق بحال . ولا يستحسن مثله في ذلك المقام من اخر

دونه في البلاغة فلا يحكم عليها بل على ما يناسب منها مرتبة والا
وجد ان مراده بالحواس ما يقين كونه حواس لا يتجاوزها كالتأثير والذ
الحذر وما يتصل بها من الاستحسان المستحسنات البدعية وغير
المحاذات والكنائيات فانها قد تفسر مقتضيات الاحوال فلا بد من معرفة
كونها حواس في تلك الاوقات لئلا يقع المنكر في الخطا فان ما قد يكون
خاصة وقد لا يكون اكثر ايقاعا في الخطا وان المراد بما يتصل بها من
الاستحسان المستحسنات البدعية وبغيره الاستحسان الواقع فعوة
او قصد الكثر وجوب تنبيه الغير عن الحواس ولا يقع في الخط لا لئلا سببا
بنا على وقوعها في كلام البلغاء ومما لا بد من التنبيه عليه ان المصنف
اطلق مقتضى الحال والمتنوع فبعضه يقتضي حال يقتضي ما يقتضي المنكر في تأويله
ليه ان يريد من دلالات وصغية لان المعاني دون للاجتماع في الخطا في تطبيق
الكلام على ما يقتضي الحال في ذلك ولا يفرض خطا لمن له او في تمييز في القيا
الكلام المقتصر على الدلالات الوضعية حين يحاطب في ان لا يخط له
في ان يريد من الدلالات الوضعية فضلا عن ان فصل تمييز تطبيق
هذا الكلام على ما يقتضي الحال فيكون من التحريد عن الزوايد
ليس من مباحث المعاني لاستغنائها عنه . ويحتمل ان يكون ذلك مخالفة
منه نعمة بنا على ان ما يحتاج اليه تنبيه للقاصد ربما يجعل من الفن
قال في الايضاح المقصود من علم المعاني بتخصيص **في مباحث**
يريد ان يحصر الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والاصدق ملز
المعاني على كل باب واعتراض عليه الشارح المحقق بان ظاهر هذا الكلام
شعر بان العلم عبارة عن نفس القوامد لان تلك الابواب انما هي المنايل
وليسست اجزا للملكة وبان تعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الاية
خارجة عن المقصود . ولا يخفى ان يكون العلم عبارة عن المنايل بوجبه
خروج هذه الامور عن العلم لا عن المقصود من العلم لانه ليست منايل
فلا حاجة لاحرازها بل في درج المقصود هذا الكلام مع تنبيه وتحريروا
نقول ادرج المصنف لفظ المقصود لمجمله الضمير اليه افعلا لانه المضمين
والابواب التي هي الالفاظ والعبارات بحسب الظاهر فانه قال ويخصر
المقصود من الفن من علم المعاني فقوله من علم المعاني بيان المقصود لا مصلته
وبعد كون الضمير كناية عن الفن لا بد لاحراز الامور الثلاثة من درج

المقصود

المقصود . ويحكم الضمير اليه علم المعاني بمعنى الملكة . وجعل قوله من المعاني
صيغة المقصود اي يخصر المقصود من الملكة في ثمانية ابواب وفي المنايل
لان الملكة وسيلة بقاءها او حكمة ليد المعاني بمعنى المنايل وجعل قوله
من المعاني صيغة المقصود اي يخصر المقصود من المعاني التي هي المنايل في ثمانية
ابواب وجعل درج المقصود لاحراز ما يخرج من القوة من منايل العلم
وهو غير الابواب الثمانية لاحتمال ان يكون ممالا يخرج باب اخر لكنه مما
لم يخرج ليس بمقصود ا بالبيان تكلف وكان المحذور هو المقصود من الفن
المحذور فيه ايضا هو المقصود من الابواب الثمانية والافلا ابواب مستبيلة
على الشواهد والامثلة والاعتراضات وجعله عوي ان العلم مخصص
في ثمانية ابواب ذكرها على سبيل التقدير ليدفع الحاسب جنباتها
كما هو طويقة معرفة مقربة العدة ولانه لو لم يذكر على سبيل التقدير
لوجب القطف والتبيل الاجاز والاطناب والمساواة ولم يفعل انما بابت
واحد كالفصل والومند وقهر ان الثمانية في التقدير صارت احد
فقد فقلت **احوال الاسماء الجبري احوال المسند اليه احوال**
المسند اليه احوال **الاسماء الجبري احوال المسند اليه احوال**
الاجاز والاطناب والمساواة بقي ان المدة كوزات على سبيل التقدير
على استكون فكيف ينكل باحوال الاسماء الجبري وطلبي انه ينكل بكثرة العلم في
الاحوال لانه ساكن لا يلام التعريف فيجب بحركته بالكتب ومبدا اعلم انه
ينبغي اسكان فن ما ليس بصفات ولا يخفى ان وجه عطف الوصل كالاطناب والمسا
على ما هو مذهب كوز على سبيل التقدير ايضا مشكل وانما انحصر فيها
لان العلم بالاسماء **قال الشارح** المحقق لانه لا محالة يشتمل على
ثمانية بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وقصديا في حواشي هذا المقام
حيث قال . معقنا صفة بوجودة فيها وجودة امتناعها لا لغيره والارادة
وتحذ لك لا لا يعني انما مقوله حاصلة صورنا عينا لها المقطع بان الموجز
في نفس المتكلم اذا قال متلو هو طلب الهندة واجبا لها لا صورة ذلك كونه
التمايز من تعللها ولذا اخرج الشافق الضمير بانها طلبة هذا وفيه ان
النسبة باعتماد تحقيقها لا بميل قائمة بالطرفين لا بالنفس لانها
لا صرح به . فمنها تعلق احد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح التكون عليه
ولانه اراءه بالنسبة ما يتعلق بالنسبة بين الطلب والحكم ومن قدر النسبة

بوقوع النسبة او لا وقوعها فقد خرج من مفهوم التفسير لما ذكره الخارج
 من انه لا يتناول حينئذ التفسير بظاهره الا ان لا يصحدها عليه ان
 ليس لنسبته خارج لانه ليس له نسبة بمعنى الوقوع واللا وقوع ومفهوم
 العبارة ان له نسبة بهذا المعنى وليس له خارج يطابقه ولا يطابقه ولما
 نقول من ان اضافة النسبة الى الغير للمعنى اي النسبة المعنوية وهو
 النسبة المعنوية في الكلام فانه الممكن للانسان نسبة لا يصح اضافة النسبة
 اليه الا انه المرعوب منه منها فيكون خروجاً عن مفهوم العبارة بلا
 جهة **لان ان كان نسبته خارج** يتبادر الى الاوهام ان كل نسبة
 انشائية كانت او خبرية لما خارج لان نسبة اضرب مثلاً بثبوت الضرب
 للمخاطب وله خارج هو ثبوت الضرب له او عدم ثبوته له لان الواقع
 يستحيل ان يخلو منها فالنسبة الخبرية لا تتميز عن الانشائية بان
 لنا خارجاً وان الانشائية فلذا قال **يطابقه او لا يطابقه** وفيه
 ان النسبة التي لما خارج ليس يمكن ان يخرج عن المطابقة واللامطابقة
 ولذا نفي بعض ما اشهر من اختصاص الصدق والكذب بالخبر كاختصاص
 احتمال التمايز وقال ياريد الانسان صادق وياريد الغرس كاذب
 وياريد الفاسد محتمل فلهذه فسرهما الخارج المحقق في الحقيقة
 بقصد المطابقة واللامطابقة والانسان وان كان نسبته خارج يطابقه
 او لا يطابقه لكن يقصد ان بالانسان يخالف الخبر وفيه بحث لانه لا خبر
 يقصد به عدم مطابقة نسبته لان وضع الخبر للمطابقة واما عدم
 المطابقة احتمالي عقلي **فان قلت** هذا اريد بالنسبة الوقوع
 او اللالوقوع فان القصد ابد الى مطابقة اما اذا اريد ثبوت
 امر لا ممتلاً ففي الموجه يقصد وقوعها اي يطابقها الخارج والصدق
 يقصد لا وقوعها اي عدم مطابقة الواقع فعني زيد قائم ان ثبوت
 القيام لزيد واقع والقصد في زيد ليس بقيام له ان الثبوت المذكور
 لزيد غير واقع **قلت** هذا كلام حق حقيق بان يتمك به لكن انما
 المحقق جعل اللامطابقة اي الى الكذب وهو حينئذ لا يتم فالحقائق لا
 يعطيه الفكر العتيق والذال الرقيق ان النسبة التي لنا خارج هي التي تكون
 حاكية عن نسبة معني ثبوت الخارج لما كونه محكيها ونسب الانشائات
 ليست بل محضه لطلب وجودها او عدمها او معرفتها او تحصيلها

ان

لي غير ذلك وكذا نسبة التقييدات ليست حاكية بل محضه ليعين به
 ذات ومعني يطابقها الخارج ان تكون حكايتها على ما هو عليه فلا خارج لها
 فقوله يطابقه او لا يطابقه محذور الاشارة الى قسمتها الى الصادقة والكاذبة
 وبما صار بحيث الصدق والكذب معني النسبة فالكلام ان كان لنسبة
 خارج **فخبر والا فاش** والخبر يكون معني الاخبار وهو ايضا يقابل الانشائات
 لكن بالمعني المستدري **والجزء لا بد له من مستد اييه ومستند واستناء**
لوقا له لا بد له من استناء ومستد اييه ومستند قد يكون
له متعلقات اه ان كان فعلا لكان اولى من وجهين لا يتفقان عن مثلك
 وتخصيص المتعلقات بالمستند مع ان في قولنا الضارب زيد ايا في متعلق
 المستند اليه حيث قيد المستد اليه بالمفعول لانه متعلق بالمستند القبلة
 المتصلة بالمستند اليه وفيه ان الكلام في الجزئية ذلك المتعلق ليس
 متعلق بمستند الجزلان القبلة ليست خبراً وان كانت جملة لان كل جملة
 غير انشائية ليست خبراً بل متعلق بالمستند اليه الخبر فالك الحقيقة
 في شروحي المقتضاه اخرج المصنف احوال متعلقات المستند والمستد اليه
 في قسمتها الى خبرية الجزلان الاخبار والمما واخار قوله **اول معنى** على قوله
 او معناه ليس بمثل المشتقات المتصلة بالفعل من غير خفاء ما في معنى
 الفعل صيرت في كل ما يؤدى معناه بخلاف معني الفعل فان لا يتطلاح
 على انه مما يؤدى معني الفعل وليس من تركيبه شبه الفعل **قال**
 الخارج المحقق ولا جهة لتخصيصه بالخبر لان الانسان ايضا لا بد له مما
 ذكر وقد يكون مستند ايها متعلقات هذا وفيه ان استناء الاختصاص
 لا يفي جهة الاختصاص مشترك يخص في البيان ببعض لكمة وانكسبة
 ههنا ان المقوم بخلاف المستد اليه والمستند الجزلان وكذا غير متعلق
 الفعل والقصد وتكون الانشائيات على المقاييس وكذا قد مواهذه
 الابواب على الانشائات واما فعلا كذلك لان الخبر كثر ومن اياه او فر على ان
 بعض المحققين قل ان لا انشائات او هو في الامثل خبر صار انشائات بقوله
 او حذف كما في اضرب فان اضربه اضرب او بزيادة كما في يضرب ولا تقرب
 الي غير ذلك **وكل من الاستناء والتعلق اما بقصد المستد اليه على المستد**
او العكس وللفعل او ما في معناه على التعلق او العكس **او بقصد كل**
منه **او بقصد كل من** يتناول الجملة الحالية

المتداخلة نحو كازيد بركب يسرع على ان يكون يسرع محالا من صميم
 يركب مع انما ليست من الوصل والفعل في شيء فالاولى وكل جملة قرئت
 باخري اما معطوفة او متروكة العطف وحيد لا يلزم دخول امثال هذه
 الصور في باب الفصل والوصل لكن يتفق العصر بها ولا بد لتخصيص
 من تقييد كل جملة قرئت باخري بان يكون مما يقبل العطف في اداء
 اصل المعنى ولا يخفى انه لا يتناول ترتيب باب الفصل والوصل الا ان
 يقال انه من باب متعلقات الفعل ذكر في باب الفصل والوصل لمزيد
 من نسبة له به **والكلام البليغ اما زاييد على اصل المراد** **فان**
الشارح المحقق احراز من التطويل اقول وعن الحشو ايضا قال
 ولم يجتز من التطويل اذ لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ وفيه
 بحث اذ بلادة الكلام مطابقة لمقتضى الحال في الجملة او لكل ما يقتضيه
 الحال على ما استوفى بيانه ولا يلزم منه ان لا يكون في الكلام ما يقتضيه
 الحال **تعمد** فائدة في تقييد الكلام بالبليغ لان الزيادة لفائدة
 اطلاق سوا كان في الكلام البليغ اولا **ولا يبعد** ان يقال يستفاد من
 تقييد الزيادة بكونه على اصل المراد انه لا يكون زاييدا على المراد
 فيكون لفائدة لان الزاييد على المراد زاييد على اصله **او زاييد**
 يتبادر عنه او غير زاييد على اصل المراد لفائدة ويستلزم دخول
 التطويل والحشو في المساواة والايحاز فينبغي ان يقول او غير زاييد
 على اصل المراد اصلا **وينبغي** ان يبيد ايضا بكونه لفائدة لان عدم
 الزيادة وانما المساواة او يكون اللفظ اقل من المعنى وكل منهما لا بد ان
 يكون في الكلام البليغ لفائدة ومقتضى وانما لم يفصل غير الزاييد بالمساواة
 والايحاز فينبغي ان يقول او غير زاييد على اصل المراد اصلا وينبغي ان
 يبيد ايضا بكونه لفائدة لان عدم الزيادة اما بالمساواة او يكون اللفظ
 اقل من المعنى **وكل منهما لا بد** ان يكون في الكلام البليغ لفائدة ومقتضى
 وانما لم يفصل غير الزاييد بالمساواة والايحاز لان تحصيل الباب
 الثامن لا يتوقف عليه ولا يخفى ان بيان الايحاز والاطناب على ما ذكره
 لا يتناول الايحاز والاطناب باعتبار قلة الحروف وكثرتها وما ذكره
 المصنف لا يميز ما يدل باب القصر عن ما يدل احوال المستداليه
 واحوال المستند واحوال متعلقات الفعل لانه من تلك الاحوال لا يخرج

عنها

عنها والايحاز والاطناب والمساواة عن احوال المستند والمستداليه
 ومتعلقا بالفعل لان تأكيد الجملة هو الزاييد على اصل المراد لفائدة
 وحذف المستند اليه او المستند او متعلق بالفعل ايجازا لان يبيد احوال
 المستداليه مثلا بما يوي القصر مثلا **فان** **الشارح المحقق** ما ذكره
 في وجه التخصيص لطايد تحت بدل ذكره لا ما يعنيه وهو قد فاته ما يعنيه
 وهو بيان ملأه افرد كلام اقسام الاحوال بباب وكيف خالف المفتاح
 وجعل القصر بابا على جملة وجعل الايحاز والاطناب والمساواة بابا
 على جملة غير متفرع من الفصل والوصل **فلا قرب** ان يقال اللفظ انما
 جملة او مفردة فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفردة اما جملة
 او مفردة والجملة اما مستند اليه او مستند محض احوال هذه
 الثلاثة ابوابا ثلاثة تميز بين الفعلية والجملة المستداليه
 لما كان من هذه الاحوال ماله مزيد غرض وكثرة ابحاث وتعمد طرقي
 وهو القصر افرد بابا خاصا وكذا من احوال الجملة ماله مزيد شرف
 ولم يدر زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل **تجمل** بابا سادسا
 والا فممن احوال الجملة ولذا لم يقبل احوال القصر احوال الفصل
 ولما كان من هذه الاحوال ماله يخص مفردة ولا جملة بل يجري فيها وكان
 له شوب وتغاير كثير **تجمل** بابا سابعا وهذه كلها احوال مشتركة
 بين الخبر والانشاء ولما كان هذا ابحاث واجبة ليد الانشاء خاصة **تجمل**
 الانشاء بابا ثامنا ولا يخفى انه وجه التثبيت على الثمانية لا يبرها بالانبياء
 عدم استحسان اقسام الفصولات تميز كل منها بباب وانه يستحق قيمة
 العدة التمييز بينهما به وان الشئ البقي هي بين بين ليس لها احوال
 وان ما ذكره من ان لطايد تحت ما ذكره فيه ان مقتضوه منه بيان
 ان ما استخرج من الفصل على الابواب الثمانية وكفى به فائدة **تجمل**
 التثنية ريمنا يستعمل في بيان البديهي وربما يستعمل في بيان الخيالي
 فتمددا بعدد سبقه ضمنا على وجه لو توجه اليه السامع الفطن بكميته
 تعرفه لكن كونه ضمنا ريمنا يعقل عنه وله في هذا المقام نصيب
 من كلام الشرحين سوا جعل المنع عليه مفهوم الصديق والكذب
 او احصاء الخبر في الصادق والكاذب على الوجه المشهور وان الصديق
 والكاذب ما هو المشهور دون القولين الاخيرين اذ في قوله سابقا

تخصيص مفهوم مطابقة الخبر الخارج وعدمه . فالتعريف تنبيهي لا
 لاحضار ما حصل لا يحصل صورة وكذلك لما نسبته الى القسمين وان
 الصدق مطابقة الخبر الخارج والكذب عديمها كما هو المشهور حيث فضل
 بالصدق والكاذب على طبق المشهور . ومن الواضح المبين ان تلك
 الثلاثة بدئية ظاهرة عند من ليس من اهل الكتب والمحل على الثاني
 الجمع وما يحصل به النفع كيف هو يدفع شبهة الدور على تعريف الخبر
 بما يحصل الصدق والكذب مع ان الصدق يعرف بمطابقة الخبر للواقع
 واحسن الاجوبة ان الصدق والكذب بدئيا للتصور وان يحتاج
 ايضا بان الصدق المعروف بالخبر هو صفة المتكلم وهو الاقلام بالشي على ما هو
 عليه والمعرف بالخبر ما هو صفة **الواقع** الخارج المتعلق بالخبر
 المعروف به الصدق معني الاخبار فانه قيل الصدق هو الخبر من الشيء
 على ما هو به فلو لا ان الخبر يعني الاخبار لم يصدق معنى وبان الصدق المراد
 به الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة الكلام للواقع وما عرف بالخبر صفة
 المتكلم ولا يخفى انه يكفي في الجواب ان الصدق المعروف به الخبر صفة
 المتكلم لانه حينئذ توقف معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقف
 على معرفة الكلام الذي هو اعم من الخبر لا على معرفة الخبر . وما ذكره
 عن توهم الدور بالنظر في تعريف الصدق بالخبر عن الشيء على ما هو به على
 ما في المنهاج . ومما ذكرنا من الجواب جواب عن توهم الدور ونظرا الى
 تعريف المصنف للصدق والكذب فمما ذكرنا اوفق بالمقام . وآورة
 السيد السند على الجواب الثاني للشارح سؤالا وجوبا كل منهما
 من الاخير فلا حرج اعرضنا عنهما اعراضا عن المنكر ولانه يعلم منه ان
 الحكم بان الصدق مطابقة الخبر للواقع او ان الخبر ينحصر فيما يدور
 والمخالف غاي الشبهة فلذا لم يستدل عليه واكتفى بكل الشبهة المخالف
 المكابرة ففلا اضطراب القاصد وان يكفي لدفع شبهة انها مصاة
 للذي **صدق الخبر** فتد الصدق بالخبر يقينا للمحدوه اذ الصدق
 مشترك بين صدق المتكلم وصدق الخبر كما مر الاشارة اليه وليس
 للاختلاف ان من صدق الخبر من صدق المركبات القديمة والاشياء
 لان الصدق والكذب يختصان بالاخبار من بين المركبات لما قد بيناه
 لك . وان قال بعض انه لا فرق بين التسمية في المركب الاخباري وغيره

الابانة ان خبره بسلام نام يعني جارا وتصديقا كما في قولنا زيدا انسان او فرس
 وان لا يعني تدركا تقيديا وتصورا كما في قولنا ياريد الانسان او الفرس
 واياما كان فالمرتب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فياريد
 الانسان صادقا وياريد الفرس كاذبا . وياريد الفاصل محتمل هذا
 ومما ذكرنا من التاخير بان النسب التقييدية لابد ان تكون معلومة
 بالمخاطب بخلاف الخبرية ولذا قالوا الاوصاف قبل الخبر بها اخبار كانت
 الاخبار بعد الخبرها اوصاف صادقا لا بطلاله لاما ذكر السيد السند
 من ان الاعتبار في احتمال الصدق والكذب النظر الى مبدء الخبر مع قطع
 النظر عن غيرهما هي خصوصيات الاطراف لان مبدء المركب التقيدي مآخوذ
 منها على المخاطب فتد النظر الى مبدء الخبر لانه على المخاطب المعنى
 ليس اليقين حجي ياتي احتمال الكذب ولا ان احتمال الكذب لا يمنع على المخاطب
 مطلقا لانه لا يحتمل منه غير المخاطب على انه لا يوجب الفرق بين الخبر والاشياء
 ثم بيناه كونه ههنا القابل لواضع العفلة والاهمال . اما اول فلانه
 قوله لا فرق بين النسبة في المركب الخبري وغيره الابانة ان خبره
 بكلام تام ما هو غير انشائي لا يصح قوله والا يعني مركزا تقيديا . واما
 ثانيا فلانه انقطع النظر عن معلومة النسبة في التقييديات بحسب
 خصوص الماددة لجمع الاشياء محتمل ولا يخفى ان احتمال الصدق والكذب
 واضح على محتمل الماددة **مطابقته للواقع** احتوز باضافة المطابقة
 الى الخبر عن صفة المتكلم فانه ايضا المطابقة للواقع لكن لا مطابقة
 الخبر للواقع بل مطابقة خبر للواقع فالقول بانه يكفي ان يقال المطابقة
 للواقع من مطلقيات الوهم **والصدق** اي عدم مطابقته للواقع غلظ
 عن عبارة المصنف وهي غير مطابقة للواقع لانه صادق على غير عدم المطابقة
 من الامور الكثرية التي ليست بالكذب ويحتاج الى تصحيحه الى جعله غير
 بمعنى لا يكون غير مطابقته للواقع بمعنى لا مطابقته للواقع . ومنه قوله
 ان زيدا غير ضارب اي لا ضارب والالزام تقديم معول المضاف اليه على الفا
 هذا او المشهور ان وصف الخبر بالمطابقة الواقع وصف له كمال متعلق
 فان المطابقة للواقع اي النسبة الخارجية وهي كاله التي بين الطرفين
 مع قطع النظر عن تعللها الامر الذي المتعلق بالخبر والشارح الحق ذهب
 الى انه النسبة المقولة التي هي جردية مذكول الخبر اعني الوقوع واللاوقوع

من حيث انها معقولة فاثبتت المطابقة والمطابق بالاعتبار ولم يرض
به السيد السند وقال هو الاحباب والشب ومطابقتها للامر الخارج
وهو التوافق في الكيف بان يكونا ثبوتين او سلبيتين وكل وجهه هو
وتحق نقول مطابقة الخبر للواقع يحصل ان يكون بمعنى توافقه له وعدم
تباينه له بان يكون مقيد للواقع فان توافقه الدال لشي اما هو الدال
عليه واطلاق الواقع والحاصل على النسبة نعم انها من الامور الاعتبارية
باعتبارها حاصلية للطرفين والامر الاعتباري يصح ان يحصل لعين كالشي
الحاصل للاممي وثبوت التي ليس مستلزما لثبوت المثبت بل ثبوت
المثبت له وحصل الخارج طرفا للنسبة ووصف النسبة بالخارجية لا يستلزم
وجودها وذلك على ما حققوا للفرق بين كون الخارج طرفا لنفس التي وثبت
كونه طرفا لوجوده فان قولنا زيد موجود في الخارج جعل فيه الخارج طرفا
نفس الوجود وهو لا يقتضي وجود المظروف وانما يقتضي ما جعل طرفا
لوجوده فالوجود في هذه الفقرة زيد لا وجوده هي قولنا زيد
قائم في الخارج جعل الخارج طرفا لنفس ثبوت القائم لزيد فاللازم
كون القائم ثابتا في الخارج بثبوت لعين لا الثبوت ونحن نقول الخارج
اتم للامر الموجود في الخارج كالذهبي الذي هو اسم الامر الموجود في الذهب
فمعي كون التي بوجوده في الخارج والاعتيان انه واحد منها وفي عدادها
فظهر في الخارج الموجود مساحته اذ الموجود ليس في عداد الاعيان
ومعني زيد موجود في الخارج ان وجوده في وجود الخارج وفي عداد
وجوداته فليس الخارج الا طرفا لنفس التي لكنه اذ جعل طرفا له
حقيقة اقصي وجوده واذ جعل طرفا له مساحته لم يقتض وجوده هكذا
حق الخارج والواقع واحفظ واحكم في سلك البدائع ولا تنكره
خلاف المستفيض الثاني ومما ينبغي ان ينب عليه اما بسط الكلام
في الخارج ليس في الخارج الذي يدور عليه الصدق والكذب لانه بمعنى
خارج تفقد المتكامل لا بمعنى الخارج المقابل للذهن والامر يشمل الصفاء
والكاذب الذهني بل في الخارج المقابل للذهن تكون على بصيرة
في القضايا الخارجية ويتضح عندك وجه تقييد النسبة فيما بالحق
ولقد اعجب المصنف في بيان المذاهب الثلاثة فذكر المذهب
الاول من غير نسبت له صاحبه كما نسب المفتح الى الجمهور ولم يثبت

ولم يأت في النص صريح بتوجيه كالتد وصريح به حيث قال وهو المتعارف
وعليه التعويل بل بالغة وهو في صحة وظهور سلطانه لانه استعني اعتبار
عن نسبت له الجمهور وعن التباين بتعارفيه والشهادة بانه القول عليه
واشار الى كمال مخالفة المذهب الثاني بحذف قائله وتحقق مجهوليته مع العلم
بانه النظام وقد سلك هذا المسلك المفتح حيث قال وعند بعض الاثبات
عذل له اخبره طريقه في ذلك وأشار الى رجاحة مذهب الجاحظ بل كالتايل
ووجه كمال مخالفة هذا المذهب ما اشار اليه الشكاكي من ان تصديق اليهود ادا
قال الاستلام حق وسكده اذ اقال الاستلام باطل باجماع المسلمين بخلاف ما
على هذا المذهب واستصحابه ومع ذلك قد عني مذهب الجاحظ كمال انصافه
بالمذهب الاوول حيث اجمعنا في اخصار الخبر في الصادق والكاذب فقال عني
بيان الحق **باب في بيان حشو في بيان**
المفتح حيث قال طابق الحكم لا اعتقاد المخبر او طنه فان قوله او طنه حشوا
لا بد من حمل الالغاء في هذا التعريف على معناه الغير المشهور وهو التصديق
المقابل للظن والعلم وغيرهما اذ لو حمل على المشهور وهو الجرم المقابل للتشكيك
لخرج مطابقة الخبر لعلم الخبر من حد الصدق ولدخل في حد الكذب ومذلة
عن قوله سواء كان خطأ او صوابا الى قوله ولو خطا لانه اخبره الى الصواب قرب
لان مطابقة الاعتقاد والصواب احق بالصدق من مطابقة الاعتقاد الخطا
كالتقيد لو ان لو علمية فالنسبة لا تخلو عن ثوب ووجه انه سوي في الاضمار
لكن الخارج ماني في المس وقوله ولو خطا الاشعار بالفرق بينه وبين ما هو الحق
فانه يفرق الاول في هذا الفرد وأشار الى تعريف الكذب بقوله
اي عدم مطابقة الاعتقاد ولو خطا فالكذب بخلاف الاعتقاد الخطا
افراق الكذبت هذا عن الكذب على ما هو الحق لكن لا يقتصر مادة افراق
الكذب عليه بل سبلها الخبر الموهوم والمشكوك فانه لا يطابقان اعتقاد
الخبر لا سعي به وليس لك ان تقول المدراء عدم مطابقة الاعتقاد مع وجوده
ولا اعتقاد له في المشكوك لانه ينافي ما هو مذهب من اخصار الخبر في الصادق
والكاذب ولا ان تقول الخبر المشكوك ليس بخبر لانه لا تصدق بانه مدلوله
لاننا نقول الخبر ما يدل على التصديق سواء تخلف المدلول او لا ولو لا ذلك
لم يوجد خبر كاذب على هذا المذهب لان الخبر الكاذب ما خالف مدلوله
اعتقاد المخبر فلا اعتقاد للخبر بخبر ولا تصدق به فلا يكون كاذبا

لانه محقق بالجزء ومن تحقيق تعريف الكذب يكاد يظهر انه لا يقع جفت
ضمير ولو خطأ الى الجزاء وان لا تفاوت بينه وبين جعله للاعتقاد
تعريف الصديق لكن في تعريف الكذب لا يقع حينئذ ذكر قوله ولو خطأ
المصنف تاركاً لقوله ولو خطأ في تعريف الكذب لا يجوز اعتقاداً على ان
الذهن اليه بعد اعتبار في تعريف الصديق بعيد **قوله** فلو كان
اذ اجاب المنافقون قالوا ان شهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسول
والله يشهد **قوله** اضاف الدليل الى متك النظام
اشارة الى قوته لان الظاهر رجوع الكذب الى قوله انك لرسول الله لان
الجزء المنقول عنهم ويشهد لتبين خبرك انشا والظاهر من الحكم بالكذب
الحكم بالكذب في الواقع لا في اعتقادهم فالظاهر معه والدة ليس الا بتاويل
الاية كما صرح به المفتاح لا نقول التاويل لا يعارض الظاهر لا نقول
يعارض الدليل بنية المنبئة عليها بقوله تنبيه الدليل ونوجه التاويل
وفي المفتاح ان اجماع المسلمين على تصديق اليهود في قولهم الاستسلام حق وتكذيبه
في قوله الاستسلام باطل بموجب تاويل النظر **قوله** استدلاله **قوله**
قوله يحتمل وجوهاً ظاهرة لها اندراج الى خبر تضمنه
بحر شهادته لانه اخبار عن الشهادة في الحال او على سبيل الاستدلال
في الثاني فظاهر وامامنا الاول فلان الشهادة هو الخبر القاطع ورد في
المحقق في شرح المفتاح بان شهد انشا الشهادة لا الاخبار عنها **قوله**
في الشرح لا نسلم ان شهد خبر يدل تاويله ان غاية الامر ان ظاهر
الانشا ونحن في مقام التاويل لموجه وثانيتها انه راجع الى دعوى ان
شهادتنا هذه عن صميم القلب كما يفيد تأكيد الرسالة بان واللام والهمزة
للجمله وهذا هو الذي اوضحه في الايضاح فوافقا في المفتاح
وتألفا ما يختلف في الصدور وسرطان يكون من نتائج الشرح ان
الكذب يوصف به الجزاء والشهادة فقد خلط القائل معنى معنى **قوله**
الظاهر وتبينه لانه راجع الى الاخبار لا ان يقال مفعوله الاول محذوف
والمدكور مفعول ثان وهو راجع الى لفظ الشهادة فالمعنى تسمية هذا
الاخبار شهادة وكذا ينظر لان الشهادة يشترط فيه موافقة القلب وهذا
التاويل بعيد لما ذكره الشارح المحقق في الشرح ان مثل هذا يكون غلطاً
في اطلاق اللفظ لا كذا **قوله** وان قال في شرح المفتاح في توجيهه كانه قبيحاً

اجار

اجار انما دوة هذه لانه في التعبير عن معنى بلفظ لا يكون مثل هذا
الحذر بقوله **قوله** وهو انك لرسول الله **قوله** في عمدة فحاصل
المعنى ان المنافقين يزعمون انهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله واية
غير مطابقة للواقع فحاصل الاستدلال بالاية ان الله تعالى حكم على المنافقين
بكذبهم في الواقع في قولهم انك لرسول الله فالكذب عدم مطابقة الاعتقاد
وليتم هذا الحكم وعامد الجواب منع الحكم عليهم بالكذب في الواقع
في قولهم انك لرسول الله لاحتمال الحكم بالكذب في الشهادة والقسمة وفي
قولهم انك لرسول الله بغير علم حقيقة الجواب منع والوجه اساسه
ثلاثة كما قيل ولا يظهر وجه دعوى الشارح فساد قايلاً بان حاصل
الجواب منع كون التكذيب راجعاً الى قوله انك لرسول الله مستنداً بهذين
الوجوهين من الجواب في تقدير التفسير بما اشار اليه بقوله او المشهود به
وبالجمله فما وقع في الشرح من المنع في الوجوهين الاول منع السند ومما
يتضمنه البهت **قوله** الشارح واعلم ان هناك وجهاً اخر لم يذكره
القوم وهو ان يكون راجعاً الى حلف المنافقين على انهم لم يقولوا لا
تصدقوا على من عند رسول الله حتى يفضوا من حوله ولورجنا من عند
لخرجن الاخر من منها الاول لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم
انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول
لا تصفوا علي من عند رسول الله حتى يفضوا من حوله ولو رجعنا من
عنده لخرجن الاخر من منها الاول فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي صلى الله
عليه وسلم فندد عاني فحدثته فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم
الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا فكتبني رسول الله
صلى الله عليه وسلم وصدقهم فاصابني هم لم يصيبني مثله قط فجلست
في البيت فقال لي عمي ما اردت لي ان كذبك رسول الله صلى الله عليه
وسلم ومعك كاذب قال الله اذ اجاب المنافقون فبعث الى النبي صلى الله
عليه وسلم فوقف علي فقال ان الله صدقك فكن يا زيد هذا ولا يخفى انه
تاويل فيه به بعد وقريب منه ما يمكن ان يقال انه راجع الى قولهم
لخرجن الاخر من منها الاول فيكون قوله وبه الغرة ورسوله مؤكداً
وذكر بعض الافاضل ان المعنى انهم قوم عادتهم الكذب وان صدقوا في هذا
القول فلا يعتمد عليهم ولا تصدقهم فيما يقولون ونحن نقول بحتم

ان يكون المراد والله تعالى اعلم ان قول المنافقون لشهد انك رسول
الله مقيد بحضورك وحضور احد الاسلام . وانما في الخلق مع شيئا طيبا
فما لم يخلو ذلك . والله يشهد ان المنافقين كاذبون فيما ينفقون
ويصرونه في انفسهم ولما اعاذ الظاهر لتعلق الكذب بصريح
المنافقين لا بصريح ليكون ظاهرا في رجوعه اليه صريحه ويحتمل
ان يكون الكذب واجبا اليه لجهل يستفاد من كثرة التاكيد اي هذا
حكمه في معرض المناقشة في انكاره فيحتاج اليه كثرة التاكيد ومن شوا
ضعف ثبوت النظام ما يتجه عليه ان الآية لا توجب جعل الخبر
صدق خلاف ما عليه الجمهور . بل جعل صدق المتكلم تكلفا بما يوافق
اعتقاد وكذبه تكلفا مما لا يطابق **الحاظ** اي قال الحافظ كاه
الشايخ في الكتاب وليس مراد الايضاح حيث قال . وانك الحافظ
اخصار الخبر فيما ان العقل المقدر انك لا نه يفيض اليه تكلفات
بعيدة بل ذكر حاصل كلام المتن في هذا المقام **مطابق**
اي صدق الخبر مطابقة الخبر للواقع مع **الاعتقاد** اي مع اعتقاد المخبر
انه مطابق كذا ذكر الشارح اعتقاد الايضاح ويجه عليه انه حينئذ
يشكل ارجاع صريحه في تعريف الكذب اليه فالوجه ان يقال
المراد مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد المخبر . والمقصود تشريك
الاعتقاد والواقع في عدم مطابقة الخبر وحيد معنى قوله **وكذب**
عندما يحكم اي عدم مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد المخبر المقصود
تشريك الاعتقاد والواقع في عدم مطابقة الخبر فيكون جمع ما اعتد
الجمهور والنظام في الصدق معتبرا في الصدق عند كذا في الكذب
بصريح التعريف بخلاف توجيه الشارح فانه جعل اعتبار مطابقة الاعتقاد
في الصدق لازم ما اعتبر في مفهومه من اعتقاد انه مطابق وجعل
اعتبار عدم مطابقة الاعتقاد في الكذب لازم ما اعتبر في مفهومه
وهو اعتقاد انه ليس مطابق . وبين اللزوم بان الواقع والاعتقاد
متوافقان حينئذ يعني متوافقان في التحقيق والاستقفا بالمطابق
لا حدهما مطابق للاخر . وغير المطابق لا حدهما غير مطابق للاخر ومما
بيان اللزوم بوجه اخر هو انه اذا اعتقد المخبر ان خبره مطابق للواقع
فلا محالة اعتقد الخبر فقد مطابق خبره اعتقاده . واذا اعتقد ان خبره غير

مطابق

مطابق فلم يعتد خبره فلم يطابق خبره الاعتقاد وهكذا البيان لا يتوقف
علي توافق الواقع والاعتقاد بل ياتي مع كمالهما لكنه لا ياتي في صحة
البيان بالتوافق الواقع . فاعتراض بعض الافاضل بان اللزوم ظاهر على
تقدير تخالف الواقع والاعتقاد ايضا فلا يحسن التقليد بالتوافق ليس
على سنن التوجيه **غيرها ليس بصدق ولا كذب** اشارة الى ان المتناقض
والكاذب بتفسير اخر منهما بتفسير غير لانه اعتبر فيهما مجموع ما اعتد
غيره . ويحتمل ان يكون نفي مذهب الجمهور والنظام اي البعد مثلا هذا
وليس غيره متمم كصدق ويرجح الاول بموافقة للايضاح وتخصيصه بين
مذهب الحافظ فان الثاني يجري في مذهب الجمهور والنظام ولم يذكر فيهما
فلو كان المراد به كذا لم يكن وجه لتخصيصه بمذهب الحافظ بل كان
سمي الامارة دليلا معا لانه في قوله **افترى على الله كذبا** ام به جنة قال
الشارح لان الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالمعسر والنسب
في الافتراء والاشهار حال البنية على سبيل من الخلق وهو الحق الظاهر من سابق
الآية لا ما ذكره المصنف في الايضاح حيث قال فانهم حصروا دعوى النبي صلى الله
عليه وسلم للرسالة في الافتراء والاشهار حال البنية لان يتكلف ويحتمل قوله
بالرسالة على الرسالة في هذا الحكم فترجع الى ما قاله الشارح بقا ان استدلال
الحافظ لا يتوقف على منع الخلو بل على تقدير منع الجمع دالة الدليل اقول
وبعد فانه ان الحمل على منع الخلو ليس لتوقف الاستدلال بل لان وضع
ام له فمماثل في وجهه لا شك ان المراد بالثاني اي قوله ام به جنة **غير الكذب**
لانه فيمنه اي لان المراد بالثاني فيمنه فلا يصح ان يكون الكذب وهكذا
اولي من قوله الشارح اي لان الثاني فيمنه فافهم وتنبه ان تفسير قوله لان
فيمنه بان الكذب فيمنه المراد بالثاني او الثاني **غيره** اي غير جنة
قال الشارح المحقق اي لم يعتد الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون
بكلية الصدق الذي هو موافق من اعتقاده . ولو قال لانهم اعتقدوا
عدمه لكان ان اظهار يريد دفع ما يتوجه على المصنف من ان الاستفهام عن الشيء لا
يأتي في عدم الاعتقاد بان المراد بقوله لم يعتدوه بعد عن الاعتقاد محض
لا يراد المستفهام بالاستفهام عنه لكن في قوله فعند اظهار تكذيبه موازنة
وهو ان الآية على مذهب الحافظ ليست لاظهار والتكذيب بل لاظهار عدم
الصدق فالآية ان يقول فعند اظهار عدم صدقه لا يريدون بكلية الصدق

الذي هو مراحيل عن اعتقاده من . وعن قول احتاج الى التكلف لجعله
 حجة لا يبرهن بيقينه وله السائلين ولو جعل له المحاطين فهو على ظاهره
 لان ما لم يثبت المحجب وظهر انه غير معتقد له لا يثبت عنه وانما يثبت
 عما يحتمل ان يكون معتقدا له ويذبح الجواب عنه ولا اعني في المتن
 لجعل الضمير اليه السائلين . نعم عبارة الايضاح ظاهرة فيه حيث قال
 وليس اخبره حال الجحوت كذا بالعلم الا فترا في مقابلته ولا صيد فالأهم
 لم يثبت وصدق فانه . وانه المراكب من البلقا بقوله ام به جنة الصفة
 ولا الكذب فلا محالة مراد هو الواسطة فثبت بارادته الواسطة اذ لو
 لم يكن لم يثبت والاهم البلقا الفاروق باللسان الذي يرجع معرفة
 صحة كل كلام كلامهم فليس المعترض بان عدم ارادته صدقه لا يوجب
 عدم صدقه حتى يكون واسطة بمنزلة من المحدثين ولا يسمع **ورد**
 هذا الذي يمنع ان المراد بالثاني غير الكذب ومن انه في كذب
 او منع استدلاله الذي لم يطلوه بسند انه في كذب الذي هو الكذب
 عن عمد فليكن المراد به الكذب لا عن عمد وهذا الذي قصد به
المعني ام لم يفتقر فان قلت لم يفتقر اعني من الكذب لا عن عمد ويحتمل
 العتدق فلا يكون مراد الا انه لم يثبت او يحتمل العتدق او اعتقدا
 عدمه **قلت** عدم اعتقاده من محتمل العتدق يحتمل الكذب لا عن
 عمد على ان نفي الافتراء الذي هو الكذب عن عمد يوجب اليه التمدد في
 الكذب ثانيا على ما هو الشايح في قول النبي على المعتد . ولما كان نفي الافتراء
 غير ظاهر الارادة بقوله ام به جنة فستره ببيان العلاقة بقوله
فصبر عنه اي عن عمد الافتراء وعن نفي لم يفتقر **بالجنة** اي جنة ليصير
 مضمون ام به جنة . وليس المراد انه عبر عنه بلفظ الجنة حتى يكون معني ام
 به جنة ام به عدم الافتراء لظهور فساد . والاولي ان يقول تعبر عنه بالثاني
لان الجحوت للافتراء بالقسوة فيلزم الجنة عدم الافتراء قبل كون
 الافتراء الكذب عن عمد اما بحسب الموضع او بحسب الارادة وكلهما دعوي
 لا يسمع بلايينه ومقابلته ام به جنة لا يصير لئلا على اعتبار العتدق في
 الافتراء لانه يحتمل ان يكون المراد به ان ما يطق به صوت مجرد كالحمار
 الطيور خارج عن الاعتداد والاتصاف بالعتدق والكذب فالاولي ان يحتمل
 الآية على انه اما كاذب او مصوت صوتا لا معني له ولا اعتداد **واجب**

بانه كفي دليلا بالاعتقاد . نفي الآية اللغوية واستعمال العرب وقلنا معني
 العتدق والكذب مقدر متعارض وعرض للمخاطبة فيما يثبت الآية
 فيكون في دفع شبهته ان الآية لا تنفي اثبات الواسطة بل يحتمل ان يثبت
 نفي الافتراء لغة او ارادة . ويمكن ان يجعل قوله ام به جنة على انه
 لا اعتداد بكلامه بلصوت فيكون المقصود من الآية نفي الاعتداد بكلامه بكونه
 كذبا . او كلامه بكونه فيمكن ان يقال لا مانع من ارادة صدق قولك لانهم
 لم يثبتوه **قلت** عدم المخاطبة ينفي الارادة اذ كان الاستغناء على
 حقيقته . اتمنا اذ كان الاستغناء للعتدق وتحقيق انه افتراء فلا ينافي

الباب الاول احوال الاسناد الخبري

قدم احوال الاسناد لان المقصود بالذات من الخبر الاسناد والمستند والمستند
 اليه اما يقصد ان لا يخلو ولا ينفك الكلام به بخلاف الطرفين ولا ان لا يخلو
 عن المستند اليه من حيث انه كذلك لانه من ات المستند اليه والاستناد
 منقذ عليه وان تاه عن ذلك وقدم اجاب الخبر لكون الخبر اعظم شأنا
 وامر فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكيفية وفيه تقع الصناعات العينية
 وبه يقع ما يثبت المراتب التي بها التفاضل ويتوقف عليه قولنا لا نشأ لانه
 ما لم يعلم منه موضوع لكذا وقصد المتكلم به كذا وهيئة الجحوت فيها
 في التصديق كذا او كذا كذا المريد وكونه اصلا في الكلام لان الانشاء يحصل
 به باستشاق كذا الامر والنهي او نقل كحي ونحوه وبعت واشترت او زيادة
 اداة كالاستغناء والنهي وما اشبه ذلك . ولا يذ هب عليك ان في
 جعل الامر مطلقا وجعل النبي خاصا من الخبر باستشاق كذا في الشرح
 بحثين احدهما ظهور انه لا فرق بين الامر بالامر والنهي وبين الاستغناء
 في ان كلاهما زيادة اداة وثانيهما انه صريح الشارح والسيد السند في
 شرح الكشاف ان المشتقات كلها مشتقة من المصدر وعباراتهم المخالفة
 لذلك مودة فقولهم امر الفاعل ما اشق بن فعل مودول ما اشق به
 مصدر وفعل كلف يحكم بان النبي مشتق من الخبر . واعلم ان الشيخ الرضي
 لم يجعل المشتق من الخبر الا الامر غير الام لكنه قال انه مشتق من مصدر
 بالاتفاق فظيفة تايد لبعض ما كرنا وتزييف لبعض فتدبره والاستناد
 الخبري هو من صفة كذا او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد ان مفهوم
 احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او ينفي عنه وهذا ادلي من قولهم بحيث يفيد

ان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من قولهم
بحيث يفيد الحكم بان احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه لان مفاد الخبر
هو الوقوع واللاوقوع لا الحكم بهما فهذا اوفق باطلاق المستند والمستند
اليه على اللفظ من تعريفه بان الحكم بمفهوم مفهوم مائة ثابت له او منفي عنه
لكن صائب هذا التعريف اراد التنبيه على ان هذا الاطلاق على ضرب
من المساحة وتزويد الذا لثبوت المذلول لثبوت الاتصال بينهما ولا
يحتلن في ذلك ان تعريف الاسماء لا يشمل الاسماء الشرطية لان هذا ينبغي
على ان الاسماء في الجملة الشرطية في الجزاء والشرط قيد له . واما ثبوت
حكم الحكم بين الجملتين فالتعريف التعرّف منه هو صفة كونه او ما يجري
تجرّاهما الى الاخرى . او من احدي الجملتين الى الاخرى بحيث يفيد الحكم
بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او عنده او منافي لمفهوم الاخرى او
ينفي ذلك وتعريف المفتاح حيث قال الاسماء الخبرية هو الحكم بمفهوم
لمفهوم كما يحتمل ان يكون بمعنى هو الحكم بثبوت مفهوم لمفهوم فيكون
في معنى التعريف المذكور اذ الحكم امر من الايجاب والسلب وهذا هو
الذي زعمه الشارحون وفقد عليهم نظيرهم الناظرين وجعلوه مبنيا
على ان الحكم في جز الشرط يحتمل ان يكون بمعنى هو الحكم بمفهوم لا جمل
مفهوم لان الحكم في الخبر لا جمل المحكوم عليه ولمصلحة ولذا استأثر محكماته
وجيبند يشمل الاسماء الشرطية بطلانها من غير ابتناء على ما سبق لان الحكم
هو الايجاب والسلب اي اذ اذ كان وقوع ثبوت امر لا مر او عنده او الاتصال
بينهم او اذ اذ كان لا وقوفه **لا شك ان قصده** اي مقصوده **الخبر** اي العلم
بالنسبة الثابتة المحتمل للصدق والكذب على ما هو اللفظ او المتلفظ
بالجملة الخبرية مراد بها معناها على ما هو العرف كاذب الشارح الحق
في شرح الكشاف في تفسيره وبشير الذين امنوا وعملوا الصالحات فقول
الشارح هنا اي من يكون بعدد الاخبار والاعلام لا من يلفظ بالجملة الخبرية
فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لاعراض
سوي افادة احد الامرين من التحسين والتخزين والتخصيص وتحريك الحقيقة
والذمما لغير ذلك محل نظر لانه ان اراد المتلفظ بالجملة الخبرية مراداً
بها معناها فلا وجه لنفيه بصحة وان اراد مطلقاً فلا يحتاج الى نفيه
لانه ليس في محتمل العبارة لكن ينبغي ان يبرأ من هو مصدده الاخبار اي معنى

كان

كان لا الخبر بالمتفعل فلان كان قصده ايضاً لا يخرج من الامر ان يبرع قوله فان كان
خالي الذهن ليلى اخو قنائل **خبر** متعلق بالقصد قنائل والمراد به الجارية
لا الجملة اذ المقصود بالفعل في العرض من الافادة لا المقصود بالجملة الخبرية
فان المقصود بهما نفس الحكم ولازمه فلو اردت الجملة لما صح قوله **افادة**
المخاطب اما المخبر او كونه عالماً به او كليهما كما اذا اسان واجد عن امر محبر
جماعة تبارك وكل واحد الى الجواب ليفيد الحكم وانه كان عالماً به **فان قلت**
قد يكون قصده الخبر احضار الحكم في ذهن المخاطب بعد ما قاب منه **قلت**
هو جيبند ليس محبر لا يعني العلم بالنسبة الخبرية ولا يعني المتلفظ بالجملة
الخبرية مراداً بها معناها اذ المقصود بالخبر الحكم للاعلام وهو معنى الخبر
للاذ كان ويعتد فيه نظراً لقصد الخبر بيا يكون افادة غير مخاطب حكماً
كما في ضوابط التعريفين محولين اشركت بطلان عنده فان المقصود من هذا
الخبر افادة الما تعرض به من الشركين فانما حطت اعمالهم الا ان يقابل المخاطب
صورة هو النبي صلى الله عليه وسلم ومعنى هو المعرض بهم فايته لله فذلك
عن مخاطب معهم الى الخطاب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه اقرب على النبي
كما ينبغي في جملة **فان قلت** المقصود خطاب النبي بانهم حطت اعمالهم وهذا
هو المعنى التقريري **قلت** بكذب ان رعايه المؤكّدات وللخلو عنها
افادها بالنسبة اليهم لا بالنسبة الى المخاطب . والمراد بكونه عالماً به
ليس بخبره معلوم موزون في ذهنه وانظروا الشارح لان تصور الحكم لا يقتضيه
ولا ينبغي علماً واولا بعد المقصود عالماً به بل يحكم عليه بالجملة بل المراد به
كونه مصدقاً بانابه اي تصديق كان . قال السيد الشاهد اطلاق العلم عليه
مستفيض لعمته وهذا لا ينافي ما ذكر بعض المحققين ان اطلاق العلم على الظن
والثقلين والجملة يخالف العرف والشرع واللغة لانه يجوز ان يكون
مقصود الاطلاق على سبيل الحقيقة ويكون الاطلاق المستفيض الذي ذكره
السيد الشاهد مجازياً ولا يشبه عليك ان الخبر الذي تستفيد منه اليقين
لازمه يقين ان المتكلم به . والخبر الذي تستفيد منه الظن لازمه يحتمل
ان يكون ظنه ويحتمل ان يكون اليقين قنائل ولا تافي بين كون الحكم
وكون الخبر عالماً لازماً ومعلوماً وبين الاتصال بين قصدي افادتها
وان توهمه به بعض الافاضل والحال في دفعه بلا طائل . ومن ينظر يقين
الحقيق ولا ينبغي في سائر النظر عن الفكر الحق لا اظنه ان يبقى من احب

التقدير بان قصد المجهز اضافة الحكم وكيف لا قصد الا الى افاءة
الحكم اما بمضمون حقيقة الخبر او بمضمون ما يدل منه من المعاني المجازية
او التكميلية او التفسيرية . اذا فاداة كونه عالما به لا يخرج عن احد هذه
المعاني والمرداد بالحكم الوقوع وللا وقوع لانه الذي يقاد بالخبر بحكم
بدئية العقل كاشا رايته بقوله لا شك وان كان كلام القوم يشهد
بانه لا يقع والاستماع حيث قالوا مدلول الخبر انما هو حكم الخبر بوجود المعنى
اي بوجود الامر انما بالظرفين في لاشيات وبعديه في لشي وان لا يدل
على ثبوت المعنى واستغائه والامام وقع شك من سابع في خبر يسمعه بل بثبوت
ما اثبت واستغائه في اذ لا معنى للدلالة الا افاداة العقل بذلك الشيء ولما
صح ضرب زيد ولا فاد وجده منه الضرب لئلا يلزم الحد اخلا للفظ
عن معناه الذي وضع له وحينئذ لا يتحقق الكذب اصلا ولزم اجتماع
المتناقضين في الواقع عند الاخبار عن امر غير واقع عن اقتضاء دلالة
اللفظ في الواقع عند الاخبار بامر متناقضين . هذا ونحن نقول بذلك
لئلا يلزم اجتماع المتناقضين عند الاخبار عن امر غير واقع لا يقتضاء لاسية
اللفظ التحقيق والواقع مدونه . ثم تجده على استدلاله هذا انه يحكي
في كون المدلول حكم المجرد ان يمكن ان يقال لا يدل الخبر بوجود المعنى
وقد به والامام وقع شك من سابع يسمعه بل بحكم الخبر بالثبوت اذ
بعديه . ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد من القائل العمل بضرب زيد
لئلا يلزم اخلا للفظ عن معناه الذي وضع وحينئذ لا يتحقق الكذب
ويكلم اجتماع المتناقضين عند الاخبار بامر متناقضين لانه يلزم
الحكم بالوجود والعدم . وكل حكم يستلزم انتفا الآخر فيلزم وجود كل
من الحكمين ومدونه **قال** الشارح تاويل كلامه ان المدلول ليس هو
والعدم قطعاً بحيث لا ينفك عن الدلالة اذ فهم الثبوت والاستغناء من الخبر
ولا يمكن انكاف ولو كان مدلول الخبر حكم بوجود المعنى واستغائه لما
كان لا نكار الخبر بمعنى لا امتناع ان يقال انه لو لم يقع النسبة لكان مفهوم
جميع القضايا متحققاً ايما فليسمع قولهم زيد مملوك زيد قائم زيد
وزيد ليس بقاتم تناقض لا متناع يتحقق المتناقضين وفيه اذ لا منع امتناع
ان يقال لم يقع النسبة لجواز ان لا يكون المنكر على خلاف الاعتقاد
وسنححقق جميع القضايا بالجواز ان ينكر بالقيضين شخصان عالمان

بمضمونها

بمضمونها . وانه يجوز ان يكون مدلول الخبر الحكم المطابق فلا يمكن تحقيق
المتناقضين لعدم امكان مطابقة حكمها ويجوز انكار المطابق بانكاره
بلا خلاف وثانياً انهم لو كان تاويل كلامه كونه عالما به لكان حاصلة انكاره
الدلالة ولا يتعلق لذلك انكاره بكون المدلول الحكم بالثبوت والاستغناء
والاستغناء في الواقع فان قطعية الدلالة باطله لكونها وجوبية مع كون المدلول
الحكم ايضاً بالوجود المدكوك كما استرنا اليه الا ان يقال ان مرادهم ان المدلول
بالوضع وجود المعنى ومدونه من حيث انه متعلق بحكم الخبر وبوامطة يثبت
على ثبوت المعنى وعدمه في الواقع . وكثير المدلول او لا ثبوت المعنى او
قطعاً بحيث لا يحسد الخلاف ولما تعرضوا المدلولية الثبوت والعدم من حيث
انما متعلقا بالحكم لانه يتوسطه يظهر ان الدلالة غير قطعية لجواز عدم
مطابقة العمل . ثم لا يخفى وجه عدم القطعية فيه اذ دالة الخبر
استعمال الخبر فيما قصد به فيجوز ان يتخلف لعدم استعماله في صورة
ذهنية متحققة بان يتلفظ به من غير صورة ذهنية . ومن هنا انكشف ثبوت
الدلالات الثلاثة في المكتوب دالة اللفظ على اللفظ واللفظ على الصورة
الذهنية اي التي من حيث انه متعلق عن المنكر ودالة الصورة الذهنية
على الامر الخارجي اي على الشيء مع قطع النظر من انه متعلق بالعمل . ونحن نقول
لو كان مدلول الخبر الحكم بالثبوت والعدم لكان دخول اداة الاستقراء
لطلب المنكر العمل عليه بمضمون الخبر ودخول اداة الشرط لتعليق
الحكم بالحكم ودخول لام الامر لطلب حكم المنكر به وكان ليت زيد اقام
لتمني العمل بقيا به . وعلى هذا القياس **ويجي الاول** اي الحكم من حيث انه
يستفيد الخطاب من الخبر **فايدة الخبر** لا من حيث انه يفيد الخطاب كما
يشعوبه عبارة الشارح الحق وذلك ان الفائدة لغة ما استغند منه
ملا او مال فاللا يوتي وجه تسمية الحكم فائدة الخبر كونه مستغداً لا كونه
مغداً **والثاني** لا ريب ان الظاهر لازم فائدة الخبر في ايراد الصيغة خافوا
سمي الاول فائدة الخبر والثاني لازم فائدة الخبر لان المستغنى لاسم الفائدة
ما وضع له اللفظ ولا سم لازم الفائدة ما هو غير الموضوع له واستغناء به لانه
يلزم الموضوع له . وقد شبه صاحب المفتاح على ان هذا لازم ليس بجي
اللازم في الجملة ولو بقرينة يدل من قبل ما يمنع انفكاكه عن التي فقال
والاولي بدون هذه تنسخ وهذه بدون الاولى لا تنسخ . او شبه على ان لزومه

باعتبار لزوم استفادته لاستفادة الحكم فكانت ولاولي وهذا
 نسبها بنائب الاولي وهذه ارادة الاستفادتين دون الحكم وكون الحكم
 عالميا وقد ذكرها علي وجه التذكير حيث قال وبشيء هذا فائدة لمزجها
 لازم فائدة الخبر **مما** اراد بيان انه كيف حصل احدي النماذجين بامر فائدة
 الخبر والاخرى باسم لازم فائدة الخبر فكانت كاحكام لازم المجهول المتأول
 يعني كاحكام لازم اللفظ الموضوع المجهول المساواة في النسبة الى الوهم
 يعني قاعدة القوم ان يجعلوا اللوازم الدل بعضها فائدة وبعضها لازم فائدة
 مما كان له مزيد اختصاص الدال الحق كانه يتم من حاقه يعني فائدة
 ويعتبر من داخل المقصود به وما جعل مساواة بالخصخصة الاختصاص
 سواء ظهر الخطاطه عنه او لا يفيد من لوازم الفائدة مثلا فائدة ضرب
 الحد في النسبة والزمان للتساوي الثلاثة في النسبة الى الوضع والكان
 الهم والعللة المهمة والمقارنة كحال من احوال الفاعل لا يفيد فائدة
 ولا يجعل من لوازم ما وضع له ضرب مع لزومها للفظ ضرب لانه مجهول
 المساواة مع الثلاثة هذا اما الهم في حل عبارته **و** والقوم يجعلوا
 قوله ولاولي بدون هذه فتنتج وهذا بدون الاولي لا تمتنع كاحكام
 اللازم المجهول المساواة بياناً لوجه تسمية الثاني لازم الفائدة يعني
 تسميتها لازماً دون الاولي لانها لا تمتنع بدونها كاحكام لازم المجهول
 المساواة **ف** فقتضيه قال اراد به اللازم الاعراض لانه الحق بمجهولية المساواة
 من المساوي المجهول المساواة **و** ولعمري ان امثال هذا من العجايب
 والشاهد على عجز المنك حيث وقع في جم غفير من اولي الالباب
 السابقين في كثير من الابواب وعلى ان المنز ليس الا الواجب رب الارباب
 اللهم لك التوكل والتقديم ونحو ذلك مما هو لازم الامكان من التوكل
 وكيف ووجه تسمية الاولي فائدة **و** والثاني لازم الفائدة هو الواضح
 الذي قدمناه فكيف بلغت الى مثل هذا التوجيه مع وضوحه وكوبه
 الثانية لازماً اعراضاً واضحاً فيما ادعي له جعله من جملة المجهول المساواة
 او التبعية عنه بمجهول المساواة **و** ولا يظن بما قل ما نسبوه اليه فاصلاً
 بيده مفتاح المعاني وكامل يفسد ببلاعته نفور المباني بقي انه كيف
 صح ان كونه عالميا به لازم فائدة الخبر وكثيراً ما يتحقق الحكم والمتكلم غير
 عالم به كونه محبباً علي خلاف علمه **ف** فقتضيه ان الملزوم واللازم عند

التحقيق

التحقيق ليس الحكم وكون الخبر عالميا به فان الاولي تمتنع بدون الثانية والثانية
 لا تمتنع بدون الاولي **وقال** المصنف ووافقنا الصلحة انهما عند
 التحقيق على الخطاب من الخبر نفسه بما فان علمه من الخبر بالحكم لا ينفك عن
 علمه بكون الخبر عالميا به من بخلاف العكس فمجردا ملزوما ولازميا باعتبار
 هذا من العلمين **و** الشارح المحقق ظن انهما جلا اللازم والفائدة نفس العلمين
 وحالنا المفتاح وبياننا ليس موجبا لمطابقة فيحصل علي ما سمعت وبالمجلة
 بيان اللازم ان علم الخطاب بالحكم من الخبر يتوقف علي علمه بان الخبر عالم
 فاما مطابقا لوصف لو شك في علمه او مطابقة علمه لم يحصل له العلم بالحكم
 من الخبر فاعلم بالحكم منه لا ينفك عن العلم بكون الخبر عالميا والعلم بكونه
 عالميا بالحكم منه كايه قولك حفظت التوراة لم تحفظه وهذا بيان
 واضح لا يحرم حوله ربيية الا انه ينبغي علي التسلف والمصنف ذكر في بيان
 ان علم الخطاب بالحكم منه يستلزم علمه بكون الخبر عالميا به منه بانه
 العلم الثاني لم يحصل قبل الاول فاما لانه قد حصل قبل او لم يحصل
 بعد ولاهما اجل **و** بين الشارح مطلقا الاول بان العلم بكون الخبر
 عالميا بالحكم يجب كون الحكم حاصل في ذهنه متروك وان لم يجب ان يكون
 حصوله من ذلك الخبر ففيه نظر لانه مبني علي ان اللازم مجرد وراي ان الخبر
 عالم بالحكم ولو تصور او قد عرفت ما فيه بل الحق في بيانه ان علم الخبر
 بالحكم من الخبر يتوقف علي علم الخطاب بكونه عالميا مطابقا كما عرفت
 ولو حصل هذا العلم قبل حصول العلم بالحكم بالخبر حصل العلم بالحكم
 ايضا قبل حصوله بالخبر فحصل احاصيل وبين المصنف مطلقا
 الثاني بان سماع الخبر من الخبر كان في حصول الثاني منه واشبهه الشارح بان
 التقديم ان حصوله من نفس الخبر وفيه نظر لان التقديم الذي تحت
 ليس الا ان حصول الحكم بالخبر لا نقول اذ كان حصول الحكم بالخبر كان حصولها
 لانه لازمه **ل** انا نقول هذه اول المسئلة ونحن في بيانه فالتفتك به متضادة
 فالوجه ان يقال ان سماع الخبر من الخبر المتوقف به كاف في حصول الثاني منه
 لانه لا ينكسر علي خلافه **فان قلت** كثيرا ما يسمع خبرا وليس في ذهنه
 ان الخبر صادق **قلت** ان ارادت ان ليس تحت هذا الحكم فاما لا يمتنع
 وان ارادت ان ليس بمقتضى فلا يقدح واستغنى الشارح الاشكال فاحذر
 طريقا لما نشأ في تعيين الفائدة ولازمها فحصل الفائدة للحكم ولازمها كون

المحذور ما به وهذا من ذوي الخبر ولا يخفى عليك ان الضرورية
 حصول صورة الحكم في ذهنه لا يقتضي بوجه وهو المدار ولا اول تعزل
 من الاعتبار وبعض الناطقين في هذا الكتاب ذكر احتمالات كثيرة
 يمكن اعتبارها في الفائدة ولازمها وكان لنا عليه زوايد لكن امثال
 هذا لا ينفع في تعيين المصطلح فزينا ان المعروض منها قد اقل فطوبياها
 على غيرها لتعصمك عن ضررها **وقد ينزل العالم بها منزلة الجاهل**
العمل بالفايدة والعالم باللازم منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب
 العمل باللازم مثال المخاطب العالم بالفايدة كقولك للعالم بوجوب
 الصلاة التارك لها الصلاة واجبة. ومثال المخاطب العالم باللازم نحو
 ضربت زيداً لمن يعلم انك تعرف انه ضرب زيداً لكن لا يتابع عتوه
 عندك بضربه كانه يخفى منك. فالمراد بالجاهل الجاهل بها لا الجاهل
 بالفايدة لان العالم باللازم الفائدة اذ لم يجز على موجب العمل به ينزل منزلة
 الجاهل به ولا يحصل لتزويله منزلة الجاهل بالفايدة. وقد
 ذكر السيد السند ان تزويد المفتاح العالم بالفايدة ولازمها منزلة
 الخالي عنها المبالغة والافتزيلة منزلة الجاهل يكفي في العالم الكلام
 عليه وبما حققناه لك ظهرا شاملا النظر فيما ذكره وكما يكون التزويل
 لعدم الجري على موجب العمل يكون الجري على موجب العمل وبينهما فرق
 فلا تخطئ ويحجب عليه ان هذا من باب اخراج الكلام على خلاف مقتضى
 الظاهر فينبغي ان يذكر بعد قوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه
 ويجمع مع خلاف مقتضى الظاهر كما في المفتاح. ويمكن ان يجاب عنه بانه
 قدم على قوله وكثيرا ما يدفع ما يتجه على المصدر من انه قد يكون قصد المخبر
 غيرهما فانه قد يلحق على العالم بها فيجيبه فينبغي ان يجعل الجاهل
 متناولا للخالي والسائل والمنكر ليمر الدفع ولا يخص بالحالات من النسبة
 مطلقا كما فعله السيد السند بما على ان تزويد العالم منزلة المنكر
 واجل تحت قوله وغير المنكر كما المنكر وان يبين ان مثل التزويل غير
 المنكر منزلة المنكر بما هو تزويد العالم منزلة المنكر على ان دخول
 فيما شياقي لبيان وقت تزويله منزلة المنكر فلا يوجب التكرار وان
 في هذا التعمير اعنا عما احتاج اليه من حركات تزويد العالم منزلة التنايل

بالمقايضة

بالمقايضة. واعلم ان لتزويد العالم بها منزلة الجاهل يتاج بها العالم
 اليه العالم ومنها سلب العمل من العالم بالجزء كما في قوله تعالى ولقد علموا المخاض
 ما له في الآخرة من خلاق وليست كما شئوا به انهم لو كانوا يعلمون فانه اشبه
 لهم العمل بها فائدة من استراء ما له في الآخرة من نصيب ونفي عنهم العمل بها بقوله
 لو كانوا يعلمون اي لو كانوا يعلمون انهم ما لهم في الآخرة من خلاق فلما شئوا به
 فني عنهم العمل بعد انباته لتزويله منزلة الجاهل فبطل ما ذكره المصنف
 من ان في كلام المفتاح ايهام ان الآية من اسئلة تزويد العالم بالي منزلة
 الجاهل لعدم جريه على موجب العمل. والفرق بينهما ظاهر لانه من اسئلة
 تزويد العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل لا لئلا لعل الله يبل اجلي العلم
 عنه صريحا لا ما ذكره الشارح في شرح المفتاح من انه لا ايهام مع قوله
 المفتاح كيف تجد صدرك نصف هذا الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد بالعلم
 واخره يفتيه عنه حيث لم يعلموا بعلمهم ولو سلم فلا ضرر في الايهام بعد
 وضوح المروم لانك عرفت انها لا يثبت العمل بفائدة الخبر في صدرها
 ونفيه في اخرها فلا يفتي قوله المفتاح هذا الايهام ولا يدفع ضرره
 وضوح المروم على ان المصنف ان يقول المقصود من هذا الكلام تنبيه القاصد
 وحفظه عن التثبت على هذا الايهام. وطرس ضعف ما ذكره الشارح
 ومن تبعه من دفعه عن ان مراد المفتاح بالجوابه على كلام رب العزة
 توضيح تزويد العالم بالي امر من الفائدة وغيرها منزلة الجاهل
 وللاية السديفة احتمال اخر يخلو فيه صدورها عن وصف اهل الكتاب
 بالعلم وهو ان يكون لقد علموا الاعلى الجزاء وتكون الام لام الابتداء
 ويكون لو كانوا يعلمون نفي كونهم من اهل العلم فاحاصل لو كانوا يعلمون
 لعلموا من استراء ما له في الآخرة من خلاق فليس في الآية الايهام العلم
 وفيه ايضا تزويد العالم بالفايدة منزلة الجاهل لان اهل الكتاب
 عالمون بان اختيار السوء والعصاة على كتاب الله بهذه المثابة لكن
 دخول لام الابتداء على الجملة العقلية مختلف فيه والجمهور على ان
 الدخول على الفعلية في غير باب ان محمولة على تقدم القتم وكلا لا بد
 من تصحيح حصر قصد المخبر في الفائدة ولازمها من التنبية على انه
 قد منزلة العالم بالفايدة منزلة الجاهل لئلا يشكل الحصر بالجزء الملقى
 اليه العالم ولا بد من التنبية على تزويل وجوده اليه منزلة علمه لئلا

يشكل مثل ما ريت اذ ريت لانه لو لا تزيل الذي منزلة العدم لم
يكن في هذا القول صحة قصد الفائدة ولا لا رمتها واعلم ان قوله
تعالى وما ريت اذ ريت انما يكون من قبيل تزيل وجوده التي منزلة
عدمه لو كان المقصود بقي الذي مطلقا فمفسر السيد السيد حيث قال
اي ما ريت حقيقة او ريت منزلة لان اشد ذلك الذي كان خارجا عن طوق
البشر بوجه عما نحن فيه . وكذا انما نقله من انه ما ريت تاثيرا اذ ريت
كشيئا وزعمه بان ليس شيء لحياته في جميع الاقالع عد من قولها الكتب
وعدم صحة علي قول من ينكره وكذا ما يمكن ان يقال من انه ما ريت
في اعين الكثرة اذ ريت من كنهك او ما ريت علي قدر قوتك اذ ريت
وقفيه ما ينبغي لك معرفته **فينبغي ان يقتصر** الخبر على صيغة المجهول
او المعروف **من التركيب** او من المركبات او تركيب الالفاظ بعضها مع
بعض في ظاهره وتقديره **علي قدر** هو كالصديق والعقد بمعنى
المقدار **الحاجة** اي على مقدار حاجته في افادة الحكم ولا رمتها او كما
المخاطب في استفاء نتمها بوجه تقديره على التابق ظاهره ومن لم يمتبه
وقع في تطويل ليس فيه كثير تحصيل ولا ينبغي ان يظاهره لا ينبغي وجوب
الاجتناب من ايراد اقل من الحاجة . والاولي ان يقال فينبغي ان يذكر
التركيب على قدر الحاجة . واعلم ان الايراد على قدر الحاجة مما راعي
في كل باب من ابواب البلاغة لا يخص افادة الاستاء الخبري ومثل ذلك
وجوب ذلك في المفتح بالهذر عن اللاحية . والوجه عليه انه لا يفيد
وجوب الاجتناب عن الايراد اقل من قدر الحاجة اذ ليس فيه الحكم
عن اللغو بل قوت المقصود **واجاب** عنه الشارح المحقق بانه ترك
وجه وجوب الاجتناب عن ايراد الاقل لظهور السيد السيد بان
الاقل مما لا بد منه في حكم اللاحية ومدرج تحت المراد باللاحية
وتحت نقول في ايراد الاقل يكون قصد بعض ما قصد افادته
لا غنية من فصله ذلك المحكم بقوله **فان كان** المخاطب **خالي الذهن**
بعض تفصيله له مریدا خصاص باحوال الاسماء والاخذ في المسند
اليه . وقد ذكرنا في غير ذلك تحت هذا المحكم من الحكم اي بالانسية
التي بين بين او الوقوع واللاقوع وعلي التقديرين الخلق عبارة عن
مدم الامه ان لا عن عدم الاتصاف كما في الخلق لانه عن التزو وبوجه انه

يلغو

يلغو قوله **والتردد فيه** بلارية لان عدم ادراكنا يستلزم عدم التردد
فيه لان التردد بدون التصور بحال وتقليد خلو الذهن بما يحسنه بالحق
عن التقيد بولايد فح الفنا من التردد لان التقيد غير ضروري او التقيد
والخلق من التصديق كالحلق من التردد ولا يدعوه كالتردد بعدد الكتب
لا يبعث جعل منير والتردد فيه لي الحكم اذ تردد المحل لا يكون في التقيد
ببل في النسبة المقصودة فهو راجع الى الوقوع او اللاقع المذكور
حيثما لان الحكم حينئذ يعني اذ ان الوقوع او اللاقع فهو من قبيل ابدلوا
هو اقرب للتقوي . فقول من قال الاستخدام عار عن الاستحكام وكذا الحكم
في قوله وان كان تردد افيه طالبا له ولم يرد بالحكم الوقوع واللاقع
حق يستغني عن قوله والتردد فيه ليلاتي هو ان المراد الحكم بمعنى الايقاع
فمفوت اشتراط الخلو من التردد فكذلك من قبيل ترك المبالغة
في احصاء اللفظ تقريبا للتعاطي . وقيد الخلو بالحكم وسكت عن لازمه
لعدم ظهور جريان الاقسام الثلاثة فيه لانه انما يحسن حفظ التورية
لمن يخلو عنه عزانك علمه اما المنكر والتردد في علمك فلا يحسن ان
يقال له اشك خطت التورية لا فادة العمل لانه ظاهره في تاليف الخط
لا العمل به . والطاهر حينئذ اني ما لم تحفظك التورية بل قولنا
حفظت التورية لا فادة العلم من غير اعتبار خلوه عنه عن العمل بالحفظ
ان لو اعتبر خلوه عنه صار ثبوت علمك به مقصورا اضليا وصار ثبوت
الحفظ من تعلقات العمل فينبغي ان يعبر عنه لما يفيد قصد او صرحا
مخفيين تكون فائدة الغير **استغني** المخاطب في استفاء ته او المتكلم
في افادته او الكلام او الحكم . قال الشارح قبل لفظ المبني للمفعول
وهو مجهول **عن نو كذا** التورية الاولي عن نو كذا الحكم ولما خص الشرط
بالحكم قال علي طبقه من نو كذا الحكم وبه علي ان وضع المولد للحكم
وان استعمل للآلية ايضا والوكالات ان ولا الام ابتداء فصيور الجملة
اسمية **قال** الشارح اسمية الجملة فيما بينه بهذا المعنى وتكرير
الاسماء وتوينا التوكيد وانما الشرطية بالفتح والكسر وحرفا التبيين
وحروف الصيغة اعني الزاوية **وان كان** المخاطب **مترد افيه طالبا**
له حسن تقويته يؤيد عن سبق بعض ما يتعلق بشرح هذه الصياغة فتذكر
هنا لا بد من التبيين عليه ان المراد بالتردد فيه التردد في خصوص الحكم

ولا يعتبر التردد اجابا بان يكون سواه مجحولا لو قصد وقع الجواب
من تقاضيه كاهو في قولك كيف زيد فانه مجمل تفصيله اهوا سودا و
ابيض او صحيح او مستقيم لكن لم يوجد تردده في خصوص الصحة مثلا
فلا يقال في الجواب انه صحيح بل صحيح بلا تأكيد. والماه محسن توثيقه
انه لو تركه المتكلم لا يكون الا في ترك الاولي ولا يخطا وزعماء
ان التأكيد بالمتكلم اوجب وتركه مع التأكيد ايضا خطأ. وربما كون
ان دفع توهم انه يلزم من هذا الكلام ان لا يستحسن الجواب كيف زيد صحيح
وان لا يتم قوله ان الجواب عن سوال السبب الخاص يقتضي التأكيد دون
السؤال عن السبب المطلق لكنه ينافي ما قال الشيخ في لا يدل العجز
حيث قال ان كل مواقع الحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه
ان يكون للتأكيد ظن على خلاف ما انت تحجبه فاما ان يجعل مجرد
الجواب اصلا فيما فلا انه يؤدي اليه ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في
جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وهذا
مثلا لا قائل به فانه يفتيد ان لا يكون التأكيد للتأكيد مطلقا بل يفتد
بالظن المذكور وان يكون التأكيد واجبا في جواب التأكيد كما يقتضيه قوله
لا يستقيم. وربما يجاب بان هذا احكم ان يكونه ملما في باب التوكيد ولا
يجاب لانه ايضا منافي لاطلاق المؤكدة ولكن ان يجيب بان حكم هذا البيان
الوجوب من الشيخ وتفتيد الوجوب لا ينافي اطلاق الحسن. نعم انبات
الوجوب في البعض ينافي اطلاق الحسن الا انه جعل المصنف هكذا
البعض اطلاقا في المنكر لان التصديق بنقيضه اني بوجوب انكاره وان
كان ظنا. نعم جعل التأكيد بان للظن بخلاف ما انت تحجبه اكثر
مواقعة في معرض الانكار لان ان التأكيد مل في باب التوكيد احيى بالمتكلم
لجزم بالنقيض الا ان يكون الظاهر اكثر من الجازم بحكم الاستقراء وكون
الاستقراء مفيدا لا يخو من بعد ولا يتجه على الشيخ ما اورد السيد السند
من ان كلام الشيخ يفتيد انه يجوز انه صالح في جواب كيف زيد مع انه
ينافي ما ذكره القوم من ان كيف لطلب المتصور وان السؤال عن السبب
المطلق لا يوكده لانه انما يفتد لو كان معني كلامه وهذا مما لا قائل به
انه لا قائل بوجوب انه صالح في جواب كيف زيد ولكن ان تصر ما فهم
المعترض من كلام الشيخ بان السؤال بامثال كيف التصديق الخاص عند التصديق

الا انه لما كان تحصيله كالتصديق بالغا فقيده قالوا انها لطلب التصديق
والاستقراء الموثوق به يفتد صحة التأكيد في الجواب قال تعالى في جواب
ما هي يقول انما بقرة صفراء ولعل علي ان التأكيد هنا لا طلبا للرغبة
لا كونه كائنا مع التأكيد بخلاف الظاهر. واعترض السيد السند بان ما ذكره
وجها لتفتيد الاصل بان يكون للتأكيد ظن على خلاف ما انت تحجبه لا يتجه
لانه يمكن ان يجعل الاصل وهو الاولي انه ان كان التردد في اصل التصديق
الذي في الجملة الخبرية كافي في قولك هل زيد قائم فمما ان يوكده الجملة
وان كان من تقاضيل الاطراف والقيود التي فيها فلا حاجة اليه التوكيد
اذ المطلوب بحسب الظاهر هو المتصور. واجيب بانه لم يبين التفتيد
على عدم استقامة اطلاق الاصل بل على الاستقراء وليس كذلك لان لو كان
كذلك لقال لانه يؤدي اليه ان يستقيم في جواب غيرا لظان التأكيد وهذا
بمما لا قائل به. نعم يبدو انه يؤدي ما ذكره من الاصل ان لا يوكده
جواب من يقول ان زيد اصرت وهو خلاف ظاهر كلام القوم فالصابط
من شرح كلام المتن. ويمكن ان يقال مراد الشيخ باسقاط ان يكون للتأكيد
ظن على خلاف الجواب الكون بالقوة القريبة من الفعل. وكذا بان يكون
مترددا في خصوص الحكم الذي يجاب به فانه اذا تردد بين الطرفين
وصار المسحوظين له فكل منهما في معرض الاحتمال وقويت من حصول التصديق
فكل ما يجيب به سواه فهو على خلاف ما هو مظهره بالقوة القريبة
وحينئذ يوافق ما ذكره كلام المصنف **وان كان المخاطب منكرا للحكم**
حكما بخلافه فالمتكلم امر فاعل وجعله امر مفعول منكرا وان كان له
وجه صحة **وجوب توكيد** اي الحكم **حسب الانكار** اي بقدر الانكار
اي زيدا على قدر ما للتأكيد بالغا ما يبلغ على حد الانكار فله
فايد بان احداهما اشراط ان يكون زائدا على قدر ما كيد المترد
وتأنيدهما انه متعارف بحسب المقامات وان اقتصر الشرح على بيان
القاعدة. الثانية يرشدك اليه ما ذكرنا جواب ابي العباس
الميرد لابي اسحق المتكلم في الكندي حين سأله قائل اني اجد
في كلام العرب حسنا يقولون عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله قائم
ثم يقولون ان عبد الله لقايم والمعنى واحد وذلك ان قال بل المعاني
مختلفة فقوله عبد الله قائم اخبار عن قيامه. وقوله ان عبد الله قائم

جواب عن سؤال سائيل . وقوله ان مبداء الله تعالى جواب عن انكار منكر
قيامه هذا او ما ذكره المصنف في قوله تعالى ثم انكر يوم القيمة تبغوث
من انه الكذبات البعث تأكيداً واحداً . وان كان ما ينكره لا فلهذا كان
اوله ظاهرة كان خبراً بان لا ينكر بل غاية ان يزود فيه فقول
المخاطبون مغزله المتزودون فيه تبغوثاً على ظهور اوليه وسؤدد رشده
بالاشغال في اجوبة رسل عيسى عليهم السلام . وبهذا عرفت ان في بيانات
مقامات الاخبار شيئاً من كلام العرب طعن النظار عن بدل اجزاء القاصدة
المجترية على الكلام المجهول وان في قوله وقد يخرج الكلام على خلاف
مقتضى الظاهر فعلاً لا يكاد يعموه . ويقول نجد في مقام الاخبار من غير
الجواب ورد الانكار ان عبد الله قائم وفي مقام رد الانكار عبد الله قائم
كان عبد الله قائم . وفي جواب السائل عبد الله قائم **فان قلت** كيف
صح اشتراط كون التاكيد على قدر الانكار وكيف يزول به الانكار
ساقطاً فبقي لما يكن زائداً على قدره **قلت** اذا تعارض التاكيد
والانكار ساقطاً فبقي اصل الخبر مقتضياً **كما قال الله تعالى** استشهدوا
في وجوب التاكيد على حد الانكار ارئيد من التزود وعلى تفاوت
مقامات الانكار في طلب التاكيد **حكاية عن رسول عيسى** هو بولس
يفتح السما الموحدة وسكون الواو وفتح اللام والمجبهة . ويحيى وشمعون
وهو الثالث الذي عزز به بعد تكذيبهما وتأيي في شرح انهم سمعون
ويحيى والثالث الذي هو بولس او حبيب الجار غير موثق به كما عرفت
به الشارع ونبه عليه في حاشية الكتاب **او كذبوا** لا يصح تعلقه
بالحكاية ولا يقال بل بمفعول بحكاية والتقدير بحكاية عن رسول
عيسى قولهم اذ كذبوا . والمزاد اذ كذب بعضهم كما يقال قتل فلانا
بوقلان والقاتل واحد منهم اذ المكذب في المرة الاولى اثبات
بدليل قوله تعالى انا ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث
فقالوا انا اليكم مرسلون . ولحل الكلام وجه اخر للشارح المحقق
وهو ان تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة لان اتحاد المرسل والمرسل
يعني ان منشأ التكذيب انما لا يصلح ان يكونا مرسلين في هذا
التعظيم وهو بعينه خارج في الثالث . وللفاضل المحقق للشرح وجه
اخر وهو ان في المرة الاولى والثانية متعلقان اما يقال او بالحكاية

المذكور

لا يكذبوا فليتكذبوا تكذيب المرسل في المرة الاولى ولا يثبت كون المكذب
اشين لا يبره لا يتجه عليه ما توجه له حينئذ لا يكون المحكي عنه رسل عيسى
بل رسلين لان القول بالمرسل بعد تكذيب الاثنين فلهذا لم يحكي عنه . ثم يتجه
ان المحكي عنهم ليس قولهم وقت تكذيب الثلاثة بل بعد تكذيب الاثنين ويحتاج
اليه اعتبار وقت تكذيب الثلاثة بمقدار من وقت تكذيب الاثنين الى وقت
تكذيب الثلاثة قبل اخبار رسل كل وجهه هو قولنا . وللفاضل المحقق اجاب
عن اشكاله بما لا يكلف الاعمال له فلتكلف حكاية سؤاله او كشف حاله **في المرة**
الاولى تتعلق بمأخوذة في المرة الاولى او الثانية **انا اليكم مرسلون** مقول
قال او قولهم على اختلاف القولين اكد المنكر في اول مرتبة الانكار بان خلق
الجنة من الالة من الزمان مع ان الظاهر فيما انا اليكم ارسلنا اذ خلق
الجنة عنها والعدول عنها يشعر بدعوى الاستمرار والذال على المبالغة
في تحقق مضمون الجملة لان تأكيد المنكر فوق تأكيد المتزود كما ارشدت
وهذا امر جيد ارشاداً ومدت فلا تغفل ولعل هذا امر اذا شاع يقول
وكذا باسمية الجملة من ضرورات ايراد كلمة ان فتحت ولا نها على التاكيد
وفي المرة الثانية انا اليكم مرسلون يعني لما طرأ زيادة الكاذبة اكد على
قد رماط من مراتب انكارهم لا يبره فيقتصر وايضا المرة الثانية على اعتبار
الانكار بدل بالعواضيه حيث قالوا ان انتم لا تبشروننا ففجوا بثبوتهم بانيات
البشريه لئلا يثبت اعتقادوا ان الرسول لا يكون بشراً فاطمروا به انكارهم
ثم زاءوا في النفي بقولهم وما اسئل الرحمن من شيء . ثم يقولون انتم لا تكذبون
فلا جرم اكد المنكر بحكم ثلاث تأكيدات وفيه بحث لانه لما تعذر ان الانكار
يستدعي زيادة تأكيد على التزود فلا بد له من تأكيدات وللزيادة مرتبة
لا بد من تأكيد اخر حتى يكون التاكيد بحسب الانكار . وقد وقع
في الآية اربع تأكيدات الا ان الكلام مع صاحب المفتاح والمصنف في انهما
كيف شركا في الاستشهاد يكون التاكيد على قدر الانكار في الآية على وجه
التاكيد بحسب الانكار بالتاكيد بالقتل وهو ربا يعمل فانه جعله المجرم
خارجاً بحري القسم في تأكيد المعكر ولا يندفع في دفع ما ذكرنا ما كتبنا الشارح
في حاشية شرحه بياناً لتكتمه عدم عدم القسم من جملة المؤكدات من ان الكلام
المتصلة بالحكم والقتل جملة بتراسيه هذا وقد استغنى في رسالته
بانيات بشرتهم اذ البشرية تنافي الرسالة من الله لا الرسالة من عند عيسى والرسل

كانوا يدعون الرسالة عندك لا من عند الله . ومعني قوله انا اليكم برسول
انا اليكم برسول من عند مربي عليه السلام **واجاب** الشارح المحقق
بما استفاد من عبارة الكشاف حيث قال قد عاها اي رسولي عيني الميك
اي تلك النظاكية فقال من ارسلها قال الله الذي خلق كل شي وليس له
شريك فقال صفاء واوجزا قال لا يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد من ان
كان الرسول دعوه على وجه طوبى بغير اصحاب وحي ورسلا من الله بنا على ان ارسلنا
من رسول الله رساله من الله هذا يعني في وجوب النقيض والصدق
به . وأشار بقوله وكان له ربحان هذا التوجيه وليد ان له توجيه اخر
الا ان السيد السند رتب هذا التوجيه واستبعد جدا لان الرسول انما
ارسلوا الى اصحاب القرية ليدعوه الى عبي عليه السلام والصدق يبينه
والانقياء لدينه فايهاهم اياهم انهم اصحاب وحي من الله بلا واسطة
رسول مستبعد جدا فلا يليق ان يؤخذ به فغلا عن ان يكون توجيها
واجبا بل انما هي ان مرادها ان اليكم برسول من عيني باخرا مية
وان تكذبهم انما هو في كونهم رسولا من الله لا في كونهم رسولين
من ذلك الرسول . وان الخطاب في قوله ان اسمتنا اول الرسول والمرسل
معا على طريق تغليب المخاطبين على الغائب فيكون نفي الرسالة عنهم تغليبا
عليهم كما نسمي اصحابنا وعبي عليه السلام ومطوبوه بنبي رسالته من الله تعالى
سابقة في انكارها . ونظيرة ذلك في الاشتغال على التغليب ان يندفع
جماعة من خدم السلطان حكمه الى احد بلد فيقولوا اي زعمرا
حكمكم لا يحري علينا ان فينا من هو اعلى بكم . هذا او عن قول
اولا ان استبعاد توجيه الشارح ليس بعد ان لم يزل يقولوا احكم الله
في حكمكم ان تصدقوا عيني في جميع ما جاء به فان فيه دعوتهم الى عيني
على وجوب بغير انهم اصحاب وحي . وثانيا انه يحتمل ان يكون المقصود
بالنفي انه ان استمر الا بشر مثلنا مع دخول عيني عليه السلام في الخطاب
نفي امكان رسالته عن الله فيدخل عيني في نفي الانكار ويثبت نفي رسالته
على كذا وجه فلا يكون في الكلام الا تغليب واحد والاخر ان المراد
بقوله انا اليكم برسول انا اليكم برسول احكامنا . ولويد هذا اقوال
ونا انزل الرحمن من نبي فانه ظاهر في نفي كون الاحكام مرسله **ونسي**
النوع الاول اي الكلام الملقى مع الخابي سواء انزل منزلة المنزلة والمنكر

اولا **ابدا** مقوله نقاني انهم معروفون ابتدا اي وانما يجي به لانه ابتدا
كلام من غير سبق طلب او انكار كذا نقل من المصنف وتبعه السيد السند
في شرح المصنف ولا يظهر لانه احداث غيرة نسبة في مخاطب من غير سبق طلب
في نفسه ولا يصح ان يقال لانه امتل الكلام والنطي والاكار يحصل بزيادة
لانه يشك بقوله انهم معروفون فانه ابتدا اي . وقوله لا ريب فيه فانه
طلبي ويمكن توجيهه فتأمل . وقيل لانه مبني على ما امتل مخاطبان يكون
عليه ولذا يعتبر حالنا ما لم يشهد شاهد على خلافه **والثاني طلبنا والثالث**
الكارها ولوقا ولقلو والطلب والاكار ظاهر الحال والوجه التي
تبعها . ولوقا ولقلو والطلب والاكار ظاهر الحال والوجه التي
مقتضى الظاهر كان قوله **واخرج الكلام** عيني اي على مقتضاها **اخراج**
مقتضى الظاهر او يقتضي ظاهر الحال في غاية الظهور وفي المصنف واخراج
الكلام في هذه الاحوال يريد لقلو والطلب والاكار على الوجه المذكور
يريد الخلو من التاكيد والتاكيد وريادته اخرج مقتضى ظاهر هذا
ومقتضى الظاهر ومقتضى خلافه كلاهما مقتضى الحال كان ظاهر الحال وباطنه
كلاهما حال مقتضى الظاهر اخر من مقتضى الحال لان التسمية هنا ذكر التاكيد
الاضافي في نوع الاختصاص مع لما حكم به منزع العقل فلا يقيد وان جعله
الشارح المحقق مستدرا بان اد اجعلت المنكر كغير المنكر وكذا الكلام عينا
بمقتضى الظاهر بحق مقتضى الظاهر مبدون مقتضى الحال لان الحال يقتضي ترك
التاكيد مع ان السند سدفع بان الحال هو الامر الذي لا يترك على وجه
مخصوص . قال انكار مع تنويده منزلة لا ليس خلا فليس التاكيد مقتضى الظاهر
ولا مقتضى الحال ولا رادعت زعمنا ان الحال ما يدعوا الى ذلك الحكمة غير بعيد
بحال الدعوة وجارينا معك فنقول ليس التاكيد بعد مقتضى الحال لان السند
منازع عن اقتضائه وكيف لا ولو كان التاكيد حثيثا مقتضى كانا الكلام مطابقا
لمقتضاها فكان بليغا مع انه مراد من البلاغة لا بما ذكره الشارح من
اننا لا نسلم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان مقتضى ترك التاكيد هو
الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال . ولا يلزم من كونه خلقا مقتضى
الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انما الخاص لا يوجب
انما العام فليانه لا معنى لجعل الانكار كالاكار . ثم التاكيد الكلام او لا يبر
اعتبار الانكار وعنده الا بالتاكيد وتركه لان نفي السند غير منسوج عليه

انك سمعت ما يدين علي انه ليس مقتضي الحال . وكون التاكيد في النون
المذكورة مقتضي الحال لا يوقف علي البيان به حتى يقتضيه دليل مقتضي
به احسن التامل فان هذا امر مراقي التعقل **وكثيرا ما** اي اخرجنا او زمانا
كثيرا غاية في الكثرة او **بحر** الكلام **على خلافه** حال كونه كثيرا كذلك وقد
اجب حيث وسم قم المخرج علي خلافه في القلة حيث قال وقد ينزل العالم
بها منزلة الجاهل والمخرج علي خلافهما بخلافهما **قال** الشارح المحقق يعني
ان وقوفه في كلام كثير في نفسه لا با لاضافة اليه مقابلة حتى يكون الاخراج
علي مقتضى الظاهر قليلا ولا انه استبعد كون نواتج مقتضى الظاهر اقل
من خلافه فعند ذلك في شرح العبارة عن مقتضى الظاهر . ونحن نقول
مقتضى الظاهر اقسام ثلاثة الكلام مع الخالي والمتزود والمنكر واقسام
خلاف مقتضى الظاهر تسعة الكلام مع العالم ثلاثة تنزيه منزلة
الخالي او المتزود او المنكر . والكلام مع الخالي المنزل منزلة المتزود
او المنكر لان الخطاب ينافي التنزيل منزلة العالم . والكلام مع المنكر المنزل
منزلة اخرين . والكلام مع التايل المنزل منزلة اخرين . وكذا اقسام التي يفي
بكثرة علي ان الظاهر ان المراد انه في مقام وجد وجه التنزيل يجوز
الوجوه ان التنزيل اكثر من الجري علي مقتضى الظاهر لان البديع اسهل به
لذهنه لكن ذلك يستدعي وصف التنزيل منزلة العالم بالكثر
فيجوز غير التايل تفصيل لاجز الكلام علي خلاف مقتضى الظاهر
وهو تساؤل جعل العالم والخالي والمنكر **كالتايل** الا انه ينزل
العالم منزلة التايل بعد تحجيد فتزويده منزلة الجاهل وذهوله
في قوله وقد ينزل العالم بها منزلة الجاهل لا يعني مراد خاليه
في هذا البحث لانه بعد تنزيه منزلة الجاهل تنزيه منزلة الخالي
مقابلة وقوله **اد اقدم عليه** ما يلوح **اي ما يدعي** مخاطب
الي الخبر ويجعله متوجها اليه متاملا فيه في بعدة حاز الله لوج
بالدقيق خوانه سكن زابوي نان . وقصره الشارح المحقق بالاثان
الي ما يشهد لمخاطب اليه الخبر مشترك بين الثلاثة لان تقديم
الملوح يستدعي جعل العالم المنزل منزلة الجاهل منزلة التايل
وتقديم الملوح ربما يؤثر في المنكر فيجعله متزودا وقول السني
السند ان المراد بغير التايل الخالي لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس

الي الخالي . واما تنزيل العالم منزلة التايل فراجع الي جملة بوجه ما
و داخل فيه وتنزيل المنكر منزلة التايل داخل في قوله والمنكر كغير المنكر
ففيه البحث لا حتى على شركه . ولما كان تقديم الملوح محتملا لان يكون موجبا
لازالة التزود وان يكون موجبا للتزود احتاج الي تقييده بقوله **فيستدعي**
له استشراف المتزود الطالب اي بالقوة القريبة من الفعل لان تعيين
متزودا بالفعل والا لكان الكلام معه مؤكدا علي مقتضى الظاهر والاستشراف
ان نظره اليه اني كالمستقل من التمسك بكفك فوق حاجبك وهو متعبد
بنفسه بقب استشراف التي فوق العبادة فيستدعيه الا انه بقي
في كلامه لام تقوية العمل التي في عبارة المتعبد بعد احتضار ان عبارة
هكذا افيتوك مستند فانه فلما وضع فيستدعي مكان فيتركه مستقرا
فعل ان لام التقوية لا تدخل معول الفعل متاخرا كما تدخل معول
شبه الفعل فيقرب كلامه وصاحته . ولولا ان الاضلال حسب العباد
اهون منه بحسب المعنى لجعل منزلة الملوح لا المخاري فيستدعي لاجل
الملوح الخبر . ويبين ان العمل ان التنزيل منزلة التايل لا يستدعي سبق
الملوح بل يستدعي ان يكون معه ما يجعله في موضع المتزود لكون الخبر
مستبعدا وخبر الخبر متبعا بالمعنى او الكذب وكانه خبر تقديم الملوح
بالذكر وقوله **فيستدعي في الدين** اي لا تدعي يا فوج في بيان
قوبك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك هذا او كان هذا النبي لما
علم منه تعالي علم القديمرانه سيد عورثه لاجاة ابنه . **ويعمل** واقدم
التمني عن مخاطبة لمر في طلب العذاب لم لا قال رب لا يند ر علي الارض
من الكافرين ويا رب لا تعني بعد عذابهم فانهم قد حركهم بدمهم
بالافراق وبالجملة هذا الكلام يشير الي توجه العذاب اليهم فكاد النفس
تلقت اليه او تتزود وبعد الجرم به ايضا يحتمل ان يتزود في اشته
الافراق انه واحد من جنس العذاب سيما وقد سبق واصنع العذاب فلذلك
قال **اي خبر** مؤكدا واكتفي لمصنف في تعيين الملوح بقوله ولا
مخاطبي في الدين علموا ولم يذكر واصنع العذاب مع انه الذي يدور عليه
الاستقبال اليه الاغراق اشارة اليه ان قوله ولا مخاطبي في الدين علموا يكون
في التنزيل منزلة التايل لانه يكون في الاشارة اليه جنس الخبر ولا يجب
الاشارة اليه جنس الخبر ولا يجب الاشارة اليه خصوصية الخبر فابهم

كلام الشارح حيث قال هذا الكلام يلوح بالخبر ما سبق من قوله
واضح الفلك باعينا انه قد مر حين اقتصر على قوله ولا تخاطبني لان قوله
اصح الفلك من نعمته مما لا يثبت اليه . وجعل صاحب المفتاح قوله
تعالى وما ابزى يعني ان النفس لا تارة بالتو واشار الى الفرق بينهما وكان
وجه الاشارة ان فيه تأكيد من احدهما لتزويل منزلة الحكم المطلوب
بقدر الملوح وانما بينهما لان الحكم ما يقبل الوهم على ان كان لكان نزاهة
يوسف وظهور فقد اجتمع فيه التزويل اولا وانما النفس مما يقدره
فيه المانع وكذا كونها غاية فيه على ما يقيد بسبعة المبالغة وكون
الحكم مما لا يقبل الوهم على تقدير كون النفس نفس يوسف فقط
او مائتا وكون الاستثنا منقطعاً اي لكن رحمة ذي هي التي تصرف
في الاستثنا او ظروفاً ظاهرة . واما على تقدير كون الاستثنا متصلة
غير ظروفاً بمعنى الاستثنا الذي روي فيه فحينئذ لا بد فعنه
ما ذكره السيد الشنودة في حواشي شرحه على المفتاح من انه لا يقبل
الوهم قبل الاستثنا فتأكد الحكم لدفع هذا الانكار بل هو محقق
لان الحكم قبل الاستثنا فضلاً عن ان يوكده . وغاية ما يمكن ان يقال
في توجيهه ان اقبال الوهم لا ينكر الحكم قبل الاستثنا بجعل مخاطب
منكر لما يقوله المخاطب وتعرض عن قوله فالتأكيد لكلامه لا ما قبل
الاستثنا بجعل مخاطب منكر لما يقوله المخاطب وتعرض عن قوله
فالتأكيد لكلامه لا ما قبل الاستثنا لدفع انكاره بغير اجماله . وما
يجب التنبيه على انه قال صاحب المفتاح انه يقول من لا يكون
سائلاً منزلة السائل فتخرج الجملة مصدرة بان . وقال السيد
الشنودة تأكيد هذا النوع في استعجال بان دون غيرها وكان الترفيع
كون هذه الكلمة عملاً للتأكيد . وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه
المقامات يعقّب الاوامر والنواهي والاحكام لتصحح الكلام السابق
والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة وتعني عن الفاء . وقال السيد
الشنودة في شرح المفتاح وريف بان هذا الجمل ان منزلة ان للفقهاء
عزاً ان لا يقيد السببية بغيرها بل حذف اللام معاً ولم يقل بجمل
السائل كغير السائل على طبق قوله ويجعل المنكر كغير المنكر
لان حكم السائل متعين بخلاف حكم غير السائل فانه يجعل فيه تفصيل

وكذلك

وكذلك قوله . يجعل المنكر المنكر اوضح من قوله ويجعل المنكر
كغير المنكر فلهذا قدمه ولكن بقي في تفصيله هذا السائل كالحالي اذ كان معه
ما ان تأمله اذ يدع من الزود فكانه اعتمد على موهبة معرفته بالمقاييس
وتجربته بحكمة اخلاص قوله وهكذا اخباراً بالتي ترقب فانه من فوائد
التربية . وغير المنكر اعم من السائل والعالم والحالي فكلمه بجعل المنكر
اذ اوضح اي بذلك **فانما الاستثنا** . وما يوقع في ذهنه وكذا اذا كان
الحكم بعيداً عن القول بما لا يقيد بقيت بما هو اكثر **قوله** اي قول محمد
بن فضالة وهو الفصح من اعمام النبي صلى الله عليه وسلم . واما محمد بن
بالتزيين فهو بعيد لما ذكر **ما شقيق** هو امر رجل فان كان هو مخاطب
كما يستدعيه ارايت ففيه التفات من الخطاب الى العينة على طريقة
التكافي . وفي قوله ان بني عمك التفات شق . وان كان المخاطب غير
فلا التفات بل المعتمد بتقدير القول اي قلت له ان بني عمك فيه
رماح **ما رماح** اي واحداً على عرض **رحمة** من عرض السيف على الفخذ وهذا
من طرق اخبار الشجاعة وعدم المبالاة بالخصوم فهو لا ينكر ان في بني عمه
وماحاً لكن يجعل عمل المنكر انهم ليسوا الدباب سلاح ولا حقاً ان
قوله **ان بني عمك** منهم **رماح** يعني ان منهم رماحاً يجعل كرحمك او فوقه
وانما اجمع بينك وبينك لا يظهر ان يكون من جعل المنكر كغير المنكر
بل لا يعد ان ينكر وجوده مثله فيهم . ويجعل ان يكون نكاحاً معه
اي هو من اولاد ان منهم رماحاً لا يجعل الرمح من خوفهم **فان المنكر**
اذ كان معه اي مع المنكر **ما ان تأمله** اي تأمل فيه لان التأمل النظم
في الامور **او يدع** من ان كان بان يتفكر في مرتبة التزود او حالي
الذهن وتعني كونه معه ان يكون معلوماً ولو بالقوة القريبة من العقل
اذ يكفي في التزويل ذلك ولا يجب كونه معلوماً بالعقل . وههنا
جاء شريف نوجوان يكون من خزان الغيوب لا من دقايق الغيوب
وهو ان الكلام حينئذ هل هو من قبيل تنزيل المنكر منزلة غير او من
قبيل جعل ما معه من قبيل المولدة في ازالة الانكار فلا يكون على خلاف
مقتضى الظاهر لان الكلام مع المنكر لا بد له من مويل الانكار والتأكيد اكانه
او عين . واعلم ان الظاهر وقد جعل المنكر كغيره ولا يظهر وجه جعل الظاهر
موضع المصنف **قوله** **رب** منه ظاهره انه المثل لما نحن فيه حتى يكون خبراً

مع المنكر مذكور فيه التأكيد لمجمله كغير المنكر . وفيه ان الانكار حق
لوجود كثير من المراتب فكيف يكون حقه التأكيد لولا الانكار وان لا
لنفي الخلف في النفي بمنزلة ان في الاثبات صريح به ايمه الحق فيكون فيه التأكيد
فالحق ان يبدل عن الظاهر . ويقال انه مثال لمجرد جعل المنكر كغير المنكر
لا لجعل المنكر للجزء المتعلق كغيره فانه تعالى اذا ذكره انكار المنكر بنفي
في الانكار انه من عند الله فقاتل لا ريب فيه تنبيها على ان انكاره لا انكار
واما غاية الامر فيه الرب فاني نفي الرب في مقام نفي الانكار وقد
منه في الايضاح على انه لم يقصد التمثيل لمقصود ما فيه حيث قال
وعليه قوله تعالى في حق القرآن لا ريب فيه واما مسئلة تنبيهنا
على ان جعل وجود الانكار كعدمه من المقاصد التي ربما يقصد حذف
اللفظ فيبطل حقه قصده من كفيات التراكيب وجعله من المستبعد
كالانضاج . ولكن ان جعل قوله وهكذا اعتبارات النفي حينئذ
على انه هكذا في اعتبارات النفي في جعله مقصودا بالعبارة وهكذا
تقريبه يدعي لا يخفى حقه على من له قدر رفيع وان عقله الناطق
وللشارح الحق هذا مسئلة اخرى كونه التاكيد فلا علينا ان يكون
وما ادري اليه الطريق . وهو انه امسك كونه مالا لما نحن فيه فبين
احدهما انه لا يصح نفي الرب فضلا عن ان يجب عن قومه كما سمعت
وثانيهما ان لا ريب فيه تأكيد ذلك الكتاب كما سيجي في بحث الفصل
هو تأكيد الحكم . وانه الانكار فلا يقتضي التأكيد حتى يكون ترك
التأكيد خلاف مقتضى الظاهر ولو جوب ذلك العدول عن جعله مالا
لجعله نظرا لما نحن فيه لانه جعله فيه وجود النفي وهو الرب
منزلة عدمه **واعلم** عن الاول بان معنى التمثيل ليس بجعل وجود
الانكار كعدمه بل بوجبه الكثاف وهو ان نفي الرب بالكلية عبارة
عن نفي كونه محلا للرب . واما وقع الرب لعدم التاكيد والظرفية
لا هو حقه وهذا حكم صحيح يمكن كثير من الاستقيا حقه التأكيد لا لانه
انكاره الا انه جعله انكاره لهذا الحكم لا لانكاره فدل انكره
التأكيد وعن الثاني بان ما سيجي انه بمنزلة التأكيد المعنوي والتأكيد
المعنوي لا يندفع الا بالصور وبدفع الصور لا ياكده الحكم بحيث يكون
به انكار المنكر واما هو شان التأكيد اللفظي اعني تكريرا للفظ الاول

وما هو بمنزلة ولا يجزى على المصنف . نعم يجزى لو كان الامر كانه الشئ انه
منزلة ان يقول ذلك الكتاب ذلك الكتاب فيعيد مرة ثانية هذا ولا يخفى انه
لا يندفع به ما ذكرنا من التاكيد لا للنفي مع زيادة انه اذا كان في الخبر
كناية عن نفي كونه محلا للرب كان في النفي مزيدا تأكيد وما لعله مقيدة
سلوك طريق الكناية وان مع كون المقصود تعزيز وجود الرب بمنزلة
عدمه لا يجب ان يكون نظيرا لاشالا لما نحن فيه فان كون وجود الرب
منزلة لعدمه يبيد به كثير من الاستقيا فيجاء التوكيد وتركه لتزويد
المنكر منزلة غيره . وان التأكيد اللفظي ايضا يكون لدفع الصور فيجب
ان يكون مراد الشئ ان قوله لا ريب فيه بمنزلة التأكيد في دفع قوم
الصور لا في تكرير الحكم وتقويته فيوافق كلام المصنف **وهكذا**
النفي لما لم يكن في البيان الثاني ما يوجب تخصيصه بالاثبات بل كان مستقرا
بالنفس بالاثبات والنفي . انجبه ان قوله هذا انطوي على فلا مائة الى
فقه **قال** الشارح المحقق ولما كانت المسئلة المذكورة للاعتبارات
التابعة من قبيل الاثبات موقوفة لا ريب فيه اشار الى التعمير دفعا
لتوهم التخصيص . وقال السيد السند ان هذا القول يقتضي ان يكون
لا ريب فيه تنظيرا حتى يكون لتوهم التخصيص موقفا واقضا هذا او الالتماس
ان هكذا اشار الى امثلة الاثبات يعني كاسئلة الاثبات امثلة النفي
من احاط بها من قبل عليه استخراج امثلة النفي وهذا اوفق بعناية
الايضاح حيث قال هذا كله اعتبارات الاثبات وقس عليها اعتبارات
النفي لتوهم ليس زيد او ما زيد مطلقا او مطلقا وما ينطلق
او ما ان ينطلق زيد . او ما كان زيد مطلقا او ما كان زيد ينطلق
ولا ينطلق زيد وان ينطلق زيد والله ما ينطلق او ما ان ينطلق زيد
هذا وكيف لا وقوله هذا كله اعتبارات الاثبات بصيغة كون التابع
مختصا بالاثبات فكيف يصح جعل قوله وهكذا اعتبارات النفي لدفع قوم
التخصيص . ولعبارة الكتاب احتمال في نفسه حديث بان يقطع لاحد
النظر عن رمانية مطابقة لما في الايضاح والتمتناع في هذا المقام وهو ان
باني اعتبارات النفي مع وجود النفي مثل ما مر فان كل ما مر نفي لما يحتمل وجوه
فيندرج فيه فتزويد التاكيد منزلة الحاشي كاشرا اليه وغير ذلك مثلا
لا ريب فيه على وجه ومثل وما ربيت اذ ربيت . واعلم انه قال شارح المقام

ان اخرج الكلام على مقتضى الظاهر يعني في علم البيان بالتصريح وحلاف
بني بالكنائية . ولما كانت الكناية في المتهور على الوجه المذكور قد
في البيان اللفظ المراد به لازم ما وضع له من غير قسرية مانعة عن ارادته
والتصريح اللفظ المراد به ما وضع . ولم تكن المعاني المستتعبة
للتراكيب مما وضع لنا اللفظ وكان اعتبار الكناية والتصريح باعتبارها
غير ظاهري لم يعلم ان هذا المعنى اخر للكنائية والتصريح او يخرج من
على التفسير . واستنبطه مقصود . امر من منه المصنف بالكنائية . ومما قاله
السيد السند ان المعاني المستتعبة في عرف اللغاة هي المعاني المستتعبة
يبدو انه لو كان كذلك . كان ينبغي قايمة بل لا يكد مراد فالقول بان
انت خالي الذهب من قيام زيد فكلا دقة ولا مزية لهذا الكلام
في كون لونه قائما اذا التفتاق في دالات عقلية وانتقالات حكيمة
وضعية يكشف عن مزيدة كالمطنة والاعية في الاستقالات المعنوية
على الاوضاع اذ يسوي في الخواص والعوام . وايضا لا بد في الكناية
من صحة ايراد المعنى الحقيقي واذا التفتاق خالي على التاكيد الي الممكن
لا يصح ايراد به انه خالي ذهني . ومما قاله الشارح السيد السند
انه نعم الارادة للاستقبال الي ملووميه الادعائي وهو مما معه ما يزيل
الانكار لو تامل على ما ذهب اليه السيد السند وتزليله منزلة الخالي
على ما ذهب اليه الشارح ففيه انه لو بقي في الكناية بقصة الارادة
للاستقبال وان امتنع المعنى الحقيقي لم يمتدح المجاز عن الحقيقة اذ لا محالة
الا ويصح ارادة المعنى الحقيقي في الاستقبال والتحقيق ان صحة ارادة
المعنى الحقيقي للاستقبال انه يصدق المعنى الحقيقي . ويحقق في المقام
مثل جان الكلب يراه معناه الحقيقي لانه كانه مضيا في جان الكلب
حي لو لم يكن جان الكلب لا يصح ارادته للاستقبال اليه الضياف
كل تعين المجاز . وظاهر كلام الشارح ان الكناية نفس اخرج على
خلاف مقتضى الظاهر فانه يلزم تنويع المحاطات منزلة عن قارئة
باللزم ما هو الملزوم كاهو مقتضى الكناية . وزده المحقق بان الكناية
تقتضي ارادة الملزوم باللفظ الدال على اللزم لا بنفس اللزم بحيث
لا تحقق الكناية الا على منبيل التشبيه وعيان المقام واضح في ارادة
الكنائية الاصطلاحية . ولا يخفى انه مشترك بين كلام الشارح وكلامه

في

على ما حققه لك في الظاهر في الرد على الشارح ان يقال اذ كان الكناية
نفسا اخرج على خلاف مقتضى الظاهر كان التصريح ايضا نفسا اخرج مقتضى
الظاهر . وليس اخرج على مقتضى الظاهر يعني يكون صرحا فيه وان ارادة
التنزيل بايراد الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اشبه بالتصريح لانه اريد به
من غير توسط شيء فهو بمنزلة ارادة الموصي له من اللفظ ولا بد في المشابهة
بالكنائية من ان يكون الاستقبال من الايراد الي امر يتوكل به الي الاستقبال اذ
التنزيل فلا يحسن اطلاق الكناية بطريق التشبيه ايضا . ولعل مراد
المفتاح ان اخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في علم البيان يعني بالكنائية
لا بالاخراج خلاف مقتضى الظاهر استغناء له في غير ما وضع له من تلزوم المعنى
لا هذا الاخراج بعينه . وكذلك مراده باخراج الكلام على مقتضى الظاهر المعنى
بالتصريح في علم البيان استعمال اللفظ فيما وضع له على ما هو وظيفة البيان
لا هذا الاخراج بعينه . وعرضه ان لكل من هذين الامرين نظيرا في علم
سماهم اخر **فقال** الشارح المحقق وهما بحث لا بد من التبيين عليه
وهو انه لا تنحصر فائدة ان في تأكيد الحكم نفي لشكل او رد الانكار ولا يجب
في الكلام مؤكدا ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا المحذور
عن التاكيد هذا الكلام . وكراره بنى وجوب كونه لذة انكار محقق او مقدر
ما يشهد له الانكار والفرق . وهو ظاهر . وازاد بقوله وكذا المحذور
انه لا يجب ان يكون التبريد لخلق الذهن حقيقة او تقدير يتركب يكون
لغيره فك ان يكون لانه لا يرد حينئذ من المتكلم على لفظ التاكيد ولا
يقبل منه . وبين الشارح عدم احصاء فائدة التاكيد فيما ذكر
اولا بما نقل عن الشيخ عبد القادر رحمه الله من انه قد يدخل ان للدلالة
على ان الفطن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء وهذا
مراي . ونسج من المحاط ان كان من الامر كاستري واحسن الى فلان
مراي . معك اي ماستري . وعليه قوله تعالى رب اني وضعتني
رب ان قوي كذبون . ومن خصا يصيب ان لصيرا ان معهما ليس
بمدونما بل لا يصح بدونهما قوله من يبق ويحب وانه من يعمل شوا
وانه لا يصح الكافرون . ومنها تشبيه السكر لان يصح مبتدأ لقوله
ان سوا ونسوة . وخب البازل الامون .
من لذة العيش والغي . للذهر والدمع وفنون .

وان كانت النكوة بوصفية يرواها مع ان احسن قوله .
 وان هذا يدل على سجد في . لو كان يتم بالاحكام .
 ونما حذف الخبر نحو ان تالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وان اسقطت
 ان لم يحسن الحذف او لم يحذف انتهى كلام الشيخ . وفيما نقله عن الشيخ اعلم
 الاول ان جميع ما ذكر من تأكيد الكلام في هذه المواضع محتمل ان
 يكون من فروع كونه ردا لانكار او تنويعا في صورة التأكيد
 فيما كان ظن المتكلم في الكائن ان لا يكون فلا بد وقع ما تسبعت فكان
 الحكم في نفسه مظهر الانكار او التردد فينبغي ان الخطاب به منزلة
 احدى ما توحي على وقوعه او تحزنا او تحسرا او غيره .
 اصلاجه على غير اثنان او تحسبه فلان ضمير اثنان لتأكيد الحكم وتوحي
 في النفس بالانكسار او لا في التفسير كما ستعرف فالتردد بعد ما هو على التأكيد
 والتقدير بينهما من اول الامر على ان المقام مقام التحقيق والتقرير
 وبذلك لا يخرج عن ان يكون المقصود نفي الشك او رده الانكار .
 وفي صورة تبيين النكوة لكونها مبتدأ او محذوف وقومها مبتدأ اما هو
 في موقع لا يبيد الاخبار عن النكوة العرفية لقلة الفائدة لعدم تعيينه
 فاذا كان الخطاب بالحكم على النكوة منكرا له او متروكا فيه كان الكلام
 غاية في الافادة .
 واما حذف الخبر مع ان وعدم حسنة او جواز بدونه
 فلان الحكم المنكر يحذف فيه ما هو مناط الحكم من المحكوم به لئلا
 يتوحيش المنكر عن تمامية ولا يتفرد فيه فينوجه اليه فلعلمه نفي له
 بعد ان يجد بالثابت . الثاني ان قوله تعالى رب اني وضعها اني
 وزب ان قوي كذبون لاننا التحزن والتحسر ليس جبرا فيكون خارجا
 عما نحن فيه من تأكيد الخبر ويمكن ان يدفع بانه نقل من الاخبار بما كان
 ظن المخبر فيه ان لا يكون له انشا التحزن او التحسر لانه ادخل في ذلك
 على ان المقصود ان قابلية التأكيد لا تتحقق في نفي شك او رده انكار لانه
 يتحقق في الخبر منه فيدل عليه رب اني وضعها اني مع كونه انشا
 اوضح دلالة . الثالث ان ما ذكر في ضمير اثنان سيده . قل هو الله
 احد على ما ذهب اليه المفسرون من جملة على اثنان ودفعه الامام
 في نهاية الايجاز بان مراده ان ضمير اثنان لا يندخل على جملة الاربعة
 بدونها . ويرد تمثيل الشيخ بقوله انه لا يفلح الكافرون . الرابع

ان ان ليس التبيين النكوة لكونه مبتدأ لان اسم ان ليس مبتدأ . فالصواب
 ان يقول التبيين النكوة لان تصح مستند اليه وبالجملة ياتي صحة وجود
 ان على النكوة العرفية ما اشتهر فيما بين النحاة ان اسم ان مرفوع المحل لكونه
 مبتدأ قبل دخول ان اذ النكوة العرفية لا تصح لكونها مبتدأ مع وقوعها
 اسم ان وثانيا ما نقله عن الكشاف ان سكون ما كيد المتألفين قولهم انما في
 مخاطبة المؤمنين لانه لا يندرج منهم التأكيد اولاه لا تصاعدهم انهم على
 التأكيد لعدم نشاطهم في هذا الخبر وعدم جديتهم بخلاف قولهم انما
 تعكروا في مخاطبة اخوانهم اذ فيه في صدق رغبة ووقوع نشاط وهو راجع عنهم
 فقبل منهم كان مظهر التحقيق . وفيه ان يحتمل ان يكون التأكيد لصدا
 الرغبة لتوحيش الخطاب منزلة المنكر في ان المتكلم في مقام الاخبار كما في الخبر
 مع المنكر في كمال الاهتمام بتقرير الخبر فيه وعدم التأكيد لعدم
 صدق الرغبة لتوحيش المنكر منزلة الخافي في انه ليس له مزيد اهتمام
 في الاخبار الخافي الا ان عدم الاهتمام هنا لعدم كون التقدير في وجه
 التام مطلوب . وفي الخافي لعدم حاجته الى مزيد الاهتمام بايضال الخبر
 وثالثا استخرجه من موارد استعمال حيث قال وقد يؤكد الحكم بما على الخطاب
 ينكر كون المتكلم عالما به معقدا له كقولك انه عالم كليل وعليه قوله
 تعالى قالوا شهد انك لرسول الله . وادارت ان تنبه الخطاب
 على ان هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر موافق اعتقاده . قوله لعلكم
 وان لم يكن محاط بكم منكرا ليوافق ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المتكلمين
 لكاذبون . واما قوله تعالى واعلم انك لرسول الله فاما لانه مما يجب
 ان يبالغ في تحقيقه لانه دفع الايمان والافا مخاطب عالم به ويلزمه هذا
 ولا يخفى عليك ان التأكيد للخبر الذي يعاونه لانه يكون الخطاب منكرا
 له داخل في بيان المصنف لانه صرح بالحكم لانه الاصل . ونظيره
 الاحكام فيه دون اللازم وتأكيد ان المتألفين لكاذبين محتمل ان
 يكون لتوحيش الخطاب منزلة المنكر لان من شأن الخطاب لخصه
 على ايمان الامة ان يقبل منهم ما انعموا به في اعتقادهم بصدقه وتأكيد
 والله يعلم انك لرسول الله لان الخطاب مع الامة في غرضه الانكار فنقول
 منزلة المنكر ولا مرما اقتصر الشكاي والمصنف بعد تتبع كلام الشيخ والكشاف
 على ما ذكر في التأكيد وسرته والله تعالى اعلم . ولما فرغ من بيان احوال

الاسماء ذكر بيان الحقيقة العقلية والمجاز العقلية ليعلم
 ان اسناد النبي اليه في قوله لا يكره ظاهره فيعلم ان مخاطبة الموحدة
 بقوله انبت الربيع العقل لا يحتاج اليه التاكيد . وليس تركه التاكيد
 مستلزما على التعديل له ما اريد به ليس مما يتكره الموحدة . ولنعلم ان
 ان مخاطبة من سمع عنه انبت الربيع العقل لا يوجب اليه التاكيد لان قوله
 انبت الربيع العقل لا يفيد ان كان انبت الله العقل والافيان الحقيقة
 والمجاز العقلية بالابتناء في المعاني لمولانا للكنية والمجاز العقوي
 ايضا . وحديثه تفيد البحث في التراجيح الربعية لانه ليس كافي
 مقصودا بل مستظفلا وليس ايرادها في المعاني من المصنف ليعلم
 انهما من المعاني على خلاف ما ذهب اليه الشارح كازرع الشارح حتى
 يبره عليه بما ذكره من انه لا فوق بينهما وبين العقويين . وما عرفت
 ان دفع ايضا ان الاول ذكرهما في البيان لا يحتاج بعضنا بينهما ليعلم
 المجاز العقوي والاستعانة بالكنية . ولما بحث عنهما كانا المناسبتان
 يستوفي البحث حتى لا يصحح اليه اعادة بحثهما في بيان بحث مطلق الاسماء
 باعتبارهما لا سيما لا يختصان بالاسماء الجبري . هذا وهذا الذي ذكر
 البصائر في قدس الله سره في تفسير قوله تعالى في سورة البقرة فانما اتيناكم
 مني هدي فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون . حيث قال
 وكذا لفظ الهدي ولم يصح لانه اذا كان الثاني اعم من الاول واورد عليه ان
 المتبادر من معرفة سبق ذكرها العهد وكونها عين ما سبق وان جاز
 حملها على غير ما سبق فهي كالصية بعينه في ان الظاهر ان مرجعها عين
 ما سبق مع جواز رجوعه اليه في صفة . ولا يذهب عليه ان العطف
 بغير حينه للتراجيح الربعية لكونه بحسب التمام السابق . ونحن نقول
 لم يصح بعد المراجع هذا الى دفع وجه رجوعه اليه الكلام المذكور في
 قوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه والمقام لا يستلزم الوجه كيف والمهور
 الثابت في اصل الحقيقة كون الحقيقة والمجاز العقلية كلاهما
 على انه قد تقدم في موضعه انه اذا اراد التميز بين الابد والاقرب
 فهو ما يدلي به الاقرب بغير انهما لا يختصان بالاسماء بل بحريان
 في التعلق بخوارق البر . والامانة نحو قوله تعالى سقايتنهما
 على ما قيل وفي النسبة الوصفية نحو الربيع المبت فقطد استيعا

البحث عنهما كاذكركه يستدعي ذكر ما هو اعم من الاسماء من وجه كما عرفت
 فلم يصح قتاله **وقال** الشارح المحقق لان من الاسماء ما ليس بحقيقة
 ولا مجازية كاذكركه الميراث الشد فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فلانة
 قالت بعينه حقيقة عقلية وبعبارة مجازية عقلية وبعبارة ليس كذلك هذا
 وفي كون منه ومنه لعينه انهم لو جرد قتم اخرضا . والظاهر انه لا يرفع
 قصد توهما لا محذور الا فائدة مدبره ولكن توضيح ما ذكره بان افادة
 منه ومنه كون كل من الاربع بعضها من الاسماء بالنظر اليه بعضا اخر لم يذكر
 والا فكون كل منهما بعضا بالنظر اليه الاخرين يلقون بانه بايراد كلمة
 التعريف . ويكفي فيه ان يقال الاسماء حقيقة عقلية ومجاز عقلية
 واختلف في الحقيقة والمجاز العقديين **قال** المصنف المسمى بالحقيقة
 العقلية والمجاز العقلي في ما ذكره صاحب المفتاح هو الكلام وهو الموقوف
 لظاهر كلام الشيخ عند التام في موضع من ادلائل الاحجاز . وقول
 مجاز الله وغيره انه الاسماء وهو ظاهر ما نقله الشيخ ابن الحاجب عن الشيخ
 عند القاهر ونسبة الاسماء الى العقل لذاته ونسبة الكلام اليه
 بواسطة فواحق بالتسمية بالعقل فلذا اخبرناه . ووجه نسبة
 الاسماء الى العقل بما تفيقه ان يكون الاسماء في انبت الله العقل
 اليه ما هو له . وفي انبت الربيع العقل اليه غير ما هو له مما يدرك العقل
 من دون مدخلية اللغة لان هذا الاسماء مما يتحقق في نفس المتكلم قبل
 التعبير وهو اسناد اليه ما هو له او الي غير ما هو له قبل التعبير ولا يجعله
 التعبير شيئا منهما فالاسماء ثابت في محله او متجاوزا له لعمل العقل
 بخلاف المجاز العقوي مثلا فان تجاوز محله لان المواضع جعل محله عين
 هذا المعنى . ولهذا ايضا انبت الربيع العقل من الموحدة مجازا ومن
 الذهري حقيقة لتفاوت عمل عقلمما لا لتفاوت الوضع عندهما
 وبهذا السد فاع ان انبت الربيع العقل انما يكون مجازا عقليا لم يكن
 وضع العقل بالنسبة اليه فاعل مخصوص صد رغبة بل يكون النسبة
 اليه مخصوص بقصد المتكلم نسبة اليه والظاهر هو الاول . نعم هذا
 البحث انما يتوجه على من جعل طريق اسناد انبت الربيع العقل حقيقة
 كما سيجي **وفي** اي الحقيقة العقلية ولذا انبى وقد كبر لكونه
 المذكور ارجح من وجه الشيخ بن الحاجب في لا يصح **اسماء الفصل**

فلا يلزم من اختصاص اليقين بالمتكلم تعين المثال بكونه حقيقة لجواز
ان يصنف في مخاطب ايضا فيكون من غير يقين فيستقيم القسمين المذكورين
واعا التصديق فلا يكون مثالا لما لا يطابق الواقع والاعتقاد لا محالة
وان اراد التصديق المطابق بعينه عن العبارة وثانها انه مع اختصاص
التصديق بالمتكلم ايضا فيستقيم قسمين لجواز ان يكون المخاطب مع
كونه غير مصدق بعدم الحجى مصدقا بان المتكلم يصدق به . وحينئذ
لا يكون اسناد الاله ما هو له عند المتكلم في الحقيقة ولا في الظاهر بل
يكون اما مجازا او مائلا . وثانها انه مع علم المخاطب بان المتكلم
عالم بان له لم يحجى بمثل انه لا يعمل المتكلم ذلك ويكون في ذلك الخطأ
مخفيا عنه اعتقاده فيكون اسناد الاله ما هو له عند المتكلم في الظاهر
ومثلا لا بد من التيقن عليه ان المراد بالاسناد الاله ما هو له الاسناد اليه
ما هو له باعتبار غير ما هو له باعتبار اخر . اما في المنفى فقد عرفت واما
في الاثبات في قول النفس نصف ما هي . فاما هي اقبال وادبار
فان الشيخ قال لو جعلت الاقبال بمعنى المصداق لحي يكون الجاز في
الكلمة او جعلت التقديرات اقبال لحي يكون الجاز الحدف لكان
مقصودا عن الفصاحة عاميا مرده ولا عند اصحاب البلاغة . ومن
قال ممن يعتقد بشانه انه يتقدم المضاف فيصير ان اصل الكلام
فيه ذلك بل المعنى انما يكون اقبالا وادبارا كما كانت محتملة
منها . فالجواز في اسناد الاله اقبالا لا نسا وان كان لنا من حيث القيام
بها لكنه ليس لها من حيث الحد والاحراز فاقبلت حقيقة وفي
اقبال مجازا وقد عدل المصنف من ترتيب المقام حيث قدم
الحجاز العقلي لانه المقصود بالبيان في فن البلاغة المشار اليه بالبيان
لان تقدم مجاز الحجاز العقلي يوجب فضلا كثيرا بين الحقيقة والحجاز
لكونه ما يتعلق به وما قصده به كرها من يد ايضا الحجاز بمعرفتها
اما ينظر كل انتظام بمقارنتها على ان بعض مباحث الحجاز مما لا بد
فيه من معرفة الحقيقة كما ستشاهد . وعدل عن تعريفه للحقيقة
والجواز لانه اشار انما ما ذكرها كجواز الله وغيره . وظاهر كلامه
الحاجب انه مذهب عبد القاهر فلا يصح تعريفها بالكلام لا بماضيه
الاسناد . واعا استراطة ان يكون المستند فيها فعلا او مائلا في معناه

فلما نقله عن جاز الله من ان الحجاز العقلي هو اسناد الفعل اليه في المنفى
بالذي هو في الحقيقة له واحاقه ما هو في معنى الفعل به لانه من جهة حتى يكتفي
كثيرا بذكر العقل في مقام الحكم عليها . فقولك تريد انما خارج عنها
عندك واصل في الحقيقة عند صاحبها المتنازع فلا بد له من العدول من هذا الوجه
ايضا . واما ان الحق في ذلك مع المتنازع لشهادة الشيخ عبد القاهر له فلا
يقدر في وجه العدول . واما ما اعترض به المصنف على تعريفه للحقيقة
من انه الكلام المقاد به ماعند المتكلم من الحكم فيه من انه غير صادق في ما
يطابق الاعتقاد مما سبق في قولك جازريد وقول المعتزلي الحق اعتقاده
حيث ترك في تقييد ماعند المتكلم بقولنا في الظاهر مع انهما حقيقة من غير
ريية من احد فلا يميز ومثلا للعدول لان المقصود الظاهر بما عند المتكلم
تأخذه في الظاهر لعدم الاطلاع على السرير . نعم لا كلام في صحة
العدول لتصديق تريد توضيح والاضمار عن عقلة نظر غير صحيحة ولو
سئل ان المتنازع ماعند المتكلم في نفس الامر فقدم ذكر التعريف على ما انطأ
الاعتقاد في نفس الامر فهو لان الكلام المقاد به ماعند المتكلم من الحكم
في نفس الامر غايته ان الافادة لم تطابق لتخلف المدلول عن الدال . ولا يصح
ان يقاتل المتنازع وما هو اعز من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر
لانه يتوقف على هذا تعريف المقام يدخل ما ليس منها بان يكون مائلا
عند المتكلم في الواقع لا في الظاهر . ومما اوردت به من جهات العدول
ان تعريف المقام غير متعكف لخرج الانشآت اذ لا حكم فيها ولخرج
المركبات العينية الكلامية وغير مطرو على مذهب المصنف لدخول مجوز
صايم فيه مع ان اسماء صايم فيه الاله المبتدأ ليس بحقيقة لانه ليس له
الملايس . ومنه اي من الاسناد **الحجاز عقلي** ويسمى مجازا حكيا ومجازا
في الاثبات والاسناد المجازيا **وهو اسناد** اي اسناد الفعل ومعناه الاله
ملايس امره بمفعول بقرينة قوله بلايس الفاعل وكذا امر يقتصر على التعداد
المعناه **له** غير ما هو اي الفعل ومعناه **له** وما هو له فيما يوي المفعول
المجهول واما المفعول القابل وفيها المفعول به ولا يخفى ان غير ما هو
يتبادر عنه غير ما هو له في اعتقاد المتكلم في الواقع او في الظاهر ويتبادر
باعتبار المتكلم في الظاهر فهو منزلة ان يقال غير ما هو له في اعتقاد المتكلم
في الظاهر والتاويل طلب ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضوع الذي النبي

والطلب ههنا بالرجوع الى الفعل ولذا قال الشيخ هو تطلب ما يقول
اليه من الحقيقة او الموضوع الذي يقول اليه من الفعل والافليس الرجوع
في التناول مطلقا الى الفعل . والثنا ولتثبت القرينة الصارفة للاسناد
عن ان يكون له ما جعل له اليه هو ما حقيقة الامر لا يعني ان يفهم لاجلها الاسناد
اليه ما هو له نفسه فانه قلما يحصل السامع بما هو له بل يعني ان يفهم ما هو
حقيقة الكلام مثلا يفهم من صام تباري انه اوقع الصوم المبالغ فيه في
النهار او صام وصاير في النهار جدا حتى قيل ان النهار صاير وفي بي
الامير المدينة انه صار الامر شيئا بحيث قيل اليك انه بان او بني بان
بسببه وسببته كانت على هذا الوجه . ثم التعريف يتقضى بالاسناد
اليه الملايش كذلك لا للملايشه فانه لا ينبغي مجازا كما يرشدك اليه قوله
فيما بعد واسناده اليه عنهما للملايشه مجازا فلا بد من اعتبار كونه
بالملايشه قنائل واعتبر ولا يتقضى بهذا اما هي اقبال لانه مجاز
كما حققه الشيخ ولم يرد في تعريف الحروفه بتقيد الاسناد بكونه
اليه ملايش بنا على ان للمصنف مذهب اخر ليس فيه هذا المثال مجازا بل
هو واسطة . واما الكتاب الحكيم والاعلوك الحكيم والعدلان النبويه
والعذاب الاليم فان اريد بنا وصف التي بوصف صاحبها فليس مجازا ولو
اريد بنا وصف التي لكونه ملايش ما هو له في التلخيص بالمسند لكونه
مجازا للمسند او سببا له فيكون الما الحكيم في كتابه والحكيم في استلوه
والا ليم في عذابه والبعيد في ضلاله اوله كان مجازا واضلا في التعريف
ومتقضى تعريفات القوم ان لا يكون نكر التل والنات الدنيج وجري الاله
واجريت النسر مجازا وقد شاع اطلاق المجاز عليها فاما ان مجاز
الاطلاق على سبيل التسميه واما ان يتكلف في التعريف . وصناعة
التعريف ثابتي الثاني والثالث يتكلف ثاثة بمجمل الاسناد شامل للاضافه
والعلق بالاسناد لتضمنها اسناد الفعل المبني للمفعول وهما مع غاية
بعدهما بدهما انما انما حينئذ يخل ما ينبغي من ان اسناد الفعل المبني
للفاعل اليه المفعول مجازا . وان اسناد الفعل المبني للمفعول اليه الفاعل
مجازا فان اقم النسر السبيل حقيقة مع انه اسند اليه الفاعل الذي
هو السبيل فمماثل وله اي للفعل او ما في ضناه . **ملايشات** اما جمع ملايش
وهو الظاهر او جمع ملايش **شي** جمع شيت او مختلفه كمرضي ومريض

ما زاد

وارادوا خلافا ان معناه ما هو له كما سنبينه **بلايش** الفاعل والمفعول به
يريد بهما اللذين **والمصدر** يريد به المفعول المطلق فان المصدر مشتق
بينه وبين اسم الحدث المجازي على الفعل **والزمان** **والمكان** **والسبب** **الاول**
والمفعول فيه . والمفعول له ولم يعرض للمفعول معه . ووجه لان الفعل لا يستند
اليهما كذا في الشرح . وفيه نظر لان السبب ليمثل المفعول معه مطلقا
ولا ينبغي التعرض لمطلق السبب لان المفعول له بتقدير يعرف الجهر للمفعول
معه على ان المفعول معه والمفعول له لا يقومان مقام الفاعل . اما اسناد
الفعل المعلوم اليهما مجازا فيحذف التاويب للمبالغة في سببيته
فالوجه انه لم يعرض للمفعول معه لان الاسناد اليه اسناد اليه الفاعلة
وكذا الحال فان جاني راكب حقيقة لا فوق بينه وبين جاني زيد في جاني
زيد واكنا وكذا التمييز فان طاب نفس زيد حقيقة ولم يعرض لغيره
لانه لا يستند اليه الفعل . ومعناه وما يوه من اسناد الفعل اليه المستثنى
فيما جاني الاريد فهو اسناد اليه الفاعل لان اسناد الجي اليه زيد واسناد
عذبه اليه غيره وهذا فاعلان فان كانا ما هو له فالا سناد ان حقيقتان
والا فكل ملايشه مجازان ويغني ان يستثنى من المفعول به المفعول الثاني
من باب قلت . والثالث من باب اعلت **فاسناد اليه الفاعل او المفعول به**
اذا كان مبنيًا له اي لا حدهما **حقيقة كما** اي كما مر فيما سبق في بحث
الحقيقة وما قبله من قوله انا اليك مرسلون وقوله انهم معروفون ومن لم
ينسبه كذبه في الاسناد الحقيقي للمفعول **ولي غير** اي غير احدهما **بلايش**
مجازا اسند هذا الكلام فاسناده اليه الفاعل اذا كان مبنيًا له حقيقة
والي غير اي غير احدهما **بلايشه مجازا** اسناده اليه الفاعل
اذا كان مبنيًا له حقيقة والى غير مجاز واسناده اليه المفعول به اذا كان مبنيًا
له حقيقة والى غير مجازا لانه طلب الاختصار جمعيا واحتل حقيقة ان
اسناد المبني اليه الفاعل او المفعول اليه احدهما مطلقا حقيقة لانه حين الاسناد
الي احدهما مبني لاحدهما . وكيفية ان اسناد المبني للمفعول اليه الفاعل
والمبني للفاعل اليه المفعول مجاز والاسناد للملايشه ان تكون الملايشه
الذاعية اليه موضع الملايش موضع من هو له تشاركه مع ما هو له في كونها
ملايشين للفعل . وقاية التقييد اذ اسناد اليه غير ما هو له من غيره
ذلك الذي اعني عن ان يكون مجازا فانه غلط وتحريف يخرج به الكلام عن الاستقامة

ولا يلتفت اليه فضلا ان يخط في سبيلك المنايا او تنبيه على ان ما قيل
اليه غاية الكشف . ومن ان المعبر التلخيص بما هو له مؤول بان مراد التلخيص
بما هو له في ملاحظة الفعل لان مجرد التلخيص بما هو له مؤول بان مراد
التلخيص بما هو له في ملاحظة الفعل لان مجرد التلخيص بما هو له مؤول بان مراد
الفعل ملاقة بعينه ينبغي ان لا يفتد بنا في استناد الفعل . ويجوز مبدل
العبارة لا يكفي في اثبات مذهب مخالف لمذهب غيره . ولقد انسخ
المصنف مذهبه اليه وغيره على ما نقلناه لك . وبعض المتأخرين ههنا بحث
شريف وهو انه كيف تكون الافعال اللازمة الهيئية للمفعول كقولنا جلدنا
الذار وسير سريدي وسير التلخيص بجازا وليس لنا سيرة ومجملون
يترك الذار والسير الشديدي منزلة ويتركه . واما الافعال النقية
فينبغي ان يفصل ويقال ضرب الذار ان قصد به كونه منصوبة فحاز
وان قصد كونه منصوبا فمما تحقيقة وكذا الحال في ضرب ضرب شديد
وضرب التاديب . هذا ونحن نقول كون اسناد الفعل المبدل للمفعول
الي غير المفعول مجازا مبدل على اف وضع ذلك الفعل لافاة الابعاد على ما
اسند اليه فحينئذ ان صح حيل الذار في تنبيهه تعلق الظرفية بتعلق
المفعول به ووضع مكانه وان كان في منزلة تنبيهه على قوته فان اقوى
تعلقات الفعل بعد التعلق بالفعل تعلقه بالمفعول به . ولا يجب ان
يكون هناك مفعول به يحقق بل يكفي توهمه وتحميله كما تقول اقدتني
بذلك خولي عليك لوقته مقدم وتحميله مع انه لا مقدم هناك ولا تحقق
الاقدوم الحق الا انك صورة الحق في صورة المقدم الموهوم مبدل
في سببته وسياق مرئيد تحقيقه وضرب الذار على معنى له الاجعك
منصوبا ولا ياتي فيه تفصيل . ثم يشكل الامر في ضرب الذار في
التاديب فانه لا يظهر جعل الذار منصوبة مع وجوده بل ينبغي
جعلها منصوبا فيها ولا يظهر جعل التاديب الام منصوبا فلا يجوز
منها بل هما حقيقتان . هذا اذا جعل نحو في الذار طرفا ونحو لئلا
تفعل لانه كما هو مذهب الشيخ ان الحاجب اما لو جعل مفعولا به بواسطة
حرف الجر كما هو المشهور المتفق عليه بين الجمهور فلا اشكال لكن تشبه
المصنف لما كان بقوله نمر جاز . وتلخيص بقوله بني الامير المديسة
يرشد اليه انه لم يجعل الامير الممر والامر مفعولا به بالواسطة لانه لا يصح

ان يكون الممر مفعولا فيه الابد كانه ليس مكانا مبدلا . ولا يصح
ان يكون الامر مفعولا لانه الابد كانه ليس مكانا مفعولا فيه . ولا يصح
عند مفعولا به مماثل بما كان في السبب المقابل للمفعول به
مما اشار اليه امثلة اقسام الجاز بل شواهدا على ترتيب ذكرها مما هو
مستفيض . اير في السنة النفا فقلت **كقولهم مديسة راضية** هذا
مثال اسناد مبدل في الفعل الى المفعول به **وسئل مقعر** مثال كعنه اذ
المقعر اسم مفعول من اقامت الان احلته وقد اسند اليه الفاعل **وشعر**
شاعر مثال اسناد المبدل للفاعل اليه المصدرة وانما صح التمثيل به مع ان
الشعر اطلق ههنا على المؤلف لا على تاليف الشعر حتى يكون مصدرا . وانما
ان من قبيل عيشة راضية لانه جعل اطلاق الشعر في مقام المبالغة
لجعل المؤلف عن المصدرة فوصفه بالشاعر . فوج وصف المصدرة به
ومن قبيله والافلا يحسن وصفه بما لا يوصف به المصدرة في دعوي كونه
عين المصدرا وجعله من قبيل اطلاق الموصوف لابن وصف ما اطلق عليه
ولا في اطلاق الشعر في شماء كما في قولك شعر فلان لانه النسب بمقام
المبالغة وجعله المرزوقي من قبيل راضية وحيا وتلك اليد اي ما افاض
به العرب من اخذني من لفظي ووصف به تنبها على كاله وبلوغه الغاية
وبلوغه الغاية **وسان** **هيام** مثال اسناد المبدل للفاعل اليه الزمان
ونمر جاز مثال اسناد المبدل للفاعل اليه المكان **وبني الامير المديسة**
مثال اسناد المبدل للمفعول اليه السبب والكتفي بعض الامثلة لانه لم
يتأت له كما هو اير على السبب بل في فتوكه على المقايسة **قال**
السارح المحقق واعلم ان هذا الجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون
كناية كما ذكر وايضا قوله سأل الموم انه من الجاز العقلي حيث جعل الموم
مخزونة بقرينة اضافة التسلية اليه هذا وفيما ذكر في نظره لا سأل
الموم حقيقة سأل الموم في الموم او الموم جعل التعلق الطرقي او السببي
منزلة التعلق الايقاعي . ووقع التسلية على الموم مبالغة في
تعلقه الطرقي او السببي وليس في ذلك جعل الموم مخزونة وكيف يكون
الكلام كناية عن جعل الموم مخزونة وطلب التسلية الذي هو المعنى الصريح
مقصودة بالافاة **وقولنا في التعريف** **بنا** **اول** **يخرج** **خو** **مارة** **من قول**
احمد **ابن** **الربيع** **البغد** **وخو** **شفي** **الطبيب** **المريض** **وغير** **من** **هذا**

نظابق الاعتقاد دون الواقع . زاد لفظ الخبر لعدم الاختصاص الآخر
بما مر ولم يقل يخرج مما مر في حق قول الجاحل انه لم يسبق نحو قول الجاحل
سبل قول الجاحل لانه ذكر الخي فيه التمثيل لا للتبوير فتأمل ولا تغفل
وانما تعرض لبيان فائدة هذا القيد من قبوه هذا التعريف وهو من
الفائدة بالبيان مع ان له فائدة اخرج الكواذب مطلقا . وفائدة
اخراج صارف يخالف الاعتقاد كقول المعتزلي المحيي خلق الله الانعلاء
كلنا لانه لما ادخل نحو قول الجاحل في تعريف الحقيقة بقيد عند المتكلم
تبادر الى الوهم انه يجب ان يذكر في تعريف الجاحل ايضا يخرج باضافه
الغير الى ما هو له عند المتكلم عن تعريف الجاحل . فلما اهلك قيد عند المتكلم
لم يخرج فاما بين خروجيه واستشهاد له مع انه لا خلافه لان الجاحل
ليس يتناول لما ان ظاهر كلام المفتاح بل صريحه يدل على انه لو لم يكن في الشر
قيد عند المتكلم لم يخرج وبطل به طرد التعريف وجعل الشارع الحق
وجه التعريف التعريف بالمفتاح ومما ذكرناه لتدفع **فان قلت** لو لا
المزاد ما ذكره ليعني ان يتعرض ايضا لمخرج قول المعتزلي به لانه
دخل في تعريف الحقيقة بقيد في الظاهر فينباه ربه ترك هذا القيد
في تعريف الجاحل انه يخرج عنه **قلت** التاويل يدل دلالة ظاهرة
على ان استناد الكلام معه الى غير ما هو له في الظاهر بخلاف اقتضائه
عدم كونه معتقدا له **ولهذا** اي لا دخل قول الجاحل خارج بقيد التاويل
عن حد الجاحل لم يحكم نحو قوله اي الضلالتان القيد في استناد الضمير
وافني الكبر كذا العداة **ومر المعنى على الجاحل** اي على استناد الاشابه
والافنا الى كذا العداة **ومر المعنى** كونهما ملايين لما هو عند المتكلم
ولم يحكم معناه وهذا الاستناد **وقال** الشارع معنى قول لم يحكم
في الجاحل لم يحكم على استناد حافيه جاز ولا يخفى ان العبارة لا تستلزم
ما لم يعمل او يظن اي لا تنافي احدا لآخر لا احدا لا تنافي لا يكفي بد
لا بد من كلا الاتفاين وهو انما يستفاد من تردد المعنى لا من ترويد
النفي بان يقال ما لم يعمل او لم يظن فاعادة مر فيه كالتعكف الشارع في
شرحه لا يصح **فان قلت** لا يكفي انتفاء العمل والظن بل لا بد من
انتفاء التصديق مطلقا اذ يكفي للحكم الغير الواقع نطاقا كان او لا
قلت اذ اقول انظروا بالعلم بيزاده به ما قد العلم . ثم لو قال

مما

ما لم يعتقد لكان اوضح واخصر . ولما جعلنا ما قصد ربه غير ظرفيه
وما لم يعمل معنوا له بتقدير الكلام لقوله لم يحكم لوجه مشرا يطرحه
خلص الكلام عما يتجه على الشارع حيث جعل ما لم يعمل ظرفا اي ما لم يعلم من انه
يعتد انه حصل اليقين بعد العمل بذلك على الجاحل وهو خلاف الواقع . وقينه
ان ما يعني ما لم يحكم الفعل مستقبلا فلا يساعد المقام وقوله **ان قلنا**
لم يرد ظاهره مكان قول المفتاح لم يعتقد ظاهرا لان العمل بعدم الامتناع
لا يكفي في الحكم على الجاحل لانه يجوز ان يعلم مع ذلك العمل انه يحكي اعتقاده
وقوله لم يحكم على الجاحل يحكم للحال على الحقيقة والتوقف في الحال **قال**
الشارح الحق حين خي التاويل يحكم على الحقيقة لانه استناد الى ما هو له
عند المتكلم في الظاهر . **وقال** السيد السيد منشا هذا الحكم التسوية
بين الحقيقة العقلية والحقيقة التعويبية فكان اللفظ ظاهرا في المعنى المسمى
له اذ خلا عما يعرفه منه فوظاهر في الاستناد الى ما هو له اذ خلا عن
التاويل والمبني فاسد اذ الظاهر من المتكلم العاقل ان لا يعتقد الخطا وفيه
تقدير لان الاستناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر معناه نظره الى ظاهر
البيان لا الى ظاهر حال المتكلم . ولذا فاستدبان لا يفتب وقينه على خلافه
هذا وفي قوله ولهذا لم يحكم الخ نظر لحوار ان يكون عدم الحكم لظهور
جدد في تعريف الحقيقة عليه لا كونه خارجا عن تعريف الجاحل بقيد التاويل
كاستدل متعلق بعدم الحكم اي ولا التاويل يخرج الكلام عن الجاحل
تحقق عدم حمل قول الشارع على الجاحل لعدم ظهور التاويل كاستدلال
في شعراي النجم على مجازيه استاده فيه . اذ لو لا اشتراط التاويل لم يستدل
على مجازيته بل يكفي بان المستند اليه فيه ليس ما هو له والشارح جعله
متعلقا بمحذوف وجعل تقديرا لكلام ما لم يعمل او يظن ولم يستدل بشئ
على انه لم يرد ظاهره كاستدل ولا يعني انه تكلف لاحاجة اليه فوجب
ان يتوقف الحكم على الجاحل على الاستدلال مع انه كثيرا ما جعل على الجاحل
لظهور استحالة قيام المستند بالمستند اليه فعلا **علي ان استناد** يتر الى حدب
الديالي في قوله **اي النجم قد اصحت** اي صارت ام **الحيا** **وتدعي على** **وبنا**
كله بالرفع وانما يخرج الى حذف مفعول لم اصنع بخلاف النصب فانه حينئذ
يكون مفعوله ليعني عموم النفي . ولان الكل المضاعف الى الصيغة لا يكون
الا تأكيد او معولا للعاقل المعنى من ان رأت اي ترميني بالذنوب تمامه

من اجل ان كبرت واثر في البرم الشديد اذ الفسوان يبعث السبب
ويطردن كال شهاب الحبيب **راي كرايو الاصم** في القاموس الصلح
المحار مقدم الدرس لفقهاء مادة الشعر في تلك البقرة وقصورها
فمنها واستنبط الحفاف عليها ولطمان الدماغ عما تحسه بالبحف فلا
يسقيه سقيه اياه وهو سلاق ضلع كقزع وهو اصم وهو ضلع
عنه قزع من قزع جملة مفسرة لدوية راسه كراس الاصم مبينة
لوجه الشبه وعن الثاني بمعنى بعد . والقزع جمع قزعة وهو الشعر
المختص حول الراس والمعنى مبرز وسلب عن الراس قزعا بعد قزع
فضا وشعر نواحي راسه قزعات منفصلة بعضها عن بعض **جذب**
الدياني اي معنى اكثر العزم من قولهم جذب الشتر منعت عنه وقهرت
ايام العزم بالدياني تنبها على شدتها . وقيل لان العرب تورخ الزمان
بالدياني لان غرة المهور من ابتد اروية الملال ومنها ابتد السنة
وماء كونا اصم واست . وتفسير جذب الدياني بعضها بتجريد الجلا
من بعض معناه كافي الشرح مستغني عنه بما ذكرنا **ابطي او اسرع**
اشارة الى شدة الدياني بحيث يقال في حقها ابطي او سرحي لا مبالاة
بك اذ لا تفاوت بين سرعتك وبطونك وهو خال عن الدياني غير
القول او اشارة الى اختلافنا في العترو الهولة وره له العيش
وطيبه فبعضها بما يقال له ابطي وبعضها بما يقال له اسرع واختلاف
العيش كثر تاثيرا او ايجازا لبرم وضعف البدن من دوا المفسرة
ولا يخفى ان وصف الدياني بالاختلاف لا يستغناو مع تفسير ابطي او اسرع
بالنسوية بين حالهما فوصفها بالاختلاف مع هذا التفسير كما
فعلة الشارح محل نظر **جاذ خزان** **بقوله** متعلق باستدل **حقبه**
اي مقبب قوله ميزه قزعا عن قزع **افناه** اي جعله فانيا اي
مقدوما لتزيت له منزلة الفاني لا شرافه على الفناو فانيا بمعنى
هو ما فان فيني كجي بمعنى انفي وهوم والصبر للشعرا ولا في اجم **قيل الله**
عنه اطلعي اي ارادته طلوع الشمس حق اذ اوارك افق فارجي
والمعنى فافناه ارادة الله ضرب الدياني لان جذب الدياني بطلوع الشمس
والان جوع ووجه الاستدلال انه بيدل على انه موحد وسياتي ان المصداق
عن الموحد من القرائن فاسناد ميز الى الدياني المجذوبة لان زمان

وسبب وانسائه اي المجاز العقلي كاستقبيه بيان الايضاح والمفتاح
وظاهر الكلام **اربعة** لكن لا اختصاص لنا بالمجاز الحقيقية متروكة
للمعقبات لقلة الاهتمام بها . وكنت ان تفسير التميز بكل واحد من
الحقيقة والمجاز وتجزئ الامثلة لكل منهما باختلاف حالهما من الصدور
من المومن والمجاهل لكنه تكلف اياه . نحو ضمير وهو في القرآن كثير في الما
مع انه يوتد انه لم يقل نحو قول المومن كاقال سابقا نحو قول المجاهل والمجاهل
الاقسام في الاربعة ظاهرا على مدح المصنف ولا يشك بالطرف الجملة
وان حوف الحقيقة والمجاز بالكلية لان طرف الحقيقة والمجاز لا يكون
جملة واحدة لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او ما في معناه . نعم يشك
على مدح السكاكي حيث جعل الحقيقة والمجاز مطلقا الكلام فانه يجوز
على مدحيه لكون المسند جملة كذا ذكره الشارح . وفيه انه يشكل على مدح
المصنف بقولك سرني ليبي وقد ادرت هذه اللفظة حين تمعنا فان
مترك من يلفظ بها وليبي اذا اريد بها نفسها ليس بحقيقة ولا مجاز
لان اللفظ اذا قصد نفسه . وان قيل يوضع لنفسه لا يوصف بالحقيقة
ولا بالمجاز ولا بالاستعارة مخرج به الشارح في شرح الكشاف ويقولنا قبله
جاني زبيد فانه حقيقة وطرفا جملة ويشكل للمصنف مطلقا بجوار كون الطرف
كناية وانما تبين هذه الاقسام لتبين الفرق بين هذا المذهب وناسبه
من مدح به المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية لان طرفه جملة
لا يكونان الا مجازين ان جعل التحصيل مجازا او مجازا وحقيقة ان
جعل التحصيل حقيقة وهذا يوجب تخصيصا لبيان بالمجاز **وقال**
الشارح فانه البيان التبيين على ان اسناد المجازي لا يخرج الطرف
عما هو عليه وانما لما عني ان يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة
ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين . اقول بل لا حارة استبعاد
تحقق المجاز العقلي لان ما ذكره من الاستبعاد يوجب هذا الاستبعاد
لان المجاز العقلي لا يجر منه لان طرفه اما حقيقان اي كلمتان متعلقتان
فيها وضعتا في اصطلاح الناطق **جوابت الربيع البقل** البقل
ما بنت في يفرزون لا في اصل ثابت كذا في القاموس والربيع زبيد فان
ربيع الكلا وربيع الثمار . فالمدح بالربيع ربيع الكلا فكونه حقيقة
ليس بواضح ومن جهة اخرى وهو ان انبات البقل من بعض اجزاء الربيع

لا من جميعه او **مجازا** اي كلمتان مستعملتان في غير ما وضعنا له في اصطلاح
 الخطاب لعلاقة بينهما مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضعنا له **مجازا**
الارض اي جعلها نافع فان ما ينفع كالحي وما لا ينفع كالميت وحقيقة
 اعطاهما الحياة وهي صفة تقتضي الحس والحركة وتقتضي ان الروح والبدن
شباب الزمان اي الارزمنة الثابتة على ان الشباب جمع شاب على ما في
 القاموس وهو امدب من جملة معدنرا والمراد به ارمته قولنا الموصلة
 الموصلة في الغاية والسبب حقيقة حيوان حارته الغريزية مستبوية
 مستغلة اي في حال القراءة او **مختلفان** **مخايب** **البقل** **شباب الزمان**
واحي الارض **الزيت** وباعتبار الطبيعة الدالة على المجاز ايضا قهتار
 لانها اما حقيقة مخايب الزيت واما مجاز مخايب الزيت البقل بمعنى
 الخبر ولوا عتبرت مع الطرفين لمصلحة اعتبارها اقسام كثيرة فعليك
 باستحاجها . ولا يخفى ان الاستعداد في اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز
 في الاسماء باعتبار نفسه وما يذلل عليه اكثر من الاجتماع باعتبار الطرفين
وهو اي المجاز العقلي في **القرآن** كثير فيه رد على من استكرو قومه في القرآن
 فقلنا كان او لغويا فليقام الاهتمام بالنظرف قدومه اولان في تاحين
 القياتر انه من جملة ما بعدد اي في القرآن هذه الجملة وبنا الانكاد
 على ما هو اوهن من بيت المنكوت حيث قالوا لو وقع في القرآن لصح
 اطلاق المتصور عليه تعالى وهو مع كونه ممنوعا منقوضا به لو وقع مركب
 في القرآن لصح اطلاق المركب عليه تعالى ولو صحح دعوي الكثرة ذكره
 آيات على سبيل التعداد ولم يقل مخا وبذلك ثبت لانه لو اعاد الصواب في
 كل آية لزم مثل الكثرة بآية واحدة ولولم يعدل وهرب في باقي الآيات
 ان العاطف محكي كما في الآية الاولى **قال** الشارح المحقق لم يقل مخايبا
 للاقتباس وان المعنى **واذا انزلت عليهم آياته زادهم ايمانا** وتقديرا
 بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرا والمعصوم ان اسناد ذات الى صفة
 الآيات مجاز لانها فعل الله والآيات سبب لنا وليحت عن ان الايمان
 صل يزيد ام لا وهل الآية مؤولة ام على ظاهرها وما نؤيد مقام
 اخر . نعم يحتمل على ايام الاقتباس ان زيادة الايمان كيف يتصور من شأن
 منكوي وقومه في القرآن ولا بد في الزيادة من سبق المنبوت وقد فع
 بان تلاوة آية يوجب الايمان وتلاوة الآيات يزيد ومن لم يتفطن

٩٢
 انه يحتمل ان الزيادة ربما يستعمل فيما لم يستبقه الثبوت وما هو عن مثله
 بعينه **فان قلت** لم يحكمه اقتباسا بل حكمه شاحدا وايضا للاقتباس
قلت لانه صرح به في الايضاح حيث قال كونه تعالى **واذا انزلت** بقرينة ما عدل
 من الحسنات اليدوية هو لا يقتباس لا يماجه **ينح** اي فروع **انما** اي اينا
 بني اسرائيل فيه اسما الذبح الذي هو فعل الجيب الى السبب الامر له **ينح**
 اي ابلست **مخايبا** وهو **لباسا** اسند فعل الله الى ابلست لانه صار سببا
 له بوموسته وحده على كل صورة **كيف تتفوق** **وما يحصل** **الولدان** **شبابا**
 جمع اصيل يحل طريق الجعل حاملا والجعل هو الله تعالى وجعل الولدان ان
 منه شيئا كناية عن طول او كثرة احواله وسد امره فان الشدة من موجبات سرقة
 الثبوت **واخرجت الارض انما** جمع ثقل وهو متاع البيت يريد به وفاتها
 وخزائنها سمى فعل الله الى مكانه كذا في الشرح والافتراس اسنادا الى القول
 به لان الاخراج من الارض لا في الارض وكذا الجعل الاخراج فعل الله الجعل
 نوع باسم ام وحوا فعله تعالى في الاحمال ان يكون الفاعل فيها الملائكة
 ولا بد لتعيين الفاعل من اتمع **وهو غير محقق** **بالجزر** اي المجاز العقلي غير محقق
 بالجزر كما يوه من بعضا سامية وفيه انه كما يوه الاختصاص بالجزر هو الاختصاص
 بالثبوت فذبح الوجه قاضا كما يوه من ذكره في بحث الاسماء الجزري وقد ان
 ان كثر الوقوع في القرآن غير محقق بالجزر يجري في لانا **مخايبا** **انما** **ابن**
صرخا اي قصيرا اسند البناء الذي فعل البناء الى صرخا هاما ان الذي
 هو امر بنا **ولا بد** **له** اي المجاز العقلي من قرينة صادقة عن ارادة ظاهر
 لانه استوك فيه التا لمعني نصب القرينة على عدم ارادة الظاهر وانما تعرضه
 مع استفاوته من قيد التأويل لتقصيها فهو بمنزلة البيان للتأويل فينبغي
 ان يتركب متصلا بما يتعلق به ولا يفضل بينه وبين ما يتعلق به بان الاقسام
 وحديث كثرة الوقوع في القرآن وعدم الاختصاص بالجزر ولا يشترط قرينة
 معينة لما هو الحقيقة ولذا اختلف في انه هل يلزم له حقيقة او لا وجو
 جونه معبر فيها حقيقة واه المظهر بقرينة صادقة فان كان الظاهر صادقا
 يحكم عليه وان كان كاذبا فالشارح يحكم عليه والسيد يتوقف وقد عرفت
 ما هو الحق **لقطيعة** كما في قول أبي الجهم ولا يخفى ان قوله انما قيل الله يق
 قوله ميزنه قد عرفت من ظاهره لانه على انه كان موعدة افعالة
 قوله صدوره من الموحدة كقضي ان يعيد الصدور عن الموحدة بما اذا لم يعلم

من لفظ يقارن بالكلام أو معنويه يجوز اجتماع القرينين لاينا في
التساوي بين وجهيهما **كاستحالة قيام المسند بالمدكور** اي بالمسند
اليه المذكور لفظا او تقديرا **عقلا** يعني كاحالة العقل قيام المسند
بالمذكور فعقلا يميز عن نسبة الاستحالة اليه القيام باعتبارانه فاعيل
الاحالة كما قالوا في ابتلا الالسا والمراد احالة العقل على سبيل الاستحالة
من غير ان يحتاج اليه استعانة بنظر او غيره يعني استحالة جليلة البدهية
فكون محبتك حاجتي اليك او عادة اي احالة العادة **فكنت محب**
هو الامير الجند والاولى كاستحالة نسبة المسند اليه المذكور لفظا
نسبة الفعل المجهول **وصدور** عطف على الاستحالة اي صدور
الحجاز وارجاعه اليه الكلام بقطع سلك الضمائر عن الانظام فلا يقع
فيه وان وقع الشارح فيه عبارة الايضاح في هذا المقام **عن الواحد**
من تعينه بغير المحقق حاله والاشتمال المستحق من التقييد كصدور
عن لا يرضى به في مثل **اشياء الضمير** متعلق بالظرف فانه اذا صدر عن
الموحد يحكم العقل بانه محجاز لا من كل عاقل او كل عقل لا ياتي عنه بل
كثير من العقول القاصدة يحكم به **ومعرفة حقيقة** الاولى ترك المعرفة
اذ المعهودة المتعارف وصف المعلوم بالظهور والخفا لا العلم والمزاد
ان حقيقة **اما ظاهر** والمراد الحكم المفرد المقدر للحقيقة سواء كان
محققا او لا فلا يحتاج اليه تاويله من ان يعرفه مسند اليه لو اسند اليه
لكان الاسناد حقيقة اما ظاهرة كافي الشرح وان وجهه بانه اما اوله لما
ذكره من انه لا يكون ان يكون المحجاز حقيقة بل الواجب ان يكون له مسند
اليه لو اسند اليه كان الاسناد حقيقة اما الاسناد فيجوز ان لا يحتمل
اصلا وكيف لا ويجوز ان يكون الفعل مستقبلا ويسند اليه فاعيل لا يوجد
اصلا فالصور الذي اصله هذا الاسناد ليس لمسند فاعيل محقق بل
مقدور وفي هذا الكلام التنبية على انه يكفي في الحجاز القرينة الصارفة
ولا يجب القرينة الموضحة لطبيعة الاسناد بل رب محجاز حقيقة حقيقة
لا تظهر حتى انكر الشيخ وجوب الحقيقة للمجاز والرد على الشيخ ان كان
لان الفعل يستحيل بدون المسند اليه غايته انه قد يكون حسنا
وبغير النظر الصحيح لله تعالى واليه اشار بقوله **واما حجة كافي فقلت**
سرتي رويتك اي سرتي الله عند رويتك وتبع في هذا اللة

اعلى الامام الرازي كسبته صاحب المفاتيح الا انه قال يجب ان يحكم المسند
اليه بما يرضى به يزيد انه لو كان المتكلم من محكم خالق الافعال الله تعالى
لا جعل حقيقة الاسناد اليه تعالى . وان كان من محكم خالق الافعال العباد
انهم فاجل الحقيقة ما تناسبه بل حقيقة ما قال ان الاسناد حقيقة لا يدور
على الحق بل عند الحكم بان الله خالق الافعال كلها ضرب زيد حقيقة وضرب الله
بما يحكم العقل بما يرضى ان يكون عند كلة فاعلا حقيقيا فاعبر الحقيقة
الاسناد اليه والحق مع الشيخ لانه يريد انه لا يجب في المحاز العقل قصد
حقيقة ولا يجب ان تلاحظ للعقل فاعلا حقيقيا محققا فان في اقدمي بل
حق لا قصد انما محققا ولا بعدل من فاعله المحقق اليه السبب الذي هو الحق
بل زيد افادة الفذوم للحق فتباعدة في سببه الحق له حتى كانه فاعل يقوم
اقداما ومقدما وتضع الحق موضع المقدم الموهوم متباعدة في سببته فدا
صديق هذا الكلام على وجود الفذوم ولا يطلب منك وجود الاقدام الموهوم
ولا يحسن ان الطاهر سرتي الله بسبب رويتك ليكون اسناد سرتي الي الروية
اسنادا اليه السبب . واما جعله اسنادا اليه الزمان فيحتاج اليه تقدير
اي سرتي الله زمان رويتك وعنه سند رجة ويمكن ان يوجه قوله عند
رويتك بانه ليس بالتنبيه على ان الاسناد اليه الوقت بل للتنبيه على ان
السببية عادية ماله وجود الفعل في هذا الوقت **وقوله** اي لمية
لواش على ما في الايضاح وهو ان ما في الشاعر المشهور على ما في القاموس وقال
الشارح هو قول ابن المعدل فن قال لانا في بين قوليهما الجواز ان يكون
له كيتان لم يات بفتح . **يرينا مفعلي فكر** . **ينوق سناهما التمر** .
يزيد وجهه حسنا . **او اما ردة نظرا** .
اي يزيد الله حسنا في وجهه جعل وجهه ما يدعى بالان من الوان نعم الحسن
الذي فيه يريد الله كما نظرت في هذه المائدة لوانا من النعمة يمتد به
وما قال المفعول الثاني في يزيد يجب ان يقع اضافته اليه الاول كما في زاده
الله مرضا اي زاد مرضه وهذا الايضاح لا يصح يزيد الله حسنا بانه
وجهه فلا بد من جعل يزيد بمعنى يظهر اي يظهر لك الله حسنا في وجهه
قد اندفع ما ذكرناه اذ يريد الله حسنك في وجهه بمنزلة يريد الله نعمك
في مائدة وجهه . **هذه الملاحظة بحسنا** ضافة الحسن اليه المحاط على

ان يجعل يزيد بمعنى يظهر فاصد لانه ليس يتعدى الى مفعولين وقد
صرح بترجيح وجهه في اول البيت واما اشارة لطيفة في اخره الى الترميم
فان التكرار اذ اوردت التفسيرية اشياء غير مستحصنة كالحديث وفيه مع ذلك
اشارة الى انه على خلاف الاشياء فان الاشياء اذا تكررت فعلا الربعية فينبه
ونقص حسنها بل تنكح . اعلم ان هندي نظرا للمجاز العقلي في ذلك الكناية
بان يجعل انبت الربيع لاثبات الانبات للربيع وجعل الربيع قابلا لمستقبل
منه الى المبالغة في طريقه الربيع للانبات وهو كالمدخلية فيه وكذا
يزيد بقوله بنى الامير اثبات اثبات الامير ليقول منه الى كثر مدخلية
في اثباته كانه للفاعل **فان قلت** كيف يصح منك اثبات الانبات للربيع
ولا اثبات له فالجواب ان يجعل مجازا منسلا لا متناع ازاؤه والمعنى الحقيقي
قلت صح اثباته له عند الوهم فانه قيل انبت الربيع في وهي وكثرة
منبتا في الوهم بكونه كثر المدخلية في الانبات **واكن السكالي**
اي انكر المجاز العقلي وقال ليس في كلام العرب مجاز عقلي ولا خفي في ان
ما ذكره ليس الاحتمال امثلة المجاز العقلي للاستعارة بالكناية وكذلك
لا يترفعه حتى لو لم يترفع الاستعارة بالكناية ايضا في تلك الامثلة باجتماع
المجاز العقلي فيكون كل منهما منكرا في تلك الامثلة ومحوها ويكون
اثبات احد الامرين والذاتي له اليه انه يقبل الانتشار ويجعل اعتبارا
اللفظ اقرب الى الضبط . وهو ضربان هذا الاعتبار يوجب تشبيه
الربيع بالقادر المختار وادعا انه عينه وهو ركن جدي اطلاق المجاز
العقلي فان فيه تشبيهه ملائمة الربيع بالاثبات بملائمة الفاعل
الحقيقي وان جعل الامير في هرم الامير الجند من عداة الجيش وميزلته
امر مستبعد جدا او يمكن دفعه بان تشبيه الربيع بالفاعل الحقيقي والملائمة
فيه ركن لو اعتبر التشبيه به بخصوصية اما لوشبه بالفاعل مطلقا
بعنوان الفاعل فلا وكذا الاستعداد في جعل الامير بمنزلة الفاعل
الحقيقي للزم . واما الاستعداد في جعله بمنزلة الجند مطلقا بصفة
الجندية **اهب الى غار ونحو استعارة بالكناية** ذكر بلفظها
قوله تعالى ان تدعون واهب الى غار ونحو على انه بالضمير الراجع الى
المجاز العقلي اختصارا لما مر بخصوصه لان فيه ما يستبعد ضرورة الى الاسما
بالكناية لا غرض في انبت الربيع البقل وهو الامير الجند وكذا في احيي

الارض

الارض شباب الزمان اذ يلزم الاستعارة من المعبر وكلام من الاستعارة بالكناية
معلومة اشار الى بيان بقوله **بنا على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي** ولعل
اشاد بقوله الفاعل الحقيقي دون الله تعالى لانه ما ذكرنا من وضع الركاكة **نحو**
نسبة الانبات فان الاستعارة بالكناية عند ذكر المشبه واداء المشبه
به بقرينة استعارة ما هو بخاصة من خواص المشبه به لصورة وهيئة توهم في
المشبه شيئا بذلك الخاصة واثباتا للمشبه . ففي قوله بقرينة نسبة الانبات
اليه فظهر وجب ان يكلف ويجعل على اداة بقرينة المشبه ما هو مشبه بال
اليه واما يقال ان السكالي وان استحسن منه ان قرينة الاستعارة بالكناية عند
اثبات الصورة الوهمية المماثلة بالاستعارة الحقيقية الا انه ذكر في بحث جعل
المجاز العقلي استعارة بالكناية ان قرينتها قد تكون امرا محققا كما في انبت الربيع
فذكر الكلام مستغن عن التاويل ثم في قوله **وعلى هذا القياس عين**
تظهر لانه لا يمكن قياس القرينة في اكثر الامثلة قليلا ونحن على ان ما ذكره
ليس نقاشا في ان الانبات محمول على معناه الحقيقي وليس مستعارة لامر وهي
وتبع ما استحسن منه وستطلع على معنى كلامه في انبت الربيع في قول البيان
في مقامه ان شاء الله تعالى **وهو ضروري** في جعل كل تركيب يشتمل على المجاز
العقلي مشتملا على استعارة بالكناية نظرا لانه باطل لاستلزامه امورا
باطلة وبطلان الدوائر يستلزم لبطلان الملام ومات لانه لا يقوى عليه
الدعوى بكل تركيب مشتمل على المشبه به والمشبه فانه لا يصح اخراجه عن
كونه مجازا عقليا بجعله مما يشتمل على الاستعارة بالكناية لانه فيه ما يمنع
عن ذلك الجدل ناشار الى الدليل الاول بقوله **لانه يستلزم** الى اخره وليد
الثاني بقوله ولانه يتفق عليه اخر ولا يخفى ان الاتفاق لا يخص معنى تارة صياح
بل كل تارة كونه في الدليل الاول يتفق به الدعوى لانه لا يمنع اخراجه عن
الاشتمال على المجاز العقلي بذلك الجدل لوجوه المانع كما لا يخفى ان استلزام
الجدل المدكور باطل لا يخص معنى تارة صياح على وجه ذكره بل يجوز فيه
باختصار اشتماله على طرفي التشبيه فكل من التخصيصين بلاخصص استلزام
ان يكون المراد بعينه في قوله تعالى هو في نفسه راضية صا جها
ليس مقابلا لصفة الاضافة واجزائه كايهه طاهر اعيان بل هو يلية
معتبر في الجميع انه يستلزم ان يكون المراد بالبناء فضلا عنه وان يكون المراد
بضميرها ما ان العمالة وبالربيع هو الله تعالى ومدار العباد عليه وانما المقابل

لما عدم صحة ان تكون العيشة طرفا لصاحبا فالأولى ان يقال يستلزم
ان لا يصح جعل العيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية طرفا لصاحبا
والأولى بنحو ما يشهد له لا يوم ان تركه الحق فيه وإيراد في أخويه بناء على
انفراد ه بخلاف أخويه فانه فاسد لان قوله تعالى خلق من ما دافق في شدة
لا يخرج به في الايضاح **قال سب** الطابع لا انه مفعول خلق من شخص يدفق
الما أي يصيبه ورد بنحوه وخلق من نفس واحدة ويدفعه ان مراده
انه لا معنى له في مقام بيان الخلق من الما كما يشعر به نظم القرآن ونقول
لانه لا معنى حينئذ لوصف الما به يخرج من بين الضرب والخراب
وقوله **ما سب** الأولى بحاله ان يدرك بعد قوله بناء على ان المراد بالربيع
الفاعل الحقيقي بقدرته نسبة الانبات اليه ويجه انه لما لا يجوز ان يكون
هو في عيشة راضية من قبيل لم ينفذ اراخلد قتال **وان لا يصح الاصل**
في نحو بنار صياح مما اضيف فيه المنسوب اليه الذي غير ما هو له
اي ما هو له **الظلال** اضافة التي لا لنفسه اذ لا اعتداد لمن هو
وجعلنا في عداد الاضافة اللفظية اقوال من جملة اللوارم الباطلة
ان لا يصح نحو بنار له صياح اذ لا معنى لنسبة التي الى نفسه وما يقاب
ان الحجاز العقلي اسما تام الفاعل لا يستتبع اليه المستند والموصوف
ولا يحتاج التكاكي اليه جعل النارة استعانة بالكناية ولا الى جعل العيشة
بل يكفي جعل الصبر استعانة بالكناية فيما لا يعتد به لانه بعد انه مفعول
على عدم التفرقة بين مذهب التكاكي ومذهب غيره في الحجاز العقلي
بوجه عليه انه لو جعل الضمير بمعنى الصاحب والعيشة وثمان مجازا لها
لخلا الصفة المشتقة عن غير الموصوف والضمير المشتق عن ضمير المتكلم
على ان ضمير الغائب لا يعقل فيه الاستعانة لانه تابع المرجع لا محالة وهو
حقيقة فيما قصده مرجعه مجازا كان المرجع او حقيقة وبهذا اعلم ان ردة
الحجاز العقلي اليه استعانة بالكناية اما جعل طرف الحجاز العقلي استعانة
بالكناية كما في انبت الربيع البقل وجعل مرجع الطرف استعانة بالكناية
كما في راضية **وان لا يكون الامر بالنا لاما** مع ان البدالة بلا شبهة
في قوله يا هاما ان يرد صرحا وفيه ان الامر بالنا ليس لاما بل الامر بالامر
بالنا لانه قصد بهذا الكلام ان يلزم هاما ان العمل بالنا فينبغي ان يقال
وان لا يكون الامر لاما وان نقول المراد ان لا يكون اقر المعركة

بالنا لاما لان دعوى هو الامر لم يفتيه في هذا الكلام لاموصفا للامر اليه
فستبين ان كان ذلك حدة النظر فان هذه الاشارة ليست لصعيف البصر **وان**
يتوقف نحو انبت الربيع البقل على التمع الأولى على الاذن لان المتبادر من
التمع في هذا الفن التمع من البلقا من الشارع **واللوارم** الاربعة **كلها مستندة**
ظاهرة الاستفا وكيفية الكلام المنجز والكلام المستفيض بين البلقا صحة
اجلي من التبادر ووجوب توجه الامر بعد السد الى المنادي لا يدخل فيه لان
ولكل احد في استعانة مثل انبت الربيع البقل استقلال واختيار **واحي**
عنه بان التكاكي يمنع كون احد من البلقا على مذهب التوقيف فكل من يقفوه
على الاذن واذا العاقل فلم يستعانة من استعانة مع قوله بالتوقيف لانهم زعموا انهم
فصدوا الحجاز العقلي والاقتداء بهم في معرفة وجوه تصرفات كلام البلقا
لانهم لم يمتنعوا بالاحاطة بجميع تصرفات كلامهم فلا يبعد ان لا يفهموا بعض تصرفات
في الكلام وفيه انه لا خلاف في ان حصن الحجاز العقلي مما لا يمكن ولا ينبغي نسبة
التقصير اليه العاقل في تحصيل مراد البلقا وتجويزه استعانة التراكيب
الممنوعة شرعا لان تحقيق لباعث تقليد الانتشار وتقرير الفن ايسر
الضبط فان ذلك الباعث ليس بمثابة حسن العمل بمقتضا مع خطية
ارباب الذين والانتباه بل الجواب ان صحة انبت الربيع انما يتوقف على التمع
لواريد بالربيع ذات الله تعالى ولو اريد به الفاعل الحقيقي على الاحباب
فلا يتوقف على التمع وان كان ذلك الفاعل المحمدا هو الله تعالى كما يقال
لا يد التمكن من شيء يوجد فلا يلزم من اطلاق التي ضامع انه في الواقع
ليس الا انه منع من شيء **واجيب** عن هذه الاعتراضات بمنع الاستعانة لان
مذهب التكاكي في الاستعانة بالكناية ليس ان المراد بالمسبة المسبة
حتى يكون المراد بالربيع مثلا هو الله تعالى بكل المسبة والذما انه غير المسبة
والا فلا يوجب كونه عين المسبة به حتى يلزم شيء منها ويجه عليه انه
لم يغير اسما وما هو بالمسبة به اليه ان المسبة اسما له ما هو له حتى يصح
انكار الحجاز العقلي بحمله من قبيل الاستعانة بالكناية ويدفع بان المسبة
اليه الاستعانة بالكناية عند ليس ما هو بالمسبة به بل صورة وهمية سببية
بالمستند فهو المسبة حقيقة وحقه ان يستند اليه ويرى هذا الذبح
بان ما قصد ان قرينة الاستعانة بالكناية عند استعانة تحييليه هي اللفظ
المستعمل كالصورة الوهمية لا غير خطا لانه صرح في بحث الحجاز العقلي

اليه الاستعانة بالكفاية ان قرينة الاستعانة بالكفاية قد تكون امرًا وهي
 كما في اظفار المسببة ونظمت الحال وقد تكون امرًا محققًا كما في اثبات الربيع وهرم
 الامير الجند وقد اجريناك ان يعني كلامه هذا شي آخر ويستطوع عليه في شرحنا
 هذا اذ اياتي محله وبما ذكرنا طهر ان معنى الاعتراضات على ان مذهب السكاك
 في الاستعانة بالكفاية ان يبرأ المسببة به حقيقة وان المراد بما اسند اليه المسببة
 معناه الحقيقي في هذه الامثلة لا على مجرود ان المراد المسببة به حقيقة حتى يكون
 في دفعها الاشارة الى انه يبرأ نفس المسببة بادعائه كونه مسببًا به كاطشنة
 الشارح وتبعية القوم وقد يقال بمعنى الاعتراضات على ان السكاكية
 جعل الاستعانة بالكفاية من قبيل المجاز وذلك لا يبرأ من الاستعانة
 في المسببة به حقيقة وان صرح بخلافه في تحقيق الاستعانة بالكفاية وفيه انه
 لا يندفع في دفع انكار المجاز العقلي لان له ان يبيى الرواية الاستعانة
 على ما يقتضيه ما ذكر في التحقيق لا على ما يقتضيه جعل من المجاز ويمكن
 ان يقال في رد كلام السكاكي انه يلزم ان يكون المراد نفسه في عبسنة
 زامنية صاحبها وهو الاصح سواء كان صاحبًا او غائبًا او حقيقياً لان معنى
 الاستعانة على تباين المعاني وبني الطريقة على دعواها وهما متباينان
 ينفر عنه البديع وهكذا في تباين صياح لان الاضافة تستدعي المعاني
 والاستعانة الاتحاد وليس لك ان تجعل كلام المصنف عليه لا يابا
 النظور ان الاخير ان **وانه يتحقق نحو بشاره صياح لا سيما على**
طريق التسميية وهو مانع عن الحمل على الاستعانة كما صرح به في كتابه
 وجوابه ان هذا امين على انه جعل الاشتمال على الطرفين مطلقاً مانعاً
 وليس كذلك لانه اراد به الاشتمال على الطرفين مطلقاً في حيث انهما
 طرفان وكيف لا وقد جعل رداً رداً على القوم من قبيل الاستعانة
 وليس التباين وما اصنف اليه طرفاً التسميية لان الاضافة لامية لتعيين
 المسببة المستعانة ان المسببة بالخص بشاره لا مطلق التباين وانما
 يكونان طرفي التسميية لو كان الاضافة في معنى الحمل للمبالغة في التسميية
 ولا يخفى ان طرف التسميية حقيقة فيما يكون متصفاً بكونه طرفاً فلاحاجة
 في دفع الاستعانة اليه فبيد منافات الاشتمال على طرفي التسميية للاستعانة
 بكونه ملي وجه غني عن التسميية كما في الشرح وربما يمنع اشتمال تباين صياح
 على طرفي التسميية بان المسببة به للتباين شخص صياح مطلقاً والصغير لفلان نفسه

احوال المسند اليه

من غير اعتبار كونه صياحاً وفيه انه حينئذ لا يبعد الاخبار عنه بصياح وليستد
 الكلام على طريق التسميية وهو التباين وحيث يمكن دفعه بان المراد ان المسببة
 شخص تباين منه القوم ويقطع لان يقوم والله المحرك على الفزع من شرح الباب
 الاول من المعاني وسأله التوفيق لشرح الباب الثاني ونفوس الاماليه وتوكل
 عليه في سلوكك تلك الصواب في شرح **احوال المسند اليه** اي احوال
 بما يطابق اللفظ مقتضى الحال على ان الاضافة عهدية وبعد لابد من اخراج
 احوال تعرض لله بالقياس اليه الاسماء او المسند او غير ذلك كونه مسند اليه
 الاسماء مؤكداً او مسند اليه لمسند نوخر له غيره ذلك وقد اخرج الشارح
 باعتبار قيد الحقيقة وفيه ان احوال المسند اليه من حيث ان مسند اليه
 لا يجوز ان يوجد في غير وقتها يوجد حال يحسن به ولا يبعد ان يخرج بالعهدية
 المذكورة لان كون المسند اليه مسنداً اليه لاسماء مؤكداً ليس مقتضى الحال
 بل يقتضي الحال ما كيد الاسماء وحال المسند اليه من تواجبه وانما ذكرنا
 هذا التحقيق هنا متابعة للشرح والا فلاحاجة في بحث الاسماء الاخبار
 فاحفظه واستفيع به فيما سبق ولحق وقد احوال المسند اليه لانه الذي
 الاصل في الكلام تقديمه **اما حذفه** قدمه على سائر الاحوال لانه ينبغي
 عن مرتبة المسند اليه على سائر الاركان لانه يدل على انه لشدة الحاجة اليه
 كانه ان يبيى ثم ترك وطردا غير به بالحذف وفيه المسند بالترك وهذا طرد
 ضعف نكتة اذ في هذا الشارح لقد دمج حيث قال قدم على سائر الاحوال لانه
 عبارة عن عدم الايمان به وهو مقدم على الايمان به لتاخر وجود الحادث
 عن عدمه لان الحذف ينبغي عن حدوث العدم على ان وجوب النقد يتم
 على الايمان به اما في التقديم على سائر الاحوال على الذكر **فلاحترار**
الاعتبار وهو ذكر على ما اشهر لان اللفظ يحمل رداً والذكر فالذكر
 عبث وذكره او القرينة على ما نقول لان فائدة القرينة معرفة اللفظ فافا
 على الذكر لغت وصارت عبثاً وانما قال **بنا على الظاهر** لانه الذكر
 الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكر عبثاً وكيف تكون القرينة عليه مع الذكر
 عبثاً لانه الذكر الاعظم يستحق اهتماماً يوجب تكثير ما يخص به ولا يخفى
 ان هذا التقدير يحضر المسند اليه ولو اردت جعل الاحتراز عن العبث
 بنا على الظاهر مشتركاً بينه وبين المسند كما ستعرف مما ذكره المصنف
 في احوال المسند بل مشتركاً بينه وبين غير المسند ايضاً فينبغي ان يقتصر

او کہ وقت ک حاضریہ خلافت و ملک مہدیہ من غیر نام

و بعد از آنکه
العادة القدرية من رايه
فدفعه الله

لأن فوائد ذكره لا تحصى ولا تحصى وحصل أوقعيته توطئة لقوله **أو ادعاء**
تعيينه بخالفة السوق ومباعدة الذوق وكذا جعله تفصيلا لبعضها ببعض
 الاختراز عن العبث بما على الظاهر **أو نحو ذلك** إيراد الأمانة لكونه أمانة
 إلى أحد الأمور المستفادة من التردد وقد عرفت من النسخ غير بعيد فلا
 تعبد ومن الغواشيع استعمال أو إداره على وجوب الحذف مما عاكسا في
 رتبة من غير إلام ومشتقة أعرفيا من آخرهم **أو قياسا** كما في الحمد لله الحميد
 ما يوقع فانه لا يجوز هو الحميد كذا قالوا وفيه بحث لأن الحذف هنا للاختصار
 عن مخالفة القياس أو ضعف التاليف فهو من مفعولات البلاغة التي
 مرجعها غير علم البلاغة ولا يتعلق له بمقتضى الحال الذي من وظيفة المبالغ
 وفيه الحذف لتعيق المقام بسبب تقصير وساعة أو قوت فرصة أو محظوظة
 على وزن أو جمع أو قافية **فان قلت** يجب التجمع أو القافية حذف
 المسند إليه حتى إذا القافية حينئذ غير وكذا الحذف الجمع وهو
 يحصل بحذف ذلك العرفانية أو آخر الجمع بدون حذف المسند إليه
قلت أو توقف النظر وحسن الجمع على حذف المسند إليه أو جرد ذلك
 ويكون ذلك العرفانية أو آخر الجمع بحذف المسند إليه للحاقه على
 القافية أو الجمع **قال** الشارح المحقق وقد يكون من حذف المسند
 إليه حذف القاعل وحينئذ يجب اسناد الفعل إلى المفعول ولا يفتقر
 هذا إلى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل إلى مجرد العرض الدال
 إلى المحذوف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بان قاتله وإنما المقنود
 ليعتدل ليوم شره وفيه بحث لانه لا يجب اسناد الفعل بل اسناد الفعل
 هو اسم المفعول ولو اريد بالفعل ما يعم شبهه يشكّل بفاعل المصدر
 فانه محذوف ولا يجب اسناد المصدر إلى المفعول ولانه يجب حذف الفاعل
 وأصرت وأصرت وأصرت القوم وأصرت القوم وصرت القوم بها
 لا يحصى ولا يجب الاسناد إلى المفعول ولأن المحذوف هنا ليس بحرف المحذوف
 إليه بل المسند والمسند إليه ويجب الداعي لحذف الجملة لا الحذف
 المسند إليه بل السبيل جملة بجملة والداعي أن العرض يتعلق بإفادته صدر
 الفعل بل العرض إفادة وقوع الفعل على المفعول ولانه ربما يحذف الفاعل
 ولا يجب الاسناد إلى المفعول ويجب القرينة والعرض الداعي نحو بيتنا
 التي هي أقوم أي الملة التي هي أقوم حذف استعارة لانه بلغ من النجاسة

میلو

متبعاً لا يمكن ذلك ونحن جازاً القربة بمعنى أهل القربة وأما ذكره في
 أي الدركي لا ذكره في المستند إليه لا فوهه عبارة المفتاح حيث قال أول
 الفصل في المستند إليه مذكوراً إذا صالة الدركي لا يخص شيئاً **الأصل** الذي
 لا يعدل عنه الاستسبب ولا يتفق الحذف كذا في الإيضاح **فإن قلت** لا يتوقف
 اقتضا كون الدركي الأصل الذي على استقامتصفي الحذف بل يكفي إضمار القربة
قلت لأنه لم يرد بالمقتضي ما يزيد على المصحح بل حاشية وج فيه المصحح
 أم بوجود المصحح يتم المقتضي وينتج الاقتضا وجعله أول نكتة والمفتاح
 آخره عن الكل وكان المفتاح جعله نكتة مبتدأ له ولهذا قال المستند
 الدركي لكونه أصلاً لا يوجب نكتة زائدة على كونه أصلاً والحذف بحاشية
 الأصل يوجب نكتة باعثة عليه معتد بها فالحذف إعراف وأقوي في اقتضا
 المعاني الزائدة على أصل المعنى التي هي المقاصد في عمل المعاني فلذا تقدم
 على الدركي والمصنف طاعة وجعله نكتة عربية لا يأتى إلا الأيدي نظير
 الخواص لأنه يحتاج إلى معرفة أنه ليس في المقام شيء من مقتضيات الحذف وأنه
 شأن الانطباع الحليلية لكن ينبغي أن يذكر معه ولا يتفق للعدول منه ولا
 يفوته القيد الذي صار به جليلاً كافات المفتاح أو السببه على عناه
السابع أو بعبارة السامع أو لتوجيه بالعبارة **أورياة** **الأضاح** **التعريف**
 أما المستند إليه أو لغرض لعل يتكرر المستند إليه أو لغرض لعل يتكرر
 المستند إليه كما في قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون
 حيث كثر الاسم الأضاح قولك كيف بالحكم الثاني بما ذكر من أم الإثبات
 للتبيين على أن هؤلاء الموصوفين لشرف الأيمانين مما رزق بكل من تخير
 الدركي وكان الفلاح وكل منهما يمكن في تبيينهم فلا يضاح هذا العرض
 ذكر المستند إليه ولم يحذف لفص القربة على تقديره إذا مع الحذف
 لا يفسد التكرار كالإيضاح ولا يفسد عن العرض المذكور كالأضاح
 وبهذا أظهر فساد رأي من قال ليس الآية من قبيل اختيار الدركي على
 الحذف إذ لو ترك أولئك الثاني لم يكن مقدراً بل كان ما بعده مطلقاً
 على مستند أولئك الأول أو **أظهر** **نقطته** لأن اللفظ بما يدل على كونه
 أو لتعظيمه أو إهانته إذا كان اللفظ مما يدل على نقصان أو **التدريج**
 يدرك أو **استداده** أي وجدانه لذيداً أو **أظهر** هذه الأمور أو
 بسط الكلام حيث **الاصفا** **طلب** قيل الأولي حيث التمتع فطلب بالمعنى

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

منها وصفه كذا علم المتبر وكذا الذي اذا علم الام لا يحسنه ومنه لا يوافق
قوله او افعل من يقطعه او اهانته كافي بعض الامم في ذلك

ليصح التمثيل بقوله **خو هي عصا** والافه تعالى من عن الاصفا والاول
واقول اشار الى ان القرآن نزل على لسان العباد عومل فيه معاملة
في مجاوراتهم وينبغي ان يقول حيث زيادة الاصفا مطلوب لان الاصفا يحصل
مع حذف المستند اليه بذكر المستند وما يتعلق به ولا يقتصر البسط على ما ذكر
بل ربما كان له واع اخر كالانتماء والافتكار وحيث المكان اي في مكان الاصفا
مطلوب فيه ولا قرينة على جعله مستغاضا للزمان حيث يقع تجويز ومما
ينبغي ان ينبه عليه ولا تغفل ان قوله او نحوه ذلك في بحث الحذف وتركه
في هذا البحث ليس لان كانت الدكر استوفيت بالتفصيل بخلاف نكات
الحذف فاحتج الى اشارة اجمالية لم يبق هنا بل بخلاف هذا المبحث
بل الاجمال فيما سبق اشارة الى ان الاحوال المتضمنة للموضوعات ليست
تمامية صرفة بل مدارها على العقل السليم والطبع المستقيم وتركه
هنا للاكتفاء بالاشارة السابقة وهكذا افادته لاستشاهد انه قد ياتي
بالاشارة الاجمالية وقد يترك متابعة لاداب المفتاح ولا ينبغي ان يكون
الذكر في اشارة نكات لا يخص بمادة اقامت قرينة مخصصة للحذف
حتى انه لم تكن قرينة كان الذكر لا متغا القرينة كالتي من هذه النكات
اذ لا تزام بين اسباب الذكر فقوله الشارح الحق هذا كله مع قيام
القرينة ومما ذكر الشارح انه قد يكون الذكر لكون الخبر عام النسبة الى
كل احد او اريد تخصيصه وتركه المصنف لانه لم انه فاصد لانه ان قامت
قرينة على الخصوص فكونه عامًا واردة التخصيص لا توجب الذكر وان لم
تقم قرينة فالذكر واجب لعدم قرينة الحذف لا لا متغيا عموم النسبة
وارادة التخصيص وفعله الشارح المحقق بان يقع كلامه انه قد يكون
الذكر لا متغا القرينة الا انه جعل عموم النسبة وارادة التخصيص تبصلا
لذكر لا متغا لانه بما تكون الخبر خاصا يبين قرينة الخصوص وبان تمام
ارادة العموم يبين قرينة العموم واعرض عليه السيد السند بان عموم
النسبة مع ارادة الخصوص بجماع قرينة الخصوص قد يكون مما ابلغ
لشوال او غير سوء ذلك نعم يوجب عدم كون الخبر قرينة على المستند اليه
وانتفا كون الخبر قرينة لا يستلزم انتفا القرينة مطلقا والجواب ان
الشارح بعموم النسبة عومه في هذا المقام ومثوله المتعدد وهو يستلزم
انتفا دالة الخبر على الخصوص وانتفا دالة غيره ايضا والامر بكن الخبر في هذا

المقام

المقام عام النسبة الى متعدد ونحن نرد على الشارح بان مراد المصنف ان
الذكر لعدم القرينة لتخصيص فصاحة الكلام والاحتراز عن التقييد باللفظ
لان الحذف بلا قرينة حذفي النظم يوجب كون اللفظ غير طاهر الدلالة ولانه على
القانون الخوي لان حذف المبتدئ عندهم لا يكون الا لقيام قرينة فلا تعلق
له بهذا العلم بل يكون مرجعه على الحق والجواب عن اعتراض المصنف انه
لا يكون الحذف لمجرد التقييد لانه اذا حذف المستند والخبر عام ولا قرينة على الخصوص
يجعل الكلام على عموم الحكم فعلا للترجيح بلا مرجح يكون الذكر عند قصد التخصيص
والخبر عام النسبة لئلا يبادر الذهن الى ان الحذف لمجرد التقييد لشيوع الحذف
لذلك منع وجود القرينة على الخصوص بذكر المستند اليه الخاص لئلا يبادر
بادي الرأي العموم ويفضل عن القرينة ورعايته **واما** **حرفه** اي جعل المستند
اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء تعينه او ما وضع لشيء يعينه والاول
هو المشتهر بين الجمهور والثاني هو الذي حققه بعض المتأخرين وهو المعبر
المفطور وان اردت كمال تحقيقه فعليك بشرح الرسالة الموضوعية لنا فاننا
بذلك فيه جسد المقدور وبالمجمل لترجيح التعريف على التذكير كونه
ملا ان التعريف ولا بد منها في اختيار كل قسم من اقسام التعريف اذ اختيار كل
قسم منها في افادة المستند اليه مثلا ان مقام الافادة لطلب التعريف يقتضيه
وقد بينه المفتاح وانه تركه المصنف طنا منه انه العام لا يتحقق الا في ضمن
فكته الخاص فتكفي لا يراد العام وليس كذلك لما عرفت ان اختيار الخاص لئلا
تدعوا طالب التعريف اليه وهذا اتم مما قبل ارتفاع شأن الكلام بان لا يقع
من كنه العام لخصوصه وقد بينه المصنف لذلك فاورده في الايضاح وفي
قصد افادة الملاحظ فائدة كاملة معتد بها وفائدة الخبر اما الحكم يكون
المستند المستند اليه **واما** الحكم بعلم المتكلم بما وكلما زاد على اصل الحكم شيء
يحيي خصوص رتبة الفائدة لكن ما لم يوجب البعد عن حد الوقوع له ان لا يبعد
الخبر من المتكلم وخصوصا الحكم اما بخصوص المستند اليه اما بالتعريف او
التقييد او تكثير الحكم عليه بالتعريف اعلى سبيل التزميد واما بغير ذلك
ولكل مقام كان لكل قسم من التعريف مقامًا ولذا افضل ومبادرتنا نقصا
هنا وفي هذا المقام وان دفع ما رده على قولنا كما كان الحكم البعد كانت الفا
في الاعلام به اقوى انه لا يتم لان الحكم ربما يخرج بالبعد عن جيز القول وان دفع
ما يتجه على كون الفائدة في المعرفة اتم انه يمكن تخصيص الذكر بالوصف

حتى لا يتشارك فيه غيره ولا يكون للمعرفة عليه منزلة وذلك لانه
خصوص حصل بما زاد على التكثير من الوصف وباب مناب التعريف وله
مقام زما لا يوجد حيث وجد مقام التعريف **واما ما ذكره الشارح** من ان
التعريف اعم من هذا التحصيل لانه وصفي بخلاف تخصيص النكرة فيتحقق
عليه ان الفائدة التي تدور على المخصوص بعد فهم المخصوص لاحالة النكرة
المخصوصة لا يمكن ان يكون في المعرفة اقوى لكون المخصوص فيه وصفيًا
على انه ان اراد الموضع الافرادي فلا يوجد بالمعرفة باللام والمضاف
وان اراد ما يعم الموضع التركيبي فيوجد في النكرة الموصوفة وان دفع
ايضا ما يؤيد على قولهم كلما اورد المستدل اليه خصوصًا ايراد الحكم
بعد اوصاف فائدة الحكم امر وكلما اورد عمومًا ايراد الحكم فربما
وصارت انقص من ان جاني كل عالم البعد من جاني زيد اذ قد عرفت
ان المراد العموم على سبيل التزديد والعموم الذي يري الحكم العموم
على سبيل الاجتماع وقوله **فما لا يتصور** يشعر بانه بعدد تفصيل اقسام
التعريف والمقام يقتضي كونه بعدد تفصيل اعراض كل قسم فالاول
واما تعريفه بالاعتبار فلان المقام اي الوصف واعلم انه فانما يتبادر
الغرض من التعريف بالذات وهو وان كان بفعل عن تعريف المستدل اليه
والمستدل لكن بحث التعريف لا يخص شيئًا منها الا صورة والباحث بشكل عين
في معرفة الغرض منه في غيرها من اجزاء الكلام **فقولت** اما التعريف بالذات
في قولك ارجل فللاشارة اليه حصة معينة من الجنس فهو بمنزلة اللام
في العهد الخارجي وربما يقصد به تعيين الجنس لا اعتبار في ضمن كل
فرد كقوله تعالى يا ايها الانسان تاخر ك وقوله تعالى يا ايها الانسان
انك كادح فهو بمنزلة اللام الاستعراضي وهو لم يحكموا يا رجلا في شيء
من التعريف وقالوا لم يقصد فيه الا الشد الكافي يا زيد وحرف الشد
لا يلزمه قصد التعريف وان جعله لغرض تعريف الجنس الا انه اعتمد
في ضمن فرد ما فيكون بمنزلة اللام في العهد الذهني الا ان التزامه
بالنكرة يؤيد اعتباره وعدم التعريف في احوال المستدل لانه لا اعتبار
فيه وقدم المضمرة لكونه اعرف المعارف وينبغي عليه ترتيب الذكر في
الصواب الثلاثة الا انه لم يدرج ذلك في تقدم الموصول على ام الاشياء
والاولى انه قدم المضمرة لان سبب تعريف الاسم انظر كثير فآراء الاستغناء

بها

بها بعد فراغ الباب عما في الضمير **لان المقام بشكل وخطاب** والعينة
يعني ولا يقتضي للعدول عنه والاقول للخطاب امير المؤمنين يامرت بكذا اي في
مقام التكميل والخطاب هو توجيه الكلام اليه خاصته والعينة كون التي غير مخاطبة
ولا متكلم اذ الكائن الموضع موضع كون المستدل اليه شكلا او مخاطبا او غائبا وفيه
ان كون التي غائبا لا يستدعي الاعتداد بالطاهرة كلها حيث ولهذا اعرف
المضمرة الغائبة بما وضع لغايب تقدم ذكره لفظا او معنوا او حكما ولم يعرف
بحر ما وضع للغايب والبيان الوافي ما في المفتاح بذلك قوله او العينة او كان
المستدل اليه الذي هو التامع لكونه مذكورا او في حكم المذكور ولغرض الاخر ان
ويشاهد الاشارة اليه فلما اختصر لانه اختل وبعد اعتبار قيد التقدم
واضافة الاشارة اليه يتجه عليه انه لا يتعين الامتياز لجواز المعرف بلام
العهد الا ان يدرج الضمير بكونه موصوفا بالوضع الافرادي والمعرف بلام
العهد الا ان يدرج الضمير بكونه موصوفا جيل في ذلك مقام الضمير للغايب
ان تقدم الذكر ويشهد الاشارة اليه من حيث انه خاصته في هذا التامع لذلك
الذكر حتى لو تقدم ولم يقصد الاشارة اليه من هذه الحصة لم يضر نحو وصفا
الذي في التامع الله وفي الارض الله وقوله وان جاني زيد جاني رجل فاصلة
وكون التعريف بالاعتبار لان المقام لاحد الامور لا ياتي ان ضمير الخطاب
قد لا يكون معرفة كاذ ان كان لغير معين وان الضمير الدارج اليه نكرة محصنة
لا يكون معرفة كاذ ان كان لغير معين وان الضمير الدارج اليه نكرة لا يكون معرفة
على تحقيق الرشح الذي على ان مقام الخطاب لا يكون فيه ضمير مخاطب غير معين
لان الخطاب هو توجيه الكلام على نحو الحاضر فلا يحتاج اليه تعريف مذهب الشارح الذي
وجعل اصل الخطاب مضمونا معطوفا على اسم ان اي التعريف بالاعتبار لان
المقام للخطاب **واصل الخطاب ان يكون لمعين** واحد كان او اكثر عدل
عن عبارة المفتاح ان يكون مع معين لان استعمال الخطاب مع اللام استد
بقا طائفة ولا يقال مخاطب معه **وقد يترك لمعين غير** اي قد يترك
الخطاب لمعين قصد اليه غير معين **لعم الخطاب** كل خطب اي كل من سطر
له على سبيل البديل ونحن نقول قصد الخطاب اليه اليه في ضمن كل فرد
كافي يا ايها الانسان هو خطاب للجميع فكما لا عدول لوقيل ولو تروى او المجرنون
لا عدول في ولو تروى وهما بمثابة واحدة فاقم ولا يخفى ان خطاب الغيبة
المعين من احوال الكلام على خلاف مقتضى الظاهر للعدول اليه غير معين

بل هو عند التحقيق من قبيل وضع المفهوم موضع الظاهر فان قوله ولو سري
الظاهر فيه لو سري كل احد فتعني الظاهر ان لا يذكر هنا بل ذكر هنا بخلاف
بقوله فيما بعد هذا كله فتعني الظاهر ولا يخفى ان اصل الخطاب ان يكون
المشاهد وقد يتوكل على غيره كالمشاهد لبعض من الافراض نحو المثلث بعد
نحو ولو سري اذ المجرى بالانوار وهم فانه لم يقصد بالخطاب معي ليعلم
صورة الخطاب كل مخاطب فتعد اليه ليلو رفاقة حال المجرى في ذلك
الوقت قاله انا بقوله **اي تاهت حاله في الظهور** وانكسفت
قطاعاته لاهل المحل في حيث يراها كل راء **فلا يخفى** اي بالخطاب
وفي بعض النسخ بما ياتي بالمخاطبة او فلا يخفى بالابصار او بالروية **مخاطب**
دون مخاطب **فان قلت** السببه على عموم الروية بما في ايرادها
في صورة الممتنع بل هو لولا الامتناع عليه **قلت** ادعائ
لولا الامتناعية للاسقاط بانها مع عمومها تكاد تمتنع لقطاعها حاله
وعدم وقاطبة احد مباحثه **نشا** وفي الايضاح وقد يتوكل الى غير
معين نحو فلان ليم ان اكرمه اهانك وان اخصيت اليه انا اليك
فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه فتخرجه في
صورة الخطاب ليعيد العموم وهو في القران كثير نحو ولو سري الآية
الخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم بريد فخرجه في صورة الخطاب
من غير ان يكون حقيقة ليعيد عموم كل مخاطب فاقاد العموم لا يتفاد
حقيقة الخطاب لما اريد العموم وقد صعب على الشارح المحقق سلوك
الاجادة فعبدك الى طريق غير سلوك وتوهم المحجة الواضحة مستكاه
لذلك كوك وقاله ليعيد العموم متعلق بقوله فلا يريد به مخاطبا
بعينه لا بقوله فخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد
العموم متعلق بما يدل عليه الكلام اي يحكم على هذا اعني عدم اراة حقيقة
لا رادة العموم **وبالعلمية** مطلق على قوله بالاضمار اي جعل المسند اليه
معرفة لكونه علما والاولى بحكمه علما وبعده معرفة وجعله معبرا الى غيره
ذلك عبارة عن ايراد كذا في اذ لا صنع للبليغ الا الايراد والعلم ما وضع
لبي بخصبه ان لم يكن علم الجنس علما عند اصحاب من البلاغة لانه دعب اليه
ضروريات محوية في سعة عنه ولا يكون غيرا لعل موضوعا لبي بخصبه
بنا على ان ما سوي العلم معارف استعمالية حيث وضعت لمفومات كلية

درا

وشرط في حين الوضع ان لا يستعمل الا في معين ولا فلا قدرة على وضعها
لا موعنة لا يمكن ضبطها وملاحظتها حين الوضع لمعنى الاستعمال في اي آخر
ولا يخفى بعد ذلك ان تكون المعارف سوي العمل بجارات لاحقا لها ولو لا
ذلك لما اختلف اهل اللغة في وجود جارات لاحقا لها ولا يتبين القائل
به بامثلة تارة له ويورد على قوله لا قدرة على وضعها لا مورا لا يمكن ضبطها
وملاحظتها حين الوضع لكن تها ولعدم حظور بعض منها بخصوصه في القلت
انه كيف صح منك اشراط ان لا يستعمل الا في واحد معين من طائفة المعاني
فيما ضبطت المستعمل منه يمكن ان يضبط الموضوع له ويوضع له فلذلك قيل
ما سوي العلم وضع لشيء معينة ملحوظة بذلك المفهوم الكلي الملحوظة هي به
لاشراط الا يستعمل الا في واحد منها بعينه فالوضع كلي والموضوع له جزئي على
خلاف الوضع للمفهوم الكلي فان الموضوع له في كلي كالوضع على خلاف وضع
العلم فان الموضوع له يخص ملحوظ حين الوضع بخصه فالوضع جزئي والموضوع
فذلك اوضاع ثلاثة لاربع لما عيّن لا يتم تحديد العلم بما وضع لبي بخصبه
لصدقه على صيغة المشكل مثلا بل ينبغي ان يقال ما وضع لبي بخصبه وكون
غير في ذلك الوضع وحينما اشكالان قوتان احدهما ان القول بان ما سوي
العلم موضوع لمفهوم كلي للاستعمال في جزئي بعينه من جزئياته او موضوع لجزئيات
بعينه ملحوظة لمفهوم كلي متقوض بالمعروف بلام الجنس فانه موضوع للمفهوم الكلي
المتعين الملحوظة بنفسه اذ لا ضرورة تدعو الى الوضع له بوسيلة مفهوم اعم
واينها ان العلم ليس موضوعا لبي بعينه ملحوظا بعينه لان الموضوع للجنس من
وقت حدوثة له قنائه لفظ واحد والخصم الذي لوحظ حين الوضع بتبدل
كثيرا فلا محالة يكون اللفظ موضوعا للجنس بكل شخص ملحوظ بامر كلي فالعلم
كالمفهوم ويمكن الجواب عن الاول بان لام التعريف حواف وضع لمفهوم كلي
لاستعمال لبي بجزئيات او لتلك الجزئيات في اختلاف الرايين وتلك الجزئيات
ملحوظة بالمفهوم الكلي وهو تعيين مدخوله تارة وتعيين حصته تارة ان كان
مشركا لفظيا بابين تعيين الجنس وتعيين الحصته وتعيين مدخوله او تعيين حصته
منه ان كان مشتركاً معنويا بينهما والحمد مدخوله موضع الوضع التركيبي اوه
كالوضع بالوضع الافرادي لعدم استقلال اللام فكانه موضوع مع اللام جملة
على ما صرح به بعض محققى الفاضل لكل معين هو مفهوم مدخوله او حصته منه موضع
المعروف بلام الجنس لمفهوم الجنس المتعين كلي والموضوع له جزئي كسائر المعارف

غير العلم وعن الثاني بان وجود الماهية لا يتك عن شخص باقي بقا الوجود
يعرف بعوارض بعده وتلك العوارض تبدل ويأخذ العقل تلك العوارض
المتبدلة امارات يعرف بناءً على الشخص فاللفظ موضوع للشخص بذلك الشخص
لا المتشخص بالعوارض ولو كان الشخص بالعوارض لكان للشيء انما هو متحدة
في الوجود وما اشتهر من ان الشخص بالعوارض متحدة موهلة بانه يامر لمعرف
بعوارض واما ان ذلك الشخص هل هو متحقق بمرهين او مجرد وهم فلا خلاف
بما اليه في وضع اللفظ المتشخص لان ايا ما كان يكفي فيه بقي اذا العلم لو كان
موضوعا للشخص بعينه لما صح وضعه لما لم يعلم بخصه والوضع لما لم يعلم
بخصه كثيرا اذ لا يسمون اياهم المتولد في عينهم بالعلم واويله بانه
لشخصه صورة وامر بالشمية حقيقة او وعد بها بعيد وان الوضع في اسم
الله يشهد حينئذ لعدم ملاحظته بعينه وخصه حين الوضع ولعلم
العلم بالوضع له بخصه للمخاطبين به واما بهم به معين بخصه في الخارج
بمعنوا مختص فيه الا ان يراد بالشيء بخصه كونه متعينا بحيث لا يمتد
التعدد بحسب الخارج ولا يطلب منع العقل عن تجويز الشركة فيه
ولو اطينا في تحقيق التعريف لانه ما لا يدمنه في توضيح هذا البحث
ولبحث التعريف كله شرب منه فلعنك تجنبت الشكوي عن اسمها
الاطناب بعد التمتع بالقدب القابع للعطش الى اقتضا الشراة
احضار بعينه في ذهن التابع ابتداء باسم مختص به وهن
نكتة جلية عامة محقة بالعلم جرية بالتقديم على سائر النكات
حيث لا يوجد في نكرة لانه لا احضار لما لم يولد له بعينه ولا باسم
مختص به والاحضار بعينه في ضمير الغائب القايدي ليل العلم او المعرف
بلام العهد المدكور تحقيقا ليس ابتداء ولا باسم مختص به والاحضار
بعينه ابتداء بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والمعرف بلام
الجنس وغير ليس باسم مختص به واخرج ايضا بقوله ابتداء الاحضار
بالعلم ثانيا فان بعضنا منه من خلاف متفق الظاهر كما في الله الصمد
بعد قوله قل هو الله احد وان كان لبعض متفق الظاهر كما في قولك
كجارتك والاحضار باسم مختص به وان حصل العلم بكن ليس له هذه الحلا
اذ ليس فيه الترجيح على النكرة وضمير الغائب والمعرف بلام العهد
ممتد ولو ترك قيد ابن القيود لصلا النكتة شيئا اخر فلا بد

ليسا

ليسا من القيود كلها وليس القيود لمزيد تحقيق وتفصيل للنكتة كما هي
اليه الشارح ولسيد السند قدس سرها حيث قال لا بأس ايضا بقيد المتما
عن جميع ما تقدم لانه يحصل به الاحتراز عن جميع ما حذر عنه بالقيود الاخذ
لان القيود لتحقيق مقام العلمية كما في التعريفات وبهذا عرفت ان التعريف
بالعلمية نكات اخرى يشدك اليها هذه النكتة اذ مع الاكتفا بقيد الاخير
نكتة وبالاكتفا بقيد بن نكتة فحصل عددها بعد ما حصلت لك عددها
فان قلت الاحضار بعينه حاصل بالرجوع مع انه ليس علما قلت الميزاد
الاختصاص الوهمي واختصاصه استعالي ومن النكتة الجلية وان لم تتمها
من احد ان الاصل في احضار خصوص الذات العلم لانه وضع لذلك بخلاف
غيره فانه وضع لفرض اعز بما يتفرع عليه احضار خصوص الذات **خبر قل**
هو احد متبدل في وجه وتنظير في وجه تعرفه ان تلك النفسين
والاله متعريف باللام من الاعلام القالنية وبعد حذف الهمزة من الاعلام
المختصة فالله علم بالعلمية نظرا الى اصله من الاعلام المختصة نظرا الى نفسه
قالك السيد السند يجوز ان يكون حذف همزته على قياس فيكون التزم
الادغام قياسا ان يكون عكس ذلك بيان ذلك انه لو حذف الهمزة على غير
قياس فيكون محذوفه مع الحركة فيلزم اجتماع مثليين ساكن ومحرك ويجب
الادغام وان حذف بتقل الحركة ليل ما قبلها يكون حذف الهمزة قياسا ويكون
وجوب الادغام غير قياسي لان المثليين المتحركين لا يجب فيهما الادغام اذا
كانتا من كلمتين نحو ما سلككم ومناسلكم ونحن نقول لما جعل اللام عوضا
عن الهمزة وصار بمنزلة صا واجتماع المتجانسين في كلمة واحدة في وجوب
الادغام قياسا او فليكن وجوب الادغام بعد العلمية لان الاحتجاج حينئذ
في كلمة واحدة ومنه من انك علمية وقالك انه اسم لمفهوم الكلي المختص بعينه
بقاي من الواجب لذاته او المستحق العبودية لذاته وكان منشاء انه بشكل
عليه امكان وصحبه له تعالى بخصه وترتب فائدة هذا الوضع وقد تقدم ما
يتعلق به **وقال** الشارح المحقق هذا هو مبناه الفضلة عن كلمة التوحيد
فانه يقيد التوحيد بمفهومه اتفاقا من غير اعتبار قيد في مفهوم لفظ منه
واستثنى المفهوم الكلي من انه لا يقيد التوحيد لانه لا يزيد على الاله بشيئا
كفي التوحيد لكني اثبات الاله على انه لو اريد بالاله المعنوية مطلقا لدم
الكذب اذ عبد غير الله ولو اريد المعنوية بحق لزم اخراج جميع افراد المستثنى

منه بالاستقنا وان باطل فيجب ان يكون الاله بمعنى المعنوي حق والله علما للمفرد
 الموجود منه وفيه بحث لان الله اذا كان ملما للمفرد الموجود منه لكن لا يكون
 خاصا في عقولنا الا بمفهوم الواجب لذاته والمتصف به محتمل التقدير
 كالا له بحق فلا يحصل باستقنايه اثبات ما هو المطلوب بالاستقنا على وجه
 يوجب التوحيد وايضا لما اخصر الاله بحق فيه يكون استقناؤه اخرج
 جميع ما تحت المستقنا منه فباطل التوحيد على نفي وجود ما يتوهم معبودا
 بالحق والاثبات ما هو المستحق للمعبودية في الواقع او الواجب لذاته وهو
 يكفي لا يحصلان في ذات واحدة فالمعنى لا اله مما يجوز العقل كونه معبودا
 بالحق الواجب لذاته في الواقع ولا يتقاربان في ذلك كون الله بمعنى الواجب
 لذاته او بمعنى شخص معين ملحوظ بمفهوم الواجب لذاته نعم كونه بمعنى الشخص
 انسب بمقام التوحيد كالا يخفى على الفطن والكبير **او تعظيم اهانة** فالعقل
 الواضح في ذلك الالقاء لان الغرض من وضعها الاشعار بالمدح والذم
 وقد يتوهمها الاسماء وان لم يقصد بالوضع الامتياز الذات لكونها متقولة
 من معان شريفة او خسيصة كحمت وتولي وكلب اولاسته والذات في
 ضمنها بصفة محمودة او مذمومة كحائم وما درو بعد الالقاء في ذلك
 الكني كابي الفضل وابي جهل وانما قال تعظيم او اهانة نحو ابو الفضل
 صديقك و ابو جهل رفيقك ومن نكات العلية المثل على الترم نحو ابو
 الفقير نكات **او كناية** اي تعريف المسند اليه بالعلية لقصد كناية
 بالعلم تقوت لولا العلم نحو ابوليت فعل كذا عبر عن المسند اليه بآي ليت
 لينقل اليه كونه جهميا باعتبار معناه الاصلي فان المعنى الاصلي الذي
 يقصد التبليغ الاشارة اليه بهذا العلم من تولد منه النار وتولد النار
 منه باعتبار كونه وقود النار والنار اي وقودها الناس نار جهنم
 قال تعالى فاتقوا النار اي وقودها الناس والحجارة وهذا وجه بديع
 وقال غيرنا معنى اي ليت ملائكة النار ملائكة لازمة وهو لازم الجهمي
 لان اللمبة الحقيقي لم نار جهنم **فان قلت** لم يكن في المعنى الكناية
 كونه وقود النار في جهنم او ملائكة فيه واعتبر الانتقال منه اليه كونه
 جهميا **قلت** لان كونه جهميا يعين عذابه بالنار وغيره مما في جهنم
فان قلت المعنى الحقيقي لا يكون مقصودا في الكناية وهذا الذات المعنى
قلت المعنى الاصلي في نظر التبليغ كونه تولد النار او ملائكة لها وهو لم

بعضه

يقصد هنا منزله اليه قصد الجهمي **فان قلت** المعنى الاصلي ليس معني
 حقيقة لاي اللمبة لانه حيوان يتولد من نطفته اللمبة **قلت** الاكثر في الكناية
 اشارة لازم الموضوع له وقد يكون معني الاصلي فيه معني بخارنا كرا الاستقنا
 فيه حقيقة صاحب الكشف وسقط عليه وقد يقصد بآي ليت لازم الذات
 وهو الجهمي اشتراك الذات في ضمن هذا اللفظ به فابوليت فعل كذا انصاه
 حينئذ جهمي فعل كذا وابوليت كناية عن الصفة كما تقول جاني جبان الكلب
 وتريد جاني مضيقا فحينئذ ابوليت مكررا اشارة الوصف المشتهر به
 شتمه في ضمنه وهو معقول عن مقام التعريف بالعلية فلا ينبغي ان يحمل الكناية
 هنا عليه ولا ان يجعل من المحتملات كاذبة اليه السيد السند ولا يصح انكار
 حتم الجهمي منه بهذا الاشتراك بسند انه لو قيل هذا الوجه فعل كذا اشار
 به اليه لم يفهم كونه جهميا كما رغب الشارح المحقق لان اشتراك الذات بالوصف
 في ضمن لفظ لا يستدعي فهمه من اي لفظ عبر به عن الذات ولا يصح ان يكون
 جاني حاتم للاستعارة الشخص اخر باعتبار انه بمنزلة جواد لاشتهاره به بين
 نكات التعريف بالعلم لانه حينئذ ليس ملما ولا معرفة لكن من النكات قصد
 الاشارة الى صفة له يشعر بها اما لاشتهار الذات بها في ضمنه نحو جاني حاتم
 واما لاشعار بها الاصلي بتلك نحو ابوليت والابو الحسن اشار اليه انه حاتم
 ابوليت ولا كناية هنا لانه غير المعنى الاصلي **او ايهام استلزامه** اي وحده اليه
 لذيد اخ قوله .
 . والله يا خبيات القاع قلن **لما .** ليلاي منكن او ليلاي من البشر
 اضاف ليلاي لنفسه حين كونها من الطيبات في القحش والاحجاب من الناس
 ولم يرض بتلك الامانة حين كونها من البشر كمال غيرته **او القول ان نحو**
ذلك المدح كونه من كل واحد من تلك الامور من المثل والنظير والجميل على ان
 او غير ذلك بما ذكرنا نحو امينه **وبالموصولة** ينبغي ان يجمع التعريف بالموصولة
 مع التعريف باللام كونهما من مرتبة ويد كونهما تعريف بالام الاشارة بعد العلم
 لكونه بعد في المرتبة وانما نزل بيان الموصولة لانه معلوم من النص وكذا
 تركه في بيان المعارف والمفتاح ذكره في بعضه كذا الماعني ان بفعل صفة
 بعد عمد عن موضع بيان وتركه في بعضه اشارة اليه ان بيان ليس من واجبات
 كتب الفن وانشاء له ما هو وظيفة الفن من بيان الموجب او المخرج لا يكون بالنسبة
 اليه بعض ويكتفي به التبليغ بكون الواجب ايضا كذلك فعدم العلم بما سبق

الصلة من الامور المحققة موجب للموصول بالنسبة اليه وان امكن ايراد
 جليل بالمعروف الموصول مزج له بالنسبة اليه لان ذكر الموصوف لغو فلا
 تكتب الاشارة اليه تفصيل الباعث والمزج بانه لا موجب فيما ذكر لعدم
علم الخاطب بالاحوال المحققة به سوي الصلة لقولك الذي كان مصداق
اسر رجل عالم وهذه النكتة لا يحصر الموصول بكل يجري في العلم وام الاشياء
 والمضاف والمفتاح ذكر فيها ايضا ولا يمتد القدر بكونه لعدم علم المتكلم
 او عدم علم واحد منهما لما سوي الصلة من الامور المحققة الا انها نكتة قليلة
 الحدود لا يلتفت اليها البليغ لكونها منظرارية غير مضمرة اليها دقة
 نظر فلذا لم يتم المصنف باستيفائها وهذا معني قول الشاعر الحق
 ولم يفرغ لما لا يكون المتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في
 بلاد الشرق لا عرفتم اولا نعرفهم لقلة جدوي هذا الكلام ومن لم يعرف
 المزارق قد عدم الجدوي يخص بهذا المثال فلو قيل الذين في بلاد الشرق
 يكرمون الضيف لكان كثير الجدوي والاولي لعدم العلم بالامور المحققة
 ليستدل عدم العلم باسم ايضا بلا خفاء وقوت سوي الصلة بيني العلم بالحال
 المحقق الذي هو الصفة فان الصلة جملة معلومة الانتساب اليه بعد
 والصفة جملة معلومة الانتساب اليه تخص وكذا احصى بها النكتة
 بخلاف الصلة فانها توضح المعرفة وبهذا اندفع او هذا الباعث
 لا يقتضوا الموصول لجواز التفسير بالنكتة الموصوفة لانه يقتضي الموصول
 واختيار النكتة الموصوفة تحتاج اليه نكتة عدول ولا يحتاج اليه ما قال
 السيد السند في دفعه من ان الكلام في مزج تعريف على تعريف بعد ان كان
 المقام للتعريف فالنكتة الموصوفة بمعزل عنه ولا اليه ما قال الشاعر
 المحقق ان المزج لا يجب فيه الاضطراء والافكار من بطل هو ما يكون نسبة
 مناسبة وملائمة بالاعتبار المناسب ولا يرد ما اورد على السيد السند
 انه لا يعيد الترجيح على المعروف الموصوف بالموصول لان ذكر المعروف لغو
 يكفي الموصول او **استحسان التصريح بالاسم** الاول بالعلم ليستدل النكتة
 وانكسبه ايضا بلا خفاء ولم يقل الاستحسان الذكر بالاسم للتبيين على جهة
 الاستحسان وهو التصريح والاستحسان اما المصلحة فتعود اليه المستدالية
 كما في الآية لان من له شرف اذ احتج اليه ذكر ماصدر عنه مما لا يدق به لا حين
 ان يصرح به واما في مصلحة تعود اليه كذا اذا فعل المستند اليه تعظيم

فالا يحسن التصريح بانه فعليه ذلك نحو ضرب الامير من امر السلطان يصوبه
 وهذه النكتة لا تزج الموصول الاعلى **او زيادة التفسير** لم يقل او زيادة
 تقرير ليعم زيادة المستند اليه والمستند وزيادة تقرير غيرهما من المفعول
 والعرض المسوق له ولوقا تقرير كان اظهر فالحلاف في ان المزارق تقرير المستند
 والمستند اليه ارا العرض المسوق له الكلام مثلا لا يلتفت اليه اولا الا انهما المحصر
 في الثلاثة من قصور انظار الادعاه ويرو عليك توضيح هذا المحصر مع مزيد
 انعام من المبتدئ الكلام في شرح ما مثل به يقتضي المقام اعني قوله **خود او**
التي هو في بيتها عن نفسه ايها نحو هذه الآية يعني التعريف بالموصول
 لا استحسان التفسير بالاسم وزيادة التفسير كما يرشد اليه كلام المفتاح وان كان
 يوهما اقتصار الاضاح على تطبيقه على زيادة التقرير اختصاصه بالثاني وفيه
 تمثيل مقامين مثالا واحد تنبيه على انه لا منع من جمع بين المقامات والاختصاص
 في ان في الاسم الموصول مزيد تقرير صوت المزاودة اي المزاوجة والتحليل لولا
 يوسف اياها لانا لانه اذا كان مولى طائفة يكون في غاية التمكن من ذلك ومزيد
 تقرير المستند اليه لرفع الاحتمال الذي في غير الموصول من زلجوا واحدا
 العزيز ما على احتمال اشتراكا كما وزيادة تقرير مزاودة يوسف وقد وقع
 استبعاد مزاودة بكونه مملوكا لنا وزيادة تقرير لغير المسوق له الكلام
 من مزاولة يوسف عليه السلام حيث افاد ابناء عن الفخام سعي ما نكتة فيه
 بالغة غاية الاهتمام وفيه تنويه دقيق اخر لم تدركه العلماء **الاعلام** وهو ان
 مزاوته بحيث انه لو لم يكن مملوكا لكان متمكنا من مزاوادة ومن عجيب
 ما وقع في بعض الكتاب على هذا الكتاب انه كيف يكون التي هو في بيتها
 اولى من زلجوا وامارة العزيز وقد تقررت في الأصول ان دار فلان تحتمل
 الدار المملوكة والغارية والمستأجرة ولما كان صاحبة الدار وما لكتها
 ايضا محتملة اكثر احتمال من امارة العزيز فاي في محوجه اليه الرجوع بامته
 الأصول وان نسبة العبد اليه شخص بكونه في بيته يعني انه مملوك له فكون
 الموصول غير محتمل لان ما لكته يوسف عليه السلام معينة غير محتملة **او**
اي التعظيم على ما في القاموس وفي المحقق اي التعظيم وهو ان
التم ما غشيتهم قوله من اليم ما غشيتهم او من التتبعين وهو حال
 عن التعديدين والتعظيم بكثرة ما غشيتهم حيث اجتمع مدة مدسة ومن
 حتى مرنوا اسرائيل ودخله فرعون بنماحه وكال قوته وشدة

لنفسه كما يقتضيه طبعه من الجريان حتى ارادهم قناتين فيهم كان في التنايات
او العظم لانه كان ما سقاه الحكماء الله سبحانه بما هو خارق العادة مما هو باعدا
فقد تم بما ليس بمادة المماثلة ويجوز ان يكون الموصول في الآية للايمان بعد
من التمام حيث وجدته ما لا يقبله العقول ويتاين عنه القبول وقوله

قوله اني ناس

ولقد نزلت مع الغواء بدوهم . واعلم صرح المصنف حيث اسماوه
وبلغت ما بلغ امره بشيئا به . فاد الفصاحة كل ذلك انما
والاشياء بفتح الميم واد في ضم والفتحة وبكسر الميم كذا في القاموس
او تنبيه المخاطب على خطأ سوا كان خطاه او خطأ غيره فكذا انك **خج**
قول عبد بن طيب من قصيد يعط فيها بنية **ان الدين رومهم** على صيغة
المجهول من الازالة اي تظنونهم لان مجهول هذا الباب من الروية تعارف
في الظن والمروءة في الظن ما سوى اليقين كما قد يحكي بهذا المعنى لان ذلك
حكم ظن الاخرة دون الجزم ولا ان الاخرة لا تكون الا مضمونة لان الناس
اصناف تظنون الاخرة ومجرومها ومتيقنها وصيغة المعروف تروكها الروا
والدراية لا بما يحكي اليقين فلا يتصور فيها الخطا **اخوانك** يعني **عليك**
صدورهم العنيد العنيد اي شدته او حرارة الجوف كذا في القاموس **ان**
تصرعوا اي ان تطرحوا على الارض والصرع الطرح في الارض والظاهرة ان
كناية عن ان تعلموا **وقال** الشارح ان تدكوا او تصابوا بالحوادث وفيه
تنبيه المخاطب على خطايه في الاعتقاد ليحجب عن مثل هذا الاعتقاد ولا يفي
بالاعتماد على احد يظن به الزيادة وعلى خطأ اخوانه في المعادلة فمعك ادلتها
الذي ينبغي عليه المهام ان لا يفوت منك في شان اخيك الاحتمام فالمثلث
لغني الخطا **قال** الشارح المحقق وقع من التنبيه على عظم في هذا الظن
ما ليس في قولهم ان القوم الغلاة هذا او يبادر منه ان كلام الشارح في قوم
مخصوص وانما هي راءه تنبيه على اعتقاد يعلو منه بالناس ايا كانوا والى
وقت كان وليس هناك قوم معينون يتاين في التعبير عنهم بالقوم الغلاة بل
من كانت التعبير بالموصول في البيت عدم علم المخاطب ولا المتكلم بما سوى
الصلة وينبغي ان يكون المقصود التخذير عن الناس في التعبير بالموصول للجزم
ببوت الحال ليس لصلته بطريق الاولي لمخذهما من نكات الموصلي
فانما تم النكتة والتكافي جعل البيت من الايمان الى وجه بنا الخبر ليس به

الى التنبيه على الخطا والمصنف قد ل عنه وجعله بالتنبيه على خطا لانه لا يمكن
في الموصول الى وجه بنا الخبر لانه يقتضي تنبيهه عليه ورده الشارح المحقق بان
الدوق والعرف شاهد صدق على ان التعبير عن يعتقد المخاطب اخاله ممن يظنه
اخا يوي الى ان الخبر عنه يكون بما ياتي في الاخرة ولا يخفى ان خطاه مستفاد
من الموصول كالايمان في غير ان يوسط في ذلك الايمان وجعل الآية دريعة
لا يصفوا عن شائبة التكون فلم يخطئ في العدول وان اخطا في بني ايمان الموصول
الا ان يقال المراء التنبيه الواضح الحاصل من الزمان والموصول قد
يكون للتنبيه على صواب نحو ان الذي رآته محباتك لم يفسد في محبتك
او الايمان الى وجه بنا الخبر اقول في القاموس وجه الكلام السبيل المقصود
وانه لم ياتي منقيد بعد معرفة بنا فيه ولذا قال المفتاح الى وجه بنا
الخبر الذي ينبغي عليه اشارة الى ان الايمان بما يتم بعد تحصيل بنا فيه
واما قال الخبر لان الكلام في الخبر وسان الحكم المشترك بينه وبين الابتداء
ان يعرف بالمقايسة والمقصود ان **اخوان الدين** **يسكنون** **من عبادة**
سيد حون جهم **داخر** يوي الى ان سبيل الخبر عن دخولهم جهم صاهر
كون دخولهم في هذه الصفة على طبق استكبارهم عن العبادة وقوله
ان الذي سمكت التما يوي الى ان سبيل الاخبار بينا البيت الارتفاع ليرزقه
رفعه تكون مقابلة فيما بين البيوت بل تفاوت يكون بين التما وسان
الابنية الرفيعة ثم ان ذلك الايمان بما يقصد به تعظيم الخبر كما في هذا
البيت وقوله الذين كذبوا شعبا كانوا هم الحاسرين فانه يدل على ان سبيل
الاخبار بحسب انهم ليس الحسرة ان المتعلق بالادلة الفانية الذي ربما يخبر
بالسعي في مقدمات النجى بل الحسرة ان الاخرى الذي لا تدرك له رفيعه
تعظيم شان شعيب عليه السلام . وقوله .

ان اني صرت شيئا مما جرت . بكوفة الجندل غالت ووجها غول .
يوي الى ان سبيل الاخبار بذلك ودها انما استاصلت ولم يبق منها
شيء حتى اختار المهاجرة الى بلدة بعيدة بعد طريق الوصول اليه وملافا
فلو كان بقي من ودها الشرا اذا كانت ذلك ثم انه يجعل ذلك الايمان وسيلة
الى تحقيق الخبر وبيان انه لا محالة واقع ومن هذا الفرق بين الايمان
الى وجه بنا الخبر وتحقيقه وايدفع توبيخ المصنف جعل الايمان ربيعة
الى تحقيق الخبر لعدم الفرق بينهما ولذا **قال** الشارح المحقق

الايمان الى وجه بنا الخبر هو الايمان الى طردان وطريقه وليه انه من اي جنس
من جنس الثواب او العقاب وحاصله ان باقي بالفاضة على وجه بنته
على اقامة كالأرضاء في علم البديع ويرد عليه انه لا بد من فارق بينه وبين
الأرضاء حتى لا يكون جعله من البلاغة وجعل الأرضاء من تواجها تحكما
ورده السيد السند بان المتبوع هو الخبر لا بناء فلفظ البناء مستدرك وان
اريد به الخبر المبني عليه اذ لا فائدة في وصفه بالمبني عليه هذا على ان
لفظ المفتاح ينبى عن هذا التباين لا فائدة في وصفه بالمبني عليه هذا على ان
عليه وبان الايمان الى وجه الخبر بهذا المعنى لا يكون وسيلة الى تعظيم
الخبر بل تعظيمه انا يحصل من اسناده الى المعلوم بهذه الصلة قدم
على المسند اليه او اخره كذا تعظيم خبره واهانه الخبر واهانه خبره
مع انه جعل الايمان المدكور وسيلة ويمكن ان يقال تلك الامور كما يحصل
من الاسناد يحصل من معرفة كونه من جنس الصلة فكما يحصل التعظيم كونه
فعل من رفع التما يحصل كونه من جنس رفع التما واما اذا كان يحصل
من الاستناد فاد اعلم من الموصول جنس المسند اليه حصل التعظيم والاهانه
نعم يحصل من نفس الاسناد ايضا فيمكن ان يجعل الايمان ذريعة وان
يجعل نفس الموصول ذريعة لكن لا يخفى ان الواضح الحائلي عن التكلف
كون الموصول مقبلا للتعظيم فالاعراض عنه والاقبال الى الاستعانة
من الايمان تكلف وتعتسف واختار السيد السند جعل الوجه بمعنى
العلة وفرضه بعلة اسناد الخبر الى الموصول بوي الى علة اسناد الخبر
الى المسند اليه فربما يجعل ذلك الايمان وسيلة الى مودرت وفيه
ان ذلك الايمان لا يحصل الخبر بل يمثل كل مسند فخصيصه بالخبر غير محقق
وكيف لا وتكون بقى لنا بيننا الذي سمك التما ايضا بوي الى وجه اسناد
التما الى ذلك المسند اليه وايضا تعظيم المسند انا يحصل من الاسناد
الى هذا الموصول لان ايمان الموصول الى ان علة الاسناد قيام مضمون الصلة
به وان امكن جعله وسيلة الى التعظيم لكن مع كون الاسناد اليه ممكنا
لا يلتفت اليه فضلا عن ان يترجح على الاسناد في ذلك وجعل جعل الايمان
الى علة بنا الخبر وسيلة لا بيان انه علة البناء كما يفهم من كلام السيد السند
بعيد عن التماس على ان تعليل الحكم بالموصول بالمستحق بوي الى علة ثبوت
المسند لا الى علة اثباته ومنهم من فسره بعلة الثبوت ولم يلقوا اليه

لان

لان كثيرا من اشكال المفتاح للايمان لا يساعد على اي الايمان المذكور ربما
جعل ذريعة الى التعظيم بالتعظيم لسانه اي الخبر حتى قول العزوف
ان الذي سمك التما اي رفعنا بني لنا بيننا عايمه اعز واطول يريد
بيت الشرف والمجد او شان غير اي الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا
هم الخ سرون فان فيه تعظيم شان شعيب عليه الصلاة والسلام وفي البيت
ايضا تعظيم شان غير الخبر كما قيل خبر واخيرا عظيما واعتبارا ان التعظيم
الموصول به كثير جدا قاله الشكا في هذه الاعتبارات كونه في محل ذلك
وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايد اوجه اتم اشارة والبيان الواضحة
يجعله اتم الاشارة لان استعمال الاشارة بهذا المعنى لم يونس **لتميم اكل**
تميم اي تميز المسند اليه اكل تميز مما يمكن من المعارف التي يسميها
المقام والا فاكل التمييز اما يتصور ما عرف المعارف وهو المفكر ثم اعلم
ثم اتم الاشارة على المذهب المنصور ومن قال هو العمل كذا قال هو اتم
الاشارة مذهب الجمهور فلا يلقى ان يبنى عليه هذا الحكم المذكور المحقق
مذكور فالأدب منه وهو كون المقام صالحا لاسم الاشارة لما عرفت غير مودة
ان مثله مما يفهم من علم اخر وهو المقام الذي يتاخر التما ان يحصله
في هذه السابغ بالاشارة الحسية المفسرة باشارة الجوارح وذلك بان
يكون المسند اليه مبصرا لما ويكون التما اسارة حسية فاستعمال اسم
الاشارة في كلامه تعالى سوا كان له المبصر او غيره كان لتزوجه تعالى عن
الاشارة بالجوارح وكذا استعماله في غير المبصر سوا كان مما يمكن ان يدرك
بالبصر او لا وتكون يكون مدركا بالحواس او لا بل مدركا بالعقل والنفوس
فغير المبصر من المبصرات يحتاج الى تنزيله منزلة المبصر والمحموس
الغير المبصر الى تاويله بالمبصر والمبصر بالبعيد والمعقول الى تاويله
بالمحموس ثم بالمبصر بالبعيد فادرك السيد السند ان غير المحسوس يحتاج
الى تاويلين تنزيله منزلة المحسوس ثم تنزيله منزلة الشاهد واما
المحموس الغير المشاهد فيكون فيه تاويل واحد وهو ان يجعل بمنزلة
المشاهد ليس بذلك وبالجملة استعمال اسم الاشارة في قوله تعالى اولئك
عليه ذكركم من ربهم من خلاف متفق الظاهر من وجهين فاعرفهما وكذا في قوله
او ليكن انا اي تحييني بمثلهم
فابحث عنه خروج عن متفق الظاهر نحو قوله اي ابن الرومي هكذا

هو الصغر فردا في محاسنه جمع حسن على خلاف القياس من **سبل** سيبال
بين الضال والضل الضال الولد وشيخان بن بعلنه ابو قبيلة صار
 اسميا لقبيلة وما في البيت يحملنا والضال والضل شجران في البادية
 وكونه من سبل شيخان يعني كرمنا العرب وكونه بين الضال والضل يعني
 بين خلع العرب وفصائلهم او من اعز الناس لان فقد العز في الحضر كالعز
 او من مائة ات العرب التي لهم مرجى ومسكن لا يزارهم الغيرة وان كان
 في اخلا في محاسنه لكن ذكر لان المتبادر منه غير النسب والفاخرة وصفا
 العز ولم يفرض لبيان الاعراب لانه نحو من الاسماء **اول التعريف بقاوة**
السامع حتى كان لم يزدرك غير المحسوس على ما قيل او حتى كان لا عقل
 له وانما قوته الادراكية الحسن لحيوانات العجم لانه لا يفهم ما لم يميز
 التي كالتميز حتى يجعل هذه النكته من فروع قصده التمييز الكمال
 كما في المفتاح ويمكن التعريف باسم الاشارة بقطانه السامع اشارة الى انه
 يدرك كل شيء اذ ان المحسوس وبان المشار اليه شقين غاية التعيين حتى كان
 محسوس لكل واحد **كقوليه** اي العززة **اوليك** بجملة ان يكون التعريف
 تعيين اياه **اباي جيني بيلام** اي اذكر في مثلهم من ابايك فبعد تكسما
 هجاء او من فرق الضاس وهو المناسب لمقام مدح اياه قيل الامر للتعجب
 خوفا من اسوة من مثله وجعل الكلام تكسما لا يحجج اليه جعله لتعجيز كما
 لا يخفى على صاحب التمييز **اه اجتمعنا يا جريد** في هذا الخطاب البعيد
 ايضا تعريف بديهة غباوته كانه قيل لا تعرف انك مخاطب ما لم
 تاد ولا تحسب قويا بلاوتك ولا تزال بعد بعيدا **الحجاج** اي
 الحجاجس اي مجلس كثير الخضار من طوائف العرب كانه محاسن وفيه اشارة
 الى انه بعيد عن الانصاف كما برجده احيى لولم تكن كثرة الشاهدين بالحق
 لا ادعى ما يشاء ولا يحمي الحق المبين الواضح البين وفي الاساس الجوامع
 لبيان لغة الجامع بالامر الذي يجمع له الناس وجعل الحجاج مصداقاً ميمناً
 يعني الفايل لجمع الروايتين معنى تكلف بعيد وعنه عني **اوبان حاله**
في القرب الرنبي والبعد والتوسط اخر التوسط مع ان الظاهر حاله
 يقتضي التوسط لما قيل انه يتحقق بعد تحقق الطرفين اولاه ما قص في كل
 من القرب والبعد ولا يخفى ان جعل القرب الرنبي واخره ذريعة للتوسط
 والتحقيق اقرب فلا يرد ما استصعب من انه كيف بعد البيان بالمعنى اللغوي

والافادة

والافادة بالدلالة الوضعية من الحواض والمزايا حتى جعل هذا التعديل
 الحواض توطئة لما بعده ولم يختر من عدم مساوات العبارة واضح لي وهو
 ان القرب والبعد والتوسط ليس مما يقصد باسم الاشارة وضعا بل من فائدة
 لا يحيط بها الا نظر اليبين لانه يدور على مناسبة الالفاظ بحسب القسلة
 ولا كثرة والتوسط **وقال** الشارح الحق ان المعنى الوضعي قد يكون اربابا
 على اصل المراد فانه اذا كان اصل الحكم على معين يمكن نظوره بطريق تعدد
 فاختار اسم الاشارة لافادة قربه يكون ايرادا له لانه يدور على اصل المراد
 هو القرب ولولا هذا الاعتبار لاشكل كثير من مباحث المعاني من الامتياز والعلية
 والقصدي لغير ذلك ورده السيد السند بان جميع المعاني اللغوية تعين
 زائدة على اصل المراد بهذا الاعتبار وتكون الافادة بالدلالات الوضعية
 من مباحث على المعاني مع اسم صرحوا بان نظره في ايراد على المعنى الوضعي
 ويمكن ان يجاب عن اصل الشبهة بان الحكم بانه قريب ليس واجبا في الموضوع
 وانما الداخل فيه القرب على وجه هو قيد للذات والمطووعة اجمالا وما جعل
 اعيان الى ايراد اسم الاشارة بيان انه قريب وافادة هذا الحكم اذ هو المقام
 اليه كما تقول لمن يحاطبك بما لا ترضى ان يسمع غيرك تمنع هذا فتريد بالحقبة
 عنه بهذا الامل الى انه قريب ليمتنع المشكل عن التكل او يقول المتكلم لي في
 ذلك لا يسمع اوليك فيعبر باوليك للاشارة الى انه بعيد لا يسمع ولمزيد
 توضيح هذا المقصود قال في بيان حاله في القرب الى اخره ولم يقبل بيان
 القرب الى اخره تسانل ولا يبعد ان يقال المقصود منه التنبيه على ان عزم
 التبيين ربما لا يكون بيان المعنى الموضوع له اذ المراد من مقام يقتضي ازيد
 منه اما قصور الخطاب او بعده ذلك وهذا مما يقع في كثير من مباحث
 المعاني من اشكاله ويحجب من صغوبته واشكاله **كقولك هذا اودك**
اودك اي كقولك هذا ازيد وقولك هذا ازيد او قولك هذا
زيد فان قلت الظاهر العطف بالواو لان التمثيل بالثلاثة بالنسبة
 الثلاثة السابقة **قلت** التمثيل يشير على ترتيب الف والتمتعاف فيه
 العطف بكلمة او ويستطوع على وجه ان شاء الله تعالى **او تحفيرة بالقرب**
 اي بسبب القرب اما بان تزيد للانتقال منه الى التحفيرة فيكون من قبيل
 الكناية وانما بان تزيد التحفيرة لعلاقة له بالقرب مجازا **هذا الذي**
بدل المتكسر او تعطينه بالبعد تزيلا للبعد ووجه منزلة بعد المسافة

نحو الم ذلك الكتاب او كغيره بالبعد كما قال ذلك التعيين **فعل** كذا
 لانه لم يذكر التعظيم بالعرب مع انه يناسب التعظيم بان يقول قومه من ساحة
 عن المنصور والخطاب قوله قرب المسافة واعرض عنه في الايضاح ايضا لانه
 لم يجد فيما بينهم ويرده قوله تعالى وما خلقت هذا باطلا وقوله تعالى ان
 هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم واعلم ان امر الاشارة المستعملة في غيره
 كما ستر في المعين عينا كان او معنى كصير الغائب تخراجا ليعتقد ذكر صرح
 به الرضي **او التبيين عند تعقيب المثار** **اي** عند ايراد
 او صاف عقيب المثار **اي** انه بالتبيين او على ان المثار **اي** **جدي**
بما يورده بعد اي بعد اتم الاشارة او على ان المستند اليه جدي يورده
 بعد **من اجل** اي من اجل تلك الاوصاف ولا يخفى ان التبيين لا يتوقف
 على تعدد الاوصاف ولا على كون عقب المثار اليه فانه يصح ان يكون
 قبله كان يقول جاني الفاضل الكامل زيد وهذا يستحق الاكرام ولا على
 ان يكون ما هو جدي بوزاناه بعد فليكن قبله كان يقول يستحق الاكرام
 هذا قالوا اخرج ان يقال او التبيين عند الاشارة لانه يوصوفى على ان المثار
 اليه جدي يورده استند اليه من اجل كونه موصوفى ووجه التبيين ان
 يصير التعريف باسم الاشارة بمنزلة التعبير بقوله المصنف هذه الصفات لان
 ايراد اسم الاشارة لجهته كالمحسوس باعتبار التمييز الحاصل بالانصاف
 وتعليل الحكم بالمستحق بشعر بعلية ما حذر فيدل على الحكم بالمصنف
 على مدخلية الانصاف ويحتمل ان يكون ايراد اسم الاشارة بعد وصف
 المثار اليه لتفخيم الاوصاف او تخفيفه لانه اعظم الذات بسببها او حذر
اوليك على هدي من ربهم واوليك هم المخطوبون فان اولئك الاول
 اشارة الى الموصول المعقب بصفة الايمان بالمعقب وما عطف عليه واكثر
 المعقب بالايان بما انزل اليك وما انزل من قبلك وفيه تبيين على ان
 كونهم خليقين بان يكونوا على هدي لاجل الانصاف بهذه الاوصاف واوليك
 الثاني اشارة الى اوليك المعقبين بتلك الاوصاف مع زبادة كونهم
 على هدي وفيه تبيين على ان استحقاقهم الفلاح والفوز فاجلا واجلا
 لاجل ذلك انصاف والشارح الحق لم يصدق بين اسمي الاشارة فاتباع
 الفارق فانه اعدل واتباع ما هو الاخر افضل ومما جعله صاحب
 المفتاح اعني الى اسم الاشارة لا يكون كن اولسا يعكس طريق سوي الاشارة

ولم يلتفت اليه المصنف بعد ان يمكن التعبير عن المحسوس بالتركيب والاسم بطريق
 اخر يعرفنا اولا ان من الذي في هذا المكان فامل **اللام** اي تعريف المستند
 اليه وايراد مرفقا باللام **اللام** **اي** **معهود** اطلق المعهود مع ان تعقيب
 الحقيقة في المرفق بلام الجنس ايضا معهود كما يشير اليه قوله وقد ياتي لاجل
 باعتبار عمدته في الذهني لان المعهود تعارف في بعض من مفهوم ما دخل عليه
 اللام وقد ام العمد على لام الحقيقة مع انه اخر الشكاي لان المعروف به عرف
 ولاقسام لام الحقيقة وكثرة ابحاثه فلام العمد كالسبب بالنسبة اليه ولو اخر
 لكن الفصل بين القسمين واعلم انه استمر فيما بين الناحية ان لام التعريف لا تكون
 للبعد الخارجي ولتعريف الجنس والعمد الذهني والاستغراق في حق ما جاء لفتح
 ان لام التعريف للاشارة الى تعيين حصة من مفهوم مدحوله او لتبيين نفس
 المفهوم والعمد الذهني والاستغراق من اقسام التعريف للجنس ثم ذكر ان الفرق
 بين تعريف الجنس والعمد فيما يقوله ليعبر اصطلاح وتفرقه بالتسمية
 لا يظهر وهذا لا يحسن وحق ان لا فرق بين لام العمد ولام الجنس اذ كل
 منهما اشارة الى معهود فانيته ان المعهود في احدهما الجنس وفي الاخر حصة
 منه وجعل احدهما لام الجنس والاخر لام العمد ليس لتمييز يعود الى مفهوم
 التعريف بل باعتبار معروض التعريف ولهذا قال اية الامور حقيقة
 التعريف العمد لا غير وهذا الكلام حق قد جني على ان المصنف والشارح الحق
 لطفا ما به انه يقول لا فرق بين القسمين بحسب المفهوم وتعريف العمد
 فليست تعريف الحقيقة فردة المصنف عليه وتبعه الشارح بالفرق بين
 المرداد بلام العمد ولام الحقيقة بان الاول اشارة الى حصة من الجنس والثاني
 الى نفسه لكن تغاير في كون لام العمد الذهني ولام الاستغراق والآخر
 تحت لام الجنس فلام العمد اشارة الى معهود او مدرك خاص في ذهن المتكلم
 والمخاطب اما لذكر ما يقا في كلامك او كلام غيرك صريحا او غير صريح
 وهو العمد الحقيقي واما لتعيينه وكونه معلوما لاجل حقيقة او ادعا
 لغرض وهو العمد التقديري واحدا كان او اثنين او جماعة لكن الاشارة
 الى الجماعة لا يحسن تعريف العمد مع استغراق لان العمد يقتضي فصلا
 للجماعة باللفظ واشارة اللام الى تعيينها ولام الحقيقة تقتضي الاشارة الى
 حضور الجنس وقصده باللفظ وهم الجماعة من القرينة ومن خارج اللفظ قال
 قاله الشارح المحقق من انه بنية صاحب المفتاح بمشيد العمد بقوله تعالى

تعقيب اللام

وأبعث في المدين حاشدين يا فوك بكل ما جرد عليه جمع الحق على ان الحق م
والعهد بمكان ولا يتناقضان كما يوهنه جعلهما فمين اذا المزداد الحق
مجمعهم مؤيد كما سبه عليه السيد السند والذي اري ان التعريف العبدية
لا يكون اشارة الاله واحد من الجنس فان المشي الى اثنين اما هو النسبية
والاثنان حصنة واحدة من الجنس الذي هو مفهوم النسبية وهكذا الاكثر
من اثنين حصنة واحدة من مفهوم الجمع واعتلم ان المذكور في كلام الشارح
الحق والايضا ان كلام الجنس وكلام الحقيقة معني والمذكور في حواشي السيد
السند نقل من بعض الافاضل ان كلام الحقيقة وكلام الطبيعة معني وهو قسم
من كلام الجنس يقابل العهد الذهني والاستغراق **نحو وليس الذكر**
كالانثى لما صدر قوله تعالى وليس الذكر كالانثى بوجهين احدهما في
مساواة الذكر والانثى بالتحريم وهو معني على كونه من كلام امرأة عمران
وتتمتع بصورها يعني بصورتها على وضعها انثى وعدم مساواتها في التحريم
فما لغيرها كانت ذكر او يا لغيرها تساوي الذكر والانثى في التحريم فاعلم
الله غيبنا بان جعل انساها مساوية للذكر في التحريم ولو شا لجعلنا ذكرنا
وجنينا اللام فيما للجنس ولا يصح ان مثلين للام العهد واما بينهما انه
من كلام رب العزة لتسوية لها بتبشيرها بان انساها مفضل على الذكر الذي
طلبته احاج المصنف الى تفسيره حتى يتضح كونها مثلين فقال **اي**
الذي طلبت امرأة عمران وهذا يشعر بان جعل الذكر معنوية السعينة
باعتبار طلبها لا باعتبار ذكره فيكون مثلا للعبدية التقديري وقوله
كالانثى وهبت لنا اشارة الى انسا معنوية باعتبار ذكرها في قولها
رب اني وضعتها انثى لان ما وضعتها مؤهوبة الله ولو قالت كالانثى وضعتها
لكان اوضح فهي مثال للعبدية الحقيقية ويمكن جعل الذكر معنوية الحقيقية
بوجوه منها ما ذكره الشارح الحق من ان قوله تعالى رب اني نذرت لك
شيئا في بطني محررا تفيد الذكر لان التحريم لا يكون الا بالذكر وهو عتق الذكر
بيت المقدس وبما ان قوله اني نذرت لك ما في بطني محررا بتقدير شرط
واضح اي لو كان ذكرا وهبت ان قوله رب اني وضعتها انثى تحصر على فروع
الذكر فتذكره لكن ما ذكره المصنف توجه حسن ابقى من هذا المقام تهيئت
له وان حفي على القول الاعلام والمحمد لله على الانعام بالانعام وجعل الرضي
وصف المنادي المبهمة نحو يا ايها الرجل ووصف ام اشارة نحو هذا

الرجل

الرجل للعهد لكونه معلوما بالمعنوية وتبعه الشارح الحق وفيه اشارة
لان الطاهر انه لرفع الابهام ووقع الالتباس في الاشارة الجنسية
بيان الجنس وبه يشعر كلام الحاشي فهو لتعريف الجنس ثم يقع الجنس على
حصنة معينة غاية التعيين ووفق بين المقصدين العبارة وبين ان
العبارة اليه قيل ذلك مفيد بما اذا استعمل اشارة في المشاهدة على
ما هو وضعه او ذكر اشارة على وجه الاهمال لاعلى وجه كلي اي ام الاثنا
في الجملة فلا يرد ان ام الاشارة قد يكون اشارة الى الجنس الذي جعله
وصفاته **او الى نفس الحقيقة** ومفهوم المعنى او المفهوم المجازي فان الامر ان
كان دخل على الحقيقة تدخل على المجاز فتقول الاسد الذي يرمي حين يرمي
الاسد المفترس والمردم الاشارة الى المفهوم سواء اقتصر الحكم على المفهوم
او اقتصر صرفه الى المفرد فالاول **كقولك الرجل خير من المرأة** والثاني
ما يشير اليه قوله وقد باي وقد يفيد ولا يفسد تعييد الحقيقة بما لم يعين
نعم قصد الافراء كما يشعر به كلام الشارح وان يوهنه التثنية والافلا
يفصح جعل العهد الذهني والاستغراق داخلين تحته وكون جنس الرجل
خيوا من جنس المرأة لا ينافي كون شخص من جنس من شخص رجل فان العوايق
قد تمنع عما يستبعد الجنس وقد تكون الاشارة الى نفس الحقيقة لعموم
اتحاده مع شي وجعل منه قوله تعالى او انيك هم المفلحون وهو الذي قصد
جاء الله حيث قال ان معني التعريف في المفلحون الدلالة على ان الحقيقين
هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وحققوا ما همز وتصوروا بصور تسم
الحقيقة فهم لا يعدون تلك الحقيقة كالتقول لصاحب هذا عرفت
الاسد وما جعل عليه من شرط الاقدام ان زيد اهو هو ولا يخفى انه ابلغ
من قصد القسرة ما وصفه الشيخ في دليل الاحكام نهاية الدقة
حيث كان يعرف ويكر من وهم من قوله لا يعدون تلك الحقيقة انه جعل
من قصد المسند اليه على المسند فلا يباي به وكيف وقد استولى عليه الوهم
ليه ان قال انه جعل ضمير الفصل لقسم المسند اليه على المسند ولم يعرف
انه في بيان معني التعريف وقد اشار الى تعيين الجنس من حيث انتسابه
الى المسند اليه فيرجع التعيين الى الانسا كما في بيت حسان ووالدك
العبد اي والذات المعروف بالعبودية وطاهر عبارته تشعر بان كلام الجنس
اشارة الى نفس الجنس المفهوم من غير زيادة وذلك لا يقتضي تعريفا في المفهوم

حي بعد معرفاً لموضوعنا من نفس استعمالنا اللفظ وليست عي ان يجعل تعريف
المعرف بلام الجنس تعريفاً لفظياً لا يحكم به الا لفظ احكام اللفظ من غير خط
للمعنى فيه كما قلت بعض محقق النجاة كل لام تعريف سوي لام العهد لا معنى
للتعريف فيها والناظر في المعاني لم يشر الى سوي ولا يفتنون الى
هذا المورد ولا ينظرون الى هذا المحدث ولا يعينون التعريف اللفظي ولذلك
تروا طويلاً اذكر علم الجنس باقسامه في مقام التعريف للعلم واحكامه فيجب
ان يجعل قوله اوله نفس الحقيقة على نفس الحقيقة باعتبار حضورها وبغيثها
وعندئذ يتبين في الذهن يرشد اليه قوله فيما بعد باعتبار عندئذ
في الذهن **فان قيل** لم يجعل علم الجنس موضوعاً لغيره لما وضع له
المعرف بلام الجنس **قلت** لان اعتبار التعيين الذهني تكلف اذ ليس
تطير ارباب وضع اللفظ الا على الامور الخارجية وذو اللام يدعو اليه
لئلا يفتوا باللام ولا اعني فيه في نحو اسامة قال كذا السكاكي لا بد في
تعريف الحقيقة من ترتيباً منزلة المفهوم بوجه من الوجوه الخطابية
اما يكون ذلك التي محتاجاً اليه على طريق التحقيق او على طريق التمسك
فهو لذلك حاصره في الذهن اولاً لانه عظيم الخطر معقودية اللام لذلك
على احد الطريقين اولاً لانه لا يعين من الجنس على احد الطريقين واما
لانه جار على الامور كثر الدورية الكلام على احد الطريقين **وقد**
يأتي اي المعرف بلام الحقيقة **لو اجد** من افراد مفهومه **باعتبار عندئذ**
اي عندئذ ذلك المعنى في **الذهن** باعتبار عندئذ الواحد اي عرف
التعريف لتعيين المعنى لا المفردة **وقال** الشارح يريد ان ياتي
لو اجد باعتبار عندئذ ذلك الواحد من حيث انه متحد مع ما هو مفهومه
في الذهن فكان مفهومه ولا يخفى ان ادخال حرف التعليل في قوله قد ياتي
وقوله قد يفيد بوجهان لام الحقيقة من حيث هي في اكثر من مكان وليس الامر
لذلك لان الحكم على المفهوم من حيث هو هو فلما يكون في الجاورات وان كان
في المعلوم في المعرفات وكأنه اتي بكلمة قد للتحقيق ازالة للشك في ذلك
الاثنان لانه خلاف الاصل والاصل ارادة المفهوم من حيث هو هو لانه
الموضوع له ولما يفتد الى البعض عند قرينة التعيين لان التخصيص
دون بعض شرج بلام مرجح واما قال وقد ياتي ولم يفيد وقد يقصد به
واحد لان الواحد غير مقصود باللفظ واما ياتي من القرينة **فان قيل** ادخل السر

فان

فان السق افاد ان الحقيقة المحدث المبراة بالمعرف باللام متحد مع
حتى لو اريد الواحد كان اللفظ مجازاً بخلاف النكرة فانها وان وضعت للحقيقة
المحصنة الانما مع لتو ينفيد الماهية مع وحدة لا يعينها وبشيء فرداً امين
ويبين الواحد منها بن حاق اللفظ واختلف في وضع اسم الجنس هل هو موضوع للحقيقة
المحصنة او للحقيقة مع وحدة وشرح الشارح الحق الثاني ورده السيد السند
بانه لو كان كذلك يلزم ان يكون اسم الجنس حين دخول لام التعريف في مقام العهد
الذهني مجازاً وقد جعله حقيقة موضوعاً بالوضع التركيبي على خلاف الافراد
وفيه بعد وبما رضى انه لو كان اسم الجنس موضوعاً للحقيقة لكان المعرف بلام العهد
مجازاً في الحقيقة المحضة او موضوعاً بالوضع التركيبي على خلاف الوضع الافراد
والاول باطل بالاتفاق والثاني بعيد جداً وبالحقيقة قولك ادخل سوف ياتي الواحد
من حاق اللفظ فالنكرة اقوى بالاثبات لو اجد فلذلك **هذا في المعنى**
كالنكرة لكن ليس كمنكر كذا لان المصداق ليس فيها القصد الى الحقيقة
المحصنة بالاجماع كما نص عليه المفتاح الا ان الشارح الغالب في النكرة في ذلك
فلذلك اطلقنا ولا يخفى ان المعرف في مقام الاستغراق ايضاً كالنكرة لانها
تاتي بالواحدات من غير اشارة اليه تعيناً غاية انها متحدة مع الماهية المعقودة
كالعقود الذهنية والعرف بلام الحقيقة من المصداق كالنكرة منها في المعنى حتى
حكم السيد السند في شرح المفتاح بانه ينبغي ان يجوز ان يعامل مع هذه المصداق
معاملة النكرة وان لم يحقق الاستعمال فلا وجه لتخصيص هذا الحكم بكذا
القيم ويمكن ان يقال يريد ان هذا في المعنى كالنكرة في اعتبار البلغا وليس غرضه
لذلك ولذا لم يعامل بمعاملة النكرة ونظره في هذا التخصيص محمول لان
مناط الافادة وهو المصد في هذا القسم مهم فلم يفيد بتعيين تعلق المفهوم
بخلاف ما اذا اريد الحقيقة من حيث هي فان مناط الحكم هو ما تعلق به
التعيين واجلي في نظر العقل تعينه وبخلاف ما اذا اريد جمع الافراد
فانما لتعيينها بالقوم نائب المتعين فلم يفتد بتعيين اللام لمجاورة الابهام
وخلص في افادة التعيين عن ملام الابهام والمعاملة معها معاملة النكرة كثره
وله غير نظير فانه وصف بالجلية في الشاعرة **شعر**
• ولقد امر على ليسم يستبي • فصيت مث قلت لا يعينني
وفي التبريد كمثل الحمار جعل اسماً وانما قال في المعنى كالنكرة لانها في اللفظ
معرفة صرفة لوجود اللام وعدم التنوين فلذلك اغلب اجرا الحكم المعارف عليه

بالعدول إلى التمثيل بقولنا جمع الأمير كل صاعقة ولما كان المثنى أشمل من المفرد
ولجمع من المثنى وكان العرض من وضعها الممول لقصور المفرد عنه كان ينبغي
لله أن يجمع المستغرق أشمل من المثنى والمثنى أشمل من المفرد أن زاد
موجب التمول منه على فساد ما كان استغراق المفرد يكون أشمل واعتقد على أنه
ينبغي الفطن منه لأن استغراق المثنى منه يكون أشمل من الجمع فقال **قَالَ وَاسْتَعْرَاقُ**
المفرد أي استغراق ما هو مفرد في المعنى سواء كان مفرداً في اللفظ أو لا
كالجمع المحلي باللام الذي يظفر فيه معنى الجمعية **أشمل** من الجمع حسب المعنى
سواء كان جماعاً صوتاً أو مفرداً نحو قوم ورهط ولم يقصد بذلك الحكم المحلي
والأظهر منه عبارة المفتاح واستغراق المفرد يكون أشمل والأظهر منهما
قد يكون فلا يخفى أن قوله **بَدَلِيْلٌ حَجَّةٌ لَرَجُلٍ فِي الدَّارِ إِذَا كَانَ**
فِيهَا رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ دُونَ لَرَجُلٍ لا يمتثل لأن القوة الجزئية لا تثبت الدعوى
الكليّة ولأنه معارض بأنه يصح لا يطبق حمل هذه الجمل رجل جئنا بيطبق
رَجُلَانِ أَوْ رَجُلَانِ دُونَ لَرَجُلٍ لا يطبقه رجال ويساق اليهم مما ذكره لئلا استغراق
المثنى أشمل من استغراق الجمع واستغراق جمع القلة أكثر من استغراق
جمع الكثرة واستغراق كل جمع محصور أشمل مما فوقه فقولك لا عشرة رجال
أشمل من لا عشرين رجلاً حتى أنه كان الواضح أن يقول واستغراق التمول
أشمل من استغراق الشايل **قَالَ** الشيخ الحق وأما أورده البيان
ملا التي تبقى الجنس لأنها نفس في الاستغراق نحو ما من رجل في الدار لأن زيادة
من بعد التي للتصنيف على الاستغراق وإنما لا تتم فيه معنى من حيث يصح
لَرَجُلٍ بَلْ لَرَجُلَانِ بخلاف لَرَجُلٍ بالرفع فإنه ظاهر فيه حتى يصح صرفه
عن استغراق بالعدنية نحو ما في رجل بَلْ رَجُلَانِ وذلك بحمل وجهين
أحدهما ما في السيد السند أنه يعني أنه أورد بيان الدعوى فيها هو خفض
في الاستغراق لأنه إذا لم يمتثل في الجمع مع كون التي نصاً في الاستغراق
الواحد والآخر لعدم شمول جمع ليس نصاً فيه بطريق الأولى فينتج
بذلك ثبوت المدعى وبما عارضه أن المفرد فيما ليس نصاً في الاستغراق إذا
لَا شايلاً لما لا يمتثل الجمع كان سؤله فيما هو نص فيه بطريق الأولى
وبما عارضه أنه لا رتبة في حصة قوله دون لَرَجُلٍ بالرفع لأنه نص في الاستغراق
بخلاف لَرَجُلٍ بالرفع فإن عدم حصة حتى إذا يصح أن يقال لَرَجُلٍ في الدار
بكل رجلان بالرفع ولا رجل بالرفع لكان عدم شموله لَرَجُلٍ بالرفع وشمول

لَرَجُلٍ

لَرَجُلٍ بالرفع بطريق الأولى وأورد على كون زيادة موجباً للاستغراق القطعي
قول الأئمة ما مر عام الأوقاف من البغض فإنه ليس نصاً في التمول واللام يمكن
البغض فيكذب نفسه **وَأَجِبَ** بأنه مبالغة وأما لا يقبل الكذب ومما يثبت
على الدعوى صحة كل رجال جاؤني دون كل رجل جاؤني ولا عشرة صحة كل رجل
يستعد الدار دون كل رجال فتذكر وأما لم يتعترض في بيان كون استغراق المفرد
أشمل المعروف باللام مع أن عقد البحث له لأن استغراق الجمع المعروف باللام في الأكثر
لاحاطة كل مفرد من جنس به لا لاحاطة كل جمع جمع صريح بذلك إجماع الأصول وفيه
وصح بتفسير كل جمع معروف باللام بكل فرد فرد دون جماعة جماعة التفسير كل
قَالَ السيد السند في حواشي شرح التلخيص كأنه بطلت الجمعية في المحلي باللام
لأنه يلزم من اعتبار كل جماعة تكرار الحكم على الجماعات إذا من جماعة الأولى
وأصله في جملة فوجها ونحن نقول يلزم تكرار الحكم على أحوال الجنس أيضاً إذا
من واجبه الأول والأخرى في جماعات متعددة **فَانْ قُلْتُ** يلزم التكرار في الاستغراق
المفرد أيضاً لأن الحكم على كل واحد على كل اثنين وفي كل جماعة **قُلْتُ** هذا من
قبيل اشتباه الثبوت بالاثبات إذ ثبوت الحكم لكل واحد يستلزم الثبوت لكل
اثنين أو لكل جماعة لكن الحكم على كل واحد لا يستلزم الحكم على اثنين **فَانْ قُلْتُ**
حمل الجمع مستغرق للجمع لا يمكن بدونه التكرار فهو ضروري يعني عنه
قُلْتُ قولنا أنه بطلت الجمعية لأن وفيما سألنا لئلا أن أهمل الجمعية القاطنة
للمعنى لفظاً هو من ارتكاب النكته لأن فيه أهمل جانب المعنى ولا يخفى أن المستغراق
المستغرق أيضاً يستلزم التكرار إذ قولنا كل رجلين يستلزم دخول زيد مثلاً
مواضعاً غير متناهية في الحكم فلم يثبت أنه ينبغي كل رجلين وبالمجتهل هذا الجمع
الحمل باللام وأصل في استغراق المفرد منقضي الشارح القائمة الكليّة به
بأصل لما عرفت سابقاً من وجهين فتذكر وقد تاتي الجمع المعروف باللام لا زيادة
الجميع فيكون جاني الرجلين يعني جمع الرجال وهو بهذا المعنى دون المفرد
في التمول ووجه افتاء استغراق الأجزاء مع أن اللام ليس بفتاء التعريف المتناهية
هو أن الأولى بالقصد في المقام القطعي العدة الأشمل من الجمع وجزء ليس بال
من جزء فيشمل جميع الأجزاء وأما السيد السند فجعل لَرَجُلٍ محتملاً لأن
يقصد به تعني لَرَجُلٍ نحو من التكرار كما في المعروف باللام وفيه بحث لأنه
يقع أن يثبت فتد المفرد به من أوجه اللغة ولا يصح البناء على ما هو الباعث
على إبطال معنى الجمعية في المعروف باللام لأنه يندحوي لا يطرد على أنه يمكن الفرق

بان مقام المبالغة في النفي كاشدة له زيادة من الاستغراقية بدفع لساعة
التكرار ولا يعقل على ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه ان الكتاب اكثر
من الكتب وان قال التحسين ايضا في تفسير قوله تعالى والمدن على ارجائها
ان المدن اكثر من الملاهيكة متبعة لهذا المروي لاننا حققنا سابقا بما
وثقه الكثيرون وتبعه الكشاف في مواضع كثيرة وما قاله المفتاح ان في
اختيار المفرد المستغرق على الجمع المستغرق فكثير المعنى بتقليل اللفظ
ولذا عطف قوله تعالى وهن العظم مني لافادته وهن كل عظم بخلاف
وهن العظم فانه يجمع وهن العظام بوهن البعض اما مبني عليه فيكون
ضعيفا واما مبني على انه ربما يقصد بالجمع المعروف باللام المجموع من حيث
المجموع ولهذا لا يلزم في قوله للرجال على درهم واحد فلما كان
وهن العظم يحتمل هذا المعنى قصد بتقليل اللفظ لانه كثيرا المعنى
قطعا فحكم الشارع المحقق بطلان قوله لا يجمع وهن فان قلت
لا يجمع الحكم بحج الرجال من حيث المجموع مع تخلف واحد فكيف يجمع وصفه
بجمع العظام بالوهن مع عدم وهن بعض قلت لانه اذا قل قوة المجموع
ثبت للمجموع وهن اذا تبقى القوة التي تعلقت بالمجموع بخلاف الجعي فانه لا يثبت
للمجموع اذا لم يثبت بجزء اعلم ان من لا يفرق بين الجمع المحلى باللام والمفرد
لذلك في جانب الكثرة يوافق من يفرق بينهما في جانب القلة اذ لا يفسد
ان يراهم بالجمع الجنس فيمنزله اوجدا اتفاقا بخلاف المفرد فانه يصح ان يراهم
به الجنس فيمنزله اي يجمع اليه الواحد وهذا لا ينافي ما تقدم من ان الجمع
المستغرق بطل جمعيته لانه من خواص الجمع المستغرق بلزوم التكرار
مع بقا الجمعية والمعرف باللام الجنس لا يستدعي بطلان الجمعية لعدم الموجب
لا يبقا من خلف لا يزوج النساء بحث بزواج واحدة وعليه قوله تعالى
لا تحلل لك النساء من بعد فقد اريد بالجمع المعروف باللام اليه الواحد لا
نقول هذا من قبيل المعروف باللام الاستغراق اي لا تزوج واحدة من النساء
فهو نظير ولا تكن الخبايا من خصيما اي لا تخاصم من خاين لما ثبت افادة
المعرف باللام الاستغراق بقوله تعالى ان الانسان لبي خسر الا الذين آمنوا
وعملوا الصالحات قالوا في هذا اما بالمعارضة او بالنقض بان يقال لا يفيد
الاستغراق للتساوي بين الاستغراق وافراد الاسم اذ لو صح الدليل المذكور
للزم تحقيق المتساويين او لا يتروقف صحة الاستغراق على الاستغراق لانه

يسجد

يستحيل الاستغراق في المفرد وهذا بين ان حق ما ذكر من الجواب ان يدكر
شخصا بقوله وقد يفيد الاستغراق على ان الانسان لبي خسر ليثبت الاستغراق
ويستحق ان يدكر قيمته وحكمه وتحقيق الجواب المشار اليه بقوله **ولا تساني بين**
الاستغراق وافراد الاسم اي كون الاسم مفردة مستدنيا للوحدة او افرادها
يفيد الاسم فالأمر بالمعنى الوحدة كما سيأتي في قوله واما تبيين فلا فراوان
حرف اي حرف التعريف الذي يكون افادة الاسم الاستغراق بعدد حوله
وتفسير بالحرف الذي هو الاستغراق كما في الشرح ياتي ما حقق ان مدلول الحرف
ليس الا التعريف والاستغراق انما يجي من القرينة وذكر الحرف تبليغ والواضح
لان الاسم انما يعتبر مضمونه في جميع افراد محوارة عن معنى الوحدة كيف
وتساوي الاستغراق لا يجمع استغراق المعرف باللام بل يجري في المضاف والمضبوط
والمضاف اليه كما يبين **انما يدخل عليه** اي على الاسم المفرد وفيه ان الاشكال
لا يجمع المفرد لانه لا يجمع على ما جازي ويحال وما جازي ويحال ايضا لان رجلا
يدل على جماعة واحدة والاستغراق يوجب تعدد الجماعة المقصودة او على الاسم
المفرد لا افراد والوحدة وحيد لا يتناول الجمع والتسوية لهذا التوجيه
منح فاحفظه **محذوف** اسم فاعلم حال من غير الحرف او اسم مفعول حال من ضمير
الاسم **عن معنى الواحد** انه يجعل الاسم بمعنى الحقيقة من حيث هي في حيث لا
وحدة فيها ولا تذكر بل هي قابلة لكل منهما فتضم الكثرة معناه بقرينة الاستغراق
فان قلت هذا الظاهر في قوله ان يدخل محله عن التثنية الذي هو على الوحدة
واما في قوله ما جازي رجل او رجال فشكل لوجوده الذي هو على الوحدة **قلت**
التثنية له دلالتان دلالة على التمكن ودلالة على الوحدة فاذ المرفوع الوحدة
يجعل على التمكن كقولهم نعم التوطين في الاسم الغير المتمكن نحو صبي
لا يفارق من الوحدة احترازا من اللغو وهذا الجواب لا يتم في بعض الصور الا على
سبيل الحدول فان ما جازي رجل لم يجره عن الوحدة بل اريد به الوحدة المطلقة
فعمت بدو حول التي لا ينامها وكذا فيما جازي رجال وليس هذا الجواب مبنيا
على جعل اسم الجنس موصوفا بالمفرد اذ لو كان توصوفا للحقيقة المضادة فلا وحدة
حتى يجره عنها لان التثنية جعله واحدة واما ما ذكر السيد السند ان اسم
الجنس لما استعمل في التركيب لبيان الاحكام وكان اكثر الاحكام مجازيا على
الماهية في ضمن فرد شاع اسم الجنس مع اعتبار الوحدة وصار بحيث يتبادر
بمنه المفرد لا يف النفس منه والى على الوحدة فاذا دخل عليه حرف الاستغراق

جرد عن هذا العارض الذي هو منشأ الاعتراض فلا يخفى ما فيه اذ غلبة
 الاحكام على الماهية في ضمن الفرد لا توجب كون ارادة الفرد منه بكل اكثر
 حتى يتبادر منه لان المراد بالاحاد والاحوال والاوصاف هي المفومات
 دون الافراد **ولانه** اي الاسم المستغرق **بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد**
 وانه يجمع التعدد مع الوحدة لانه يحمي كل واحد لا مجموع الاحاد والكل المتنا
 للتعدد وواحد او احد اعلى سبيل البذل لا يتا في الوحدة ولذا صرح كل واحد
ولذا استمع وصفه بعبء الجمع بان يجعل الجمع نقا ولذا استمع جملة هالا
 عنه وخبر له فلا ولي ترك التبع ليم الكمال وتمام جعله المصنف عملة للانتفاع
 المحافضة على التماثل اللفظي ويحبه عليه ان التماثل اللفظي لا يجب ولهذا ا
 صح القوم الفاضل والفاضلون فلا يصير سبباً للانتفاع والتحقق ان المراد
 بالمعروف موصوفاً او مصغه نفس الحقيقة المبرزة عن الوحدة والذرة المتماثلة
 من القرينة فلا يجمع جمع ما يريد به الحقيقة المطلقة من غير كون وانا تضمنت
 القرينة اعتبار التعدد من غير قصد بالمعنى **فان قلت** كيف يجمع الجمع
 بعبء الجمع ولا بالاستغراق بعبء الجمعية ويصير اللفظ معاً في حكم المفرد
 فليوسف المفرد بالجمع الذي بطلت جمعية **قلت** النعت واحوات
 يراد به المفهوم لا كل فرد حتى يبطل معنى الجمعية بالاستغراق والمراد انتفاع
 وصفه بعبء الجمع ان كان مفرداً والا فلا يجمع وصف رجال في ما جاني رجال
 بعبء الجمع ولهذا استمع ايضا ارجاع ضمير الجمع اليه فلما قل **فان قلت**
 الشارح المحقق انتفاع الوصف المذكور عند الجمهور والاضحى في الديانة
 الصفد والذره للبيض وده السيد السند بان الديار الصفد ليس بمعنى
 كل دينار بل المراد بالدينار الجنس مجرداً عن الوحدة نعم مذهب الاخصر يتا في
 وجوب المحافضة على التماثل اللفظي لكنه لم يرد كن المصنف هناك وان كان
 في الايضاح فلا يلحق التعرض بمذهب الاخصر في شرح كلام المتن ولا يذهب
 عليك ان المراد بالدينار الصفد يحتمل ان يكون من قبيل ثوب اسماء بمعنى
 ان جميع اجزائه سمد اي خلق فيزداد بالدينار الصفد يحتمل ان يكون
 من قبيل ثوب اسماء ان جميع اجزائه صفد وليس بخشوش وحق نقول
 يشك انتفاع الوصف بالجمع بقوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير
 بجناحه الا ام انا نذكر ويمكن ان يدفع بان المراد انتفاع وصفه بالجمع مع
 بقائه على ظاهره من غير تاويل والاية لتاويل ما من دابة بقوله اما الذواب

وحسين

وحسين يمكن التوفيق بين مذهب الاخصر والجمهور فتأمل **والاضافة** اي تعريف
 المستند اليه باضافته ولا يذهب عليك ان الاضافة من احوال المستند اليه
 ولا يخص التعريف بل يتعلق به ان كان كقوله مع خلق صاعن التعريف فكم بين
 تحقيقه في كلدهم حصداً وبصاحك وبين ولد الحمام الا ان القوم اهلها
 من غير ضرورة **لانها** اي الاضافة اي المعروف بالاضافة فانهم **اخصر طريق**
 اليه احصاء المستند اليه في ذهن السامع في هذا المقام امالانه اخصر
 كل ما يخصصه عند المتكلم واخصر كلما يخصصه عند المخاطب لانه اخصر طرق
 التعريف لان اخصر الطرق نطقاً هو بعضا فمما يبره من الايضاح الادب
 اليه التميز **حق** قول جعفر بن عتبة الحارثي **هو** اي فسر الشارح المحقق
 والسيد السند شرح المقام بهوي ومحوي والقواب تفسيد بهوي ومحوي
 يدل عليه ما بعد هذا البيت وهو **شعر**
 • عجت لمقراها واتي بخلصت • اليه وباب النجى ذو في معلق •
 • المت فحيت ثم قامت فودعت • فلما تولت كادت النفس ترفق •
 ولا يبينك تذكري مضيق لانه للفظ هو اي اي فانه اخصر من اي احوالها
 واتمه لا يسمع المخاطب وليس مقام الاشارة والضمير والاحصاء يطلب لصيق
 المقام وفرد التمام لكونه في الجوز والمحجوب على الرشد ويمكن ان يقال
 الذي اليه الامانة استلذا اضافة الهوي اليه ليعبر **مع الريب** اسم جمع
 للرايين **ايها** نين جمع بيان معين يعني بتحقيق الياء وتعويض الالف
 عنه وحذف الياء المحضة لا لتقا التاكين بعد حذف حركة الالف لوجه
سعد سعد ذاهب في الارض وتمايه •
 • حنين وجما في مكة موثق •
 والحنين المحبوب المستبوع ولفظ بيت خبر ومعناه تحزن وتأسف اما على
 البعد الجمالي او على مقارفة الدرع من الجمالي **او تعنيها تعظيماً لسان**
 اي امر المضاف اليه **او المضاف او غيرها** وامثلة الثلاثة على ترتيبها
كقولك عبيدي حصداً اذا كان العبد ذاسان والالطف عبيدي عبيدي عبد
المتن عبيدي **او تعنيها تعظيماً** على احد الوجه الثلاثة **خو** **والله اعلم**
خاصة مثال تحقيق المضاف واستخراج المثاليين الاخيرين سمد ومن واعي
 الاضافة تعنيها اعتباراً لطيفاً مجازياً وهو جعل ادي ملايسة منزلة •
 تامة تستدعيها الاضافة نحو كوكب الحرقا وهدي مجاز لغوي او حكمي

اختلف كلام الشارع المحقق فيه ورد السيد السند بحجج احكامها بانه ليس فيه
نقل الاضافة من محل الى محل ملائمة بينهما بل هو استعارة الحقيقة الإضافية
من الملائمة الكاملة لا في ملائمة لمضاهاتها ابانها وفيه ان تحقق حقيقة
الحجج الحكي او ظهورها غير لازم كما عرفت فيجوز ان تكون الاضافة منقولة عن محل
وهي او محل محتاج معرفته لانه لا يخلو منهم من قال ما هو للكوكب الوقت الذي
يطلع فيه كايقال كوكب الصبح وورد بان الكوكب ليس مملوكا وليس بشئ لان
الاختصاص المملوك الذي تفيد الاضافة اعم من الملك الحقيقي المعبر الذي
لا يترام الوهم فيه العقل وكونه بمنزلة حقي بعد الوهم المضاف ملكا
للمضاف اليه دون غيره الا ترى ان محل الفرض حقيقة وجعل غيره تجوز
وتنمى نعم المضاف باضافته اليه في بعض جميع افراده فيعمل ان القضية
ليلا الجنس دون فرد بعينه ولا يلزم فيه ان يكون المضاف اليه محصورا
بالمضاف لقولهم يدل على خزا اي الارض نعمة من رايحتها ومنها ما ذكر
الشكاكي من انه لا طريق له سواها وبقية السيد السند بانه ليس بالاجزاء
عقلنا والاضافة تنقسم نسبة خبرية يصح جعلها صلبة وقال ولذا تركه
المصنف ولم يلتفت اليه في الايضاح ايضا ويمكن دفعه بان النسبة الاضافية
لاشبهائها والفت نفسه بها حاضرة عندك وطريق الوصول يحتاج اليه اعماله
واستخراج من النسبة الاضافية فيصح انه لا طريق لها سواها اذا الامكان
لا ينافي في التي بالفعل وتكون الايضاح انما يكون اشارة اعراض المصنف اوله
مع مواد في المفتاح واعتبارات الاضافة كثيرة واستخراجها يسيرة
فعليك به فانه ليس يبيدك وبينة مسيرة **واما التنكير** اي جعل المستند
اليه نكرة قدم التنكير على التوابع والفضل احقران عن الفضل بين
التعريف والتشكيك مع هذه تماثلها والمفتاح قدم التوابع والفضل
على التنكير لاختصاص الفضل بالمعارف ومزيد اختصاص التوابع لها
فلافراد اي جعل المستند اليه فردا من بني بافادته فردية فان جعل
التي سببا يكون بحسب الحقيقة وبحسب القول وبحسب الاعتقاد
وعلمها قوله تعالى ولا تجعلوا لله اشدا اى لا تعتدوا ولا تدكروا له
ريدا والعز لا يكون محصيا ويكون نوعا لكن المتبادر منه الشخص فلذلك جعله
مقابلا للنوعية مع ان المفتاح جعل الافراد سائلا لما ويجعل ان يراود
بالافراد جعل التي فردا مطلقا من غير تعرض للنوعية والشخصية وحيد

فيلزم

يقابله الافراد الحقيقي والوحي وحيد يكون التعرض بالافراد الشخصية متروكا
استغناء بشيوعه وظهوره عن البيان والمثال اعني قوله **خو جارجل من اقصي**
المدينة يسمى ظاهره في قصد الشخصي والظاهر والتوابع مكان قوله **او النوعية**
اي جعل المستند اليه نوعا الا انه تفيد في ذكر الاسباب والبرز بعضها في صورة
العرض المترتب ونعمتها في صورة الحاصل المتقدم **خو وعلى ايها رهم غساة**
اي نوع من الغساة غير ما يتعارفه الناس وهو خطأ النحوي عن ايات الله فان
التشكيك كما يفيد الوحدة الشخصية او النوعية يفيد اتمامها وكونها مجهولة وافادة
كونها مجهولة لثلاثياتي الخطاب عن قوله لعدم حصول غطاء من غطيه يعرفها
او ليعلم انها غسوة الازالة لعدم معرفتها حتى يعرف طريق ازالتها وبما شيدنا
بنيان هذه النكتة اندفع ما قالوا ان الاقصي حق المقام حملة على التعظيم كما فعله
المفتاح اي غساة عظيمة تحول بينا بشارهم والحق المبين بالكلية وما يسبق لمصلحة
الوهم ان عدول المصدر عما في المفتاح اشبه بالافتاء ومما هو بعكده من الاهل
ولا يدب عليك ان جعل تنوين غساة بالنوعية يحوج الى جعل غساة مستعملة
في لغز الامم من الحقيقة البصيرة النحوي نوعا منها اخلاصها **او التعظيم** اي بيان
الغظمة يجعل الالهام وسيلة الى عظمتها لان الغظمة خافية عن معرفة العظيم
والتحقير اي بيان الحقا المماسسة للنكارة لان التحقير لعدم الاعتبار به لا يعبر
فما **كقول** اي قول من ابي السبط قال في القاموس السبط الرجل الخفيف والوفا
من كاهم وفي سوق كلامه دلالة واضحة على ان المثال اياها فافضل له **حاجب** اي
مانع عظيم في كل من يشبهه اي يعينه وهو كونه حجابا فلذا قال في كل امر
المس له عن صاحب العرف اي الاحسان **حاجب** حقير فكيف العظيم ويظهر
تعيين الاول للتعظيم والثاني للتحقير عند الطبع السليم كما ادعاه الشكاكي لم
يعينه ولا يخفى انه لو جعل الاول للتحقير والثاني للتعظيم لا قبل عليه الذوق
القوم حيث يعينه انه يكفيه مانع حقير عن اعيب ولا بد له من مانع عظيم من الاله
وكن ان يجعل النكتة تعيين نكرة تعين المثال عدم تعينه عندك لتبين هذا
المقال لكن لتعينه في الايضاح بنوه عن هذا الاحتمال ولو جعل الثاني للافراد
حيث يكون عموم النبي صريحا لم يجد ومن البين ان اثبات المانع عن كل امر يشبهه
يستلزم اثبات المانع عن الاحسان لانه شين فالابلاغ فليس ويجعل التشكيك
للتكثير او التقليل على ما عرفت في التعظيم والتحقير من التفضيل وساغ او التشكيك
بعلاقة ان الكثرة تمنع من المعرفة كقولهم ان له لاهلا وان له لغما او التقليل

بملاحة ان القلة لعدم الامة او بما تحول بينه وبين المعرفة **محو ووصو ان**
من الله **لكن** وفي تعرضه بالتقدير والتخصيص تعريف بما صرح به في الايضاح من ان
السكاكي لم يفرق بين التعظيم والكثير والتقليل والتخصيص وكذا الفرق بقوله
وقد جاء للتعظيم والكثير محو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك وحمله
الشارح اشارة الى الفرق والظاهر ما ذكرنا وتحقيق الفرق ان القلة والكثرة
باعتبار الحكمة تحقيقا او تقديرنا والتعظيم والتخصيص بحسب ارتفاع الشأن
واخطاطيه كما اشار اليه بقوله **اي ذو عذبة كثير وايات عظام** والظاهر استفادة
الكثرة من جمع الكثرة الا ان سيرة المبالغة في الكثرة وفي الدلالة عليها والنجاة
من المصنف كيف وافق السكاكي في هذا المقام وخالفه في جعل تبوين نعمة فيما
سابق للتخصيص ولم يفرق بين الاحتياج للتقليل والتخصيص لعدم عورة على مثال
من كلامه وحمله السكاكي التفسير في قوله تعالى **ولين ستم نعمة من عذاب ريبك**
للتخصيص واعتراض المصنف بان التخصيص يستفاد من بنا المنة ونفس الكلمة لا بنا
انما من قولهم نعمة الرياح اذ احبت اي هبة او من نفع الطيب اذ افاح اي فوجه
ولا يروا ان بنا المنة للواجبة لا للحارة لان النعمة اذا كانت واجبة تقيدها كاي
حقارة ما عبر بها عنه **والجواب** ان التبوين للتخصيص النعمة لا للتخصيص العذاب وتخصيص
النعمة لا يستفاد من بنا المنة ولا من نفس الكلمة نعم تخصيص النعمة لغاية المبالغة
في تخصيص العذاب وهذا الظاهر مما ذكره في نعمة السيد السند في شرح
المفتاح من ان التخصيص مما يقتل الشدة والضعف فيفسد من احتياج الدوال القلة
ان العلة في الغاية وراد في خواص شرح المفتاح عليه حيث قال على ان احتياج
الدوال على كدول واحد لا يصدق تفاوتها في المبالغة في الدلالة عليه وايضا
ومما جعله في المفتاح محتملا للتبوين وخلافه قوله تعالى **اني اظا فان يمسنك**
عذاب من الرحمن **وقال** المصنف وهو ظاهر في الثاني ووجه قوله ان ذكر
المسك والرحمن يشعر بان قصد تحويره من اذني عذاب والظاهر عينيه
عليه بحيث لا يجوز اذ في عذاب له فلا يدفعه ما ذكره الشارح انه لا دلالة للفظ
المسك واصافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني لما ذكره بعضهم لقوله تعالى
لمسك فيها اخذتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الحكيم **وقال ومن تنكبي**
عنه لا من تنكبي السيد النبي كما هو ظاهر عبارة المفتاح فيجعل كلامه على ذكر
التقدير ونون المثال **للإفراء والنوعية** لا لمحيرة النوعية كما هو ظاهر في المفتاح
والله **سبحان** **لا اله الا هو** **اي** كل فردة منها من فردة للنطفة في الشرح هي نطفة

ايه

ايه المحضنة به ووجه التخصيص بنطفة ابيه غير ظاهر والظاهر في النطفة
المتزوجة من نطفة ابويه ولا يجوز ان يراى كل شخص من الدواب من نوع من الملائكة
بعيد عن الغاية وخلاف الواقع ولا كل نوع من شخص من الملائكة لانه محال
كما زعم السيد السند اذ لا يبعد ان يخلق نوع شخص في شخص من الملائكة فلذا الملائكة
المصنفة في الايضاح الى حددين الاحتمالين واكتفي بالاحتمالين الاولين واورد على
الاحتمالين آدم وحوي وعيسى عليهما السلام والغراب والفان والعقرب ويمكن
منع عدم خلقهم وعدم خلقها من النطفة اذ لم يولد ليد على بطلانه حتى يولد
له النظم نعم لا ينبغي ان يفسر الملائكة الاب او الابوين واورد على الاحتمالين
الثاني خصوصية البعد وانه خلق من نوعي نطفة ويدفعه ان ليس النوع هو
النوع الحقيقي بل اخر من النطفة فالنطفة المتزوجة من نطفتي الحمار والغزال
نوع من النطفة **والجواب** المصنف تفسيره لما هو نوع من الملائكة يعني النطفة
اذ هي نوع من الملائكة وليست اليه المصنف لانه خلاف سقوط النظم لان الظاهر
تخصيص كل اية منها وورد وكون التنكية في الآية للافراء بان تفصيل الدابة
بالاوان حيث قال فمنهم من عطي على بطنه الآية لا يلام ارادة الفردة **للتعظيم**
محو فاذ نوا عجب من الله وزنوله حيث اشر على حرب من الله ورسوله ويجوز
النوعية اي نوع حرب غير متعارف وهو حرب خيرا لعيب لا يدرك حرمه حتى
يدفع عنه **والتعظيم** قوله تعالى **ان تظن الاظنا** اي لا تظن الساعة الاظنا
ضعيفا لا اعتداد به ولذا اصح الاستئناس ولا يلزم استئناسه التي من نفسه وهذا
من مزالق النصارى حيث خرجوا في دفع الاشكال عن مقتضى اللفظ والمعنى فتارة يقولون
ان منرب الاضرى بالمعنى اننا الاضرى فيها ويقولون في التركيب تقدم وتاخير
وتارة يقولون لم يقصد بالضرب الا مطلق الفعل كانه قيل ما فعلت الاضرى
ولا ينبغي ان اللفظ بعيد من هذا الحمل غاية البعد وان المعنى على حصر الضرب
في نوع منه لا على حصر الفعل في الضرب على انه لا يصح في ان منرب زيد الاضرى
جعل له في نقد زيدان فعلت زيد الاضرى فليس ترجيح هذا التوجيه على ما
ذكره المحرر انه معن عن تكلف فيما ذكره كما يدل عليه كلام الشارح بل ان
توجيههم قاصد والايجح حذف الضمة في امثاله فيكون التقدير ما ضربت
الاضرى حيفا او عظيما او كثيرا على حسب القرائن ولا يجب دفع الاشكال حمل
التبوين على يجعل به المعتد نوعا كما يشعر به بيان الشارح بل رب مقام يكون
التبوين فيه بوجه فيجعل المفعول المطلق للعدو **وقال** الشارح المحقق

ان الشك في بتمامه بعيد النظم والتحقيق كذلك لفظ البعض قال تعالى ورفع
 بعضهم درجات اخاف نبيينا منكم وات الله وملائم عليه بلعظ البعض اعلا قد
 وتقول هذا كلام ذكر بعض النسخ تحقير لسان البعض وقد يقصد به انقلبت
 نحو كذا ما بعد اجتنابه **واما وصفه** اي حقه موصوفا بايضا دعت له ذكر النواع
 على طبق ما يذكر في الكلام اذا اجتمعت **قال** الرافعي يدي بالفتى ثم بالتاكيد
 ثم بالتبدل ثم بالمنسوق ولم يذكر البيان لكان الالباس به بالتبدل حتى قال لم يظهر
 لي كاهوطا حيد كلام سيويه **وقال** الشارح المحقق يدي بالوصف لكثرة وقوعه
 واعتباراته وانما تكون هذه الثلاثة سريفة لو كانت مرتبة في ذكر النواع كلها
سبيلها كاشفا عن معناه بين قوله كاشفا عن معناه ما اراد به بقوله سبيلها
 وهذا من البديع التي تصد بعض هذا الادب حتى جعل كتابا في النحو كذا
 بتماينه والمتبادر من المعنى هو المطابق لكن لا ينبغي ان يحل بكتبه لان الوصف
 الكاشف وما يكشف عن معنى محاذي مراد فالمعاد بالمعنى المقصود لكن ام من
 المقصود لذاته اذ بها يحتاج المعنى الامتلى اللفظ الكفاية الى كشف ليقبل منه
 الى المقصود بذاته ولا يجب في الكشف ان يتلخ الفاية حتى يكون مظهرا للكسبة
 او مظهرا له عن جميع ما عداه بل ربما يكون للكشف بوجه اعم وقول المفتاح
 كشفه كاشفا كانت حدوده انما هو تحقيق المثال لا وضع الضابطة **لكن**
الجم الطويل العريض **يحتاج** الى فراج يشمله كل من الاوصاف الثلاثة
 وصف كاشف بين الجم بوجه والمفرد وصف بالغ مرتبة الحد اما الجمل بمتلة
 وصف بمعد واحد بمعنى الممتد في الجهات الثلاثة واما الجمل الوصف اعظم
 من ان يكون واحدا او متعددا وقد تكلف بما لا يحتاج اليه من قال المثال
 هو البعيق لا يبا وي الجم اوقات المثال هو الطويل الموصوف به الوصفين
 وهذا الوصف كاشف على مذهب السكاكي دون المصنف فان الجم عند الاشاعرة
 قد يتركب من جزئين فلا يكون عريضا عميقا **قال** الشارح في شرح المفتاح
 المراد بالطول ارادة الامتدادين لو الامتداد المفروض او لا بالعرض
 انقصهما او المفروض ثانيا وبالبعيق ما يقاطعهما هذا ولا ينبغي ان لا
 فسر الطول بازديدا لامتدادين وقد شبهه بالمثال على ان النكات غير مختصة
 بوضع اللغة بل تجري في الاوضاع الاصطلاحية والا فالجم في اللغة هو جملة
 البدن والاعضاء من الناس وسائر الاوضاع العظيمة الخلق كذا في القانوس
 وفي القصاص هو البدن **قال** السيد السند من هذا قوليد هذا الوصف

الاشارة

الانسان الى علة الحكم وفيه ان علة الحاجة ليست الطول والعرض والعق والامسا
 احتاج الجوهر الى خبر **وي** اي نحو قولك **قوله** اي قول اوس بن حجر الشاعر الجاهلي في
 موشيه ضا لة بن كلة فسله عنه تبيها على التقات بينهما بن وجهين احدهما في الكشف
 عن المعنى فان السابق بعينه تفصيل معنى الجسم وهذا ليس بعينه تفصيل معنى الالهي
 لان معناه الذي المقود وليس الوصف تفصيله بل بحيث لو تامل فيه ينكشف معناه
 وهو انه مضيئ في ظنه كانه راي المظنون او سمعه بمن راه فالواو بعينا واولا
 انه راي في بعض الاوقات وسمع في بعض الاوقات وثانيهما ان **الالهي** الذي
يظن بك الظن لان قد راي وقد سمع ليس من وصف المستند اليه بل وصف
 ان في البيت السابق اعني
 . ان الذي مع النماحة والبر والنفى جميعا
 او بتقدير اعني او مرفوع بالمدح وخبر ان ما ياتي بعد هذه ابيات من قوله
 . فلا ينفع الاشاحة من امره قد يجاول البديع
 وقول الشارح نوله الالهي خبر ان ما لا يساعده السوق ضائل **او** **مخصصا**
 اي له اي المستند اليه والنفق بينه وبين الوصف البين ان الفرق فيه
 تخصيص اللفظ المراد وفي الوصف المبين كشف المعنى وجعل الخطاب عاما
 بما اريد باللفظ فالنظر فيه على ازالة الاحتمال عن اللفظ وفي الاول على ازالة
 الجهولية والابهام من المراد والا فالوصف الكاشف او المخرج لا يخلو عن التصيق
 وكذا افيد صاحب المفتاح كونه مخصصا بقوله مفيدا غير فائدة الكشف والتميز
 والمصنف استغنى عن التقييد بجعل كونه مخصصا بعبارة الوصف صريحه
 ولما لم يكن صريحا في عبارته احتاج الى التقييد وقيد في المفتاح ايضا
 بزيادة تخصيص لما انه خص البحث لوصف المعروف والمعروف لا يخلو عن تخصيص
 ولما لم يخصصه المصنف لم يحتاج الى هذا التقييد والتخصيص في عرف النحاة قليل
 الاشتراك في السكة وتقليد الاشتراك في المعرفة عند هرشي وجميعا والمراد
 بتقليد الاشتراك تقليد مقتضى الاشتراك وهو الاحتمال والا فاشترك اللفظ
 بين افراد متهومة او بين متهوماته لا بدفع يني والطاهر انه يحمل على ازالة
 الاشتراك اما في الجملة او بالكلية الا انه فسر بتقليد الاشتراك لانه الغالب
 في التخصيص ومما يدل على مرتبة الازالة بالكلية والمصنف جري على اللغة لانه اشبع
 من الجري على اصطلاح قوم اخرين واراد به ازالة الاشتراك اما في الجملة او مطلقا
 ولم يرد ازالة الاشتراك شأ من المعنى اي الاشتراك بين افراد المعنى وانما

السيد السند ان المتبادر من تقليد الاشتراك لشاين المعنى لتقليد الاشتراك
المعنوي وشموله لتقليد لتقليد الاشتراك اللفظي بحال لان التقليد لا يتصور
فيه بلا شك لانه لا يتصور في امثاله والحدود لا تثبت له بعد او متناه ذلك
فالوصف في عين جارية مختصة عند الحاجة لانه يربط مقتضى الاشتراك وهو
احتمال العين لمعان ولو خسر التخصيص بازالة الاشتراك النائي من المعنى يخرج
وصف الاعلام المشترك والمبهات والمعرف بلام العهد عن كونه مختصا لان
الاشترار في هذا الامور ليس بين افراد يتوصل في تعلق حكما للامام به
في استعمال اللفظ في مفهوم كلي متناقض عليهما بل بين متعدد بقصد واحد منه
ينفك اللفظ اما في الاعلام المشترك فظاهر واقفا في غيرها فلا بد اما موصوفات
لكل واحد من متعدد او للاستعمال في خصوص واحد منه على اختلاف وانما
كان لا يستعمل الا في واحد ولا يخرج جميع المعارف ليكون الاشتراك فيها
ينفك اللفظ كما افاده السيد السند اذ المعروف بلام الجنس يكون وصفه
لتخصيصه ببعض افراد مفهومه فالاشترار فيه نائي من المعنى لان اللفظ
فان قلت الدخول المعارف خير من الجاهل في هذا المقام الاستغراق
لا يتصور ان يكون لتقليد الاحتمال اذ الاحتمال يستغرق بل لتقليد الثمول
فذلك يعمل لتقليد الثمول اذ انما هو فيكون درجه في الوصف المختص **قلت**
فزيته الاستغراق تقوم بعد الوصف فالوصف لتقليد الاحتمال وقريته
الاستغراق لتقييم ما رفع فيه بعض الاحتمال فيكون الوصف مختصا **فان قلت**
لا يتم ذلك في كل رجل عالم **قلت** دخل الكل على الموصوف ولذا لا يمكن
وصف الكل بل يجب احوال الوصف على المضاف اليه وينفذ من هذا
جواب اخر في المعروف باللام لانه بمنزلة كل وما اضيف اليه يستغني القطر
عن تعديفه ولو جعل لتقليد الاشتراك مبان عن رفع الاحتمال وازالة
بعض الثمول لان مقتضى الاشتراك قد يكون الثمول وان كان الاكثر الاحتمال
لما ان الامر **بحوزيد الناجر** اختار على الرجل الناجر ليعم ثمول التخصيص
لرفع الاحتمال النائي من اللفظ **او قد خا او قد خا** عطف على مختصا او شيئا
فيحتاج اليه جملته بمعنى ما جوا اذ ان اللفظ مفيد مدح او ذم او عطف
على قوله لكونه في انه مفعول له وحينئذ لا بد من نكتة بجمل المبين والخصيص
في قرن واحد وهي تقاربها جذا حتى يكون العزق الجرد القصد والنظرة
بحوزيد العالم او الجاهل **قلت** بنفس الوصف عند مخاطبة امثا

لا حصار

لا حصار بالام ولا حصار عليه بوصف له او لا اخر **قلت** بطاهره متعلق
بالتمثل فالمعنى حيث يتعين زيد ونفس النكتة احسن التفسير لكن جعله قيد
النار مع صيرت عين اليه الموصوف بعد من البعيد وتخالفا لا يضاف وانما قيد
المدح والذم به لان الامثلة في الوصف التخصيص والكشف فلا ينبغي التبع قصدا
في غيرهما ما احتمل قصد احدهما **او اكيد** اذ كان الوصف غير الثمول او يفيد
الموصوف معنى ذلك الوقت افادة صميمه واضحه وهذا معنى ما قيل انما يكون
الوصف للتاكيد اذ افادة الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن فلا جها
او كلام لا يكونان وصفين للتاكيد لانه وان كان كان يفيد متبوعا ما يفيد
لكن المقاد هو الثمول **بحوزيد** **الابر** في القاموس امي قلته الاخر مبنية
تبنى معرفة وتعرب معرفة اليوم الذي قبل يومك بليلة وامس مؤنثا
شاء واذا دخله المغرب **كان يومنا عطيا** وانما يوصف الامس بالذات اذ
كان بوجه مقصودا اما بالتدذذ بدونه وبالجملة عنه او بالتخصيص على ذبوره
اليه عذرك والعزق بينه وبين الوصف للبيات اي بيان المقصود من الموصوف
وما هنا مناط القصد اليه مفهومه والذاتي اليه ذلك نحو قوله تعالى لا تتخذوا
الحين اثنين انما هو له واحد فاصلا ذ اثنين بما افاده الموصوف افادة
ضميمة واحدة واضحه وهو غير الثمول حتى لم يفرق بينهما منظر الحوزي في جمل
بجم الايمه فليحده واحدة مثالا للوصف للتاكيد والفرق بان ايراد الامس
اليها هو مناط الفائدة ومتعلق القصد فان المقصود بالهني اتخاذ الاثنين
لا اتخاذ الاله اقول بوصف باثنين لربما اوم ان الهني اتخاذ هذا الجنس
واما ذكر المثنى يكون اتخاذهم على هذا الوجه وانما المطلوب الاتساك
عن اتخاذ الاثنين على اي وجه كان حتى يكون المثنى عن كل منهما عاملا بالهني
او يكون الكلام على ثمول الهني لا تتخذوا شيئا منها ولو كان مع الاثنين يوم
جوا اتخاذ غير الله بصدته عقبه بقوله انما هو اي الله واحد تكبلا
للاشارة بخلاف الذاب فان مناط الفكر هو الزمان لا الذبور على ما لا يخفى
فان قلت في كون وصف اله بالواحد للبيان نظير بل هو يشبه ان يكون
وصفا للتخصيص انما يكون للتاكيد لو كان تنوينا له نصا في اوحدة وليس كذلك
لاحتماله التظيم والتكثير فوصفه بالواحد لوصف زيد بالتاخذ لرفع الاحتمال
قلت مستوفى قوله لا تتخذوا الذين اثنين بجمل تنوين اله للوحدة وبعد
فيه بحث لان وصفه له ليس بالواحد الذي يتمل عليه اله لانه بمعنى الواحد

الفردية بحمل الجنس فردا ليشير او هذه للوحدة بمعنى نفي الشركة وكوالة
لكن معنى انما هو الاله واحدا انما الله فرد من الاله ولا يفيد توجيها بل لا يكون
كلاما مفيدا او كذا لا يفتس عليك الوصف للبيان بالبيان كالا يفتس الوصف
للتاكيد بالتاكيد فان البيان لا يوضح نفس المتنوع وذلك الوصف للبيان معني
فيه هو مناط القصد اليه ولا تظن انه التفتس على الشكاكي ذلك الرجل
حيث اورد في البيان فانه ذكر نظير البيان لا امثاله وله في كتابه غير نظير
ولقد تظن لذلك المصنف بذكر في الايضاح هناك ولم يرد ايراد في
عطف البيان عليه وجعل صاحب المفتاح قوله تعالي وما من دابة في الارض
ولا طائر يطير بجناحيه الا ام امثلكم من هذا القبيل وقالت ذكر في الارض
مع دابة ويطير بجناحيه مع طائر لبيان ان القصد من اللفظين الى الجنس
ولكي تعد بينهما مدعى لدفع توهم ان يراد بهما ما هو اخص منهما
كما في جميع الامير الصاعفة فيكون زيادة من الاستغراق لبعض افرادها
لا استغراق الجميع وهذا مدار ما ذكر صاحب الكشاف ان معنى وصفها
ببذنين الوصفين وزيادة التعميم والاحاطة كانه قيل وما من دابة في جميع
الارضين السبع ولا من طائر يطير في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه
الا ام امثلكم محوطة احوالها غير متممة امورها او لا لا تقدير اذ لا
بعموم لم تعد كلمة من استغراق جميع افراد الجنس فتوهم المصنف ان لا
من الشكاكي والبخشيري بوجه الالية بتوجيه اخر ساقت والامر كانه
الشراح المحقق في هذه التوجيهين وماء في السيد السند من انه اذا
اريد بهما نفس التعميم في افراد الجنس فهوم واحد لا يحوي فيه التعميم
والخصيص لا يتم لان الوصف لبيان القصد من اللفظ الى الجنس وماء كره
من ان حمل اوم يحتاج اليه اعتبار ما ذكر واحد او اجمع اعلى سبيل الاجتماع
في توجيه الكشاف دون المفتاح اذ لا كلفة في حمل الام على الجنس بوجه عليه
ان من الاستغراقية حمل الام الجنس من ضمن كل واحد الا ان يتكلف وثقا
كلمة من في الحقيقة لم تدخل عليها بل على امرها كانه قيل ما من واحد من
هذين الجنسيتين ولا يخفى بعد عن التوق بفي ان القصد لا يقع ان يكون ليه
الجنس على قدر ما يفيد عموم الوصف لوجب خروج المشبه به منه الا ان يقال
ان القصد الى العام والمشبه به مستثنى عنهم بقومية التثنية كانه قيل
وما من واحد من افراد هذين الجنسيتين بعمومها سواء اكرالا ام امثلكم ومما

سبي

ومتا ينبغي ان لا يهلك ويقتل بفضيلة جميل وصف النكرة بالجميل فيقول او لا
اشترط ان يكون الموصوف بالجملة نكرة حقيقة او كما كالمعرف بلام الجملة الذي
قالوا لان الجملة نكرات واورد عليه ان التعريف والتعريف من خواص الاسم ودفع تناوب
قولهم ان مراد هذان من ايجاب صحة قيامه مقام الجملة التي لما حمل من الاعراب نكرة
لا يسبك من الجملة باعتبار المحكوم به الذي قد ان يكون نكرة ونحن نقول هذا
تكلف ومع ذلك لا يتم لان من الجملة التي لما حمل من الاعراب من ضمير الشأن والمعرفة
الذي يقوم مقامها ليس منبوذا من المحكوم به بل هو زيد فانه في معنى القصة
بمن الخبر وهو معرفة وكذا مقول القول بحركات زيد ان غرا قاردا لا يقوم
بقائه الا هذا الكلام وانما غير نظير بل مراد من الجملة نكرات حكم لانه
عومل معها معاملة النكرة حيث جعلت الخواص لا محالة نكرات واحدا
اخصا ان تكون نكرات ولا يبعد ان يكون من جملة ما في حكم النكرة انما
في الاغلب كما ذكرنا اولنا انه اشترط في الجملة الواقعة صفة ان تكون خبرية
ووجه ذلك تارة بان الصفة في الاصل خبر حقيقي قبل الاوصاف قبل العمل بها
اخبارا واخبارا بعد العمل بها صفات والخبر يجب ان يكون جملة خبرية وزد بان
ذلك من باب استنباه خبر بخبر لان الخبر بمعنى ما يحتمل الصدق والكذب لا يصح
ان يكون انشأ خبرا مستندا او الوصف في الاصل خبرا مستندا مع الحكم بان الاجابة
بعد العمل بها او صاق ليس كذا بل لا كره ذلك في ان نقول الاخبار هو
العلم بها او صاف مطلقا وليس الخبر الذي هو انشأ ما يتعلق به العلم والتقدير
فقد الحكم مما يخص المحكوم به لا محالة خبرا مستندا لا يطلب الا اسناد الى المستند
هو ان كان على وجه الانشأ او الاخبار لا اشتركي ليه فوكت ان زيد قام وصح اسناد
الجملة الاسنادية الى المستند على وجه الانشأ فيقال زيد اضربه ووجه
تارة اخرى بان الصفة يجب ان تكون معلومة الانسحاب ليه الموصوف ليمتد
عند مخاطب ومما هو ثابت للغير يجب ان يكون ثابتا لا يثبت لمدلول الانشأ
معه اما طلب لا بد له من امر غير حاصل واما غيره من التثنية او احداث عقيد
شرعي وكلها حاصل مع الجملة وبه ايضا انما هو معلوم الانسحاب لا يجب
ان يكون حاصل الا اشتركي ليه فوكت رجل يا بني ووجه مرة اخرى بان الصفة
يجب ان تكون معلومة لمخاطب قبل الوصف والجملة الانشائية تحصل مذكورة لانه
نفس اللفظ ويظهر من التلقظ ولا يعمل قبل الوصف واورد عليه الشارح
المحقق ان وجوب عمل المخاطب بالصفة كلام ذكر المفتاح وكلام الكشاف يشهد

بانه في الصلة دون الصفة حيث قال في قوله تعالى فاقولوا النار التي وقودها
الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون قصة فعلموه للمخاطب فيحصل انهم
علموا ذلك بان معوا قوله في سورة التحريم قوا انفسكم واهدوا نارا وقودها
الناس والحجارة ثم قال واما جات النار فمنها معرفة وفي سورة التحريم نكح
لان الآية في سورة التحريم نكح اولاً بمكة فعرّفوا منها نارا وقودها
الصفة ثم جاء في سورة البقرة مشاراً اليها **واجاب** بان المخاطبين في سورة
التحريم هم المؤمنون فيحصل انهم علموا ذلك بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم
لوجب ان يعرفوا ما هم كاعرف المشركين في سورة البقرة وايضا الاوجه
جديدة لتوجيه العمل بالصلة في الآية باسناد الى سماع الآية سورة التحريم
لان سماعهم انما يفيد هو لو علموا قبل سماعهم معنوا الصفة ويجوز تستد
الصلة والصفة في الايتين الى ذلك العمل وايضا سماع المنكر في سورة
التحريم لا يفيد هو العمل حتى يصح العمل للصلة واجاب السيد السند
بان الادراك المطلق كافي في جعله صلة وهو خلاف المنقول والمعقول بكلام
الجواب ان الانكار عن عباد لا ينافي استقامة العمل ويمكن ان يجاب عن التمسك
الاولين بان الصلة والصفة وان تشاركا في وجوب العمل بمضمون الجملة لكن
الصفة امتازت بوجوب العمل بالمحكوم عليه بما لا يوجب العمل كالموطأ بها لا يرد
صلة مستند الى سماع اتقوا نارا وقودها الناس والحجارة لان النار عرفت
بمضمون الجملة وقوله اتقوا نارا واستند الى سماع من النبي ان بعض الناس
كذلك وقودها الناس والحجارة ولا يكفي في عهده النار معرفة ان بعض النار
كذلك بل لابد من معرفة النار بكثرة الجملة فلهذا انكرت في التحريم معرفة
ههنا ولا يبعد ايضا ان يقال لا يكفي في التعريف العهدي معرفة النبي
مطلقا بل معرفة يتقرب اليها في الابداء معرفة فيقتضي معرفة في القدران
ايراد ما ينافي معرفة ولا يقتضي معرفة عن النبي صلى الله عليه وسلم ايراد
في القدران واورد على قول الكشاف ان الآية في سورة التحريم نزلت او لا
بمكة انه ينافي ما ذكره به في اول سورة التحريم بانها مدنية وما قد سبق منه
ايضا ان المصدر يباين الناس مكي وبنا بها الذين انما مدني يمكن ان يجاب
عن الاول بانه يحصل ان تكون هذه الآية نازلة في مكة وحدها والسورة نازلة
في المدينة بما فيها وعن الثاني بان ما قد سبق منه رواية عن علقمة فيحصل ان
يكون واقعا بما يكون معنى الرواية ان ما صدر بيانا للناس مكي لا حالة وذلك

القول

القول بمكة ايضا ونصديق السيد السند لا يثبت ان خبر المبتدئ يجب ان يكون
خارا من احوال المبتدئ اموا اسند اليه على وجه الاستصحاب او النبي ولا شك ان
الجلد الانشائية ليست نصوصا بل احوالا بما يجعل اخبارا له وعن قول الجملة الخبر
لا تقع خبرا مولا بان ما في الآية على جملة خبرية تقع خبرا لحوال كونها جملة خبرية
وكذا الجملة الانشائية ان كانت نسبتها محضوة وكانت انشائية لا تقع خبرا ولا يربط
بغيره لا امكن في رتبة برزخية ووجد ان حكم صدق واذا اخرجت عن كونها كلاما
وجعلت في حكم المصدرة والامتناع من جعلها خبرا فالجملة الخبرية والانشائية
سببان في امتناع كونها خبرين وهما على فطرتهما وامكان جعلهما خبرين
يجعلهما كالمفردين فكلاهما يقع من جعل خبرية خبرا له لكونه في نوع مطلوب
صريح او واجب صريح نعم ذلك التصريف بالخبر باب الكثرة في الكلام في ان زيدا
اضربته هل هو جملة انشائية اعتبر نسبة اضربه الى زيد على وجه الطلب
والانشاء او خبرية كما يشعر به قولهم انه في ناول زيد زيد يقول في حقه اضربه
الحق انه انشائي لا فارق في التصديق بين زيد اضربه واضرب زيد ام لا وجه
في جعل زيد قام اوجه في قوة مزيد تقول فيه اضربه دون زيد مطلوب
الضرب او حقيقة او واجب الضرب كما اشتهر **واما قوله** اي ايراد انشائية
المستند اليه ومن لطائف ترتيب المصنف اتصال بحث التاكيد بوضوح ذلك
ان يقول زيد بقوله **واما** اكيدا او ايدا والتاكيد الاسطلاح او ما في حكمه
فيقوي حتم الاتصال **فيلتقد** اي جعل مفهوم المستند اليه مقدرا لاثبات
في ذهن المخاطب وذلك اذا فهم المنكر ان المخاطب عيّل عن سماع اللفظ تشاغلا
السمع عنه او سمع لكن لم يلتفت الى معناه بشاغل التمسك به ولا يحسن ان هذا التقدير
يفك عن دفع فهم الجوز والتهويصح ذلك مقابله وان كان وقع فهم الجوز
والتهو مستلزما للتقريب لان فهم الجوز والتهو يمنع عن ثبوت المستند في فهم
المخاطب بذكر مرة فاذ اقتدر وان دفع التوم ولا حاجة في توجيه ذكر التقدير
مقابلا لدفع اليه ما ذكره الشارح من ان التقدير له مجرد التقدير بغير اعتبار
لله دفع التوم وان كان في التقدير دفع التوم وقد جعل العلامة التقدير
على تقرير الحكم واورد عليه الشارح ان عرفت الا تقرير السيد السند دون
الحكم كما ساقى وكانه اراد تقرير الحكم بما يلزم تقرير الحكم عليه من احوال
الحكم في نفس المخاطب وازالة غفلته عنه بغفلته عن الحكم عليه لا تقرير احاصل
له بتكرير الاسماء وازالة الشك والانكار وبشك به انه قال اي محو تقريره

الحكم لا تكيد فلا يتجه ما أورده الشارح المحقق **أودع** قوم عدل من الطين
 كاي في المفتاح لأن ذكر المسند اليه لا يوجب نطق الجوز أو غيره غايته التوهم **الجوز**
 أي التكرار الجواز والمجاز مشترك بين الجواز اللغوي والمجاز العقلي والتاكيد يقع
 في فاعله وأراد أنما يوجب الجمع بين المعنيين أو عموم الاشتراك ولا ينبغي أن غايته
 التاكيد لا يقتصر على دفع توهم الجوز بل هو لدفع توهم الجوز أو الحذف فإن قلت
 اجبت قريبي بمثل كون القرية مجازا عن الأهل وكون الأحياء متعلقا بالقرية مجازا
 فعليا وحذف المضاف أي أهل القرية فاجبت قريبي لدفع توهم الجوز أو الحذف
 ودعوى أنه يكون لدفع توهم الجوز لا غير محكم ولا تظن أن التاكيد لا يجتمع الجواز
 لا دفع توهم الجواز لا يوجب دفع الجواز المحقق فقولنا وما في مسد نفسه فيه تأكيد
 الامسك الجواز عن الشجاع لدفع توهم أن الزاوي بعض علمانه وأمسك الزاوي مجازا
 وكان في بك أن تقول زيد نفسه كما لدفع توهم أن الزاوي بعض علمانه وأمسك الزاوي
 الجوز على غير مذهب المصنف غير وليس عند المصنف لدفع توهم الجوز فإن أسناد
 الخبر إلى المسند ليس مجازا عندك فعبارة المصنف قاصدة في بيان النكتة وأما في
 وأفيه في كلام المفتاح لا تقول إذا الكندي اندفع توهم الجوز في أسناد
 الخبر إلى المسند بل هو الظاهر وبيان المصنف لا يشهد **أودع** قوم **التهو** ترك
 النسيان مع أنه مذكور في المفتاح لعدم الفرق بين التهو والنسيان في البعثة
 في القاموس بمعنى منه نسيه وعقل عنه والمفتاح جري على اصطلاح الحكمة من جعل التهو
 لزوال الصورة عن المدركة دون الحافظة حتى لا يحتاج إلى حصولها بل في تحصيلها
 بل يكفي الاستحضار والنسيان لزوال الصورة عن الحافظة حتى يحتاج إلى تحصيلها
 ابتدأ إذا الظاهر أن التاكيد ليس لدفع توهم التهو بل لدفع توهم وقوع صورته
 مكان صورة والافزاد الصورة عن المدركة لا يوجب اللسان بالخطأ بل نفسا
 الوضع زوال الصورة عن الحافظة الأولى لدفع توهم الخطأ **فقلت** إيراد
 التاكيد لدفع توهم سبق اللسان مما قاله لأنه ليس التهو بل يكون مع حضور
 الصورة في المدركة **قلت** سبق اللسان لزوال صورة اللفظ الذي يراه وذكره
 عن المدركة وأما الصورة المحاصلة معه صورة المفهوم نحو جاني زيد لئلا
 يتوهم أن الجاني محصور وأما ذكر زيد على سبيل التهو **فان قلت** التكرار
 لا يدفع توهم التهو لأنه ربما يتوهم في جاني زيد زيد أن زيد الأول
 وقع موقع آخر وزيد الثاني بدل أو عطف بيان وفي زيد قائم قائم يوم
 الأول قائم مقام قاعده هو أو الثاني خبر ثان **قلت** اندفع توهم التهو في الأجاء

عن محي زيد وعن قيسه **قال** الشارح المحقق وهذا التوهم لا يدفع بالتاكيد
 المعنوي وهو ظاهر وجه السيد السند بأنه إذا قيل جاني زيد نفسه
 احتمل أنه أراد أن يقول جاني زيد نفسه فهمي وتلفظ بزيد مكان عمرو
 وفيه بحث لأن حفظ الكلام عن توهم الجوز يلي عن مزيد أحياء ويتبع
 التكرار عن مطننة التهوية وسنزيد ذلك غير بعيد ولأنه ينافي ما حقق يعيد
 هذا الكلام أن الأولي أن جاني رجلان كلاهما ليس لدفع توهم عدم التوهم
 لأن الشيء نفس فيه بل لدفع توهم أن الجاني واحد منهما والأسناد إليهما وقع
 سهواً ولأنه ينافي ما ذكر السكاكي في بحث الفصل والتمثيل أن اتباع لأرب
 فيه لذلك الكتاب كإتياع نفسه الخليفة في قولك جاني الخليفة نفسه إذا أنه
 لما عني يتوهم الشارح أنك في قولك جاني الخليفة مجوزاً وساءاً وكما عني
 الشارح المحقق والسيد السند في شرحهما في هذا المقام **أودع** قوم
عدم التمول هو أودع وأمسك من خلاف التمول نحو جاني التوم كلهم ملوك
 شأنه أن يتوهم إذا التوم لم يجي منهم البعض إلا أنك لم تقصد بذلك البعض
 وجعلت الجاني كل التوم أو أن التوم جازاً بغيرهم إلا أنك لم تقصد إلا بعضهم
 لعدم الاعتداد ببعضهم أو جعلت البعض منزلة الكل لكونهم بمنزلة الكل
 في الجي لتفاوتهم وأما كذا نصالحهم واشتراك مصادرهم وتوقف فعلهم
 على ربي كلهم وفي كون التاكيد دافعاً للتوهم بحث لأن التاكيد بما يؤكده كون
 البعض بمنزلة الكل سواء كان الاعتبار الأول أو الاعتبار الثاني وسواء كان
 متبقياً للتوهم على توهم إطلاق الهم على البعض فيكون مجازاً لغوياً أو على
 توهم أسناد فعل البعض إلى الكل وتخصيص البحث بالتاكيد بالاعتبار
 الثاني كما وقع من السيد السند حتى كأنه جعله الاعتبار الأول من الجواز
 الدعوي والثاني من الجواز العقلي غير ظاهر على أن جعل الكل بمنزلة البعض
 لما ذكر ليس من الملايسات التي صيغها المصنف للمجاز العقلي وقد دفع
 للشبهة ألا يكون دفع التاكيد لذلك مبني على الموانعة والفرق لا على أصا
 المفهوم التوكيدي ذلك **قال** الشارح المحقق وجهنا بحث وهو أنه كعدم التمول
 أنما يفيد زيادة التوضيح والافزون من قبيل دفع توهم الجوز نفس عليه
 الشيخ عبد القادر حيث قال لا ينبغي بقولنا يبيد التمول أنه توجيه من أصله
 وأنه توهم لولا ما فهم التمول من اللفظ لا بد من تأكيد أصل المداد أنه يندفع
 أن يكون اللفظ المقصود التمول مستملاً على خلاف ظاهره ومجوزاً فيه انتهى

كلامه و همنا اجاب ان ذكر افادة التمول المندرج تحته دفع
 توهم المتجوز في مقابلته هل هو اطلاق او توضيح ويمكن دفعه انه لما كانت
 الامدراج واحدا على ان المقصود من دفع توهم التجوز ودفع توهم تجوز سواه
 وصار الكلام تفصيلا لدفع توهم التجوز بوجه المقام وثانيها انه ينبغي ان لا
 يفصل بينه وبين دفع توهم التجوز بالهوى وثالثها انه لا يخلو كون دفع توهم
 التمول دفع توهم تجوز خاص بل يعتمد دفع توهم هو خاص هو وضع التمول
 مثلا في جاز التمول بوضع بعض التمول او اكثر التمول هو انهم حينئذ ايضا لا يريد
 توضيح من غير بعض الفضل بينه وبين نفسه بل الهوى ورايها ان في كلامه
 الشكالي ما ينافي في كلام الشيخ حيث جعل كل انسان جواز وكل رجل عارف ولدفع
 علم توهم التمول مع انه يوجب التمول من اصله ولو لا كل ما في التمول من اللفظ
 ويمكن دفعه بانه ربما تكون النكته في الايجاب المعوم وذلك في المبدأ اعين
 قليل كما في الفاعل فلو لم يكن لكان كل رجل عارف للعلوم وكيف لا يخص
 للنكته حتى يقع مستندا سوي ذا و يمكن تفصيل هذا التفصيل على
 الاحمال بان دفع توهم التمول في التاكيد اشبع والمنكح البينج الهوى بهذا
 القسم لشيوع التخصيص في القومات حتى قيل ما من عام الا وقد خص به
 البعض ولهذا عين له مراتب على قدر قوة التوهم فربما يكتفى بالتاكيد بالكل
 وربما يتبع الكل باجمع وربما يتبع بعض فاجبه ايضا وربما يتبع اجمع
 ويستحق بذلك تعيين في البيان وحكمه مشارا اليه بالبيان **فان قلت**
 قد يوجد دفع توهم عدم التمول مع التجوز فلا يخفى دفع توهم عدم التجوز
 عنه الا ترى ان قوله تعالى فخذوا الملائكة كلهم ساءل لا يلبس تجوزا فان
 الاصح انه كان جنبا معوا في الملائكة فلذا دخل فيها والتاكيد الملائكة بكلمة
 اجمعون يفيد شمول الحكم لما قصد بالملائكة تجوزا ولا يدفع التجوز **قلت**
 يعتمد الاسناد التجوز بان يكون اسناد الجملة الى الكل تجوزا فهذا التا
 المفيد للتمول يدفع توهم هذا التجوز **فان قلت** السيد السند استدراك
 قوله او عدم التمول انما يتوهم اذا اريد بالتجوز ما يتناول الفعل العقلي
 واللفظي اما اذا خص بالعقلي كما يشعر به كلام الشكالي حيث قال واما الحالة
 التي يتحقق تاكيد فهي اذا كان المراد ان لا يظن بك الشك في ذلك فذلك
 تجوزا او هو او نسبانا فلا بد من الغرض بعدم التمول فانه تجوز لفظي
 بل يدرك في التجوز المذكور هذا وفيه ان تخصيص التجوز بالعقل مما يضيّق

دار

دار النكته الواسعة بلا حجة فلذا اسقط المصنف لفظ الحكم الموهم للتخصيص
 فلا يعتد به لتوجيه ذكر عدم التمول وقد انقضت ما قد شاء ان قوله فانه تجوز
 لغوي ما يلزم عليه اثر الالهال والحق البين فانه ربما يكون تجوزا لغويا ولوله
 بتقويت عموم دفع توهم التجوز العقلي ولدفع توهم التجوز اللغوي ولدفع
 توهمها لا قبل على ما يجب في القلب انه فليكن المراد بدفع التجوز دفعه
 بالمرء حتى لا يبقى توهمه من وجه وحسينه يقابله القصد الى دفع توهم تجوز
 خاص وهو استعمال العام في القصر واسناد حكم البعض الى الكل فلا ريب في قول
 ذكر او عدم التمول في دفع توهم ولو كنت معتبرا في التاكيد لدفع توهم الخذف
 لا يمكنك النزاع في اندراج دفع توهم التمول في دفع توهم التجوز لان توهم
 عدم التمول تجوزا ان يكون توهم اعتبار حذف مضاف كما صحت عليك لكن شاملا
 تكشف عن غفلتهم من الخذف فلذا لم ينظر اليه الا بوجه العين ومما يخفى
 ان يطوي به الكل ويجعل لحاق القلب حتى التحمل او توهم عدم التمول
 ربما يكون يظن ان المشكل حاكم بالتحسين غير مستتب اجرا الكون حتى التبع
 المفيد ليقين في دفع ذلك بتاكيد التمول افادة الاستقصاء في بعض النكته
 والتجرب من الغفلة والعدو ومما ينبغي ان ينبه عليه وان هو مقب الاطباء
 تكثيرا لغويا هذا الباب ان التاكيد لدفع التوهم انما يكون شديدا
 اذا كان في المنوع حال التوهم ولذا منع الضاء عن اختم الرجلان كلاهما
 لكن تجوزا كما في الرجلان كلاهما لان المشي وان كان لا يحمل ارادة البعض
 منه وهو نص في العدد لكن يحمل جعلهما بمغزلة الشخص الواحد حتى يسند
 فعل احدهما اليهما فردد السارح جعل جازي الرجل كلاهما لدفع توهم
 عدم التمول لكونه نصا في العدد وحكمه بان الاولى انه لدفع عدم توهم
 الهوى ووضع الرجلين مقام الرجل محل نظر لوجهين فتأمل ولا ينبغي ان تقول
 جازي الرجلان كلاهما لدفع توهم ان القصد اليه محي رسليهما او رسول احدهما
 او نفس الاخلاص كما يدفعه الاجازي الرجلان انفسهما ونحوه ولا يدفع توهم
 ان الجازي احدهما ولا حراعت وجعل جازي مستملا في المحي والتخصيص على
 العموم والحجاز فانه انما يدفع بقولك عا في الرجلان لان توهم التجوز انما وقع
 فيه بعزم لوجعل كون احدهما محرضا وبسيلة اسناد المحي اليهما تجوزا
 ان يكون لدفع توهم التمول على ما حققناه ذلك **واما بيانه** اي تعقب المستند
 اليه بقطب البيان **فلا يخاطبه** المراد بالايضاح دفع الاحتمال سواي المعنى

او النكت فلا يلزم كون المتبوع فيه معرفة ولعل الايضاح ليس كالنوضح خصوصا
برفع الاحتمال في المعرفة ولذا عرف الحاشي عطف البيان بتابع غير معرفة توضح
متبوعه مع تخصيصهم التوضيح بالمعارف كما عرفت ومما كان الاحتمال محتملا
او مقدرا اذ قد يكون متبوع عطف البيان مما لا اتمام فيه اصلا او ما ياتي
بعطف البيان لتقدير الاحتمال بتقدير الاشتراك والاتفاق الاطلاق على
غير محذور وكذا جعل قوم هو في قوله تعالى الا بعد العاد قوم هو عطف
بيان لعاد مع كون عاد ملما محققا باسم لا اتمام له **قال** السيد السند
عطف البيان ههنا لدفع الالهام التقديري اما في تقدير اشتراك الاسم
بينهم وبين غيرهم واما من جهة اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياهم
فيما اشتهروا به من العقوبة والعناء كمثود ولذا قيل عاد الاولي فالعايدة
التي لا تخلو منها عطف بيان هو الايضاح الحقيقي والتقدير في هذا الصرح
جعل الحاشي ايضا المتبوع فضلا لتعريفه لكونه قد لا يكون الايضاح
مقصودا لذاته بل يجعل وسيلة الى غيره كالممدح على ما ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس الى البيت
الحرام عطف بيان على به الممدح لا للايضاح كما تجي الصفة لذلك اذ لمجرد
الايضاح الحقيقي فلا ياتي في جعل الحاشي كل عطف بيان للايضاح لكن يمكن
ان يكون عطف البيان محذور البيت فان البيت معروف باللام على الكعبة كالنجم
ويكون الممدح في وصف عطف البيان بالحرام لا ياتي في جعل الموضوع بالحرام
عطف بيان ويجعل المسند اليه موسوما بغيره لذكر عطف البيان على ما ذكر
صاحب الكشاف في قوله تعالى الا بعد العاد قوم هو من انه عطف بيان
لقوم عاد وفايدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان هو هو
الدعوة وسما وجعل بينهم امرا محققا لا شبهة فيه ويبدو ان المبيان
المتبوع جعل بدونه ولا شبهة محققا لكن يذكر عطف البيان يندفع
الاشباه التقديري على ما عرفت لجعل قوم هو في الآية الكريمة
للتصريح بانهم قد هتوا رسول الله من فاسحوا التقي على الهدى
منهم احزاب هذا الدعا او يجعله لتعريفهم بالفضالة مع كونهم قوم بني
هو قيسم على **اسم** المراد به ما يقابل العقل والحرف **محسوس** في التوبيخ
وان الاحتصاص له بالفراده وذلك الاسم اما عطف البيان فانه وقت
ذكر بعد متبوعه مختص بالمتبوع لا يحتمل غيره فلذا ذكر ايضا المتبوع

والا

واما المتبوع فانه يقيد تعيينه بعطف البيان يخص بالمسند اليه باسم
يختص به هو المتبوع الحاصل احتصاصه بذكر عطف البيان يختص بالمسند اليه
فاحسن التامثل لعلك تصير من امثلة العقل ولا تقصر طوقك والتمثل فلا يرد
ان عطف البيان لا يلزم ان يكون مختصا بالمتبوع الا شري اهم ذكر وان الطرية
في قوله
والؤمن العائذات يحكمه وكان مكة بين الفيل والسند
عطف بيان مع ان الظير لا يختص العائذات وان اخلاف في ان كل موصوف
اجري على الصفة نحو ما في العائذات كما يلزمت بحتم ان يكون عطف بيان
لا يحتمل ان يكون بدلا وعلى التقدير يشهد بكونه ملما في هذه الصفة بحيث
يتعين له الصفة اما يحكمه تفسير وايضا حال هذه الصفة كما ذكرنا وانما
بالتعريف عن ذاته بهذه الصفة حتى كانه بلغ فيما بحيث يكفي للكشف عنه
ذكر الصفة كما يمكن ان يقال واما النزاع في ان الاصل جعله بدلا او عطف
بيان ورجح السامح المحقق كونه عطف بيان لان الايضاح له مزيد احصاء
وذلك ان نزاع البديل بما وجد السيد السند ترجيح الكشاف له من ان فيه
تكريرا للعائذات كما ويتفرع عليه تالكيد النسبة وبما يمكن ان يقال حق الصفة
ان تجري على الغير ويصادفها معنى فيه لان يعبر بها عن الذات في حال
نسبة ي اليه فالاولى ان تجعل الذات المذكرة بعدها مقصودة بالنسبة
ويكتفي بما يحصل به من الايضاح ولذا ليس قصد الايضاح في البديل لقصد
في عطف البيان **هو قوم سد** **حالة** عطف بيان لو كان المقصود
بالنسبة صدقك ولو قصد اليه النسبة ليله خاله فمنا كذا النسبة
وتستقر مقروء لان حق الذات ان يعبر باسمه لا بالصفة وحق الصفة
ان تجري على الغير فحالة بدل وعلى التقديرين يشهد بالنظم بان خاله
على كونه صدقك وتوجيه عرفت وكان المصنف رجع احتمال كون
الموصوف الجاري على الصفة عطف بيان فدل به له **قال** ان الحاجب
التمثيل للتوضيح فلا يحسن بما جعل الغير احتمالا لساوي احتمال المقصود
فضلا عما يحتمل احتمالا لا راجحا فوضع البيان للايضاح وان يتضرع منه
فوايد اخر بخلاف غير من الصفة والبديل فان وصفا ليس للايضاح
بل لامر اخر وان يتضرع عليه الايضاح ويقصد احياها وللتبيين على مشاركة
الوصف له في الايضاح في بعض الاحيان **قال** الشك في بحث البيان

قوله قلت كلمة لا تتحدوا الميراثين اما هو انه واحد من هذا القبيل
وظن انه جعل الاثنين والواحد عطفين وان قد عرفت انهما صفتان للبيان
وقد طول الكلام فيه في الشرح مما هو اجدر بالطرح ومما جني على النظر ولم
يطور انه قلم بالاعتماد ويستحب فيه الانكار ان عطف البيان يعم ان يكون
من غير المتكلم لمبويه فان شانه التوضيح والاكثر من توضيح الكلام الغير
لكن العادة جرت بتقدير بحرف التفسير اي نقول لتفسير قول من قال
جا الرجل اي زيد ولا اختصار بعطف البيان هكذا يتابع بل هو في
كل لفظ شائع دايم كالتاكيد العطف فنقول في تفسير قلت اي ضربت
ضربا شديدا هذا املي ما هو الدارج المهور فيما بين الجهور فانهم
في ذلك وتحت المتعاقب والمستوفي وضع وصيغتنا هذه في بحث العطف
بالحرف فلا نزع نكح بعد خطبنا في الطرف **واما الابدال ستة**
اي ايراد البديل عن المسند اليه فقد جعل البديل منه مسند اليه وان
ليس المقصد الا الاسناد اليه بكل اليه البديل واما اسناد اليه صورة
وكيس هذا اول ما دل على ان البديل منه مسند اليه عندهم بل جعلتم
البديل من احوال المسند اليه اول عليه نعم اللان ينظر الغزان لا
يوافق الحق ويجعل البديل عنه من احوال المسند اليه لانه المذكور لا فائدة
ما يتعلق بالبديل ويجعل البديل مسند اليه ويجعل الذي قصد الاسناد
اليه كان اللان ينظرهم جعل التميز عن النسبة من احوال المسند اليه
لانه لا تفاوت بين طاب زيد علما وطاب زيد علمه ان يكون التميز
مخالف لزيد في الاعراب والبديل يوافق وهذا امر جري على جرم
نظر صاحب هذا الفن **فزيادة التفسير** اي لزيادة تبيين الحكم
والمسند اليه في هذا السامع لاشتماله على تكرير الحكم والمسند اليه
كما تفصله لك هناك فقد تبه بلفظ الزيادة على انه يشارك التاكيد
في التفسير ويزيد عليه حيث تقرر الحكم بخلاف التاكيد وانما التاكيد
المسند اليه دون الحكم كما سيجي في بحث تقديم المسند اليه ثم لا نسب
بالاخر اياه جعل الزيادة متعدية مضافة اليه المفعول لا لانه مضافة
اليه الفاعل **وقال** الشارح اما زلي ان المقصود من ذكره الاسناد
اليه والتفسير بزيادة قصد بالفتح بخلاف التاكيد فان المقصود نفس
التفسير وهذا اما فهم لوجعل التفسير فائدة البديل اما لوجعل فائدة

المبديل

المبديل منه وذكر البديل بعد البديل منه فلا ادليس التقدير حاصلها لتبع
بل جعل المسند اليه بزيادة التفسير والمبديل منه وليس ذكر
المبديل منه الا لزيادة التفسير وكيف لا والمقصود بالذكر هو البديل واما
ذكر البديل منه تبعا فليكن هذا لا ينبغي جعل البديل للايضاح والا لكان ذكر
لمصلحة البديل منه وكيف يقصده ايضا البديل منه وهو مطروح عند ذكر
البديل ولا قصد اليه فحينئذ طرر وجه تزك الايضاح مع التفسير
مع ان ذكر في المفتح وان ذكر في الايضاح لقصد استيفاء ما ذكره والالتزام
ولذا لم يقبل في عطف البيان لزيادة الايضاح كاي في المفتح وجعلنا ايضا
على ايضاح البديل لان الغرض منه الايضاح لا غير بخلاف البديل لاجز فهو راجح
في الايضاح ولما اقتصر على التفسير قدم بدل الكل ثم البعض على ترتيب
ظهور التفسير فانه كل ظهور التكرير في الاولي اطرد فيه لاشتماله
الكل على البعض صرحا بخلاف اشتمال الملايين على الملايين قد يكون اطرد
في الثاني من الغالب بخلاف السكاكي فانه مكرر التكرير لان الايضاح في الاكثر
الثلاثة على التكرير لان اهتمام البديل منه الى الاشتمال اكثر منه
في البعض لان ذلك كله الكل على الجزئية اوضح من دلاله الملايين على الملايين
ثم الابدال منه او زيادة التفسير **في نحو جاني اخوك زيد** او جاني زيد
اخوك والتفسير في الاول الحكم وكذا كلما كان البديل منه المحل والبديل
العين فكذلك اختار وهو اشارة الى بدل الكل من الكل وهو يدل ليشان
فيه الاسناد اليه المسند اليه الحقيقي الذي قصد بالمبديل منه فيجب
فيهما اتحاد اتي البديل والمبديل منه سواء اتحد مضمونا ههنا او تعاضدا
وهذا هو المراد بقول ابن الحاجب مذكوره مذكول الاول والشارح
الواقع في كلام البلاغ ما يغاير مضمونه مفهوم البديل واما اتحاد المفهوم
فاما يتحقق على مذهب البصريين حيث جعلوا ضربتك اياك وضربه
اياها بدلا لا تاكيدا والكوفون يحلون ما تاكيد كاي جعل الكل بك
انت وبه وضربت انت تاكيدات ووافهم صاحب التمهيد
وجعل نجم الائمة الفرق حكما ومن فوان بدلا لكل البينة ما يقصد
في جاني اخوك زيد من تقوية التبشرو في اخوك زيد يستحق الاكرام من
المبالغة في حب مخاطب على الاكرام واعطى المستكين زيد من احداث
الترحم على زيد في نفس المأثور وهكذا فالا يخفى على النظم من الامور

اللازمة ولكن ان يجعل الكلام تحت زيادة التقدير يجعل التقرير ثاملا
لتقرير الفرض المسوق له الكلام **وجاء القوم اكثرهم** في بدل البعض التقرير
فيه باعتبار ان المبدل منه مشتمل على البدل اجمالا اما في المثال المذكور
قطا هيد لان بجي القوم يستدعي بجي لا كثر واما في نحو قطع زيد يده فليظهر
ان المقطوع ليس نفس زيد بل شيء منه فاليد شعورية اجمالا او ذكر المبدل
منه كما انه في سلب زيد ثوبه الثوب شعورية اجمالا حين ذكر في يد لظهور
انه ليس الملبوس نفسه ولا فرق في الاشتمال على هذا الوجه بين بدل البعض
والاشتمال بجعل بدل البعض مما يشتمل عليه المتبوع نحو لا ظاهرا وجعل
بدل الاشتمال مما يحتاج اليه بيان اشتمال المتبوع عليه كما في السراح
غير طاهر وما لا ينبغي ان يفوت اللفظ ان جاء في القوم اكثرهم او بعضهم
اما في المرتبة العليا اذا كان بجي ذلك البعض منزلة بجي الكل وكذا قطع
زيد يد اما في تلك المرتبة اذا كان قطع يد كاستيصال له لمزيد
حاجته له ليد لا انه كان بجي يكثر عمل اليد ويصنع بدونه وربما
ذكرنا ظهرا ما ذكر من المثال له رجحان على الامثال ومن زيد اتصال بالقيم
الاول من الابدال فكان حديرا با اختصار وراجح في مقام الاعتبارات
وسلب عمرو ثوبه في بدل الاشتمال وبيان التفرقة فيه ان المبدل
منه مشتمل عليه لظهور ان القصد ليس في نفسه بل في امر من امور ولذا
فيلحق ان يكون المبدل منه فيه مقتضا لذكر البدل ومسوقا اليه
ففي جاني زيد جازي ليس بدل اشتمال كما ذكر بعض النحاة ان كان
هذا الواجب واجبا في تحقق بدل الاشتمال وغير معتبر عند البكيغ
لو كان واجبا في كونه معتبرا عند البكيغ فحرم السراح بانه بدل
غلط لا اشتمال كما ذكر بعض النحاة يعيد غير الحزم ومما ينبغي ان يراجع
في سلب زيد ثوبه ان يكون سلب ثوبه بمنزلة سلب نفسه لكنه لا يشترط
بشكله اما لكان فقره او غيره وسكت عن بدل الغلط لانه ليس مزاحرا
المستد اليه لانه المبدل منه هو بطريق سبق اللسان او النسيان اما
قصدا او اذعا كما في قولك البدر الشمس هذا قول ليس مستد اليه لانه
قصد المتكلم لا صورة ولا حقيقة بل يقصد اليه امتلا او نوك بالمرة
في وقت ذكر البدل فاعرفه فانه بدريح دقيق وكانه امرا مفتاح
بالثامل في معرفة وجه ترك بدل الغلط لان معرفة ما قيل يريد

وجه السكوت انه لا يقع في كلام البليغ لا يستدعي تاملا بل يتبع على انه لا يقع
لان بدل الغلط لو كان ما هو سبق اللسان او النسيان وما هو لدعوي احدها
وايهام انه ذكر غلطا نحو بكر شمس جاني فانك وان عمدت اليه بدرو وبدي
انه سبق به لسانك ولا لا يقع بجعل بدل يشبهه له والثاني يقع في كلام
البليغ وهو معتد الشعرا ومطرقة التري في من الاولي الى الاعلا وهو ابلغ
من الغلط بل يسمى غلطا بذا اعلم ان التثنية والجمع وما جري مجراه يقابلان
المذكور بطريق العطف فرب مقام يرجح الاحتمال باحدهما على التفصيل
بالعطف وغيره ترجح العكس فذا **انا العطف** يعني جعل المستد
اليه معطوفا عليه قال في ذكر قولنا عليه على جواز اما الابدال منه **فالتفصيل**
المستد اليه اي ذكر مفضلا بعضه عن بعض في العبارة والذكر اما لانها
خصوصية كل من المستد مقصود يفوت بالاجمال او خصوصية بعض مقصود
يفوت بالاجمال او خصوصية بعض مقصود كذلك مقال الاول جاني زيد وعمرو
ورجل اخر واما التفصيل المقصود بعبارة السامع وانه لا يفهم التعدد
مع وحدة اللفظ نحو جاني رجل اخر وكل من هذه الصور لتفصيل المستد
اليه الذي هو رجلان في جاني رجلان فلذا المفضل اما العطف فلتفصيله
ليلا يتبادر الذم الى المستد اليه المتبوع في الذكر فان زيد وعمرو ليس
لتفصيل زيد بل لتفصيل رجلان هكذا احقق المقام لئلا يشكك عليك
ان المعطوف ليس لتفصيل المعطوف عليه ولا يحتاج اليه ان يزيد بالمستد
اليه مجموع مما نصب اليه الشيخ في الكلام بجعل ذكر المستد اليه مساجح
مع اختصار ولم يقل مع اختصار لئلا يتبادر اختصار المستد اليه واذا
به عن تفصيل المستد اليه بالوصف او عطف البيان نحو جاني رجلان احدهما
زيد والاخر عمرو وجاني رجلان زيد وعمرو وليس اختصارا عن تفصيل
المستد اليه في قولنا جاني زيد وجاني عمرو على ما قالوا فانه وان كان فيه
تفصيل المستد اليه لكنه ليس لتفصيل المستد اليه واما العرض منه
تفصيل القصص الواقعة والنسب المجردة والنتيج ليس مرجحا **المستد**
علي جازيد وعمرو بل على دفع امور ونحوه ومما ينبغي في التفصيل ان العطف
لتفصيل المستد اليه لا يخص العطف على المستد اليه الذي هو في الكلام
متبوع محض بل نعم المستد اليه السامع وهكذا العطف لتفصيل المستد
اليه بان يقول زيد وعمرو وعمرو عليك ان تعود بهذا التحقيق على الكو

والثاكد وعطف البيان ولا تحبس فظنك على ما يفعله البيان **حق جائز**
زيد وعمرو ونحوهما زيدا وعمرو بعد فانه بتفصيل المسند اليه
ليتوصل اليه تفصيل المسند فانه لو لم يرد ذكر المعطوف لم يكن تعيينه محجبه
بما يفعله تاء آخره والمراد بالكون تفصيل المسند اليه اعم من ان يكون تفصيله
مقصود لذاته او ليتوصل به اليه عرض اخر **المسند كذا** اي تفصيل
المسند مع اختصار وفيه ان لا تفصيل فمن جاء في زيد وعمرو بمعنى ذكر كل منهما
منفصلا عن ذكر الاخر كذا لا محذور كما يقولون كما نعم فيه تفصيل معني
بيان خصوصيته في كل منهما من ذكر المسند الا ان يقال العطف اضافة
تذكر المسند في المعطوف خصوصية فكاية ذكر عبارة تفصيله عن عبارة
ذكرها بالمعطوف عليه والمراد بكونه لتفصيل المسند ان الذي ابي اليه
تفصيل المسند انما لذاته او يتوصل به اليه عرض نحو جاء زيد وعمرو
بمعناه فان تفصيل المسند بالعطف لينا في التقييد بامانة واحترامه
لذلك عن نحو جاء زيد بعيدا ان جاء عمرو فانه لتفصيل المسند لكون الاختصار
فيه **قال** الشارح الحق احتراز به عن نحو جاء زيد وعمرو بعد فانه
يوم اوصنه وفيه بحث لان المقصود بهذا التركيب ليس من مقاصد العطف
حق يكون الاختصار اذ انما الى اختيار العطف عليه وكيف وفي من العطف
ومنه وحى لا يفيد التعقيب يوم اوصنه فلا فائدة للتعقيب بلامه
مقام يقتضي لنا ولا فائدة يوم مقام يقتضي هذا التركيب وليس ترجيح
العطف عليه للاختصار بل لانه لا يفيد ما يفيد العطف على انه لتفصيل
المسند مع اختصار ولو لم يعطف لا احتج اليه ذكر المسند **نحو جاء زيد**
عمرو فانه قد دل على ان محي وعمرو بعيد زيدا ففيله تفصيل المسند
على وجه الاختصار **فان قلت** العرف فيما جعل تفصيل المسند اليه
ايضا فينبغي ان يقول او لتفصيل المسند والمسند اليه كذلك **قلت**
تفصيل المسند اليه في هذه الصورة ليتوصل به اليه تفصيل المسند اليه
فانه لا يتاقي تقييد المسند بالتعقيب على اختصار وجه الابعاد لتقييد
الي المسند اليه وكما يكون لاداع هو وسيلة امر اخر كذا لما يطوي في
بيان القاع ابي اليه لعرض الاول ويكتفي بالعرض الثاني كما يقال تعريف
المسند اليه بالامانة للصحة مع انه لبيان القرب ليتوصل به اليه
التصريح على ان اللزم للعطف بالعاو ثم هو تفصيل المسند دون تفصيل

المسند

المسند اليه الا سري انه لا تفصيل له في قولك جاءني رجل ورجل اخر او ثم
رجل اخر واجاب عنه الشارح الحق بانه ذكر الشيخ ما تضمنه انه ما من
كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات شي لشي او نفيه منه الا وهو العرض الخاص
والمقصود من الكلام هذا انما لا يستل الى الشك فيه ففي نحو جاءني زيد وعمرو
ويكون العرض اثبات محي وعمرو بعد محي زيد بلامه لانه معلوم ان الجاري
زيد وعمرو والجملة ما تعلق بالترتيب والتعقيب فيكون العطف اضافة
تفصيل المسند لعرض لوقلت ما جاءني زيد وعمرو كان نفي المحي عقيب
زيد ويحمل انما جاءك معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعد فانه متواخيه
هذا الكلام وفيه نظرا لان كون العطف لتفصيل المسند اليه والمسند اعم
من ان يكون له مقصود لذاته او ليس به ولا حفي في كون تفصيل المسند
اليه مقصود ابا لعطف ليتوصل به اليه تفصيل المسند في العطف بالحق
ولولا اعتبار اعم من تميز نكتة العطف في جاءني زيد وعمرو بعد فيقول
فان المقصود فيه الترتيب والتعقيب حتى كان محيها معلوم والجملة انما
وقع بالترتيب والتعقيب **فان قلت** ما الفائدة في عطف المسند اليه
في قولك جاءني الاكل فالشارب فالنايم ومن البين انه ليس لتفصيل المسند
لعدم تعدد المحي ولا الجاهي **قلت** قال الشارح وهو في التحقيق ليس من
عطف المسند اليه بل من عطف الصلاة اي جاءني الذي ياكل فيشرب فينام
هذا او نوحيه ان اللام وصلته لشدة الامتزاج كالجملة الواحدة فيدخل
حاطف الصلاة على اللام كما يدخل اعراب اللام على الصلاة ولو قدرت الموصوف
وجعلته من عطف الصفة على الصفة اي جاءني الرجل الاكل فالشارب فالنايم
لا سغيب عن هذا التكليف او **ثم عمرو** فانه مخصوص بعطف الحمد
والفرق بينه وبين الفانوا المهمة ولم لا ياتنا **او جاء القوم** حتى **خالد**
لم يقل او حتى خالد لان حتى تعطف جز من متعدد عليه بخلاف ثم فلا يضاف
جاء القوم ثم خالد وهذا هو الفارق بين حتى وثم بعد اشتراكهما في الترتيب
بمهمة وقال الجوزي هي متوسطة بين القاء وثم والتحقيق ان المهمة
المعتبرة في حتى بين اول جزء المعطوف عليه وما بعدها لا بين المعطوف
عليه والمعطوف اذ المعطوف من تيمية المعطوف عليه ولحقا المهمة بين
ما بعد حتى وما قبلها اسكن بحم الائمة كون المهمة وانكر ايضا الترتيب
الخارجي وقال ان الترتيب المعتبر بين اجزا المعطوف عليه وهو الذي

دون الخادجي وفي قولنا كما القوم حتى زبد معتبرا لفعل يرتب تعلق المحي
 بأجزاء القوم بحسب رجحانه بالنظر اليه بعض حتى ينبغي اليه الاقوي او لا ضعف
 تماثل يخالف جعلهم اياها مسئلة وما استدلل عليه من قولهم مات كل اب في
 حتى ادم مع ان موته متقدم ومات التاجر حتى لا يتا مع ان موت الابن في اتقا
 موت الناس وقولهم كما القوم حتى خالدهم مع مجيهم معا لا يتم لولا ان تكون
 هذه الامثلة مستعارات بل ترتيب الذهب في المبالغة في الترتيب الذهبي
 بحيث يحتل الترتيب الخارجي وقد جاء مثله في ثم في قوله .
 . ان من ساد ثم ساد ابوه . ثم ساد قبيل ذلك جده .
 علي ان الترتيب فيما ذكره من الامثلة ايضا خارجي لكنه ربي لا زمني وليس
 للفعل الاملاظة هذا الترتيب الربوبي كما يلاحظ الترتيب الروماني **اورد**
السامع عن الخطا اي الاعتقاد الغير المطابق **الى الصواب** اي الاعتقاد
 المحاطب واما تفسير قوله بما في الايضاح والشرح حيث قالت اورد السامع
 عن الخطا في الحكم فيصير جعل الخطا والصواب صفتين للحكم لاجل ما تضمن
 الحكم وحيد يكون المعنى رد السامع عن كون حكمه خطا لانه كون حكمه صواب
 ولا يخفى انه مع محج وان وافق المفتاح فغير تقويت لما اتفق في عبارة المشرق
 من اصلاح عبارة المفتاح ولا بد من تقييد الرد بقولنا مع اقتضار ليخرج عنه
 نحو ما جاني زبد ولكن جاء عمرو وكذا في البواقي ليخرج عنه عطف الجمل على الجمل
 ولا بد من تقييد ايضا بما يخرج ما عدله في طريق القصر فانه يصح في **موجب جاني زبد**
لا عمرو ما جاني الارزبد واما جاني زبد كما قالوا في ان يقال اورد الضم
 صوابا الى الصواب فانه في ما عدله لانض الا على المنبث ونجب فيه التصرح
 بالمشيت والمبني الا اذا كان المبني لكل لظهوره كما مصرح كما ينبغي ان شاء الله
 ورد السامع الى الصواب في المثال المذكور بازالة اعتقاده الشركة لا غير فانه
 اما يكون لقصد الافراد على ما بينه الشيخ عند الفاهية وبعد المفتاح
 تعلقت به اعتقاد المحاطب ايضا والمحاطب به من اعتقاده انه جاء عمرو ودون
 زبد ووافقه المصنف ويحكم من كلام الشارح في بحث القصر انه محاطب
 به من اعتقاده محي احدهما من غير تعيين لكنه حينئذ ليس لرد السامع الى الصواب
 بل لمقطفه عن الخطا فليكن هذا النكتة اخرى للعطف على ذكره منكم ومن امثلة
 رد السامع الى الصواب ما جاني زبد بل عمرو على ما قال ان ما كان ان بل بعد
 البقي والهي ولكن جعل ابن الحاجب ذلك ممهلا حيث قال ما جاني زبد بل عمرو

ومجمل اثبات المحي لغرض مع تحقيق بقاءه عن زبد وعليه ما ياتي في بحث
 القصر اما جاني زبد بل عمرو والقصر ومما ذكره المفتاح والايضاح ما جاني زبد
 لكن عمرو ومن اعتقده لغير زبد اما كدون عمرو ولم يتصور ان يكون من اعتقاده الشركة
فقال الشارح في حقيقته لرد اعتقاده اعتقاد الشركة لم يقبل به احد وهذا
 وجهه حتى ويجهل من وجهه بان يحصل رد اعتقاد الشركة بالمقطوف عليه فذكر
 الايات لغورده السيد السيد بانه منقوض بقولك جاني زبد لا عمرو والا فبني
 انه منقوض باني طرف القصر وعن قول لمزيد كن ولكن من طرق القصر لا يفي
 بحث العطف مثالا لرد السامع الى الصواب والعطف لا يرويه الى الصواب بل في
 قصر الافراد وهو مما اعتقده المحاطب بل هو لتقريبه ما اعتقده من الصواب
 فجعله لقصر القصر في مقام التمسيد بل لرد الى الصواب لا يوجب عدم كونه
 لقصر الافراد لاحوال ان يكون قد تم القصر به لانه لا يضر بهذا الاعتقاد
 لما يتم فيه من التمسيد واما لمزيد كن المصنف في المتن مع تعرضه له في الايضاح
 لانه نحو جاني زبد لا عمرو من طرق القصر كذا ذكر الشارح ونحن نقول لمزيد كن
 لانه محال لانه من المفتاح مع الايمنة الاعلام من الصواب حيث جعلوا لدفع توهم
 المحاطب ان عمرو ايضا لم يجر كزيد بيا على نسبة بينهما وقلة افراد احدهما
 بامر ولم يتصور بناء كونه ايضا ليعمل ان العطف فليكن لدفع توهم فاشرب
 السابق لاحتمال ان يكون الحق مع المفتاح كلام الشارح المحقق والسيد السيد
 بان المراد بالوهم الاعتقاد سواء كان جزئيا او ظاهريا صغريا ويمكن ان يقال
 لا مخالفة بين كلام التكاكي والخاصة على ما توهموا لا سيما يجوز ان يكون ذكر لكن
 في التصريح بالاثبات بعد البقي للقصر والاختار على بل لانه ناشئ من بني ما اعتقده
 ثانيا يوجه انه واقعة المتكامل فيما نفاه ولد لمزيد بالاثبات مع ان الاثبات
 اخذ بالقديم فغيره مع رد المحاطب الى الصواب وقم توهم المشاركة في البقي ولا
 يبعد ان يجعل رد السامع الى الصواب ما يلا لدفع الوهم بعد ما بين ان المراد
 لتوهم الاعتقاد فان العطف يترك في رد المحاطب من خطا واقعة المتكامل فيه
 وهو اعتقاد انه لم يجر عمرو واعتقاد انه شارك لزيد فحينئذ يكون من طرق
 قصر الافراد **اصرف الحكم الى** اخر سوا جعل الاول في حكم المستكوت عنه
 بحيث يستدل ان يكون ما ياتي وان لا يكون ولبي الامراب او لم يجعل في حكم المستكوت
 فذلك حينئذ لا يقد بل فانه يطل الايجاب قبله وتقدرا البقي ويكون
 فلا يكون ما قبل بل حينئذ يحتل بمقطوفه فاذ اقلت جاني زبد لا بل عمرو

أبطلت بحج زيد وصرفت الحكم إليه عمرو وأذا قلت ما جازيد لا بل عمرو
وقورت النبي وصرفته إليه عمرو فان قلت آخر معنى غير من جنس السابق فلا يقال
جازيد وجازيد آخر بل رجل آخر فقولك أومر الحكم إليه آخر يؤيد عدم صحة
الحجاني زيد بل حيار مع أنه ليس كذلك فالمعصم أومر الحكم إليه غيره قلت
قوله أومر الحكم إليه آخر ليس مستنداً إليه والمستند الآخر من جنس السابق في هذا
الكلام وإن لا ينفكي كونه فيما بعد بل من جنس السابق عليه وهذا من قبل أسباب
مفهوم الحكم بمراده فلا كان الاضرب غير شامل لجميع صور العطف بل وان كان
محققاً في نحو جازيد بل عمرو وما جازي زيد بل عمرو اضرب عنه كون
الاضراب واكتفى بصرف الحكم الشامل لجميع الصور لكن كون الشك السابق
بصرف الحكم غير واضح على مذهب الجمهور من ان بل يطل النبي فيما بعده ويجعل
ما قبله في حكم المنكوت عنه حتى يكون المعنى ما جازي زيد بل جازي عمرو ولا
لا معنى لصرف الحكم إليه ما بعد بل اختلاف الحكم السابق واللاحق نعم يتضح
على مذهب الجمهور ان النبي والاشياء شيئاً في المعنى بل ما جازي عمرو مع احتمال
جازيد النبي والاشياء فالعطف عند الجمهور في الامم المعطوف عليه فقط
وعند الجمهور فيه وفي ذكر النبي وكلمة بل لتدارك غلط من عندهم تداركه
النبي بالابطال وتدارك المعطوف عليه يعرف الحكم إلى المعطوف ويمكن توجيه
صرف الحكم بعينه او بعد اصلاحه باطلان فقيه والمداد بالحكم اما الوقوع
او الالاقوع او الاتياع والاشياء والمزاد بصرفه بامتناعه او الالاقعة
فلا يجهل انه يقتضي تكذيب الحكم في المعطوف مع انه غير مكذب بل منكوت
فيه والاضرب في الالاقعة كما يصح في الاتياع يصح في الوقوع والاضرب بحسب
الواقع لا يصح في شيء منهما كما في الشارح المحقق في شرح المتن ان المراد
ما يحكم الاتياع فلا يستلزم صرف الحكم كذب الحكم في المعطوف عليه لا يتم
ولا شك عليك عدم شمول النكبة للعطف في ضرب زيد بل عمرو ولا أنه
ليس لصرف الحكم بل لصرف العطف لان الكلام في المستند إليه بالاسناد الخبري
على ان التحقيق ان الحكم ضابط للحج والاشياء في اللفظ الرقي واد اعطفت
بل مفرقة بعد النبي والنبي فالظاهر انما للاضرب ايضاً ومعنى الاضرب
جعل الحكم الاول موجباته او غير موجب كالمكوت عنه بالنسبة إلى المعطوف
عليه وقرئ بين العاطف ببل و بدل العطف وان كان كلاماً لتدارك
العطف في المنوع فان الاول لا يقع في كلام البليغ والثاني شامع بين البليغ

مطلوب

مطلوب في كلامهم لا بما هو منوع لتدارك مثل هذا العطف وقد نبه عليه
المصنف حيث ترك بدل العطف وذكر العطف ببل وابن الحاجب سوي بيسنة
وتبين البديل لكن تعقبة الرقي بهذا الفرق وهو الرقي كذا قيل وقد عرفت
ان من بدل العطف ما هو ابلغ من المعطوف فالفرق ان هذا البديل ليس من
احوال المستند اليه او المستند اليه قبله لانه لم يقصد او ترك بالكتابة
بخلاف المعطوف عليه ببل فان البليغ بعد الاثبات به سواء التفت اليه
واعتمد الحكم بربطابه وذكر ما يصرف الحكم منه إلى آخره **او الشك اي لا**
قاعدة الشك او التشكيك اي لجعل الخطاب شاكاً في الحكم بغيره بكونه
نحو جازي زيد او عمرو او لا ينام نحو انا او اياك لم علي هدي او في ضلال
مبين او للتصريح والاباحة نحو زيد او عمرو والفرق بينهما ان
التصريح يفيد الحكم بثبوت أحدهما فقط وفيه الاباحة يجوز الجمع بينهما لكن
لان حيث مكدول اللفظ بل بحسب امراج وبه المصنف بترك التفسير مقاماً
للعطف على قلبه في الواو والفاء على ان ما بعد اي وان عطف بيان لما قبله كما
عليه الجمهور لا يعطوف كاعلمه المتنازع قالوا يود الجمهور كون المعطوفات معايرة
للمعطوف عليه الا ما قبل من العطف بالواو والفاء للتفسير وتفسير النكبة
الضمير المحمدي يري من غير اعادة الجار وتفسيرهم الضمير المرفوع المنفصل به
من غير تأكيد بتفصيل ولا فصل وفيه بحث لان ما بعدهما يشارف المعطوفات
في كون التشريك فيه في الاعراب بواسطة الحرف وهما مستثنان عنه من قاعدة
العطف على الضمير المحمدي والضمير المرفوع المنفصل بل القاعدة ان عنه انه
اذا عطف بغير اي وان على الضمير المحمدي وعيد الخافض وعلى الضمير المرفوع
المنفصل يوق بتأكيد بتفصيل او بتفصيل وكون القاعدة عندهما تشمل من
القاعدة عنه لا توجب تأييدهم والحرف عنه اثنا عشرة له جعل اي
وان بينهما لانه لا وجه للفرق بين اي وان لم يصرح الا باي فانه كذا السيد السد
اثنا عشره انشاء حدي مشرفاً محل نظره ولم يذكر العطف بل لا اختصاصه
بالانثا الا ان عدم التزم به في باب الانثا ايضاً يوجب اجمال الفهم لما يرميه
واما الفصل اي ما يرميه تحاة البصر فصله و غيرهم عما دا وجعله
الفصل من احوال المستند اليه لذلالة على معنى فيه هو كونه متميزاً بالمستند
او منفرداً بين اثنين للجنس به وجعل الفصل مقدرًا بمعنى تعقيد المستند
اليه به غير ثابت وعنه سدوحة وكون احواله مصادره لا يحده ببل هكذا

المكلف والاحص ان على صيغة الضمير المرفوع المنقيد وليس ضميرًا لقول
الشارح ضمير الفصل مرجوح وما ذكره السجاء من انه وضع الفصل بين الخبر
والنعت يستدعي جعله من احوال السند كالان كون التخصيص متعلقًا بالسند
بلا واسطة حرف الجر يعني يقتضي جعله حالًا لانه لما كان العهد في الكلام هو
اليه ونظر المنكسر عليه وما عداه منفعل بين يديه كان الاولي ارجح للغالب
اليه فالمرغوب اليه تدبيرة تكلف وحيث لا يبعد ان يجعل الفصل الفصل
عن الموضوع وانما اقتصد على قوله **فليحتمل فيه بالسند** مع ان قابلية
التي لا تنفك عنه تأكيد الحكم بخلاف التخصيص فانه قد يكون اذا لم يكن
في الكلام ما يفيد سواه وقد لا يكون اذا كان الخبر المعروف بتعريف الجنس لانه
لما وثقه تأكيد الحكم من احوال الاسناد على ان ثبوت القصد معه اذ لم يكن
ما يفيد سواه **وقال** الشارح في شرح الكشاف افادته القصد
انما يتم اذا ثبت القصد في مثل كان زيد هو الفصل من عمرو ومثا الخبر
فيه تركه ولا خلاف بين الصنف والكتاب حيث قال انه تخصيص السند
بالمسند اليه الا في العيان فان الباء في صلة التخصيص قد تدخل على المقصود
وتدخل على المقصود عليه وجعل الشارح الاستقوال الاول عربيًا والثاني فان
البا في صلة التخصيص قد تدخل الثاني عربيًا والسند السند الاستقوال
الثاني اصليًا والاول منيًّا على جعل التخصيص مجازًا مشهورًا عربيًا بالحقبة
العرفية في التمييز ومضامين معنى التمييز وجعل الباء متعلقًا بمعنى التمييز
اي الفصل لتمييز المسند اليه به خصوصًا بالمسند اليه فعدول المصنف
عن عبارة المفتاح الى ما هو المعروف في لغات استعماله وجه ولله ما هو اظهر
في كونه حالًا للمسند اليه في وجه وليس لك ان تقول انه قد يكون لقصد
المسند اليه على المسند نحو انكم هو التقوي وهو الذي ذكره المفتاح لان
قصد المسند اليه على المسند في المثال المذكور من تعريف المسند اليه
على نحو قولك المنطلق زيد وكون الفصل له غير ثبت وانما هو مما ذكره
بعض من عبارة الكشاف في تفسيره اذ ليك هم المفسرون ويكون بيانه متعلقًا
بمقام اخر لو سطرنا الكلام فيه ليتامون ولقد سمعتم زيدا في بحث التعريف
باللام ان كنتم لما يمتكم يحفظون **واما تقديم** اي تقديم المسند اليه
على غيره من اجزاء الكلام فيتمثل بتقديم الفاعل على المفعول والتقديم اولى من تقديم
على المسند نواقضًا للمفتاح لحيث ان اكثر النكات فبينه وبين قوله في متعلقًا

احوال

احوال الفعل وتقدم بعض معمولاته على بعض اليه اخره عموم من وجه في
ترك المصنف قول الافتتاح على المسند كثيرًا المعنى بالاجازة اللفظ فتقدم
الشارح على المسند فتبوء لما قصد المصنف والتقديم يقتضي وجوده لا على
صفة التقديم وذلك ان يكون حقه المقام المتأخر وانما على الصفة التي هو الا
عليه كتقديم المفعول على الفاعل فان حق المفعول المقام التأخر وانما على صفة
اخرى لو وجد متأخرًا كان على هذه الصفة كما في تقديم المسند اليه جعله متبادرًا
اذ لو جعلت فاعلًا كان حقه المقام التأخر والاشبه باطلاق التقديم هو القسم
الاول لانه يتم في ثابته اذا كان متأخرًا غير ان التقديم يكون حقه ان يكون
متأخرًا والقسم الثاني انما يتم بتقديمه لانه اوجه مقدمًا لانه غير من التأخر
لي التقديم كما ان ذكر المسند اليه الذي ليس حقه التأخر باعتبار نحو
انما ان تقدم ما يتم بتقديمه هذا المعنى ولهذا قال صاحب الكشاف
ان التقديم انما يوصف به المزال لا القاري مكانه مع انه كثير من اطلاق
التقديم على القاري ونظير طهر فان ضمر الجتم معناه جعل الكبير صغيرًا
وقولهم صغيرًا سجدتم البوصية معناه اوجد صغيرًا وضعوا المكان موضع
الفعل كما ان التصغير الثاني مجاز في اللغة كذلك التقديم مجاز في
عرف ارباب الفن غير الاول وتقدم المسند اليه من القسم المجازي كما ان
تقديم المفعول على الفاعل او على الفعل من القسم الحقيقي فاما ان يراد
بالقديم في عبارة اسم ما يمتثل التقديم الحقيقي والمجازي مطلقًا فيكون
استعمال التقديم على نحو واحد وانما ان يستعمل فيما يقتصر على المجازي
في المعنى المجازي وفيما يقتصر على الحقيقة في المعنى الحقيقي كما في تقديم المسند
ولكون اي المسند اليه **احص** من ذكرنا في اجزاء الكلام في ذكر المسند
فانه فاصد كما عرفت ومن الحذف فانه حينئذ يكون مرجحًا الذكر على الحذف
لا للتقديم على غيره ومعنى كون ذكره اهم ان العناية بذكره غير ومن البين
ان لاهية التقديم فعل على فعل الا كون العناية بالتقديم اكثر والاهتمام به
اوفر وكون الاهتمام موجبًا للتقديم وصحة كون التقديم للاهتمام بينه
مستغنية عن بيان ما به الاهتمام لكن كون التقديم على وفق مقتضى الحال يوجب
ان يكون له جهة من جهات يدعو اليه من قال يكفي ان يقال
قدم للعناية يريد انه اذا وقع تقدم من البليغ يكفي ذلك القول اذ لا يخفى
ان ما ادعاه الى الاهتمام امر معتبر في البلاغة وحيث قال الشيخ انما لم يجد

الاهم وبهذا اندفع اعتراضان ذكرهما المصنف في الايضاح احدهما كون
هم خوف معنى المصنف اختصارا فادارة المصنف الجزاء الفعلي وانما ان قوله
والمراد هم خوف تفسيره لي باعادة لفظه وزبايد في الاول بايات المصنف
مع الخبر المشتق وان لم يكن فعلا صريحا تمسكا بنصريح ائمة التفسير في قوله
تعالى وما انت عليهما بعزير واماله ويرد بانه لا معنى لقصد المصنف في البيت
وتدفعه بان قصد المصنف فيهم لترجيح سرهم في حذبة الصيف على سرعة
خدمتهم نعم يتجه انه لا يمنع تقديم المسند اليه في قولهم هم خوف على
انه فاعل مقبوض لا اعتماد بحرف بعد تاخير المسند اليه حتى يكون له مفعول
فضلا عن ان يكون فاعلا معني ودفع الخارج المحقق الثاني بانه اراد بقوله
والمراد هم خوف ان المقصود من البيت الاستهزاء وهم خوف لا يخدم شيئا
ولا جلوس الاحتمال تقديم المسند اليه نحو خراولا يخصر بخود لك فيما سئل
ذكر امر اخر في المفتاح ويمكن امور اخر مدل المفتاح وانما تعرضنا لما ذكرنا
لك من اجات تتعلق بهما ولا يخفى عليك ان الاحتمال المطلوب بقوله وانما
لصحة لك ينبغي ان يكون بعد تمام التفصيل يذكر فيما بعد الا انه اخر بعض
التفصيل لئلا يتبادر المعطوف عن المعطوف عليه كثيرا وحينئذ ينبغي ان يجعل
ما يدكر فيما بعض تفصيلا لبعض ما اندرج في قوله وانما نحوه لك **عبد القاهر**
اي قال عبد القاهر وقد يقدم اي ما المسند اليه **ليفيد تخصيصه**
اي المسند اليه **بالخبر الفعلي** اي قصد الخبر الفعلي عليه على ان البادخل
على المقصود وتحقيقه اي تقديم المسند اليه لكونه اهم لان مخاطب اذا
اصاب في اصل الحكم واخطا في قيد من قيوده يكون ذلك القيد اهم عند
المتكلم ولا بد به يتقرر الصواب ويرد الخطا فيقدم فالتخصيص من جهات
الاهمية لانه جعله المصنف من جهات التقديم ولم يجعله من جهات الاهمية
على طبق ما تقدم من ان الاهمية له الا الاهمية والنكات تفسير الاهمية تبينها
على انه كثير انما وضع تفسير الاهمية ووجه العناية مكانا ولكن ذلك يقتضي
ان لا يخصر التقديم لهذه النكتة بالفضل بل يجري في كل مسند واعند السيد
السند عن تخصيصه بما يؤول الجوامد بان يعنى الجوامد كالجمجم والجوانب
والجوهر مثلا او مورثات غير متغيرة فلما يقع الخطا فيها في الامور العرفية
فلما يثبت اليها وانما المشتقات فكما متساوكة في سبب افادة التخصيص ونحو
الشكالي بان ما انت عليهما بعزير من هذا القبيل ولا نه اراد انه لم يلتفت الى

الجوامد

الجوامد في افادة التقديم فيما التخصيص لانه علامة له غير واضحة ولا
فلا حقا في وقوع التخصيص فيما يحوان انتمرا لا بشريلنا وبعد توجه ان الصفة
المستبينة من المشتقات للثبوت وقد جعلت التقديم في ما انت عليهما بعزير لتخصيص
وبالجملة انما قال المصنف بالخبر الفعلي يتناول شبه الفعل فلاحاجة الى ما اعتذر
به الشرح للمصنف من ان التقييد بالفعل لا بالخبر الفعل بل المركب من الفعل وعين
من اجزا الجملة او شبه الفعل فالفعلي بهم من كلام الشيخ وان لم يصح به على خلاف
تصريح المفتاح بعدم التقييد وامرأتك الحكم بين الاخبار المستقاة ثم كون التخصيص
فيما انا قلت بالخبر الفعلي ليس بواضح اذ المسند اليه فيه خص بنفي الخبر الفعلي
وخص الخبر الفعلي بخبر المسند اليه فان القول لخص بخبر المتكلم وانما خصه بنفي
واجيب بان الخبر الفعلي هنا في القول وحرف النفي من تمة المسند ولا بعد فيه
بل هو نظير لا فيها قول حيث قال جعل التخصيص القول بعدم كونه في عموم الجنية
واورد عليه السيد السند انه يستدعي حكم الفرق بينه وبين ما انت قلت
وسياق الفرق وثبوت كولا الفرق لم يصح تقييد الحكم بقوله **ان ولي حرف**
النفي اي كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل ويمكن دفعه بان الفرق
ليس في افادة التخصيص بل في خصوصيات اخر وكيف لا وتكون انا قلت واخذ
في قوله والا قصد في التخصيص لي اخذ وقد اراد ان في قوله تخصيصه بالخبر الفعلي
من حفا بيا لك بينه بقوله **بحر ما انت هذا اي لم اقله مع انه مقول اي لوري**
حيث افاد به ان التقديم لقصد المسند على المسند اليه دون العكس والتخصيص
نفي القول دون القول بقولك ما انا قلت هذا انما هو في ثبوت انه مقول
وتريد نفي كونك القابل رد اعلى من رعم شوكتك مع غيرك او اختصاصك
وبراء غيرك عنه كذا قالوا والظاهر انه لا يخصر فيه بل يجوز ان يكون
ردا لرد يد المخاطب الامر بينك وبين غيرك فيكون قصد تعيين هذا اذا
قصد قصر انما في انا اذا قصد قصر حقيقي فينبغي ان يكون جميع من عداك
قائلا به ولا يجب ان يكون هناك اعتقاد مثبت بصواب وخطا باني كيف
يكون تخصيص النفي كما في انا قلت ويمكن دفعه بانه لم يذكر من جز في القصد
الا اني اريد الاشعار بنسب التثبت المشارك في قصر الافراد وبالنبوت
لمن اعتقد النفي عنه في قصد القلب وقد لك يحصل بخبر النفي في المسند اليه
ولقد اي ولان التقديم يفيد التخصيص نفي الفعل عن المذكور مع ثبوته
لغيره **بحر ما انت هذا او لا** قالوا لان مفهوم اول الكلام ثبوت هذا

القول لغير المتكلم ومنطوق المعطوف عليه من العبر وهو متناقضان
 ولكن ان نقول لان اول الكلام يفيد تخصيص السلب بالمتكلم ولا حقه في التخصيص
 ولانه تسليم ثبوت القول وتصوره مع سلبه فكذا ومن جميع اخبارك فيلزم
 اثبات القول من غير قائل والظاهر ان العطف الالهي لم يقصد المحرر بتقديم
 فليس للام شي من المحالات المذكورة بل كون التقدير لغوا فيه ايضا بحث
 لانه انما يكون لغوا لو لم يكن في هذه الصلوة داع اخر من دواعي التقديم
 وهو **سليم** فالشراح المحقق يجوز التقديم من غير قصد التخصيص
 اذ اظهر ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص كما اذا اطلق المحاط
 بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني ان تعقدا قايلا
 غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلت ولا احد غيري فكذا
 الى انكار نفس الفعل المستند فيقدم اليه ليطابق كلامه هذا الكلام
 المنع كالكلام المفتاح ذلك ان نقول لم يصح هذا التركيب لان في القول عن
 المعطوف عليه في وجه الاختصاص بمقتضى التقديم ونفيه على المعطوف
 في وجه الاختصاص فلا يحسن العطف وهذا الوجه يفيد عدم صحة
 ان يقال ما انا قلت هذا ولا تريد بخلاف الوجه السابق والوجه السابق
 يفي صحة ما انا ولا غيره **قلت** هذا بخلاف هذا الوجه والشاهد
 الذي من الامام الجلي من غير الامام ان يقول ولهذا لم يصح ما انا قلت هذا
 ولا غيره لانه يعد على غيره لا عنه ليس لها داعية ومما يجب التنبيه عليه
 ان هذا التخصيص فيما اذا لم يكن المستند اليه دالا على العموم نحو ما كان
 ما ينبغي المراد ان فانه لفي التمول خاصة والظاهر ان التقديم لانه ما ط
 الفائدة المقصودة بالكلام من توجيه التفي الى التمول خاصة **ولما انا رايت**
احدا اي ولان التقديم يفيد تخصيص المستند اليه بنفي الخبر الفعلي مع
 تصويب اثبات ما في منه بعينه للغير لم يصح هذا التركيب ويجه عليه
 ان روية الغير احد غير باطل وهو الذي نفي فالمثبت للغير هو لا عين
 ويمكن ان يدفع بان المراد به تخصيص المتكلم بنفي روية احد في وقت
 معين رد اعلى من روع رويته دون غيره احدا او سادكة فيها من غير تعيين
 الغير بل اي غير كان وحينئذ لا يصح هذا التركيب لانه لا محالة راى عين
 كما اخذ فلا فائدة بالاخبار بها على التركيب المعين ما رايت احدا لكن التوا
 بر منهم قالوا لم يصح هذا التركيب لان تصويب مخاطب يقتضي ان يكون

المخاطب

المخاطب معتقدا انك مرايت كل احد ولا يتصور هذا الاعتقاد لعاقل ويمكن
 ان يقال لان تصويب مخاطب يقتضي ان يكون معتقدا ان انسانا غيرك راى
 كل احد وان يكون في علم الراد طائفا ان يعتقد المخاطب ذلك وعلم المصنف
 ذلك بانه يجب اثبات المتي بعينه للغير والمتي هنا الروية الواقعة على
 كل احد واورده عليه الشارح المحقق ان ذلك مثل بل المتي الروية الواقعة
 على فرد من افراد الناس ولا يلزم احدهما الاخر عند من لا يقتصر عليه السلب
 الجوزي بالسلب الكلي ثم بين ذلك بان تقديم المستند اليه ايلاحرف التي يفيد
 اثبات المتي للغير على وجه نفي ان عاما فعام وان خلافا خاص ما قلنا ذلك
 الشيخ ولا يخفى انه يمكن رد ما قاله المصنف اليه ما ذكر ويجعل قوله لان المتي
 هو الروية الواقعة على كل احد على السلب الكلي دون الايجاب الجوزي لكن
 هذا الوجه يوجب اختلاف المتن لان قوله ولهذا لم يصح ما انا رايت
 اخذ بعينه يكون تعليلا لما لم يذكر لانه تعليل كون التركيب لاثبات المتي
 بخبر المستند اليه على وجه نفي وهو غير مدكور بل مدكور الا ان التقديم
 يفيد التخصيص بنفي الخبر الفعلي وايضا تخصيص التفي لا يفيد الاثبات
 معنى غير المتكلم بعينه وهو روية احد لا بعينه لاروية كل واحد حتى يكره
 ثبوتها للغير فاللام ثبوت روية احد لا بعينه للغير وكيف لا واذ لا يغير
 التخصيص بالعمومي بالوضع حتى يصح ان يقال انه في عرف البلغا لهذا المعنى
 والمفهوم من العمومي ليس الا هذا القدر وايضا لو كان المعاد اثبات المتي
 على وجه نفي كان ما انا رايت كل احد للايجاب الجوزي للغير لان السلب في
 على الوجه الجوزي مع نعم لم يغير قوايين ما انا رايت احدا وما انا رايت
 كل احد فتعني كلام الشيخ ان المتي هو المتي على وجه نفي وكان عليه حين تعلق
 المتي لا بعد تعلق التفي نعم بعينه ما قاله انه لا يصح ان يقال ما انا قلت
 شعرا لانه لا يقتضي ان يكون انسانا قد قال كل شعرا في الدنيا لكن لا ويلا ان
 للمفيد به يجعل قلت شعرا للعموم من ان الديكة وبما لا تكون في الاثبات
 عامة نحو مرة خير من كسرة فلما ان فولت ما مرة خير من كسرة لرفع الايجاب
 الكلي دون السلب الكلي فكذا ذلك ما لنا قلت شعرا في هذا المقام ولا فائدة
 في التمثيل وما يورد لتصور التي وتوضيحه وقصر عليه قوله ما انا رايت احدا
 واعتقد به عن دعوى انه هو الكتاب والصواب ما ان رايت كل احد وما
 قيل ان لفظ احد بمنزلة كل احد لما انه في الايجاب لا يفك عن الكل انه المراد

همزة مبدلة عن الواو كما في أحد عشر ولا يصح استعماله بمعنى الجمع كما صرح به
أئمة اللغة فيجعل على معنى الأخاد المستعرقه لكل أحد لأنه مع ضعف الأول
وبعد الثاني لا يجوز أن في ما أنا قلت شعرا هذا غاية ما بد لنا الحمد في تحقيق
الكلام **وقال** السيد السند أن التفسير ههنا أن يقال إن كان النزاع في
رواية واقعة على أحد لا بعينه يقال ما إذا رأيت أحد من الناس أو ذلك
فانه وإن كان غير معين لكنه معهود من حيث تعلق الرواية فحده إن شاء الله تعالى
بذلك الاعتبار ولا يصح أن يقال ههنا ما رأيت أحد الآلة في قوة قولك ما أنا
رأيت زيدا أو لا عمر ولا بكر إلى غير ذلك في إفادة نفي الرواية بالنسبة
لـ كل واحد من المفايد وأن اختلفا في الظهور والمفوضية فيبقى عموم نفي
الرواية منها صانعا لأن الفعل للثبوت في اعتقاد المخاطب منسوب إليه واحد
ولا يحتاج إليه رد خطابه في التأمل لـ في نفسه من كل واحد واحد وإن كان
النزاع في رواية واقعة على كل أحد فهناك عبارتان أحدهما أن يقال
ما أنا رأيت كل أحد والناسبة ما أنا رأيت أحدا وهذا الأخير من الألفاظ
وفي أفادتها المعنى المذكور نوع خفا ودفقة ولهذا اختلف فيها وتوجيهها
ما قررناه ههنا الكلام وأورد عليه أن نفي الرواية عن واحد واحد صحيح
في ما أنا رأيت الأحدا لأنه وإن عرف فيه أحد لا يخرج عن الإبهام الذي يستلزم
العموم في سياق النفي فقد ضاع عموم النفي مع ضياع التعريف وإن العوض
لـ نفي عن واحد ضياع في رد اعتقاد المخاطب أن فاعل الرواية لكل أحد
ويكتفي نفي الرواية عن كل واحد واحد وإن نفي رواية واحد لا بعينه يقتضي إيراد
النفي عليه ولا لغو في الاجتماع وإنما يلزم اللغو لو فصل لأنه أتيان بما
عنه ممدوحة ونحن نقول إنما يقصد بنفي رواية واحد لا بعينه السلب
الكللي وربما يقصد مجرّد سلب الرواية ويكفي السلب الكللي في الأول
لـ رد اعتقاد ثبوت الحكم الكللي والثاني لـ رد اعتقاد رواية واحد لا بعينه
ففي ما أنا رأيت أحد اشعار بأنه لا يقصد السلب الكللي وإن لم يكن
سلب أحد على وجه اعتقاده المخاطب وهو أحد لا بعينه فلا يلزم كون
السلب الكللي لغوا لأنه من ضروريات ما قصد ولا بعد لغوا إلا ما تعلق
القصد بن عينه حاجة فاندفع لزوم اللغو في ما أنا رأيت أحد لـ رد اعتقاد
الأحد أيضا وإن لم يرد اللغو في ما أنا رأيت أحد أي على عدم الضرر بيني وبين
والتفصيل وإنما لزوم اللغو في ما أنا رأيت أحد في رد اعتقاد رواية كل أحد

بأن

بأن علي أن قصد نفي رواية كل أحد يتأني بدون نفي رواية واحد واحد فمدح
بأن فيه تحقيق نفي رواية كل واحد وبأن أن التحقيق هو السلب الكللي بل فيه
مبالغة في رد الاعتقاد أو يبيد أنه لم يرد أحد اعتقاد عن كل أحد وأعلم أن إيلا
المسند إليه المقدم حرف النفي يفيد بظاهره نفي اختصاص الخبر العقلي بالخصيص
النفي وإنما يستفاد خبر النفي واختصاصه بجعل الاختصاص مستفاد من تقدم
وأرد على النفي وإن كان الظاهر وزود النفي عليه ونظيره كون النفي في الجملة
الاسمية الاستمرار والنفي لا يبيد الاستمرار وكون قوله تعالى وما أنا بطكلام
للجيد مبالغة لنفي الظلم لا نفي المبالغة في الظلم وهذا المعنى وإن كان
بعبارة عن الظاهر كمن جده عرف النفا فيما نحن فيه وأصح وأولى من مهورا
ولما أنا ضرب الأريذ قد تقررت في النسخان الاستثناء المفعول في الأبيات
لا يستقيم غالبا لأن ثبوت الحكم الجسدي في غير المستثنى لا يتحقق غالبا فلا يصح
الأريذ إلا شاع أن ضرب كل أحد الأريذ فإذا دخل عليه النفي قلت ما ضرب
الأريذ أصح لأنه لا يرد في أن لا ضرب أحد الأريذ إذا عرفت هذا فاعلم
أنه جعل المصنف له ثمرات أحادة التقدم في هذه الصور تخصيص
المسند إليه بنفي الحكم وثبوت الحكم بعينه لأن غير دخول النفي على قولنا أنا ضرب
الأريذ الأيوب صحة الاستثناء وما أنا ضرب الأريذ باقي على عدم الصحة
بخلاف ما ضرب الأريذ لأن دخول النفي يفيد تخصيص المسند إليه بنفي ضرب
المقيد بالمستثنى مع ثبوته بعينه لغيره فالمستثنى على ما قال قبله قوله
الغنى من كونه في الأبيات وليستلزم صحة التركيب كون كل واحد مفعولا
لغيرك سوى زيد وإن يعتقد المخاطب أن هذا الضرب صدر عنك ويعقد
أنه صدر عن غيرك وتريد أن يرد له اعتقاد أنه صدر عن غيرك فهذا
المثال يشارك المثال الثاني في الفساد فناسب أن يجمع معه دون الأول
لكن الشيخ عبد القاهر والسكاكي جملاه مشاركا للمثال الأول في الفساد
وناسب أن يجمع معه وأن لم يجمع معه بل مع الثاني كما فعله المصنف وقال لا
لم يصح ما أنا ضرب الأريذ لأن مفعول النفي لا يقتضي أن يكون ضرب زيد
أو تقدم الضرب أو يلاؤه حرف النفي يقتضي نفي أن يكون ضرب زيد لـ
أن من ثمرات إفادة هذا التركيب تخصيص المسند إليه بالنفي وغيره بالأ
أنه لا يصح استثنائي من هذا النفي لاستلزام نفي ذلك بالالتزام فقت
فكل من المصنف والشيخ وجهه هو توليد ولا يمتنعان عن سلوك الطريق

الا انه حتى على المصنف اقتضا النفي وايللا النفي في ضربك زيد او يمكن
 اثباته بان ما انما ضرب يقتضي تخصيصك بنفي هذا القرب منك واثباته لغيرك
 واذا كان هذا القرب متيقنا منك فليست ضاربا بزيد ولا غير بهذا القرب
 ويقتضي النفي بالاعتقادي كونك ضاربا بهذا القرب وبتد اقدم التناقض من وجهين
 كونك ضاربا او غير ضارب وفي كونك غير ضارب ومضروبك الا ان الشارع المحقق
 اثبت بان تخصيصات النفي يقتضي اثبات ضرب من مدار يد الغيرك فيلزم
 ان لا يكون ضروريا لك ولا لغيرك فاعتراض ان الاستثنا حينئذ من الاثبات
 لا من النفي فليس النفي من التناقض بل في فكانت قلت لست الذي اصوب
 الاريد ان كان الخاطب اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الاريد وانك
 ذلك الانسان فتعين ان يكون انت ذلك الانسان وشنع عن المصنف بانه
 غفل عن ان الاجدر في الاعتراض انتقام النفي بالادون اقتضا تقديم المسند
 اليه وايللا خوف النفي ان يكون ضرب زيد وقد نهى عن هذا الامر
 على نفسه دون القوم وكان منشا قلة التأمل ولا مجال للفعل والعميان
 الوهم لكن لا يجز عليه ما ذكر السيد السند من انه يوجب عدم ما قرنا
 من انما دأبت احدا يقتضي اثبات الروية لغير المسند اليه على طبق
 النفي من العموم لان النفي اذا كان الفاعلية لا يفيد عموم الاحد لعدم توجه
 النفي الى المفعول ويكون ما لا التركيب التي لست فاعل روية احد فلا
 يقتضي ان يكون انسان راي كل احد بل ان يكون انسان راي احد الان فلو كان
 اني لست فاعل روية احد بل في قوة لست فاعل قوة زيد ولا غير واليه
 غيره كان مفهوم النكرة واحدة فلو لم يكن التقيد الى اثبات روية كل احد
 لغير المسند اليه كان ذلك العموم ضاربا ولا ما ذكر من انه لا يصح ان يكون
 الاستثنا من الاثبات لانه حينئذ يكون المستثنى منه احد وهو ليس يعلم
 فلا يصح ما انما ضرب الاديد الا لا يصح ضرب الاديد لعدم تناقض
 احد زيد الا لا موجب لكون المستثنى منه احدا بل المستثنى منه في
 المفرد عام من جنس المستثنى مطلقا كان او متقيا فيجب ان يكون المستثنى
 منه كل احد كما ان المستثنى منه في جزاء الا يوم كذا جزاء كل يوم على انك
 ان عرفت ان نفي الفاعلية لضرب احد يفيد عموم احد والاثبات للغير
 يجب ان يكون على طبق النفي فيلزم الشارع فالجواب لغير ضرب كل احد الا
 زيد او انما يقال من ان كون الاستثنا من الاثبات انما يلزم من كلامهم

حيث

حيث قالوا ان تخصيصك بالنفي يقتضي اثبات ضرب من مدار يد الغيرك وظاهر
 ان ذلك مبني على كون الاستثنا من الاثبات فلا توجيه له لان الشارع دفع بهذا
 البيان منع المصنف والمناقشة فيما هو معتقد ولا بد له منه لا فيما لزم القوم
 وهو لا يراد به على انك عرفت انه في فهمه من كلامهم او نحن نقول انتع لما انما ضرب
 لنفي ضرب معين عن نفسك مع اثباته للغير فاما ان يكون زيد اذ اخلا في المفرد
 فيكون ضروريا فلا يصح استثنائه وان لم يكن اخلا فيه فكذلك لانه غير داخل
 في مفهوم الحكم حتى يصح اخراجه وان التقديم يفيد كون الخاطب مصيبا فيجب
 عدا بعضين الفاعل فيجب ان لا يكون زيد مضروبا لك والقصر بالنفي واللا
 يقتضي كونه مصيبا فيما عدي معين المفعول فيجب ان يكون زيد مضروبا لك
 ولا يدعي عليك ان افادة التقديم تخصيص بالنفي لا يجوز تقديم المسند اليه
 بل منه ما يشعر انك حيث خصصت الشعر بنفي القول وقصدت تفكوك
 القول بغيره فلا يصح ما شعرا قلت ولا غيره ولا ما شيا قلت ولا ما شعرا
 قلت الا قصيد واللا نفي للشرط السابق اعني وفي حرف النفي يعني ان لم يقع
 بعد حرف النفي فلا يقتضي تقديم من الشرط الاول مثل ما انا قلت هذا
 وه خذ في هذا الشرط مع انه من دواخل جزاء الشرط فيفسد الحكم الا ان
 بعد ما هو من توافع حرف النفي فاصلا بينه وبين مدخوله فحينئذ ما لم يل حرف
 النفي ما تقدم ولم يكن في الكلام حرف نفي او كان وقد تقدم على حرف النفي نحو انا
 ما قلت او تقدم حرف النفي ولكن فصل بينه وبين المسند اليه نحو ما زيد
 انما ضرب فانه لتخصيص نفي الفعل بالمفعول مع ايقامه على غيره لا لتخصيص
 نفي الخبر بالمسند اليه واثباته لغيره وجزا قوله والا قوله ياتي ومجموع الشرط
 والجزا اعطوف على مجموع قوله وقد تقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي ان وفي
 حرف النفي اي ان لم يل المسند اليه حرف فقد ياتي التقديم **للتخصيص**
تخصيص المسند اليه بالمسند لا لتخصيصه بالنفي **وه اعني زعم انفراد غيره**
 اي غير المسند اليه بخصوصه به اي بالمسند لانه اعني من زعم انفراد المسند اليه
 كما في المقام السابق وهو قصر قلت على ما ستعرف **او زعم شاركته فيه** اي
 شاركة الغير في المسند او في احتمال كون المسند اليه هو قصر افراد او تعيين
 والفرق بين ما يل حرف النفي وما لا يل ان الاول لتخصيص المسند اليه بالنفي
 والثاني لتخصيصه بالخبر وان الاول رد على من زعم انفراد المسند اليه بالخبر والثاني
 على من زعم انفراد الغير به وان الاول لتخصيص والثاني لتخصيص او النفي

للتقوي لانه محل الاشياء ولا يدفعه ما ذكره الشارح المحقق انه خصه ببيان
 الفرق بالتخصيص لانه اورد في بحث التخصيص **وان بني الفعل على منكر**
 او ما في حكمه من العمير الرابع الى النكته فانه اقلت من حيث رجلا وهو جاني كان يكون
 وهو جاني في تخصيص جنس الرجل او الرجل الواحد لا يقال الا في **افاد** التقديم
تخصيص الجنس او العدة لانه قوله **او الواحدية** لا يشاء لان رجلا كان في ثمة
 لتخصيص الجنس او العدة اي رجلان بما في رجل واحد لا نقول رجلان
 كما في تخصيص العدة ولا يعمل تخصيص الجنس لان التثنية والجمع نفس في العدة
 لا يحصل التمييز عنه بخلاف التثنية فانه كثيرا ما يجره عن العدة نعم اطلاق
 المنكر منكر ومن موجبات صيغة الاطلاق ان المصدر غير المدة بالتخصيص
 الجنس دون الواحد والمرد بالجنس المعلوم الكلي حتى ان رجلا طويلا جنس صريح
 الشيخ لكن ينبغي ان يعلم ان فوك رجل واحد كما في تخصيص الواحد دون الجنس
 لان الواحد تكونه شفا في اوحدة لا فيكون تجميعه عنها ولو اريد بالتثنية التجميع
 او التقليل او التكرير يكون تخصيص الجنس الحقيقي او التقليل او التكرير ثوبا
 الواحد **على جاني** اي لا امرأة او رجلان او لا نكته لانه في فوك نكته والعد
 في قصد قصد الجنس الرجل جاني بالتعريف الجيني **وواقعه التكاكي على ذلك**
 اي على افادة التقديم التخصيص والتقوي لكن لم يحصل تقديم التخصيص
 قطعاً من غير ان يقصد به مجرد التقوي كما جعله الشيخ ما يلي خوف النقي لذكر
 وجعل من التقديم ما هو لمجرد التقوي قطعاً بخلاف الشيخ فانه ليس بتقديم
 يقطع فيه مجرد التقوي فلهذا التفاوت اشار بقوله **الا انه قال**
 اي لانه قال **التقديم يفيد الاختصاص** ان جاز تقديم كونه في **الاصل** **وما**
على انه فاعل يعني لان التقديم فقط **عوا** **اناقت** فلهذا على التقديم
 فوعه ولم يتصور على التقديم مع ان التقديم لا يقلب عن الموازاة
 ان يفارق تقديم الموازاة لا يتوقف عليه وصريح بل هو ان يثبته على انه
 لا يثبت في التقديم ايضا ولا يبعد ان يقال المراد جواز التقديم بل لا تكلف
 وقد رفقون ما انا قلت يفيد التخصيص وقد راضله ما قلت انا ويجه عليه
 انه حينئذ يطل ما حكمه من عدم صحة ما انا قلت هذا ولا ينبغي وما انا
 رايت احدا وما انا ضربت الاريد الا انه لو لم يقدر والتاخير يكون غير مفيد
 للتخصيص فلا يلزم في من المعاصد فتأمل **والا** اي لم يجر التقديم والتاخير يكون
 غير على انه فاعل يعني فقط **فلا يفيد التقوي الحكم جاني** من نحو اناقت

في التقديم ومن امثال اناقت هو عرفت فان هو في فوك عرف هو لا يحتمل كونه
 فاعلا لفظا **اولا** **بجز** **عور** **يد** **قام** فان ريد لو قد رموخا فكان فاعلا لفظا
 لا معنى فقط **وقالت** الشارح المحقق لم يجر تقديمه فوخره لانه يلزم تقديم الفاعل
 لفظا وهو لا يجوز والمرد بجز ريد قام ما يكون المستند اليه فيه مظهرا فانه
 عند الشارح بصيرة فاعلا لفظا هذا الكلامه وفيه بحث لان ريد قام ريد موضع
 الظاهر موضع المنكر المستند اليه فيه فمعنى ان لو اخرج يكون فاعلا لاني كما
 في هو قام فتقول المراد بجز ريد قام ان يكون المستند اليه مظهرا والفاعل
 معنوا وكذا ريد ضربته فانه لو قدر رموخا ايضا لقار معنوا معني وهذا ينافي
 ما سبق ان يجوز ضربته لا يفيد تقوي الحكم عندك لانه يفيد انه يفيد التقوي
 وقدم المصنف تبيين التقديم على تبيين الجواز في عكس ترتيب الجواز والتقديم
 لنكته وبقية لا يتصور بها الا الصائير المحطية باخي التمايز وهو ان انفي التمايز
 من قوله **والا** **يدرج** **والا** **لما** **التقديم** الذي بمزلة القيد الجواز **واستغنى**
 الشكا في المنكر اشرف الذي ليس فيه شايبة التخصيص بقويته قوله ليل
 ينبغي التخصيص ان ان جعله صيغة التخصيص للمبالغة في النكته ففقد بها
 صراحة النكته الاستثناء من حكم استفاد من قوله **والا** **فلا** **التقوي** الحكم اي ان لم
 يجر تقديم كونه في **الاصل** **وما** **على** **انه** **فاعل** **معني** فقط بدون نكته وهو لا يفيد
 الا التخصيص وهو الظاهر مما قاله الشارح المحقق ان المراد انه اشارة الى المنكر
 من كونه فاعلا **بجمله** **من باب** **واسروا** **الجوي** **الذين** **طلبوا** **اي** **يجعل** **المستند**
 في **الاصل** **مستند** اليه صيرتهم نفسهم ابدال الظاهر منه واما **قال** **اي** **على**
القول **من** **الابتداء** **من** **العمير** **اشارة** **الى** **قول** **اخر** **منه** **وهو** **ان** **الواو** **في** **الفعل**
 قد تكون علامة الجمع فقط كما في الصفة من غير ان يكون فاعلا ولا يعني ما فيه
 من وجه التقديم ومن قبله تطاير واسروا الجوي الذين طلبوا اخلاف في كون
 الواو مميذا وتغير الصير من الاشارة الى التعيين بالتقديم فلهذا المخالفة
 الفاحشة بين **الاصل** **المقرر** **وما** **عدل** **اليه** **واما** **ارنك** **هذه** **الامور** **ليلا**
ينبغي التخصيص الذي شرط كون المستند نكته **اذ** **اسبب** **له** **اي** **بمذا** **التخصيص**
سواء **اي** **سوي** **كونه** **في** **الاصل** **فاعلا** **معني** **كلا** **يحتاج** **فاعليه** **النكته** **اسيلا**
 يخصص سوي تقديم المستند لم يحج هذا الابتداء اليه سوي تقديم المستند
 في **الاصل** **ولا** **يجزي** **انه** **يحتاج** **المنكر** **على** **اطلاقه** **لانه** **الاستثناء** **اذ** **بقرة** **نكر** **وكوب**
 انقص الساعة لانه غير ذلك لا يحتاج الى تخصيص وقوله **خلاف** **المعرف** **يفيد**

ان المعروف سببا بالتخصيص بوي تقديم المسند في الاصل ولا يخفى فساد فلذا
جعل الشارع تقديم الكلام واد اتقي التخصيص لم يصب وخوفه مبتدأ بخلاف
المعروف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا من الاعيان البعيد ولا يخفى انه بعيد
كانه جعل خبرا لسببه ليدكونه مبتدأ بعينه ام قال لا راجح بين هذا
الكلام وما سبق في كلام الشكاكي كالتقديم كلمة ثم **ومنه** اي شرط ارتكاب هذا
الوجه البعيد في النكاح **ان لا يمنع من التخصيص ما** وهو اتفاقا فائدة القصر
من رد اعتقاد المخاطب في تقديم الحكم مع تسليم اصله كما اشار اليه بقوله **ان**
رجل جاني على ما من ان معناه الامارة او الارحلان ولا يخفى ان شرط متعلق
التخصيص **ان** وهو بين مستغن عن البيان وغاية التوجيه ان يقال يكاد يتم
ان الضرورة في المنكر زفت عنه شرط التخصيص فخصها بغيره لاراحة
هذا التوهم **دون قوله شراره وانا** فان فيه ما نفعنا من التخصيص **اما**
لي تقديم الاول وهو تخصيص الجنس **فلا يمنع** ان يراد المراد **ولا**
خير المراد لا يكون الاشارة اذ ظهور الخبر للكل لا يسه ولا يفرقة **واما**
على التقديم الثاني فلينبه **عن نظائر استعماله** فانه لا يستعمل لوه اعتقاد
من يكون المتراكم من شر واحد **واذ قد صرح الامة بتخصيصه حيث**
تاووه بنا اهله وانا **الشر** لم يطلب وجه لتخصيصه او للتخصيص
او لتاويل وقالك الشارح المحقق لم يطلب وجه بلجم بين ما ذكرنا وبين
ما فعلوه فانه قال **واذ قد صرح الامة بما ياتي ما ذكرناه** لم يطلب وجه
بلجم بين ما ذكرناه او ما ذكره للتقريب **فالوجه** باحد الوجهين **فما**
مقطع **شان الشر** **تكرير** جعل التكرير للتقريب والتمويل كما مر في تكملة
المسند اليه ونحن نقول بجعل المفضل عليه المحذوف في غاية العموم اي شر
من كل شيء وبالحيلة المعنى ما اشرنا **انا** **الشر** في الغاية **وتحجج** ان
النكحة حيث خصصت بالوصف المستفاد من التوهم او بالمفضل عليه المحذوف
فلا حاجة الى تقديم التاخير بل لا يصب لانه لا يرتكب الاعتبار البعيد الا في
النكحة الصرفة على ما حقق واجيب بان التاخير التخصيص الذي صرح
به الامة **في تاويلكم** هو التخصيص المستفاد من التقييد اذ التقييد يبيد
التخصيص عند الشكاكي لانه يجعل ما صرت اكبر اخوتك اما بالضرع
الا صغر وفيه انه لا يجعل النكحة شره **انا** **من قبل** ولعبد مؤمن خير
من مشرك وعلى ما ذكر يكون كلاهما تخصيصا بالوصف **وفيه** اي فيما

قاله

قاله وفعله الشكاكي نظرا **اذا** **الشر** **المعقوب** **الا** **في** **الاسلم** من
النزاع الفاعل للفعل والبذل والاكيد **سوا** **في** **امتناع** **التقديم** ما بقيت على
حالتها لانه لا يجد عليه عليك ورحمة الله السلام وقوله **ما بقيا على ما** **الشر**
قيد في الامتناع اي سوا في الامتناع المقيد بزمان بقا **ما** على حالها لا التقييد
حتى يحتاج اتمام الكلام لمقدم وسوا في جواز التقديم اذ لم يبقيا على حالها
فما مل والمناقشة في التسوية بدعوى ان التابع اولى بالامتناع لان فيه التقديم
على الغايل والمتنوع **فيجوز تقديم** **المعقوب** **دون** **الفعل** **ترجيح** **للمرجوح** **لا**
تحكم اذا التحكم هو الترجيح بلا مرجح فلا يضر الشكاكي بل ينفعه **من** **الشر**
استعا **التخصيص** **لولا** **تقديم** **المعقوب** **لحصوله** **بغير** **ما** **يوجد** **على** **كلام** **الشر**
معنيان احدهما على قوله التقديم يعني الاختصاص ان جاز تقديم كونه في الاصل
موجزا على انه فاعل يعني فقط وقدر لانه يقال لا شك استعا التخصيص من غير
تقديم التقديم اذ لا يدل على اعتبار التقديم بالتخصيص بل يحصل بالتقديم
تقديم كانه كمنهولا عن الشر وكلام المتن يحتمل هذا المنع وحينئذ معنى قوله
لحصوله بغير حصوله بل بتقديم بجزا غير مجري لا نحو غير ما سوف
على زمن لا ما سوف وله غير نظير وثانيهما على قوله ينبغي التخصيص في صورة
المنكر لولا تقديم التقديم بحصول التخصيص بغير التقديم من التخصيص بالوصف
المستفاد من التكرير كما ذكر الشكاكي والايضاح يرفع من هذا المعنى **لا** **لانه**
والجواب من هذا المنع الثاني انك ان اردت منع استعا التخصيص في النكحة
مطلقا لولا تقديم التاخير فلم يرد احدان المسند اليه اذ كان ذكره
لا يفيد التخصيص بدون تقديم التاخير وان اردت منع استعا التخصيص
في نكحة من النكحات لولا تقديم التاخير فالمنع مكابرة لان النكحة التي لم يصر
اليها من المحصنات اذ اقدت ينبغي تخصيصه لولا تقديم التقديم **من** **الشر**
استعا **المراد** **الشر** **لا** **خير** وكيف لا وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم
شر لا المعنى الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير فمجرى ان يقول
رجل جاني يوراد به رجل اخره وز ما يدفع هذا المنع بان المتبادر من ليد
الشر النسبة الى الكلب والاهرام موصوفه عند تاديه وعجن عن يله فيه
فلا شك غافل ان مرسو لا يكون خيرا بالنسبة اليه وفيه نظر لانه يجوز ان
يوراد بالشر النسبة الى هذا الرجل او يوراد بالاهرام ان مجرد جعله
ذا صوت وهناك معنيان اخران احدهما ان لا شك ان لا يصب قصد التخصيص

ان يراد شراعه لا خير وامتناع اراد شراعه لا اشارة لاحتمال ايراد
شراعه اناب لا غير بان يكون الحصر حقيقيا لا رد اعتقاد وانما ان هذا
مثل يراد به مجز القوي البعيد عن مجز فهو يصح ان يقع مبتدأ بالتحصيل كذا
الحكم فمبتدأ من التخصيص وهو ليس من ذاب المحصلين **وقال** السكاكي
يقرب من حق قام زيد قائم في التقوي يعني في افادة التقوي ولو قال
ويقرب من زيد قائم زيد قائم لم يحج الى قوله في التقوي لان زيد قائم
لا يحتمل الا التقوي بخلاف هو قائم فانه يحتمل التخصيص ايضا **قال** السيد
السند في شرح المفتاح هو قائم يحتمل التخصيص على نحو هو قائم ولو لم يسم
ما ذكره كان في اختيار زيد قائم على هو قائم وجه وجيه يمكن فيه انه كيف
يحتمل التخصيص لا يمكن تقديره اخر على انه فاعل معيضة لا يعمل اسم
الفاعل بدون الاعتماد **تخصيص الضمير** على لقائه وهو الاوفق بقوله **وتسم**
بالحال من جهة عدم تعيين في المتكلم والمخاطب والغيبة فتأمل
او على لقوله يقرب وهو اوفق مقام النقل وقوله شبهه على مبيعة الما جني
من التفعيل هو المهور ويحتمل كونه محققا مقدرًا فالظاهر انه عطف
على تسميه ويعمل النصب على انه مفعول معه والرفع على انه مبتدأ والجملة
حالية اي والحال ان شبهه ثابت بالحالي عن الصفة ثابت من جهة عدم التعي
والضمير في تعيين للضمير اي من جهة عدم تغير الضمير في وقت تكلمه وخطابه
وعينيه وجعله الشارح لقيام اول عدم تغير قائم في وقت تكلمه كاهو الظاهر
ففيه مسامحة اي في وقت تكلم المصنف والمراد اما عدم التغير في الاحوال
الثلاثة فنقول من جهة عدم التغير في المتكلم كافي الفعل فان تكلم الما جني
صربت ثارة وصربت اخرى وتكلم المضارع اصرب تارة وتضرب اخرى
وكذا في الخطاب والغيبة واما عدم التغير في واحد واحد وجنيد يقول
وعدم التغير في الاحوال الثلاثة **ولمذ المجرى** بانه اي اسم الفاعل
مع فاعله **جملة** اصلا واضح في الحكم بان اسم الفاعل الذي يصلة اللام مع
ضمير جملة الى تاديله بالفعل وادعا انه فعل في صورة الام فقول الشارح
المحقق الا في صلة استثناء من غير حاجة ومن قال استثناء فاقصدا اسم
الفاعل الواقع بعد حرف الاستثناء وحرف النفي الزايع للملفوظ ايضا
من قبيل الجملة يعود اليه المقصود لان الكلام في استعمال الفاعل المتضمن
للضمير واما ما تضمنه الضمير ففعل ناقلا للمتضمن في الافراد والاعداد ولم

يقرب له المصنف كما تعرض له المفتاح حيث قاله واسعه في حكم الافراد نحو زيد
عارف ابوه يعني اتبع عارفا مع الضمير عارف ابوه في حكم الافراد وما في بعض
نسخ الايضاح اتبع عارف في الافراد فهو المرئى في المفتاح عرف
وقال الشارح اذا عايد هذا الكلام **فان قلت** لم يحكم بان اسم
الفاعل مع فاعله جملة لانهم اشترطوا في الجملة الاسناد الاصيل وهو اسناد
الفعل او ما هو فعل في حوزة الائم واسناد المصنوع واسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة واسم التفضيل والطرف ايضا على ما قالوا على سبيل الشبهة
وليس جملة وان كان جملة الطرف غير جملة يخالف ما قالوا ان الخبر الظرف
مقدّم في الجملة في الامم **قلت** ما ذكر المفتاح نوجب التخصيص للجملة بما لا
اسناده اصليا ولنا ويحكم اسم الفاعل الذي هو صيغة والذي بعد حرف
التي وكلف الاستثناء بالفعل حتى يصح كونه مع فاعله جملة او لا **فان قلت**
للجملة ما يكون اسناده مما يصح السكوت عليه في الجملة واسم الفاعل مع فاعله
ليس كذلك اصلا **قلت** اسم الفاعل كذلك في اقام زيد وما قام زيد
تقدم جملة مع الفاعل جملة وجعل هاتين الصورتين موهبتين بفعلتين
لا بد له من وجه وذلك ما ذكر في المفتاح **ولا عمل** قائم مع الضمير **معانها**
اي الجملة في البناء الجملة او لم يقع في محل مفرد فهو معرب محلا واسم الفاعل
مع فاعله معرب الا انه اجري اعرابه على جزيه الاول لا استقلال الجزء الثاني
باعراب اقضا الجزء الاول **فان قلت** المعرب قيم الام واسم الفاعل
مع فعله ليس بام فلا يكون له اعراب **قلت** المعرب هو الام او ما
مؤولة الام نحو قائم وصدي **فان قلت** اسم الفاعل لو لم يكن معربا
باعراب نفسه ويكون معربا باعراب استحقه المجموع المركب منه ومن فاعله
لكان اسم مركب مع الغير ولو لم يكن معربا **قلت** مطلق التركيب لا
اعراب الام بل تركيب يستدعي حصول معنى فيه يقتضي الاعراب **فان قلت**
البناء يخص الجملة بل حتى يوجب عدم جعل اسم الفاعل مع فاعله عدم
جملة مبنيا **قلت** فوقين جملة مبنيا وبين جملة كالجمله في النيبات
والذي يستفاد من القابل معه مقابلة الجملة في البناء هو الثاني دون
الاول لا يقال كيف يحكم بانه لم يجعل اسم الفاعل مع فاعله مبنيا لم يجوز
ان يكون مبنيا ويكون الاعراب الذي اجري على الجزء اعرابا وصيغته فجوز
على جزء المركب او لا لاننا نقول لم يجعل النحاء اسم الفاعل مع فاعله مبنيا وذلك

معلوم من قبل الحق والمزاد بعدم المعاملة عدم معاملة الحق دون المصباح
يقبل ذلك المنع ولا يذهب ان جعل زيد قائم مشتمل على التقوي يقتضي ان لا
في مقام الاخبار عن قيام زيد ويخص بمقام جواب السائل كزيد قائم ويكذب ما
المفتاح من ابي القاسم في جواب الكندي اني لا احد في كلام العرب حسوا يقولوا
عبد الله قائم وان عبد الله قائم جواب عن سوال سائل وان عبد الله قائم جواب
عن انكار منكر فالحق انهم لم يلقوا الحق في التقوي بل زيد قائم اصلا وجعله كزيد
انسان مطلقا **ومما يروى** على صيغة مخاطب المعروف او الغائب المجهول
مقدمة كاللزام اي مما يعلم مباشرة على المعاني او مما يظن تقديمه كاللزام
لقوة مقتضى التقديم فيقدم ابدأ لانه لا يليق ان يترك البديع ما هو كاللزام
وان ليس لازما لان الاعوان على المزداد ليس لازما لا يجوز العاقل تركه **لقطة**
مثل وغيره وشبه ومماثل في الكناية عن الحكم على المضاف اليه الحكم على المثل
بطريق الاولى لان المثل هو الالة في وجه المماثل يكون الحكم على المضاف اليه
لانه الاول بكل لا يماثل شيئا في مثل الحكم لان المماثل هو المشارك المماثل
بخلاف المثل فانه الادي في المثل **محمولك لا يجعل وغيرك لا يجوز بمعيات**
لا يجعل يجعل في الجدل عن المثل كناية عن نفي الجدل لانه اذا جعل من هو على صفة
لكن في فيك اكد منها فيه فلا محالة انت لا تجعل وانت تجوز لانه اذا لم يجعل
استفي الجود الوجود في جعل عن غيرك مطلقا فانت تجوز لانه لا المستفاد انك
تجوز على اكمال مستمدا في الحال والاستقبال فاذا انتفي الجود عن غيرك مع استمرار
على اكمال فلا محالة انت محله على الاستعداد والاستقبال **من غير ارادة تعريف**
غير مخاطب اي غير مراد به التعريف بغير مخاطب بان يراى بالمثل انسان
غير مخاطب مماثل له وبالعبر غير مخاطب مماثلا كان او لم يكن ومما ذكره
الشارح انه يراى بغيرك غير مماثل له وبالعبر غير مخاطب لا يظهر وجهه
وقوله من غير اليه اخره حال من الحق المضاف اليه المماثلين ولعل من زائدة
في الاثبات لتضمنه النفي لانه في قوة لامر ارادة تعريف بغير مخاطب ونظيره
صنعت من غير جزم اي غير ذي جزم وهكذا اظهر مما قالوا برسم من قبحه
ان العبر بمعنى لا اي صراها شيئا من غير جزم وهو كناية عن ضرب لم يثبت جزم
ويبين ان جعل الارادة على القصد بالذات والافا كناية لاستدراك نفي ارادة
التحقق والاولى حذف التعريف والاكتفاء بقوله من غير ارادة غير مخاطب
يصح كون التقديم كاللزام سواء كان في الكلام تعريف بغير مخاطب وحكم عليه

من عرض الكلام لا على وجه الاستقامة على ما هو معنى التعريف اصطلاحا او لم يكن
ولم اذكر في السند السند ليجتاح لي حمل التعريف على الالة الحسية وجعله
لنفي اريد بذلك لا يجعل في الجدل عن شخص معين مبهما لانه فيجعل لفظ
مثل كناية عن هذا الشخص المعين فلفظه الالة الكناية ذكر لفظ التعريف ولا يجوز
نفيه لعمول قوله من غير ارادة تعريف بغير مخاطب **ح** قولنا ملك لا يجعل في معنى قوله
فلان لا يجعل بان يريده بذلك فلان على وجه الاستقامة دون الكناية لان الاصل
العندية بعيدة من غير كناية وفي معنى ملك مطلقا لا يجعل فانك تريد فيه الخطأ
من غير الالة الحسية ومما ذكرنا ظهر ان قوله من ارادة تعريف بغير مخاطب
لم يكن التقديم كاللزام على ما فهم كيف وقوله **كونه اعون على المزداد**
يقضي لزوم التقديم في الكل والظاهر ان اعون من المعون وان كان استعمالات
الاعانة اشهر فان قلت مع التقديم اعون على المزداد بهما معهما مع التاخير
قلت ان كان مخاطب سكا ومزدها اقتدي بهما واجب او حسن وان كان
خاليا بعد بهما غير جائز فكيف صح الحكم بل لونه اعون على ما هو المزداد
من لفظ مثل وغير من ايراد الحكم على وجه ابلغ لا يلدو فان كون الحكم ابلغ ليس
بلدو ان لم يقل احد ان قولنا كافي احد بلدو على مخاطب على انك سمعت على الجرح
وميزه ان التاكيد بما يكون لغوا يدا غير ضرورة الانكار وازالة البدو يند
وان تكنا فيه ولا يذهب عليك ان هذا الحكم لا ينبغي ان يحس بلفظ مثل وغيره
ولا كناية بل يجري في الجواز ايضا فاصري تقديم المسند اليه في انت تقدم
رجلا وتوخر اخري كاللزام لكونه اعون على المزداد وهو ايراد الحكم على وجه
ابلى من الحقيقة **فيل وقد يقدم** المسند اليه وذلك اذا كان المستند
اليه مقارنا بما يفيد شمول القصد لجميع افراده كلفظه كل وما يجري
مجردها وكان المحكوم به متفيا وكان بحيث لو قدم صار المستند فاعلا بخلاف
قولك كل انسان لم يغم ابوه فانه لا يفت في العوم لو قيل لم يغم ابوه كل انسان
وعند النضاه هذا التقديم لحوق التباس المستند بما يقع على ان لا يجب
في زيد لم يغم ايضا وان لا يفت في العوم لم يغم زيد ومما تضمنه هذا
المفعول انه قد يقدم لانه لا يدل على العوم ويستفاد منه نكتتان للتاخر احدهما
الالة على العوم والاخرى الاحراز عنها ولا يخفى ان هذا التقديم ليس واجلا
تحت الاصل الذي هو اهمية المفسر ومما بالذالة على العوم بداهة التباس
التقديم لانهما خاملة من نفس التقديم ولا يخفى ان الالة التقديم على العوم ترتيب

على حقيقة فيصح ان يكون عرضاً منه كما يفيد قوله **لا بد ان يكون** اي تمول
الحكم بجميع افراد المسند اليه وليس المراد بالعموم ما يوصف به اللفظ حتى يشك
جعل التقديم دالة عليه على انه اذا كان اللفظ اريد به كونه عاماً وغير عام
فلا مانع بان يجعل في دالة على عموميه ويوصل بعمومه الى تمول الحكم بكن الادب
جعل التقديم دليلاً على تمول الحكم مستلزماً بعموم اللفظ ووجه دالة التقديم
على العموم انه بالتقديم يكون الحكم موجباً فيشكل الكل وثبت النبي واحد عمومه
وتموله **بخلاف ما لو احرى** بخلاف التاخير على ان ما يقتضيه **تحوّل** **كل**
انسان فانه يصير الحكم سالماً ويكون رفعاً للايجاب الكلي فلا يفيد تمول
النبي فانه يفيد في الحكم اي المحكوم به **عن جملة الافراد** اي عن جميع الافراد
عن كل فرد واما قال بخلاف التاخير لانه لو كان العموم محققاً في كل من
صورتي التقديم والتاخير لا يصح التقديم لكونه دالة على العموم كما في كل انسان
قام وقام كل انسان لكن الحاجة اليه لدفع الوهم وانظر التحقيق لا ينفك
اليه لانه اذا ساوي التقديم والتاخير في العموم فلا دالة لشي منهما عليه
فلا يتصور فيه التقديم للدالة على التعميم ونحن لا نعرف فايك المحتملة
لوفي قوله ما لو احرى بل لا يقدر على تخصيصه وتعيين جواب له وكان الاوضح خلا
التاخير بما بيننا من الوجه السديد والسبيل الرشيد استفتيت من تمول
المسند الوحيد الذي دل عليه هذا التاويل بقوله **وذلك** اي كون التقديم
مخالفاً للتاخير على هذا الوجه اعتبر في التلغا بمرئاة الاستعمال
ليلا يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس فهذا بيان الداعي الى الاستعمال
لا تمام الذعوي بالاستدلال حتى يبره ان اثبات المقول لمحض المقول
بعيد عن القول ومن البين ان التقديم في كل انسان لم يتم يشمل على تكرير
الاسماء فيفيد التقوية لا محالة فلا بد جعل انكته فيه افادة العموم دون
تاكيد الحكم من سلب وذلك السلب ان تقوية الحكم وافادة العموم تأسيس
التاكيد على التأسيس لترجيح التأسيس على التأسيس فلا يلزم بالبليغ ولا مانع
مانع هذا الكلام المحمل على هذا المبرام محمله عليه ومع ذلك كانت
اجتري بان ما يفهمه بيان له من غير صاحبه مما لا يرضى به وليس هذا اؤك
قاروة كسرت في الاطلاق ولقد بين ترجيح التاكيد على التأسيس لو لا
التقديم للتعميم والتاخير بقوله **لان الموجبة المهمة** ما لم تمهل على ما يفيد
كون المحكوم عليه بعض الافراد او كله **المعدولة المحمول** وهي ما جعل النبي جزءاً

منهم

من مفهومه في قوله **السالبة الجزئية** وهي التي ذكرتها ما يدل على ان السلب عن البعض
وسورة ليس كل وما يدل على السلب عن البعض المشتملة للسلب عن الجملة وسورة ليس
بعض وبعض ليس والسالبة الجزئية مطلقاً بقوله **المستلزمية** **في الحكم عن الجملة**
ولم يقدر المتضمنية في الحكم عن الجملة بخلاف السالبة الكلية فان مطلقاً صريحة
من في الحكم عن كل فرد او عن البعض فقط ويكدر على التقديمين الاستفا عن الجملة
لان الكلام في مفهوم القضية دون مناط صيد قسماً لانه مدار التاكيد والتأسيس ثم بينا
عليه استعمال الاستلزام او الاقضاء وفقد عن ان قولنا لم يتم كل انسان سالبة جزئية
يصدق في حقنا ان صدقنا اما بالسلب عن كل فرد واما بالسلب عن البعض فقط
دون بعض مع انها تقتضيه لشي عن الجملة كاقضاء السالبة الكلية للنبي عن كل فرد
فرد **وقال** السيد السند ان الواضح ان يقول لا مفهوم السالبة الجزئية من جملة
في الحكم عن البعض وذلك مفاد لشي الحكم عن الجملة لكن يستلزمه كاذب في الشئ
ولا يخفى ما فيه ايضا لا يصح قولنا لم يتم كل انسان في الحكم عن الجملة مع اننا
سالبة جزئية بلا مضافة وكان استنباه السلب الجزئي بالسالبة الجزئية لان السلب
الجزئي ما يفيد السلب عن البعض اما مفهومها الصريح او بطريق الاستلزام ومنها
انما رتبة اخفت عن انظار القول واستغنى لشي بالقول فابرز بها لهما يتر
القول وبان ان القول خفياً الله عن الحامد بمقتضى الجهول اولها ان القوة
شاعت في هذا المقام من لقب الميزان في معنى التلزم فلذا احتاج الشارح الحق
اليه تقييد السالبة الجزئية الموضوع ليلابني ما حقق به في موضعه ان السالبة
المحصلة ام من الموجبة المعدولة ولا يخفى ان ما بصدد لا يتوقف على هو كاسلذا
السالبة المعدولة بل يكفي فيه استلزام الموجبة المعدولة السلب فالاول
ان يكون التسامح باسقاط القوة في الاستلزام وتبيننا ان الاول ان يقال لا
الموجبة المهمة المعدولة المحولة مستلزم اثبات النبي للبعض فلم يفيد الحكم
العموم لزم ترجيح التاكيد على التأسيس وثالثها ان افادة التقديم لا يخفى
الحمل الجزئية فانه يجري في قولنا اكل انسان لم يقم كل انسان فليكن ذلك
وارد على الذعوي **دون كل فرد** واذا ثبت ان انسان لم يقم معناه في القيام
عن جملة الافراد اذ كل فرد فلو كان كل انسان لم يقم لذلك كان كل تاكيد
الاناسيتاً فيلزم ترجيح التاكيد المزعج على التأسيس الرابع ثبت العموم
والسالبة المهمة في قوة السالبة الكلية المتضمنية النبي عن كل فرد
يديد السالبة المهمة التي نوصفها نكن بدليل قوله **لورود** موضوعاً

في سياق ما سبق لان الوارد في سياق النبي يفيد العموم اه الا ان الوارد يمكن
وقد يقع ذلك من الاستدلال ان استغنى الورد عن التقييد بالنكح ولكن
ان جعل الاعم للوقت ويجعل قوله هذا تقييداً للحكم لا تعليلاً فيندفع ايضاً
انه لا وجه لتعليل هذا الحكم وقدم تعليل كون الموجبة المهمة المعذولة
في قوة السالبة الجزئية ووجه الشارح المحقق بان احتاج هنا الى التعليل لان هذه
الذموي منافية لما تقر في محله ان المهمة في قوة الجزئية وفيه نظر لان الحكم
بان كل مهمة في قوة الجزئية لا ينافي ان بعض المهمة في قوة الكلية ولا يذم
تخصيص المهمة الكلية الكلية الثانية بان النكح الواردة في سياق النبي تقييداً
العموم بما يوي نكح عامة قبل ورودها في سياق النبي والاتفاق حكمه
بان لم يتم كل انسان النبي للحكم عن الجملة دون كل فرد وفيه نظر لانه لا تقدر
ان يكون كل انسان لم يتم الافادة النبي عن الجملة ولم يتم كل انسان الافادة النبي
عن كل فرد لا يكتفي ان يكون في منتهى تأكيد الاناس لان التأكيد الافادة بلفظ
ما اقيده بلفظ اخر وهناك لم يكن افادة تعني مرتين بلفظين لان النبي في
الجملة في الصورة الاولى اي الموجبة المهمة المعذولة عن كل فرد في
الغاية اي السالبة المهمة **انا افاده الاسماء الى ما اصنف اليه كل** وقد
والدلت الاسماء اليها فيكون تاسيساً كما كان قبل دخول كل لذلك
هكذا اوضح الشارح هذا المقام وفيه انه لو كان التأكيد مادراً لم يقع انه
يوكد التقديم في التأسيس تارة بوجدي وتارة مرة بلاعيني والاصح ان
التأكيد افادة ما اقيده النبي بغيره وفي ما ذكره المصنف بحث لان المستند
اليه عند الصنف ما اصنف اليه كل وكل لبيان افراد المستند اليه ولذا لا يوصف
بكل المضاعف اليه فاكتمل من الجملة او عن كل فرد لا يستغنى عن الاسماء اليه
ما اصنف اليه وايضا لا يجري مادراً لام الاستغناء عن موقع كل لان المعقود
لنبي في الصورتين الاسماء الى امر واحد فالله تأكيداً ما يفيد الاسماء
وتتقيد **فان قلت** هذا الجواب ينافي الجواب الذي بعده لان مقتضاه
ان كلا على هذا التقدير في صورتين بتأسيس التأكيد ومقتضى قوله
ولان السالبة اي السالبة المهمة محمول على انسان اذا افادت النبي عن
كل فرد فقد افادت عن الجملة فاذا حملت كل على الثاني لا يكون تاسيساً
ان كلا اذا افادت ما افادة التركيب قبل دخوله تأكيداً **قلت** الجواب
الثاني مبني على تسليم ان كلا تأكيد ففي هذا الجواب تسليم مانع في الاول وقد

بانه

بانه عليه المصنف في الايضاح حيث قال وان سلمنا انه ينبغي تأكيد يعني لو اصفح
من تفسير التأكيد بتأسيس معنى يحصل مدونه ولا مشاحة فيه والثانية بعد
الحمل على ما حملت لا يكو تاسيساً بل تأكيداً ولا يكون فيه ترجيح التأسيس على
التأكيد بل ترجيح تأكيد على تأكيد ولا يخفى انه يمكن ان يناقش جيباً ايضاً بان
ما هو المهور ان التأسيس خير من التأكيد بالمعنى الاصطلاحي ولهذا اوضح بان لا
خير من الافادة وانما كون كون التأكيد بهذا المعنى خيراً من التأسيس المقابل له
مغيرين ولا مبدل وكيف ولا يحتاج احد عن استعمال بعض الانسان لم يتم ولم يتم
بعض الانسان مع انه يفيد فائدة تمام الانسان لم يتم ولم يتم الانسان **واجاب**
الشارح عما ذكره المصنف ان افادة النبي في الجملة في مناهضة النبي عن كل فرد
خلاف افادته على وجه التعميد لا يكون في ضمن النبي عن كل فرد وفي ضمن النبي عن
بعض مع النبوت لبعض والكل يفيد الثاني والمفاد قبل الكل هو الا لا يكون
تاسيساً وفيه ضعف لان لم يتم كل انسان النبي المشمول مع ما امتل البطل لا ينبغي
والجواب الصحيح ان النبي عن الجملة مع كل بان يكون متفياً عن البعض تاسيساً
لبعض وهذا المعنى غير المنفي عن الجملة بان يكون متفياً عن كل فرد كما كان قبله
كل ومبني من اجاب بانه اذا حمل الكل على الثاني يكون تاسيساً لان دالة لم يتم
انسان عليه بالترام ودلالة لم يتم كل انسان بالمطابقة ويكفي في التأسيس
الدلائل ورد الشارح بانه يلزم جيباً ان يكون كل انسان لم يتم على تقدير
حمله المنفي عن جملة الافادة تأكيداً لان دالة قولنا انسان لم يتم يطرد
الالزام وهو طاهر ولا يخفى عليك ان دالة كل انسان لم يتم ايضاً على النبي عن
الجملة بطريق الا لزم لانه لا يثبت عدم القيام للكل ويلزم النبي وان دالة
لم يتم عدم القيام انسان على النبي عن جميع الافراد ايضاً عند المستند لطريق
الالزام لانه في قوة الكلية فلو كان لم يتم كل انسان لعموم النبي لم يكن تأكيداً ولكن
ان منع بطلان ترجيح التأكيد على التأسيس بان استعمال كل في التأكيد اكبر
فالاصل فيه كونه للتأكيد وان تدفعه بانه لا استثناء في الافادة خير من الاعا
وذلك يقتضي بطلان ترجيح التأكيد على التأسيس بان استعمال كل في التأكيد
الكثر فالاصل فيه كونه للتأكيد وان تدفعه بانه لا استثناء في الافادة
خير من الاعادة وذلك يقتضي بطلان ترجيح التأكيد على التأسيس فلا يمنع
المنع ما لم تعارض هذه المقدمة امر لا شبهة فيه وكون كل في التأكيد اكراً مما
يكل اذا اصنف للضيق فانه لا يكون الا تأكيداً او مستنداً وبعد نبوته لا يقاوم

تلك المقدمة لان في اعتبار ترجيح جانب اللفظ وفي اعتبار هذه المقدمة
ترجح جانب المعنى واذا اراد الامر بين رعاية المعنى وبين رعاية اللفظ
يراعي المعنى وان النكتة المنقبة اذا عمت كان قولنا لم يتم كل انسان
سأله كلية لا مملكة ولا في قوة الكلية فان قلت لا يصح هذا القابل
فيما هو مقصود به من ترجيح التاكيد على التأسيس بل ينفعه لان كون
سأله كلية اقوي في اثبات مطلوبه من كونه في قولنا قلت نظر المصنف
لم يقتصر على ترتيب دليله بل علم ذلك وخطاه في الاصطلاح ومقصوده
التشبيه على قتاده جعله مملكة ليلا يخذ قوله مذهبا ومنشا غلطه
ما شاع في كتب المفسران من تعيين الاسوار وعدم اطلاعه على التحقيق
الذي ذكره الشيخ في الاشارات من ان كلامه يدل على كنهه الافراد فهو مشهور
حق الامم والسنون وهذا اظهر ان قصص النظر على خطئه القابل
في التالبة الممثلة في قصور النظر اذا حصل انسان لم يتم ايضا مملكة خطا
ولما كان ما ذكره من الدعوي صدقا وكان المناقشة مع القابل فيما ذكره
من التوجيه اراد ان يبينه على ذلك دفعا لوفهم بطلان الدعوي من
ترتيب التوجيه فاني عقبه بكلام الشيخ **قال** في الايضاح في هذا المقام
اعلم ان ما ذكره هذا القابل من كون كل في النبي مقيدة للعموم ثارة وعبر
مقيدة اخرى مشهورة وقد يفوض له الشيخ وعبد القاهر وعبر هذا
عبد القاهر ان كانت كلمة داخلية في خبر النبي فدخل النبي في خبر النبي
ان يتعلق النبي بنبوت في له اي بنبوت النبي او يتعلق بشيء او يتعلق
بشيء ولما كان يوفهم ان الداخل في خبر النبي ما دخل عليه اذ ادفع
ذلك التوفهم بالتعليم فقال **بان اخرت عن ادائه** اي بلا فاصلة
سواء كانت معموله لما ادفع لا يخفى ان يناسب هذا الفن حرف النبي واداره
النبي لغة ارباب الميزان وكأنه اراد الة النبي واختارها على حرف
النبي يمثل ليس بلا خفا نحو قول **اي الطيب ما كل ما يمتلي المريد**
بحري ارباع ما لا تنهي المصنف فكل في هذا المثال معمول للنبي على لغة
وكون لغة وكونه مثالا للمعمولة للفعل المنفي اظهر من كونه مثالا لما اخرت
عن الاداء بلا فصل لانه من مواقع اختيار المصنف في كل او كانت
معمولة **الفعل المنفي** او شبهه نحو ما انا صارت كل رجل **نحو ما**
القوم **كلمة** **قال** الشارح المحقق قدّم التاكيد لان كلا اصل فيه ولا يخفى

ان التام ان يكون التاكيد اصلا فيه دون العكس **وما جا كل القوم** لم يقيد
وما جا كلهم تنبيها على ان الكل المضاف اليه العنصر لا يكون الا تأكيدا **ادوم** **اخ**
بل الذراعهم او كل الذراعهم لم اخذ وغيره ما لم لا يكون لا مقدم عليه
توجيه النبي **لله النبوة** **خاصة** **واذا الكلام نبوت الفعل او الوصف لبعض**
قال الشارح المحقق ووقاله نبوت الحكم يشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل
سواء اتمه كان **احسن** **قلت** ويشمل نحو ما كل القوم كما بنا ابو او يكتب ابن م
فانه ليس فيه نبوت الفعل او الوصف لبعض بل يتعلق بعض **قلت** لا بد ان يقال
او نبوت لبعض لشيء يشمل نحو ليس القوم كل العلماء ولا يخفى بحدوثه لكن ان هذا
الكلية مفقودة بقولنا ما زال كل انسان تنفست واحدا له لا قيد نبوت
الفعل لبعض بل نبوت امر اخر ووالفعل بكل وانه يرد انه ان اريد بكونه
معمولا للفعل المنفي ان يكون معمولا لفعل دخل عليه النبي يخرج عنه نحو ليس كل انسان
ما جيا ولو اريد ان يكون معمولا لفعل يدخل عليه النبي لدخل فيه نحو في كل انسان
او يعلقه **اي الفعل والوصف** **به** اي ببعض اورد عليه الشارح المحقق بعد نقله
عن الشيخ المبالغة في اذ النبي للقوم خاصة مع بقا الاسل في بعض مواضع **خاف**
من **كلام** **الله** **عز وجل** **خوذا الله** **اجب** **كل كفار** **ايهم** **وقوله** **ولا تطلع كل خلق من**
فعلك **والحق** **ان هذا الحكم** **الذي لا كلي** **قلت** يمكن ان يعتمد عن تلك
الموارد بان النبي المحبة فانية عن البعض والهي عن الاطاعة كلية عن الامر بالاجا
والمصادرة فكلية كل ليست معمولة للفعل المنفي فيها ولا يخفى ان هذا الحق
من الشيخ ليس بخصوص كل بل هو مبني على ما حققه غيره ان النبي اذا دخل على
كلام فيه قيد يوجب له القيد وبنت الاصل والتحقق ان هذا الذي
لا كلي ولا يعتمد ان يقال مراد الشيخ ان مقضي ورود النبي ان يصرف اليه القيد
حق لا يستفاد منه الا انه كان ان مقضي وضع اللفظ لمعنى ان لا ينهم منه الا
ذلك المعنى وذلك لا ينافي ان العرض امر يخرج عن مقتضاه ويعمل به بالافاضة
ولا يخفى ان البعضية تبيد في الكلام كالعموم المستفاد في كل عام ومقتضي ذلك
ان يقيد ما جاني بعض القوم نبوت الحكم لكل لرجوع النبي الى البعضية مع انه
ليس كذلك والافراد من مواهب النظائر الدقيقة ولا صنيعة بل ان كتب
اصلا لا فنقول قد شاع استعمال البعض في البعضية المطلقة الجامعة لكل
اكثر من سبع اوجه في الوجة المطلقة الجامعة للكون فكانا ان ما جاني في رجل
يخامع عموم النبي فكذلك ما جاني بعض القوم فلذا انشيد بحج **الكل** **الا** **اي** **وان لم**

تكن كلمة كل داخلية في خبر ارادة النبي بان لا يكون في الكلام نفي نحو كل انسان
 قام او قام كل انسان او كان يكن لمريد خلو في جنة **م** الكلام ما احاطت كل به من
 الافراد ولما كان القوم في الميثب وانما اقتصر ثبانه في الكلام المنفي **القول**
النبي عليه السلام لما قال له واليدين وهو الحربان السلي وبقا له
 والتمهاتين ايضا ولعلهم اشاروا بذلك الى ضعفها اولي قلة غنايهما
 ويقال له الاضبط وهو الذي يعمل بيده كذا في بعض شروح المصباح وفي
 الشرح ان قوله ولا معنى وان لم تكن كلمة كل داخلية في خبر النفي ويكون في
 الكلام نفي ويكون قوله عم عم النبي وما ذكرنا التمثيل وما ذكرنا اظهر **اقصرت**
الفتاة فاعل مقصرت **ام نسيت** **باري قول الله** مقول قول زي اليمين وقول
 قول النبي عليه السلام **كل ذلك لم يكن** اي لم يثبت القصر ولا النسيان
 وفيه اشكال وهو انه كيف صدر عن بعدن الصدق ما لم يطابق حتى قيل
 مراده صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن في اعتقادي فيكون صوابا قسما
 ولا يخفى انه يتجه انه كيف يظن به صلى الله عليه وسلم الاعتقاد والغير المطابق
 فيما ليس فلا بد ان يكترم انه لا بعد في وقوع الاعتقاد الغير المطابق
 او القول الغير المطابق فيما ليس هو من الامور الدينية ولا يتبعه ان يقات
 النسيان ليس من صلى الله عليه وسلم بكل انشاء ربه ولذا امرنا بان لا نقول
 نسيت بل نسيت على صفة المجهول من التعميد ولا يخفى ان هذا التردد يدل
 مبني على عدم الفرق بين النسيان والالتفات ان ياتي ان يقال اقصرنا الصلوة
 ام نسيت ام سهرت **وسلمه** لا فائدة فيه والظاهر وقول ابي انجم
قد اصبحتم ام لم اصبحتم **عليه السلام** **لم اصبح**
 بوقع كلمة لئلا يكون معمولا للفعل المنفي ويقتل عموم النبي اذ المعنى
 على اني لم افعل شيئا من الذنوب لا اقبل اصنع جميعا **فالت** المصنف
 المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر اني انجم انما الاحتجاج بالحد
 فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت
 احدهما على الله بما يجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما وبانهما ما دوي
 له لما قال صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن فالت واليدين بعض ذلك
 قد كان والاحتجاج بالقرينة يقتضيه السلب الكلي هذا وما في المصباح
 قد كان بعض ذلك فاقبل على الناس فقال اصدق ذ واليدين قلوا نعم
 فقدم مصلي والذي ارى انه يصح الجواب باثبات كل منهما ايضا لان الجواب

نفي كل منهما عطفية في اعتقاد ثبوت احدهما وبثباته الجواب باثبات كل منهما
 في العطفية في هذا الاعتقاد وهذا الكلام وقع في اليقين فلو جمع له ما كان فيه
 ثم قال ويقول ابي انجم يعني انما الاحتجاج بقوله ما اشار اليه الشيخ عبد القاهر
 وهو ان الشاعر فصيح والفصيح الشاعر في مثل قوله نسي كل وليس فيه ما يكره
 وزنا وسيات كلامه انه لم يأت بني مما ادعت عليه هذه المرة فلو كان النسيان
 مقيدا كذلك والواقع غير مقيد لم يعدل عن النسيان الى الرفع من غير ضرورة
 هذا وفيه بحث لانه ان اراد بالمطلوب عدم افادة الدخول في خبر النفي
 القوم وافادة خبر الدخول فالحديث لا يفي في اثباته على ان نظم دليله لا يتطد
 كون كليهما مقيد وان اراد الثانية فقط لكفاء ان يقول فلو لم يكن الرفع
 مقيدا لذلك لم يرفقه ولا دخل حديث النسيان فيما هو بسببه واعترض
 الشارح الحق عليه بما توجه به مع الشريطة العادلة فلو كان النسيان
 الخ يستدل به لا بحالة هذا النسيان اذ الكل المتضاف اليه الصغير لا بعد والثبات
 اليه غير المبتدأ وفالك تطير هذا الاستدلال استدلالا سيئويته على ان
 حذف الصغير المتصوب عن الخبر المجمل المبتدأ جائز في السعة بقول الشيخ
 كل من قتل عمدا حيث حذف الصغير عن خبر المبتدأ مع انه لا ضرورة اذ لو
 كل من لا استقام الوزن ولم يكن حذف الصغير وتطير اعتراضنا اعتراضا
 الحاج عليه بانه لا يصح نفي كل من لا ياتي العادل اللغوي بل يجب
 اما كونه مقيدا او ناكدا ولا يخفى ان اعتراض ابن الحاجب لا يوجب على
 اذ لو لم يحذف الصغير في السعة لم يكن وجه الاحتجاج بالرفع على نفي
 كل من مع سلامة حذف الحديث واسقوا بهما في عدم الجواز على ان النزاع بين
 ابن الحاجب وسيبويه يقول له ان النزاع في صحة كون كل المتضاف اليه الصغير
 معمولا للعادل اللغوية اصالة وقد صرح المعنى بثبوت على قلة ولا اظن ان
 ان لا تستدرك هنا ما قد ناهك ان نراد انجم ان التقديم على النفي يقتضي
 العموم اذ اخلا وطيفة كفاءة الوقوع في خبر النفي وقع القوم لذلك ولا
 ينافي ذلك تخلف الافادة لغاها فلا يذهب عليك ان اثبات الحديث والنفي
 تلك الدعوي فوثق حوط القتاد **واما ناخيره** **لا قصا** **انعام** **تقدم**
المستدل يعني ان ناخيره ليس من صفات الاحوال وانما هو من ضرورات
 مقتضى الحال فلذا لا يثبت عنه وما ذكرنا اندفع ما يتجه عليه ان ناخيره
 ليس مقتضى الحال فلا معنى للبحث عنه وانما يتجه لو كان مقصوده ان ناخيره

نقصي احوال بين في تقديم المستند وسنقرها وليس كذلك ولذا لم يعد
بحيث في هذا الكتاب ولا في الايضاح وقد تعدنا شرح حيث قلنا ان المقصود
ه ان قلات وسجي بيانه وبما يقتضي اخذنا المقام تقدم متعلق المستند
نحو على الله عبد متوكل فقاتل هذا كله قد منه ما يراه كذا او مبتدأ
على ان المثار اليه متعدد واخار هذا مع ان الشايع في التعبير عن المتعدد
المدكور في ذلك وعامة لكون مقتضى الظاهر قويا خلافاً لخلاف مقتضى الظاهر
ويريد ان يلائم الاخبار والظاهر لي في هنا مقتضى الحال **الظاهر** وقد
الحج حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر
من وهو حيث وضع ام الاشارة موضع الضمير والمقدرة موضع الجمع بينهما على انه
جعلنا بحث البيان ولطف المزج واحد او نهاية الايضاح كما يحسب ذلك ان
يحل هذا افضل الخطاب اي خذ هذا وما بعده كلاماً مستبداً ولقد بهناك
على ما خلط من المباحث من خلاف مقتضى الظاهر في صيدق هذا الذي
نظروا ان يقاتل اشارة الى ما هو المقاصد من المباحث المتقدمة
وقد يخرج الكلام على خلافه اي يقتضي الظاهر في هذا الباب
وعنه ايضا كما علمت انه يخرج لذلك في باب الاسماء غيورة ولا سوارضية
مع او لي بقا يتركه وهذا النوع وان كان داحية وفي درجة عليه بحق
ان لا يكون حكوماً لما يقابله لكن قابل بالنسبة اليه لما قلنا متعدد وقابله
وقابله فلذلك اتي بكلمة قد منع المضارع اشارة الى ان مقابله هو الكسرة
الشايع وبدينه موضع المصدر موضع الظاهر خلاف ما في المقام حيث
ابتدأ بوضع ام الاشارة لا يفوق ما رواه كيف وهي في ضمائر اكثر من ذلك
لا بعد ان خلاف مقتضى الظاهر **ويوضع المصدر موضع المظهر** وذلك
اذا لم يتقدم المرحم بلفظ ذلك عليه او بقرينة وهكذا او ربما من الاكثر
فالا كبر ويقول العبد الاصغر لا بعد ان يجعل الخارج على خلاف مقتضى
الظاهر تقدم المصدر وتأخير المصدر فيكون الخارج فيما هو مقتضى ظاهر
الحال من التقديم اليه خلافاً من التأخر وبالعكس الاولي في التفسير لانه
في باب الضمير لغة التقديم وانما في الضمير لان ختم التأخير ولا يقتضي لطف
التعبير عن وضع المصدر موضع الظاهر ما خارج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
قولهم نعم رجل كان نعم الرجل ونعم رجلين مكان نعم الرجلان ونعم
رجلاً مكان نعم الرجلان فقد اشار الى ان الضمير عبارة عن متعلق بهم فشر

الضمير

الضمير اي وهو مع مبيد بمنزلة الرجل واختلف في الرجل هل هو بمعنى كل
رجل فعمل المدح بمنزلة جميع افراد الرجل مبالغة او بمعنى هذا الجنس المحل
بمنزلة نفس الجنس مبالغة او بمعنى رجل بهم حسب الوجود فان الالهام يناسبه الكا
والنظير قيد التقييد بقوله **في احد القولين** لا قيده المتنازع مراد به القول
اي نعم الرجل جملة مستقلة والمخصوص بالمدح خبر مستند المحذوف احتراز عن
القول بكون نعم الرجل جنس وخفي وجه الاحتراز مع انه لا خلاف في ان ذلك الضمير
بهم على كل تقدير بوجه الشايع الحق بان التقييد لا يكون التقييد بهما
مقطوع به في هذا القول وفي القول الاخر يحمل الرجوع الى المخصوص فاشكك
عليه امور احدها اذا الضمير حينئذ متعين لا الالهام فيه فقاتل الالهام في التقييد
ولم يبق الايراد التقييد بمعنى واجب ابراز في التثنية والجمع فاجاب بان الاستدلال
من خواص هذا الباب ولهذا الباب خواص وبان الالهام والتفسير يكتفي له باخير
المرجع والضمير للتاكيد كما في نعم الرجل رجلاً وقوله تعالى ودعنا سبعون رطلاً
هذا وتبعه السبب الشد في شرح المفتاح ولا يخفى ما فيه من التكاليف
بل اصعب التفسيرات على ان الالهام العارض في تأخير المرحم لا يخفى في الضمير
لانه لو رفع الالهام المستفيض وكعدم تعقل كلام السلف على ما ينبغي وجب
توجيه امثال هذه الافات ونحن نقول احتراز عن القول الاخر لانه على ذلك
القول ليس من قبيل وضع المصدر موضع المظاهر لان المقام ليس مقام المظهر
بل هو من قبيل وضع مصدر مقام ضمير معين **فان قلت** قد عرفت في الاحوال
ضمير لغات وضع لا تقدم ذكر لفظ او معنى حكما وان الضمير المبهم سواء كان
ضميراً لسان او عيناً فما وضع لغات تقدم حكماً فكيف وضع جملة خلاف مقتضى
الظاهر وهو يستعمل فيما وضع له **قلت** شاع استعماله في غير تقدم حكماً
لمقتضى الظاهر مقام ليس المراد منه ولا يصح ان يوي بما يقتضيه المدح او
وان كان الايمان به مقتضى الوضع فانما دون الظاهر عدول عن مقتضى الظاهر
وقولهم هو اوهي زيد عالم اشارة على زيد قيام لان الجملة المصدرية للضمير
الشان بحث ان تكون امراً عظيماً يقتضي به ويستحق ان يحتاج لتكمينه في تعيينه
الشايع وذكر الجملة الاسمية لان العقلية لا تقع مفسرة له مالم يدخل عليه
شي من النواحي ولم يقل هو زيد عالم وهي عند عالمه مع انه لا يجوز تأنيته مالم
يكن في مفسره عمدة مونت تحييد بخلاف تأنيته تبييناً على ان مقتضى لبيان
ان يسوي المذكور والموت في كل جملة لان كل جملة شان وقصة من غير فرق

وتخصيص الموت بما حدثت موت بحكم الاستعمال على خلاف القياس **مكان**
الثاني او القصة يعني وضع هو مكان الثاني وهي مكان القصة فهو ارجح الى
 الثاني المعقول وهي الى القصة المعقولة بفكرهما الجملة بعد **ليتم** معقول
 بوضع المصنف موضع المظهر وتقليل له **ما يعقبه** اي ذكر الصير في ذهن
السايق لا اذ لم يهتم منه اي من الصير يعني اما لعدم شبهة للصير لستان
 كما في نعم رجلا وكان زيدا قائما واتا الحفا المراد منه بعد سماعه **استظرة**
 اي انتظار ما يعقبه **قال** الشارح المحقق لما جلد الله عليه النفوس من الشوق الى
 معرفة ما قصد ابائهم ونقول ولان الانسان حريص على ما يملك ولا يتركه
 ان يضيع ما يتناهاه من المقتة من حصوله ولا يبعد ان يتركه طمعه في حصول
 فائدة من المتكامل لا يترك طمعه حتى يحصل وبما ذكرنا اندفع ما اورده الشارح
 المحقق من ان ما ذكر لا يتم الا في صير الثاني دون الصير في باب ثم اذا السابغ
 ما لم يعلم ان فيه صير لا فيقليل وضع المصنف موضع المظهر في باب ثم لما
 ذكره ليس ليديد وتعلمت ان ثمانية في صير الثاني على اطلاقه واستصحب
 من ان تخصيصه بتقليل صير الثاني كما ذهب اليه الشارح المحقق في مخرجه
 على الافتتاح وتمكن فيه بحيلة في عبارة الافتتاح ليست في عبارة المتن ووجه
 في الايضاح نعم يرد ان اللابق نظير البليغ ان يكون المقصود تمكين ما هو
 التمهيد والمقصود وهو فاعيل نعم دون التمييز الذي هو فضيلة في الكلام
 ففي صير الثاني يجر ان المقصود تمكين ما يعقبه من الجملة واما في باب
 نعم فاللابق ان المقصود تمكين فاعله في النفس فالوجه ان يقال المراد بما
 تعقب الصير فائدة وما يطلب حصوله عقيب تصور وفي نعم اذا تصور
 المستتر فيه يحصل معناه بالتوصل بتميزه والعود منه الى التمييز ثم من
 التمييز اليه يحصل بعد انتظار فيمكن في الذهن لان الانسان مجبول
 لحفظ ما حصل تعقب ومشتقة وان قل مقداره وعدم المبالاة بغيره
 ما حصل بسهولة وان كان عظيما ولان سماع الصير اليهم كسماع حرف التوبيخ
 بزيادة الفضلة فيذكر ما يعقبه تزييفا عن العقلية ولا ينفور بسماع الصير
 منهما ثم ياتي بالتعريف حيث يمكن من التكرار ومن وضع المصنف موضع
المظهر ما في باب تنازع العامين ويدرله رجلا وبما لفاقصة وربه رجلا
 وقوله فقضا هن سبع سموات في يوسين وشار المصنف الى ما اشاروا كتنق
 ثقة بتمك الوافي في ان يوفي حق الكل وله غير نظر فاعتذار الشارح

عن غير تنازع العامين بانه ليس في باب المسند اليه ليس بذاك لان ما يليق من قوله
 المصنف وقد يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر دون ان يقول وقد يخرج
 اي المسند اليه على خلافه موه بان قصد اليه اعم وتأكيد ذلك بتعرضه بغير المسند
 اليه اضافة بعد مرة على انه لا ينع ما ذكر في صير باب التنازع ولا في صير قضا هن
 سبع سموات لان منه فقضية من سبع سموات لان الافتراض والتفسير بالبدل شايخ
 في القاميل والمسند ايضا وقد جعل الشارح المحقق من نكات وضع المصنف موضع
 المظهر اشياء المرجح ووضح امره كقوله تعالى انا انزلناه اي القرآن اوله ببلغ
 من عظم شأنه الى ان صار مقتدا لادهان نحو مولحي الباقي وفيه كونهما مقام الظاهر
 نظرا لان هذا المقام مقام اصغر لظهور المرجح من غير سبق ذكره وقام وضع المصنف
 موضع الظاهر مقام لم يبق وضع الصير ولم يتركه عليه قربة حال كما صرح به الشارح
 نعم منه ما افتقد لا دعاء ان الذهن لا يلتفت اليه غيره **قوله**
 زارت عليها للظلام زواقي ومن الجوز قلايد ونطاق
 اي زارت الحبيبة حال كونها مستورة بزواقي من الظلام وحال كونها عليها
 قلايد ونطاق من الجوز فان قلت هل يجوز ان يكون ادعا التفسير في الزمان
 نكتة لا يزداد صير الثاني قلت لا لانه منافر لتفسير الصير **وقد يعكس**
 اي بوضع المظهر موضع المصنف فان كان اسم الاشارة فلكال الغاية بتميزه
 اي المسند اليه او المظهر **لاختصاصه بحكم بدع** اورد في الكلام والاول
 الكونه محكوما عليه بالمر بدع هذا اذا اريد بقوله لا خصا به بحكم بدع كونه
 مختصا بحكم بدع كما هو المهور اما لو اريد تخصيصه بالحكم البدع يعني التمييز
 باسم الاشارة ليحصل خصوصيا بحكم بدع لانه لو لم يميز والنفس البهيم لا يحسن الحكم
 به بل كان موه ابيته وبين ما يميز به ضارته سيديته **قوله** اي قول ابن
 الزاويدي **كم ما قل فاعل** اي كايمل العقل كذا قالوا ويجعل ان يكون من قبيل كنه
 فرد فده **اعيت** اي اعجزته او اعيب عليه اي تعجب وحذف الاعباد الفول
 اهو من حذف الاعايد المحرور مقدم ويجعل ان يكون موزوقا حال من المعقول
 وان يكون خال من الفاعل اي تلقاء موزوقا انت بسبب ملاقاته وفيه مزيد
 نبا لغية في ثروته سيما اذا جعل المعناجج للاسم **هذا الذي ترك**
 اي صير فان ترك اذا عدي به شين يكون بمعنى صير على ما في التفسير **الاول**
حاي وصير العالم **الخبر** المنقذ **رنديقا** اي لافيا للقناع سكرنا للاخرة
 وتفسيره مجرود الثاني الصانع كما في بيان الشارح المحقق والسيد السند في شرح

المفتاح لا يوافق ما في القاموس مؤمن لا يؤمن بالآخرة والروحية وفي القاموس
 او هو مغرب زرين بن ابي الهيثم ان يغير من ابن القدير خازن الماني في الصانع
 ذوات حين كانه امر العالم ان يتخير من ابن القدير خازن الماني في الصانع
قلت جعله الغضب المستولى عليه من جرمه مع استحسانه منكم اللسان
 معاند قوله هذا الشارة الى حكمه معقول غير محسوس وهو كون العاقلة
 محروما ولا يحايل مرزوقا فكان المقام مقام الاختيار لكنه لما اختص حكمه بديع
 وهو جعل الاوهم غاية والاعلم المنقذ زنديقا تلت عناية المتكلم بجميع
 فابن في معرض المحسوس فكانه يري السامعين ان هذا الذي المتكلم بالمتكلم
 هو الذي لك تلك الصفة الجيدة والكمال المدبجة **فان قلت** يذكر اسم
 الاشارة لا يريد تمييزا ولا تصحبه الاشارة المعينة لكال التمييز فكيف يجوز
 كمال العناية بتمييزه ذكر اسم الاشارة الغير المعينة **قلت** اذا ابرن في عرض
 المحسوس جعل صيغة السامع متوجهة اليه توجه الباصرة الى المحسوس فحصل
 عند مرئيه تمييز والاطهر انه للتنبيه على كمال ظهوره الى ان تبلغ منزلة المحسوس
قال السيد السند وقد ورد على ابن النون في قولك من قال
 ثم من ارب هم قلبه . . . مستكمل العقل مقل عدمه .
 ومن جمل مكرهات العلم . . . ذلك تقدير العزيز العليم .
ومن قال
 . . . نكذ الارب وطيب مثل الحمار . . . قد ارشدك الى حكمه حاركم .
الى التكميل في شرح المفتاح عديل الاختصاص حكمه بديع ووجه كمال
 العناية بتمييزه وكذا انطوائه التي بعد ما واعرض عليه بان التكميل بالسامع
 ونطائيه بوجوب ايراد اسم الاشارة ولا يوجب كمال العناية بتمييزه واجاب
 عنه السيد السند في شرح المفتاح بان التكميل يطلب اسم لتوجه لكال التمييز
 لا التكميل بغيره سببا لكال العناية بتمييزه الموجب لا يراد اسم الاشارة ولا يخفى
 انه تكلف فكذا لك قال الشارح المحقق هو عطف على كمال العناية بتمييزه
 في انه يكون مقصود المصنف لانه لم يتعرض في الايضاح لعقود المفتاح فهو يشهد
 بان مرعي بما فيه واختصه من غير عدول عنه كما اذا كان فافد البصر الاخصر
 كما اذا كان اعني اوله يكون ثم مشار اليه او السند اعني كمال بلا دية قدمه على
 قطاسته لانه لا نسب بالتكميل او قطاسته حيث تقول غير المحسوس عند منزلة
 المحسوس والتنبيه على كمال ظهوره منه بقصره فاحفظها فانها من المبدعات او

او

او ما كان ظهوره لم يقبل او التنبيه على كمال ظهوره ان وضع اسم الاشارة موضع التمييز
 من غير هذا الباب او غير المستند اليه قوله ابن دنية **تقالت** اي ظهرت العلة
 كي اجي على بيضة المعروف كالمعروف من باب علم لا زنا اي احزن ويجعل
 المجهول من باب نفس متعبدا اي احزن **وما بك علة** حال نوكة لانه فهم من التقا
 عدم العلة والجملة دعائية بغيره تيريد من قبلي الظاهر ادوت الا ان
 اراد جكاية الحال الماضية قد طهرت بذلك القتل المحسوس فيجمل ان يكون
 ذلك الاشارة الى بعد القتل لانه كمال نجاعته ببعد عن قتله كالحاد وقد طهرت
 بجره تقال وان كان المظهر الموضع موضع التمييز عين اي غير اسم الاشارة
فلزنا فرة التكميل وذلك ايضا لان في ذلك اسم الظاهر تعليل الاحوال واما
 لان الظاهر لما وقع غير توقعه كان كحدث غير متوقع فانه في النفس شيرا
 بلقا ويمكن فيه زيادة تمكن وفي اختصاصه بغير اسم الاشارة **نظر على قوله**
الله احد الله القم وعندني ان ترك الاختيار لانه الذي يتبادر الذهن
 منه الى الشان الذي ذكر انفا ولا يتعد ان يكون من كات وضع غير اسم الاشارة
 موضع التمييز التنبيه على بلاوة السامع حيث لا يفهم التمييز وادما الحفا
 حيث لا يتبع الابتكاري البيان الواضح **ونظير** ولا خفا في انه لا حاجة الى قوله
من عين قوله تعالى والحق انزلناه والحق نزل اي ما انزل القرآن الا بالحكمة
 المتقضية لانزاله وما انزل الا بالحكمة ولا يخفى ان الظاهر فالحق نزل لانه
 لازم الانزال بالحق الا ان يقال المراد بالانزال تقدير النزول **قال**
 السيد السند في شرح المفتاح ولو قصد الحق بالاول والآخر والنواهي لم يكن ممكنا
 مخ فيه **قلت** وحينه تكون الواو في موقعه او ادخال الهمزة في حيز
السامع المهابة وتربية المهابة ولا خفا ان ادخال الهمزة في الضمة وتربية
 المهابة واجد فلهذا عطف بالواو ولو اريد ادخال الهمزة ابتدا لكان يحالف
 تربية المهابة لانما ادخال الهمزة بعد وجوده وقيل مع ذلك همسا
 متقاربان والمقصود منهما بيان نكتة واحدة وهي ادخال الهمزة فلهذا عطف
 بالواو **قلت** ولم يقل مثالا بل شائنا اشارة الى ان التقيد من الادخال والتربية
 الى نكتة واحدة او تربية واعني المأمور الى ما امر به وهو عظمة الامر **مثالها**
 اي مثال ادخال الهمزة مطلقا وتقوية واعني المأمور قوله **اخلف امر المؤمنين**
بما رك بكذا مكان الامرك ويمكن ان يكون النكتة فيه اظهار النكتة باني لا المثل
 منك مطاوعتي بل مطاوعة امير المؤمنين ايا كان **وعليه** اي على وضع المظهر

وضع المصنف للتكثير قوله تعالى **فادعهم** فادعهم على الله حيث لم يقدر
عليه لان في شجاع لفظ الله الجامع لجميع صفات اللطف والقدرة اذ قال روع في
قلب السامع ما ليس فيه من المتكبر وتقوية الداعي اليه التوكل ولا وجه لخصيص
بالنقوبة كما فعلنا الشارح المحقق والسيد السند في شرح المقام **او الاستغفار**
اي طلب العطف والرحمة لان في المظهر دلالة على ما يوجب اظهار راحة المحاطب
بجلائل العيون **كقوله**
والله يعلم الغيب انما كان مقتضاها بالذنوب وقد دعا كما
فان تعذر فانت لذات اهلها وان نظره فمن يدرم سبق احكام
ولا يخفى انه لو قال وان تدرم فمن يدرم لكان في غاية اللطافة وانه احتراز عن
لفظ التدرم لشبوهه في وصف الشيطان **قال** الشارح المحقق حيث لم يقدر
ان العاصي ان يتكبر على ان يكون العاصي بذلك لان في ذكر عبيدك من استحقاق
الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تكبر من وصفه بالمعاصي
كما في قوله تعالى يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا في قوله فاسموا بالله ورسوله
السمي لا يسمي الذي يومن بالله وكلماته حيث لم يقدر فاسموا بالله وفي اليمين
من اجز الصفات المدكوكة عليه ويشهر بان الذي وجب الايمان به بعد
الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كما انما كان انا او خيري
باعتبار الصفات وبعد ان الصفات لنفسه هذا فقد جعل المظهر الذي
هو عبيدك مقام انا في انا العاصي فاشكل عليه موقع العاصي فحده بذلك
الكل على مذهب الاخفش مع ان المظهر على منعه الاعن العيون الغايب وتبعه
السيد السند وسعي في ترجيح مذهب الاخفش وتحت نقول وضع عبيدك موضع
انا العيون المقروون بالوصف ولذا صح ان يكون من مكات ذلك الوضع المتكبر
من الوصف بالعاصي والا فمع صفة المتكبر ايضا يتحقق ذلك المتكبر بارادته
بذلك لان السامع في مقام التضرع ذكر وصف العبودية لا جعله صفة محورية
قال السكاكي هذا المتكبر غير مختص بالمستد اليه لا يعني انه لقوله فادع
فيه لا في كلام المصنف ولا في كلام السكاكي لانه قد سبق منهما انفا وعليه فاذا
عزمت فتوكل على الله **ولا يمد القدر** اي النقل من المتكبر اليه العينة
لا يخص بهذا القدر الذي لا منافاة من وضع الاسم الظاهر موضع بل قد
يكون موضع صفة غايب موضع ثم ضرب عن هذا المقصد في الامم
فقال بل كل من المتكبر والمطاب **والصحة** طلقا اي واجدا كان او شئ

او مجموعا مذكرا او مؤنثا **يقدر** اليه اخر ولذا اعبر عن المتكبر والمطاب والغايب
بالمصنف ليصح اطلاقه على الجميع وزاد المصنف قوله مطلقا بصريح ما قصد
ولتبيينه على غيره ايضا من الاطلاق عن ان يكون مقتضى المقام من ان يعبر فيه
بعبارة اخرى كما في الامثلة السابقة حتى قوله **ويسمى هذا النقل عند علماء**
المعاني اتفاقا وليس المزداد الاطلاق عن ان يكون معبرا بعبارة اخرى كما يستغنى
من سوق كلام الشارح المحقق لان هذا التقييد لا يستغنى من سابق الكلام بل ما ذكرنا
من التقييد ومن الاطلاق عن ان يكون في المستد اليه وما ذكر الشارح المحقق
السيد السند من ان في قوله ولا يمد القدر اذ في تسامح اذ المزداد ولا يخص مطلق
النقل بهذا القدر من النقل من المتكبر اليه العينة غير ملتفت لان العيان بعينه
صحة جذا والحمل عليه يقتض ولا يعود اليه قايلا وانما قال عند علماء المعاني مع ان
بيان التسمية في علم المعاني يعني منه لئلا يتوهم ان التسمية اصلح من حيث
اشهر خلافة بين المظهر ولقد توهمه عبارة الكشاف حيث قال يسمى اتفاقا في علم
البيان وتوجيهه انه جري في استبعاد علم البيان على مذهب من يسمي العلوم الثلاثة
بيانا لانه من علمي المعاني البيان والبيان تحصيل بل من الثلاثة ولذا ذكره
السكاكي في علم السند ايضا لانه من حيث اشتماله على اسرار طرق مختلفة
لا يخرج عن اقسام الحجاز وليس له حال مخصوص من سائر سائر في خصوصه في علم
البيان حتى يكون سببا للتسمية ومن قال انه من العلوم الثلاثة فلا بد له من اثبات
حسن عرض فيه كحسن ابي وفيه بحث **قال** الشارح ما عرّف من التفات
الافسان من عينية اليه مثال ومن ثمالة اليه عينية **قلت** ربما يتعدى من المتكبر
اليه مخاطب فيه اليه المتكبر **قال** السكاكي في المثلثة كذا ذكر العلامة
في شرح المقام **نظاير** بتذكير الخطاب وان كان السامع في خطاب الغير
الثاني بتذكير ولم يرد بتذكير الخطاب **بالامثلة** **قال** الشارح والسيد
في شرح المقام الامثلة بفتح الهجزة وضم الميم اسم موضع ويروي بكسر هاء في الغاي
الامثلة كاحمد وتضم ميمه اذ المصنف يريد تصديع ان التعبير باحد الطرفين
في مقام يقتضي الظاهر في الاخر التفات عند فاكثري في التمثيل باول مضارع
امثلة القيس مع ان السكاكي اورد ابيات الثلاثة اذ هذا الالتفات في المضارع
الاول فقط واذا من بين مواضع الشكاكي بهذا لانه بالغ السكاكي في مدح
اخر القيس في هذا المقام بحيث يروى اليه ان اوفق ما ذكر هذا السند
وما ذكره الشارح المحقق من انه خصص هذا المثال من بين امثلة السكاكي

لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلام النكر والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى
 الظاهر ايراد مقتضى لفظه الى الآخر فهو التفتات لانه قد صرح بان في قوله
 ليكت التفتات لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليل فيه ان من امثلة كثيرا
 يحصل منه هذه الدلالة الا ان يقال انه ان اخصر هذا المثال من بيت
 الامثلة المشتملة عليه هذا البيت وحسينه يمكن ان يزداد في التفتات وتفتات
 لا نسب في مقام الاقتصار على مثال واحد ان يذكر مثال اول ما ذكر في القاصعة
 وهو نقلا لكلام من المتكلم ولا يدع هب عليك ان ينبغي للشارح ان يقول لما فيه
 من الدلالة على ان مذهب علماء المعاني عندك كذا لان مذهبه كذا لانه ادعى ان
 ما ذكره مذهب علماء المعاني لانه مذهبه والمهور ان التفتات هو الغيبة
 عن معنى بطريق من الامثلة بعد التعبير عنه باخرتها وكان حمل الشكاي في قول
 بعد التعبير عنه باخرتها على ان التعبير حقيقة او حكايا مقتضى المقام تعبيرا
 في حكم التعبير ولا يخفى ان التعبير عن معنى يقتضي المقام التعبير عنه بلفظ نوبت
 وبالعكس وكذا التعبير بعد كونه التعبير بوقت يشارك الامثلة المذكورة
 في التفتات فينبغي ان يحصل تحت التفتات وله نظاير ارجوان يتفطن لها ولا
 يقتصر على ما اقيمت اليك ولو لم يثبت انها جعلت التفتات فتجملنا لفتا
 به وصريح العلامة في شرح المفتاح غير من مقتضى تعريف التفتات
 بان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر وادعى الشارح المحقق ان
 التفتات لو جوب زيافة هذا القيد من عندك ومنك انه لو لم يفده
 التعريف لدخل فيه ما ليس من التفتات نحو ان تريد وانت عمرو ونحو اياك
 تستعين فانه بعد التعبير بالغيبة مع انه لا التفتات الا في اياك لانه بعد اياك بعد
 يقتضي الظاهر اياك تستعين ويمكن اخراجه عن التعريف بان يزداد بقوله
 بعد التعبير عنه بطريق اخر بعدية بلا واسطة كما هو المتبادر ومنهم من قوه
 ان في اياك الذين امنوا التفتات ومقتضى الظاهر انهم ويزد ههنا ما ذكره المازني
 في قول علي رضي الله عنه **ه** انا الذي سمعتني اي حيدر **ه** انه لولا اشتهار موقد
 وكبره لودته اذ القياس سمته امه وعلى هذا في قوله التفتات **وهذا** اي التفسير
 المشهور **اختر** من تفسير الشكاي فالتفتات لا يفتاح وهذا اختر من تفسير صاحب
 المفتاح فقوله الشارح اي التفتات بتفسير الجمهور اختر من تفسير الشكاي تفسير
 لعبارة بغير ما يرضاه وكلام الكشاف طاهر في موافقة الشكاي حيث
 قال التفت امر القيس ثلاث التفتات في ثلاث ابيات يعني **هـ**

تفاوت

تفاوت ليكت بالاشد . وبات الحين ولم تترقد .
 . وبات وبات له ليله . كليله ذي العايز الارمد .
 . وذلك من بنا حاليه . وخبرته عن ابي الاسود .
 وتجوز ان يكون قوله مبنيا على ان الانتقال من الخطاب الى الغيبة وفيه التفتات
 التفتات ومن الغيبة الى النكر التفتات باطل لانه لا انتقال من الخطاب الى الغيبة
 لانه اذا انتقل الى الغيبة لم يبق في الخطاب حتى ينتقل منه الى النكر وكذا التجوز
 ان يكون احد التفتات من التفتات من الغيبة الى الخطاب في ذلك لان كون
 خطاب ذلك لغير نفسه غير ظاهر فلا يفي ذلك التجوز كون كلام الكشاف طاهرا
 فيما قاله الشكاي قال التفتات من النكر الى الخطاب **وما لي لا اعبد**
الذي فطرنى واليه ترجعون مكان ارجع فاما غير منه بطريق النكر
 في اعبد ابرزه بقوله الخطاب في ترجعون والمعنى ارجع وترجعون قال
 الشارح المحقق **فان قلت** ترجعون ليس خطابا بنفسه حتى يكون المعبر عنه
 واحدا **قلت** نعم ولكن المرداد بقوله ما لي لا اعبد مخاطبون والمعنى وما لم
 لا تعبدون الذي فطركم لا ينبغي فالمعبر عنه في الجميع مخاطبون وفيه نظر
 لانه لم يعبر عن مخاطبين بغير المتكلم بل انهم المعبر عنهم بهذا الكلام من غير
 الدخول بالبيان ونظر التركيب ثم قال **فان قلت** حينئذ يكون قوله ترجعون
 واراد على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر
قلت لا سلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا
 يعبر اسلوب الكلام ويجري اللاجئ على شئ سابق وهذا الخطاب مثل النكر
 في قوله ما خاني وقد قطع المصنف بانه واراد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات
 عند الشكاي لا يختص في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر باحصان عند
 غير الشكاي وفيه نظرا لانه مثل ترجعون وجاني في الآية والبيت التفتات عند
 الشكاي وغيره فلو كان واراد على مقتضى الظاهر لما اختصر الالتفات في خلاف
 مقتضى الظاهر عند غير الشكاي ايضا فلا يتحقق التفتات بينه وبين غيره ثم الحق
 انه مختص في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون ان جاني من خلاف وهذا
 ظاهر على تفسير الشكاي لان في كل است التفتات مقتضى على ما حققناه هذا
 كانه ولو نظرت كلام المصنف نحو النظر لا يحج عليه في ما ذكره لانه قال
 في الايضاح واما قول امر القيس تفاوت ليكت له اخره فقلت ان تحثري فيه
 ثلاث التفتات وهذا ظاهر على تفسير الشكاي لاني كل است التفتات على تفسير

لا يقال الالتفات عند في خلاف مقتضى الظاهر لان منع احضار الالتفات
 عند في خلاف مقتضى لما تقدم هذا الكلام ولا يخفى على الناظر انه مانع ولازم
 الباعث وتقييد عدم الاحتضار بكونه عند السكاي انما يشعر بشيئ من غير
 على القول بمفهوم المخالفة وهو انما يثبت عند قائله انه لم يكن للتقييد فائدة
 اخرى وله في كلام المصنف فائدة اخرى ظاهرة وهو ان المقصود منه دفع الاعتراض
 على المقدنة القابلة لان في كل بيت الالتفات عند السكاي ثم الحق ان تطاير رجوع
 على مقتضى الظاهر نظر الى الوضع وعلى خلافه نظر الى الاستلوب وكلام المصنف
 في نفي الالتفات بناء على انه على مقتضى الظاهر مبنى على حمل خلاف مقتضى ظاهر الوضع
 ومنع الاحتضار في ذلك وهو لا ينافي اشتراط كونه على خلاف مقتضى الظاهر
 بوجه **قوله** **والله** **الغيبه** **انا اعطيناك** **الكل** **فصل** **الكل** **مكان** **لنا** **وقد**
 كثر في الواحد من المنكر لفظ الجمع تعظيما له كالجماعة ولم يحج ذلك في الغايب
 والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال الوالدين كقولهم
 يا بني نواحي الارض ابي وصا لكم وانتم ملوك بالمقصدكم بخو
 تعظيما للمخاطب كذا قالوا ولا يخفى انه بما اطلاق الجمع الغايب على الواحد كما
 في نعم الماهدون فان الهم الظاهر غايب ويخالفه ما في الكشاف في سورة هود
 انه يجوز ان يكون المخاطب في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا اني قد
 جيع الصبر تعظيما له كافي قوله فان شئت حرمت الناسواكم
 وما في سورة المؤمنون في قوله تعالى فارجعون انه جمع الصبر تعظيما له في قوله
 فان شئت حرمت الناسواكم **وقوله**
والا فارجعوا الي يا اهل المجد

ولا يبعد ان يجعل الواحد لفظ الجمع بكونه بمنزلة جمع لا في العطف بل بعينه
 نحو ضربنا للمبالغة في كثره ضرب حتى كانه للضاربين وكهنا للتسليم عليه
 مرضيه كانه متعدد بين المرضي **ومن الخطاب** **الى المتكلم** **قوله** **عليه** **بن** **عبد**
طاهر **مذكر** **او** **نونا** **لانه** **في** **خطاب** **لنفسه** **اي** **ذهب** **بك** **قلب** **في** **طلب**
الحسان **اي** **في** **طلب** **الحسان** **فهو** **مستعمل** **بطحا** **وقالت** **الشاعر** **المحقق**
 متعلق بقوله **طوب** **وحسين** **يناسب** **ان** **يكون** **التقديم** **للمصدر** **فان**
المرزوقي **طوب** **في** **الحسان** **له** **طوب** **في** **طلب** **الحسان** **وناطرا** **او** **دهما** **بصيد**
الشباب **اي** **زمانا** **بعد** **الشباب** **قربا** **منه** **والنقص** **للقرب** **فيما** **قوله**

عصر

عصر **حان** **اي** **قرب** **حشيب** **لان** **الشيب** **خلاف** **الشباب** **ولهذا** **قال** **المراد**
بعيد **الزمان** **الشباب** **اي** **حين** **كان** **يتقدم** **الشباب** **وفي** **قرب** **الشباب** **هو** **منه**
وقوته **يكفي** **في** **المراد** **بشيب** **كذا** **في** **القاموس** **فتقدم** **به** **بالمفعول** **الذي** **يقدر**
البنا **اي** **يطغى** **في** **ذلك** **القلب** **وصال** **ليني** **وروي** **بالنا** **الفوقية** **جمل** **ليني** **فاملا**
قالت **الشاعر** **والمفعول** **مجدد** **اي** **مجدد** **فراقتا** **وامر** **الاستب** **حين** **في**
 ان يكون بين يكفي وشطراخ في قوله وليها ويكون المعنى تكفي ليلي وحيها
 المفرد وليها **وقد** **خط** **اي** **جد** **وليها** **وجوز** **الشاعر** **ان** **يكون** **خطا** **بالقلب** **ويكون**
 فيه الالتفات اخر من الغيبة لانه الخطاب ويجوز ان يكون خطا على طبق لما كان فيكون
 الالتفات بتمامه في تكليفي وعادت عواد **ببها** **خطوب** **قالت** **المرزوقي** **عادت**
 انما من المعانيات كان الصولف والخطوف تعاديه ويجوز ان يحمد من عادت يعود اليه
 عادت عواد وعواي كانت حول بينا لانه ما كانت عليه قبل هذا العواي جمع
 العاديه وهي ما يعمدك من الشئ ويشفق على ما في القاموس **وقد** **ان** **تجمل** **في**
 من الافعال الناقصة اي صارت عوايد حائلة بيننا وان تحل العادة بين العواد
 في اخذ المنكر وشغلنا ولا يخفى لفظ هذه النكتة على اقلنا **قوله** **الغيبه** **حق**
اذ **التم** **في** **الغيبه** **وجرح** **بهم** **مكان** **بكم** **ومن** **الغيبه** **الى** **المتكلم** **واشهد** **لدي**
ارسل **الرياح** **فتبخر** **بحا** **افضناه** **مكان** **ساقه** **ولا** **يؤهم** **انه** **قد** **مر** **بنا** **في** **قوله**
 عنقته حيث عبر عن ليني بعد التعبير عنه اسمها الغيبه بغير المتكلم حيث قالت
 بيننا لان التعبير عن الغايب بغير المتكلم مع الغير ليس خلاف مقتضى الظاهر فقلت
قوله **الخطاب** **ما** **لك** **يوم** **الذين** **اي** **ايك** **غيبه** **مكان** **اي** **اه** **غيبه** **ومنهم** **من** **اشترط** **في**
 الالتفات اتحاد الخطاب في التعبير بين المختلفين وكانه وعاء اليه انه لا يوجد
 بدون النكتة التي سرحها بوجوبها لكل الالتفات ومنع ذلك بانه يكفي فيها اتحاد الباع
 ويمكن دفعه بان المراد بالخطاب ما يتم التامع فانه في حكم الخطاب وحسين
 يجبه على ذكر الشاعر المحقق انه اخبر من الالتفات الصبر عند الجمهور انه باطل لانه
 لا بد من اتحاد الشاعر عند الكل بقرينة الاتفاق على عموم تلك النكتة المتوقعة
 على ذلك الاتحاد على انه ما لم يثبت ان ما هو الالتفات محصور بالسكاي ليس الالتفات عند
 لا يظهر كونه اخر مما هو الالتفات عند الجمهور ولم يثبت ذلك نعم ما ذكر في فخر
 السقطان قوله **اي** **الكل**
عند **يخرج** **كم** **رسالة** **من** **كل** **ام** **ليس** **ينفع** **في** **اول** **الاول**
 في اذنك رسالة وان كان ينبغي فيه الالتفات ليس منه لان الخطاب ممل بوجوبكم

بنوكانه وبوله اولان انت شجره بانه اريد اتحاد المحاطب حقيقة اذ لا مانع
 من اتحاد السامع فيه لكن الكلام في انه هل هو تحقيق من صاحب الضام او وهم
 لعدم التثنية لعموم المحاطب السامع وقد يطلق الالتفات على تعقب الكلام بحلة
 مستقلة سلاسية له في المعنى على طريق المثل او ادعا او نحو هذا من المدح او
 الذم كقوله تعالى ورفق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله ثم انصرفوا صرعى
 الله قلوبهم وقد يطلق على كلام ذكرنا المقصود لدفع ما احتج به في قلب السامع
 بما ذكرته قبل ان تمام المقصود كقول ابن ميناة
 فلا صرمة بيدوا وفي المايس لا عفة ولا وصلة يصفوننا فكما رغبه
 فكانه لما فات فلا صرمة بيدوا قيل له ما تصنع فاجاب بقوله وفي المايس راحة
وجهه اي وجه الالتفات الذي اليه ايا كان لهذا الوجه يتم كل الالتفات
 بل يتم وضع الظاهر موضع المفعول وتلكه والتغير بالماضي عن المستقبل وعكسه
 الى غير ذلك ان الكلام اذ **الانتقال من السلوب** يتوقعه السامع **الى السلوب**
 لا يتوقعه سوا وجه المتوقع قيل غير متوقع كاي الالتفات المهور او لم يوجد
 كما في ما يحصر السامع من الالتفات كان **احسن** بطورته قبل المسموع في المتنازع
 المهور لكن جعله السيد السند في شرح المفتاح محتملا لان يكون من طرأ عليه
 اذا اورد عليه اي احسن ليراد وان يكون ناقضا من طرأت الثوب او اعلنت
 به ما جعله كانه حديث واللام في قوله **لنشاط السامع** اما للثبوت فيكون للنشاط
 مفعول التطرية بمعنى التجديد واما للتعليل فيكون عوضا عن التطرية وهو
 الموافق لقوله **واكثر ايقاظا للاضغاث الية وقد يحسن تحقيقا بواقعة**
الطوائف اي قد يحسن بعض موافقة بعض الطوائف لانه يحتمل كل الالتفات
 سوى هذا الوجه العام بلطيفة كافتة السامع والا لا وجب ذلك ان لا يكتفي
 في الالتفات بالنكتة العامة **كافي ان الفاعلة** اي في صورة الفاعلة ذلك
 ان تريد فاعلة صورة الفاعلة فان العبد اذا ذكره الا في حقه لا في غيره
 اقوي في التحريك من مجرد الذكر **الحقيق بالحمد من قلب** كما مر بانه العبد
 الذليل وهو سيد جليل يجد من نفسه بحركه **للاقبال عليه وكما اجري**
كيفية من تلك الصفات اعظم بوي ذلك المحرك اتي ان يوافق
الامر له كما تسمى **المعينة** انه ما لك بلا امر له في يوم الجزاء وحده ذلك باس
 اضيف ما لك ليه يوم الدين على طريق والمعنى على النظرية اي ما لك في يوم
 الدين والمفعول محذوف لانه على التقييم واورد عليه ان المحذوف المقدر

كالمنقوذا

كالمنقوذا فانه قيل ما لك يوم الدين جميع الامور فيلزم الجمع بين الحقيقة والحاجة
 اقول بما راق لليلة اعدل الدار ومثله على ذلك الجان ذكر المفعول الحقيقي وق
 جعل المفعول بدلا والجمع بين الحقيقة والحاجة غير حريص في البذل كما في قطع زينة
 يتركه ولب زينة نوبه يقول هذا القائل والمحذوف محذوف يريد بهما كان مفعولا
 قبل الاستماع وصار بدلا بعد **فحينئذ يوجب** ذلك المحرك **الاقبال عليه**
 اي على ذلك الحقيق بالحمد **والخطاب بتخصيصه بقاية المصنوع** الذي هو القابل
 اذ العبادة نهاية التذلل والاستغانة بالمهمات اشارة الى اختياره اياك
 لتسقين بالاستغانة في جميع المهمات على تسقين بالاستغانة في العبادة والمرحمة
 على يمين في محله فاللطيفة الداعية الى هذا الالتفات قوة المحرك الحاصلة
 من تفصيل المهمات لان التدبيرة على ان القاري ينبغي ان يحد في القراءة كذلك يتم
 البيان بيان المقرب حيث اعطى ما في المتنازع من ان اللطيفة المختصة هي ذلك التثنية
 ولم يتبين له الشارح الحق نظنه مقصدا في تقدير كلام المفتاح وفات تيمنا لبيان
 واللطيفة المختصة بما توقع هذا الالتفات هو ان فيه تيمنا على ان العبد اذا اخذ
 في القراءة يجب ان يكون قراة على وجه يحمد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا
 وقد طرأت ان اياك لتسقين ليس من الالتفات في بي لانه متفق على ان طرأت بعد
 العبدول ليه الخطاب في اياك تعبد اياك فلا يلتفت الى ما يوهن سوق بيان النكتة
 من ان فيه التفاتا دقت اية قوة محرك الاقبال وجراد نكتة المفتاح وبزاعمة
 على ما ذكره الرمحدي لا يحتاج الى الايضاح وهو ان الخطاب يشعر بان الخطاب
 المختص بالعبادة والاستغانة هو الموصوف بالصفات وهي ايلة في التخصيص ان الخطا
 يكونه بالغا في اليقين مقام المشاهدة ذلك التعيين انا كما من قبيل الصفات
 وذكر الشارح ان النكتة فيه التثنية على ان العابد ينبغي ان يكون متوجها اليه بالكلية
 بحيث كانه يراه ولا يلتفت الى ما سواه هذا وينبغي ان يضم اليه وعلى ان المستعبر
 ينبغي ان يكون كذلك **فان قلت** كونه كذلك في مقام تخصيص العبادة لا ينبغي
 التثنية على وجوب كونه كذلك في مقام العبادة **قلت** يمكن ان يتكف الشارح
 بانه لما جعله في مقام الحمد وهو عبادة كذلك منه عليه او بانه لما جعله في صورة
 لا تكون الصلاة بدونها كذلك منه على ذلك في مقام العبادة منه على ذلك وهذا
 نواح عينية لمن له اهلية منها ان المراد بقوله اياك تعبد كما في وما خلقت
 الجن والانس الا ليعبدون اي يعرفون حصص المعرفة فيه بعد حمد الحمد وانشاء
 اليه ان الشراكة العامة في ذلك تيمنا على ان حصص المعرفة في مقام مشاهدة الكثرة

و ذلك كمال التوجيه ولا يخفى ان المنسب على تلك المشاهدة صبيحة الخطاب ومنها
 انه تعالى به اول على انه ثابت عن كل مبتلي بعالم الحسن وطريق الوصول اليه التوجيه
 اليه تفصيل صفاته بقلب حامدا فان نهاية التفصيل خصوص هذه بحيث يسعه
 ان يحاط به ويحضره يري العبد ان القدرة كماله وهو دليل عاجز فيحاط به
 باظهاره من سواه ويجوز في كل ما عداه وانه لا حول ولا قوة الا بالله **قال**
 الشارح المصنف ولما اخبر كلامه في ذكر خلافه مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام
 منه وان لم يكن باعث المستند اليه اقول قد مر البحث في اول الشروع
 في بحث خلاف مقتضى الظاهر على وجه لا يحسن المستند اليه ونبه على ان بحثه غير
 مختص به حيث قال وقد يخرج الكلام على خلافه ولا يقبل وقد يخرج المستند اليه
 على خلافه فقول **ومن خلاف المقتضي** يعني خلاف المقتضي الذي لا خلاف فيه
 وهو مطلق خلاف المقتضي ونبه بقوله من على انه لا يخصر فيما ذكر كيف ويجمع
 المخازات خلاف مقتضى الظاهر في القاموس لقبه لتقاء والتقاء هكذا
 فقول **يلقى مخاطب** يعني ما يترقب مما عدا المفعول الثاني بالياء ان جعل
 الخطاب ملقيا غير ما يترقب **بجمل** اي بسبب حمل كلامه على خلاف مراده
تبيينها على انه اي ذلك المخالف اولي بالصدق واقول وهو واجب ان يفيد
 على حسب تفاوت المقامات وكونه اولي اما بالنظر في المنكر او بالمخاطبة
 ولا يخفى ان التلويح لا يتوقف على حمل كلامه على خلاف مراده بل يفرض ان يكون التبيين
 على ان غير اولي بالافادة والمخاطب به فالحمل على خلاف المراد موهلة
 لا حاجة اليها لقول **المتبع** في **الحجاج** وقد يقال **الحجاج** متوعد الله اشارة
 بقوله وقد قال وجعله حالا انه قال ذلك بدئية واكد فطانه بقوله
 متوعد الله حيث لم يحمل بيته وبيها واعد الحجاج **لا حملك على ادم** **بمثل**
الامير **حل** **الاعلى** **دم** **والاشم** منه الحجاج انه الاول بالصدق نظر الى
 الخطاب لقول مبتلي على ادمهم والاشم اي العدم الذي غلب سواده
 حتى ذهب البياض والعدم الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد
 وضع الاشم للعدم على المراد بالادهم او افادة الله لا ينبغي ان يكتب بالادهم
اي من كان مثل الامير في السلطان والعلية وكلمة اليد اي الكوم والفة
 والمات **محمد** **يو** **ان** **يصف** **قال** **الشارح** بان يعطى من الصفاء **لان** **يصف**
 من خد ضرب اي يقيد ويوق وفي القاموس حمل كلامين الاصفاء والصفاء
 شتر كما بين المصنفين فكذلك ان يحمل على لفظ واحد وكلامهما المعنى وان يحمل

كل لفظ محال بالآخر اما كما فعله الشارح او على عكسه روي انه قد اعضب المحتاج
 قوله وقال ادم حديد فقات بلا توقف لان يكون حديد الحبر من ان يكون بديدا
 او غيرا بالنسبة اليه الامير لوان او **النايل** **غير** **ما يتطلب** في **الحجاج** **الطلب**
 هو الطلب من بعد اخري فالاولى بغير ما يطلب لان ذلك التلويح لا يحسن من بيان
 في الطلب ولا انه اوقعه فيه من المناسبة بين يترقب ويتطلب فرج رعاية جانب
 اللفظ على المعنى **يتوكل** **سوا** **له** **مؤلة** **عين** **الكلام** فيه **الكلام** **بني** **جمل** **الكلام**
 على خلاف المراد هل هو من وري اخلا **شبهها** **ان** **الاولى** **بجمله** **اي** **بجمل** **النايل**
 او انه الاولى **بجمل** **الحجب** **فالاولى** **الاكتفا** **بقوله** **علي** **ان** **الاولى** **او** **المهم** **من** **غير**
 ذكر له والفرق بين الاول والمهم ان المهم هو الواجب ولا يخفى ان تلقي الثاني بغير
 كما يتطلب مندرج تحت تلقي الخطاب بغير ما يترقب ولا تفاوت بينهما الا حسب
 العنان **قوله** **قال** **تكون** **من** **الاصلة** **فله** **مواقف** **للناس** **والج** **كان**
 السؤال عن حكمه تفاوت الاهلية اولي بحالهم والجواب ببيان الحكمة اولي بحال
 الرسول عليه السلام لانه المبعوث لبيان امثاله في الشرح ما لو اعز الشب في اخلاق
 العرب في ريادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الدلائل يبدد وقياسا على الخط
 ثم يزايد قليلا قليلا حتى يتملي ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يوه كابد افاض
 ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلية يجب ذلك للاختلاف في عالم
 به الناس او من من المذاهب وحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم الحق يعرف
 بها وقته وذلك للتبيين على ان الاول والايق بحالهم ان يتاوا من الغرض من التبيين
 لانهم ليسوا بمن يطعنون بهولة على ما هو من فائق علم الحسنة ولا يتعلق به عن هذا
 كلامه وفي الوجه الاول انه يلزم ان يكون في الآية بيان ان السؤال عن الغرض يكون
 اولي بالنسبة اليه من لا يطعن بهولة على السبب وظاهر الخطاب خلافه ان معرفتهم
 من بيانه مبني على علمه وسلك حيث صاروا ببيانه عالمين بالسبب مع بعده من فهمه
 فالاولى ان يقال الاول **بجمل** **من** **لا يعرف** **احكام** **الشريعة** **وتقدم** **عرفة** **الاحكام**
 او الاول **غير** **السؤال** **عن** **افعاله** **تدري** **هو** **السؤال** **عن** **حكمه** **لا** **عن** **اسبابه** **لانه** **الفاعل**
المختار **المستغن** **عن** **السبب** **وكوله** **قائي** **تكون** **ما** **اي** **يفقون** **قل** **ما** **انضم**
من **جمل** **الاولى** **والا** **قرين** **واليتامى** **والساكن** **وان** **السبيل** **ما** **لو** **اعت**
 بيان ما يفقون فاجيبوا بيان المعارف تبيينا على ان المهم هو السؤال عما لا ت
 التفقة لا يفيد بها الاولان وقوع موقعا وكل ما هو خير ووضوح للاتفاق فذكر
 هذا على سبيل التضمن دون التصديق كذا في الشرح ويحمل ان يكون وجه كون

بيان المصارف مما لا بد من نفس الحقيقة ان تقام كات على وجه لا تقوى
فما كان كالأصل المتأخر والمباهاة فيصرفوننا الى الامايد وارباب الحياه
والثروة فاجنبوا بيان المصارف بشيئا على ان المهم لك في الاتفاق ذلك لا خطا
فيه في المصروف لا فيما تصرفوا ومنه **التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي** تبين
على تحقق وقوعه ولا نه اعتمد على انه يتبين من له فطنة ان التعبير عن الماضي
بلفظ المصارف ايضا من خلاف مقتضى الظاهر لكنه تبين في محله فلم يتغير
له لذلك لا اختصاص خلاف مقتضى الظاهر بما ذكره بل بجاز كذلك **محمود**
في الصور فصفى من في السموات ومن في الارض سمى موضع فصفى مكان
فقدع ويبعد ان يقال لم يبدل بالقران بل بتركيب مصنوع له وابق اكثر لفظ
النظم **ومثله** في كونه خلاف مقتضى الظاهر او في النكتة ان **الدين لو اقم**
اي التعبير عن المستقبل بلفظ ام الفاعل وبنه بقوله ومثله على تفاوت بين
المثاليين وكانه لا اشتباه في كون المستقبل بلفظ الماضي خلاف مقتضى النظام
فيه خالف لعدم دلالة على زمان ووجه التنبيه فيه على تحقق الوقوع ان ام
الفاعل حقيقة فيما فيه الموصوف به في الحال اتفاقا بخلاف ما يتصف به بعد
التعبير اتفاقا واختلف فيما اتفقت به قبل وانقضى كايين في **الاصول**
هذا اذا اريد بالدين جزاء يوم النعت اما اذا اريد الجزاء مطلقا والله تعالى
يعزي العباد في الدنيا ايضا فليس التعبير عن المستقبل بام الفاعل بلفظ
لا يخص بزمان **وذلك** لا يبعد ان يقال الظاهر لم يعلم زمان ما يجبر منه
بالتحقيق وهو غايب عن الخطاب ان يبين زمانه بخلاف ما هو جار بين يديه
والدين كذلك فكان مقتضى الظاهر ان يقول ان الدين يقع فلما قال ان الله
لو اقم منزل منزلة المحقق المشاهد للخطاب **يوم يجمع له الناس** اي يجمع
نزل منزلة الحال بعد ان احسنه وجعله مشاهدا لما اشار اليه بالاشارة
الحسية فان تلك الاشارة تستدجد جعل الجمع فيه في الحال فاحظه فانه بدع
لعله رفيع وأهوت من كون التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي والعكس من
خلاف مقتضى الظاهر من مرعب ثانيا منه بلفظ الماضي فذلك التعبير يقتض
الظاهر وعلى وفق الاستلزام حتى لو عبر عنه بلفظ المستقبل وعن الماضي بلفظه
كان خلاف مقتضى الظاهر لكونه خلاف الاستلزام وظن بك الفاعل كذا
التحقيق بعد ان صوت في بحث الاتفاق على التوفيق تمسك بما هو الحق وآثاره
الله التوفيق ومن هنا تبين لك انه انما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل

وعن

ومن الماضي بخلافه خلاف مقتضى الظاهر ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر
القلب قال الشاعر هو جعل احدا جزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه ولا يتبين
بقولنا في الذار زيد وصرب عمار زيد لان المداه بلبل مكان الاخران يحصل متنا
بصفته لا مجرد ان يوضع موضع فدخل في جعل احد اجزا الكلام مكان الآخر صرب
زيد حيث جعل المفعول مكان الفاعل وخرج بقوله والآخر مكانه ولا بد في الحكم بالقلب
من وراي اما لفظي لجعل النكتة مستدلا اليه والمعرفة مستداه او اوقع هكذا
حكم بالقلب واما معوي بدعور راية جانب المعنى كون الجزاء في الامتداد بخلافه
التركيب الواقع مثله الاول او الاول بيت وضع للناس للذي ببكة ومثال الثاني
ما اشار اليه بقوله **مخوض النار على الحوض** فان الامتداد فيه عرفت الحوض في
النار فان مرض التي على النار ايها على ما في القاموس ولا روية في الحوض
وفي الشرح لا العوض عليه يجب ان يكون له اذ كان يقتل في المعروض او رغب
منه ومنه اذ حلت القلنسوة في التراب والحمام في الامنيج لعل النكتة في القلب
في هذه الامور ان العادة تحرك الموضوع عليه والمطروق نحو الطرف وهذا الامتداد
بالعكس وقيل **السكاي مطلقا** وجعله نفسه اعتبارا لطيفا ورده **صريع**
مطلقا وقاب يجب ان يحتج عنه والحق انه ان تعين اعتبارا لطيفا قبل
كقوله اي قول روية ومنه في مقارفة مفعول متكونة بالعبارة **ارجاء الطرف**
ونواحيه كان **لو ان رصه سمان** اي لو بنا يربد ان المضاف اليه التما محذوف
ولكن ان جعل التقدوير اي هو كونا وجعل صير لونا الى الارض والمحذوف
الى التما فتكون اشارة الى القلب لانه حذف المضاف والاعتبار اللطيف فيه
ما شاع في كل تشبيه مقبول من المبالغة في كل التشبيه لانه استحق جعله شريفا
به ويمكن تغيير قوله كان لو ان رصه سمانه بما لا يكون فيه قلب ولا حذف اي ارفع
العبارة منها متراكما واصلا بالما حيث صار التما صيلا لا رص اتصال الموت
بالجسم فان لو ان رصه سمانه الا اي وان لم يتفقت اعتبارا لطيفا رده لان نفسه ليس
اعتبارا لطيفا ولم يتغير لونه بايقين خلا في المقصود لانه لا يفرق بغيره بل في
هذا المقام لان رده ما يفتن خلا مشتركة بينه وبين عين لا ينبغي ان يجعل بين
سماحت القلب ولا يخلق له سره ما قال السكاي فالتعريض له لا تعرض له الشارح
من فضولات الكلام وعدم رعاية ما يليق بالمقام كقوله اي القطا في نصف ناقته
بالتمن فلما ان جرى من عينا **الظن** بالعدن اي القصر السباع هو كالتما
الطيف المتن كذا في القاموس ولا مند فيه كاطنت العدن بالسباع وهو ان يمين

مبالغة في وصف الناقة بالسن وأشار به إلى أن العلم المكتسب صار أصلا في بونا
ومعروض ابن صار فرعاً لأجله السماع بالعدن مما تستجبه الآية وإن استصح
الآية أن كما لا يخفى **أحوال المسند** أما ترك التوكيد الووع والحذف الاتساق
فالثاني يدل على سبق البوت دون الأول فلذلك قال كذا في استحجار الحذف
في المسند إليه والترك في المسند اشعاراً بأن احتياج الكلام إلى المسند إليه أشد فحاله
كان ثابتاً لا محالة ثم اسقط لدواعٍ وأورد عليه أن كلامه هذا ينافي ما ذكر في شرح
المفتاح الكشاف أن قول ابن عباس رضي الله عنهما من ترك التسمية فكأن ترك التسمية
مائة وأربعة عشر آية من القرآن مشكلاً لأنه لم يكن في سورة براءة تسمية محمد
تأديماً لأنه قال كلامه هذا على أن الترك يقتضي البوت وهذا أن ترك مائة
وأربعة عشر آية لا يكون القاري التارك لما قرأه أربعة عشر آية وترك القراءة
قد تحقق به دون ثبوت القراءة فلا يكون ما ذكره مستلزماً بثبوت التردد
لأن المتردد هو القراءة فكذلك ثابتة ولا وجه أن اختلاف العبارات القلبية
على تعدد ما يفرض عما يتبادل الذكي لا للنفقات والأما غير المصنف عن عدم
ذكر المفعول في بحث مقلعات الفعل بالحذف **فلا أمر** في حذف المسند
إليه **كقوله** أي قول جابي ابن الحارث البرهمي.

وَمِنْ يَكْ أَمِي بِالْمَدِينَةِ رَحْلَهُ.

اي منزله فامسى وامي اليه المكان مجازا ولكن ان جعل قال ابي حمير من الخبز
جمله بالمدينة واميامة والجمله كلامه وكون الواو كما في خرج مع اليازي
على سواه وسماني ولا يجوز نصب راحله على الطريقة لانه ليس بينهما قايلا ليعذر
في قاي وقيار في القاموس اسم محل صابي او قومه وقال السيد السند
او فلانم **بما لعزيب** لفظ البيت خبر ومفعول محذوف عن قوله ويجوز ان يكون
وخبر قيار محذوف لان قوله لعزيب لا يصلح ان يكون خبرا عناني وقيار لان قيارا
لكونه مطلقا على محل اسم ان يستدل او العاقل في خبر الابتداء ولا يجوز عمل ما يدل
في مفعول واحد سواء كان من جنس واحد او من جنسين مختلفين لانه مفرد والمفرد
لا يصلح ان يكون خبرا للمفرد لان المتعذر قد يخبر عنه بمفرد اذا كان بين
اياه كالانصال لتزليه منزله الواو احد صرح به الرضي واقام عليه اية بيته
من القرآن ولا يجوز ان يكون المحذوف خبرا لان دخول **الدم** يستلزم على ان
المذكور خبرا فالقديس فاني فقياس بما لعزيب عزيب وقد مطلق عزيب
على قوله لعزيب وقيار على محل ضمير المتكلم بعاطف واحد ولا نصار عليه اذا كان

العَامِل

العليل وأجداً فعلي هذا يكون خبراً خبر على أن يكون العليل فيه عليل
 قياراً على لفظه حتى يكون العليل فيه أن لا نه مع ذلك لا يصلح أن يكون خبراً
 ومريض في محله جوازاً لفظاً على محله جوازاً فلا تعويل على هذا التوجيه
 وأن ذكر الشارح المحقق بل التوجيه أن العاطف بعطف مجوع قياراً غريباً على قوله
 في لغزيب عطف جملة على جملة وبه قطع الكشاف في قوله تعالى أن الذين آمنوا
 والذين هادوا والصابئون والنصارى الآية لكن فيه بعض المعطوف على بعض
 المعطوف عليه وهل يجوز ولعله لهذا المتيقن الرضي وجعل أو أو الصابئون
 اعتراضية وبعد تجويد لغة بقوله النحوي وتوافقاً لأمام المروزي
 له ودفعه فساد التقديم بأن التقديم في شبه التأخير وإن يجه عليه أن تقديم
 المعطوف على المعطوف عليه أيضاً في شبه التأخير مع عدم جواز في الجملة
 لا بد للتقديم من كلمة **فالس** النحوي النكتة النسبة على أنهم كانوا
 أميناً المذكورين صلاً وأصلهم وأصلهم غائباً عنهم أن معهم الأيمان
 والعمل الصالح فيما الظن بغيرهم وفيه أن النسبة حاصل بالحكم عليهم ولا
 مدخلية للتقديم **فالس** الشارح المحقق نكتة التقديم في البيت النسب
 بين القياد ونفسه في التأثر بالعربة إذ لو قال أني لغزيب وقياراً جاز أن
 يتوهم أن له مرتبة على قياراً في التأثر عن العربة لأن ثبوت الحكم أو لا قوي
 فقد نه لينا في الأخبار منها ما دفعه بينهما على أن قياراً مع الله ليس من ذوي
 القول قد سادى انقلاباً استحقاق الأخبار عنه بالأعقاب قصداً إلى
 التحد ولاحي للفرق بين النكتين أو أحدهما النسبية والأخرى البهنية
 أولى من البهنية وأن يشعر كلام الشارح بالاتحاد والبيت مثال الحذف
 المستند عن المعطوف بإحترار عن لعبت مع ضيق المقام والحذف المستند
 بتجارية أو الحذف مع تقديم الفضية **وكقوله**

وَحْنٌ بِمَا عَسَدْنَا وَأَنَّتْ بِمَا

مثال المحذوف هذه النكتة بعينها مع كون المستند المحذوف للمحذوف أو مع
تأخير الفرية أو مع بقا بقية المحذوف وقد أشار الشارع إلى ترجيح
جانبه بالتفسير عن نفسه بضمير المتكلم مع الغير نظيماً لثانته **وقولك** لفظ
الغير معين لا فاء أو العموم فيكون فيه إشارة إلى نهاية شئ نوع الاستعمال
بـ **يد منطلق** **وذكر** مثال للاختصاص عن العايش بدون صيق المقام كما يستفاد
من الإيضاح والعطف بمثل أن يكون من مطلق جملة على جملة وإن يكون من مطلق

مفردين علي مفردين وفي تفصيحه وهو ان المقصود تشريك المستند المستند اليه
في كونهما مستندين لمستند اليه واحد وكذا الحال في التشريك مع المستند اليه
هكذا افادة السيد السند في شرح المقنع **وقولك خرجت فاذا زيت**
لعله مثال لتفصيل العدول اليه اقوي المذهبين واللفظ قال
الشارح الحذف هنا ما مر مع اتباع الاستعمال الوارد عليه **فان قلت** لم يسبق
في المتن ذكر للاختصاص المذكور من ذلك تحت قوله **واما** لكونه ذلك ونحن نعلم
بأنه انك على شوق كافي في معرفة هذا المثال قبل ان تصير مخاطبا لنا في
هذا المقام فلما استعملنا بما يتعلق به بعدنا شغلا بقصود الكلام فاعرضا
فنه خرجا من الملام **وقوله** اي الا عني **ان يحلوا ان يخرجوا** اي لنا في
الدنيا خلولا لخلول المسافرين وارحالا اليه الوطن وهو الاخرة **وان في**
الشعر ادعوا احلا في التبعاج الشعر جمع ساخر كصحب ومضاجع تقول
شعرته اسفر شعرا اي خرجت اليه السفر وفي القاموس رجل سفر وقوم
سفره وسفره الحضر والسافر المسافر لا يفعل له **وقوله** من ذلك
بالفريق اي توده ووقارا وقوله ان دعوا يتصل بالممثل وحاصل المعنى
ان لنا خلولا في الدنيا قليلا وارحالا عنه اليه وطن بعيد لا يقطع طريقه
ولا يبدل لنا من تهي اسباب كثيرة في قطع هذه المسافة فلفظ البيت حديد
ومناه مخبر على عدم التمكن في هذا الخلول القليل من تهي اسباب
السفر الشديد وقطع الامد البعيد في الشرح والسفر ارفاق قد دعوا
علوا في المضي لا يرجع لهم ونحن اعلى اثارهم ودلالة المثل على ما ذكرنا
المراد مما ذكرنا والحذف هنا مقتضى الاختصار والعدول اليه اقوي المذهبين
واكتناح الاستعمال الشايع فانه كثر هذا الحذف في مثل هذا التركيب
حق قال سبويه في كتابه باب ان مالا وان ولذا **وقال** عبد القاهر
لو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يحز لا بنا المنكوله لثابه والمدرجة
عنه ولعنق المقام للخصر ومحافضة الوزن ولم يذكر في الشرح الا الوجه
الثاني للصيق ولقد نبه في هذا المثال على ان خبر الظروف مع كونه ثابتا
من الخبر الحقيقي محذوف **قال** السيد السند ان جعلت ان اسماعيل
ظرف بمعنى الوقت جعلته بدل اسم السراي في السفر في زمان معين وان
جعلته ظرفا بذكرته من قوله في السفر والمعني واحد وفيه بحث لانه ذكر في
ان ادلزم الظرفية لا تكون اسما الا اذا اضيف اليه زمان او تكون مفعولا

به وايضا التوده والوقار صفة السفر لا وقت سفرهم نصيبهم فالوجه ما ذكرنا
وقوله **قل لو انكم تعلمون خزان رحمة ربي** جعل الشارح المحقق
سبب ايراد هذا المثال كون المستند فيه فعلا على خلاف ما تقدم فان المستند
فيه اما اسم او جملة ونحن نقول اوردته للتنبيه على انه المحذوف فيه كثر الظروف
فيما يعني غشاقة الحذف والتنبيه على ان الذي ينبغي تقدير المستند قد يكون
غير ثبات المستند اليه بلا مستند وهو هنا حذف الشرط اذ لا به كان الكلام انتم
تدعون كاذم الكوفيين مع وجوده وللدلالة على الاستبعاد بالقرآن وقدمه
على قوله فصار جملة تقدير بما للتصريح على المحتمل والتنبيه على الحذف الواجب
بعد الحذف الجائز لان الذي له الحذف فيه بخلاف الدواعي المتقدمة اذ انما
فيه تحصيل الاتهام او لا ثم التفسير ليمكن في النفس فضل ممكن وللايمان بما فيه
غربة تشرناظرين وهو تفصيل مزيد التمكن من خلاف الدال واسيد اذ
ما هو في غاية النفع في صورة البيت اذ اول ما يبدى للناظرين ان المنكر ياب في حذف
المستند ثم الايمان به مع زيادة هو المستند اليه ثم يلوح عليه انه في غاية الافادة
فيحلو المنكر من حيث كالتأثير في الاشياء في غير صورها فاحفظ هذا من الكثرة
فانما من البديع **قال** الشارح الفرض من الحذف الاحتراز عن العبث
اذ المقصود من الايمان بهذا الظاهر تفهيم المقدر وقوله اظهرت لم يحتمل اليه
اقول اولا فليكن هذا ايضا لا يزداد هذا المثال فان العبث فيما سبق كان
نفس المستند وهنا ما ذكر في التفسير وثانيا ان ما ذكر في ثانيا في ما ذكره المصنف في
الابضاح ان التقدير يكون قد يكون على التكرير للتاكيد فليس ذكر المفسر
المؤكد عينا لان فيه فائدة التاكيد لكن لعل ان اصل التركيب لو لم يكون لما
حذف بقي انتم ففسر بمذكور فلو ذكر المحذوف لكان التفسير غشاوا وهو المصنف
في كتب النحوي ولا حاجة اليه تنبيه هذا المعنى بقيد الظاهر لانه بحث صرف
وهذا ايضا من اسباب ايراد هذا المثال **قال** الزمخشري هكذا
ما يتقنيه بل الاعراب وامانا يتقنيه بل البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة
على الاختصاص وكان الناس هم المخصوصون بالشرح المتباعد لان الفعل الاول
لماسقط لاجل المستند بوزن الكلام في صورة المستند والخبر يعني كما ان انما
في حاجتك وهو مستند وخبر بقيد الاختصاص كذلك ما هو في صورة المستند
والخبر ما يستفاد منه الشارح الصلابة انه يجوز جعل انا عرفت جملة فعلية
منبهة للاختصاص تقدم التاكيد الذي هو لعل المعنوي ليعني في صورة

المستند أو الخبر مجري عليه في شرح كلام الشاكي حفظا لظاهر مقابله ان المستند
اليه قابل معنوي قدم للتخصيص وفهم منه الشارح الحقونه اذ هي ان كل ما يفتد
الاختصاص بحله فعلية في صورة الاحتمية عند ان تحذف من استدلاليه
بكذا الكلام وقال هذا الكلام منسوخ في نفس دعواه وحجة عليه لا اذ هو
جعلنا مفيد للاختصاص لكونها ما يبيد في صورة الاختصاص نعم التفت
من قبله العلامة من كلام الشاكي من جعل رجل مرفق فبذل الاحكامه حيث
قال قد زاحم ليل يتيقن التخصيص الصحيح للامتناع اذ لا سبب له سواء
وقوله تعالى مرفوع حين يحتمل الامرين **فصير جميل يحتمل الامرين** بل
الثلاثة ثالثا ان يكون من قبيل سلام عليك اي فصير جميل اي **اجل** بالفتح
تفسير الامرين او فامر موابه الواو لان مفعوله الاحتمال لا يكون مردودا ولا
في حله محذوف المستند بتقدير صير جميل بل لانه مقدر ولا امتل فيه النصب
وقد قرى فصيرا جحلا والامتلا فاصير صير جحلا مالا الى الوقوع لافادة الدوام
والثبات والثاني في الغدول جعل مفعول الفعل خبر من المصدر كما في الحمد لله
وكانه اشار بتقديره ببيان حذف المستند اليه انه احتمل لان المقصود الاظهر من
الكلام وهو توطيئ النفس على الصبر برحمته وان ذكر الشارح المحقق لشرح حذف
المستند استه او حبه ورجاه واجد بعد الف والضمير الجليل هو الذي استلوك
فيه الى الخلق وجعل صاحب المفتاح ذلك الحذف كثيرا لثبته وذلك ان جعل
لصيق المقام لكان توجه المشكل وتحرره **قال** صاحب المفتاح وقد يكون
حذف المستند بنا على ان ذكر مجموع الكلام اليه ما ليس بمبراد لقولك اريد
عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو فتصير ام مقطوعة وبجبه عليه
ان هذا لا يفيق الحذف لا مكان ان يقال ام عمرو عندك فان ام حينئذ يصح
ان تكون متصلة ودفع بان ام هنا وان جاز كونها متصلة لكن الظاهر فيه
الانقطاع لان ايراد المقدر بعد ام اقرب الى الاتصال مع امكان ايراد
الحمله دليل فصد الانقطاع الا ان يكون قرينة واضحة على قصد الاتصال
كذلك سوار زيد عندك ام عمرو عندك ولا يجني انه يستفاد مما ذكر ان ذكر
المستند اليه قد يكون لانه لو حذف يخرج اليه ما ليس بمبراد كما في قولك اريد
عندك ام عمرو عندك فانه لو حذف يخرج من الانقطاع الى الاتصال والذي
أري انه لا خير مقتدر في اريد عندك ام عمرو لانه في معانيها عندك ولا يذهب
عليك وان وجوب قرينة المحذوف لا يخص محذوف مستند ولا سوار زيد في المستند

اليه

قال لا يذهب محذوف بلا قرينة كما في اقيم مقام المفعول واما لو جوب القرينة على المحذوف
بما يعرفه العاقل الا انه لما عرفت حذف المستند بالترك الموه للامرين عند الكليته
والاستغناء عن نصب القرينة تداركه بقوله ولا بد اي المحذوف من قرينة ولكن ان
تجعل المبراد وجوب القرينة للخطا ولذا عيه اذ المحذوف مشترك بين دواحي فهو
كما للفظ المشترك لا يبيد المعنى للمبراد بلا قرينة الا انه يفصل القرينة المحذوف
ولا عكس لي ليس القرينة مما لا بد لنا من المحذوف ولا عكس بل ربما لا يحذف مع وجوب
القرينة لوقوع **الكلام** جوازا لسؤل محقق اي مذكور يكن الوقوع اعم ان يكون محققا
لقولك زيد في جواب من قام او مقدر او نحو وليس ما ليس على السموات **والله**
ليقول الله وهذا امره الشارح المحقق حيث قال حذف المستند لان هذا الكلام
عند تقديره ثبوت ما فرضه من الشرط والجواب ان يكون جوابا عن سؤال محقق يعني كونه
جوابا عن هذا السؤال المحقق في الجواب انما يتحقق عن تقدير ثبوت ما فرضه لا قرينة
فيما ذكر فلا يبرر ما ذكر السيد السند من ان فيه اشعار بان السؤال في نظم
الاية ليس بمحقق واما يصير محققا اذ وقع ذلك المقدر ان يالهم فيجبوا واما
كان في الآية فوض حقيقتها ذكر اية على طبقها اذ اعققت وانت تعلم ان القرينة
هي ذات السؤال وهي تحققة في الآية وهذا هو المراد بقولهم لسؤل محقق لا كونها
سؤالا وهو المقدر من المقدر فيها كلامه وكيف لا والشارح لم يعلق تحققة على تقدير
ثبوت ما فرضه بل وقع الكلام في جوابه فان ايراد بان ذات السؤال قرينة انما
قرينة من غير كون الكلام جوابا له فباطل وقول صاحب المصنف لوقوع الكلام جوابا
لسؤال شاهد عليه وان اراد ان ذات السؤال بشرط وقوع الكلام جوابا لقرينة
فلا بد من اعتبار الوقوع وانه ذكر الشارح انما هو تصوير الوقوع وبهذا اندفع
ايضا ان الشرط فرض السؤال المطلق وهو يتم السؤال المحقق والمقدر وكيف يلزم
من تقديره ثبوت كون قوله جوابا بالسؤال محقق هذا ولا يظهر ان المراد بقوله
يقول الله ما مع قوله ليس لي قول خلتين الله لان المقصود انهم يحبون باليات الخلو له
تعالى سوا كان ذلك للآيات مع كون الفعل او مع حذفه فالاية مثال باعتبار ما
يشتمل عليه من جواب حذف فعله لا باعتبار ان الجواب المستفاد منه لا محالة
محذوف المستند من المستند المحذوف في جواب هذا السؤال في الاكثر الفعل
وربما تكون الحمله التي هي خبر المستند على طبق مواقع الذكر فانه في الاكثر الفعل
قال تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي قال تعالى من خلق
السموات والارض يقول الله خلقهن العزير العليم وقال تعالى من يحييكم من طلمات

البر والبحر قل الله سبحانه وتعالى ان السوال عن الفاعل المطلق فالتايل خالي الذهن
عما يليق اليه الجواب فلا يحتاج اليه تقوية الحكم فلا ينبغي تقديم المسند اليه القيد
للتقوي وربما يتحقق المقام قصد التخصيص في الجواب كما في قوله قل الله سبحانه وتعالى
المسند اليه من قال القدر مطلقا هو الفاعل وحده الشارع مذهب جمهور
الحنابلة فعند لكن لا كمن قال المحذوف مطلقا هو الخبر لان رعاية المطابقة اهم
والسوال جملة اسمية وان السوال عن الفاعل في تقديم المسند عنه اعم والشارع
المحقق ايضا فعند حيث اثبت مذهب الجمهور فان الواضع عند عدم الحذف جملة
فعليه لانك عرفت انه مختلف والمهور في تدعيم تقديم الفاعل ان السوال
عن الفاعل وان القيدية فعلية واعتبر عليه الشارع بان السوال ليس عن فاعل
الجنوي انه لا يفي له بل عن مصدر عنه الفعل فيستوي في تعيينه فقد يراد الفعل
والجملة الفعلية والقيدية لا تطلب لا تقدير الفعل و زمان الفاعل
ولان طلب تقديره عايلا في المسند اليه المذكور ويمكن وقعه بان السوال
عن مصدر عنه الفعل يتحقق تقدير المسند عايلا في المسند اليه لا اجرا لان
الاول يفيد مصدر الفعل صريحا واما الخبر فيفيد ايجازي مع المسند
اليه فربما يتضمن هذا ايجاز مصدر الفعل عنه فالقيدية فعلية واسمية
الاجل الجواب جملة فعلية نعم يحتمل ان السوال جملة اسمية فالسوال
عن محله مع المسند لا عن مصدر عنه الفعل فالقيدية اسمية لا فعلية
والنقص عنه بما حقه السيد السند ان الجملة اسمية مبنية فعلية فعند
لانه اختصار فعليات غير متناهية هي اقام زيد ام قام عمرو ولي بالانما
لان الاستفهام بالفعل اولى بكونه متغيرا فيقع فيه الايمان ولما اريد الاستفهام
وضع طه من الاجمال تلك الذوات وصفت الاستفهام فادرج الضم فيهما
فصارت اسمية مبنية وفي الحقيقة هي فعلية وبهذا اندفع ايضا ان الجواب
بالفعلية تارك لرعاية المطابقة على رعاية المطابقة قوم قصد التقوية
وهو لا يليق بالمقام وربما يرجح تقدير الفعل بان في تقدير الجملة زيادة
حذف وتقليل الحذف اولى ووجه السيد السند بان الزيادة القيمة
على فوائد لا تزد ونك الزيادة تشمل على تقوية الاسماء ومطابقة الجواب
للسوال وهو مرفود بان المقام ليس مقام التقوية والمطابقة للفعلية لا عرفت
او مقدر ليس المراد المقدر في نظر الكلام بل السوال المنوي الثاني من
المقام وان لا يحتمل تقديره عن قول من اراد ان الفعل من مرثية يزيد بن

سئل

مثل **ليكن** يريد **شارع** لانه قيل من يبيكه فقيل ضارب بخوضه اي من
يدل خصومة لانه كان لاجل الا لا يظهر للضعف **وخط** ما طبع القواعد المحبطة
الذي ياتيك الليل المعروف من غير وسيلة اخفا عن الناس سؤاله لانه كان اهل زور
وانت في السوال لاجل اهلاك الهندك ما له فقوله مما يتعلق بخطه كالتعلق قوله بخوضه
بضارب ويكني للطرف راحة الفعل ولا توقف محته على اعتماد اسم الفاعل والطول
بمعنى الطمحات لانه جمع ملحوظ على خلاف القياس لطوابع جمع ملحوظ ولذلك جعل
فاعلا لاحاطة ففعلج بمعنى الما في هذا الى المضارع بحكاية الحال كذا ذكر الشيخ
الشارع المحقق وهو المهور وعن قول المراد بالمضارع ومن يفرض بعد موت
يزيد والمحيط من يبال كذا في بعد موته لانه كان فيا للحضوثات والهندك
فلا يكاد يقع في حياته خصومة ولا احاطة محبة لما لا يتناول حتى يفرض احد محض
ويحتاج الى احاطة الاحاطة بالمضارع بمعنى الاستقبال ولا يخفى ما في هذا الاحتمال
من كمال مدح يزيد بحماية الناس من الطلبة والمهور جعل ضارب فاعلا للمهور
كما في المثال السابق وقد نقى عليه بن احباب ونحن نقول لا تبلغ ان يجعل قدر
ضارب بخوضه يبيكه فيكون الكلام معينا للخصم تعريضا بان الطلبة التي تضرع
الناس بخوضهم في السرور عزوتيه وفيه يزيد تحت على نوتيه ولفظ البيت استدل
ومعناه التحذير على قوته يزيد لغوت هذه المنافع لعامة الناس وهذا من جمل
فصل هذا التركيب على خلافه فاجمع مع ما سبق بهذا المثال السوال المقدر
كما صرح به والمسند الخبر على خلاف ما تقدم والله تعالى اعلم ومن المباحث
الدقيقة التي خلاصه زيد لا خيار وشدا انظار اولى الابصار وصده ذلك ايضا
المتفطن المتخلص عن رتبة التقليد باصفا جديد هو ان السوال الثاني من ذكر
ليكن من المانور اليك فالقدم يستحق حذف المسند اليه اي المانور ضارب وكان
تقديره من يبيكه لكونه في قوة من يشهد امرن وقد راى المحضري يبيكه ماري
قال السيد السند هو النسب بالمعنى ويبيكه النسب بالسوال المقدر وكان
وجه الانسبة بالمعنى ان المقام مقام تعيين المانور ولما كان البيت مبنيا على تقدير
جعل ليكن مبنيا للمفعول وله احتمال البقاء للفاعل والمحمول لا يصلح مشاهدا
ما لم يفرج جانب الشهادة فضلا من ان يكون مرفوحا لكون الحذف هو خلاف
الاصل لم يزيد من الترجيح وقالت **ومقتله** اي بقدر اعتبار الحذف من البيت
ونظائره **في خلاصه** وهو عدم اعتبار الحذف بجعل ليكن مبنيا للفاعل ويزيد
مفعولا **بضارب** فاعل الامر **بشكر** او **الاسماء** اي بذكر مرتين فقوله **اجمالا**

مقتضى تفصيل للذكر المصنف لا بتكرير فلا يلزم تكرار اجمال وتصيد
مع انه خلاف الواقع وقد ذكرنا الشارح بتكرار الاسناد بان اجمل اجالا ثم فصل تفصيلا
والاسناد الاجمالي تكرره لانه يحصل مرة من الفعل المجهول الذي هو الالف في ان هناك
بايا ومرة من السؤال الذي عليه واشتماله على تكرير الاسناد يوجب تمكين
الاسناد في غير المحاطب وكونه بايا شاب الجمل الثلاث ليكن زيدا ومن يكره
ويكره ضارح به وكون اللفظ الجمع للفوائد كما يرويه في الاجرا برجه عليه وبنه
ان وقع ان من جناب الفصل الذي ذكر السكاكي كونه اجمع للتوايد ولا وجه لذلك
المصنف اياه نعم قصر النظر عايد الى من اقتصر في بيان ترجيح تكرار الاسناد
على كونه موجبا لمزيد التمكن في التفسير هذا ونحن نقول ويتكرر ابقاء النبا
على يزيد وهو انشأ بالمريضة **ووقع نحو يزيد** في فصله قد اشار بزيادة راج
التحليل الى ان الكلام ليس في خصوص البيت والاولي وسوق نحو يزيد مستدالا
فان المسند اليه ارجح من المسند ومن الفضله ويكون معرفة **الفاعل** لمصنوع
نعمه غير متوقفة لا يعني انه ينافي كونه جارا لسؤال مقدر لان التايل متوقف
لجواب قوله **لان اول الكلام غير مطع في ذكره** فبانه اراد انه غير
مطع بالذات فبما كنه لا يعني يكتفي في كونها نعمة غير متوقفة وان اراد انه
غير مطع اصلا فليجوز لانه لا يفي الى السؤال المطع والاولي لان اول الكلام يويس
عن ذكره لان ايزاد الفعل المجهول علامة الاختاب عن الذكر بالكنية وحاصل
الترجيح انه كنفه غير متوقفة وغير المتوقفة غير متوقفة بل ان انتظار وجب
الطلب فهي لغة صرفه فتكون الذو هذه المقدمة ناقصة فيما المصنف
والشارح انفسها حيث ذكر المصنف في بحث التشبيه ان قيل اني بعد طلبه
الذ وبعده الشارح **قال** الشارح المحقق والمخار من ان يفصل نحو ليكن
يزيد ضارح بنصب يزيد على خلافه سلامة عن الحذف واشتماله على اتمام
الجمع بين المتناقضين من حيث الظاهر لان نصب نحو يزيد وجب
فصله بوجه ان الاهتمام بالفاعل وان في اتمام اول الكلام في ذكر الفاعل
مع تقديم المفعول تشويفا اليه فيكون حصوله اوقع واعز هذا الكلام وفيه بحث
من وجوه ان الجمع بين المتناقضين موجود في خلافه ايضا حيث حذف الفاعل
وذكر فوهو ان الاهتمام به اول اهتمام وان ليس بين الفعل والفاعل فصل
فوجب للتسوية لانه مفصل قليل وان الحذف لئلا وان لا يترج على الذكر فلا
يترج وقد جعله السكاكي من المرححات حيث ناب هذه الجملة شاب الجمل الثلاثة

وليس

وليس هذا الا بالحذف على ان يترجى يستدعي التكت المذكور في المتن
ولا يفارقه السلامة من الحذف ولا ينام الجمع بين المتناقضين **فان قلت** لو لم
يترجى الذكر على الحذف لما فتح ما سياتي من ترجيح ولكن في القصاص جوق على قوله
القتل ابقى للقتل بسلامة عن الحذف **قلت** الترجيح بان الفائدة الحاصلة
فيه بموته التقدير يحصل من الآية بدون التقدير ولا رتبة في رجحانه
وما نحن فيه ليس من هذا البين **وقال** السيد السند او ممة قوله لم يقتل
ابقى للقتل لعدم وضوح قرينة الحذف لان الحذف مرجح بالنسبة الى الذكر وفيه
انه لا خلاف في ان المراد ان القتل ابقى من تركه **واما ذكر** فلما لم يقل فيما
مرء وانا لمخوف من فتح من قوله وان **يعني** كونه اسما او فعلا بلا حفا وتعين كونه
اسما او فعلا ليس بمقتضى الدلالة بل بصير وسيلة الى ان يتعين ان القتل
الى الثبوت او التجدد وفي المنع والايضاح او كونه طرفا في ثبوت احتمال الثبوت
او المتجدد وفيه انه مع حذف خبر الطرف ايضا الاحتمال متحققان فحين كونه
اسما او فعلا بالذكر فالحق ان الاحتمال المطلوب من ثمران حذف المسند الحقيقي
وهو متعلق الخبر الطرف لا ذكر المسند المجازي اعني الطرف واسقاطه اصح
من اثباته وكذا ان يحصل من ثبات الذكر ان يتعين كونه مفردا او جملة ويبدو
عليهما انما اذا حلان ثمران الذكر في الصورتين لاحيا باضعف التاويل
على القرينة لان قرينة الحذف تعين المحذوف فتعين كونه اسما او فعلا او مفردا
او جملة وحصل المفتاح من ثبات الذكر الدلالة على قصد التبع من المسند اليه
نحو زيد ويقام الاسد عند قيام القرينة على المسند واورد عليه المصنف
في الايضاح ان الدلالة على قصد التبع منه انما هو المسند سواء ذكر او حذف لقرينة
فانه اذا علم بالقرينة بقصد التبع كما اذا علم بالذكر ووقعه الشارح بان
القرينة لا تدل على قصد المسند لان قصد التبع وقصد التبع انما يستفاد
من نفس المسند **وقال** السيد السند في شرح المفتاح انه جعل الذكر لقصد
التبع بذكر اقوي فاذا قصد الدلالة على هذا التبع لا بد في الذكر وان
كون التبع بالذكر اقوي حاصرا ونحن نقول لانه اراد ان ذكر المسند عند قيام
القرينة على المسند لان في الذكر خصوصية تقيد التبع منه ولو حذف
لاستفاد تلك الخصوصية كما اذا قيل من الشجاع فيجاب بان زيد ايقام الاسد
فلا قيل زيد لا يستفاد الاراد شجاع ولا يجب فيه فاذا افيد شجاعته بهذا
اللفظ افادة وان ان جعل النكتة التبع نفسه وبس الذواحي الى ذكر

المسند التجب بالمسند لانه على سبب ما في المسند فلا ولي ان
يطلق التجب ولا ينفيد بقوله من المسند اليه ليتناول له واما قوله اقول
فلكونه الاسند لا يقتضي للعدول عنه فلكونه غير سمي مع عدم افادة تقوي
الحكم لم يقبل مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم وفي الافتتاح ولم يكن
المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم وقد قيل احترق بنفس التركيب عن
نحو ان زيد اقام وعرفت عرفت فان فيه تقوي الحكم من نفس التركيب بل من
التكرير واما افادة التاكيد لانه اراد مع عدم افادة الخبر تقوي الحكم كما
يتبادر من السياق والسياق ولا شك ان مناط افادة التقوي هو الخبر لا التقي
اعمال يحصل تضمنه الاسناد افادته الاسناد بتكرار الاسناد ولا نه اراد افادة
المعتمد بها لانه المتبادر والافق قد اثبت لزيد تقوي الحكم قريبا من تقوي زيد
قام **فقول** الشارح انه ليس بمعتمد بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوي
محال نظير واما لم يقبل مع عدم قصد التقوي كما تقتضيه عبارة الافتتاح لان عدم
القصد بجملة الافادة وعدم الافادة علة للافراد **وقال** الشارح
قصد بذكر سلب الافادة لاعم من المقارنة بالقصد وغيرها يخرج صورة
ايروا الخبر جملة لقصد التخصيص نحو انا سقيت في حاجتك وزجل جاني وما
قلت فان فيها افادة التقوي مع عدم قصد التقوي ان القصد الى التخصيص
الا انه لزم التقوي من غير قصد ضرورة تكرار الاسناد ولا يخفى انه بعيد عن القصد
او المتبادر من الافادة وكذلك لا يمتثل ما يقارن القصد على انه مع قصد
الافادة بالمعتمد بها لئلا يخرج زيد قام ما محال لهذا الوجه وبالحروج
عن العبارة لا يفسد خذل الضابطة لو ردد قل هو احد لا محالة حتى تعلق
الشارح لدفعه بانه اعتمد على اشتداد امره ولو اتمد بالامتناد على اشتداد الامر
فليعتمد بتقدير ان الخبر جملة في صورة قصد التخصيص بتقديم المسند
اليه في بحث تقديم المسند اليه وقد عدل من عبارة الافتتاح في اذ كان
فعلنا الى قوله بكونه غير مبني لينااسب الباعثان للافراد في كونهما عديمين
كما يمايب باعما الكون جملة في كونهما وجوديين ولان الفعل شاع في خلاف ما
من المسند اليه الفعل المقابل للايم فاحترق عن لفظ هو ظاهرا في خلاف ما
قصد به وكان في الاقتصار على ايروا الشبي تسميلا على المتعمل لانه عن معرفة
مفهوم الفعل وفيه تعريف بالشكالي لانه ان تصور المقصود لم يكن متوقفا
على احداث اصطلاحين لم يكونا في كلام القوم وكان ينبغي اصطلاح الشبي **وقال**

الشارح المحقق وجه العدول ان المصنف راع صدق ما عرف به صاحب الافتتاح
الفعل على كل مسند لانه قد شره بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند
اليه او بالانتفاء عنه ولا يخفى ان كل مسند لذات صدق من الاسناد حكم بوث
التي او ينفيه عنه ولا يخفى انه لا يوجب العدول عن الفعل بل عن تعريفه منطبق
على ما يروي الشبي الا ان يقال لم يقبل له تحصيل مفهومه وفيه بعد انه اشك
عليه توضيح مفهوم الشبي ويصحح حتى اكتفي بانه بالتمثيل كاذك لك المحقق
فينبغي ان يذكر الفعل وبنيته بالتمثيل هذا او بها يجب ان يثبت عليه ان كلام
الشكالي في بيان مفهوم الشبي غير شحيح وما مفهوم الفعل في فتح لا عبار عليه ومع
ذلك تحريفه ارا القول وقال كلامهم فيما لم يبد شيئا من المعقول والشارح اعلم
والشارح المحقق والسيد السند قد اجمالوا في ميدان اصطلاحه واطاوا
ولما ارض بان اقتصر عليك ماد كروا فانه ليس بما يتبع من القصص وكيف ينبغي ليم
تلا ليلق بانه لم ولم في فنية المعارف اعلى القصص ونحن ناتي بك ما يظهر
لك معنى الفعل والشبي ونضبطه هذه النكته للافراد **فأقول**
المسند الفعلي كاذك الافتتاح ما يكون مفهومه محكوما به لثبوت المسند اليه
او بالانتفاء عنه بخلاف الشبي فان زيد ضرب حكم فيه بثبوت ضرب ابوه
لن زيد بثبوت امر يد لك عليه ذلك المذكور وهو كان بحيث ضرب ابوه
فالمسند الشبي محي مسند لانه قال على المسند الحقيقي والمسند الشبي
كما اسند فيه شي الى ما هو متعلق بالمسند اليه وصار ذلك سببا لاستناد كون
زيد بحيث يطلق ابوه عليه وعلى هذا يلزم ان يكون منطلق ابوه في زيد
منطلق ابوه مسند سببا ولا يفسد ضابط الافراد ولا كون المسند سببا
يتقضي كونه جملة لانه يباين من الامم ربطة الى ما قبله بخلاف الجملة فيوم
والفعل زيد منطلق ابوه ربطة الانطلاق الى زيد قبل سماع ما بعده
بخلاف زيد ابوه منطلق او انطلق ابوه فالكون سببا يقتضي الجملة ولانه
مع من نكته الافراد وعلى هذا ليس بخو زيد مررت به وزيد كسوت سرج
فدس غلامه فعليا ولا سببا وان جعل الشارح المحقق سببا لان تعريف الافتتاح
لشبي سترج في انه ليس سببا ويخرج بقول الافتتاح بكونه فعليا ويبدخل
في قول المصنف بكونه غير مبني فالعدول مسند **فان قلت** ما حقيقة
وان كان كلاما محصلا شيئا لكن يخالف ما ذكر الافتتاح لانه قال ويكون المسند
جملة اذ كان سببا وهو ان يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مبني

عليه او بالانقضاء مطلوب التعليق بغير ما هو مبني عليه تعليق اثبات له بوج ما اوي
عنه بوج ما كقولك زيد ابودا نطلق او منطلق او يكون المسند بغير ما يستدعي
الاسناد اليه ما بعده بالاثبات او بالنفي فيطلب تعليقه على ما قبله بوج اثبات
او نفي لكونه ما بعده بسبب ما قبله نحو عمرو ضرب اخوه لا سببا متصلا بالفعل
نحو زيد ضارب اخوه او مضروب او كونه من يملك عليه هذا الكلام وقد
صرح بكون زيد منطلق ابوه غير ان اخذ في المسند السببي **قلت** قد قدمناه
لك ان كلامه في بيان السببي غير صحيح وهو كما ترى في غاية التعقيد وقد صرح
في قسم الحق ان زيد الكريم ابوه نعم سببي ومن الواضح ان الفرق بين ان
والجزء في ذلك بعيد عن الاعتبار واداء المحقق السببي في الجملة فلا يفتقر
السببية لكنه لا اعتبار للجملة لانه ما لم يصرح زيد ابوه منطلق على زيد
منطلق ابوه لا ينافي في السببي او اذ لم يجد كونه سببا والا لكان ما لم التعليق
ان ايراد جملة بكونه جملة مخصوصة فينبغي ان يكون السببي امر من
الجملة وتكون السببية تقتضي الجملة فلا بد من تأويل كلامه فصح قوله
بانه عرف الجملة السببية لا مطلق السببي ولذا قال لا سببا متصلا بالفعل
الحق والسند الذي يملك عليه ان ام الفاعل بكونه بمنزلة خارج الصفة
لا يكون مع فاعله جملة وليس قوله لا سببا متصلا بالفعل اخراج المتصل
بالفعل عن المسند السببي كما هو في السند السند وقال اما اخرجه عن المسند
السببي ليقطع كونه سببا لكنه لا يرد جملة فانك عرفت ان محقق السببي
في الجملة يخرج السببية عن صلاحية كونها نكته لا يرد المسند جملة ولا يبين
ان يتوهم انه يصلح لذلك وبالجملة يرد على التكاكي خروج محوريه ما منطلق
ابوه عن المسند او عن الجملة السببية مع انه جملة سببية لانكته لا يرد هذا
جملة سوي كونها سببية الا ان تكلف وتقال المرداد بالفعل اعم من الفعل
حقيقته او حكما وام الفاعل بعد النفي والاستغناء في حكم الفعل ولذا صار
مع مرفوعة جملة ومما اوردته السيد السند على السكاكي انه ليس زيد
منطلق ابوه فعليا عند فاعله عن صابطة الافراد وليس باني لان
السكاكي لم يرد كصابطة الافراد لا يخرج عنه افراد بل ذكر نكته الافراد
تستدعي الافراد ولا عليه ان لا يتعرض لنكته تستدعي افراد منطلق في زيد
ابوه منطلق ولما حققناه لك صحت بمن لا يستببه عليه ان هذا المثال ليس
مسندا فعليا وان اذ عاد اثارح العلامة والسند على ان المسند فيه

منطلق

منطلق عليه وحده لان ام الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالحكم به هنا مفرد لان
وعوا به مما لا يفتقر اليه بعد تحقيق الحق لما قاله الشارع المحقق ان هذا الخط
ظاهر لان اللزم ما ذكر ان لا يكون منطلق ابوه جملة ولم يرد ان يكون المسند هو منطلق
وحده لعدم استلزام الافراد بمعنى ما قبله لكون جملة لا لكون مركبا وحل هذا
الافراط من اشتراك اللفظ لان ما ذكره خط مبني على قلة التامل وعدم التثبت في الخط
عن التزلزل ان منع استدلاله ان قدم كون ام الفاعل جملة لحكمه بمنزلة الحكمي عن
العمية والحكمة بالجملة كما صرح به السكاكي وهذا يجب احقاق فاعله بالعدم واعتبار
وحده فلا فرق في الاعتبار بين زيد منطلق وبين زيد منطلق ابوه فكما ان الاول
مسند فعليا كذلك الثاني والمرداد بالسببي **خبر زيد ابوه منطلق** اي لا منطلق
كما هو ظاهر عبارة السكاكي لانه بعيد عن الاعتبار ولا يكون منطلق مسند زيد جملة
مسند اسببيا بل هو مسند الاب وهو ليس مسندا سببيا له وانما في الحقيقة
ابوه منطلق وذا نطلق ابوه لان كمال مشاركة ابوه منطلق مع منطلق ابوه في المعنى
فيهم انه منطلق ابوه ليس مسندا سببيا فهو اخو بالتوضيح وهذا مبني على رجم
ان زيد منطلق ليس سببيا وقد عرفت ما هو الحق فلا تتجاوزوا وبعضهم يبي
على اشتراك هذا الظن وما جئ به له صرف كلام السكاكي عن ظاهره فلم يحل قوله
او ان يكون المسند فعلا مسندا لتعريف المسند السببي بل جملة نكته اخرى
لكون المسند جملة وجعل بطنها على قوله او كان المسند سببا ولم يصر لزم
جعل منطلق ابوه غير سببي وانطلق ابوه سببيا وهذا الحكم لا يرمي به عاقل
فصلا عن التكاكي والشارح المحقق يحكم بانه هو لا يخفى على من له معرفة بمساق الكلام
اذ لا وجه جنيذ لغيره اذ كان بقوله او ان يكون مع انه يجب الالتفات ولهذا
الفاصل ان يقول كلام المفتاح شحون بالتحقيق لا مبالاة لا تركاب الوجه البعيد
له اكان هو المفيد المعنى السيد نعم لودفع الحكم الحق القول بانه التوهم ومما
يجب انه قال السيد السند انه لو كان مراد المفتاح ما ذكره لاخراج في صابطة افراد
المسند اليه قيد ثالث يخرج به نحو انطلق ابوه في زيد منطلق ابوه لان المسند
هنا ليس فعليا كما حققته وليس المقصود من فعل التركيب تقوي الحكم فلا بد
من اخراجه بعيدا عن كيف لا يخرج انطلق ابوه عن صابطة الافراد بقوله
لكونه فعليا نعم يحتاج المصنف اليه قيد اخر ولا يضر شارح عبارة المفتاح احتياج
المصنف **واما كون** ظاهره الضم رجوعه اليه المسند والاولى رجوعه اليه المسند
المفرد لان الفصل والام من اقسامه كان الجملة الاسمية والفعلية من اقسام الجملة

وقد قال وأحتملها وفعلتها أي الجملة ولم يقل وأحتملها وفعلتها أي المستند
فيما بعد **فعلها** فللتقييد أي لتقييد طرف الاسماء كاهو المهور وإن كانت
للتأمل فيه مجال أن يحتمل أن يكون الزمان قيد النسبة فإنه لا يتفاوت بين
الواقع بتقييد الاسماء وتقييد الحدث والتصدق وأجد والتفاوت في النظر
والملاحظ وكان الزمان يساعده عن تقييد النسبة وكأنه وعامه إلى جعله
قيد الحدوث وإن العدة ولزمن المصدر إلى الفعل لتقييد المصدر كما أن
النسبة المقيدة للفعل قيد له يماثل أن يكون الزمان أيضا قيد
ولقد وقع عبارة المصنف على وفق المصلحة حيث لم يقيّد التقييد **بأحد**
الازمنة الثلاثة وإنما يفضلها لاشتهارها وهي الماضي والحال والمستقبل
على صيغة اسم الفاعل كما في أوام المفعول أو كلاًهما المفعول الموافق للمفعول
لأن الزمان يستقبل كالتسبيل ومفهومات الثلاثة بدنية يعرفها كل واحد
وأوضحها المفتاح بقوله والمزاد بالزمان الماضي ما وجد قبل زمان الذي أتت
فيه والمستقبل ما يتربى وجوده ويزمان الحال اجزاين الطرفين يعقب
بعضها بعضاً من غير شرط مبدل وسراج والحال في ذلك هو العرف لا غير هذا
وأورد بقوله والحال كذلك البان هو العرف فالعرف يعين للزمان الذي أتت
فيه وما هو قبله وما هو بعده وعدم شرط المبدل والراعي وتخصيصه
بعدم شرط المبدل والراعي كفعاله الشئ الذي استند بهما مسدده والمناسبة
بأن في ذلك البان جعل الزمان الماضي في زمان قبل زمانك فيكون أن يكون
للمزمان زمان وأن ترقب التي أن يكون التي جعل زمان الترقب فيكون أن يكون
لزمان المستقبل زمان مناسبة في تعريف هو للتبني على أنها وأجبه أو المراد
بقيل مجرد التقدم وبالترقب مجرد التأخر كالأخفى ولم يكتف بكون زمان
الحال زماناً أنت فيه **وقال** في بانه اجزاين الطرفين تبيناً على حقيقة
حقيقة الزمان وإن اجزاء لا تجتمع فبعض اجزاء الحال متفق كالماضي وبعضها
متربى كالمستقبل ولولا العرف لم يكن لك زمان حال والشارح حين الزمان
الذي أنت فيه بزمان تكلمك ولم يزد هذا البيان إلا لتيقن أن السيرة
الحال أو الحال لا يخص زمان التكلم بل ربما يكون زمان بعد من أفعال
أخر ولما كان بيان البديهي أنه لا يبدل المتكلم فيه إلا التزلزل وإنما صرف
العبارة عن كثير من الأحوال على **أخصر وجه** احترازه عن كون زيد متظافراً
وينبغي أن يؤخر عن قوله مع **أفاده التحد** ليعلم بأفاده التحد والتقييد

على سبيل التنازع إذ يمكن كل منهما بالأم بصيغة البقية فتخرج الفعل بكلام
منها على الأم لا ياتي إلا لتقييد الاختصار فإن قلت لا يخرج ذلك الفعل المطا
على الأم لأن تقييد أحد الأزمنة يتوقف على التقييد لاشترائه **قلت** يحصل التبي
بدون التقييد بأحد الأزمنة يقتضي الوضع لا محالة وإنما يحتاج إلى التقييد لتبين
المراد **فإن قلت** فما الفائدة في لا يزداد فعلاً وأما وجهه عن التقييد إلا أن
التقييد هنا لتبين المراد وفي الأم للتقييد **قلت** فائدة التدرج في التبيين وذلك
موجب لمزيد التفسير يفي أنه لا يطرر منافاة التقييد بالتقييد العقلية التقييد
على أخصر وجهه إذ التقييد لم يزد من وجبات الأقطاب وكيف لا ويجاز الحذف لا يفتقد
بدون التقييد فالصواب والتقييد بنفس المستند بأحد الأزمنة الثلاثة وإنما يفي
الفعل التحد لأنه اعتبر في جعل الزمان خبر مفهوم أن يكون الحذف جازاً بمجرد
لأن الزمان المقارن بالحدث وفي ذلك فليست في جعل الزمان خبر المفهوم الفعل
الأيذان لأن مقارن الزمان تستدعي الحدوث إذا الصفات القديمة كلها
مقارنة للزمان ولهذا صح كان الله حكيماً فاستعمال الفعل في الأوزان ثابتة
لعمل الله وبطلان محذور وضع الفعل لمقارنة الحدث الزمان على وجه الحدوث
بحدوثه فالمراد بالعدة والحدوثية وأما التحد بمعنى حدوثه شيئاً فليست
كالزمان وكثيراً ما يقصد بصيغة المضارع فهو ليس بمقتدر في مفهوم الفعل
وأما فهم من خصوص الحدوث أو اقتضا المقام **قال** الشارح المحقق أفاده الفعل
التحد لأن التحد من لوازم الزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل وتحدد الجبر يستلزم
تحد الكل وأورد عليه السيد السيد أن التحد الذي قصد به إيراد الفعل ليس
تحد الكل بل التحد الذي هو الحدوث ولا يلزم من تحدد الكل تحدد كل جزء
حتى يلزم ذلك لأن في بطلانه مجموع المعنى بتحد لحدوث الزمان في مفهومه وليس
الفعل بتحد أو يمكن دفعه بأن مراده أن تحدد جزء مفهوم اللفظ بحسب عرف
الوضع يقتضي تحدد كل جزء فيكون ما ذكرناه مفضلاً على طبق ما فصله السيد
السيد ومما ينبغي أن ينبه عليه أن هذه النكته إنما يزدح على الأم فيما إذا لم يكن
للفعل اسم يزداد به وأما بقوله وأما مبدل وأسألها فلا ينبغي بهذه النكته على
الاسم لأنه معنى فيمات ورويد وأسألها غناها إلا أن يقال هذه لا سيما
الضرورة معدومة في هذا الفن في عذاه الأفعال يرشدك إليها ما سألني
من جعل زويد زويد ابن أسلة الأمر ومن الدواحي إلى جعل المستند فعلاً
إنما المدح أو الذم أو التثني أو الدوق لأن الموضوع لنا أفعال **كقوله** أي قول

طريف ابن تيمر العنبري **او كذا** اي كذا حيت بمكاظ وكذا **وروي**
مكاظ موق للعرب كان يجمعون فيه فيسماشدون ويتفاخرون وكان
يقع فيه الوقائع **قبيله** يعني **الي عريقم** يوم اي تغرس الوجوه وتبذلها
يحدث منه ذلك التوهم شيئا فشيئا ويصغر منه النظر حطة لحظة يعني ان
لكل قبيلة على جانبية فتي وزه واعكاظ طلبة في الكافل بامرهم ولا يخفى ان
هذا المقال يستدعي ان يراه بالجدد الفعني شيئا فشيئا على طبق الزمان
لا مجرد الحدوث لكن الغالب في الفعل قصد الاول فهو النكتة السابقة وانما
لمدنا عبارته عليه لانه الانسب بالعرض والبيان وايضا قوله وانما كونه اسماء
فلا فائدة عندهما يقتضي اعادة الجدة **ومعنى** الحق لان اعادة **عند** الجدة
يعني التعقبي شيئا فشيئا لا يقتضي اعادة الاسم فالمثال لا يطابق التمثيل وهذا
الخط اما وقع من المصنف والمفتاح لم يبدل بما هو مخرج في قصد الجدة بهذا
المعني ومما يقتضي كونه فعلا ان المقام مقام طلب الفعل نحو امرب او انك نحو
لا تصدق او انه لا بد من ادخال حرف الشرط على المستند او التخصيص الاستثناء
او ما يقتضي الاستعظام او الشرط فاحفظ فانه من البداه **واما كونه** اي كون
المستند المفرد **امما** **لا فائدة** **عند** **ما** الظاهر انه راجع الى التقييد وافادة
الجدة لكنه ظاهر الفاء اذ عدم التقييد وعدم الافادة لا يكون مقصودا
بالافادة بل ليخبر بل المقصود عدم التقييد وعدم الجدة فينبغي ان يجعل الصيغة
عبارة عنهما وقد صرح المصنف في الايضاح بالثاني حيث قال وانما كونه امما فلا
فائدة عدم التقييد والجدة فعول انا راجع الحق اي عدم التقييد المذكور
وافادة الجدة ليس كالمعني ومما يقتضي لام افادتهما لا على اخر وجه لان
المقام مقام الاطباء كالتقول زيد قام فيما معني وفيما يستقبل والنكتة العامة
لكونه امما عدم التقييد وعدم افادة الجدة على اخر وجه فربما يجعل
عندهما ذريعة الى عدم التقييد والجدة بمعونة القرائن ويجب ان يكتفى بطلان
البوت فالاولى ما ذكره المتصاح من قوله وانما كونه المقصود لكونه اسماء فتي
او لم يكن المراد افادة الجدة والاختصاص **بالحال** **لا فائدة** **افادة** **الفعل**
لا فائدة **بذلك** **والاختصاص** **بذلك** **واما كونه** **امما** **فلا فائدة** **لما**
لعدم **التقييد** **وافادة** **الجدة** **على** **اخر** **وجه** **سواء** **التقييد** **لوثبت** **لا** **على**
اخر **وجه** **واما** **اخر** **الوجه** **الشارح** **الحق** **بذلك** **بانه** **يخالف** **ما** **حققت** **الوجه** **من** **ان**
الاسم **لا** **يدل** **على** **الدوام** **فقد** **نقح** **بان** **المصنف** **لم** **يقصد** **ان** **الاسم** **ينفي** **التقييد**

والجدة

والجدة بل قصد ان الذي اليه ان المقصود عدم التقييد والجدة والفعل
يأتيه والاسم يحاط به فيقع ذلك الافادة مع الاسم بمعونة القرائن ولا يفتقر مع الفعل
مكذا **فان** **قلت** **مكذا** **يعني** **افادة** **عدم** **الجدة** **والحدوث** **بهم** **الفاصل** **كذلك** **عليه**
قوله **فان** **قلت** **مكذا** **يعني** **افادة** **عدم** **الجدة** **والحدوث** **بهم** **الفاصل** **كذلك** **عليه**
لا **بالف** **الدوام** **المعرب** **فقط** **لكن** **بمعرفة** **ما** **هو** **منطوق**
وقد ذكر ابن الحاجب في تعريف اسم الفاعل ما يشق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث
قلت **هذا** **الشيء** **على** **عدم** **الالتفات** **الى** **ما** **ذكر** **ابن** **الحاجب** **ويرجع** **ما** **يستفاد**
من **الفتح** **لان** **الاسم** **يبدأ** **عند** **الاسماء** **عند** **البوت** **صريح** **بما** **يأتي** **ان** **الاسم** **صفة** **كان** **او** **غير**
صفة **لذلك** **لا** **على** **البوت** **وتأيد** **بما** **ذكر** **الشيخ** **عبد** **القاهر** **ويجعل** **المسند**
الى **الصفة** **المشبهة** **واما** **الاسم** **لا** **يعل** **في** **عذاه** **واحد** **وسمي** **المجموع** **اسم** **الفاعل** **لكن**
يشكل **ذلك** **بما** **قالوا** **ان** **الاسم** **يقال** **لما** **كان** **خارجا** **على** **لفظ** **الفعل** **حان** **ان** **يقصد** **به** **الحدوث**
بأنهم **ارادوا** **ان** **اسم** **الفاعل** **لما** **كان** **خارجا** **على** **لفظ** **الفعل** **حان** **ان** **يقصد** **به** **الحدوث**
بمعونة **القريبة** **بجمل** **الصفة** **المشبهة** **فيقتصد** **به** **وصف** **بطلان** **البوت** **وبمعونة**
القريبة **الدوام** **ولا** **يقصد** **الحدوث** **املا** **واعلم** **ان** **في** **اضافة** **الصفة** **الى** **صير**
المشكل **مع** **القريبة** **نكتة** **دقيقة** **وهو** **ان** **صيرته** **مشتركة** **بينه** **وبين** **غيره** **والمعروف** **بصفت**
صيرتنا **على** **ان** **نقول** **لا** **بالف** **والاحص** **نصب** **الدوام** **المعرب** **ليكون** **عدم** **الانفة**
من **جانب** **صيرته** **ولو** **اكتفى** **في** **تمثيل** **كون** **المستند** **فعلا** **واما** **بذلك** **المثال** **لغناه**
لان **يتم** **عليها** **كيتوم** **ولا** **يخفى** **ان** **قوله** **وهو** **منطوق** **خالده** **اممة** **اما** **تقييد** **الفعل**
يريد **به** **المعنى** **المصدر** **اي** **الفعل** **وجعله** **كن** **لكونه** **اصلا** **بمعرفة** **ذكر** **نسبة**
الفعل **ايضا** **كما** **هو** **عادة** **اممة** **العربية** **بمفعول** **اراد** **به** **احد** **المفاعيل** **الخمسة**
وحيث **اراد** **به** **الحال** **والتميز** **دون** **المستثنى** **لانه** **اما** **مستثنى** **من** **الفاعل** **فهو** **من**
تمت **او** **من** **المفعول** **به** **او** **من** **يزه** **من** **المفاعيل** **او** **الحال** **فالحال** **كذلك** **فلا** **معنى** **للتقييد**
الفعل **به** **وان** **ذكر** **الشارح** **الحق** **وكن** **ان** **يجعل** **وحيث** **مرفوقا** **معطوفا** **على** **تقييد**
الفعل **ويشيد** **به** **على** **تقييد** **الفعل** **بمفعول** **من** **تقييد** **الشبه** **والتقييد** **بغير**
المفعول **معرفة** **كون** **التقييد** **بالمفعول** **به** **لرثة** **الفايدة** **تطرد** **بل** **يتوقف** **فهم** **الفعل**
المعدي **عليه** **كتوقفه** **على** **الفاعل** **وعدم** **تقييد** **يخرج** **الى** **اخر** **وجه** **عن** **مقتضى**
وضيحه **فما** **مراد** **او** **بالمفعول** **ما** **لزم** **مقام** **الفاعل** **او** **التقييد** **بما** **قام** **مقامه**
لا **اصلا** **الفايدة** **لالتدنية** **ولا** **يخفى** **ان** **التقييد** **بمفعول** **لا** **يتم** **ذكر** **المفعول** **المطلق**
للتاكيد **الا** **ان** **يكتفى** **في** **التقييد** **بما** **يم** **صور** **التقييد** **ولم** **ت** **الفايدة** **وتقويتها**

لا اذ ياد القيد يوجب اذ ياد المحذور وهو يوجب اذ ياد البعد
الموجب لقوة القابلية كذا ذكره الشارح المحقق وهو لا يوجب المحذور المطلق بل
والمراد كذا في رتبة القابلية ليلام قوله واما تركه فلما لا يمنع مما لا يحسن
ان بحث تقييد المستند بمفعوله نحو من مباحث متعلقات الفعل والبحث عنه
هنا من قبيل وضع التوجيه غير محله واما تقييد المستند لا يخصص في تقييد الفعل
بل منه هذا غلام رجل وعلام عاقل وان في رفع نحو رفعة فاعلمته ولا يحرم
نفعه ولما كان يجران القابل لافعال الناقصة وفروهما تقييدات نسبة
المفعول من اخبارها والترسية في ضم كان منه على حقيقة الامر ورفع به التوضيح
فقال **القيد في نحو كان زيد مطلقا هو مطلقا** اي نحو مطلقا
لا كان اي نحو كان وفيه نظرا لا ليس فيه تقييد المستند بكل النسبة لان
الزمان المقادير من كان قيد النسبة المفهومة منه لا قيد الانطلاق بل رتبة
ولم يرد خل في نحو كان زيد مطلقا ولا زيد كان مطلقا اذ لا تقييد فيه
بل لا بد ان يكون والكان لا على اصل النسبة بخلاف احوال كان فان في
وقوعها تقييد الاحالة لان في الاحوال تقييد بن تقييد الزمان وتقييد
المحذور بالنسبة بضميمة مضاورها والضرور لم يبق الا الزمان وحده
التقييد اذ لا بد ان يكون كان بمنزلة الطرف كفعلة الشارح واحالة الشيد
المستند لا يفي بضرور هذه الافعال ولا يذهب عليك ان القيد بكان لا يخص
الفعل والمستندات والمضاد بل يشمل الجوايد نحو كان زيد انسانا او
نحو ينعكس في هذا المقام ايضا واما تركه اي ترك تقييد الفعل بمفعوله
ونحو فلما لا يمنع مما لا يوجب تقييد المستند بالمفعول ايضا من المانع ويقال
في بيان ترك تقييد الفعل بترك تقييد الجز بكان واخرها كما يعلم من بيات
فايده تقييد الفعل فايدة تقييد جز كان **قال** الشارح لعدم العلم
بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها بظهور انحصار المطلق في المقيد او لعدم
تعلق عرض بالمقيد او بغير السامع بالمقيد **فان قلت** فافايدة الاختيار
لان المطلق ايضا معلوم حين معرفة المقيد **قلت** يمكن ان يعرف المخاطب
انه جارجل في هذا الوقت ولا يعرف انه زيد فاه اقلت جاريد يعرف بجي
زيد في هذا الوقت مستغنيا عن بيان القيد **مر** قاله خوف انقضاء الرتبة
او عدم الزاوة ان يطلع السامع او يسمع يعني اجاز السامع اياه او خوف ان يتصور
المخاطب ان المتكلم يكرر يعني ان يصدق بذلك ولا يجوز كونه مكررا

صريح

صريح التفسير يقرب به ان يفسر منه ولا يصح لي كلامه او قاور على التكرار فيقول
منه عداوة وما اشبه ذلك واما تقييد اي الفعل وما يشبهه بالشرط نحو ان
تكوني اكرمتك وان تقربيني فانما صار بوجه ان التقييد في قولك ان كان
زيد اكرمتك وفانما لا يحسن له ليس بفعل ولا يشبهه بل بالنسبة فالشرط قيد الجز
لا المستند وبالمجمل جعل الشرط قيدا يقتضي ان يكون الكلام انما هو الجزا ويكون الشرط
قيدا له اما مجموعهما والمستند وهو المطلق لجعل الاسناد اليه من خواص الامم والجز
الكلام في المركب من اسمين او فعل وام الا انه يخالف ما ذهب اليه الميزانيون ان كلام
من الشرط والجزا خرج عن التمام بدخول اية الشرط على الجملتين والجزا يحكم به والشرط
يحكم عليه ولا ينسب المحكوم بهما شيئا من نسبي الشرط والجزا **قال**
السيد السند ليس كون الشرط قيد الجزا الاما ذكر الشكاكي وفي كلام النجاشي بوجهين
حيث قالوا المجازاة تدل على مسببة الاول ومسببة الثاني اشارة الى ان المقنود
هو الارتباط من الشرط والجزا فينبغي ان تحفظ هذه الاشارة وتجعل مذهب ما بينهم
ما يوافق الميزانيين وكيف لا ولو كان الحكم في الجزا لكان كثير من الشرطيات المقنونة
في العرف كواذب وهو لا يحقق شرطه فيكون قولك ان جيتي اكرمتك كاذبا اذ
لم يجي المخاطب مع انه لا يكرمه العرف وذلك لان اتفاقا قيد الحكم يوجب كذبه
وفيه ما عرفت من انه لا يخفى الشكاكي لان حصص الكلام في التبيين المذكورين يقتضيهما
اقتضا وحكم الاسناد اليه من خواص الامم ظاهر فيه ولا يلزم كذب القضايا
التي شرعها غير مختصة لانه يجوز ان يكون المراد بالجزا في قولك ان جيتي اكرمتك
اي بحيث اكرمتك على تقدير جيتي وفي قولك ان كان زيد احما فموجوب ان
انه كان بحيث يكون الحيوانات حيوانا على تقدير الحادية وفي قولك ان كان
الان طلع الشمس لان وعلى هذا القياس واسان قولهم كل المجازات يدل على
الاول ومسببة الثاني الا ان المقنود الارتباط بينهما غير سديد بل هو كقولهم
في الظرفية لانه طرفية بجزوة معين وله نظائر لا تحصى ولم ينعقد لهما ان المقنود
الارتباط بينهما **فان قلت** اذ اذ الامر بين ما قاله الميزانيون وبين ما قاله
النحويون من ان غير كل مناسك لاصلا للامانة او يجعل ان ارجع مسددا وانما
ادع قلت ادع تغلب المشاكل تسهيل على حمل الخطاب والاصطلاح
ولعل الادع ما احالة النجاشي لا يخرج الجزا عن مقتضاها كخرج الشرط او يقتضيه
التركيب ان يكون كلاما تاما وايضا هو لا يوجب بالاضط ان فيه تغلب اقسام تركيب
الكلام وكذا اعتبر الميزانيون كاعتبر النجاشي لاستغناء عن كثير من مباحث القضايا

والاقيسية فكن حافظا هذه المناجاة النفيسة وشك الشارح الحق للتعقيب
بالشرط بقوله كونه كذا وتكون كذا وان تكون كذا وتكون كذا ولا يفهم بذلك ان التعقيب
لا يكون الجزاء المذكور ويكون المحذوف لان النجاء جعلوا كذا ان تكون كذا محذوف
الجزء لعدم صحة تقديم الجزاء على الشرط بل يفهم ان الشرط كما يكون قيدا للجزء المحذوف
يكون قيدا للجزء المتأخر فان لما المعاني لا يمكن ان المتقدم على الشرط الاعلى
الجزء بل يجعلونه نفسا للجزء كما صرح به الشارح نفسه في بحث الاجازة والاطناب
والمتاواة وقالت حذف جزاء الشرط في مثل هذا التركيب كحذف المستثنى منه
في المستثنى المنفرد لوجوه اخرى لا يقتضي علما هذا الفن **فان قلت** لو جعل
اكون كذا ان تكون كذا من تقديم الجزاء على الشرط لان فيه مخالفة لقانون النجوى المشهور
فلا يكون بلغا لانتفاء الصفة **قلت** لا شبهة في قوة هذه الشبهة ولا يذنب
الاخصيص مع لم مخالفة لقانون النجوى المشهور بقانون لا يذنب امر لفظي
مكون الشرط قيدا للجزء بينة الشارح الحق بان قوله ان جيتي كذا وقت
جيتي كذا وليس كذلك بل انه قيد للجزء لانه بمثابة اكون كذا مع تقدير جيتي كذا
وكيف ولو لم يكن كذلك لكان اذا جيتي كذا كذا من التعقيب بالنظر
لا بالشرط لان اذا طرأ معصية وله حيثيات ظرفية وتعلق فباستمرار نظرية
تقيد بمفعول ونحوه واعتبارا لتعلق تقيد بالشرط ومن مرجحات اعتبار
النجوى انه على مداهم لا يحتاج قولهم ان تكون كذا فكون كذا الى ما قبل لانه
اما لطلب اكرام تقيد بتقديم اكرام واما لتقيد طلب اكرام بتقديم اكرام
على اختلاف بين الشافعية والحنفية على مذهب الميزانيين لا بد من اوجيل
الانسان بالجزء المتمكن للحكم بين الشرط والجزء **فلا اعتبارات لا تعرف الا معرفة**
ما بين ادواته من التفصيل اي ما ذكره بفضله وقد بين ذلك تفصيلا
في علم النجى والاولى لاقتضائى قوله من التفصيل في علم النجى وفيه تعريف
لنكاحي بانه اتي بطويل حيث اتي بتفصيل في علم النجى واما ان لا وجه
استقاط تفصيله واختيار ادواته ليشمل الحروف والاسماء ولا يخفى ان الحروف
الى علم النجى انما يصح ان يكون معرفة ما بين ادواته ومعرفة الاعتبارات وما ذكر
لا يقيد الاوقف معرفة الاعتبارات على معرفة التفصيل ولا يفيد معرفتها
من التفاوت وقد فصل في النجى ولا اقتضا من ماذكر بالشرط وقد عرفت وجه
التخصيص ان كنت واقعة في شئ ما اتيك **لكن لا بد منها من النجى**
في ان ادواته لان لنا اعتبارات لا تبنى معرفة التفاوت بينها على ما فصل

في النجى

في النجى لمعرفة تلك الاعتبارات والتفاوت بين اذا وان لا يبينها قوله
النجاة اذا استفتت معنى ان لا يبينها يتقصدوا الاقضية اصل معنى ان دون خصوصيات
ولا بد من النظر في ما وان وايضا لان احدهما يلحقا قلا والآخر لغيرها قلا
وفي استعمال احدهما مقام الآخر اعتبارات لطيفة محتاجة الى البيان وتقديم
ان علي ادفع ان موقوفه عدي وموقوف اذ او جودي لانه الاصل في الشرط
واذ بالشرط اي لتعلق امر بغيره في الاستقبال **لكن اصل ان عدم الجرم** من
المتكبر بل عدم التقيد بقول النجاء انما تستعمل للمعاني المحملة المشككة
بوقوع الشرط او لا وقوفه ان الشرط قد يكون سببا **واصل** اذ الجرم فاستعمل
ان في عدم الجرم واستعمال اذ في الجرم على الاصل لا يستدعي كنهه تسوي اعتبارا
كون ذلك الاصل واذا عرفت ان المذاهب بالجرم التقيد ونظيرين ثانيا فربما
القبضية بالقول الجازم الموضوع بالتقيد والتكذيب فان الجرم فيه يحكي
التقيد وقد وقع الشرط لا بخصوصه لظهور ان الشرط بما يكون سببا
فلا يرد ان يانه يمتثل اذ ان الشرط سائلا وانه لا يفيد لغيره لظهور
لان رايه بوقوع لانه اذ العرف غاربه اغلاق ما **فان قلت** لان اصل
عدم الجرم بوقوع الشرط او لا وقوفه كذلك الاصل فيه عدم الجرم بيقين
الشرط فلا لا يعرف لانه **قلت** لا بد من كونه الا ما عدل فيه من عدم
الجرم بالوقوع او عن عدم الجرم باللا وقوع ولم يذكر ما عدل فيه من عدم
الجرم بيقين الشرط **وقال** الشارح الحق لانه يصدر الفرق بين ان
واذا وعدم الجرم بالتقيد مشترك بينهما وفيه بحث لان عدم الجرم بالتقيد
في اذ المعنى لا تكار فلا اشتراك بل الفرق باعتبار ايضا فاقم وما سبق
انما انما الشرط لم يفارق ان فلذا اخبر الفرق بان واذا او لم يفرض لانه
سواء قالك ارضي في بحث الحكم المجازاة وجب اتمام كلمات الشرط
لانها كلها تخوم لتقيد معنى ان التي هي الاتمام فلا تستعمل في الامر المستقيم
المقطع به لانه يقال ان عرفت النجى او طلعت فجعلها عموم في انما الشرط
لا احتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لا نوع عموم ايضا
والشرط بعد هذه الاسماء كشرط بعد ان في احتمال الوجود والعدم
هذا **اول ذلك** المذكور من الامرين وهو كون الاصل في ان عدم الجرم بوقوع
الشرط والاصل في اذ الجرم كان اي صار الحكم **الناسد بوقوعها** اما
مميز فيكون بمعنى التاخر الوقوع وحينئذ قوله لانه متعلق كان واما

جركان اي كان الحكم النادر محل وقوع ان لو المراد كونه لان حقيقة وجودها
فانه لتدبره اماشكون فيكون موقع ان حقيقة واما مجزوم به فهو كونه محققا
بالمشكون موقع لان لا يقال كيف يكون النادر موقع لان حقيقة والصدق ترجح
جانب العدم لا ما هو كونه المراد بالنادر اعم من النادر المطلق والنادر النسبي
لا يدل عليه كاشياتي **وعلم** اما من التغليب او الغلبة **لفظ الماضي** اي اللفظ
الدال بالوضع على الزمان الماضي ولم يقبل الماضي لئلا يبينه ومنه الفعل الماضي
فان قلت عرف الفعل الماضي بما فترت به لفظ الماضي فلا يدرج
على الماضي **قلت** اردت بالوضع اعم من الوضع التركيبي فكان شاملا
لمرضع مع اذا لانه النسب بالجرم بالوقوع لان الواقع فيما مضى حتى به
وليسفاد مما ذكر ان اللفظ المستعمل غلب مع ان وان التكرار موقوف لا اذا
هو فاذا اجابتم **الحسنة** اي قوم موصي جسد الحسنة **قالوا** الناهية اي اجابنا
هذه لا تغير ما يعني لا سبب لهذه الحسنة الا نحن وان تعين سببه اية
بلية **يطيرون** ويجوي يقولون هذه مشامة نوي **ومن معه** من المؤمنين وسبب
حدوثهاهم والاظهر ان المراد من معه ههههه والنظر في نوي ومن معه
المراد نوي ومن معه منزلة الحال الذي اذا انظرنا انما هو بالانوار
الذي على ما في الناحية ولا يخفى ان اللام في لنا لتعليل الاخصار لانه
تقتضي يطير وناوي ومن معه فتفسير الشارح قوله لنا هذه بلية شامة
بما محل نظره وانما قصد واسلبة الجنة في انفسهم دون ملكية السنية في نوي
ومن معه لا ما ظاهرا وحسرا شامة في نوي ومن معه بجلا السنية للحسنة فان
الله تعالى يدرق كل سرور فاجر وينعم على كل صالح وطالح ولذا اكرمت
الحسنة وعلقت على السنية ولم يدرج في القبول وتيب التمثيل لان الابهة
شتمنا لان **امير** اد اي ابي بالماضي مع اذا اية جانب الحسنة لان كذا في الاية
والاظهر انما هو تمثيل المجي بانه اعم الماضي للقطع بوقوعه ورعاية المناسبة
بقوله وانه اجابتم الحسنة لان المراد **الحسنة المطلقة** لا المقيدة
التي هي فرد من افرادها نوعا كان او جنسا **ولما عرفت تعريف**
الجنس دلالة على اطلاقها لا بالجنس الكثير لا افراده كالواجب الوقوع لكثرته
واتساعه في انواع الكثرة وفيه تعريف بالشكل حيث قال عرفت تعريف
العقد او الجنس والعقد افعي الحق البلاءة ووجهه ان العقد ياتي بالاطلا
فضلا عن ان يكون افعي الحق البلاءة ولعمري ان هذا من نطاق الانظار

وشرح

105
وماتح الافكار ولقد اطلت فيه الشارح المحقق وراد عليه ما راد السنية
السند المدقق ونحن لا ندرج في ان ورد كل ما تم المستحيلة لمزيد الاطالة
بعد ان هدنا الى وجه كلامه ونمنا نكته مزاجه فنهدي به لك الهدية
وتعنيك بالذراية من كونه الرواية فقول الحسنة المطلقة ولا راد به
طريقان احدهما الواضح الغير الخفي من احد وهو الذي ذكر المصنف والثاني
يراد بالحسنة ما يطلق عليه الحسنة فيصح لفظ الحسنة بين الجنس وكل فرد
فيعرف تعريف العهد بنا على ان الجنس الذي هو من هذا المفهوم لتعيينها بكثرتها
واتساعها صار كاللهو المدكور في التقدير في من التابع ويراد به هذا
الاعتبار من لفظ الحسنة ولا شك انه افعي الحق البلاءة حيث جعل تعيينه
لكثرته نصيبا لعين ورجح في اليقين على فرد من افرادها مع ان المقوم
انما يبينه وتعين الفرد اذا الفردية انما تحصل بالتعين **والسنية** اي
بالسنية ايها اي الحسنة **قال** المصنف اي اية في جانب السنية بللفظ
المضارع مع ان ونحن نهماك على وجه اخر **وطه** **تكررت** تيمنا على ان الجنس
قليلة افرادها لم يخرج عن الابهة ولم يصدق التعريف المتعني لتعيين **وقال**
الشارح المحقق ذكرت لتعديله وما ذكرنا النسب والاحسن الابلغ ان يقال
اريد بالسنية سنية حقين اي ان اصابتهم سنية حقيرة يطير واخفلا
عن اكثره وهذا كما يقال ان خرفلان فلان يراه بني وهذا الذي ذكره
من يحي اذ اعم الماضي في الكثير وان مع المضارع في النادر وهو متفق على ظاهره
ولا يمنع استعمال اذ في النادر مع التكرار والتعريف لتكته فلا يشكك
عليك قوله تعالى واذا امر الناس فيه عواريتهم وقوله تعالى واذا امرت
الشرفه وانه عريف لان مستحق الانسان صدق افعي ان يكون مباشرة
للمقد ربي لا يدل عليه لفظ الجنس كالمقطع به وان اطلاق الانسان المتكبر
المعرض بالشر المتعين لكونه نصيب العين بالسنية اليه يجب ان يكون
خطره عابيه او مهيذا امته الشرفه لان الانسان المدلول عليه بقوله واذا
انما على الانسان افعي ونأي بجانبه ولا منافاة بين جعل المناس بينهما
للمباشرة القليلة ومنع دلالة على قلة فاعله بدليل قوله تعالى لمكربها
احذم عذاب عظيم فاذا كان السند السند اذ جعل الشارح المناس بين العلة
هنا ياتي ما ذكر سابقا من انه لا لانه لفظ المناس على العلة بالدليل المذكور
ليس يبي وقد تستعمل ان في الجرم عبارة المفتاح والايضاح في مقام الجرم

وهو القواب لان ان لم يستكمل في الجرم مقوله في الجرم مقدر حجية اوج
وقت الجرم وهو النسب من تقدير المقام كفعلة الشارح والمواد للجرم بوقوع
الشرط اولا وقوعه كافي في شرح المتابع وان قيله الايضاح بالوقوع وتبعه الشارح
الحق في شرحه **تجاهلا** لا قضا التجاهل كقولك لمن ياتك هذا زيد
في الدار وانت تعلم انه فيها ان كان فيها احرى كقولك فجاهل لتعلم كل مصلحة ربه
في الاخبار وتعلم ليس فيما تقول فيها احرى كقولك ليل يرجع الشايل على الفور و
ساعة لتعلم زيد يحضر او لعدم جرم **المخاطب** لكونك من يدرك اي يسد
لله الكذب واليه وبعدك من الكاذبين ان صدقت فانه **المتكلم** وقد
عدل عن عبارة المتكلم من كذبك فيما تحب وان صدقت فقل في ما انتقل
لانه يفيد النسبة الى الكذب في قول النبي عليه وحيته ان صدقت يجب
ان يقول بان لم يصد في وطور الصديق يحتمل ان يكون متوكفا للمشكك
ولا يكون فيه خلاف متفق الظاهر خلاف صدقه فانه يعلم جزا فالمتكلم
بظاهره ينطبق على ما هو لا على المتكلم لكن ايراد عبارة المتكلم في الايضاح
بعينه يشهد به كمر بعد ما ذكره بكل اختصار عبارته وقوله فانه **المتكلم**
للتقدير اي لا تقدر على ما يدفع محال تلك والمثال يحتمل التجاهل للملازمة
وقطع المنازعة وعدم جرم المخاطب فلذلك اكتفي به لا عدم تبينه على كونه
معملا كما شبه عليه قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نصحنا به فاعلموا ان الله
فكانه لذلك حصه الشارح الحق في الشرح بالثاني وان جعله في شرح المتابع
لما **فان قلت** جرم المخاطب باللاقوع والموافقة معه تنفي استي
لولا اختصاصه ان بالمشكوك **قلت** ترك جرمه باللاقوع متوكفا
الشك تبينه على ان الجرم باللاقوع مما لا يليق والعاية فيه الشدة وقد
اشكل ذلك على الشارح الحق في استعمال ان فيما ترك منزلة الحال **والا**
عنه بهذا الطوائف وعقلية من توجيه الاشكال بحينه ضامن التجايز
على انه يمكن ان يقال استعبر ان لغرضه دون لوان اقرب مما هو المقصود
لعدم دلالة على استغناء الثاني لا استغناء الاول فلو وان كان **النتيجة** ولا
على استغناء الشرط لكنه يفيد من جهة دلالة على استغناء الجزا فلان توجيه من هذا
الوجه ومن انك البدعة جعل معارضة اعتقاد المتكلم والمخاطب نورنا
لشك لا يورث تعارض الدليلين الشك في الدعوى ومنها العدول اليه
الشك لان القطع غير راجح وقوله ان صدقت فانه **المتكلم** يحتمل الكل او

اي المخاطب العالم بقوة الشرط اولا وقوعه وتخصيصه بوقوع الشرط كما في الشرح
غير ظاهر منزلة **المجاهل** لمقتضى العلم كقولك بوقوعه ان كان اياك
ولا توده لان مقتضى العلم بالابقا عدم الايد او ان يجعل بكثرة التبريل خبرية
على موجب الجهل بغير بين النظرين فوالفضل ومن انك الدقيقة تنزيل المتكلم
على منزلة الجهل تبينه على ان ما شاهد مما يخالف العلم يشهد بجهله كافي في المثال
المذكور فان شاهد ايد الا ان تدعي له الحكم بانه ليس بانه **او التوبيخ**
وتعريف المخاطب على وقوع الشرط منه او اعتقاده اياه وصورة ان المقام **اشتمال**
على ما يفيد الشرط من استلزامه ذلك المقام **الاستعانة** اي لغرض الشرط
ولما جعل الشرط مقبولا عواما من مقتضى في المقام استعانة لا يرفع استعان
ان المتكلم في القطع فان مقامه مقام التردد قد كلفه نظرا مشهورا معلوم احباب
فكانت **لا يفرض المحال** لا عراض مستوي بينه وبين التمكن في الاستعانة من
قصد الامام والابطال وغير ذلك مما يظن به العقل **فان قلت**
فيه تطويل المتابعة ببلطاجل ان يحصل العرض يحصل القابح شيئا فتريله
منزلة المشكوك ولا وجه لجعله منزلة الباطل ثم اليسر منه ليه جعله
منزلة المشكوك **قلت** جاب عنه السيد الشدة منع انما الطائيل
ادفيه متعلقة في التوبيخ بتفسيرها المقام ونحن يجب بان القابح يحكم عليه
بالظلال مع المابقة الطولية لقوة هذا القاسر فاذا بلغ مرتبة الباطل
فيترجع عليه بالتبريل الى مقام المشكوك **فما مضى عنكم الذكر صفحا**
اي محمدكم مضرب عنكم القدر وما فيه من الامر والبي والوعد والوعيد
اعراضا او للاعراض او معرضين **ان كنتم قوما متوفين ومن قرا بالكثر** فان
الشرط وهو كونهم سرفين اي شركين مقطوع به لكن جي بلفظ ان بقصد التوبيخ
على الاستعان وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون
الا على مجرد العرض والتقدير استلزام المقام على الايات الدالة على ان الاسراف
مما لا ينبغي ان تصد عن العاقل أصلا ولا استعمال اذ في مقام التوبيخ مناسبة
عظيمة المواقف لعلنا نكون كريمة عند السليخ اذ استعان بتحقيق وقوع الامر
الذي هو عادنا كيد للتوبيخ وربما تحقق التصوير بدون التوبيخ كافي فلو كان
ان كان فلان اياك فلا توده لان فيه اشتمال المقام على منه ولا يذا من المخاطب
بقطع الشرط عن اصله لكن لا يوجب على وقوع الشرط وانما قال فيمن قرا بالكثر
اشتمالا لمذهب البصري والافا لكوني جعل اذ المتقنة والبصري جعله

في تقديره لان ويجوز ان يشار ولا يجزي ان يوفق القدرين يستدل
 ان يجعل المنصور لمجرد السببية بتجريد قائله الشك او **تغليب غير المنصف**
 به اي **بالشرط على المنصف** وهو طاهر قول المنصف واما لتغليب غير المتأين
 ممن موطئوا على مراتبهم وقد صرح المنصف في الايضاح بان المراد بغير المتأين
 ظاهره لا غير الارتباب حيث قال فان كان فيهم من يعرف الحق واما فيكون فلا يمنع
 حمل قوله غير المنصف على غير معلوم الاضاف لكون المعنى او خليب غير المنصف
 بامتناعه بالشرط على المقطوع به كاذن الشارح الحق وبعده السيد السيد
 لدفع اشكال طناء وارود لولا هذا التاكيد وهو ان تغليب غير المنصف به
 على المنصف به يحمل الشرط قطعي للاوقوع بالنسبة للمع لا يمنع بذلك
 استعمال ان بل يصير المقام مقام لو بحث ابقاؤه على ظاهره ودفع الاشكال بان
 قلب المنصف على غير المنصف لصا والمقام مقام اذا في العكس يصير المقام مقام
 وكل منهما مخرج من وجه على الآخر كما ينبغي ان عليه فقاروف في مقام تغليب غير
 المنصف على المنصف استعمال ان تم يمكن حمل عبارة المنصف على ما خلاه لكن عند
 مندرجه بما ذكرنا فكن معناه ولا تكن في ذنب واجنب من رتبة التقليد فانه
 الفخر عيب وقد طال في هذا المقام كلام الشارح الحق والسيد السيد في ريف
 كما قيل في الدعوى وهو اضعف من كل ضعيف فلم يشرع بان يخرج به هذا الوجه
 الشريف وطوبى له على من اذ ليس نفعه كضرره **وقوله تعالى وان كنتم في ريب**
مما نزلنا على عبدنا فارجعوا الى ربكم فاستمعوا لكن الاول الخطاب لمجرد المرتابين لانهم المومنون
 على الرب وعلى الثاني الخطاب لمجتمع من المرتابين وغير المرتابين **والعجب**
بجري في قلوب اي انواع كثير جريان القسم في الاقسام والمقصود به انواع
 كثيرة ومنه باطلاق انواع انما لم يستدل تحت الضبط والحصر والوظيفة
 فيه ذكره ليعلم ان الطائفتين من اعتبار لكن ينبغي ان يعلم انه يغلب الاكثر على الاقل
 والاشرف على الاخص الا ان يكون لفظ الاملا اقل او كان موثقا مع تدكير الاولي
 فيغلب ما لفظه اخص كالمعبرين او يكون مذكرا كالتقديس ويغلب المتكلم على
 على المخاطب والغائب عن غير عكس وان كان الغائب اكثر واشرف من المخاطب
 والمخاطب اكثر واشرف من المتكلم منها تغليب المذكور على الاناث **قال**
 المحقق وهو ان يكون ان يجري على الذكور والامات صفة مشركة المعقوبين
 على طريقة اجزائه على الذكور خاصة **كقوله وكانت من القانتين** عدد الانثى
 من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القوت مما يوصف به الذكور والامات

والقياس

والقياس كانت من القانتات هذا كلامه ولا يجزي اجرا الصفة على الذكور والامات
 على طريقة اجزائه على الذكور خاصة هي التعبير من مجموع في الذكور والقانتون فانه
 او القانتات القانتين اذ لا بد من تحول القانتين لرسم حتى يقع جعلها منهم بحكم
 من التبعيضية وجنبه لا يقع قوله على طبق المفتاح والايضاح عدت الانثى من الذكور
 اذ عدت الانثى من مجموع الذكور وانثى والامات وان اول تلك العبارة بان المعنى
 جعلت بمنزلة الذكر في التعبير بلفظ يخص بالذكر كما اول السيد السيد في شرح
 المفتاح فلا توجه لقوله كانت من القانتات والتحقيق ان التغليب في الآية مقصور
 على وجهين احدهما ان يؤولوا لقانتين القانتين والقانتات تغليباً وانها
 ان يؤولوا لقانتين الذكور ويجعل مريم قانتاً تغليباً الوصف مومناً الذي لا يكون
 الا للرجال الكمل على صفات الانثى ويجعل بذلك الاعتبار ذكر ابيد من القانتين
 فحينئذ لا تغليب ولا يجوز في القانتين اذ المراد به الذكور والامات ومما استدل
 جعلها بمنزلة الذكور انه يقبل عربزها مع انه لم يكن المحرور الا الذكور وهذا
 معني قول المفتاح عدت الانثى من الذكور بحكم التغليب وهذا الاعتبار يمنع ان
 القانتين كانت من القانتات لكن اول كلام الشارح ياتي عنه وهذا الحال في قوله
 تعالى واذا قلنا للملائكة اتحدوا آدم متحدوا الا ايليس حيث قالت المفتاح
 مدايليس من الملائكة بحكم التغليب عدت الانثى من الذكور يعني قلب صفة
 عبارته وقامه نسبة الملائكة على صفات الجن فيجعل من الملائكة لانه غير الملائكة
 من ايليس والملائكة تغليب الافراد الكثر على واحد معوز فيهم وقد نبه
 عليه بقوله عدت الانثى من الذكور اشارة الى الانثى السابقة في كلامه ولما حمل
 الشارح المحقق والسيد السيد على غير معناه اتمها بما في تدويل بعيد بقوله عدت
 الانثى من الذكور يعني هذا المثل شبه تغليب الذكور على الاناث في كون كلام
 منها استعمالاً للفظ في غير الموضوع هو كونه ولا يجزي انه لا افادة في هذا الكلام
 على انه لم يبين المفتاح ان عدت الانثى تجاوز وقد سبق على عد الانثى تغليب اخره كونه
 بعد هذا التغليب تغلبات اخر والمربيه في بني منها على كونه بحاراً فلا يبعد
 من دارج على تخصيص هذا المقام بالنسبة لم لا ينكر صحة التغليب في الآية
 باعتبار مراد كراه اما النزاع في كونه مراد المفتاح **والعلم** ان الشارح المحقق قال
 ويحتمل ان لا تكون من في قوله تعالى وكانت من القانتين للتبعيض بل لابتداء
 الغاية اي كانت انثى من القوم القانتين لانه ما من عقاب مبرور اخي مومنة
واقول لا يجزي ان لا نسب حينئذ ايضا ان يكون في القانتين تغليباً

ليكون وصفها بصلاح اباها وامها **نحو قول** علي العنبي بان يجتمع في شي هاتان الجنتين فتقلب الخطاب على العنبي **نحو قول**
علي بن ابي طالب فان القوم يحاطون من حيث المعنى لجملة علي الخطاب
غايب من حيث اللفظ فحصل وصفه على صيغة الخطاب ومنه انت وزيد الفعلان
فقلب فيه خلاف المعطوف عليه على عينة المعطوف **قال** الشارح المحقق ومنها
تقلب المنكسر على الخطاب والغائب نحو انا وانت فعلانا واذا زيد ضربا وفيه
نظر لان ضمير المنكسر مع الغير موضوع للمنكسر معه غير سؤل كان غائبا او محال
فهو في المثالين نظر لان ضمير المنكسر على صيغته ولا تغليب فالمثال المطابق
لتقلب المنكسر على الغائب نحو رجال تفعل على صيغة المنكسر مع الغير وجعل النسبة
من اسئلة التغليب قوله تعالى اخراجك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريشا
او لتعودن في ملأنا غلب التباعه عليه فليسب صفة العود الذي في لا محابه
اليه والا وجه انه غلب وخول اصحابه في ملأهم على دخوله وعبر عن الجمع بالعود
ولا يفيد ان يستغنى عن التغليب بان يحكم شبيب اخلا في ملأهم بحكم ان اطلاق
احل الكفر اذ المراد احد ابيهم سلماء اخلة في ملأهم وسميتم بهم او كان
ذلك القول منهم باعتقاد قبل نبوته ومنها تغليب العقل على غيرهم كما قالوا
في الحمد لله رب العالمين **ونحن نعوذ** العالمين اريد به العقلاء
وتربية غير العقل لمصلحة العقل فهو مندرج في تربيتهم ولا يفيد ان يكون
تغليب المذكور على الموت من شعيب تغليب الغافل على غيره **ومنه ان** **ونحو**
لم يقل وابون قطعا على المثال السابق وفضلته عنه بغيرها على التفاوت بينه
وبين السابقين مما للمفرد المغلوب حتى في اللفظ قبل التغليب وانما غلب
لما هو اريد على وجه اللفظ من البينة وهذا اما بشر الفرد المغلوب
نصيب في اللفظ اصلا وانما الحق بوجهه ومارته لبعض التغليب وبهذا
ظهر ان بين المثالين السابقين شبهة الاتصال اقتضت عدم الفصل بينهما
وتوم ان الفصل بين الاول والثالث فصل بين المتناسبين ليس بشيء
والمزاد بنحو مخفوف عما مر ان قدرا وانما غير بلفظ عمر لانه اخف وبلغ
القدر لانه مذكور والمذكور متعين وان كان الموت اخف لكما في الشرح ولا يفيد
ان يقال تعين المذكور في القدرين ايضا لكون القدر اخف من التمس لانه في تقدير
شبهه ولكن ان جعله ونحو محو ورا ولا يخفى المزاد منه حينئذ على نحو
ووجه صحة تشبيه الاب مع انه حينئذ ليس له قدر مشترك مما بحث عنه

في محله على ان عدم القدر المشترك في ابون دون عمر من مسلم لولا ان يكون التغليب
بتغليب صفات الابوة في الام على الامومة وجعله من افراد الاب او عاود ما يجتمع
فيه تغليبان يغلب الغافل على الغافل والخطاب على الغائب قوله تعالى جعل لكم
من انفسكم اروا جا ومن الانعام اروا جا يذروكم فيه فان قوله يذروكم خطا على خطا
بقوله خلق لكم من انفسكم وللانتقام عند القوم وان رغبة الشارح المحقق وخصة كالمثالين
السابقين ففيه تغليب الخطاب على الغائب وتغليب العقل على غير العقل لان لفظ
كم يخص بالعقل وتعبه السيد السند بان اجتماع التغليبين يقتضي خطاب سؤا
فيه لفظكم وكن اذ الخطاب لا يكون الا للعقل ويذهب عنه ان خطاب غير العقل
لا يتوقف على التغليب اذ لا تغيب في اعيانها واما ما رواه ارض وانما تغيب التغليب
بلفظكم فكذا اتك الشارح في اثبات تغليب العقل على غيرهم وبالخطاب بلفظكم ولم
يكف بمجرده الخطاب ومنها تغليب الموجود على ما لم يوجد واسناد ما يخص الموجود
الى المجموع ومثل الشارح المحقق بقوله تعالى والذين يؤمنون اتيتك يا ابن ابيك
فان المزداد المزيل كله **اقول** يحتمل النظم بوجه اخر بعيد اذ وكون
الانزال قبل الايمان ولا يتوقف فلاح المنكر الا على الايمان ولا تغليب فيه وهو
ان المزداد يعني الانزال واستغنى لالايمان وكون الانزال قبل الايمان
ولا يتوقف فلاح المنكر الا على الايمان بعد الايمان ولا يجب عليه الايمان قبل الانزال
ولما كانت المصلحة باللفظ المحصل ان يظن به قوله نكت داعية لانه ايراد اذ ان في
غير مقام القطع تنوع نكت ايراد ان في مقام الجزم ولم يستعمل في تغليبها وتوقف
بممكنه من تحصيلها ونحن نقدر به رجحا انك تتدري بها **او لكونها** **قال**
تغليب لقوله كان كل قدم ليثبت الحكم من اول الامر معللا له فيكون استقراء
لا يكون لما يدور تغليبه بعد هذا وفيه ان في وضع الدعوى اولا وتغليبه بعد
حصولها بعد انتظار وطلب ويكون ذلك الحصول لم ويمكن دفعه بان في المثالين
من غير تصور بالدعوى مزيد شرف بالدعوى وحصولها بعد انتظار والتحقيق
انه دليل على قوله وان واذا الاستقبال وبيان انكم بقوله كان كل المتعارفين في
ايراد مثل هذا التغليب بوسطه بين ما هو ان له وبين ما هو لم له والشارح
فيه ومن ثم او لدنك الا انه لما بعد المشار اليه صرح بذلك ولا يخفى انه ليس
اول تغليب قدم على المبدل في هذا الكتاب فليت شعري لم اخر التقرين له
الى ههنا لتخليق امر هو الهذا **نحو** والشرط في الاستقبال هو متعلق بالتعليق
بشهادة قوله فيما سبق فان واذا الشرط في الاستقبال فان الشرط هنا ان يمتنع عليه

امر بامر وما وده الشارح به من ان التعليق في الحال مدقع بان التعليق جمل
 التي تعلقت بالمعنى في الحال والمعلقة في الاستقبال وتعلق الطرف بالمعلق
 لا بالمعنى والشارح جعله متعلقا بعينه وفيه تكلف فقد يرتبط التعليق اي كائنا
 في الاستقبال ولقد عدل عن عبارة المفتاح حصول امر يحصل ما ليس حاصل لان ما ذكر
 مشترك بينهما وبين لو كان من جملة كل فعلية اي امر احادنا غير ثابت
 استمبالية غير قابلة بتقدير زمان حال او الماضي وتقيدت كان خروجا
 من وضعها الذي عني في بيان فلا يطرده اطراد استقبال ان مع كان في الماضي وان
 كنتم في ريب لانه يجوز ولذا قيل ان معناها يعني اذ وكذا ينبغي ان يطرده استقبال
 اذ مع كان في الماضي وان لم يذكره لعدم الفرق الا بان اقوي في الشرط وكذا
 ان الموصولة المدكورة مع الواو كثير او بدو ونما بقلة فانه لمجرد الربط ولا
 يخرج الماضي الى الاستقبال الا بذكر ما حذر اخبر زيد وان كثرا لم يجعله واستمر
 اذ مع الماضي كثيرا لانه مجاز شائع ولا يخالف على لفظ الخبر المجهول كاهو المنقول
 اي لا يخالف المتكلمة **لكن لفظا لا نكتة** لان ظاهر الحال رعاية الموافقة
 بين اللفظ والمعنى فلا يعدل عنها ما لم يكن يوجب العدول عن الظاهرة ولكن
 ان جعله خبرا معدوما على صيغة الخطاب او الغيبة اي لا يخالف كل من جملتي
 كل ذلك لفظا وفيه وان جعله امرا مجهولا او معروفا باحد الوجهين وفيه
 والنكتة امر يحصل بدقة النظر حتى يحتاج صاحبه ان كان له صارا ان يصعب
 على الارض ولا يخفى حتى نوضحها في هذا المقام لان المراد غير ظاهر الحال ولا
 يمكن الخالفة بجعل الشرط اسمية لكنه اطلق هو ان الخالفة لنكتة امتداد
 على اشتها وجوب فعلية الشرط وكما لم يقيده الفعلية بالخبرية ذهات
 الى جواز انشائية الخبر اطلاقا ويدل على الخبر كاصح به الشارح المحقق فجعل
 الخبر انشائية من قبيل مخالفة اللفظ للمعنى لنكتة وهما بحث شريف
 لا ينبغي قوله وهو انه هل يصح كون الطلب جزائيا او تليا ولا كاد ما
 السيد السند وادعي ان الوعدان له الفصحح يمكن ان الانشا لا يقبل الاثبات
 بالشرط دون التاويل الى الخبر فكل جملة مشروطة محتمل للصدق والكذب
 وان جعل الخبر انشا والموان الشرط في قوله ان جاك زيد فذكره مثله
 قيد المطلوب لا يطلب والطلب يتعلق بالاكرام المقيد وكيف لا والطلب
 في الطلب كالخبر في الخبري فكما ان المقيد في امر زيد اعدا لم يتعلق بالاخر
 بالخبر عنه فكذلك في الطلبي فالشرطية التي جزاؤها انشا لا يحتمل الصدق

والكذب

والكذب نعم لو كان المقصود الافادة في الشرطية النسبة بين المركبين على خلا
 لما ذهب اليه المفتاح وتبعه المصنف كالامر كاذب السيد السند فكان هذا
 اختلاف يقع على اختلاف في النسبة التامة في الشرطية في انما بين المركبين
 او في الجزاء ولا يجوز جعل الشرط اسمية لا يقع جعلها طلبية وخوها وان اوت
 الى الخبرية لان ارادة الشرط يمنع جعلها الطلب الموقول ونحو والاسمية شرط
 بل لا لا يساعده الاستقبال بنا على ان مناسبة الادة بالفعلية الجزية اشد فليزوا
 بقوتها وما ذكره الشارح المحقق ان قوله لفظا اشار الى ان الجملتين ان جعلت
 كليهما اي احدهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال يجب
 تاويله بان المراد ان جعلت كليهما الجملتين او احدهما اسمية او فعلية ماضوية
 فالمعنى على الاستقبال يجب تاويله بان المراد ان جعلت كليهما الجملتين او احدهما
 احدا الامر بين بن الاسمية والفعلية الماضوية ولكن ان شبه على مذهب الكوفيين
 في ان احدين الناس حال فاما ما جاء فيهم لا يقولون بال حذف والتفسير كل يجوزون
 دخول ان على اسمية **كما مر از غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب**
 المراد بالجمع المحلى باللام الجنس ليشمل ما له سبب واجد ولهذا تركه وصفه بالمتا
 في وقوعه كافي المتنازع نحو انشائية كذا او كون الاول مع اوله وفعلا لم يطرده
 على ايراد غير الحاصل كواقع للنقض **ما هو** او تحقيق الوقوع **كالواقع** فالكون
 ثمة شعين للوقوع كالواقع فالكون ناقصة لقوله افان مت او للتفاوت
 من الشايع **او اظها رغبة في وقوعه من المتكلمة نحو ان ظفرت بحسن**
العاقبة على صيغة المتكلمة مثال لظها رغبة وعلى صيغة الخطاب مثال
لما اقول او للرغبة وما ذكره بيان الفعلية اظها رغبة للارادة
 في معرض الحاصل انشائية بيان عليه نفس الرغبة له او اظها رغبة من وقوعه
 فان الخاف من يي يكثر تصور اياه حدرا عنه فربما يحيل اليه ولا يجوز ان
 ان ظفرت ربما يقع مع الاسباب المتاخمة وربما يتعين وقوعه فلا يبعد ان
 يبعد ان يحتمل في المقام مثلا للكل لا اننا نيقنا ما يلوح من الايضاح وانما
 وجه تخصيصه هذا المثال فان الطالب اذا عظم رغبته الظاهرة اذا
 رغب او اظها رغبة الرغبة في حصول امر يكثر من الكثرة او الاكثر **رغبوا**
 اي الطالب اياه اي حصول ذلك الامر وفي الشرح اي الامر وما ذكرنا النسب
 بمعنى وما ذكرنا النسب لفظا **وما يحيل** ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطار
 طاصلا فيغير عنه لانه لا ما عني **ومع** اي على الايراد لظها رغبة

فربما هو

في الشرح اي على اظهار الرغبة ورد قوله تعالى ولا تكفوا قيامكم على البها اي المبدأ
ان اردن حصصا اي الصون عفاوا اناقات وعليه لتفاوت بينهما لان الله تعالى
منع عن الرغبة والامراد ههنا لانهما هو كالرضي به ايضا لا يجري فيه البيان
المذكور وقوله هذا يشعر بان المثال كان لاظهار الرغبة واجوبة اشكاله
تفسير النبي من الاكراه على البها بارادته من المحض مما يطلبه من التفسير
الكلاني او للتعريف بعد ذكر قوة الاسباب وكون ما هو للوقوع كالواقع لا بعد
ذكر الامور الاربعة كاقومها العبارة لانه ذكر التفاوت واظهار الرغبة في
وقوعه التعريف كانه نسب هذا القول الى الشكاي مع ان الجميع مذكور في
المفتاح لانه لم يجد هذا الوجه في كلام غيره يخالف الوجه الاصح **وقال**
الشراح المحقق اشار به الى ما فيه من الضعف والخطا وبعد ان لم يبين في
الايضاح لضعفها ولا خطا ولو حكم فيه ضعفا او خطا لما امكنه وكان الضعف
الذي اشار اليه ان التعريف لا تنادى له من ينسج بين الفصل ودخل التعريف
فيه ويدفعه ان ذلك الاستناد لا يفيد وقوع المشترك لمن عجز المستند اليه
لوم تكن صيغة الماضي بل انه سيقع على ان الامكان الذي اتي بغير الاستناد
بحسب الفرض او صيغة الماضي لان اللام الموطئة لا تكون في الاستقبال الا مع
الماضي فهو اتباع الاستقبال الواجب ويدفعه انه لا ياتي بينا لتعريفات حتى
يسمع الاجماع **محولين اشركت** يحتمل معك والخطاب لمن اوجي اليه
كايد عليه قوله ولقد اوحى اليك وليه الدين من قبلك لين الاية **فقول**
الشراح المحقق الخطاب لمحمد عليه السلام وعدم اشراكه مقطوع به لكن
بلفظ الماضي ابراز للاشراك في معرض احاصل على سبيل الفرض والتقدير
تعريفنا عن صدور عنهم الاشراك منظورة في الاول وفي الخطاب لمن اوجي اليه
ونظير في التعريف مع بينهما من التفاوت لفظا فان احدهما شرط
ووالاخر واحد هما ابراز في معرض احصيل ووالاخر يعني من حيث
ان قوله لين اشركت ليس مختصا بتعريف بل الخطاب منه معتك لان هذا
الحكم حقه محقق بخلاف ما لي لا اعبد الذي فانه محض التعريف **وما به**
لا اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بل ليل والي
ترجعون لم يثبت في الاستدلال لانه ان المنكر ليس ببارك العبادة لان
ذلك لا يوجب التعريف بل يحتمل ان يكون تدريلا لعبادة منكرة
العدم ولوم نفسه على ترك العبادة الكاملة ولا يحتمل ان يكون واليه

رجوع

وجعون تعظيما ويكون في تعني واليه رجوع الكل لانك عرفت انه لا يقع
تعظيم المخاطب على المنكر وان كثر **ومنه** ان التعريف المطلق
او حسن هذا التعريف بخصوص ما ذكره يوافق الثاني **او لا يجري في قوله**
لين اشركت او لا يصح حيث لا يريد المنكر الا ما يريد لنفسه ولو قال الا ما يريد
لم يجبه لكان واقيا والاول اما يسوع لو حمل قوله لنفسه على سبيل التمثيل
الماضي في الاولي المطلوب لجواز ان يكون المنكر بطلا يريد
تزوج باطله وامامه **ومنه** انما فاعل يريد او منفعة
وجزم الشراح بالثاني لاضح الاول الى تقدير الرابطة وعلي وجه لا
يحملهم غضبا او وجه بوجه رضام حيث يروونه مشفقا **ومنه** اي ذلك
الوجه **الماضي** في الاولي لطف عبارة المفتاح وهو ترك الموضع
بالضريح الخ فاعرفه **ومنه** ويجوز على قوله لكونه ادخل في الخاص
والشفقة **ومنه** في الاولي **ومنه** في الاولي **ومنه** في الاولي
ويجي هذا النوع من الكلام المصنف يعني المعيد للتصانف وهو التسوية
وعدم ترجيح نفسك على غيرك من امر تفازع الخطاب فيه واصله من الاصل
يعني اعطى النصف **الشراح** يعني الاستدراج ايضا لاستدراج
الحكم الى الاعان والقبول ويقولون انه مخادعة في الاقوال بقوله المخادعة
في الاقوال واعلم انه لا يكون من نكت ابراز غير احصيل كون ما هو للوقوع
كالواقع يكون كون الشيء واضح للزوم اما في نفسه او بالنظر الى لازم آخر
فيستغنى عما في الحقيقة من حيث اللزوم لا في نفسه كاذك المفتاح في قوله
تعالى ان يعيقكم اي يصاد فكم او خلدكم او يظفروكم اي يملأ ما في الشاؤون
حيث قاله بعده كهمه صاوفة او اخذ او طفر به فلا يصح تعسيدا
يخذوكم مشركا امكة ويظفروكم اي يملأ ما في الشرح يكونوا لكم اعداء
العداوة على ما تقتد صيغة العدو من المتباينة ويسطوا اليكم اي يهجمون
والاستم بالساوي القتل والضرب والشم وودوا لوتكفرون اي تموا
ارتدادكم من دينكم حيث قال التعبير بالماضي لان لزوم واداءهم ان
يودوهم كفارا المصداق منهم والظفر بهم لا يحتمل من الشهادة بل يحتمل
لزوم الاولين بهما اعني كونهما اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم
من كفرهم لا بها ولا صفة اللزوم بالنسبة اليهما لان واداءهم للعداوة
ثابتة البتة ولا احب اليهم من كفرهم لكونه امرا اشيا بالمؤمنين وانفسا

المشركين لا يختم ما به الخاصة وارتفاع المعاملة والمشاورة بخلاف
 العدو له ويطأ الأيدي والالسن اليهم فانه يجوز ان يعا لذي
 المصداقة يتدكم ما بينهم من المعاونة والمعارفة وماشا واعليم من قولهم
 اذا سلكت فاسح اي احسن العفو واما اتفاق اداة كغيرهم بان يملوا
 المشركين وان كان محتملا لكن لا يخفى انه بعد واخني ولا يخفى ان كلامه
 صريح في انه جعل الجزاء بعد لا الجوع من حيث المجموع وحينئذ يوجه
 عليه ما اوردته المصنف على توجيها لكشاف المعنى وروا واستعرفه
 ان شاء الله تعالى وهو انه لا قابلية لتقييد اداة بهم بالظفر والمصاوفة
 وهو امر مستحيل لا يحسن باحد التقييد وصرح عليه ان جعل وواعظا
 على مجموع الشرط والجزاء حتى لا يتقيد بالظفر واورده عليه الشارح
 الحق انه يحسن بمثله على قوله يكون انكرا اعدا او عدا او تم ما به
 ظفروا او لم يظفروا ولا يمكن فيه هذا التوجيه فالوجه ان المراد
 اظهار الوداد واداء الجزاء متصفا به وكذا في الكون اعدا او عدا
 او لا لان العدا او بعد الظفر ووداد كغيره غير بين لانهم يكونون
 حينئذ خدشا وسببا لهم ولا يكون لهم اعتداء بانهم يجوز ان لا يكون
 متممين لغيرهم فيحتاج اليه الاخبار بخلاف الوداد اداة قبل الظفر
 فيكون التقييد فائده وثانيا انه يحتمل ان لا يود واولا يتموا كغيرهم
 قبل الظفر لان في حبه ان كتاب مكانه وفاق لا تكاد تحتمل يكون
 معرضين عن ذلك الوداد **وقال** انه قد اشار المصنف بقوله كابر اذ
 دون ان يقول ولا يخالف ذلك لفظا الا لا يبراد اليه ان الخاصية
 ربما تكون نكتة اخرى وهي اما ما ذكرها المصنف عديله كابر اذ
 احاصل في معرض احاصل حيث قال وابرار المقيد في معرض الملوذ
 لانصبا به الكلام اليه معناه كافي فقلت ان كرمي الان فقيدها كرمك
 امس مراد اياه ان تعند بك كرامك فاعتد بك كرامك فانك واما كرم
 الكشاف في قوله تعالى ان ينفقوا كراما لانه حيث قال الماضي وان كان
 يحوي في باب الشرط تجري المضارع في علم الارباب فان فيه نكتة
 ولانه قد وروا قبل كل بي كغيرهم وارسد اذكر يعني انهم يريدون
 بكر انصار الدين والدنيا جميعا من قبل النفس ومذيق الاعراض
 وروا كراما اسبق المضارع عند مراد الما لتعلم ان الدين اعز عليك

من اذ واجبك لانك تذا لوف يناه ونه والعدو هم شي ان يقصدوا عن شي عند
 صاحبه هذا الكلام قال المصنف وهو حسن دقيق ونحن نقول لا يخفى في ويمكن
 انه يستحق حينئذ اول جزاء الشرطية لانا نقول قد سكت في الذكر طريق القربى
 اليه الاقوي فالاقوي وهو من شعب البلاغة كالا يخفى **ولو للمصنف** اي لتعليق
 حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في **المماضي** **القطع** **بانتفاء الشرط**
 لم يقبل بما يقا به لان هذا الشرط بمعنى الجزاء الاول من الشرطية دون معنى قصد
 بالشرط الاول **وقال** المصنف فيلزم انتفاء الجزاء انتفاء الاكرام في قولك
 لو جيتني لا كرمك ولذا قيل هي لامتناع التي لامتناع غيره هذا الكلام يعني
 لامتناع الجزاء لامتناع الشرط واثار ذلك الكلام اليه ان ليس صريح لولا امتناع
 الجزاء لامتناع الشرط بل هو الما ل وصرح به تعليق حصول مضمون الشرط مع القطع
 بانتفاء الشرط ويلزم منه انتفاء الجزاء **وقال** السيد السند ان انتفاء الشرط ايضا
 ليس صريح يعني لو بطل ما له او معناه فرض مضمون الشرط وتقديره في المماضي
 وتقديره في المماضي يستدعي اتفاقا وفيما ذكر السيد السند نظرا معني
 اداة الشرط التقدير التاميل للحق والمقدور كما صرح به في بعض تفانيه فلا
 يقيد انتفاء المقدور وفيما ذكره المصنف ما اوردته الشيخ ابن الحاجب ان القطع
 بانتفاء الشرط لا يستلزم القطع بانتفاء الجزاء لان الشرط سبب وانتفاء السبب لا يلزم
 انتفاء المسبب **وقال** في معنى الاول ان الشرط ملزوم وانتفاء الملزوم يستلزم
 انتفاء اللام وبالحكمة قال كثير من النحويين ان الحق انه لا انتفاء الاول لانتفاء الثاني
 لانه يستدل بانتفاء الجزاء على امتناع الشرط دون العكس **وقال** الشارح
 المحقق ليس يعني قولهم لولا امتناع الثاني لامتناع الاول استدلال بامتناع
 الاول على امتناع الثاني حتى يبره ما اورد به معناه ان لولا انتفاء الجزاء في الواقع
 بسبب انتفاء الشرط فعنا سببية انتفاء مضمون الشرط في الخارج لانتفاء الجزاء
 فاعتراض الشيخ ابن الحاجب واشيا عه انا هو على ما فهمه من كلام القوم وقد
 غلطوا فيه غلطا مريحا **وقال** من عاب صححا هذا الكلام وفيه انه حينئذ
 يكون حرف تعليل وفي لا تعليق واما يكون حرف الشرط او كان للتعليق وتكون
 السببية لازما المقصود فلا يعني ما ذكر في دفع اشتباه الشيخ ابن الحاجب
 فقال السيد السند في شرح المفتاح ان سببية انتفاء الشرط لانتفاء الجزاء
 لازم معناه فانها موضوعه لتعليق حصول اثر في المماضي بحصول امر اخر مقدور
 فيه وما كان حصوله مقدورا في المماضي كان متقينا فيه قطعاً فيلزم لاجل انتفاءه

استقاما على به ايضا ويجه عليه مع ما عرفت من لزوم استقاما المعلق لاجل
استقاما على به لغير ما ذكر الشيخ ابن الحاجب فالوجه اننا موضوعه لتعلق امر
مقطوع باستقاما يحصل امر في الماضي فيعلم منه استقاما الشرط وسببها لا استقاما
الجزا لانه علم من التعلق بسبب الشرط ومن استقاما استقاما الشرط لان استقاما
المسبب يستلزم استقاما كل سبب وسببه لا استقاما الشرط لا استقاما لا استقاما
المسبب يكون سببا عن استقاما المسبب وان ليس لان ما له فاقابل فالقواب
ان لو تعلق امر بغيره في الماضي مع القطع باستقاما الجزا فيلزم استقاما الشرط
لان ما ذكره المصنف **فان** لا يصح ما ذكرته في قوله تعالى لو كان فيها
المنة الا الله ففسدنا وفي قوله صلى الله عليه وسلم في جواب من سأل عن حياة
المضمر عليه السلام لو كان حيا لاراني **فان** الاستعمال الكثير في كونه
لا استقاما الثاني لا استقاما الاول وقد يجي ليجرد التعلق والربط مع استقاما الجزا
من غير ذلك على استقاما الثاني لا استقاما الاول يستعملون في مقام الاستدلال
باستقاما الجزا على استقاما الشرط في حينئذ لا استقاما الاول لا استقاما الثاني وهذا
الذي صار عرف ارباب المعقول حتى قال الشارح المحقق هنا الاستعمال قاعدة
ارباب المعقول والاية الكريمة واردة على قاعدة تم يعني على استعمال عربي
صار قاعدة لارباب المعقول لان القرآن لم يزل على اوضاع ارباب المعقول
و نحن نقول كيف يتصور هذا ولم تكن المعقولات حين نزول القرآن
مذونة بالعربي ولم تكن عرف لم يلفظ عربي لكن فيما ذكره الشارح المحقق
من ان لوعده ارباب المعقول ليجرد الدلالة على اللزوم ولهذا اصح عندهم
استثنا عن القدم نحو لو كانت الشمس طالعة قالها لموجود لكن الشمس
طالعة نظرا لانه ياتي ما قالوا ان في لواغنا عن استثنا تقيض الثاني في لما
عن وضع المقدم والوجه ما ذكرنا وقد نستعمل لوجعي ان وجهه المبد
قياسا فيستعمل كان في تلازم بين شي وشي مع ان اللازم اولى بكونه
لازما لتقيض ذلك الشرط فيلزم ذلك الاستمرار وفي هذا الاستعمال
ليس الجزا فعليه استقباله في ان ولا ما ضويا في لو وجعل منه قوله عليه
الصلاة والسلام كما ذكره الشارح وقول عمر رضي الله عنه على ما في الرعي وهو
السيد السند في شرح الفتح نعم العبد منهيب لو لم يحث الله لم يعصه
و نحن نقول يجوز جعل هذا الكلام على استعمال المهور اي لم يعبد رعيه
الا الحوف فيكون من قبيل تأكيد المدح بما يشبه الذم او لا عصيان له الا الحوف

المسند

المفترط فيكون فيه ردة لانه ما بين الحوف والرجاء فانه افضل تعبر عن ترك
الاولى منه بالعصيان مخالفة في برائة عن العصيان ثم نقول بتعلق الي
بالي يكون تعلقه بغيره اولى لا يستدعي قصد الاستمرار كما قاله اهل يكره
فيه قصد تحول اوجه الجزا منه الشرطين فنقول لو لم يرضي امر لصيرته
فيقصد وجود ضربك على طريق ضرب القبر بطريق الاولى ولا يلزم منه
استمرار ضربك ولا يلزم انه لو ضربك السلطان لصيرته ولا يبعد ان يقصد
في ذلك الاستعمال المبالغة في لزوم الجزا لتقيض الشرط من غير قصد استمرار
فيقصد في المثال المذكور ان عدم العصيان لازم بحوف صهيبي بادا لزو
لعدم خوفه من غير قصد لزومه له او يقصد في سبب التقيض لخير
لا نقول لمن يظن لك انك اثبت عليك يعني سألني لمحض محبتك ونعمته
حق لك لا لما ظننته من اكرامك فان الاكرام كالأمانة في التسيب
الشارح المحقق وتستعمل لولا استعمال لوفي ولم يحث الله لم يعصه
فيقال لولا اكرامك لا اثبت عليك فيقصد استمرار الاشياء وذلك لا
لولا في يعني لولا الدخلة على النبي ولا يعني انه لو نزع الشكاي لما استقر
مذهب الرعي وهو ان تقدير لولا زيد لولا وجود زيد لازم وحول
لو على الفعل اذ لولا في لولا على لا فيسبغ ان يقول لان لولا هي الدخلة
على النبي واقرار مذهب البصريين في انها براسها فهي لا تدل على التلازم
بل على ان وجود ما بعد لولا مانع عن تحقيق جوابه فلا يقصور افاوته او جراه
مع ثبوت ما بعده متحقق بطريق الاولى ومن هذا المحقق ان نزاع الكرامة
مع البصريين ليس في مجرد تعيين المقدر بعد لولا بل في المراء بتركيب
فيه لولا الامتناعية ايضا ومنهم من يستدعي بجعل امثال لو لم يحث الله لم يعصه
جاءا على حقيقة لوجعل الجزا مقيدا اي عدم العصيان المرتب على عدم الحوف
ولا يلزم من استقاما استقاما عدم العصيان فذلك من عدم العصيان المرتب
على الحوف و ردة الشارح المحقق بان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم
الجزا والا لكان التقييد بالشرط تكرارا وان الوجدان الصحيح حاكم
بعدم اعتبار التقييد بالشرط في قوله لوجعي لا كرمك وان المنق
نفس الاكرام لا اللازم المرتبط ونحن نأيد بانه لو كان التقييد بالشرط
معتبرا في الجزا لكان رفع المقدم مستلزما لرفع الثاني وقد اجمع
العقلاء بان رفع المقدم لا ينتج وكان وضع الثاني مستلزما لوضع

المقدم مع انه خلافه مجمع عليه ويزيف الكل بان المدعي ان الجزا مقيد في مثال
هذا التركيب بمقتضى وضع لو وحكم الوجود ان فيما لا داعي اليه والنجيب عن
التكرار بغير الضروري لا يوجب عدم اعتبار التقييد فيما نحن فيه
ولا يلزم عن اعتبار التقييد فيما نحن فيه ولا يلزم من اعتبار التقييد في عدم
شرطيات اشراج الدفع والوضع المذكورين لانه انما تحقق اللزوم من خصوص
المادة نعم برده التقييد ان المقصود من قوله نعم العبد صيب لوم يحق الله
لم يقصده نفي العصيان مطلقا ومع التقييد لا يحصل هذا المقصود وكذا
المقصود في قولك لو اهتمني لا كرمك بتوت الا كرام مطلقا ولا يحصل
بالتقييد **الشيخ** بن الحاجب تكلف تقييد الجزا بالشرط في الجزا
المبني مما لا يسع فان النفي يبيد العموم والتقييد ينافيه وردة الشارع
بان النفي لو كان مقيدا بالشرط بالشرط لم يكن عامًا ولا قابلاً ايضا
يصير عامًا بورد نفي لو عليه فلا يقبل لا التقييد وكان الشيخ استبعد
التقييد في النفي لانه ينافي عموم النفي ايضا ففيه مزيد تكلف ليس في تقييد
المثبت وحينئذ لا يجه ما ذكره الشارع نعم يدفع استبعاد ان التقييد
لو كان مفعيا للعموم النفي لما صح تقييد الجزا بالنفي بالشرط اذ ليس ما يعبر عنه
الجزا الا التقييد بالشرط مضج به وقد جعل الرضي من قبيل لوم يحق
الله لم يقصده قوله تعالى ولو اسمعهم ولو لان التولي مستمر ام اسمعهم الله اول
ليسمعهم بل ليل ما قبله وهو لو علم الله فيهم خيرا لا سمعهم لان من لم يعلم الله خيرا
خيرا فهو مسئول ابدا وتقصبة الشارع المحقق بان التولي بدون الاسماع
غير مبصور لان التولي هو الاعراض عن التي وعدم الالتفات له ولا يصور
بدون الاسماع فتوفي الآية على حقيقتها واورده عليه السيد السند انه
لا يدخل في مقام المدمة لا تنافا التولي لعدم الاسماع وانما الذم في محبة
كونهم بحيث ان اسمعوا التولي او فيكون ذكر انتفا التولي غير مناسب لمقام
الذم وكان اللابن ان اسمعوا التولي او فيكون دفعه بان ذكر الاشعار بان عدم
توليم لعدم الاسماع فلا فضل لم فيه وهذا مناسب مقام المدمة ولما اذنا
الكلام ليه ذكر الآية الكريمة ففيه بحث شريف نذكره لك وهو اشكل على ان
بعض ان نظم الآية اقتباسا اقراني على هيئة الشكل الاول بزمي لا يحتاج
يتبع لوعلم الله فيهم خيرا التولي او النتيجة ظاهرة الكذب وليس في فتا
المصوره فغير ان يكون احدي مقدسيه كادبه تعالى الله عن ذلك

عنه

عنه بعض تارة يمنع كلية المقدمة الثانية وتارة يمنع كونها لرومية ومحصلة
منع كونه قياسا لظهور انتفا الشرايط فكيف يتوهم قياس منه تعالى فانه شرايط
الاشراج وتارة يمنع كذب النتيجة لان علم الله فيهم خيرا محال والمحال جاز ان يستلزم
المحال وزيف الشارع المحقق هذه الاجبة تارة بانه يصح ان يكون قياسا
اقتباسيا لان لو استعمل في فصيح الكلام في القياس الاستنباطي دون غيره وتارة
بانه كيف يتوهم انه قياسا قبل فيه شرايط الاشراج ولا يخفى انه خروج عن التولي
لا يليق ثانه وقالت الحق في الجواب ان قوله لوعلم الله فيهم خيرا على اصله محمول
والمقصود انتفا الاسماء لا تنافا على الجز فيهم وقوله ولو اسمعهم لتولوا ابتداء
كلام اما لافادة دوام التولي على ما ذكره اما لافادة انتفا التولي لعدم الاسماع
اذ لا تولى بدون الاسماع وفيه بحث لان الاشكال بحاله اذ لو كان هاتان الشرطتان
حيث كان استلزام علم الله الاسماع واستلزام الاسماع التولي ثابتين وتبين
منهما قياسا اقتباسيا هكذا ان علم الله فيهم خيرا لا سمعهم وان اسمعهم لتولوا او النتيجة
ان علم الله فيهم خيرا لتولوا فلا بد من كذب احدي الشرطتين ولا يدفع له الا بان
لا يقدر قوله ولو علم الله فيهم خيرا بالنسبة اليهم لا سمعهم ذلك بانه لو علمهم صاحب
خير وفضرة سلمة كما فسده بل يفيد بان لو علم الله فيهم خيرا بالنسبة اليهم
لا سمعهم ذلك الجز ولا يسله مع علمه بانه لا يسمعهم الاسماع ليكون محبة عليهم ويجعل
لوعلمي ان فانه قياسا عند المبرور والجملة لا شك في محبة بقوله ونحو اطلقوا
العقل ولو بالقيدين وانا ابا هي بكر الامم ولو بالتقط ويكون قوله لتولوا بمعنى
ان اسمعهم لتولوا فلا خفا حينئذ في صدق لوعلم الله فيهم خيرا لتولوا او لا ما رفع
من جعله في نظم الكرم قياسا اقتباسيا اما ذكر الشارع من ان لو تحقق القياس
الاستنباطي في فصيح الكلام لكنه ذكر في شرح مختصر ابن الحاجب انه في الطلب
في الاستنباطي وحينئذ اندفع ما اوردته الشارع من انتفا التولي خير فكيف
ينفي علم الله الخير فيهم لانه اذا كان لوعلمي ان لا يكون فيها نفي العمل ولا يندفع
مناه دفعه الشارع نفسه من ان انتفا التولي لعدم الاسماع خيرا كما ان عدم
قتل المسلم لعدم القدر ليس خيرا لانه يدفعه ما اشهر من ان من النجاة ان لا يقتل
اي عدم الاستمرار والمقصود به نفي اتمية نفي من جعلها
والشيخ عطف على عدم في محبتها وليس المراد الثبوت لا تنافا كما ظنه
السيد السند لان كون لو للاشراج افاد ذلك بلا خطا والمقصود هنا بيان انه
لزم جعل نفي الجملة على طبق المعنى ولا يعدل عنه الا لشكته كما سبق في ان

وقوم النسبة اولا وقومنا الا الاستماع والانتزاع كما يفيد تعديده الحكم بقوله
ووجهه مسامحة والمزاد متعلق حكمه كذا وتقدم المفعول به
توجله حكما مفعولا له لا يميزه الا بعد جديده وعن تم المتعلق بجديده
التعريف اد لا يجمع اثنان منها **لو اکتفی به** **وكتفى** **لكني** **فان**
الشارح اشار بقوله اخر الى وجوب مغاير المستند والمستند اليه بحسب المفهوم
ولا يقتضيه نحو اما ابو النجم وشعري شعري فان الخبر موزل فابو النجم يعني المشتهر
الذي لا يدعى الا بشيئ وشعري شعري على ما ذكره الشارح بتقدير شعري الان
مثل شعري السابق وعلى ما يمكن ان يكون المعنى الكامل لان اضافة الشعر اليه تشبه
بالكمال ولا يعني كل شعري بل شعر اخر لي يريد ان اشعاره في تماثله غير متفاوتة
وهذا انه لا يمكن في الشعر وعدم التلون ولا كمال فوجه ولا من الاتحاد بل
اللفظ فتقول عيني عين تزد بالثاني اليه وتقول هو هو عند اختلاف
المرجعين ولا بالترادف عند المقصود بين نحو النيت الاسد تزد بالاول
توضع له هذا اللفظ والثاني مفهوم الاسد بعينه ولو قال على مفهوم باخر
احسن حيث كان شعره بان المعايير في المفهوم لا في الخارج والمزاد
تجده كونه معلوما باخرى طرق التعريف ولو توكله لكان احسن لا شبرا بالمعروف
بالمعروف في التماثلية في مرتبة التعريف ولو حمل التماثلية على التماثلية في التحقيق
بان يتجده في الوجه لكان افيد وقد افاد انه يجب عند تعريف المستند اليه
اخارا العزم فذهب سبويه فانه يجوز الاخبار بالمعرفة عن انكرو المتضمنة
للاستفهام او افعل التخصيص في حمله هي صفة نحو مررت برجل افضل منه
ايوه فان افضل منه مبتدأ خبر عن غيره وافاد ايضا انه لا يوجب ترجيح المستند
اليه في التعريف او مساواته مع المستند فيه كما يجب في المفهوم
الافاد اي حكم بوصف بما ذكره هذا هو المراد وفي صفة نسبه كذا في هذا
هذا الحكم عن سابق فالطائفة الاخضر والارضه بذكر الصفة وذلك او كان
المخاطب عالما بالحكم ومما ينبغي ان يعلم ان الاطلاق الذي يفيد هذا البيان
ليس صحيحا لانه وان كان لا يمتنع من ترجيح واحد من المستند والمستند اليه
على الاخر في مرتبة التعريف لكن ليس كذلك ان يجعل اي المعرفتين شيئا مستندا
اليه والاخر مستندا اليه من باب صفة وذكرها المفتاح ونصيرها في الايضاح فلما
وتفسير هذا الذي يان ما ذكر في وجه تعريف المستند اليه قد يكون لشي
صفتان من صفات التعريف ويكون الشارح عالما بالنسبة باحداها دون

الاخرى

الاخرى فافاد ان يكون ان يحسن ان يصف بالآخر تعديدا لفظي الاول
وتحمله جذازا فيفيد الشارح ما كان يحمله من انصافه بالثانية ثم قال واد المرير
ان لا يريد افاضلا فلا يقال اخر زيد لا شاع الحكم بالمعنى على من لا يعرفه المخاطب
اصلا وما يقال ذلك او اعرف المخاطب ان له احاد ويريد بعينه له هذا افاد
انه لا يبيع الاخبار بالمعرفة عن تعين السكن لا يبيع بمعرفة معينة للتعين عن معرفة
لا تدل على بين بل لا تدل على فهم واما موزل في الحضاف لانه لا يجري في وبي
اللام والموصول بل لظهور ان المقصود انه لا يخبر بمعنى عن بهم وان كان معرفة
او لا حصل له لكن يمكن ان يخبر عن نفس الجنب او الجنب المستغرق بالمعنى لانه
وهذا الذي اراده حيث قال وان ادرك تعين جنس المطلق قلت المطابق
ويشبه هذا رتبة كلامه وادهم تقرير الشارح انه يجري في ذلك على ما قيل
ان تعريف المستند ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المستند اليه والمستند
وان كان بالاجب الامعلومية المستند اليه مع انه ياتي اطلاق الكتاب **ومما**
يجب وهو ان الضابط لا يتناول ويبد اخر فانه ليس هناك صفتان وكان
اراده بالصفتين تافهما لانه كالمصفة في التعيين وان الضابط قاصر لانه لم
تأه اعرف كل من الصفتين للذات ولم يعرف ان الذات متجوز فيما كما او اعرف
المخاطب ان له احاد وعرف زيد بعينه ولم يعرف ان زيد او احاد متجوز
فيعرفه بعينه ذلك الاتحاد فالت حيزه بالخيار فاجعل انما شئت مستندا
اليه ومن هذا القبيل قوله تعالى اولئك هم المفلحون فافاد قد عرف المخاطب
بوصف صفتين فكان اتفاقا ومع ان جماعة هم المفلحون فافاد انهما المتخذان
نعم فمما يجب جعل اولئك مستندا اليه ليفيد تعليق الحكم بالصفات لا
الحكم بالاتحاد يقتضي ذلك ولهذا امسك صاحب الكشاف بزيد الثابت لمن سمع
انه ثابت احد فان كان مستحيانا من هو يريد انه يعرف زيد بعينه ومما
ولا يعرف انه متحد مع ايها مفعول زيد الثابت وذلك ان يقول زيد
الثابت زيد وليس بمسئلة من عرف ثابتا وطالب لتعيينه للاتحاد المعلوم
حتى يقال ان الواجب حينئذ الثابت زيد كما اعرض به الشارح الحق عليه
وقد اطلب السيد السند في الرد عليه واطار في ان اثبات الواجب زيد
الثابت وقد عرفت انه لا يجب شي منها وذلك الخيار على ان لا نود على انما
ناختيار ان الواجب الثابت زيد ومما زاد الكشاف بقوله زيد الثابت الثا
نريد لانه قدم الخبر فمما على ان تقدم المبتدأ فيها او كان المبتدأ والخبر

ج

معرفتين لا يجب عند وجه القرينة على تعيين المبتدأ وان اطلق النجاة
وجوب التقديم **قال** صاحب المفتاح بعد هذا الضابط واذ انما كنت
تأملوناه عليك اعتنك على معنى قول الخويين لا يجوز تقديم الخبر على ابتداء
واذا كانا معرفتين فعلايل بايما قدمت فهو المبتدأ واعتزفت عليه السيد السند
بان جث الخويين ليس بما يحتمل المصداق بل بغيره والوجه انما يتعلق بغيره
يجب ان يكون الوجه الذي يظهر منه معنى يتوحي فيه البليغ وغيره البليغ
وهو التباس المحكوم عليه بالمحكوم به **وقال** تقدم المبتدأ لهذا الوجه
على الخبر يجب بعد دخول كان ايضا والخوي لا يوجب فعل ان ليس بظن الخوي
على هذا المعنى **عزى زيد اخون وعزى والمنطلق باعتبار تعريف المبتدأ**
الشيخ حكمة اثاره متعلقا بالمثل الثاني وتوطية لقوله والثاني قد
يفيد قصه الخبر وان تجعلهما متعلقا بهما لانه كان ان اللام تكون للتعبد
والخبر كذلك الاضافة لكن صرح الرضي بان هذا العهد اصل وضع الاشارة
وان كثر استعمالها في غير **وقال** السيد السند ان الامثال في المخوف
باللام لك ايضا **وعزى** عطف على اما اضيف اليه عواري ونحوه
زيد والمنطلق محرو وفيه تكثير الامثلة التنبيه على ان قوله **والثاني**
اي اعتبار تعريف الخبر عام من ان يكون في المبتدأ او المستند اليه ورو
لقوله وقيل الا تم تعيينه الى اخر اجمال وتوطية لذكره **قد يفيد قصه**
الحسن في حقيقا قال الشيخ اي قصه المحققا مطابقا للواقع او
مبالغة فيه وفيه ان المبالغة ليس في القصير بل في النسبة بواسطة
القصير وانه لا يلزم في قصص الحقيق ان يكون مطابقا للواقع بل يكفي ان
يكون عند اعتقاد ظنا كان او جهلا او غيبا فالاولي جعل حقيقا معقول لانه
للقصير اي قصيرا بغير تحقيق وافادة الواقع **عزى** مثل به للقصير
تحقيقا لان وحدة الامانة او قرب بين وحدة الجماعة **او مبالغة** اي
المبالغة لا افادة الواقع مخرجه جعل حقيقا او مبالغة في القصص
تكون التحقيق والمبالغة متبادري تعريف الخبر وليس كذلك اذ ليس معاده
الا القصير واما بناؤه على المبالغة او التحقيق فما يستفاد من المقام ويمكن
توجيهه بان يراود المبالغة بمعونة القرينة **قال** في الايضاح لك
معناه في المحكوم عليه وهذا يفيد انه جعل ضمير كال الجنس وضمير فيه
الذي وكوكن لهما المقصود لكن جعل الضميرين على ترتيب المرجحين اقرب الى

الشم

الفهم **عزى** **والشيخ** والعقد الحقيقي اعم من ان يكون مبنيا على الاستعراق
الحقيقي او العرفي فزيد الامير محتمل ان يراوده كل امير البلد فيكون استعراقا
عرفيا فيفيد قصدا مارة البلد تحقيقا وان يراوده كل امير فيفيد قصدا
الامير مطلقا لكنه كادب ومثاله الضائق مارة في المفتاح على مذهب الاعتزال
اي الله تعالى بالذات اي عالم بذاته لا بالاعمال ومن قبيل زيد الامير انت الحبيب
قال الشيخ معناه انك الكليل في المحبوبة حتى انه لا محبة في الدنيا الامانة
به حيث كانت في السجاء ولا ان احدا المرجب احدا مثل محبتي لك حيوات
سائر المحبات في خبرها خبر محبة كل معناه ان المحبة متى جعلتها مقصورة عليك
وليس تغيرك حظ في محبة بني وسماء الخارج لدقة نكته وما وجه كونه نكته
الا انه مبني على الاستعراق العرفي ولزم فيه السيد السند انه فقال بعد تقسيم
الخارج الخبر في المطلق كافي الامثلة المذكور والمبتدأ بوضوح او حال او ظرف
او مفعول او غيره لكن وليس ما ذكر الشيخ نكته مقصورة بل هو من دواخل القيم
ولا يتجه تاديه لان كونه نكته بناء على انه خبر مطلق فيه دقة وهو اعتبار الاستعراق
العرفي نعم زيد الامير ايضا وكما انه لم يبينه له الخارج وانما قال قد يفيد
قصه لجنس لانه افادته قصه الخبر بمعونة اقتضا المقام الاستعراق وهو
المقام الخطابي دون الاستدلال في المطلق زيد يفيد القصص لانه بمعنى كل
منطلق زيد احسن المنطلق في زيد يكشف عن ذلك كلام المفتاح وبهذا
المعنى ما في الايضاح حيث قال من التعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصص المعروف
على ما حكم عليه به كقول الحسن **•**
• اذا امح الكا على قتيلا **•** رايه يكان الحسن المهيلا **•**
في مزية اخبرها مخرفاته ليس المقام طالب اعتبار رايه يكان كل حيث
بل يطلب اثبات الحسن الجليل له ان تكلف الشرط سلب الحسن عن كل ما عداه
والمراد بتقريب كل قتيلا لقوله تعالى نفس ثم تعريف الخبر باللام يطلب
نكته او لا يفيد القصير لانه لا يكون اختيارا المخرج وهو تعريف
الخبر اذ الاصل فيه التذكير ونما جعل نكته وحمل عليه اثار البيت
ما نقله عن الشيخ في **قوله** **•**
• وان سنام المجد من ال هاشم **•** بنو بنت محروم ووالدك العقد **•**
من ان معنى التعريف فيه ان يثبت العبودية له ثم يجعله طاهرا لا يترفع
معروفاتها وتلك ان تجعل النكته فيه ان تجعل الخبر تعينه او حسانته

وإذا ثبت لغيره لا يقتضي الثبوت في نفسه الاستدلال إلا عني ثابت لغيره
وليس ثابتا في نفسه **وقال** السيد السند استدلالهم بأن المراد أن الخبر
تحت ملاحظة ثبوته لغيره سواء اعتقدوا شك فيه أو رفع ما ليس ثابت في نفسه
لا يمكن ملاحظة ثبوته لغيره وزعم أنه تام وفتح عليه أنه يجب تأويل النسخة
وقد خبر بالخبر **وسيد** أنا لا نسلم أن ما ليس ثابت لا يمكن ملاحظة ثبوته
لغيره بل كما يلاحظ الثبوت للتدور فيه وللرفع يلاحظ للطلب فيلاحظ
ثبوت الضرب للمخاطب في ضرب المخاطب ويطلب فيلاحظ ثبوت الضرب
كذلك في زيد أمر به ومما يجلي صدق الملازم ملاحظة ثبوت الخبر للطلب
قولنا كن قائما فانك لاحظت القيام للمخاطب للطلب ولا ريب في صحة زعمه
عندك وكذا في صحة زيد هذا بوجه قائم فانك تلاحظ نسبت أبوه قائم
لبي زيد ونسبك فيه وتنتهض عنه وأما ما ذكره في توضيح عدم صحة جعل
النسخة خبرا من النسخة والطلب قائم للمنتهي فلا يكون حالا للمبتدئ إلا اعتبار
تعلقه به أو استحقاقه له فلا بد من ملاحظة هذه الحقيقة معه ويلاحظ
هذه الحقيقة لجعله خبرا فقيهه أولا أنه يصح أن يكون المبتدئ لنفس الطالب
كما في قولنا أنا لاقتل نفي وثانيا أن المربوط بالمبتدئ ليس للطلب بل
المطلوب به بقدر ربطه وإن اقتضى ملاحظة الحقيقة صدوره خبرا والمبتدئ
فالخبر المبتدئ يصح أن يكون انشأه كذا خبرا لتمامه إلا الأفعال الناقصة
وأفعال القلوب **فليس** وبسبب التقوي يكون الخبر جملة على ما في المقام
هو أن المبتدئ لكونه مبتدئ يستدعي أن يستدل إليه شي فإذا جاء بعد ما فتح
أن يستدل إليه ذلك المبتدئ أصرفه ذلك المبتدئ إليه نفسه سواء كان خاليا
عن الصفة أو متضمنا له فيعتقد بينهما حكم مراد أن كان متضمنا لغيره المقدر
بأن لا يكون الخبر معه متساويا محالي بينه كما مر صرفة ذلك الصبر إلى المبتدئ
ثانيا فيكتسب الحكم قوة **وقال** لو قال أنا المبتدئ إليه لكونه مستدلا إليه
ليستدعي أن يستدل إليه شي لكان اعم وأوضح من المستفاد من كلامنا أن الشايع
أو لا يفرق الجملة الصالحة إلى المبتدئ مع قطع النظر عن اسناد فيه وثانيا
يصرفه إليه باعتبار اسناده فيه ولا يظن أنه يعرف الصبر ولا أن كون
صاحبا للعرف إليه بملاحظة الصبر يعرف إلى المبتدئ إلى نفسه لكونه صاعدا
قال الشارح المحقق فعلى ما ذكره المقام لا يقتضي في زيد ضربته لأن الصبر
لم يعرفه إلى زيد ثانيا وفيه بحث لأن زيد أصرف ضربته إلى نفسه باعتبار

أنه ضروري فيكون هذا الفرق بالصبر ووجه التقوي على ما قبله لا يدل
الاحتجاج لأن الأمر لا يولي معنى من العوازل الإجماع قد نفي اسناده إليه
فإن قلت زيد فقد اشترت قلب السامع بأنك تزيد الأخبار عنه فبما توطئة له
وتقدمة بالأعلام به فأن قلت قام دخل في قلبه دخول الماوس وهذا البعد
عن العتوت واستغنى عن الشبهة والشك وبالحكمة يعني الأعلام بالشيء نفسه بذلك
الأعلام به بعد النسبية عليه والتقدمة فلان ذلك يجري مجرى تأكيد الأعلام
في التقوي والأحكام فيدخل فيه نحو زيد مرت به وزيد ضربته وهنا موجد
بجمل كلام السكاكي على ما يشمله كما فعلنا لا على وجه يخرج كما وجهه الشارح
لكن في قوله أضع عن الشبهة والشك مدخول بأن التقدمة تنسبه الملوخ بحسب
الخبر فكا استند تقديم الملوخ موجبا للشك فيعجز أن يعتبر تقديم المبتدئ
موجبا له **وقال** السيد السند لا يعزى على ما ذكر الشيخ لأن هذا التقوي
بجمله متحقق في كل خبر موصوف فلا يصح لكونه احتجاليا في الجملة ويمكن دفعه بأن
ليس تعريته الأسماء عن العاقل إلا في الخبر البعد لأن التعريه يقتضي تحقق العاقل
ولا يتحقق في زيد إنسان وزيد قائم ما يصح العمل به زيد حتى يكون في تقديم
عليه تعريته له عن العاقل بخلاف زيد قائم به في تقديم زيد تعريته له عن
عمل قائم فاما خبر التقدمة والتوطئة بأن التعريه لا وفيه عدول عن العاقل
الأقوي للتوطئة وأما في زيد قائم فليس له يد طريق ثبوت في الكلام الإجمالية
مبتدأ حقه التقديم **وعن قول** بوجه الحكم في الخبر الجملة لأن الجملة
أنية لا تربط الأمر زيد أعمال السامع فيمكن في نفس السامع لا متداوية
واشتغال به بما بخلاف المفرد لكنه يقتضي أن تكون في الجملة النسبة أيضا
ببوي الحكم ونحن لا نحاشي عليه فليكن لأمرها جملة جملتان أو يكون
سبب الأمر أي مثل مثال من حيث قال والمراد بالشيء مثل زيد أبوه قائم
فقوله كما مر حواله المثال على ما بقا الكلام وفسره الشارح بقوله من أفراد
لكونه غير مبني مع عدم إعادة تقوي الحكم ولا يخفى ما فيه من النقص ومنه كذا
أيراد المبتدئ كونه المبتدئ إليه صبر ثاب وقصد التخصيص نحو أنا سمعت
في حاجتك ولا وصية في أمالي الأعدم استيفاء النكات ولكن في أمالي
في بيان نكتة الأفراد مثل الوصية **وأما قولنا** وجعلنا أماليها
لأن جعل الجملة التي وقعت خبرا اسمية لما هاها إلى جعلنا مسندها اسميا
فلما جعل مسندها اسميا صارت اسمية بالضرورة فلا داعي إلى الاسم بل إلى

جعل مسندهما اسما وهكذا فعليتها وشرطيتها هكذا ينبغي ان ينسب هذا
المقام فانه من خصائص الحواس لا كما تقدمت العوام من ان الاسمية لا فائدة عدم الجدة
وعدم التقييد باحد الارضية والفعلية لا فائدة الجدة والتقييد باحد الارضية
على اخص وجهه وكونها شرطية الاعتبارات الحاصلة في اختلاف أدوات الشرط
ولكن ان جعل ضميرها وتطيربه الى مطلق الجملة فيحصل المقنود في ضمير
حصول ما هو عام وهكذا قوله **وطرفيتها لاحصاء الفعلية** وتقتضي الاحصاء
ترك الفعلية والتحقيق انه ليس بطرفية الجملة بكنة اعني اليها بالذات
انما يصير طرفية بالضرورة وما مر من واعي حذف المسند فاعلم ان الصحيح
باجتياز مسمى هذا الفن ان ليس لغير الطرف جملة اذ ليس فيه تقدير في صلا
عن الفعل وانما القول بالحذف لدواعي لفظي هو وجوب المتعلق للطرف من
غير ان يدعى اليه رعاية المعنى في التقديم ترك برعاية المعنى لمصلحة قوله
اللفظ ولهذا استدلوا بحكون قوله **ه** فانك كالشيد الذي هو مدرك
من المساواة والمداد بالطرفية المعنى المصدرية وجري فيه على الجوز استمر
الطرف فيما يشتمل المنصوب بتقدير في الجار والمجرور وحقيقة المنصوب
بتقدير في صرح هو الرضي ولو حملت على الحقيقة لفصرت عن تناول مثل
زيد في الزاد ولا يرضى به محتمل والمداد بالعنبر في قوله **ادهي** اي الظرفية
الجملة الظرفية حقيقة استخدام او ارجاع الى المفهوم بالالتزام **مقدرة**
بالفعل الاولى بقدره بالجملة كاهو المشهور وكانه ظاهرا غير صحيحة لما راي
ان ضمير الفعل انتقل الى الطرف ولذا صارت جملة ظرفية وليس المقدر
الا الفعل ومنشأه عدم الفرق بين قولنا مقدرة بجملة وقولنا
المقدرة بجملة فان الموصول بالباء معناه الموصولة بالجملة فيصير عليه عدم
شبهة لعدم صحة مقدرة بالفعل ان الجملة قول بالفعل بكل قدر فيه
الفعل فالصحيح ان المقدرة بفعل وانما قال **على الاصح** لان تقدير الفعل
مذهب جمهور النحاة ومذهب البعض ان المقدرة اسم فاعل فليس لغير الطرف
حينئذ جملة فالمداد بقوله ادهي ذات الجملة الظرفية بالجملة الماخو
بوصف كونها جملة حتى يلزم كونها جملة ظرفية على غير الاصح ايضا ولكن
ان يجعل المقدرة على عدم اسم الفاعل فتكون هي راجعة الى الظرفية المدكوة
صريحاً ويكون المعنى اذ كون الجملة ظرفاً سبب لتقدير الفعل فغير عن
سبب التقديم باسم الفاعل ومثله غير عزيز ولا مستبعد في مذهب **والم**

الآخر

ما جرح فلا بد من المسند اليه اهم لان الاصل في المسند التاخير
اولان فيه ضمير الى المسند اليه نحو زيد في دار فانه يتضح في داره
زيد **ولما تقدم به** **للتخصيص به** **المسند اليه** اي قصر المسند اليه
على المسند وكان الظاهر ان يقول فليكون ذكره اهم لم يفصل على طبق
بيان تقديم المسند اليه الا ان يعين بطي ذكر العلة ووضع علة
العلة مكانه ومن جهات التقديم استعمال المسند اليه على نحو في الدار
صاحبا فانه لا يجوز صا جها في الدار لكونه ظرف المسند او محضه
الاستفهام مع افتراده لا مطلقا كاذكر السارح وكونه جها فمن ان
والمصنف لا يذكر امثالا لانه لا يفتدع عنها في الحق وان كان ذكرها في
هذا العلم من حيث اننا مقتضى الحال مشاع وتجهتها في هذا العلم
اتباع الاستعمال الواجب **في** **التي** **في** **جور** **التي** **في** **القانون**
العول الصداق والتكرار المشقة **بجور** **التي** **في** **القانون** **عول** في القانون
كان تقديم المسند في الآية للحسن بغيره في قصر العول في جور الجنة
لان في العول منها **واورد** عليه ايضا ان تقديم المسند بغيره في جور
الجنة والمسند ليس اياها بل مجموع الطرف والمزمن من الجار والمجرور ومع
استادهم بالمجرور ومنه جور الجنة ويمكن دفع الثاني بان شدة اتصال
الجار والمجرور وسوء استاذهم بالمجرور في المحموم حتى ساع انه يقال الجار
والمجرور في محل الضب لكن السارح لم يلفت اليه لانه جرات جديدة
واجاب عنه عما يندفع به الاول ايضا فان جعل التي جزا من المسند
تارة ومن المسند اليه اخرى فقال ان المدراء ان القول مقصور على عدم
الحصول في جور الجنة لا يتجاوز الى الحصول في جور الدنيا ويرد على
الثاني انه كيف جاز الفصل بين حرف التي والقول مع التركيب بينهما
بالمسند **واورد** عليه السيد السند ايضا انه يقتضي جواز ان يكون
التي فيما انقلت جزا من المسند اقل من فرق بين ما انقلت وقد
ناتج في الفرق بينهما فما هو الحق ويمكن ان يباين فيه بما لا يتوسع فيه
غيره لا يقتضي جواز ان يعبر ويرد على اوجحين ان كون الجار من احد
الطرفين خلافا لما حكى به الفطرة السليمة بل هو من قبيل الفصل
بين لا لتي الجنس واسمه مجزئ فلذا وجب الرفع والتكرير وهذا كله
بناء على قصد النظر على ما ذكر السارح المحقق وتحقيقه ان التي اذا

وفي مثله بتقديم الحال على الفاعل المعنوي فقولته مع المفعول حال من صفة
قوله كالفعل والفاعل فيه الكاف لضمه بمعنى التبيين وقوله مع الفاعل حال
من المفعول والفاعل فيه مع الفعل ايضا اعني الكاف والاصل الفعل والمفعول
قيد ودخول مع شاع على المتبوع وكأنه اشار الى ان كلاما فيه قيد تنوطا فائدة
على القيد وكان القيد هو الاصل في نظير السبع وان سمي فضله في علم آخر
في ان العرض من ذن حقه اي ذكر الفعل مع واحد منهما على طريقا لنا
لذكر واحد منهما مع الفعل **قال** اشرح في شرحه هذا هو الحق
يعرف بالتأمل واوضحه السيد السند بوجه ثلاثة احدها ان الكلام في
احوال متعلقات الفعل من ذكرها وحذفها وغيرها لا في احوال الفعل وفيه
ان هذا اوطية بحال متعلقات الفعل لا بيان حالنا وثانها ان كل واحد
من الفاعل والمفعول قيد للفعل دون العكس والقيد احق بالمعنى من الاصل
وفيه ان الفعل والفاعل طرف النسبة وليس شي منهما اصلا للدخول على ان
استحقاق الفعل للمعنى وثالثها ان قوله فاذ لم يذكر متعلق بالمفعول
دون الفعل وقيد انه محتمل كالايجي وكأنه بيته الشارح لاحوال الكلام
للموجهن فسوي بينهما في المختصر ونحن اقمينا على هذا الاثر والمراد
بذكر معناه من الذكر لفظا او تقديره لان كون العرض فائدة التبيين لا يحسن
الذكر لفظا والاذا في من جمعه معه **افاد للتبسيط** مع نفي او اثبات **مطلبا**
اي من غير بيان تبينه بالفاعل والمفعول كالتبسيط الشارح المحقق وصينيد
قوله لا فائدة وقويها مطلقا عا على الفائدة اذ كل واحد يعلم انه مع ذكر شي
منهما لا يكون العرض فائدة الوقوع فقط من غير تبليس بالفاعل فاولها قوله
ناكدا يعني ان لا فائدة وقويها اصلا او مناط الفائدة هو القيد والاصل
مع القيد متعل مفعول عنه لكن قوله مطلقا فيما بعد يوجب ما ذكره
الشارح ولايجي ان العرض من ذكر الفاعل والمفعول لا يختص في افادة
الفاعل التلخيص بل يتوقف فهم معنى الفعل عليهما واما الفاعل فبين
واما المفعول عليهما واما الفاعل فبين واما المفعول به فليشهادة يعرف
المتعدي له وهذا الكلام نوطية بحيث حذف المفعول به لانه عليه بقوله
فاذ لم يذكر اي لم يذكر واحد منهما مع الفعل او لم يذكر الفعل مع
واحد منهما والوجه هو الثاني لان الاول يشعر بترك المفعول وذكر الفعل
بلاخفا فان كان العرض اثباتا لفاعل او نفيه عنه مطلقا فيكون تاما بذكر

مفعولا

مفعولا به وترك ما اذا كان المذكور غير الفاعل فانه قد تقرر في الصراحة
غير انه لا يقدر والفاعل بل يوجب المفعول مباينة وتغير صفة الفعل على ان من احوال
المستند اليه **واعلم** ان شرح المقام على هذا الوجه ومن خصائصنا والشارح
حقل صفة كذا في كل واحد منهما ولايجي ان لا يشترط اشتراكا بين المستند
والمستند اليه بل القدر والمشارك واحد منهما وانه ليس العرض مع كل واحد
منهما افادة التلخيص بل منما بل لكل واحد منهما وجعل صفة فاذ لم يذكر
للمفعول به وهو خلاف السبق والمستداه بالاطلاق عن المفعول عما كان
او خاصا بالاطلاق من عموم نفس الفعل بارادة جميع افراد او عن خصوصية
ما رادة بعض افراد وفيه ان الترتيل منزلة اللزوم لا يتوقف على الاطلاق
بهذا المعنى فان كان ان تقول فلان يعطي كل عطا او اعطى لذلك **ول** منزلة
اللازم لم يتبدل جعل لازما لا في معنى المتعدي لان يعطي بمعنى يعطى لا عطا
الا لما كان المفعول اخلا في معناه لم يجز له ذكر مفعول قصارا للزوم في انه
لا يطلب مفعولا منصوبا **لان المستند** بواسطة القيدية **كالمذكور** في ان العرض
من الفعل افادة تبسوية لا وقع منه مطلقا وهو **مركبان** اي المنزل منزلة
اللازم فوعان **لان المستند** مطلقا كما به عنه اي عن ذلك الفعل
متعلقا بمفعول مخصوص في التسمية اي على ذلك المفعول **فقرينة** ولا بد للمعنى
المحكم انما من قرينة ولو جعل صفة عليه واجبا الى الفعل المتعلق بمفعول
مخصوص لان جعله حالا بعد حال عن قوله عنه بتقدير قد والاقتضار
على الحكاية يشعر بغير صحة التجوز ولم يقم عليه دليل ولا دليل على بني حله
كناية عن فعل متعلق بمفعول عام بقوله فلان يعطي بمعنى يعطي كل واحد لان
العطا اذ اصد وعنه مثله لا يخص احد او قوله تعالى يدعوا الى ان السلام محتمل
انه بمعنى يوجد منه الدعوى ودعوى ملزمة لدعوة كل احد لتقدير عموم لفظه
او لا يحصل كذا في قوله تعالى **فلان يعطي** الذي **معلوم** الذي
لا يحصل مثال للاثبات والنفي على ترتيبهما وقد نه على الاول لتقديم عدم
الحصول على الجدل والحقيقة على الكناية ولشرف شاهيد ولاستنباطه ذكر
كلام السكاكي في معرفة ترتيب دقة النظر وقد حارها المصنف فله
مزيد اهتمام بذكر **وقال** الشارح لانه اكثر وقوفا فاك السكاكي حالها
بعد القاهر حيث لم يعرف الا بكونه مجرد اثبات الفعل او نفيه ولم يتبدل
بافادة التقييم على ما في الايضاح وهذا الكلام السكاكي بعينه بل هو مما استنبطه

المصنف مما ذكره بحسن ظنه وخرج من عبارته لقصان مدلوله او عبارته
او المقصد اليه فنقل بنحوه في منزلة الاوزم وهاثا في نحو فلا
يعطي له معنى بفعل الاعطاء ويؤخذ هذه الحقيقة اثباتا للمباينة بالطريق المذكور
في افادة اللام الاستغراق وحمل المصنف الطريق المذكور على ما ذكره وبحث
لام الاستغراق في ان كون الحكم استغراقا او غير استغراق الى مقتضى المقام
فانه اكان خطايا مثل المؤمن غير كويس والمنافق حب لئيم حمل المعرف باللام
معروف الا ان اوجهها على الاستغراق بعد ان اتمام ان المقصد اليه فرد دون
الخرم مع تحقق الحقيقة فيما يعود اليه ترجيح احد المتساويين لا يعني ان اللام
النكالي بعيدا عن اختصاص الترتيل بمقام التعميم للادما والمباينة وراي المصنف
انه قد يكون مجرد افادة النبوت والنفي كافي هذه الاية وقد يكون افادة
العموم على الحقيقة من دون قصد المباينة والادما فغيره الى قوله ثم يعني
بعد كون الفرض مجرد الاليات والنفي ان **فان المقام خطايا** بافتح كما
نقل بعض تلامذة الشارح المحقق ممن يؤثرون لانه منسوب الى الخطاينة
بالفتح مصدر خطب أي انشا الخطبة التي خطايا لان الخطب تقارب
المطوبون والافاعات **لا يستدل** لا يثبت فيه اليقين **افاد ذلك** اي
النبوت او النفي مطلقا كون الفرض نبوت للفاعل او نفيه عنه مطلقا كما
في الشرح فانهم مع التعميم دفعا للحكم اي الترجيح بلا مرجع في الحكم
او في الارادة **فان قلت** لم يفرض لمقام الخطاي واليقيني من الحدليات
والمجهليات **قلت** حتى ذلك وليس كذلك ان يحمل الاستدلال على
على ما يستدل عليه لا على ما يطلب فيه اليقين كما راعى الشارح لكنه لا يقابل
الخطاي الذي يستدل عليه بالخطاينة ويحتاج الى تكلف ارادة استدلال
غير الخطاينة وتقديره انه لا يخص افادة التعميم بالمقام الخطاي فانه
ربما يقتضي البرهان التعميم نحو خلق الله فانه في تقديره يفعل الخلق ووجد
هذه الحقيقة والبرهان دل على انه يفعل كل خلق فيحمل في ذلك المقام
البرهاني على التعميم والاشكال لا يخلو عن ضعفه لكن لا يجوز الله
وهو ان المقام الخطاي ما يكتفي فيه بالظن من كلام المخاطب ويقع بظن انه
افادة والمقام الاستدلال ما يطلب فيه ما افادة المخاطب بلا شبهة
سواء كان المعاد مما يمكن ان يقام عليه البرهان او يكون من الظنون فتأمل
ووجد افادة الترتيل العموم في المقام الخطاي ان يعطى في معنى يفعل الاعطاء

فهو مما يقتضيه عرفا باللام بدفع المقام الخطاي الى الاستغراق في يحمل عليه
اما استغراق المفرد فيكون بمعنى كل اعطاء واما استغراق الجمع لان المصدر
ليستوي فيه المفرد والجمع فيكون بمعنى جميع الاعطاء **وقالت** الشارح الملا
الطريق المذكور مؤيد من كون اللام بالاستغراق بمعنى المباينة في اخرجت
لام الاستغراق حيث قال ان خاتم الجود بعيدا عن احصاء مباينة لعدم مطلق
حقيقة الاحصاء وله اوجه الا انه قال في بيانه ان معنى قولنا فلان يعطي
لا غيره يؤخذ حقيقة الاعطاء لا غيرها **وقالت** الشارح هذه قرينة بلازمية
لانه وان يثبت يحصل يعطي وهو يفعل كل اعطاء انه يعطي لا غيره لكن لا يثبت
قوله لا غيرها ويمكن دفعه بانه استفادة قوله لا غيرها من قصد الاستغراق
من المضارع فاد الاستغراق اعطاء فلا يفعل له غيره ولا يعني ان هذا المصدر
مما يريد في المباينة في الاعطاء **وهنا** بحث اوردته الشارح المحقق وهو
ان افادة التعميم تأتي كون الفرض افادة النبوت او النفي مطلقا بمعنى خبره
الشارح به واجاب بان المقام اعراض من الفرض والمقصود ورده السيد
للسند بان المحارم عن القصد لا يبعد من الخواص ولا يبعد به وهو شديد
بان ما يبعد به ما لا يتعلق به الفرض اصلا لا ما لا يكون غرضا من خواص
الكلام ونظير ذلك ما قد سبق ان كون المستدالية موضوعا لا يكون للايمسا
اليه وجوبا للخرم انه ربما يحمل دريعة الى التعريف بالتعظيم لسانه
والتعميم المعاني الفرضية الغير المتناهية بعدم الفرضية من نفس الكلام وكذا
الاستغراق فان المعرف يستعمل في الماهية المعينة واعتبارا لغيره ومدلول
القرينة على ان ذلك ان سديد بافادة التعميم او ما يبعد من النبوت المطلق
او النبي المطلق في قوة العام ومثله ولا يفتك عنه وسلك هذا الايراد
بانه ليس افادة يبعد بها اذ لم يحمل التعميم من الدواعي الى الترتيل
بل حمل الداعي اليه في قوة التعميم وكشف عن حال ذلك الداعي مراد
كشف قتائل ثم في يحمل فيحمل واجاب عنه في شرح المفتاح وجعله
اظهرا بان التعميم مدلول الفعل بمنزلة المقام الخطاي وفيه انه حينئذ
جمع مع الحرف الثاني **والاول** من الضربين **كقول** البحر **ابن** ابي
الشارح هذه النسبة الى البحر الصراحي بن علي لا حدي ابن بدول بن
بخترا لا شاعر جاهلي **في المعتز بالله** على صيغة اسم الفاعل يقال اعتز
بفلان عد نفسه عزيزة اي من عز الله او على صيغة المفعول اي المعتز

باعتز الله اياه والثاني السبب **في** اي حزن **حصاده** **و** **بجده** جمع
قد وان **بدي** مصدر **واجمع** **داهي** الاصح الوقف على المنفوس بلا اعادة
ما حذف بسبب التوقيف ولذا لا تكتب الياء في قاض على الاصح **اي يكون ذو**
زوجة **و** **ذو** **جمع** **فيذكر** **بالبحر** **بحاسنه** **وبالنع** **الظاهر** **الظاهر**
في **استقامه** **الامانة** **و** **ذو** **جمع** **من** **مريض** **بما** **فلا يجد** **وايضا**
ان **اعنه** **الامانة** **مفعول** **ان** **لما** **ذو** **مفعول** **الوجدان** **الاول**
ترك هذا التقديم فان الحاسد يغيظ ويحسد لغيره تمام كالات المحسود
وان كان بعد بونه والحاصل انه ترك يروي ويبيع منزله اللازم واستغنى
به عن تقدير المفعول ليدل به على ان العام يستلزم المتعلق فيه كذا
الحاصل فلا حاجة الى تقدير به في فادته ولو قدر المفعول لقات هذا
المقصود الذي فيه من المبالغة في المدح كما لا يخفى ما لا يخفى وقد ضمن ان
كلامه انهم يغيظون من ان يكون لهم بصير وسمع ولينون عما هم وصمهم
لئلا يدركوا بحاسنه وان حاسنه وان كانت امر معصية صارت
في الظهور مما لا يخفى على الابصار وتعلق به الا بصار **و** **في** **في**
قد يجعل الفصل المنزلة كناية عن متعلق بالذين مخصوص والاحسان
يجعل البيت منه اي ان يكون ذو زوجة فيذكر بحاسنه واحسان المدح
وبدل عندها وهما اشكال قوي لم يجمع من سبق فيه ذوي وهو انه
اذ جعل كناية عن المتعلق المخصوص حوج عن ان يكون الغرض منه
اثباته او نفيه مطلقا نعم لو لم يجعل كناية وجعل نفي معصية
لا استقام **والا** **عطف** **الشرطية** **على** **الشرطية** **التي** **وقعت** **جرا** **بقوله**
فان لم يذكر معه وقوله ولا لتقدير استقامه ما ذكر في شرط المخطوف
عليه اي لم يكن الغرض اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا وذلك انما
بان يعتبر تعلقه بمفعول او يعتبر في الفعل عموم او خصوص ما يقتضيه
ما نقل من تفسير الاطلاق من المصنف وحينئذ لا يتوهم عليه قوله
وجب **التقدير** **اي** **تقدير** **المفعول** **به** **لان** **المخصوص** **المدكور** **للم**
بالتقدير **بالمفعول** **به** **وهذا** **اعمالا** **يقتضي** **ان** **لا** **يعتبر** **في** **الاطلاق**
بالاطلاق **من** **مفعول** **به** **واعتبر** **الشارح** **في** **هذا** **الشرط** **محدوفا** **وهو**
كل قصد تعلقه بمفعول **بحسب** **القران** **اي** **بسبب** **القران** **و** **جمع**
القران نظر الى المراد والمراد بعض القران اخبان قوله بحسب

القران

القرية اشارة الى كثرة القران كاصح بما في تحت الاجاز حيث قال وادته
اي الحذف كثير ومصل بعضنا ولا يخفى ان التقى بكونه مقام التفسير اول مقام اصح
اليه فيه وحسب الحذف هنا بحسب القران ولم يقيد حذف المسند اليه
والمستند مع ان الجمع سوا فيه اشارة الى ان الحذف ليس رعاية القرية هنا
اشارة الى انهم يسمون بدون متعلق الفعل فلا يكتف الحاطب لفهمه بانه
الفاهم اليه بحذف المسند والمستند اليه فانه لا يعرض عن مهم شي منهما وان حجة
تان المتكسر وغيره الحذف في مقام الايجاب بالتقدير وفي مقام بيان النكته
بالحذف لان التقدير الحذف مع النية والواجب هو النية لا الاسقاط والذات
الي النكته الحذف لا النية فناسب في الاول عبارة ماله على النية ليصرف
اليها الوصف **وفي** **الثاني** **ما** **يحلوا** **عن** **النية** **وفي** **الثاني** **ما** **يحلوا** **عن** **النية**
لتعلق النكته بما هو خلاف الاصل من الترك والعقد بين مقام التزويد والتقدير
من قياس النظر والتدبير حتى يتحقق به الفعل ويرجع فيه القول على حق
القول وما يرجح فيه المصنف الشيخ والزمخشري على ما في المفتاح وعلمين
الامر للشارح الحق قوله تعالى ولما ورد ما مدني وجد عليه امه من النابين
يسقون ووجد من دونهما امراتين تزدودان حيث ذهب الشيخ والمفتاح
الي ان المراد يقع منهم السقي ومنها الزود لان ترحم نبي عليهم التزود هما
وسقي القوم لا سقي القوم المواشي وذو دهم الغنم اذ لا مدخل في الترحم يكون
المسقى الا بالذود والذود الغنم فلو قيد العقلاء بما لا وهم خلاف المقصود
وحججه المفتاح في تقدير يسقون مواشيهم وتزودان عنهما وادعيان اليه
الكلام ينصب تلك الارادة **فان** **الشارح** **هذا** **القرب** **الي** **التصديق** **لان**
ملك التزاج انما يدور ان عنهما حتى لو كانا تزدودان عنهما لغير لم يكن
المقام للرحم ولذا حال الشيء انهم يسقون مواشي غيرهم لم يكن الامر كذلك
بقوة السجين بالرحم لصدر الزود من الظلم عليهم والتقدير للتقدير
هو ان كان له ولغيرهما اولهم غيرهما او السقي لمواشيهم او مواشي غيرهم
حتى لو كان ذلك لرعاية المنسوبة لم يكن موجب للرحم **اي** **بجذب** **القرية**
لا بد من نكته الحذف **انما** **البيان** **اي** **الظاهر** **بعد** **الانعام** **اي** **الاخفا**
بجذب **الشيء** **اي** **كاشع** **في** **فعل** **المشئة** **ولم** **يقبل** **في** **المشئة** **ليعلم** **انه** **لا** **يجوز**
بلفظها بل يوجد كذا وجد الفعل سوا ذكر بلفظها او بلفظ الارادة او غير ذلك
فانه يحذف مفعولها في الشرط لدلالة الجزاء عليه ولا ينبغي ان يخص ذلك بالشرط

كما يوهنه بيان الشارح اذ يعرف المعطوفين قولك بمسئلة هذا المراجعة
 وبين المقال المذكور في الحذف لتلك النكتة **ما لم يكن** **مفعول** **عربي**
 توهم ان كون الحذف للبيان بعد الاقسام مفيد بذلك الوقت حتى لو كان غرابية
 في تعلقه لم يكن الحذف لذلك وليس مراد كل المفيد به الحذف فانه يستفي
 القريبية حينئذ على الحذف لان الغرابية تعارض القريبية فلا يثبت الدفن
 الى المحذوف منهج في المفعول العرب الحذف لغلبة الالتماس ولا يخفى انه
 كما ان الحذف في فعل المسئلة مفيد بقي غرابية التعلق بالمفعول المحذوف
 لذلك الحذف مطلقا مفيد به فينبغي ان يقول من حذف المحذوف مالم يكن
 تعلق الفعل به غرابية **ولو لم يكن** اي هذا انكم اجمعين **مفعول** **عربي**
 مثال لعدم الغرابية او حذف فعل المسئلة او الحذف للبيان بعد الاقسام
 وقد مر ان التفسير بعد الاقسام يوجب مزيد تقرير وممكن في النفس
 الاظهر ان تعلق المثال اي عدم غرابية التعلق ولو شال ذلك المراجعة
 بخلاف قول الخزي في مربية ابنه ووصف نفسه بشدة الحزن
 والصبر على مصيبيته
ولو شئت ان ابكي **دنا** **الكلية** عليه ولكن ساحة الصبر وسخ
ومنت
 واعدته دخر الكل ملكية . موته المنان بالذخاير مولى
 فان تعلق المسئلة بك الدفع عربي فلا يصح فيه حذف مفعول المسئلة
 ولا حذف مفعول مفعوله لانه فليس حذفه فتوجهه كيف حذف
 ذلك الشاعر البليغ من مفعول المسئلة في مقام غرابية التعلق به ما جعل
 متلبسا ندفعه **واما قوله**
من هو الشوق في فكري **فلو شئت ان ابكي** **تفكر**
ليس **منه** اي ليس مما تعلق بفعل المسئلة فيه مفعول عربي حتى يكون
 حذف مفعول متلبسا اذ ليس التقدير ولو شئت ان ابكي تفكر انكيت تفكر
 اذ البلاغة في مقام البلاغة في انه لم يبق فيه غير التفكرات يقول لو شئت
 ابكا اي شي كان ليكيت تفكر الا ان يقول وان شئت ان ابكي تفكر ابكيت
 تفكر الا لما قال الشارح من انه لا يثبت على قوله فلم يبق مني الشوق ام
 لان بك التفكير ليس سوي الاسف والتكند والمقدرة عليه لا يتوقف على ان لا
 يبقى فيه غير التفكير بخلاف عدم القدرة على البكا الحقيقي حيث يحصل بدل

الدفع

الدفع التفكير فانه يتوقف على انه لا يبقى فيه غير التفكير لظهور سره لان بك
 غير التفكير وان يشتره الا التكند والحزن من العين لا يمكن الا اذا لم يكن فيه دفع
 بل لانه لم يبق في المعنيين فليس الاشتباه الا ان يحتمل الشعور على المعنى المرحوح
 وحده لا يكاد يليق له مع الاشتباه فكيف الاشتباه . ولا يخفى ذلك على اهل الاشتباه
 ويعزوي كل هذا المقام على هذا الوجه من النظام . محري بان يوصي باعتنا به
 الكرام . وقد حرم منه اقوام . من القول بهذا اقوام . والله يهدي من يشاء للطف
 والا لئلا . لكن كلام الايضاح يشعر بان فيه معنى قوله ليس منه انه ليس مما يصنع ان
 يكون الحرافة تفسير المفعول المسئلة فيكون اشارته الى ما قال الشيخ في ذلك
 الامحار واورده المصنف في الايضاح لتوضيح قوله **ان المراد الاول** **ابكا**
الحقيقي حيث قال لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكر ابكيت تفكر ان
 اراد ان يقول افاني الحزن فلم يبق من غير خواطر حزن في حني لو شئت ابكا
 خفوني وعصرت عيني ليس منها دفع لمراجه ويخرج منها بدل الدفع التفكير
 فالمراد بالبكا في الاول الحقيقي وفي الثاني غير الحقيقي فلا يصح تفسير الاول
الحق ان الشارح مع ذلك لكلام الشيخ في هذا المقام ولا في الايضاح فقد
 قوله فليس منه بقوله اي مما ترك فيه حذف مفعول المسئلة بنا على غرابية تعلقها
 وجعل المراد منه ان حذف مفعول ابكي لانه ليس التفكير ولا يرد التامل في
 سابق الكلام والتدبير فيه الا انه ليس في هذا المقام فتقول الشارح انه
 ناشي من شؤ التامل وقوله التدبير ليس بذلك **واما قوله** **لو شئت**
ارادة **المراد** **ابدا** اما قيد الدفع اي الدفع قبل حدوثه فان
 التوهم في حراجه انما يحدث بعد سماعه وقبله للتوهم اي لدفع توهم يحدث
 في ابتداء الكلام فاريث مع حدوثه وان كان يدفعه اخر الكلام وبالجملة المتنا
 البليغ يوم ان اذ غير المراد ان الدفع للحادث والمنع ما هو بعد حدوثه
 ومع ذلك المنع لا حاجة له قوله ابتداء فهو اختصار ايضا **قوله** **اي** **البحر**
مردود **دفع** **عيني** **من حال** **مارث** في الشرح كحبرية مبرها
 تحامل حادث فصل بينهما بفعل متعد فزيد من ليل لا يلبس مفعول ذلك
 المنعدي لانه ان فصل بين كمر الحربة ومميزه يكون مضبوطا لا متناعا
 الى التمييز وما ذكره موافق لقول النحاة وفيه انه انما يندفع به الالتماس على
 مذ هب غير الاضطر والكوفيين فانه لما جاوز زيادة من مطلقا لا يعلم
 انه ريد على المفعول او التمييز وهذا يعلم ان الضابطه لزيادة من ليس محذ

ولعل مراد المصنف ان الحذف مجرد الاختصار اما يحسن عند قيام القديسة
من غير حاجة الى مودبة اخرى **جاءت اليه اذ** فان التنبية الى الادب
ما هو من الاضغاف القديسة قائمة مع ذكر الفعل **وعليه قوله** **الاصح**
استد **اي ذلك** فان الجزافية على ان المفعول ذاك والفتاوت عن القديس
لا يحق قات وعليه **واما اللامية على الفاصلة** عدي الزعامة بعلي بعد
معنى المحاذقة **موجوه على** **والصحة والبيان** **اذ احيى ما** **ذلك** **الاصح**
وما **اي** ما قلنا ولا مزاحمة بين هذا وقول الكشاف ان الحذف للاضغاف
وظهور الحذف اذ لا تراحم في النكات والاولى بالاعتبار في هذا المقام نادر
صاحب الكشاف ان الحذف للزمانية على الفاصلة لا مدخل له في البلاغة لانه
للتفصيل الفاصلة التي هي من المحسنات البديعية وذكر في علم المعاني
انما يصح على سبيل الاستطراد بما يدور رعاية الفاصلة **واما** **الاصح**
ذكر **كقول عائشة رضي الله عنها** **ما رايت منه عليه الصلاة والسلام**
ولا رايتني في العورة والاصح الحذف لتأكيد امر ستر العورة حتى
يسر لفظا على السامع **واما** **الكنة اخرى** قد عرفت بها واحدة اخرى
وتركت مرئيد التفصيل لانك حرت بمن يجري وما ذكره الشارح المحقق
ما دومي في قوله تعالى لينذر يا سائدا **اي** لينذر الذين كفروا من
كون الغرض ذكر المندريه لا غير وفيه ان حذف المندريه هنا للتبديل بالنسبة
الى المندريه لانه ليس المقصود لا للتقدير فهو بمنزلة عما نحن فيه **ونقد**
مفعوله لم يقبل وتقدم مع ان المقام مقامه ليصح ضمير عليه فانهم
وجوه **اي** نحو المفعول والظاهر في قول الطوق والجار والمجرور وفيه
لا في مفعوله لان محل المفعول له ان على المفعول به يدعوله محله هنا عليه
والمراد **بوجه** الفضلات لاشبه الفعل لانه لانه ليقيل **ومفعول** **نحو**
عليها ولا يدعوب عليك ان ما ذكر من التأكيد لا يجري في كل اذ لا يقال
فانما جيت وحده ولا عين ولا يوم الجمعة حيث وحده ان حصر الحال بالمفعول
به وقد نبه بذكر نحو على ان البحث السابق ايضا لم يحش بالمفعول به بل يوم
فيه منك التجري والمقايضة وهكذا ان دابة فربما يصح نحو وتارة
يعتمد على معرفة مخاطبه ان مباحث هذا الفن مما القياس فيه شاع وليس
حل امر التماس كما في نحو ومما ترك في الوصية بالمقايضة قوله **لرد** **الاصح**
في **العين** فانه لا يخصص التقديم فيه بل يكون لضعف من لاحظ الخطاب في

اعتماد

اعتقاد الشركة او لازالة شرده لكن قوله **حد** وكذلك لي اخوه كان دافعا
الي ذلك لانه يجب ادخاله في المسار اليه فيقيم القليل فاعترض الشارح عليه
ان كان عليه ان يدرك نفسه واعتذر السيد السيد بان المصنف لم يدرك
الخطا في الاشتراك وما يتعلق به من التأكيد موحدة اعتماد اعلى المقايضة
بما سبق ضعيف او حجة الغفلة عن التعليل لكن اعتراضه بان دابة التقديم
في الانشا مخزئدا اضربه او لا يضربه فان اعتبار رده الخطا فيه تكلف
ضعيف جدا لان كلامه في الابواب السابقة على الانشا في الجري في كثير مما
ذكر في الابواب الخمسة السابقة فليعتبر الناظر **وما** **يحت** **قوله** **ان**
الاصح **ان** **يقول** **بدل** **لرد** **الخطا** **لا فادة** **الاختصاص** **اذا فادة** **الاختصاص**
ايضا لا تجري في الانشا الا بتكلف لا سيما افاضة ثبوت شيء ونفيه عن غيره
ولا يقبله الانشا **لكن** **تريد** **اعرف** **من** **اعتقد** **انك** **عرفت** **السانا**
وانه **غير** **زئيد** **وهو** **مضيق** **في** **اعتقادك** **انك** **عرفت** **السانا** **ومحيط** **في** **العين**
انه **غير** **زئيد** **وقوله** **الناحية** **اي** **تأكيد** **هذا** **التقديم** **لا** **تأكيد** **رد** **الخطا**
لان **المؤكد** **في** **المقارن** **هو** **المفيد** **الاول** **لا فادة** **الاستري** **انك** **تجحد**
في **جارتيد** **زئيد** **الناحية** **اي** **تأكيد** **الاول** **فلا** **يعزتك** **قول** **الشارح** **المحقق** **اي**
تأكيد **هذا** **الزم** **لا** **يغير** **اي** **يقول** **لاجل** **ايزاد** **المؤكد** **هذا** **اللفظ**
لانك **تقول** **لايزاد** **زئيد** **التأكيد** **عرفت** **لاغير** **فما** **ذكر** **الشارح** **ولعل**
عرضه **تعيين** **محل** **لاغير** **في** **المركب** **ولذلك** **اي** **ولان** **التقديم** **لرد** **الخطا**
في **العين** **نحو** **مما** **زاد** **على** **اعتقاد** **الحكمة** **قال** **ما** **زئيد** **اضرب**
لا **غير** **لانه** **موجب** **الناقص** **فان** **ما** **زئيد** **اضرب** **اثبت** **ضربك** **لاغير** **وفاه**
ولا **غير** **ولا** **ما** **زئيد** **اضرب** **ولكن** **المرئيد** **فان** **لكن** **لرد** **الي** **الصواب**
ولا **خطا** **اي** **اعتقاد** **عدم** **الضرب** **حق** **يورد** **الي** **الا** **كر** **ام** **بكل** **في** **مفعول** **عدم**
الضرب **فالواجب** **فيه** **ولكن** **عمر** **قال** **الناحية** **اي** **ان** **تقوم** **قريته**
على **ان** **التقديم** **ليس** **للمضمر** **قلت** **اي** **يكني** **قوله** **ولا** **غير** **وقوله** **ولكن**
اكرمه **قريته** **على** **ذلك** **واما** **مخزئيد** **اعرفه** **فما** **تأكيد** **ان** **تريد**
المضمر **قبل** **المضمر** **اما** **لانه** **في** **قوة** **عرفت** **زئيد** **اعرفه** **ففيه**
نكر **ار** **تفيد** **للتأكيد** **واما** **لان** **فيه** **اي** **ما** **ما** **قيل** **للتصريح** **وفيه** **مرئيد**
التقدير **والا** **فمضمر** **فمضمر** **على** **التخصيص** **لانه** **لازم** **للتقديم** **على**
منزلة **التأكيد** **مع** **عدم** **التقديم** **فما** **قلت** **مفعول** **العدم** **وقوله** **واما**

خو زيد اعرفته لمحمد بالمرتب وفيه رد على الكشاف حيث جزم بانه
التخصيص وقال هو اوكد في افادة التخصيص من اياك بعد ولا بعد
ان يكون في عبارة المصنف اشارة اليه حيث جعله عين التخصيص مبالغة
في كاله في التخصيص ولا يخفى ان التاكيد في زيد اعرفته ايضا ابتلع منه
في عرفت زيد اعرفته وان لم يذكر احد فليكن في جعله نفس التاكيد
ايضا اشارة اليه ثم خفي وجه قوله اوكد في افادة الاختصاص على زمرة
المواضع لا يخفى ان في ذلك المفسر خلوع عن قصد الاختصاص فليس فيه الا
نكران الاثبات فليس فيه الا التاكيد الاثبات دون الاختصاص والحكم
اعضال الاشكال الى التاويل بحملنا كيدا لاختصاص على تأكيدنا
جزية الشوقي وهذا في المقام احسن المقام **وحرر بوق** بتوفيق
الملك المتقال وجه كونه كذا في الاختصاص بهم اجالا من تفصيل ولا يخفى
تاكيد في التفصيل بعد الاحمال ولا فرق بين زيد اعرفته مع قرينة
قصد الاختصاص وبينه بدوئها في التفصيل والاحمال وفي بعض
النسخ **واما نحو واما مود بعد بياهم** في الانصاف فمن قرأ بالنصب
ولا يبعد الا التخصيص قد عرفت انه متى على الغالب في تزيل القليل
مغولة العدم ويحج عليه بعد ان هذه المصنف فامد اثباته وسلكه امدا
الاول فليكن المقام من قصد التخصيص اذ ليس المقصود انا هدينا مود
دون غيرهم رة الخطاب المخاطب بل الغرض اثبات امتداد الهداية
لهم ثم الاخبار عن سوء صديهم الا تري انه اذا جاز زيد وعمر وعمر
سائل ما فعلت بهما فنقول اما زيد فارمته واما عمر وفاهته وليس
في هذا اختصار وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت امتداد الاكرام والاهانة
كذا ذكر الشارح ووافقه السيد السند وفيه نظره ان المقام لا يتوعد عن
قصد القصد الحقيقي بل يسا عن فيكون المعنى انا هدينا مود من هذا
ارمانهم دون غيرهم اي اصطفيانهم من بين الاقوام بالهداية فلم يجر فواحه
واما غوه وهذا اول على سوء صنيعهم واما ما ذكر من المثال فلا ينافي
المصنف لان بناء على الغالب واما الثاني فلان التخصيص لا ينافي التاكيد
حتى قال الشارح المحقق انه ليس للمصنف الا تأكيد على تأكيد وقد بين تقدم
ما في خبر الفا بعد اما فوائد ليس التخصيص منها وهي الفصل بين اذ او الفا
والتعويض عن المحذوف بعد اما والفا السببية متوسطة اذ لا يقع في ابتدا

الكلام ورعاية ما تعارف في كلامهم من تفعل خبر ما التزم حذفه لشي اخر وتبين
دفعه بتكلف ان المصنف في كلامهم بالاضافة الى مجرته التاكيد وكذلك اشارة
الى قولك زيد اعرف فلذا اني بما هو بعينه زيد مررت فانه لرد الخطأ
في تعيين المدروسة وكذلك يوم الجمعة سرت ليلة غير ذلك **والنصب لا يرم**
للتقديم قالنا اي لتقديم المفعول على الفعل وشبهه لا مطلق التقديم اذ لا
يصح تقديم بعض المفعولات على بعض ما يظهر عليك ولا في تقديم المستند
اليه او التخصيص والتقوي سوا في نحو هو ما في صدره به الشارح المحقق في بحث
القصد من شرح المفتاح ووافقه السيد السند في شرح المفتاح وهو ظاهر
كلام عبد القاهر في بحث المستند اليه كما مر وكان الاختصار الاعذب والتقديم
للتخصيص غالبا اذ في تقديم اللزوم في الغالب جواز كانه اذ اشارة اليه
توجيه قول المفتاح والتخصيص لازم للتقديم وقد يكون لمجوه الاهتمام او التذكير
او الاستلزام او موافقة كلام السامع او ضرورية الشعر او رعاية الفاصلة
او السجع او ما اشبه ذلك **ولما افعال في افعال بعد وانا لسعير**
اعادة خصك بالعبادة فان قلت تفسيرنا قد فيه المفعول بالاعادة
لا يتوقف على لزومه لا تقدم غالبا حتى يظهر كونه فهذا اقل تفسير به
مع وجود غرض من التكات كالتبرك ورعاية الفاصلة في المثالين وموافقة
واياي فاعيدون في اياك بعد من غير طلب قرينة تدل على انه اللازم غالبا
وقيه رد لما قال ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد واما ان بعد
للإهتمام ولا دليل على كونه للمصنف **وبعد في الجمع** اي في جميع صور تقديم
متعلقات الفعل **ورأى التخصيص** بعد نكية التخصيص **اهتماما**
وفيه انه لا وجه لتخصيص الاهتمام بما سوى التخصيص ولا ينافي التقديم
عن الاهتمام لانهم انما يقدمون الهم والكسب وفيه ايماء الى ما قال الشيخ
عبد القاهر انما لا يجد شيئا يجري مجرى الاصل في التقديم غير العناية والاهتمام
لكن ينبغي ان يفتر وجه الاهتمام وبين له معنى ولا يقتضي من الناس
في ظنهم كناية ان يقال انه قدم الاهتمام وقد فصلنا ذلك تفصيلا في
احوال المستند اليه فالمراد بالاهتمام المستند اليه امر فهذا الكلام ايضا لا ينافي
بقوله قالنا **ولذا** اي للاهتمام **بعد** المحذوف في امر الله مود والاول
ولذا ايضا لا ينافي اختصاص تقديم المود بنكية الاهتمام لانه مجموع الامر
من التخصيص والاهتمام وليس المقصود من قوله ولذا الاستشهاد على ما سبق

لا يتبادر الى الوجود ان تقدير الموضع فيه لا يدل على التقديم فيقدم
في الجمع اهتماما بالمقدم ووجه اهتمام اسم الله تعالى واورد على كون اسم الله اهم
فلا يبرأه على قوله وهذا يقدر على اخيه واورد على كون الاهتمام من حيث
التقديم فلا يبرأه على قوله المذكر او على قوله ويقيد في الجمع الخ وهناك
احتمال في غاية الدقة وهو انه عطف على تقدير راي ويكون التقديم بمقتضى
اهتمام لا محالة اورد على نظر القدران احدهما ان رتبة واجيب بغيري لغيري
فيكون قوله وهذا الامور الثلاثة **اقرا اسم ربك** لانه انما يصح تقديره
اقرا ان لم يكن الاهتمام موجبا للتقديم او لم يكن اسم الله اهم **واجب**
ما ان الله منه القراءة وذلك لا ينافي كون اسم الله اهم في اسم الله لان العبد
فيه ليس اهم من اسم الله لعدم عدو من ما يحمله اهم من اسم الله ويجازي المحبة
الذاتية فيه للاهمية ويخرج عليها كما في اقرا ولا ينافي اقتضا الاهمية
في اسم الله لانه ليس هنا اهمية اسم تعالي وذلك لا ينافي اول اية نزلت بالاتفاق
و اول ما قرره الرسول بالقراءة قار القراءة اهم في هذا المقام **والاول**
السارح لا ينافي اول سورة نزلت بني الاثر على واحد من الأقوال الثلاثة تأييدا
ان اول سورة نزلت هي الفاتحة وثانيها هي المائدة ثلثان لا خلاف في ان هذه
الاية اول اية نزلت ويحتمل عليه ان القول بانها اول سورة نزلت لا يستلزم القول
بانها تسبق هذه الآية في النزول لان الفاتحة اول سورة نزلت على قول
مع الاتفاق بان هذه الآية اول ما نزلت الا ان يقال القول بانها اول سورة
نزلت لا تنفك عن القول باجمع اجزاها متقدمة على غيرها ولك ان يحكم
وجه اهميتها ان في تقديم اسم الله تعالى الاختصاص وهو لا ينافي المقام
اذ ليس مقروا اخر حتى يكون المحضر مفيد او لا ينبغي ان يقول ان معنى عبارة
المتن ان الاهم من القراءة وخصيص القراءة فله يقدم الاهم ليلاليف
الاخر تخصيص القراءة مع ان الاهم الامر بالقراءة لا يقيد عن الفهم جدا والاول
التي من الاجتناب عن جعل الامر بالقراءة اهم من اسم الله ليس بسديد لان
من كون غير اسم الله اهم منه يعارض **وبانه** اي امر ربك **على امر الله تعالى**
الاول او جد القراءة اي طلب القراءة الفاعل من غير تعيينه في خلاف
الثلاثي فان معناه او جد القراءة باستعانة اسم الله وتكرير ان الاول نزل
منزلة الاول دون الثاني فهو ان الباء في اسم ربك زائدة للذلة على
التكرير والدوام كما في اخذت الخطام واخذت الخطام كما ظنه السارح

فان

فان من يابعد وقاب والاحتمال ان الباء للاستعانة ويمكن ان يقال
ان اذ السارح ان الاحتمال في توجيه عبارة الجواب ذلك قتال واعتوض
السيد القند على هذا الجواب بانه لما بين ان طلب تخصيص القراءة
بسم الله لا ينافي كونه اول اية نزلت فلا يصح تعلقه باقرا الثاني لان
المطلوب يكون ذلك والسارح لما جعل بسم الله متعلقا باقرا الاول تصانف
الاشكال وهذا الاشكال لا يحتمل لان الامر بالقراءة حصل بقوله اقرا
فبعد ان يطلب تخصيص القراءة ولو وجد ما ينافي لوجه لوجه وجه
اهمية القراءة ان في تقديم اسم الله تعالى الاختصاص وقد عرفت له وجهها
اخر فيقول لا اعتداه بان تمام طلب التخصيص لان المقام يفيقه فقدم
لمجرد كونه هم للتبرك به والاستدلال به كونه نعم يرد على جعل
بسم الله متعلقا بالاول او لا يكون القاري مستغنيا في قراءة السورة باسم
الله **وقدم بسم الله** اي الفعل **بسم الله** لان اصله التقدّم
او اصله الاخر التاخير بل لربما في الاصلين **كما في الفاتحة** **واجب**
ما ان الله منه القراءة وذلك لا ينافي كون اسم الله اهم في اسم الله لان العبد
فيه ليس اهم من اسم الله لعدم عدو من ما يحمله اهم من اسم الله ويجازي المحبة
الذاتية فيه للاهمية ويخرج عليها كما في اقرا ولا ينافي اقتضا الاهمية
في اسم الله لانه ليس هنا اهمية اسم تعالي وذلك لا ينافي اول اية نزلت بالاتفاق
و اول ما قرره الرسول بالقراءة قار القراءة اهم في هذا المقام **والاول**
السارح لا ينافي اول سورة نزلت بني الاثر على واحد من الأقوال الثلاثة تأييدا
ان اول سورة نزلت هي الفاتحة وثانيها هي المائدة ثلثان لا خلاف في ان هذه
الاية اول اية نزلت ويحتمل عليه ان القول بانها اول سورة نزلت لا يستلزم القول
بانها تسبق هذه الآية في النزول لان الفاتحة اول سورة نزلت على قول
مع الاتفاق بان هذه الآية اول ما نزلت الا ان يقال القول بانها اول سورة
نزلت لا تنفك عن القول باجمع اجزاها متقدمة على غيرها ولك ان يحكم
وجه اهميتها ان في تقديم اسم الله تعالى الاختصاص وهو لا ينافي المقام
اذ ليس مقروا اخر حتى يكون المحضر مفيد او لا ينبغي ان يقول ان معنى عبارة
المتن ان الاهم من القراءة وخصيص القراءة فله يقدم الاهم ليلاليف
الاخر تخصيص القراءة مع ان الاهم الامر بالقراءة لا يقيد عن الفهم جدا والاول
التي من الاجتناب عن جعل الامر بالقراءة اهم من اسم الله ليس بسديد لان
من كون غير اسم الله اهم منه يعارض **وبانه** اي امر ربك **على امر الله تعالى**
الاول او جد القراءة اي طلب القراءة الفاعل من غير تعيينه في خلاف
الثلاثي فان معناه او جد القراءة باستعانة اسم الله وتكرير ان الاول نزل
منزلة الاول دون الثاني فهو ان الباء في اسم ربك زائدة للذلة على
التكرير والدوام كما في اخذت الخطام واخذت الخطام كما ظنه السارح

فان

وهذه الافعال المتعدية الى الثلاثة معقولة الاولى كالمفعول اعطيت
فهو مندرج في نحو اعطيت وزعم **اولا** لان **اهم** قد عرفت ان
الاهمية اصل لا يحطه تقديم لكن لابد من بيان وجه الاهمية كاصالة
التقديم او كونه نصب عين المتكلم او للتأخير او كون اخلال في تأخير
الي غير ذلك فلا وجه لجعل الاهمية كاصالة التقديم قسما لطريقه بل هو
قبيح لبيان المفتاح حيث جعل اصلا مستندا الى الاصلالة وغير هذا
محصل الحارم **ولان** في القاموس الحارم رجل يسوق نفسه من غير
ان يكون له قدر وادارة في هذا الكلام غير ظاهرة والمستفاد من
الابضاح ان المراد من خرج على السلطان حيث قال كما اذا خرج رجل على
السلطان وعاش في البلاد وكثر به الاذي فقتل وارتب ان يخرج
بقتله فيقول قتل الحارم فلان اذا ليس للناس فائدة في معرفته فانه
واما الذي يريد منه هو وقوع القتل عليه ليخلصوا من شره **اولا**
في التاخير اي للتأخير اخلالا **بيان** ان المعنى مقصودا ومسند بمعنى المقصود
وهو الشئ وكأنه قال ببيان المراد ما سبق لان تقديمه للمعنى وهذا
وما بعد تقديم ما ينح عن التاخير ويندرج في الاخلال ببيان المعنى
موجبات للتقديم فصلت في نحو من اتقا الاعراب لفظا والقرينة في
الفاعل والمفعول ووقوع الفاعل او المفعول بعد الاو معناه وظاهرا
في باب المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول فذكر في الاخلال ببيان المعنى
لا يكون لظهور احتمال في التاخير واضح بصرف النفس عن فهم المقصود بان
لا يثبت اليه او يصير مترددا لذلك يكون باحتمال عقله غير معلق به
لفظا وان لا يظهر له معنى فيشوش فهم السامع ويوجب امله فيه وشك
بعده رجا فحصل معنى له ومنه قوله تعالى وقال الملائكة قوما الذين
كفروا وكنوا بلىا الآخرة واقتربا هم في الحياة الدنيا بتقديم قوله من قومه
على الوصف وهذه التاخير لان الوصف من تسمية الموصوف وحواله
ان تاتي بعد تمام صاحبها لانه لو اخلال احتمال ان يكون من صلبه الدنيا
على ماء كوصاحب المفتاح فانه ليس الاحتمال الاحتمال لا يحسب اللفظ من غير تأكل
في المعنى اذ لا معنى للحياة الدنيا من قوم نوح وبهذا اندفع اعتراض المصنف
على المفتاح بان تعلق من قومه بالدنيا غير معقول وان شهد له الشارح بانه
حق وان كان ضارفا في المثال وجعل الشارح ضارفا في المثال اخر الامور

لا شاردة في جعله نكتة في الالة الكريمة ويحتمل ان يكون الذين كفروا بدل
بعض من قومه فلا يكون هناك تقديم شي الى شي **وقال رجل** من فيه
مثال التقديم لان الاصل فيه التقديم ولا ينفي العذر عنه لان الوصف
المقدم يقدم على المترك كما يعين في محله وعلى هذا لا ينبغي ان يقال قدم
من الهم في قوله **كلمة** لانه محتمل للافراد ومحتمل للافراد
ينبغي ان يكون مقدا على الجملة الصريحة لا شري انه يحتمل ان في ابن زيد
في حكم المقدم في وجوب التقديم على المبتدأ مع انه جملة كونها مترجمة **فانه**
لو احسن الهم عن بكما ايمانه يفهم غير المقصود ولم يفهم المقصود
امثال للاول بقوله **لو هم** **من صلبه** **كلمة** **والاول** صلبة **كلمة** لانه
ليس له صلات حتى يكون التخصيف في موقعه وكلي الثاني بقوله **لو هم**
الهم ويحتمل ان يكون التقديم لتخصيف صفة النوح وهو ابراهيم
اللفظ محتمل للوجهين ولا يذهب عليك ان الخرز عن الاخلال ببيان
المعنى يحرك في تقديم الوصلة على الفعل ايضا لقولك اريد اضربت لانك
لو قلت اضربت اريد الا انقلب الى الاستفهام من الفعل والمراد الاستفهام
من المفعول **او بالتأنيب** عطف على قوله ببيان المعنى اي التقديم لان في
التاخير اخلالا بالمناسبة **لعمارة الفاصلة** **فاجز** **في نفسه** **مبينة**
م كان فاصلا لاي على الالف فقدم الحارم والجور والمفعول على الفاعل
لذلك وقد قدم الحارم والجور على المفعول ليتصل الفاعل بالمفعول ولم يتعرض
للتقديم الذي يكون المتكلم على اليه فسطر كما في وجه الجيب امني من
حيث قدم فيه المفعول على الفاعل لان تقديمه على الفعل على اليه لانه
لا مدخل له في البلاغة التي يتبدل اليك في قصر الامال على خبر ما يشغله ختم
الاحمال وتساكن قلت وجه قولنا في التوجيه الى افواذك بالعبادة ايعبوا
والتوفيق لتعيينك على ما ينبغي في المشاهدة عند مبدء كل موجود ما واجب
الوجود واعانة كل المقصود وايدنا يقصد التقديم على امرك في كل ما هو
الاهم وارزقا القيام بالنفي والاستغناء في مقام العطف الى الوحيد على
الوجه الاثم **القصر** فالوا هو في اللغة الحيز وضاعبه بالمعنى الاصطلاحي
ظاهرة اقوت في القاموس القصر اختلاط الظلام ولا يستعان يكون
النقل منه لان في القصر الاصطلاحي اختلاط الحكم الاجابي بالسلب
وفي الاصلاح على ما عرفت الشارح الحق في شرح المفتاح جعل بعض اجزا الكلام

مخصوصا بالصدق حيث لا يتجاوز جزء من اجزاء الكلام بالاحتمال بل يخص الفاعلية
 لزيد بالقيام ولا مفعولية القيام بزيد والذم اختصاص القيام بزيد لا به ليس
 اختصاص جز بجز وكل اختصاص صفة الموصوف لا من حيث الجزية للكلام فتعبد
 السند السند التعريف بقوله بطريق معنوية في شرح المنع اجزاء عن قولنا
 اخضع القيام بزيد كما اوضح في حواشيه على ترجمه محل اهل نعم لو جعل
 القصد مقصودا على الطرق الاربعه اوضح لي التقييد لا حراج غير الفصل
 وتعريف المسند اليه وتعريف المسند **وهو معنى غير محض** اي مجازي لان
 حقيقة التخصيص اثبات في الشيء وسلبه من جميع ما عداه بطريق المجاز وفيه
 ان القصر الاداء في حينه يجب ان يدخل في غير الحقيقي مع ان الانيات
 التي والكلت عن جميع ما عداه اذ عا دخل في القصر الحقيقي فلذا جعله خارج
 مقالا للاضافي وفيه ان القصر مطلقا اضافي والحقيقي بالاضافة الى جميع
 ما عدا الذي غير الحقيقي بالاضافة الى بعضه فالحقيقي باي معنى يعتبر لا يحلوا
 عن ثبوت الا ان يدعي انه اصطلاح من القوم فترجم المناقشة الى وجه
 النسبة ويكون هنا فاختار السند السند التوجيه للاول وروى على الثاني
 التوجيه الثاني ليس بزيد **ان قلنا** تقيم القصر له الحقيقي والمجاز
 يستلزم استعمال القصر في المعنى الحقيقي والمجازي والافاقه **قلت**
 المراد بالحقيقي ما يكون حقيقة بالنسبة الى اللغة وكذا بالمجازي والافاقه
 المنقسم له معنى اصطلاحا في تدريج فيه كالقصرين حقيقة **كل منهما** اي من الحقيقي
 وغير الحقيقي **وما ان قصر الموصوف الى الصفة** **قصر القصر على الموصوف**
قلت الشارح الفرق بينهما ووضح فان يعني الاول ان الموصوف ليس له
 غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف اخر ومعنى
 الثاني ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف لكن يجوز ان يكون لذلك
 الموصوف صفات اخره اذ فيه بحث لانه لا يستفاد من معنى من القصر من اجزاء
 اشتراك الموصوف عليه بل يحتمل امتناع الاشتراك فليس الجواز مدلول
 القصر وايضا لا نوجب لافراد الموصوف وجمع الصفة **قلت** السند
 السند وجه الاختصاص فيهما ان القصر لما يتصور في شيئين بينهما نسبة
 واما ان يكون قصر المنسوب على المنسوب اليه وهو المراد بقصر الصفة على الموصوف
 وفيه ان قولنا ما ضرب زيد الا عمرا فيه قصر الفاعل على المفعول وبينهما
 نسبة في فاعلية زيد لعمرو فزيد منسوب الى عمرو وقد قصر باعتبار هذه

النسبة

النسبة عمرو ومع ان زيد ليس صفة معنوية فلا يصح هذا الوجه للاختصاص
المراد المعنوية لا اللفظية لما ذكر الصفة في بحث المسند اليه بمعنى الفت حيث
 قال واما وصف اي ايراد الصفة اختراع هذا الجمل التبيين على ان رادته لانه
 مظنة ان يتبادر الذهن اليه ولم يقل المراد المعنوي لا اللفظي لان المدلول
 بالذات في الكتاب سابقا للصفة الموجبة لاشياء هنا بالفت ولا بد هنا من تبيين
 اخر وهو ان المراد بالصفة المعنوية اعم مما يستنبط من الكلام ومما هو مصرح
 به حيث وصف به صريحا ليمنا اول ما ضربت الاريد اوالا في الذار الى غير ذلك
 اذ ليس المفعول في الكلام موصوفا ولا الفعل المدكور وصفه بل يستنبط وصف
 هو المضروبة ويجعل المفعول في مال الكلام موصوفا به والصفة المعنوية
 تعال على ما قام بالغير وعلى ما تحرب على الغير ويجعل الغير مفعولا له وذلك لجعله
 حالا او خبرا او نعتا والظاهر ان المراد الثاني ولو اريد الاول لم يكن
 المقصود وعليه في ما البات الاساح وما زيد الا احرك ساح واخوك بل يكون
 ساحا وهو خلاف المتيقن ولا يترك عنه مد وحق وهذا لا يقال وصف الموصوف
 واما حمله على ما ذكره على ذات بهمة باعتبار معنى هو المقصود فتعبد اذ المراد
 يشترط وضعها بالمعنوية ولا يصح في كثير من موارد القصر الا بتكلف او تحسف
 ولعل يمكن تعريف الفت على ما ينبغي وما يتعلق بتعريفها ثم له من النقص والاراء
 مما بعد عقلا الانام في موصولا الكلام لذكرت ما يجب منه اولوا الاحلام **والاول**
من الصفة **زيد الا ان** **المراد** **لا يصف** **بغيرها** اي بغير الكتاب
 وتاليف الصفة لا ينافي عن تعريفه بالتمثيل اشارة الى وجوده بخلاف
 غير الحقيقي وقيد ما لهذا التقسيم دون قسمه لمعرفة القيد في مثال قسمه
 بالمقايضة **وهو لا يكاد يوجد** **مبالغة** في نفي وجوده والمراد امانتي وجوده
 في نفس الامر حتى يكون نفي الصدق هذا القصر فلا ياتي بقسم الحقيقي اليه
 لانه لا يكتفي التقسيم وجود الكتاب منه على انه لا كلام في وجوده اذ عا في منه واما
 نفي لوجوده فيما بين التراكيب وحينئذ يعني قوله **بعد الا حاطة** لظهور
 بعد الا حاطة **بصفات** التي ظهور الا يحتمل على احد فلا ياتي بهذا القصر
 عاقل لعدم امكان الغلط فيه ولا التعليل وحينئذ التعليل في التقسيم
 على ما يقصد به المبالغة ووجه بعد الا حاطة الكثير وحفا الكثير حيث
 لا يعطى الا القليل الجيز **والثاني** **كثير على ما في الدار** **المراد** **انه الدار**
 المخصوصة وهنا اشكال قوي وان لم يسمع من قوي وهو ان يمكن قصر

حقيق في كل قصدا صافي فينبغي ان يوجد قصرا الموصوف على الصفة بهذا الاعتبار
 كثيرا فتقول ما زيد الا قام ما زيد شيئا مما يقتضيه الا قام **وقد قصد**
 المبادر عوده اليه الثاني لكونه اقرب ولان التعليل الظاهر فيه قد يفتني
 اذ كون الادعائي في مطلق الحقيق قليلا وليس الاول منه الا وصايا ثانيا والثاني
 ايضا يكون ادعائيا حتى قلنا اختار الشارح عوده اليه الثاني اعتمادا على معرفة
 امكان قصد المبالغة في الاول ايضا هذا اذ الموقوف المجاز على صحة الحقيق
 الحقيق اما اذ توقف فتعين العود اليه الثاني **المبالغة لعدم الاعتداد**
المذكور او كمال الاعتداد بالمذكور فالاول في مقام مذمة غير المذكور وبما
 نهاية كاله والفرق بين الحقيق الادعائي والاضافي في موارد الاستعمال دقيق
 كثيرا ينشأ من احد المقدمين بالآخر فليست كل التامع الذي يلائم لا يخط ولا يتول
 ان الفرق بين مفهوم الادعائي والاضافي حتى كافت به السيد السيد
 وعوي الشارح دقة الفرق بينهما وهذا غير محقق ومن المبادئ الدقيقة
 المستخرجة من هذه الفقرة الرفيعة انه قد قصد المبالغة بالقصر الاضافي
 فيقال لمن اعتقد ضرب زيد وعمر وضرب الارز يد لانه اعتقاده
 بل لتزيد ضرب عمر ونزله لعدم هذا والمقدمة على التام **والاول**
 اي قصرا الموصوف على الصفة **من غير الحقيق تخصيص امر بصفة دون صفة**
اخرى وان كانا اي صفة اخرى والثاني اي قصد الصفة على الموصوف
من غير الحقيق تخصيص صفة بامر دون اخر او مكان ومعني دون اخر فتجاوز
 الاخر فهو حال من الامر او الفاعل المحدث في التخصيص وهو في الامثل اولى
 مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا خط منه قليلا ثم استقر للتفاوت
 في الاحوال فتقبل زيد دون عمرو في الشرف ثم استعمل في كل تجاوز حد اليه
 الى حد وخطى حكمه الى حكم كذا قبله ويمكن ان تقول الاستعانة بالتجاوز
 من اصله معناه لا من التفاوت في الاحوال وبالحمله نصبه على الطرفين
 وان لم يتبق كاهوشان المظروف اللام الطرفين لانه مع الاشكال عن الطرفين
 يلزم نصبه فيهما ومنه لقد تقطع بينكم بالنصب مع فاعليته فاما ان وان جعل
 نصبه على الحال والجملة فهو يقتضي تجاوز صاحبه وينبغي اشتراك التعلق
 بينهما اذ انهم هذا **فصل** في تعريفين اشكال قوي لانه
 يفتيد ان القصر تخصيص حصص بسببه في دون اخر فيكون في القصر الاضافي
 اثبات التخصيص لامر ونفيه عن اخر ومن البين فسادا ولو جرد التخصيص

بالتخصيص

بالتخصيص من الاثبات فيكون معنى تعريف قصرا الموصوف على الصفة مثلا
 اثبات صفة لامر دون اخرى لا يفتد سلب صفة اخرى بل لا يفتد اعدام صفات
 صفة اخرى وهو يتحقق مع التكون عنها وكذا الحال في قوله او مكانا
 واعترض عليه الشارح المحقق بانه يقصد على القصر الحقيق لان المراء بقوله
 دون اخرى ما يتم الواحدة والمتعددة واللام يمكن التعريف جامع الخرج
 قصرا صافي باعتبار فيه الاضافة الى متعددة كقولك زيد كاتب لاشاعر ولا
 شخم لمن اعتد الشركة للثلاثة او العكس فيزيد ان المفتح بما خرج الحقيق
 حيث قال هو تخصيص الموصوف عند التامع بوصف دون ثان فاعتبر اعتقاد
 التامع فبعد انه عن القصر الحقيق اذ لا يعتبر واقفه السيد السيد
 حيث قال لولم يكن في تعريف المفتح قوله عند التامع لمصلحة شاملا
 للقصر الحقيق من عمل عن هذا القيد وجعله شاملا معه للحقيقة
 وعرض به الشارح والحال الاشكال الشارح اليه ان قال هو تعريف بالاعم اذ
 ليس المقصود منه التمييز عن الحقيق بل تعريف التقيم اليه قصر الافراد
 والتعيين عليه وهذا مع ضعفه لا يخفى لي عجب لا يليق بمحصل فضلا
 عن تحمل من ذوي الالباب وهو ان المصنف صرح في الايضاح بان السكاكي
 اتم القصر الحقيق فلو كان عند ان التعريف يشمل لما حكم بالاهمال
ان قلت ذكر ان في تعريف السكاكي ما يخرج به فاد المر بذكره
قلت لو كان يعلم ان هذا القيد اخرج لما انقطعت عن تعريفه
 ولم يقصد التعريف بالهم ويمكن ان يجاب عنه بان مكانا اي صفة اخرى
 تقتضي بان يزداد بصفة اخرى صفة ثانية حتى يتعقل له مكان ولا يمكن
 ان يزداد الثانية في نفس الامر فالمداد الثانية في اعتقاد المتكلم لانه
 مرجع الصير في مكانا ولهذا اسقط المصنف قول السكاكي عند التامع
 عن تعريفه اعتمادا على نساق الذهب اليه من باقي التعريف ولما لم
 يقصد السكاكي القصر في مقام التعريف بهذا التعريف بغير الحقيق وكان
 كلامه هو هذا انه يعرف مطلقا القصر ونسبه المصنف انه تعريف
 لغير الحقيق وعرف غير الحقيق به استعرا ان يقال تعريفه غير تامع انه
 تعريف لمطلق القصر حيث عرف السكاكي به مطلق القصر فدفعه في
 الايضاح بان السكاكي اتم القصر الحقيق دفعا لما يتجه عليه لا تعرضا به
 اذ لا بأس باهمال ما لا يتعلق به غرض كل فيكون ممكلا وقد عرفت

ثمانية **فصل** منها يتجه لما تضمنه التعريف من التوزيع **سرايا** ما لا ضرب
 اربعة تخصيص صفة بأمر دون ائري وتخصيص امر بصفة مكان ائري
 وتخصيص صفة بأمر دون ائري وتخصيص صفة بأمر مكان ائري **والخاطب**
الاول من **مدين** كل من **معتقد** **الشركة** هكذا اتفقت كلمتهم ويبقى ان
 من يعتقد انصاف المستند اليه بالمقصود عليه ويجوز انصافه بالغير فيصير
 قطعاً لتجوز الشركة وجعل المفتاح من ثا ويا منه اخطا في الخطاب
 بالاول لانه يفيد اثبات الصفة لموصوفه دون اخر ممن يجوز الخطاب انصافاً
 بها لا مكان من جعله متصفاً واخطا لانه لم يجعل احدها متصفاً بل يجوز
 انصاف كل منهما فليس احدهما امكان متميز عن مكان الاخر حتى يعتقد
 احدهما مكان الاخر **فالتا** الشارح وهو الحق بكال ووضح فانه قد
 المصنف ورجح كونه ههوه منه على ان يتكلف لتخصيص كلامه لانه لا يمكن تسمية
 الا بتكلمات لا يطبقها اللسان وتضيق عنها الادان فاجب الى الشرع اذا
 اشبهت ونحن نقول بتوفيق المستعان قد خالف المصنف المفتاح
 في جعل قصر اليقين تحت قوله مكان اخر ومكان ائري لا تحت قوله دون
 ائري ودون ائري يجامع بين قصر القلب وبينه هو انهما لهما لرد اعتقاد
 الانصاف بالنظر الى احدا الامر في الا بالنظر اليهما واثباتهما لرد اعتقاد
 الخطاب عكس بيانه انه مخاطب قصر التعيين في طلب عرضه الخطا
 في التعيين وعلى تقدير خطابه في التعيين يرد في القصر الى العكس
 فقصر التعيين لرد الخطا بالقوة كان قصر القلب لرد هذا الخطا بالحق
 ولا فرق بين خطاين يرد بهما الامانة في قصر التعيين بالقوة ولا
 قصر القلب بالعدل فظهر ان الحق مع المصنف ولا ههوه منه وبهذا
 ظهر كون قصر التعيين لرد الخطا وان اشكل على المحول **وبهذا**
فرد **لعم** **الشركة** المعتقد على ما حققه المصنف وبتقطع الشركة
 المنعقدة او بحسب التوزيع على ما زعم المفتاح **والثاني** من **معتقد** **الشركة**
 اي عكس الحكم الذي استعمل على القصر **وسمي** **قصر** **القلب** لان العرض منه قلب
 ما عند المخاطب هكذا كلمتهم ويبقى ان يجوز ان يكون الخطاب به من
 اعتقد ثبوت الحكم لمن ثبوت وجوز ثبوت الاخر فيثبت الاخر وتبينه
 عن اثباته **القلب** **الحكم** **ولسا** **وايا** **عند** **وسمي** **قصر** **تعيين** لانه يقطع
 الاحتمال الذي عند المخاطب قال الشارح هذا التقسيم لا يجري في القصر

الحقيقي

الحقيقي اذ العدل لا يستبعد انصاف امر بجميع الصفات ولا انصافه بجميع الصفات
 غير صفة واحدة ولا يرد ايضاً بعد ذلك وكذا لا يعتقد اشتراك صفة بين
 جميع الامور ولا ثبوتها لجميع غير واحدة ولا يرد لها ايضاً بين الجميع وفيه نظير
 لان القصر الحقيقي يصح ان يكون لرد اعتقاد ان في الذار زيد امع انسان فيثا
 في رده ما في اذار لا زيد لانه لا بد لاني انسان من عموم النبي كالاخي لصحة
 قولنا ما في البلد من علمائه الاريد لمن اعتقد ان جميع علمائه في البلد او رده
 المستدين علمائه او جعل المستند لما سوي زيد من علمائه على انه لا مانع من
 رد اعتقاد الشركة بالقصر الحقيقي فيكون قصر افراد قلب اعتقاد
 به فيكون قصر قلب والتعيين كذلك نعم لا يجب ان يكون الخطاب
 واحداً من ههوه بل يجمل ان يكون حاالي الذم ومن يد ابع قصر القلب ما زيد
 به الشركة فكما كالجامع للقصر وتضيضه اذ القصر قد يكون لقطع الشركة
 ولا يكون للشركة فيكون الكلام بعده كاجامع بين المتناهين وفيه التحول والاف
 الذي يوجب الحسن والذين كوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه قدم
 للناس للتخصيص وقصر القلب وذلك انما يتحقق بجعل الناس للاستعراق
 اي لجميع الناس لا بعضهم رده الاعتقاد من ادعي انه بني الهرب فقط فصار
 بذلك القصر رسالة مشتركة بين الناس مستقلاً عن المحول الى العموم وهذا
 من دقايق القصر **وسمى** **قصر** **لوصوف** **على** **الصفة** **افراد** **عدم** **ما** **في** **القول**
فالتا المصنف في الايضاح لمصور اعتقاد الخطاب اجتماعهما وهذا القليل
 يدك على ان المراد عدم ظهورنا في الوصفين اذ يقع اعتقاد اجتماع المتناهين
 مما يخفى عليه ثنائيهما ونحن نقول وهكذا ينبغي ان يشترط علم بلاثباتهما
 ليصح اعتقاد المنكر والمخاطب للاعتقاد **وقلبا** **حقيقي** **ما** **في** **مدين** اي ثنائيه
 الوصفين ليكون اثبات المخاطب المنفية في كلام المنكر مشعراً بتناقضهما
 هكذا في الايضاح من غرضنا وان وهم البعض ان مراده ليكون اثبات المنكر
 فيه ما اثبت في كلامه مشعراً بتناقضهما وبالحيلة فيه نظر لان معرفة اعتبارها
 لا يتوقف على هذا بل يحصل في كلام المنكر بالقصر وفي كلام المخاطب يمكن
 بطرق غير محصورة لا تخفى وايضاح يخرج حينئذ ما ريد الاساعر لمن اعتقد
 انه كاتب لشارع عن اقسام القصر على انه لا شبهة في انه قصر قلب كما صرح به
 صاحب المتناح ومنهم من قال مراده ثنائيه الوصفين في اعتقاد المخاطب
 وهذا عجيب كيف لا وقد غفل عن قوله **وقصر** **التعيين** **لانه** **او** **او** **الثنائي**

في اعتقاد المخاطب اعتقاده سلب احدهما واجبا والاخر فلا يوجد معه
قصر التعيين وان اراد اجتماع اعتقادهما فلا يوجد قصر التعيين مع قصر
الافراد **والجواب** منه ان الشارح المحقق غفل عن فساد كلامه بهذا الهم
ونسبت في ابطاله تارة بأنه حينئذ يكون شرطاً مائلاً لا غنا معرفة قطر القلب
هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس عنه تارة بأنه صرح صاحب المتاع
بان المخاطب يجب ان يعتقد العكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط
في قصر القلب تنافي الوصفين ولا يذهب عليك انه لا وجه لتخصيص الشرط
بقصر الموصوف على الصفة لانه لو لم الاشتراط ينبغي ان يكون شرط قصر
الصفة على الموصوف ايضا في الافراد عدم تنافي الوصفين في الوصف فيقال
لا يصح القصر افراداً ايضاً افضل البطلان لا يريد لانه لا يجمع الموصوفان
في وصف الافضل بل يقع ذلك القصر قلباً وانه لم يقصد التخصيص بل يؤول
على ظهور المقايضة وقصر التعيين كانه لم يقبل وقصر التعيين منه اعلم
اجراً الحكم على الامر والتنبه على ان الحكم السابق ايضا لا يخص والمترادف
بالاحتمية الاعمى بحسب التحقيق بمعنى ان كلما يصح لاحدهما يصح للتعين
وربما يصح للتعين ما لا يصح للافراد وربما يصح له ما لا يصح للقلب
لا صرح به في الايضاح لكن عبارته حيث قال كلما يصح ان يكون متساوياً
لقصر الافراد او قصر القلب يصح ان يكون متساوياً لقصر التعيين من غير
عكس غير صحيحة لظهور مبدق كل ما يصح من قصر التعيين يصح مثلاً
لاحداهما لكن مراده ما ذكرنا وفي قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة
افراد عدم تنافي الوصفين وقلنا تحقيق تنافيهما العطف على ما جليل
مختلفين من غير تقديم المحذور ومعه موجهة **والقصر طرق** كانه
منه بتدرك وصف الطرق بالاربعة على وفق المتعاقب والعدول عن قوله
اولنا وثانيها الى منها ومنها ان الطرق لا تنحصر في منها من الفصل وتعرف
المستند او المستند اليه بلام الجنس ولم يذكر هنا لان كلامه في الظروف
العامية وهما مخصوصان بالمستند والمستند اليه **منها العطف** لانه شاع
العطف في هذا البحث في العطف المعطوف بلا وصل مع النفي في المعطوف
عليه فلذا اطلقوا ولا فليس عزمها سوي لكن من طرق القصر ولكن ليس من
طريقة العامة اختصاصها بقصر القلب **وقال** السيد السند في شرح
المتعاقب عدم ذكر لسبقه في بحث العطف وانه اكتفي في الطريق من الطرق

العامية

العامية بان لا يقصر على طرفين مخصوصين كالمستند والمستند اليه وانه نكتة
بتكرار المثال على انه لا يتجاوزهما الا بالكتفاء والاكثار لاكتفاء الايضاح
متعقبات لعدم تجاوز النفي والاستثنا **القول** في قصره اي قصر الموصوف
على الصفة لقوله السيد شاعر **لا طلب او ما يريد كايما بل شاعر** **وقال** السيد
ما لم يأت به وما يريد كايما بل قاعد وليس يريد كايما بل قاعد او في قصره
وقال شاعر **لا عمد وما يريد كايما بل قاعد** ويصح ان يقال ما شاعره عمرو
بل يريد كايما بل قاعد **جواب** في موضع الاعمى بطلان عمل ما تقدم للحزب كما ان في
الشرح ودليله قاصر واطلاق دعواه بالمصلحة قاصد ايما الاول فلان رفع
الاعمى ليس بطلان عمل ما الا ان كان يريد امسداً او العطف خبر اما اءا
كان الصفة مستداً وما بعد قاعداً فليس رفع الاعمى بطلان عمل ما تقدم
لحزب بل لان ما لا يعمل اذا دخل على المستند او الخبر واما الثاني فلان محصه
انما تم لولم يكن عمرو قاعداً او حينئذ لا يصح انه يطل النفي فيما بعد بل
فيلزم عدم الصفة من غير اعتماد وانه اراد ويصح ان يقال ما شاعره عمرو
يريد بتقديم الخبر على الاسم واما ما ذكر العلامة في شرح المتعاقب من انه
لا يجوز تقديم خبر ما على اسمه مع العمل وبدونه ايضا بخلاف المجموع عليه
قال الشارح لما ذكر في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحة
للقلب لتساوي شرطهما عند المصنف افراد لكل مثال في جميع الطرق بخلاف
قصر الصفة فانه لاطلاقه عن الشرط يمكن لقسيمه مثال هكذا اكتفي ولما كان
قصر التعيين اعم فجميع الامثلة تنطبق له فلم يفرض له هنا وهذا الكلام قوي
زييف ما ذكرنا انه ترك المصنف اشتراط قصر الصفة مع عدم التناول بسببه
وبين قصر الموصوف اعتماداً على المقايضة فكانه لم يثبت لعدم التناول
وكانه اراد الشارح انه افراد في الاكثر والا فهو لم يفرده في التقديم وهما
بحث شريف لا يجوز الا لرجل كثرتم يلقيه اليك بايها ملك عظيم وهو ان قولك
يريد شاعر لا لاتب القاحكين لمخاطب يعطى الاول فيخلق عن فائدة الخبر او من
البين ان ليس مقصود افادة انك عالم به بل مقصود ذلك لتبهر ما اعتقد ولم
بعد فائدة الخبر وثانيها منك وقد خلاص الموكلة وان يريد اقيام لا قاعد
القاحكين منك بل لا تأكيد ويمكن ان يقال القصد بالاول افادة العمل به
لان التسليم معناه الموافقة مع الخبر في المعنى والثاني تأكيد بانه القاء مقروناً
بتسليم بعض الدعوي وانه قال اني اخبر مع نصفه وتحقيق فاولق في ما علم

وكانه استدلال باجماعهم **فان قلت** التفسير مستند من هذا الفن
فكيف يتمك صاحب الفن يقول اصحاب التفسير في ما اذعاه وهو من جميع
في تصحيح ما يسمون **قلت** التمسك بقولهم من حيث الفهم علم العربيت
لا من حيث انهم اصحاب التفسير لانه عين مكانا قالوا فيه ذلك قالوا في الحقيقة
انما قول ائمة العربية واستعمال العرب **انما حرم عليكم الميتة بالصبي معناه**
ما حرم عليكم الميتة وايد قولهم بقوله **وهو المطابق لقراءة الرفع** اذ الفاء
بعضها مفسر لبعض فاذا كان قراءة الرفع مفيدة لحصر الحرم في الميتة
ينبغي ان يكون المراد في قراءة الصبي ايضا الحصر فلو لم يكن انما الحصر
لكان النظم مغوتا لاذة الحصر مع ان اذته تعالي عن ذلك ولما اكني بقوله
لقراءة الرفع من غير تعرض محرم تبادر منه ان حرم على الحالة التي كانت له
في قراءة الصبي وهو البناء للفاعل وهو المراد اذ في قراءة للفعل يحتمل
ان يكون الميتة مرفوع حرم فلا يكون فيه دليل على كون انما الحصر ووجه
ايراد الحصر في قراءة الرفع على ما بينه المفتاح ان ما موصولة اذ الاحال
لكنها كافة والامر بمع رفع الميتة لا بتقديم انما حرم الله عليكم شيئا هو
الميتة ولا يجوز حذف موصوف الجملة في مثله كما بين في محله والميتة خبر
فيكون في مثل المطلق زيد اذ اللام في انما الفاعل موصولة وقد عرفت انه
يفيد قصر الجنب وهذا اندفع ما يوهم من قلة التمتع وعدم التنبيه
ان قراءة الرفع تفيد قصر الميتة على ما حرم وقراءة الصبي عكسه فكيف
يتطابقان **فان قلت** التماسك ليس بقوي اذ لا يلزم الحصر تعريف
المستند اليه تعريفا جنسياً بل قد يفيد **قلت** انما يحتمل عدم
اقدامه اذ اظهر له فائدة اخرى وهذا لم يظهر واما في الثاني بقوله
ولقول النحاة انما لايات ما يدرك بعدد ونفي ما سواه اي حرم
بعبارة اذ لا يخفى ان المعنى بعدد انما ليس جميع ما سوى المذكور ولو قالوا
ونفي ما يقابل له كان واحداً واخر ان مرادهم الاشارة الى ان الميتة يجب
ان يكون مذكورا بعدد والمعنى غير مذكورا بعدد لا الى تعيين المعنى ولا
يخفى ان قوله النحاة انه بقوله الاصوليين من ان ان فيه لايات تاذكر
بعدد وما لنفي ما سوى المذكور فذكره لايات تضمن انما يعنى ما والايات
مقام رذ ان يكون ان وما محتمل نظريته ما ذكره الشارح من الاستدلال
بعموم النكحة بعدد كما في قوله عليه السلام انما لامري ما قوي فانه بذلك

على

على وزود فعبه على ما ذكر بعد ذلك انما يتحقق تضمنه النبي لا يكون ما ينبغي
وكذا انما ذكر في هذا الشرع من الاستدلال بعضه عمل الصفة في انما قام ابو
على ما صرح به بعض النحاة نعم يتجه على قول هذا البعض انه كيف عمل الصفة
ولم يعتمد على النبي حين العمل في ابواب لا تتفاضل النبي بمعنى الاول انما واصله
الثالث بقوله **في هذه الفصل الصغير معناه** اي مع انما في مقام لا يصح الفصل
بدون انما مع انه لا يتصور من مواقع جهة انفصال الصغير مع الفصل الصغرى
من عايله لغرض فيقال انما يقال في الدارنا ولو لا ان انما في المعنى بعدد لا موجب
ان يقال انما انوم في الدار وكما قال في هذه الفصل الصغرى ولم يقل لو موجب
انفصال الصغير معناه انه اذ على المطلوب لتزوده في الوجوب لان الصغرى
مع دون وجهين الانفصال بحسب الانفصال بحسب الظاهر والفصل في
المعنى فالبيان ان يجوز العمل بالوجوب **وقال** الشارح في شرح المقام
الظاهر وجوب الفصل اذ لو قيل انما اقوم كان المعنى انما الاقوم وانما
يعمل كون الفاعل المقصور عليه لو قيل انما اقوم انما وفيه بحث لان الجزاء الاخر
في انما اقوم هو الفاعل لا المستند وكما وقع فيه من كلام الشيخ حيث قال
لو كان انما اذ افع عن احصائهم لم يكن المقصور عليه المتكسر بل قوله عن احصائهم
ولكن ما قاله الشيخ الا انه لو اضر المتكسر في الفعل لم يبق جزاء او بصير الجزاء
الاخر المتعلق **وقال** السيد السند لا كلام في وجوب الانفصال اذ
كان للفعل متعلق انما الكلام في مثل انما اقوم وهو محل التوقف هنا **اقول**
كلام النحاة محكم بوجوب الانفصال فانهم حكوا بانه لا يجوز المنفصل الا بعدد
المنفصل وعدد وانه الفصل لغرض وينبغي ان يعم الفصل المعنوي واللفظي
ليتم هذا البيت فالبيت عندهم من مواضع تعدد الانفصال والظاهر
ان ما ذكر قول النحاة اشعار فيها اشعاراً بالقصر لانفصال الصغير مع الشرائع
لكون الصغير مشتق في المعنى فلا معنى لجعله وجمعا ثالثا **فان قلت**
جهة انفصال الصغير غير لبيس لا يكون الصغير مشتق في المعنى والاصوليون
لا يذكرونه بل يجعلون ان لايات وما لنفي يقتضيه معنى القصر فعلى انما
اذ افع عن احصائهم انما صدهم ايضا ما اذ اوقع الا انما فكيف يصير جهة
عليهم **قلت** لو جعل ان لايات وما لنفي لا يقع الصغير بعدد معني بل يكون
التقدير ان اذ افع عن احصائهم وما يذ افع غيري ويكون مال الكلام القصر
ولا يخفى انه لا يقع حينئذ الصغير بعدد معني الا بخلاف ما قاله الصوليون

النفي والاستثناء على انهما وجهان لشيء واحد فترات الایوم كذا على ما قبله بالنفي بخلاف
ما تقرّر في محله انه استثناء من الاثبات لا استفادة المعنى فترقات **الشك** لا وجه
لتقديم قول السكاكي مع تقدم الشيخ الا ان يقال ذلك قول السكاكي للتزيف بقوله
الشيخ والتزيف انما يكون بعد الدلالة **مما يقتضيه** الثالث من قال تعديته
شرط حسن مجامعته للثالث ليوافق كلام الشيخ لم يفتح عبارة السكاكي والتزيف
بالثالث فيما بينهم لان دلالة الرابع على القصر ضعف من الثالث لانه ليس بالوضع
وقيه تنبيه على ان مجامعة النوع الرابع اجلي واشبع **قال** الرابع المحقق لم
يذكر وهذا الشرط في القديم لا وجوب ولا استحسان فكان ذلك لانه على القصر
اضعف وقد عرفت ان كوننا اضعف ليس فيه ريب **ان يكون** **الوجه**
الموسوف المباداة على المقصور عليه بقية المثال وان كان وجه الحكم لا يقتضيه
بل لو جلد اخلا على المقصور لفتح او شرطه ايضا ان لا يكون الموصوف مختصا
بالوصف فلا يقال انما زيد قاعد لا قائم فتترك بيانه لظهور حاله بالمقايسة
وقد قيد السكاكي الوصف بقوله في نفسه اي لا يكون مختصا بنظر الملاحظ نفسه
والا فلا بد من اختصاص الوصف حتى يصح القصر **مما يقتضيه** **الوجه**
ثاني فان كل ما قيل يعرف ان الاستحالة اي الاجابة كما في شرح العلامة
بفتحها لا يكون الا بمنزلة الجمع ويقبل واصطفه المصنف في الانضاج ايضا لان
المدار على ظهور الاختصاص سواء كان نشاؤه نفس الوصف او الموصوف
او عرف وعقل الشارع عما قصد فظنه اهلا وقيد به في الشرح **قال**
عبد القاهر حسن المجامعة المذكورة في الوصف **مختص** اي بمقدار
صحة **عنه** **وهذا** **الوجه** لو جازاه عقلا ونقلا لان الشيخ اعلا لعلنا ولان
شهادته المثبت اصدق من شهادته الثاني اذا اخطأ به بالنفي مهمة لا تكاد
تقبل ولا يذهب عليك انه لا يصور القصر في الوصف الظاهر الاختصاص
الا لتزويل المخاطب منزلة الخطي او المتروك لدواعي ذلك ان قول عبد القاهر
رجح عقلا **والثاني** اشار الى الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ووجه
الاقتضار في ذلك الاختلاف على الثاني والثاني كانه لان الاول والرابع متساويان
النسبة بالمجهول والمعلوم فوجه الاختلاف انقسام الطرق لثلاثة اقسام فلا يرد
انه في هذا الوجه ليس اختلاف الطرق بكل الطريقين **ان يكون** **ما استعمل**
من الاسناد والتعلق يدل عليه فيما سبق وكل من الاسناد والتعلق انما يقصر
او غير قصر وقصر الشارع بالحكمة **لما جعل** **المخاطب** **وغيره** فاستغاله

في

في قصر التبيين على خلاف الاصل اذ لا انكار فيه ولو انكسر بقوله ينكر لكراه
خلاف **الثالث** فانه يجزى لا يحملة المخاطب على ما في دلائل **الاجاز** **قال**
الشارح المحقق وفيه اشكال لان المخاطب اذ كان عالما بالحكم لم يصح القصر
ولا اشكال فيه لانه يصح ان يكون انما قالنا فيما ينزل منزلة المجهول دون النفي
والاستثناء ويكون النفي والاستثناء غالبيا في المنكسر مما يستعمل في معلوم ينزل
منزلة المجهول كما انه ربما استعمل انما في مجهول ينزل منزلة المعلوم مما استعمل
المجهول الحقيقي منزلة المجهول الادعائي كان مال تنزيل المعلوم منزلة المجهول
في النفي والاستثناء تنزيل المجهول الادعائي منزلة المجهول الحقيقي ولا يخفى لانه
لقائه هذين التزييلين ودقيقه واختصاصهما بمن يكاد يتوجه بظننه وهل
هذا الا ما يجزى به مخاطبة والله يخص برحمته من يشاء ووجه الشارع كلام الشيخ
بجمل قوله يجزى لا يحملة المخاطب على خبر من ثابته اذ لا يحملة ولا ينكر حتى ان
انكاره يدور بادني تنبيه وليس مما يقصر عليه فقال وهو الموافق لما في المفتاح
حيث قال ان طريقا ما مستلك مع مخاطب في مقام لا يصح على خطابه او يجب عليه
ان لا يصير اشار يكون بيان الشيخ موافقا لما في المفتاح لانه المصنف في بيان
امثا في عقده عن الموافقة او في عدول عن عبارة المفتاح مع وضوحها الى عبارة
تفعله **لذلك** **لصاحبك** **وقد رأت** **بها** **بالتحريك** **وقد يتك** **اي** **مختصا**
لذا في المفتاح **من** **عبد** **ما** **الاريد** **الا** **اعف** **صاحبك** **او** **على** **صبيحة**
المجهول للعلم بما عليه اي اعتقد ذلك الشيخ **عنه** **اي** **زيد** **بان** **يكون** **زيد** **او** **غيره**
صرا **على** **هذا** **الاعتقاد** **فالmaal** **بجمل** **التبيين** **فلذا** **التوبة** **لا** **انه** **يختص** **بقصر**
القلب وجملة المفتاح مخصوصا بقصر القلب حيث قال اذ اوجه غير زيد
ويصر على انكار ان يكون اياه فالمصنف اسقط قوله ويصر على انكار ان يكون اياه
لنكر القابلية لا لمجرد تعليل اللفظ ولم يقل اذا اعتقد غير او تردد لانه مختص
بالمسلك كاسبق وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول المنكر **لما** **بما** **استعمل**
له اي لذلك المعلوم كذا في الشرح وتحتل القليل اي لاجل هذا التزييل
الثاني **افتراد** **اي** **لا** **افتراد** **او** **خال** **لونه** **قصر** **او** **فرد** **والي** **الثاني** **ذهبا** **لشارح**
ولا بد من حذف مضاف اخر اي طريق قصر او فرد لان الثاني طريق القصر لا نفسه
فالوجه هو الاول **عنه** **وما** **يجوز** **الارسل** **ان** **يقتصر** **على** **الرسالة** **لا** **يعقد** **الاهلية**
لما **بما** **استعمل** **لوجه** **القصر** **النظر** **لي** **استظام** **هلا** **كه** **ان** **لا** **يعقد** **اهلا** **اي** **لما**
استظام هلا كه واستبقاده لا يستغني عن التزييل ويكون على مقتضى الظاهر

ان استقامت منزلة **الانسان** فلم تنزل علم منزلة الجمل فلا يرد
ان الملازم له عوي تنزل المعلوم منزلة الجمل فلا يرد ان الملازم له عوي تنزل
المعلوم منزلة الجمل لا تنزل استقامت منزلة الجمل **قال** الرابع والاعتبار
المناصب الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقا النبي صلى الله
عليه وسلم فيما بينهم حتى كأنهم ينكرون هلاكه ونحن نقول الاعتبار المناصب التنبيه
على نفاسد الاستعظام حتى لحق بالجمل في الفناء وتخذيرهم عنه كايخذرون الجمل
فلا قرب عندي انه قصر قلب اي وما يحسد الرسول الا الله تنزل استقامت بهم
هلاكة منزلة دعوى الوهية لان البقا يخص الاله وكل شي هالك الا وجهه واعتاده
الالهية ياتي باعتقاده الرسالة **قلنا** عديله قوله افراد **انتم الانبياء**
قلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد ابائونا فانونا سلطان مبين فان
المخاطبين بهذا الكلام وكلمة الرسل لم يكونوا جاهلين منكرين لو كنهم بشر لكنهم
نزلوا منزلة المنكرين **لاعتقاد المناصب ان الرسول لا يكون الا بشرا** **قال**
مخاطبين على دعوى الرسالة فتدلو منزلة من يعتقد الرسالة وينكر نبوته
وقلبوا الحكم وقالوا التمس زسلا ولكنكم بشر وقابله تنزيل منزلة المنكر
بالبشرية المباعدة في المناقاة بين الرسالة والبشرية **وقال** السيد فرق
هذا المثال والمثال السابق فان المناصب في التنزيل فيه هو حال المتكلم والمخاطب
وفي السابق حال المخاطب فقط هذا ولا يخفى انه وهم لان المناصب في التنزيل
نظرا لمخالفة جمل المتكلم لما ملكية المخاطب الا انه في السابق علمه مطابق للمواقع
وهنا غير مطابق وبما يتكبح فطنة من جهة روف لطيف وهو انما جعله
تنزيلا ان يكون على مقتضى الظاهر ويكون الكلام من قبيل الكناية فيكون انتم
الانبياء بمعنى انتم الانبياء بشر يعني ان انتم لا غير رسل لا مستلزم للبشرية وفي
الرسالة فذكر البشرية واريد انتم الرسالة ففي الكلام قصر قلب بغير تنزيل
واما اختار المصنف في مقام التمثيل ان انتم الانبياء مثلنا تدبون ان تصدونا
الاية دون ان انتم الانبياء مثلنا تدبون وما انزل الرحمن من شيء الا كان فيه
الاول اشكال يحتاج الى الرفع وهو انه يلزم ان يكون قول الرسل ان نحن الانبياء
تليها لذلك القصر واعترفنا بانفسارنا اليهم فاجاب عنه بقوله **وقوله** **ان**
بشر منكم **قال** **انهم** اي المزمع وعلم المخالفة في التوكيد ومن قبيل
تليها المقدمة وانما ان اللانصاف ليعتبر اي ليزيل الحصر في العباد وهو
الزلة لا من الغرور وهو الوقوف **حيث** **راد** **نكته** اي اسكاته والزمان **السلام**

نزل

انتم الانبياء وفيه ان تليها القصر لتليكم البشرية وانتم الرسالة
ايضا وفيه انصار في يد الخصم اعمان فحاسب ان المراد منه نحن بشر منكم والاني
والاستثناء لقول بقصد به معنى وانما ذكر الجود موافقة للحق في الصانع والاحتياط
المحاذير حينئذ ان المراد بالاني والاستثناء مجرد اثبات البشرية ولا مدخل فيه لكونه
محاذرة للخصم على ان ذلك بعيد من النظر بل لا يليق ببلاغته لان الموافقة للخصم في بناء
يكون صريح في تليها دعواه بعزل عن البلاغة فالوجه ان يقال ان القايلين عندوا
ان الرسول يكون هكذا لا بشرا فتدلو الرسل في دعوى رسالتهم منزلة من يعتقد
ملكته ومنكر بشرية فقيل ان انتم الانبياء مثلنا وتليوا حكمهم وعكسوا مقتضى
انتم بشر لان قولهم ان نحن الانبياء ليس فيه انتم الرسالة بل تليكم المقدمة
بمعجزة اية وانهم بقوله ولكن الله عز وجل على من يشاء من عباده يعني انتم الملكة وبوت
البشرية استلزم انتم الرسالة وهما بحث شريف اخر وهو ان قول الكفا
فانما سلطان مبين يدل على انهم لا ينكرون رسالة البشر فالوجه انهم اعتقدوا
ان الرسل ادعوا فضلا وامتياز عنهم استحقاق ذلك النبوة فقالوا ان انتم الانبياء
مثلنا يعني لا يتجاوزون البشرية الى امتياز حتى يستحقوا الرسالة وحينئذ وضع
البشرية بمنازلة تقيضي المقام فقوله ان نحن الانبياء مثلنا تليكم لمقدمتهم وقولهم
ولكن الله عز وجل على من يشاء من عباده منع لطلب الرسالة الامتياز بل هو فضل الله عليه
من يشاء من عباده **وقوله** **كقولك** **عطف** على قوله **كقولك** لصاحبك **انما هو اخوكم** **لمن**
يعلمه **لك** **ويقوم به** ظاهر هذه العبارة على ما قرأنا عليه بيان الشيخ من ان انما
لا تستعمل الاجنب التنزيل بعيد عن الجمل على ما اوله الشارح به لانه حينئذ
يكون المعنى لمنازلة ان يعلم ذلك ويقر به وحينئذ لا وجه لقوله **وانت** **تريد**
ان **تجد** لان الخطاب حينئذ للافاد لا للترقيق وكذا قال الشارح معوضا
على المصنف الاول ان يكون هذا الخطاب من قبيل التنزيل منزلة المحمول والمراد
بالترقيق حمله رقيقا مستعفا بالقاما يعلمه الله ولم يجد في كتب اللغة وانما وجد
تروقه اذ ارق قلبه له ونقول او تريد الاخبار برفقة على مخاطب اذ كان منكرا
لرفقة عليه ولو جعل قوله تروقه للنسبة اي تريد ان تنسبه الى الرقة لكان المراد
هذه النكته هي من محتملات عبارته لكن ما في المقام هو الاول **وقد** **بشر**
المحمول **منزلة** **المعلوم** **لا** **ما** **ظهوره** اي ادعائه مما يجب ان يعلم ويشتري في تحصيله
فكل من مخاطب به فهو عالم به ومحرم لمقدمات معرفته **فيستعمل** **الشارح** **مخوله**
تقاني حكاية عن اليهود **انما هو اخوكم** ادعوا انهم كونهم نصليون لكان ظهوره

بمنزلة امر واحد والفصل بين اجزائه بالمقصود عليه كالفصل بين اجزا
بالمقصود عليه كالفصل بين اجزا الكلمة وبعض النحاة منع التقديم بحالهما
ايضا وجعل ما ضرب الامر زيد كلابين بتقدير ضرب زيد في جواب من ضرب
ولا يخفى انه تكلف **قال** المصنف هذا التقدير باطل لانه يفيد الضرب في
الفاعل ايضا ومنعه البعض لان المقدر حاله عن اداة القصر **قال** الشارح
ان السؤال المقدر يفتي الجواب باستيقا الضارب حتى لو ضرب زيد وعمره
وقلت في جواب من ضرب عمر زيد لم يتم الجواب فقال نعم يمكن التزام القصرين
في هذه الصنوع والزام انه لا يقدم المفعول مع الاعلى الفاعل الا اذا رزق
القصران هذا وتقول ان ايراد المصنف لا يقتصر على هذا المقام بل يحتمل
على مواضع متعددة وهي مذهب جماهير النحاة منها زيد معطي عمرو
امروهما فانهم جعلوه في تقدير اعطاء وزعموا في جواب اعطاه ومنه زيد
معطي ثلاثة امروهما في جواب ما اعطى ولا يمكن التزام القصر فيه اذ لم يرد
على التكا في قوله بان المفعول مفعول الصفه ووزن الفعل المقدر بانه يكون
الحضر ومنها زيد اضرب الناس عنرا في تقدير يضرب عمر في جواب من
يضربه ومنها قوله في بيتك زيد ضارب انه في تقدير يركبه ضارب في
جواب من يركبه ومن البيت ان ليس المعنى على انه لم يركبه الاضارب ولو امرنا
القصرين في ما ضرب الامر زيد اعلى يذهب بعض النحاة لم تكن الخالفة
بين السكاكي وذلك لان الضرب في محرد توجه الضرب بل في معنى الترك
وحينئذ يرفع قول السكاكي ومن توجه لانهم لم يقولوا بذلك الا بعد تحقيق
بالتركيب والبعض اقرب بالفعل عن انه يكرههم القصر بتقدير السؤال
والتحقيق ان السؤال عن مقتضى الضرب لو لم يكن مقدرا لاشياء من الكلام فانك
في تقدير من يركبه مثلا في البيت قاصدا تعيين الفاعل المتروك لاسانيل
عن عموم الباكي فانك تريد من يركب بالباكي الذي قصدت الامر به بقوله
بيتك فنامل **وجمع** اي السبب في اداة النفي والاستثناء القصر او
الجميع وطريقته فيما في الجميع اي جميع صور القصر من ما هو بين السبب والخبر
والفعل والفاعل ومتعلقات الفعل الى غيره لك وانما انقصر على بان الوجه
في النفي والاستثناء لان وجه القصر في العطف بين وانما راجع الى النفي والاستثناء
وانتقدم اما راجع الى النفي والاستثناء اولى العطف فتزيد اضرب في معنى ما
ما ضرب الامر زيد او زيد اضرب لا غيره وانقصر على البيان في المفعول لان

البيان فيه مجمله مردود الى غير مفعول فاذا بين فكان بين غير المفعول ايضا
ان النفي في الاستثناء وهو الذي ترك فيه المستثنى من مفعول الفعل
الذي قبل الا وسئل عنه بالمستثنى كذا قالوا فوصفه بالمفعول وصف بحال التعلق
اي مفعول عن احوال او على الحدف والايصال المفعول له ونحن نقول هو الذي وقع
عن اعزابه ليستعمل باعراب المستثنى منه والاولي ان يقولوا فمفعول الفاعل الذي قبل
الا وسئل عنه بالمستثنى عنه ليسهل ما ان الاقيام بكل الاولي فمفعول عامل المستثنى
وسئل عنه بالمستثنى ليسهل ايضا ما فاما الا اننا في ان العامل بعد الا لان العامل
المعقوب مع السبب الامع الخبر فنامل **هذا** الا الاولي تركه ليسهل المستثنى المفعول
بغيره ويتعنى عن قوله وغيره كالا **المراد** لا يردم القصر في النفي من غير مني عنه
فاما لبيان المستثنى منه وغيره ولا يردم التخصيص من غير تخصيص فيقول القول
بتقدير المستثنى منه ياتي ما ينبغي في بحث الايجاز والاطناب من ان قوله تعالى لا يحق
المكر المتبني الا اهلكه من امثاله المساواه وما وجد الشارح به من ان تقدير المستثنى
منه اعتباري بخوي دعي اليه امر لفظي هو يعزل عن نظر صاحب المعاني من غير تقدير
في نظم الكلام فنامل **باب** المستثنى في جيبه بان تقديره يضرب الارزاد
لا حيوان او حتى لا ياتي في القصر محي حمار وفي ما اعطيت الاجبة لسانا حتى لا ياتي
اعطاء وهم **المراد** بالجنس ما بعد في عرف جنسا ويقال لبي المثار المستثنى فيه
انه من جنسه الاستري انه لا يقال للحمار انه من جنس زيد مع انه حيوان ويقررب
منه ما يفهم من قولهم الجنس الى الجنس عميل من فستره بما لا يصدق على المستثنى فقد بعد
و **جيبه** اي كونه فاعلا او مفعولا الى غيره لك ولا يخفى ان في قوله في جيبه
نساءحة لان المقدر يجب ان يكون جنس المستثنى لا مشاركة في الجنس فلا يصح انما
في جنسه كما بحث في صفته فالمراد مناسبت له في كونه جنسه وان القصر لا يوقف على
تقديره لك المناسبت بل لو قدر راعى الاشياء المحصر القصر وايضا المستثنى فيما
ذكر فيه المستثنى منه نحو ما جاني احد الارزاد الذين مناسبتا له في صفته مع افادته
القصر وان في بيان وجه القصر تحقيق حقيقة القصر وبيان مقداره ما توجه اليه
النفي وهو اهمهم لا ينبغي العقلة عنه فاذا **وجب** منه اي مراد ذلك العام **في** بالانفي او
اوجب اني منه بالا كما في ما جاني الارزاد فانه لم يوجب من العام في بل اوجب اني
منه **باب** القصر ضرورة بقا ما عدا ذلك على ما كان عليه من تعلق النفي به **في** انما
يوجز المقصود عليه لوقال ابيد الاستغنى عن قوله ولا يجوز تقديره على غير احدا
من التبرير وهو الانسب بقوله وانما من الجواز **لالتباس** اي لا التباس بالمقصود

والأقرب أن يمتني بلعل لتقرب الممتني من الحصول فكانه قريب من الجواب ولا يبعد
أن يقال استعمال لعل في المثال المذكور لأن القصد من جوار الزيادة بعيد
لأنه ليس هذا المقاصد بل الحكم بنسبة بليت ونسبة بلعل فزوي الحضان
باستعمال لعل ونصب الزورك وظني بك فطنة لا تخافي من القاء فتاوى
حقوا بنا من له كعب اعلى **وسا** أي من أنواع الطلب **الاستفهام** وهو كلام يدل
على طلب فهم ما اتصل به أداة الطلب فلا يصدق على أنهم فإن المطلوب به
ليس له طلب فهم ما اتصل به لأن أداة الطلب صيغة الأمر وقد اتصل بهم
وليس المطلوب به طلب فهم أنهم خلاف ازيتد قائم فإن المطلوب به طلب فهم
مضمون زيتد قائم وهي استفهاما لما لذلك وهذا الطلب على خلاف طلب سائر
الأثار من الفاعل فإن الفاعل في طلب مطلوب المنكسر وهو اثر المفعول لكن يطلب
فعله الذي هو التعليم ليرتبط عليه الاثر وكذا في اضررت زيتد المطلوب
مضمون زيتد ويطلب من الفاعل التأثير ليتاثر عليه الاثر وفي ازيتد
قائم يطلب نفس حصول قيام زيتد في العقل لأن الأداة اتصل بقيام زيتد
بخلاف على فإن الأداة فيه متصلة بالتعليم **والالفاظ الموضوعات** أي لفظ
تخصيص الاستفهام والافليس الاستفهام المعنى المطابق للامتنان **المراد** قد منها
لأنها الأصل والى في متفرقة عليها فانقر في موضوعه **وهل** عقب المسألة
بما فكالمناستفهام وعقبها بقوله **وما من** لذلك وكان الاستفهام جمع كم معهما
وأي ولم وكيف وإن وأي وحسب ولما فبعضها لطلب التصديق أي إيقاع
النسبة وانزعما وبعضها لطلب التصور أي ادراك سواهما وبعضها يعنها
فان الشارح المحقق ولكن الأعم أم قدمه فقال **فالمهم** وتقول تقدمها هناك
ليكون التفصيل على طبق الاجمال فاجعل ما ذكر في سبيلك فماد كونه وكف
حق القول بأن في الشارحات **طلب التصديق** قد ظهر وجه لتقديمه على
التصور فادركه أن كنت من أهل التدبير وهناك وجه آخر هو انه ليس طلب
التصور الكلام ظاهري ولا طلب الاعتقاد وحقيقته ان شاء الله تعالى ويجوز
من التحيز **لكن** أقام زيتد قدم الفعلية لأن الاستفهام احول بنا وازيتد قائم
والم يفهم زيتد وازيتد ليس بتمام وما من مقام يستفهم عن الإيجاب الا يستفهم
الاستفهام عن السلب ويخرج أحدهما على الآخر رغبة المتكلم به والاهتمام بوقوعه
أو التصور **لكن** في طلب تصور المستند أدب في **الانا** أم **عقل** فانك تعلم
أن في الأنا شيئا والمطلوب تعيينه **و** في طلب تصور المستند **في إيجاب**

في الاستفهام فانك تعلم انه الدرس محكوم عليه بالكيونة في أحدهما والمطلوب
التعريف **فان** السيد السيد كون الاستفهام لطلب التصور كلام ظاهري مبني على
التوسع لو جرح أحدهما ان المحيى لسؤال أدب في **الانا** أم **عقل** لم يزد في تصور
شيئا وإنما ان الحاصل بالجواب هو التصديق بوث المجبول معين وهذا التصديق
يخالف التصديق بوث لا أحدهما والثاني لا يمنع عن طلب الآخر لأنه لم يحصل حصوله
ومن تعول مطلوب البليغ بترك الخبر افادة النسبة الخارجية بين محمول
ويوضوع ولا حصارها ونصيرتها طرق مختلفة فتارة ترجع طريق على طريق
لا تقصا المقام مما يتعلق بها من خصوصياتها لتخصيص تصورهما ليكون
التصديق بالنسبة على وجه يقتضي المقام فالصديق بالثبوت لا أحد الاثرين
هو التصديق بالثبوت لمعين اختلعا الموضوع فيه بحسب المقامين وتعيين الموضوع
في أحدهما يحصل تصور الطريق على وجه فيه خصوصية لتكون فائدة الخبر استم
فالمحيى بالعين عن سؤال أدب في **الانا** أم **عقل** يجعل ذات الموضوع متصورا
بأحدهما ليكون حكمه أم فالمطلوب بالسؤال تعيين طرق حكمه من الغوم إلى الحصول
ليصير تصديقه أم فليس تعدد التصديق في نظر البليغ وأن اقتضاه التدقيق
العقلي **و** لو لم فالمطلوب ليس التصديق بل تعديل التصور وتغير التصديق
يلزم من تبديله ولا يلزم من توجه الطاب إلى في توجه إلى لأنه جعل بعض
كلمات الاستفهام لطلب التصور لكونه سؤالا عن تفرد من مفردات الخبر ليس
مبنيا على التوسع وليس المقصود بالجواب الاقتصار بهذا الطرف ليكون التصديق
بالنسبة أم سوا كان التصديق الاسم بقدرتها آخر أو عن الأول وأن قلت حق
الثاني لا يحد فربا بين قول المحيى عن الاستفهام المذكور بقوله **دس** وبين
توكل من أول الأمر في الحاشية في أي دس فلان النظر في التفسير ليس له تخصيص
تصديق بل له حصول تصور التي مخصوصه فكذلك جواب السؤال لتخصيص تصور
الموضوع البهم حضور الدرس لا اظنك في رتبة بما او ضحاه ذلك مع مزيد
التشبيه ان لم يكن بين بصر كالحديد وشاهدة الحق غشاوة التقليد منه
التوفيق والثابيد **فان** أي يكون المنة أي لطلب التصور **في إيجاب**
المراد كما فتح هذا زيد قام لان فتح هذا زيد قام لا يناميه طلب التصور مع أنه
لم يجز له وذلك لان الاستفهام باليقول أدب في فهم أن لا يناميه طلب التصور مع أنه
المستفهم عنه وذلك الاسم لا يغير في ازيتد قام **فان** **عقل** كما فتح هذا
عرفت **فان** الشارح المحقق وذلك التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس

الفعل فيكون هكذا لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف المنع فانما يكون
لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في امر عرفت وانما في
ان زيد قام فلا ادراك ان تقدم المرفوع يستدعي التصديق بنفس الفعل
حتى لا يصح السؤال عن التصديق غايته انه محتمل لذلك على من ذهب عبد القاهر
فيجوز ان يكون ان زيد قام لطلب التصديق ويكون تقدم زيد للاهتمام ونحو
ويذكر على هذا انه على كل حال زيد قام بان حصل بمعنى قد لا يانه محض طلب
التصديق كما ينبغي وهذا انما يتجه على ما عكس به الفتح دون ما عكسناه لان زيد
قام وان لا يوجب كون التقديم للتخصيص حتى يكون مع التصديق باصل الحكم
ويكون تقدم زيد لتعلق السؤال به والا فلا استغناء بالفعل اولى ولذا لم
لم يقل لم يفتح ان زيد قام لكن العلة في فتح هل زيد اعرف عند السكاك
والمنصف ما ذكره لانما ذكرناه وكان اولى ان يقول فلهذا المبتغى ان زيد قام
ام عمود ولم يفتح الخ والمفتول **انما** اي بالمنزلة **مراد** **انما** **انما**
في **اضرب** **زيد** **ام** **المرتب** **انما** **اضرب** **زيد** **ام** **المطلوب** فيه التصديق
والمتبادر ان الواقع بعد هذا الجملة اذ ليس تقدم الفعل لتعلق الاستغناء
به بل على ما هو الاصل فيه **والفاعل** في **ان** **ضرب** **زيد** اذ لو كان السؤال
عن صدق **والله** **من** **الفاعل** **لقل** **اضرب** اذ لا فائدة في ذكر **ان** **ضرب** **زيد** **ان** **ضرب**
بالفعل **والمفعول** **في** **ان** **ضرب** **زيد** **المفعول** **تم** **الحسنه** **لا** **المفعول** **مع** **فانه**
لا **يتقدم** **على** **غايته** **والاستغناء** **عن** **المفعول** **المطلق** **المحدود** **نحو** **اجلسه** **مع**
الجزم **وكسرها** **مع** **التصديق** **بما** **صل** **الفعل** **نتجه** **واما** **عن** **المبهم** **فلا** **خو** **اجلوسا**
جلست **وكذا** **الحال** **نحو** **ان** **كنا** **جئت** **وخبر** **كان** **نحو** **افا** **ما** **كان** **زيد** **واما**
النواحي **فلا** **يصور** **فيما** **ان** **ييلي** **المنزلة** **ولا** **يخفى** **على** **من** **له** **درية** **في** **نحو** **زيد**
لطلب **التصديق** **الا** **ولي** **لطلب** **الاجاب** **فان** **الرضي** **هل** **لا** **تدخل** **على** **ان**
اصلا **فان** **كانه** **لرماية** **اصله** **لان** **في** **الاصل** **معني** **قد** **وقد** **لا** **تدخل** **على** **الثاني**
محب **اي** **اذا** **عرفت** **انه** **لطلب** **التصديق** **فحسبك** **هي** **فحسبك** **فستد** **لكن**
ضمه **لنست** **زفعا** **لان** **يبي** **بعد** **حذف** **المضاف** **اليه** **على** **الفم** **وحاله** **القصر**
على **طلب** **التصديق** **وان** **كان** **ليس** **من** **طريقه** **وتدخل** **على** **المتكلمين** **نحو** **قام** **زيد**
وهل **مر** **قايده** **اعني** **بتكرير** **المثال** **دفع** **لنوم** **التخصيص** **بالفعل** **من** **كونه**
في **الاصل** **معني** **قد** **ون** **هذا** **الاصل** **مر** **عيا** **في** **المنع** **عن** **الدخول** **على** **المنا** **في**
والدخول **على** **اسمية** **خبرها** **فعل** **واشار** **با** **اختيار** **هل** **مر** **قايده** **على** **عند**

تقدم

تقدم اليه فحده ولو مثل بطل زيد قام كان الاشارة اولى **وهذا** **المنع** **من**
زيد **ام** **او** **ح** **ولي** **استعماله** **مع** **ام** **المقتلة** **لان** **يكون** **حينئذ** **لطلب** **المقصود**
لوجوب **حصول** **التصديق** **مع** **ام** **المقتلة** **مع** **انها** **يطلب** **بالاستغناء** **تعيين** **هذا**
المبهم **وشد** **يع** **فمن** **مع** **الحاجة** **ان** **او** **هل** **مع** **ام** **المقتلة** **في** **هل** **زيد** **اضرب**
ان **المقدم** **يستدعي** **حصول** **التصديق** **بفعل** **في** **الايضاح** **لما** **تقدم** **المفتول**
بالتخصيص **ولا** **يخفى** **ان** **التخصيص** **يستدعي** **بوت** **الحكم** **وخطا** **المخاطب** **في** **قيد** **من**
قبوه **الكلام** **فان** **الشارح** **والما** **يشع** **احتمال** **ان** **يكون** **زيد** **اضرب** **من** **قيد**
حذف **العاقل** **والنفس** **لكن** **الفسير** **يوجب** **بدون** **الاستغناء** **بالفعل** **هذا** **لا** **يخفى** **ان**
هل **زيد** **اضرب** **على** **هذا** **البيان** **تعيين** **بفتح** **هل** **هو** **ان** **زيد** **ان** **يكون** **فيما** **او** **نحو**
الا **ان** **يقال** **لله** **اليربين** **الاشعاع** **والفتح** **تعيين** **بفتح** **مر** **قال** **الشارح** **وقيل** **يشع**
لا **احتمال** **ان** **يكون** **ان** **تقدم** **بجود** **الاهتمام** **به** **غير** **التخصيص** **وقبه** **نظرا** **لان** **لا** **وجه** **حينئذ**
ليفتحه **سوي** **ان** **الغالب** **في** **التقديم** **هو** **الاختصاص** **وهذا** **ان** **يفتح** **وجلهيب**
ان **على** **قصد** **الاهتمام** **دون** **الاختصاص** **ولا** **قابل** **به** **هنا** **وقبه** **انه** **اذا** **كان**
احتمال **الاهتمام** **افعا** **الفتح** **فلا** **يصح** **الحكم** **بفتح** **هل** **زيد** **اضرب** **ويختل** **كلام**
تمام **كلام** **المنصف** **يستدعي** **ان** **يكون** **احتمال** **الاهتمام** **بما** **مع** **الفتح** **فيصح** **ان** **الحكم**
وجها **لحكمه** **بفتح** **دون** **الاشعاع** **وانه** **لا** **فرق** **بين** **وجه** **الحبيب** **ان** **ولو** **قلنا**
هل **زيد** **اضرب** **فان** **في** **الثاني** **ايام** **الساقط** **فان** **غلبه** **الاختصاص** **فيه** **توجب**
الحكم **على** **المتكلم** **بصل** **الحكم** **وهل** **حكم** **حينئذ** **به** **خلاف** **الاول** **على** **ان** **في** **الثاني** **جل**
المخاطب **على** **جواب** **آخر** **خطا** **هو** **التعيين** **بخلاف** **الاول** **فانه** **لا** **يؤيد** **قوله** **جواب**
دون **ضربه** **اي** **لم** **يفتح** **هل** **زيد** **ضربه** **لجواز** **حذف** **المفتول** **زيد**
جواز **غير** **مرجوح** **واما** **قيد** **لنا** **لجواز** **لان** **الفارق** **بين** **زيد** **اضرب** **وزيد** **ضربه**
اذا **لجواز** **يستلزم** **فان** **الشارح** **بل** **التقديم** **يريد** **زيد** **او** **ح** **لان** **الاصل** **تقدم**
العاقل **قلت** **لان** **الاستغناء** **بالفعل** **اولى** **وجواز** **هل** **زيد** **ضربه** **فما** **يستلزم**
له **كلام** **ان** **الحاجب** **حيث** **جعل** **النصب** **مخارا** **لا** **يحدف** **الاستغناء** **في** **المضمرة**
على **ما** **سريته** **لنفسه** **لكن** **الرضي** **حكم** **يخدم** **جواز** **حذف** **فعل** **هل** **احيا** **او** **ايضا**
يرد **على** **قوله** **دون** **ضربه** **ان** **انقأ** **هذا** **الوجه** **بفتح** **لا** **يوجب** **عدم** **فيمه** **لان** **انقأ**
علة **مخصوصة** **لا** **يوجب** **انقأ** **المعلولة** **ما** **لم** **يقم** **دليل** **على** **اختصاص** **العلة** **فيه**
حذف **الشارح** **ان** **هل** **زيد** **ضربه** **لذلك** **اي** **لان** **التقديم** **يستدعي** **حصول**
التصديق **بفعل** **لما** **سبق** **من** **ان** **اعتبار** **التقديم** **والثاني** **غير** **في** **رجل** **عرف** **جواب**

الابطال امران فلا يستحق ما يحوله الوجود ان تكون بسيطة بالنسبة الى ما يحوله
غير الوجود والقول بان المحول لما كان كالنسبة من جنس الوجود فكأنها امر واحد فكيف
جدد او كانه من هنا وهو من قال في قضية محول الوجود لا نسبة في القضية ولا تركبت
الامين الموضوع والمحول لان الوجود يربط بنفسه فلا يحتاج الى اعتبار رابط ولا
يقال زفيد همت ولا يقال مست است والاحتيا بالاعتبار ان البساطة دائمة
هكل ان يطلب هل البسيطة ليس الاشتراك على التصديق بوجوده الي ووجود
شي له لان ثبوت شي لشي اذا كان غير الوجود فرع ثبوته لكنه انما يتحقق لو لم يكن ثبوت
الموجود ايضا فرع ثبوت شي كما هو المشهور ويكون انه مستلزم وجوده ان كان
بمذا الوجود المحول فافهم متا تلاتا تلاتا واثباتا **والباقي من الفاظ الاستنباح**
نطلب انصور الاول ان يقول بحسب **قالت** الثالث ويختلف من جهة ان المطلق
بكل منها تصور شي اخر وهذا لا يصح في حق اني فانه لا يطلب بها الا ما يطلب بكيف
وان كان بسيطه فطلب **بما شرح الاسم** اي شرح مفهومه وانه لا ينعني حق
الجواب انفراد مفرد اشهر او مفهوم الاسم امر محتمل فاذا اوجب بتركه فخل في
الجواب تفصيل ليس من داخل المستلزم عنه فاذا لم يوجد مفرد اشهر عدك
الى المركب **والمترادف** بالامر ما يقابل المسمى اشرح المفهوم لا يخص بالمقابل للبعد
والحرف ويبعد ان يقال لا يمكن ايجاب بمفهوم الحرف بعينه عن التوال بما لانه
ليس قابلا للحركة ولا مفهوم الفعل لانه وان حكمه لكن على فاعله لا على المتيول
فالسؤال عنهما سؤال عن مفهوم اسم منطبق على مفهومهما فبقا انما يعني من وما
معقوت ويجاب بان لا ابتد او الضرب المقترن بلما في هذا الكتاب او لم
لكن شرح الاسم **بقولنا ما العنقا** فيجاب بما يعينه ولو بلغه اخرى وما
الثانية للاسم بالباحث اللغوية **النسب او ماهية المسمى** الاولى حقيقة
المسمى لان الحقيقة المعينة الموجودة ولا ترتب بين هل البسيطة وما
الطالفة لتفصيل المهية الاعتبارية ولا يخرج عن البيان بازيد حيث
يجاب بالجوان لانه سؤال عن حقيقة المسمى **مع هل البسيطة** الطالفة
لوجود في الترتيب **ببعضها** فالاحتياج الى السؤال عن مفهوم الاسم ووجوده وتفضله
حقيقته لا بد ان يقال او لا عن مفهومه اجمالا ولو يقال بعد الالهام عن تفصيله
قبل السؤال عن وجوده لكان احسن او يكون فراع من مستك ثم استعاب
بآخر **فان قلت** بل احسن ان يقال او لا تفصيلا لان فيه قصر المناقاة **قلت**
لعل المعرفة الاجمالية لا تعني عن التفصيل لبداهتها وبعد معرفتها اجمالا

بج

يجد السؤال عن الوجود ولا يصح تقديم السؤال عن الوجود على السؤال عن تفصيله
او بعد التصديق بوجوده وخصوصه لا يحال للسؤال عن المخصوص وهذا امر
ومن قال من الشارحة للمفهوم اجمالا لا تقدمه على هل البسيطة قطعا واما الثارة
المفهوم تفصيلا فالاولى تقديمها فلا يرد عليه انه يكفي ما الشارحة تفصيلها
للسؤال عن الوجود فالواجب تقديمه احدا منين وبعد معرفة الوجود يتجه
السؤال عن الحقيقة اي المهية من حيث الوجود او ربما تتفاوت المهية بالقياس
الى الامر والمهية بالقياس الى الوجود هي عرضة لمهية الامر لان مهية الامر
اصرها الوضوح في وضع الامر فربما كان عرضيا للموجود نعم قد يتفقان
فان قلت فاذا اتفقا فلا يعني السؤال عنها بعد معرفة الموجود او اعرف
قبل مطلب هل يدبته او لا تفصيل **قلت** ربما لم يعرف التايل الاتحاد فينا
نعم لا يجب الجواب بايراد احد بل قد يكون الجواب التثبت على الاتفاق **فان قلت**
فاذا جاز ان يكون الحد الاسمي رعتا حقيقيا او بالعكس فكيف صح ما ذكره الشيخ
في الشفا ان الحد ودالتي توضع في اول التقاير قبل اقامة البرهان حدوه
بحسب الاسم وبعد اثبات الوجود تفصيل حدوه **فان قلت** بحسب الحقيقة
حكم الشيخ على الحدود الحقيقة التي ذكر قبل اثبات الوجود لا على المطلق والاشتب
بالعلوم الممكنة ما الشارحة حقيقة المسمى لا يقال كاتع هل البسيطة بل بين
ما بين تقع ما الشارحة بين هل المركبة وهل البسيطة فانه ما لم يعرف ان تلفظ
مفهوما استحالة السؤال عن بيان خصوصيه اجمالا او تفصيلا على ما قل ودل فطلب
هل المركبة فكما ان هل البسيطة تقدم على هل المركبة كذلك لها تقدم على البسيطة
بل لا تقدم المطلق لا نقول انما يقال عن خصوص من المفهوم بل ان وجد اللفظ
تستعمل في الموارد وحصل العلم بانه له مفهوم فذلك فلا يستعمل هل في
طلب ان له مفهوم فذلك لم يتحقق اليه ولم يتغير ضوالة **ومن العار من المختص في**
العلم الاظهر ان المطلوب من الشخص في العلم **بقولنا من في الدار** فيجاب بازيد
فاذا لم يكن الجواب بالشخص بعد الى مفهوم كلي مختص في الشخص وليس الاشارة
لانه فهم منه لا يستقام من كلام الشرح ان المفهوم الكلي لا يفيد الشخص كقولنا من
في الدار فيقال زفيد وفيه بحث لان التايل يعرف شخص زفيد وتروذ الكون
في الدار مهية وبن غيرهما ولما يطلب تفصيلا كما هو كالمفهوم ولم في السؤال
التردد بين الاخص في الكون في الدار **الكافي** يقال **بما من الجففس** سوا كان
من غيره وفي العلم او منه **بقولنا** **ما يدل** اي انما اشار الى انما سدا ومن اراد

وَأَمَّا إِذَا أُجِبَ بِأَنَّ هُوَ سَوَالُ عَنِ الْجَنَسِ وَخَوِجَ فِي الْحَدِيثِ
سَبْعُونَ وَقَدْ سَبَقَ الْمَعْرُوفُ وَأَنْ قِيلَ وَمَا الْمَعْرُوفُونَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ أَلَا أُرْسِلُ
كثيراً والذِّكْرَاتِ وَيَسْأَلُ بَيْنَ الْجَنَسِ مِنْ هَذِهِ **قَوْلُ مَنْ يَزِيدُ**
إِلَى الْبَشَرِ هُوَ أَمْرٌ مُلْكٌ أَمْ حَتَّى وَفِيهِ نَظَرٌ أَدَلَّتْهُ سَوَالُ عَنِ الْجَنَسِ وَأَنَّهُ
يُفَصِّحُ الْأَكْثَرُ بِالْجَنَسِ فِي الْمَوَاقِفِ كَمَا فِي الْإِبْصَاحِ وَيَكُونُ قَوْلُهُ
أَنْتَ أَمَّا رِي فَقُلْتَ مَنُورًا نَمْرًا فَقَالُوا الْمَرْفُوعُ عَمَّا أَظْلَمَ مَا
وَيُمْكِنُ أَنْ يَجِبَ بَلَدُهُ لَيْسَ جَوَائِزُ بَلَدٍ يَلْقَى الْمُخَاطَبُ كَمَا يَلْقَى بَلَدًا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ
الْمَلِكُ لَهُ لَا يَنْبَغِي ظُهُورُهَا فِي فُطُولِهَا تَقْبِيلُهُمْ فَهِيَ هُمْ عَلَى أَنْ لَا يُمْكِنُ لَكُمُ تَقْبِيلُهُمْ وَأَمَّا
عَنْهُ التَّحْرِيفُ لَنَا عِنْدَ كَرْتَيْنِ خَسَا وَهَذَا كَنَظَرٌ قَوِي وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ السَّوَالُ
عَنِ الْجَنَسِ مَا كَانَ لَمْ يَكُنْ فِي السَّانِ مِنْ هُوَ مَعِ شَيْءٌ وَخَوِجَ السَّوَالُ عَنِ
جَمْعِ جَنَسِهِ وَهُوَ جَمْعُ تَرْكٍ مِنْ هُوَ **وَسَأَلُ بِلَى عَمَّا يَزِيدُ مِنْ أَهْلِ الْمَشَارِكِينَ**
أَمْ يَزِيدُ أَوْ أَحَدُ الْمَشَارِكِينَ أَوْ الْمَشَارِكَاتِ وَاجْتِزَاؤُهُ عَنِ الْمَشَارِكِينَ
فِي مَالٍ أَوْ دَارٍ فَإِنَّهُ لَا يَسَالُ بِلَى عَمَّا يَزِيدُ مِنْ هَذَا مَحَلًّا يَحْتَاجُ مَا يَزِيدُ مِنْ هَذَا
مَعْنُومُ الْمَشَارِكِينَ فِي هَذَا الْمَثَالِ فَكَيْفَ يَزِيدُ لَهُ السَّيِّدُ السَّيِّدُ لِمَا قَالُوا فِي شَرْحِ
الْمَفْصُوحِ وَهُوَ تَأْكِيدُ الْمَشَارِكِ وَلَا يَدِي تَعْرِفُهُ مَا يَزِيدُ مِنْ مَوْضِعٍ مِنْ مَطْلَعِهِ فَيُؤَكِّدُ
كَمَا يَزِيدُ وَتَعْرِفُهُ لَدِي أَيْهَا تَقْدِمُ الْأَمْرَ لَهَا رِي لِي لَا أَدْرِي أَلَا يَسْأَلُ
تَقْدِمُ **قَالَ** الشَّارِحُ قِيلَ إِنَّهُ إِذَا أَضِيفَ لِي مَا يَزِيدُ لَكَ أَلَيْسَ كَقَوْلِهِمْ يَفْعَلُ كَذَا
فَيُزَادُ أَمْ تَقْضَى لِلْإِنْسَانِ الْحُسْنَى أَوْ أَمْرٌ عَلَيْهِ إِذَا أَضِيفَ لِي كُلُّهُ أَلَيْسَ كَمَا يَزِيدُ
لَا يَزِيدُ هَذَا وَفِيهِ نَظَرٌ لَانِ الْعَمَلُ إِذَا رُجِعَ إِلَى جَمَاعَةٍ فَيُفَعَّلُ لَا يَزِيدُ أَيْضًا وَلَا يَخْفَا
فِي مَجْعَةٍ فَعَلٌ مِنْ لَوْ تَوْبٌ أَيْضًا وَإِذَا قِيلَ أَيْ إِنْسَانٌ فَعَلٌ كَذَا أَيْضًا أَنْ يَقَالَ زَيْدٌ
فَلَا يَفْعَلُ مَا يَجْعَلُ هَذَا الْقَوْلُ وَهَذَا جَعْلٌ وَكَرَاهٌ لَكَ فَيُمْكِنُ فِي الدَّارِ فَتَدْرِكُ
وَيَكُونُ مِنَ الْعَدُولِ فِي الرِّضَى عَنِ الْعَدَّةِ الْمَعِينِ هَذَا أَفْلَاحٌ إِيحَابٌ عَنْ تَوْبِكَ
كَمْ رَجُلًا فِي الْبَلَدِ الْوَفَّ حَتَّى يَسْأَلَ بِلَى **إِسْرَائِيلَ** كَمْ أَيْتَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ أَلَيْسَ عَلَى حَسْبِهِ
الْإِسْتِفْهَامُ فَلَا يَنْبَغِي التَّمَثُّلُ بِمَا لَانَ الْمَقَامُ مَكَانَ بَيَانِ الْمَعَانِي الْحَقِيقَةِ كَمَا لَا يَحْتَاجُ
قِيلَ قَبِيلٌ كَمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ زَيْدٌ مِنْ لَانِ لَا تَزَادُ لِلْفَصْلِ بَيِّنَةٌ وَبَيْنَ مَعْنُومِ
الْفَعْلِ الْمُتَعَدِّيِ الْفَاصِلُ بَيْنَ مَعْنُومِهِ وَأَنْكَرَ الرِّضَى زِيَادَةً مِنْ فِي مَعْنُومِ الْإِسْتِفْهَامِ
وَقَالَ لَمْ أَجِدْ فِي نَظَرٍ وَلَا شَرْ وَلَا كَسَا مِنْ كِتَابِ النُّحُوِّ مِنْ لَطَائِفِ الشَّرْحِ إِذَا قَالَتْ
فِي مَقَالَتِهِ وَأَقُولُ سَلِ بِلَى **إِسْرَائِيلَ** كَمْ أَيْتَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ وَلَيْدُ مَعْنُومِ كَلَامِ الشَّارِحِ
بَلَدُهُ كَمُ الْبَيِّنَةِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الرَّحْمَنُ فَيُؤَكِّدُ مَا يَزِيدُ مِنْ مَطْلَعِهِ وَخَرَجَ قَوْلُهُ

يُؤَكِّدُ

يُؤَكِّدُ أَنْ يَكُونَ مِنْ زَايِدَةٍ فِي الْمَعْنُومِ وَتَكُونُ كَمْ تَصَدَّقًا أَيْ كَرَمَةً أَيْتَاهُمْ مِنْ بَيِّنَةٍ
وَيَكُونُ عَنِ الْحَالِ أَيْ الْبَيِّنَةِ هُوَ إِذَا عَنِ سَوَالِ الْمُسْتَعِدِّ أَوْ عَنِ الْحَالِ مَثَلُ الْأَوَّلِ
كَيْفَ زَيْدٌ وَمَثَلُ الثَّانِي كَيْفَ يَقُومُ زَيْدٌ أَيْ عَلَى أَيْ الْحَالِ يَقُومُ أَقْبَامًا أَوْ قَاعِدًا
وَلَا يَقُومُ أَنَّهُ سَوَالُ عَنِ الظُّرُوفِ لَأَنَّهُ مِنَ الظُّرُوفِ لَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهَا وَأَمَّا عَدُّهَا فَوَسْعًا
لَا يَنْبَغِي فِي مَحَلِّهِ **وَبَيْنَ عَنِ الْمَكَانِ** وَهُوَ لَزِمُ الظُّرُوفِ قَالُوا أَنْ يَسَالُ بِلَى عَنِ الْمُسْتَعِدِّ حَتَّى
زَيْدٌ وَأَمَّا عَنِ الظُّرُوفِ فَوَاقِفٌ كَنْ وَمِنْ أَيْنَ يَجِي **وَمِنْ عَنِ الزَّمَانِ** حَتَّى الْقِتَابِ
وَمِنْ تَخْرِجِ الزَّمَانِ بِاطْلَاقِهِ مَثَلُ الْحَالِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ فِي شَرْحِهِ مَا ضَمَّنَّ كَانَ أَوْ سَمَّيَا
لَيْسَ عَنِ الْخَصْمِ وَيَقْبَضُ عَلَى مَجْعَةٍ قَوْلُكَ الْآنَ فِي جَوَابِ تَقْبِيلِكَ وَفِيهِ نَظَرٌ **وَبَيْنَ**
عَنِ الْمُسْتَعِدِّ حَتَّى أَيْ بِلَى وَأَيَّانَ يَجِي وَقَدْ خَصَّصَهُ بِالتَّمَثُّلِ لِيُفَضِّلَ بِالْمَثَالِ عَنِ آيَةٍ
عَنِ الزَّمَانِ الْعَظِيمِ **مَثَلُ بِلَى** أَيْ بِلَى **يَوْمَ الْقِيَمَةِ** أَيْ **أَيَّاسْتَعْمَلُ تَانِ** أَيْ مَرَّةً عَلَى مَا عَنِ
الْفَصْحِ فَالْقَبِيلُ تَانِ كَالْقَبِيلِ بِكَيْفٍ أَيْ كَيْفَ وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ يَفْعَلُهُ
فَعَلٌ **وَقَالَ آخَرُ** كَمَا فِي شَيْئِهِ وَلَا يَقَالُ أَيْ زَيْدٌ بِمَعْنَى كَيْفَ زَيْدٌ وَبِجَانِبِ بِلَى
أَيْضًا وَهُوَ كَمَا جَاءَ بِمَعْنَى كَيْفَ قَالَتْ الرِّضَى وَفَسَّرَ الْمَعْنَى الثَّلَاثَةَ **وَأَخْرَجَ** أَيْ
تَانِ آخَرِي وَلَا يَنْبَغِي وَصَفَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةً بِآخَرِي فَكَمَا اسْتَعْمَلَتْ بِمَعْنَى مَرَّةً
بِمَعْنَى مَرَّاتٍ **حَتَّى** **أَيَّاسْتَعْمَلُ** هَذَا أَهْبَ جَمَاعَةً لِي أَنَا فِي مَعْنَى أَنْ يُمْكِنَ تَطْبِيقُهُ
عَلَى أَيْ مَذْهَبٍ يَرَادُ مِنْ قَالِ النَّبَا بِمَعْنَى فِي فَتَدْرِكُ عَنِ الْمُضْطَرَةِ وَفِيهِ كَوْنُهَا
بِمَعْنَى أَنْ يَجِي مِنْ أَيْ لَكَ هَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ مِنْ أَيْنَ عَشْرُونَ لَنَا مِنْ أَيْنَ وَهَذَا جَعْلٌ
شَرِيفٌ حَتَّى عَنِ الْبَصَائِرِ لِأَنَّهُ لَطِيفٌ وَمِنْ أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرَهُ وَيَذَكِّرُ مِنْ بَيَانِ الْأَمْرِ
مَتَى يَتَعَلَّقُ بِعَنِ الْمَعْنَى فَإِنْ خَصَّيْقَهُ وَطَائِفَ لَعُونَةٍ هُوَ وَجَارِيَةٍ مِنْ مَبَاحِثِ
الْبَيَانِ وَفُتُوخِ قَوَاعِدِ الْحَاجِزِ نَعْمُ أَنَّهُ يَنْفَعُ عَلَى خَصَائِقِهِ مِنْ آيَةٍ تَوَقَّفَ مَعْنَاهَا
عَلَى مَعْرِفَةِ الْحَقَائِقِ لَكِنْ لَمْ يَزِدْ كَيْفَ مِنْهَا وَيَسْغِي أَنْ يَقُولَ وَأَمَّا الْإِسْتِفْهَامُ فَلَا يَحْتَاجُ
لَا تَعْرِفُ الْإِسْتِفْهَامَ مَابَيْنَ آدَوَانِهِ مِنَ الْقَبِيلِ وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ فِي النُّحُوِّ كَمَا قَالَتْ
فِي بَيَانِ اعْتِبَارَاتِ تَقْيِيدِ السَّنَةِ إِذَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا حَتَّى **مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ** الْأَوَّلَى
مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ عَلَى طَبَقِ الْإِبْصَاحِ أَدَلَّةٌ أَيْ لِي مَا كَيْدُ لَعْنَةٍ **كَيْفَ مَا اسْتَعْمَلُ**
أَيْ عَنِ الْإِسْتِفْهَامِ مِنْهُ الْخَيْرُ وَمِنْهُ الْأَنْشَاءُ وَهَذَا إِذَا عَنِ الْإِسْتِفْهَامِ هَذِهِ الرِّكْبُ
مِنْ عَنِ الْإِسْتِفْهَامِ التَّمَثُّلِيَّةِ فَتَكُونُ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ مُسْتَعْمَلَةً فِي مَعْنَاهَا أَوْ مَقْبُولَةً
الْحُجُوزِ فِي تِلْكَ الْكَلِمَاتِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَصْنُفُ لِأَسْبَابِ تَقْيِيدِ أَحَدِ الْأَمْرِ بِأَيِّ الْأَمْرِ
مَوْطُونِ فِي مَوْطُونِ الْإِحْتِمَالِ وَلَكِنَّهُ الْمَفْتَاحُ عَلَى الْإِسْتِفْهَامِ فَقَالَ وَكثيراً مَا يُولَدُ مِنْ هَذِهِ
الْكَلِمَاتِ نَعْمَانُ بِمَعْنَى قَوَائِنِ الْأَحْوَالِ وَتَجِدُ كَوْنَ الْحُجُوزِ فِي تِلْكَ الْكَلِمَاتِ هَلْ وَقَعَ

التحيز فيها بالاصالة او في تعلقاتها اصالة وفيما تبعها كما اعتبروا في استعارة
الحروف لا شران البلية بين الاستعارة والمجاز لم يسلوكا له في هذا الشارح
المحقق حيث قال وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه متاخم
بحم احد حوله وعرض به المصنف حيث جزم بالتحيز في تلك الكلمات انه امر من عند
الناقبون وقد توفوا وحمل السيد السند كلامه على استعفاء بني امية
المجاز فيها وبيان كيفية المناسبة المحزنة له وقالت ميتحيا ونحن ذكر في هذه
المواضع ما يتضح به وجه المجاز فيها وتستعين به فيما عداها من استعمال تلك
المفاتيح بعونة القران والعلاقات او لفات في منها خرج استعمالك عن حيز
اللفظ والسداد ليل مرتبة العنف والفساد وهذا المستعمل محمودة تقليد العرب
من غير اطلاع على السبب هو مصيب او كلامه معيب يشبه ان يكون على القلوب
كايتم من جميع اهل اللغة المجازاة المبهمة في كل باب **كالاستيظا هو لم**
اريد به الاستيظا اللازم للاستفهام عن عدد دعائه اياه لان الاستفهام
يستلزم الحمل المستلزم لاستكثار عادة اوله عالان القليل منه يكون
معلوما عادة والاستكثار يستلزم الاستيظا عادة او ادعاك اقاله السيد
السند والاقرب ان الاستفهام المذكور يستلزم عرض الكثر وهو يستلزم الاستيظا
والتحيز نحو ما لا اري المذهب اريد التحيز لان الاستفهام عن سبب
عدم رؤيته يستلزم قلة وقوعه والحمل بسببه اذ لا يستقيم عادة عن سبب
ما يكثر وقوعه وقلة الوقوع والحمل بالسبب يستلزم التحيز لانه كيفية نفائية
تابعة لانه ران الامور القليلة الوقوع المجهولة الاسباب وفي هذا المثال
احتمال الحقيقة ومال اليه الكشاف **والنسبة على الفعل نحو وان يدعون**
اريد به تبني على التجاهل المبني عن انه من كان بعد هذا المذهب عن الاحزاب
لا يمكن العلم بانه مذهبكم فيفيد الحكم بفضلا لم حكما مؤكدا في الغاية وفيه
مع ذلك الاحتراز عن مواجهتهم بالتصريح بالضللال وادخل في النص ولعل هذا
الوجه اقرب مما ذكره السيد السند من ان الاستفهام عن الشيء يستلزم تبني
المخاطب عليه وتوجهه هذه اليه فاذ اسلك طريقا واضحا للدلالة بزعمك
كان ذلك عقله منه عن الالتفات الى ذلك الطريق فاذ ائنه عليه ووجه ذهني
اليه المستلزم للتبني على كونه ضلالا وفي استعمال الاستفهام دور التصريح بكونه
طريق ضلالا متاقتان احدهما ان كونه ضلالا امر واضح يليق في العلم بحجزة
الالتفات والثانية اسام ان الخطاب على ذلك الطريق من المشكل حيث يحتاج

بلا

الى السؤال عنه **والوجه كقولك لمن لا ادب لم ادب فلانا اذ اعلم ذلك وانت**
علم انه يعلم ذلك اريد ان سيوب فوق ناديت فلان لان الاستفهام دل على ان اساة
ادبه صار سببا لذلك فان ما فعل فلان كان ناديا له ويستلزم ذلك ان يفعل به
فوق ذلك لتبني العيزر ولعل هذا اقرب مما ذكره السيد السند ان هذا الاستفهام
يستلزم تبني المخاطب على اساة الادب الصادق عن غيره وهذا التنبية
يستلزم وعينه على اساة الادب الصادق وفي العذر دل على الاستفهام عن الاثبات
بان يقول ادبت فلانا لانه الاستفهام عن الشيء انما ان المخاطب اعتقد في الناقص
فذلك اقدم على الاساة وفيه من المبالغة ما لا يحصى هذا **فقد** وفي اختياره
على اذ بك احضا صوة ناديت المنيب ويدرك قدرته لكن لا بد في ذلك من كون
ناديه الواقع هائلا والمخاطب مثل من ادب او دونه ليظهر جريانا قدرته في حق
والفقد اي حمل المخاطب على الاقرار فان الاستفهام يحمل المخاطب على اقا
ما يعلم في الافادة مستلزما للاقرار وقد جاء التقرير لمعنى التحقيق والتبني
وهو الاستعمال المشهور لكن اشراج المحقق والسيد السند حكما بان المراد هو الاول
ولا قطع لي فيه اذ يصح ان يكون الاستفهام يقدر ويثبت الحكم المعلوم **لمستلزم**
في ذهن المخاطب لان الاستفهام يستدعي توجهه اليه واحضاره والجواب به وليكن
هذا على ذكر منك وان لم يحمل التقرير عليه في هذه المقام لم يوجب في التقليد
بالا المقدر به اي بشرط ان يلقى العزم ما حمل المخاطب على الاقرار وما
ثبت المخاطب فيه **كالتميز** من التفصيل في حقيقة الاستفهام وجعل الشرح
وسعة كبرون قوله تعالى انت فعلت هذا بالهنا بالبرهيم من اسئلة التقرير
قال الشيخ لم يقولوا ذلك وهم يريدون ان يقولوا بان كبرا اسما قد كان ولكن ان
يقترانه به كان وكيف وقد اشاروا له الى الفعل في قولهم انت فعلت هذا بالهنا
وقال عليه السلام لم فعلت كبرهم هذا او لو كان التقرير بالفعل كان الجواب فعلت
اولم افعل هذا او كان لم يكتف في كونه تقرير الفاعل بايلايه المزمع لما ذكره
الشيخ انه اذا كان التقديم لا يختصيص يكون الانكار لاصل الحكم لا لما وفي المزمرة
وفيه نظروهم من زاد في القرينة ان العرض من الحمل على الاقرار كان مواخذة به وهي
لا ترتب على الاقرار بالفعل بل بانه كان منه وليس يبي لان الحمل على الاقرار
بالفعل فيما اذا كان وقوع شيء من الفاعل مستلزما ولم يكن تعينا فيقر الفاعل بانه
كان الشيء الفلا في يمنع في غرض المواخذة واعتراض المصنف بانه لا صارف بلاية
عن الحمل على حقيقة الاستفهام اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان

ابراهيم عليه السلام هو الذي كثر الاضنام واجيب عنه ولا يمنع استفا الذال في
 السابق اذ يكفي فيه خلفه بقوله تالله لا يكون اضنامهم بعد ان تولوا مدبرين
 ثم اذ اوتوا الاضنام قالوا من فعل هذا يا ربنا انه من الظالمين قالوا نعمنا
 فتايدكم هم يقال له ابراهيم قالوا هم انهم قد علموا ذلك من خلفه ومن ذمة الاضنام
 وثانيا بعد تسليم استفا الذال في السابق بمعنى استلزام استفا الذال مطلقا
 وكفي لا على علم مادوي انهم هربوا وتركوه في بيت الاضنام ليس بعد احدا
 لشبهه اضنامهم لسوءه فلما ابروه بكبرهم اقبلوا اليه يترعون ليكشفوا
 وقد اقبل الشارح المحقق والسيد السند الى هذا الجواب وفيه بحث لان
 الكفار اعتقدوا اضنامهم احل من ان يكيدهم ابراهيم بنفسه ففعل عمل الكية
 اضنامهم على دعوى ربه الى ان يكيدهم وجروا ان يكون الكفر من له ابراهيم
 فيكون التقديم قصيرا قليلا وهو ان يكون باطلا وجودا رسلنا الله لا مائة
 فيكون قصرا فزاد واقاما مادوي فلهذا لم يثبت عند المصنف ولو كان ثانيا
 لما احتاج الى اقرار بل كان يتاخر لم يثبت بالثابت بالمشاهد واما ما حقه
 اشترط الا بلبا المنة مع ان هل ايضا لتقدير ما يلزمه لا لا يتفاوت الموضع
 لما يلزمها ابد المحلة تمامها واما يتفاوت الموضع فلهذا لم يثبت عن
 الشرط بخلاف المنة وكذا الاستيما الاستغناء لانه لا تقرير ما قال بهما
 لا لمولي لنا والاكاذيب اي باطلا المنكر المنة فقله كذلك اما تشبيهه بالقر
 او تشبيهه بامر وعبر المنة اما لا كما نفس مدلول كلمة الاستغناء او انكاره
 الحكم اذ كانت هل ولا اظنك الاستغناء عن التفصيل في التمسك والذي خفي
 التشبيه عليه ان ماء او من ذا وكيف مالا انكار نفس الفعل الا ان المنكر او لا مدلولها
 ويتوصل به الى انكار الفعل على الجمع وجه فاه اقلت ما ابرك لو فعلته كذا
 نعت به الصور مطلقا بنى في خبره لا لا يصور الصور بدون الضار وكذا الكفا
 بوذي اياك بنى لا يذال اذ بنى كيفية مطلقا اذ لا يتصور تحقق اشي بدون
 كيفية فهي من قبيل ما يجي من حوار يد ضرب ام عمر وما جعل انكار الفعل
 قوله . انتم لبي والمشرقي مضاجعي .
 الشارح فانه يذكر ما منع من التمسك فلو كان انكار الفاعل وانه ليس من يتصور فيه
 القتل على ما قد سبق الى الوهم لما احتاج الى ذلك ونقول وكذلك لو كان الانكار
 المفعول وانه ليس ممن يتصور منه قتله وفيه نظر لحو اذ ان يكون لا انكار المفعول
 وانه ليس ممن يتصور قتله وهو مع المشرقي ومنه قوله تعالى اتحد اضناما لله

فان المنكر هو نفس اتحاد الالمية فلذا اولى بفعل المنة كذا في الشرح وفيه انه حينئذ
 ينبغي تقديم الالمية اذ لا ينكر نفس الاتحاد ولا اتحاد الاضنام لانه لا مانع في الاتحاد
 حطبا ويمكن ان يجاب بان اتحاد الاضنام منكر لا مجرد الالمية بل اتحادها انبساطا
 او احوالا او منفعا ايضا منكر فالمنكر الاتحاد المعلق بهما فلذا اولى الاتحاد في
 المقتيد بهما المنة **فان قلت** قد جعل صاحب المفتاح اقلت تكرر الشارح
 تمنع التمسك من قبيل انكار المنكر وانا لافعل مع انه اولى الفاعل المنة فلم يسم
 الانكار يتعلق بما اولى المنة وعمل الشارح في كون الانكار الفاعل بان النبي صلى الله
 عليه وسلم لم يعتقد اشراكه في ذلك ولا انفراد به فلا يكون التقديم فيه تخصيص
 بل لتقوية المنكر المنكر وفيه بحث لان اعتقاد الاشتراك باطل فلا وجه لانكار التخصيص
 الا في مورد الاشتراك فلا وجه لان الاشتراك في هذا التعليق يكون وفيه
 بان انكار التخصيص بانكاره عليه لمخاطب فليس انكار التخصيص مبنيا للاشراك
 وهذا الكلام وقع في البين فليرجع الى ما كافيه **قلت** اذ كان التقديم لتقوية
 الحكم لا لتخصيص كان ما يلي المنة الحكم فيه لا للفاعل والعلاقة بين الاستغناء
 والانكار ينبغي اني اليقظة ان لا ينبغي مما لا يصديق العاقل وقوعه في الماضي
 وفيه وفيه واليك يستدعي الاستغناء فافيد بالاستغناء انه مما لا ينبغي وكذا بين
 الاستغناء والانكار بمعنى التكذيب ان الكاذب وان ادعا احد لا ينبغي وكذا بين
 الاستغناء ان يصديق به غاية الامراك فيه فافاد المستغناء ان غاية الامر فيه
 الشك دون الدعوى **وقاف** السيد السند انكار النبي يعني كراهية
 والفرقة عن وقوعه في احد الازمنة وادعا انه مما لا ينبغي ان يقع يستلزم عدم توجه
 الدهر اليه المستدعي ليجعل به المنبي الى الاستغناء عنه او بقول الاستغناء عنه
 يستلزم به الحمل المستلزم لعدم توجه الدهر اليه المناسبت للكرامة والفرقة
 عنه وادعي انه مما لا ينبغي ان يكون واقفا وقصر على هذا حال الانكار وادعي انه
 مما لا ينبغي ان يكون واقفا وقصر على هذا حال الانكار وادعا انه مما لا ينبغي ان
 يكون واقفا وقصر على هذا حال الانكار وادعا انه مما لا ينبغي ان يكون واقفا
 لم يقل نحو البسائر **كاف** هذه ردة الوهم انه ليس منه حيث قيل انه لا يقتدر برب
 مراد القائل بقدرت الله في اي **استكان** لان انكار النبي نفيه ونفي النبي مستلزم
 للاشياء وهذا اي لو ان التفسير لا يباي الانكار مراد من قال ان المنة
 المصير من ماء خلقه النبي لا يقتدر بالانفا وانه امسقط قوله اي لا يقتدر برب
 من المتن سواء في الشارح **فان** الشارح ولما كان مقتضى قوله والانكار كذلك

فلا يقال الكرمي اياك الكرمي بذكر منقول الشرط والشرط المقدر على طبق هذه
الاربعه فكل قد يراى بالشرط يذكروا في الطلب فيقال عند ارادة ان تكوني قايما
وعند ارادة ان تكوني في الدار وهكذا والمراد هو ان تقدير الشرط مطلقا
لان هذه الاربعه قران بخلاف الحذف في غير فانه لا يصح اطلاق الحذف فيه
او قد توجد القرينة وقد لا توجد فالضابط فيه وجود القرينة والضابط في هذه
الاربعة وجود احدهما لانه يستغني الحرف معناه عن القرينة بل لعدم انفكاكها
عن القرينة فليس مقابلة قوله وفي غيرها القرينة مع قوله وهذه الاربعه
الحج باعتبار وجود القرينة وعدمها كما يوهنه ظاهر عبارته وتحقيق القرينة مع
الاربعة مما قيل من ان الطلب لكونه فعلا اختياريا لا بد له من حامل عليه وذلك
الحامل هو انما المطلوب المقصود لذاته وانما غيره اذا كان المطلوب مقصودا لثا
وانما غيره اذا كان المطلوب مقصودا لغيره وهو الاكر لان الاكر الاشياء يطلب
لغيره غالبا فاذا سمع الطلب يتوقع بيان مسببه بحسب الخارج لمطلوبه المذكور
كما علم على هذا الطلب بتصوره وهذه العلة الغائبة التي قالوا في شأنها اول
الفكر اخر العمل وقد نظمه نظم حسنا من قال نعم ما قال رزق الذول اول الفكر
اخر العمل فاذا اجتمع الاربعه ما يصنع سببا للطلب لتعريفه على المطلوب بحسب
مسبب له وهذا معنى الشرط والجزا فيقدر الشرط اظننا السببية المقصودة او لما
قيل من ان كل كلام لابد فيه من حامل للتكلم عليه في قاعدة التكلم فان التكلم في قاعدة
البيان في الكلام الخيري لا فائدة مقصوده وفي الطلب للطلب المتعلق بما هو
مقصود لذاته قليلا وبما هو مقصود لغيره غالبا فاذا ذكر ذلك الغير فاعرفه
معنى الطلب ثم افادة ترتيبه على المطلوب وهذا معنى الشرط والجزا ولا يخفى
تتميز هذا الوجه عن الاول لان الاول مبني على ان الطلب محل اختياري لا بد
له من حامل عليه والثاني ان الكلام في عرفا رباب اللسان لا بد له من حامل عليه
سواء كان ما يفيد طلبا او غيره والسيد السد ظن انما وجه واحد وخطا الشارح
الحق حيث جعلهما وجهين لمواز تقدير الشرط بشرط من التفرع المذكور
وقصد السببية وكأنه دل عليه بالامثلة ولا يذهب عليك ان حذف الشرط
من مناجات الانبياء ليس له تعلق بذكر المقام والبحث عنه هنا من فصول الكلام
قولك ليت لي تالا انفعه اي اذا رزقه الاول اي ان يكون له لانه المعلوم
من الطلب ولي بيتك او ورك اي ان تعرفني الاظهر ان اعرفه لان السبب
هو المعرفة سواء كان بتعريف المجاهل او بدونه لا يفتاد وهذا التقدير لا يعمل كل

فانه لا يجري في قولك ان تكوني الكرمي فانه لا يصح ان التقدير ان تعرفني او ان
اعرف الكرمي الكرمي بل ان تكوني الكرمي لانه قول السبب ما بين بعد الطلب
والمطلوب والمطلوب في الاستفهام العلم فلم يتفرع المدرك بعد الاستفهام على العلم
لا يقدر الشرط وان تفرع على المعلوم الكرمي كرمك ان كرمي ولا يسمى كرمي
ك اي لاسم وانما العرض ثبوت الاستدلال حيث جاز تولد من الاستفهام يريد
انه لا حاجة اليه عند العرض بعد الاستفهام لدخوله تحت الاستفهام هكذا استغنى
من كلام الشارح الحق واليد السند وفيه ان المراد بالاستفهام ما يكون على حقيقة
او لا يقدر الشرط بعد غير العرض من المولد فلا يغني ذكر الاستفهام عن ذكره الا في
ان يقال المراد ان العرض في التقدير يحمل على صلبه وان لا يشارك في امضا الشرط
وبين المفتاح غلام لهذا المعنى جدا حيث قال هذه الابواب الاربعه تشترك في
الاعانة على تقدير الشرط بعدتها وانما العرض ليس بابا على حدة وانما هو من تولد
بعدم توجه ان العرض ايضا يعين على تقدير الشرط لانه لا بد لغيره النزول من فائدة
فاذا ذكر ما يصح فائدة للنزول تجعل فائدة مرتبة عليه فلا بد له من حامل محمول
على صلبه ولما كان المقصود النزول لا الشيء فانه كونه في الحقيقة لا يثبت فكذا يقدر
الشرط شيئا مع انه يجب التقدير بقرينة الامور الاربعه من جنس تلك الامور لا
ان شيئا فثبت وان معنى فني ولا يجوز ان تدخل النار عند الجهل بخلاف
التكالي ونحن نعلم ان اخلاقي بينه وبين الجهل وانه لا يجوز تقديره بالمخالفة
للاربعة لقرينتها وهو يجوز مع القرينة وتبين تقديره المثبت بعد النبي اقرت من بعد
المنفي بعد الامر لا شئ في الشيء على الاثبات دون العكس فاسلم تدخل النار ابعده
من لا تدخل النار وفيه ان الامر بالي يتضمن النبي من صلبه فالامر بالي ايضا يستلزم
عليه كعدمه بهذا الاعتبار ويجوز في غيرها اي تقدير الشرط في غير المواضع
الحسنة بقرينة قلت وكذا معنا القرينة لولم تقدر من جنس المذكور من الحسنة
كخوام اتخذوا من ذنوبه اوليا فانه هو الولي اي ان ارادوا اوليا حتى الاظهر ان
الشرط المقدر ان ارادوا اوليا ان قوله هو الولي للحصنة وتزويل غيره منزلة العلم
لا يحصر الولي حتى والظاهر انه قصر قلب بدل لئلا ام اتخذوا من ذنوب الله اي مجاوزين
اعفائه ظاهره في ترك الله واتخاذ غيره ولنا لكن الشارح جعله قضا افراد وقد
منع وجود القرينة في المثال المذكور لمصلحة تفرع فانه هو الولي على ما قيل لانه الاستفهام
المستفاد من قوله ام اتخذوا لانكاره فيقول اليه النبي اي لا يدين ان يجحدوا من ذنوب
الله ولنا فانه هو الولي واجاب عنه الشارح الحق بانه ليس كل فائدة معنى الشرط

والخطا والاضطراب . التي انما علينا باحوالها تدنيت بجزيل الثواب . والكونا
بالوقوف اعمال تجتنب عن وتبذل العقاب **الفصل في الوصل** او قوله الفصل
والوصل على طبق ما ذكر في تفصيل الابواب الثمانية فانه التابح قدّم الفصل
لانه الامتداد والوصل طاري عليه والوجه ما ذكرنا وهذا وجه التقديم في التبذل
لا في هذا المقام كما لا يخفى على من يعرف المقام **الوصل عطف** **بجزء الجمل** **الفصل**
قد تعرف الوصل على عكس ذلك كما وعلى خلاف المفتاح لانه وجوده في سابق على العدة
في المعرفة ولا يبعد ان يقال يقدم الفصل ثانياً وهو اخر في ليلابوهم بالترام تقدم
احدهما ان له مرتبة في باب البلاغة على الاخر وعبارته شعرة بان الوصل والفصل
مختصان اصطلاحاً بالجملة والمقتضيات لها جارية في المفردات ايضاً فلا ينبغي
التخصيص اصطلاحاً ونحن نفهم من عبارة المفتاح عدم اختصاصهما بما واما هما
الامتل في الجمل حيث قال تميز بوضع العطف عن غير موضع في الجمل هو الامتداد
في هذا الفن وان حكمة السد السد على ان المراد ان بحث الحال خارج عن الامتل
شعر على الفصل والوصل والجملة لا يقتصر على رعاية جهات العطف وتركها فيما
بين الجملين واحفظنا في المفردات ايضاً لئلا تكون مغرلة عن البلاغة وكيف يظن
ان عطف اثنى في اخبار المتبدا او احوال لصاحب او صفات لمعوت وتركه بغير بيان
على احوال دون ما في المفردات كذلك وقد وافقني في ذلك السيد السد حتى تكلم
في وجه الفصل والوصل بين مفردات في خطبة شرح المطابع وقد احتجنا
للجملة على الكلام ليشمل ما له محل من الاعراب والصلة بالكلام ولم يقل عطف جملة
على جملة ليشمل عطف جملتين على جملتين فانه ربما تناسبت جمل اربع متتالية
بحيث يعطف جملة على جملة كل على ما قبلها بل تناسبت الاثنان اوليان والاشياء
الاخرتان فيعطف في كل اثنين اولاً ويعطف الاخران على الاوليان لان مجموع الاخرتين
ونظير في المفردات هو الاول والاخر والظاهر والباطن فانه عطف اولاً الاخر
على الاول والباطن على الظاهر بحاجتنا للتضاد ثم عطف مجموع الظاهر والباطن
على مجموع الاول والاخر فتناسب بين المجموعين باعتبار اجزائهما والمزاد بالجملة
ما فوق الواحد ليشمل عطف احد الجملتين على الاخرى وحمل الجمل على جمل يكون
في العالم لا يليق بالعالم **الفصل في** اي ترك عطف بعض الجمل على بعض ومن
شأنه العطف اذ لا يقال الفصل في ترك عطف الجملة الخالية على جملة قبلها اذ ليس
من شأن الحال العطف على ما هي قيد له ثم انه شرب على التعريف بيان الاحكام
اشارة الى ان معرفة الحكم بعدم معرفة التي فقال **فاما الت** ورب العطف ثلاث

مرات مرتين منها مرتبة الشاؤل ومرتبة بعيدة على طبق ما في المفتاح لانه جعل المراتب
الاولى ما لا يحل بالجملة من الاعراب والمفتاح ما يكون العطف فيه بغير الواو والحق
مع المفتاح لان العطف بغير الواو وجبة لغز لا يطلب شرطاً فهو اقرب سبباً ولا على الا
وما له محل من الاعراب يجتمع فيه غير العطف بغير الواو وجبة قرب واقف على جمل
احدى المرتبتين بالجملة يحل من الاعراب يجتمع ولا يخص فيه اذ الوصل في جملة
بعد جملة هي جملة موصول ايها وخبري وقصد ترك الثانية للاولى عطف على الاولى
كالآية بعد ما له محل من الاعراب بل تفاوت فنقول الذي ضرب وقيل وجبت مران
ضربت واكرت فحين نقول فاذا اتت جملة بعد جملة فاما ان يكون لنا محلك
من الاعراب او صلة **اولا** ولقد دعت بيانه وجواب تقديم المعطوف عليه **وعلى**
الاول ان قصد ترك لما في حكمه اي في حكم الاعراب بان تكون شاركة للاولى
في جهة الاعراب ويكون اعرابها من جهة واحدة وليس الخبر الثاني ولا الحال الثانية
ولا البضعة الثانية مشاوكا للاولى في الحكم اذ جهة الاعراب في كل منهما متماثلة في
سابق خلاف التابع فلا شك انه قصد ترك الثاني للاول في الاخبار والمقدرة
ونظائرهما مع انه ترك العطف **عطف عليها كالمفرد** اي المعطوف المفرد على المفردة
في هذا التشبيه اشعار بوجه حسن العطف اي كان العطف في مقام قصد ترك
المفرد مقبول لذلك في هذه الجملة لان الجملة التي لها محل من الاعراب واقعة
موقع المفرد ولما كان عطف المفرد على المفرد يشترط في قوله الجملة للجمعة فرغ
من التشبيه قوله **فشرط كون قبلها بالواو وخو** مما لا يزل الاعلى يطلو الجميع وهذا
في تخفة في كلام العرب لم توجد على سبيل الحقيقة ولا مانع من التجوز كما قيل ان شتم
في قوله .

• عدل ووصف واثبت ومعرفة . • وشجوة ثم جمع ثم تركيب .
بمعنى الواو لصورة الشعر كما قال الكوفيون ان اوفي قوله تعالى لينة الف او يريدون
بمعنى الواو كما دلالة المصنف في التدنيس من الايضاح لان الفاء هي معنيها لو او جعل
• ولقد اتم على الذين يشعرون . • قضيت منه قلت لا يعنى .
واستشهد عليه جبر عبد الله بن عتيك وان اردت فاربع اليه ونوت ان ذكره
نحو لمراعات ما في معناه يجوز انه قال فيها بعد ان قصد ربطها بما على معنيها
بوي الواو ولم يقل على عاطف بوي الواو فالمراد بالواو الواو المستعمل في معناه
الحقيقي حتى تدخل الواو ونعني اوفي غير الواو ولما نقل دخول العاطف بمعنى الواو وجوز
في كلام البلاط ما في المفتاح بالاحتمال ولم يذكر قوله وخو وقد صعب ذكره حتى ترك

مضروباً عطفاً على مقبولا ومجزواً عطفاً على الضمير المجزور على المذهب الضعيف وقصر
المضروب نحو المقبول من المسحبين والعرب من الطبع وهو مما تزي وهو المجزور
بمخو عطف الجملة من عطف المفرد ولا تظنك في رتبة مما المنانبة ولا يخفى ان هذا
الاشارة على مذهب من يجعل الاول اقرب **ان يكون بينهما جملة جابجة** هذا
الوصل اما يتيسر بعد معرفة الجملة الجابجة كالتم الثالث الا ان في التمر الثالث
انوار اخر لا بد من ضبطها لم تشرط في هذا التمر من عدم كالي الاتصال ونسبة احدهما
فلذا عند قريب التناول دون الثالث **مخو زيد يكت** او ينفي التركة انتمت من
اللقاء **وبعد** من خذ نصركم بمعنى يقول البعير كذا في القاموس لما بين الكفا
والشعر من المناسبة او **يحيي** ما بين من التصاد **وقد** الذي يكون شرط قول
عطف الجملة بالواو وجوه الجاه لا كون شرط قول العطف بالواو ومفردا كانا وحدا
او جعل الشرط في المفرد مستلحا حتى فرغ عليه اشتراط القول في الجملة فلا يخسر
تعليل الشرط المفرد بعد تعليله في **است** فلا يتم الدليل لا من عطف المفرد
على المفرد **قلت** ان المفتوحة بعد العمل في حكم المكشورة تكون ما بعد ما تعلق
مترتبة مفعولي قلت فلو لم يكن وجوه الجاه شرط في الجملة ايضا لم يجب على الشاعر
لحمل العطف والمعطوف عليه مترتبة للجملة **عيب على انية ام قوله زعمت**
اي الحبيبة **هو انك** يا نفس عفا **القرارة** اي اندرس في عذارة البحر كما عفي عنها اي
غفر اللوي وهو موضع طلال باللوي **ورسولا** اي ليس الامر كما زعمت **وقوله**
ان النوي صبراي مرة في القصاص الصبر يكتف هو الدوام المستمر لا يمكن الانسحاب
هذا وفيه نظر ان لغات كيف لا تحضر **الشعر وان ابا الحسين** **كم** لازلت من مشين
المبدأ وولادت نفي على الف سواك تحوم جواب القسم لا والبيت الاخر ونوكدا
وهو جواب القسم كاذر الشارح وعيب البلفا على اي تم يموت الجاه بين المعطوف
والمعطوف عليه اذ لا مناسبة بين مرارة النوي وكرامة ابي الحسين فكيف قام الاشرا
وان اسكن الجواب عنه بان مراد ابي تمام ان مرارة النوي وكم اي الحسين بالابله
الا الله كاتبا ذوالية العرف من حوالة على اني الى الله وفيه كان المباغة في عظمة
التي يجب لا تدركه العقول فاجاب ببنها انهما اما لا يحيط بهما على احد فثابت **ولا**
اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعراهما **فصلت** الاولى ان يقال
فصلت بوسيلة اذ عطف على عطف **مخو واذا اخلوا اليه شياطينهم** قالوا **انا معكم**
انما عن مستهزون الله يستهزي بهم لم يعطف الله يستهزي بهم على **انا معكم** الاولى
لم يعطف الله يستهزي بهم على **انا معكم** انما عن مستهزون لئلا يوهن ان كلامه في مجزوات

ف

تفكر ان المجموع كادهمه الشارح والسيد السند وغيرهما لان ما حكاها الحياكي هو المجموع
وقصد تعلق القول به لا بكل من قوله انا معكم وقوله انما عن مستهزون فلا نصب
بالقول الا للمجموع كانه لا نصب اذ اقبل قلت زيد الا للمجموع زيد ولا نصب لشي
من انا معكم وانما عن مستهزون في النصيب كانه لا نصب لراي زيد في هذه الحكاية
كل من انا معكم وانما عن مستهزون جملة لا محل لها من الاعراب ووجه الفصل
عن كل منهما ليس عدم قصد التشريك في حكم بل ان العطف عليه عطف على تاهو
لكن كلة وهو بهذا الاعتبار اخل في قوله وعلى الثاني وليس الفصل فيه في ما
صنيط بل ما ذكرنا فهو قسم منه غفلوا عنه برمتهم فما حفظه بعد ما قوت به
ولا تتبع احكامه فانه ليس ام الا بدال ما زرقوا والله يرزق من يشاء وقوله **لا**
ليس من قولهم علة تحذف كانه قيل لم يقصد تشريك انا معكم لانه ليس من قولهم
قلت الشارح وانما قال على انا معكم دون انما عن مستهزون لانه بيان انا معكم حكمه
حكمه وقد عرفت بما فيه وانكر السيد السند كونه بياناً لوضوح انا معكم ومغايرتها
في المعنى وجعل المعنى كونه تاكيدا لان معني انا معكم الثبات على اليهودية وانما عن
مستهزون تحقير صيد اليهودية ودفع الاعتداد به ودفع تقيض التي تاكيد
اولان معني انا معكم المعية ثلثا وهو يستلزم مخالفة اصحاب محمد صلى الله عليه وآله
معنى والموافقة صورة وهو الاستهزاء فيكون انما عن مستهزون او جملة استهزاء
في جواب ما ذكر ان ضح انكم معنا توافقون احد الاسلام قلت وعلى اي تقدير لا يصح
عطفه على انما عن مستهزون لانه ليس مقولا لم ولا يصح كونه تاكيدا او ثمة الجواب
من نوالهم ومن المباحث النفيسة التي ما خفت لي الا ان فضل الله يستهزي
بهم من قوله انا معكم لا ينبغي ان يكون من هذا الفن لانه للاحتراز عن ضعف التاليف
لان عدم قصد التشريك هنا لئلا يفسد اصل المعنى بناء على ان قاعدة العطف
فيما بين النواة صفة التشريك فالتمس له حال من التصيب ومثال ما نحن
زيد ضرب ذهب لم يعطف ذهب على ضرب مع انه يعصم اصل المعنى في قصد
التشريك ولا يخالف قاعدة النوا المشهورة لئلا يشارك الحكم السابق في القصر **وعلى**
الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاول محل من الاعراب ان قصد **ربطنا على معني**
ما طغ لم يقل ما طغ **نوي الو او وادخ** المعنى ليدخل فيه الو او يعني او يخرج
مرو او يعني الو او عطف به لا بد من اشتراط ان لا يكون للاولى حكم لا يجري في
الثانية فثابت **مخو دخل زيد فخرج عمرو** **وم** خرج عمرو اذا قصد التعقيب
او المثلة الضوابط اذا قصد التعقيب بالامثلة او بمثلة والعاطف الذي يقصد

عطف حمل لا يحملها من الاعراب مما سوي الو او ما سوي لا وحي فانهما محققان
بالمفردات الا انه يعطف بلا المضارعة على المضارع فيقال اقوم لا اقم بالمضارعة
الايم كذا في الرعي وقال كسب السند اختصار حتى باستماع وجود شرطها وهو كونه
ما بعدها جزا اما قبلنا انصت او قوي ولا يحقق له في الجمل اصلا وفيبحث لانهم
ذكروا في قوله تعالى انمكم بما تعلمون انمكم بانعام ومنين وجبات وعيون ان الثانية
بذل النقص من الاولى لدخولها فيها ثم قال وطاهر كلام المفتاح يشعر بوقوع حتى
في عطف الجمل حيث قال فيه بحث العطف ولا بد في حي من التدرج عما ينبغي عنه

قول

وكت في من جنس ليس فارتجى . في الحال حتى صار ليس من جنس
او الظاهر انه مثال لحي العاطفة وحيث يحد بحكم الشرط المذكور خصوصا حتى
العاطفة المفردات هذا اوجه انك اعرفت انه يجري الشرط في الجمل وتقصيها
في البيت انه اندرج في ارجي في الحال حتى صار كذا اصار كذا فيصيح حتى صار ليس من
جنس وانما قال الظاهر انه يجوز ان يكون نظير الافادة تدرج حي العاطفة
وله في المستمع غير نظير ويحمل مستد ا قوله ولا بد في حي حتى مطلقا شاع ومعنى
البيت على ما هو المشهور انه صار مثله ليس متوقفا في الشرارة الى ان بعده الميسر
متابعة للحد في السلطان فففيه تحذير عن ارتكاب الضغائر فانه يعطى في
الحياة على كذا الكابر ويحمل ان يكون المراد ان يصر بالثوبة الى ان افادة
الليس ولا يرتجى في الطاعة فففيه ترغيب في العباداة والحد فيه وازالة الخوف
من سويل النفس وعلية الشيطان فانه يندفع بالنيات على الخير والامتناع العطف
بما سوي الو او وحي ولا لانها معني محصلا وفايدة يعندها بخلاف الو او فانه
لا يفيد اشتراك الجملين في التحقيق بعد معرفة حقيقة ما لانه ليس معني يجب
النفس وانما يعبر بها ويحملنا طلبنا لما بشرائط لا يثبت معرفتها الا الا وحدي
بعد اوجدي فلذا استوي التمر يتوحد بحصر البلاغة فيه مبالغة في كونها مدارا
لنا لا تتوحد لوم يعطف للجملتان لا و ان الجملة الثانية رجع عن الاولى لانها تتوحد
لا كلام في صحة العطف في تمام التوهم وهو عطف لرفع الايام وسياقي نظير لكن لا ينبغي
عن الشرائط في مقام لا مجال فيه للايام لوضوح الامر من غير ثباتية الايام ونحن لم
نقتضد لكن بما في ما سوي الو او مع ان العطف لا ياتي الا بعد معرفتها لان المتكلم
لما علم اخر وقد فصلناه لك قبل ان ياتي هذا المقام في شرح الكافية بما لا مزيد عليه
والا اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معني عطف سوي الو او فان كان الاول

حكم لم يقصد اعطاف للثانية من تعييد بحال او طرف او غير ذلك **قال الفصل**
كذا في الايضاح لا يقال المدللة مسلمة لانه قال الشكاكي ان هذا القطع باي ما على
الاحياط ده لك اذا كان يوجد قبل الكلام السابق كلام غير شتم على ما عطف
عليه لكن المقام مقام احياط فيقطع لذلك وانما على وجه الوجوب وذلك اذا كان لا يوجد
لا نقول المراد فان كان لا يوجد حكم لم يقصد اعطافا لها للثانية ولم يبق في الاولي ما يح
العطف عليه بقدرية انه ياتي بيان هذا القيم وهو الذي جعله كالمقطعة ونحو الفصل
له تقطعا نحو **واذا اخلوا الابهة لم يعطف الله يستهزي بهم على ما قالوا ايللا يشا ركة**

في الاختصاص اي في اختصاصه باعتبار حكم المتكلم باعتبار صفونه **بالطرف لما ستر**
من ان المنفرد وحي مفيد ان يحكم فلا يره الا لا تكم وجوب المشاركة في الاختصاص من
بالطرف لما ستر ان التقديم يعيد التخصيص لا لا تكم ان تقدم الشرط يعيد التخصيص
يفيد طرف لم يثبت بما يوجب صدر الكلام لانك عرفت ان المراد اختصاص الحكم
لا مضمون الجملة والتقديم يحكم المتكلم بالحالة وعرفت ان ما لم يصر عنه كولي القيم
للتخصيص بل كون الطرف للتقديم **فان قلت** عبارة الايضاح لا تسمى عدا ما ذكرت
لانه قال لا يلائم ركة في الاختصاص بالطرف المتقدم فان وصف الطرف بالتقديم
يشعر بان التقديم قد خلا للمشاركة في الاختصاص والتعبيد بالطرف لا مدخل له فيه
قلت فيه به لان العطف على المتقدم اما يفيد المشاركة في التقديم المتقدم دون
المؤنط او المتأخر بل على كلام الشارح المحقق **واعلم** ان في الآية ثلاثة اظلة لانه لا رية
في صحة عطف الله يستهزي بهم على مجموع الشرط وخزائنه او اعطف غير الشرطية على الشرطية
والعكس كثيرة والجامع ايضا محقق اذ تعا ولم يبد المقاتلات ياسب الاستهزاء بالرجعي
والمنشد اليه في كل منهما يستهزي بالآخر لان استهزاء المؤمن في احكام الله تعالى يستهزا
بانه تعالى فوجه ترك العطف عليه ان مطلقا عليه لوجه شرطها على الجزا فاقطع لدفع التوهم
وهو حينئذ من ان القصد لتكون كالمقطعة وكان المصنف غفل عنه فاقصر على جعله
مثلا للنفدين **ون الثابت قال** الشارح المحقق **فان قلت** اذ اعطف في على جواب
الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستعمل كل الجزائية نحو ان تاتي اعطك واكتك
والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه
بواسطه كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذ ارجع الامر استاذنت وخرجت اي
اذا رجع استاذن واذ استاذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون يستهزي بهم على ما
من هذا القبيل **قلت** لا حينئذ يصير المعني واذ اقالوا ذلك استهزى الله بهم
وهذا غير مستقيم لان الجزا اعني استهزا الله بهم انما هو على نفس استهزاهم وازادتم اياه

لا على اجابهم عن انفسهم بانما مشهورون بذلك انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن
انفسهم والتسلل عن شرهم لم يكن عليهم مواخذة كما في ذلك لا على الجواب
اولا ذلك الشيخ قد يقول لان المراد بالقول القول عن اعتقاد كما في قولنا لا
على هذا القول المحض على القول المطلق ولا يتم ما ذكره ولا على عدم ترتيب الاستدلال
على القول المحض وثالثا انه اورد على الشيخ ان العطف على جواب الشرط اجابا
ثالث وهو ان لا يستعمل في الجواب اية بل يكون الجواب مجموع الشرط والخبر او ينفذ
ان العطف حينئذ ليس على الجواب بل العطف مقدم على الجواب كما في قوله
ان اختصاص الاستدلال بوقت الخلق بحال لا بعد لان القول مختص بوقت الخلق والاختصاص
بوقت القول والمحقق بالمحقق الذي يختص به والاعجب من ذلك كله ان يقع كون
العطف موجبا للتعيين مما لا يضر لان المقصود بيان كنية الفصل كحكم المراد
من الآية ما لا يستقيم معه الوصل وهو ان المراد استهزاء الله تعالى مطلقا ولو عطف
على الجزاء فان الاطلاق لا فائدة الاختصاص بوقت الخلق فالمناقشة بانه جمل
الاختصاص بوقت القول بما لا يضر في تعيين الفصل لان العطف يعين الاختصاص
بأحد الطرفين لا بحالة عليا ان الاظهر الامسح الاحتمال الاول وان المصنف لم يعين
الظرف وان يتبادر منه وقت الخلق وكان مهابة الشيخ شغل المحقق عن مشاهده
ضعف كلامه والله يحسن من رايه باعامة **والعطف على قوله** فان كان لا يرد على الجواب
يكون لا يرد على حكمه يقتضيه عطفه على ثبوتية ايضا **فان قلت** مع قصد الاعطاء كيف
يصح الفصل ويقتضيه الحكم **قلت** لا يختص الاعطاء في حكم العطف فليصح بالحكم في
المفطور **فان قلت** من المتعذر ان لا يكون الاول حكم رايده على مفهوم الجملة او الكلام
البلغي لا يخلو عن معنى مراد **قلت** المراد حكم رايده على مفهوم الجملة بل على اعطاء
الثبوتية بالعطف **فان قلت** لان بينهما اي بين الجملتين **قال** لا انقطاع **لا** انما في الاقوال
العقلية كالالاتصال مع انما وشبهه كالالاتصال معه ولم يتعرضوا لما فكما انما لم
يعدا **سأله** او شبه احدهما فكذلك يتعين الفصل وفيما مع شبهه
كالانقطاع لا يتعين الفصل على الفصل اولى للاحاطة على محبة متافقتا
من المتعذر الا ان يقال فرق بين المتعين والواجب والاو على ايضا متعين على البلغي
والا اي وان لم يكن بينهما واحد من الثلاثة وذلك بان يكون وسط بين الكلايين
او انما مع كالانقطاع **فان قلت** متعين اما في الاول فليحقق المناقشة والمعارضة
واما في الثاني فليست ضرورة فوجه تعيين الفصل مع شبهه كالانقطاع عدم المناقشة
مع المناقشة عن رعايتها كالعدم مع كالانقطاع لا انما يظهر مع كالا الاتصال

عدم

عدم المعارضة ومع شبهه كالالاتصال عدم المعارضة المحوجة الى العاطف لربط الجواب
بالسؤال من غير عاطف والعطف يحتاج الى معارضة محوجة الى العاطف في الربط فالمعارضة
سنة احد المصنف في تفصيلها على ترتيب ادي البند القسم لكن لم يتعرض في القسم الاول
لعدم الانسجام لانه مستغن عن البيان واكتفى بقوله **انما** **قال** لا انقطاع **فان قلت**
جوابا اي في الجهرية والاشائية والاولى خبرية او اشائية ولو انما بقوله
خبر الموات لكفاء لان اختلاف الجملتين في الخبرية ان يكون احدهما خبرا موقوت
الاخرى وبالمسئلة او المربك خبرا فلا محالة ان تكون اشا وكذا الاشائية **فان قلت**
ومعنى مصادران للاختلاف اي اختلافا لفظيا او معنويا بان يكون احدهما خبرا
لفظيا ومعنى الاخرى اشا كذلك وهو الشايع او يكون احدهما خبرا لفظيا اشا
والاخرى بعكس ذلك وهو مما نغدر عليه **نحو** **قال** **رايدم** **ارستو** **واظنا** **فان قلت**
اخرى خبري بمقدار الزايد الذي يتقدم القوم لطلب لما والكلام وارستو من ربيت
السفينة خبسا بالمرساة والمراد امرهم بحبس انفسهم في مكانهم عن الذهاب والارهاق
اي تحاويل الحرب ونما جازا وكون الارسا بحس السفينة او هو الفضل ان الضمير للسفينة
وهم من جعلنا الخبر والوجه الاول كما يستدبر به بتمه البيت ومعنى قوله على كل خفا من
الخ ان اي خف يرد على المرتب يدبر الله تعالى سوا كان خفا انية او موتا اخر فلا
يؤثر الثاني للجن والاول الاقدام وفوق بيته وبين خف كل امرئ **فان قلت**
الشراخ غفل فقال انه يقترب نحو البيت فان في موت كل من يجري مقتدا رايه تغلب
وقدرته لا للجن بجهه ولا الاقدام يرد به والمثال هو الحق لمن حيث ارشده
في الحكاية فان الفصل يخط للحكي على ما كان كما هو مقتضى الحكاية لا للاختلاف خبرا وانشا
فان قلت الفصل لذلك في كلام الرايدد ولفظ الرايدد تراوانا على اربطوا الاختلاف
المهلين خبرا وانشا لفظا ومعنى وليس علم صحة جعله مثالا من حيث انه في الحكاية لان
المثل للفصل بين الجملتين لا محلهما من الاعراب كما ذكره السيد السند لان القول
بموجبهما وهو المصوب ولا يصيب لشي من الجزئين في المصوب وبهذا انصاع عن ضعف
ما ذكره الشارح المحقق من انه مثال لجزء الاختلاف لا لاختلاف جملتين لا محلهما من
الاعراب او للجللنا هنا منصوب المحل ولا ترام بين كالانقطاع وبشبهه كال
الاتصال فلا يرد ان تراوانا انما تغلب للطلب لا قبل لا للارسل والالايجز كما في انما
تدخل الجنة فهو الجواب لسؤال مقدم رايه بانك تامرنا بالاسال فليس الفصل كالانقطاع
بل شبهه كالالاتصال واما حال كالقول اي اقبوا في حال من اول الحرب ولا تخافوا
فان خف كل امرئ بمقدار ولا يخفون الامر بالاقامة في حال المروءة اسدنا كذا المروءة

عليه فان المراد بالتبعية على نعم الله عليه والثاني اوفي تباديه لان الاولى وان كانت اشمل
لكن الثانية اوفي ذلك الغرض **لذلك علمنا بالتقصير من غير ازالة على علم الحاطية**
المعاند من الاول وترك المعاند من **لان الظاهر** ان التبعية ليس بخصوصيات بل
يشتمل المعترفين ليزيدوا في الشرك ويتمكنوا في الاعتراف **فوزان وزان وهم**
في الجحيم زيد وجهه لدخول الثاني في الاول كما لا يخفى لان الاول يشتمل على ما
لا يخفى ولاية احسان الاخر في غاية الدقة والحسن وهو ان ما في قوله تعالى انكم
ما تعلمون مقصود به اي انكم تعلمون وتميزكم من بين الحيوانات السموية بانكم
من ذوي العلم انكم كالمعاد لان الله سبحانه على الامداد في العالم الروحاني وعلى الامداد
في العالم الجسدي ولما كان بين الامداد من الباري والتفاوت فصل المبدأين تزيلا
للباري منزلة عدم الشائب ولو جعل ما هو موصولة فلا شبهة له من ذلك الخاص بعد
العام لسرفه في نظر الحاطين المعاند من كمال شغفهم بها والشايع فيها عطف الحكا
على العام ولما افاد العالم استغني به عن العاطف لكنه من جملة الافعال حرية
بان جعلت نصب العين وان اعملوه من البين وما ينزل منزلة الاشمال فاما
اليه يقول **خواتون له ارحل لا يقمن عندنا ولا اي وان لم ترحل فكن في**
الستر والجهنم متقاة او الاسلام الاستعداد وفي الشرح اي كن كالمسلم من
استوا حاله في الدين على خلاف المناق المبدأين في الملا غير المبدأين في الخلا
فان المراد اي المقصود به والهر من استقاله فالمراد بمعنى العزم لما اقبل
فيه اللفظ **كالظهار الكراهة** اي كال اظهار كراهة الكراهة **لاقامته** اي اقامته
للمخاطب وقوله **لا تقمن عندنا اوفي تباديه** اي تباديه الغرض من الاستعداد
لدلالة عليه اي على الكراهة وتذكير العزم لعدم الاجتهاد بتأنيث المصدر
وبما قررنا لم يلزم كون اظهار الكراهة ما استعمل فيه اللفظ مع ظهور بطلانيه
كالزم على من جعل صير عليه كمال اظهار الكراهة **بالمطابقة** اي بالدلالة الواضحة
الوضوح في الموضوع كالمطابقة والافعى لا تقمن التي هي الاقامة وهو ليس عين
الكراهة قوله عندنا فانه يدل على انه لا يرضى بالمقارسة والمصاحبة ويستلزم
دويته **وقال** الشارح تعارف هذا اللفظ في الكراهة الشديدة للاقامة
من غير طلب اللزوم الاقامة مع **الثاني** الظاهر جدا في الكراهة الشديدة
فوزانه وزان حسنا في الجحيم لئلا يحسننا لان لعدم الاقامة فصار للارحال
فلا يكون كالكيد والانيافا وغيره اخل فيه مع ما بيننا من الملازمة والملازمة
ووجه كونه شالاجملا لخل لنا من الاعراب قد عرف **او بيانا** اي التسم الثالث

من كمال الاتصال بان تكون الجملة الثانية بيانا للثانية فيقول منزلة عطف البيان
متبوعه في افادة الايضاح فلا يعطف عليها كالا يعطف موضع التي عليه فاما ان يذكر
بعد كلمة اي او بدونها وبعد ان جعل المفتاح اي المفسرة من الحروف العاطفة
لا يقع منه جعل كون الثانية بيانا للاولى من موجبات الفصل **لخفايا** يعني يتوقف
البيان على كون الاستدخا وفيه بحث لا سيما طلب مزيد الايضاح دون ازالة الحفا
نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل اد لك على بحر الخلد وملك لا يبلى
ويشبه ان تكون الآية من بدل العوض لان وسوسة الشيطان كان اكثر من اذ في فان
ارائه وزن عمل في اثم بالله **الوجه** من الملام لما سبق فوزانه وكون لليلة
الثانية بيانا للاولى اعم من ان يكون تمامها بيانا لتمام الاول او يكون تمامها بيانا
لجزء الاول او يكون جزءها بيانا لجزء الاول فان قوله قال يا ادم بيان لوسوس السهم
والخفا في الشيطان ولا تدخل تحت الوسوسة في البيان ومافات الشارح المحقق
من انه لو لم يقيد قوله قال بالشيطان لم يقع تفسير لقوله وسوس لانها القوت
الحقيقي لاضلال وكونه قال اعم فلا بد من تعيينه بالفاعل حتى يصح تفسير الآية
بالقييد بالشيطان فيهم كونه للاضلال وكونه خفيا لانه لان البيان يكفي فيه كونه
يقيد الوضوح ثم انه يريد عليه المبين بوضوح فيحصل من اجتماعها مزيد ايضا
كما تقدم في النسخ وكذا مافات السند حيث قال بل نقول لا بد في الثاني من حلا
التعلق بالمفعول ايضا حتى يصح بيانا للاولى ولا شبهة ان القول المعتمد هذا الفاعل
والمفعول ليس بيانا لطلق الوسوسة ولا لوسوسة الشيطان بل لوسوسة ادم عليه
السلام فالنسبة بالبيان انا هي بين الجملتين دون مجودي العقلين فيه ضعف لانه
يصح بيان المطلق بالمخصوص فيصح ان يكون القول المعتمد بالمفعولية بيانا للوسوسة
المطلقة والقول المعتمد بالمفعول ليس جملة اذ المفعول من متعلقات المستند فلا
يلزم ان تكون النسبة بيانية بين الجملتين **قال قلت** لو كان الثانية من موجبات
القطع كيف كما قوله تعالى يسوقكم ربك العذاب يدجون اباكم في سورة وفي اخرى
ويدجون اباكم **قلت** اريد بالعقد مع قوله يسوقكم ربك العذاب مطلق العذاب
سواء كان باعتبار انفسهم او محبوسهم فما يدجون اباكم بيانا له ومع الوصل عذابا كانت
وارد على انفسهم وجنينهم ويدجون اباكم معايرته مستحق للعطف بالبيان **وقال**
الشارح المحقق وما ينزل سورة التي لان فيه زيادة طاهرة على ما في افراد الجنس لانه
منزلة اذ جنس اخر يعطف عليه لا دعا المعايير فالعطف انما وزد على مقتضى الظاهر
الفصل واث تعرف تالة الفصل **واما كذا** اي الثانية كالمقطعة عنها اي عن

حال يدفع الرد والثبات والادعاء المزداد زعم العواذل التي في عمر تنكشف
لان العذل لدفع العثرة فلولا دفع العواذل الانكشاف لم يتحقق قال ثم جيب
في معناه المشهور ولما كان زعمهم مركبا سال انهم هل صدقوا فاجاب بانهم صدقوا
في البعض وكذبوا في البعض فقول صدقوا اشارة الى صدقهم في كونه في العثرة وقوله ولكن
عثر في لا تجلي اشارة الى كذبهم في اعتقاد الانحلال هكذا ينبغي ان يحقق المقام وهذا
من ليس في رتبة التقليد في غاية الاستحكام وانما يندبه على انه تقسيم ستاف وليس
قوا اهل التقسيم السابق ونبه بقوله منه على انه قد صدق في بعض الاقسام اذ منه ما ياتي في صفة
التي لا يترب عليه الحكم ومنه ما ياتي بانهم مع الوصف الذي يترب عليه الحكم لا تقول
الاول واخل فيما ياتي على صفة والثاني فيما ياتي باعادة الام لان المزداد بالوصف
ما يترب عليه الحكم وبالا م مجرد الامر بقرينة قوله وهذا البع منه ولم يتوقف الاقسام
لان بعض ما ياتي على الاول والبعض على الثاني في الاحكام الحاقا بما لا يخفى على ذوي
الافهام ما ياتي باعادة اسم المزداد بالام ما يقابل الصفة اي لفظ ذال على ذات في غاية
الانكشاف باعتبار معنى ما هو المقصود ما استوفى اي اجدي عنه وكان عن معنى من ذلك
بمفعول الذي لا يلائم في هذا الكلام حذف على ما قاله الشارع لظهور المزداد والمفعول
بلا واسطة ثابت القاع على ليس التقدير واقع الاستيناف عنه فيكون من قبيل جعل
الغير الروان كايوم منه كلام الشارع لانه لا داعي اليه بل بقول مفعول الاول صفة
تستتر زاجع لما راجع اليه صفة منه اي ما استوفى لا يتنافى من اذ مفعول الاول
يكون الحديث والاستيناف جديث **خواص** على صيغة الخطاب على ما ذكره الشارع
المحقق ومع ذلك جعل السؤال المقدر لما ذا احسن اليه اما على صيغة المتكلم او
الماضي المجهول فيكون الخطاب ما لا عن مت احسانه مع انه اعمل بسبب ما فعله
فيحتاج توجيه سؤاله لانه ان جعل شيئا على النسيان او امتحان المحرر فيقول السبب
اولا وهو بعيد وليس لك ان تقرر السؤال عن قبيل التامع دون الخطاب لانه يابا
قوله صدقك ولان الواجب جيب صدقك القديمة فلذا قال السيد السد الواسع
ان يكون السد السد الواجب ان يكون السؤال المقدر هل هو حقيق بالاحسان
لان اذا اجاب احسانه انما السؤال عن انه هل وقع موقعه اولا وحينئذ يجب
التاكيد فقبل صدقك القديم حقيق بالاحسان مؤكدا بتعليق الحكم بالصفة هذا
لكنه لا يجري في زيد حقيق بالاحسان فلا يجد فيه من تنزيل الشايل منزلة غيره
لما يقتضيه المقام ويذكر عليه ايضا انه اعمل بانه صدقك القديمة فلو كان اعمل منه حقيق
فلا بد من البناء على النسيان والامتحان وذلك ان جعل احسن على صيغة المتكلم فيكون

السؤال

السؤال من مخاطبة الغير لمحتسب فيجوز بل احسن اليه زيد حقيق بالاحسان
ومن ما ينبغي على صفة عدل من عبارة الكفاف ومنه ما ياتي باعادة صفة لان المزداد
بالاعادة في عبارته ذكر صفة عنه بالاعادة نظير قول المالك لوقوعه في محبة
اعادة اسمه واحترز عن هذا البيان لكنه جعل البيان فاصلا لان البناء لا يشتمل قاحيز
المستند اليه بظاهر فيخرج عنه احسن اليه زيد يستحق صدقك القديم الاحسان
خواص احسن اليه زيد صدقك القديم احسن اليه زيد **وهذا** اي الاستيناف
المنبي على الصفة اطلع لاشتماله على بيان سبب الحكم الذي في الجواب وقرينة بيان سبب
الحكم الذي في الجواب وبيان سبب الحكم المنضم للسؤال فان قولنا زيد حقيق بالاحسان
بيان لسبب الاحسان اليه زيد مع انه لا يشتمل على سبب استحقاقه بالاحسان وهذا
ظهر ضعف ما قاله الشارع انه ان كان السؤال في الاستيناف من السبب فالجواب
لا محالة يشتمل على ما يابا فلا يدرج جواب على جواب الاشتغال عليه وان كان على
غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب وقد اجاب وقد اجاب **بانه** اذ اثبت
لحكم مرفق در سؤال من سببه وارتد ان يجب ان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم
واستدل في هذا الجواب يكون نارة باعادة اسم ذلك التي فيقيد ان سبب الحكم هو هذا
خصيصة به وتارة باعادة صفة فيقيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف
فليس يجري هذا في ما يزعمون الاستيناف فليتنا هذا الكلام ولا يخفى ان قوله
يخص القريب بالسؤال عن السبب مع انما يجريان في الجميع ولولا ذلك لا ينبغي ان يذكر
بما قبل السؤال عن غيرهما ويخصص بما يكون للجواب بالاستحقاق مع انه يجري في
غيره كما يقال احسن اليه زيد زيد يدفع اعداي او كميل الجماعة يدفع اعداي
والشارح المحقق جعل الاظهر ان اسم الاشارة اشوبه الى الصفة من قبيل الثاني
لانه في معنى الصفة وكان اسما ولذا صرح الحكم على الثاني بكونه البع من الاول
مطلقا لكن الصفة الزاجع الى الصفة ليس كالصفة لما عرفت من الفرق بين امر الاشارة
في احضار الموضوع وبين الصفة ولا حاجة للحيز الى التذكير **وهذا** حذف **صدور**
الاستيناف الاظهر وقد حذف بعض الاستيناف لانه لا يحضر الحذف صدق
هو قوله فان **يجب** له **بما** بالبعد **ولا** اصل **رجال** لان تقديره يستحق رجال
في جواب من يستحق فيما كاشا رايه بقوله كانم قبل من يستحق ولا يخفى ان المحقق
ليس الصدق فقط بل المفعول والظرف ايضا **عليه** منه به على التفاوت بين الماثلين
وهو كون المحذوف في احدهما الشد وفي الاخر المستند اليه وكون المحذوف في الاول
جائزا وفي الثاني واجبا وله وجه اخر يكف عنه قوله على قول **مع الرجل زيد**

القول اي قول من يجعله في تقديره هو زيد لا على قول من يجعله مبتدأ ثم الرجل
وقد حذف كذا انما هي في مقامه محول قول الحارثي بجعل بني اسد **زعم** ان
حكم قرين المراد الاخر في الشرف والنسب **لم** الف اي الالف مع القبايل
 لا تعرضه قبيلة في رحلتهم المعروفة في الحارة رجلة الشا ورجلة الصيف
 يخفف امين مكرمين **وليس** **لم** الف اي موالفة كالتقال بمعنى المقابلة والمهاد
 نفي مطلق الالف عنهم وتفسير الشارح بقوله اي موالفة في الرحلة المعروفة
 ليس كاي شيء **وجعل**
 اولئك اسرا جوعا وخوفنا . وقد جاءت بنو اسد وخافوا .
 وهو يدل على ما ذكرنا من ان المراد نفي مطلق الالف فافهم كما تم قالوا صدقنا
 في هذا الزعم فاجيبوا بكذبهم وافهم ما يدل على كذبهم وقبح المصنف كونه
 جوابا لسؤال اخر فانه لما اجيبوا بكذبهم سئل عن سبب كذبهم فاجيبوا بقوله
لم الف في البيت استئناف فان قال الشارح **فان قلت** في الوجه الاول
 ايضا لا بد من جعل **لم** الف جوابا لسؤال عن سبب الكذب **واجاب** بان
 محتمل ان يكون تأكيد الكذب او ينافي فالوجه متيق على احد الاحتمالين فافهم
 الوجهان وقد عرفت ان ذلك من اقامة العلة مقام النبي وهو اولي بمادة كره
 كما لا يخفى **والكذب** ان يجعل الزعم متضمنا لمعنى الكذب ويجعل المصدر هو الاثر
 مسبب الكذب فلا يكون استئنافا محذوف ولوقيل بالتقدير فقد سئره
 كما علمه كذا **هو** الجدير **او بدون** **لم** اي بدون قيام في مقامه **فان**
الماجدون اي نحن على قول الاول اي هم نحن على قول ان تقديره نحن متفق
 انما الاختلاف في تقديره مستداله والاولى على القول لئلا يوهى من تنكير قول
 محققه القول السابق **وانما الوصل** **لرفع** **الايام** **فوقهم** لا **وايدك الله** **فوقهم**
 لا اخبار لره جرساق فوجروا **وايدك الله** جملة انشائية دعائية فبينهم
 كالانقطاع واما عطف مع كال الانقطاع لرفع الايام لان لا ايدك الله طاهر
 في الدعا على المخاطب بمنع التأييد عنه فبينه والعطف على ان جملة مستقلة
 قدفع الايام على علة مشتركة بين الفعل والوصل **اي** **ان** **جملة** على الماضي
 يلزم التكرير فلا ايام مع عدم التكرير **لا** **قوله** **ذلك** **اد** **لم** **يدخل**
 في الدعا كما تقر في محله وقد يعطف للتوسط مع وضع الايام لا ايدك الله
 هذا ضرب رتبة **افقول** لا **وايدك الله** فان لا هنا انشائية بمنزلة لا ضربت
 فالعطف للتوسط ولرفع الايام **ولا** **رام** **ولكن** ان تعطف مع عدم الجامع لرفع

انهم

ايام الرجوع عن الحكم السابق فتقول فلان ويتعد ويكتب فتعطف لئلا يوهى
 تركنا العطف ان يعقد رجوع واضرب عن كتب **فان** **الشارح** لا بد لكلامه
 السابق فكانه قيل هل الامر كذلك فقبل **قلت** جعله للمتابع لا يستعمل بتدوير
 استفهام ثم الواو في مثل هذا التركيب هل هي للعطف حتى يكون فيه الوصل وراية
 لدفع الوهم كارتيد في ربا **قلت** للحميد في رواية على ما في المصنف الصراح مع انما لا ايام
 او راه اعراضية وبلغة الداعية معوضة كافي **قوله** **ان** **الثمانين** **وبلغته**
 اليه تكرر وفي ثبوت الوصل لدفع الايام توقف قتاتل **وسا** **يقول** **اي** **اما** **الوصل**
 للتوسط وجواز **فاذا** **التعاقب** **واقامه** **عقلا** **اشاعروا** **المكر** **منها** **اربع** **الحضرة**
 ثمانية ومعروفة معنى الوصل لدفع الايام ومعنى التوسط صل للتوسط مفعول عنها فان
 وانما ذكرنا التمثيل بقوله واما للتوسط فاذا **التعاقب** **اي** **الحضرة** **اشاعروا** **الحضرة**
وتعني **ومعني** فقط وهو ستة اقسام ليس لتعيين التوسط بل لتعيينه لانه اقسام
 الثاني باثنية ثلاثة فلا يرد انه تعيين بالاعم او يدخل فيه مواقع الفصل من كون
 الجملتين المذكورتين فيما بينهما كالالاتصال وكان الاتصال اوشبه احدهما
 ولا بد من قيود في تعيين **قوله** **الشارح** لا بد من التقييد بوجود الجامع الا انه
 ترك التقييد اعتمادا على ما سبق مع انه مع عدم الجامع بينهما في الانقطاع فيه انما
 الامثال والاتفاق فيه لفظا او معني في الجزئية مع الاختلاف في الفعلية والاشتمالية
قوله **احال** **جاء** **يعنون** **له** **وهو** **حادي** **هم** ومع الاتفاق فيها مثل قوله **تعالى** **ان**
الابرار **لن** **نعم** **وان** **النجار** **لن** **يخيم** وفي الانشائية مثل قوله **تعالى** **كلوا** **واشربوا** **واذروا**
 وكانه لم يسل له من المختلفين في الاسم والفعلية لعدم واحد انه والاتفاق معي لم يرد
 له الامثالا محتملا لتعيين من اقسامه الستة وبيان الاحتمالين فكانه مثل مثالين
 ونية على انه مثال الاتفاق معي فقط ومثال محتمل لاصح باعادة الجار فقال **وقوله**
تعالى **وان** **الاعداء** **لن** **يخيم** **واي** **الاعداء** **لن** **يخيم** **واي** **الاعداء** **لن** **يخيم**
الغري **واليتامى** **والسائلين** **واليتامى** **والسائلين** **واليتامى** **والسائلين** **واليتامى** **والسائلين**
 جوازا لفظا لفظا لفظا لفظا لان لا تعبدون يعني لا تعبدوا وانيما عدل الشية
 المتابعة في النبي كانه سورج للامثال فيجبر عنه ولا بد لقوله وبالوالدين من متعلق اشارة
 اليه بقوله **اي** **لا تعبدوا** **واحسنوا** **يعني** **احسنوا** **لنفسه** **عليه** **تعبدون** **يعني** **لا تعبدوا**
 فيكون مثالا للتعبد لفظا ومعني **وقوله** **واحسنوا** **تقدير** **الما هو** **الظاهر**
 فيكون مثالا للتعبد لفظا ومعني **ويكون** **في** **قوله** **تكرار** **لهذا** **المثال**
 لو كان معطوفا على لا تعبدون وتمثيل للقيم الثالث لو كان معطوفا على احسنوا ومثله

يكون هذا القسم وهما وعلى كل صفة يبرزها مرجع اخر فعليك ان تبرزها
 ان كنت من البارزين **وكذا** اي للجامع الوهمي او للابراز المذكور **حسن** من
 الحسن وقاعلة الجمع او من الحسنيين ولا علة صير الوهم **جمع بين** **ثلاثة** **الاول**
ثلاثة طرق الدنيا بهجتها **عشر الفخري والواحد والآخر**
قال الشارح فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويؤمن ان هذه الثلاثة من نوع
 واحد وانما اختلفت بالعوارض والمخصصات بخلاف العقل فانه يعرف كلابتها
 من نوع على وجه واحد وانما اشتركت في عارض هو الاشراق الدنيا بهجتها على ان ذلك
 في اي الحق بخارج وفي نظرية قد حقق ان المراد بالتأثيل الاشتراك في وصف له
 نوع اختصاص بها لا الاشتراك في الحقيقة النوعية وهذا الوصف هنا ايضا
 وهي مشتركة بين الشمس والقمر فمما تماثلان حقيقة بل تنوفا المراد بالاشراق
 من حال الدنيا بالنور المحي وبالعقل الذي هو النور المعنوي غير ان الكون
 بالاشراق تعليلها من الثلاثة تماثل كونها تحت المصطلح فتأمل ذلك ان جعل
 القدر المشترك بينهما النتيجة **او تضاد** وهو كون الامر في الوجود بين تحت لا يتوقف
 تعقل الاخر ولا يمكن تواردهما على محل واحد وحينئذ لا يصح تشبيهه بما يشبه
 بالسواد والابيض فالمراد بالتضاد بما يتوحد في هذا المعنى بالاضف بالاضف
 الحقيقي بطريق عموم الخاص وذلك ان تشكل في التضاد وتفرقه بينهما بما يقع
 بين اثنين او جزئيهما **قال** الشارح التضاد هو تعاقب كمالين امرين ووجوديين
 يتفان على محل واحد بينهما غاية الاختلاف هذا والتعاقب ان يلزم الصندان
 المحل كالصحة والمرض وقد ذكر الاصطفاي انه يعتبر بالتضاد الحقيقي ان يكون
 بينهما غاية الاختلاف وغيره لم يذكر اعتبارا واقصر بقاية الخلاف ولا يخفى ان
 تعريف التعاقب قبل على ما ذكره يطل التمثيل بالسواد والابيض فعليك بحمله
 على المشهور كما ذكرنا ان بعدم اعتبار هذا التعيد في تعريف الحقيقي **سود**
الابيض والابيض **والفقر** **قال** الشارح ان بينهما تعاقب العدم والمملكة لا
 تعاقب التضاد لان الايمان هو تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم
 بحجبه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والادمان له من غير حمود وانما
 مع الاقرار باللسان والكفر عدم الايمان بمن شانه ان يكون مؤمنا هذا وقد
 ان الاول في حمله من شبه التضاد **وما يشبه** **بما** اي بالمد كورات الاسود والابيض
 المورق والكافز **او شبه تضاد** **كالنار والارض** فانهما يشبهان الاسود والابيض
 في الانصاف المعقول عند تعقلا بالتضادين وهو غاية الان تقاع **وغاية**

الاعطاط

الاعطاط واقتراب دخول الوصف في الاسود والابيض وخروجهما فالاول
 ان يقول وما يشق بينهما مكان قوله وما يشق **بما** **والاول** **والثاني** **الاول** هو الثاني
 على العبر وغير المسبوق به والثاني هو المسبوق بواحد فقط والفرق بينهما وبين
 الاسود والابيض ان السلب جزء منهويح وتصفيهما دون الاسود والابيض فان
 عدم المسبوقية بغير الواحد جزء منهموم الثاني **وقد** **شرح** **الشارح** **بوجوه** **اخر** ايضا
 وهو ان التضاد يجب ان يكون بينهما غاية الاختلاف وليس ذلك بين الاول والثاني
 فان خلاف الثالث معه الكثرية **وقال** السيد السند ان هذا التعيد لم يغيره
 من اعتبار الا في التضاد الحقيقي دون التضاد المشهور وبهذا الاعتبار **احسن**
 التماثل في الاقسام الاربعه وكانه اعتبار الشارح في تعريف التضاد ليمكن من هذا
 الفرق والاولي تركه والاكتفاء بالفرق الاخر **هذا القول** **انما** **اعتبر** **الشارح** **فيه**
 غاية الخلاف ليخرج نحو لو في بياض وضغرة عن هذا التضاد ويصح جعلها من شبه
 التماثل دون التضاد كما فعله المصنف الا ان يقال قد يكون للتضادين شبه تماثل
 فلونا بياض وضغرة من الوهمي من حيثين **فان الوهم** **ينزل** **منزلة** **التضاد** **يف**
قال الشارح الحق فانه لا يخضر احدا للبهين او المتضادين الا ويحضر الاخر هذا
 وفيه انه اذا كان الاخر كذلك كان التضادين وشبهه جامعاً من ليزيل الوهم اياه
 منزلة المضامين **ولذلك** **حدد** **الصند** **اقرب** **خطو** **الابال** **مع** **الصند** **بينه** **مع**
 غير الصند فخطو السواد ايضا مع البياض اقرب من خطو مع الحلاق وهما نظير
 وهو انه اذا عدل من ليزيل الوهم اياه منزلة التضاد بانه يخطو بالبال الصند مع
 المضامين مع المضامين لا يصح تعدله كونه اقرب خطو بالبال مع الصند من ليزيل
 الوهم اياه منزلة التضاد وكان الوجه في خطو الصند مع الصند ان العقل متوجه
 حين تصور الصند الى تميزه وتعيينه اول ما يميز عنه هو الصند الاخر لا ان يميزه
 عنه **كل** **الاضاف** **ان** **التضاد** **يف** **شبه** **على** **تقابل** **فلي** **جمعها** **المختلة** **باعتبار** **التقابل**
فاجامع **وهي** **ولو** **جمعها** **باعتبار** **التضاد** **فاجامع** **عقلي** **او** **خيالي** **عطف** **على** **عقلي**
او **وهي** **ان** **يكون** **بين** **تصور** **معها** **التضاد** **بينها** **تقارن** **في** **الخيال** **ساق** **على**
العطف **اذ** **لا** **يكون** **نطق** **التقارن** **والا** **فا** **العطف** **لا** **يفك** **عن** **التقارن** **والمراد** **خيالي**
المخاطب **وليس** **التقارن** **والا** **فا** **العطف** **بان** **يكون** **ثابتين** **في** **الخيال** **اذ** **التصور** **المتسا**
والمشابهة **كلتا** **ثابتة** **في** **الخيال** **معاز** **الخيال** **خرا** **بما** **يكل** **المراد** **تقارن** **باعتبار** **التقارن**
والاحصاء **واشابهة** **مختلفة** **تتكون** **ولذلك** **اختلف** **التصور** **الثابتة** **في** **الخيال**
بما **يعني** **انه** **يترب** **صورة** **على** **صورة** **بسرعة** **او** **بطي** **والاولي** **اجتماعا** **ثابتا**

الصورتين الحاضرتين معا كمال تقارنهما من غير ترتيب **ووضوحا** فمما يذكر
بانه في قوله تام وفيه مع لجواز اسما الاختلاف في الدكا والقباقية **ولصاحب علم**
المغاني الا حسن ان يجعل تحت التعليل اي اختلاف استنباه يكون لصاحب علم المغاني
اي لصاحب علم الفضل والوصل والقباقية من غير المعاني بل هو على ما اشتبهت
بينهم من دعوى خسر علم البلاغة في الفصل والوصل كما سمعت ولا يليق بك ان تظن ان كان
اللائق ولطالب علم المغاني **فصل احياء في معرفة الجاهل مع** قيق في الاعتذار ان
العدول الى صاحب النقا والبطال لان المبدأ باجابه جزيته الواقعة
في التراكيب في مقام رعاية الفصل والوصل يردك اليه المعرفة فلا يحتمل **الاسماء**
الحالي فان جمع على تجري الا في القاعدة ولا ينبغي ان الناس فيها الخاص لا يكاد
يحيط بها الجهد والطاقة قال صاحب الحق حمل علم المغاني على حقيقة فاحتمل في اثبات
الدعوى الى دعوى ان يظن ان اوجه الفصل والوصل هو متي على الجاهل وفي الدعوى
لا بد منه الا انه ادعى **من حسنات** في استدلاله ان العطف غير مائة من الحسنات
ايضا **فان** صاحب من حسنات الفصل بعد تحقق المحوزات **قلت** الظاهر ان
من الحسنات الحسن التي لا بد للبديع منه **تاسيس الجليلين في الاسمية والفعلية** لم يقل
اسمية الجليلين وفعلية مع انه اخبر الاستحسان بوجه التحقيق **والفعلية في المصنف**
والمصارع والمضارع في الحالية والاستقبال **فان** صاحب المصنف اذا اردت
تجريد نسبة الجزاء الى المحوز عنه من غير التعرض بقيد زائد كالجمود والنبوت وغيره ذلك
لزم ان تراعى في ذلك فتقول قام زيد وتعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد وفيه
اشكال وهو انه كيف يحتاج الى ايراد الماضي عدم ارادة التجرد ويدفع بان المبدأ
مجرد ثبوت المستند الماصوي من غير زائد من الحدوث في الماضي وكذا لا ينبغي ان يقال
وقام عمرو ومع ان كليهما ما صوي للفتاوت بالاسمية والفعلية وكذا اختار المصنف
في قام زيد وعمرو اكرمه ويختلف العطف عليه في زيد قائم وعمرو اكرمه
وزيد قائم وعمرو اكرمه **وزعم** الشيخ ان صاحب المصنف انما يختلف الاعتبار بين
المعطوف عليه وفي النسب يعتبر فعليتها وفي الرفع اسميتها والجملة ذات وجهين
وهذا المرجح النسب الى صير راجع الى المبدأ الا انه ليس عطف على الجزاء وقبحه
الشيخ هذا شاهد بكلالة نظيره الا انه لا بد له من بيان وجه اسما النسب
مع الرفع مع عنا الرفع عن الحدوث والتجري فيه مائة كروه من قرب المعطوف عليه فثبت
العطف على الجزاء لان يقال فعليتها او في باعتبار الجزاء الذي هو محط القابلية **فان**

وهو اختلاف العطف بالمعطوف والمعطوف عليه فانه يمنع عن رعاية توافقهما فاللام
حينئذ عدم التماسك ويستفاد مما ذكره ان من حسنات الفصل عدم **تاسيس**
الجليلين في الفعلية والاسمية ومما شاكركه فانه يقوي مقتضى الفصل وزيد قائم
بعد ان صاحب الفصل والوصل ومنه الانتقال الى الفرع بعد النزاع من الاستدلال
فان البحث في هذا الباب من الحال بالسمية لا بالاستقلال يدل عليه عنوان **الكتاب**
وانه اغل بالقباقية **تدنيب** في القاسوس مائة تدنيب كيصوب ويصير لاه ولفيافة
فعل في هذا التدنيب جعل التي تشارك له وهل هو عزولي ومضنوع اصل السبب
ومن لم يجد في كتب اللغة وفي النسخ ذنب عمامه اذا جعل للمعلاقة وهو ايضا
يمايب المطام والدلالة بالضم القايح وفي تسمية البحث تدنيبا لادانة اشارة الى بحث
الحال في بحث الفصل والوصل لا يخفى عن كل تغزل التي منزلة غيره وانه ليس تابعا
للفصل والوصل في حد ذاته اما صار تابعا بحكم القوم وتعرف منهم وتقول انه
ما هو منزلة ما هو في هذا البحث **اصل الحال المنقولة** وهي التي لا يكون لصاحبها
غالبا او دائما ويقابلها الدائمة والمؤكدة على راي وحضت المؤكدة بان تقدم مضمون
الجملة الاسمية على راي وقيل ليس كذلك التقدير شرط للحال المؤكدة بل شرط وجوب
حدف غايلها وكونه يقيد بالمؤكدة **ان** **تكون** **جمله** واما قيدها بالمنقلة لان المؤكدة
يجب فيها ترك الواو وهو ملحق بالاسمية فيه على ما صرح به المصنف وتبعه الكتاب فلا
وثوق باطلاق عبارة بعض النقاد ان الحال التي هي جملة اسمية بالصير وحده **صوب**
والا في ان لا يقيد الحال بالمنقلة لان اصل الحال مطلقا ذلك الا انه وجب هذا الاصل
في المؤكدة لنا كد مقتضى شريك الواو بكونه مؤكدا ولا يحال الواو بين المؤكدة والمؤكدة
ولا ياتي في الوجوب الاصله اذا اوصاله في القايح التقديم على معمولات الفعل وزيد
يجب تقديمه وله غير نظير ان يكون بعينه واو في المصنف لانه مفعول بالاصالة لا بالتحية
ولا يحال الواو في المعرب بالاصالة والتحقيق هو ان الاعراب والاعراب على معنى
المعرب بني في الكلام فوجود الاعراب بلا واو يكتفي في افاضة التعلق وبقي منه
هذا الكلام الا انه عبرة الشارع المحقق اليه ان الاعراب للدلالة على المعاني الطارئة
على المعرب بسبب تركيبه مع العوامل فاحتمل عليه انه لا يتم بالمعرب بالاعراب اذ لا
تركيب فيه مع العوامل ومن اذلة المصنف ما اشار اليه بقوله **لا** **تاسيس** **الاسمية** **في** **الاسم**
الاسم لا ينافي ما ثبت امر لصاحبها وكان يعلل الخطاب قبل سماع الحال وقوله
او وصف له اي في المعنى وصف له **لغت** زيادة على المصنف بقية ادب
وجنين للتاسيس الجزاء انه ربما يقيد حكا لا يعلل الخطاب وصفه بالغف لانه لا لتسا

على معنى في الصاحب وكونا حيث لو استقط لم يخل الكلام ولم يخرج عن التمام **ويذكر**
على تلك الوجه الثلاثة دخول الواو في الجز كقولهم فلما صرح الزفاسي وهو غريبان
وفي قولهم ما احدا الا وله نفس امان وفي لغت كونه عالي سبعة وما منهم كلم وقوله تعالى
وما احلكم من قرية الا فلما كتاب معلوم والواجب بعد ذلك ان يدخل الواو وفي هذه
الامثلة كلها جوا وصيغة انه لا ينافي اتصاله عدم الواو لندورها وخرجهما عن الاصل
وتحيزه بذلك وجهاً ليقا وهو ان الحال في المعنى طرف لعامله ولا وافي الظروف
ولا يكره عليه في من تلك الظروف **ولكن خالف** هذا الامثلة **كانت الحاب**
جملة في الجملة لا لم يخال في جملة فعلها انصاع ثبت وذلك الخاتمة فان على سبيل
الوجوب وتان على سبيل ان يجان وتان على سبيل التاوي **فان** اثار المعنى
وانما حاز كونا جملة لان تصور الحال قيد لعاملها ويصح القيد بمفهوم الجملة
وتحيزه لا ينافي المعنى خبر ونعت ويصح كونها جملة **فانما** لتقليل الخاتمة
في جملة مسيلة بالافادة **يحتاج الى ما يربطها بها** **ايضا** **الاول**
في الجملة الاستقلال فلا يخرج عنه الموجب **وكل من العير في الواو** **والصاح** **للو**
والاصل **العير** **يدل** **المصدر** **من الاحوال** **والجز** **والنعت** **والصلة** **ويجبه**
عليه ان المتبادر منه ان المفرد ترتبط بصاحبها بالضمير مع انه كما لم يرد ترتبط
بغيرها كما يحركه الوجدان واعتبار الضمير لا لا بد له من فاعل فيكون وقع بان المراد
المفردة التي مستندة الى متعلق الصاحب نحو كما ريد قائما ابوه والمكره ان
الاصل العير فقط فالعندل في الحال الى ضمنية الواو ويجوزها ادراع وقد انما
لكون ما قبلها يتم بدونها اذ حاجت الى مزيد رابط وهو الواو والدالة على الربط
من اول الامر ولا يتعصب لغت لان لغت كثيرا ما لا يتم ما قبله بدونه كما في ريد
يعلم فعد لاذ **فان** **الشارح** **المحقق** **الواو** **اشد** **في الربط** **من الضمير** **لانا** **الموصولة**
له وترجحه ان الضمير يدل في الكلام تعرضا لكونه الربط بخلاف الواو والمستفاد
من الكلام ان الواو في الحال لمزيد الربط لكن في المفتاح ان الواو في الحال لا يفي
الوصل بين الجملة التي ليس منها كان الاتصال وشبهه ولا كان الانقطاع وشبهه
مع وجود الجامع **للجملة** التي تقع حالا **ان** **دخلت** **من ضمير صاحبها** **واجب**
الواو **فلا يجوز** **خرجت** **زيد** **على** **الباب** **سواء** **كان** **اللام** **في** **قوله** **الباب** **للعند** **حتى**
يكون في قوة ياتي والجنس لعدم الضمير هذا متفق طاهر يانهم والقبول على الجملة
بحكم ان المراد بالضمير العايد **فان** **الشارح** **وجوز** **البعض** **من ظهور** **الملازمة**
قلت جعل الصاح مثله بتقدير الواو من موضح وجوب الواو وما في المفتاح

من نحو جاني لعل على كنه سيف اذ لو لم يدرك الواو لا التمس بالصفة ولما اذهر هذا الكلام
وجوب الواو في جاني زيد ويشكل عمرو وعقبه بقوله **كل جملة حالية من ضمير ما يجوز**
ان يتصّب عنه حال **يصح** **ان يقع** **حالا** **عنه** **بالواو** **الا** **المصدرة** **بالمضارع** **المثبت** **نحو**
كازيد **ويشكل** **عمرو** **لما** **سأني** **من وجه** **الاتساع** **في** **المضارع** **الفر** **لحال** **من ذلك**
الضمير **لظهور** **اشراك** **الوجه** **فان** **الشارح** **المحقق** **ما** **يجوز** **ان** **يتصّب** **عنه** **حالا**
الفاعل **والمفعول** **المعرفان** **او** **المنكران** **المخصوصان** **قلت** **المنكر** **المخصوص** **شرط** **نصب**
الحال **المؤخر** **عن** **صاحبها** **لا** **شرط** **نصب** **الحال** **فالنكرة** **المحصنة** **ايضا** **ما** **يجوز** **ان** **يتصّب**
حالا **فان** **كان** **يجوز** **ان** **يتصّب** **عنها** **الحال** **التي** **هي** **جملة** **تؤخر** **مع** **الواو** **كا** **في** **المفتاح** **فلا** **يصح**
اخراجها **ويصح** **تقيدها** **لنكرة** **بالمخصوصة** **وان** **لم** **يجز** **نصب** **الحال** **عنها** **مع** **آخرها** **كا** **هو**
ظاهر **عبارة** **كتب** **الحياة** **نقار** **المن** **فائدة** **اذا** **لا** **يجوز** **دخول** **الواو** **في** **الجملة** **الخاتمة**
التي **صاحبها** **نكرة** **محضة** **لوجوب** **تقديمها** **على** **النكرة** **ولا** **يقدّم** **الحال** **مع** **الواو** **لانه**
كقدّم **المعطوف** **على** **المعطوف** **عليه** **وانما** **لم** **يقبل** **عن** **صاحبها** **لان** **ما** **يجوز** **ان** **يتصّب** **عنه**
حالا **اعم** **من** **صاحبها** **فانما** **يصير** **صاحبها** **يحمل** **الجملة** **حالا** **بالواو** **وما** **يصح** **ان** **يتصّب** **عنه**
صاحبها **باعتساع** **فعلها** **حالا** **كا** **في** **المصدرة** **بالمضارع** **المثبت** **وما** **وجه** **الشارح**
المحقق **شاهد** **من** **عقده** **نحو** **حيث** **قال** **انما** **لم** **يقبل** **عن** **ضمير** **صاحب** **الحال** **لان** **الجملة**
هو **قوله** **يصح** **ان** **يصح** **حالا** **عنه** **بالواو** **وانما** **لم** **يثبت** **هذا** **الحكم** **لم** **يصح** **اطلاق** **صاحب**
الحال **عليه** **لا** **يجاز** **اقا** **يشعر** **بانه** **يصح** **صاحب** **الحال** **يجاز** **او** **الصف** **لجنت** **عنه** **خرا**
عن **الجوز** **وقد** **عرفت** **انه** **لا** **يصح** **يجوز** **ايضا** **في** **نحو** **كازيد** **ويشكل** **عمرو** **وانما** **فان**
يجوز **ان** **يتصّب** **عنه** **حالا** **ولم** **يقبل** **يجوز** **ان** **يتصّب** **تلك** **الجملة** **حالا** **عنه** **لانه** **لا** **يحل** **فيه**
الجملة **المصدرة** **بالمضارع** **المثبت** **حتى** **يصح** **الاستئالة** **لان** **يجوز** **نصب** **تلك** **الجملة**
حالا **عنه** **لكن** **يجوز** **نصب** **حالا** **عنه** **نحو** **فان** **يجب** **ان** **يتسنى** **المصدر** **بالمضارع**
الحال **من** **قد** **لفظا** **او** **تقديرا** **ايضا** **والمراد** **بقوله** **كل** **جملة** **غير** **دائمة** **بقريسة**
ان **الكلام** **في** **الحال** **المستقلة** **فلا** **يلزم** **محو** **وقوع** **الجملة** **الحالية** **عن** **الضمير** **حالا** **بالواو** **مع**
كونها **مؤكدة** **ولا** **اعتقاد** **بإتمام** **عبارة** **هو** **ان** **وقوع** **المصدرة** **بالمضارع** **المثبت** **حالا**
مع **خوها** **عن** **الضمير** **لا** **فان** **لا** **يصح** **الاع** **الحكم** **بمحو** **وقوعها** **حالا** **بالواو** **لان** **محو**
وقوعها **حالا** **مطلقا** **لا** **يذفع** **هذا** **الوجه** **لجواب** **الواو** **في** **الحالية** **عن** **الضمير** **والمراد**
كل **جملة** **مع** **ان** **تقع** **حالا** **في** **الجملة** **يصح** **من** **وقوعها** **حالا** **والا** **لورد** **الجملة** **الان**
الحالية **عن** **ضمير** **ما** **يجوز** **ان** **يتصّب** **عند** **حالا** **فان** **الشارح** **المحقق** **القرينة** **عليه** **سوف**
الكلام **ويجبه** **عليه** **ان** **السوق** **يقتضي** **ارادة** **جملة** **مع** **ان** **يصح** **حالا** **لان** **يصح** **نوعها** **حالا** **الا**

الا ان يقال التوق يقتضيها الاستثنا ويشكل عمر وعمرها والحاصل ان الظاهر يقتضي
الجملة بوجه وقوعها حالا والاستثنا من جهة وقوع خصوصها حالا ففي سطر
وجه وقوع نوعها لكن لا يخفى انه يختلف وكان الاخر لا يوضح ان يقول بدل قوله وكل جملة
الخ ويتبع دخول الواو على المضارع المبتدأ مسبقا ومما لا يصح وقوعها حالا عند الخ
الجملة الشرطية لانهم ان حرفا شرط لطب صدر الكلام يمنع ارتباط جملة بذي الحيات
بخلاف المبتدأ لان اقتضاء الغير اقوي من اقتضاء ذي الحال فلا تقع الشرطية في موقع الحال
الا انه جعل جارا عن صيغة في الحال نحو جازند وهو ان يقال يعط وماده كروا سيق
بان المكسورة فان الجملة المصدرية بما تقع حالا وبالصيغة فان اقتضاء الموصوف ليس اشد
من اقتضاء ذي الحال وان ادعوه بسند مرتدا شيئا كالتب بالبعوث لان مرتد
الاستثنا خفي لا ان يقال التبع مخصوص بالبعوث بخلاف الحال فان له تعلقا
بصاحبها واقتضاء المقتضي لما اختص به اشد من المشترك بينه وبين غيره وماده كرو
من ان المصدرية بالمضارع مثبت لا تقع حالا بالواو وان الشرطية لا تقع حالا لم يمنع
حرف الشرط انما يقع في غير مضارع بعد حرف شرط جوازه الذي يكون صدر الشرط
اولى بكونه ملزوما لذلك الجرا نحو اكرمك وان تسميني فان صاحب الكشاف ذهب
الى ان الواو في مثل هذا الشرط للحال وهو خرج عن طلب الجرا بدخول الواو والحال
الا ان يكون تابعا للجري حيث جعل الواو عاطفة على شرط محذوف اي ان لم تسميني
وان تسميني او لما قيل ان الواو اعتراضية والجملة معتك **والا** اي وان لم تحتك
الجملة التي تقع خلا عن صير صاحبها قائما ان يكون فعلية او اسمية والفعلية انما ان
يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون ماضيا او مضيا فاما ما يجب
فيه الواو ومنها ما يستوي فيه الامر ان ومنها ما يترجم فيه احدهما ومنها ما يمنع
ومنها ما يستوي فيه الامر ان ومنها ما يترجم فيه احدهما فاشارة الى بيان ذلك وانما
يقوله فان كانت فعلية **والفعل المضارع مثبت** استمع **حوسا** اي دخول الواو **والا**
من **سند** اي لا يقطر للحال انك تعد كثيرا والمبني راجع الى الحال **والا** فاعط
غير ممنوع **لان الأصل** في الحال في الحال **المفرد** قات الشارح المحقق لعلاقة المفرد
في الاعراب وتفضل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعة وهذا الوجه ان يكون الامتداد
المفرد الغير المنبئية اذ لا علاقة لنا في الاعراب والحكم باعرابه لوقوعه في محله
لو وقع فيه معرب لأعرب فالاولى ان يبين عرفته في الكالية بالعلاقة في الارتباط
فان المفردة ترتبط بدلتنا والجملة انما ترتبط بتاويلنا بالمفردة **وعمر**
الخصيص **عمر** عارية عن ثابته النفي اذ نفي الحال ان يقال جازند **والا** فاعط

ماشيا وان يقال جازند ماشيا لانا كما صرح به المفتاح **واما** **الاستثنا** في
شرح المفتاح يمنع عن قولنا راكنا نظرا للبيوع وان لا يشارع فيه الخوي فلا يرد ان يوثق
توجد مع النفي ان النفي ايضا صفة الا انه صفة غير محله **عن ثابته** **معارضة** ونفي المعارضة
اتحاد زمان متضمن عامله ومضمونه لا اتصال زمانها كما هو ظاهر الرواية المعارضة **لما**
جعل **مبتدأ** **له** **من عامله** **وهو** **ذلك** اي المضارع مثبت كالمفردة في جميع هذه
الصفات فلما لا تدخل الواو المفردة لا تدخله وانما جعلنا جميع وهو كذلك راجعا الى
المضارع لما في الايضاح والمضارع كذلك ولا لالة المضارع تستلزم دالة للجملة الحالية
وهذا الاعتبار يتم التعديل والافالمطلوب امتناع دخول الواو على الجملة الحالية
لما يشبهها المفردة **ولا يثبت** **شأنا** **بأنه** **المضارع** **وكن** **ان** **يجعل** **نميز** **وهو** **الي** **هذا**
القيم **من** **الفعلية** **التي** **فعلها** **المضارع** **ويجعل** **قوله** **اما** **الحصول** **فلكونه** **فعلا**
شأنيا **في** **تقدير** **فكون** **فعله** **فعلا** **مضارعا** **وهكذا** **الحال** **في** **تظاير** **في** **الحركة**
والصرف **عن** **ظاهر** **وجه** **دالة** **المضارع** **على** **المعارضة** **انه** **يدل** **على** **الحال** **بأن**
الوضع **والحال** **مقارن** **لزمان** **عامله** **وهذا** **اعط** **شأن** **من** **اشتراك** **لفظ** **الحال** **بين**
ما **يقابل** **زمان** **الاستقبال** **وما** **يخ** **فيه** **واما** **ركن** **المصنف** **اليه** **لانه** **شاع** **في** **هذا**
المبحث **هذه** **المغلطة** **فلاح** **لأنهم** **بأن** **هذا** **التعليل** **عليه** **وان** **كان** **ظاهر** **الضعف**
والمفتاح **مشكك** **اخر** **وهو** **ان** **المشارك** **بالمفردة** **في** **الدالة** **على** **الحصول** **وعند** **القول**
ياي **عن** **الواو** **وهو** **المضارع** **فقط** **اذا** **الماضي** **المثبت** **لمقارنته** **قد** **لفظا** **او** **تدبرا**
كالمنفي **فانه** **قد** **سلب** **الاحتمال** **عن** **الماضي** **كيف** **والماضي** **قبل** **دخول** **قد** **عليه** **احيد**
كل **جزء** **من** **أجزاء** **الماضي** **وقد** **حصر** **فيما** **يقرب** **الحال** **كان** **النفي** **جعله** **متفرقا** **عن**
يحتمل **لكل** **جزء** **والشارح** **قالت** **الاولى** **ان** **يتمكن** **بدل** **الدالة** **على** **المعارضة**
بان **يوازن** **أتم** **الفاعل** **وتقديره** **مضي** **لانه** **يشترك** **بين** **الحال** **والاستقبال** **وخر**
يقول **المضارع** **يشارك** **أتم** **الفاعل** **في** **الاعراب** **ولما** **جاء** **في** **النظر** **والشر** **الواقع** **مع**
ما **يظن** **به** **انه** **حال** **وجب** **عليه** **الذهب** **عن** **قاعدة** **المهملة** **من** **امتناع** **دخول** **الواو**
على **المضارع** **المثبت** **فقال** **واما** **ما** **جاء** **من** **نحو** **واسار** **بإدراج** **لفظ** **الحوالي** **انه**
غير **مقتصر** **على** **ما** **ذكر** **قول** **بعض** **العرب** **تمت** **راسك** **وجبه** **وقوله** **اي** **عبدالله** **ابن**
هشام **الثوري** **فلما** **حدثت** **اطاف** **هم** **اي** **الجنهم** **كذا** **في** **الشرح** **ولكن** **ان** **زيد** **قوله**
على **عكس** **ما** **شاع** **عن** **القبيز** **عن** **الضعف** **بغير** **الظفار** **وخر** **وانهم** **ما** **كان** **فيل**
الحد **المبتدأ** **اي** **وانا** **اشك** **وانا** **ازهم** **وهو** **يعينه** **اذ** **لا** **يبيني** **بالبليغ** **ان**
يتبع **بيور** **توكيده** **المحذوف** **في** **معرض** **المتنع** **وقيل** **لا** **ولي** **شاذ** **مخالف** **للقنيات**

والثالث ان قولنا هذا لك ونظائره مساواة بتعريف الشكائي ايجازا بتعريفه
فترادف مع الشكائي في نقل اصطلاح القوم مسيلة لا تمنع منه بدون سند قوي
ولو قيل المراد المتساوي بحسب عرف الاوساط فتعريفه بتوكل على ما ذكره الشكائي
ويروى عليه ما اورد عليه الرابع ان الاجاز والاطناب والمساواة مختصة بالكلام البليغ
كأنه من تقسيم الفن الى الابواب الثمانية فلا يتم تعريف الاجاز والاطناب ما لم يقيد
بالبلغة لجواز ان يكون الناقص الذي في غير فصيح وكذا الزائدة لقابلية **الاصح**
من الاصطلاح وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف ببيانها وانما
احترز عنه ليعلم التعريف المشار اليه للايجاز او لئلا يكذب وصفه بالقول وكذا
الاحراز بقوله لقابلية **كقوله** اي الحارث بن حنظلة البكري وذكر قيلنا ان
العرب على ما في القاموس بنو بكر بن علي ابن بكر بن وائل بن بكر بن مشر بن صعب
والعشيرة في ظلال النول بالضم والفتح الحق **كقوله** الشارح اي من
عشيرة من عاشر مكذوبة اسمعونا ولا عذب ان يزلاد بالعيشة والعيش كانه صار
في ظلال الحبل على العيش وحينئذ يستفاد نعومة عيشه من جعله عين العيش
ولا يكون اخلا لا **اي الشارح** في ظلال النول ففنيته اخلا حيث فان وصفه نعومة
خير من الشارح في ظلال العقل ففنيته اخلا لغوت التقييد بظلال العقل **والحق**
انه لا يقيد العيش لشارح بكونه في ظلال العقل يعني ان يقول في سدة احراق
اسرافات العقل وكما وقع في تعيين بظلال العقل والمثالة **وقال**
الشارح لا اخلا اذ قد استمر ان عيش الجاهل لا يكون الا ناعما فاستغنى عن تعييد
العيش في ظلال النول بالشارح مع ان لفظ الظلال لا يحلوا عن استعارية واطلق
العيش لشارح اذ ان العيش لشارح لا يكون الا لشارح حتى انه لو قيل كانا بعد
تكرارا **وقال** اي وقوله **من الظلمات** وهو كون اللفظ زائدا عن تعييد فيه
الزيادة **قوله** عدي بن ابي ريس يد كعذر زيا كعذر المحبة لجدمة الابن
بالجم والراي كرمية جيم ملكه انظر سلطنتها حيث كيت اليه ان سلك النفاضعيف
لا يحسن في نظر الرعايا ولا انق بسلطنتي فرائص صليق ان الحكيم ويكون ملكي ايضا
لكن كانت تبار من جدية فاراد ان تأخذ بهذا العذر وتدفعه فذهب اليها
من غير عذر مغرورا بوعدها فاخذته وامرت بقطع راحتيه فبدلوه بالاربع والبر
بالضم في عمار الفرس كك صغار تخالف ساير لونه والعرض ابرش وقدوت العديم
لراشيت التقديس **والادب** الجلد والراشيت عرقان في باطن اليد راعين
والصنيرة راحتيه والي جدية وفي قدوت وقولنا للدينا **اي قولنا**

الكذب

الكذب يروى المبين ولا يابده في الجمع بينهما ولا يبعد ان يجعل ذلك حشا مقصدا
لان عطف المبين بمفيد المعيرة وهي باطلة وعن احشوا المقصد كالبداي في قوله اي في
الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا **بلفظة** **والندي وصبر النقي** **والقاسعوت**
شعوب بالفتح على المنية هي ما لا يتفق الا اجتماع غير معروف بالجملة والثاني
كثرة الضرورة وحمل الضرر كالكاتب الشارح فيه شدة لان الحربا لكثرة حمل
ما لا يعرف باللام والاضافة مع ان البعض غير معروف بالاتفاق فجزء الكثرة لا يتبين لا بد
على المتعارفين فالمعقولة لا فضيلة في الدنيا للمجاعة والظا والصبر دون العطا فان الخلو
يريد الحاصلية المال فيريد فضل العطا مع الخلو قبل المراد بالندي بدلت
النفس فلا يكون حشا مقصدا **اورده** الشارح بانه لا ينهم من لفظ البدي وبانه لا يعني ليد
النفس على قدر علم الموت الا ان يول بعدم التجوز عن الهلاك وهذا بعينه معني
المجاعة **ورده** الشارح انما يروى ان مراده القابل فيصحح الشعر كما شعره غيا المصنف
في الايضاح اما لو كان فالت المناقش في كونه حشا مقصدا قلناه على مقتضى الاول
يكون ايجازا لخلو وعلى مقتضى الثاني بصيرة طويلا الا ان يقال يتعين الثاني للزيادة
لا يمايه خلافا المقصود **فان قلت** الحشا مقصدا ما يكون غرابا غير محتاج اليه في اداء
المقصود ويكون مقصدا او شبهة في ان الشارح قصد ترتيب عدم الفضل للندي على اتقا
لقاسعوت ولا بد منه في اداء هذا المقصود نعم انه كاذب وقد فرق بين الكاذب والخطأ
المقصد **قلت** هذا اشكال قوي وغاية ما يمكن ان يقال في دفعه ان مراده ان
لا فضل للجميع هذه الثلاثة لولا الموت لانه مع فضل البند الا فضل للاخرون فيصير ان
لا فضل للثلاثة والمال في الفضل من المجاعة والضرب فذكر البدي زائدا فهو خلاف المقصود
فيكون حشا مقصدا او يمكن ان يقال انه استطاد لما جرى ذكر امين بما اشتهر بالفضل على
لسانه جرى الثلاثة الذي يدكر معهما في مقام بيان الفضائل وانه ان جنى في تصحيح
ان في الخلو وسفل الاحوال من يسر له عسر ومن يسهل له رضا ما يكتن القوس ويسهل
النور فلا يظهر للبذل كثر فضل والاخر ان اجل فضائل المال واعلى ما يعقد الامم في
جزء ان تستتب به اليه دفع المهالك ويتوحي به عن العنا فلو لا القاسعوت لم يكن **كقوله**
هذا الفضل للثلاثة على عظم هذا الفضل في جنس الفضل كانه لا فضل له سوى ذلك
ومن المستند كقوله **واعلم على اليوم والامس قبله** ولكنني عن علم ما في عدم عمو وقوله قبله
صفة الامس بقدر ما كان قبله وهو الوصف للتاكيد وانما صار حشا لانه لا يابده
للتاكيد فيه بخلاف ابصرته يعني ومجته اذ في وضريته يدي فانه يدفع التجوز ايضا
فالشارح على العمل بلا شبهة بالضرب عن الامر به وذلك ان يجعل الامم للاستعراق اي كل امرئ

ولو وقع في مقام لا يرشد العقل في خصوص تقدير المقام وقد خفي فهم القويدي على الشارح
فقال ان يدل على تعيين هذا المحذوف بان احد هما وليس المراد انه يدل على تعيين الآخر
او تعيين العذاب فتأمل ونعم ما ذكره كان اصعب من فهم ما ذكره المصنف فاحسن شرح
كلامه على المثال من مزاجه فاعرف وانصف ولا يخفى ان العقل لا يبي تقدير الامر والعذاب
بل لا بد من زائد على العقل من الاقران وغيره تعيين شيئا من المحذوف العقل لا يدل على المحذوف
وتعيين المحذوف في هذا المثال يدل على احد الامر من فانه ربما يحكم شيئا في ظهور ايات
الرب ومقلته لا يظهر عند محي السلطان فلا حذف حينئذ **ومما ان هذا المحذوف**
والعادة على التعيين محذوف لكن الذي لم يمتنع فيه فان العقل قد يكون على ان قوله فيه
مضافا محذوفا او لا معنى للوجود الانسان على ان يخص لان اللوم للانسان عما لا ينبغي لوصفه
ان يكون مقدرا **واما المحذوف فانه** بالفتح بتقدير فبانه بمعنى انه محذوف
في وجه لقوله تعالى قد شغلنا بها اي حرق شغاف قلبنا **حاجبا** وتقديره في امر او
لعله راود فشاها عن نفسه وتقديره في ما به حتى يملأها اي الحب والمراد قوله
ذلك على الثاني اي مراد به لان لفظ المفطر لا يلائم صاحبه **عكبة في العادة** اي العادة
اي فعلية لفظ المفطر على صاحبه فلا يندرج على انها منه وفيه انه ما يلائم عليه التلايم
على ما يلائمه ايضا لان مغلوب التي مغلوب لازمه فالاولي ان يقال لا غيب في لفظ المفطر
فلا يلائم عليه في المرادوة فتعين تقديرها **فان قلت** فيقدر لكان يصفه الاضافة
العتدية الى المرادوة **قلت** هي نفسها المرادوة والذات لا يكون معتبرا في هو المعنى
واما العتدية فهو له في المحاطب فليقدر ما شئت **بها** اي من ادلة الحذف لتعيين المحذوف
الشرع في الفعل لان الشرع اما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما
الدلالة على اصل المحذوف فاما هي من جهة ان الجار والمجرور لا يدل من فعل يتصل بوجه
لا تشهد به القوانين الخفية كذا في الشرح وفيما ان المحاطب فلما يكون حوفا فلا معنى
لحذف الجار والمجرور فضلا عن معرفة القوانين بل ينبغي ان يجعل الدليل على
طلب معنى حرف الجر له يقتضي الفعل وان تقديره الفعل الجار والمجرور لو عايد القواعد
الخفية غير معتبر عند علماء الفن ولذا لم يحصل في النقصا ص حياء ليحذف المحذوف مع ان
المر يقتضي المحذوف على قاعدة النحو وهذا اعلم اننا لم نطلب معنى حرف الجر تقديره
الفعل ايضا ضعيف بل انما يطلب المحذوف عند عدم تمام الكلام بدونه في جوهر
محذوف وما جعلت لتسمية منه **الذي** حتى لو قيل فتراني باسم الله الرحمن الرحيم لا يكون ذلك على
لحذف ومنها **الاقران** اي الاقران بعد وجود الفعل حتى يصح جعله مفعولا للشرع
والا فالشرع اقران كقولهم **لعمري** على صيغة اتم الفاعل من الاعراض معواخذة الولاية

وهنا

والسما على الاهل والمراد الثاني **الرفا واللين** اي اعرست فان كون هذا الكلام
معارفا للاعراس دل على ان المحذوف هو اعرست والتا للباسية والمراد بالرفا الملاينة
والانفاق واصلة الاصلاح ومن ادله الحذف وقد فاقم دليل تعيين مقام المحذوف
في اسم الله الرحمن الرحيم لان مقام دعوى الاختصاص عين ان موضع التقدير **بعدم**
لنفس الله الرحمن الرحيم لا قبله **والاخطاب** اما بالايضاح **جدا** **الانعام** ومنه ما فاقم ولم يسطو
وهو كعكس ذلك وتعيينه اجمالا بعد التفصيل لانعام ما بعد الايضاح او لا يضر
ما يعقب الايضاح شيئا لقوله تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك
عشرة كاملة **ليرى المعنى في صورتين مختلفتين** احدها ما بينه والاخرى **نوصية**
ولا يخفى ان تلك الارادة كهر من الحسنات لباقي وقية توجه العقل الى المعنى ومما
يعين الرغبة ما لا يخفى **وقد** الشارح فيها علما والعلما خير من علم واحد هذا
وقوله علما خير من علم واحد مثل يضرب في مدح المسورة والبحث **قال** المسورة انما قيل
وقوله علما خير من علم واحد ان رجلا وابنه سلكا طريقا فقال الرجل سمعت لنا طريقا
فقال اني علم فقال يا بني علما خير من علم واحد يضرب في مدح المسورة والبحث كذا
ذكر في شرحه للكشاف في تفسير تلك عشرة كاملة فقوله والعلما الصحيح فيه وعلما
من فوائد الايضاح بعد الانعام بتسبيل التمام واللفظ اذ المهم لو عازته اقرب الى اللفظ
والموضع اقرب الى التمام في كل من تلك الوجوه انه لا يفيد الا للبحر بين ياتين وبوت
وجدا الايضاح بعد الانعام وانما يكلفه ما ذكره بعد ذلك من قوله **والنفس**
نفس وما يعقبه فعليه التوبيل وانما يوجب فصل النفس لان ورود المبهمة
توجب توجه النفس اليه والسعي في تحصيله فيقع الايضاح في ان ذلك الوجه التام
فيحفظ كل الحافظ فلا حاجة الى ما قال الشارح من ان النفس جعلت على ان يكون المبهمة
بعد الانعام او وقع فيها من المبهمة **اولا** **او** **العلم** **لله** **العلم** **قال** المصنف وذلك لانه
يكون الايضاح علما ولغة عقيب الم المبهمة الذي في الانعام لان الانعام علم مخلوط بمبهمة
تالم النفس منه وتسمى في النجاة عنه فاذا علم علم اخر متميز بالجهل حصل له لغة العلم ولغة
النجاة عن الام وفيه انه لا معنى لانعام النفس قبل ايراد اللغة عليها لتكون مع اللغة
لغة النجاة عن الام فالوجه ان هناك لغة تين لغة العلم على وجه الانعام ولغة العلم على وجه
الايضاح وليس لك ان تقول كمال لغة العلم باعتبار ان العلم بالايضاح غير مشوب بالجهل
كالعلم مع الانعام لانه لا يوجب اراء المبهمة بل يقتضي الاكتفاء بالايضاح وفي الايضاح التمام
وتعظيمه وكان وجهه انه لا طريق له ادراك الخطا دفعة بل لا بد في الوصول اليه
من التدرج وذكر في تفسيره قوله تعالى وقصينا اليه ذلك الامر ان ذر هو لا يتطوع

وزاد الشارح واذ يدفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت انما
 حوزت الشرح في صدره مثال للايضاح بعد الابنام للثلاثه وفيه شبهة
 على انه لا تراجم في النكات فان الشرح في جملته طلب شرح في ما لا يلائم في هذه
 مقدمة اي شرح شيئا وصدر في بدلية لا خلاف ما بينا ودر من النظر بل لا ريب
 فيهم من قوله بل اي الجلي ان المطلوب شرح في ما له من غير تقدير فالابنام اعم من الابنام
 المقدرا والمعلوم **قلت** في فهم في ما له نظري وان يقال ان الشرح صدر على
 لاحقا في تبادر ما ذكر وان كان ما ذكر به محتملا **قلت** يلبي في فهم الجملهم الفصل ولا
 حاجة في قوله بل لان الشرح يدل على طلب شرح في ما **قلت** لا اعتداد بما بينهم من
 الفعل والا لكان كل فعل مع مفعوله المتأخر اتماما وتفسيراً ثم يقول الاطباء بل
 في الطرف فان اللم للرفع هو تقييد للشرح احتراز عن الشرح بما يفهم **ومنه**
 اي من الايضاح بعد الابنام كذا في الايضاح والاشتب من الاطباء بالايضاح بعد الابنام
ثابت نعم اوج الباب يثبت الافعال الاربعه على احد القولين في الخصوص وهو
 خبر مبتدأ محذوف بخلاف القول بانه مبتدأ جملة نعم فانه ليس فيه الايضاح بعد الابنام
 بل الواضع مبتدأ هو المقدم على الجملهم وفيه تحت لان المبتدأ يتأخر في موضع المرفوع
 فهو على ان خبر الثاني اذ فيه الخبر موضع المبتدأ ولا يخفى ان عدداً من منتهى هو
 والا فقد يقدم المحضو **لو اريد** **الاحصاء** في فهم زيد فيه جنان احد
 انه لا يوضح نعم زيد اذ فيه ضعف التاليف لما ثبت في النحوي ان فاعله معروف باللام وانما
 اليه او مضمر من يذكره منصوبه بما وثايبهما انه لو قيل نعم زيد لكان احلالاً لان
 هم المدح العام في خبر من الاحاسر انطلقا فعني نعم الرجل زيدان زيداً اجيد
 في جميع ما يتعلق بالجوابية لا مطلقاً حتى يكون ثملاً وحاً بجميع ما يتعلق بالمعاني
 ايضا ويمكن دفعهما بان المقصود بنوع مدح زيد مثلاً في الجلس وقد امكن فيه الاحصاء
 بان يقال نعم زيد في الرجولية ويقدر قولنا في الرجولية بقدرته انه الزم فيه الاطباء
 لا تراجم الايضاح بعد الابنام لانه ناسب غرض الباب وهو المباحة في المدح فاسع
 الاختصار وقد اشار الى هذا الاستماع بوجه لو اريد الاختصار فمن وجهه حسنة
 بوي ما ذكر اتباع الاستعمال الواجب ولهذا اظهر ان المود بوجه الاختصار ما بين
 الاطباء والمساواة دون ما يثبت المساواة بنا على ان نعم زيد من المساواة كاطنة
 الشارح المحقق وصوبه السيد السند فافهم استعار طلاق الاختصار على ما بين الاحاسر
 دون الاطباء توافقاً لاصطلاح النكاحي وكيف لا وقولنا نعم زيد في فادة مدح زيد
 بالرجولية اختصاراً لمساواة على ان في ثبات الاصطلاح للنكاحي في صفة اذ ما مكن

به السيد فقد جعل الاختصار مقابلاً للنظير والظاهر من قوله للمساواة ومن البين ان
 موجباً للاختصار كما اعترف به وانه محتمل ان لا يكون مقصوداً للمساواة لعدم الاعتدال
 بشأه ولذا الكافي في في الباب بالاحاسر والاطباء ولو كان ان تكون من المساواة موجباً
 لدخوله في مقابل الاطباء لثبت اطلاق الاحاسر ايضا على المساواة نعم الرجل زيد
 كما لم يثبت في الرجولية ولا بد من ذكر الرجل وزيد فلا اطباء في الكلام بل في هذا
سنة اي حسن باب نعم **بوي ما ذكر** في صحة استعمال بوي هنا نظراً لانه حرف استعانة
 ولا يعني الاستعانة هنا والبيان الصفة غير ما ذكر في الجملة حالاً عن المبتدأ او اما وقع
 فيه من تعيين عبارة المقام وهي حقيقة حيث قال ولوم يكن فيه اي في باب نعم في بوي انه
 يجوز الكلام في مقصود الاعتدال نظراً الى اطباء من وجهه وكذا اختصار من وجهه اخيراً
 الجمع بين المتنافيين مثله في جمعه بين الاحمال والتفصيل يلبي **ابراز الكلام في فهم**
معدال وقد عرفت وجهه **فاما الجمع بين المتنافيين** من الاحاسر بخلاف المبتدأ
 والاطباء بل في الرجل والاحمال والتفصيل والايضاح والابنام والاحاسر والاشتب
 والابنام الجمع بين المتنافيين بوجه استطراد البيان واستعارة وفيه ظهور سلطان
 البلاغة في تلك البيان حيث تجمع بين الذب والاعم واما قال انهم الجمع لا حقيقة
 الجمع بين المتنافيين محال ومن موجبات حسنة بوي ما ذكر اجتماع جملتي البلاغة
 فيه من الاجازة والاطباء **ومنه التوسيع** قاله الشارح التوسيع كلف القطن المدحوف
 فكانه جعل التوسيع من المعنى الواحد بالمتن المتشابهين بمنزلة كلف القطن بعد التد
 وفيه انه بمنزلة المدح بعد اللق لان المتشابهة باللف والتفسير المدح الذي جعل
 القطن المدحوف شيئاً واحداً وتفسيره يشبه تقييد المدحوف باللف ولكن ان جعله
 في تيسر لتوسيع بمعنى اعلام النبوت اذ فيه تبيين البيان الذي هو شورى المعنى **وهو**
هو انهم في تفسيره **فاما مطلقاً** **الاول** لا يظهر فرق بين المتش
 المتشابهين وبين الجمع المتشابهين والعلامة ذكر واحد لا يكون وكذا لا يظهر فرق
 بين المتشابهين في الكلام وفي انشائه كان يقال ثبت ابن ادم وحصلتان تشبان الحور
 وطول الامل فالظاهر ان يحذف العجز عن التعريف **بجواب ابن ادم** **ثبت** **وبينه**
سئلان المرض وطول الامل **وكقوله**
 متشابه في ليدشبهه بشعرها . شبيهة خذ بها بغير رقيب .
 . فارتلت في حردل وطلحة . ولم يبق من حمر ووجهه حيث .
 ويخرج عن التوسيع قوله ثايباً معطوف على الاول مثل قولنا ثبت ابن ادم وثبت فيه
 حصلتان احدهما المرض والآخر طول الامل مع ان الاقرب جعله منه فثابت

باب في الخاص على العام هذا الظاهر يصدق على التوسيع وباب نعم وقد نفعه بان
 يزداد بالعام ما يندرج الخاص فيه فكل ما يكون الخاص فردا منه فلا يرد الخاص على
 هو نصفه او بدل من العلم **قال** الشارح الحق يعني بذلك بعد ان يكون معطوفا عليه
 فلو كان وانما يعطف الخاص على العام لكان اوضح وفيه نظر لانه قوله تعالى من كان عدوا لله
 وملائكته ورسله وجبرئيل وميكائيل من قبيل في الخاص بعد العام بلائحة مع ان جبرئيل
 وميكائيل عطفان على الله على ما هو الاصح فلا يصح ان يقال وانما يعطف الخاص على العام
 ويستفاد من المضاف في تفسير قوله تعالى اني رايت اخذ عشر كوكبا والشمس والقمر
 واتيم لي ساجدين ان الظاهر لم يذكر بعد لا يجب ان يكون مصدر كل واحد بحكمه
 بل لو بين عن العام واخرج عنه مع شريكه لما قصد بالعام في حكمه يكون في هذا الموضع
 حيث قال **قال** ثم لم اخذ الشمس والقمر **قال** اخرها ليعطها على الكواكب
 على طريق الاختصاص بما لا يفضلها واستعدادها بما بالمزية على غيرها من الطوائع
 كما اخبر جبرئيل وميكائيل على الملائكة ثم عطفها عليها كذلك وخيل لا يتم ما وجبنا
 به كلام المتن **المتن** بالنسبة على فضله على مزية الخاص حتى **قال** ليس من جنسه اي من
 جنس العام **قال** لا يتغير في الوصف منزلة التعارض في الذات ليعلم ان استاذ
 عن سائر افراد العام بما له من الامتيازات الفاضلة جعل كانه في اخر مقام العام بيان
 له ولا يشبه العام ونما لا يعد عن الاعتبار ان يعطف الخاص على العام شيئا على كمال
 نقصانه حتى كانه من جنسه **قال** لا يتغير في الوصف منزلة التعارض في الذات
قال هو ما هو في الصلاة والصلوة **الوجه** اي الفضل من غير من الصلوات من قوله
 للعضل الا وسط **قال** الشارح هي صلاة العصر على قول الاكثرين وفي القاموس
 الصلاة الوسطى المذكورة في الترتيب الضيق والطهر او العصر او المغرب او العشاء
 او الوتر او الطهر او الاضحية والجماعة او جميع الصلوات المفروضة او السبع والعشرة
 معا او صلاة غير معينة او العشاء والضحى معا او صلاة النوافل او صلاة الجمعة في يومها
 وفيها ايام الطهارة والموهبة بين الطول والعصر او كل من الطرفين لان قبلها اخذ
 وبعدهما علاتين **قال** ان سئل من قال هي من صلاة الجمعة فقد اخطا لان قوله
 برؤسها مستند الى النبي صلى الله عليه وسلم وقيل لا يرد شغلنا من الصلاة الوسطى صلاة
 العصر لانه ليس المراد بها في الحديث المذكورة في الترتيب هذه او ينبغي ان يعلم ان تعبير
 الوسطى بالمقابلة بين الطول والعصر او صلاة النوافل لا اطناب لان المقصود الامر
 بالمحافظة على الصلاة والمحافظة على وضعتها ومنه قوله تعالى ولكن منكم من لا يحفظ
 الحيز ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر **قال** اما المنكر **قال** المنكر ان يكون الطناب الاطلا

انها

ولذا اورد كلاما في الطناب قيدت بكات الا انه احتمل هنا النكته لانه عرف سابقا
 بكات الاكيد الا انه قد يكون فيه النكته غير ما سبق منه التبيين على ما سبق التمهيد كما ينبغي
 قوله تعالى وقال الذي امن يا قوم اتبعوني اهدم سبيل الله فاما هذه الحياة الا
 متاع فان في ترك سبيل الله اتبعوا التبيين على تزييد النكته ومنه زيادة التوجيه والتجديد
قوله فيا قوم ان اول خسران من الارض خسران السماحة فخصما
 ويا قوم من كيف واريت خسران فقد كان منه البر والحمد متروكا
 ولا يبعد ان يحتمل نكته للتاكيد في مات زبيد ومنه زيادة السرور والفرح خوفا
 اخوك انكون وقد يكون مجرأ احضار اللفظ ليربط به التعليق ولا يلتبس بعد المتعلق
 غير المتعلق اما مجرأ عن رابطة كافي قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من ديارهم
 ما قصوا لم جاءهم والوصية ان ربك من بعد ما لغفور رحيم واسمع رابطة كافي
 قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا ان يحبوا الله والرسول والذين آمنوا فليخمسهم
 بقاؤه من العذاب كما لا بد الا ان النكته من كات عرف في التاكيد **قال** لا يتغير في الوصف
 منزلة التعارض في الذات **قال** استخرج ان يستبعد كون الكلام بذكر بزا لان العاطف يستبعد
 كون المراد بالثاني غير الاول **قال** لا بد من **قال** لا بد من **قال** لا بد من
 الاول يعني ان اسم مستعار عن التراجيح التي في السدج في ذرح الانعقاد من غير اعتكاف
 التراجيح والبعد بين تلك الدرع **قال** **قال** اه ان كان الامر الثاني اتبع لم يكن
 تكريرا **قال** كونه اتبع باعتبار زيادة اهتمام المذرية لانه زاد في المصنوع
 ولعله قوله وفي الخ ما ما لما في من نكته الاطناب في ذكره ثم محال واما بالاهمال من اول
 في السلافة اه البعد واختلف في تفسيره **البيت** بما يفيد نكته يتم المعنى بدونها
 لا يعني ان تمام الكلام بدونها لا يخص الا يقال بل ذلك جميع اقسام الاطناب وان تعريف
 الا يقال بمثل الايضاح بعد الاسم واذ في الخاص بعد العام والتكرار ان كان حكم
 البيت بل غيرها ايضا من اقسام الاطناب اه ان كان كذلك **قال** زيادة المبالغة في قولها ان
 قول الحسن في مزية اخيهما **قال** ان خيرا الشام اي تعيد في الهداية به **قال** وحيد
 المدد به ذلك الا قد ان **قال** في القاموس هو في الجسد الطويل او قام وفي الشرح
 جعل يرتفع في راسه **قال** فان قوله كانه على راسه بالمقصود وهو المبالغة في هذا
 وقوله في راسه تارة لزيادة المبالغة في هذا اه ان كان المراد الهداية
 به مطلقا اما لو كان المراد المدد في ظلم الجسد فهو ليس من الاطناب في شي بل لا بد
 منه في اصل المقصود **قال** وكيفية **قال** في قوله اي امره القيس

على انك لست بمتيقن ان لا يصلح تفرق حاله وذميمة خصاله والحال اقرب من
معنى الشرط من الصفه لانه قبيح للغير لا من الصفه **على شعب** اي تفرق حاله وذميمة
خصال **اي الرجال المذهب** اي المنع القفال والمضي لخصال **واما بالثبوت**
الاحتماس ايضا وهو التحفظ محي به لان فيه تحفظ الكلام عن نقصان الايمان فينايب
التمية بالثبوت **وهو ان يثبت** لان ان اريد بكلمة في الجزئية يشكك في كماله
جزء الكلام ويكون جملة مستقلة وان اريد الظرفية لا يشكك في كماله فاما
هم خلاف المقصود **بما دفعه** اي مثالين احدهما الواقع في الوسط والاخر
على طبق ما في الايضاح **وتحت ثوب** احد المثالين لدفع الوم قبل حدوثه والاخر
بعد **لغوبه** اي قول طرفة كسوة **فسي** **بارك** **غير مستبعد** **مفكوك** **ب**
او مطلق اي سقيا غير مفيد الغير وجعله الشارح كلاما من بعد **توب** **اي**
اي نزول المطر في الربيع **وذميمة** اي مطر في الربيع **بهي** اي تستل فيه السقي بعين
المفست لان زول المطر سببا لتفقد يكون مفست او سببا لحراب الديار ولذا لم يرد
الشرح ولكن ان ثوب صوب الربيع يصلح في اوله مفست في اخره لانه لا يضر المحصولات
فاخره عنه بقوله غير مفستها **وتجمل** **ان** **يزاد** **بالديار** **اهلها** **وتجمل** **غير مفست**
بمعنى لا مفستها فيكون استثناء عن اهلها فيكون من اصل لا التثنية **وتجمل** **قوله**
تعالى **ادله على المؤمنين اعره على الكافرين** فانه لو اقتصر على وصفهم بالادله للمؤمنين فانه
لو اقتصر على وصفهم بالادله على المؤمنين لزم ان ذلك لضعفهم فاني على سبيل التثنية
بقوله اعره على الكافرين **وتجمل** **هذا** **الوم** **واسعا** **وابان** **ذلك** **تواضع** **منهم** **للمؤمنين** **فلا**
عدي بهي لتضمين معنى العطف ويجوز ان يكون من قبيل تصوير الشرف والعلو اي ادله
لهم مع فضلهم عليهم كذا في الايضاح والشرح **وتجمل** **قوله** **الاية** **لنتفهم** **من** **الرجوع** **من**
الايمان والمقصود انكم لو تصفون عن الايمان ميا في الله يقوم ادله على المؤمنين **اعزة**
على الكافرين فينقلب حالكم من كون هذا القوم متواضعا لكم لانه ادله لهم **واما**
في افادة هذا المعنى من ذكر قوله اعره على الكافرين فهو اظهر في اصل المقصود وليس
من الاطناب في بي والله تعالى اعلم وليس من هذا القوم قول كعبين سعد الغوثي
• حليم **اد** **اما** **الحل** **من** **اهله** **•** مع الحل في عين العبد **ومهم** **ب**
فانه لو اقتصر على وصفه بالحل لزم ان ذلك من عجزه فان اهل هذا الوم بان حكمه انما
هو في وقت شر من الحل لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والام يمكن زيارته
المصراع الثاني في ذكر المصنف انما لا يثبت مفهوم قوله **اد** **اما** **الحل** **من** **اهله** **وهو** **ان**
غير حليم حين لا يكون الحل زيارته فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحل يكون مبيها

في عين العبد ولا حالة فيكون هذا تديلا لتأكيد المفهوم لا تحيلا لارعر بعض الناس فيه
نظرا لان تديلا التثنية كمالا لا يحفي في هذا الاعتبار وجعله هذا البعف **كلاما وقاب**
الشارح المحقق وفيه نظرا لانا انظر ان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحل يكون مبيها في
عين العبد ويجوز ان يكون غيبه مبيها مما لا يثاب ولا يجابه ويمكن اثبات ما نفعه
انه اذا لم يكن جملة حسنا اذ لا نفع لغيبه **قوله** **الشارح** **والذي** **يخطر** **بالبال** **ان** **بهي**
البيت الطن وادق مما يشعربه كلام المصنف وان المصراع الثاني تكيد وذلك لان
كونه حليما في حال يحسن فيه الحل فهو يترك الحالة ليس مبيها لما به من البشاعة وظلا
الوجه وعدم اثار الغيب والمثله ففي ذلك الوم بقوله مع الحل في تلك الحالة
اي يحسن فيما الحل حيث يثابه العبد ولم يكن مبيها في غيره فكيف في غير تلك الحالة
واما **بالتميم** **وهو ان يثبت** **كلاما** **الوم** **خلاف المقصود** **ويخرج** **عنه** **تتميم** **وكر** **في** **كلام** **بوهيم**
خلاف المقصود فانه العرف بين التتميم والتكيد بيان التتميم في التتميم غير دفع وهم
خلاف المقصود اذ لا مانع من اجتماع التتميم والتكيد **فصل** **في** **الاعراف** **فبما**
بين على العربية كون الفضلة بمعنى مقابل العبد فالشارح المحقق حفظ المتعارف ومنهم من
حمله على يزيد على اصل المراد ولا ينفك بخلافه **قوله** **الشارح** **في** **المختصر** **بانه** **لا** **يخصم**
بذلك التتميم وان لونه كلام المصنف في الايضاح وكلاهما ضعيفان اما الاول فلان المصنف
غير متعارف عن ذكر ما لا يخص قسم في قسم ليشهد له قوله في تعريف الافعال بما يفيد كنهه يتم
المعنى يدونها **واما** **الثاني** **فلان** **المصنف** **لم** **يزد** **في** **هذا** **المقام** **في** **الايضاح** **على** **في** **الخصم** **لا**
تكملا لامثلة مع انه لم يثبت فيه الفضلة ثم نادى في بحث الاعراض ان من اشترط في الاعراض
كونه بين كلامين او في انش كلام وجوز كونه غير جملة بمثل الاعراض عند التتميم بعضا
بما فيه فانه لو لم يكن التتميم مخصوصا بالفضلة لم يتوقف تحول الاعراض على حضوره
تجويره ايضا الا انه يفيد ان يكون مراده هذا الموضع لانه مذكور في نفس الكتاب فلا
معنى للاخالة بالايضاح **فما** **الخصم** **للفضلة** **يوجب** **ان** **لا** **يكون** **قولنا** **ان** **زيد** **يقا** **شقة**
الطعم **ويطعم** **الطعام** **من** **التتميم** **مع** **انه** **قولنا** **ان** **زيد** **يطعم** **مع** **مقاساة** **شدة** **الجوع** **ولا** **يجزى** **انه**
بعينه عن الاعتبار **جدا** **اما** **المأخوذ** **ويطعمون** **الطعام** **على** **جبهته** **من** **وجهين** **ذكر** **اي**
تاويل النظم وهو كون صفة للطعام **واما** **على** **وجه** **اخر** **وهو** **كونه** **بده** **لا** **يكون** **من**
الاطناب لانه لا حاجة اصل المراد لا تقوت **على** **الوجه** **الاول** **ايضا** **هو** **اصل** **المعنى** **لانه**
لا يثبت فيه في اذ انهم يطعمون الطعام مع حب الطعام **لانا** **تقول** **لولا** **المباقة** **في** **الطعام** **لم** **يكن**
لا فادة ان الطعام مع حب الطعام وجه ولم يقصد اليه البليغ ولا يفيد ان جعل الصبر
للطعام اي يطعمون الطعام بنا على حب الطعام فيكون لا فادة ان الاطعام يكون المحا خلقا

انه لا بد منه في بياحه الكلام اصله بخلاف البيان **علم البيان** يعني يقابل علم المعاني
 والذبح وهو علم اي ما لا يعلمه من الاله او تصدق بقاها حاصلة من الاله او ملكة
 بهذه التصديقات اعني كيفية راحة يمكن بها من التصديقات مسئلة مسئلة تفصيلها
 من غير حاجة للجمع كتر حديثه وانما قدنا نعاين العلم بالحقول عن الدليل وانما العلم
 الناطقون في هذا المقام لما حقق ان من جمع مسائل العلم بالحقول لا يسمي بالماورق
 بما لا يسمي علما واستعمال لفظ العلم في التعريف محل لما عرفت من اشتراكه وتبين به
 هذا المثل من استعمال اللفظ المشترك في مقام يعبر اي يعني يكره مما لا يقابل العلم
 فمن ضرر الاشتراك وهو انه غير المقصود بخلافه وانما على هذا المثل لم يخل عن
 التبع انه ثمة الريد **يعرف به** شام استعمال المعرفة في ادراك الجزئيات فتصور ان كان
 او تصدق بها او استعمال العلم في ادراك الكليات كذلك فالمعنى علم يعرف به **ايراد**
 كل معنى واحد واحد يدخل في قصد التكرار على ان اللام في **المعنى الواحد** للاستعراق
 العرفي والمراد بقوله يعرف به بمراديه انه لو لم يدع ولم يعرض عليه المعنى الواحد
 او او على قصد التكرار لم يعرف ايراده وهكذا هو العرف في وصف العلوم بتعريفه
 الجزئيات بما **قال** انا اخرج فلو عرف من ليس له هذه المدة ايراده معنى قولنا زيد
 جواد من طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان **اقول** بل لو عرف من ليس له هذه المدة ايراده
 كل معنى يدخل في قصد التكرار كالعرفي المتكلم بالشيقة لم يكن عالما بعلم البيان وقصد
 القوم المعنى الواحد بما يدل عليه الكلام الذي روي فيه المطابقة لمقتضى الحال واعرف
 عليه الشارح بانه مما لا يقم من الغبار وكلامهم في مباحث البيان لا تامة لان الحجاز
 المفرد بأسره وهو من مظهر مباحث البيان وكثيرا من مسئلة الكناية انما هي مفردات
 ويمكن دفعه بان تخصيص المعنى الواحد بمعنى البليغ لا شتمه ان موضع الفن اللفظ
 البليغ على وصف المعنى الواحد بمثل ان يكون باعتبار وجوده يحصل معنى اعتبار
 ترتيبه في النفس بحيث لا يبعث تقديم جزء على جزء هذا هو الوحدة المعنوية في نظرية
 البليغ وانما الحجاز المفرد وانما له قاله عند راجع الى البحث عن الكلام البليغ
 الشارح وتبين المعنى الواحد للذلة على انه لو اورد ثمان متعدي بطرق مختلفة
 لذلك لم يكن ذلك من البيان في شيء ولا يخفى ان هذه الذلة مستغنى عنها باللام الاستعراق
 فانه في معنى ايراد كل معنى دخل في قصد المتكلم بطرق مختلفة في وضوح الذلة
 وقد احتزن معنى ملكة الاقتدار على ايراد المعنى العاري عن الترتيب الذي يصير
 به المعنى معنى الكلام المطابق لمقتضى الحال بالطرق المذكورة فانما ليست من علم البيان
 وهذه الفائدة اقوى مما ذكر السيد السند من ان يمداد كمال القوم تبيينا على ان علم البيان

يعني ان يتاخر عن علم المعاني في استعمال والتب في ذلك ان رعاية مراتب الذلة في الوضوح
 والمجاز على معنى ينبغي ان يكون بقدر رعاية مطابقة مقتضى الحال فان هذه كالاصل في
 المقصودية وذلك فرع وتمة لما قاله في ان تراعي المطابقة او لا ثم وضوح الذلة ثانيا
 وان لم يكن هذا الغرض ما هنا ولا يخفى انه يعلم منه وجه تقديم علم المعاني على علم البيان
ثالث الشارح وبالتفسير المذكور والمعنى الواحد يخرج من ملكة الاقتدار على التفسير عن معنى
 الاسد بجارات مختلفة كالاسد والغضنف والذئب والحمار على ان الاختلاف في
 الوضوح بما يراه القوم في الذلالات الوضعية هذه الامنة وفيه ان تلك المدة تخرج
 المذكور سواء كان الا بالمدكور او لا لان المعنى الواحد متقدم في التعريف على الاختلاف في
 الوضوح والاولى ان يقال يخرج به ملكة الاقتدار عن معنى النجاش بالفاظ مختلفة بالوضوح
 فانه لا يخرج له من التعريف سواء اي في طرق واراد بالطرق التركيب لهما التراكيب
 بالطرق في ان المعنى يتكلم في فصل الى قسم الخاطب او في ان الشارح يتكلم في فصل الى
 المعنى والاول انسب بسوق التعريف الا ان يكون المعنى قربة كإفئدة الايراد وقد
 سلك في التفسير المعنى الواحد كاصدبه وهو من قبيل كمال العام وارادة الخاص بقربية
 دقيقة وفي التفسير التراكيب بالطرق بطريق الاستعانة وفي التعبير عن الذلة العقلية
 بطرق الذلة في وجهه كما سطر عليك ان ما الله تعالى سلوك طرق البيان من اعتبارات
 الذلالات المجازية وان كان الانسب بصناعة التعريف خلافة رعاية لراحة الاستعمال
 وانما للدخيل في الفن قبل الاستقلال ويستفاد منه انه لا بد في البيان من ان يكون
 بالنسبة الى كل معنى طرق ثلاث على ما هو في الجمع ولا بعد فيه لان المعنى الواحد الذي
 نحن فيه مستند ومستند اليه ونسبة لكل منهما ان يحرك فيه الحجاز بينهما باعتبار معنى
 التزام تعتبر في هذا الفن فيحصل التركيب طرق ثلاثة لا محالة ولا شك في ذلك
 انه وان يتحقق الطرق الثلاثة بهذا الاعتبار وازيد كيف يحزم تحقيق الاختلاف في
 الوضوح وهي خفي جدا لانه حين على الميسر ما خلق له بقية علم كل واحد ما هنا فان
 الاختلاف في الوضوح او الخفا كما يكون باعتبار قريبا المعنى المجازي وبعد من المعنى الحقيقي
 ويكون بوضوح القديرة المنطوية وخفاها فلا محالة بتحقيق المعاني المختلفة وضوحا
 وخفا ولو اعتبارا لقرار اني نصيها في صرف البليغ فيقتيد ايراد المعنى الواحد بطرق
 مختلفة في وضوح الذلة بقولنا على تقدير ان يكون لما طرق مختلفة مما لا حاجة اليه
 نعم يحتمل ان كان الاقتدار على ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة من مزايا البلاغة
 لذلك الاقتدار على ايراده بطرق متساوية في الوضوح فلا معنى لادخال الاول تحت
 البياض دون الثاني لان يقال قصد تعريف البيان بحاشية شاملة للعرف ولا يلزم منه

ان يكون كل ما غير هذه الخاصة خارجا عن نطاق البيان **محملة** يسميها المحلقة في الكليات
التي هي اجزاء المركبات والمختلفة في وضوح الدلالة ولا يبرأ بالطرق المختلفة في الاراد
ليس من البيان في شيء اخرجه بقوله في **وضوح الدلالة** اما لما اراد بالدلالة الدلالات
العقلية وبه حكم الشارع متمسكا بما ينبغي ان الاختلاف المذكور لا ياتي الا في الدلالات
العقلية واما لان الاختلاف في وضوح الدلالة يخص الدلالة العقلية فلا حاجة الى تبييد
الدلالة بالعقلية اخرج الطرق المختلفة بالعبارة وقد بينا بما وعدنا فلا تغفل حين
الموجد وترك في التعريف ما يتناول وضوح الدلالة اعني وضوحها وان ذكر في المفتح
ما يفيد بعدة نظرياتا التي تجريد كفاية لان الاختلاف في الوضوح يستلزم الاختلاف
في الخاصية اي على المعنى الواحد وسياقي تسمية ما يتعلق بالتعريف ويستخرج به بيان قوله
ولا يبرأ المذكور لا يتاتي في الوضعية الى اخره فانه المحل الذي يبرأ ولما اراد بوضوح
التعريف بتحقيق ان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه يدور
على بعض اقسام الدلالة دون بعض وكان هذا التحقيق محتاجا الى تقسيم الدلالة الى قسمين
الموضوع **قالت** **دلالة اللفظ** واكتفى بلام العهد عن التبييد بالموضوع لان اللفظ
الموضوع هو الذي يبرأ بعبارة ويستفاد فيما هو المقصود وغير خارج عن حيطه الاعتداد
وقيه نظرا لان دلالته الهيئته ايضا وصيغته متغيرة في الافادة والاستفادة ويجري فيها
اقسام المجاز فلا وجه لا سقاطه عن درجة الاعتبار في مقام التقسيم وغيره وذلك
التحقيق وان يكفي فيه التقسيم الثاني من ان دلالته اللفظ اما على الموضوع او على غيره وفي
الاولى وصفية والثانية عقلية الا انه اراد مزيد تفصيل وتحقيق ونحن نتوقف
بمساعدة توفيق ان لصاحب علم البيان فضل احتياج الى فصل الدلالات اذ بها
تتغير الحقيقة عن المجاز ويعرف ان تحصيل المجاز باي طريق وفي هذا ايدى منه
مقدمة اوجبه صاحب المفتح قبل المحقق في علم البيان بل يما وي وليت شعري مكان
اعظم عنه وهناك قبة اخرى محوكة ليدرك تقسيم الدلالة وتعيين ما يتعلق
به التفاوت في الوضوح هي سر الشك بالمازول العهد عن الحقيقة من غير صيق البيان
والاعوان هذا فلم يعرف الدلالة لا شتارا وترها فتكون الدلالة هو كون الشيء
يحصل من العلم به العلم بشي اخر ولو في وقت لان المعبر عن دالته العربية الدلالة
في الجملة بخلاف اصل الميزان فان المعبر عن دالته العربية المفسد يكون انما
حيث يلزم من العلم بشي اخر تعريف الدلالة في كتب العربية به بما يلزم به على انه في
المفسر نفسه يحصل اذ لا يكاد يوجد ذلك يستلزم العلم به المدلول والصح ان يقال
هو كون الشيء حيث يلزم من العلم به العلم بشي اخر عند العلم بالعلاقة والجملة فالاول

هو الدال والثاني هو المدلول وقد يكون الشيء الاعلى في ومدلوله باعتبار ان كانا
والدخان فان كلا منهما الدال على الآخر ومدلول له والعلاقة ان كان الوضع بالدلالة
وصفية وان كان اتصفا الطبع وجود الدال عند عرض المعنى لطبع الحديث بل ان في
طبيعته والافعية للدلالة الاشر على الموش وكل منهما ان كان الدال فيها لفظا فالدلالة
لفظية والافعية لفظية وحصر الدلالة الطبيعية في اللفظية متعوض بحصر المحل في صفة المحل
فلا اعتداد به وان كان اتي به من يعتد به كل اعتداد وعرفوا الدلالة اللفظية الوضعية
بهم المعنى عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واعترض عليه بان فهم المعنى صفة
للتامع والدلالة صفة اللفظ فلا يصدق تعريف على دلالة ما يفيد البعق الى كون
اللفظ بحيث لو اطلق فهم المعنى للعلم بوضعه وغير البعض الاخر بان استصعاب الاشكال
ليس بمثابة صحيح الى العتق بل الدلالة نسبة عارضة بين اللفظ والمعنى بعبارة
الاخرى في الوضع وتلك النسبة تبدل اوصف اللفظ هي كونه بحيث ينهم منه المعنى العالم بالوضع
وصفة المعنى هو انتماء به من اللفظ للعالم به وكلا الوصفين لازمان لسكن الاضافة فكما
جاز تعديها بالاول جاز بالثاني ودر التعدي ما به تغيير التعريف الى ما هو الاول وليس
الاستصعاب وفيه اذ الاولوية مسلمة اذ المقدور سوا انما لزمان للدلالة وليس
الدلالة اذ الدلالة عارضة للطرفين وكل منهما عارض لطرف ثم ليس الجواب جوابا عند
التحقيق بل توبة الغير المعبر اليه في عدم صحة التعريف باخذها على ان كون الدلالة
صفة للطرفين تبدل اوصف اللفظ من غير كونها صفة له ليكذب به اشتقاق الدال منها للفظ
واسنادها وانما قمتا الى اللفظ فالحق ان الدلالة صفة اللفظ ولا يصدق عليها اسم
التامع ولا انتماء المعنى ولكن لا يصدق عليها اسم التامع منه المعنى وانتماء المعنى منه
وكا ان التامع صفة المعنى او التامع باضافة الى احد هما كذلك صفة اللفظ يتعلق به
تواسطة ايجاز لا يتوكل لا خافي ان فهم التامع ليس صفة اللفظ ولا انتماء المعنى
فاذا اتيد قولنا من اللفظ لا يمكن ان يكون صفة اللفظ لان المطلق اذ لم يكن صفة لشي
لا يمكن ان يكون المقيد صفة له لا تاتى قوله من اللفظ قيد بحسب الصور وغير
بحسب التحقيق لان فهم المعنى اذ قيد بقوله من اللفظ يصير معنى ما قام باللفظ اي كونه بحيث
ينهم منه المعنى وله نظائر فان الحسن صفة الوجه في قولنا زيد الحسن وجهه رفع وجهه
ولا يمكن جعل الحسن خرا عن زيد ولا نقلا فاذ قلنا زيد الحسن وجهه من
منج حله خرا او نقلا بالكلية لانه تعبير معني العبارة من نسبت الحسن الى الوجه لانه
نسبة الكون بحيث يحسن الوجه منه الى زيد وبهذا الدفع ما قيل ان صحة التعريف
بهم المعنى منه وهم اذ لا يخفى صدق العلم على الدلالة لانه صفة التامع ولا يصدق تعلقه

بالحق واللفظ عليهما لا يتماثلان لثبوتان للثبوت ولا يصدق الجمع المركب على ان المتبادرين
التعريف انه العلم المقيد وظرفه ضعف ما قيل ان لا يحصل لان يقال تسامح في التعريف
واعتمدوا على ظهور صحة الحد في جواب قصد ما يصح حكمه وظهور دلالته فم المعنى واللفظ
على كونه بحيث يفهم منه المعنى لا كونه معني غرضيا للوصف بحال المتعلق يعني عن مثله نعم
لو كان اللفظ بحيث يفهم منه المعنى العمل بالوضع اوضح في المقصود دون التغيير اليه
حسن وعذول الى ما هو الاول بقى ان الدلالة ليست كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى
عند الاطلاق بل كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند حصول اللفظ عند سوا كان
بسماعه او مشاهدته للفظ الدلالة عليه او بتذكره فالتصحيح لا يحصر ان يقال هو فهم العالم بالوضع
المعنى من اللفظ ولا يحصر ان يطلق الدلالة الوضعية اما على تمام ما وضع له او على
اول ما وضع له الا انهم خصوا هذا التقسيم بدلالة اللفظ الموضوع لان الدلالة
الوضعية الغير اللفظية على الجزاء الخارج في مقام الاقامة غير مقصورة في العادة لانه
لا تستعمل الاشارة ولا العقد ولا النص في جزء المعنى ولا ازمه وكذا اللفظ على ان
اجزأ الخط موضوعا باجزأ ما وضع له الكلي لا محالة وكلف التمام انما ذكره في العادة في
البيان ان يذكر التمام في مقابلة الجزء حتى كان لا تحسن المقابلة بدونه فمن اعترض عليه
بان ذكر التمام لغو يستحق ان يحذف غفل من البيان الاعرف **والحق** الاظهر ان يقولوا
على صيغة المتكسر يكون شبهة على انه هذه تسمية بياية على خلاف تسمية الميرانيين وهو
الذي قد سناه وليس لكن ان تقول عبارة المتكسر لانه ينطبق بفساده رفع كل من الاخرين
الاول اي الدلالة على تمام ما وضع له دالة **وضعية** لان متساو الوضع فقط بخلاف الاخر
بين فانه انهم يسمونه الى الوضع امران عقليتان هي توقف ثم الكل على الجزاء واستماع انما
ثم المعلوم عن اللزوم ولهذا يسمى **كل من الاخرين** دالة **عقلية** وفيه مسامحة اذ ليس
الدلالة العقلية مشتركة بين الاخرين بل المسمى بها ما يصدق عليهما اي الدلالة على غير
ما وضع اللفظ ولو جعل عقلية مرفوعة خبر لقوله وكل من الاخرين بخصوص من مسامحة
وصح كون تسمية صيغة المتكسر كونه خلاف ما يتبادر من نظرك لانه الدلالة الوضعية لها
معيان اخدها امر من الاخر مطلقا والدلالة العقلية لها معنيان متباينان **فان**
الشراح المحقق انما سميت **الاولى** وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام
ما وضع له ثم الدلالة المنصوبة الى الوضع وكل من الاخرين عقلية لان دلالتها
عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم ان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزاء
فيه وحصول المعلوم يستلزم حصول اللزوم ويصح عليه ان لا يسمي ان الواضع وضع اللفظ
للدلالة على تمام ما وضع له بل دالة على الجزاء اللزوم ايضا الا انه اوجب قصد الاول من الله

بالقرينة اذا لم يكن اشتراك والاخرين مع القرينة واقامتهما في اللفظ واستعماله
فيهما شاملا لان الدلالة عليهما ايضا مقصورة بالوضع واورد ايضا ان الدلالة
تستلزم من غير حكم العقل استلزام حصول الكل حصول الجزء واستلزام حصول اللزوم
حصول اللزوم ووقع بان المراد بحكم العقل الحكم بالقوة القرينة من العقل وهو من دفع
بان الدلالة ليست من جهة ذلك الحكم بل من جهة الاستلزام المذكور ولا يخفى انه كان
الاولى ان يبين الاقسام الثلاثة فربما اجتمع القيمتين الاخيرين في اسم الا ان الاهتمام
ببيان اصطلاح الفرض عامه عليه تقدم ما يحق الفرض فاقوله **والاولى**
الثانية **التي هي الثالثة** **باللزام** ولا يخفى ان ما فيه من المسامحة اذ ليس بقيد الدلالة
على تمام ما وضع له اول الدلالة الوضعية بالمطابقة بل بقيد الدلالة بالمطابقة لاجل اكد
وتخصيلا للاسم فاستاء الفعل الى البت والمبادر من التقييد التقييد الوضعي
حتى حصر التعريف التقييد في المركب من الموضوع والصفة فليان القيمة الشافية
لحصول التقييد طارها في الوضع والمراد التقييد الاضافي لا الوضعي وايضا توهم العناية ان
الاسم من قبيل التسمية وهذا من قبيل التقييد مع ان الكل من قبيل التسمية ويؤيد على
التقسيم ان اللفظ قد يقصد به نفسه كما يقال زيد علم وجنيد يصدق على دالة على
نفسه دالة اللفظ على تمام ما وضع له وعلى دالته على ازمه دالته على الخارج عنه مع انما
لا تسمى نظامة ولا تقصدا ولا التزاما فلا يكون من التقرينات للعاصلة من القيم ما يقع
والجواب ان من قال بوضع اللفظ نفسه جعل ذلك الوضع ضميا والمبادر من اطلاقه
الوضع التقديري ومن قبل بدلالة اللفظ على نفسه ولا استعمال فيه ووضعه وهو التحقيق
وان كان لا يكون على خلاف فلا اشكال في قوله واورد على التقسيم ان التعريفات المستعمل في
غير رابعة فانه يدخل في تعريف المطابقة التقسيم الذي مدلوله تمام الموضوع له وفي تعريف
التقسيم المطابقة التي مدلولها جزاء الموضوع له بانه يجوز ان يكون مدلول واحد تمام الموضوع
لفظ بوضع وجزئية بوضع اخر بان يكون اللفظ مشترك بين الجزاء والكل فتكون دالة
التقسيمية على الجزاء دالة على الخرو على تمام ما وضع له وكذا دالته المطابقة عليه ويدخل
في تعريف التزام الدلالة المطابقة التي مدلولها خارج عن ما وضع اللفظ له ايضا بان يكون
اللفظ مشترك بين اللزوم والمعلوم ولو فرضت مشتركا بين اللزوم والمعلوم وبين
الجميع دخل في تعريف كل من الدالات الثلاث **الاخرى** **والجواب** عند الشراح بان
قد الحيفية تعتبر اي المطابقة دالة اللفظ على تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع
له والتقسيم دالة اللفظ على جزئية من حيث انه جزئية ولا التزام دالة اللفظ على الخارج من
حيث انه لا يمتنع ولا يابس بترك القيد اعتمادا على شمرنا لان التعريفات انوصفية ولا يجب

رعاية الامر الضمني بل الواجب حفظ التقييم الذي هو المقصود واختلاف التعريفات لا يخل
بالمقصود من التقييم اي ضبط الاقسام لانه لا يخرج منه بتدليل الاختلال في الدلالات وذلك
في المقصود ان قيد الحقيقة مأخوذ من تعريف الامور التي تختلف باعتبار الإضافات
وكثيرا ما يتكون هذا القيد اعتمادا على شدة ذلك والسياق الذي هو اليه ويتمادى
في الشرح من توجيه ترك القيد بحث اما اوله فلان المقصود من التقييم تعيين الدلالة
المعتبرة في الفن او الدلالة المأخوذة في التعريف كاهب اليه باختلاف التعريفات
يحتل هذا المقصود واما ثانيا فلان التقييم ضم القيود المتكافئة في المقصود فاذ لم
تختلف تلك القيود على ما ينبغي اختل التقييم والمقصود من التعريف بالظواهر
خلل التقييم من هذا الوجه لانه انما يتبع التعريف وفيما ذكر في المحصلة
ان قيد الحقيقة المعبر في مفهوم الدلالات للتعليل في وجه التمييز بين افراد
الاقسام بالذات واما ما اورد في كلام القوم من تعيين التعريفات فهو ان كل قيد
كان يرفع خلا التعريف لكن يتخلل ما اشتهر فيما بينهم ان تقسيم الدلالة الوضعية
لله الدلالات الثلاث تقسيم عقلي يحزم العقل بحجود ملاحظة مفهوم التسمية بالاختصاص
ولا يجوز قسما اخر كيف ودلالة اللفظ الموضوع له لمجموع المتصايفين على احدهما وايضا
انه لازم الاخر ليس دالة على الجز من حيث انه جزء بل من حيث انه جزء اخر فلا يكون
تقسما ولا التزاما لانه ليس بخارج فخرجت التسمية عن ان تكون مقبولة بل عن الصحة
لاستقام المقصود والقياس بوجه ما تحتل ايضا بان اشتراط اللزوم الذهني ان اعتبار
اللزوم في مفهومه مطلق اللزوم والبيان لا اشتراط اللزوم الذهني **قلت** يجب ان يميز
في المفهوم اللزوم الذهني لان مطلق اللزوم لا يصح ان يكون سببا لدلالة اللفظ على
الخارج كما لا يمكن اللزوم الخارجي مدلول هذا ونحن نقول دالة اللفظ باعتبار كل
وضع للفظ على افراده اما على تمام ما وضع له او على جز منه او على الخارج منه اذ المعنى
باعتبار الوضع الواحد لا يمكن ان يكون لا احدهما فالمرجع عقلي والتعريفات تامة والاشارة
تفيد فمذاخر القوم في مقام التقييم ولم يتبينه المتأخرون فظنوا التعريفات مختلفة
فما ظهرها بزيادة قيود وادخلوا خلا لا كثيرا ولا تستبعد فان هذا ليس اول قارئة
كسرت في الاسلام وكثيرا ما تجبر الكمون من العظام بايدي اصعب الانام اذ انما يرام
الحق ولا اكرام ولا يجب بان اللفظ المشترك لا يتحقق فيه دلائل ان او توقف الدلالة
على ارادة المتكلم على قانون الوضع ولا يصح ارادة المعنيين تعبا للفظ وهذا اكد
ام الاشارة والاشارة على الموضوع له ابدأ الانا وضعت لتستعمل في فرد معين اذ على
ما وعوا فلما اريد بها المجموعة هي لها معنى اذ ليست الارادة على قانون الوضع

ابا ذلك على معنى واحد فان كان تمام الموضوع له لطابقة وان كان على الخارج فالتزام
لان توقف الدلالة على ارادة باطلا لانا قاطعون بانا اذ انصفناه اللفظ وكما علمت من
الوضع يتعلق بقاء سوا ارادة اللفظ او لا يعني بالدلالة سوي هذا اذ توقف
حول دالة اللفظ الوضعية اما هو بتدليل الوضع وبعد تدليل الوضع يصير المعنى مفهوم
لوقوف التدليل عليه فلا معنى لهما من اللفظ الا انه من حيث انه مراد المتكلم والتفات
النفس اليه لهذا الوجه نعم الارادة التي هي شرط اعم من الارادة بحسب الظاهر ومن
هذا تبين ان الارادة توقف على ارادة تطابقة كانت او تضنا او التزاما وجعل المطا
بخصوصه به تصرف من القاصر لقوله فتمه بل لان انتفاض بعض التعريفات بعض الدلالات
لا يتوقف على اجتماع الدلالات اذ اللفظ المراد به تمام ما وضع له اذ كان ذلك اللفظ
مشتركا بين الجز والكل ويكون ذلك المعنى جازعا انما تطابقة ولان ارادة المعني به
باللفظ قد يتحقق على قانون الوضع فاني الكتابة فانه يراود به الموضوع له لا يقال له
لارني المراد به لوجزية المراد به **قلت** توقف الدلالة على ارادة يستدعي
ان لا يجمع المطابقة والنقض والالتزام سلا وقد تقرر فيما بينهم ان النقص والالتزام
يستلزمان المطابقة وان لا يكون اللفظ الذي لا معنى له جزء مستلزما لدلالة النقص واللفظ
الذي لا على اللزوم **قلت** بالالتزام بل يستدعي ان تخصص الدلالة بالمطابقة **قلت**
يكون التقييم منه بان هذا الكلام اشتهر من قبل عدم النطق لتوقف الدلالة على ارادة على ان
ما ذكرنا متبني على كون الدلالة هم المعنى من اللفظ وجهة الاجتماع ببنية على كون اللفظ بحث
يعلم منه المعنى من ارادته **وشرطه** اي اللزوم **اللزوم الذهني** لا اعم الشايل
لا يجب انتقال الذهن من المعنى الى اللزوم حتى يتخرج به من بين سائر الامور الخارجية
لدلالة عليه ولما كان اللزوم الذهني مشهورا يعني كون المعنى بحيث يستلزم الخارج بالنسبة
ليه جميع الادهان وبالنسبة الى جميع الاثبات وكان اعتبارا له متافيا لنظر هذا الفن
مخرج كبير من المعاني المجازية والكتابة عن كونه مدلول التزاما حتى اختلف في اعتبار
العلوم الذهنية منه المصنف على ان اللزوم الذهني المشهور غير معتبر وان من اعتبر اللزوم
الذهني اعتبره بمعنى اخر ومن نفاه نفاه بالمعنى المشهور فالنزاع لفظي فقال **ولو**
مما امر يوجب الاستقال **بصرف** اي بسبب عرف عام لانه المتبادر من اطلاق اللفظ
او غير اي غير العرف العام من الشرح والاصطلاحات والمثال في القرينة وتخصيص
غير بما سوي القرينة على ما في الشرح يوجب الاحتياج الى التكلف في قوله وشرط اللزوم
الذهني اعم مما يكون على الفور ومما يكون بعدا للتأمل في القرينة وموجب عدم صحة
كله الوصل لمعني قوله ولو لا اعتبار المتكلمين لكان معناه ان نقيض الشرط او يتي

استلزام الجزاء شرط اللزوم الذهني والاستلزام ليس باولي وعلى قدر عدم كونه
لاعتقاد المخاطب بسبب عرف او غيره اذ من جملة اللزوم على هذا التقدير اللزوم
القائم في القرينة وهو ليس باولي من اللزوم لا اعتقاد المخاطب بعرف او غيره شرط للدلالة
الا التزامية اذ يوجد كل منهما بدون الآخر فلا يصح ان احدهما اولى بكونه شرطاً من
من الآخر بل الشرط مطلق اللزوم الذهني ولا مدفع له لوم يتحمل ان قوله ولو لا اعتقاد
المخاطب موصل بجزء من الشرط اي يحصل الدلالة الالتزامية باللزوم الذهني ولو لا
اعتقاد المخاطب بعرف او غيره **قالت** الشارح لم يشترط في الالتزام اللزوم الذهني
لنفس المسمى مطلقاً لانه لو اشترط ذلك خرج كثير من المعاني المجازات والتكليات
عن ان يكون مدلولها التزامياً بل لو تكن دالة الالتزام مما ياتي فيه الوضوح والمطابق
قالت السديد في بحثه ان لازم الشيء وان كان لازماً له لكن دالة اللفظ على اوجه
اظهر من دلالته على لازم لانه لان الذهب ينقل من اللفظ الى ملاحظة المدلول اولا
ولملاحظة اللزوم ثانياً فبسيب قرب هذه الملاحظات ولو لم يوافق تفاوت
الدلالات وايضا يتبين هذا الحكم بالدلالة التضييفية **هذا ان قلت**
ما ذكر من الترتيب بين اللزوم انما يتم لوم يكن تصور اللزوم مما يتوقف عليه
تصور المسمى كما في العرفي فان تصور المسمى يتوقف على تصور البصر وانما اذ اتوقف فالترتيب
على عكس ما ذكر **قلت** هذا الا بصره فيما هو بصده لانه يمكنه ترتيب المعاني
في الوضوح والخفا ولا حاجة الى ترتيب ذلك ولو حفظ الترتيب المذكور لكان تحقيق
في بعض اللزوم وتحقيق المقام متبايناً فانظر **الاراد مدور ايات** اي لا تنبأ
الوصفية **الشارح** ان كان **اللفظ** اي بوضع جميع الالفاظ التي في الطرق
المختلفة في المعنى الواحد الذي هو الكلام الذي روي فيه المطابقة لمقتضى الحال
يمكن **بعضها** او **بعضها** لا سوا الجمع في الدلالة **والا** اي وان لم يكن عالماً بوضع جميع
الالفاظ سواء كان عالماً بوضع البعض او لا **لم يكن** **كل واحد** **والا** لانه لا بد في العلم
بوضع الجمع من العلم بوضع كل واحد فيه بحث من وجهين احدهما ان عدم العلم بالوضع
لا يستلزم عدم الدلالة لان الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بوضعه
وهذا المعنى لازم الكلمة الموضوعية على الموضع اولا وثانياً ان عدم كون البعض اوضح
لازم لشيء الزدديد فانه اذ لم يكن كل واحد والام لم يكن بعضهما اوضح لان كون الشيء
في الدلالة فرع دالة الاوضح والواضح فلا وجه لتخصيص اللزوم بالاول ويمكن دفع
الاول بان المراد بالدلالة هناك فهم المعنى ومدار ووضوح الدلالة على رتبة العرف
وبطبيعة الثاني ما به منه مما ذكر على منشا عدم لزوم عدم كون البعض اوضح على القدر

الثاني

الثاني وهو ان الدلالة فكأنه قالت والام لم يكن كل واحد الا فلا يكون بعضها اوضح
الشارح العلم بوضع جميع الالفاظ لا يمكن في العلم بالمعنى اذ لا بد من العلم بوضع الطبيعة ايضا
والعريف بوضع الالفاظ لا يمكن في اثبات ان الامر المدكور لا ياتي في الوضعية لجواز ان ياتي
في دالة الطبيعة **الشارح** العلم بوضع الالفاظ على ما بينه لا يكون بدون العلم بالمعنى اذ الطبيعة
جزء من المقتضى فاما لو قال ان كان عالماً بوضع الاشياء لم يكن بعضها اوضح لم يتم **في ان قلت**
قوله ولا لم يكن كل واحد منها الا اي وان لم يكن عالماً بوضع جميع الالفاظ لم يكن واحداً
والا لقي العموم في الشرط والمقارن بقا الاصل لان النفاذ اذ دخل على ما فيه قيد رجع اليه مع بقا
الاستلزام في احتمال ان لا يكون عالماً بوضع شيء من الالفاظ وتكون لم يكن كل واحد والام في رجع
الاحكام الكلي واستقام صدق الاحكام الكلي يكون وجهين وهذا المعنى متعارف فيما بين
الرباب الاستدلال على ان حال ما بقي يكشف عن حاله ما ذكر ولا يلتبس ويمكن ابطال الشك الثاني
بان يقال والام لم يكن ما لا يعلمه من طرق المعنى الواحد لان طريقاً يورد فيه المعنى ما يعلمه
الشارح وكل كلام المصنف عليه سابع قائم وانما قال والام لم يكن كل واحد منها الا لوم يبدل
والام لم يكن دالة تنبهاً على ان الشرط رفع للايجاب الكلي وكلمات ان كان عالماً بوضع كل
لفظ لا استغنى عن هذا التنبية واورد انه لو توقف فهم المعنى على العلم بوضع لزوم اللزوم
لان العلم بالوضع يتوقف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة
يتوقف على فهم المنتسبين **والجواب** عنه الشيخ في الشفا بان فهم المعنى في الحال يتوقف
على العلم بالوضع سابقاً وبعض المتأخرين بان فهم المعنى من اللفظ يتوقف على فهم المعنى في الجملة
الشارح هذا اقرب من الاول هذا اولى الاول نظراً لان فهم المعنى في حال اطلاق
اللفظ قد يتوقف على العلم بالوضع فيما او العلم بالوضع فيما قد يتوقف على العلم بالمعنى فيما
والعلم بالوضع فيما قد يتوقف على العلم بالمعنى فيما يتبع العلم بالمعنى في حال اطلاق
اللفظ قد يتوقف على العلم به فيما فاما لم يمكن الذم ايضا بان فهم المعنى من هذا
اللفظ قد يتوقف على فهم المعنى لان من هذا اللفظ وبان فهم المعنى بالوضع يتوقف على فهم
المعنى بالوضع ولا يخفى ان هذا الشك مع من كانه جارية في اشتراط مطلق العلم
بالوضع في مطلق الدلالة الوضعية لما في اشتراط العلم بالعلامة في مطلق الدلالة لان
العلاقة مطلقاً نسبة الدال والمدلول يتوقف العلم بها على العلم بها لما بينا ذلك في استلزام
الدلالة بالازادة وبعد يتجه ان حين اطلاق اللفظ وتذكر الوضع فهم المعنى يتوقف
تذكر الوضع عليه فلامعني لهما من اللفظ لانه يحصل الحاصل في التحقيق انه فهم المعنى
من حيث انه مراد بواسطة العلم بالوضع المتوقف على فهم المعنى لان حيث انه مراد ومنه
الملازمة الاولى مستند الجواز التفاؤل بين المعاني الوضعية في حضورها عند العقل مرة

ويطوأن يكون الاثن بعض اللفاظ اكثر والاعتد بها اقرب ويحتاج بذكر وضع العلم
الى تفكر في اقله تكون على الحسن وتكون مضاه على العقل **المعنى** عنه
الشراح بان المراد بالاختلاف في الوضع والحقا ان يكون ذلك بالنظر في العقل لانه
ودلالة الالتزام كذلك انما من حيث انما دلاله الالتزام قد تكون واضحة كافي للور
القرينة وقد تكون خفية كافي للواز من البعيدة بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق
واجب قطعاً عند العمل بالوضع والتفاوت في سرعة الحضور ويطوع انما هو من جهة تدرك
التابع للوضع ويطوع ولهذا يختلف باختلاف الأشخاص والأوقات وهذا اوضح بحيث
ان الانتقال من المعنى الى الخارج من شرط الدلالة الالتزامية وتذكر الوضع من جهة
الدلالة المطابقة وجعل الاختلاف لتفاوت الانتقال سرعة ويطوع اختلاف الدلائل
الدلالة دون الاختلاف لتفاوت التدرك كذلك حكم على انه يقتضي ان لا يعتد باختلاف
الطرق في الوضع والحقا باعتبار الدلالات الالتزامية بسبب لزوم حاصل من العلم
في القرآن انه اختلاف الدلائل بكل من جهة سرعة النسبة للقرينة ويطوع
القرآن وضوحاً وخفاً وكذلك تختلف تلك الدلالة باختلاف الأشخاص فالوجه ان يقال
ولا يتاخر اختلاف المذكور في الدلالات الوصفية لان المراد اختلاف بالنسبة الى
البلغا والاختلاف في المعاني الوصفية سرعة التدرك ويطوع فيه العانة والمطابقة
على انه لا يعتد ان يقال لا يتحقق ذلك الاختلاف في الكلام البليغ لان المبالغة بعد
القصاحة وهي لا تكون الا بالفاظ كثيرة الدوران على السنتهم لا يحج عليه ما اورد
الشراح على بيان من ان العمل بوضع الالفاظ لا يستلزم عدم الاختلاف لان العمل قد
يتفاوت لانه قد يكون جازماً وقد يكون غير جازم لان ذلك التفاوت ايضا مشترك
بين العامة والخاصة على ان التفاوت في العمل بالوضع لا يوجب التفاوت في الوضع بل
لان التفاوت في الوضع بسرعة الفهم ويطوع والظن بالوضع لا يوجب بطي الانتقال
بل يقتضي من الظن بسرعة الى المدلول ان الانتقال قد يكون الى طنه قائم لم يحج
على هذا المعنى الوجه ما اتجه على ما ذكره من ان عدم جريان الطرق المختلفة فالوجه
الذي يدفع به التقييد المعنوي على البيان فلا يتاخر في الاستدراك المذكور في الدلالات
المطابقة وانما خص بحث البيان بتلك الطرق لان ما عداها من العلوم الغريبة كالأز
تدبره في مقدمه وياق **بالعلمية** جواز ان تختلف **باب اللزوم في الوضع** قال
المصنف انما ياتي بالدلالات العقلية لجواز ان يكون للشيء لواز من بعضها اوضح لوزان
بعضها راد بالواز من الجزء والام يف بانه بالدلالات العقلية مطلقاً وسبب ذلك في
هذا المعنى كتاب هذا المسلك وبعد يرد عليه ان اللزوم مالم يكن ملزوماً

العلم

بانه لا صرح هو به في غير هذا الموضع فينبغي ان يقول لجواز ان يكون للشيء ملزوماً
لزمه لبعضاً او وضع منه لبعضاً والجملة بانه اما في الالتزام بان يكون البعض ملزوماً بانه
والبعض حرف واصطلاح اوقريته واضحة وخفية وان يكون البعض ملزوماً بلا واسطة
والبعض بواسطة فهم اللزوم من اللزوم بلا واسطة اوضح من فهم اللزوم بواسطة لان الانتقال
من اللزوم الى لاي لا يرد له لازم لانه وانما في الضمن بيان دلاله لفظ الكل على الجزء اوضح
من دلاله لفظ الكل على الجزء لان الانتقال اولى في الجزء لم يرد له لفظ الجزء يكون دلاله الحيوان
على الجسم اوضح من دلاله الانسان عليه **المعنى** الشراح بانه ينبغي ان يكون الامر بغير
لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولى هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان فينبغي
الانسان والحيوان في الدلالة على الجسم لان المفهوم منهما اولا هو الجسم وليس ان يحمل الاعتدال
انه ينبغي ان يكون دلاله الانسان على الجسم اوضح من دلاله الحيوان عليه اوضح من دلاله المطابقة
ودلالة الانسان اوضح من الاوضح من دلاله المطابقة لحي اوضح من دلاله المطابقة له لان
الدلالة المطابقة لحي اوضح من كون الامر بالعكس ايضا انما يثبت المطلوب ولا يضر فلا
ظلمة ولا اختصاص الاشكال ببيان الضمن لانه لا يطرده القول بان فهم لازم اللزوم لجواز
ان يكون فهم اللزوم موقوفاً على فهم لازم اللزوم **المعنى** بان القوم يحول بان الضمن تابع لفظاً
لان المعنى ينبغي انما يقتضيه الذهن ان يكون الموضوع له كانه يوافق ذلك على ان الضمن هو فهم الجزء
وملاحظة بعد فهم الكل وكثيراً ما يعم الكل من غير التفات الى الاجزاء هذا **المعنى** عليه
التدبر بانه لو كان الضمن فهم الجزء بعد فهم الكل لم تكن المطابقة فيما تركب معناه مستلزماً
للضمن كما صرحوا به وقد فسرنا قول الضمن تابع المطابقة بانه تابع له في القصد لان الواضع
لم يقصد بالاحاطة الا فهم المعنى المطابق ووردوا القول بالانتقال من المعنى المطابق الى المعنى
فمن الجواب لا يطابق كلام القوم **المعنى** المطابق لقوله اوضح ان يقال لفظ اوضح
بالكل لا باعتبار تمامية اجزائه كافي الالفاظ المركبة فاذ اطلق لك اللفظ فهم الكل جملة
اجزائه فهم كل جزء اجزاء الضمن لان المطابقة فيما تركب معناه وهو متقدم الكل والاختلاف
الذي يوجد في الضمن ليس باعتبار فهم الاجزاء من حيث انه مراد بلفظ الكل ومودي بالدلالة
الضمنية ولا يحج ملاحظة الاجزاء والاتفاقات البسيطة فهم الكل اجزاء انما هي بطريق التحليل
فيستعمل او اياً اجزاء اجزاء الاجزاء فهم جزء الجزء متقدم على فهم الجزء كنه من حيث ان
ملاحظة متاخر عن فهم الجزء لا شك ان فهم كونه مراداً باللفظ يتوقف على ملاحظة متاخر
على ملاحظة الجزء فيكون اخفى من فهم الجزء على هذا الوجه وبالجملة الاختلاف في المدلولات
الضمنية وضوحاً وخفاً من حيث انما مرادة والمعتبر في هذا القول هو فهم المراد الا
الفهم مطلقاً هذا كانه وفيه بحث انما اولاً فلان الفهم التفضيلي لا يمكن تفضيلاً

لربك الاختلاف في الوضع ولما باعتبار اختلاف في الدلالات العقلية هو القدر الذي
وأما ثانيا فلان القول باستلزام المطابقة التصرف فيما تضمن مقناه وإبطال الاستقلال
له في الجزاء كلام أهل الميزان فلا ينافي ما ذكره الشارع في توجيه كلام أرباب البيان وأما ثالث
فان الدلالة التفصيلية على الجزاء ليست دالة عند أهل الميزان لأنها ليست دالة
بخلاف مما البيان فان الدلالة في الجملة عند من يعتقد فينبغي ان تكون دالة تفصيلية
ويكون التصرف عند هراهم فيمكن توجيه كلام الشارع بأنه ان يقول التصرف هو فهم الجزاء
بعد فهم الكل ان التصرف المعتبر عند القوم ذلك لان المعتبر من الدلالة عند هراهم الدلالة على
المراد وأجيب عليك ان الدلالة على الجزاء من حيث هو مراد انما هو القرينة فاختلاف الدلالة
التفصيلية وضوحا وخفا لا يقتصر على ما ذكره من الدلالة على الجزاء والدلالة على الجزاء كليا
يكون بتفاوت القرائن وضوحا وخفا ويمتنع ان لا تقوى ان تأتي الايراد المذكور في
الدلالات العقلية لا يتوقف على ما ذكره من المومن حتى لو كان الوازم الذهنية البينة والامر
كلما في مرتبة من الوضع يكفي في اختلاف مراتب الوضع في الدلالات العقلية تفاوت الدلالة
القرآنية العرفية او اصطلاحية او المبنية على الشاغل في القرائن لانهم ارادوا تحقيق
في الغاية واورده الشارع انه يخرج من تعريف البيان البحث عن الجواز المفرد وهو مظهر
البيان وكثير من اقسام الكناية لانها في المعاني افرادية او قد مر ان المراد بالمعنى الواحد
معنى الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال **واجاب** عنه بان تفاوت الكلام في
الوضوح ولما بتفاوت دلالته في الجزاء على تعانها فالأيراد المذكور لا ينافي لا بمعرفة المفرد
ولكن ان تقول مراده من معنى الكلام الذي روعي فيه روعي المطابقة لمقتضى الحال اعم من المطابقي
والمعنى النصفي والمعنى الاتراحي فحينئذ يباحث الجواز المفرد مثلا مقامه بالان لا يقع
مر اللفظ المراد به اشار بكلمة ثم الى الاستقلال من حيث الى اخر فانه النقل من تعريف البيان
والتحقق التعريف له ما يبحث عنه في الفن او اشار الى ان ما سبق مقدمه لتعيين الكناية وما
واكتفى هنا بما يراه اثنين من الثلاثة التي اشتهرت من مقدمات العمل اعني بيان الحقيقة
والموضوع والقياس لا قد تبين في اوائل الكتاب ان فائدة علم البيان الاحراز عن التعبد
المعنوي **لازم** يعني باللازم ما ينبغي ان يوضع له في الجملة تفهنا لكان داخل الجوار
ما وضع له الاولى ما وضع هو له على ما لا ينبغي على نحو ان كنت ذالت ان كانت
لازم **ارادته** يعني ما وضع له ولم يقدر ان اقيمت قرينة ليخرج ما قامت قرينة من غير
المشكل لان قصد المتكلم بما لا يطالع عليه فحصل القيام وكذا لا قامت **فما اراد**
لا ان الكناية هو اللفظ المراد به لازم ما وضع له مع جواز ارادته فلا يقام قرينة على عدم
انه مع اقامه القرينة عليه لا يستلزم له جواز الارادة وبهذا تبين هول من قال المراد به

لازم

ارادته عدم جواز ارادته لان مبني الكناية على جواز ارادته لا على ارادته وجعل
الجواز والكناية تحت اللفظ المراد به لازم ما وضع له مع انه قيل ان المراد بالكناية المذكور
لان الموضوع له ما لم يكن مذكورا لغيره لا يستعمل منه اليه فالاستعمال ابدل في اللزوم ومما
في الشرح ان هذا مبني على ان الاستقلال في الجواز والكناية من المذكور له لازم وان ما ذكره
الشككي من ان المراد بالكناية المذكور وفي الجواز اللازم لا يصح ادلا لا باللازم من حيث انه
لازم على المذكور فيجوز عليه انه مع صحة كلام الشككي ايضا يتم ان اللفظ يستعمل **فيما**
في اللازم لان كون الاستقلال في الكناية من الشارع على ما هو مراد الشككي باللازم لا ينافي في ذلك
المقدمة الحققة لما ذكره ان الاستقلال من الموضوع له ابدل في اللازم يعني ما ينبغي انك لا تعرف
الموضوع له في الجملة ثم من القرائن القائمة على عدم ارادة الموضوع له استحالة فعله من جوار
كون المعنى الحقيقي من الكناية مستحلا كجاء الله يعترف بين الجواز والكناية بذلك ويجعل ان يحصل
الفرق بان المراد بالجواز المتبوع والكناية التابع ولا يربك في كون الجواز مطلقا وما اراد به
اللازم ان بعضه مما اراد به المشبه به والحق او الكل لغير ذلك لان جميع ذلك يرجع الى اللفظ
بالمعنى السابق بقى ههنا انه فوات قيدان لا بد منهما وبدونهما لا يحصل تعريف كل من الجواز والكناية
اخذهما قيد اصطلاح الخطاب حتى لا ينقص تعريف الكناية بلفظ استعمال فيما وضع له
في اصطلاح الخطاب وهو غير ما وضع له في اصطلاح اخر فانه لا يصح هنا قرينة على عدم ارادة
ذلك الموضوع له وعدم الجواز بلفظ مشترك بين لازم ومذكور فانه يصدق عليه اذا استعمل
في احد معنيين له اللفظ المراد به لازم ما وضع له من حيث انه لازم ما وضع له وما بينهما قيل
على وجه يصح لئلا يدخل في تعريفهما ذكر الاب والارادة الابن فانه لا يصح مع اللزوم بينهما
فوق غلط واللفظ المراد به لازم ما وضع له لعلاقة لم يعتبر في معنا واللفظ المراد به
لازم ما وضع له اذ جري على اللسان سموا واللفظ المراد به المشبه مع عدم ادعاء **فله**
في جبين المشبه به فان ذلك غلط لا بعد من الجواز والكناية **وقدم** اي الجواز **عليها** اي على
الكناية **ان مقادير بعضها** المقصود وجه التقديم في البحث لا في التقسيم فالتقديم
في التقسيم تقديمه في البحث على ان مفهومه وجودي ومفهوما عددي واما قال الجزاء في معناه
لانه لم يرد في الكناية المعنيين بل بجوار الارادة فنقول الجواز منزلة الوقوع وبهذا
التنزيل صار جزاء هو كل جزاء وفيه وان معنى الجواز من حيث هو مدلول الجواز ليس هو مدلول
الكناية من حيث هي مدلول الكناية ومن وجوه تقديم انه امر بكونه بياحه وتزويد قايته
وكونه مباحث ما يتوقف عليه ويستلزم عليه وانه ابعد من الحقيقة التي لا يبحث عنها في القيد
بخلاف الكناية فانه شبه بالحقيقة فاعرفه **لا يكله** ثم الى التفاوت بين الجواز والكناية
والشبهة في ان النسبة غير مقصود بالذات في الفن بخلاف ما قد اشار بقوله فالخبر في

الثلاثة الى امر خارج وهو ضبط ابواب الفن اجمالاً وهو ايضا من مقدمات الشرح
بانه اي من الجاز ما ينبغي من النسبة قاله الشارع وهو الاستعانة التي كان اصلها
التشبيه فذكر المشبه به وارتيد المشبه فصارت استعانة فجعل معنى لا يتنا على التشبيه
ولكن ان جعل صفاته ان علاقته التشبيه وبالجملة يتجه ان اصل القم الاخر من الجاز ايضا
اربعة وعشرون نوعاً فلو كان بيان الجاز معينا للتعريف بالاصل على وجه لوحي بمقتضى احد
التعريفات لكان الجاز المرسل الا ان يتكلف ويقال يريد ان منه ما ينبغي من التشبيه الذي
مباحث كثيرة مستحق ان يجعل بابا على حدة ولا يسهل باب ما ينبغي عليه ولا يذهب على ان
تشبيه ما ينبغي عليه في الجاز ينبغي عليه الاستعانة بالكتابة فجعله اصلا من اصول الفن
ليس لمجرد مصلحة الجاز **فصل في التعريف** له على وجه خلاف ما ينبغي عليه الجاز المرسل
فانه لقلته اورد في بحث الجاز المرسل كما هو حق مقدمة التي **وقد** فرع المقام على انه
بعض الجاز على الاستعانة بجعله ابنا على حدة وتقديمه على الجاز والكتابة ولذا كتبت الشارع
في بيان المصنف فجعله على التعريف للجاز ووجه تقديمه للتدليل على الاستعانة خارج
واما على الجاز المرسل فلان اتصال الجاز المرسل بالاستعانة جعلها ابنا واجدا ووجه
وجه تقديمه على الكتابة لان الجاز يتقدم عليها **فاحرص** اي على البيان المحول على
الثاني من الكتاب وهو حينئذ محمول على المقصود من علم البيان لان الفن مشتمل على امور ثلاثة
تلك الثلاثة من تعريف لغير بيان ما يبحث عنه فيه وضبط ابوابه لغيره ذلك فلهذا افاد
في الايضاح فاحصر المقصود في التشبيه والمجاز والكتابة ولكن ان جعل التعريف على علم البيان
المعروف فيظهر المقصود بدون اعتبار المقصود **في الثلاثة** المذكورة وكان معنى الاسم
الثلاثة باسماي بحث عنه فيما سمي ابواب المعاني باسم الاحوال على ما هو ظاهر الحال من
سوق المقال ويظهر على الاستعانة بالكتابة على مذهب المصنف لانه ليس مما يدخل في المراد
بالتشبيه ههنا ولا بمجاز ولا بالكتابة ولعزم من السد الشد بان ما ذكر من انما الاستعانة
على التشبيه لا يوجب جعله من المقاصد البانية بل يوجب كونه مقدمة لمبحث الاستعانة
وتباني كونه مقصدا من المقاصد البانية بل يوجب كونه مقدمة لمبحث الحروف متباحثه
لا يوجب ذلك بل يوجب جعله مقصدا على حدة بعد ثبوت كونه مقصدا **فان** ما يوجب
عليه المقصود الاصل من المعلوم جعله متباحثا جعل متباحثا القضايا من المنطق لا يتنا
القياس عليه ومباحث الكليات منه لا يتنا العرف عليها **فان** السد الشد للمقابلة
اصل سكراسه من اصل هذا الفن وفيه من التكت واللطائف البانية ما لا يحصى وله
مراتب مختلفة في الوضوح والغموض ان دلالة مطالبه وحينئذ يصح ما ذهب
اليه من الاراد المذكورة لاتباق بالوضعية ولو تتبع ما ذكره المصنف في الايضاح من سرف

التشبيه

التشبيه والطائفة فلا يتحقق لم يتوكل شبهة فيما ذكره ونجحت انه مع ذلك كيف لم يتبين
ان الطرق المختلفة جارية في الدلالة المطابقة وان ليس التشبيه متطفا للاستعانة
لكن يتجه ان هذه اللطائف هل هي بانية ام داخلية في المعاني لا بد لكونها من البيان من بيان
وتدل البديهة عن بعض الافاضل فائدة وهي انك اذا قلت وجه على البدر لم ترد به
ما هو معنونه وصفا بل اردت انه في غاية الحسن ونسابة اللطافة لكن اعادة هذا المعنى
لا ياتي في اعادة المعنوم الوضعي كما في الكتابة وحينئذ ينبغي ان يخصر بقاصد علم البيان في اربعة
التشبيه والاستعانة والمجاز المرسل والكتابة والوجه في الضبط ان يقال اذا اردت اللطافة
خللا ما وضع له فاما ان ياتي في اعادة ما وضع له او لا وفي كل تقدير فاما ان ياتي في اعادة
منه على التشبيه او لا فنسبة التشبيه الى الاستعانة فنسبة الكتابة الى الجاز المرسل الا ان
التشبيه مع كونه اصلا مقصودا مقدما لمباحث الاستعانة فاستحق التقديم عليها من هذه
الحجة التي هي الاقوى من الحجة والاخرى التي بها احرقت الكتابة عن الجاز المرسل فاما كتابة
بحث اما او فلان عدم اعادة المعنوم الوضعي من قولنا وجه على كالبدر ليس بظاهر المراد
وجه كالبدر في جميع جهات الحسن وهو لا يقتصر في المدح عن قولنا هو في غاية الحسن ونسابة
اللطافة واما ما بناه فلان التشبيه انه يريد به المبالغة في كمال التي وارتيد به انه ممكن
وانه على هذا المقدار لا وصف فانه لم يمنع مانع من اعادة المعنى الحقيقي فهو اجل في الكتابة
والا في الجاز المرسل فيكون مقصدا **ابا التشبيه** اي هذا الباب ينبغي
بالتشبيه فلذا قال **ابا التشبيه** ولم يأت بالتميز ولا يجمع اليه تكلف في الموضع **وقال**
الشارح يريد بالتشبيه الاول التشبيه الاصطلاحي الذي يتبع عليه الاستعانة وفي الثاني
ما هو اعنى التشبيه اللغوي فلذا الميات بالتميز ليلاموه بظاهره وفيه ان الاول اعنى
من المستثنى عليه الاستعانة لان المستثنى عليه ما يكون وجه التشبيه فيه اقوى والمذكور في
هذا البحث لا يقتصر عليه الا ان يقال المقصود بالبحث ما يتبع عليه الاستعانة وذكر الباقي
متطفا **وقال** اللام في التشبيه الاول العهد وفي الثاني العهد وفيه انه اذا اريد بالاول
التشبيه الاصطلاحي ايضا فاللام فيه ايضا للحسن لان لام العهد اشار الى قسم من مفهوم
اللفظ ولم يرد هنا ثم منه وجعل التشبيه بالمعنى اللغوي وصرفه الى الاصطلاحي باللام
العهد بعيد ويكره ان يقال المراد التشبيه الاصطلاحي الذي يكون المشبه به اقوى
من وجه الشبه لكن الظاهر في سوق الكلام ان المراد به ما قصد تعريفه بقوله والمراد
ههنا عالم لكن الخ فاعلم انما عرف مطلق الشبه لان جبر الشبه الاصطلاحي لان كلمة
ما في تعريف التشبيه الاصطلاحي عبارة عن التشبيه ويتضمن ظهور وجه المناسبة بين
المعنى الاصطلاحي واللغوي ويظهر على ان تعريف التشبيه الاصطلاحي بتشبيهه لم يكن على

الاستعارة الخ ليس تعريفا بل هي تشبيه على تعريف التشبيه الاصطلاحي بالتشبيه القوي
 الدلالة مستند قولك ذلك فلان على كذا اذ احدى له **الامانة** الدلالة بالهداية
 تعريف بالمعروف لانهم عرفوا الهداية بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب **الانقوت**
 ليس المقصود تعريف الدلالة بل التشبيه على ان المراد به ليس الدلالة التي هي صفة اللفظ
 كانه في هذا المقام **فان قلت** لم يحتمل الدلالة على ما هو صفة اللفظ واللفظ ايضا
 يدل على مشاركة امر لا مكنى **قلت** في عرف القوم واللغة لا يسمى اللفظ بالمسبة على صيغة
 امر الفاعل وما يسمى به المكنى **فان قلت** امر لا مكنى في معنى فالامر الاول هو المسبة
 والثاني هو المسبة به والمعنى وجه التشبيه والدال المسبة هو المكنى في الشرح انما
 هذا التفسير ما يدل على ان ريتد عمر وجا في ريتد وعمر وما اسبه ذلك **فان قلت**
 السيد السند ان المدلول المطابق في هذه الامثلة ثبوت المستند لكل من الامرين وبذلك
 مشاركتهم في المستند فالمكنى تصد المعنى المطابق فلما يدل على المشاركة فهو داخل
 في التشبيه وما وقع في عبارة امته التعريف ان باب فاعل وتفاعل فتشاركه والتشارك
 فمما حقه والمراد انه يلزم ان يكون فاعلا او مفعولا او متعللا او متعللا او متعللا
 او عدم الفرق بين ثبوت حكم لشئين وبين مشاركتهما احداهما بالآخر او الفعلة على ما
 افقته فيما يستدل به في الاختيار ومما ذكرنا انما يقال انه لو اعتبر القصد
 في الدلالة لم يكن للفظه دالة على المدلوله الحقيقية والالتزامية لانه فرق بين دالة
 المكنى دالة اللفظ **فان قلت** يحتمل ان هذه الامثلة على تقدير قصد المشاركة
 فيها تدل على التماثل ووفق بين التماثل والتشبيه يدل عليه ما سجد من المصنف
 فيما بعد فان ريتد الجمع بين امرين في شئ فلا حسن ترك التشبيه لانه الحكم بالتشابه
والمراد انما هو الاول وهو ههنا اي التشبيه في الاصطلاح ليعلم ان هذا بيان معنى
 اخر للتشبيه واما عبارته فتوهم ان معنى التشبيه هو ما سبق والمراد منه ههنا
 قيم بطريقه كذا العام وازادة الخاص **فان قلت** اي تشبيه لم يكن **فان قلت**
الحقيقة نحو ان اسد في الختام **واعلى** وجه الاستعارة **فان قلت** نحو اناس
 المسية اظفارها ولا اهمال في التعريف بترك التقييد لان لا يكون على وجه التمثيل
 لان الاستعارة التمثيلية داخل في التحقيق وان لوهم عبارة المصنف فيما بعد
 وحسن كل من الاستعارة الحقيقية والتمثيلية برعاية جهات حسن التشبيه التمثيل
 ببال تحقيقه **واعلى** وجه **الحقيقة** فبذلك يخرج تشبيه يقتضيه التجريد في
 اذ لم يكن تجريدا بل هو من نفسه لا جليل لا تشبيه نحو قولهم فلان الخلد فانه لا يفرق
 ه ا الخلد من جنسهم وهي عين ا الخلد لا تشبيه به بخلاف نحو قولهم ريتد اسد فانه

لجريد

لجريد اسد من ريتد واسد تشبيه به لربيد لا عين فيه تشبيه مضمرة في النفس من اخر
 به عن نحو قولهم فلان الخلد فلما جرد عقله عن خواص الوهم وكان حالة الوهم فيه
 تعريف التجريد بالانتزاع عن امر ذي صفة اخر مثله فيها فتوهم ان كل تجريد تشبيه
 فامع النظر واسبق نظر الخلد لئلا يفتضح من سوء الاثر وعما ان اخرج التجريد
 من التشبيه بخلافه من المصنف مع المقام حيث صرح بجعل التجريد من التشبيه
 مستند ذلك في الخاتمة تحقيقا يظهر منه اذ لا خلاف بينهما في المقام ايضا مع
 في هذا التقييد انما لم يكتب بقوله **واعلى** وجه الاستعارة والاستعارة بالكمالية
 عند فلا يفرق اذ امة معنيين في اطلاق واحد ولم يذكر الاستعارة التمثيلية لانه
 هناك اثبات لوازم المسبة به المسبة بطريق المجاز العقلي وليس فيه دالة على مشاركة
 امر لا مكنى بل يدل على المراد بكلمة ما من التشبيه اللغوي حتى يحتاج الى طرح واما
 على مذهب السكاكي وهو ان الاستعارة مشكوكه معنوي بين الكلي والتمثيلية استعارة
 اللفظ الموهوم شبه بالحق فيجب الانفا بقوله ما لم يكن على وجه الاستعارة لان
 في التقييد تطويلا لا فائدة **فان قلت** التامع وينبغي ان يراة فيه قولنا بالكاف ونحوه
 لفظا او تقدير يخرج عنه نحو فلان ريتد عمر وجا في ريتد وعمر وفيه انه خرج من
 تفسير كلمة ما بالتشبيه اللغوي ولما كان دخول نحو قولنا ريتد اسد وصح بك في التقييد
 المذكور التشبيه مشكوكا للاختلاف في ان اشأنا استعارة او تشبيه بل صرح بما هو
 مراده ومذهب فقاه **فان قلت** قوله **فان قلت** اسد مما حذف فيه ارادة
 التشبيه وجعل المسبة به خبرا او مما جعل تشبيهه مذكور ونحوه **فان قلت**
فان قلت مما جعل المسبة به خبرا او مما جعل حذف الاداة خبر المسبة محذوف او جاريا
 مجري الخبر من الحال والمفعول الثاني من باب غلت والصفة والمضاف اليه نحو ما البين
 اي ما هو المكنى ولا يدعيب عليك انه يجوز ان يجعل المسبة به مبتدأ نحو الاسد ريتد
 لان المبالغة في التشبيه تدور على دعوى الاتحاد وجعل المسبة به مبتدأ وجعله خبرا
 بيان في ذلك ويعبر عنه بحسن المبالغة في معنى حين هو المأخوذ ولا تعرض عن الحق
 وان عقله كبرون وفي اي ريتد اسد وصح بك عن زيادة مبالغة في كون
 التشبيه البليغ تشبيها الاستعارة لما ان ريتد اسد اقرب اليه الاستعارة من
 ريتد الاسد كما ستعرف في الخاتمة ولهذا اقتصرت على التعريض بهما واختار **فان قلت**
 ليس باستعارة لما ذكره صاحب الكشاف ان الاستعارة انما تطلق حيث يطوي ذكر المشابهة
 كما ويجعل الكلام خلوا عنه صائلا لان يترك به المفعول عنه والمفعول اليه لولا دالة
 الحال او مجري الكلام من عبارته ودلالة على ان ما ليس باستعارة ظاهرة وان اشكل

على الناظرين قوله لولا لالة الحال ونحوي المقال لانه لا يصح مع القرينة ارادة المنقول
عنه لا يصح بدونه ارادة المنقول اليه **واجاب** عنه الشارح بانه قيد ارادة
المنقول اليه بان نصب القرينة وفيه انه يصح المنقول عنه مع وجود القرينة بان يترك
القرينة فلا معنى لتقييد الكلام على ارادة شي منهما انه لو قطع النظر عن حال يدل على ارادة
المنقول عنه وهو عدم القرينة وعن حال يدل على ارادة المنقول اليه وهو القرينة وعن
نحوي المقال ومقتضى سوقه للطالب لتحقيقه ببحار ارادة **منها** **والنظر** **عرك**
هو العرك لغة اي الفكر منها في **اركانه** **قالت** الشارح المحقق اي البحث في هذا المقصد
القول فيه تنبيه على ان التشبيه الذي هو من مقاصد الفن لم يجعله في موضع مثالا
بل احدا اركانه والمقصود معرفته لانه معنى الاستعارة لا اركانه وبذلك اعلم ان البحث
عن الشيء قد يكون بالمثل على اجزائه الخارجية ليحصل منه تلك استنباط احوال محمولة
عليه **وفي طريقه** **وجهه** **واذ** **انه** اطلق الارقان على تلك الاربعة مع ان التشبيه الدال
المخصوصة وتلك الاربعة خارجة عنه كالفرض لانه اطلاق في مفهومه او لانه اركان
لفظ الدال على التشبيه تنزيلا للدال منزلة المدلول بهذا اواب امة العربية والدال
على التشبيه وان ليس الا واحد منها لكنه كثير اما يكون حرفا لا يودي معناه الابوتة
الطرفين والوجه كاشان المعروف فجعل الدال المجموع المشتمل على الاربعة ولذا اكد
اطلاق التشبيه على الكلام الدال على المشاركة المذكورة محققا زيدا كالاسد في الجحش
واياك وان جعل ضميرا اركانه لانه التشبيه يعني الكلام المذكور او الى مفهوم التشبيه بغير
الاستخدام ونحوه غير العرض منه واقسامه لانه التشبيه يعني الدال لانه المذكور بانه
افراد به هذا الطريق فانه بعيد عن ارباب الفكر والتفكير ولا يليق مقام التقييم ولا يربط
به البيان السليم والاداة ليست اداة التشبيه بل هو اداة الالة لربط الطرفين
بلاخر في مقام التشبيه والمراد به اما بمعنى الكاف ونحوه فيلزم المقصود بطريقه ووجهه
واما نفس اللفظ الدال تنزيلا للدال منزلة المدلول **قالت** الشارح قد قدم البحث
عن طريقه يعني من بين الارقان لانه وجه التشبيه قام بهما والارادة الالة لبيان
التشبيه بينهما اولا وان ذكر احد الطرفين واجب اليه بخلاف الوجه والارادة هذا الكلام
وفيه انه يقال في جواب هل زيد كالاسد نعم فيحذف الطرفان الا ان يقال لا يجوز
بقرينة كالمذكور ولا يحذف الطرفان بلاقرينة بخلاف الوجه والاداة فانه لما عرضا
بقوته في جاني زيد اسد **ومن نقول** **قدم** البحث عن طريقه لان البحث عن التشبيه
لانه سبب الاستعارة التي هي طرف احد طرفي التشبيه فاهتمام صاحب البيان بالطرف
في الطرف الاخر وهذا هو الوجه الاجلي وان خفي لانه لا يصح ان يقال قد قدم

البحث

البحث عن الطرف في طرف فنانا **وفي العرض** **منه** **وفي** **اسما** **قالت** المصنف في الايضاح وفي سببه
بمنه الاختيارات وبهذا على وجه آخر اقسامه **طرقا** **اما** **حيث** **ان** اي مسؤولا في البحث وهو غير
في البحث الظاهر عند المتكلمين وعليه بنا التقييم كالحديث المشهور **الفتح** **ويؤا** **قده** **اعلم** **الضاح** **بكن**
في القاموس الخدان والخذلان القم ما جا وزوجا الخبيين في شتي الصدق اما لانه ان يكنتان
الاف عن يمين ويمال او من لدن الجحش الى الجحش **والورد** **في** **القاموس** **ورد** **كل** **محمودة**
وقلت على المحمودة الورد الاحمر **والنقص** **الضعيف** **اي** الذي لا يتبع الاعن قريب
والنقص **في** **الشح** **هو** **النقص** **الذي** **خفي** **حتى** **كانه** **لا** **يخرج** **عن** **فضا** **القم** **لكن** **في** **القاموس** **هو** **القص**
الخفي وكل خفي او اخفي يابون من صوت القوم **والنقص** **اي** **تخ** **الم** **او** **النقص** **المخرج** **من** **القم** **لكن**
الف **الورد** **الآخر** **هو** **الملايم** **بالعبرة** **والاول** **هو** **الملايم** **بشرح** **الضمير** **والرقي** **اي** **ما** **القم**
الحق **وهو** **ما** **استكن** **من** **عصير** **العنب** **او** **فام** **ورج** **القم** **بانه** **حرم** **وما** **بالمدينة** **فحم**
عنب **وما** **كان** **شراهم** **الا** **البستر** **والنقص** **من** **القم** **والنقص** **قالت** **الشارح** **المحقق**
وهذا **انما** **فيه** **نوع** **تسامح** **الا** **في** **النقص** **اي** **الضعيف** **والنقص** **وذلك** **لان** **المدلول**
بالصكر **انما** **هو** **لون** **الورد** **وبالم** **والوجه** **العنب** **والذوق** **طعم** **الرق** **والخمر** **والنقص**
ملازمة **للجلد** **اقام** **والجريد** **وليس** **لانفس** **هذه** **الاشياء** **لكن** **باجساما** **لكن** **قد** **استمر**
في **العرف** **انه** **يقال** **ابصر** **الورد** **وشم** **العنب** **من** **خدر** **او** **بصر** **ووقت** **الحمر** **فلمست** **الحمر**
من **خدر** **فرب** **او** **نقص** **هذا** **الكلام** **والجواب** **السيد** **في** **شرح** **المفتاح** **ان** **يكون** **مبنيا** **على** **العرف**
ولا **يكون** **تساخا** **فان** **تقت** **مع** **ورد** **العرف** **كيف** **جزم** **الشارح** **بالتسامح** **ورج** **النية**
لونه **تساخا** **لان** **الساكن** **يجري** **في** **هذا** **المقام** **على** **الاصطلاحات** **والظاهر** **ان** **المصنف**
بني **الامر** **على** **العرف** **لانه** **لوم** **يكن** **كذلك** **لا** **صنع** **هذا** **التسامح** **الذي** **وقع** **من** **المفتاح** **كما** **استلزم**
الخر **وهو** **انه** **مثل** **لطرفين** **بالمد** **عند** **التشبيه** **بالورد** **وهكذا** **اليه** **الخر** **المشكلة** **ولا** **يذهب**
عليك **ان** **النكبة** **ايضا** **مع** **التسامح** **على** **احد** **الوجهين** **وان** **هذه** **الامثلة** **بما** **طرقا** **حيث** **ان**
سواء **جعل** **تشبيه** **الكل** **بالكل** **او** **الجزي** **بالجزي** **فالكل** **يشتمل** **على** **التسامح** **لان** **الكل** **حيث** **ان**
قالت **الشارح** **ان** **اشبه** **بالخر** **على** **نوع** **القوم** **قالت** **السيد** **في** **شرح** **القوم** **المواضع**
بشر **بانه** **فيه** **دفع** **لما** **يقال** **ان** **طعم** **الخر** **مكرو** **فليس** **لها** **لذ** **طعم** **هذا** **اول** **ان** **نقول**
المداد **على** **نوع** **القوم** **الفناني** **فانهم** **اشبه** **بالدقيق** **لذ** **طعم** **والاشبه** **انه** **اراد** **نوع** **البيان** **حيث**
جعلوا **التشبيه** **في** **لذ** **الطعم** **واشار** **اليه** **ان** **الاشبه** **ان** **تشبيه** **الرق** **بالخر** **ليس** **في** **الطعم** **بل**
باللذ **الذوق** **وحاق** **فالمشبه** **لذ** **النفس** **والرق** **والمشبه** **به** **لذ** **النفس** **الخر** **فليس** **ي** **من**
الطرفين **حيث** **ان** **عقلان** **عطف** **على** **قوله** **حيث** **ان** **الاجل** **والحياء** **في** **المختصر** **تلا**
من **المفتاح** **والايضاح** **ان** **وجه** **التشبيه** **بينهما** **كونهما** **جميعا** **اذ** **ان** **قال** **والمراد** **بالعلم** **هنا**

تلكه بقدر ما على ادراكات جزئية لا نفس لادراك ولا يخفى انه جملة وطريق اشارة
الادراك للحياة هذا لانه ولا يخفى ان تلكه كانه سبب لادراكات جزئية هي صورة
الجزئيات ولذا وصفت الجزئية كذلك هي سبب لادراكات كلية هي مارات سببا لخصوب
المملكة فان الادراكات اذا تكررت ورخت تغيير تلكه والمملكة سبب لوصول الادراك
ثانيا فلا يخفى ان الادراك ايضا سبب للادراك فلاحجة لتفي اداة نفس لادراك على ان
سببية ادراك الادراك غني عن الكتب وبالحيلة هو مدح العلم بانه كالحياة غير صاحبه
غزائيت والحياء ولكن ان تجعل وجه الشبه بتغير المصاحف من الحياء وذا البعق على ان
معنى تحمل العلم فتحمل والاوجه ان وجه الشبه كونها سببي لتفاهم بالمراقب فانه
لا انتفاع بدون العلم كانه لا انتفاع بدون الحياة وتلك ان ترتب بالادراك الوصول
الى التي فيكون معنى كونها جميعا ادراك جميع وصول الى التي فيقول الى الاوجه
من الاوجه فتنبه ولا تغفل فان ملكك العلم لتنبه ومال الفعلة المحسنة والثاوة
او **تعلقان** بان يكون المشبه عقليا او المشبه به حسييا او العكس فبسه على الاول
بقوله **كالمشبه** وهو الموت وفتر بعدم الحياة عما من شأنه **وقال** **التد** **الظلم**
انه عدم الحياة مما انتصف بها ويؤيد الاول قوله تعالى كتم امواتا فاحياهم **وقال**
بفتح الباء وضربا وشكونا المقتدر من الحيوان وعلى الثاني بقوله **والعطر** **وخلق**
اما باضافة الخلق الى الكرم كافي الشرح لكن لا يتقدر رجل كرم كافي اذ اوجه التخصيص
بل يتقدر برخص كرم واما بالوصف فيكون من قبيل عيشة واصنية والعطر وهو الطيب
مشوم والخلق وهو كسبية نفسانية تصد رغبها الافعال بشهولة من غير سبق ذوقية
عقلي وبه بتقديم الاول على كونه كانه ملها المفتاح بميل الاول بلالة امثلة
ومثل الثاني بواجدها كان وجه قلته ان المحسوس اصل للمعقول فتتزعزع منه العقول
ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني المستفاد من ذلك الحس فتشبه المحسوس
بالمعقول جعل للفرع اصلا والاصل فرعاً وهو مستحسن ولذلك لم لو حاول محاول البلاء
في وصف الشمس بالظهور والمستكن بالطيب فقال الشمس كالحية بالظهور والمستكن بخلق
فلان في الطيب كان يخفى من القول وهذا يستخرج به بعدد به الواقع ويرين به اللغة
فلا يمتنع فيه ما ينافى به من ان لا ينكر عدم جوار جعل الفرع اصلا للجواز كون الفرع من
وجه اصلا ولو مله فليس كل محسوس اصلا لكل معقول فليشبه محسوس بفرع اخر محسوس
وما يمكن ان ينافى به من ان المحسوس ما هو الحياي وليس اصلا للمعقولات وان تخافة
المثاليين المذكورين لان المشبه اظهر واعرف نعم لا يتم التمسك به في عدم الجواز كما فعله
البعض غاية الامر ان جعله كالمحسوس البعق ولما كان المتهور من الحياي ما ادرك بتعلق الاخصا

بعبارة

نفسه وبالعقل ما لا يكون المحسوس الباطن مدخل فيه والمباور الى الوهم جعل المحسوس الخارج
ه اخلاي المحسوس اخراج الى تفسير الحياي والعقل فقال **والمراد بالحياي المذكور هو اموادته**
باجد الحياي مع خاصته وهي كالحساس مستقاة من الاحساس على خلاف القياس **الحس**
الظاهر تقييد الحواس الظاهرة يشهد بقول الحواس الباطنة وجعل الوجودات
داخله في العقلي يناسب اكارها اتباعا لمذهب المتكلمين وجعل الظاهرة على المستغنية
عن البيان وان كان دقيقا لطيفا اشار اليه بالبيان لكنه بعيد كالحقيقة للعيان
ورحل **في** **الحياي** سبب زيادة اموادته في تفسير **الحياي** وهو المعذور الذي
يعرض بجمعا من امور كل واحد منها بما يدرك بالحس **قال** **المراد** **لوفر** **الحس** **ما** **لوا** **درك**
لادرك باجدي الحواس الظاهرة كان اقرب الى الفهم وانسب لان جعل الوهم في قرب الحياي
النسب من جعله في قرنا العقل **قال** **انما** **يكونان** **في** **قرن** **لوم** **بينما** **بما** **يكون** **شبه** **الحس**
بالحياي وقلة تشبيهه بالوهم كتشبيهه بالعقل وانما اذ كان كذلك هو في قرنا العقل
في **قوله** **كان** **بالحس** **التيق** **وسنه** **بالحس** **بما** **لغة** **في** **حسنة** **لان** **الافعال** **للمبالغة** **فليس**
وصف **الشيئ** **به** **وهو** **ذو** **احر** **لغوا** **اريد** **به** **شقايق** **الغوا** **ان** **بضم** **النون** **اصيقت** **الى** **الغوا**
بعني **الدم** **اولي** **عنان** **ابن** **المسدر** **لانه** **انتمى** **الى** **ارض** **فيمتا** **من** **الشقايق** **ما** **احبه** **وقال**
كما **احسن** **هذه** **الشقايق** **احمرها** **كان** **اول** **من** **مما** **ها** **الامية** **عنان** **بالفتح** **وهو** **واو** **في** **طريق**
الطاي **يقال** **له** **عنان** **الانك** **ولانه** **روا** **الشاعر** **الشقايق** **الى** **المفرد** **لصورة** **الشعر**
او **المرو** **وجد** **الشقيق** **يعني** **الشاق** **للو** **واحد** **ولجميع** **فان** **قلت** **هذا** **الورن** **مما** **لا** **ظن** **له**
في **الاخاء** **ولو** **كان** **الشاق** **للو** **واحد** **لوجد** **له** **تظير** **في** **الاخاء** **قلت** **ذكر** **في** **القانون** **سرا** **انه** **تمت**
بالشاق **تشبيها** **لما** **بشيقة** **البرق** **وهي** **ما** **تشر** **منه** **في** **الافق** **هذا** **قوله** **في** **الاصول** **جميع**
يحي **به** **هكذا** **الورن** **لا** **شماله** **على** **اوراق** **كل** **ورق** **منه** **كشفيه** **اد** **التصو** **اي** **بالسلي**
التقل **او** **تصعد** **اي** **مال** **الى** **العلو** **فيما** **المشبه** **بكذا** **الفيد** **لان** **اوراق** **الشاق** **لست**
على **هنية** **العلم** **من** **غير** **ميل** **الى** **السفل** **والعلو** **اعلام** **جمع** **علم** **وهو** **ما** **يشد** **فوق** **الارض** **ان**
تسحق **على** **رياح** **جمع** **من** **رب** **وجد** **فان** **الاعلام** **البا** **قوتية** **المنشورة** **على** **المزجاج**
الرب **جد** **ية** **متا** **لرب** **يدرك** **جس** **لان** **الاحساس** **لا** **يتعلق** **بغير** **وجود** **مساوي** **خاصية**
حين **الحس** **على** **سببه** **مخصوصة** **بغير** **ما** **كل** **ذي** **جس** **لكن** **ما** **دته** **التي** **تركب** **منها** **كاليا** **قوت**
والرب **جد** **هنية** **العلم** **والرياح** **والشمر** **ما** **ادرك** **بالحس** **ويمكن** **تفسير** **الشعر** **مسا**
جميع **المشبه** **به** **عن** **كونه** **خلينا** **بان** **يجعل** **اعلام** **باقوت** **بغوي** **اعلام** **كاليا** **قوت** **في** **الحس** **فيكون**
تشبيها **لطيفا** **وسرا** **بالرب** **جد** **حيث** **مخصصا** **لرب** **جد** **فيكون** **استغارة** **وبالعقل**
عطف **على** **قوله** **بالحياي** **وما** **ادرك** **على** **قوله** **مذكر** **عطف** **مغولين** **على** **قوله** **ان** **هو** **اي** **احد**

كالشبح والروح والفرع والقم والغضب وما شاكل ذلك هذا الكلامه وتمتة وتحقيق المقام
ان المراد بالادراك العلم بالشيء تحقق الكلام لمن يثبت فان التكيف بالشيء لا يوجب العلم والادراك
من غير ادراك فلازم ولا لذة للجماد باليد من الكمال والافاقه وادراك الشيء من غير ادراك لا يوجب العلم
ويوجب لذة تصور الخلاوة والمراد واما قال من حيث هو كذا لان الشيء قد يكون مؤلفا
وموجباً للذة والصدق بالحقيقة واما قال كذا لانه يستلزم البراءة من القوة وكان الشيء
من القوة الى الفعل واما قال خير باعتبار انه مؤثر وبلذذ باعتبار الحصول والتأثير
كذا ان الحق المطوي في شرحه بالاشارة وفيه ذكر الشارح انحاء احدها ان الاشياء
من اللذة والالم ما هو جسماني لا روحاني سواء كان الادراك بالحس او بالعقل فلا يشترط
الادراك بالحس وادراك بوجه كل فيكون عقليا صرفا واما فيما ان ادراك القوة الغضبية
ان ارشيد به العلم فلا ادراك للقوة الغضبية وان ارشيد باليد فلا يشترط الشعور
حتى يكون لذة والشعور به ليس حقيقيا كيف وسيل القوة الغضبية ليس بصاحبا
بشعور محض حتى يكون ادراكه بالهوية او ليست القوة الغضبية بالمحسوس
والله التكليف الى امة بصورة هي بوجه مما لا يفقد لانه انما يدرك معنى جزئيا
متعلقا بمحسوس والمراد بوجه هو حقيقته كمن تفعله قبل الوجود انما هو بوجه كذا
من مدركات العقل واما ان ادراك القوة العاقلة لا يشترط الادراكات الغضبية
ولا في ادراك المجرىات بل ادراك المحسوسات ايضا كاللذات كالمشروبات مثلا ومن
كالاشياء المدركات العاقلة كالجماعة والجماعة له غير ذلك نعم اجل كذا لا يشترط
الادراكات وحاشا ان الادراك بالقوى الباطنة ليس من الصور المحسوسة ومن المعاني
الجزئية المتعلقة بالمحسوس لان القوى غير محسوسة بل هذه القوة ذلك الادراك ضعف
للغير المجردة فلا يكون لذة حسنة بمعنى ادراكه بالحس **والعلم** ان نيل ما هو خير لا يخص
نيل المذكور ما هو خير بل نيل ما تحته المدركة ايضا من قبيل اللذة كادراك الشخص حرا به
فانه لذة مع انه نيل انه ما هو كمال وحرية وان اللذة قد تكون مجرد ادراك ما هو خير من غير نيل
بشيء الادراك كادراك الصور الحسنة فانه لذة ولا نيل سوى ادراكه وتوحي ان اللذة بادر
هذا الادراك ليست ظاهرة وحينئذ نقول اللذة العقلية مجرد ادراك العقل لأمور
المطابقة ادراكا ثانيا من غير ان يدرك ادراكا كذا ذكر الشارح فليكن ما هو من الانحاء
ولكن الجهات ستة يكون كل منها لذة **قالت** السيد السند انه لا يخفى ان ادراكات
التصنيفات في اشكال هذه المقامات مما لا يجدى للعقل تعاقبا بل زمانا وادراكا بغير
تفصيل هذه المعاني ووقائق العبارات فلا وفي هذه العلوم ان يتصور فيها على الابد

العرفية

العرفية وما يقرب منها وأصل ذلك ان فتحا رمنة باطلاعه على العلوم العقلية وما ذكر فيها
من التدقيقات هذا الكلامه وليس بذلك فان الشكالي ادرج في كتابه مقدمة حكيمة
وامتدادات عقلية فلا بد للشارح الكلامه ان يحوس في تفصيل مراعاة فليكن كلفا احتفاظ
الابا الشكالي ويثبت لذلك انه يثبت الشارح فيما بعد عن الشكالي ويقول لا يتفرع عليه
امثال هذه التفسيرات احكام متفاوتة بل هي قليلة للجدوي وكان هذا ابتهاج من الشكالي
باطلاجه في اصطلاحات المتكلمان **وجه** اي وجه التشبيه **ما يشكر** اي الظرفان
فيه بذكر التشبيه فيقول المعنى الى ما دل على اشتراكهما فيه فلا بد من حتما اشبه
بالاسد للبيان لان الجماعة ليست مشتركة بينهما مع انهما وجه الشبه للدلالة على اشتراكهما
فيها ولا يلزم ان يكون في وجه الشبه في زيد كالاسد الوجه والجمجمة والمقارنة وتجانس
يلزم ان يكون الطرفان قبل الدلالة على الاشتراك فيه طرفين الا ان يتصور ما خرج التعريف
تخرج من قبل شيئا ولا يخفى ان الوجه ليس اقرب الى التعريف من الطرفين كاي وجه كماله وما
دل على اشتراكهما في شيء **قالت** الشارح المراد بكلمة ما معني له مزيد اختصاص بهما
واستشهد به بقول الشيخ عند القاهر ان التشبيه للدلالة على اشتراك شيئين في وصف
هو من اوصاف التي في نفسه خاصة كالجماعة في الاسد والنور في الشمس ولا يخفى ان الشا
كيد ان الاعلى مزيد اختصاص بالمشبه به **ثم نقول** لما كان ظاهر عبارة الشيخ فيهما
لو جوب كون وجه الشبه خارجا عن الطرفين وكونه وصفا تابعا للشيء في نفسه من غير اعتبار
وخصصا بالمشبه به ان الظاهر ان ذلك شرط كون الشبه مقبولا وهو غير معتبر في معنى
وجه الشبه ولا في مفهوم التشبيه اسقط المصنف عن تعريف التشبيه ولا يعتد في تعريف
وجه الشبه ووضع موضع الوصف كلمة ما ليشمل الجنس بلا عفا وادراكه **تحقيقا**
او تحجيلا نصريعا بان وجه الشبه لا يجب ان يكون من اوصاف التي في نفسه فبعد ان يعرف
المصنف واعتبارا من وجهه موافقا لكلام الشيخ عدول عن طريق سلكه **قالت** المصنف
والمراد بالتحجيل ان لا يكون وجهه في المشبه به الاعلى تاويله كانه اقتصر في البيان
على ما وجد ولا مفهوم ما يشتركان فيه تحجيلا اعم ولذا قال الشارح هو ان لا يوجد في الوجه
الطرفين او كليهما الاعلى شيئا للتحصيل والتاويل **نحو** ما اي وجه شبه في قوله
يعني القارئ في القوي المشوب الى قبيلة تنوع الانتهاء بفعل من شخ بالمكان اي قام به
نحو انه لانه اجتمعوا فاقاموا في مواضعهم وهم للوهري فجعل النسبة الى تنوع من قبيلة
تقول **كان النجوم** جمع نجم وهو كواكب **بين** **قالت** الجاه المذموم لليل والمرج في البيت الشا
وروي ما جاءه فاصغر ليلته او للجم فالاشارة لاد في ملابسته والدي كالعلى **جمع**
وجه وهي الظلمة بنا وحق **سنة** جمع سنة وهي في اللغة السيرة ومن الله حكيم وخبير

لا يلحق فيه بل يستعربه مدرك ولا يتصور الفساد على فوت الانتفاع بكل لالة لفظا
لا يلحق فيه لالة الكلام لا خوفه ولو لم انه برعايته في بعض اجزاء الكلام يحصل الفناء
بقلة لغوته في البعض لا يكونه **قالت** صاحب المقام وربما يمكن تصحيح جعله
فقال السارح فكانه اراد بكثرة الضم استعمال الوجه القريبة والاقوال الضعيفة
وتحذرك بما يفسد به الكلام وفيما استعمل الوجه الغريب بذلك الوجه المستقيم
لا يحصل التحوك في الكلام فكانه اراد بكثرة الضم استعمال الكلام محتملا لوجه
مختلفة ومحتمل التطبيق على قواعد متباينة فيوجب تحريك السامع لصيرورة المركب
بمؤلة المفردات المشتركة **وهو** اي وجه التشبيه اما **عبر** خارج عن
اي حقيقة هي من الطرفين **كأن** تشبيه **وتبا** اخرى **لوع** **او** **جسم** **او** **فصل**
او في الحسن والفصل **وطرح** عن حقيقة واحدة منهما او المراد غير خارج عن حقيقة
كلا الطرفين او خارج عن حقيقة كليهما فالأصح ان تشبيه الانسان بالفرس في
الحوانية لا في الحيوان كاهوداب ان باب الانسان ذكوان الحيوانا ليس جنسا فكانه
اريد بالوجه الدخيل على ما يوجد بالنظر الى الدخيل وان قوله غير خارج بمثل
نفس الحقيقة ولذا التماس على الدخيل وانما قدس على الفم الثاني مع كونه سلبيا
له وغير عريق في لطايف التشبيه بل لا يجري فيه الحاق الناقص بالكمال الذي هو
العمدة في باب التشبيه اذ هو مبني الاستعارة كيف وقد نقرر انه لا تقاوت
الاشياء في الدلائل وهي في الامور المتشابهة فيه سواء لعدم تقييده وتقسيم الثاني
وتدليله بتفصيل فلو قدم لا فصح بتفصيل قسم عن آخر بفصل طويل ولا بد من ذلك
ان دخول بعض المفردات الكلية في الاخصا وخروج بعضها من تدقيق الفلسفة
وتحصين التميز بينها بالتحليل وهم مع طول باجم فيه معجون بالجمع عن تميز
الحقيقة عن غيرها فتعسر تميز الجنس عن العرض العام وتعسر تميز الفصل
عن الخاصته وهم معجون فيه بل تعسر تميز الحقيقة عن اجزاها اذ يمكن ان
يكون تمام حقيقة الانسان الناطق والحيوان او يكون الناطق خاصة غير شاملة
وتعسر تميز الجنس عن فصل البشر فيمكن ان يكون جنس الانسان محصور
الحساس اما اهل العرف واللسان فلا يعقلون ان الدخيل في الطرف الا الاجزاء
الخارجية فالداخل في الانسان عندهم الرأس واليد والرجل وهم يراون
التشبيه في مفهومه داخل في الحقيقة وليس المشبه به عندهم الا المعاني القائمة
بالطرفين وليس الجنس والنوع عندهم الا الاخص والاف فالما في نوع المتحرك عندهم
والمتحرك جنسه فاما هذه التقسيم من تقلف السكاكي والبشران العظيم

اي الخارج لانه ان يكون ثابتا بالطرفين والخارج الذي ليس كذلك غير صالح لكونه
وجه شبه **صحة** اي بوجوده في الطرفين لا بالقاس الى **في** **ما** **حصة** اي مدركة
الحسن الظاهر **هي** **كيفية** **الحقيقة** اي المنسوبة الى الجسم باخصا **صاحب**
والكيفية نسبة الى كيف كالمالية نسبة الى ما والمالية نسبة الى ما وضعت لما يجب به
عن السؤال كيف وخصها المتكون ببعض الاحوال وكيفية فكيف من مضيق ما يتم
صريح به اهل اللغة وليس المقدر والحركة بينهما عندهم كما يعلم من فهم قنار تيقان
اراد بالكميات نطق الصفات وتارة يقال اراد بالمقدار وصفه **من** **الطول**
والقصير والتوسط بينهما وبالحركة السرعة والبطء والتوسط بينهما **ويشبه** الثاني
بان كون هذه الامور صفات حقيقة نظرا اذ يت طول يصير قصيرا بالنسبة الى طول
وقد يطوي بمرحلة بالنسبة الى اخرى **قوله** **لوج** **او** **جسم** **او** **فصل**
شالا لصفات الحقيقة وقوله مما يدرك بانها لما اشار الى تعميمها لم يرد **في** **مما**
يدرك **بالبصر** هو في اللغة حاسة العين ونفها وفي عرف الحكمة قوة عرسية
في العصبية المحفزة التي تلتقيان فيقرقان الى العينين وفيه نظرا لانه
لا يصدق على بصر بعض الحول كان الحول قد يكون تقاطع العصبين الى العينين
وقد يكون بعد تلاقيهما فلا يصدق التعريف على بصر من لا يتلاق عصباه بك
على بصر الاحوال اصلا لما قيل ان قوله يتلاقان فيقرقان ينبغي عن عدم التقاطع
فقط **ولا** **يخفى** ان يدرك بالبرهان انه لا يدرك مطابقا اذ الم يكن **حو**
نظريا بل يكون عارضا ويذكر الواحد اثنين ويصدق على قوي اخرى مودة فيها
من **الالوان** **الذكر** بالذات البصر هو اللون والضوء وما عداها مدرك **ان** **نفس**
وبالعرض واللون مع كونه مدركا بالذات من التشبيه على المدرك بالذات واختار
اللون بالذكر شيئا على انه المدرك بالذات فعلا لما يوه من توقف ادراكه على ادراك
الضوء بانه مدرك بالعرض واكثر ذكر المدرك بالعرض لانه بعد عن كونه مبصرا
فبالع في تمييزه **والاشكال** كالشكل جمع شكل وهو في اللغة الصورة المحسوسة والتميز
وفي عرف الحكمة هيبة احاطة بنائية واجدة بالجسم او الطح كالن والذائرة او بنا
تبعين كشكل نصف الكرة ونصف الذائرة او كثرهما لا يليق بتفصيله بالمقام **والطاهر**
هي جمع يندار وهو في اللغة مبالغ التي وفي عرف الحكمة كم تفصيل قار بالذات والكم
عرض بتفصيل القوي لذاته **ويجوز** بالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك يتلاقى عند
بعضي ان كل جزء فرض فيه تكون نهايته متحدة مع مبدأ الآخر بخلاف العدد فان
الاربعة واقم الى نصفين مثلا لم يكن نهاية نصف منها مبدأ نصف اخر وهذا

هو الاتصال الذي هو فصل الممتصل بخلاف الاتصال الغرضي كاتصال
خط يخط فانه متصل بالقياس الى الغير لا في حده اية وبهذا اندفع انه لا نهاية لسطح
الكوة فلا يكون كاتصلا لان الحد هو الحد الغرضي اللازم بعد فرض القيمة لا النهاية
الموجودة وقد كثر في الذات لا حرج الزمان لان المزداد به ان تكون الاجزاء المفروضة
ثابتة وليس الزمان كذلك **والحركات** جمع حركه على وزن عوفه وهي لغة ضد الكون
وفي عرف المتكلمين حصول جسم في مكان بعد حصوله في مكان اخر **فالشاح** يعني
مجموع الحمولين وهذا مخصوص بالحركة الابدية هذا وفي تعريف انظار لا ينبغي
المقام وعند الحكماء هو الخروج من القوقله الفعل على سبيل التدرج واحترز بوجه
على سبيل التدرج عن الخروج دفعة كبديل الصورة النارية بالهوائية فانه يسمي كونا
وفساد **الانقوت** الحركه من الاعراض النسبية **الانقوت** نفس النسبة لا تكون
صفة حقيقية وانما مفروض النسبة تكون حقيقة والحركة نسبية بالمعنى الثاني وقد
سبه بابتزاد الاسئلة مجموعا على نوع منها اما الالوان والاشكال فظاهريه واما المقادير
فلا تبا اما اجسام تعليمية واما سطوح واما خطوط واما الحركات فلا تقاس بالزمان
الوضعية وغيرها اولية القسرية والطبيعية والارادية لم يرد ذلك **وما يصل**
ساقا الشاح اي بالمدكورات كالحسن والقبح المتصف بما يخص باعتبار الخلقة
التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون ومن الضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل
والحركة وكالاتقامته والاختنا والتعذب والتفقر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك
هذا وفيه حمل الحركات على كيميائيات من رغبتها وبطيتها والحالة المتوسطة بينهما
بفقط ما هو المصطلح من الكيفيات على ما هو احد التوجيهات السابقة فلا يصح
حينئذ مقيل ما يتصل بالمدكورات كالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة
واما قوله الداخلة تحت الشكل فبقييد للامور الاربعه لا تبا تعرض الخط قطعاً عنه
لاشك له لان نياي للفظ لا يحيطان به وانما ما هي للفظ قد اخل في قوله غير ذلك فابا
ايضا بما يتصل بالمدكورات لانها مما يتصل بالمقدار فلا يجزى ما اوردته الشدة
عليه من ان هذه الامور تعرض للخط ولا شكل له **نفس** يحية انما لما كانت داخلة
تحت الشكل فقد دخلت في قوله والاشكال فلا معنى لجعلها داخلة تحت ما يتصل
بها الا ان يقال تناسخ في قوله تحت الشكل وازاد به تحت ما يتصل بالشكل الا ان
ما ورد السيد ان الاشكال مما يتصل بالمقادير فلا وجه لضمها تحت الالوان لان
حسن الخضم وقبحه مما يتصل بمجموعهما **او بالسمع** عطف على قوله بالبصر وهي اللغة
الاذن وحسن لادن يكون للواحد والجمع وفي الحركة قوة ونبت في العصب المفروض

يل

لم يخط باطن التماخين يدرك بها الاصوات وفيه نظرا انه لا يصدق على قوة وثبت على
احدي العصبين **من الاصوات** الصفة القوية والقياس بين وانما وصف
الاصوات تبيينا على انواعها امور اعتبارية لا يثبت بها الا باعتبار اوصاف متفاوتة
بالاضافة لجلال الالوان واحواتها والطعوم والروائح وفي كون الاصوات باعتبار القوة
والعصف والوقطر من الصفات الحقيقية نظرا لباختلف باختلاف المضاف اليها ولا يد
ليك ان للاصوات ايضا امور متعلقة بما يدرك بالسمع لحسها وقبحها والكيفيات
الحاصلة من الاعتماد على خارج المعروف وكونها موزونة ومشهورة وكذا الطعوم والروائح
والذوق هو في اللغة مصدر في ان يعنى اختبار الطعم وفي عرف الحكمة قوة منبهة في
العصب المنوش على جرم اللسان وفيه انه يخرج عنه القوي الموهمة في بعض هذا
العصب ويدخل فيه قوي غير مدرك للطعوم موهمة فيه **ويشكر** وقع الاول باء في
تحمل فالتطويع النظم **والسمع** فاصولها تسعة وطرفاها الحلاوة والحلاوة
ولذا قال اهل اللغة الطعم الحلاوة والمزارة وما بينهما من المرافعة والملاوحة والقوى
والذخومة والعفوصة والقبض والتفاهة والعفوصة طعم يتقبض به طاهر اللسان
وباطنه والقبض طعم يتقبض به طاهر اللسان والتفاهة طعم لا يحصل من ذي الطعم
بسو له الكمال صلاته وقد يستعمل يعني القابل الطعم **والسمع** وهو في الفقه
الانف وفي عرف الحكمة قوة موهمة في راسد في مقدم الدماغ الشمين بحلق الله
وفي **من الروائح** جمع ريحة **قالت** الشاح لا خصر لاواعها ولا اسماء الا من جهة
الموافقة او المخالفة لريحة طبيعية او منبهة او من جهة الاضافة ليه حملها لريحة
المتك او الى ما يقاربها كريحة الحلاوة هذا او كان المراد بالانواع المهنومات
المدروجة تحتها والافا لريحة الطبيعة وريحة المتك ليسا نوعين محليين الحقيقة
ولا يبعد ان تكون ريحة الحلاوة من قبل الاضافة اليه المحل ويكون المراد لريحة
ذي الحلاوة **وبالمس** هو في اللغة المس باليد وفي عرف الحكمة قوة سائرة في البدن
كله يدرك بها الملوحات قالوا لم يخلق في الكبد والربو والعظم والطحال والكلى
فعلى هذا لا يصدق في التعريف على شي من المحدثه ولا يصح ضم الاستسنا ايضا لانه
لا يصدق على ما يسميه عضو وضو ويصدق على القوة الهادية والنامية او لو اريد
بالمس ما عليه النجة كان قاصرا لو اريد المدرك باللماسة يلزم الدور ولم يرد
في ذلك الحواس الترتيب الذي راعوه اذ قد نوا اللامسة لبا يحتاج اليها الحواس
اشد حاجة وهذا شرح في جميع الاعضاء ولم يحل عنه حيوان حتى للمراطين لغاها الآلة

لان التشبيه اكثر ما يقع في المبصرات فلما قدم البصر جمع معه ما يسوي اللامعة
الاخصاص بغير الزاير لانه ينبغي ان يجر العاينة من الثلاثة ليصل الى لامعة ليس
المناسبة بينهما ولذا قال الامام الرازي ولا كثر مباحث المبصرات لقد منا المذوقان
ليكون فرقة الملوونات من الحرارة والبرودة والنعومة والخشونة والصلابة
واللامعة في المواقف الملازمة عند المشكلين استواء وضع الاجزاء في ظاهر الجسم
عنده فمما على هذا القول من باب الوضع وعند الحكماء كفتان مملوستان قائمتان
بالجسم وفي شرحه وقيل قائمتان لسطح الجسم **والصلابة** في المواقف هو عدم
الصلابة عما من شانه فو عدم تلك وقيل بل كفة يتأبطع الجسم للقابض وفي شرحه
قال الامام الرازي هما من الكيفيات الاستعدادية وهن الكيفيات المستوسكة
وقالت الخارج وكون هذه الاربعة من الملوونات مذاهب بعض الحكماء **والخفة** والصلابة
هو كلف مصدور لعل حاصل المصدر ولا يجي ان مملوونات الامور المذكورة ظاهرة
مفساركة فيما العتبان وغيرهم والاستعداد بتعريفاتنا لقوة ان شاعت في عين
هذا الفن فتعرفناها لذلك وما **الصلابة** اي بالمد كورات كالبلية والجلفاف
وغيرهما **واعقلية** عطف على قوله حسية ونظم الخارج من وجه السنية بالحس
والعقلية لمزيد اهتمام به والافعال الخارج منها ايضا قد يكون حسيا وقد يكون عقليا
او المذاهب بالحس ما يكون افراده مدركة بالحس لكن لما لم يكن التشبيه به كثيرا اذ
عليه الاستعداد لم يتعلق به اهتمام يدعوا في تقسيمه وتفضيله وايضا تقسيمه ليس
الحس والعقل غايد الى حسية الطرف وعقلية بخلاف تقسيم الخارج فلم يستعمل
تقسيم الطرفين **والنسيان** نسبة الى النسيان على غير قياس النسبة كالحس
في النسبة الى الجسم والكيفية والنفسانية ما يختص بذوات الانفس حيوانية كانت
او نباتية كذا يستفاد من المواقف والاختصاص بالاضافة الى باقي الاجسام فلا اشكال
في التمثيل لعل المشترك بين ذوات الانفس والواجب على انه قد يمنع الاشتراك بكون
علما عرضيا وحادثا دون علمه تعالى فانه قديم وليس بعرض **الذكا** هو كالسواقرة
القطنة كذا في القاموس وحرف بشدة قوة النفس محلة لاكتساب الاراء وباحص من
بشرتين وهو ملك سرعة انتاج الفضائل وسهولة استخراج النتائج بواسطة كثر
مزاولة المقدّمات كالبرق اللامع فلا يثقل تلك **الكتساب** الاراء التصويرية
وسرعة الانتاج وسهولة الاستخراج الطبيعيين وعلى الاول سواقة مشهورة في بعض
الفضلاء الجامعين بالعلوم من ان الذكا يجامع الكتاب الرازي فكيف يكون هذا ولعله
يعني الاذكي المتحلي بنهاية الذكا بان منشا الاشكال اشتباه صور الكلمات والاشكال

نفس

نظن المعد على صيغة امر الفاعل وهو امر الفاعل وهو امر بفعل اي قوة تمهينة
هيها انما تعال لاكتساب الاراء هذا **اقبح نقول** فليكن امر فاعل بمعنى قوة
تمهينة هي النفس لاكتساب الاراء وبمعنى المعد على صيغة اصطلاحها ولاشك ان شدة القوة
يجامع اكتساب الراي بل حين حصول الاكتساب بغير القوة والظاهر حمل الامثلة
على المعاني القوية ليكون تمهيدا لوجه السنية بما يدور فيها بين البهائم والظواهر في قوله
كل عمل على اليقين فانه من افعال اليقين في اللغة اعيا لاقتاد الجازم المطابق
الثابت وان كان معانيه الاخر ايضا عقلية من المعاني الثلاثة التي ذكرت في بيان تعريف
البيان ومناهض مصطلح الحكماء من الصور الحاصلة من التي عند الذات الجردة لاخص
صورة التي في العقل كذا ذكرنا الشرح لانه احد اقسام العمل اعني العمل المكتسب لا حصول
وليس من خافي لعل من ادرك الكلي والمركب في مقابلة المعرفة بمعنى ادراك الجزئي
او البسيط ومن مقابل الضميمة وهي ملكة يقدر بها على استعمال موصوفات ما نحن
عرض من الاعراض صفاد راعنا بصيرة بحسب الامكان **وقالت** الخارج وقد يقال
العمل على ملكة يقدر بها الخ **والعقلية** وهو حركة النفس ومبدأ اوها ارادة الاشتغال
والعلم وهو ان تكون النفس نظيفة لا يجر كذا الغضب سهولة ولا تطرّب عند
اصابة المكره **والاعراض** جمع غريزة وهي الطبيعية والطبيعية المحسية
جبل عليها الانسان كالطبع او الطبع ما ترك فيها من المطعم والمشرّب وغير ذلك
بنا اخلاق ابي تزيلا كذا في القاموس فعلى هذا يدل قوله وما ير العرايز على ان
المثل سابقا ساد في الامور المذكورة لانها التي جبل عليها الانسان لا انفسها ولو جرت
على تقسيم الغريزة لملكه يصدر عنها صفات ذاتية على ما في الشرح لا يستدعي حمل
ما سبق على الملكات والجملة لا يصح حمل العمل على حصول الصور والاعتقاد او ادراك
المركب كما يشعر به كلام الشرح ومن سائر العرايز الكرم والقدر والنجاعة ومقابلتها
الاصناف عطف على قوله انا حقيقة وكاشف عن المراد به بان الحقيقي له معنيان
احدهما الصفة الثابتة للشيء قطع النظر عن غيره من جوده كانت او معدومة
وتقابلها الاضافي بمعنى الامر النسبي الثابت للشيء بالقياس الى غيره وما بينهما الموجودات
الاعتبارية الذي لا تحقق له سوا كان مقوفا بالقياس الى غيره او مع قطع النظر عن الاعيان
وقد شبه على ضعف عبارة المقام حيث جعل الحقيقي تقابلا لما هو اعتباري ونسبي
ولان الحقيقي ليس له معني تقابل الاعتباري والنسبي بمعنى ما لا يكون اعتباريا ولا نسبيا
قوله الحجاب **التشبيه** **الحجاب** **بالنفس** واعلم انه لم ينف المصنف باوعد في دياحة الكتاب
من حدود الحس والتطويل والتعقيد وسيجيء في هذا المقام لان في هذه التفسيرات

عدل المصنف من التحقيق في القامح لان التحقيق لا ياتي ان يكون وجه الشبه
مما ادرك افرادة بالحق **الواحد للشيء** في تيسر الاقام السمة غير قصد
التحصيل بالقيم قائل **وقول** ان ارجح شروع في تعدد اسئلة الاقام حتى اذا
لم يذكر على طريقة التعداد **كالجرح** كونها ونظايرها واحد البقي بالآخر سمة
بما يتطرق اليه المنع فذلك يدعو الى جعل الواحد في مقابل المركب الاعتباري
الذي هو الهيئة المنزعة ويأتي له ذام **آخر** **والحق** اي خفا الصوت من المتوهم
تات انا و فيه تايح لان للفظ ليس سموع و قد فقه السيدان المزداد
بالحق ما يقابل الجرح وطيب **الوجه** من المسميات **ولف** **الظن** من المدونات
ولن **المكتسب** من المسميات **فيما** تاتي في تشبهات مرت في تشبيه الحد بالورد
والصوت الضعيف بالمتن والكنة بالعنود والحق بالحد والحد بالحد
والعقل عطف على الحي عطف صفة على صفة اي والواحد العقلي **كاشد**
من القادة هي ما تشبه من علم او مال **والمراد** فيها لغات حيث جات على وزن
الجرعة والسنة والكرامة والجرانية بالياء على وزن الكراهية شادة وهي في اللغة
الجماعة لكنها اعم من الجماعة في عرف الحكماء اختصاصا بجماعة لها صدر من روية
فخص بالاعتقاد قبل ولد الاختارها على الجماعة ليصفى الاشتراك كما بينا الرجل
الجماع والاسد عن ثوب اشتباه **والمدلية** اي الدلالة الموصولة الى المطلوب
او الدلالة على ما يوصل الى المطلوب على اختلاف فيها **واستطاعة** **الفصل** مضاف
الى الفاعل يقال استطاب واستطيب اني وجله طيبا **اشبه** **فان** هذا
الطرف متعلق بالطرف المتقدم الواقع جزا عن الواحد العقلي **الواحد** **ففي**
مفعول من غديه كعلمه اي فقه او بمعنى الفاعل من عدم كرم بمعنى انعدم وانعدم
لحن في اللغة من المتكلم ولم يثبت في اللغة انعدم اما تكلمه المتكلمون والعديم
في اللغة الاحق **الشيء** فاعل العديم او بانه **عديم** الاول بالعدم لان الظاهر
تشبيه وجود عدم عدم النفع بالعدم لا بعد به ورجع الصبر الى مطلق التي في
وهذا التشبيه الاول وجه شبه عقلي ذكر وهذا اما ياتي على ترتيب الوجوه
المقدمة وقد راعى في ترتيب الوجوه الاربعة هو ما اتفق تقدم ما طرفاه
مفعولان لانه انشأ بالواحد العقلي من طرفاه **حيثما** من زما المشبه فيه عقلي
لان الاصل تشبيه المفعول بالحسوس دون العكس وقد انكر الشيخ على من يجعل
هو معدوم او هو والمعدوم هو تشبيها ويقول لم يثبت للوجود هنا ما هو المعدوم
بل اوردت في وجوده لكن هذا الحكم ينبغي على تشبيه الوجود بالعدم فانهم لما شبهوا

الموجود

الموجود بالعدم في القواعد القايده ونزل منزلة صار هو معدوم لاني الوجود
وكذا هو بالعدم سواء لم يشاهد الشرح ان الدخيل في البلاغة لا يكاد يوافقه
ولا يمكن من ان لا يحصل هو معدوم اختصار موجوه كالمعدوم وفي كلاهما وجود
شبه بالعدم كان زيدا اسدا اختصار زيدا كلاسدا بالغ في ان للشيء وقاب
الامر كذلك لكن ايت ان لا تقبل على ظاهر قولم بوجود كالمعدوم لانه غير ذلك فلا
مضايقة فيه يريد ان لا يمتد لما خلق له **وتجبت** العمل بما روي من كل الناس على
قد رفق ولم يبدأ استغنى عن ان يقول المصنف من لا مضايقة للشيخ معه في جعل
وجود شبه بالعدم تشبيها وطهر ضعف ما قال الشارح ان كلام الشيخ ساقط كما
حققة المصنف فان للشيء ولا مجال لا كالتشبيه كيف والشيخ لم يترك التشبيه
في وجود كالمعدوم بل في قولم هو معدوم او هو والمعدوم سواء فاحسن التامل وزين
التفصيل تنفع من تعقبات احسن المناهج الذي ليس له سبيل ولا ذريع **والرجل**
الجماع شبه على معنى الجمرة فلهذا المرسيل والرجل المجري كاهو الظاهر **الاسد**
والعمل باني معنى اخذ وقد عرفت **بالنور** هو الصواب ايا كان او جماعة والذي بين
الاشياء **والعقل** **المراد** مضافا للخلق او وصفه بالكرم وجرم الشارح بالاول في
والظن خلافة والخلق النجبة والمراد بالدين جابضة ويصنف ويجعل الواحد على
البساطة بخيصة التمثيل بالفراغ القايده واستطاعة النفس لاشياء التركيب
وقد ذكر في المقام **والايضاح** من اسئلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحق
في كونها جسي اذ ان وافق الشارح بان بيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي
هي سبب تفصيل الادراكات لو اريد الادراك لم يكن للتشبيه معنى **الشيء**
المراد بالادراك الوصول وتفصيل الادراكات والعلوم كالحياة جهات الوضوء
وهذا اقرب مما قال الشارح هنا ولو جعل وجه التشبيه بين العلم والحياة الانتفاع
بما كان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا **والمركب**
الشيء من وجه الشبه لا يكون طرفاه الاحسين فلا ينقسم باعتبار حصة الطرفين
وعقلية كما خلاهما لكن ينقسم باعتبار افراده الطرفين وتركيبه ولم يشرك في تقسيم
الطرف الى المركب والمعدوم والمختلف لانه يجعل في ضمن تقسيم الوجه باعتبار ولم يكتف
بذلك في تقسيم الطرفين الى الحي والعقلي والمختلف تشبيها على ان الطرفين ايضا مقصود
بالبحث كالمركب وليس احد من سائر الاخر وفي الشرح انما قدم وجه الشبه المركب هذا
التقسيم دون الواحد لان معنى تركيب وجه الشبه ان تكون هيئة منوعة من اشياء
يشترك فيها هيئتان متفرقتان كذلك بان تهما تلك الهيئة والطرف المركبة

وهذا معنى قول الشيخ ان اسيا فانا في حكم الصلة للصدر ليل يقع في التشبيه بفوق
يعني انه متصل بالشارع ومنه معه ومنه معه وليس مستقلا في الملاحظة وذلك لان
نشا في المقارنة المستفادة من العاطف ولم يرد رايه انه معقول مع وعمله المشا
لان النفع ليس معولا لشارع لم يمتد حتى يكون له معول وهذا في المعتمد عليه
نكف لا يمتد عليه ولو جعلت المشارقة لان النفع معقوله بلا كلفة وكان اسيا فانا
معقولا معه وكان هذا النسب بلام الشيخ ويكون كلام الشيخ ادعي له ولا عليك ان ليس
الاشارة تشبيه لان المشار ايضا ليس مشبها في تشبيه المركب لا في المشبه او في التشبيه
فجعل الشارح المحقق هذا الاجتهاد وهما منهم **ليل** **تساوي** قال الشيخ ان يتناظر
بعضها في الشرع بعض وهو مضارع مؤنث حذف احدي نايبه ومن جعله ماضيا لم يؤنث
لانك في الاستناد الى ظاهر الجمع العزائم لم يمارق قد اخل بكثير من اللطائف التي
قصدها الشاعر على ما استطاع عليه في اثاره وهذا واحذف في بيان الاختلاف
فقال بعضهم ان سقوط بعض في اشر بعض يستفاد من حقيقة الحال فان ما يحصل فيه
زمان الحال سانه ان يحصل بالندرج واختلاف الحركات وتباينها بسقوط بعض
في اشر بعض ولا يخفى ان الحصول الندرجي يقتضي الانطباق على ما كان حاله لا كان او غير
واين اختلاف الحركات بجماح سقوط الجميع معا وقالت بعضهم بقوت ما يفيد صفة
المضارع من استحضار الصورة العجيبة المستفاد من جعل الماضي في معرض الحال وتبديل
يقوت الاستمرار والتجدد في المعاد بصفة المضارع المناسب للمقام وفي هذين القولين
انه قوت لطيفة لا يدرك في اثاره لخلل بكثر من لطائف تذكيره **وهن** **نقول**
ليل **تساوي** الكواكب بخلاف ليل تتساوي كواكب فانه يفيد وصف بكونه بالكواكب
يسقط بالندرج المنطبق على وجود الليل تحكيمه وابقية لا يفوتها قائل فماوي البيان
وحقايق نظاوي التبيان **كواكب** اي كواكب له فكذا كبا له لان سقوط الشبوت
وارتفاعها انما يكون لطائفة طائفة منها لا لو اوجد فواحد وهذا المفهوم الجمع الاستمراري
معنى كل جمع جمع واستناد المضارع الاستمراري من الهيبة بيان لما في قوله **كسا**
الاصيلة **من** **قوي** قال الشارح بقية التنا **نقول** **الاصيلة** **من** **قوي** **الاصيلة** **من** **قوي**
بالضم السقوط من على الى سفل واللوي بالفتح اما ك اللوي بالضم واما مقابله
بخصيصه بالاصعاء كخصيص الضم لا يجد ار على ما حققه القاموس **الاصيلة** **من** **قوي**
وقد تعارف الجسم العلوي في الجسم العلوي كما تعارف الجسم في السفل **سقط**
مستطلة **لشابه** **المقدار** **المنفردة** **في** **جواب** **في** **مطلع** **وجه** **الشبه** **مركب**
كطوفيه لكن التركيب اعجب مما يفيد بيان المصنف لانه دخل في هذا التركيب

اختلاف

اختلاف حركات بالمرعة والبطي وبالجحات وبالا عوجاج والاستقامة والارفعاع
والانخفاض وتلك في تلك الاجرام وتدخلها وتصامم بعضها بعضا كما هو شأن تساوي
الكواكب طائفة في اشر طائفة على ما نقل من اشرار البلاغة **يلج** **وانه** **قال** **سبه** **على** **جسيم**
فذلك بكلمة واحدة وهي قوله **تساوي** وقد عرفت وجهه **وانه** **لو** **كان** **ماضي** **لم** **يؤنث** **وليس**
لما **هم** **ان** **هنا** **البيت** **لا** **يحمل** **الا** **تشبيه** **المركب** **بالمركب** **بل** **لا** **يحمل** **ان** **شبه** **بشبه**
التشبيبات المتعددة المنفردة والتشبيبات الواحدة اما تشبيه مركب بمركب كما في
واما تشبيه شار النفع المعيد بالليل المعيد انما يريدون ان لا اعتداد فيها
يحمل تشبيه مركب بمركب لما سوله من الاجتهادات **وانه** **لا** **يبيح** **ان** **يلفت** **الى** **القصد** **في**
هذا الشعر في تشبيه الشبوت بالكواكب والجماعة بالليل ولقد افاه الشيخ في هذا
البيت واثبت تشبيه المركب بالمركب بدونه لظهور انه كالتشبيبات المنفردة في حكم
السايطع التشبيه المركب والعاطف المعيد لاشارة واليلج يكتفي به في تشبيه المركب
الحقيقي **ما** **اي** **تشبيه** **المراد** **بالا** **افراد** **والتركيب** **وهو** **شأن** **اشار** **الى** **في**
الاول **ك** **الاصيلة** **من** **قوي** **بالعلم** **باقوت** **لشرف** **على** **رياح** **من** **رب** **جيد** **ولو** **قال** **كنا**
مركب **تشبيه** **الشقيق** **وما** **يحي** **في** **تشبيه** **نار** **مشمس** **قد** **شابه** **وهو** **الربا** **لكن** **مستوفيا**
للاقسام **وقد** **احت** **وهو** **انه** **لا** **يظهر** **ان** **المقصود** **بالتشبيه** **الشقيق** **الهيبة** **الحال**
من **لشرا** **وراق** **الشقيق** **المحمم** **على** **ساقاته** **للمض** **كل** **الظاهر** **من** **قوله** **اذا** **تصوب** **او** **تصعد**
ان النظر في المشبه والمشببه على الحركات ايضا **ومن** **يدع** **المراد** **الحق** **اي** **الغاية**
في الشرف والبلغة في الفاو من اليدع الغاية في كل شيء وذلك اذ كان عالما او مجاهدا او غير
ما **اي** **وجه** **شبه** **يحي** **في** **النبات** **والصفات** **التي** **تقع** **عنها** **الحركة** **اي** **يتحرك** **من** **مركب**
النبات كقول الغريين ولا ينافي الكلام الا في اسمها واصل وام لكن لا بد من اعتبار طليق
بان يرد بالنبات ما يشبه الحيات المجردة والهيبة وما يقارننا من اوصاف الجسم
ليتم جعل ما يحي فينا على وجهين اذ اخذ جسمه ما جاء في الهيبة وما يقارننا من وصف
الجسم والا فلا يصح قوله **ويكون** **على** **وجبين** **احدهما** **ان** **يكون** **اي** **يوصل** **من** **قوة**
التي بالي من حد ضرر وصلت والمراد ان يقرب في اعتبار العقل وتركيبه **بمركب** **عزها**
من **اوصاف** **الجسم** **الشكل** **واللون** **ومنع** **هذه** **في** **قوله** **يحي** **فالنبت** **تسبح** **والمراد** **انه**
يحي في الحركة الواقعة على النبات يرسد اليه ذلك قوله فيما نجد من الهيبة الحائلة
من الاستدانة مع الاشراق والحركة التريفة المنفصلة مع توج الاشراق واصل هذا
الكلام ما نقل من الشيخ في اشرار البلاغة **اعلم** **ان** **تمايز** **اه** **والتشبيه** **به** **يحي** **ان** **يحي**
في النبات التي تقع عليها الحركات والهيبة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما

ان يفتقر غيرهما بل لا وصف والثاني تجرد هيبته للحركة التي لا يرداه غيرهما بحد
 الشيخ المبدأ طرف التشبيه لوجه الشبه المركب وجعل الهيبة المقصورة بالتشبيه
 على وجهين لا ما يجي في الهيئات التي تقع عليها الحركة فيزي كانه من شايته اضطرار ولا يخرج
 الى كلف كما اوجبه شبه في قوله اي ان المعتز او ابي الجهم **والشركاء في الحركة** **الاشكال** اي
 الوجه الاول والاشكال والاشكال ليس في اليد او في هابها والمشراد هنا المرتكز لان يديم اليد
 اويا بها لا يكون في كنهه براه وقد صرح به السيد في ترجمه لفتح **من الهيبة الحاصلة**
من الاستدلال مع الاشراق الظاهر ان يقيم اليه توجه فيقول وتوجه الا انه اخرة
 عن قوله **والحركة الترجمة** **المصلحة** لانه سبب منها وعمل عن قول المفتاح وشبهه
 فتح الاشراق الى قوله **مع** **الاشراق** لانه معلق اذ اضافة الشبه الى الاشراق
 تعني والتركيب من قبله جرت رما نك لمن لا رمان له وله جرت الرمان اذ لا تخرج الاشراق
 لانه اضطرار نوع الجبريل له ما يشبه التوجه فحذف الشبه وراه بالتوجه الاضطرار
معي كيري الشعاع بالضم كالشعة التي تشرده من الشمس كالجبال مقبلة عليك اذ انظر
 اليها والدي تشرده من عند الكارنام بعيد الطلوع وما اشبه ذلك وبالفتح **لانه**
 معان اخر لا تناسب المقام وتقتضيلها في القاموس **لانه** **يقيم** **كيفية** **ان** **يقيم** **اي** **يقيم**
 الانشطة يقول **فمنعت** **بالي** **اذا** **اروت** **حتى** **يقضي** **اي** **يسبيل** **استعانة** **الهيبة** **للتعاقب**
 كما استعان للتوجه للاشراق للالاف بين اجزاء الكلام ورعاية لغاية النظام
جواب **لذا** **يؤيد** **اي** **يؤيد** **وامسكه** **يؤيد** **له** **راي** **اخر** **عز** **الاول** **واستناد**
 السدانة الى الشعاع بكل البات الارادة له وتسلط له **فخرج** **من** **الانشاط**
 الذي يراه **الى** **الانشاط** **لانه** **يجمع** **من** **الحجاب** **الى** **الوسط** **وهذه** **الهيبة** **المنظمة**
 في الشمس بعد تحديد النظر اليها ليتبين جرمها بخلاف المرأة فانها تودينا الى باوي
 النظر فلا جعلت مشبهنا بالشمس **الثاني** **من** **الوجهين** **الى** **الحركة** **من** **الاشراق**
 ولا يلاحظ معناه غيرهما من وصف الجسم **لانه** **الاشراق** **يؤيد** **من** **الاشراق**
 اي امتزاجها ومخرج العقل وتكميله **ايضا** **الى** **الاشراق** **معلق** **معلق** **للمركبات**
 اي لا بد من ان يتحرك الجسم الى اليمين وبعضه الى الشمال مثلا او يتحرك متارة
 الى اليمين وتارة الى الشمال مثلا فتدبر ولا تقصر والا لكان وجه الشبه نفرا او معين
 قوله ايضا انه لا يدل من حركات لا بد من كونها الى جهات مختلفة وهذا الطبع
 متافره الشارح به من انه لا بد من الوجه الاول من ان يفرق الحركة بغيرها لا بد من
 الوجه الثاني ايضا من اختلاط حركات مختلفة بالجهات **فان** **الاشراق** **لا** **يشبه** **في** **مكان**
 اشراق الهيبة المركبة عن حركات مختلفة بالترجمة والبطي الى جهة واجدة عن حركات

الاجسام

الاجسام الى جهة واحدة **قلت** **لعله** **اراد** **انه** **لا** **يبدل** **هذا** **القسم** **من** **جميع** **المركبات**
 التي من الاختلاط المذكور فانه لو اتفق لم يبق مركبا كما اشار اليه بقوله **لانه** **الاشراق**
اي **او** **يؤيد** **لانه** **يؤيد** **بديها** **كاه** **كوت** **الا** **انه** **الاشراق** **يؤيد** **بديها** **كاه** **كوت** **الا** **انه** **الاشراق**
 فانه لا يبدل من اذ كذا ما قال الشيخ على عينية من هيئات الجسم في حركاته اذ المركب لا يبدل
 جهة واجدة من شأنه انه يجوز ويندك كلما كان التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها
 لبعض الجسم اشد كان التركيب في هيبة المتحرك اكر **لان** **حركة** **الجسم** **يؤيد** **اي**
 قول ابن المعتز **كان** **البرق** **مصحف** **فان** **اه** **قائل** **من** **قد** **احذف** **هزيمته** **بعد** **قلبا** **بالا** **ك**
 ما قبلها كما قلت في بياض الزاوي لذلك كاذب في التفسير **فان** **الاشراق** **فان** **الاشراق** **فان** **الاشراق**
 انطباعا فاعرف وشيع انتفاعا من الان الانطباع والانتفاع في البرق سرعان فون مصف
 القاري لان يديم القاري عن القدرة فيجعله مطبقا عقيب الانتفاع فامصف
 يتحرك الى العلوي والانطباع واليه السفل ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفت
 الرماض **جنت** **بسرو** **كالقنان** **تلخت** **خضر** **المريه** **على** **قوام** **معتدل**
فكانوا **الريح** **جا** **يبدل** **بقي** **الفيافي** **من** **مغنا** **الحبل**
 التبرؤام جنس لطيف على القليل والكثير والقيان كلان جمع قينه كجمده وهي الحارثة
 مغنية كانت او غيرها واختلف اخذ المي لحافا والقوام القامة وحسن الطول والحبل
 كالغرس المتجر والدهر من الاستحيا ومنقضاء ان يكون معتدل على وزن ام المنقول
 معتدلا من حيث يكون متعلقة في وصف القامة بالاعتدال **وقد** **مع** **التركيب** **اي** **التركيب**
 في الطرف كان اذ في الوجه والاشبه ان يجعل اللام بفتحها اشار الى التركيب البدع بفتح
 انه في الايضاح ومن لطيفة ذلك قول ابي الطيب **واشار** **كله** **قد** **لله** **نظر** **الى**
 التركيب في الحركات **في** **هيبة** **ليكون** **اي** **التركيب** **في** **قوله** **اي** **قول** **ابي** **الطيب** **وهذا** **هو**
 الوجه دون قوله الشارح كاي كوجه الشبه الذي في قوله يشاهد سوق التركيب وينا
 المصنف الكلمة متافرة في بنيانه تركيب المشبه لوجه الشبه اذ الانفعال والهيبة
 الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب في الاعمال هي المشبه والمشيئة الحاصلة من طول
 البدوي المصطلي وموقع كل عضو منه في جلوسه المشبه به وسبغ ان يجعل التركيب
 في هيبة الكون ايضا على وجهين احدهما ان يجرد عن غيرها من صفات الجسم كافي قوله
اي **نقته** **من** **الاشراق** **فان** **الاشراق** **يؤيد** **بديها** **كاه** **كوت** **الا** **انه** **الاشراق**
 وجلوس الحيوان مع التساند الى ماواه **فان** **الاشراق** **يؤيد** **بديها** **كاه** **كوت** **الا** **انه** **الاشراق**
 الاضطرار وهو الاستدلال بالنار وفي تشبيه البدوي المصطلي متعلقة في استدانة
 على الاقمار من لوصفه بحدل القوام فاما لا تقتر ولا تقتر بالاقماره باربع مجذولة

لم يجدل اي قوام محكمة الخلق فلان مجدول الخلق اي حكم الخلق واصلا المجدول
المفتول اي لم يفتل من طافات بل خلقت محكمة مع عدم الفتل ويحتمل ان يراد بنبي الله
نبي محمد لما يكون بملك في غير صورة الاقمار **الحاصل** اي من تركيب الهيئة
الحاصلة من وقوع اي وقوع **على صورتها** وسكون في **الغاية** ومن تركيب الهيئة
الحاصلة من وقوع كل مقصود في البدوي المصطفى في جلوسه ومن تركيب الصمد المستل
بين الهيئتين وانها ان يفتل بالكون غير ليكون من اوصاف الجسم والشكل واللون
وغيره **كالي قول الساجر** في صفة ضارب
كانه عاشق قد دند صفته . اي عرض وجهه . يوم الوداع لم يودع من تركه
او قام من غاس فيه لو شئ **بواصل القطبية من الكسك**
فان المشبه والمشب به فيه الهيئة الحاصلة من هيئة الكون في مد صفة واصف
الوجه الذي يكون للفتل او العائق او القام من القاس المحيطة بالواصل للمطع
لاجل الكسك فان في ملاحظة مواصلة القطب وبيان سببه تفصيلا في التفسير
ليس في التفسير بالقطب لانه امر جلي ولطف التركيب على حسب التفصيل **والمرتب**
العقل من وجه الشبه كجوان مستدجرت الي كعلمه ووضعه شعاع التي هو شعاع
لله **الاستقار** اضافة المصداق في قوله الثاني في قوله **بالع** صفة الاستقار
وقوله مع حمل السب في استصحابه متعلق بالمرمان ومرتب به كل **قوله** **علا**
مثل الذي حمل في التوراة من حملها مثل **الحمار حمل** **الاسفار** جمع نفد
بكر السور اي الكتاب **فان** في الايضاح فانه متروك من امور محجوة قرن بعضها
بعض و ذلك ان روي من الحمار يعلي مخصوص وهو الحمل وان يكون الحمار شاحنا
وهو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل لما فيها وكذا من جانب السب
هذا الكلام ولا يخفى ان الحمل في جانب المشبه تنزيه في تخيل ووجع المرعيات
الحمار غير متفق بها لكان مشتركا بينه وبين اصل التوراة بالانكاف وتعرف **والله**
انه قد يتفرع من متعدد ان يجعل المتعدد متفرعا منه سواء كان المتفرع طرفا او
وجه شبه فلا خيرة في يتفرع **وجعل الشارح** فيه ضمير وجه المشبه ونويده الضمير في
قوله **سبح** خطأ **لوجب** **الاسفار** من **المر** ونحن نجعل الضمير للترفع المفهوم من
الفتل **فان قلت** هل حاصل هذا التحقيق الا انه قد يقع الخطا لا لثبائي الي
بغيره ووضع غير مقامه في القايقة بالعرض له وما وجه تخصيصه بالاستقار فانه
يجري في جميع التسميات **قلت** المقصود الفرق بين وجه التسمية المركب والمجدة
بانه في الاول لا يمكن استقار في متعدد وفي خلاف الثاني فانه لا يحلوا بالتسمية الا

بالنفس

بالنفس فيه ولا يجب عليك ان من جهة الفرق انه لا يمكن الزيادة على المعطاة الاولى
خلاف الثاني فانه يقع الخطا ايضا بان يتفرع من متعدد ويجب الاستقار من اقل سببه
وهذا السبب مما يستفاد من الايضاح ان المقصود الفرق بين التسمية المركبة
والتسميات المجتمعة بانه يمكن الاستقار في الثاني دون الاول فانه لو حذف في من
التسميات المجتمعة لم يتطرق خلال بالتسميات الباقية وان يتخلل الغرض من الكلام
فان زيد يصفو ويذكر فانه لو حذف بذكر كان تسميته زيد بالما الصافي بحاله
وان اخذ الغرض من الكلام ووصف زيد بالغير بخلاف التسمية المركبة فانه لو حذف
في مما يوجد منه المركب لم يبق التسمية بحاله **والله** ان المقصود زيد يصفو ويذكر
زيد ما يصفو ويذكر فيكون من قبيل زيد اسد بل كانه سقط الناح مخافا
بيد ان زيد يصفو استعاره بالكتابة لا تسميته في ذلك **الشارح** او استعاره بتعبئة
كاذبة السيد السيد **كاذبة** **الفتل** **الاسفار** **الاسفار** **الاسفار**
هامة حكمي ابرقت التماضات وادبرق وفي القاموس والقضاح ابرقت المارة تحت
وتزيت والناقة شالت بذنبا وتلفقت ولم يست لا تح ويضع كل من الثلاثة في البيت
لكن لابد لفتب قوما من تفتين معنى الاطعام ولا يخفى من المعنى الاخر بحيث
يمنع عن الالتفات بغيره فان التمام هنا كالناقة المتلفق في اننا نري ما ليس **لها**
وتدعي كذا **الشارح** ان في الاسرار ابرقت في فلاة اذا انحست لك
وتعربت فالعني هنا ابرقت الغمامة للقوام اي تعرضت لم تحذف الجاز واصل
الفعل فيه ان الحذف والايصال بمعنى لا يخفى بنا الكلام عليه ما لم يشك في السماع وازارت
بتزيت في تفتين الابراق معنى التعرض كايدي قوله وتعرضت واكفا الضحاح
والقاموس في تفسير ابرقت بتزيت ولا يصح الحذف والايصال فيما يحتاج الى التفتين
لان الجاز قرينة التفتين والحذف اخلال بالقرينة فتأمل **الاسفار** **الاسفار** **الاسفار**
الحملت اي انكشت ولا بد هنا من تجريد لما عن معنى السبيبة وجعلنا مجرد النظر
فان ترع وجه المشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عظاما شامخة اذا جعل المشبه به
متفرعا من مجرد خطا **لوجب** **الاسفار** **الاسفار** **الاسفار**
للمالة المذكورة في الايات السابقة **بالحال** **الاسفار** **الاسفار** **الاسفار**
هذه على المشبه به كاهو المتبادر او المراد التسمية للمالة المذكورة بظهور القول
لقوم عطاش ثم تعرفوا والكشاف في اتصال ابتدا مطلع بانها تولى على ان الباء
بمعنى في وهو غير زير في كلام العرب **وربما** ذكرنا في صفت ما قال **الشارح** ان معنى
قوله بان اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه التسمية والمقصود المشترك فيه اتصال

أي أداة التشبيه أي الله والأداة لغة الاله محي بما يتوصل اليه التشبيه انما كان
 او فحلا او حرفا وقد بعد كل البعد من قال اطلاق أداة التشبيه من خط العربيه
 باللفظة ومن فروع تشبيه الحرف اداة على عكس تشبيه المنطقيين اداة السبب
 بحرف السبب **كاف** حرفا كان او امثالا والثاني يكون في الضرورة والسعة عند
 الاختصاص والجوهرية ويخصه سيبويه بالضرورة ويزعم الكاف اداة دخل على ان
 كلمة ما يقال كان زيد اقايم لئلا يتيسر كلمة كان **كاف** جمعها مع الكاف متا
 لمذهب غير الخليل من ان كان كلمة موضوعة للتشبيه لان في مذهبه ان كان زيدا
 اسدا في الاصل ان زيد الكاسد غير صورة الجملة والمعني على ما كان والكاف
 من دواخل الخبر يعني وان المقابلة صورة رعاية له حول الكاف عليها صورة كسوة
 معني تكلفات فيها اسد وخصي عنها مطلقا من اداة التشبيه فواقعة لمسا
 اشهر في عبارة جمهور النحاة من انما التشبيه وعدم المتبالة بما قال الزجاج انه
 للتشبيه اذ كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسدا وذلك اذ كان مشتقا نحو كان
 قائم لتقدمه في هذا التفصيل وان قوي ما ذكر من التعليل وهو ان الخبر اذا كان
 مشتقا عن الاسم والي لا يشبه نفسه ووجهه ان ضمير المشتق غير الاسم والمشتق
 غير الضمير ولا يتصرف بما يختص في الوهم اذ كاشبه الشيء نفسه لا يحمل عليه
 نفسه لانه مما لا يلتصق اليه نظرا للفعل وان وجوب حمل الخبر على الاسم وامابات
 يقال في دفع ما ذكر ان كان زيدا قائما في تقدير كان زيدا مخفرا قائم لكن لما حذف
 الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كان الخبر صار الضمير يعود الى الاسم لا اليه
 الموصوف المقدر نحو كانت قلت وكان قلت فمما يجب وان رغب في الشارح
 وذلك لان الخبر القائم ان كان عين زيدا فلا يصح التشبيه وان كان غير فلا
 يصح جعل ضمير زيدا قوله جعل الاسم سبب التشبيه كان الخبر يردده انه
 مع ذكر اداة التشبيه لا يحمل المشبه به كان المشبه لان موصوف الجملة
 لا يحدف الا بشرط فقد هناك لكن الشارح قال والمحق انه قد يستعمل للظن
 سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا الحون وكانه فعل كذا وقد كثر
 في كلام المولدين **ومثلي وما في معناه** نحو شبه وشبه ونحو ورج ما يشق من
 المتأثلة والمتأثلة والمضاهاة وما يودي معناه فيه يحتاج الى حمل جعل ما في
 معناه باعتبار المعنى المطابق او الضمير والا فلا يشبه يشبه ونحو ولم يستغن قوله
 مثلي وما في معناه عن ذكر الكاف وكان لان الحرف لا يكون في معنى الاسم والفعل مستقلا
 معاهما وانه نعم لك ان تحذف الكاف سابقا بالحرف وتدخل الكاف الاسمي في ذلك

منز

ومثلي وما في معناه ولا يبعد ان يحمل مرادوات التشبيه صيغة التثنية نحو تحل وتبقى
 وتشيج فانه في معنى صار حليما وصار صبيا وصار شيخا ولا يخفى انه لم يصح شيئا بضم
 كالشيخ في صدور افعاله عنه وظهور صفاته منه **والاقتل في حرف الكاف** اي الاصل
 في الكاف ونحوها ومثله هذه العبارة تعارفت في مثل هذه المعنى والمراد بنحو الكاف
 ما لا يدخل الاعلى احد اركان التشبيه وهو ما يكون الداخل عليه مجزوا لا عينا
 واحترابه عن محي كان وتشبه وتشابه بل عن مماثل فان قولنا زيد مماثل عم
 بل المتأثلة المشبه به هو المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولذا اعيدنا بالمجوز وقولنا
 الا غير اذ عذر وفي المثال المذكور يجوز **قال** الشارح اراد بنحو الكاف ما يدخل
 على المفرد كالكاف بخلاف كان ومماثل وتشابه وفيه ان مماثل وتشابه ونحوهما
 يدخل على المتعدد **ان تشبه المشبه به** فذكر واحدا الكاف ونحوها واحدا احكم
 كان ونحوها اذ لا يهضم من بيانهم الا ان ليس الاصل فيها ان يلها المشبه به ولا يعلم
 ان ولي غير واجب او اصل او ولي ان ولي المشبه به وغير سببان **فمنقول**
 يجب ان يلي كان المشبه به الخبر وتقدم الخبر على اسم الموصوف المشبه لا يجوز في
 غير الظروف والخبر فلا يكون ظرفا تاما وفي الافعال واسماها الاصل ان يليها
 المشبه لانه الفاعل لا يجوز اذ لا يمكن الاصل بتقديم المشبه به على المشبه لانه
 تقدم المفعول على الفاعل **فمنقول** الغرض من هذا التحقيق ان ما ليس مشبه به
 قد يقع في الصورة توقعه وذلك لا يخفى بالكاف ونحوها وخو ابيان في هذا المقام
 ان يقال الاصل في الكاف ونحوها ان يلية المشبه به ولي كان ان يكون خبر المشبه
 وفي الافعال وشبهها ان يكون مفعولا تشا المشبه بها وقد خالف ذلك نحو اصر
 لم يشبه الحياة الدنيا كما استلناه الآية وكان مثل الحياة الدنيا استلناه اليه الخبر
 الكلام ويشبه الحياة الدنيا ما الي اخره **بل نقول** قد يقع غير المشبه به ايضا في
 توقعه كافي قوله وكان النجوم بين دجها فان النجوم ليس لها مشبه بها بل المشبه
 وتسر عليه **قال** الشارح المحقق المراد ان يلية المشبه به لفظا نحو زيد
 كلاسد او كزيد الاسد ومن ان يلية تقدير كقولنا تقالي او كصيب من التما
 فيه ظلمات وزعد وبرق الآية فان التقدير او كمثل في صيب فحذف ذوي
 بقرينة الصماير الطالبة له وحذف مثل بقرينة جعله مشبها به لمثلهم لئلا
 بان دخل الآية بمماثل الكاف المشبه به دون غيره وكون المقدر كالمعقوف فيما بينهم
 وكلام الكشاف والاضاح وما صرح به المصنف في الايضاح حيث قال واما قوله
 تقالي يا ايها الذين امنوا انتم انصار الله قال عيسى بن مزيم الحقارتين من انصار

ليه الله فليس منه يعني من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان المعنى كونه انصارا
له كان الحواريون انصارا عيسى حين قال لم من انصاري الى هذه اوتينا ومن ههنا
المفتاح الايضاح انه حذف من بين كلمة ما وقاسم كان الحواريون انصارا عيسى حين
ولا يرشد اليه صحة حذفه فتوابعان حاصل المعنى ولهذا قال لان المعنى ولم يقبل
لان التقدير والتقدير كونه انصارا له كونه وقت قول عيسى فالحذف مضاف
ومضاف اليه كاصح به المفتاح وازاحة الكون الى الوقت اضافة المظروف الى المظهر
على نحو ضرب اليوم وهذا مما يعني على قول فاستبته عليهم انه كيف يضاف الكون الى
الوقت ولا يبعد ان يجعل ما في كمال موصولة اي لا يكون الذي قال عيسى اجله من انصار
ليه الله والاوجه ان التشبيه ليه نفس القول يجعل قول عيسى بمنزلة كون الحواريين
انصارا له في شرفه اجابهم له وطاهر قوله تعالى نحن انصار الله يفتقرون ان يكون
المعنى كما كان الحواريون انصارا له كما كان الحواريون انصارا عيسى لان يقال قد
نحو انصار الله استدلوا ظاهر من انصاري الى الله **وقد يلبس** اي قد يلبس
الكاف ونحوها غير المشبه به مما يكون له مدخل في السببه به وذلك اذا كان
المشبه به حقيقه متزعة بعض الكاف بعض ما ينزع عنه الهيئته ولا خفاء في كثرة
فالتمثيل باعتبار الاضافة وقد اشار الى هذا بقوله **نحو واضرب لهم مثل الحياة**
الدنيا انما من السما فاخلط به نبات الارض فاصبح هيماء تدور الرياح
ولا يخفى انه يمكن رعاية الاصل في جميع ما هو من هذا القبيل بتقدير المثل والال
والشأن بكنه راوهم مستغنيين عن الحذف او اهلوا رعاية هذا الاصل فاهلوه
وراعوا اصل اهلهم هو علم الحذف وقد راعونه في مقام الاستغناء عن الحذف
اذا كان لا بد في المقام من حذف شيء انه بعد الوقوع في الحذف لصورته يكونان كما
في تركب لادبي ذاع ومنه قوله تعالى او كصيب الية لان حذف ذوي صورته
للمماير وحذف المثل لانه انسب بجعل المشبه المثل واسد ملائمة **سكة**
ولهذا التقدير لا يتقدمون على التقدير فيما تقدر ضرورتا **قد يدرك**
نحو الظاهر يعني عنه او يعني اياه في القاموس اياه وبه فكله عن متعلقة
بالكف المضمن للاباء والاولى وقد يدرك ما ينبغي عن التشبيه لئلا ناول نحو انا
عالم ان زيدا اسد وزيدا اسد خطا بلا شبهة وكان زيدا اسدا اكان
كان للنظن **ومما** لا يشبهه ان ليس مقصود المصنف ان يذكر بفعل بل على بعض
التشبيه فانه مستغني عن كثير مثل يشبه وتشابه ونصا هي وتمايل بل **المصنف**
فعل ينبغي عن حال من احوال التشبيه على انه لا يتناه من قولنا انها فلان فلان

الا انه اظهر حاله لا انه افاد تصور سيماع قوله ان قرب وقوله ان بعد
كذلك التام ان كون البعد مبنيا على التشبيه نظرا لقطع بانه لا دلالة للفعل المتبنا
على التشبيه بل الدلالة عليه عدم صحة الحد وتعين فبعد التشبيه لاصلاح الكلام فلو
انه ينبغي عن حال التشبيه عن القرب والبعد لكان انسب ضعيف **كافي ملت زيدا**
اسد ان قرب التشبيه اي سبب له القرب لما في العمل من الدلالة على يقين الاتحاد
وحقيقه فيبعد نبالة في التشبيه وان المشبه بحيث يفتقن بينهما الاتحاد **قال**
التام دلالة على قوة المشابهة لما في العمل من الدلالة على تحقق التشبيه وثيقته وفيه
نظرة هو انما يقع وجهه لتقريب التشبيه في ملت ان زيدا كالاسد **وكافي حبيب**
زيدا اسدا ان بعد التشبيه لما في الحسان من الدلالة على الظن والتحقيق ففيه
اشعار بان في شبهة المشبه الاتحاد فيبعد قوة المشابهة دون قوة افادها ذكر العمل
ان يعملان قولنا اشك ان زيدا اسدا ايضا ابلغ من قولنا زيدا كالاسد **فان ايقاع**
المشابهة في الشك في الاتحاد يفيد قوة المشابهة بلا شبهة ومن تغاير ما في هذا
القام انه يدخل ما ينبغي عن حال المشبه به نحو ملت ان غرة الصياح وجه اللطيفة فانه
يفيد المبالغة في كون وجه اللطيفة اتم من الغرة **والغرض** اي من التشبيه **والاغبان**
يورد الى المشبه لان التشبيه بمنزلة القياس في ابتناحي على اخر فكان الغرض ما يرد
الى المشبه الذي كالمقتبس وقوله في الاغلب لما ساقى انه قد يعود الى المشبه **ب**
فان قلت فيما ساقى ما يدل على ان قلت وقوله في الاغلب يدل على انه غالب **ب**
قلت العلة بالاضافة العقلية **وهو** اي الغرض بيان امكانه او وجوبه او امتناعه
او وقوعه فلا يستلزم على الامكان من صيق القطع في البيان فبيان الامكان **كافي**
فان اتفق اي تعقل بالشرف **الانام** ككتاب الحلق اولين او الانسواء جميع ما على وجه
الارض **وانت بهم فان المشك** **بعضهم الغالبة** فانه اذا ان المندوح به قد فاق
الحلق بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة والحال انه منهم والفايق على هذا الوجه
ان يكون من المندوح فاحج لا يثبت كونه منهم بانه حال الحال المشك فان المشك
دم الغزال وقد فاق الدنيا بحيث لم يبق له مشابهة بنا وجعل الدليل لدفع
انكار كونه منهم ابلغ من جعله لدفع انكار تفوقه لان المناصب بمقام المندوح
هذا فاعرفه ودع ما اشتد راء لدفع انكار تفوقه وهو منهم فالتشبيه يعتبر
في نظم البيت ومن المطويات فيه ومن مقدمات الحجة المشار اليها بقوله فان المشك
بعضهم الغزال فلا يبرر ان جعل البيت من قبيل التشبيه لبيان الامكان فتر
بلازمه لا تشبيه فيه **نعم** انسب بمقام المندوح ان يجعل التشبيه لبيان

الامكان قريبة بالامرية اذ لا تشبه فيه نعمه الاستب بقاء المدح ان يجعل التشبيه
لبين الوقوع اذ الامكان كثيرا ما يعبري عن الوقوع او حاله عطف على مكانه **في تشبيه**
توب الامر في السواد ويحجه انه هذا البليغ يختار التشبيه على الاخبار عنه بالسواد
فان هذا السواد وضع واخصر من هذا كذا في السواد ويمكن ان يقال في التشبيه
يستفاد خصوصية السواد ولا يستفاد في الاخبار ولا يدخل بدا في بيان المقدار
لان بيان المقدار مستبوق بعرفتنا لحال وبيان اللون من اول الامر مثلا وان كان
على وجه يتضمن معرفة المقدار لا يعد من بيان المقدار **في تشبيه** السواد
في شرحه للمفتاح اشعار بذلك حيث قال في شرحه قول المفتاح او لبيان مقدار
حاله يعني ان حاله معلوم فيراد بيان مقدارها في الشدة والضعف والقلة
والكثرة لانه غير ذلك وتقابلها بيان الحال وما يتبعها ببيان الامكان ونظامها
مع اننا من الاحوال بنا على ان المتبنا في حال ما بعد الوجود **او تشبيه** السواد
في تشبيه توب الغراب في شدته اي شدة السواد او تشبيه عطف على البيان
اي تقدير حاله ولا يخفى ان التقدير لا يخص الحال فانه يصح ان يكون التقدير
الامكان او تقديره مقدار الحال فالافيد ان يجعل جميع تقديرها ليله المذكوران
وتفسير قوله او تقديرها تقديره في معنا **في تشبيه** لا يحصل من حجة اي قصد
او عملة او تشبيه **في طائر** او فضلا وعفا وسعة **من راس** من حديد يركب
او يخطط على الماء وفي تقدير المفتاح الرق يكون في حضور المحاطب اذ التقدير فيه اقرب
لاعانة المشاهدة في ذلك لا يخفى وذلك ان تستفيد من صعوبة الحال في عبارة
المصنف **قال** الشارح وتبعه السيد رحمه الله في تقرير التقدير انك تجد
من تقرير عدم الفائدة ونقوية شانه ما لا يجد في غيره لان الفلك بالحسبان امينة
في العقلية لتقدم الحسبان ودرط الالف بنا وفيه انه هذا المقال لا يخص تقرير
حال غير الحق بل يشمل تقرير بعض حسيان لا تقدر لعدم نعمهما لتقرير عدم نعم
الرقم على الماء **وهذه** الاعراض **الاربع** وكذلك عرض الحاق الناقص بالكمال فقد
فات المصنف في ضبط الاعراض وفي بيان مقتضاها ايضا وفي درجة في تقرير الحاسب
لان الحاق الناقص بالكمال يستلزمه تكلف ومخالفة لما في المفتاح حيث جعله
تقابلا **في تشبيه** ان يكون وجه التشبيه في المشبه به **في تشبيه** في الصالح
الثمر في وضع الامر وفي القانون ظهور الامر في شفعه يعني قطاعته والجملة
الثمر في تشبيه عموم علم الناس به **وهذه** الاعراض لا تطلب الا ان يكون المحاطب
اعلم بحال المشبه به على بيان الامكان والحال والمقدار لا يتحقق على المحاطب

الشبه

الشبه في المشبه حتى يتحقق صفة التفضيل بل يجب في بيان الحال ان يكون المحاطب
جاهلا بالمشبه وكذا في بيان الامكان والمقدار وايضا بيان هذا الشرط في هذا
المقام مستفاد عند لانه سببته في تقيم التشبيه ليه المقبول والمردود والا ان
يقال العرض منه هنا الاشارة ليه وجه كون العرض في الغلب غايده الى المشبه
وجه انما التشبيه المقبول كون المشبه به ام من المشبه **قال** الشارح وظاهر
هذه العبارة ان كلام الاربع يقتضي ذلك ولا يقتضي التفسير للحال لان
التفسير لا امر الا شمر يقتضي ذلك اميل فهو زيادة التقدير والتقوية
اجدر واما بيان المقدار فيوجب ان يكون وجه الشبه فيها متقاربا ووجها
ان يكون على نحو واحد فيما ليشبه المقدار على ما هو عليه ولذلك قالوا كلما
كان وجه الشبه ادخل في التلازمة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل
في القول يعني هذا الكلام العام منهم بخصوص بيان المقدار وكذا ابيان الامكان
يقتضي الاعتراف به وان الامية كيان الحال فانه يصح تشبيه التوب الامور بها
ساوته في بيان سواده بل المستلوه احي لانه اسهل من الايقاع في خلاف الواقع
هذا الكلام مع تنقيح وفريد توضيح وفيه بحث لا يحل عدم الاشارة اليها
بل عدم التصريح **في تشبيه** ان قولم يقتضي جزا التفاوت عن القول بعزل ذلك
ان ترتب كونه اذ اخل في القول بكونه اقرب الى القول ولا يلزم منه اثبات القول
والثاني اذ اقلت في مقام التكميل لقصر القامة هو كطل الرمح يكون التشبيه
لبين مقدار طولهما مع التفاوت بينهما ويمكن دفعه بان المراد بعدم التفاوت
ادعائه ان في الحاق الناقص بالكمال ايضا ادعائه عدم التفاوت وبينهما فرق دقيق
لا يفوتك اليه الا توفيق فاحذر فطانتك هل لك منها زيف **الثالث** انه لو كان
في بيان الامكان وجه الشبه في المشبه به ام كان التشبيه في ادخال الشبه في حيز
الامكان اقوى لانه اذ كان اقوى ما يستبعد تحققا لان هذا المستبعد اقل
بالامكان **في تشبيه** في اقتضا تقرير الامر من نظرا اذ في تشبيه المعقول بالمحسوس
تقرير حال المعقول لان الف النفس بالمحسوس كقولك لم يكن المحسوس ام في وجه
الشبه وقد بالغ فيه سابقا كل البلاغة وان لم تذكر مصادره فيه لا يبدأ الا ان
يبدأ بالانقضاء اقتضا اولوية وفي عبارته اشار اليه **في تشبيه** لم يخص هذه
الاربع بذلك وعبارة السكاكي كالتميز بان التبيين والتقوية والاستطراف
ايضا تشارك في ذلك **في تشبيه** لاننا لا نقضي الامية ولا الاعترافية **قال** الشارح كلما
كان المشبه به اذروا لحي كان التشبيه بقاءية هذه الاعراض او في وجه ما قال

في الاستطراف ظاهر وفي التزيين والتسوية ان حسن ما لم يشهد اكثرنا
في من يشاهد واجبت وكذا قبح ما لم يشهد قبحه لان الف الف نفس يشهد امر
المالوف ونسكن شغف المسفوف ولما لم ينظر فانه كونا من الوجه انكر كبرون
ما ذكره فيما سوى الاستطراف كيف ولا وقد شرط السكاكي الاعرفية في التزيين
والتسوية ولا يخفى انه لا يصير ما فعله السكاكي حجة عليه لانه حمله على الاعرف
بالعرض والتسوية لا يندرج حمله على الاعرفية في وجه الشبه وبين وجهه بان وجه
الشبه في تسوية اسود مثله الطي مثلا ليس بطلق التواد والافلا تزيين
شبهة لابل هو السواد المضمون للظيف الذي يميل اليه الطبع ويقبله ولا شك
ان بقلة الطي بهذا العرف وكذا المقال في التسوية وقيل ان بحث من وجد
احدهما ان الملازمة المشار اليها بقوله والافلا تزيين مسلمة لانه بمجرد
التسوية بالمرن بخيل زينة ويحصل للطبع ميلان اليه وانما انما اذا اعتبر
وجه الشبه السواد اللطيف فوجه الشبه في المسببة به ام باعتبار اللطف وهذا
كلام وقع في التبين فليدفع اليه ما كافيته وقيل هذا مخالفته منه مع السكاكي
او اشارة اليه ان ليس على ما يفيد عبارته معقول بل كلامه موزول ولولا مخالفة
الاسام بعد تطويل الكلام فيما يجب في شأنه الاهتمام لاقتضاها شارح بقوله
كلامه وبيان طريق تأويله مع بعده عن المقام وكونه من فضول الكلام او ترتيب
عطف على بيان مكانه او تقديره او ترتيب المسببة عند السامع **قال في**
وجه الشبه هو شدة العين التي تجمع السواد والبياض وهي السواد والابا
او الحديقة والمراد هنا المعنى الاول وصحة التشبيه مبينة على ما نقله الشارح
عن الاصمعي في بحث الاطناب في شرح قوله كان عيون الوحش حول حياضها
ان عين الطي والبعدا للوحشين انما يظهر فيها البياض والسواد بعد الموت
وانما حال الحياه فعين من سود كلنا **القول** معلوم وكسبته صوت حسن صوت
داود وكسبته جلد ناعم بالحري وكسبته النكته ربح المسك وكسبته
طعم الطيب بالعسل لقوله ترتيبه عند السامع احسن من قول الشارح في عين
السامع وقيل قوله **القول** يقال سوهه الله فحجه **في الشبه** وجهه
جحد يقال جحد جحد فهو جحدور وجحدري يخرج منه الجحدري **سلي**
هي العذرة **جحد** طراوة فيها **قد نظرنا** اي ضربتها بالمقار **التي** بكسر اللام
وقد فتح الباسم ديك على وزن فيل وهو معلوم وقد يطلق على الدجاجة **القول**
اي عند المسببة طريقا جديدا **اي** كاستطرافه **في تسوية** في هو كثر ومزكا ومزكا

المر

بحسب الطائي فيه في القانون للحمد النار المتقدم فلا حاجة الي قوله **وقد**
القول وجه الذهب لانه متعلق بمفهوم فانه عبارة عن استطراف او تشبيهه
وجعله الشارح متعلقا بمقدري اما استطراف المسببة في هذا التشبيه لانه
المسببة نوع التسوية عادة لا عقلا لا مكانا وبيان المسك مع كبره جدا حتى
بعد جحد **القول** المطلق الاستطراف في المثال المذكور ولذا لم يأت
بالضيق لبيان الذهب منه لانه الاستطراف في المثال المذكور ولذا لم يأت
لبيان الذهب منه لانه الاستطراف في المثال **وجحد** غير الاستطراف في صورة المنتج
قاعدة **وهو ان يكون المسببة** فاد **المضمر** **الذي** اما مطلقا **كأمر** في تشبيهه
الشمس **وانما عند المضمر** **التي** **قوله** اي قول اي العتاهية في وصف البسج
ولا روية بكسر الراء هو الظاهر الثابت في نسخ رواية المفتاح كما ذكره
السيد الشاذلي **هو** الكثير في صيغة الجحول وزها لغة قليلة والعقيل يكثر
ويحقر **قوله** لو كانت الذرقة راحة على الحفرة عند القليل وفي التعبير عن
البسج بلا روية نوع اشهاد اليه كان البيا في قوله وزقتها المسببة ولو كانت
توجد في قالبا بمعنى مع وكان البيت نجما عن تكبرها **القول** لا يبعد ان يقصد
بمعنى علانية يعني به علانية لا على وجه الظاهر **جمع** **القول** جمع
ياقوت مغرب من الجواهر وهو يكون احمر وبنفسه واجوده الزماني وله منافع كثيرة
ينفع المومنين والمحققين وضعف القلب شربا ولجوه الدم تعلقا في التكرار عليه
مزيد يجب والمراد جحد البواقيت شقايق النعمان وفي جعلها عين التقايق
ويجعل الاروردة منسوبة اليه للبسج اشارة الى تفاوت الشبهين لان السابق
واوراقها شبيهة بالبواقات لونها وشكلها بخلاف البسج فانه لا يشبه الاروردة
الاولى وبهذا يظهر ان تفسير جحد البواقيات بالازهار والجرود ونفسها بالشا
نبي على الغفلة عن الدقائق وفيه ايضا وجه يجب ليكر البسج **القول** **القول**
القول اي بسببها لعلها وطول مكثها فوقها منزل العظم منزلة العظم
والجسام **او ايل النار في طرف كبريت** وهي حجارة يوقد بها وكما يعني البواقيات
الاحمر والذهب ايضا فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندرج حضوره
في الذهب مندرج بحسب المسك موجه الذهب لكن يندرج حضوره عند حضور صورة
البسج فيستطرق لمشاكلة عناق بوضوح من مساهدين غاية التباينة
وليس عبد القاهر وجه اخر وهو انه ازان شيئا نباتا مضمنا ويرق واوراق
رطوبة من لب الخرج يسوي عليه النيس وبني الطبايع على ان البياض

موضح لم يبعد ظهور منه كان يدل النقص اليه اكثر ولا يذهب عليك انه يحوي
 في تشبيه العلم فانه اراك شيئاً لا موجود من امر متنع الوجه وهكذا الشرح
 الضعيف وجوه اخرى انه اراك شيئاً بين جسم غير عاكس عاكس وانته وبين
 جسم لطيف في غاية اللطافة لا يتوهم في شانه بقدر او شيئاً بين او اعلم النار
 والامر لا دام او انه جعل قانات البقع كبريتا ونفسه او ايل النار فجعل
 النار مع الكبريت مجتمعة غير نقيه للكبريت او جعل النار والكبريت ذات
 رايحة طيبة ويمكن ان يجعل من الابداد في صورة المتنع مادة فان الكبريت
 الموقد لا يتكرر في موضع واحد ولا يخفى انه قات القوم من وجوه الاستطراف
 السوار التي في صورة المتنع عقلا فانهم لم يلقوا اليه لعدم وقوعه في كلام
 النفاذ قد **هو** الفرض **المستبعد** ويمكن سريعه فقه الفرض
 ثالث الاقسام ان يعود الفرض الى ثالث هو احتمال العناق بين متونين شيئاً
 غاية التباعد فانه امر مستطرف مرغوب للطباع جدا وزعمنا ان يعود الفرض
 الى المستبعد **المستبعد** به جميعاً وهو جعل ما مستطرفين مجتمعا لان كلا من
 المتباعدين مستطرف اذا تعانقا **هو** **المستبعد** وهو الكبريت الثاني
 حق او هم صاحب المفتاح فصار الفرض العايد الى المستبعد عليه في اول
 بيان اشار الى كثرته الى حد كانه ليس غير وصرح بقوله الثاني ثانياً
 قال وربما كان الفرض بيان كونه احمراً ولم يفت المصنف اليه واقصده
 المصنف على بيان بانه ضربان فاحصره هذ التحل وقد ندر اركه الايضاح
 حيث قال **واما الثاني** فيكون في الغالب **ايام** **المستبعد** في وجه **المستبعد**
وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه **المستبعد** شيئاً
 به قصد اليه اما انه وايد كذا في الشرح ولا يخفى انه يجوز ان يكون التشبيه
 المقلوب مبنياً على تسليم انه ان من **المستبعد** اذا كان بينك وبين مخاطبك نزاع
 في ذلك وانت جازت معه وانه يصح التشبيه المقلوب في تشبيه للتدوين
 والتسوية والاستطراف لا ما ان الرتبة في **المستبعد** ام او الفع الزاواة
 ان **المستبعد** به انه رواه حتى ولا يظهر اختصاصه بصورة الحاق الناقص الكليل
اي قول محمد بن وهيب **اي** **المستبعد** هو اول التباعد وهو
 يعني حصة الشرح في سواه الليل كالفردية بغيرها بياض في حصة
 الفرد في ذلك هم فيقال غرة الصبح لبياضه **اي** **المستبعد** من
 فانه قصد اتمام لان وجه الخليفة اتم من غرة الصبح في الوضوح والبعد عن ظلمة

البصائر

الخصف وفي قوله حين يمتدح دلالة على انصاف الممدوح
معرفة حق المادح وان لاتباح له وكونه كاملا في الكرم والانصاف باليسر والطلاقة
عند اجتماع المذمع هذا ولا يخفى ان في ايراد يمتدح مجعولا بترية لطيفة لئلا
يعرفه الذي فانه لا يشربانه لمدخل في ذلك خصوصية ماع **ثم اقول** ايها الظلي
العارف بمقدار اللطائف المتخلص عن ريقه القليل المتعرف بخفايا خسر المتعاقب
كالقاييف ان الشعر يجوز ان يكون تشبيها غير مقولوب بان يكون تشبيهه وغر الصباح
بوجه الخليفة في رقة انتشارها ولا يخفى ان سرعة انتشار الطلاقة في وجه الخليفة
اكثر منها بالنسبة سرعة في انتشار الطلاقة في وجه الخليفة اتم منها بالنسبة
في انتشار صفى الصنيع **والضرب الثاني** من الغرض العائد الى التشبيه به **بيان**
الاشارة تشبيه الممدوح بالاشارة والاشارة بالاشارة
لا في تجرد الاشارة والاستدانة كما ينبغي منه ظاهر هذه العبارة بل في استدانة النفس
فيه فان استدانة النفس بالوعيد ليس باعتبار استدانة اشارة واشارة محض
ثم اقول من الغرض **حيثما** قالت السكاك لا يخفى المصير اليه الا في
نظام الطبع في تشي المطلوب يعني تشبيهه كما يخفى من صاحب بن عقاد ان فاني **بحسب**
دخل عليه فوجه الصاحب ضعيفا فاخذ يمدحه حتى قال وعالم يعرف بالحريري واما
للمدح ان ينظر الى تلوه فقلوا واحد ابعده واحد اني انتمت النوبة الى
شريف بن ابين فقال انني الى النفس من الخيز تشبيه مقولوب في المال لانه جحد لا
على الخيز المشترك بينهما وهو كونهما مشتهري للنفس **هذا** الذي ذكرناه من جحد
أحد الشريين شيئا والاخر مشبهما به اما يكون **او الزيد** به **الحاق النافق**
في وجه الشبه كذا في الايضاح **فصل** في التشبيه الذي يعود الفرض منه لشيء
التشبيه به **الاشارة** كذا قال الشاعر وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما
يتصدق فيه الحاق النافق في وجه الشبه بالوايد على ما قررنا فيما سبق هذا ويمكن
دفعه بان المراد ان هذا الذي ذكر من جعل أحد الطرفين مشبهما والاخر مشبهنا
يكون أحد الطرفين اتم حقيقة او ادعا **او الزيد** الذي اخر **او الزيد** الممدوح
في **الاشارة** مركبا كان او مفردة احسنا كان او عقليا واجدا كان او متعده او لو
ثارة يكون في المتساويين في وجه الشبه وثارة يكون في المتفاوتين من غير تقدير
التفاوت **حسن** **في التشبيه** **الحكم** **بالمشابهة** هذه العبارة قاصرة
ولا تشمل بل قولنا تشابه ونحوه وحركي ومذاتي فانه ليس الصدول فيه من تشبيه
الى الحكم بالمشابهة والا حسن ترك التشبيه في افادة التشابه وهذا الحكم

السيد الذي في شرح المصباح ان هذا القيد من قبل الشيخ لا ما يمكن لا ثبت حاله
بين الجمهور والشيخ بل ان الشيخ فسرته بالتشبيه المنتزع من امور مرتبة على ان لفظ
التشبيه لا يجوز اطلاقه مطلقا ويجوز على العقلي مطلقا ولا يحق على الذوق الناعم
ان الشيخ فرق بين كون التشبيه معني التشبيه المنتزع من امور مرتبة على ان لفظ
التشبيه بالوجه العقلي حيث جعل الاول معني نقدرنا شائعا والثاني متاخر
ليستعمل فيه بقوله جاز ان يطلق اسم التشبيه عليه من اني اخاف ان يحتج في
حل عبارة الشيخ فافسده ذلك تدريعا ولا نواحد في بسط الكلام فاني لا افعله
تريفا **فقول** يد يد بقوله انه المركب يمكن التشبيه عقليا انه اذا المركب الكلام
الذي له على التشبيه فانه جازي بمثل المعنى حتى يجعل البعض اطلاق اركاب
التشبيه على الطرفين والوجه والاداء من فروع حيث انه قال يتضمن التشبيه
ان ادبه المعنى المصدري وكذلك بالتشبيه بقوله فلا يشك عليك انه ينبغي ان يقول
اذا المركب عقليا يقال له التشبيه ولا يطلق عليه التشبيه وكانه اراد بضم الهمزة
مثلا استعارة الهمزة **فقول** وسنصرف تعينه والي سنصرف المصنف الاشكال على
تعريفه بانه غير مظهره لا يدخل فيه التشبيه في الوصف المنتزع الحقيقي مع انه
ليس بتشبيه اشار اليه فقه بقوله **فقول** السكاكي الى المنتزع من متعدد **فقول**
غير تعيني كقيد بكونه منتزعا من متعدد لانه قال السكاكي التشبيه معي كان وجه
وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور حتى ياتر التشبيه فقيد الوجه بقيد
ولم يقيد المنتزع من متعدد وهذا كلام وقع في البين فلتراجع الى ما كان فيه **فقول**
وجه الدفع ان هذا القيد لم يثبت في غير كلام السكاكي فخرنا في التعريف موافقا
لجمهور ولا يبعد ان يقال اوقع السكاكي فيه قول الشيخ واذا كان عقليا جاز ان يطلق
اسم التشبيه عليه فجعل العقلي على ما هو مختص العقل ومعتبر فقط مران وجهه
عذول المصنف من عبارة السكاكي من عدة امور على صبيح عبارة الشيخ الى قوله من عدة
كانه عليه في الايضاح حيث قال امرين او امور ظاهرهما **ففي تشبيه مثل اليه**
بمثل الجوار فان وجه التشبيه هو جريان الاستعارة بالعلم فاقع مع الكثرة والتعب
في استعماله فهو وصف مركب من متعدد وليس حقيقي بل هو عائد الى التوهم كذا في
الشراح وهو المطابق لكلام المصنف فمن قال مراد المصنف بغير الحقيقي فاقابل انما
فلم يظهر في كلام المصنف اذ في نظرنا ان المراد غير الحقيقي في كل من الطرفين او يكون
ان يكون كما كان في احد الطرفين فتماما يتضح لكن المتبادر الاول لانه المفرد الكامن
فليجعل عليه ما لم يعرف صارف وتقييد مثال التشبيه على بيان السكاكي والاطلاق

بلى

على بيان الجمهور جعل الشارح الحق على ان جعل ما مر عبارة عن جميع اشكاله ذكرت لوجه
التشبيه المركب باقسامها من مركب الطرفين ومفردة ومختلفة وحالة السيد السيد
يقوي ان التشبيه محصور من اطرافه مركبا وادعى ان تعريفه بما وجه منتزع من متعدد
يتبادر منه المنتزع من متعدد في نظرنا التشبيه لا المركب من متعدد هو اجزائه والا
فقال مركب من متعدد فخرج منه ما ليس طرفاه مركبين فلم يتناول ما مر الا ان السكاكي
طرفاه ونوعه بان المصنف رد على السكاكي جعل التشبيه على سبيل الاستعارة من الاستعارة
الحقيقية بان التشبيه يستلزم التركيب المتبادر لا بد راجع تحت الاستعارة الحقيقية
الدرجة تحت المجاز المفرد وضاع في الخافعة غير سديدة اما حديث المتبادر فمسلما
واما اختراع الانتزاع على التركيب ليعمل ان المدعى على التركيب الاعتباري والتشبيه
الانتزاعي لا على التركيب الحقيقي وليتناول المركب من متعدد هو اجزائه ومن متعدد
في الطرف وكذا استدل ان المصنف على السكاكي ضعيف لان رده كون التشبيه على سبيل
الاستعارة كذلك **فقول** وجد في كلام السكاكي تخصيص الاستعارة التشبيهية بالمركب
ولا يلزم منه تخصيص التشبيه معني التشبيه بالوجه المركب بما طرفاه مركبان **فقول**
جعل الشارح في تعريف المجاز المركب باللفظ المستعمل في ما شبهه بعناه الاصلي
تشبيه التشبيه اختراعا عن الاستعارة في المفرد فلم يخص التشبيه بما طرفاه مركبان
كيف يجوز فيه منه فبين كلامه تناقض لكن لا يوجب ذلك فساد كلامه هناك بل ينبغي
ان يجعل مما سبق على ان الاختراع با رافة تشبيه تشبيه خاص لا بد اما من تقييد
اللفظ المستعمل بالمركب او تقييد تشبيه التشبيه تشبيه والتفضل بالتخصيص وتبين
من الجنس **فقول** لو كان التشبيه مخصوصا بما طرفاه مركبان لا تقصص تعريف
المجاز المركب باستعارة لفظ مركب بمعنى مفرد شبهه بعناه معني المركب بوجه تشبيه
مركب اذ قد سبق ان التشبيه بهذا الوجه يحكي لفظه بمركب **فقول** **ففي تشبيه**
ففي تشبيه وهو لا يكون منتزعا عن متعدد عنه غير السكاكي ويعمل منه غير التشبيه
على هذا السكاكي وهو ما لم ينتزع من متعدد او كان وصفا حقيقيا والمراد بالوجه
الحقيقي ما يكون ما انتزع عنه او صفا حقيقيا والا فالعينية الانتزاعية امر اعتباري
لا وجود له وهذا اول من جعل وهو خلافا لبياننا اعير التشبيه على المدعى
لا نقيد عبارة الشارح لانه يخرج الى تكلفات بعيدة من جعل صير خلافا ليه ما
يطلق عليه التشبيه وجعل غير تشبيه معني ما يطلق عليه غير تشبيه بل جعل قوله
اما تشبيه ايضا مراعتا لتوزيع جعل كل ما يستفاد من قوله وهو خلافا لاحد
معنيين غير التشبيه ولما فرغ من القسم الاول شرع في القسم الثاني بقوله **ففي تشبيه**

لأنه مثل العقل في ميل الطبع إليه ولا يحكم العقل ذلك بل لو قيل من وجه الشبهة
لا يجاب إلا بالخلاق **فإن الطبع فيه أنها هي** **الطبع** لأنه المشترك بين العقل
والكلام لا الخلاق التي هي من خواص المطعومات ولا يبعد أن يجعل وجه الشبهة
نفس الخلاق ويجعل ثبوته في الشبهة على سبيل التحليل كما في شبهة السنة التي هي والله
بالطريق **ثالث** السكالي وهذا السكالي لا يكون إلا حيث يكون التشبيه في وصف
اعتباري كميل الطبع وإزالة الحجاب ويشبه أن يكون قولهم التحقيق في وجه الشبهة
حيث قسموا إلى حقي وعقلي مع أنه في التحقيق لا يكون إلا عقليا كما مر من تأليف هذا
ويجوز أن يكون مقصده أن تتألف من تأليف السكالي من وضع المشتبه مكان
وجه الشبهة فيقولون الكلام البديع كالعقل في الخلاق وزيد كالغراب في سواد
أي سواد الغراب أو هو أوزيد وقد يقال زيد كالغراب في سواد فماذا
وضع البديع الممدوم لوجه الشبهة الكلي مكان سرك على البيان الكلي الذي هو
وجه الشبهة منزلة جزئية في قسمي حقي وعقلي ويجوز أن يكون مقصده إلى أن
تتألف من قبل هذا السكالي من تأليف غير وجه الشبهة منزلة فأنتم
قولوا الجزئية منزلة وجه الشبهة الكلي فتقوم إلى الحقي والعقلي وإشراح العقلا
بحري على الأول لكن لم يرد ذلك في تحقيقه من الشدة وإشراح أهدى على
الثاني لكن لم يرد في بيانه بما عليه الاعتماد ومن الله الاهتداء والرشاد ولا يخفى
عليك أنه ثمة من هذا السكالي أيضا السكالي في عقده التشبيهية فمقتضاها
والسكالي في التعريف على ما عرفت **بني** **فإن** **الطبع** وهو أن ذكر الخلاق في مقام
ميل الطبع من قبل ذكر الغزوم وإزالة اللازم وسكون طريق المجاز ليس تأخرا
وإنما **تقسم** **ثالث** **للتشبيه** باعتبار وجهه وهو أنه **أشرف** **بني** **أي** **يعرضون**
من أحد بل يعرض لكل أحد ويثاله بحجج توجبها **والابتداء** **عدم** **الفتيا** **سنة**
وهو **أن** **يقول** **فيه** **من** **المشبهة** **من** **غير** **تدقيق** **تفريق** **وجه** **من** **أرباب** **الزلات**
أي ظاهر الرأي فإن جعل من يبدأ بيبه وقالا من ظاهر لفظا ومعنى وإن جعل
من بدأ بغيره فوجه حذف المنة انما قلت بالانكار ما قبلنا ذكر الفاضل
في تفسير قوله تعالى بأدي الرأي في تفسير سورة هود **وجه** **جعل** **أول** **الرأي**
ظاهره تنزيل أول الرأي منزلة ظاهر التي الذي يبدأ وأول ذلك أن يجعله
حينئذ **بمعنى** **أول** **الامر** **وذلك** **أن** **تجزمه** **كما** **في** **قراءة** **من** **قراءة** **الرأي** **بالمنة**
وجعل **القاضي** **تقديره** **في** **الاية** **وقت** **حدوث** **بأدي** **الرأي** **على** **حذف** **مضافين**
وذلك **أن** **يجعل** **ظرفا** **تنزيليا** **فيستغنى** **عن** **حذف** **المضاف** **ولا** **يستغنى** **التعريف**

بشبهة

بشبهة بلون المشبهة به لا زنا ذهبا للشبهة مع خفا وجهه لأنه ليس استقلال ظهور
وجهه قيد للتعريف وتحقيقه أن يكون المشبهة بحيث إذا نظر العقل فيه ظهر
المفهوم الكلي الذي هو مشترك بينه وبين المشبهة به من غير تدقيق نظر أو التفات للغير
إلى المشبهة به من غير توقف ولا يكف بما ظهر وجهه في بادئ الرأي لأنه يتبادر منه
الظهور بعد التشبهة وأحضر الطرفين وهو لا يكتفي في الابتداء بل لابد أن يكون
المشبهة إلى المشبهة به لظهور وجهه مجرد ملاحظة المشبهة **أما** **أن** **يكون** **أمر** **المشبهة**
لا **تفصيل** **فيه** **أن** **الشيء** **له** **اسم** **في** **النفس** **من** **التفصيل** **وذلك** **أن** **التفصيل** **يقتضي**
أن **يحمل** **الوجه** **على** **أمر** **محملة** **وبالحيلة** **أسبق** **إلى** **النفس** **ولأن** **النفس** **يحملة** **على** **ذلك** **الحمل**
وحق **الحمل** **حتى** **أن** **التفصيل** **كانه** **خروج** **عن** **ميلت** **ولأن** **الحمل** **أجبت** **عند** **هالان**
الذي **يقع** **عند** **التفصيل** **كان** **التفصيل** **وسيلة** **إلى** **تحصيل** **الحمل** **على** **بأدي** **الرأي**
أن **التعريفات** **التي** **هي** **تفصيل** **وسايل** **تعريفات** **هي** **محملة** **حتى** **إذا** **حصل** **الحمل** **على**
النفس **على** **التعريف** **والتفصيل** **هنا** **ما** **خطر** **بالبال** **في** **تفصيل** **هذا** **الاجمال** **والعلة**
أحمد **منا** **ذلك** **إشراح** **الحق** **في** **شرح** **هذا** **المقام** **حيث** **قال** **الآخري** **أن** **أدراك**
الإنسان **من** **حيث** **أنه** **يحيى** **وجسم** **أو** **جوان** **استدل** **وأقدم** **من** **أدراكه** **من** **حيث** **أنه** **جسم**
متحرك **بالأرادة** **طالما** **أن** **المفصل** **يشبه** **على** **الحمل** **في** **آخر** **فلهذا** **كان** **العام** **أعرف** **من**
الخاص **على** **أن** **في** **قوله** **كان** **العام** **أعرف** **من** **الخاص** **نظرا** **لأن** **العام** **ربما** **يكون** **مفصلا** **لجسم**
الخاص **للمناس** **المتحرك** **بالأرادة** **والخاص** **بمحله** **كالإنسان** **وقال** **المصنف** **الآخري**
أن **الرؤية** **لا** **تفصل** **في** **أول** **أمر** **إلى** **الوصف** **على** **التفصيل** **لكن** **على** **الحمل** **فإن** **على** **التفصيل**
ولذلك **قيل** **نظرة** **الأولي** **مما** **عقلان** **لم** **يتم** **النظر** **وكذا** **أسانير** **الحولاس** **فإنه** **يذكر** **من**
تفصيل **الاصول** **والطعوم** **في** **المرحلة** **الثانية** **بما** **لم** **يذكر** **في** **الأولي** **وقد** **بحث** **وذلك**
لأن **ذلك** **ليس** **بالاجمال** **فإن** **الاجمال** **بعد** **التفصيل** **في** **غاية** **المثانة** **بل** **لأنه** **لا** **اتفاق**
في **النظر** **الأولي** **ولا** **يحصل** **أحكام** **النظر** **فيها** **لقله** **أعماله** **أو** **لأن** **المشبهة** **على** **ذلك**
المشبهة **في** **الأمور** **أما** **أن** **يكون** **مصور** **المشبهة** **تدرب** **المثانة** **بين** **المشبهة** **والمشبهة**
بقيد **فقط** **لكن** **لا** **يساعد** **المثال** **أو** **يجعل** **الترديد** **لمنع** **الخلاف** **لتنبيه** **للمرء** **للتفريق**
بالكون **في** **المقدار** **والشكل** **أما** **اعتبار** **التركيب** **وأما** **أداة** **المقيد** **فإنها** **أيضا** **أمر** **محملة**
يشهد **له** **مما** **ساقى** **مما** **كان** **التركيب** **من** **أمور** **الكثر** **كان** **التشبيه** **بعد** **حيث** **لم** **يقل**
كلما **كان** **التعدد** **الكثر** **كان** **التشبيه** **بعد** **وقد** **بحث** **لأن** **الظاهر** **أن** **تعدد** **وجه** **شبهة**
أيضا **من** **أسباب** **البعد** **والغرابية** **ويرد** **أن** **الحجج** **الصغيرة** **أيضا** **كثير** **المصور** **مطلقا**
في **الذهن** **فلا** **وجه** **لجعل** **مما** **غلب** **حضور** **عند** **حضور** **المشبهة** **به** **لا** **مطلقا** **والجواب**

وفي الثاني بحث لا يمكن ان يوضح ان يقال مثل الجين الما وجعل منه يعني من النسبة
المؤكدة اي بعض منه كذهب اليه الشارح لا يفيد التفاوت بين المتأين افادة واجبة
فاخطبه واعتبر مثاله **هو الرخ** حيث **الرخ** اي قبلها مثله رقيقا لا عنيضا
ففيها مدح الرخ بالاعتدال وهو الرخ المطلوب كالحا في خبر الاثارة انه سئل عن علية
وسئل اذا اراد ان يقول اللهم اجعلنا ريثقا ولا تجعلنا ريثقا والوا حالية فقل
اي قبلها مثله رقيقا لا عنيضا فقيده مدح الرخ **وقد يجري** اما عطف حال على **خاف**
واما تعقيب حال الحال مترادفة او متداخلة **ذهب** **الاصيل** اي ذهب الرخت
الاصيل اي الوقت بعد العقر وهو شعاع الشمس فيه لانه مضمرة ويوصف بالاضفر
فالذهب يستعار لشعاع الشمس بقرينة الاضافة اليه الاصيل فحصله من قبيل الجين المتأين
كافله الشارح لا يخفى الجين الما يذهب لاصيل الحاردي مكنية لكنه موصوفا بصفات
متعقبات فان خطابنا مع اليقظان لا مع الشبان **الما** اصلها كالجين وهو المقصود
بالتمثيل والجين هي الفضة الخالصة يشبه بها المائي البياض والعنقا **او هو**
قيم للمؤكدة **وهو جلاية** وهو ما قصد اذاته لفظا او مقدر لعدم تقديره بالما
المستفاد من اجزا المشبهة على المشبه **فان قلت** ان زيد كالاسد مشبه على كونه
النسبية فكيف جعل ريثقا **قلت** اعتبر في المؤكدة والمرسل التاكيد بالنظر الى شرار
النسبية مع قطع النظر عما هو خارج مما يفيد النسبية **كاه** من الاسئلة المذكورة
لنفسية المذكور فيها اذ انه وكن ان يزيد جميع ما من من الاسئلة من اول الكتاب
اي هنا فاننا تشبيه القاعدة بالجزء في تذكر اداة النسبية او من التحسين في
هذا التوجيه والافان لا يقتضي بالتسوية كاهو مشيرة التقليد ويحتمل لانه
بالقيود الشديد والنسبية باعتبار الفرض ينقسم الى قسمين لانه اما مقبول وهو
الاول يادسه اي الفرض كان يكون المشبه به العرف في الاولى او انهما الظاهرة
الواو وقد يترتب اي وجه الشبه في الحلق **النا** اي في التقدير ايضا لانه
الحكم فيه معرفة عند مخاطب ينبغي تقييد قيمته ايضا به لا يخفى فلو اخر من قوله
في بيان الامكان لا يمكن تعلقه بالاقسام الثلاثة من غير بعد في بيان الامكان يشبه
ان يكون كونه مثلا الامكان معروفة كادنا واعلم ان صاحب المفتاح جعل هذا الحكم
مشتركا بين الامكان والترتيب والتسوية والحقيقة فلا وجه لعدول **نفس**
هل يجب ان يكون المشبه به لعرف بوجه الشبه في الترتيب والتسوية فيه **شدة**
لنا من ان وجه الشبه هل هو الوصف الحسن او النقص او مطلق الوصف تعني الاول
ثم وعلى الثاني لا **او مردود** وهو خلافه والتمية بالمردود والمقبول نظر الى وجه

الرب فقط مجرد اصطلاح والامكان استي شرط من شرائط النسبية باعتبار الوجه او الطرف
فردوه ولكن يبعد اصطلاح على جعل فائت شرط الوجه والطرف مقبول افادة
الفرض لان يقال الوفا بالعرض لا يوجد بدون اجتماع شرائط النسبية **مطلقا**
فصل جعل قسم النسبية بحسب القوة والضعف منفردة عن ما سيجز
التقسيمات بحث لا يخصص الطرف ولا الوجه ولا الاداة بل اعتبار كل من الطرفين
والوجه والاداة والجميع ولم يقد به على التقسيم بحسب الفرض مع انه لا مدخل للفرض
فيه لان شدة مناسبتيه بالاستعارة في تضمنه للمبالغة في النسبية وقت الا ان يفصل
بينه وبين الاستعارة مما يمكن وخصا لبيان بالقوة وعدمها باعتبار اذ كان الامكان
وسرنا لان القوة باعتبار قوة المشبه به يجوز زيد كالاسد وزيد كالسرخان وعلما
الاداة بخوان زيد اسد فان فيه مبالغة ليست في زيد كالاسد لانه بمنزلة ان زيد
كالاسد وهذا اذ يري بعض امة الحي كان زيد اسد يعني ان زيد كالاسد وكان
مركبة من ان الكون وكان النسبية الدخيل على خبرنا وباعتبار وجه الشبه يجوز زيد
كالاسد في كال الجماعة فانه اقرب من قولنا في الجماعة يستوي فيها العامة والخاصة
ويخرج عن عمدنا عارف من الغلبة والحق اما المتعلق بفنشا القوة الحاصلة باعتبار
معدن بعض الا وكان فلذلك احصا لبيان لكن لا بد من تحقيق معنى حذف شرط علية قوة
المبالغة فانه اخفى في جباب بيان المفتاح ولم يتكشف في نور الصباح الى طلوع هكنا
للاصباح حتى ظن به ان المراد به ما يقابل الذكر وليس به ان فان المسافة بين المقصود
والقصد في نظر الكلام في قوة الافادة قليلة قد حكم به المفتاح في اتيان هذا البحث
ولذلك اشاع النقد بغير بيان في مقام الافادة فلا يفرق عما قبل بين قولنا زيد كالاسد
في الجماعة وبين قولنا زيد في جواب من يقول من يشبه اسدا في الجماعة بل المراد بخزان
الاداة والوجه سر كما وطهرنا عن نظر البيان فان نقد سير هنا ادخل في الذكر فان مدار
السلالة في زيد اسد في الجماعة على معنى الاتحاد وهو لا يحاطم النقد يري في النظر وهذا
في زيد كالاسد على اذ عاوم وجه الشبه وهو لا يحاطم نقد الوجه لكن المراد جذا المشبه
خذفه من اللفظ فهو من المعنى القابل للذم وهو الذي سر الحق من عبارة المفتاح
واضاه عن القول وابعد عن الانتصاح حيث فان حذف المشبه هذا المعنى حذف الوجه
والارادة لمعنى اخر محو حذف المشبه حذف فعل الله وازن في غرضه في الانظار واخفى
المقصود في حيايا الاستتار هذا وجعل صاحب المفتاح حاصلا من لرب النسبية
وقسره المصنف لجاحيل من رتبة بالقوة والضعف في المبالغة باعتبار اذ كان الاركان
كلها او بعضها ولا يخفى ناذ فيه جميع الادكان لا مبالغة فيه فضلا عن ضعف المبالغة

فالأولى إطلاق المراتب بحد الاعتبار وأما وقع المصنف فيه في المقام من هذه
المرتبة دون أصل المبالغة لكن لا بد من تأنيده على بقى المبالغة **وهذه** الشارح المراتب
الثمانية بأن المشبه به مذکور قطعاً وجنيداً فاما ان يكون المشبه به مذکور قطعاً وجنيداً
فاما ان يكون المشبه مذكوراً أو مخدوماً وعلى التقديرين فوجه الشبه انهما مذكور أو مخدوم
وعلى التقادير الأربعة فالأداة اما متروكة أو مذكورة **وأورد** على وجوب كون نسبة
مذكورة أو مخدومة في جواب من شبه لاسد حيث يجاب بقولنا زيد بلا رتبة فيراد
المراتب **وأورد** ايضا ان هذا المثال من قبيل حذف الوجه والأداة ولا مبالغة يلقى
تسبيهاً فضلاً عن كونه في اعلام مراتب التسبيح لكن لو اردت مدفع بها حققتها دون
ما اورد **والجواب** عنه الشارح والسيد في جميعها بالمقام مع كونه تسبيهاً هل هو
تعيين المشبه وبعد التسليم مع وقوعه في كلام النفاذ ولا يخفى ضعفه اذ لو لم يكن
هذا التسبيح لم يكن زيد في جواب من قام اخباراً بل بتعييناً للقيام ولا معنى لمعنى وقوع
في كلام النفاذ لانه حذف قياسي لا توقع وقوع مثله في كلام النفاذ على التمام بل الجواب
انه نادراً لقياسه في سائر المراتب فلو انك قلت ان الية وان الجواب في حكم التوال ومطابق له
فحكمة ظاهر من بيان المراتب الثمانية ولو اردت بوجوب ذكر المشبه به ما يسهل التسبوت
فانه المقابل لحذف الأداة والوجه بمعنى حق لكن جهة انما موافقاً وتكون في ضبط المراتب
الثمانية ان الوجه والأداة اما مذكوران معاً او ليس بشي منهما مذكوراً او المذكور الوجه
فقط والأداة وعلى التقادير الأربعة فاما ان يذكر المشبه او لم يذكر قول المصنف
الاعراب في تسبيح في قوله **بالمبالغة** بالشارح **الاركان** او **الاعراب** اشارة الى المراتب
الثمانية وقوله باعتبار متعلق بمعنى الفعل المستفاد من اضافة المراتب الى التسبيح
كما في معنى مراتب تسبيح **وفا** الشارح انه متعلق بالاختلاف الذي اعليه
سوقاً لكلامه وان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى
المراتب في قوة المبالغة اذ الاعتبار اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها
وما ذكرنا من طريق فاقصير عليه ومن البين انه لا مبالغة باعتبار ذكر جميع الاركان
فضلاً عن قوة المبالغة وان جعل الكلام ايلا على ان اعلام مراتب التسبيح في قوة المبالغة
باعتبار احد المذكرين له او كلاه او لا يتوقف على ان يكون لكل من المذكورين مدخل في ذلك
فليكن ذلك جميع الاركان مما لا مدخل له في هذا الحكم تكلف جداً لقوله باعتبار متعلق
للمعنى اضافة المراتب الى التسبيح كاحققنا الى قوة المراتب كما يتبادر وهم فاعترض
بما ذكرنا وان حذف احدهما في مراتب قوة التسبيح لان اعلى مراتبها لانه لا قوة لما ذكرنا
من المراتب كاحكم به بل ليس من مراتب قوة المبالغة فليس حذفها ايضا اعلى المراتب

وقوة المبالغة بكل اعلا المراتب في المبالغة ولو قال واعلى مراتب التسبيح في المبالغة
لم يجبه هذا **احذف وجه** **والله اعلم** بما فقط بدون حذف شي من المستند والمستند
اليه **وشر** الشارح بقوله اي بدون حذف المستند وله ايضا وجه لا يخفى على من
وجه الكلام او مع حذف **المشتبه** مع اعتبار في نظر الكلام اذ لو اعرض عنه وترك
بالكلية ليرى بالتسبيح الى الاستغناء م اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم التراجيح
في المرتبة هذا هو المنه واليه جري بيان الشارح وقد عرفت تأنيده ولكن ان قصده
في ان بعد هذه المرتبة الاعلى **حذف** **احدهما** **الشارح** اي فقط او مع حذف المشبه
بقية قوله **والله اعلم** ولا يوجه ما عرفت من لزوم كونهما اعلاماً بعد المرتبة الاولى
مع انه ينافي قوله ولا قوة لغيره وفي القوة عن غير المذكورين من الامرين بعيد ثبوت التسبيح
فيه ولا مبالغة مع ذكر الوجه والأداة ذكر المستند او لا في قوة المبالغة بينهما في
الكلام ان مراتب التسبيح باعتبار ذكر الاركان او بعضها ثمانية اثنان فيما تريد
مبالغة في التسبيح هما ما حذف وجهه او اداة مع حذف المستند **وبد** **وجه**
واثنان لا مبالغة بينهما هما ما ذكر وجهه واداة مع حذف المستند وذكر **وورد**
الشارح من حذف الوجه **والا** في شرح المقام بان المبالغة في الاول اقوي وجعله
من مقتضيات كلام المقام وفي الشرح بان الثاني اقوي واختار السيد السد وان كان
كون الاول من مقتضيات كلام المقام ووجهه ان حذف الأداة جعل المشبه من المشبه
به بخلاف حذف الوجه فقط اذ ليس فيه الا عموم وجه الشبه وفيه نظر لان الشك في جميع
الانواع ايضا في المغايرة ووجب الاتحاد **لا يقال** ان ذكر الأداة وجب المغايرة لانها
موجة للتحمل ايضا وجب المغايرة ويمكن ان يقال تكفي المغايرة بحسب العقل في صحة
الحدود ون التسبيح بعموم الوجه المستفاد من ذكر الوجه يخص بما جامع الانشائية
وجه الشارح كون الصورتين الاولى ليتين اقوي من الاربع المتوسطة بان المبالغة
اما بعموم وجه الشبه او بجعل المشبه به عين المشبه فما اشتمل عليهما فهو اقوي **بمس**
اشتمل على احدهما **وجه** **عندي** بان الاقوي في المبالغة هو في الاتحاد فاذا لم
يتارنا ما يحل بباقي على مقتضاها والا فيقتضيه له مرتبة دونه في حذف الوجه
والاداة تحقيق قوي الاتحاد بلاشائية فتور وفي حذف الأداة فقط لجمله قوي
الاتحاد بذكر الوجه المبني عن المغايرة وقد جري المصنف في هذا البيان على ما عليه
المحققون **وجه** الشيخ في اسرار البلاغة من ان خورزيد اسد وامد حذف رتبة
وتقديره لغوية واساله مما نسب فيه المشبه به الى المشبه او اضيف اليه
نحو حين الما تشبهه لا استغناء كاذب اليه البعض وهذا انزع لفظي بني على جعل

الاستعارة اسم لذلك المشبه به مع حلول الكلام عن المشبه على وجه ينبغي عن السببه او اسم
 لذلك المشبه به لاجرايه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه على ما ذكرنا في الشارح والوجه
 انه ينبغي على انه هذا لكي لا يستعان دعوى ان المشبه من جنس المشبه به ومن افراد
 او هي عبارة عن كون دعوى انه من جنسه مفروفا عنها مسكنة والعبارة عنه باسم
 المشبه به فعلى الاول امثال وزيد اسدا استعارة وعلى الثاني تشبيه لظهور قصد
 التشبيه فيها بما في المثال لان الدعوى لشعر بالمبالغة في التشبيه لظهور كذا بالحقيقة
 فيصير المبالغة خلاف صورة العبارة فانه يحتاج الانتقال عنها الى قصد التشبيه
 بله زيد تامل لان الدعوى التي يتقبل منها الى التشبيه غير مقصودة بل امر مفروض
 عنه فيحتاج الانتقال عنها الى تدقيق النظر واحضارها ثم انه قد مر استرار اللفظ
 ان اطلاق الاستعارة في زيد الاسد لا يحسن دخول ادوات التشبيه من غير التيقن
 لصورة الكلام فيقال زيد كالاسد بخلاف ما اذا كان المشبه به مكن يجوز زيد اسدا
 فانه لا يحسن زيد كالسد والا لكان من قبيل قياس حال زيد الى المجهول وهو
 اسدا ما اذا المراد بالسد فرد ما ولهذا لا يحسن ان زيد اسدا لان المراد بالسد
 المفهوم والتشبيه بالنوع لا يخرج ثما فليكن التشبيه بالمجهول وانما يحسن دخول
 الكاف بتغيير صورته ونقل السكر الى المعرفة بان نقول زيد كالاسد فاطلاق
 اسم الاستعارة هنا لا يتعد ويتقرب الاطلاق من زيد قرب بان تكون السكر موصوفة
 بصفة الانلام المشبه به خو فلان زيد ويكن الارض وتسمى لا تقب فالقدر
 اداة التشبيه فيه زيد مفوض ويحتاج الى لغة التغيير كان يقول هو كالسد
 الا انه يكن الارض ولا يفسر الا انه يغيب وقد يكون في الصفاة والصفاء التي
 تحي في هذا القبيل ما يحول تقدير اداة التشبيه فيه فيستد استحقاقه
 لا تسمى الاستعارة وزيد قربه منها **قوله**
اسد دم الاسد الهزير خضابه موت فريض الموت منه سرمد
 فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد ولا الموت لما في ذلك من التناقض لان
 تشبيهه لجنس السبع المعروف وليس على انه ذون او شكل وجعل دم الهزير الذي
 هو اقوى لجنس خضابه يد وليس على انه فوقه وكذا في الموت وايضا يلزم ان يثبت
 للاسد المعروف ما ليس له فطرته انما اريد ان يثبت من الممدوح اسد له هذه
 الصفات العجيبة التي لم يعرف للاسد فهو مبني على تخيل انه زاد في جنس البدر
 واحدا له تلك الصفة فكس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بانه بالاثبات
 تلك الصفة فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح اسدا امر يقدر ويثبت وانما العمل

في

في اثبات الصفة القرينة لمحصل هذا النوع من الكلام انك تدعي حدوث شي هو
 من الجنس المذكور الا انه اخضع بصفة عجيبة لم يتوهم جوارها فلم يكن تعدد التشبيه
 فيه يعني هذا وفيه نظر من وجوه امثا اول فلان المقصود من زيد اسدا المبالغة
 في تشبيه زيد بهذا بادعائه فذكر منه فلا يستدعي جعله تشبيها حسن بقدر
 اداة التشبيه او امكانه بل يكفي فيه الانتقال منه الى المبالغة في التشبيه والصفة
 البية وانما ثانيا فلان خو فلان بدريه كن الارض يحسن فيه دخول الكاف من غير كونه
 تغيير الصورة كان يقال فلان مثلا البدر يكن الارض فيجعل يكن الارض صفة
 مثل المضاف الى البدر وجعله وصفا للبدر حين حذفه ليكون البدر قابلا مقامه
 وانما ثانيا فلان نحو اسد دم الاسد الهزير خضابه ليس المقصود منه اذ ما حدث
 شي هو من الجنس المذكور الا انه اخضع بعينه عجيبة لم يتوهم جوارها بل المقصد منه
 التشبيه بما ادعي حدوثه على الوجه المذكور والمفهوم من التشبيه لو الممدوح مثلا
 هذا الفرد الذي هو اقوى الافراد وذونه ولا ناقص ذلك كون هذا الفرد
 المشبه به اقوى للجنس ان يكون دم ما تعارف كونه اقوى للجنس خضابه بله **نعم**
 المشبه امر محال لا يتحقق له فقد لاح بما ذكرنا ان الحق ما عليه ظاهر كلام المصنف
 من جعل امثال زيد اسدا تشبيها مطلقا ولا يقدح فيه ما ذكره المصنف وانما
 ما ذكرنا في الشارح في بحث الاستعارة من اننا لا نعلم ان قولنا زيد اسدا يجب ان يفسر
 بله معنى قولنا زيد كالاسد لعدم صحة جعل الاسد حكم صحة جعل الاسد لعدم
 توقف صحة الكلام عليه فليكن في تقدير زيد وجعل شجاع بان يكون الاسد مستقارا
 للجعل الشجاع بقدرية محتملة على زيد فليس بغيره لانه لا يكره ان يكون الاسد
 في المثال المذكور استعارة مع كون التشبيه بين زيد والاسد لان الاستعارة لا تحتاج
 ذكر المشبه او تقديره ولا حقا في انه على ما ذكره ليس زيد مشبها بل المشبه الرجل
 الشجاع وهو ليس مذكورا في نظر الكلام ولا بتقديره ولا ظهرا ان نحو اسدا على استعارة
 لان تغلق الحارثية حينئذ ايضا لانه في معنى مجتري وانما سكن التغلق حين قصد
 التشبيه ايضا لثمنه نحيا لاجتهاد كونه وجه الشبه وقد جعل الشكا في حواشيت
 من زيد اسدا تشبيها والمصنف اخرج من تقرير التشبيه باسقاط ان لا يكون
 على وجه التبريد فلم يجعله اسدا استعارة وانما خالف التكال في انه لا يتيان
 باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه
 نكون في الصفة لا يطرأ لا بعد تامل ولم يجعل الاستعارة بالانفاق لانه لم يجر المشبه
 به على المشبه لا باستعارة فيه ولا باعجاب معناه له وهذا النزاع ليعني ارجع الى تفسير

النسبية كما يستفاد من الشرح **وقد نقول** في لقيت من زيد اسد اسد اسد
 من زيد يجعل زيد اسدا وهذا العمل يتضمن نسبته زيد بالاسد حتى صار اسدا
 بالغا غاية للجنس حتى مجرد عنه اسد لكن هذا النسبية فكلون في النسبة حتى ان
 اسديته مفزوع عنها منزلة منزلة امر يتصور لا يتصور شأنا ولا يجعل السكالي
 هذا من النسبية المصطلح وكذلك يتضمن النسبية تجريد الاسد الحقيقي او لا يخفى ان
 المجرد عنه لا يكون الاسد اسد فيصرف الكلام الى تجريد النسبية فهو في افادة النسبية
 محكم ردة الفعل الى النسبية بمنزلة حمل الاسد على المشبه هو الذي سماه السكالي
 نسبيا ولا ينبغي ان يناع فيه المصنف نعم وكيف لا وهو ايضا في تقدير المشبه والافادة
 كما قيل لقيت من زيد رجلا كاسد ولا تفاوت في ذلك بينه وبين زيد اسد
الحقيقة والجواز قوله الجواز عدل لقوله المشبه بقوله فاحصر في الثلاثة يعني
 المحرر المقصود من البيان في النسبية والجواز والكناية فينبغي ان يقتصر على ذكر الجواز
 لا المقصود الثاني من البيان الا انه ذكر الحقيقة نسبيا على ان بحث الجواز يستتبع
 التعرض للحقيقة لا يناهدها ولا اشيا اما تبين ما بين هذا المقصود
 لقول المفتاح الاصل الثاني من علم البيان في الجواز وتضمن التعرض للحقيقة هذا
 وقدم الحقيقة لان مدار الحقيقة وهو الموضوع له اصل ما هو مدار الجواز احسن
 لادوم الموضوع له ومثبت بالحقيقة الماخوذة اعلم ان معنى ثبت فيكون فعلا بمعنى
 فاعيل او من هو بطني علم فيكون فعلا بمعنى مفعول والثاني والثاني على الوجهين للتأ
 صد صاحب المفتاح اما على الاول فظاهر لان فعلا بمعنى فاعيل يذكر وتوثق سواء اذكر
 على بوصفه او لا نحو رجل طريف وامرأة طريفة واما على الثاني فلان الحقيقة تقدر
 متقولة من الوصف لموت محذوف وما يقال ان فعلا بمعنى مفعول يتحرك فيه
 المدرك والموت محذوف بما له ان موضوعه مذكورا اما ان كان محذوف فليثبت
 الموت لا للناس والاشكال مطلقا عند الجمهور لان الوصف اذا انقل من الوصفية
 الى الاسمية تطلق به التالفة النقل كما في الذبيحة وجعل الشارح توجيه المفتاح
 تكلفا مستغنى عنه بما ذكر الجمهور واعلم ان قصيد نظر المصنف عليه في الايضاح
والله السيد دماء البه ان الاصل في الثاني الثاني **والله** الاصل في
 النقل النقل في العقلية فالظاهرة استعمال الحقيقة في الكلمة محذوفة الموصوف
 حتى صارت اسما لما ذكره الثاني الحقيقة التي هي صفة الاسماء لاطلاها على النسبة
 او الجملة محذوفة الموصوف حتى صارت اسما لما ولا يخفى ان الحقيقة اللازمية
 على توجيه المفتاح معينة على الحقيقة المتعدية استغناء عن تعذرها ومثاقول

خلان

خلاف توجيه القوم فان اللازمة والمعدية معهما سنان ونحو الجواز لمصدر
 اليعني من اللفظ في جواز من مكانه الاصل حتى كان على الجواز حيث نصب قرينة
 كانه من ارادة الموضوع له خلاف الكاية فاننا وان جاز مكانا الاصل لكن لا
 لاحظة فانه وجه يدفع به ما وجه به نظر المصنف انه لو كان النسبية
 بالجواز يكون اللفظ جازيا عن مكانه الاصل لتاسية التسمية بالجواز كالنسبية
 بالحقيقة فالظاهر ان النسبية لان اللفظ طريق الى المعنى يتلكه الشارح من قولهم
 جعلته جازا الى حاجتي اي طريقا لما **والله** ان **والله** ان **والله** ان
 الاسماء والاكثر حمل الاطلاق على اللفظ والقييد باللفظ للاسماء او في هذا
 القيد حدوث التباس العام الخاص فهي كالحرب من ورطة له ورطة اسد
 منها وقد يترك هذا على ما يصونك عن الوقوع في قوم ان تقسم كل من الحقيقة
 والجواز الى اللغوي والشرعي والعرفي العام والعرفي الخاص تقسيم التي الى نفسه وفي
 غير مثل هذا التوهم غير مبرر اذ الواهية في امرها غير فارة لكل ذي فطنة
 ضعيفة حتى يناع مثله في تقسيم العمل الى المتصور والتقدير في غير ذلك والموت
 عامة امر مع الضعيف فينبغي ان لا يمسك في الذب عنها حتى يكون التباين الوفا
 وتذكير بقيد ان واللغويين لتقليب الجواز على الحقيقة لتذكير وكونه احسن
والحقيقة انهما على الصمد تبين على اختلاف المراء فان لا اول من **والله**
 اسم المبحث **الكلمة** خرجت به الاصوات فانها ليست كلمة لانها ليست بموضوعة
 كما حقيق في محله **المستعملة** فما وضعت تلك الكلمة به من المعنى **في اصطلاح**
به **المخاطب** اما متعلق بوضع او بالمستعمله بعد تقييدها بقولنا فيمك
 وضعت له باعتبار اصطلاح به بالمخاطب فتطوالت في قول **الشارح** تعلقه
 بالاستعمال وهم لا يخفى له عند التامل لا يتأخذ التامل وقول السيد ايضا
 بتقص العرف بالمجاز الذي يخرج بهذا القيد على تقدير تعلقه بوضع
 غير مبرر فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تمنى حقيقة
 ولا مجازا ومولودها وضعت له من شين احدهما استعمال في غير ما وضع
 وليس حقيقة كما انه ليس مجازا والى في المجاز الذي لم يستعمل فيها وضع له
 لا في اصطلاح به بالمخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع كذا ذكر المصنف
 ولا يخفى ان اللفظ المستعمل فيها وضع له غلط ايضا فيخرج عن التعريف
 كان يلفظ بالانسان موضع البشر غلط فانه ليس حقيقة اذ لا اعتداه بالاستعمال
 من غير شعور فينبغي ان يبراد بالمستعملة المستعملة فتد اكا هو المتبادر من الاق

الاختيارية فخرج اللفظ مطلقا من قيد المستعملة قبله في قوله فيما وضع
 مرة ان قوله في اصطلاح به الخطاب احراز من القسم الآخر من المجاز وهو
 ما استعمل فيما وضع له لا في اصطلاح به الخطاب كلفظ الصلاة فيستعمله الخطاب
 بعرف الشرح في الدعا مجازا اذ لم يضع في هذا العرف للدعا بل في اللغة ولا يخفى
 ان غاية هذا التقييد لا ينبغي ان يقتصر في رفع المصنف على اخراج هذا المجاز
 لانه لا يخرج بهذا المجاز يخرج لفظ الصلاة التي استعملها الشاعر في الدعا غلطا
 فانه يتناول الكلمة المستعملة فيما وصفت له في رغبته **فهم** يقتصر عليها
 على ما تقدمنا لك وما ذكره الشاعر في المحضر ان المراد بالاصطلاح به الخطاب
 اصطلاح به الخطاب بالكلام المستعمل على تلك الكلمة عند قول من المتبادر ومن
 غير قاصد المتبادر والخطاب تلك الكلمة بل عند قول من الزاجر وهو ان
 يلزم ان لا تدخل في الحقيقة لفظ المفعولة من غير سركيت وكلام ولا
 يدخل بل قولنا ان زيد موضع الكلمة فان الكلمة فيه حقيقة وليس اصطلاح
 خطاب هذا الكلام بل خطاب هذه الكلمة في تقدم الظروف اشار لطيفة
 اليه ان الخطاب لا يكون اصطلاحا من استعمال الاصطلاح بوجوب اختلاف
 التعريف اذ لا يطلق في اصطلاح على الشرح والعرف واللغة بل هو العرف
 الخاص فالاول في وضع هذا الخطاب **واما يقال** ان هذا التعريف لا يقع على
 مذهب الفايه لان الوضع هو امر متعالي وكذا عند من وقف فليس ينبغي ان يحد
 الواضع في جميع اللغات لا يستلزم وحدة الاصطلاح بل يتفاوت مع ذلك اصطلاح
 الخطاب وبعد ما اضعناك بما نطقك سبحانه كل ملان ولولم نعرض عليك
 لدايد انما ينالنا في الاحسان فلا نعرض عنا فانه وان لم يبق لك طرفة
 الاستفاهه فتقع منك بالمشاهدة **فقول** كالا به لخصي من ضبط ما يجري
 في الاصطلاح المشاركة للكلمات في لغة الدوران على الالسنه في المحارات
 حتى تنزلوها منزلة الاسماء المنبئة ومنطوقها فيما بينها كذلك لا بد لصاحب
 البيان من الاتقان له وقايق وسرارت يتعلق بها فان البلاغا ايضا سبدا
 ولو تبادر اول المحارات الدقيقة يقال للمركي لفعلة المعجب به وهو في غاية
 الذمات ويحجبها كما ويحاطون بالنازل من عرجة العقل المطلق الجوانات
 باصول الخطابون بها الحيوان تنزيلا له منزلة الحيوان فيجب ان يحمد تعريف
 الحقيقة والمجاز شاملا لما حتى اذا اجتزى على ان اقول المراد بالكلمة اعتم
 من الكلمة حقيقة او حكما وكذا المراد ما وصفت له وغير ما وصفت له

مرقوب لا ينبغي ان كثيرا ما تستعمل الهيبة في غير ما وصفت له فخصيص الحقيقة
 والمجاز بالكلمة تفوت البعث عن مراتب تتعلق بالهيبة ولو لاحاطة الاسماء للربوبي
 الخطاب في كل مقام بكون ما يفيضه الخطاب لكن توم صديق حوصلة الشايعين يعني
 ان اخرج بكثير مما خفي على ذي اللباب ولو لا ذلك كان مطامعة قلوب القلوب مسا
 تكذبه بطور المعاني اكثر مما يسعه هو او يطيقه مما لم يولد له تعريف الحقيقة
 لتحقيق المركبة كلمة ظاهرة مستعينة فينبغي تقسيم الحقيقة الى المفردة والمركبة وتعرف
 المفرد منها بما ذكر على طبق تقسيم المجاز ولما وقف معرفة الحقيقة والمجاز على تعريف
 الوضع المأخوذة فيما عقب تعريف الحقيقة وصدر تعريف المجاز به فتعريف
 الوضع لاجل معرفته لا الحقيقة فقط فقال **والوضع** لا مطلقا ولا لكان تعريفه
 تعريفا بالاختصار ان الوضع المطلق تعيين التي للدلالة على المعنى نفسه لفظا كان او غيره
 كالخطوات العقد والصف والحقائق ولا وضع الكلمة لا يستدعيه تعريف الحقيقة
 والالكان تعريفا بالاعم وحمل اللفظ على الكلمة يحل اللام للبعد وان صيغة المذكر
 عند رفاة مصطلحة معرفة المجاز الذي هو التقيد هنا ولا ينبغي ان فوت المصنف
 مصطلحة العقل والتقدير حيث اخر تعريف الوضع الى هذا المقام واول ما يحتاج اليه
 من هذا الفن تقسيم الدلالة الوضعية فليت شعري بانه ما ذا **تعيين اللفظ**
للدلالة على معنى لا ينبغي **فهم** ولا يختلف في ذلك ان الاولى للدلالة على شيء لا المعنى فما
 يصير معنى بهذا التعيين نظرا لوضع اللفظ والمعنى فكن متبصرا حذرا **اللفظ**
 في دقايق المعاني لئلا تغفل عن لطايف البيان لكن الاولى تعيين اللفظ لشيء بنفسه
 لان الوضع اضافة بين اللفظ والشيء والاضافة اما تنفص حق الايضاح بتعيين طرفيها
 على انك تستعني حينئذ في معرفة الوضع عن تعريفه للدلالة وان يكون اخر وكافة
 او اذ صاحب التعريف ايداع القول الرابع فان التعيين لا بد له من معين في ذلك
 عليه بالانتماء واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط اللفظ بالمعنى
 بمنزلة العلة الصورية للوضع والدلالة على المعنى بنفسه هي العلة الغائية
فخرج المجاز منقول على تقييد تعريف الوضع بنفسه يعني خرج تعيين المجاز قال
 المصنف فتولنا بنفسه احراز عن تعيين اللفظ للدلالة على معنى بالهيبة اعني المجاز
 فان ذلك التعيين لا ينبغي وضعا **فقول** الخارج في الشرح ونخصر خرج المجاز عن
 ان يكون موضوعا بالنسبة الى عشاء المجازي تعسف ويجعل ان يكون مقصود المصنف
 انه خرج المجازي عن تعريف الحقيقة **لان** **لله** بقرينة وفيه نظير لان الدلالة على المعنى
 واللام البين لا ينفك عن الدلالة على الموضوع له فلا يدل الدلالة على خروج المعنى

نطلقا نعم ما حققنا ان الدلالة لا تكون بدون الارادة ويتم هذا فتذكر اعترض
عليه بان يخرج تعيين الحروف ايضا لانه لا يتاقي منه الدلالة بنفسه لكان ذلك متفهما
من الواضح وقد اجاب عنه الشارح بما ينبغي من انه على حرف من تحقيق معنى الحرف
وتحقيق تعيينه عند شرحه وبما له الوضع وفي جوابي شرح الكافية بالاجوبة الثانية
فان ظهرت بها السبب وان كنت بها ومن سوان هذا المقام ان الحرف موضوع لمفهوم
لا يستعمل ابدا الا في جزئي من جزئيات هذا المفهوم كاهو المستفهم بها بغير
وان حقق الامر على خلاف ذلك وهو يدل بنفسه على ما وضع له وذلك المتعلق
المعنى المجازي دون المشترك حال من المجازي لم يخرج تعيين المشترك او لم يخرج
المشترك عن تعريف الحقيقة ان تعيينه لكل من معانيه للدلالة عليه بنفسه والقرينة
انما اخرج اليها المعرفة المراد هذا هو التحقيق المهور حتى ظن ان المصنف
ومن قال ان عدم دلالة على احد معنيتين بالقرينة لمعارض الاشتراك فان الاشتراك
اخذ بفرض الوضع فتدور بالقرينة فقد التفت على الدلالة بالارادة وارت
احدهما من الاخر ونحن متفقان ان ما يجعل هذا التقابل محققا فتذكر **وقال**
المفتاح لوضع هذا الاشكال على ما يحتمل الشارح ان الموضوع له بالنسبة الى الوضع
احد المعنيتين بعينه موضوعة للدلالة عليه بنفسه وبالنسبة الى الوضعين واحد
من المعنيتين من غير تعيين فاذ اقلت القدر المعنى الظاهر او لا بمعنى البعض فقد لا تبينه
على واحد بعينه والقرينة لدفع مراحمة الغير ولا دخل في الدلالة واذا اطلعت
القرينة قد دل على غير معين بنفسه **واعترض** عليه المصنف بان الدلالة على المعين
بالقياس لا الدلالة بالقرينة لا بنفسه وان وضع المشترك لواحد غير معين ممنوع وفيه
الشارح المحقق بان القرينة في المشترك لدفع المانع ولا مدخل لنا في الدلالة
خلاف قرينة المجاز فانما بين شدة الدال وان الوضع لكل معين يستلزم الوضع
الثالث ضمنا فكان الواضح وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة
على ذلك **وقال** اذا اطلق مفهومه احدهما غير مجموع بينهما وفيه انه يتردد
ان المراد اما انه وضع لاحدهما معينا في نفسه وعند تعيين ثالث لعرض ثالث
حتى يحقق وضع وان كان يلزم تعيين ثالث **اعترض** عليه السيد السد بان المراد
اما انه وضع لاحدهما معينا في نفسه وعند المتكلم غير معين عند التامع على معنى
انه يتردد ان المراد ما هذا بعينه واما ان كان بعينه فليس هناك معنى ثالث
يتم منه باعتبار انتسابه الى الوضعين ويكون اللفظ موضوعا له ضمنا بل هناك
تردد بين معنى الوضعين واما انه وضع للواحد المراد اعني هذا المفهوم

يلزم

فيلزم لعمدة الاحتياج اليه قرينة للمعنيين الاخيرين ويكلم ان لا يكون مشتركا بين اثنين
فقط ويكلم ان يكون عند الاطلاق يستعمل في المفهوم المراد ويبدفعه ان الاحتياج
ان القرينة لدفع المراحمة وهي عدم قرينة احدهما بعينه والقول بالاشترار ان
اثنين فقط على انه صرح الشارح في بعض تصانيفه بان الوضع المعنى لا يثبت الاشتراك
ولا الحقيقة ولا المجاز ولذا لم يكلم به الوضع المعنى بل اللفاظ لانها اشترار جميع
اللفاظ **نعم** انه لا يستعمل في المفهوم المراد بل استعمال في واحد بعينه فالشارح
يعلم المعنيين بمجرى الوضع ويتردد في تعيينه **هذا وقال** الشارح في كذا النسخة
الكافية بدل قوله دون المشترك وهو مروي في الكافية لانه ان اريد ان الكافية بالنسبة
الى المعنى الذي هو مشتركا موضوعا للمجاز ايضا كذلك لان اسدا في قوله **رايت**
استدراي موضوع بالنسبة الى لازم المعنى الذي هو معنى الكافية ففساده واضح نظرا
ان دلالة على اللام ليست بنفسه بل بواسطة قرينة هذا وايضا لو كان الكافية
موضوعة للام كانا الكافية تجارحة عن البيان او ليست دلالة حينية عقلية
بل وضعه **مراق** في الشرح والمختصر ايضا لان معنى قوله بنفسه من غير قرينة
مأخوذة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لاننا نقول الاول يستلزم الدور
حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم اختصار قرينة المجاز في اللفظ
حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز دخلا في الحقيقة **هذا ونحن نقول**
لا يجده على ما ذكرنا من وجه عدم كون الكافية موضوعة للام اصلا ويبدفع ايضا عما
ذكر بان الكافية لا تختص قرينتها في المعنوية فتخرج كناية لنا قرينة لفظية وبيان
القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له لا دخل له في تعيين المجاز للدلالة على معنى اما
هو من موجب ارادة الغير والتي لها دلالة المجاز القرينة المعينة ولو قيل ان
قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلي لا بدفع الدور **نعم** هذا اما انهم من عبارة
التعريف **لا يقال** يمكن تصحيح هذه النسخة بان الكافية يجوز ان يراها منها نفعها
الموضوعة هي كذا معناها اللام موضوعة هي كذا صرح به في المفتاح فاذا اريد
كذلك صدق عليه اللفظ المستعمل فيما وضع له فيصح انه يخرج المجاز مطلقا من تعريف
الحقيقة دون الكافية او يبقى بعضها **اجلة لا يقال** ليس الاستعمال بحد الارادة
بل كون المراد من اللفظ مقصودا اصليا **قال** في المفتاح واعلم اننا نقول في عرضنا
استعملت الكلمة فيما تدل عليه او فيما يدل عليه حتى يكون العرضا اصليا بل لا بد
على المستعمل فيه لكن في كلام المفتاح ما يشعر بان الكافية بمعنى ان تكون حقيقة فانظر
في هذا المقام فان وجه الحق محلي في اللام لما عرف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة

على معنى نفسه واقصى ذلك اثبات الوضع وتباينه ما ذهب اليه البعض من ان دلالة
اللفظ على المعنى لذاته لانه يلحق الوضع بكل في تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة على انه
تخصيص الحاصل عقبه بقوله **والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهرة فاسد** وبما عن
سابقه **فقول** الشارح هذا ابتدأ بحث ليس بذلك **فان قلت** قد قال في الايضاح
وقيل دلالة اللفظ على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد فحكم بظهور ضاها وهما
بان ظاهر فاسد ولم يجزم بفساده فما الحق منهما **قلت** مراده في الايضاح ان ظاهر
ظاهر الفساد كمن وقد عتب بانه ما وله الشك في مراده هنا بفساد ظاهر الفساد
الظاهر الشارح ان يهكم بانه لانه قال ظاهر ضاه يستغني عن البيان **قال**
صاحب المفتاح من المعلوم ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى مع استواء نسبتهم يستلزم
فيلزم الاختصاص باحدهما ضرورة والاختصاص لكونه امرا ممكنا يستدعي ضرورة ذلك
بحكم التقييم اما الذات او غيرها اما الله تعالى ونقد براد غيره ثم ان في السلف من يركب
عنه اختيار الاول وبينهم من اختار الثاني وبينهم من اختار الثالث هذا الكلام يريد
من يركب عن سليمان بن عباد الصميري ومن اختار الثاني في الشيخ ابو الحسن الاشعري
حيث قال الواضع هو الله تعالى ووافقه كثير من المحققين ومن اختار الثالث البسمية
ومراده وان دلالة اللفظ مع استواء نسبتهم متمنع فلا يكون نسبتهم مستوية فاختار
في وجه الاختصاص لما توهم الشارح انه مني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى ابدلنا
من مختص لتساوي نسبتهم الى جميع المعاني فاختلف فيه لان من المعاني من كان
المختص هو الذات فكيف يكون معشاً ويك النسبة **مرقا** وعري انه فانه فان
دلالة اللفظ على معنى لو كانت لذاته دلالة على اللفظ وانك تعلم ان ما بالذات
لا يؤول بالغير لكان يمنع نقله الى الجاهز وكذا الى جعله علما ولو جوب فيها بجوابي
السندية كوجوب فهم اللفظ بها وكان يمنع اشتراك اللفظ بين متناهيين لاداية
الي فهم الاتقان بالمتناهيين في قولنا هو جون ووجه فساد اظهر من ان يجني والكفر
من ان يخصي هذا التمه كلامه مع تنقيح والحاصل ان دلالة اللفظ كذا بدوي فسادا
ويذكر لها مبهمات والمبهمات بملها كمن جد افا المناقشة في بعض ما ذكر وان
يؤدي الى ابطاله فلا يمنع بل لا يثبت تعليل في المنية الا ان جعله دلالة اللفظ على
اللفظ لذاته محل بحث لانه لعلاقة عقلية الا انه لو منح حسا لاتفك عنه الدلالة
وكانه اراد بالدلالة لذاته ان نفس اللفظ يستلزم العلاقة ولا ينفك عنها ولا
يكون دائرة على اعتبار معتبر **وقدنا** **قال** اي الحكم بدلالة اللفظ لذاته **الشكاني**
حيث قال الذي يدور في خلدي انه ومثروا كانه تنبئة على ما عليه اية على الاشتقاق

والقريب

والقريب رحمهم الله من ان الحروف في نفسها خواص بها مختلفة كالجهر والهمس والسر
والخافرة والتوسط بينهما او غيره لك مستند عنه في حق الحفظ بما عطا ان لا يستوي
بينهما واذا اخذ في تعيين أي منهما المعنى ان لا يملك التماثل بينهما ايضا لحكمة
مثل ما ترى في اقسام القاف التي هي حروف وهو كذا التي من غير ان يبين والقسم
بالقاف التي هي حرف شديد كثر التي وان بدر كيبات كالغلان والعقل بغير
العين فيها مثل الزوان والحيدي لما في معناه من الحركة وتعمل مثل حرف
الافعال الطبيعية اللازمة خواص ايضا فيلزم فيها ما يلزم بالحروف وفي ذلك نوع
ثاثير لا يغفل لكون اختصاصها بالمعاني هكذا ولا يخفى ان ما اول به كلام ابن عباد
يخرجه عن ان يكون من المعاني في اختصاص بعض المعاني للوضع ويكون
مركبا لان الاختصاص لذات اللفظ كاذل بكونه اول كلامه على طبق ما في كتب
الاصول وكذا جعل القول بكونه من المعاني وبينهما من الناس من ظاهر
كلامه **وبين** كذا التاويل بانه اراد بجعل الدلالة لذات اللفظ فحق توقف
الدلالة على ارادة المعنى بدونه وان سيراه ان الدال ليس لانفس اللفظ وليس
الوضع من تمة الدال ولا وجه انه اراد ان يبين اللفظ وتعيين المعنى
مناسبة تقتضي الانتقال وكان انتقال الاو ايل منه الى المعنى لا لما هو تعالى
تلك المناسبة فلما اشتد كل لفظ في معنى استغني في الانتقال منه اليه عن تلك
المناسبة فاكفي بالانتقال بالاختصاص العرضي فلم يلزم المناسبة بعد ولا وضع
لا بد ولا ضرورة والله تعالى اعلم ولا اعتداه الالباء الم اللهم الهنا شديدا
ولا نضع حاجلا واجلا بعدنا ولا نكلنا الى انفسنا فانك لو وكلت ليس على شيء
انفسنا **قال** المصنف قبل الجاهز مفعول من جاز المكان يجوز اذ اعتداه
اي تحدث موضعا الاصيل ولم ينسب الى الشكاني لانه ليس مخصوصا به
بل هو في اشوار السلامة مع وجه اخر وهو انه من جاز به المكان على
معنى انهم جازوا بالكلمة مكانا الاصيل فيكون الجاهز معنى الجوز بها ولم يلف
اليه المصنف لاحياجه الى تكلف نقد ر خوف الجرمح الاستغناء عنه وكانه
حمل الشيخ على الاتفاق به ان يكون نظرا للحقيقة في كونها المعنى القابل او
المفعول **مرقا** المصنف وفيه نظرو بينه الشارح المحقق وتبعه السيد انه
فقلا وجه النظر ان جعل المصدر معنى القابل تكلف ولا يخفى انه لا بعدة
في مقام القيمة تكلفا ومثله كثر من ان يخصي ومنه اللفظ والمعنى ولعل وجه
النظر ان نسبتهم الجاهز طريقا وتعرفهم البيان ما يراد معنى واحد بطرف

مختلفة في الوضوح الى غيرة ذلك ان يبنى مجازا بمعنى المجاز لان الطريق ليست
الجائزة بل محل الجواز ولهذا قال والطاهر انه من قولم جعلت كذا المجازا
له حاجتي اي طريقا لنا على ان نغني مجازا المكان من ذلك على ما فسر الجوهري وغيره
فان المجاز طريقا الى تصور معناه وهذا وانما راجع الى صفة حيث نحي قوله
زعمنا وكان وجهه ما ذكر السيد السند في حواشي شرح المفتاح انه لا يلزم ما ذكر
في الحقيقة لغوات التاميل ونحن نقول لا خافي في قولنا لا يكون لا يوجب
اهمال هذا الوجه بل ترك ما ذكر في الحقيقة له ما يلزمه فسمي المجاز
في غاية الحسن لان المعنى المجازي كالساكن الذي لا يتكلم لفظ المجاز بخلاف
الحقيقة فانه كسكن استقر عنه المعنى الحقيقي فالسمية بالحقيقة تسمية
بالمعنى لان المعنى ثبت فيما فقد روحه القابل والمعرف ما له التفاضل
ولما لم يكن جمع المجاز المفرد والمركب في تعريف واحد ولم يكن لهما حقيقة
مشتركة لم يعرف المجاز المطلق بل قسمه او لا بقوله **المجاز مفرد ومركب**
هكذا اذكر الشارح وهذا انما يصح لو كان المجاز لفظا مشتركا بين مفهوم المجاز
في المفرد وبين مفهوم المجاز المركب ويكون تقسيمه الى المجاز المفرد والمركب
من قبيل تقسيم اللفظ المشترك وانما هو بخلافه وما قد مر من تقسيم اللفظ المشترك
في غير ما وضع له الى المجاز والكناية دل على ان المجاز هو اللفظ المستعمل في لازم
ما وضع له مع قرينة على عدم ارادة الموضوع له فالوجه ان يقال لما استعملت
التقسيم السابق معرفة المجاز مع قرب عندهم الكناية وقسمه من غير تعريفه ولم
يكف في الكناية لبعده عن التقسيم المذكور **المجاز المفرد هو الكلمة المستعملة**
في غير ما وضعت له في اصطلاحه **المركب** متعلق بوضعت او بالغير اشباهه
على معنى المفاتيح او المستعمل بعد تقييده بقوله في غير ما وضعت له على ما مر
وبالحيلة فهو احتراز عن اللفظ المستعمل في غير موضوع له هو موضوع له في
اصطلاحه **المركب** فانه حقيقة مع انه يصدق عليه الكلمة المستعملة في
ما وضعت له لكن المصنف جعله لادخال نحو لفظ الصلاة اذا استعمله الشخص
بغير الشرع في الدعاء جازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليست
بمستعملة فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع الخطاب وتبعه من جازا بعد
وقته نظر لانه داخل في الكلمة المستعملة فيما وضعت له وكثير ما يتعلق بهذا
التعريف برشدك اليه فامر في تحريف الحقيقة فلا اظن ان يكون لك حصة
مجازا على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته او ما وضعت له فلا بد من العلاقة

ب

لا بد من ملاحظة العلاقة ايضا حتى لو كانت علاقة ولم يلاحظ المستعمل لم يكن مجازا
بل لفظا **وقد** **الشارح** العلاقة بالمعبر عنها ولا يبعد ان يقال العلاقة في الاصطلاح
ليست الا بالمعبر عنها والعلاقة بالفتح وتكرير الامل الحب اللازم بقلب والفتح
بالجبة ونحوها وبالكسر بالسوط ونحوه كذا يستفاد من القاموس **نحو** **اللفظ** اشارة الى
قائده قيد على وجه يصح وقد عرفت ما يتعلق به فتدلى **وهنا** بحث وهو انه كما يخرج
الاصطلاح يخرج مجازا لم يثبت قرينة معينة لمراد منه فان استغنا له على هذا الوجه
لا يصح الا ان يدعي ان عرفهم خصص قولهم على وجه يصح في تحريف المجاز بما حقق فيه
العلاقة ولا يخفى انه لو قال الكلمة المستعملة في لازم ما وضعت له في اصطلاح به
الخطاب لا استغنى من قوله على وجه يصح **والكناية** بيان لقائده قوله مع قرينة مع
حكم ارادته **وكل منهما** اي من الحقيقة والمجاز المفرد على ما يقتضيه الشوق وصرح
به المصنف في الايضاح فتبين الشارح اياه بالحقيقة والمجاز بخلاف الايضاح **لغوي**
وشري **فان** الخاص صفة العرف والمقصود النسبة الى العرف الخاص
وتوجيه البان ان الخاص وصفه العرفي بحال العرف وقس عليه قوله **او عرف في عام** ولا يخفى
الى تقييد العرفي بالعام كما حياجه الى التقييد بالخاص لانه اذا اطلق العرفي انصرفا
الى العام وقسم الخاص ما يتعين ناقلة عن المعنى اللغوي والاصوي والعرفي والكلابي
والعام بما لا يتعين ناقلة وفيه ان العرفي مثلا يشمل العرف وغيرها كما ان العرف
يشمل العرفي وغيره فحصل احدهما استبعادا عن الاخرى خاصا دون الاخر لا وجه
له **ويمكن** ان يقال المتعين ان يكون وصفا للفظ الاستعمال في تحصيل امر مخصوص
واللغوي انما يوضح اللفظ ليشتمل في تحصيل النحو بخلاف اللغوي فان نظره
في وضع اللفظ ليس على استعماله لخصيص امر مخصوص **قال** **الشارح** تقسيم الحقيقة
الى تلك الاقسام باعتبار الواضع وفي المجاز باعتبار اصطلاح به الخطاب ولا يخفى ان
يضع تقسيم الحقيقة ايضا باعتبار اصطلاح به الخطاب كما انه يجوز تقسيم المجاز باعتبار
الواضع فان الوضع معتبر في فهم المجاز مرارا باعتبار غير ما وضعت له وباعتبار العلاقة
بين المعنى المجازي وما وضعت له وباعتبار قرينة مانعة عن ارادة ما وضعت له
كاسد **لما** اللفظ وعرف المعنى لان المعنى متعين واللفظ مبهم وايدى بين المعنيين
فتأمل **للتشجيع** اي جواز يبيد **والرجل النجاء** **وصلاة للعبادة** **والدعاء** **وفعل**
اللفظ **المعمود** **والحدث** **وآية** **الاجتماع** المعمود والحدث والنجاء والعبادة والحدث
والانسان المعنوي والمجاز مطلقا سواء كان مفردة او مركبا **مما** **كانت** **العلاقة**
في **المشابهة** لانه غير متشدد بعلاقة هي المشابهة بل ارسل ورده بين علاقته

وقيل مرسل ومطلق عن المبالغة بخلاف الاستعارة وفيه انهم قالوا المجاز مطلقا
 ابلغ من الحقيقة لكونه كالدعوى مع البينة **والا** اي وان لم يكن علاقته غير المشابهة
 بل تكون علاقته المشابهة **قال** الشارح فيها شيان في قول المصنف والاستعارة
 قد تعيد بالحقيقة الاستعارة ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان اطلاقه على الجاهل
 المجازي بسبب تشبيهه بغيره فاذ اطلق على المشعر على شفة الانسان فان اريد
 تشبيهها بمشعر لابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد اطلاق المقيد على المطلق
 كاطلاق الدرس على الانف من غير قصد الى التشبيه لمجاز مرسل هذا ولا يخفى
 انك اذا قلت رايت مشفر زيدا وقصدت الاستعارة وليس مشفر غلظا فهو
 حكم كاذب بخلاف ما اذا كان مجازا مرسل **فاستعارة** انحصار المجازين قسمي القسم
 الاول له **كثيرا** في نفسه لا للقياس الى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق قد
طلق الاستعارة لم يضر فاعل تطلق مع سبق ذكره لانه سبق مراد به معناه
 والمراد هنا نفس اللفظ **على استعمال اسم المشبه به على المعنى** الاول على اخذ لفظ
 المشبه به المشبه يستقيم اخذ المستعار منه بلا جلف ويشتمل استعارة الفعل
 والحرف بلا تأويل ولقد اكد ذلك اطلاق بتفريع امر عليه فقال **فاما**
 الى المشبه به والمشبه **مستعار منه ومستعار له واللفظ** قد شبه على انه اذا
 بالاسم لللفظ باستعماله فيما يقابل المعنى لا ما يقابل الفعل والحرف **مستعار** لان
 اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه كذا في الشرح والافق
 لانه امر طلب عارية وقدوم من **قال** الا في مستعار ايضا اي كانه استعارة
 لانه كونه استعارة ليس نتيجة الاطلاق المذكور حتى يصح ذكره ايضا **المرسل** **قال**
والفعل بالكثر الحفظ والدعة وبالفعل اليم **قال** المصنف لان من شأنها
 ان تصدر عن الخارجية وبها يصل الى المقصود بها ويشترط ان يكون في الكلام
 اشارة الى المولى لما يقال **التمت** اياها في فلان عندي ولا يقال التمت ايد
 في البلد كما يقال التمت النعمة فيها هذا وينبغي ان يكون هذا الاستعارة
 على عرف في استعمال اليد في النعمة على توقف كونه مجازا عليه والا لا تعض تعريف
 المجاز بالصدق على يد مستعملة في النعمة من غير اشارة الى المولى **والفعل**
 والاولى والقدر بنية وهي صفة بها يمكن العالم من الفعل والترك فهي حق
 من القوة وهي صفة بها يمكن الحيوان من مزاولته الافعال الساقطة وقصد
 جمعها المفتاح حيث قال كذا اذا اريد بها القوة او القدر والمصنف راي ان
 ذكر القوة غير ظاهر لجهة او خوف تركها لانها اما ان يريد بها المعنى المشهور

اليد

اليد فيما اكد قليل فاما ان يريد بها القدر كاقيل **فان** المصنف لان
 اكثر ما يطرر سلطانا في اليد ويترك النطس والفرط والقطع والاخذ وغير ذلك
 من الافعال التي تنبئ عن وجود القدر ومكانها والحاصل ان اليد بمنزلة العلة الثانية
 للنعمة وبمنزلة العلة المادية او الصورية للقدر وهذا على ان علاقة السببية
 والمسببية اعم من الحقيقة والتزلية وكجئت اليد الى العالم بعد **والرؤية**
في المزايدة هي رعاية يستقيج به يطلق عليها الرؤية التي هي البعير والعدل والمجاز يستقي
 عليه كذا في القاموس تفسير الشارح المزايدة بالمرود الذي يجعل فيه الزاد الى العظام
 المتخذ للشفة وهو والعلاقة كون البعير عاجلا لانه كانه العلة الفاعلية لانه يصير
 المزايدة الى المستقي ولما كان البحث عن المرسل في غاية العقلة ولذا اقدمه على الاستعارة
 وكان ذلك هو هذا الفعلة استعماله اراح لك التوفيق بكثرة الامثلة لكن ربما يشعر بكون
 الامثلة باهجرة على ما قيل ان المجاز يشترط فيه الفصل كافي للمعاد حتى لا يجوز استعارة
 مجاز لم يمتع مع ان الضميمة انه يتوقف على تمام نوع العلاقة حتى لا يجوز التحويل بعلاقة
 لم يمتع بغيرها واما اتحاد المجاز فلا يشترط فيه تمام دفعه بذكر تسعة انواع من الافعال
 من انواع الثلاثة والعشر في المجاز المرسل فانه منبطا انواع العلاقة خمسة وعشرين
 الثاني للاستعارة الشكل كالقوس المنقوش اعني والوصف اعني ما به الاشتراك غير الشكل
 والثاني المجاز المرسل وفي بعض شروح مختصر الحاجب عددها تسعة وعشرين ذكرنا
 في رسالتنا المعولة في الاستعارة مع مزيد تحقيق ولما اختلف المذهب المختار كان حجة
 ان يستوفي انواع العلاقة لتوقف العمدة على الخطا في القول على معرفتها وكما
 انك قد بدكر التسعة لانه اختلف في انواع خمسة فاصيب الى الحاجب الشكل والوصف
 والكون عليه والاول والمجانزا لانه انما انما الكتي من ذكر المجازين بتعدادها بتسعة اقسام
 منها من السببية والكلية والجسمية والحالية والمحلية والالية **قال** الشارح
 اورد تسعة غير ما سبق وما سبق لم يكن الا السببية على ما حققه وذكرنا ان كانه
 اراد بالمعاني ان السابق سببية تزييلية ومما ذكره سببية حقيقية لكن يباه انه
 قال ينبغي ما ذكرنا من انواع العلاقة الى خمسة وعشرين والسببية منها اعم من التزييلية
 والحقيقية والالزات على خمسة وعشرين والظاهر من قوله **وهو** وبعض المجاز المرسل
 ففي الاخبارية عن تسمية **التي** باسم جزئية فتساع كمن تساع اقرب مما وقع في المفتاح
 حيث قال المجاز المرسل نحو ان يراة الرجل العين فالوجه اما يعرف منه على التبيين
 الى الابد اي وانما من المجاز المرسل كذا او يحذف المضاني من المبتدأ اي منه وتسمية
 التي باسم جزئية واما ما ذكره الشارح من انه عين ان في هذه التسمية مجازا مرسل

توجهه حتى وتسمية التي باسمه حيث انما يقع ذلك المبدأ عندنا في المعنى الذي قصد
بالكل كان نداء الرقبة على العين دون غيرها من الاعضاء حتى لا يقع التعيين غير الرتبة
باليد مثلا ولا يبعد ان يقصد بقوله **كالعين في الرتبة** التقييد ايضا **وعلمه**
بالاصابع هي جمع اصبع بلعائنا التسع الحاصلة من ضرب حركات الممر في حركات السبا
ومن لغاتنا اصبع وجمعها اصابع كذا في القاموس **في الاناميل** جمع انملة بلعائنا التسع
الواحدة من ضرب حركات الممر في حركات الميم وهي من الاصابع مافية النظر كذا في القاموس
وهو اشار الى قوله تعالى يحلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق استعمل الاصابع
في الاناميل اذ جعل في الاذن امثلة السبابة هكذا اذ الارتداد بالاصابع تقسيم
الحج على الحج كما هو المشهور لما لو ارتد جعل كل منهم اصابعه في اذنه فثبت ذكر الاصابع
للمحس وازادة امثلة وفيه مزيد مبالغة كما جعل جميع الاصابع في الاذن لزيادة
يجمع من الصواعق **في تسميته** اي ومنه تسمية التي باسمه **وربما اخذ**
اي النبات الذي سببه العيش او سببه لم يقتل وعلمه نعتنا وكذا في الواو في
الاقسام ثمانية وذكر اوله في **خواص الطما** او شرط بعضهم في المسبب
ان يكون غاية فيخيل ليكن في تسمية التي باسمه **واورد** في الاصابع من امثلة
تسمية السبب باسمه المسبب قولهم فلان اكل الدم **فان** الشارح وطاهر انه سبق
لان من تسمية المسبب باسمه السبب اذ الدم سبب لدية **والعجب** انه قال في
تفسيره اي الدية المسببة عن الدم هكذا ويمكن توجيه كلامه بانه جعل الدية
الى القتل حتى لو لم يكن رجا الحياة لم يقدم القاتل بالقتل ولا في بيته وبين
تفسيره لان المعكوم من وجه قد يكون ملة من وجه **الاستدراك** ان الغاية مستبينة
عن ذي الغاية فاستدراكه بان مسببه الدية عن الدم يعني انما مسببه عنه
لان مسببه في الخارج فلا تعجب من المصنف وتعجب من الشارح ثم تعجب ولا شك
مجهول بل انك انتفاع فان الله هو الوهاب الفاعل **او** ان عليه اي تسمية التي باسمه
التي الذي كان هو عليه في الزمان الماضي **في التا** او **الام** اليتم واليتامان من
الاب له تامل في العلم وفي التا يتردد الام قبل استغناء من الام واول التا
اتوا لم بعد العلم وليسوا يتا في حينه فاطلاق التا في علمهم بعلاقة انهم كانوا يتا
من قبل **او ما يؤول اليه** اي تسمية التي باسمه ما يؤول اليه ذلك التي في الزمان
المستقبل **في ان في امره** اي عينا يؤول اليه الممر اذ المصنف ليس بمخترع
هذا هو التفسير الظاهر الموافق لما ذكره جاز الله والبصير **وقال** الشارح
اي عصار يؤول اليه الممر وفيه خلا اذ العصار لا يتعلق بالعصير كالاتعلق بالحجر

الا ان يقول العصار بالاستخراج بالقتل ولا ايجاب له **في تسمية التي باسمه**
في تسميته ما به التا في تسميته التا في تسميته التا في تسميته التا في تسميته
التا في تسميته التا في تسميته التا في تسميته التا في تسميته التا في تسميته
على وشبه نظائره او حال فيه كما هو الظاهر في تسميته **في تسميته** اي تسمية التي باسمه
في تسميته اي تسمية التي باسمه التا في تسميته التا في تسميته التا في تسميته
الرحمة فيها حتى كانت الرحمة نفسها او الله **في تسميته** اي تسمية التي باسمه
اي ذكر احسن والتعبير عنه باللسان للدلالة على طلب ذكر لا ينقطع والله على خبير
لا ينقطع كلمات اللسان وحسن الاخرين بالتعبير بحقايقها **فان قلت** لم لا يجعل اللسان
على حقيقة فيكون واجدا في لسان صدق في الاخرين باقيا ونفع اللسان بعده
انما هو بان يبدد كحاشيته **قلت** لان تسمية اللسان في الاخرين يكون باللام لا يفي
بخلاف الذكر فان نسبت شاعت في ويحتمل ان يكون المراد واجدا في كلاما صادقا
ناقيا في الاخرين اي اجدا في لسانه ككلمات صادقة نافعة في الاخرين بان لا
ينقطع ولا ينقطع ولا يحرف ولا يذهب عليك ان العلاقة بتفصيلها غير معتبرة في الكتابة
ايضا اذ لا فرق بين الكتابة والحجاز عند المصنف الا باستماع المعنى الحقيقي في الحجاز
دون الكتابة **فان قلت** كل من العلاقات لا يستلزم الدور وقد سبق في مقدمة
الفن ان كل من الحجاز والكتابة لفظ اريد به لازم معناه **قلت** لم تستطع العلامة
ليفيد الدور ولو بالثاقل في العربية فلا يتوقف على العلاقة **فان قلت** قدوة
ما سبق على ان يبدد في الدور وازادة الدور يتحقق الحجاز والكتابة فينبغي ان لا يتوقف
على العلاقة **قلت** ما سبق فاصحح ان يعتبر فيه ما يتم به **فان قلت** اذ الكافي
بالعلاقة والدور في الجملة فما وجه استدراكه في الجزء ان يكون ملزوما للكلية
كالرقبة والاربعين لم يجوزوا اطلاق اليد على اللسان **قلت** العلاقة للجزئية
بشد الوجه لا مطلقا لكن ينبغي ان يعلم ان مرادهم بكون الجزء ملزوما ليس كونه
ملزوما بالمعنى المعتبر عند المصنف في الحجاز والحقيقة بل كونه متبوعا للكل حتى لا يور
الكل بدونه حيث قالوا ان الرقبة ملزومة للانسان لا يوجد بدونه **فان قلت** لا
يوجد بدونه **قلت** هذا مشكوك ان اجابوا عنه بان معنى هذا ان العرف فان
بعض الاجزاء مما لا يمنع فوته اطلاق انما لكل عرفا كاليد فاننا نعلم انما لا ينبغي
النقص انما بخلاف التا لان العرف جعل الكل المسمى بالانسان ما لم يغيب
فيه اليد مثلا لانه مع اعتبار جزء احوز وجود الانسان بدونه واطلاق الانسان

وتمامه للشايع المحقق في هذا المقام انه استنبه عليه اللزوم بهذا المعنى باللزوم يعني
سبق فاستعمله في تصحيح تحقيق اللزوم بالمعنى السابق مع العلاقات فتمكن ولا يتبع
الزلة وان كنت مغلوب جذب رغبة التقليد فانه ليس شأن من له فطنة ما انت هو
شأن بل يداني بليد **والاستعانة قد تقتيد بالتحقيقية** هذا من قول الشايع
والاستعانة المصريح بما تقتضي له تحقيقية وتخييلية لو جاز انما من التقسيم الى
التقيد فلان التحقيقية قيد المقسم نفسه اذ لا يسمي المقسم تحقيقية وانما من استعانة
المصريح بما له الاستعانة فلان معنى التحقيقية تحقق المعنى فتقيد معنى الاستعانة
بالتحقيقية يخرج التخييلية لانه عند المصنف ليس لفظا فلا يكون محقق المعنى
ولا ايضا ما هو الاسم هو الاستعانة التحقيقية والاستعانة المصريح بما التحقيقية بل هو
والاستعانة المصريح بما من تقيد التحقيقية لاهم ذلك وافاد بلفظ قد الى ان
اطلاقا على الاستعانة التحقيقية قد تكون على الاطلاق لانه لا ينافي الفهم اليها **والاستعانة**
ان الاستعانة التخييلية يخرج بتقيد التخييلية عند الشايع لان معناه اني ومفهوم
لا يتعرف وانما الاستعانة بالحكمة فانه يخرج من التقيد لانه مقتيد بالتحقيقية
عنده انما يكون الاستعانة المصريح بما على ما عرفت والاستعانة اذ اخذ في الاستعانة
التحقيقية عند السلف لانه اللفظ المستعار المصريح في التقيد وهو محقق المعنى ولا
يذهب عليك انه كما يقتيد الاستعانة بالتحقيقية فيقيد المستعارة بالتحقيقية لان المستعارة
قد يكون تخيلا وكذا الاستعانة بالمعنى المصديري لا باقوله لتحقيق معناه عند
الابا قوله لقوله لذي اسد لانه مسامحة لاحاله اذ المراد كاسد في قوله والضرب
في قوله **لتحقق معناه حقا او عقلا** راجع الى افراة الاستعانة والمقتيد سابقا
انما لفظ الاستعانة عند من ليست مشتركة بالاشترار المعنوي بين التحقيقية
وبين التخييلية والممكنة عنده وانما مفهوم ما عرفت القابل بالاشترار المعنوي
فمنك استعماله ولقد نبه بهذا التعليق على حقيقة النسبة في التحقيقية وان
نسبه معنى الاستعانة الى التحقيق فالجواب لقوله لذي اسد راجع الى معنى لذي اسد
قال الشايع في القانون شايع التلاحق بتعدد الكاف وشايعه وشوكة وشايعه
جديدة وفي القصاص شايع التلاحق اللابس التلاحق التام وشايع التلاحق وشايعه
جديدة **فقول الشايع** شايع التلاحق اي قام التلاحق لا يوافق شيئا منها **مقدم**
هو لفظ على شايع القانون من ركب الحرفين الى جنس بيل وقدره الشايع بالشايع
اي مربي في الواقع كثيرا فانه له **كعب** جمع ليد وهو الشعر المترابك بين
كتفي الاسد ويقال للاسد ذولبة وفي المثل هو اضع من ليد الامد **جميع**

ظفر

ظفر **قال الشايع** بالغة الفهم يعني القطع والمناسبات ان جعل المبالغة راجحة لشي
الشي ولا جعل الشيء اخلا على المبالغة ونظير قوله تعالى وما انا بظالم للعبيد **تقديم**
الظفر كتابة عن الضعف في جوابي الكشاف فلان معلوم الاطفا راي ضعيف وفي المصالح
مبالغات جعلها ليد فانه اشود اذ لا يكون الامد الابدية وحصر ليد فيه كالتقيد
تقديم الظفر والمبالغة في بني الضعف **والعقوب بل قوله** **قال الشايع** **قال الشايع**
قال الشايع موصف الدين بالحق لا سيما على الاحكام المطابقة اذ الحق الحكم المطابق
والدين امر يتحقق عقلا في التفسير منه بالبراط طلبة الهداية التي تجعله كالمحسوس في
مناجب المفتاح في قوله تعالى فاذا قرأ الله لباس الجوع والخوف ان الظاهر من لباس عند
احكامنا المحل على التخييل وان جعل عدي ان جعل على التحقيق وهو ان يستعار لسانا
يلبسه الانسان عند رجوعه من استماع اللون وتغير وورثاته هيبة هذا المراد بقوله
يجعل الاحتمال الذي يتاوي احتمال التخييل ويتاوي لونه للظاهر والا فاحتمال لا يتاوي
الظاهر **وهنا** جتان احدهما تاذي الشايع المحقق في هذا المقام وهو ان **المشكل**
على التحقيق بما ذكره المفسري حيث قال شبه ما عني الانسان والتبني من الحوادث
باللباس لاشتماله على اللباس لانه لا يمكن ان يريد بالحوادث البصر الحاصل من الجوع
فتكون الاستعانة فقلته ان يريد استماع اللون ورثاته الهيبة فتكون حشية كما
ذكر السكاكي فلا يكون من عند الشايع وهذا البحث بما ذكره الايضاح **الاشايع**
قال ظاهر كلام الشايع المفسري انما عقلية وظاهر كلام الشايع انما حشية والشايع
خالف بانه كلام المفسري جعله وكلام الشايع نفس وان كان الحق بانه في الاول
لكن ليس في الثاني لجواز ان يجعل ذكر استماع اللون ورثاته الهيبة في كلام الشايع على
سئل الشايع والظاهر ان مراد المفسري بالحوادث ما يعبر الكل ولا يخص بي من حشية **الاشايع**
ويمكن دفع ما اورد الشايع بان الشايع اراد جمهور الاصحاب ولم يرد ببقية
عندي تخصيص الاحتمال بتفسير بل ان حلال جمهور الاصحاب فوافق للمفسري على انه
يمكن ان لا يريد بصاحبنا علما للعاني بل اهل عصر **قال الشايع** **قال الشايع**
ان احتمال التخييل ركن جدا لا ينافي بلاغة القرآن فان الجمع اذ اسبه بمحسوس
يحد فمما هو بصدده فلا بد وان ثبت له من لوازمه ما له مدخل في الاضرار دون اللباس
الذي لا مدخل له فيه وهذا يمكن دفعه بان لباس الشخص لا يبرز فيه فلما شبه بمحسوس
ثبت له لباس ببرز فيه لا مطلقا كما لم يفسر فاذا كان لباس الجمع مبان عن اراها في نعم من
الجمع وقية فاذا انما التلبس بالجمع في الغاية حتى كانا نفس الجمع وبارزه في لباسه وطا
في مخرجه وللاية تسمية بحث يمنع من بقاء خوف الا شاعير جمع الى شروح المفتاح من اراء

التمام وقد تم تصور الاستعارة بآثار الالة ذكر المصنف هنا تعريفه قال فلا استعارة
 ما تضمن تشبيهه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما غلبه اي ما استعمل فيه فلم يتناول
 ما استعمل فيها وضع له ولان تضمن التشبيه به يجوز زيد اسد ورايته اسدا لا
 تشبيهه التي بنفسه على ان المراد بقولنا ما تضمنه كان تضمن بقرينة قسم الجاز الاستعارة
 وعرفها والجاز لا يكون مستعملا فيما وضع له هنا وقد افاد هذا التعريف ان
 اللفظ لا يستعان من المعنى المجازي وان كان مشهورا فيه وفي قوله لا استعارة تشبيه
 التي بنفسه نظرا لانه لا يتم في اللفظ المشترك لانه لو تضمن تشبيهه معناه بما وضع له
 لا يجب فيه ان يكون معناه غير الموضوع له لزم تشبيهه التي بنفسه لانه لا يلزم فيه ذلك
 لتعدد ما وضع له واخراج الاسد في الامثلة المذكورة عن التعريف متى على استعارة
 فيه رايهم ان المراد زيد اسد وعوي اسد راجع زيدا تحت مفهوم الاسد ليقول
 بما لى المبالغة في التشبيه فان لم يتم ولا يحتمل ما ذكره الشاعر ان الاسد في زيد
 اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في رجل يخاف فيكون مجازا واستعارة اذ
 صله زيد يخاف كالاسد فخذفت المشبهة واستعملت المشبهة به في معناه فيكون استعارة
 على ان يجوزنا كون زيد اسد محتملا لهذا الوجه فليس لاحد ان يذكر صحة ان
 يقصد به ما تقدم فالحتم زعمه هو الاسد بهذا المعنى وانما ما ذكره السيد من
 ان الحق القوم فان الفرق بين قولنا مردي فارسي نحو اشيرست زين وبين
 شيرست لزيد يكشف عن ذلك فان التشبيه في الاول راجع الى ذات ما حمل
 على زيد وفي الثاني الى زيد مما لا يسمع لانه يقول ان زيد الاسد في معنى زيد
 رجل يخاف يقول شيرست زيد معناه مردي وهو شيرست لزيد فلا يفيد
 شيئا للفارسي بالعربي شيئا واعجب منه انه قال انما احراز زيد في المبالغة
 الاول لانه لو قدم احتمال الكلام رجوع التشبيه الى زيد بنا على الخبر قصد
 به المفهوم ولا معنى لرجوعه اليه واما في المثال الثاني فتأخر الموافقة ووقع قوم
 استناد الفرق الى التقديم والتأخير لان قولنا زيد مردي هو شيرست لا احتمال
 التشبيه هاتما والافعال في مردي وان مردي هو شيرست في صورة التقديم
 خبر لموجب احتمال رجوع التشبيه الى زيد بحاله **نعم** لا ينكر وجوده ما قال
 انك اذا قلت زيد اسد لم يحسن تقدير الالة لان الظاهر حمل الاسد
 عليه وانه مندرج تحت مبالغة فلو قدرت قات المبالغة بخلاف ما اذا قلت
 زيد الاسد فمنها ثلاث مرات الاولى اذ ما المبالغة باذاة التشبيه لفظا
 او تقدير او خور زيد كالاسد وزيد الاسد الثانية اذ ما اندراج تحت الاسد

كأن

كأنك زيد اسد الثالثة جعل ابد راجع تحت تسليما فالاولي تشبيه اتفاقا
 واما الثانية فقد ترقب من مرتبة صرح التشبيه حيث سبق الكلام ظاهر الكونه
 فدره ايمه لكن القصد حقيقة الى اثبات الشبه بطريق المبالغة ويجوز تقدير
 الالة نظرا الى المال وان لم يحسن نظرا الى الظاهر ولا يتحقق ذلك بالاستعارة
 لان اللفظ هنا قد استعمل في آخر واطلق عليه فليس فيها بهذا الاسم اولى
 اختصار ومناسبة بينهما ومنهما ما استعان فكانت اذ التشبيه على رعايتها
 من حقيقة التشبيه ولا بد له ان يستعان بالاستعارة بما يتناول ايضا اذ تعريف
 المصنف لا يتناولها كعرفت ومما يجب الاحتياط فيه هو اضع استنباه التشبيه
 بالاستعارة فانه ربما يستنبه لقارض اشارت احيى قال صدر الفاضل اذ ترك المشبهة
 بالكلية واوفي وجه الشبه فيه اشكال يجوز ان اسدا في الجماعة لا ترك المشبهة
 لفظا وتقديرا واجرا اسم المشبهة به عليه يقتضي ان يكون هذا الاستعارة وذكر وجه
 الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رايت رجلا كالاسد في الجماعة .

قال الشاعر

ولا تخش من روج البدر بعدا . بدور منها تدرجها اكناف .
 يعني لا تخش من تصور مثل روج البدر في البعد بمراتب وحسنه في كالبدر واطلها
 زينت من لدجها اخفها الناصح مائة وهي البقرة الوحشية **قال** الشاعر والظاهر
 ان مثل هذا تشبيه لان المراد بكون المشبهة مقدرا اعم من ان يكون محذورا فاجز كلا
 او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره هذا يعني ما يقتضي اعيان وكونه مراد في معنى الكلام
 وان لم يمكن تقديره على وجه لا يخل نظامه كذا يستفاد من كلام السيد السند ان
 لا يوجد ما لا يمكن تقديره المشبهة بدون اختلاف النظم فان كلاما بعد استعارة يمكن
 تقديره بمثل فيقال في جاني زيد اسد تقديره جاني بمثل اسد وفي جاني اسد في
 الجماعة ويقدر في هذا ان اثبات الاستعارة في كلام العرب شكل جدي او ممثلا
 جعلوا تشبيها قوله تعالى حتى يبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود واستدلوا
 بان يابض الخط الابيض بالبحر قسرية على ان الخط الاسود ايضا يبين لسواد البشير
 ولا يخفى ان الخط الابيض اذا كان مشبهنا به لا يقع ان يكون شيئا للبحر بل المبين به
 المشبهة المقدر في الكلام فغية مسامحة وان البيان لا ينافي كون الخط الابيض استعارة
 لان استعمال الخط الابيض في البحر ينافي ادعاء خوله تحت جنس الخط الابيض فلو
 تبين ان المراد بالخط الابيض اى فرد منه من فردية المعارف وغير المعارف
 لا يمكن بعدا **ومن علامات** الاستعارة التي ذكرها الشاعر وعرضا السيد جدي

وهو ان يصح وضع المشبه مقامه كما في راي اسد اري فانه يصح راي رجلنا
يري ولا يموت الا المبالغة في التشبيه وفيه انه يصح في التبريد ايضا مثل ذلك
ان يقال في لقيت من زيد اسدا لقيت من رجلنا اي مجازا ولما كان تقسيم المجاز الى
المجاز المرسل والاستعارة مبنيا على ان الاستعارة مجاز لغوي لا عقلي اصح لمصلحة
اياته وان يقال كونه مجازا عقليا فاشغل عقيب التقسيم به تقرير القضية فقال
قوله اسد اري كونه اسدا هو كونه اسدا لا كونه اسدا كونه اسدا
اللفظ وبذلك عند من يخالف في كونه مجازا لغويا ويرى كونه مجازا عقليا ومما دل
الفتح والمصنف في بيانه توضيح للبدعي وهو انه لو كان الاسد موضوعا لاحد من
لكان اطلاقه على الرجل السجاع من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه ولا يخلو المطلوب
بصير لغوية وهو من السجاعة عن حمله على ما هي موضوعه له وايضا لو كان موضوعا
للسجاعة فطلقا لكان وصفا لا اطلاقا فلما كان اطلاقا فله ان يكون المطلوب
بصير القضية مع الكلمة عن حمله على ما هي موضوعه له ممنوع بل المطلوب على هذا
التقدير من مجازا عن حمله على بعض معانيها الموضوعه في مجازا الى ايجاب حمله على بعض
اخرها هو شان المشترك وكون المستعار صفة لا يخلو في استعارة مثل الناطق والمزاد
بقوله لا المشبه انه لم يوضع للمشبه لا وحدها ولا مع المشبه به حتى يكون مشتركا
بينهما فلا يجزئ ان يوضع لهما بطلان الاختلاف والاحتجاج ان يقال اني يشارك هذا
الاحتمال مع احتمال كونه موضوعا للمشبه باللائم وانما الاحتجاج الى لقيت كونه موضوعا
لاخر منهما في ايات كونه مجازا لغويا لانه لو كان موضوعا لآخر منهما يصح عند استيفاء
المشبه عنه بطريق الحقيقة بان يطلق العام بعمومه ويقع على الخاص بعمومه القريب
من غير استعمال في الخاص كما اذا قلت رايت انسانا قتيلا او رايت زيدا لو لم
تزد بالانسان الا بعمومه في العام حينئذ يستعمل فيما وضع له فانه قد وقع على الخاص
من غير استعمال فمعه من استبه عليه اطلاق العام على الخاص بخصوصه بالاستعارة
فيه بخصوصه طرأ انه مجاز واعتبر عليه بانه لا دالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه
على ان اعتبر فيه مما يجب منه لان الدلالة المعنوية في المجاز تشمل الدلالة بعمومه
القريبه وفيه بحث لانه اذا جاز ان لا يكون معه ما يقلت مجازا في مقابلة من قال
اكرت زيدا ان يكون فذلك واتعا باعتبار الخارج على الاكرام بالقربة وتكون
القربة معنية للعام المستعمل بعمومه لزم ان لا يوجد في قيم المجاز ما يكون ماثلا مستعملا
في الخاص او لا يوجد في عام قربة صارفه عن المعنى الموضوع له او كل ما نظمه قربة
صارفه بمحمل ان تكون قربة لوقع العام على الخاص ويكون العام مستعملا على عموم

ولا يكون قربة صفة وشيئا انما يجازي لا يعني اسناد البطلان وعنه الى الملايين
له غير ما هو له بناويل بل يعني ان التصريف في امر عقلي لا لغوي وهذا الذي سدار
الزجاج والافلاكي من جعله مجازا لغويا هذا الادعاء فلهذا اردت قول الشيخ عندنا
بين كونه مجازا لغويا وبين كونه مجازا عقليا فانه اطلق عليه المجاز اللغوي وتارة
المجاز العقلي لا لتباين حقيقة الامر عليه فانه مما لا يوم في شأنه ذلك بل للتشبيه
على انها لقيت مجازا نقل اسم بل فيه اعتقاد عقلي **انما لما تطلق على المشبه الاجد**
او غاد خوله في جنس المشبه به بان جعل الرجل السجاع فردا من افراد الاسد كان
جواب لما استعملنا فيام **ضعف** له منقول بالاستعارة فلا حاجة الى ما في الشرح انه
في تقدير استعمالها فيها وضعف له في الاسد استعمال في مفهومه الحقيقي وشراطة
الحكم عليه الى الرجل السجاع كسراية الى ما يترافقه من الحقيقة باعلى اعطاه بالرجل
لغوية الادعاء المذكور ولا يجزئ ان يجزئ الادعاء لدخول يلكي في كون الاسد حقيقة سوي
كان الدخول بجوهر الاسد فمعه من متعارف هو ما له البطلان المخصوص وغيره
هو الرجل السجاع او بدعي بوث الهيكل المخصوص لزيد **فقول** الخارج في شرح
الشيخ ان جعلنا مجازا عقليا مبني على اعتبار شروح هو بدعي الهيكل المخصوص للرجل
السجاع والحق خلافه وهو بدعي فرد غير متعارف لمفهومة مما لا وثوق له به **فان**
المصنف والذليل على ادعائه لولا ما كانت استعارة لان مجازا نقل الاسم لو كانت
استعارة لكان لا لعلام المقولة كزيد وليس كذلك استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من
الحقيقة ادلا بمبالغة في اطلاق الاسم المجزأ عارضا من معناه ولما صح ان يقال لمن قال
رايت اسدا انه جعله اسدا لا يقال لمن لم يزل اسدا انه جعله اسدا لان جعله اسدا
تعدى الى المعولين كان يعني صير زيدا اثبات صفة لشيء حي لا يقال جعله اسدا
الا اذا ثبت له صفة الامانة هكذا وفي الوجه الاول انه لا يلزم من استعارة الادعاء ان يكون
مجازا نقل الاسم استعارة بل النقل لعلاقة المشابهة من غير وضع المقول اليه وفي الوجه
الثاني ان الاستعارة ابلغ من الحقيقة لمجزة انه بمنزلة دعوي التي بينه كما في ما يترافق
على ما يتبادر وللاعادة ليدل اخر وهو انه لولا الاستعارة العلم **فلهذا** اي ولان
اطلاق اسم المشبه به على المشبه بعد اعتقاد دخوله في جنس المشبه به **مع التخييل في قوله**
اي قول اي الفضل انما لزيد في غلام قام على راسه يطلعه **فان** فاعله نفس **فلهذا**
في الشرح اي توقع التطلع على اي من اجلها وتدارف جرها والمراد من التمس بنفس
الغلام اي توقع تطلعه حاصل من التمس والاول هو الموافق لقوله تطلع على من التمس بنفس
الغلام **فان** بالاصطلاح الى المستعمل او تفكير من واشتباع كسرتة كافي النفس لي من كل

وهو ان يقع **قامت تطلعي** ومن عجب **تم تطلعي** من الشمس فلو ان الله ادعى له معنى
 الشمس الحقيقي لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا يجب في ان يطل انسان حق الوجه انشا
 اخر وفيه نظر لانه يجوز ان يكون التعجب من استخراجه من بين يدي الحسن وزججه الشمس ومن
 انقياده له وخدمته له **واللهي** اي من التعجب في قوله **لا يخجلون من بلى غلاله** هي نوب
 يلا في البدن **قد رزاي** **شدا رداؤه على التمر** فلو ان جعله مما حقيقا لما كانت
 للمعنى من التعجب معنى لان كان انما يسرع اليه البلي بسبب ملازمة التمر الحقيقي اليه
 ملازمة انسان كالتعجب في الحسن **ورده بان الادعاء** يمكن ان لا يتحقق في هذا استعماله
فما وضعت له لا يبراه في دخوله تحت مفهومها وفيه انه لو اوجب حصه كونه
 حقيقة لكي اذ معناه استروية في القول بالبحر يدعوي كونه المحل عقليا لا يتوقف
 على اقتضا ادعا الاستعمال فيما وضعت له بل يمكن ان يقال يصح ان يكون الاسد
 مثلا مستعملا في مفهومه ويكون واقعا على الرجل الجماع ادعا انه من افراد كاستعمال
فالجواب ان يقال استعمال الاسد في مفهومه لا يوجب شموله للرجل الجماع ويزايله
 الحكم كما في افراده فالحق يقصده ويذكر ان يقال اذ اقلت راي اسدا وحكمت برؤية
 رجل جماع يمكن فيطريقا زاحدها ان تجعل الاسد مستعملا في مفهوم الرجل الجماع
 وتبين ان تستعمله فيما وضع له الاسد وتجعل مفهوم الاسد للملاحظة الرجل
 الجماع وتعتبر تحوزا عقليا في التركيب التقييد للاصل من جعل مفهوم الاسد عنوانا
 للرجل الجماع فيكون التركيب بين الرجل الجماع ومفهوم الاسد مبنيا على القول **المتعلق**
 وان كان تقييدا فلا يكون هناك مجاز الدعوي **الاستدراك** انه لا يجوز لغة في قولنا
 في نهار صائم فقد حق القول بان المحل عقلي ولكن اكثر الناس لا يعلمون ولما اراد الاسد
 اشار الى وجه التعجب الذي منه بحيث لا يتحقق لمراده المعنى الحقيقي فقال **واما التعجب**
واللهي عنه **فلا يبين على تعالي** **التعجب** فضا الحق **المبالغة** ودلالة على ان التعجب
 بحيث لا يتصور من المشبه به اصلاح ان كل ما يرتب على المشبه به يرتب عليه ولا يحسن
 ان الكلام قد تم بدنه اذ التعجب واللهي عنه لم يحصل له يدين على كونه مستعملا فيما وضعت
 له بل استدل فيما على الادعاء فاما سكر الادعاء ومنع اقتضاه كونه الاستعارة مستعملة
 في معناها الحقيقي فلا حاجة الى المنازعة في كون التعجب واللهي مبنيين على الادعاء فليكون
 مبنيين عليه اذ لا تاتي في المجاز الدعوي ولما كان في الاستعارة توهم كذب وانه لا يجوز
 ان لا يقع في القدران وكلام القول اشار الى تفارقه فقال **والاستعارة تفارق**
الكذب ولا يفتقر به لوجبه **بالنا** اي بسبب بنا الاستعارة اي ما يتضمنه **على النسا**
 والضرف عن الظاهر الذي هو افادة تلك الدعوي واعتقاده له في جعل افراد الاسد

معارف

معارفها وغير متعارف من غير اعتقاد بل مجرد ابرار في هذه الصورة ليقول به
 اليه المبالغة في التشبيه ولا كذب مع عدم الاعتقاد ولا يكتفي في المفارقة عن الكذب
 جعل الافراد فحين لان الحكم عن اعتقاده هو الكذب **ونصب القرينة على ارادة**
خلاف الظاهر اي لا يحتاج الكذب نصب القرينة كالا يحتاج التأويل المدرك ففقد
 افرقت عن الكذب بوجوهين وذلك ان تريد ان الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق
 الاسد اذ جاء في اسد يشبه بالكذب لولا اني من هذين الوجهين هذا كله اذ اراد
 بالمفارقة نفي الاشتباه اما لو اريد نفي لزوم الكذب فلا حاجة الى نفي من هذين
 التأويلين لكن المراد بالمفارقة عن الكذب المفارقة في الجملة اذ ربما كان ما قصد
 من المبالغة في شأن المشبه لادعاء غير مطابق ولقد حرر في هذا المقام كلام المفاتيح
 احسن تحريرا وعدل عنه بالطف تغيير لما فيه من التطويل والمبالغة قال والاستعارة
 لنا الدعوي فيها على التأويل تفارق الدعوي الباطلة فان صاحبها يتبرأ من التأويل
 ويقارن الكذب بنصب القرينة المبالغة من اجراء الكلام على ظاهره فان الكذب انما
 لا ينصب ولا يلا على خلاف زعمه وان ينصب وهو لرفع ما يقول وكل من صعب
 ودول هذا ولما كان الباطل والكذب واجبا اما مطلقا او بالذات عند من فرق
 بينهما باعتبار مخالفة الواقع للقول بالباطل ومخالفة القول للواقع في الكذب
 كان الفرق بين الاستعارة والكذب معينا عن كونه الباطل فاكفي بذلك بذكر الكذب
 وصفي لانه من ثبوت التخصيص بلا تخصيص حيث لزم المفاتيح من تخصيص التأويل
 بمفارقة الباطل ونصب القرينة بمفارقة الكذب واعني المستقبل بكتابه من ثبوت
 حمل الباطل على باطل غير علوم البطلان عند من كلفه وحمل الكذب على ما علم كونه
 وتوجيه التخصيص بانه للاشارة الى ان الباطل الذي لم يعل بطلانه في غاية البعد
 من قصد تاويله فضلا عن نصب القرينة بخلاف الكذب وانه لا ياتي في قصد التأويل
 وان لا يقع قط وانما ياتي في نصب القرينة اذ لا يخفى انه في غاية الحق والاعلاق على ان
 ما هو المقصود لا يستدعيه ولا التخصيص لوجه اخر فيما يمكن ان يقال وهو اقرب
 من هذا المقال لكن حرقنا عن بيانه لك خوف الملل **ولا يكون على اقاك** **الشارح**
 في شرح المفاتيح لا يخفى ان المراد غير علم الجسدية المتبادر من اطلاق العلم هذا ويطبق
 ان يجعل علم الجسدية على مخصوصا بالخطا لانه علم اضطرابي دعي الى القول به احكام
 خويته تحييد يدخل علم الجسدية في امر الجسدية فيدخل في الاستعارة الاصلية بالكلية
 محال في بيانه والجملة عطف على قوله والاستعارة تفارق الكذب عطف على جملة
 فعلية على جملة انمائية ونك ان تجعل عطف على قوله تفارق الكذب فيكون النسبة

مرغبا **للمناسبة الجنسية** وبنا الاستقار على جعل المشتق من افراد المستقار منه
 بادعا ان له قمتين قمتا متعارفا وقمتا غير متعارفا فلما لم يكن العمل مفهوم على جنس
 امتنع ان يستقار لا متناع ان يكون له الفرد فضلا ان ينقسم الى متعارف وغير متعارف
قالت المصنف ولان العمل لا يدل الا على عين من هذا المتعارف بوصف فلا اشتراك بين
 معناه وغيره الا في جنس التعيين ونحو من العوارض التي لا ياتي بها شيئا خارجيا في الاستقار
الا انه تضمن نوع وصفية الاولى نوع وصف لان الوصف مقتدر لا يصحح الى اهل المعنى
 المصنوع في اهل الحاق اليها المصنوع في والمراد بتضمن الوصف ان يكون الوصف لازما
 لتضمن نظرا الى ذاته او بسبب اشتراكه بالوصف فان الوصف اللازم بمنزلة الموضوع
 ويجعل الموضوع فردا متعارفا والمستقار له فردا غير متعارف هكذا ذكره وفيه
 انه تكلف لا يوافق الاستعمال فان استعمال العمل في المشبه يدعي العينية لا يدعي
 اذ كما لما تحت جنس وقد شبه السارح لهذا التلويح فقال الحق ان الاستعمال
 ينبغي وجود لازم فهو له نوع اختصاص بالمشبه فان وجه ذلك في مدلول الاسم شوا
 كان علما او غير علما كان استقارته والافلا هذا الكلام **لا نقول** فديك فردا المشف
 انه لا يكون علما الا اذا اشتهر بوضوح لانه لا يثبت للاستقار من وجه شبه له مرئيد
 اختصاص بالمشبه **لانا نقول** قد فصل المصنف هذا الكلام بما لا يحتمل هذا
 التوجيه على انه لا اختصاص لتضمن الوصفية بهذا المعنى الا ان يقال ما بين ان جنس الاول
 وصفية واشتهار بصفة بخلاف العمل فانه يندرج فيه ذلك فلهذا الشرط في العمل
 دون ان يتم الجنس **لما** اسم فاعل من الحتم يعني الحكم جعل اسماء الحام من عبد الله بن الحخرج
 العمل في الكرم وما دار اسم فاعل من صدر يعني طان حارا اسماء الحارفي الذي هو كرم
 ليس له في الجوه سبب سمي به لانه سمي اياه فبقي في الجوه قليل فسلط فيه ومدر لحو
 وحقان على وزن عطشان على التلويح يضرب به المثل وهو في الاصل ضياء يضيئ
 يارنه والمناسبة ظاهرة **وقال** رجل يضرب به المثل في الوفا لتمامه من يوم اشترى
 طبيا باحد عشره فانهما فسيلا عن شرابه ففتح كفيه يشرب ايضا بعه الى عدد عشرة
 وخرج لسانه ليتم به الانسان الى احد عشر فانقلت الظن وقرينتها لما في جميع
 الحجاز وهو القرينة المارعة فينادي من قوله **وقرينة** قرينة الاستقار مطلقا
 صارفة كانت او معينة او كليهما ومن ابي ان لا اختصاص لهذا اللفظ بقرينة الاستقار
 بل يجري في الحجاز والكناية ايضا ولا ينكشف الداعي الى جعل قرينة الاستقار المبرجة
 معتد به دون الاستقار بالكناية بل جعلوا واجدا مما يضرب فيها عن الحقيقة
 قرينة والرايد ترشيحا وايضا لا يطرأ فوقه من استقار قرينة معتد به وبين

الاستقار

الاستقار المجردة الا ان يلدن اما امر واحد كالي قوله **رب** **الاستقار** واكثر
 اي امران او امور يكون ملائمتا قرينة **لنقول** اي بعض الاعراب كالي الايضاح **ان** **قالت**
 اي تكرر هو يقال فان الطعام او الشراب وقد يقال في غيرهما يافاة ويغف عينا وغفافة
 متحركة وعيناه وغفافة بكسرهما كرهه فلما يشرب **العدل** مقابل الظلم ولا يبعد ان يحذف
 على التوحيد كاستدربه قوله تعالى ان الله يامر بالعدل والاحسان حسن بالذکر لانه اول
 الايمان **والايمان** جواب الشرط محذوف اي تجاوب اليها وقوله **فان** **يا مائنا** **اننا**
 على الجزاء اقيم مقامه والذين انما سمع نورا صغيرا بالسيوف او الرماح لغن وتجنسها
 بالسيوف كما هو المعروف واستعارت من النار لامن النور كما هو المشهور منطور ليس لانظر
 التلمية بنظور فتعلق الكرامة بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالذين
 اله الحرب التي تشبهها في اللعان لا حقيقة لانه لا بد ان يكون المراد الحاربة في التبع
 عن السيوف **لانا** اي هي جز الظلم والكفر في الشرع لطافة بيته وقد يقال من ان
 قوله **يا مائنا** فان النار لا توجد بالايدي وفيه ضعف لا يخفى **او** **تعالى** **تلمية** يكون المجموع
 قرينة واحدة يقابل قوله اول ذكر ويصح كونه قمتا له كذا في الشرح وفيه انه لا يبعد
 قمتا للواحد ولا يصح حمل الواحد على كونه البسيط لانه يبقى الكرم واحد هي مركبات
 واسطة وعلى اي تقدير تبقى واسطة تعان غير تلمية يكون المجموع قرينة دون كل واحد
 بعيد **لنقول** اي الجحري **وساست** مجرور بواو رب او مفعول موصوف بالظرف مبتدأ
 خبر متكفي بما في الصاقعة فينا وما يسقط من التما **من** **نضله** بيان صاقعة اي صاقعة
 هي نضلة جمل صاقعة في الاستقار والناشرا والمزاد صاقعة تامة من نضله فهو صاقعة
 تحصيلية فكان نضله صاقعة تحرق الا قد اول الظاهر **والذي** الثاني **حيت** الشارح
 والفتحة الشيف على ما بينهم من الاضاح ونفس الشيف عالم يمكن له مقتضى على ما في القاموس
 فعلى هذا الحمل سيفه لا حقا فيغيبه في كلف الممدوح كانه لا مقتضى **تلك** اي تنقيد
لانا بالبعدية اي تنقيد تلك الصاقعة **على** **اروس** جمع راس البقرة وله بها ان كثر
 له اي مقام المدح **الاروس** جمع قرن بالكثر وهو الكفو في الجماعة او مقام **ممن** **حاييت**
 حرف تحايب رعاية للعاقبة اي انامله الحق التي في الجود ومموم العطا تحايث كذا في
 الشرح في البيت استتباع حيث ضمن مدحه بالجماعة المدح بالخا ومن يذكر توهم
 انه لا يلام في المقام ولكن ان جعل انامله تحايث العذاب في نزول الصاقعة والنار
 والمنطور فقيد التحايث بالانامل والظاهر ان المراد بها الاصابع فكأنه ارشد مرئيد
 البلاغة في الجماعة حيث يكفي للاقرار انامله ولا يحتاج الى هلاكهم الى اهتساب
 الاصابع ولهذا عبر من اراد من الاقران مع كثرتها جميع البقرة وعن انامله الحق جميع

الكنة اشارة الى ان الاروس مع كثرتها كانت قليلة بالنسبة الى انا لله الخس لاحاط
الانسان اياها وشملها لها حينئذ مجموع المعاني الملتزمة التي جعلت قربة لارادة
الانسان بالتحاب ذكر الصواعق وبيان انما من فضل سيفه وحملها على اروس الاقوان
وجعل التحاب متعده بعدة الانامل مع صميمه مقام المدح فان قطع النظر عن مقام
المدح يحل المراءى في الاصابع فالتقدير لا نامل وترك صميمه مقام المدح يورث
الدم **وهي** اي الاستعانة بتقوى الطرفين واعتبار الجايح وباعتبار السلامة
وباعتبار للقطر وباعتبار اخر وقوله وباعتبار اخر بالاضافة اي باعتبار اخر هو المقارنة
بما يلزم شيئا من الطرفين وعدمها فيكون على نحو اعتبار تطاير ونواقضه عيان الايضاح
هنا بدل قوله باعتبار اخر اعتبار امر خارج وعن ذلك كله وفيما بعد واما باعتبار الخارج
والأدراج فعمل فعمل قول المصنف فيما بعد باعتبار اخر شيئا توصيفا ففسر
باعتبار اخر غير الاعتبارات السابقة باعتبار الطرفين اي طريق الاستعانة فيه مساحته
او طريق التشبيه وقوله فيما بعد كاستعانة ام العدم الموجود في ان المقصود
بالمقام الاستعانة بمعنى المصدر وقوله ومنها التمكنية والتبليجية وهما ما استعمل
في ضد يدل على ان المقصود بالتقسيم الاستعانة بمعنى المستعار وكما نبه على ان الاستعانة
بالعينين شيان في هذه التفسيرات **فيمان** لان اجتماعهما اي الطرفين في شيء انما يمكن بوجه
احييناه في او من كان ميتا فاحييناه اي خلا فندياه استعار الاحياء من تعناه الحقيقي
وهو جعل الذي حي بالنداء البقي في الدلالة على طريق متصل الى المطلوب **قال** المصنف
والله اية والحياة مما يمكن اجتماعهما لا شك في جواز اجتماعهما **قال** السارح
والاولى ان يقال الاحياء والهندية مما يمكن اجتماعهما في شيء وفيه بحث لانه يجوز ان
يكون اعتبارهم ان لا يحل استعانة الامانة للاهيا وفاقية لعدم اجتماع الموت والحيا
ففيه المصنف بما ذكره على معنى مكان الاجتماع **ولكن** **وقام** اي المنسوبة اليه الوفاق
بمعنى الموافقة **واما** **مخبر** استعانة الميت في الآية بفضل اهل الاجتماع الموت مع الصلابة
ولذلك قال نحو احييناه في او من كان ميتا فاحييناه **وكاستعانة** ام العدم **وهو**
لعدم **صاحبه** اي نفعه بالنعيم ولا يتوقف ذلك على عدم نفعه اضلا بل يكون الاستعانة
للبنايع في امر غير النافع في امر اخر باعتبار عدم نفعه **قال** المصنف من الضدان ان
كان اقل بلين للشدة والضعف كان استعانة ام الاشد للاضعف اولى فكل من كان
اقل ملأ واضعف قوة كان اولى ان يستعار له ام الميت ولما كان الاوراك اقدم
من الفعل في كونه خاصه بالخوان لتوقف افعاله المختصة به اعني الارادية على الادراك
كان الاقل ملأ اولى بامر الميت او الجهاد من الاقل قوة وكذا في جانب الاشد لا لانه اذك

الاشد

الاشد اختصاصا بالجهاد ان اشد بتجديد له من الموت فكل من كان اكثر علما او اشرف
كان اقل بان يقال انه هذا الكلام **قال** السارح ولا يخفى عن اخلال لان الضدين اقل بلين
للشدة والضعف هما العلم والجهاد والقدر والجهاد لم يستعرا ام احدهما للاخر بل
المقصود انه اذا اطلق ام احدا الضدين على الاخر باعتبار اعتبار معنى قابل للشدة والضعف
فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الام عليه اولى والعبارة **واذ** **في**
بذلك هذا **اقول** هذا التشكيك في العبارة لغرضه عن حقيقة التشكيك فان
التشكيك بالاشدية ان تكون الاشارة في بعض الزمان بعض فنقول الضدين ان **في**
عن فيه الموت والحياة وهما قابلان للتشكيك باعتبار الاشدية التي هي العناوت
في الاشارة وذكر قلة العلم وضعف القوة لبيان تفاوت الحياة في الشدة **وتفاوت**
اشارتها التي منها العلم والقوة فكل من كان اقل علما او اضعف قوة فهو ام الميت اولى
لان الميت ام للاشد في الموت لانه ذال على الشبوت دون الحدوث واقل ملأ اولى بامر
الاقل قوة وكلما كان العلم فيه الكروا والارادة فيه اريد كان ام الحي اولى وانما
والاقل ملأ اولى من ازيد قوة هكذا استحق المزام **ودع** التشكيك للفضل من تحقيق المقام
وكن مستقيضا من موهبة الملك العلم **ولكن** هذه الاستعانة عنادية لكل طرف
منها **والاخر** **وهي** اي من العنادية الاستعانة **التمكنية** **والتبليجية** **وهما** ما استعمل
اي الاستعانة التي استعملت في ضد اي ضد معناها الحقيقي **او** **نقصه** **لانه** في باب
التشبيه من غير ان يتناول تضاد منزلة التناصب بما سطره فليح او تمك في خبرهم **بعد**
اليم اي انذارهم استعانة البشارة التي هي الاحياء بما ينظر ستره في الخبر للاستدراك
الذي هو ضد ما بداخل الانذار في جنس البشارة على سبيل التكرار ولتتم وجبات
اخر وهي انه امر بشي الى جهة صلى الله عليه وسلم وانذارهم بشي به بالتبشير في السراج
صدره فيبازلة لاساحة من الانذار فتكون استعانة التبشير للانذار بجماع كونها
مخبرين له صلى الله عليه وسلم وانهم من استيعاب الانذار من تبشير لعدم
مبالاة به فالاستعانة بجماع المساواة في عدم الخوف منها وانهم في الجهد في الكتابات
العذاب اليم كالراغب فيه فانذارهم بشي به بالاحياء من غوب فيكون كالشبهة
فاختلما فانما من اقامة العلم الجيد **وباعتبار الجايح** يراد به وجه الشبه لانه سبب
التشبيه **وهنا** **جامعا** لانه ادخل المشبه تحت جبر المشبه به ادقا وجمعة مع افراد
المشبه به تحت مفهومه **فيمان** **لانه** **اماد** **اخذ** **في** **مفهوم** **الطرفين** لم يستخرج من هذا
التقسيم بالاستعانة بما مر من ان وجه الشبه اماد اخذ في مفهوم الطرفين او خارج عنه
لان كل تشبيه لا يكون مبني الاستعانة على ان وجوب كون الجايح اخرا للمشبه به يوهبهم

استماع وجوله في مفهوم الطرفين لما يتقدم ان الذي لا يتفوت في الافراد ووجه
 حقه ان ما شرواها في اتيان الماهيات الحقيقية دون المهنومات الاعتبارية
 بحوله ملكية الصلابة والاشد خيرا الناس رجل بمسك بفتان فرسه **الاسد**
 اي صونا تفرد منه او صونا يخافه من عدو **الاسد** اسناد طار الى الرجل مجازا اي طار
 فرسه بسعيه اليها وسمه الجذب او رجل في شغفه في فنية حتى ياتي به الموت يعني
 سلك في ملكية وسلك خيرا الناس رجل اخذ بفتان فرسه واستعد للجهاد او رجل اعترضه
 الناس وسكن في راس جبل في غم قليل تضع عنايتنا واسئل بالعبادة حتى يموت
 استعار الطير ان تعدد الفرس والجامع **الاسد** في مفهومنا **الاسد** والجامع **الاسد**
الاسد قطع المسافة بسرعة وهو الذي **الاسد** ان الطير ان قطع المسافة بسرعة
 بالجامع والعدو قطعها بالاقدم بسرعة او الاول قطع المسافة في الماء والثاني
 قطعها في الارض **الاسد** عليه الشرح بان الرقة غير اخله في مفهوم الطير ان
 بل هو مجرد قطع المسافة بالجامع فانيته انه في اكثر السرعة هنا والشئ فرق بين العدو
 والطيران والافسان والفرس بان الاولين من جنس واحد هو المدور وقطع المسافة
 وانما الاختلاف بالسرعة لانما تقبل الشدة والضعف وذلك لا يوجب اخلافا
 في الجنس بخلاف الاسد والانسان فعلى هذا الاستقار تقسم اخره هو ان الطير
 اما من جنس واحد او من جنسين لكن في خبرنا به الاختلاف في الرقة بل جعلنا ما به
 الاختلاف نظرا لاجني على من نظر فيما سبق **الاسد** عطف على قوله انما اذا اخذ
 وغيره اجل في مفهومنا محتمل ان يكون اخلافا في احدهما كما في تشبيه العدو
 بالطيران في قطع المسافة بسرعة فانه اجل العدو و **الاسد** الطير ان كالحق وقد
 خالف بين تقسيم التشبيه باعتبار دخول وجه الشبه وخروجه وبين تقسيم الاستعارة
 فقال في تشبيه تقسيم التشبيه ووجهه اما غير خارج عن حقيقة الطرفين او غير
 خارج منهما فاجعل الخارج من احدهما الطرفين **الاسد** اخلافا في القسم الثاني **الاسد** ارادت
 تطبيقا فاجعل الخارج في الطرفين في ما ويلد الاجل في احدهما وحينئذ
 يندفع اعتراض الشارح على التمثيل باستعارة الطيران للعدو **الاسد** من اسعانة
 الاسد للرجل الجامع فان الجامع خارج فيه عن الطرفين لظهور الاسد موضوع
 للمتيقن المخصوص والجامع وصف له والمستعار له هو الرجل الموصوف بالجامع والصفة
 خارجة ولا يفتل على ما قال الشيخ في اشرار البلاغة من ان الاسد موضوع للجامع
 لكن في تلك الحقيقة المخصوصة لا للجامع وحدها **الاسد** تقسيم اخر للاستعارة
 باعتبار الجامع وهو انما **الاسد** منسوبة للجماعة **الاسد** في الشرح

جس

الاسد حوريات اسد اي **الاسد** منسوبة اليه الخاصة وهي الحورية اي البعيدة
 عن العامة او عن كل اخذ الا ان الخاصة يكون لنا سرعة سيرهم **والغاية قد يكون**
في نفس الشبه كما في قوله اي قول يزيد بن سلمة عبد الملك يصف فرسا له **بالسنة**
 بوقه اذا نزل منه والي عنانه في فروع سريره وقف مكانه حتى يعود اليه **واذا اتي**
قوبوسه القوبوس متحركة ولا يتحرك الا بالفسون وهو خوض الشرح على ما في القاموس
 وفي القامح المعتمد الذي زايه القوبوس للشرح فالقوبوس مقدم الشرح ولا حاجة
 اليه حذف مضاف اي مقدم الشرح كما وجهه بفتان الشارح حيث قال قوبوسه
 اي مقدم سرجه وفي القامح القوبوس الشرح بفتان **الاسد** مصنع الشكيم كالشكينة
 الحديد المعترضة فيم الفرس **الاسد** الرابي يعني الى انصاري عبر عن نفسه
 بالزائد للدلالة على كان اذ به حيث يقف مكانه وان طال مكانه كما هو شأن الرايد
 الحبيب يدل عليه ما قبله **الاسد**
معوته فيما اردت رجايتي **الاسد** وكذا ان كل محاطين
 والمحاط طالب الشفاء على خطر منك اي مثل ذلك الرجل يريد نفسه في تعويذ
 فترسه كل محاطين شبه هيبته وقوع الثوب في ركبي لخصتي تمتد اصمدا ايتي
 بجانب ظهره فاستعار له الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقه بوب او غيره
 على تلك الهيئة **وقد تحصل الغاية بتصرف في العامة كما في قوله**
الاسد ولما قضيتا من بني كل حاجة **الاسد** وسخ بالاركان من هو ما ربح
الاسد وشدت على دم الحاردي ركانا **الاسد** ولم ينظر الغادي الذي هو اسع
الاسد اخذنا باطراف الاخايت بيننا **الاسد** وسالت بافتاق المعلي الانبايح
الاسد التمسح كالمسح المهادي كالغصاري والحواري جمع المهرية وهي الناقة المنسوبة لينة
 مهره بن حيدان بطن من تصاغة والابناح جمع البطح وهو تمثيل لما فيه دقان الحيوي
 والنظر محركاتي يعني الاستظار يريد لما فرغنا عزاء اسانك الى ومحا اركان البيت
 عند طواف الوداع وشده نا الرجال على المطايا وارحلنا ولم ينظر الغادي الذي هو ركا
 للاستيحالة اخذنا في الاخبار **الاسد** المطايا في سرعة السير استعار السيلان للسير
 الحثيث في غاية السرعة للاسك والتبني فيه ظاهر عماي لكن قد تصرف فيه بما افاده اللفظ
 والغاية **الاسد** الفعل يعني مات الى الابناح **الاسد** او اعاننا حتى افان
 انه اعتلات الابناح من الابل كما في سرجار فانه انما يتشد الجريان الى النهرا **الاسد**
 من الما بحيث لا يمتزج من الماء **الاسد** في اسد حيث جعلت الابناح مائلة
 مع الاعناق فجعل الاعناق سايرا إشارة الى ان سرعة سير الابل وبطوه انما يظهر ان

غالباً في الاطلاق وتبين امرها فيه وتمايز اجزا يستدل اليها في الحركة وتبينها في العقل
 والخفة هذا ما ينظر في هذا المقام ولا يخفى ان الجاهل من السبل يكون باخذ امر حفظ
 العريق من العرق فيجعل الاحاديث كاحدة اخذ بكل طرف منه واحد من الضالين
 يستدل عليهما سبلان المطايا بعد جعل سبلين سبلان طرف وقوب الخ النسبية
 معه مرتبة يخفى بها اخر الحواش ثم انه يمكن حمل النسبية على ما يخص في اصله
 بان يقال لم شبه السبل في الترتيب في النسبة المطايا وهي الابد التي لنا لولا السبل
 بفرض السبل في الاتصال والحرارة والسرعة ونسبته اعقابا المرتبة المصرفة
 بما يجري على السبل ولا يخفى ان هذا النسبية مركب مفيد في غاية الذقة ولكن
 ان ترتب بالابطح الطرق ليكون من نسبته الطرف بالابطح بعد نسبته السبل
 بل السبل في الترتيب فيكسب نسبته السبل بالابطح بقم نسبته الطرق بالابطح
 اليه رقة وخصوصاً **د** المصنف وقد قصد الغرض بالجمع من عدة استعارات
 لا يخلو الشك بالشكل بل كافي قول **د** امر القيس
 . ولتبدل كوج البحر مخرج سدوله . على باق اع العموم ليتسكن .
 . فقلت له لما طعن بصدقه . واراد ان اعجاز اوتي بكل
 . الايمان اللين الطويل الاجل . يصح وما الاضنيح بامثال .
 اراد وصف اللين الطويل فاستعاره صكبا ينطوي به اه كان كاري صلب يزجد
 في ثني في طوله عند تقطيه ثم بالغ في ذلك بان جعله الحمار يردف بعضها فضاء اراه
 انه يصفه بالثقل على قلبه ساجرة والشد والمثقة له فاستعاره كلالا اي صكدا
 ابوية اي يشغل فيه هذا الكلام **فا** التارح والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة
 بالكناية كالسيد بالتمال يعني ليس مما نحن فيه من الاستعارة المصروفة ولا يخفى ان
 التقسيم الى العامة والخاصة بما يجري في الاستعارة بالكناية ايضا لانه وافر على ظهور
 الجامع وغرابته فلا يجد ان نصير الاستعارة بالكناية في اللين باعتبار تشبيهه
 المتبدل بالانسان باعتبار شيوخ خطابه غريبة تجمع عدة استعارات محتملة فتكون
 البيت نظرا لما نحن فيه وتبينها على ما كان هذا التقسيم فيه والاستعارة **باعتبار**
الاشارة اي المستعار له والمستعار منه والجامع **سنة** اقسام لان الاستعارة التي
 جامعها عقلي وليس طرفا بنا حسيين جامعها اماعقلي وانما حسي وانما مختلف عنه
 حسي وبعضه عقلي **سنة** ثلاثة اقسام احرا اشار اليها اولا ولا يخفى ان استعارة
 العقلي الخيالي ينبغي ان لا يجوز عند من لا يجوز تشبيه المحسوس بالمعقول فكيف بها هذا
 وقوفه في القرآن على ما سيدركه المصنف وان ما جعله تقسيما باعتبار الثلاثة تسميات

نسيم

تقسيم باعتبار الطرفين وهو ان الطرفين اما حسيان او عقليان او مختلفان
 وتقسيم باعتبار الجامع ثلاثي وهو ان الاستعارة جامعها اما حسي او عقلي او مختلف
 جميعها وتمايز تقسيما باعتبار الثلاثة ووجهه حقي والاصفا لكل مرتبة والاشارة
 حربه **د** جعل السبل في هذا التقسيم حماريا لاهمال ما وجهه مختلف بعذر
 له تارة بانه لم يوجد له مثال في الترتيب ولما راسعاه وانه لاهمال ما وجهه مختلف بعذر
 فيما وجهه حقي وباعتبار فيما وجهه عقلي ولما كان جعل الاقسام سنة متخالفات
 لما ذكره استدلال عليه بقوله **ان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي** **حوق**
فاخرج **لم** **جلا** **جدا** **له** **خوار** **الخوار** **بالغم** **من صوت** **البقر** **والغنم** **والقطا** **والانعام**
وان المستعار له **ولان** **المستعار له** **المجان** **الذي** **يخطئه** **الله** **من** **خطئه**
 الحلي كقوله وبالفق ما يزين منه من صنوع القديسات او الحمار وجهه حلي كقوله
 او هو جمع والواحد حلية كطبية **الط** بالكثر اهل بقر واليه تنسب الشبان
 القبطية بالغم على غير قياس **والجامع الكل** **لانه** **لترك** **الخوار** **والجميع** **حقي** **يذكر**
 بالبر والخوار اريد ترك وفي كون الآية استعارة جحد اجدله خوار صرخ
 في انه لم يكن خيلا اذ يقال للبقرة جحدله صوت البقرة وقد ابدل من بدل
 الكل فظاهر انه ليس عين الجحد فلا حاجة المزا به الجحد بل الجحد وهو نظير
 حقي تبيين لم الخط الابقص من الخط الاستود من الخط فان بيان الخط بالبحر اخرج
 من ان يكون استعارة الى التشبيه فكذا ابدل جحد الخوار من جلا اخرج
 من ان يكون استعارة فهو تشبيه بليغ مجمل ذكر فيه وجهه المشبه ووجه
 ظهر ضعف ترك المصنف من التشبيه المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه وهذه
 وجه ظهر ضعف ترك المصنف بناء على عدم الظفر به في كلامهم كاذن الشارح ومثل
 التشكاي هذا القيم بقوله تعالى واشتعل الارش شيئا قانلا في المتعار منه
 هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع بينهما هو الانبساط ولكنه في النار
 اقوي والطرفان حسيان ووجه الشبه حقي هذا واعتذر المصنف عن ترك
 التشبيه بان فيه تشبيها الاول تشبيه الشيب بسواط النار في البساط
 ولاشارة وهذا الاستعارة بالكناية الحقيقية تقسم مع التمثيل من الكناية
 لا ولاشارة في الاستعارة مطلقا والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعرا اشتغال
 النار في رقة الانبساط مع تعدد لافيه وسد الاستعارة مخرجة لكن الجامع
 منها عقلي هذا او يحتمل عليه ان الرقة كالانبساط حسية وتعدد لافيه
 عقلي فالجامع مختلف لكن الوجه لا يضر ويحتمل ايضا انه لما كان الاستعارة الذي

فزينة الاستعارة بالكناية مستعارة للانتشار المدكوه وهو امر محقق فقد وجد
 الاستعارة بالكناية بدون التخييلية وسيصرح في فصل الاعتراضات على الشك
 انه باطل بالاتفاق لكن الضيق ما ذكر هنا فانه يوجد المكنى عنه بدون التخييلية
 ويحجج على الشك في ان المستعار منه هو المكنى به ونحو النار لان الاستعارة بالكناية
 عند هو المشبه المستعمل بالمشبه به نعم في مذهب الشك من ان الاستعارة
 بالكناية هو المشبه به المستعار بالمشبه على سبيل الزمن وسبيل حقيقة **والاشارة**
معلي قيم لقوله اما جني على لاية ثم الليل تنل منه النهار أي نزع منه النهار
 من المستعار منه كسطط المد من النار والمستعار له كسف الشمس من النار
 ونوع الفاطلة جعل المستعار له كسف الشمس لا كسف النار لان النهار زمان
 كونه العالم مضيا والليل زمان كونه مظلما ولا ينسل هذا الزمان عن الآخر بل
 الضوء من وجد الظلمة منه على ان تعلق الشك بالنار يجوز حقيقة شمس الضوء من
 الاولي ان نقول من ظلمة الليل مكان قوله مكان الليل لا لغير المستعار له كسف
 عن مكان الليل بل عن الظلمة فلا يلزمه في قيام البيان وان يمكن تضييقه بحله
 محاذ عن الظلمة ولقد شبه بالعدول عن زمان المقتض والنج عبد القاهر حيث جعل
 المستعار له والمستعار منه الظهورين على انه لا يناسبه الشك المتعدي فجعل الشك
 منه الظهورين على انه اظهر اشارة من الجلد والمستعار له اظهر الليل من النهار
 مما اي الكسوف والكشف المذكوران **حيثما لا يجزى**
 على ان اري حصول امر عقيب امره او غالبا كترت ظهور الشك على كسوف الجلد
 وترت ظهور الظلمة على كشف الضوء عنها وهذا يخالف ما ذكره الشيخ فبعد القاهر والشك
 ان المستعار له ظهور النصار من ظلمة الليل لكن زيف ما ذكره ابان من النار من الليل
 يستتبع ظهور الليل من ضوء النهار وزيفه المصنف ايضا بان المصنف على ظهور النهار
 من ظلمة الليل لا بصرا لا الاظلام فيقتضي ذلك ان لا تعقب بقوله فاذا امر مظلوم
 بل بقولنا فاذا امر بصير ونستصعب الاشكال حتى انما البعض الى العسف فقال
 عبارتها محولة على القلب والمراة ان المستعار له ظهور ظلمة الليل من النهار والبعض
 الى التكلت بجعل ظهور النهار من ظلمة الليل ومنك في وزود الظهور من الزوال
 بقول الحماني . **وذلك عاريا ابن ربيعة طاهره** . حيث فسره الامام
 المزدوقي بزايل **وقول ابى ذؤيب**
 . **وعبرها الواسون ابى جينا** . وتلك شكا طاهر عنك عارها
 وجعل من في قولها ظهور ظلمة الليل من النهار معنى عن وذكر الشاعر العلاء ان

البحر

الشك قد يكون بمعنى النزع نحو شكت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو
 شكت الشاة عن الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والشكالي الى الثاني
 وغيرهما الى الاول فاستعمال الفا التي لليقين بلا شبهة في قوله فاذا امر مظلوم طاهر
 على قول غيرهما واما على قولهما فاما صح من جهة انما موضوعه لما بعد في العادة مترشحا
 غير مترشح وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات وربما يطول الزمان بين امرين
 ولا يعد الثاني مترشحا لان العادة كانت تتحقق طول من هذا فيستقطر الشك والحق
 بالعدم فيحصل الثاني غير مترشح ويستعمل الفا في هذه الآية على قولها فاما
 حلا فانه امر مظلوم على ظلمة بعد اخرج النهار من الليل وزوال النهار وهو ان كان
 مترشحا عن الاخراج بساعات النهار لان العادة تتحقق ان لا تتحقق مثل هذه الاضائة
 الا في اصناف هذه الشاة ولا ياتي الاظلام الا بعد مدة فيحصل الليل لا يانه على خلاف
 العادة كانه فاجعيت اخرج النهار من الليل بلا منلة ثم لا يجي ان اذا المفاجاة
 انما يقع اذا حصل الشك بمعنى الاخراج كيقال اخرج النهار من الليل فجاءة دخول الليل
 فانه يستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال كرت الكون فجاءت
 الانكسار لان دخول في الظلام غير حصول الظلام فتكون نسبة دخول في الظلام الى نزع
 ضوئه كنسبة الانكسار الى الكسر فليكن جعل الشك بمعنى الاخراج ونوع النزع انتهى لانه
 وايد كلاما بعد هذا الوجه يوجب احدها ان الشك انما يكون اية او الشك
 على نوع استعجاب واستعجاب بحيث يتقرر له نوع اقتداره لك انما هو مفاجاة
 الاظلام عقيب ظهور النصار لا عقيب زوال ضوء النهار وثانها ان ظهور النهار من الليل
 انبب بظهور المستخرج الابيض من الجلد الشار الذي ربما كان اسود مظلما من ظهور
 والاشارة انما تحقيق وان كان ينبغي طريق الضوء على الظلمة بمنزلة الشك في المعارف
 المتبادر له فم القامه عكسه لك حتى كانم يعقب دون ويعدون من جملة الضروريات
 ان الظلمة هو الذي يطر على الضوء ليستقر بمنزلة لبا برله ويكشف عنه فيظهر جملنا
 الليل لما **واقول** . **بعد ما سمعت الاستقصا في شرح قولكم** . **وقيل** . **وقيل**
 غيرهما حتى كاد يتقلب القول بالقلب ان تم الظلمة بعد انقضاء النهار من قوله فاه ام
 مظلوم بعين من الظلمة ويرتب منه انه يترب على سطح النار من الليل لا على زوال
 النهار على انه لا يخفى التكلت فيما ذكر من يصح عدم التراخي وما رده قول العبدانه
 حينئذ لا يحسن حديث مفاجاة الظلمة لانه انما يستعمل فيما توقع فيه تراخ ولا توقع
 حدوثه وليس حدوث الاظلام بعد ازلة النهار خلاف المتوقع حتى يقع ذكر المفاجاة
 ويمكن دفعه بان مفاجاة الاظلام انما ترتب على سطح النهار من الليل وهو بعدونه

اصولية والحال ناطقة استعارة تبعية فلذا قالت البد السند والشارح المحقق في شرح
المفتاح يريد صاحب المفتاح بامر الجبريل بما لم يفهم غير شخص ولا مشتمل على معنى
بذات فيدخل فيه نحو رجيل واسد وقيام وتعود ويخرج عن الاسماء المستعارة من لفظ
واما الزمان والمكان والالة **قال** الشارح وتبعه السيد المراد بامر الجبريل ان
الحقيقي والممكن اي المتناول بامر الجبريل ليتناول نحو خاتم فان الاستعارة فيه اصلية
وفيه نظائر لما في المتناهي في الوجود فيكون متساو لا بصفة وقد استعير من مفهوم
المتناهي في الوجود لمن له كالجود فهو كاستعارة شي من مفهوم مستوف لمفهوم مستوف فلا يصح
شي من المشبهة والمشبّه به لان يعتبر التشبيه بينهما بالاصالة فينبغي ان يعتبر التشبيه
بين العنيتين المصدرين ويجعل الحاتم في حكم المشتق فيكون نظرا بالاستعارة
التبعية دون الاصلية **فان** اي فاستعارة اصلية لانها ليست تابعة لغير
اولا هنا اصل الاستعارة التبعية **قال** وقد قيل هنا لان اسم الجبريل والاستعارة
على تقدير استعالة في الرجل النجم والكرب الشديد **قال** اي وان لم يكن
اللفظ اسم جنس **فان** اي فاستعارة تبعية والتشبيه بوله **قال** **والله اعلم**
بشيء كاسبق وقوله وما يشق منه عدول عن قوله المفتاح والصفات لعدم تناول
الصفات لان الزمان والمكان والالة بالاتفاق وتعريف الصفة بما دل على ذات
فهمه في غاية الابهام باعتبار معنى هو المقصود لا يتناولها لانها امتازت عن اسم الزمان
والمكان والالة باتمام الذات فان الذات المتعبرة في تلك الثلاثة لها تعبير مشترك
والزمانية والالية كذا قالوا ولا بعد ان يقال المعنى ناظم بالغير والمتبادر منه
ان يقوم بالذات المذكورة فامتازت الصفة بهذا الوجه ايضا من هو لا الامتياز فيه
نظرا في يجوز ان يكون ما وضع له اسم المكان وان فعل بها وكأنه هذا اصحابا
تعريف الصفة هذا غير صحيح لا تنفاله بوله الامتياز على ما نقله الشارح وبهذا ظهر
ان المستعير السند على دعوى الاستعارة ليس في توقعه وانما ان كان عليه فهمهم
بالاستعارة ودعوى ان الاستعارة زعم منه والنسبة اليهم قرية بالامر به فاجري ودعوى
احاطة بالنبي وهذا الكلام وقع في البين فليرجع اليه ما كان فيه **فان** الاستعارة
الاصولية كالتعريف بحسب القسم العملي فاما الاستعارة اسم جنس لغير
مشتق او حرف واستعارة احد هما لغيرهما والواقع كل من في القسمين **فان**
الاول وذلك لان اعتبار الاستعارة في المصدر والمشتق يقتضي ان يكون لكل من
المستعار منه وله مقدر او متعلق والحرف فالقوم زعموا ان استعارة المشتق
باعتبار استعارة المصدر يعني مقدر له والاشتقاق من المستعار فليتم الاستعارة

في المشتق

في المشتق حكما رتبة استعارة الماخوذ من غير تشبيه يعني المشتق يعني ومن غير استعارة
المشتق واستعارة الحرف لما يستعار باعتبار استعارة لفظ جعل الواضع معناه الالة لوضع
الحرف لمعانيه الغير المتناهية فانه وضع اللام لكل عليه مخصوصة ملحوظة بين الالة ومعلول
بلاخطهما مفهوم العلة فيستعار لفظ العلية لمفهوم ترتب شي على شي تشبيه الترتب
بالعلة فتستدرك تلك الاستعارة في استعارة اللام من العلية مخصوصة الملحوظة بين
عله ومعلول لترتب مخصوص كذلك وهذا هو المراد بتعلق معنى الحرف حيث قالوا اعتبر
الاستعارة او لا في متعلق الحرف وهذا مشكل جدا اذ لا يخفى على مستعير لمشتق او حرف انه
لا يتكلم اولا بالمقدر او متعلق الحرف ولا يستعار شيئا منها وهذا هو الذي يليق السكاني
ان يجعله وجها لرد التبعية اليه الممكنة والذي دنا من هذا الدعوى على ما نقله الشارح
عنه ان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه
او بوجه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصح للموصوفية المتعلق اي الامور المختصة
المقتدرة الشابة كقولك جنم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المستعارة
لكونها بخلاف غير مقتدرة على اسطة دخول الزمان في مفهومها او عرضة لما دون
الحرف وهو ظاهر وانما الموصوف في نحو جنم ابيض وبياض وجود قياض وعالم محير فمجرد
اي رجل نجام **واعرض** عليه بوجهه بعض ما في الشرح من موزنا ومجته فيما نقله عن السيد
الحواشي وهي ان الزمان نفسه يقع موضوعا فيقال زمان طويل وكذا غيره من الامور الغير
المقتدرة بالحركة وان المدي والحروف والافعال لا يقع مشبهات بها ومقتضى الدليل هو انه
يتمتع بوجهات مشبهة فلا ينطبق الدليل على المدي وان الدليل لا يتناول امتا الزمان
والمكان والالة لا يقع موضوعات فيقال تمام واسع وبحسب فيصح ومنبت طيب والالة
فيما تبعية وان خصوص المستعارة بالافعال والصفات اذ لا شك في ان اولنا بالصفات
مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيهه بوجه المقدر
هذا وفي عدم تناول دليلهم اسم الزمان نظر لظهور قوله الزمان في مفهومه **وقد**
اندفع الاعتراض الثاني بما حققناه بك من ان المستعارة في الاستعارة التبعية يجب ان
يكون من جنس المستعار منه فيلحق في اجات الاستعارة التبعية في الافعال والحروف
ودعوى انها تقع مشبهة كما هو مقتضى الدليل حتى يطبق الدليل على المدي فلا يذهب عليه
انه لا يصح المعنى لغير المستقبل بحمله محكوما عليه لا يصح لكونه مفعولا ولا مجرورا
وانه اذ احكم على المشبه بكونه مشاركا للمشبه به لا بد ان يجعل مدخل الكاف او مفعولا
المشاركة فلا يصح الحروف لكونها مشبهات بها وان لا يصح الفعل ايضا لكونه مفعولا
او مجرورا بحرف الجر فيتم بهذا الوجه ايضا امتناع استعارة اتصال **فان** السيد

استدوان التشبيه يستلزم اولاً كون المشبه موصوفاً بوجه الشبه والمشاركة المشبهة به
فيه ويلزم منه تبعاً وصف المشبه به بالمشاركة المشبهة وزاد في وجوه القطرانية يبيع جعل الصا
محكوماً عليها لان المعبر فيها كذا وث و تشبهه وذات ما تشبه اليه وذلك لحدوث تشبه
تقديمه غير مقصوده بالاصالة من العبارة واعتبرت من حيث كان لا نور حيث صارت كشي
واحد فحان ان يلاحظ ان عياب الذات لعلالة ويجعل محكوماً عليها بالملاحظة ما صدقت
منه ومنها وجعل محكوماً بها باعتبار نفس مفهومها كما في سائر المهنومات الكلية وذو رن
الحكم عليه وبه على الذات المعبر فيه كاذن غير ظاهر وذلك ان تتبع منافاة عدم التقدير
للموصف البعدي ويبدو يوي ما ذكره الشارح انواراً حدها انه وصف في هذه الدلائل
تعالى الافعال والصفات كونها مستحددة غير متغيرة اليه غير ذلك فلا يكون عدم الشوق
طابقاً من الوصف وما يثبت انه لا معنى يكون البياض مقترراً حين التعبير عنه بلفظ البياض
غير متغيرة اليه غير ذلك فلا يكون عدم الشوق حين التعبير عنه بالابيض وذلك لان
المصداق ايضا مخصوصة للزمان وايضا لم يطرده وجه عدم تحقق معاني الحروف التي لم
يدخل فيها زمان ولم يتعرض لها ايضا ثم قال الشارح فالاولي ان يقال المقصود
الاهم من الصفات قاتما الزمان والمكان والالة هو المعنى القائم بالذات لا تسر لهات
وهذا الظاهر فانه ان المستعار منه او ام كان مثلاً ينبغي ان يعتبر التشبيه فيها
هو المقصود اهم فانه ان اذ اولي ما يمكن ان يقال متباعدة في قوة هذا الوجه ولم يرد
الاشارة اليه امكان تصحيح ما ذكره القوم لانه ظاهر الفناء **ونحن نقول** الاول ان يقال
ما سوى المعنى المصدرية مشترك بين المعنى الحقيقي والخيالي في المشتقات فلا استعارة
عند التحقيق لانه في معنى مصدرية اليه معنى مصدرية فالأخرى الاعتبار ان تعتبر هذه
الاستعارة في المصدر احراراً لما دخل في الاستعارة عن الاستعارة او يقال اعتبر
الاستعارة في المصدر يكون تحصيل مجازات المشتقات بالاستعارة كتحصيل مجازاتها
ويكون التماثل بين المجازات والحقائق مرجحاً **والشكر** المبدأ السند بما لا يقبل
عن القوم تفسير الحقائق بالانوار المتقدمة الثابتة المقابلة للمجودة وجعله من نظريات
الشارح ومن تبعهم من شاعرا المتاح **وقالت** المراد بالحقائق كالذوات في بعض استعمالات
المهنومات المستقلة الغير المحروطة للتعبير بها في الحروف والنسب المعبر عنه
منهومات الافعال فان معاني الحروف الاله لتعرف حال متعلقاتها غير المحروطة قصداً
ونسب الافعال الاله للملاحظة طرقتاً من الحدث المعبر في مفهومها والفاعل الخارج
غير مستقلة بالملاحظة فلا يبيع في من المعاني الحرفية لانه يصير منبهاً به محكوماً عليه
بالمشاركة المشبهة وكذا المعاني الفعلية لانه يجمع معنى الفعل من الحدث والنسبة

والزمان غير مستقل بالملاحظة لدخول النسبة فيها والحدث وان استقل لكن اعتبر
بذاته مستنداً فلا يبيع لان يجعل مستنداً اليه لان لا يكون مستنداً او مستنداً اليه
معاني التشبيه الثابتة وان يكون مستنداً اليه لنسبة قائمه مع كونه مستنداً اليه غير
ثابتة نحو العجب في ضرب زيد اعرا وأما الصفات وأما الزمان والمكان والالة فلا يبيع فيها
تماماً من القوم والوجه ما ذكره الشارح هذا التبع كماله بعد حذف ما طوله من تحقيق معاني
الحروف والافعال اعتماداً على اشتباهان في تصانيفه وبلوغ تحقيقه الغاية في شرح الزا
الضدية لنا ولكن ان تقول لما لم تنص الاستعارة عن المعنى المطابق للبعد اعراضاً عن استعارة
اه الاستعارة من المعنى القضي استعارة التي من لا يملكه واعتبر الاستعارة في المعنى
ولم يبرر بقوا بالفضل بين سائر المشتقات والفعل في الاستعارة بعد كون الجميع من فروع المعنى
وبالملاحظة يحتمل ان يجعل معاني الحروف والافعال محكوماً عليها بالمشاركة المحروطة لا بالمطابق
الفعلية والخرنية والاستعارة بهذا الاعتبار اهل من الحكم بالاستعارة في المصداق واستعارة
الحروف اذ لا يبعدها الواقع واذ لم يجز التشبيه والاستعارة بالاصالة في الفعل **وحا**
يشق منه وفي الحروف **فالتشبيه في الاولين** يعني المصدرية ان التشبيه في الاولين
يعني المصدرية لانه ان الفعل يستعار فوجب ان يعتبر في استعارته التشبيه يعني المصدر
وكذا الحال في قوله وفي الثابت لتعلق معناه ونفعه ظاهر مما حققناه لك من المستعارة
له في الاستعارة البقية كالمستعار منه **ويمكن** دفعه بان التشبيه بمعنى المصدرية
يستلزم التشبيه له معناه فان المشبه به متراجحاً شبهه معناه لان التشبيه لا يمكن الا ب
جانب واحد وان كان ما يلزمه من المشاركة من الجانبين **فان قلت** هل تجري الاستعارة
في الافعال باعتبار التشبيه في متعلق النسب المعبر فيها والاستعارة فيها فتستريح
في الافعال **قلت** لا يمكن الا ما قال السيد السند من ان نطلق النسبة التي هي متعلق نسب
الافعال لم تشبه بمعني يتصل ان يجعل وجه شبهه بخلاف متعلقات الحروف من الابد
والانتهى والظرفية اليه غير ذلك فانما انواع مخصوصة يمكن لنا احوال مشهورة لان متعلق
النسبة الجزئية المعبر في الافعال وهو النسبة اليه الفاعل لنا احوال مخصوصة يمكن
ان يشبهها بما تشبه الفعل اليه الالة وتقول منزلتنا فيستعار لنا لعلنا بل ان النسبة
جزء معنى الفعل فلا يستعار منها بخلاف المصدر فانه لا يستعار من معناه الفعل بل يستعار
من معناه نفس المصدر ويشق منه الفعل ولا يمكن مثله في النسبة وهو ما يفترض في
الافعال من الاستعارة بالتعبير عن الماضي بالمضارع والعكس ان يشبه غير الماضي بالماضي
في تحقيق الواقع ويشبه الماضي بالمضارع في كونه نصب العين واجب المشاهدة من استعارة
لفظ احدهما بالآخر **قلت** السيد السند فلي هذا الاستعارة في الفعل على قيمتين احدهما

انها تدور القرينة على المفعول الثاني ايضا فانه القرينة على ان اقوي استعارة عن
 الهمدنيات الهم من غير تعبير على وجه النشاط كاهوشان الكرم المضاعفة التامة البيت
 عندنا القدر القطع المستاصل او المستطيل او التوقولا ما كان خطا عليهم كل زردا
 من زردا الذرع فتيها **او الجوز وريح فبشرهم بعد اب الهم** فان القدر ان قرينة
 استعارة البشارة للانداز **فان صاحب المفتح** اوله الجمع وقسم الفاعيل والمفعول
 والجار والمجرور فاشكل مثيله بمثله به من قوله .
تقري الرياح وياض الحزن مزهرة . اذا مر في النوم في الاجناس انقضاء .
 ويحتمل ان يكون هذا الاشكال مرموز قول المصنف في الايضاح وحيه نظر كاحتمل
 ان يكون مرموز النزاع في كون الجميع لكل واحد من الارقرينة بل هو ملحق في القدر
 وزماني في هذا القرائن ووجه الاشكال انه لم يجمع قرينة البيت الفاعيل والمفعول
 والجار والمجرور وانه لم يتعلق بالاجناس بقوله تقري بل بقوله سري وتعلق العلامة في
 فقهه بما هو اصعب من التفسير فقال قوله من الاجناس قرينة على ان السري مستعار
 من السري بالبدل فقد جمع البيت جميع القرائن المذكورة لان الكلام في قرينة استعارة
 واجدة كالاخفي على واحد منهم من فاك المراد بالجميع هو الاكثر **ومن قوله** قائل
 للجمع واحد من هذه الامور مراد به ما تجاوز الواحد من اثنين او ثلاثة او اكثر في
 البيت فمثلا في مفعول جمع من الفاعيل والمفعول في سري ومن ههنا ان انا الحق
 تقري الحزن بالتمثيل وكانه من السراج وكان عبارته مقابل التوقولا المضاعف
 من فاعل السراج والامر فيه سهل **وبما سجد** غير اعتبار الطرفين والجمع الثلاثة
 واللفظ هو الذي يبناء المصنف في الايضاح التميم باعتبار الخارج الى الخارج من اركان
 التسببه والمراد خارج خاص واعتبار امر خاص والا فالاقسام باعتبار اخر مطلقا
 او باعتبار الخارج مطلقا لا يحصر في الثلاثة فان لما اقسام باعتبار القرينة فانما انا
 حامية اول فطية واما واجهة او خفية فالمراد ان الاستعارة باقران كلام لاحد الطرفين
 سوي القرينة اذ لا استعارة الا وفيما يتعارف كلام المستعاره اعني القرينة
 فلم تكن القرينة خارجة عن الاعتبار لم توجد مطلقا وقد استخرج شارحو المصنف
 خروج القرينة على الاعتبار حيث قال في تعريف المطلقة وهي بالترقيب بصفة
 ولا تقري عن التعقيب فقا لوان في لفظ التعقيب اشار الى ان اعتبار التعقيب
 والترتيب يكون بعد تمام الاستعارة حتى لا تعدا القرينة بغير هذا مع كونها
 من خواص منسبة فلذا اجعل في الكلام اسد خلوا من لترتيب والتعقيب الا ان
 لما راي المصنف في ان لفظ التعقيب اتمام اشراط كون الكلام بعد الاستعارة عدله

عنه

عنه فاعلم **الاسماء المطلقة** وهي اسم **المراد** ولم يقل ما تعقب ولم يفته ما قصد
 به التكاليف لانه بعبارة من اسناد الاقتران الى الاستعارة لان القرينة من تامة
 الاستعارة فالمراد بدون القرينة في ليست استعارة مقرونة بما يلازم وفيه بصفة
ولا تقري يريد بالتقري ما يكون ارادة فخرج الاستعارة سواء ذكر على صورة التقري
 وهو تصديق بالغا ولا يخفى فاذ القياس للباس للجمع حيث جعله الهمي من التقري
 لان ذكر اذ انه اذ مع اللفظ فخرج استعارة لشك ايد للجمع والخوف ولما كان القرينة
 شافت في الصورة فاق **والمراد الصفة المعنوية لا الخوري** وتذكر الخوري لتذكر
 الصفة بعبارة المراد وقد راجع موصوفه التفت على ما يقتضيه الايضاح
 ونحن نفيها احيى دقة النظر والصفة المعنوية ويحتمل ما قام بالغير ونادى على ذات
 ثبوت باعتبار معنى هو المقصود وقد ثبتت بما ذكر ان التقري ايضا كان محتاجا
 الى توضيح **وبجدة** وهي ما يقارن بالايلام المستعاره ينبغي ان يفيد ما يلازم المستعار
 لانه ان يكون فيه تعبيدا لكلام عن الاستعارة وتزيف لدعوى الاتحاد اذكر وان التقري
 كذا المبالغة في التشبيه فعلى هذا الا يكون فيه تعبيدا لكلام في قوله .
قامت تظلمني من تحت . ثمس تظلمني من الشمس .
 تجريد مع اسناد التظليل لان التعجب من التظليل اخرج عن ان يوجب خلا لاطية
 ودعوى الاخاء اذ لو لم يكن غير الشمس كيف يتعجب من تظليله **كقوله** اي قول كثير تصغير
 كثير صاحب **عمر** الذي كثير لفظا استعير الرد لفظا لانه يصون عرض صاحبه
 لا يصون الرد اما يلقى عليه من العباد والدايم بقدرية سياق الكلام وذكى العر للقرينة
 بل تعجيب لانه الما الكثير فاضافة الى العطا مزيدا به الكثير وقد شاع وصف
 العطا بالكثرة وتعارف دون الرد **فان** الرخصي وله لا قصد له التعجب
 وكان قصده الترخيع لقان سابع الرد الان الرد الان الرد هو الموصوف بالسبع
 والسبعة دون الكثرة هذا **ومن قوله** قد ذكر في القاموس العر من الشاب
 السابغ والعرا المطلق الما الكثير فالمراد بالاضاف الى الرد ابا الترخيع اسبه على انه
 لو حمل على الكثرة لا حجة الى التعجب من الما وهما كلمة لا بد من التسببه عليها وهما
 اذا اجمع تلاميات المستعاره فكل تعين احدهما للقرينة او الاخير الى المسابغ
 يحمل ايضا ما قرينة والآخر تعجيبا **فان** بعض الافاضل ما هو اقوي دلالة على
 الارادة للقرينة والآخر تعجيبا **ومن قوله** ايما سبق في الدلالة على المراد قرينة
 والآخر تعجيبا كيف لا والقرينة ما نسبت للدلالة على المراد وبعد سبق احد الامر
 في الدلالة معنى لصب الاخى فعلى هذا كون العر تعجيبا وسياق الكلام قرينة محتمل

نظروا الوجه ان كل من الملايين المجتمعين ان صلت قرينة فقرينة ومع ذلك
 الاستعارة مجرودة ولا مقابل بين المجردة وتعدده القرينة بل كل متعده القرينة
 مجرودة **ادلتهم** البسم والنبسم والابسام اقبل الضحك واحسنه قوله **صاحا** كان
 مؤكداً وكن ان تحمله حالاً فكن ان تبسم الكبر قد يكون مجرود الضحك فتقول
 صاحبا اخترازا عن التسم بقطبنا وبجيبنا المتوال يعني بلغ من العظام الى ان تبسم
 حال ضحكك من غير ان اجابة سوال تلك الشايلين امواله والمراد التمدد في
 الواقع لا في ظن الشايلين كاذن فان فيه رعاية مقام المدح تمة البيت
 غلقت بضمك رقاب المالك

قال غلق المهتر في يد المرتين اذ لم يقدر على ان يفتح ففكاه وهذا حسا
 مشهور اصله انه كان في الجاهلية ان الراهن اذ لم يدر ما عليه في الوقت المشروط
 ملك المرتين الرهن كذا في الفايق فعني البيت اذ تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي
 الشايلين **قال** المصنف في البصاح وعليه قوله نقاني فاذ اقامت له لباس الخمر والخبز
 وكر في بيانه ما يتجوز ان الاداة مجرود لباس المستعار لشدايد الخمر والخبز
 بعلاقة الخمر جميع البدن عموم لباس وطهرا الختان على طعم الخمر الذي هو سبب
 بالاداة واما كانت الاداة من ملايمان المستعار له مع انه ليس الخمر والخبز المطبق
 لانه شاعت الاداة في البلاد والشدايد وحيت مجري الحقيقة في اصابتهما فيقول
 ذاق فلان البون والافواه افة العذاب ما يذكر من ان الصبر والام بما يدرك
 من طعم المر في الشبع واختار البحر يد على الترشيع ولم يقل فكاه اذ ليس لباس الخمر والخبز
 لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللسان من غير فكاه كان في الاداة اشعار
 بشدة الاصابة ليست في الكسوة هذا الكسوة وقد اتي في ذلك اثر التخصيري
 فتقوله ما يذكر ان الصبر والام بما يدرك من طعم المر والشبع بيان لوجه تعارف الاداة
 والذوق في اصابة الشدايد وما شابه هذا التعارف لا بيان ان في الآية استعارتين
 احدهما تفسيري وهو انه شبه ما يدرك من اثر الصبر والام بما يدرك من طعم المر
 والشبع حتى اوقع عليه الاداة فتكون الاداة استعارة تخيلية لا تحريداً لفظية
 الشايع فنسب الى القوم والتخصيري اعتبارين استعارتين في الآية لان
 جعل الاداة قرينة الاستعارة بالكناية فبقي رادة حقيقة وجعلنا تحريداً
 ارادة ما تعارف فيه من اصابة الشدايد ولا يجتمعان وان قال بعض اذ ليس
 بارادة حقيقة الاداة لجعلها قرينة على الاستعارة بالكناية لا اعتبارها في نظم
 الكلام وارادة المعنى المتعارف في نظر الكلام لانه حال عن التحصيل على ان ارادة

حقيق

حقيقة الاداة هنا يحتاج الى قرينة فكيف جعل قرينة على الاستعارة بالكناية **ومر**
 غلقت على مجرود لان المجردة غلقت على طلاقة والطلاقة خير من اعدت اي هي طلاقة
 مجرودة ولا ملاحظة الغلقت ببقية على ملاحظة الربط ليصح جعلها جزاء من الكناية عن الاقام
 الثلاثة واما ما يشع به كلام الشارح ان الثلاثة احوال المقيدة وان ثلاثة اي الاول طلاقة
 والثاني مجرود والثالث مرحة فيقيد وتعدل مرادة ما تشع به عبارة **وهي ما قرنت**
بما لا يلزم المستعار منه ولم يفت الى ما يقارن بما لا يلزم المستعار له في الاستعارة بالكناية
 مع انه ايضا رشح لانه ليس هناك لفظ يعني استعارة بل تشبيه شخص وكلامه في الاستعارة
 المرحة التي هي قيم المجاز لا في ترشيح بمثل ترشيح الاستعارة والتشبيه المظهر في الغرض
 واما عدم التماثل الشكلي فيوم ما ليس عند وهو ان المرحة من اقسام الاستعارة المجرودة
 اذ التحقيق ان الاستعارة بالكناية اذا اريد فيها على الكناية بما لا يلزمها تفسير مرحة
 عند نحو اولئك الذين استروا الفلانة بالذهب **فما رجع** ما رجع فانه استعارة
 الاستعارة لا يستلزم ان لم يفسر عليها بما لا يلزم الاستعارة من فوت الزرع واختيار التجان وقد
 شبه على ان التسم اعتباري بقوله **وحد** يجتمعان اي التجرى والتشيع بان احدهما
 يدعوله الاتحاد والآخر على التعدد ووجه اجتماعهما صرف قوي الاتحاد الى المشبه
 المقارن بالصفة والتشيع والتشبه به حتى يستدعي الدعوى بوقت الملازم للشيء به
 ايضا **فما رجع** اي قول زهير **فما رجع** اي عاد التلاح واصلة شايك
 من الشوكة التي هي الحق واليا وقد حذف الياء بعد القلب ويجري الاعراب على الكا
 فلا كتب الياء والتلاح بالكتابة للزيت او جديدها والضم نحو من التركيب المشهور
 بسلامه صلاحه يقال له بالجملة تعديري وهو كثير التزيينات مع البارز بالحق فانه يطير
 فوقه ويحذف نحو عليه حيث يستدل من راسه الى قدمه فيسقط ويحذف عن الطير ان
فما رجع الشارح هذا التجريد لانه وصف يلزم الرجل النجم **قلت** وكذا القذف
 لو فسر من اوقع في المواقع كثيرا واما لو فسر من كثر منه حتى كانه قد ذوق ورجى الخ فكن
 هو ترشيح وانسبه بالاسد لا بعد ان يكون لكذلك وانه اذ جعله الشارح داخل
 في ترشيح البيت فقال بعد قوله **مقذف له كبد الظفار** **فما رجع** هذا ترشيح والتدبير
 لعب جمع ليدل على كونه وفي الشعر المتراكب بين كنفه اللبنة الشعارية من كالب
 شجاعة تعدد ليدل به والتقديم القطع وفي كون عدم التقديم ترشعا نظرا لان الاسد بعد
 غير لوصف بعدم الظفر بل بالتجرى اشبه لانه اما يوصف بعدم تقليم الظفر بان
 شانه التسلية **فما رجع** بعد تقديم الظفر ليدل لضعف على ما في مروج الكشاف من ان
 يقال فلان ظفوره لا يطير فيصير هو مثالا اخصل له اي من الاسد والرجل القوي

الشيء الا ان يقال الوصف بعدم الضعف اخضع بالاسد والترشيح **البحر** من الاطلا
والترشيح وكذا الاطلاق من الترشيد والترشيح المرفوع من جميع الترشيح والترشيح
لاشبهه على تحقيق المبالغة في ظهور العينية التي بوجوب كمال المبالغة في التشبيه
فيكون المبالغة واما مناسبة بالاستعارة فتكونه لاشبهه فيكونه لاشبهه
على ما ارشد بقوله ابلغ سوا كان من المبالغة والبلاغة **وتجناه** اي بغير الترشيح على
سائر التشبيه حتى انه يبي ويحرك على **المكان** في مقام استعارة على المكان المعك
القدر **قوله** اي قول اي تمام من قصد يري بها خالدين يزيد الشبان ويدل
اياء ويمدح في هذا البيت ويصعد حتى يظن بلام الاستدراك الماضي المعروف
على ما هو الرواية المشهورة وفي شرح العلامة يظن على صيغة المضارع **المحلول**
فضلا من الذي العارف بان له حاجة في استا اشار الى انه يظن انه لا يتوقف حتى
يدخل السما ويشعر في الصعود كاهوشان الشامي في الحاجة فقد بالغ بذكر الجهل
في ظهوره وضغفه الى السما فلا يره ان اسناده ظن الصعود الى كابل الجبل فامر
في المبالغة في صعوده اذ فيه كمال المبالغة وه في السارح في دفعه ان ذكر المحلول
اشارة الى انه غني بالله وظن الحاجة به جعل عظيم **قال** المصنف فلو ان قصد
ان يتناهي التشبيه وقصر على ان كان فيحمله صاعدا الى السما من حيث المسافة
للكناية لما كان هذا الكلام وجه **وتجناه** اي البناء على القدر على ما ينبغي على الما
ما من النجيب في قوله
قوله قامت تظلمني ومن نجيب . شمس تظلمني من الشمس .
قوله اي من النجيب في قوله لا تجني من بلي فلا تبه **قال** في الايضاح عزان
مذهب النجيب على هذا النوع فان مذهبنا اثبات وصف يتبع ثبوته
للمستعارة ويدلنا على انه اثبات خاصته من خواص المستعار منه **قوله** اثار استي
زيادة تحقيق في تقرير هذا الكلام بقوله **ولذلك** البناء على الفرع مع الاعتراف
بالاصل **قال** في الايضاح واذ اجاز البناء على المشبه به والاصل على المشبه فقال
في توجيهه ان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوي واعرف
في وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض بقوله اليه وانه المقصود
في الكلام وواقعه السيد في شرح عبارة المفتاح **وتجناه** وان يسايد في
الاطلاق الاصل على المشبه به لكن لا يخفى ان البناء على الفرع هنا في عبارة المفتاح
في مجازة قوله حتى انه يبي على القدر وغلو القدر هو المشبه ومع ذلك لا
يرضى العارف بمساق الكلام ان يجعل الفرع عبارة على المشبه به فلا تخل عبارة

على ما حمله السارح لان المانع اقرب من الذي يبي بل نقول مراده بالفرع المشبه ومراده
انه اذا جازيا حال الاصل وهو المشبه به واجزاء على الفرع والمشبه مع الاعتراف
بالاصل وعدم الاعتراف من انكار ان هناك متعده افضل عن حمله بعضه اصلا وبعضه
فوقا على ان توجه ما في الايضاح وللمع بينه وبين ما في الكتاب يمكن بانه قصد في الايضاح
الى بيان ببول اليه ناذر هنا ولم يقصد الاتحاد بينهما في المقوم حتى يكون كلام الايضاح
سارحا لمخصوصيات هذا النظم **قوله** اي العباس بن اخف في الشمس مشكيا به
المتن اي احمد علي الصبر النور عجا جيل في السطوع انت **المتن** اي اليه
المتن اي السمع اي الشمس **المتن** ايك التزول في جوده اولى هذا اجاز قوله
واذا اجاز فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كاي الاستعارة اذ لا يخفى ان قولنا في الشمس
وعوي الاتحاد ومع عوي الاتحاد لا اعتراف بالاصل **فهم** في الاستعارة استعنا
عن عوي الاتحاد لمصلحة امر مقترضا فيبقي ان يقال اذ اجاز البناء على الفرع مع جحد
الاصول مع تقديره اولى ولا يخفى انه كان اثبات حال الاصل للفرع يحتاج الى توجيه
يحتاج اثبات حال الفرع له مع جحد الاصل او ما يبي التشبيه وجعل الفرع على الاصل
الى توجيهه لانه مع تنافي التشبيه وجعل الاتحاد المشبه مع المشبه به نصب العين كيف
يسوع اثبات حال المشبه واطافة ما هو من خواصه اليه فوجه الترشيح صار موجب
خفا امر الترشيد وقد قدما لك في توجيه اجتماعهما ما نبغك هنا وربما يوجه بان
التجريد متابعة الواقع والترشيح متابعة الادعاء فلكل وجهه هو قولها وما قدما
اعذب وبشوب البلاغة انت **قوله** اما الجاز **المركب** يدل ببيان الجاز المعزوف
البيان السابق في قوله قولنا اما الجاز المعزوف فكذلك انقصنا لمطلق الجاز المعزوف
في صدر البيت **قوله** اللفظ المركب كذا في الايضاح فكانه اشار الى المراد باللفظ المركب
وترك التقييد اعتمادا على ان تقييد المعروف يفتح الجاز بوضع قيد التركيب
المتن اي معنى **قوله** اما **المتن** يعني المطابق وبهذا تم تعريف الجاز
المركب الا انه اراد التبيين على ان التشبيه الذي يبي عليه الجاز لا يكون الا تشبيها
وتوضيح انه لا يكون تشبيه صوف متروكة من عدة امور الى مثلها الا في وجه متروكة من عدة
امور كما اتفق كلهم عليه وان يهناك على انه لا يتم فقد ذكر مراده قوله **تشبه التمثيل**
ولم يكتف بقوله تشبيها لان التمثيل مشترك بين التمثيل وهذه الاستعارة فاحترض
استعمال اللفظ المشترك في التعريف او عن اتمام اخذ المعرف في المعرف ولم يحتج بقوله
تشبيه التمثيل عن الاستعارة المفردة فيعني من اعتبار التركيب لانه قد سبق منه
ان نظرف التمثيل قد يكون مفردة وهذا يقتضي جهة بنا الاستعارة المفردة على التمثيل

فأخرج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصح للقول و زعم السيد السند ان
ظرف التمثيل لا يصح ان يكون مفردة او ما استشهد في كلامهم كلام ظاهر يعني في التمثيل
فكلما يذكر الطرف مفردة افعة الفاظ مفردة ينساق الذهن اليها لما يذكر المفردة
فيل ان الطرف مفرد مسامحة والناجح المحقق وان لم يوافق في هذا في بحث التمثيل
الا انه جعل قوله تشبيه التمثيل للاحتراز عن المجاز المفرد ولا يعني انه على هذا ينبغي
تقديم قوله للمبالغة في التشبيه على قوله تشبيه التمثيل لاقتضا التعريف تقديم
المشترك الذي هو في عداد الجنس المختص الذي هو في عداد الفصل وسياق هذا
مزيد تفصيل بكشف الظاهر وجه الحق ان شاء الله وقد استعمل التعريف على
العبارة القاعية وفي المشكل المستعمل والصورية وهي الاستعمال لان الاستعارة
تقع بالفعل والمادية وهو التشبيه لانما يقع بالقوة فآراء انما الاستعارة
على العبارة فصرح بالعبارة بقوله **لما يورد في التشبيه** ونهه به على ان لا يورد في هذا
الاستعارة ايضا مرعي ان كون الصورة المترتبة بمعنى مطابقا للاستعارة
غير ظاهر كما يقال **لم يورد في ان** كان اختصارا لما في المفتاح كان المعنى كما يقال
بمعنى المرفوع في جواب المسئلة لكنه اخلاص وان كان غدا ولا يبال في جامع لما فيه
وليعرف فالأمر واضح وكأنه على الأول حمل السامح المحقق حيث قال عطف عليه
وكأن الوليد بن زبير لما يورد في مروان بن محمد وقد بلغه انه متوفى في البصرة
له انما بعد فاني اراكم تقدم رجلا وتوخر اخري فاذ بلغك كتابي فاعلم على ايها
سيت فاعلم وقوله **اني اراكم تقدم رجلا وتوخر اخري** بيان لكثرة ما ليس بمقول
القول قائم والمتهور انك على صيغة المعروف والمجهول ايضا مسامحة وحينئذ يعني
الظن وكل منهما مقام والظاهر من العبارة ان اخري صفة رجلا وهو المتهور
في عبارة المفتاح حيث قال فباخذ صورة ترويه معني المعنى فبشبهها بصورة ترويه
اشان قام ليذهب في اقر فانه يريد الذهاب ويقدم رجلا وان لا يريد فهو
اخري **تقدم** بدخل صورة المشبه في جبر صور المشبه به روعا للمبالغة في التشبيه
فيكسوها وصف المشبه به من غير تغيير فيه بوجه من الوجوه على سبيل الاستعارة
قالا انك لها المعنى ترويه تقدم رجلا وتوخر اخري وليست له عبارة الايضاح
ايضا حيث قال في بيان ما كتب الوليد بن زبير شبه صورة ترويه في المبالغة
بصورة ترويه من قام ليذهب في اقر فانه يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة
لا يريد فتوخر اخري فاورد عليه ان المفردة لا يقدم رجلا قدامه ولا توخر اخري
خلفه فدفعه السامح المحقق في شرحه للمفتاح بان المراد بالرجل المخطو والمعنى

تقدم

تقدم خطوة قد اسكت وتوخر خطوة اخري خلقت **واورد** عليه ان تأخير المخطو المقدر
الي موضع ابتداءه لا يخلو خلف المفردة فالأولي يقدم خطوة وتوخر اخري ويعبد يسر
ان المتهور في المفردة وتقدم الرجل وتأخيرها كالمخطو وتناعد السيد السند في الكف
فقال المراد بالرجل الاخرى الرجل التي قدمها رجلا رجلا اخري لاننا من حيث انسا
اخرت نفاية ليا من حيث انما قدمت لكن الظاهر من قوله ان اخري صفة لانه اي قد
رجلانان وتوخر اخري فانه حينئذ ردد في الذهاب هكذا **لما يورد في التشبيه** لا يستلزم
التمثيل او لنباه عليه **على سبيل الاستعارة** لانه استعارة مقصودة بالتشبيه والتشبيه
التمثيل فيه على طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا وحينئذ يفيد انه التشبيه
فيقال تشبيه تمثيل وتشبيه تشيبي ولا يطلق التمثيل مطلقا اعترازا لارجح على
تعريف المجاز المركب بانه مخرج جامع يخرج مجازا مركبة ليست علاقتها التشبيه
كالاجزاء المستعملة في الدعا او التفسير او التخرن او نحو ذلك ولا يبعد ان يقال ما يتوحي
الاستعارة التمثيلية من المجازاة المركبة فبما بالعرض والمجاز بالاصالة اجزاها
الذاتية في الجاز المفردة فلو تعد اللفظ الذي صار مجازا التخرن في جزمه فبما على جهة
من الجاز لكان جازيا سند وقوله تعالى وانا الذين ابصت وجوههم ففي رحمة الله واما لما
بما ان مركبة ولم يقل به احد بخلاف الاستعارة التمثيلية فانها من حيث انها استعارة
لا يجوز في بي من اجزاها بل المجموع نقل الي غير معناه من غير تصرف في بي من اجزاها فبما
المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع في ما شبه به في الاصل ولا يمتثل علاقة
التشبيه لذلك بقي ان قولنا خلقت التورية لم يستعمل في لانه معناه بل اريد اللزوم
على سبيل التعريض وفيه بحث فبما لمرانه يشك استعارة المركب المشتمل على التشبيه
وهي غير مستقلة لانه ينبغي ان لا يجري فيه الاستعارة البقية او لا يبعد كونه بعبارة اعتبار
الاستعارة او لا في اي شيء **وقتي نقشا اي** انتشار استعماله اي المجاز المركب او اللفظ
المستعمل فيما يشبه به في الاصل وجعل الصفة التمثيل على سبيل الاستعارة او لا
مطلقا يوجب اعتبار الاستعمال **لذلك** فتر السامح كونه على سبيل الاستعارة واحتراز
عن شيوخ استعماله في سبيل التشبيه او في معناه الاصل وهو تكلف او شيوخ استعمال
التشبيه او اللفظ في المعنى الاصل غير دخل في فنى المجاز المركب حتى يحتار عنه به
فالوجه ان المداد به عدم التغيير اي متى فنى ذلك من غير تغييره كبر او تانيا او اوارا
وتشبهه وجها ولم يغيره من هيبته في المضروب وحينئذ يكون اسد اتصالا بقوله
ولهذا لا يغير الامثال **ولعلته** بقوله **يحيى مثلا** اي وجهه كايحيى مثلا على سبيل الاستعارة
وتسبلا مطلقا **يحيى مثلا** ولا يبعد ان القصد اليه تسمية مثلا بخصوصه وتسميته

مثلا لا بخصوصه لان الكلام في كل فرد من المثل في نوع المثل بشهادة تكملة في
فالتشبيه مثلا لا بخصوصه وتسميته ايضا لا بخصوصه **والله** اي يكون المثل متيلا
فما استعمله ملزمنا فيه هيئته المورد من غير تغيير يستند عليه المصنف **الاجابة**
الامثال فلا يقال في خطاب الرجل الذي يطلب شيئا صفة قبل ذلك صنعت اللين
بالصيف بفتح الشا بكسرها لانه كان واردا في امره ولا يخفى ان صنعت اللين في صفة
لم يستعمل فيما استعمله في المورد بل نقل اليه معنى اخر فهو استعارة في متفردة
على استعارة لصيغة الاستعارة حقيقة في موردها وما ينبغي ان لا يلتبس عليها
الفرق بين المثل والاشارة الى المثل كما في صنعت اللين على لفظ المثل فانه مأخوذ
من المثل والاشارة اليه فلا يفتقر الى الحكم بعدم تغيير الامثال ولا مثالنا في
موجب في الاذن وتقدر بعرب لمعانيها في الاذهان فتبين بين الالفاظ كالوجوه
والمشاهير من الناس حتى يغير بلفظ المثل ويستعار هذا اللفظ منه للحال والصفة
والقصه اذ كان لنا شان محجب وكثير ذلك في التزويل كما في قوله تعالى فليعلم كيد
الذي استوقد نار الابية اي خالعه او صغته العجيبة القريبة في نظر الالهان
وكقوله له المثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون
اي فيما قصصنا عليكم قصصنا العجيبة لما فرغ من بحث الاستعارة وكان **مطلحة**
ان يؤخذ عليه فانه فانه الاستعارة بالكناية والاستعارة التحيلية ولم يستوف اقسام
الاستعارة وبانه خالف السكاكي في مواضع عقيها بعضه احدى الحقيقة الاستعارة
بالكناية والاستعارة التحيلية على وجه يعرف انما اليها من اقسام الحجاز اللغوي
والاستعارة المذكورة فلذا اهلكت لا لقوتها والعفة عنها وانما في ترتيب
كلام السكاكي فيها خالفه فيه وقد فصل الاستعارة بالكناية والتحيلية لان خصص
لما خالف بيان السكاكي وفي فصل ترتيب السكاكي ترتيب رايد منها كلام ايضا
في هذا الفصل كالتميم له ايضا **فصل** الاصول في الاستعارة بالكناية ثلاث
احدها ما ذهب اليه القدماء وهو المشبه به المستعار للمشبه السكون من ذكر
اعتمادا على دالة اثبات لازم المشبه به للمشبه على ان المشبه به مستعار له في قولنا
نصبت اظفار المنيه بفلان الاستعارة بالكناية السبع المستعار للمنيه الذي لم يذكر
اعتمادا على ان اضافة الاظفار الى المنيه يدل على السبع مستعار له وزعم النازح
المحقق والسيد السند ان كلام الكشاف في تفسير قوله تعالى فيصنون عمدا الله ثم عا
بذلك حيث قال من امر الابل لافه ولطابتها اذ يركبوا عن ذكر التي المستعار
من رزوا اليه بذلك شي من رواد فيه فهو بذلك الرمز على حيكة حتى يحاج بغير

اقراء فيه تبيينه على ان الحجاج اسد هذا الكلام وقال لا هذا القول الصواب الذي
لا خلل فيه وفيه ان القصد من استعارة السبع للمنيه الى دعوى ان كوننا سباعا قد تقرر
وصارت مطلية لكالم المبالغة في التشبيه وهذا حاصل من اضافة الاظفار الى المنيه
فانما تقيد كاطلاق السبع عليها ان كوننا سباعا مسلم في الحكم بان هناك سباعا مستعارا
لنا وما يوجب اضافة الاظفار قسرية عليه تكلف خلاف ما يشهد به الوجدان من غير
حاجة اليه فالحق ان الاستعارة بالكناية هي استعارة السبع للمنيه المتكون عنها بالكر
التي يذكر رادف الذي هو الاظفار وفي قول الكشاف حيث قال عن ذكر التي المستعار
ولم يقل عن ذكر المستعار وقوله فيه تبيينه على ان الحجاج اسد دون ان يقول فيه
تبيينه على استعارة الاسد للحجاج شهادة ظاهر لما قلنا ثم يتجه عليه ان في الاستعارة
دعوى ظهور الاسدية وكوننا سباعا لا دعوى انه اسد كادركه ويحكي وقد بان
في قوله تبيينا على ظهور الدعوى فتبينه وانما ما ذهب اليه السكاكي صريحا وان كان
في كلامه ما يقتضيه جري على ما تقدم من قول القدماء انما لفظ المشبه المستعمل
في المشبه به اذ ما بقضية استعارة لفظ ما هو من لوازم المشبه به لصورة تنويع
لتحيلة تشبيهه به اثبت المشبه ولا عار عليه بل حكمه بان حجاز وجعله قسما لل
الدخلة في الحجاز وانما القول بان حكمه بان لفظ لازم المشبه به مستعار لصورة وممة
شبيهة به قصص لاحاجة اليه بل انما الكلام على معناه واسأله المشبه بحازا القول
للدلالة على المقصود واقرى قرينة عليه فيه فيدفعه ان اثبات الحكم للاستعارة
التحيلية حينئذ يرجع الى المشبه به لا اليها فنقولنا نصبت اظفار المنيه
لواريد بالاظفار حقيقة بفتحها فنعيد تعلق اظفار السبع لا تعلق الموت فلو لا قصد
امرات للمنيه لغات المقصود وفسد البيان كيف لا وقال نصبت اظفار المنيه
لو كانت الاظفار على حقيقة نصبت اظفار السبع الذي اتخذت معه المنية
لك لا السبع بغيره ولا شبهة في انه يفيد تعلق الاظفار وبذلك ما ذهب اليه المصنف
فان هو في الاستدلال في كلام السلف ولا هو مبتني على مناسبة لغوية اذ تمثيها
بالكناية وان كانت في موقعها لكن تسميتها استعارة خالية عن المناسبة وكما سفة
استنباط منه **ومن قول** اقوي ما يدل على ضعف مذهبه انه في قولنا اظفار المنيه
يجعل كون المنيه سباعا مسلم الثبوت فلا يكون هناك قصد الى تشبيهه فلا يقع قوله
قد يضمن التشبيه في التفسير فلا يقع في من اركانه يوي المشبه ولا قوله ويدل عليه
بان نصبت المشبه امر يخص المشبه به هذا القول **والله** **التشبيه** **الفصل**
بشرح **في** **ما** **لا** **يجري** **في** **المشبه** **بشبه** **الاسد** **فاخر** **جواب**

[illegible][illegible]

حيث قال وإنما ذكر هذا القيد لخصر زيه عن الاستعانة ففي الاستعانة
بعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على أصح القولين ولا يسمي حقيقة بل مجازاً
لغويًا ليناوعوي اللفظ المستعار موضوعاً للمستعاره على ضرب من التاويل
هذا والمراد بقوله دعوي اللفظ دعوي كونه اللفظ على حذف كونه مضاف
إلى اللفظ فاستعمله لا يصح جعل قوله على أصح القولين متعلقاً بقوله مستعملة
فيما وضعت له بالتحقيق لكن أصح القولين أسفاً وحمل الوضع على الموضع الثاني
بغير تعيين نقله بقوله ليجتزئ به فاختل النظم وصار بعد ذلك للفصل
بين قوله على أصح القولين ومتعلقة بقوله ففي الاستعانة بعد الكلمة مستعملة
فيما وضعت له وبين قوله ولا يسمي حقيقة وقوله بعد الكلمة الخ على أصح
القولين هذا **فقد عذر عن المطب الأجنبي إلى الأجزاء الأوضح ولكن**
كلام السكاكي يري عما ظن به من الخلل فإن قوله على أصح القولين متعلق بقوله مستعملة
فيما وضعت له بتاويل الوضوح القرينة المودبة التي بكل لفظ العبد بني عن كونها
مستعملة فيما وضعت له على سبيل التحقيق واكتفى بتعيين الذي بقوله على أصح القولين
عن تعيين الدعوي على عكس نقله المصنف لكن ما نقله المصنف انشأ لأن حالة
أمر اللامح بالناظر النسب من العكس واحفظ من توم غير المقصود **فقد عذر**
عطف على قوله الحقيقة اللغوية أي عرف السكاكي المجاز اللغوي **فقد عذر**
في غير ما وضعت له بالتحقيق أراد به ما يقابل التاويل في اصطلاح به **التخاطب**
مع قرينة نافية عن إرادته أي بتعيين التحقيق لتدخل الاستعانة في تعريف
المجاز **فإنما** من أمثلة مستعملة فيما وضعت له بالتاويل وهذا واضح وإن كان
ظاهراً عبارة السكاكي يقتضي أن هذا القيد لأجراح الاستعانة حيث قال وقوي
بالتحقيق احتراز عن إخراج وفي بعض النسخ احتراز أن لا يخرج الاستعانة لأن ذلك
الظاهر ظاهر الفساد فحمل التارح كلمة لآزينة وجعل في المحصر الجارح حذف
في احتراز أن لا يخرج كلمة اللام أي احتراز لئلا يخرج **فقد عذر** المراد احتراز عن
أن لا يخرج مذلول الاستعانة مما وضعت له فلا تدخل الاستعانة في المستعملة في
غير ما وضعت له **وورد** ظاهر ما ذكر السكاكي بأن الوضع وإن كان يطلق في ثمان **الاستعانة**
فيقال هي موضوعة للمستعاره بتاويل ويطلق عليه الموضوع بالتاويل لكن لا يطلق
فيما الوضع من غير تعيين بالتاويل وذلك ظاهر من موارد استعمال الوضع لا مما
ذكره المصنف والتارح فيه من أنه فسر السكاكي تفسير الوضع بتعيين اللفظ بالمراد
بنفسه وقال قولاً بنفسه احتراز عن المجاز المعين بأمره القرينة ولا شك أن

دلالة الأسد على الجبل الخجاع وتعيينه بأن أيه إنما هو بواسطة القرينة لأنه يجوز أن
يكون تعيين السكاكي تفسيراً لأحد معنوية ولا يلزم من تفسير أحد المعنيين في الآخر فإداه
أطلق لا يتناول الوضع بتاويل فالاستعانة داخلية من حيث قيد التحقيق فلا يصح أنه لا يدخل
الاستعانة في تعريف المجاز نعم فيه زيادة إيضاح للدخول وبهذا التقدير ظهر أن ما
أجاب به التارح عنه في المحصر من أنه أراد السكاكي أنه عرض الموضع اشتراك بين
معناه المشهور والوضع بتاويل بقوله بالتحقيق قرينة على المراد ليعرفيد خل فيما
الاستعانة لأن اضطراره منه الإطلاق على ما ليس بتاويل سي عروضا اشتراك ويبدو
أيضاً وقت الدخول على التقييد بأنه يعتقد على الاستعانة الكلمة المستعملة في ما وضعت
له لأن صدق الأول باعتبار الوضع بالتحقيق وصدق الثاني باعتبار الوضع بالتاويل ولا
يُدفع بما ذكره التارح في المحصر أنه قرينة على تعيين المراد بلفظ الوضع الذي عرض له
الاشتراك لئلا يحد على الوضع بالتاويل فتخرج الاستعانة لأن عروضا الاشتراك قد
زيف **وأعلم** أن التارح قال موافقاً لما في الإيضاح المراد بالوضع الوضع وما يشق
منه لينص في إثبات عدم الحاجة إلى تقييد وضعت بعدم التاويل في تعريف الحقيقة
وبالتحقيق في تعريف المجاز ويذكر أن يقال بيان حال الوضع يكفي فيما هو بصدور
للتقدير أن المستعانة نابعة بالصدور في ذلك وبأن عطف على قوله بأن في قوله وورد أعاد
للمجاز يدل عليه أن كلا من المعطوف والمعطوف عليه متعلقان في الزم ملكية وليس كذلك
لأن المعطوف عليه يريد تعريف الحقيقة والمجاز والمعطوف يخص بالحقيقة **فقد عذر**
فإنه لا يجوز الآخرين فاذن مشترك إعادة للمجاز **والقيد اصطلاح به** **التخاطب**
لا خصوصاً **الاستعانة** ليجرح المجاز المستعمل فيما وضع له كالصلاة
التي استعملت في شأن الشرع بمعنى الذي لا يختص بالامتثال من التعريف غير مانع وزعم
يجاب بأن المراد بالوضع في قوله من غير تاويل في الوضع الوضع في اصطلاح به **التخاطب**
وذلك يوجب تعيين الوضع في غير ما وضعت له اصطلاح به **التخاطب** وبهذا استدفع
ما ذكره التارح أنه لا يكفي القيد بل لا بد من تعيين موضوعه أيضاً في قوله في ما هي موضوعة
له نعم يجزئ أن لا يكتفى بالعرف اللفظي إلى وضع مفهوم من قوله في ما هي موضوعة
وأن قوله بالتحقيق في تعريف المجاز وقوله من غير تاويل في الوضع في تعريف الحقيقة
بمعنى واحد بلأريته فلو أعني قوله من غير تاويل في الوضع من قيد اصطلاح به
التخاطب لا أعني عنه قوله بالتحقيق ومنهم من أجاب بأن القيد مراد في تعريف الحقيقة
سركه ليعلم به من تعيين تعريف المجاز وهو غير ملتفت إليه بوجه من أن التارح
بالمقايضة لا يلقى بالتعريفات ومنها أن القيد المذكور عبارة عن السكاكي في تعريف

الحجاز لا يمكن ذكره في تعريف الحقيقة لأنه يستلزم الدور ومما ان المقصود الذي هو
بصدق توضيح التعريف له ان ذكر الموضوع قوله من غير ان يترك في الوضع مع است
لا حاجة اليه كيف يقوم به ترك القيد للمقابلة **باب** منه الشارح وارتقاء التبد
التد بان الامور التي تختلف بالاضافات لا تتم تعريفاتها بدون اعتبار قيد الحقيقة
كما في قولنا للوحد لا يجب سايه ومعلوم ان الحقيقة والحجاز من الامور الامتصاصية
حي ان لفظا واحدا يكون حقيقة وحجازا بالنسبة الى معنيين كل واحد منهما له معنى
فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة في ما هي موضوعه له من حيث انها موضوع
له ولا يصح ان يجعل معنى تعريف الجواب الحجاز الكلمة المستعملة من غير ما هي موضوع
من حيث انه غير ما هي موضوعه له لان استعمال الحجاز في الموضوع له ليس من حيث
انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق الموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة
عن ارادة الموضوع له فلذلك لم يترك التقييد باصطلاح به الخطاب في تعريف
الحجاز وفيه عكس وهو انه لو ارتد بقوله المستعملة فيما وضعت له من حيث
انه ما وضعت له ان كونه موضوعا له علمه مستقلة بالاستعمال فلا يستقيم ان استعمال
المتكلم واللفظ فيما وضع له لاجل انه موضوع له والخطاب عالم بالوضع وان اكتفى
بالحقيقة العقلية بحجة ان لما ندخله فلا ضار في مدخلية كون التي غير ما وضع
له في استعمال الحجاز الا انه لا يمكن بل لا بد من صيغة المتعلق مع كونه غير هذا
باب في الايضاح ثم تعريف الحجاز في قوله الفالط لا تقدم يريد ما تقدم
من انك تقول لصاحبك خذ هذا القرص مشيئا الى كتاب بين يديك وانت
تريد ان تقول خذ هذا الكتاب فقلطت **واجب** تارة بان الفالط لا ينصب قرينة
مانعة عن ارادة الموضوع **باب** الشارح بان اشارته الى الكتاب قرينة مانعة
وفيه انه لو كان هذه قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له لم يعد الخطاب ساهيا
بل هذه الاشارة قرينة مانعة عن ارادة التلفظ به **باب** بين المانعة عن ارادة
التلفظ والمانعة عن ارادة المعنى بان المانعة عن ارادة المعنى ان يتقبل الذهن
منها الى عدم ارادته الى ارادة عدم التلفظ المستتبع لعدم ارادة المعنى من غير
ان يلقى الذهن اليه وتارة بان عبارة الخدم مشعر بان ذكر الكلمة عن قصد
ولا يقتصر في ذكر اللفظ **باب** منه السيد التمد بان المراد باللفظ ليس بان يكون
شوا من اللسان بل بان يكون خطأ في اللغة صارا عن قصد وفيه ان قوله لا تقدم
ينادي ان مراده ما هو شوا نعم لو كان المراد ذلك لكان الفالط لا ينصب قرينة
كاذبة الشارح بل يمكن المناقشة في عدم كون هذا اللفظ حقيقة لانه محتمل

ان يكون المراد بتعريف الحقيقة الكلمة التي استعملت فيما وضعت له في اعتقاد
المتكلم غاية ان لا يكون حقيقة صحيحة **وقم** التكاليف الحجازي الحجازي المقف الذي
سبق الى الاستعانة **باب** غيرها ولم يذكر ان قوله اليها من غير ان يذكر ما يحتمل منه
هذه التهمة لانه تمهيد له حال عن الفائدة وتضمن لنا وتم المنصن لها الى الاستعانة
وبغيرها من البين انه يستفاد منه ان الحجاز المطلق استعانة وغيرها **باب** الاستعانة
باب ان يذكر احد طرفي التسمية اي لفظ احد طرفي التسمية بقرينة قوله **وقم** يريد به
اي بالطرف المذكور **باب** اي الطرف المتروك وذلك ان يريد به معنى اخر فاقابل
باب اي الطرف المتروك **باب** فجعل الاستعانة قسمين احدهما المشبه
المراد بالمشبه به حيث قاله ويحيى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك
مستعانة به واسمه مستعانا انا في صورة اضافة المشبه به بالمشبه فينبغي ان يكون
المستعانة به المشبه لكنه اقتضى اطلاق المستعانة به استعانة لازم المشبه
به بقرينة وفي اطلاق الرمنية جعل المستعانة به التبع مع انه اريد بالمنية التبع
لانه استعانة التبع الاطلاق الرمنية ولما خفي هذا اظن به انه خالف نفسه في هذا
المقام حيث جعل الاستعانة بالكتابة ههنا التبع ولهذا جعل المشبه به مستعانا
مخالفة لجعله الاستعانة بالكتابة المشبه الا ان يقال اضافة المشبه به نفسه سواء كان
المذكور كما في الاستعانة بالكتابة او المتروك كما في الاستعانة المصرفة تسمى مستعانة به
لما عرفت بالتفصيل واسمه المذكور مستعانا كما هو المتبادر منه ومن ترك التسوية
فيه بين المذكور والمتروك ومما يؤيد كونه في هذا المقام انه جعل الاستعانة بالخط
الاطراف حيث بين في تحقيقه اسم الاستعانة كون الاطراف مستعانة او غير مستعانة
بانه جعل المشبه مستعانة لام الاستعانة لاستلزامه استعانة الاطراف وقد اكتفى
لك بما ذكرنا لك ان زعم القوم انه وقع منه خطأ عظيم في تحقيق الاستعانة بالكتابة
واضطراب في كلامه ليس بوارد نعم يحتمل ان يكون المشبه حجازا وسيا في ما يتعلق
ان شاء الله تعالى **وقم** اي التكاليف الاستعانة **باب** المصنف بان الذي ما روي
باب المصنف بان يكون المذكور من طرفي التسمية هو المشبه به **باب** المصنف بان يكون
سواء كان على سبيل القطع او الاحتمال **باب** كذلك وانما لم يقل قسما اليها
انه قال والمصنف بان يتم له حقيقة وتسمية نفسا وما قال الشارح الحق انه
لم يقل وقسمها اليه لانه ارادة الحقيقة والتحليل ما يكون على القطع لا يتبادر
اليه الفهم وهو لم يقم اليها والاحتمال للتحقيق والتحليل كما في بيت زهير ليس في
لان الظاهر من قوله **باب** اي ما يكون المشبه مستعانا حقا او عقلا

التحقيقية السابقة والمفترى مما يطلق الحقيقية لا الحقيقية على القطع **و**
التشيل اي الاستعارة التمثيلية وقد عرفت انما قد تسمى التمثيل مطلقا كما في التمثيل
على باب الاستعارة فلا وجه لتقديره على سبيل الاستعارة كما يوم يقرر الشارح
اي من الحقيقية حيث قال في تم الاستعارة المصريح بها الحقيقية مع القطع ومن
الامثلة مع القطع ومن الامثلة استعارة وصفت احدي صورتين متضعتين
من امور لوصف صورة اخرى ومن البين انه لا اختصار للتمثيل بالحقيقة اذ لا مانع
في تشبيه صورة مركبة من امور وهمة بصورة حقيقة كما ان يتبع من الخالص
المستقيمة من امور وهمة بصورة حقيقة كما ان يتبع من الخالص المستقيمة
من امور متعده صورة ويوهم مثلها المنية فكانه في الحقيقية على سبيل الفهم
واعتمد على التبيين منه على مثله في الحقيقية على الاحتمال وفي الحقيقية
اي التمثيل **و** **التمثيل** اي التمثيل **و** **التمثيل** اي التمثيل **و** **التمثيل** اي التمثيل
التي هي في مقام المحار المفردة والالزم كون ما بين التي متدججحة واجب عنه
بوجوه اولها ما عندنا ما واخراجه المخرج والتمثيل التمدد وهو مع عدم صحة
عده من الاستعارة التي هي في مقام المحار المفردة لان المعدود من التي يجب ان يكون
تعدو دائمة لان تم التي قد يكون اعم منه من وجه فيقال الحيوان اما البشري وغيره
من الحيوان **و** **التمثيل** اي التمثيل **و** **التمثيل** اي التمثيل **و** **التمثيل** اي التمثيل
التم لا الفهم **و** **التمثيل** اي التمثيل **و** **التمثيل** اي التمثيل **و** **التمثيل** اي التمثيل
تقسم عقوب التعريف بل المحار بالمعنى الاعم منه بقرينة انه جعل من اقسام المحار
العقل والمجاز الدارج الى حكم الكلمة وهما لا يدخلان في المحار المعروف بالكلمة
المتعلقة في غير ما وضعت له انا الاول فظاهر **و** **التمثيل** اي التمثيل **و** **التمثيل** اي التمثيل
فهو ليس بكلمة **و** **التمثيل** اي التمثيل **و** **التمثيل** اي التمثيل **و** **التمثيل** اي التمثيل
وفيه انه قال المحار عند السلف قيمان لغوي وهو ما تقدم ونسب المحار في المفردة
وعقلى نسبي مجاز في الجملة وينقسم للغوي قسمين راجع الى معنى الكلمة وراجع الى
حكم لنا في الكلام والراجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم لنا في الكلام والراجع
الى معنى الكلمة قيمان حاله عن القاندة ومنقضى لنا والمنقضى للقاندة قيمان حاله
عن المبالغة في التشبيه ومنقضى لنا **و** **التمثيل** اي التمثيل **و** **التمثيل** اي التمثيل
يجعل المجازي العقل قيمان منه لكن المنقسم الى الاستعارة وغيرها المحار للغوي
بالمعنى المتقدم فلا يتبع في مع كون الاستعارة عند قيمان من المحار المفردة وكو الفهم
في هذا التقسيم المحار الاعم **و** **التمثيل** اي التمثيل **و** **التمثيل** اي التمثيل **و** **التمثيل** اي التمثيل

من

حيث قال والغوي قيمان ام من المحار اللغوي الذي جعله قيمان المحار العقلي
والالم يصح جعل المجاز الدارج الى حكم الكلمة قيمان منه فالتشابه ما يطلق عليه المجاز
و **التمثيل** اي التمثيل **و** **التمثيل** اي التمثيل **و** **التمثيل** اي التمثيل **و** **التمثيل** اي التمثيل
في المجاز الدارج الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها والالتم الاستعارة ام من المجاز
المفردة فالوجه ان يقال هو المجاز يعني مقدم وجعل الدارج الى حكمه الكلمة قيمان
منه لكونه ملحقا به على ما صرح به التكا في نفسه بعد ذلك في بحث المجاز وشبهها
به حيث قال **و** **التمثيل** اي التمثيل **و** **التمثيل** اي التمثيل **و** **التمثيل** اي التمثيل
الشبه لا يشتركا في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لان بعد مجازا وبسبب
هذا لم يذكر الحد شاملا له ولكن العنونة في ذلك السلف رحمهم الله وشا التكا
ان المجاز المعروف شاملا للمركب والمفردة **و** **التمثيل** اي التمثيل **و** **التمثيل** اي التمثيل
قولهم كلمة الله **و** **التمثيل** اي التمثيل **و** **التمثيل** اي التمثيل **و** **التمثيل** اي التمثيل
فلا يصح من غير قرينة تسمى في التعريف مع انه صرح بان القسم الى الاستعارة
وغيرها هو المحار المفردة حيث قسم اليهما المحار اللغوي الذي عينه لقوله وهو
ما تقدم ويبي مجازا في المفردة فقوله وهو ما تقدم وان لم يكن صريحا في ان المقسم
للمحار المفردة بنا على تعيم الكلمة لكن قوله ويبي مجازا في المفردة بقرينة بل ان في انه
لا يصح تعيم الكلمة ان سلمنا صحة تعريفها بالمجاز **و** **التمثيل** اي التمثيل **و** **التمثيل** اي التمثيل
المفتاح غير مصونة عن التقييد **و** **التمثيل** اي التمثيل **و** **التمثيل** اي التمثيل **و** **التمثيل** اي التمثيل
حيث قسم الى اقسام مركبات وسلمنا انه لم يصرح بان المقسم الى الاستعارة وغيرها
هو المجاز المفردة بنا على ان التسمية بالمجاز في المفردة يصح ان يكون بنا على الغلب
لكن نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفردة والمركب فان اريد بالوضع الوضع
بالخصم ثم يدخل المركب من الخلق في تعريف الحقيقة ومن المجازات في تعريف المجاز
لانه وان كان يصدق عليه ان الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له لكن لا يصدق
انما الكلمة المستعملة في غير ما هي له في اصطلاح به الخطاب لانه لا وضع لما فصيلا
عن الوضع في اصطلاح به الخطاب حتى يتحقق غير الموضوع له في اصطلاح به الخطاب
وان اريد ما هو اعم من الشخصي واللغوي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة
لانه موضوع بارز المعنى المجاز وضعنا نوعيا على ما تبين في الاصول هذا الكلام الشارح
مع نهاية تحريره وتوضيحه وفيه نظر اما اوله فان قوله مع انه قد صرح بان
المقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفردة بنا في ما ذكر في جواب الشايل
اذ موود التسمية ليس المجاز المفردة اللهم الا ان يقال لم يجعل الشارح المقسم المجاز

المفرد بجملة الجاز المفرد بجملة الجاز اللغوي المقسم الى الراجع الى معنى
الكلمة ولله الراجع الى حكمها غير الجاز اللغوي المسمى بالجاز في المفرد وهذا
الحجب لا يتكلف لجهلنا متغيرين بل بحكم الجاز المعروف اعم ويوهم انه يندفع
به الاشكال فرد توهمه بان الثاني صرح بان المقسم ليس الجاز المفرد بناء على ان
التكلف والحكم بان المقسم تقسم تقاربان واما ثانيا فلاننا اختار عقائنا لثاوي
اراد بالوضع الوضع بلا قرينة سواء كان مخصصا او نوعيا ولم يبين في الاصول ان الجاز
موضوع بهذا المعنى والحاصل ان للوضع مخصصين خاص وهو التعيين للغير لاقر
وهو المشهور والتقسيم الى الحقيقة والجاز اليه يدور وغام وهو التعيين للغير لا
فيه تعيين الجاز فليكن هذا اقل في ذلك يخرج عن كثير من المراتق واما ثانيا فلان
هذا الاعتراض يترك على المصنف ايضا لانه فرع الاعتراف بالحقيقة والجاز المميز
فاذا عرف مطلق الحقيقة والجاز اخذ الوضع في تعريفهما يقال ان اريد بالوضع
الوضع بالتحقق في اخر ما ذكر والحاصل ان هذا الاعتراض لا يرد على جعل الاستعانة
التشبيهية قسما للجاز المفرد بل على جعله قسما للجاز فكما يبطل به هذا الجواب
يبطل به الجواب الذي اخذنا الشارح وغيره ورايها ان اضافة الكلمة الى اي او
تقيدها او اقتنائها واقتنائها بالقي لا يخرجها عن ان يكون كلمة فلا استعانة
فمنها هو التقديم المضاف الى الراجح المقترنة بتأخير اخرى والمستعاره هو الردود
منه كلمة مستعملة فيما وضعت له **قال** الشارح وهذا في غاية السقوط وان كان
من هو في غاية الحداثة والاشبه بالقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا وتوخر
اخرى مستعمل في معناه الاصيل اعني صورة تنزه من يقوم ليدفع فتارة
يزيد الذهاب ويقدم رجلا وتوخر لا يرتد وتوخر اخرى وهذا اظهر عند
من له مشيئة في علم البيان وحاشها وهو اسقط من الرابع وهو ان المراد بقول
التكالي ومن الامثلة استعانة وصف احدى صورتين متزعتين من امور لو وصف
الاخرى ومن امثال الاستعانة ونظائرها فلا يلزم كونه استعانة والاستعانة
المتعملة في بيان من قبيل اللغة وسادها انما لا تكمل ان التشبيه يستلزم التماثل
لانه استعانة تشبيهية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون كلفا مفردة
كما في قوله تعالى مثل الذي استوفى نارا فاه اترك فيه التشبيه الى الاستعانة
صا واستعانة تشبيهية مفردة ولا يخفى ان هذا المنع لا يبرهن المصنف لانه لا يفيده
كون التمثيل مركبا ولا يتوقف رد عد التمثيل من الاستعانة على استلزامه التركيب
فليكن التمثيل مفردة اجتمعا لا يتامه بل بعض اقسامه اي المفردة

لا نقول هذا التكالي التمثيل من الاستعانة على استلزامه التركيب مطلقا حيث يدل
لكل الاستعانة المفردة بانك تقدم رجلا وتوخر اخرى على انه يمكن توخر غيره
المصنف على وجه يندفع عنه هذا المنع بان يقال مراده باستلزام التمثيل التركيب
استلزام قسمة التمثيل للتركيب يعني ان هذا القسم لا ينفك عن فرد مركب وهذا اظهر
صنف ما ذكره الشارح رحمه الله حيث قال وفيه نظر ببيان بدل هذا المشبه به
يقع استعانة تشبيهية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف لا اختلاج كلام التكالي
لانه قد عد من الاستعانة الحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى ولا
شك انه ليس متأخر عن المشبه بمفردة ولا جاز في مفردة من مفردة انه بل في نفس
الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصيل على ان المنع المشار اليه بقوله لو ثبت ان
بدل هذا التشبيه به يقع استعانة تشبيهية منع كمتد وقوله لا جاز في مفردة
انه بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصيل على ان المنع المشار اليه
بقوله لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعانة تشبيهية منع كمتد وقوله
لا جاز في مفردة من مفردة انه بل في نفس الكلام واعلم ان لمحض هذا الجواب
والجواب الرابع واحد لانه ايضا مع استلزام التركيب لكن مستند ان لا تركيب
في تشبيه حتى لو قلنا اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى الا انه لو لم كان نافعا
بخلاف المنع بهذا التند كاعرف والتند التند اثبت استلزام تشبيه التركيب
بالفعل او لا من المفتاح حيث قال ومن الامثلة استعانة وصف احدى صورتين
متزعتين من امور بوصف الاخرى وهذا الذي يشبه تشبيلا على سبيل الاستعانة
فقد صرح بكون المستعار منه والمستعار له مركبتين **قال** بان الصورة المتزعة
لا تستدعي الامتداد ايترع عنها ولا يقتضي الدلالة عليها لفظا مركبا فليعتبر
عن الصورة المتزعة بمفردة مثل المثل **والجواب** بان دالة المفردة اجمالية
لا تلحق النفس الى المتقدمة المفردة في مفهومه قصدا فلا يقرر الفعل على ان
الصورة منها ولو فصله الفعل بعد فهمه اجمالا لم يبين مذكول اللفظ المفرد
وكيف ان استعانة اللفظ الدال على الهيئة المتزعة هيئة متزعة اخرى لا يجب
ان تكون من الهيئة المفصلة هيئة مفصلة بل لا يكون ان لا هيئة مجزئة وربما
يكون من هيئة مجزئة اذا كان اللفظ مفردة الا ان ذلك الاحمال لغراض
تفصيل الهيئة يحضر تفصيلا ولذلك يكون بيده الاستعانة شرف وفضل
ويمان انه لا يكون الا هيئة مجزئة ان استعانة تقدم رجلا وتوخر اخرى من هيئة
الردود في الذهاب تفصيلا لانها من الفاظ مفردة يستعمل من كل منها الى جهة

من المينة لكن تبينه الرد في جواب الاستفان اجالا او هينة الرد فيه قوه
من جميع هذه الجملة من حيث هو جميع هذه الجملة من حيث هو جميع من تفصيل اما
على قدر تفصيل اجزا الهبة فاجزا الجملة بالنسبة الى الهبة المستعار لنا كالمرد
التي في المفرد واثبت ذلك الاستدلال ثانيا بان مبنى الاستفان التعليل على السبب
التشبيلي وهو لا يكون الا بين طرفين مركبين وذلك لانه عرف بما يكون وجهه متزايا
عن متعده والمتبادر منه الانتزاع عن متعده هو غير اجزائه والافضل بوجه
مؤلف او مركب من متعده وحمل التعريفات على ما يتبادر ووجب بالمرق منه
صاف فلا بد ان يكون كل من طرفيه مركبا وفيه ان صرف التعريف عن الظاهر ليس
باضرب من تاويل الحكم بل هو الطرفين في قوله تعالى مثلهم كمثل الهوى مفهومان
ويجمله حكما على سبيل التوسع وحمل ذلك على الكاف عليه مبنيا على المساحة
لا تخاره مع المشبهة كاهب الله يحفظه ظاهر عبارة التعريف على ان احب
الانتزاع على التاليف لا يجب ان يكون بخروج المتنوع بل التبيين على ان المعتد
هو التركيب الاعتباري لا التركيب الحقيقي الثابت مع قطع النظر عن اعمال الفعل
وتصرفه فالانتزاع لا يتبادر منه الا التركيب الاعتباري لا خروج المتنوع منه
ولو سلم فلا ينتزاع يستدعي ذلك الاكون متعدها مستحقا في الطرف لتركيبه المتا
بلاخره لا حقيقته بل على وجه اسنان عن يمينه هنا **فان** قد جوز صاحب
الكشاف في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نار الآية ان يكون تشبيها
فوقه وان يكون تشبيها واحدا مركبا ولا مزية في ان لا فرق بين المركب والمفرد
الا بان العقل يحكم المتعده امر واحد ماخره من حيث الاجتماع في المركب
ويعتبر واحدا شبيها بواحد فواحد في المفرد قلما لا بد في المفرد من اعتبار
الفاظ موزنة في الطرف وان لم تكن متحدة في نظم الكلام لا بد في المركب فلا يكون
الذي هو الهبة المركبة مذلول اللفظ المفرد **فمن** من يجوز التركيب والتفر
غنا بالتركيب عن تقدير الالفاظ دون التفرق على ان في اعتبار التفرق ايضا
نظام لا يجوز ان يكون التشبيهاات المفردة بتخييل مفهوم المفرد واعتبار التشبيه
بين جزء جزئيهما وفي قد يقع التبدل الثاني بين الاستفان التبعيه والاشيان
وجوب ترك الطرف في التمثيل وجوب افراة في الاستفان التبعيه لانه يقتضي
في المصاير ومثلقات الحروف ابتداء وكلتا مفرقات وشيخ على التارخ في حمله
كله على في قوله تعالى اولئك على هدي من ربهم استفان بعبية وتبشلا ومتابعة ظاهر
عبارة الكشاف وقد وقع بينهما مناظرة فيه ولطفت في هذا المقام فاية الاطباء

ولم يكن لنا عرض على باراده فاعرضنا عنه وان كان لنا فيها ذك مباحث لكن نقول لا
التباس على ذي الاحساس بعد قياس البناء على الاساس فبصيرا البصير والبر والاسع
باسه في المراقب ان يكون من سوي في غير لا حور ولا شاعر **فمن** السكاكي **التخييلية**
ما اي الاستفان **لاحق** **لعناه** **جنا** **لا عقلا** فلا يرد القول ونظاير فانه ليس فعلاه
الامر او همتا لانه يدخل تحت المراد بكلمة ما ولما كان لا لاحق لعناه لاحشا ولا عقلا
شاملا لا يتعلق به قوم ايضا ضرب عنه بقوله **لحق** اي معناه **صورة** اي وضوء
فان القوة كانت بهذا المعنى ايضا **وهي** اخترعنا التخييلة اعمال الهم انا **ما**
فان الانسان قوة لنا تركيب المقدرات وتفرق المركبات اذ الاستفان العقل
تتمى تفكره واذ استعملنا الهم تسمى تخييلة ولما كان حصول هذا المعنى المستعار
له باعمال الهم اما حمت استفان تخييلة ومن لم يعرفه قال **الانث** **جنيته**
ان تسمى وهمة وعذ التسمية تخييلية من انا كلف السكاكي في تفسيره واما
وصف الوهية بقوله **محسنة** اي لا يشوبها شيء من البصير العقلي والحي الفطري بينه
وبين اعتبار السلف فان اظفار المنية عند امر محقق شابه توهم الثبوت للمنية
فما ان اختلاط قوم وتحقق بخلاف ما اعتبه فانه امر وهمي لاحق لانه لا اعتبار اذ انه
ولا اعتبار بثبوته وصرح باللفظ في قوله **ما** **الاستفان** **ما** **الاستفان** **ما** **الاستفان** **ما**
في تحقيقه من التخييل حتى لو حذف اللفظ وقال كالالفاظ لربما يستحق الهم لانه
جعل شاملا ما هو في حقيقة من التخييلية للصورة الوهية او لربما يستحق الهم لانه
تشبيها باثبات الاظفار للمنية كما استشهد **ما** **الاستفان** **ما** **الاستفان** **ما** **الاستفان** **ما**
المنية **صورة** اي التبع **المراد** **مثل** **ما** **الاستفان** **ما** **الاستفان** **ما** **الاستفان** **ما**
الصورة الحقيقة فان الامتار لا تكون حقيقة التبع **ما** **الاستفان** **ما** **الاستفان** **ما** **الاستفان** **ما**
فثبت لنا ما يلزم صورته **ما** **الاستفان** **ما** **الاستفان** **ما** **الاستفان** **ما** **الاستفان** **ما**
المصور بصورتنا لانه من لوازم التبع لا يكل الاعتياد فيه الامسا على ما حققه
المصنف سابقا ولا يقوم الاعتياد الامسا ذكره المقتض وواقعه الايضاح هنا ولم يجر
له اعتمادا على ما سبق من تحقيقه فتعريفه هذا صادق على لفظ متعدي في صورة
وهية محسنة من غير ان يحصل قرينة الاستفان بالكتابة وقد صرح به حيث مثل
للتخييلية باظفار المنية المشبهة بالنعم والتلف ما يذكره المثال ويحلقون معنوا
او يحكموا الاظفار سرجا للتشبيه بالاستفان تخييلية وقد صرح في فصل بيان
جنان حسن الاستفان ايضا حيث قال التخييلية فلما يحسن الحسن البليغ هو

الاستعانة بالكتابة ولذلك استجبت في قول الظاهري لا ينبغي هذا يريد قولك
لا ينبغي ما التيمم فإني صبت قد استغذت ما بكاي
ويريد الاستعانة ان ما قبل ان يغسل اصحاب الظاهري بقى اليه فاروق وقال
ابعد لنا فيما الملائكة في جهنم ابعد لنا من جهنم الدل حتى يبعث لك من مائة
المائة يعني ان ما وقع معنى مثل واخضع لهما حياح الدل ولم يلقى اليه ما ذكر في الجواب
وجعل الاستعانة مكان لان في الآية ليست من قبيل ما الملائكة حتى يذبح عن
الملائكة لان الظاهر عند اشفاقه ونعطفه على اولاده فخص جناحه وتلقينه على الارض
ولذا جند بعينه ووجهه والاشنان عند تواضعه يطأ على من راسه ويخفض من بدنه
ففيه دل على تواضعه باخدي حالتي الطائر على طريقة الاستعانة بالكتابة ويضاف
الجناح اليها قرينة لما فائت من امور الملائكة للمالة المشبهة بها وبعد المصنف
وجودها بدون المكينة جدا اذ لا يوجد له مثال في كلام البلغاء وقال قول الظاهري
ليس فيه دليل على وقوعه بحواجز ان يكون ان تمام شبه الملائكة بطرف الشراف
لاشتماله على ما يكره المعلوم ان الطرف قد شمل على ما يكرهه الشارب لبساعته
ومراتبه فتكون التخييلية في قوله تعالى تاعته للملكي عنها او بالما نفسه لان القوة
قد يكتن حوران الغرام ان المايك غليل الاله اولم فيكون تسميها على حد الجبر
المافيتار الاستعانة والاستعانة على الوجهين لانه كان ينبغي ان يشبهه بطرف شراب
مكروه او شراب مكروه هذا الكلامه يعني تسميها بطلو الطرف او بطلو المايك
على ما ينبغي وليس المراد ان عبارته لا تفي بما قصد من التشبيه بطرف شراب مكروه
على ما بينه الشارح لانه خلاف عبارته ويمكن ان يقال المقام قرينة على ارادة التسمي
بالطرف المكروه او المايك المكروه والاستعانة على ان لا تستعان على ان لا تستعان على ان لا تستعان
يجوز ان يقول فلا تستعان على سبيل الجارات اني الاستعانة ما الملائكة لعدو به واما
استغذت ما بكاي فاعط ما ملاك ولا تصنع وفيه اي نفسي التخييلية
خروج عن الطريق لما فيه من اعتبارات لاحاجة اليها وقد عرفت وجه الحاجة
على اوضح بيان وانه فتذكر **وكان** عطف على نفس وتناول المصدر لتقدير
ان هو منصوب والمعنى فيه تعسف وتخالف **تسميها على سبيل الجارات** ولا
يخفى انه يصدق على كل جاز عقلي فلذا قيد في الايضاح بقوله لجعل اللب للثمال
يد او كما جعل اللب للعتد اي جعل الذي هو لازم المشبه للذي هو المشبه
ولكن ان نطفه على قوله وفيه تعسف عطف فعلية على اسمية وبالحمله يريد
ان نفسين مع كونه نفسا غير يوفق به عقلا غير يوفق به عقلا لانه يحالف تسمين

غير في انه يقتضي كون الاطوار شاملة في صورة وهمية وتفسير غير يقتضي كونها
تصنيفا على ما عرفت وتخالفة القوم فيما الحق منهم لاسيما جارة فيه جارة فلا يرد
ما ذكره الشارح المحقق في المختصر ان صاحب المفتاح في هذا الفن خصوصا في مثل هذا
الاعتبارات ليس يصدق التقليد لغيره حتى يخبر عن عليه بان ما ذكره مخالف لما ذكره
غير لان مقصود المصنف ان ما ذكره متزييف جدا مخالفة مقتضى العقل وما ذهب
اليه القوم باجمعهم **ويجب** ما ذكره الشارح **ان يكون الترخيم تحييلة** **وما ذكره**
ما ذكره في التخييلية من انه لما شبه المنيه بالنعيم في اغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورة
واخترع لوازمه لما فيه اي في الترخيم لانه ايضا اثبات ما اعتز به القوم من لوازم
المشبه للمشبه بعد تصويره بصورة كالتصنيف التسمي فانما ان يلد منه فيلزم من
تعسف وتخالفة الغير واما ان يوافق فيه غير فيلزم التعسف وما ذكرنا اقوي مما ذكره
الشارح انه يلد ان يكون الترخيم تحييلة مع انه ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
واغصوا جعل الله جميعا ما يدل على الترخيم ليس من الاستعانة حيث قال انه يجوز
ان يكون لغير الاستعانة لغرض والاقتضام استعانة للوقوف بالعتد او هو الترخيم
هذا يريد بقوله ليس من الاستعانة انه ليس بجميع افراده منها بل بباقيها
فانه دل على ان الترخيم متحقق بدون الاستعانة او كان المراد هو الترخيم على اطلاقه
فلا يرد على الشارح ما ذكره السيد السند انه يجوز ان يكون المراد بقوله او هو الترخيم
نقط فلا ياتي في حق الترخيم او هو الترخيم مع الاستعانة بل يجوز كما حوز صاحب
الكشاف على الشارح نفسه ايضا في شرح الكشاف فان الاعتصام مع كونه استعانة
بالوقوف بالعتد ترخي ووجه كون ما ذكرنا اقوي انه لا يلد على ما ذكره الاخالفه
للكشاف بكن ما ذكرنا وفق بتقدير الايضاح **واجاب** الشارح عن هذا الاعتراض
بان الامر الذي هو من خواص المشبه لما قرن في التخييل المشبه كما مشبه مثلا كما حملناه
على الجاز وقولنا عبارته عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترخيم لما قرن بلفظ
المشبه به لم يحج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا
قلنا رايت اسدا يفترس اقرانه ورايت جحشا تلاحم مواجبه فالمشبه به هو الاسد
الموصوف بالافتراس الحقيقي والامر الموصوف المتلاحم الحقيقي بخلاف اظفار المنيه فان
يجاز عن الصورة الوهميه ليعق اضافتها الى المنيه هذا وحمله ان حفظ طاهر
اثبات لوازم المشبه به تسمي يدعوا الى حملنا الدال على اللان استعانة لا يصح اثبات
المشبه ولا يحتاج الى جواز في ذلك الاثبات وليس هذا الذي في الترخيم لانه
اثبت المشبه به فلا وجه لجعله بخلاف ما اورد على نفسه انه يلد من حيث ان لا يكون

الترشح خارجا عن الاستعارة وايداعا عليها **احاط** عنه بأنه فرق بان المقيد
والمجموع والمشببه هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وايضا
مقتضى رايه ان الاستعارة تامة بدون **قوله** عليه اليد التمدد بان هذا الفرق
لا يقع لان المشبه اذا كان هو المقيد بوصف كان ذلك الوصف منتمية ولا يتم ذلك
التشبيه الا بالاختلاف فلا يكون ذلك الوصف تقوية وتثنية للمبالغة المستعارة
من التشبيه ولا ينبغي ان يتاين ولا يكون ترشحا أصلا وايضا اذا كان المشبه
هو المقيد من حيث هو مقيد فلا بد ان تستعارة ما يدل عليه من حيث هو كذلك
فلا تتم الاستعارة بدون ذلك المقيد هذا وايضا يرد على الشارح ان مثله
لدي اسد شاي السباع مقذف **له** ليد اظفان لم تقبل
لا شك ان شاي السباع فيه انبثا للمشببه لا للمشببه به وليس منتمية المشبه به
فيكون قوله مقذف وقوله **له** ليد قوله شاي السباع مشتمل للمشببه لا للمشببه
به فلا بد من مجوز في الانيات او في المنبث وان الترشح كما يكون في الاستعارة المصرة
يكون في المكني عنها وهو في الاستعارة بالكناية لم يقرن المشبه به ويمكن ان يبرز
بين التخييلية والترشح بان التخييلة لو حمل على حقيقة لما ثبت الحكم المقصود
في الكلام المكني منها لما عرفت بخلاف المصرفة فان قولنا جاني اسد **له** ليد لو ثبت
فيه اللبس الحقيقي للاسد المستعمل في الرجل النجاع بخلاف الترشح عن انبثا الحي
للاسد فان قاله جاني رجل نجاع لما شبه به ليد لكنه لا يتم في قوله تقاي واعتبروا
بجمل اسديا فانه لو اريد الامر بالاعتصام الحقيقي لكان ما قصد بانه لا يفتقد فلا
يبد من جعل الاعتصام استعارة لما ثبت للعتد **له** اي اراد السكاكي **بالمكني** **بما**
ان يكون الطرف **مد** **له** هو المشبه على وجه خاص اشار اليه بقوله **علي** **ان** **المراد**
المشبه في قوله واذا المشبه انبثا اظفانها هو **المراد** **بما** **ان** **المشبه** **ان** **المراد**
ان يكون شيئا غير السبع **بمرحلة** **امانة** **الاطفان** **التي** **هي** **من** **حواس** **السبع** **المراد** **اي**
الي **المشبه** **فتم** **له** **علي** **ان** **المراد** **بالمشبه** **يفيد** **ان** **المشبه** **المذكور** **يجب** **ان** **يراد** **المشبه**
به **فلا** **حاجة** **له** **تفسير** **قوله** **ان** **يكون** **الطرف** **المذكور** **هو** **المشبه** **بقوله** **ويراد** **بالمشبه**
به **مقتضى** **الاستعارة** **المكني** **عنها** **عند** **السكاكي** **عنها** **عند** **المصنف** **لا** **فعله** **الشارح** **للمصنف**
وقوله **بقرينة** **امانة** **الاطفان** **اي** **ان** **القرينة** **للاستعارة** **بالكناية** **انما** **هي**
امانة **خاصة** **المشبه** **به** **اذا** **استلزام** **الاستعارة** **بالكناية** **التخييلية** **ولو** **حمل** **على** **اد**
القرينة **لما** **امانة** **ما** **هو** **موضوع** **لما** **يختص** **بالمشبه** **به** **لم** **يكن** **المشبه** **لم** **يفد** **وكان** **محتمل**
المصنف **على** **الاول** **فادعى** **فيما** **بعد** **ان** **الاستعارة** **بالكناية** **وجعلنا** **قربان** **الاستعارة**

التي

التي هي قمر من الجواند جعل اضافة الاظفار قرينة للاستعارة **ان** **لفظ** **المشبه** **بما**
اي **في** **الاستعارة** **بالكناية** **كل** **لفظ** **المشبه** **مثلا** **استعمل** **فيما** **وضع** **له** **تحقيقا** **فلا** **يضع** **تفسير**
الاستعارة **بان** **يكون** **الطرف** **المذكور** **هو** **المشبه** **ويراد** **به** **المشبه** **به** **والاستعارة** **للمشبه**
له **فلا** **يضع** **جعلنا** **قربانها** **وامانة** **الاطفان** **قرينة** **التشبيه** **ولا** **يدل** **على** **ان** **يكن**
من **التشبيه** **فلا** **يضع** **ما** **ذكر** **انه** **قرينة** **الاستعارة** **وليس** **مقتضى** **له** **مجرد** **تفسير** **الاستعارة**
بالكناية **كاظنه** **الشارح** **المحقق** **فانه** **حينئذ** **يلغو** **قوله** **والاستعارة** **للمشبه** **لست** **كذلك** **وقوله**
وامانة **الاطفان** **قرينة** **التشبيه** **ويحتاج** **في** **دفع** **الاخير** **لما** **ذكر** **بقوله** **وهذا** **الانه**
جواب **سؤال** **مقدم** **وهو** **انه** **لو** **اريد** **بالمشبه** **معناها** **الحقيقي** **فما** **يضي** **امانة** **الاطفان**
التي **على** **انه** **بعد** **ما** **عرف** **ان** **امانة** **الاطفان** **قرينة** **التشبيه** **اعتبار** **مثل** **هذا** **السؤال**
يقتضي **وقد** **بدل** **في** **الجهة** **في** **دفع** **هذا** **الاعتراض** **وهو** **لوقته** **قادم** **مما** **ذكر** **الوجه**
والمراد **ما** **ذكر** **ليس** **الاجود** **التقوى** **وهكذا** **ايكون** **سعي** **الحجزة** **في** **مقاومة** **الاقوي**
والا **عليها** **ان** **تحتوي** **البیان** **فانه** **من** **طرح** **الادعاء** **فمنهم** **من** **اجاب** **بان** **السكاكي** **قد** **ذكر**
انه **كان** **استعمال** **المشبه** **به** **في** **المشبه** **في** **الاستعارة** **التصحيحية** **بني** **على** **ادعاء** **المشبه**
داخل **تحت** **جنس** **المشبه** **به** **وبذلك** **لا** **يصير** **المشبه** **داخل** **تحت** **عني** **بما** **في** **هذا** **الادعاء**
نصب **القرينة** **على** **ان** **المراد** **بالمشبه** **به** **ليس** **ما** **وضع** **له** **ادعاء** **فاه** **بين** **الادعاء** **والادعاء**
بان **الواقع** **والحقيق** **خلافه** **كذا** **استعمال** **المشبه** **في** **الموت** **بما** **دعا** **انه** **سبع** **بني** **على** **قوله**
الترادف **بين** **السبع** **والمشبه** **عني** **يتم** **ادعاء** **حول** **المشبه** **تحت** **السبع** **بجمل** **اسما** **يه**
قربان **معارفا** **وغير** **معارف** **ولا** **يكون** **التعبير** **عنه** **بالمشبه** **مناقضا** **لهذا** **الادعاء**
ولا **يجوز** **ان** **استعمال** **المشبه** **في** **الموت** **بعد** **كونه** **مرادفة** **للسبع** **استعمال** **في** **غير** **ما** **هو**
له **ومن** **البيان** **انه** **ليس** **بشي** **اذ** **الموت** **ما** **وضع** **له** **المشبه** **تحقيقا** **ولا** **يخرج** **بموجي** **انه** **سبع**
مرادفة **للسبع** **عن** **كونه** **موضوعا** **للموت** **تحقيقا** **كيف** **والسكاكي** **مصرح** **في** **انها** **البيان**
بان **ثبوت** **التي** **ادعاء** **لا** **ينافي** **تفيه** **حقيقة** **ولهذا** **المرتبنا** **نقض** **نصب** **القرينة** **على** **ان** **المراد**
غير **الموضوع** **له** **مع** **دعوى** **ان** **المراد** **داخل** **تحت** **الموضوع** **له** **فان** **ما** **ذكر** **السكاكي**
لا **يتم** **ان** **ادعاء** **ان** **المشبه** **داخل** **تحت** **السبع** **بجمل** **افراد** **السبع** **قربان** **معارفا** **وعين**
معارف **لا** **يناسب** **دعوى** **الترادف** **بين** **السبع** **والمشبه** **بما** **يستدعي** **كون** **السبع** **اعلم**
لغير **الدعوى** **ان** **جنس** **المشبه** **بما** **افراد** **السبع** **كل** **ان** **المشبه** **المخصوصة** **التي** **يجوز**
عنها **تحت** **السبع** **وحينئذ** **لا** **يبعد** **دعوى** **الترادف** **نعم** **لا** **يتعين** **لكنه** **المع** **فيما**
هو **المقصود** **من** **الادعاء** **واوهن** **مما** **ذكر** **اجاب** **به** **بما** **ان** **لفظ** **المشبه** **بعد** **ما** **جعل**
مراد **فلا** **يضع** **استعمال** **في** **الموت** **استعمال** **فيما** **وضع** **له** **ادعاء** **تحقيقا** **فلا** **يكون** **حقيقة**

ونظمت في بطلت الحال او امر محقق كالانبات في انبت النبع البقل والعمر في هزم
الامير الجند فقد اثبت الانبات المحقق قريبة لان كني عنها فل يجعل المكني عنها متلا
للتخييلية فلم يكن استلزام المكني عنها للتخييلية ثابتا لا عند ولا عند غير على ان
مذهب الغير لا يقوم ولا على ابطال كلامه لانه يصدد الخلاف وزينة الشارح بانه
يتم في افساد كلام المصنف لا اصطلاح كلام السكاكي كيف وقد جعل بطلت في بطلت
الحال قريبة وهمة الاستعارة بالكنائية فقد اعترف بالاستعارة التبعية وهو مذهب
لانما استلزم ان ذلك اعتراف باستعارة بطلت لان كونها مكنية ليست لاستعارة
لنطق مؤخر كالانطباع بل لانه ليس مع الحال نطق بوجهه لما كالانبات مع
الريح بل النطق كنبوته وهم محض لثباته اعتراف باستعارة بطلت لمعونة ومعية
لكن ليس ذلك مع حفظ الرد لانه لا انكار في احتمال بعض صور الاستعارة التبعية
للاستعارة بالكنائية بل لا تكلف فتمسيلة بطلت الحال القريبة الاستعارة بالكنائية
لا يلزم ان يكون مع التزام الرد حتى ياتي في القول بالرد ويشهد لما ذكر صاحب الكشف
في الرد على السكاكي رده الاستعارة التبعية الى المكني عنها انه قد يكون تشبيه
المصدر هو المقصود الاصيل والواضح الجلي ويكون ذلك المتعلقات تابعها
ومقصود الغرض والاستعارة حينئذ تكون تبعية **كايوه**
تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اه اسري النوم في الاجبان ايقاظا
فان التشبيه ههنا اما يحسن بين هبوب الرياح عليا وبين القري والاحسن
التشبيه ابتدا بين الرياح والضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم ملاحظا التشبيه
بين هذه الامور تبعا لذلك التشبيه ولا يجمع ان يمكن فيجعل التشبيه بين الهبوب
والقري تبعا لشي من هذا التشبيهات فلا يجمع ههنا رده التبعية الى المكنية عند
سوله ذوق سليم وقد يكون التشبيه في المتعلق عرضا مبتليا وامر اجليا ويكون ذلك
الفعل واعيار التشبيه فيه تبعا حينئذ يجعل على الاستعارة بالكنائية كقوله تعالى
عند الله فان تشبيه العبد الجمل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه في مصدر
الفعل في متعلقه على السوية حينئذ يجوز ان يجعل استعارة تبعية وان يجعل
مكنية كما في بطلت الحال فان لامين تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمسك
ابتدا مستحسن فلان ما ذكر السكاكي من الرد مطلقا مردود ويمكن توجيهه
كلام المصنف بانه اراد قدر التبعية حقيقة لم تكن الاستعارة الحقيقية قريبة للمكنية
اصلا ولا ذلك بطل عند اتفاق الناس و ذلك لانه اذا جعل قريبة المكنية في صور
رده التبعية حقيقة يلزم ان يجعل القريبة في غيرها ايضا كذلك لان الفرق حكم فالرد

يقول

يقوله ان لا يكون تشبيهه في مطلق الاستلزام الاعم من الاستلزام الجزري والجلي خيوطا
ولا كون التخييلية قريبة المكنية اصلا لم يتجه عليه في وجه الرد ما ذكر الشارح المحقق
في شرح الفصاح في بحث الترتيب حيث قال ولت شعري ماذا يفعل المصنف بالاستعارة
التبعية في كل استعارة تبعية تكون قريبها عقلية وكيف يجعلها قريبة على استعارة مكنية
وهذا في غاية القوة وغاية ما يمكن ان يقال انه لما كان مذكرا القريبة في التبعية على الفا
والمفعول والمجوز على ما صرح به السكاكي بين الرد يجعل قريبة التبعية مكنية وانما
في نحو قلت زيدا اذ امرته ضربا شديدا فيجعل زيدا مكنيا عنها في استعارة
في المقول ادعا وانبات العقل تخيلية ولا يجعل القريبة مكنية نعم يتم الرد على السكا
كي لو وجد مثال لتبعية قريبة خالية فلم يكن ههنا يجعل مكنية والتبعية قريبة
ومن وجه الرد كلام من الاساس له بلام السكاكي قلة الشارح وطول الكلام والرد عليه
في حاشية الشرح وزاد في طول كلام السيد السدوم اظن ذلك الاطالة وابطال الامام
اظهر بطلان قاع ضاع عنه شفقة على الادب وصيانة للاذهان **فصل في**
حسن الاستعارة وتعيينه والتميز بيان ما به اصل الحسن وما يزيد في حسن
وتدويره مراتب الحسن ولا يقتصر على ما لو اتمل يخرج من الحسن الى القبح **حسن**
في التبيين اي كل فرد من افراد الحقيقة مفصلة بقوله **التشبيه**
تخصيص بعد التعميم لمزيد اهتمام بشأنه لا يعني وليس المراد حسن كل من هاتين
الاستعارتين والا لكان ذكر التشبيه قائم **برعاية جهات حسن التشبيه** سوي ما
يأتي من ان لا يؤولي التشبيه بحيث يجعل الطرفين متحدين فانه ليس من شرائط
حسن الاستعارة ان توجد فيها هذه الجهة لحسن التشبيه وكما ان اذ الجهة
المعروفة لسببها وهذه الجهة تمام تسبق **قال** في تعصيل جهات حسن التشبيه
كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه واقفا فافادة ما علو به من
الغرض ونحو ذلك مناسب وكان ان اظهر في القول او المقول حقيقة والافق
وجه الشبه مما يتوقف عليه التشبيه لاحسنه وانما كان الحسن برعاية جهات
حسن التشبيه لانه مبني الاستعارة فصحها وحسنها اما ان يعقد وحسنه وفيه
تطورات تعرف **وان** **فصل في** انما ظاهره ان المراد ان لا يشبه كل من الخصيتين
والتشبيه كما في الشرح والصحيح تفسيره بان لا يتم شي منهما كما في المحصر والقصير
المقيد ان لا يتم الحقيقة اه التشبيه صدق حينئذ تحتها فلا حاجة الى دعوى الكنا
ية ايضا وانما قال لفظا اذ التشبيه معني مما لا بد منه لكنه لفظا ياتي اذ ما ذكره
المسبب تحت المسبب به لدلالة على كون المسبب اقوي من وجه الشبه ولذا قيل

او التثنية **على** كونه **غير** كونه **او** **ما** الاضافة لامية اي حكم اعرابا لانا اضافة القاء
 اليه الخاص كجر الازراك **فصل** **الثاني** في بيان على عوض النقص **فصل** **الثاني** في بيان على عوض النقص
 اعرابا من نوع الى نوع اخر **فصل** **الثاني** في بيان على عوض النقص **فصل** **الثاني** في بيان على عوض النقص
 غير في جاني القوم غير زيد فان حكم اعرابه كان الرفع على الوصفية فيغير الى نصب
 على الاستغناء لكن لا يحدف لفظ او زيادة بل الفعل غير من الوصفية لانه لانه اداة
 استغناء لكنه يخرج عنه ما ينبغي ان يكون مجازا وهو محذوف ما اضيف لنا واقيمت
 مقامه نحو ما رايتك قد سافر فانه في تقديره مذكور زمان سافرا لان يقول قوله
 كلمة بما هو ام من الكلمة حقيقة ومنها حكمه ويدخل فيه ما ليس مجازا نحو انما زيد
 قائم فانه يغير اعراب حكم زيد بزيادة ما الكافة وان زيد اقام فانه يغير اعراب
 زيد من النصب الى الرفع **فصل** **الثاني** في بيان على عوض النقص **فصل** **الثاني** في بيان على عوض النقص
 لو كنت في وجه من لفظين فالنقص كلمة بغير حكم اعرابا الاصل الى غير اي الى غير
 الاصل فان زيدك بغير حكم اعرابه الاصل الى اي اعرابه الذي يقتضيه بالاضافة لا ببقية
 شي اخر وهو الجوز المضاف اليه الى غير الاصل الذي حصل من اعرابه امر اخر كالرفع
 الذي حصل فيه بفرعية بصفة المحذوف وثباته له وليس ما عدا اليه الا **فصل**
 الاصل في الاسئلة المذكورة اي الى غير الاصل الى اصل اخر **فصل** **الثاني** في بيان على عوض النقص
 هو ليس زيد بنطلق وما زيد بقيام مع ان المفتاح صرح بانما ليس مجاز زيد
 زيد الاخرجهما بان قال او زيادة لفظ متعدي عنه استغناء واخفا نحو كوني بالله وحيد
 زيد بخلاف ليس زيد بقيام وما زيد بقيام **فصل** **الثاني** في بيان على عوض النقص
 الواضع بالظهور زيادة فائدة اضلا وزيادة الثاني التي لنا كيد التي **فصل**
الثاني في بيان على عوض النقص **فصل** **الثاني** في بيان على عوض النقص **فصل** **الثاني** في بيان على عوض النقص
 يريد به انه قال الحكم الاصل بكونه زيدك هو الجوز اما الرفع فجاز فيه كذا قال
 المصنف في قوله تعالى واستبدل القرية مجازا وليس كونه مجازا **فصل** **الثاني** في بيان على عوض النقص
 بان الاقرب ان يكون المجاز هو الكلمة دون اعراب لانه لا يتم في المجاز بالزيادة نحو ليس
 كونه شي انه تعدي اعراب عن محله وقد صرح المصنف بان اعتبار الجوز ههنا
 باعتبار مشابهة المجاز في التعدي عن الاصل **فصل** **الثاني** في بيان على عوض النقص
 يجب حمله انه نفس الكلمة حيث قال وهو عند الشك ان تكون الكلمة منقولة عن حكم
 لما اصل الى غير فيقول قوله وانما الرفع مجاز لان المراد حكم مجازي منزلة المعنى
 المجازي في المجاز والمجاز شايح المعنى السابق لا بهذا المعنى فانه فكلما استعمل لانه
 عليه قوله وقد يطلق اذا عرض متعلقه في بيان **فصل** **الثاني** في بيان على عوض النقص

التثنية

التثنية عليه افتد بالثلف وخطا بالتعقل عن الزلق عند استعمال المجاز **فصل**
 المعنى من جهة وفي ليست الا الحفظ المذكور ستعرف تحقيق المجاز على وجه يكون مقصودا
 في البيان فالاول **فصل** **الثاني** في بيان على عوض النقص **فصل** **الثاني** في بيان على عوض النقص
 التقدير مجازا اعرابك او عذابه **فصل** **الثاني** في بيان على عوض النقص **فصل** **الثاني** في بيان على عوض النقص
 القرية وان كان الله قادرا على انطاق الجدران ايضا وانه ليس المقام مقام تذكير لخطبة
 وجعله تعبيرنا بغير اهل القرية حتى يقال له استبدل القرية وقيل لنا ما صنعوا كاتبا
 سل الارض من شئ انما رك فانه لا يحدف في مثل هذا المقام المضاف على ما صرح به
 الشيخ عند القادر وسره لك ان القرية في السؤال والتقدير من الامور **فصل**
 الامر انما تامل في القرية الحالية عن اهلها والتأمل فيها والاعتبار بها والتذكر لما كان
 ما يتعلق به المحاط به من المماثل والمماثل **فصل** **الثاني** في بيان على عوض النقص **فصل** **الثاني** في بيان على عوض النقص
 الاصل ليس مثله شي وتغير حكم اعراب مثله من النصب الى الجر بزيادة الكاف هذا
 اذا قيل بزيادة الكاف دون المثل لا قبله لئلا ان الزيادة ثبات منه ورجوعه
 بان الجر بزيادة الحرف سماعا ليس الاخر فاما النسب ونحن نرى بان القوم
 بزيادة المثل يودي الى القول بدخول الكاف على المضمر والى حاجة الى تقديره
 متعلق للمجاز **فصل** **الثاني** في بيان على عوض النقص **فصل** **الثاني** في بيان على عوض النقص
 يكون قصد بهذا المعنى بغير الكاف او المثل زائدا يمكن مع الاستغناء عن جعل شي
 منها زائدا بل قصد مع عدم الزيادة بطريق الكناية التي هي ابلغ من الصريح
 وذكر ان ارجح المحقق له وجهين احدهما وهو ما نقله عن الكشاف وهو انه قد لا
 يمكن ان لا يتخلل فتقوا البخل عن مثله والعرض فيه من اية فكلوا طريق الكناية
 قصد الى المبالغة لانهم اذا انفقوا عن ثأله وعن يكون على اخضر وصفه فقد نفقوا
 كما يقولون قد انبعت لذاته وبلغت اترابه يريدون اتباعه وبلغوه فحينئذ لا فرق
 بين قوله ليس كانه شي وقوله ليس كونه شي الا ما تطلبه الكناية من فايدتها وهاهنا
 تبيينان على معنى واحد وهي تبيين الباعية عن ذاته وهو قوله تعالى بل يريدها مبسوطة
 فان معناه بخل وجوا من غير تصور زيد ولا يسط لنا لانه وقعت عبارة عن الجوز
 لا يقصدون شي اخر حتى انهم استعملوا ما فيمن لا بد له وكذا ان يستعمل هذا فيمن له
 مثل ومن امثلة هذا ويقتضي ان يعلم ان في المثل منه تعالى بنوعه المثل مجاز متفرع
 على الكناية لانه لا بد في الكناية من جهة اداة المعنى الحقيقي وهذا انما يصح فيها يكون
 في وجه المعنى الحقيقي وانما فيها يتبع فلا يصح فهو مجاز متفرع عن الكناية بان هذه الكناية
 لا تقل من محل يصح فيه المعنى الحقيقي وانما فيها يتبع فلا يصح فهو مجاز متفرع عن الكناية

معقول يتبع القلب بخاراً فاطلاق الكلمة مساحبة شائعة تسمية للفرع باسم أصله
 هذا على حد ما حققناه وأما ما يقتضيه الزاوي الصائب فلعلة غير لانه انجازاً واداء
 المعنى الحقيقي للانتقال الى اللزوم فيما لا يتحقق فيه مع امكان تحققه فلا يجوز تلك
 الارادة فيما يتبع حتى تكون كلمة محضة ومما يتعلق بتحقيق هذا الوجه من الكلمة
 وبه تتأخر عن الوجه الثاني الذي ذكره لك ان نفي المثال عن تعالي على هذا الوجه
 لازم لنفي المثال عن مثله تعالي لانه اذا انتفى المثال عن مثله تعالي وعن من هو على
 اوصافه يتبقى منه بطريق الاولى لا من جهة ان يثبت مثل المثال لازم لثبوت المثال
 ونفي اللزوم يتلزم نفي المذكور وما بينهما انه نفي الذي نفي لازمه لان نفي اللزوم يتلزم
 نفي المذكور وهذا لانه لو كان له تعالي مثل لكان له مثله مثله وهو انه تعالى لا
 المثال من الجانبين **واقر** عليك السيد السند انه لا تفاوت بين هذين الوجهين
 الا في باب الكلمة الاحسن العبارة ويأيد ذلك ان كلا الوجهين كذا في النسبة
 حيث نسب النفي الى مثل المثلي وارتد نسبته الى المثال في جميعها الى استبعاد
 لفظه والى على نفي مثل المثلي نفي المثال الا انه فبر من الاول بان يثبت مثل المثال
 ونفي اللزوم يتلزم نفي المذكور ونفي الثاني بان نفي المثال عن هو على الحق ومما
 نفي التماثل منه بطريق المبالغة فالصواب ان هذا الوجه ليس بكلمة بل هو من الذات
 الكلامي ياراد عنه على نفي المثال على طريقة اصل الكلام فيكون المال انه ليس بمثله
 مثله فلا يكون له مثله لو كان له مثل لكان له مثله مثله هو انه تعالى وحيد لا يكون
 لنا وجهان متميزان هذا وقد عرف التمايز بين وجهي الكلمة وانما على اختلاف
 وجه لزوم نفي المثال نفي مثل المثلي فيها وكفي شاهداً في التمايز بينهما انه يوجه على
 الثاني ما لا يوجه على الاول وهو ان لا يتلزم ان لو كان له مثل لكان له مثله مثله لانه
 مثل الذي ما هو الحق به الحاق الناقص بالكامل على ما عرفت في باب التشبيه حتى لو تنا
 والفرق الا في باب التلافة عن التشبيه الى التشابه **فان قلت** فقد سقط بهذا
 الفرق الوجه الثاني **قلت** كالي بصاحب هذا الوجه يقول ينبغي ان يكون المقصود
 من الآية اكثر من نفي المطلق بل انه لا يقتصر عن نفي التشارك لكان قول لا يتلزم
 بحمل اللفظ على ترك ما هو احسن من الغدول من التشبيه الى التشابه في شارة
 هذا المقام فتقول المرأة على هذا نفي المثال ولزوم من اتعاليه انتقال التشارك
 بطريق الاولى ولا يقوم ما ذكرته من وجه الكلمة بل يتعين حينئذ الحكم بزيادة الكلمة
 نعم لو اردت الوجه بطريق الكلمة فالوجه هو الاول وبمقدار نظر سقوط المد
 الكلامي لا يخص الوجه الثاني بل يعم صف ما ذكره الكشف ايضا على المذهب

الكلامي

الكلامي وانه ليس نفي مثلاً المثال وضع من نفي المثال حتى يستدل به على نفي المثال
 والكلمة وجه ثالث يقتضيه التعريف لثبوت المثال بانك لم تقبل الواجب بل لم تقبل
 الاشكاله اذ لو قلقت ذاته لم تثبت له مثلاً فاللازم ان يقال ان نفي المثال عنه تعالي
 نفي المثال عن مثله تعالي فثبت **فان قلت** صاحب المفتاح وراي في هذا النوع ان يعد
 ملحقاً بالمجاز وشبهه لا يشتر كما في التعدي عن الامثلة الى غير الامثلة ان يعد مجازاً
 ولذا لم اذكر الحد شاملاً لكن الغرض في ذلك فلي السلف وكما انه اراد انه لا يرمي بحله
 مشار كما سبق في اتم المجاز واهل لغته متهموه او جعل اللفظ مشتركاً بينهما لفظ
 المجاز لا يصر في الاطلاق الا الى الاول ولا يراه به هذا الفرد الامثلة لكون
 التعدي في جعل اللفظ مشتركاً بينهما اشتراكاً معنوياً اولقياً على السلف كما يستدعيه
 تقسيم المجاز الى هذا النوع وغيره فلا يجه عليه ما ذكره الشارح الحق ووافقه
 السيد السند عليه انه ان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز المعنوي المقابل للحقيقة العرفية
 بتفسيره تناوله وغيره فليس كذلك لا اتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستقلاً في
 غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته فلا يحرف له ههنا راياً ينصرف به
فقلت لا يبعد ان يقال هذا النوع من المجاز ايضا من قبيل نقل الكلمة عما وجدت
 له في غير فان الكلمة وضعاً افراداً او وضعاً تركيباً في كل اعراب في التركيب
 المعني لم يضع له مع اعراب افراداً استعمالاً مع اعراب في نفي وضع له مع اعراب افراداً
 اخرجت عن الوضع له التركيبي الى غير مثلاً القرينة بالنصب في استنباط القرينة موضوعه
 لغتين تعلق به السؤال وقد استعمل في تعيين تعلق بما اضيف اليه السؤال وحينئذ
 يمكن ان يجعل تحت تعريفاتهم المجاز ويجعل مقصود صاحب البيان لتعلق اغراض
 بآياته به فلما رتبته وقد نقل الشارح في هذا المقام تعريف المجاز بالزيادة وتعريف
 المجاز بالحذف عن الاحكام وطول فيه الكلام **واما** عليك السيد السند فوايد في بيان
 المقصود المرام الا اننا خضنا عن الشائبة فتركناه فان اشبهته فارجع اليها وان
 فانك ما كان زيد عليها لكن لا علينا فانك لا تتحمل ما لدينا **الكلمة** مصدر قولك كنت
 به عنكذا الكني من جدي ضرب وكسوت الكون من جدي اتي تكلمت بما يستدل به عليه
 او تكلمت به وارادت غير او تكلمت بلفظ مجازية فاما حقيقة ومجازاً والمعنى الاخر
 من المعنى المصطلح عليه اعني قول لفظ **ان يذهب** لازم معناه مع جواز اراؤه وقد اشار
 الى فائدة قوله مع جواز اراؤه معناه وهو اخرج المجاز من التعريف بقوله **فان قلت**
انما **تأخر** **المجاز** **من جهة** **ارادة** **المعنى** **الحقيقي** **مع** **ارادة** **لارمه** **الا** **انه** **لم** **يقبل** **مخرج**
 به المجاز مع انه احصوا وضع في المقصود ليكون مع الاشارة الى هذه الفائدة شبيهة

فلان الفرق بين الكناية والجارح هو هذا الذي هو الوجه الاول للفرق
الذي ذكره الشكاكي وهو قوله وقرن بيان الاستقلال بينهما من اللزوم الى اخره ليعني
ولا يخرج به الجارح يخرج بعض الحقائق الصريحة كلفظ الضلالة المستعملة في الدعا بحسب
اللغة فانه يصدر عليها لفظا اريد به لازم معناه لكن لا يجوز ان ارادته معناه لا يجوز
حين التكلم بامتناع اللغة ارادة المعنى الشرحي فضلا عن ارادته معه فلا حاجة
لاخر اجماله اعتبارا بضميمة الملزوم الى لازم معناه من حيث انه لازم معناه ولفظ الضلالة
اريد به الدعا من حيث انه موضوع له من حيث انه لازم الموضوع له **فان قلت** ما فائدة
قوله معه وهذا يكفي للفائدة تين مجزئة قوله مع جواز ارادته **قلت** يكفي لما ذكر
لكن فيه التنبيه على ان ارادة اللزوم اصل و ارادة المعنى تبعية ارادة اللزوم و
منه الى اللزوم لا يتسم من قولنا جارح يد مع فتد ولفظ اقبال الجارح مع الامير
ولا يقال جارح الامير معه والتمنع هو الجمع بين المعنى ولازمه على وجه يكون مقصودا
استقلال الاول لا مانع من الجمع على وجه يكون تابعا للاخر ووسيلة الى قصد
وفهمه لكن فيه ان استعمال كلمة مع في قوله مع جواز ليس لا ينبغي ان ارادة معناه
مع لازمه لم يشارك اللزوم في الارادة فتأمل ومعنى قوله اننا نحالف الجارح من جهة
ارادة المعنى الحقيقي ان ارادة المعنى الحقيقي فاروق بينهما فانما جارح في الكناية كما
ذكر في التعريف ومشتقة في الجارح لانه عليه تعريف الجارح وحسينه لا يخرج ما ذكر
الشارح ان ما به المخالفة جواز ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه تناف ولا انه
لا يتصور ظهور ان المخالفة من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه ولا حاجة
في دفعها الى نقد الجواز كما ذهب اليه الشارح **فان قلت** قد صرح صاحب
التلخيص ان قوله الرحمن على العرش استوي وقوله تعالى ليس كمثله شيء كناية مع امتناع
المعنى الحقيقي في حقه تعالى فيمنع ارادته بالتقييد بقوله مع جواز ارادته مع
مخرج كثر لئلا يكايات **قلت** منهم من يقول معنى جواز ارادته مع جواز ارادته
في الجملة وفي بعض المواد فلا يخرج كناية فيمنع جواز ارادته المعنى الجمعي في بعض
الواد ولا يخفى انه في غاية البعد على انه تدخل هذه الكناية في تعريف الجارح لانه يصدر
عليه انما استعمال اللفظ في غير ما وضع له لفلاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع
وقال الشارح في المختصر ان المراد مع جواز ارادته معناه من حيث انها كناية
وامتناع الارادة في هذه الامثلة بواسطة خصوص المادة وهو كلام خالص للتصنيف
مع انه يوجب الدور في تعريف الكناية وتدخل هذه الامثلة في تعريف الجارح والحقيق
انه اذا امتنع ارادة المعنى الحقيقي فهو جارح وما جعل الكاف الامثلة المذكور

من باب الكناية لا كايات وقد صرح باننا جارحات معروفة على الكناية بمعنى اننا استعملنا
في المعنى الكناية كثيرا بحيث قطع النظر عن المعنى الحقيقي فصارت تلك سبب استعانة
في محل امتنع المعنى الحقيقي فانقلب الكناية جارحا لكن اذا فكر المعنى الحقيقي يكون متفينا
بجمل كناية كاي بسط اليد في يد من قدمت يدك لتقضيان في الخلقة فان استعماله في
كناية لا مكان المعنى الحقيقي فيه وبحث بحث لانه لا ان امتناع المعنى الحقيقي قرينة مانعة
عن ارادته لذلك انتفاء **قال الشارح** في الايضاح ان الفرق بينه وبين الجارح من
هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادته لازمه وهو ليس بصحيح اللهم
الا ان مراد بالمعنى ما عني باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له ولازم المعنى معناه الموضوع
له وفيه ما فيه هذا لانه وكان ارادة ان فيه ان المعنى الموضوع له هو الملزوم كما
سيدك وفيما رايته من نسخ الايضاح اي من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه
فلا يخفى عليه شي **فان قلت** قد صرح المفتاح ان الكناية يراد بها مضافا لازمه
حيث قال انا استعملت الكلمة انما ان مرادها مضافا وحيث او مضافا وغير مضافا
معا والاول الحقيقة والثاني الجارح والثالث الكناية فينبغي ان تعرف الكناية بما اريد
مضافا مع لازمه **قلت** ريف هذا الكلام منه لانه لا شبهة في انه كناية اما يقال
لمرسل الجارح لم يجادل له فهو كناية مع انه ليس هناك ارادة المعنى الحقيقي وجعل الموقوف
به ما يستعز به كلامه في الفرق الاول بين الكناية والجارح حيث قال ان الكناية والجارح
لا ينافيان في ارادة الحقيقة بل قطعا فلا يمتنع في قولك فلان طول الجارح ان يريد طول الجارح
من غير ان يكاب تاؤل مع ارادة طول فاسية فانه يشعر بطول ارادته المعنى مع لازمه
وبنا هذا التعريف على هذا لكن فيه بحث لان امتناع الجارح قرينة مانعة عن ارادة ما
ولما بحث نذكر لك وجماز للاسباب ربما ان يجدد لتسا قطك في التماس فانه منجبت
للايات وهو انه يمكن ان يجعل الكناية كناية حقايق صرفة ويكون قصد ما يجعل
معنى بيانها من قبيل قصد النتيجة بعد اقامة الدليل فيكون قولنا فلان كثير
الرماد حقيقة صرفة ذكرت ولا على انه مضاف فيكون التقدير مضاف ولا
يكون هناك استعمال كثير الرماد في المضاف **وقد** لم ينسبه الى الشكاكي مع انه
ذكر في كتابه لانه لا يخفى لا صرح به في الايضاح **ان الاستقلال فيما** اي في الكناية
من الان الى الملزوم كالاستقلال من طول الجارح الذي هو لازم لطول القامة اليه
وفي اي الجارح من الملزوم الى اللزوم كالاستقلال من العيب الذي هو ملزوم للنبذ
الى البنت ولا يخفى ان هذا لا يظهر في الاستعارة لان الاسد ليس ملزوما للرجل الجارح
وكذا في كثير من الجارحات المرجلة ولو جعلت ملزومات بالقرينة فالكناية ايضا

ملزومة بالقرينة **وهذا الفرق** ينبع ان الانتقال في الكتابة من اللزوم الى المدرك
واللزام مالم يكن ملزوما **سند** له الملزوم لان اللزوم من حيث ان
 لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ودلالة للعام على الخاص وفيه انه لو عرف علامة
 الملزوم بين اللزوم والملزوم يتقدم منه اليه لا محالة وان لم يعرف لم يتقدم من
 الملزوم ايضا **وحينئذ** اي حين اذا كان اللزوم ملزوما **لكن الانتقال** من الملزوم
 الى اللزوم كافي في الجواز فلا يتحقق الفرق والسكالي ايضا تعترف بان اللزوم تام يكن
 اخص او سواسيا ولا يتقدم منه الى الملزوم **فان قلت** ان اللزوم كيف يكون اخص
 والعام يوجد بدون الخاص فيكون وجود الملزوم بدون اللزوم **قلت** اراد باللا
 التابع والادب كطول الجاد التابع لطول القامة ومادة في موضع اخر من كتابه
 ان الانتقال في الكتابة يتوقف على مساواة اللزوم للملزم فغير متوقف وان وقع
 الشارع في هذا المقام **وبعد** ظهر الجواب عن رد الفرق من ان السكالي اراد ان
 الانتقال في الكتابة من التابع وفي الجاز من المتبوع ومن الشارع كون الانتقال في الجاز
 من المتبوع الى ما ادرى بما يجوز التثبت عن العتب ويمكن دفعه بان ذلك القصور
 يعني على ان الموضوع له مراد به في قوله الكتابة لكن لتقدم منه الى ملزومه فالمراد
 له في الكتابة تابع في الارادة الى المتبوع وفي الجاز الانتقال من الموضوع له الذي لا يتبع
 المحض للمعنى الجاري لانه الامتثال بالنسبة الى الخارج ولم تعرضه التبعية بحسب الارادة
 ولو بني الكلام على جواز ارادة الموضوع له في الكتابة يكون الفرق بينهما في الجملة
وهي الكتابة لانه اتمام الاول الى القم الاول وان يشبه باعتبار الخبر لانه الكتابة
 المطلوب بها غير صفة **الاستية** كني بغير صفة ولا نسبة عن الموصوف فكانت
 قال المطلوب بها الموصوف كافي عبارة المتنازع ليكون تعريف هذا القم من الكتابة
 بما هو المطلوب منه ولتظهر تعاقبه هذا القم بالفتنيتين الاخرين فمنها اي من الاول
 ما في معنى واحد اي عبارة عما هو معنى واحد **لعله** والطايع جامع **الاسماء**
 فان جامع الاسماء معنى واحد كناية عن القلوب **وسما** ما هي **فمن** **فكان**
 حصل قسم لازم له لازم واطلاق على الموصوف **لقولنا** كناية عن **الانسان** **فمن**
القائمة عن بعض الظاهر **وسمى** **الاحصاء** بالمكنى عنه ليعضد الانتقال
 منها الى المكنى عنه لكن الاختصاص اعم من التحقيق كافي لواحد **والقديم** وعبر
 الحقيقي كانه **الاشهر** زيد بالمضافية او صار كمالا فيما بحيث لا يفيد معنى فيه
 غيره **وقد** **الشارح** القم الاول بان يتفق في صفة من الصفات **أخصا** **بوصف**
معين **فمن** **فمن** تلك الصفة **لقولنا** الى ذلك الموصوف **والقسم** الثاني

بان توجد صفة تنقسم الى لازم اخر لتفسير حملها محضة بوصف لم يتصل به **كذلك**
 اليه وفيه ان تفسير الفتنين على هذا الوجه يجعل اشتراط الاختصاص لعموم الاستدلال
 انه لما ذكر صاحب المتنازع الفتنين تطابقين بهذا التفسير يترك الاشتراط **والبيان**
 ان تخصيص هذا الشرط بهذا القم من الاقسام الثلاثة من غير تخصيص وجعل السكالي
 الاول يعني ما هو معنى واحد قرينة والثاني يعني **فان قلت** المصنف في الايضاح وفيه
 تطرقا للشارح لعله وجه النظر انه قد استقرى من القم الثاني بان يكون الانتقال
 بلا واسطة والبعيد فيما يكون الانتقال بواسطة لوازم مستتلة والكتابة التي
 معني واحد والتي هي موضع معان كلاًهما خالية عن الوسائط لظهور ان ليس الانتقال
 من حي مستوي القائمة من غير الاطراف الى شيء من الالسان **فالجواب** ان القرب
 ههنا باعتبار اخر وهو سهولة الماخذ لبساطتها واستغنائها عن فهم لازم الى احذ
 وتليق بينهما وتكلف في المتساوي والاختصاص والعقد بخلاف ذلك هذا او لا يعني
 انه بعيد ان يكون تطور المصنف لك لظهور ان ما هو مناط القرب والبعد في هذا
 القم سهولة الماخذ وعندها في القم الثاني وجود الواسطة وعدمها **والفرق**
 بين غير فارق **والجواب** بما ذكره الشارع بل بما ذكره السيد **التد** لوم من ان الواسطة
 وعدمها ظاهران في القم الثاني دون الاول **او** الم يكن المعنى الواحد اختصاصا لا يتحد
 وتكلف والبراهنة في القم الثاني بان يكون اختصاص مجموع معان مشتهرا او اختصاصا
 ويمكن دفعه بان القم على هذا الوجه من تعريفات المصنف ويمكن ان تكون القرينة
 عند المتنازع ما يكون اختصاصه ظاهرا لا يتكلف بان يتفق من صفة من الصفات اختصاصا
 بوصف من غير حاجة الى اعمال تكلف مركبة كانت او واحدة والبعيد عنه ان يتكلف
 منه في اختصاصا مركبة كانت او واحدة **الا** انه بين التكلف في المركب على سبيل التشابه
 ولم يقصد اختصاصا لتكلف بالمركب ولا شمول جميع افراد **الاسماء** **المطلوب** **بما**
 يعني ما قام بالغير والمكنى في طول الجاد عند التحقيق طول القائمة ولا كلام المصنف
 حيث قال لمعول كناية عن طول القائمة مشعر بمحمل الضمة على هذا المعنى فلا يخفى
 انه لا يريد بالضمة ما قام بالغير يخرج طول الجاد وان اريد به مدلول الضمة **الفرق**
 بما ذكره على ذلك **بهم** باعتبار معنى حين خرج نحو اجبى طول الجاد فلان كناية عن طول
 قائمة لان طول القائمة هي ضد بان قرينة **فان قلت** **الانتقال** من الكتابة
 الى المطلوب **والاستية** **قرينة** والقرينة فتتان **والجواب** يحصل الانتقال منها بسهولة
 ومن البين جريان هذين الفتنين في القم الاول من الكتابة وكانها اجلا فيه لعدم
 الاطلاع على اشمليتها في كلام البلغاء **لقولنا** كناية عن طول القائمة **طوله** **والجواب**

الحاد ونقص هذا القم بعدد المثال من بين الاسال اشارة الى تقسيم اخر كما اشار
اليه بقوله **والا في كناية** سادسة لا يتوينا في من الصريح **وفي الثانية المقصود**
ما تضمنه بقية ما دل على ايات مهمة بامتنار يعني معين **الصريح** الراجع الى
الموصوف صورون احصاها الى مرفوع مستند اليه لما بهما الفصل الذي لم يخل
عن مرفوع على ما قيل ويخرج المضاف اليه عن كونه فاعلا له كونه فضلا فعددها
عن استنجان اتمام اضافة التي اليه نفسه لان الصفة عين فاعله على ما يقول فاضافة
الصفة ابد الى المفعول او المحقق به ولا يكون له الفاعل قطعا لكن هذه الاضافة
لا تحسن بل تفتح ما لم تضمن الصفة معنى فاما بضمير تضمنت له محالة حين الاضافة
فان الطويل المستدل به الحاد احدى تضمن طول قامة فهذا الاعتبار حسن اشارة
اليه من بعد الاضافة لان اسناد الطول الذي هو صفة الحاد في قوة اسناد طول
القامة اليه بخلاف زيد اصغر نور وهذا التحقيق عرفت ان اسناد الطويل
اليه الموصوف لا يحسنه من حيث انه اسناد طويل هو صفة الحاد بل يحسنه في قوة
الصريح لان الاسناد بلا حلة تضمنه طول القامة فكانه استند باسناد طول القامة
ولقد احرر عليه بان فيه تصرفا بالالات استند اليه الطويل الذي هو حاله كاطنة
الشراح كيف ولو كان كذلك يخص هذا العرف بطويل الحاد وطويل الحاد ويكون قولنا
زيد كثير الزمان كناية سادسة كقولنا زيد كثير زاده وقد اوردنا على طرفة هذا
انه يجب ان يكون طول الحاد تصرفا كناية فيها يصح ما ذكره في جوابه بان اعتبار
الصغير لمجرد امر لفظي هو امتناع خلو الصفة عن مرفوع وما حققناه لا الحاد هذا
السؤال او حقيقه ما عطف عليها وانحة وصفا وانما بان يوقف الاستقبال منها
على اتمال واعمال روية ولا يخفى ان السادعة والمثوية بالتصريح بجارتين فيه هو عريض
قفاه وعريض لقفا وكذا الواضحة والحقيقة بان يكون الاستقبال في كل مرتبة واجبة
ولا يكون كذلك وكانه لم يعمد لان الكناية مع الواسطة مع خلا محالة **ففي**
من الله عريض لقفا فان عرض لقفا وعظم الراس بالاضطراب مما يستدعيه على
بلاهة الرجل وهو ملزوم لنا بحسب الاعتقاد بلا واسطة لكن هذا الاعتقاد
ليس مستلزما بل يخص به واحد دون واحد فلا ينفصل اليه الا بعد اتمال وجه صاحب
المفتاح قولم عريض الوساة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولم عريض
القفا **ما** المصنف وفيه نظرو وجه النظر فحتمل ان يكون ما ذكره الشارح من انه
كناية بعيد عن الابله لانه يقتل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله وحينئذ
يندفع بما ذكره في جوابه من انه لا امتناع في ان تكون الكناية بعيدة بالنسبة الى

المطلوب

المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الاستقبال مسنة
الى المطلوب بواسطة فتنبيه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون الواسطة
او كانت في اقامة المطلوب وتطور المطلوب منه كانه المطلوب نفسه وقد يكون المطلوب
فلا ينبغي التمسك الى العبارة الى الواسطة بل يدب الى المطلوب بل كن وجه
النظر ما ذكره احتمال ضعيف لانه بعد ما قاله الشكا كناية قريبة عن هذه الكناية
لا توجه عليه انها بعيدة لان الاستقبال منها الى الابله بالواسطة فكيف يظن المصنف
بمثل هذه الغفلة ويحتمل ان يكون ان الكناية عن الكناية انما يكون اذ كانت الكناية
مستترة ربما التقى بالزجاج فانه لا يكتفي بكثير الزمان من كثرة احتراق الخطب تحت
القدر فاما ليست كالصريح في المصنف وليس عريض لقفا كالصريح وانما يمكن
من الكناية الخفية كما اعترف به الشكا ولا يخفى لطف هذا النظر ووقته والجواب
عنه ان الكناية الخفية ما كان الاستقبال منها محتاجا الى مثل قبل الاستنار وعريض
القفا لا يشترط ان في الكناية عن البلاهة التقى بالصريح فيحسن ان يكتفي عنها بعريض الوساة
ويحتمل ان يكون بقا كون قولم عريض الوساة كناية عن الكناية فانه يفسدون
البلاهة وليس يقتدر عريض لقفا عنه لا مجرد فرض وتقدير فلا يصح قول الشكا
لنا في قولم عريض الوساة كناية عن هذه الكناية وحينئذ لا جواب له ويحتمل ان
يكون العريض ما لا يكون بينة وبين المطلوب واسطة ولا خفا في ان المطلوب عرض
الوساة الابله سواء قصد به عريض لقفا والابله فلا يجهل ان يكون قريباً وجوابه
حينئذ ان المطلوب مبان عن المقصود باللفظ الاما لا يكون وسيلة الى شيء اخر
بعد افادته باللفظ **وان كان** اي الاستقبال بواسطة فهي بعيدة فضلا عن ان يكون
بكثر من واسطة ولم يقد ولا ابعيدة لئلا يشبه الغطوف فله ولان الامدب
مقابلته الاثبات والتي لا يقابلها التي وتقيه **قولم كثير الزمان** فانه يقتل
الزمان الى كنه احرار الخطب تحت القدر **بها** اي من كنه الاحراق وكذا
كل صير ما في كنه قبله الى كنه الطبايع ومنها الى كنه الاكل ومنها الى
كهن الصيغان بكسر الصاد جمع صيف ومنها الى المقصود وهو المصياص
وبحسب تلك الوايط وكذا سرعة الاستقبال في كل مرتبة وبطو ما خلف الدلالة
على المقصود وضوحا وخفا **الثالثة** المطلوب بما نسبته سواء كان طرف النسبة
مذكورا في صريح فتنفرد الكناية في النسبة او احداها مذكورا صريحا والاخر كناية
فتصح اقامات الثلاثة فالاحتمالات العقلية سبعة اربعة منها اجتماع البلاغ
واثنان منها ولا يطل في منها حصرا النسبة لان المقسم مقيد بالواحد كافي في اثار النسبة

هم لو جعل قوله عليه الصلاة والسلام المتكلم من كل المستعملين من لسانه وبيد كناية
من الاستدلال على كماله في المعروض به بان يقال هو كناية على ان هذا المودعي لا ولا
لا يتل المتكلمين من لسانه وبيد وكل من لا يتل المتكلمين من لسانه وبيد فلو كان كونه قسما
راعا من الكناية كقوله اي قول زياره **انا سماحة** اي قول الكرم لا اله الا الله
يكون الندي تطويلا **والمرءة** تصيق كمال الرجزية **والله** اي المودعي في كونه فوق
الحقبة يتخذها الروايات بيت ثبوت جعل قوله فيه **من كل المستعملين**
على وزن جعفر تام رجل فانه **الادان** ثبت **احصا** من **الخصم** **هذه الصفات**
الك التام اذ اذ بالاختصاص ثبوت الصفات له سواء كان على طريق المضار او لا ذلك
عليه ان جعل السكالي من الصفات بالاختصاص له المتروكة الى الكناية ثم ان
المشرح او حصل السامحة له او ان المشرح محو ومن البين انه لا خصم في بني منا وبيد
ماد كونه قوله في الايضاح فانه حين اراد ان يصرح بانبات هذه الصفات لان المشرح
بعضها في قبة سمي بذلك على ان محلهما ذوقية وجعلنا مضرورة عليه لوجوده في قبة
في الدنيا كغيره فافاء اثبات الصفات المذكورة بطريق الكناية ههنا ثم وجه ارادة
الثبوت بالاختصاص بان الاختصاص هو الثبوت والنفي من غير فارتد ههنا بعض
معناه وفي شرح المفتاح انه مبني على ان الاثبات تخصيص بالذات ولا يخفى ان المراد
ههنا ليس بالاختصاص بالذات وليس ارادة متعلقة بانبات الاختصاص بالذات بل ان
او جعل الاختصاص بمعنى ثبوت الصفات له صار قوله فانه اراد ان يثبت اختصاصا
ابن المشرح بهذه الصفات بمرة ان يقال اراد ان يثبت ثبوت هذه الصفات
ولا يخفى بما حقه والعبارة الصحيحة اراد ان يثبت هذه الصفات له ولا يخفى ان
لو جعل التعريف في السماحة والمرءة والندي للخصم الاستعارة في افاة خصم
لصفات في ابن المشرح لان جميع افرادها اقامت به لا تقوم بغيره اذ الصفة
لا تقوم لمحددين وتكون مبالغة في كمال ابن المشرح في هذه الصفات بحيث التفت
هذه الصفات في عين بالعدم فلا يبعد ان يكون قول المصنف انه مختص بما وقوله
اختصاص ابن المشرح على ظاهرهما وحيث يكون في البيت كائنان احدهما
جعل اثبات جميع افراد الثلاثة له كناية عن الاختصاص واثباتها جعل حلتها
في قبة مضرورة عليه ثباته من الثبوت **فقد ان** **النصر** **بان يقول** **انه مختص بما او**
بحرور يعطوف على ان يقول اي النصر محو هذا القول او يثبت معطوف
على مفعول ان يقول اي محو قولنا انه مختص بما من العبارات الدالة على هذا المعنى
من نحو اخص بما او مات له دون غيره فاجزوا من نحو محو ابن المشرح او ابن المشرح

مح من وجه اخر فاقابل **الكناية بان جعل** اي تلك الصفات في قبة مضرورة عليه
اي على ابن المشرح فافاء اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا ثبت الامر الذي لا يقوم الا
بغيره في مكان الرجل ثبت له ان الصفات تثبت في المكان بصفة ثبوت محلهما ولهذا
كان من قبيل الكناية دون المجاز اذ لا يمنع ثبوت الصفات في المكان لا يمنع ارادة الحقيقة
ولم تكن كناية بل مجازا **ومن** **الخصم** لا يبعد ان يجعل كون هذه الصفات في قبة صحت
على ابن المشرح كناية عن كونها عين ابن المشرح حيث جعل في مكان ابن المشرح **والمرءة**
ومن الكون في المكان الكون بالذات ولا يكون في مكان الرجل بالذات الا نفسه فكانه
قيل ابن المشرح هو السماحة والمرءة والندي **ومن** اي محو قوله في الكون بمثاله
الكناية المطلوب بها النسبة **فقد ان** **النصر** **بان يقول** **انه مختص بما او**
او كرم الابنا خاصة والكرم والمحب اعم من ان يكون من حيث الابنا او نفس الرجل **ومن**
من **الخصم** **بان يقول** **انه مختص بما او** وكذا المراد بالبردين في قوله والكرم في ربه
واما قال **ومن** **الخصم** **بان يقول** **انه مختص بما او** وليس بذلك بطول مجازه
المفتاح حيث وقد بطن ههنا من قسم زيد بطول مجازه وليس بذلك بطول مجازه
باسناد الطويل الى الجاه نصرة باسناد الطويل الى الجاه نصرة باثبات الطول للجاه
وطول الجاه كما يعرف قائم مقام طول القامة فاصح من بعد باثبات الطول للزيد
فان هذا وليس الامر كما ظن المفتاح فان المثال ذو وجهين له نحو الكناية مع الصفة
مع التصريح بالنسبة ووجه الى الكناية عن النسبة من غير كناية عن صفة الثاني ما
يثبت هذه المفتاح وهو انه جعل المحل في ما يحيط به ويشتمل عليه وجعل ذلك كناية
عن ثبوته ليكون نغما فيما يكون فيه التي بالذات ولولا ذلك لا امتنع الحقيقة وكانت
اللفظ مجازا ولا يبلغ على هذا ان يجعل التركيب كناية عن كون الجاه والكرم عينه
لان كون التي بين ردي التي يدل على انه عينه لانه الذي يكون بين رديته والاولى
ما شاهد عينه وهو ان كون التي بين ردي التي كناية عن خاطبه به كخاطبة البردين
وبإضافة البردين اليه يثبت التصريح باثبات الخاطبة الممكنة بالكون بين البردين
على نحو التصريح لإضافة الجاه الى التي ثبوت الطول لكن بطول الجاه له فيكون الجاه
بين نوبه يعني المحل محيط به وحيث يبين ان يكون قوله ونحو التثنية في الصفة
بينه وبين المثال السابق نصا وهذا محتمل **والله** **فقد ان** **النصر** **بان يقول** **انه مختص بما او**
الثاني والثالث كثيرا ما يكون مذكورا كمراد **ومن** **الخصم** **بان يقول** **انه مختص بما او**
حيث يستلزم القم الثالث اذ لا يتصور كون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة
مع التصريح بالنسبة بخلاف القم الثالث فانه لا يستلزم القم الثاني فانه يصح الكناية

عليه مناسباته في هذا المقام تجري ما يجري عليه غير مرة حيث عرف الجواز وقسم الجواز
بمعنى آخر وعرف الاستعانة وقسم الاستعانة لا بهذا المعنى إلى الاستعانة المصروفة
والاستعانة بالكناية على ما صنفناه لك ولتذا ادرج لفظ السبيل يقال التعريض
تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل الجواز ولم يقل تارة يكون كناية وتارة
يكون مجازا واوحي بالمثل لما راي المقام فظنه غفله لكن المصنف على ما هو عليه
كلامه ظن ان اطلاق التعريض على الكناية سابقا من اطلاق العام على الخاص ومضوء
الشكاي التنبه على هذا انقيم التعريض اليما ولي الجواز وظن ان التنبه يحصل
بحرود بيان انه قد يكون مجازا والتعريض به يكون كناية تطويل احقر كانه فذاك
والتعريض به يدل على مجاز لا على كناية او يستحق مستعريف وانت مرشد السالك
مع الخطاب ودوته ثم زاد في توضيح المثال وبين انه يجمل الكناية فذاك وانت
ارادنا صفا كان كناية ثم شبه على قصور كلام المفتاح بقوله لا بد من ان يكون
حيث لم يشتمل كلامه الا على اشتراط القرينة في الكناية والحق معة في هذا التنبه
وان اعتمد التشكاي على اشتراط وجوب القرينة في الجواز وظاف وهو عدم القرينة
في الكناية من جواز ارادة الحقيقة لكونها في تصرفاته على ما ترى وقد شبه العلامة ايضا
على زائد التشكاي حيث قال في شرحه معناه ان عبارة التعريض قد يكون مناسبة
المجاز كافي الصورة الاولى فاما نسب الجواز من جهة استعمال ما لم يخاطب في غير ما هي
موصوفة له وليس مجازا لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون مناسبة
للكتابة كافي الصورة الثانية فاما نسبة الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو ملزوم
له مراد منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من واحد
الى الاخر اذ حاصل ما ذكر ان التعريض ليس مجازا ولا كناية وان وقع فينا نقدر
بعض ما لا يتبع قائل ومما ينبغي منه التفت انه ما نقل السارح كلام الكشاف وان
الاشي في هذا المقام كيف زيف كلام العلامة بان هذا المذهب لم يذهب اليه
احد بل لا يقبله عقل فودي ان يكون كلام يدل على معنى كانه صحيحه من غير ان يكون
حقيقة في ذلك المعنى او مجازا وكناية بل الحق ان الاولى مجاز والثاني كناية
كما صرح به المصنف وهو الذي قصده الشكاي وتحقيقه ان قولنا اذ يستحق
فستعرف كلامه الى على معنى يقصده بتدبير الخطاب فان استعمله في تدبير
الخطاب وقدر من الموضع فكناية وان اذوت بتدبير غير الخطاب بسبب لا يدا
بجلافة استدراكه للخطاب في الايضا اما تحقيقا واما فسادا وتقديرا كان قد يرا
وهم التوضيح تمثيل السيد السيد قدس سره للدلالة الكلام على المعنى التعريضا

بدلالة الحذف مثلا بل تقطع الحذف او اهايته فانه افادة من غير استعمال فيه
يجعل كلام السارح مبيها على الفعلة من مستحققات التراكيب **وهنا** يزيد تحقيق
بني الى الان في ستر لاكتناز فلا علينا ان ننب لك من غير استبان كما ذهب لنا الفياض
المثان وان طال الكلام وكال انام بينك وبين الاقترام لانه منقطع وانام منقطع
فتقول فرق بين المعنى الحقيقي والتعريض المجازي وبين الجواز فانك في الجواز تصيب القرينة
على ارادة المعنى الحقيقي وفي التعريض تريد الحقيقة للانتقال الى المعنى التعريفي من غير
استعمال اللفظ فيه لانه لا يكون اللفظ من غير ارادة معنى اللفظ الا ان المعنى التعريفي
يصرف التعريض الكلية عن الالتفات الى ما اراد به الى الالتفات الى ما هو في عرض
اللفظ وكذلك فرق بين التعريض على سبيل الكناية وبين الكناية فانه في الكناية لا يكون
الانتقال الى غير الموضوع له وان قصد الموضوع له كان للانتقال الى الغير بخلاف التعريض
على سبيل الكناية كما في اذ يستحق فتعرف فان الالتفات اليه وانما يلهي ومعه الخطاب
وغيره على ما **فستدل** اي اجمع في قولهم اطبق القوم على الامر اجمعوا **اللفظ على**
او الجواز والكناية يقال انما استلغ اي مبالغ فيه والمعنى ان الجواز والكناية
بما يولع فيه مبالغة اكثر حيث يولع في تقريره معنييهما وحقبهما قوله ابلغ شاذ
من وجهين احدهما انه اخذ من المريد كقولهم هو اعطاهم للذي يرا والآخر هو انما
انه يعني المفعول ولكن ان تجاوز الشذوذ الثاني الى الجواز في صفة اللفظ يكون مبالغة
في تقرير معناه وحقبة واما لم يجعلوا الالباح من البلاغة فيكون المعنى ان كلاما
فيه كناية ومجاز اللمع من كلام فيه الحقيقة المرة ويكون وجه الالباح كونه الزميمة
لان كثر المبالغة لاوجب البلاغة مطلقا في مقام يستدعي المبالغة قرب حقيقة الالباح
من الجواز لو وقعنا في مقام لا يشع المبالغة **فالت** السارح الحق والسيد السيد في
شرح المفتاح يراذ باللفظ علما البيان على ما هو الظاهر لانه الذي يظهر من الاجماع
ويمكن ان يراذ جميع اللفظ ويجعل اجماع اهل الشبهة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه
المعاني في سائر الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات من الحقيقة اي الحقيقة المضمرة
واما الحقيقة المركبة التي هي الكناية فالمجاز ليس بلغ منها لا شرا كناية في وجه المبالغة
قوله والتعريض تطويل الا ان يجعل عطفا تفسيريا بحقيقة **ان الانتقال**
من الملزوم الى اللازم وهذا متفق عليه بين المصنف والشكاي لانه وان جعل
الكناية ذكر اللازم اي السارح وازادة الملزوم اي المبتوع لكنه جعلنا ساركة للمجاز
في الانتقال من الملزوم الى اللازم لان اللازم مالم يصير ملزوما لا يتقبل منه ويبدو
على كون الجواز ابلغ من الحقيقة ان به الجواز الغير المعقود وهو لفظ المعقود المراد به

المطلق فانه اذا نظر الى ما ارشد بهذا القليل من الجاز كان قائما مقام احده
المترافين فلما ان احد المترافين اذا اقيم مقام الاخر لم يقصد به معنى اخر بل
ذلك المعنى بينه فلا يبعد مقيد لذلك المترافي اذ اقيم مقام السبعة لم يقصد به
الاتك الحقيقة اعني العنصر المخصوص وذلك القيد جردت الحقيقة عندنا به
عارض لما كان بمنزلة امر خارج عن مفهوم المقصر فلا يثبت على قيامه مقام السبعة
فأيدت بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل فيحصلون اصابعهم في اذ انهم فانه يقيد
مبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يقيد تقويزها بصورة ما هو مظهر لها
وهذا الكلام وقع في البين فلنرجع اليه ما كافي والجواز الغير المقيد لا يكون ان لم
من الحقيقة كيف ولا يصدق في حقه **فهو الظاهر فيها كدعوى التي بينت قائل**
السيد السيد قدس سره في شرح المتنازع في بحث الجواز المقيد وايضا في كل من
هذين يعني اطلاق الاصابع والسيد دعوى التي كدعوى التي بينت بان وجود الملزوم
ينبغي وجود اللازم لا مستلزم انكناك الملزوم عن اللازم وقيل ان ما ثبت ان الاست
فيهما من الملزوم في التصور الى اللازم ووجود الملزوم في التصور لا يستلزم وجود
اللازم وكما اشار الشارح المحقق في هذا حيث قال ان مقتضا وجود الملزوم
واللازم ظاهر واما الاشكال في بيان الملزوم في سائر انواع الجواز هذا وكثيرا ما
لا يثبت لمراده فمقتضى ان الاشكال في بيان الملزوم في الذهني فمقتضى بانه بعد
ما بين الشارح في اواخر بحث الجواز للزوم فلا وجه لدعوى الاشكال هنا وكذا في
لان ما سبق بانه هو اللزوم الذهني والتبيين على وجود اللزوم اللازم الخارج فان
ذلك من هذا **واطلقوا على ان الاستعانة بالنسبة لتأني من الجواز اول**
بعد وضوح كون الاستعانة مجازا والنسبة حقيقة ليس كذلك الاطلاق الاول
الاطونيلا واما ذكر المتنازع لافراه بدليل اخر سوى الدليل المشترك بين الجاز
وهو ان النسبة يقتضي الاعتراف بكون المشبه به اكمل من المشبه في وجه النسبة
ثم كون النسبة حقيقة يرد ما حقق ان قولنا زيد كالبدري عن كونه في
غاية الحسن وان نسبة النسبة الى الاستعانة كنسبة الكمية الى الجاز ومما
يجب ان يثبت عليه ان المصنف يعم ان ما ذكره السكاكي للاستعانة مرية على النسبة
فان في النسبة الاعتراف بضعف المشبه به عن المشبه بدون الاستعانة بزيد ما حقق
الشيخ عبد القاهر حيث قال وليس الشب في كون الجاز والكيفية المبلغ ان احدا
من هذه الامور يقيد بزيادة في نفس المعنى لا يقيد بخلافه بل لا يبعد تأكيد
لأبناث المعنى لا يقيد بخلافه اذ لا يبعد رأيت اسدا زيدا من رأيت رجلا يساوي

الاسد

الاسد في الجماعة انما فصله الاول لاشتماله على تأكيد غاية الثاني وكذا الامرية
لكثير الزائد على المصنف في كثرة القري بل لاشتماله على تأكيد فانه المضاف مع اتحاد
المقصود بينهما ووجه الرد ان ذلك لا يصح في الاستعانة بالنسبة على النسبة اذ لا
اسدا يقيد بجماعة الاسد وزيدا كالاسد يقيد بجماعة دون جماعة الاسد ثم قصده
الشيخ بان زاده ان ليس الشب في كل صورة تأكيد ابناث المعنى بخلاف خلافنا واعتنا
المرية في المعنى فربما يكون كافي الاستعانة والنسبة دون غيرها ودونها غير النسبة
كافي رأيت اسدا ورأيت رجلا يساوي في الجماعة **وقال** الشارح هذا استنباط
معنى قد غلط فيه كما هو عادة في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لا تقار بها اليه
ثابتا وايرضا زاده الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ثبوت المرية والواقع
كأنه هو نفسه ان لفظة زيد على ثبوت المعنى ونفيه مع اننا قاطعون بان المفهوم من الخبر
ان هذا الحكم ثابت او منفي وذلك لان الدلالة اللفظية قد تختلف من المدلول **وورد**
السيد السيد بان هذا يعني زيك فائده ان ما نقاه الشيخ حينئذ بما لا يذهب اليه
وهم حتى يدفع فانه لا يوجب ثبوت اصل الجماعة واصل القوي في الواقع فكيف
يؤم اي بها الزيادة فيما بل نفي الجاهل ثبوت الزيادة بوجهين الجاهل ثبوت
اصل المعنى فيه والاصناف ان المتنازع من كلام الشيخ ما فهمه المصنف وان المصنف
والاتباع ساقط هذا **فمن** لو كان المراد ما ذكره الشارح لما في ما نقاه
الشيخ لأبناثه ان اللفظية لمجرد التأكيد فليكن اعتبار زيادة في المفهوم لكن الاضا
ان زاده الشيخ ما ذكره المصنف كانه ليس ما ذكره المصنف كانه ليس ما ذكره الشارح
وان كان ما ذكره المصنف اقوي بل زاده ان ليس اللفظية لافادة في عبارات
مرية في المعنى دون خلافنا والام يمكن المقصود به الحقيقة والجواز معي واحد وهذا
كلام حق والمراد بقولنا جاني اسد لئلا يراد المراد زيد كالاسد والام يمكن لمخلة المبلغ
معه دون زيد كالجمار معي واما التفاوت بادق المساواة في جاني اسد وتأكيد
تلك الدعوى بمجمله عين الاسد وان كان زيد انقص خلاف زيد كالاسد فان
فيه اعترافا بخلاف زيد والاسد سواء فانه لا يولده دعوى القسوة والادعاء لا يقيد
مرية في المقصود بل مجرد تأكيد ومبالغة فيه فأي دليل عليه جاني اسد على تقدير صدق
لا يوجب ثبوت المرية في الواقع بخلاف الخبر فانه على تقدير صدقه يوجب سقوطه في
ما ذكره في هذا المقام **ومن بعيد** ما وقفنا من شرح هذا الفصل الثاني
بعد شرح المعنى الثالث وهما ما بينهما من الغريب والبدائع وتناوله التوفيق
لا تلتج اجلا الشرايع وبصورتنا في انواع العلم باسرار المعارف والبدائع واعتنا

بافاضة معاني بيانك العقلية عن العلوم الرسمية والصناع **سنة** **العلم** **الذي** **هو** **العلم**
وبما استعني في الوقايع **الفن** في اللغة الضرب أي النوع أو الترتيب وكلا المعنيين
يناسب ما حماء فقل أنه في بيان نوع من مسائل تتعلق بالبلغة وترين باستعانة الكلام
الثالث أي الواقع في المرتبة الثالثة من القوت **الثلاثة** فالعلمي الفن الذي هو العلم
لأن القوت مرتبة في تحصيل البلغة وتكميلها أو ثالث الفنون فإنه جعل الفنون الثلاثة
السابقين عليه ثلاثة **علم** **البدع** هو في اللغة المتبدع أي ما فاعل أو مفعول فاضافة
العمل إلى الأول اضافة إلى الفعل وعلى الثاني إلى المفعول أي علم متبدع الكلامين فإن
من زين كلامه بهذه المحسنات فقد أتى بكلام متبدع أو علم متعلق بالكلام المتبدع وقد
كأ بعقل الجدل الذي قتل أو تارة وثلاث ثم قتل الكلام الذي تم ترتيبه **بذلك**
المحسنات به كالحل الذي قتل أو تارة وثلاث ثم قتل في الثالثة **وهو** **الاستحسان**
الشارح المحقق العلي في تعريف المعاني والبيان بمكة يقتد بها على تفصيل أدراكات
جوهرية متعلقة بأصول وضعها واضع الفن ونحو ذلك من الأدوار **الاول** **العلم**
وزاد الحق المحقق في تعريفه زمانه خوفا من زيادة التصديقات بذلك **الاول** **العلم**
فحق قوله يعرف به وجهه يعرف به كل وجه جزوي يبره على سائر
الكلام البليغ أو التلقية بما أورد في هذا الكلام أو أريد إيضاحه بمقتضى الاستعمال
المعرفة السابقة في أدراك الجزئي على طبق ما ذكر في ذلك الشارح الجليل في تعريف
علم المعاني من التفصيل فذكر هنا في شرح قوله يعرف به وجه تحسین الكلام من
قوله أي ينشور معانيها ويعمل إمدادها وتماصيلها بقدر الطاقة محل نظر أو تصور
معانيها إشارة إلى ما يحصل من تعريفات المفهومات الاصطلاحية وهو معان كنية
لا توافق إرادتها استعمال المعرفة السابقة في أدراك الجزئيات ومع ذلك ليسوا أجزالا
في العلم بالمعنى المذكور بل في العلم بمعنى المسائل والمبادئ والمقصودات ونبط الأعداء
فلا يكون من المقصود العلمية وتمايلها وفكره تمايلها ظاهر فيما يحصل من تفسيرات
المفهومات وهي أيضا مفهومات كلية ليست من المقاصد العلمية وتمايلها وكانت
لم يشاهد في هذا الفن سوي تعريفات وتفسيرات على أن لا مستيلة **فبعد**
وغير ذلك لأن المقصود بذكر كل من الأقسام الحكم على كنيته بأنه يحسن الكلام البليغ
الثالث الشارح المراد بوجه تحسین الكلام الموجودة المفهومة المذكورة في صدر
الكتاب حيث قال وينبغي أن يؤخذ آخر ثورت الكلام حسنا هذا ووجه الإشارة
بجعل الاضافة للبعد وحيد يفوت قصد الاستحسان الذي لا بد منه في وجهه **العلم**
أو ما يعرف به بعض وجه التحسين ليس بدقيقا فينبغي أن يقال المراد تحسین الكلام

العلمي

العلمي المذكور في صدر الكتاب بقوله وينبغي أن يؤخذ آخر ثورت الكلام حسنا ولكن أن تشر
بالكلام الكلام البليغ لهم القيد من الكلام ولا ينبغي أن تحسن الكلام البليغ إنما يكون بما
يكون خارجا عن بلاغته والأصاري بليغا بهذا التحسين فلا يكون التحسين للكلام البليغ
وبعد تخصيص الوجه بالوجه الخارجة عن البلاغة جعل الشارح تعريف العلم تاما به
وحكم بأن قوله **بعد** **رعاية المطابقة** أي مطابقة الكلام لمقتضى الحال **ووضع الدلالة**
أي الخلق من التقيد المعوي التنبيه على أن هذه الوجه إنما تعد تحسینة للكلام بعد
رعاية الأخرى ووجه ذلك أنه يكون بأيراد هذه الوجه بدون رعاية الأخرى فليكن
الدور على إضاق الحناير بقوله بعد متعلق بالتحسين وكأنه أراد مزيد التنبيه والأ
فالعلم لا يكفل تخصيص الوجه بالوجه التابعة لوجه البلاغة بغير التنبيه المذكور
أدلة معني لتبقيتها لوجه البلاغة الأقدم لا فساد بها بدونها ذلك أن قول الوجه
التابعة لوجه البلاغة ربما يكون مقتضى الحال ويكون منطوقه التماسها بالوجه المحي
تمت في البدع فنبه على أن التحسين التابع للبلاغة بالوجه المحيوت منها إنما يكون
بعد رعاية المطابقة ووضح الدلالة حتى لو لم يتم بي نسبتها بدون هذه الوجه لم يعد
في الكلام من المحسنات البدعية وإنما ما قبل هذا الكلام على العهد بعيد عن المقام
فالائق مقام التعريف حمل وجه تحسین الكلام على مفهومه العام وإخراج ما يتوي
المحسنات البدعية من الوجه الدخلة في البلاغة بقوله بعد رعاية المطابقة
ووضح الدلالة الوجه البدعية يخرج بعض ما هو أجزالا في البلاغة من الخلق
عن المتناظر ومخالفة القياس والعزلة وضعف التاليف فيه من الجميع في قوله ووجه
تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضح الدلالة ويمكن دفعه بأن هذا الوجه
الدلالة على ما هو المحيوت في البيان أما الوجه على مقتضى عموم البيان فليسوي الخلق والتألف
لأنه مدخل في وضع الدلالة إذ المخالف لقياس اللغة أو القاعدة اللغوية أو الغريب
لا يكون واضح الدلالة وأن توفهم المحي المحقق أنه لا يشا في الوضع إلا الغريبة والعقيدة
مطلقا وأما الشارح فتمت على الجس ولا تعلق له بعلم فلا يقره وحوله في علم البدع وإياه
لو حمل الكلام على الكلام الفصيح أو ما سواه خارج عن درجة الاعتبار خرج عنه **الثالث**
دخول في الفصاحة أو ليس بما تحسین الكلام الفصيح بل جعل الكلام فصيحاً **وغيره**
ذكر أنه لو قال يعرف به وجه تحسین الكلام بعد رعاية البلاغة لكان لخص وأوضح يكون
قوله بعد رعاية البلاغة لخصاً الوجه الدخلة في بلاغة الكلام بلا تكلف لكن رد على هذا
التعريف لو لم يعتبر العهد كأي على تعريفه أنه يدخل في علم البدع حينئذ الوجه
الحسنه للكلام البليغ مما بحث عنه في علم العروض والقوافي وغير ذلك من العلوم الأدبية

اذ بنا نكتب الكلام البليغ حسنا امرية فيه **وهي** **الاجابة** اي الوجه الحسن
لومان **معي** يفيد حسن المعنى ويكون له مزيد تعلق بحسن المعنى وان كان لا يخلو
عن تحسين اللفظ لا يظهر لك في بعضها **والله** له مزيد تعلق بتحسين اللفظ كذا
ولما التمر بالمعنى بكليتها بان لا يكون له مزيد اختصاص باحد المعاني
اما المعنوي بذا المعنوي لان الاعتماد باللفظ يكون وسيلة المعنى فلهذا سمى
ان اصل الحس في الحسنة اللفظية ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس
وهذه المسألة وما يلحق به اما معني الموافقة والمساواة ونحوها في الحقيقة
باللغة في فاته بمعنى الاستواء **وهي** **الطابق** وهو مقصد ومثل المطابقة كالقنات
والمقابلة هي بموافقة الضدين في الواقع في علة واحدة واسوئتهما في ذلك
مع بعد الموافقة بينهما **والضاد** ووجه ظاهره التعلق **التي** يقال طبقا
التي اذ اعتمدت الجملة تحت الضدين وتمثلتهما والبدع ايضا ووجه ظاهره
وقيل المطابقة مصدر طابق بين الشين اذا جعلت احدهما على حد الآخر
وما ذكرنا اقرب مماثل ولا بعد **وهي** **الجمع بين** **مصادره** هذه عبارة المقام
ولما كان مراده هنا المتماثلين المعنوي اللغوي دون الاصطلاحي الكلامي على خلاف
دائمه لانه يذكر الاصطلاحات الكلامية ويريد معانيها الاصطلاحية
تجانبه يجمع المنقول والمفعول فتد المصنف بقوله **اي** **معي** **مقابلين**
في الجملة سواء كان متقابلا للضدين اي المعنيين **الموجودين** **الموارد** على محله
واحد بينهما الخلاف او غايته او تقابل الايجاب والطلب او تقابل **الضد**
والملك او تقابل النضايف وسواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وقيل لا يجد
النضادق تقابلا ولا يسمى الجمع بين الاب والابن طباقا على ما هو الظاهر بل هو من
الظهور اقرب ولكن ان جعل التفسير مجرد قوله معينين متقابلين ويكفي في تقديره
بعد تقييده وتجهل قوله في الجملة متعلقا بالجمع اي الجمع مطلقا سواء كان في جملة
واحدة او في جملتين احدهما جزء من الاخرى او لا والظاهر ان يقول بين متضادين
فضايدا **ويكون** على طبق وهي اوجه وقوله ومن الطباق فتعطف فانك من المعبرين
للفظين اي بسبب لفظين **من** **نوع** قدمه لان لفظ التضاد فيه ام كيف والمشكل
كاجمع الضدين في تركيب جمعهما في نوع واحد من الكلمة وهذا اعرب من التام الثاني
ولانه اكثر وزائعا على التثنية بشد ذلك انه لم يسم شيئا من امثلة بخلاف
اقسام ما يقابله فانه لم يسم الا قسم واحد من اقسامه وقد حكم الشارح بانه لا يوجد
الا هو ومن لا تعطف لما القياه لك وبما القياه يقول هذا التقسيم نظير

الاطلاق **تحت** **اسم** **نوع** قوله تعالى **وتسمهم** **الاطلاق** جمع يقط على وزن عضد او كلف
بمعنى يقطان **ومر** **نوع** اي نيام **او** **فعل** **نوع** قوله تعالى **حي** **ويست** **الخرق**
نوع قوله تعالى **لما اكسبت** **عليها** **ما اكسبت** لا يخفى ان البايع مرتبة رجال
الثلاثة حسن ما في هذه الامثلة من الطبقات وكيف وقد وقع المشكل بين الضدين
فيما الاتفاق كما وقع الموصوف المحكي منه بينهما الوفاق فتشاهد التطبيق فيها
من وجهين **قال** **القاضي** اي لما ما كسبت من خير وعليها ما اكسبت من شر لا يتبع
بطاعتها ولا تنصرف بمعنيها غيرهما وتخصيص الجيز بالكتب والشر لا كساب لان
الا كساب فيه اعمال والشر تستقيم النقص وتجدد اليه كان اخيرا في تحصيله
واعمل هذه عبارته والاعتماد هو الاضطراب في العمل **او** **نوع** **نوع** **نوع** **نوع**
من نوع والقيمة تعقبان يكون ستة اقسام اسم وفعل واحرف وفعل او اسم وفعل
فهذه اقسام ثلاثة تتضاعف باعتبار التقدم والتأخر ولم يسل المصنف الا القسم
الاول واما امثله للام للتقدم فيقول **نوع** قوله تعالى **قوله** **تعالى** **ومن كان**
سافرا **فاحيئا** **قال** **الشارح** فان الموت والاحياء متباينان في الجملة وقد ذكر
الاول بالام والثاني بالفعل وهذا اما يستقيم لو كان الميت والاحياء معا **ها**
لكن قال المصنف اي صالة لانه يراه هذا ويبيده ما بعد من قوله تعالى **فاحيئا**
له وزا يبيد في الناصر **قال** **القاضي** مثله من هذه وانفرد من الضلال **وهو**
له نور المحج **ويكون** **تجميع** **التشبيه** على طبق ما ذكره الشارح الجليل بان المراد التشبيه
ان كنت فطنا فعلى فمك التقويل او بالجملة فالظاهر ان الاحياء متباينين
يقابل الموت فاما ان قيل اشدا على الكفار رحما يبينهم واما تشبيه **للفعل**
المقدم فيقول في الايضاح **بصان** وهو اليوم الروح مندول **ل**
فقد ذكر الصون لفظ الفعل اولا والذل المقابل له بلفظ الاسم واما **قال**
الشارح الموجود من الاقسام الثلاثة هو الاول فقط **وهو** **مولد** **لا** **تصير** **اشياء**
هذه المقامات بما وقع بل رد على ما وقع يكن نافلة فتال الحرف واللام للصحح
كل يصير وعلى السقم ما يقع هذا وما ذكر من التفصيل لا يبي الا بالطباق بين لفظين
واما الطباق بين اكثر فتد اقسامه باعتبار اجتماع الانواع الثلاثة والتقدم
والتأخر لا غير ذلك وضبط اقسامها الى فطانتك **وهو** **سافرا** **ان** **اي** **المطابقة**
على طبق وهي الجمع وهو عند الشارح للطباق كانه دعاه اليه تذكير الضدين وعارة
الايضاح والطباق يقيم الى طباق الايجاب وهو للتفصيل والتفسير وهو ليس بذكر
نوت لان التذكير باعتبار الخبر هو الاكثر من الاكثر وظهور ما سنعين الداعي عن

عن الايضاح طباق الاعراب كما في كاشفة مرت بهذا فيهما **طباق** **المتك**
 قاله المصنف وتبعه الشارع وفي ان جمع بين فعلين متصدا واحدا ما ثبت
 والاخر في واحداهما امر والاخر في المثال الاول للاول والثاني لثاني
قلت يخرج عن بيانه محالست بعالم وانما علم او انما عالم ونحو احسبك انسانا
 ولست بانسان ونحو ضرب زيد او ما ضربت عمل ولا تضرب زيدا وقد ضربت
 بكرا والاولى وهو ان يجمع بين الثبوت والافتقار **قوله تعالى ولكن انزلنا**
لا يعلمون اي ومد الله وصدق وعدك لجملة وعلم تكفرهم **علمهم** **حاشا** **اللعنة**
الذي اي طاهر هي الحياة الدنيا ويعملون عن الباطل الذي هو الحسنة
 الاخر او يعملون طاهر الحياة الدنيا التي هي وسيلة النوات ولا يعملون باطنها
 الذي هو وسيلة الحياة الابدية كما قاله دم عن اخره فها فلون **قوله**
تعالى لا تحسوا الناس واخوتهم في الحكم ان يحسوا غير الله في حكم ما هم وبها
 فيها حسنة ظاهرا وكين **قال** المصنف قبل منه قوله لا يعصون الله ما امرهم
 ويعملون ما يؤمرون اي لا يعصون الله في الحال ويعملون ما يؤمرون في المستقبل
 وفيه نظرا لان العصيان ايضا بفعل المأمور به فكيف يكون الجمع بين فعله وفعل
 المأمور به تضادا وهذا وفيه نظرا من وجه اخر ايضا لان ما امرهم باي ان يحكم
 لا يعصون حالا ويتقوا بقاء لم يعصوا ما امرهم ويعملون ما يؤمرون **قوله**
 لا يعصون بمعنى لم يعصوا غير عن الماضي بالمستقبل قصدوا اليه استمرار عدم
 العصيان فيها معني وقتا فوقتا كما في قوله تعالى لو نطيعكم قد سبق **وقال**
 الطباقي قد يكون ظاهر الا ذكرنا وقد يكون خفيئا نوع خفا كقوله تعالى مما خاطبا
 اعرقوا فادخلوا انارا طابق بين اعرقوا وادخلوا انارا وامثلة في الامتنين بالجمع
 بين هاتان وتلك والشارح لم يلقه اليه تفسيره هذا البرد كما يشعر بان
 لا يقول بهذا التقسيم وانما هو غير الظاهر اذ خل في الحق بالطباقي حيث قاله
 ومن الحق بالطباقي قوله تعالى اعرقوا فادخلوا انارا لان ادخال الانار يستلزم
 الاحراق المضاه للاعراق **وعنه قوله** ما هو غير الظاهر تام يكن بين الفعلين
 والامتنين تضادا بل جعل التضاد يتصرف في احدهما او فيهما في الاستعمال
 فان اعرقوا وادخلوا صلاان لا تضاد بينهما وانما حصل التضاد بحمل مفعول
 نارا ولذلك هاتان وتلك ليستا الاسم اسان فليس هناك تضادة ان انما صار
 متضادين لتصرفهما بحمل المشار اليه بهاتان فبعد انما وتارة
 بعيدا في الجملة لا بعد انما الا انه اورد في مقام التمثيل للطباقي ما هو ملحق به

مبطل

استطر الماهو بصدده وتبين على جريان هذه القيمة في الحق بالطباقي ايضا فوقع
 انه وقع في هذا التقسيم لا ساق الحق بالطباقي الغير الظاهر ويحل عرض الشارع
 غير هذا امساع يتفطر له من بينهم الى التوجه بدقايق القصد فراغ فكن ذلك الاول
تجد **ومن الطباقي** لم يقل ومنه ليل الى اليوم اليه من تعلقات تتم الطبقات ليل
 طباق الاجاب وطباق التلب فيقع في جعل من يله طباق الاجاب **قوله** اي قوله
 ابي تام في مرتبة ابي فمثل محمد بن محمد حين استشهد واذا قوله ما ضبطه ما
 بعضهم تدبيرا بالذات المهمة وباليان الثانية الموحدة والجمع ومن صححه بالما المهمة
 لم يرد الا قسمين شدة الرواية والذرية اذ ليس من تعالي التدبير ما يناسبه المعنى
 الاصطلاحي بخلاف التدبير فانه التزيين بالديناج على ما في القاموس والتزيين
 عليا في الدستور **قال** **الشارح** دمع الارض المطر زيتها ويناسب المعنى اصطلاحا
 الذي نقل المصنف تفسيره بان يذكر في معنى من المدح او غير الوان لقصد الكافية
 او التورية وينبغي ان يفهم بالالوان معان متضادة اذ لو لم تضاد فكان من القسم
 الثاني من الحق بالطباقي فالتدبير بمقتضى ظاهر هذا التفسير ان من الطباقي
 والحقبة في جعله من الطباقي نظرا ولا يظهر وجه تخصيص التدبير بما قصد الاول
 الكافية او التورية من دون ان يمتثل الحجاز وانما قال من الطباقي دفعا لقوله **قال**
 قسم له كايوم تخصيصه بانهم اودعوا القسم انه من القسم الثاني الحق به والتضاد باعتبار
 المعنى الحقيقي **قوله** **باب الموت** **قوله** **باب الموت** **قوله** **باب الموت** **قوله** **باب الموت**
 وفي هذا الثاني تبينه على ان المراد بالالوان في تعريف التدبير ما فوق الواحد في الموت
 المعقولة منه عند مرفوع في البيت خبر بعد خبر ان قواني العنيفة على عمله القسم
 اذ من جملة انبائه **قوله**
 وقد كانت البصر القواصم في الالوان الماتر وهي الان من بعد ميتة
 على ما ينبغي في رد المعجز على الصدر هذا لا ينبغي ان هذا الالوان قوله في شرح البيت
 ولم يدخل في ليلته الا قد صارت الشيا من سندس خضر من شيا للجنة فانه
 واضع في جعل الخضرة للسندس وهو الموافق للعرف لانه اذ اذكى اصل الثوب
 بجعل اللون صفة الاصل لا الثوب فالوجه ان يجعل خضر مرفوعا خبر مبتدأ محذوف
 اي هو خضر ويجعل الجنة صفة سندس **قال** **الشارح** اي ارتدي الشيا
 الملحقة بالدم هذا اقاله شيا الموت شيا مات فيها والاضافة لام في ملازمة
 ويصح ان يراد شيا الموت ما تلط بها بدنه وصارت كشيا لبسها والاضافة اليه
 الموت لانه لبسها الموت حيث لبسها بحبيبه وفي جمع الثوب اسان لانه تعدد جرائه

حتى البسته كإجراة ثوبا فالمعنى ارتدي الدما فإنا نلتصق الدما اللين
ولم يقص يوحه الأولى من سند من صدره والسند من يوقا الديباج معرب بل الخلاق
والقص من الشاب الحمر إلى القتل أو نصب السيف ومن الثاني الحياة الأبدية
أولاد الجنة واللذة والغلب والقتل والحياة متضادان فالبيت من قبيل كناية
وقال الشاعر لا ينبغي الكناية فيه إلا من لا يعرف معنى الكناية **أقول** الوقوع
في معنى الكناية لا يتصور إلا بان اللون ليس كناية بل ارتدا الشياخ الحمر والسند من
المشعر **الجواب** أن المراءاة الأولى أن دخلا في قصد الكناية لأن انتمها كتابات
ومثل المصنف لتدريج التورية بقول المزيدي هذا غير العشر الأخضر
وأنور المحبوب الأصفر أسود لوجيا لا يبيض وأبيض فوادي الأسود حتى ربي
العدو والأزرق فياخذ الموت الأحمر **قال** الشاعر فالمعنى العزيب المحبوب
الأصفر والآن الذي له صفرة والبعد هو الذهب وهو المراد هنا فيكون
تورية وذكر الألوان لقصد التورية لا يقتضي أن يكون في كل لون تورية وذكر
الألوان لقصد التورية لا يقتضي أن يكون في كل لون تورية كما يؤمنه البعض
أقول المشابهة من ذكر الألوان بقصد الكناية والتورية أن لا يخرج الألوان
بينهما ولا منع من الاجتماع فالأولى أن يقال قول المزيدي مما أجبه فيه
كلاهما فما سوى الأصفر كناية فاعبرار العيش الأخضر كناية عن تذكر العيش
الناعم وأسوداد اليوم الأبيض عن طول الحال الحسن وإيضاح العزوب جانب
الزواجر كناية عن ومن البينة كما أن سواده كناية عن قوتها **أقول** يحتمل أن
يؤراه بالمحسوب الأصفر المحبوب الجميل لما ان نبات الأصفر كناية عن نسا
الدوم المشتهرة بالحسن فيما بينهم **قال** عليه السلام لأصحابه في الترسيب
لي عزق توبك هذا لكم في نبات الأصفر كأنه زوار المحبوب أي عدوله عنه كناية
من الفقر والعجز التام فالمثال للكناية وكأنه لم يجد المصنف لغير التورية
مثلا وهذا المثال أيضا غير متيقن فكانه لم يذكر للتورية مثلا ههنا
ويعلق به أي بالطباق شيان أحدهما الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل
الأخر نوع يتعلق مثلا السببية والدوم **أقول** تعالى **أشد على الكفار رحمة**
بينهم فإن الرحمة وإن لم تكن متعابلة للشد لكنها متعينة بن الدماء الذي يقابلها
والشد وسبب العتق الذي يقابل الرحمة ولا ينبغي أن سبب المقابل له غير مجامع
معه كما أن سبب المقابل للشيء مقابل له غير مجامع معه **قال** أن سبب المقابل للشيء
تقابل له فيدخل في تعريف الطباق على المقابل لذات التي وحينئذ يتجلى أنه

سببي

سببي أن يقدم قوله ودخل فيه ما يخص باسم المقابلة على قوله ويلحق به ويمكن دفعه
أن المراد بقوله ودخل فيه أنه دخل في الطباق والمحقق به بقرينة أن بعض الأسئلة
المذكورة بالمقابلة مما ذكر فيه المحقق بالطباق ومنهم من تكلم وقال هذا أن الشيا
وإطلاق في الطباق والمحقق به بقرينة إلا أن غيره من الطباق عرف في المقابل فنته
على التفاوت بذكر لفظ اللاحق وهذا التكلف يندفع الأمر أن قال المصنف عليه
قوله تعالى وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتستقوا من فضله فأن يتعاقبا
الفضل يستلزم الحركة المضادة للسكون والعدول من لفظ الحركة إلى لفظ اتعاقبا
الفضل لأن الحركة ضربان حركه لمصلحة وحركه لمفسدة والمضاد الأولي لا الثاني
هذا وفيه أن السكون أيضا ضربان فينبغي أن يعدل عنه ويمكن دفعه بأن العدو
من الحركة إلى اتعاقب الفضل من التنبه بين السكون والبصيلة ويمكن أن يجعل كناية
لكمة العدو لما في اتعاقب الفضل من التنبه على أن كل ما يندفع به من فضل الله
لا مدخل لمعنى العبد حقيقة **قال** الشاعر ومنه قوله تعالى أغرقوا فادخلوا
ما زال أن ادخل النار يستلزم الإحراق المضاد للإغراق وقد مر ما يتعلق به
مذكرنا بينهما الجمع بين معنيين غير متقابلين غير منهما بل متقابلين متعاقبا
الحقيقتان كما ذكره الشاعر ويبيح أن لا يخص بتمام التضاد بجمع ما يتضاد معيافا
الحقيقتان بل يجعل منه ما يتضاد معيافا الجاز بان المشهور أن إذا اعتبر من المعنيين
مبدأ في اللفظين أبرز المعنيان في صورة التضاد بين فالحسن راجع إلى المعنى بهذا
الاعتبار أن هذا الجمع لفظين معناه متضادان فالحسن عائد إلى اللفظ لا إلى
المعنى فلا يجمع جعله من الحسنات المعنوية **أقول** أي دعهل شاعر خراجي
رافضي **أقول** لا ينبغي أن يترجم على المراد يا سأل من العيوب فيكون التكميل يعني
الثام المستعمل في المسألة من **أقول** يعني نفسه غير عنه رجل تمكنه الوصف
بالجمل **حكم الشيب** هو كالمشيب للشعر وتباضعه **قال** الشاعر أي طرظورا
تأما جعل الصحك كناية عن الطور التام أما لأن الطور التام للشيب يجعل
صاحبه مضحكة للناس أو لأن الصحك يستلزم ظهور ضاحي من مستورات السنين
أما في ذلك الرجل يذكّر الموت والتأسف على زيان الشباب فلا تقابل
بين ظهور الشيب واليكال يكاد يكون بينهما تلامح لكن بين المعنى الحقيقي للصحك
واليكال تقابل ويمكن أن يراه بصحك المشيب سؤره لشيب الشيب بوجه
من قوته وتلبسه وبالكال الحزن فحينئذ يكون من أصل الطباق **ويسمى الثاني**
المضاد لأن المعنيين المذكورين الغير المتقابل قد مر باللفظين يوهان الضاد

ان التفسير واحد من المتوافقات والتفسير واحد من الاضداد **وهو** اي من المعوي **لما** **النظر** وتسمية هذا الاسم والتوفيق اي جعل الشيء موافقا للشيء الذي ضم اليه في الخياطة بطريق نقل الاسم من افعال المتكلم اليه في مقام المتكلم به ولو جعلت هذه الثلاثة بنيات للمفول كانت تسميته باسم صفات الاجزاء كالتنسيق والابتلاف **وليس** **التناسب** **والتوفيق** **وهي** **جمع** **امر** **وما** **يناسبه** **شابل** **للتطابق** **والمشاكله** **ومرات** **النظر** **فاخرج** **بقوله** **لا** **الاعتناء** **الطباق** **والمراعاة** **بالاعتناء** **مما** **هو** **مصدر** **المتضادين** **بالعق** **المفسر** **بما** **يفصح** **الطباق** **رأسا** **بقي** **المشاكله** **انه** **جمع** **امر** **وما** **يناسبه** **مناسبة** **الجواز** **في** **تغيير** **واحد** **فلا** **يد من** **قيد** **بجها** **وقد** **اهمله** **القوم** **ولا** **يبعد** **ان** **يقال** **من** **الجمع** **للجمع** **في** **التركيب** **بالجمع** **في** **التعريف** **الجمع** **في** **التركيب** **ايضا** **يصدق** **عليها** **لا** **القول** **ليس** **جمع** **المتشاكلين** **في** **التركيب** **جمع** **المتناسبين** **اذ** **المتناسب** **حصل** **بالجمع** **وانما** **عدل** **عن** **عبارة** **المقارن** **وهي** **الجمع** **بين** **المتشابهات** **لانه** **لا** **يصدق** **على** **جمع** **المتناسبين** **لا** **بالمناسبة** **كالقول** **في** **الشمس** **والقمر** **مما** **لنا** **من** **التنزيل** **ما** **ذكر** **بقوله** **من** **والشمس** **والقمر** **مما** **لنا** **من** **الزجاج** **الشمس** **والقمر** **في** **وضع** **الابتداء** **وقوله** **مجتبان** **يدل** **على** **الجزء** **اي** **مجتبان** **مجتبان** **اي** **يدل** **ان** **على** **مدد** **الشمس** **والقمر** **جميع** **الاقوات** **كذا** **ذكر** **الطبيعي** **وما** **لنا** **من** **شعر** **البلغا** **ما** **اشار** **اليه** **بقوله** **مخوقله** **اي** **قول** **البحر** **في** **صفة** **الاستدراك** **المهزولات** **كالتنسيق** **اي** **الافوس** **المجنيات** **من** **عطف** **الفود** **وعطفه** **خناه** **لا** **الهم** **جمع** **هم** **مبيرة** **اي** **مخوفة** **الاقوات** **جمع** **وترو** **ومن** **لطايفه** **هذا** **التناسب** **انه** **جمع** **مهورات** **تجمع** **بشيء** **في** **الخارج** **وجعل** **الخارج** **المثال** **الاول** **الجمع** **المتناسبين** **والثاني** **الجمع** **ثلاثة** **متناسبات** **وقال** **وقد** **يكون** **بين** **اربعة** **لقول** **بعضهم** **للمتعلق** **الوزيرات** **ايضا** **الوزير** **اسم** **عبد** **شعبي** **القول** **يوشى** **العق** **محمد** **الخلق** **والله** **يؤنس** **اسم** **المهلب** **الساج** **بصفة** **اسم** **المفول** **بين** **هكلم** **مفعل** **مما** **وهم** **ابو** **المهالبة** **وذلك** **الوزير** **كان** **من** **المهالبة** **واسم** **مفعل** **عليه** **السلام** **على** **في** **صدق** **الوعده** **ذكر** **في** **تفسير** **لكن** **اي** **انه** **وعده** **رجلا** **ان** **يقم** **مكانه** **حق** **يعود** **اليه** **الرجل** **فذهب** **الرجل** **وبني** **سنة** **وهي** **عليه** **السلام** **ثابت** **في** **هذا** **المكان** **سنة** **حق** **تذكر** **الرجل** **وعاد** **وعقود** **يوسف** **مستغن** **عن** **البيان** **وشعب** **موقوف** **بالعبادة** **والضلالة** **وخبر** **الله** **عن** **خلق** **محمد** **عليه** **السلام** **بقولك** **لعل** **خلق** **عظيم** **سنة** **فايشه** **رضي** **الله** **عنها** **عن** **خلقه** **قال** **خلقه** **القرآن** **ومن** **امثله** **ذكر** **ما** **المصنف** **وفيه** **اكثر** **من** **اربعة** **قول** **ابن** **رشيق**

ما **صح** **واقوي** **ما** **عنه** **في** **الندي** **من** **الجزء** **المأثور** **من** **قيد** **سليم** **احاديث** **تروى** **بما** **التي** **من** **الحا** **عن** **الحزب** **من** **كف** **الامير** **سليم** **قال** **فانه** **ناسب** **فيه** **بين** **الصحة** **والقوة** **والسماع** **والخير** **المأثور** **والاحاديث** **والرواية** **ثم** **بين** **الشيء** **والخبر** **والجواز** **كف** **سليم** **من** **في** **البيت** **الثاني** **من** **صفة** **التزيين** **في** **الصفة** **اذ** **جعل** **الرواية** **لصاع** **من** **كبير** **كاي** **يقع** **في** **سند** **الاحاديث** **فان** **التي** **اصلنا** **المطر** **والطر** **اصلنا** **البحر** **على** **ما** **يقال** **ولم** **اجعل** **كف** **المدح** **اصلنا** **للبحر** **تبالغة** **هذا** **اللام** **ومما** **في** **البيت** **الثاني** **وعقل** **عنه** **ومن** **تبعه** **انه** **جمع** **التي** **التي** **كثرة** **لتفسير** **الرواية** **في** **كال** **القوة** **بكثرة** **ويصلح** **لحد** **التموه** **بلا** **لكن** **التي** **في** **في** **هذا** **والصفة** **انما** **ما** **ادناه** **من** **كون** **تلك** **الاحاديث** **اصح** **ولا** **يجوز** **ان** **صفة** **الصفة** **وتكثر** **الراوي** **وهو** **في** **الاصح** **من** **الامور** **المتناسبة** **فليست** **الطيفتين** **خارجتين** **عن** **التناسب** **ذكر** **تبيان** **لطايف** **البيت** **كايوم** **وما** **اي** **من** **اعا** **ت** **الطيف** **بما** **يتم** **بعض** **تشابه** **الاطراف** **وهو** **ان** **يتم** **الكلام** **بما** **يناسب** **ابتداء** **وهو** **في** **المعنى** **والتناسب** **قد** **يكون** **ظاهرا** **محملا** **ذكر** **الابصار** **وهو** **يدرك** **الابصار** **وهو** **اللطيف** **الجزء** **اي** **العالم** **فان** **اللطيف** **يناسب** **ما** **لا** **يدرك** **بالبصر** **والجزء** **تتأ** **ما** **يدرك** **شيئا** **لان** **المدر** **للي** **يكون** **خيبر** **اي** **كذلك** **الشارح** **وفيه** **نظرون** **لان** **الجزء** **هو** **المدر** **للي** **لا** **ما** **يناسبه** **قال** **اولي** **ان** **يقال** **الحيز** **يناسب** **كونه** **مدر** **كالابصار** **لان** **الجزء** **هو** **المدر** **فيحقق** **المناسبة** **باعتبار** **العموم** **والخصوص** **وقد** **يكون** **خيرا** **قال** **المصنف** **ومن** **خفي** **هذا** **الضرب** **قوله** **تعالى** **ان** **تعذبهم** **فانهم** **عباد** **ك** **وان** **تعذبهم** **فانك** **انت** **العزيز** **الحكيم** **فان** **قوله** **ان** **تعذبهم** **يؤهم** **ان** **الفاصلة** **الغفور** **الرحيم** **لكن** **اذا** **انغم** **النظر** **على** **ان** **الموجب** **هو** **العزيز** **الحكيم** **لانه** **لا** **يفهم** **من** **يتحقق** **العذاب** **الامن** **ليس** **فوقه** **احدي** **يد** **عليه** **حكمه** **وهو** **العزيز** **اي** **القادر** **من** **قولهم** **عزة** **يعن** **كبر** **يعز** **عليه** **ومن** **المثقل** **من** **عزيز** **اي** **من** **غلب** **سلب** **يجب** **ان** **يوصف** **بالحكمة** **لانه** **لا** **يؤهم** **ان** **العقد** **ان** **خارج** **من** **الحكمة** **لان** **الحكيم** **من** **يصنع** **التي** **في** **حكمه** **هو** **احسن** **حسن** **اي** **ان** **تعذر** **لم** **مع** **استحقاق** **العذاب** **فلا** **افراد** **عليك** **لا** **احد** **في** **ذلك** **والحكمة** **فيما** **فعله** **هذا** **اللام** **وتبعه** **الشارح** **ومن** **قول** **واستقال** **علم** **الاعلم** **ان** **الحكيم** **ليس** **من** **الاطناب** **بل** **لا** **يد** **من** **الوصف** **بالعلم** **الحقيق** **تكمن** **من** **العقبة** **المستحق** **العذاب** **لا** **يد** **من** **الوصف** **بالحكمة** **لانه** **لا** **يفهم** **من** **يتحقق** **العذاب** **الامن** **ليس** **فوقه** **احدي** **يد** **عليه** **حكمه** **والمستحق** **على** **الفعل** **قد** **يكون** **متفوقا** **بالقدرة** **فيمنعه** **حكمه** **والعلم** **فلا** **يستفاد** **في** **التفوق** **فلا** **مطلقا** **بمجرد**

لا يحتاج تحسين المسألة الا لفاظحة ان يعيد في المحسنات اللغوية ولا يخفى
ان هذا التعبير يلام كل البلاغة كون الافتراح يعني الاستداع فانه سوال
مستعجل لم يسمع قط من طبع الحجة والقبض وامثال بقوله **فان قيل**
الامانة اي في ذواتك لانه تفاوت بين الشاهدين فالاول وقع
في الضميمة باعتبار وقوعهما في كلام صادر من شخص واحد يقال لا يجوز اطلاق
التقص على الله تعالى وان اريد به الذات بدون المسألة ولعل ذلك يكون
اطلاق الا لفاظحة عليه توقيفا ولم يوجد اطلاق النفس على ذاته فبعلaque
انه لا يقوم امور الشخص بنفسه يقوم امور تعالى بذاته بنفسه نفس ذاته
كما ان محله ونصبه كذلك **والثاني** وهو ما يكون وقوعه في ضميمة تقدير
عوقوله تعالى قولوا امنا بالله الى قوله **صبغة الله** ومن احسن من الله
صبغة ونحن له عابدون فانه لم يقع المعنى المراد اعني التطهير في ضميمة
الصبغ تحقيقا اذ ليس في الكلام صبغ **فان قيل** لا بد من
قبيل له على الف ووزم اعترافا ووجب حذف عامله لذلك وحذف عامله
جمعة اخرى وهو ان المصدر لا يضاف الى فاعل الفعل لا لبيان النوع وكان الاصل
صبغ الله صبغة فلما حذف الفعل تحول فاعله الى مصدر فاضيف اليه
وكما كان كذلك يجب حذف عامله صرح به الرضي و اشار الى وجه كونه
من قبيل اعترافا بقوله **والثاني** اي ما ينبغي عليه الامر في وقوعه في ضميمة
تقدير هذا وهذا اولى من شرح الشارح حيث قال ثم اشار الى بيان المسألة
ووقوع تطهير الله في ضميمة تقدير والاصل فيه ذكر التطهير بلفظ الصبغ
فما نكل ان الصاري هو المصون ولازم في ما اعترض به من قوله
وتقولون انه اي الصبغ هذا الما الاصغر والغنى في هذا الما المصغر
قال القاموس ويجعلونه منزلة الحنان فقال الله تعالى للمسلمين قولوا امنا
بالله صبغة الله اي غشنا الله في الايمان الذي كالمنا الطوبى صبغة من صبغ يده
بالماء غشها فيه او تلون الله من صبغه كمنه ونضرة لونه لا تصبغكم
باخذ المعنيين هذا اذا كان الخطاب للمؤمنين او قولوا امنا بالله صبغة الله
باخذ المعنيين لا صبغنا باخذها اذا كان الخطاب للنصارى **والثاني**
منه ما وقع للشارح المحقق في شرحه للتلفظ وشرحه للمفتاح انه اذا كان
الخطاب بكفار فالمعنى انه امر الله المسلمين ان يقولوا لم قولوا امنا بالله وصبغنا
الله بالايان صبغة لا كصبغنا ولا يخفى ان الخطاب يقول للنصارى لا يفتيد

الا ان الصاري بهذا القول لا امر المسلمين بان يقولوا اللهم قولوا **محبس الايمان**
بالله صبغة الله بالمسألة بعلaque انه كالتطهير الا بالصبغ في اعتقادهم لا يظهر
الا بالايان في الواقع **قال** المصنف هذا كما يقال لمن عرس النجار عرسا
يعرس فلان يريد رجلا يستطيع له الكرام ويجلس اليهم **وتحقيق** ان عرس كما
يعرس فلان يحتمل ان يكون لما ورد في الحديث امر الجنة بيضا وانما غشها الله
الصلح ومنه **المراد** وجه في اللغة الارادة واج وفي الاصطلاح **ان يزوج** اختلف
في تصحيح نسخ المفتاح ففي بعضها صبغة الخطاب وفي بعضها صبغة الغاية المجهول
فالتركيب من قبيل جيل بين العير والزوان وبيان في العلم الذي ملكته **بين**
معنيين في **الشرط** **والثاني** وهذا التركيب منهم لا يحصل منه مفهوم جامع مانع
للمراوحة من غير تكلف **قال** الشارح قال ما استفدت من كلام السلف ان
يوقع الارادة واج بين معنيين واقعيين في الشرط والجزا في ان يرتب عليهما
معنى واحد ولا يخفى ان هذا لا يستفاد من العيان على ان المتبادر الواحد من كل
وجه مع ان الواجب ان يحمل على ترتيب معنى واحد بحسب الجنس فان لجام الفجر
ولجام الهوى ليسا متحدين الا في جنس اللجام فلا بد من الاستعانة بالامثلة في
فهم المقصود ومنهم من قال ان يراوج بين معنيين في الشرط والجزا بان يقارن
اخرهما بالشرط يقارن الاخر بهذا المعنى في الجزا بواسطة ان المقارن للجزا
المقارن للشرط يقارن لما قارن الشرط ومنهم من قال ان يقارن بين
معنيين في الشرط وبين معنيين بان يقارن يعني هو الشرط يعني ومعنى هو الجزا
معنى **الشارح** المحقق في شرح المفتاح الثاني اراد من الاول **وقال** في
في الشرح والمختصر وهو فائدة لا قال من المراد وجه في قولنا ان جازيت
فتكلم على اجلسه فانعت عليه هذا وفي كون الثاني ارادة من الاول **وتحقيق** اذا
اورده في المختصر ترك بينهما والعبارة او قوب الثاني بل او قوب من توجيه ما
استفادة من السلف **وتحقيق** دفع القيص بتقيد المعنيين اللذين وقع
الارادة واج بينهما وبين الشرط والجزا بكونهما متحدين في الجنس كما يقيد الارادة
على توجيه الشارح بكونه في ترتيب معنى مخصوص عليهما بقرينة الامثلة هذا
ويستغنى ان لا تحصر المراد وجه بالمراد وجه بين الشرط والجزا ويجعل منه نحو التوجيه
الناهي عن جماعه فله الهوى اصاحت الى الواجب في هذا المعنى فانه يشار الى
المرتب من الشرط والجزا المراد وجهين في هذا التحسين الذي في قاتا ان يؤول
لشرط والجزا بما يشمل هذا التركيب فقط ان يحتمل هذا الحقا بالمراد وجه

ج

القول اي قول المختري او ما في الثاني ومنعني عن هواها على اي لزم
في النوي اصاحت الى الواجب اي استتمت الى التام الذي يشي حديثه وزينه
 وصدقته فيما افترى على وكان افترانه قبل قيل بني لنا في اذ حينئذ
 اتصال الاضاحه بنهي الناهي على ما في الحديث ومثله قوله ايضا **اذ احسب**
اي تخاربت الغرسان المذكور في البيت السابق **بوقافاضت** اي سالت
دماؤها اي دما المقولين منها **تذكرت** البقية من الغرسان **ففاضت**
دموعها ومن قال دما الغرسان يعني وما سفلوكنا فقد تكلمت بلا حاجة **وبنه**
المنهي باسمي **العكس** والبدل وهو ان يقدم على جز بوجوه
 ذلك الجز او ما يفيد معناه فيمثل من لباس لم وانتم لما لم يكن وقد نزل به
 المصنف ويمثل نحو عادات السادات لسوء العادات وبيادة العادات
 يجعل السادة مصدرا بمعنى السادة نحو عادات السادات سيادة العادات
 وبيادة العادات **والغرض** على ظاهر عبارة التعريف بان يصدق على ردة
 البحر على الصدر في النظر والشرقات **الشارح** العيان الصيغة ما ذكر بعضهم
 حيث قال النقص هو ان يقدم في الكلام ما اخر ويؤخر ما قدم هذا ولا يخفى عليك
 انه لو قال النقص هو ان يقدم في الكلام ما اخر ويؤخر ما قدم لكي والذي يشكك
 ويصعب فعه انه ما الفرق بين ردة البحر على الصدر والعكس حتى صار الاول
 من الحسنات اللطيفة والثاني من الحسنات المعنوية **ويقال** ان يقال فيهما
 نحن فيه الحسن باعتبار انه يجعل المعنى الواحد مرة مستحقا لتقديم لفظه ومثا
 مستحقا لتأخير بخلق ردة البحر على الصدر فان الحسن فيه باعتبار جعل لفظ
 صدرا وعجزا من غير تصريف في معناه في هذا التقديم والتأخير ثم طاهر التعريف
 يصدق على القلب على قوله

السادات

السادات وما ذكرنا اقرب بالعبارة ويخرج من بيانه نحو من عادات السادات
 سادات العادات فانه لم يقع العكس بين احد طرفي الكلام سواء كان بمعنى طرفي
 النسبة او كما بنى الكلام دون بياننا **من ان يقع بين معنيين** **الشارح**
يخرج من الميت ويخرج الميت من الحي ومثما ان يقع بين متعلقين فغيره
 في جملة واجد يخرج من الحي من الميت ويخرج الميت من الحي **ومثما ان يقع بين**
الظن في طرفي جملتين اي كما بينهما سواء كان طرف النسبة او لا **والاخر**
في طرف النسبة وهو فيه الطرف ومن جملة هذه القيم ان يقع اللفظان نفسا في
 النسبة في الجملتين كما اشهد **الشارح**
 طرقت باحرار الفنون فيلنا • ردا شيئا والجنون فنون •
 مخين تعاطيت الفنون وطلنا • تبون لي ان الفنون جنون •
 وفي جعل الشارح ذلك مما وقع العكس بين طرفي جملة بقا بالما ذكر المصنف
 مشا وقع بين لفظين في طرفي جملتين بحيث لا يخفى **وهو** **الشارح** لما يسمع
 به تعريفه من انه الرجوع على الكلام السابق بالنقص اوله رجع عن الحكم الثاني
وهو **الشارح** على الكلام السابق **النقص** **لكنه** وانما قال لئلا يظن ان نقص الكلام
 السابق لو لم يكن لئلا كان مفسدا للكلام فلا يكون محسنا **ان قلت** اذا كان
 النقص لئلا كان من دواخل البلاغة فلا يكون تابعا **قلت** كان ان التقيد
 قسما كذلك **لكنه** **الشارح** اي زهير **والذي** **الشارح** اي لم
يحيى **القدم** اي تقدم العهد على بل يحاها القدم **وهو** **الشارح**
جمع ربح كالربح والارباح في الضاح وقد جمع على ارواح لان اصله الواو قلبت
 في الراء بالكثر ما قبلنا وذاك بالكثر في ارواح هذا او كان من ابقى الباقية
 تقع الالتماس بالارواح جمع ربح وقوله وغيرها الارواح عطفت على المخدوف
 بعد ذلك اشركا اليه فلا داعي الى جعل الواو فيه زيادة وجعله في قوة بلي
 غيرها كما في الضاح **والقدم** جمع ربح بالكثر وهو مطر يدوم بلا رعد وبرق
 او يدوم خمسة اوسنة او سبعة او يوتا وليه او اقله ثلث الهار او الليل او
 اكثر ما بلغ ذلك الكلام السابق على ان تقدم العهد على الذي رواه انكها على
 بدالة اذ لو قال لم ينعما بالقدم محاسنا القدم كان كلاما واضحا مؤهلا لان قابلية
 تقوه بلا يشعر به فلما قال بلي علم انه نقص الكلام السابق فيما الاخبار نحو هسا
 القدم وتغيرها الارواح والديم مقبولا لطيفا وكذا قوله فاق هذا الدهر لا اقله

فان نقض السابق بقوله لا يحسن الاضراب والنكته في ذكر لا التنبيه على ان ما
 بعد اضراب لا ترق والنكته في الاخبار او بما هو غير واقع لظننا رخصه **وط**
 الكنية والحرز والدمش والحيث بالوقوف الذي اراد على ما نقله المصنف
 واطنار انه يمكن رسوم الديار في بصره ويمكن خيالنا في نفسه حيث لم يبق
 او لا انه محال القدم وانما على نقول وهذه النكته مما هي من داخل البلاء
 لا لا يخفى والشارح المحقق ظن ان ما ذكر المصنف بيان نكته النقض فذرع مسا
 يربك كذا ما لا يربك **في التورية** وهو في اللغة اللفظ **والاشياء** تعدد
 او هو اي اذ حال في الهم **وهو ان يطلق لفظه معناه** قريب **وهو**
في البعد لقريته خفية وانما ترك المصنف ذكر القرينة لوضوح ان
 الكلام السليغ لا يستعمل في المعنى البعيد **والقرينة** وانه لا يتحقق بعد المعنى
 المراد مع وضوح القرينة **واللفظ** ايضا في انه لا يلزم من ان يكون للفظ معنيا
 بل يجب ان يكون له معان متعددة وكلما يكون الظاهر اكثر تكون التورية
 اوفر والكلام اشدح فالمختصر الواضح ان يقول هو ان يطلق اللفظ على غير
 ما وضع له بقرينة خفية مما لا يتعلق بايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة
 في وضوح الدلالة فهو اخل في اصل البلاغة فكيف عذر من البليغ ويمكن
 ان يقال رعاية ما ينبغي في وضوح الدلالة من البيان حتى لو بلغ من الخفا
 حيث لا يبينه المخاطب لم يكن بليغا او لا يفيد توريته حسنا لغوات اصل
 البلاغة وكون رعاية الوضوح على وجه يكون ظهور المعنى المراد محتاجا الى
 تأمل وتجاوز عن بادهي الراي من الحسنات البديعة **واعلم** ان التورية
 لا يجب ان يكون بالنسبة الى المخاطب حتى لو نسب قرينة واجهة عند المخاطب
 خفية على السامعين حتى لا يتقوا له الا بعد مزيد تأمل كان في الكلام تورية
وهي ضربان **مجردة** وهي التي تجامع شيئا مما يلام المعنى القريب القصة
 العقلية فتتقوى صروثا ثلاثة فالأول ما يجامع شيئا مما يلام المعنى البعيد
 لكنه لم يلتفت اليه لانه لا ينافي التورية بل التورية الايتاني مما يلام
 المعنى البعيد واقلة القرينة **وهو** قوله تعالى **الرحمن على العرش استوي** فان
 معناه الظاهر الاستقرار وليس هناك ما يلامه وفيه بحث لان العرش يلام
 الاستقرار وبعد للاستقرار لا للاستيلاء وانما يلام الاستيلاء على العرش
 باجر الاحكام وازال الاستباب منه حيث حسب ما تقتضيه الحكمة **ومنه**
 ترك تعريض الامكان بقرينتها ببيان مقابلهما والمرحمة قد سبق معنى اخذ

في علم البيان وقد اجمعنا في قولنا رايت امدا له لبدا اصفان لم نقل **وهو** قوله
 تعالى **والنبا نبينا احبا** فان المراء ما يد معناه البعيد كاللقدرة ولا فاء
 الكال جمع اليد وقد قرن به ما يلام المعنى القريب وهو البناء ونطلب البعد
 لكن طلبه اليد اكثر فلا يبره ان ذكر البناء لا يبرح التورية في اليد لانه لا يلام
 المعنى البعيد منها وقد يجمع في الكلام توريان كل منهما مرحة للآخر كقول
 القاصي ابي الفضل عياض على ما في الايضاح وان عياض على ما في الشرح يصف
 ربيعا بارعا
كان ان يكون احدي من لابس **لشهر** توريان او اثنا من الخليل
 او الغزاة من طول المدي فرت **فان** تفرق بين الجدي والحمل
 حوت اي فسد عقلنا من باب قصر وفرح وكرم فان في الغزاة تورية حيث
 ارتد بنا الشهر الى الشا ولورج يد الجدي والحمل فانه يلام المعنى الحقيقي
 اللغوي وفي الجدي والحمل تورية حيث ارتد بهما المعنى البعيد وهو البرهان
 دون ما هو حقيقة اللغة وذا الغزاة ترشح لنا ومثله بيت السقط
هـ اذ اسدق الجدي اقرب الى الفتي **مكارم** لا تخفى وان كذب الخال
 الجدا البحت والتم الجماعة من الناس والخال المحيلة والمطنة فاليقينه انهم
 بيان الشارح او ترشح تورية تورية في بيت السقط دون شعر القاصي مما
 لا يلتفت اليه **فان قلت** **كان** من شهر الشتاء فكيف يوجب هذا و
 بعد لابس لشهر توريته بوجه الربيع **قلت** **وهو** انه لما نزلت الحلة
 وقتا يجب ان ينزل فيه الجدي ظهر في الحلة اثار الجدي لان الوقت للبرودة
 البيتين من التورية على تفسير اهل الظاهر من المفسرين واهل التحقيق
 منهم من يجعل الرحمن على العرش استوي متفرعا من الكنية وقوله والنبا نبينا
 ما يد مثلا وتفصيله في الكشف فوافقا لدلالة الاعجاز قد استدل في مفرده انه
 عن معناه مثلا على معنى اخر فضلا عن النقل على بعيد لكن لاضنة في الامثلة
قال المصنف اعلم ان التورم ضربان ضرب يصير مستحكا حتى يصير اعتقادا
 وضرب لا يبلغ ذلك المبلغ ولكنه في مجري في الخاطر ولا يلتفت اليه لانك تعرف
 خاله ولا من اعتبار هذا الاصل في كل شيء على التورم يعني لا ينبغي الاسام حيث
 يصير اعتقادا لانه اخلال وانما ينبغي رعاية القيم الثاني والمحافظة عليه **وهو**
 هذا في التورية على المخاطب مثلا وانما في التورية على السامع فلا لامل **ومنه**
الاشياء صحة المحقق شريف زمانه بثلاثة اوجه بالمعنيين ومثله ومثله

مرة في فائدة خلق الليل وهو السكون فيه وقايد خلق النار وهو الاتفا
 من فضل الله فيه على الترتيب من غير تعيين لان السامع بنفسه يعرف ان السكون
 قايده خلق الليل وانتفاحي من الفصل قايده النار ولا يلزم من جعله نمت
 فيه ليلة التعيين لليل تعيين السكون في الليل من قوايد وجود النار وانتفا
 الفصل في النار من قوايد وجود الليل واللف والنشر هنا باعتبار رد قايده
 الخلق الى الخلق لا باعتبار رد المظروف الى الطرف اذ هو بهذا الاعتبار
 في هذه الآية تقسيم ولف ونشر فاحفظه فانه مما انعم الله علينا ولم يمتد
 لوجه الشارح الجليل فاجاب عن الاشكال بانه لا تعيين في صيرفية لانه
 يحتمل الرجوع الى النار وتبعه المحقق شريف زمانه في شرحه للمفتاح وسفر
 ان القصد الى التعيين وان لم يكن المعين كافيا وافيا كاف في التقسيم والشارح
 معترف به هذا ولا يلزم من كون خلق الليل للسكون ان يجب فيه السكون
 ولا يجوز مخالفة ما اراد الله لانه لبيان معطوف يندبه فاغلب ما يتعلق به وفلكه
 ولتتبعوا من فضله **وانما الى ترتيبه** وذلك قسما بان يكون على عكس ترتيبه
 وان يكون مخالفا لترتيبه **قال** الشارح وليتم الاول معكوس للترتيب والاول
 مختلط للترتيب وسماه في شرح المفتاح المشوش والاول المعكوس **وقيد**
 بعض من على تعيينه وثوق المشوش بكسرها والواو في القطع المشوش المخلط
 وانكر القاتوس ثبوته في اللغة وقال وهو الجوهري صوابه المشوش **فان**
 اي قول ابن خونس بالتمسك والتمسك المشوش والواو والمجبة على وزن
 تنور والمجوش الشيخ الطبراني كنيته من رزق الله **كيف استلوا** استلوا عنه كني
 ووجهي سنة **وانت خفف** وهو الرقل العظيم المستدير يشبه به الكفل في
 العظم والاستدارة **وعضن وعزال** خطأ هو العزال وقد اليفضن **ورقا**
 الخفف والثاني كونه هو شمس واسد ومخرجوه او بها ومجاعة وازاد بقوله
والثاني ذكر المتعدد على سبيل الاجمال **فانما الى ترتيبه** فانه
ان هو او **انما الى** فقد ذكر اليهود والنصارى اجمالا بصير الجمع او قولها
 اجمالا وعلى الثاني كلام الايضاح ثم ذكر ما لكل من الفريقين او القولين ولما كان
 المتعدد المجهول منهما سواء كان القولين او الفريقين شرح هذا المثال
 بخلاف باقي الامثلة **انما الى** انما الى اليهود لان هذا المثل **انما الى**
النصارى لان هذا المثل **انما الى** النصارى على اي بين القولين او الفريقين
 لعدم الالتباس وعدم منطته اذ اذ حكمه بجملة بان الذي اخل في الجنة احد

الفريقين

الفريقين لا غير كما هو ظاهر النظم **العلم بتفصيل كل فريق صاحب** اي تسبعا فريق
 صاحبه الى الضلال بالمعنى المقابل للاعتد او بمعنى الهلاك **قال** الشارح
 في شرحه على المفتاح وقد جرى الاستعمال في اللفظ الاجمالي على ان يذكر النسبة
 بكلمة او كما في الآية لان الذي وقع عليه الاتفاق هو احد القولين ولما الموكول
 الى فهم السامع هو التعيين وتوضيح ما ذكر ان في اللف الاجمالي لشريك الجماعة
 المذكورة كما في المذكور للفصل وليس شركتهم يكون كل من تلك المفصل والتفصيل
 لهذا المعنى كلمة او **اعلم** انه اثبت صاحب الكشاف نوعا من اللف وقد وصفه
 بانه لطيف المستنك لا يستدعي لوجهه الا الثقات المحدث من علماء البيان في قوله
 تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر
 يرتد الله بك الى يسره ولا يريد بك العسر والتكبر والله على ما همذاكم ولعلكم
 تشكرون **حيث** قال العقل العقل محذوف مدلول عليه ما سبق تقديره وتكمله
 العدة وتكبروا الله على ما همذاكم ولعلكم تشكرون **شرح** ذلك يعني جملة شرح
 ذلك يعني جملة ما ذكر من ليز الشاهد بصوم الشهر وامر الرخصة بمراعاة عدة
 الفطرية ومن الرخص في اباحة الفطر بقوله لتكملوا العدة علة الامر بمراعاة
 العدة وتكبروا علة ما علم من كيفية القضا والخروج عن عدة الفطر ولعلكم
 تشكرون **اي** اذ اذ ان تشكروا علة الرخص والتيسير هذا كلامه **واورد**
 عليه ان من العدل المذكور امر الشاهد بصوم الشهر ولم يبين له علة وسمما
 عين له علة وتعليم كيفية القضا وهو لم يذكر في الملاحظات المذكورة تطبيق
 المعدل منه غير موافق لبيان ما شرح **واجاب** عنه الشارح المحقق بان قوله
 من امر الشاهد في تفصيل الملاحظات ليس لانه معدل شي من العدل بل في توطئة
 وتمهيد لتفريع الرخص ومراعات العدة وكيفية القضا عليه يشهد بذلك
 انه لم يقل من امر الرخص باعادة حرف الجر كما قال ومن الرخص وفي امر الرخص
 بعد من ايام اخرى لانه واخذه على تعليم كيفية القضا هذا كلامه **وفيه**
 لانه لو كان توطئة للثلاثة كان من الداخلية عليه ذليلة على الثلاثة
 فينبغي ان لا يدخل من على الرخص ايضا نعم لو كان توطئة لمجرد امر الرخص بعد
 من ايام اخر لكان لما ذكر **وجه** **فالجواب** اولا ان قوله وتكملوا العدة علة
 بمراعاة العدة شاملا لمراعاة عدة الشهر ومراعاة عدة ايام اخر وان ردة الشا
 بانه لا معنى لتكثير امر الشاهد بصوم الشهر لانه عدة ايام الشهر والتريف
 المحقق بان القصد في التعليل بتكثير العدة الى ان قضا ما فات ولا في المطلق

بقدر الامكان واجب ولما كان المطلوب اولا صوم ايام مخصوصة بعد
معينة وقد فات بقدر امر رعاية العدة حفظا له عن الغلات بالكلية وتحسلا
له بقدر الامكان فلا يبقى لجعل اكمال العدة في الالة اعية لامر الشاهد بغير
الشهر **انا نقول** امر الشاهد بصوم الشهر بقية ايام اخر ليكمل العدة اذ
الشاهد يتم له صوم الشهر فلا يفوته اكمال والمرخص بعسر قلته الا كمال لوصام
في الشهر فيكون عونه لغوات الا كمال فبالرخصة يتم له فقليل امر الشاهد
بالا كمال في الالة المعني لطيف ولا يجب ان يكون تعديل امر المرخص بالكلية لان تلا
في المطلوب واجب بعد التعديل لتخصيص الشاهد بصوم الشهر وتخصيص صوم
العدو بالرخصة فيكون تعديل الامرين باكمال العدة في غاية الحسن وثانياً بانه
جاء من تعديل المعدل ما ليس بجعل ترك في التعديل ما هو معدل اشارة الى ان
ظاهر اللف والنشر غير ما هو حقيقة وهذا الذي حصل معرفته والاهتدائه
بالنقائس المحدث كما ستعرف تفصيله وهذا الكلام وقع في البين فجاز ان يرجع
الى ما كافيه من ان ذلك النوع اللطيف من اللف الذي اهتدي اليه صاحب
الكشاف ما هو **فقال** الشارح الحق انه ذكر ما لكل بين ذكر المتعدد والاصلا
وثانياً اجمالاً فيقع اللف بين اثنين احدهما مفصل والاخر مجمل وفيه ان وقوع
النشر بين اثنين يتصور على اربعة اوجه لا يعرف لتخصيص اللطف بما ذكر وجه
وانه يصدر في علي محضرت زيد او اكرمت عمر التاديب والاحسان اي فعلت
ذلك حفاظا على الثاني لم يذكر اللف بل الحقيقي فاسبق وما كيد فالاولى ان يقال
انه ذكر ما لكل بين ذكر المتعدد اولا وثانياً معلقا بالثاني كما في الآية **وقال**
السيد السند شريف زمانه لا يخفى ان وقوع النشر بين لفظين مفصل ومجمل
لا يتحقق لطف بذلك بحيث لا يمتد في الية الا ان النقائس المحدث بل لا بد
هناك من امر اخر وان كنت في ريب مما ذكره فقاتل في هذا اورد من المثال بل هو
بذلك المثابة من الدقة والمطابقة ما اظهر طبع سليم جليل ذلك فالوجه ان هذا
النوع عبارة عن ان يحتاج عن تخصيص بعض ما لفظ فيه لية وقته فقلنا ان في الآية
يحصل تعليم القضا لذلك ويكون رد بعض ما لكل الية وقته كما في تعديل الامر
مراعاة العدة باكمال العدة فان فيه اشارة الى ان المطلوب بقدر الامكان واجب
الى اخر ما سمعته ويكون المتعدد كل منه او بعض منه صالحا للرد الى مزيدا كونه
بحسب الظاهر بل بالناسل الصادق يكشف انه لما يرد الله هذا اتفق ما ذكر
قلت ما ذكر كلام محقق لا غبار عليه ولا يتوقف لطف النشر على جميع ما ذكر بك

كل

كل منهما بوجوب لطفه فقد بلغ لطف الالة الغاية ومن موجبات لطفه ان يكون
اشارة من المتعدد مع متعلق واحد من النشر كما ذكرنا وان يكون المتعدد مذكرا
لفظ واحد يستنبط منه على الترتيب فيقع الترتيب في الاستنباط لا في الذكر كما
بان قوله فعدة من ايام اخر متمم على الترخيص وتعليم كيفية القضا وامر المرخص
برعاية العدة فالترتيب المرجح في النشر باعتبار انه يستفاد منه رعاية العدة اولا
ثم كيفية القضا من كون يوم يوم ثم الترخيص وبهذا اندفع انه لم يذكر المتعدد اولا
تفصلا لانه ادى بلفظ واحد مدأ ولما نادى في الشارح بانه لا يعرف له لطف لا
يتمدي اليه فلا يتجه لان ذكر ما لكل بعد التعدد بوجوب جعله نشر المتعدد
فاذا خلق بالمجمل بعد ليس الشارح عن كونه نشر الة ثم لما نظر فوجد المجمل غير
مفصل سبق وجد انه يتعلق بالثاني معني فهو نشر للسابق فيه ترديد وقته لانه
بحسب المعنى من غير ان يكون في اللف اتصال مع اقتضائه خلافه ويمكن بيان
الاية على وجه يحتاج الى حذف في لكن عاقبة الحاجة التطويل عن هذا الكلام الجليل
فعني ان اوفق لادراك في تفسيره في تفسير الكتاب يستعمل على تعيين وتقطيع متوالاته
ومتوالاته بيشين وتذيير **ومنه الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في الذكر في خبر**
اي في محكوم به **واحد قال** الحق القضا اني في شرح المفتاح وهو ان يحكم على
المتعدد بكل وانما قيدت المتعدد بالتعدد في الذكر لئلا يدخل فيه البنون في
الحياة الدنيا والمحكوم به الواحد ما يكون واحدا في المعنى وان تعدد في اللفظ
والا لم يكن قوله .

فوجنك كالنار في صوبك . وقلي كالنار في جحرها .
جمعا وتفرقا ففي بيان قلق وجفا وكان وجهه تحسينه ابرار التي في هيات
تختلف في تركيب واجد تارة في هيئة الكثرة واخرى في هيئة الوحدة ولا يظهر عدم
عدم المحكوم عليه الواحد بالمحكوم به المتعدد منه فانه يشاركه في هذا المعنى كانه
يقال ربة الحياة الدنيا مال وبون وذلك المتعدد قد يكون اثنين **كقوله**
المال والبنون ربة الحياة الدنيا وقد يكون اكثر تقدم الآية على الشرع على
ما في المفتاح ليكون النشر على الترتيب وذكر الاية مع الترتيب **هو ان الشباب**
والفراخ والخلاص من الشغل لما يقع عن اتباع البوي **والجدة** على وزن العدة
يعني الاستقنا صرح السكاكي في كتابه ان الكثرة اشكالية فك على ما رجه فانه من
ابي لقمان عليه السلام على وزن الكرامة لقب ابي يحيى محمد بن اسماعيل بن سويد واوله
عملت ما يحاشع اسم فاعل ابن محمد قوله ان الشباب في حيز العلم فيجب فتح المعنى

ونحن نقول يجوز ان يكون البيت من الاشعار المشهورة التي تضمنتها ابوالقاسم
 يعني قد علمت هذا البيت المشهور **فايد** قال صاحب القاموس ابوالقاسم
 لقب ابى يحيى وليس كنية كما وهم الجوهري وهذا غريب مخالف للمشهور
 ان اللقب لا يصدر بالاب والابن والبيت وكل علم كذلك فهو كنية **مفسدة**
البيت فيه تعليل او كونه مفسدة للمعنى بطريق الاولى والمفسدة كالمصلحة
 ضدها **اد** مفسدة ومنه الفرق وهو ايقاع تباين بين امرين اي عدم ترك
 احدهما مع الاخر في وصف يخص بالامر فالمراد بالتباين ما يقابل المشابهة
 ولا يعني ان ذكر المتعدد في الجمع والتشبه هنا نومه انه يخص امرين فينبغي ان يكون
 بين متعدد من نوع ليس احدا من ايقاع تباين بين امرين من نوعين فاستد
 لا يكون قسما وتقسلا ولا فائدة في قوله في المدح او غير الا التميمي والتوضيح
 وجه تحسينه يعلم بما ذكرنا في الجمع كقوله اي قول الوطواط **ما قال الغمام**
وقت ربيع مع ان الربيع وقت ربيع الغمام **لما قال الغمام** ان كان يوم
 النخيل يوم فقد الامير لكنه التاليد كالبذر **فقال الامير** اي كوال **منه**
يدور اي جلد ولد الضان **عين** اي مملوكة من الدراهم **وقال** في الشرح في
 عشرة الاف درهم وانكر في القاموس ان تكون يدور عين البذرة اما العشرة
 الاف او سبعة او خمسة **قال** في جرد الحلة **وقال الغمام** اي كل قال منه
قطر ماء فلا يرد ان الظاهر قطرات ومن لطيف هذا قوله .
 من قاس جدواك بالغمام **قال** . انصف في الحكم بين شككين .
 . انت اذا جدت ضاحكا ابدا . وهو اذا جاد دايم العين .
ومنه التفسير شد اتصال القسم باللف والنشر يقتضي ان لا يفصل بينهما
 شي ولا يقع بينهما الفرق **وهو** كمتعدد **ما لكل** اليه على التعيين
 الاخصر **م** تعيين ما لكل **قال** المصنف يخرج بقيد على التعيين اللف والنشر
 ولم يذكر السكاكي فيكون القسم عند اعم اذ يبعد ان يكون التعريف اعم
قال الخارج ولما قيل ان يقول ان ذكر الاضافة معن عن هذا القيد اذ ليس
 في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر ما لكل حق بصفه التابع اليه
 ويروى عنه فانه دقيق وفيه نظر لان ما ذكر ما لكل ليس بالضافة اليه
 لان التركيب يدل على الاضافة ووضع على افادة ان كلاهما بواجب من المعنى
 لكن لا تعين والتعنين معوض الى التابع فاضافة ما لكل اليه يلزم ذكر ما
 لكل اليه الا انه اضافة اجمالا بلا تعين وتقسيل فامل فانه هذا هو الذي

كوله

نقول اي قول الملقب جري بن عبد المسيح **واي** اخذ فانه المستثنى منه
 المحذوف اي لا يتوطن في موطن الظل **اي** مع ظلم **يراد** به اي بذلك الاحد
الادلال لعقل من الذل **غير** الجي الغير الحمار الوحشي والاصلي واصافته
 اليه اطي عينته لا اهلي وجعل الشارح تعيينه لانه المناسب **والوتد هذا**
 اي غير الجي **على** **الحسب** اي الذل **من** **وط** برسته صلبة الربط اي بقطعة من الجبال
 بالية ليشمل الظاهر معه عن الربط او مربوط عن الذل بتمامه من فرقة الى قديمه
 كما يقال ذهب فلان برسته **وذا** اي الوتد **يحيى** اي يسبق رأسه بالذوق **فلان**
له او الوتد ولا يرق ولا يرم **احد** ولا يعني ان عدم الرمح مشترك بين غير الجي
 والوتد فالاولي ان يجعل صيرله لكل منهما ويجعل قوله فلان في مقترعا على
 الربط والجمع ولا يعني ان هذا اذ او ان كانا لا يتعينان لشي مثا اشرايه لكل الحكم
 المذكور مع كل منهما قرينة على انه اشارة الى العير فان الربط يلام **العين** والجمع
 الوتد فبهذا الدفع ان الاضافة في هذا البيت على التعيين وقد مر في بحث
 اللف والنشر ما يعينك عن هذا الجواب **فارجع** اليه فانه المرجع **ومنه**
 اي من المعنوي **الجمع مع الفرق** فيه انه لا معنى لجعل الجمع مع الفرق فيتم
 من الحسب لانه من قبيل اجتماع القيمتين وكذا انواه لا يقال ليس من الجمع
 مع الفرق بل من جمع الجمع مع الفرق **وهما متضادان** **ما** **القول** **لجني**
 لا معنى للاقتصار على الثلاثة بل يبقى ان يعد من الحسب جمع الطبايق بل الناس
 ولا يبعد ان يقال قد يكون هذا ايضا من الحسب لانهم لم يتهوا له او يتهوا
 واكتوا بالقبيلة باعتبار نظاير عن بيانه **وما** **ان** **يدخل** **بيان** **في** **المعنى** **من** **جني**
الادخال لو اريد بقوله الجمع مع الفرق المعنى التركيبي لا استغني عن الفرق
 كما استغني في قوله الجمع مع الفرق والتقسيم فامل **كقوله** اي الوطواط
فوجدك كالنار في غوينا . **وقيل** **كالنار** **في** **جوها**
 ادخل قلبه ووجهه الحبيب في الشبه بالنار وخرج بينهما بين جمعي الادخال
 باختلاف وجهي الشبه والاظهارة ان ادخل القلب كاحرانه كالنار في الجو
 تحرق لانه يحترق كانه النار ولوقيل فوجدك وقلبي كالنار في صوبها وحر
 لكان جمعا مع الفرق ولما وشد وقد يقصد تشريك قلبه مع وجهه بيان
 مناسبة بينهما معني التاليف وتميز وجهه من قلبه التمرز عن حق مماثل
 لوجهه في الحسن **ومنه الجمع مع القسم** التقسيم هنا معناه الحقيقي اي ذكر متعدد
 ثم اضافة ما لكل اليه لانه حصل الجمع ذكر المتعدد واما التقسيم المصريح والصفي

في قوله وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تسمية او العكس فهو يعني اضافة ما
لكل من المتعددة اليه لانه المتعددة ثم الاضافة **فالاول** اي الجمع قبل التقسيم
قوله اي ابي الطيب في مدح سيف الدولة حتى يلقط على قاذ المناقب في
البيت السابق وليس يحرف جر كما توهمه عبان الشارح متعلق بالفعل في البيت
السابق اعني قاذ المناقب لان الجار لا يدخل على الفعل **اقام** اي سيف الدولة واهل
على اخطا سانه اليه تعميم عزمه في فتح القلاع والحصون حتى انه يوطن حولها
ولا يفرقه حتى يفتح وتضمين معنى الاستعانة اي مستعليا على الارياض كما هو شأن
اهل الجلالة في محاربة الحصون **قوله** **عليه** وهو جمع رضى بمعنى السورة
التصنيف الطيف من تصنيف التسلط كما جابه الشارح **خرجه** على وزن حرجه
بله من بلاد الروم **تسبيبه الروم** جنس الرومي كان التمر جرس للتمرة **والصلح**
كفقران جمع صليت هو معبود الصاري **والسبع** جمع بيعة لقطعة ارض بمعنى
متعددة بمعنى قاذ المناقب جمع مقب وهو ما بين الثلاثين اليه الاربعين
من الخيل حتى اقام حول هذه المدينة العظيمة حال كونه يشق به شقوة مستمرة
هذه الاشياء جميعا استبانواع الشقوة من السبي والقتل والنهب والافلاق فجمع
الشقوة تحت تسبي ثم فضله بقوله **لستى ما لي** اي لي من ابي بلفظ مالات
قصدي في مفهوم الصفة اي المنكوبة فكذا في اخره فهو على اصله فلا حاجة اليه
ما قال الناظرون فيه من انهم انهم طراعات الموافقة بما جعوا وما رزوا اولاهم
بتزليم منزلة غير العقل وفي لي انقلب اي ما لي كما ويكون لو بقوا يشبه من
كانت من تسايهم صبيته **والقول ما ولدوا** من المذكور بقرينة ما يقابلها ولو فرق
بجمع ولا اي ولدوا منهم لصار مخصوصا بالذكور **والنهب ما جمعوا والنار ما رزوا**
اي للنار ما رزوا ما جازهم بالاحراق تحت القدر ومن رزواهم بطبع وحمله
على كونه بالاحراق والتصميم لا يناسب لمنه فمع الحصن اما هو شأن العاجز عنه
القانع بجمه اضرا على الحصن ولم يلقفت المصنف اليه جعل القسم لما دخل
تحت قوله وارضهم بك مضطاف اي متوك للضيف ومترع اي متوك الربيع
في قوله الدهر متعذروا السيف مستطرد وارضهم بك مضطاف ومترع اي متوك
الربيع من الارض وما فيها من كونهما خالصا للمدح كافي للمقاس لان نسخ قوله
اي الطيب غير مختلفة في ان هذا البيت بعد قوله لستى لي اخر بعد ابي
لا قبله كافي للمقاس **والثاني** اي التقسيم قبل الجمع **قوله** اي حسان
نوم اذ احاربوا صرخوا عذروهم او صرخوا في اشياهم فغفوا

بجيه

بجيه خبر تلك بهم صفة بجية فصل بين الصفة والموصوف بمبتدأ الموصوف
غير محدثة **لن الخلايق** جمع خليفة بمعنى الطبيعة والخلق او الناس وعلى الاقل
شرها البدع على ظاهره وعلى الثاني يحذف مضاف اي شرها متاجل لبدع
فاعلى اعتراض الفاشرة البدع على وزن عنب جمع بدعة على وزن حكمة مؤنث
بدع كعمل بمعنى الامر الذي وجد اوله وقد جاء بمعنى الحدث في الدين بهذا الشكل
او ما استحدث بعد النبي صلى الله عليه وسلم من الاهواء والاعمال والمناصب
هنا الاول ولا حاجة اليه بحمله مجازا عن المستحدثات متفرقا عن المعنى الثاني
لاني الشرح ولا يخفى ان المصراع الاخير يفيد ان شر الخلايق مستلوبة عنهم وهو
لا يليق بمقام المدح واللائق اثبات خبر الخلايق لهم ان يقال المقصود تفرص
تخالصهم بان لم شر الخلايق فصل في البيت الاول ما تحت بجية بهم غير محدثة
وجمعه في بجية بهم غير محدثة **ومنه** **الجم مع التفرق والتقسيم** قد عرفت
وجه عدم تعريفه **قوله** **عالي يوم** منصوب بتقدير يترادف او بقوله لا تكل **ياي**
اي امر الله يجعل الصبيته تحذف المضاف او ياتي اليوم اي هوله يجعل الصبيته
وحذف المضاف كذا قيل ولكن ان تجعل **لا تكل** يتاويل لتكل فاعل ياتي كاجل
تسمع بالمعدي مبتدأ **فسرني** **الا بانه** اي باذن الله **وقوله** **الشارح**
اي لا تكل نفس ما ينفع من جواب او شفاعته فيجب ان لا يكون نفي التكل مطلقا بعين
اذنه بل كافي بكونه بما لا ينفع وطا هوالاية يخالفه فلا يعدل منه الاداع
والمستثنى منه محذوف اي لا تكل شي لسبب من الاسباب الا بانه الله ولا يعبد
ان يراد بانه ما اذن فيه فيكون مستثنى من شي ولا يحتاج اليه تقدير غيره
ولا تدل الآية على ثبوت الاذن حتى ياتي قوله تعالى يوم لا يطقون ولا يؤذن لهم
فيعتذرون لجواز ان لا يتكل الا بالاذن ويتقي الاذن فيعتقي التكل فيني الاذن
في الآية الاخرى لا ينافيه بل يكشف عن حاله فلا حاجة اليه ما قيل ان في هذا اليوم
موافق فالاذن في موقف ونفيه في اخره والمادون الكلام الحق والمتموع عنه
العذر الباطل وليه ما يمكن ان يقال الاذن في بعض اليوم والمنع في بعض اخر
فمنهم **تفرق** لا جمع تحت النفس التي عمت لوقوعها في سياق النفي والمزاد
بالشيء في المطلق وكذا قوله **وسعد** فيكون التقدير طاهر لكن لا يكون
خاصرا ولا باس به لانه ليس في النظر ما يدل على ارادة المحصر وقوله **فاما الذين**
شقوا في النار لم يمسسهم من النار اي احبوا من النفس حيث يدخله ويخرج
ويشقه ويشقه اي صوت الحر الذي فيه **الاية** تقسيم واذانة ما لكل منها اليه

مهم

المكلم

اد

بالنعين **ما دامت السماوات والأرض** قيل هو في العرف بالتأنيده فلذا الكذب بالخلود
 وقيل المراد به سموات الآخرة وأرضها وهي أبدية ورد بان تأكيد لخلوده بما لا يبر
 تأنيده لا يخلق ويكن أن يجاب بأنه جازان يكون معروفة فيما بين المؤمنين قبل
 نزول هذه الآية أو بأنه مما يعرف بالقياس إلى سموات الدنيا وأرضها الباقية
 بقاءها وحق قول جازان يكون المراد بالسموات السموات العلوية وبالأرض
 مقابلتها **أما ما شاركك** ان ربك قال لما تريد ولما لا تريد **وما الله بغير علم**
ما دامت السماوات والأرض لا تشاركك **عظمة عيسى** وذاي غير
 مقطوع أي بل يمتد إلى غير النهاية وهذا الاستسنا مما اعلم به العرب أنكم
 واختلف في توجيه المعتزلة وأهل السنة والكل منهما على الآخر كما هو في
 مقام آخر ينبغي في مقامه ان وفيما والاهل تأخر لكن مما لا اثر له فيما بينهم
 وخاف ان يفتون ما قد وهبنا من الحق الذي لا يموت فنذكر ذلك وهو ان القوم
 من الاستسنا تعليل لخلود من سميت الله اخرج زمان من ازمته كون الفريقين
 في الدارين الا انه يخرج من ازمته خلود بعض الاستسنا في بعض الازمنة للعلم بخلق
 شئيه الله بعد من الشرع ولا يخرج من ازمته لخلوده في الجنة في العلم بعدم ذلك التعلق
 وقد يطلق **القسم** **الاسمين** **الآخر** ثلاثة معان ولا يخفى ان الاستسنا لا يفسد
 بين المعاني بئى الا ان يقال اخر عن الجمع مع التفرق والتقسيم ليعلم ان القسم
 المعبر في هذا القسم هو الاول دون الثاني من الاخرين **احد** **الاول** **الاول**
سماوات **على** **الملك** **ب** **يورد** **عنه** **انه** **يصدق** **على** **بعض** **ما** **هو** **ل** **نفس** **موت**
 كان يقال يقال خفاف ان يلاقوا وان دعوا فلا يبرقيد الاضافة بقولنا على الشيء
 ومع ذلك يصدق على ذلك متعدد من الاحوال ثم اضافة ما لكل اليه على النعنين
 كان يقال في كسب علم وكسب مال فذلك للاخرة والثاني للدنيا مع انه
 تقسيم المعنى الاول الا ان يجوز عن صدقه على هذه الامور ولا يظهر ان المراد
 ذكر احوال التي مضافا اليه كل مع ذكر ما يليق به وهو المتبادر فافهم **سماوات**
 اي ابي الطيب **قال** صفة مشاع في البيت الثاني اي يقال لشدة وطائمتهم
 على الاعداء ونباتهم على اللقا **الاول** **اي** **خارجوا** **مسترعين** **في** **الاجابة**
اذا **دعوا** **اليه** **كفاية** **بهم** **كروا** **اذا** **دعوا** **لان** **واحد** **انهم** **يقوم** **مقام** **جماعة**
فليس **اذا** **دعوا** **اذا** **ذكر** **احوال** **المشاع** **مضافا** **اليه** **كل** **منها** **ما** **يسمى** **بالاشارة** **والاشارة**
 اليه كل ما يناسب يحقق فيما اذا كان المناسبات للاحوال واحدا او اضيف
 الى الجميع فلا يجب في التقسيم كون المناسبات على قدر الحال **والثاني** **استسنا**

لتوجيهه

الاشياء
الغرام

اقام

اقام **اي** **القسم** **الحاضر** **كقوله** **من** **لما** **الاما** **لكما** **جمع** **اي** **ويست**
من **لما** **الذكر** **او** **يجمع** **ذكر** **انا** **هو** **على** **وزن** **الغمدان** **كالذكر** **مع** **الذكر** **خلاف**
 الاثنى والتزوج بمعنى الانكاح يتعدي اليه مفعولين بنفسه ومعنى القرب اليه **الكما**
بالا **قال** **ثاني** **وزن** **جواهر** **عشرين** **اي** **قرنا** **هو** **المناسب** **بالاية** **قوله** **كانا**
وانا **منصوبان** **بمع** **الحافض** **ولو** **قال** **وسزوج** **من** **لما** **النعين** **او** **او** **فلما** **عدل** **اليه**
 الضمير الزاج اليه من في حمل السابقة تبدل الواو يا ولست في بين التزوج والا
 بالنسبة اليه فرقة واحدة والتوافق بالنسبة اليه فحين وعلق التزوج بالفرقة
 السابقين حتى احتاج اليه العطف باو ولم يعلق بفرقة ثالثة ليحفظ بالواو كما
 في الجمل الباقية تنبها على ان المشيئين السابقين ليست في منها واجبة عليه
 تعالى ولا هذه المسببة قد بركة الافاء للحق شريف زمانه وفيه بحث
 لان السنا في نطق الانبياء بالواو ولا يجامع او **الاستدراك** **انه** **لو** **قبل** **بمع** **زيد**
 انا انشا ويسته الذكر ان شايقين الواو مع ان المقسم عليه واحد فينبغي
 ان يحل مناط اختيار الواو الثاني مع التصريح بالشرط وفي تحقيق استيفان
 الاقسام في الاية نظروا ان بيته الشارح المحقق بان الانسان اما ان يكون له ولد
 او لا يكون واذا كان اقاما ان يكون ذكر او انثى لانه فرق بين ما ذكره الشارح
 وما في الاية لان في الاية يكون له انثى او ذكر او كلاهما او يكون عقيما
 يعني ما يكون له انثى واحد وذكور واحد ويكون له كلاهما والارادة للجنس الجمع
 المنكر بعيد وايضا اذا جعل مميزاتهم للفرقتين السابقين بمقاسم
 اخر وهو تزوج الذكر والاناث بغيرها ويمكن دفعه بان من شاع بقاء
 ماخوذ على وجه لا يخرج عنه في هذا ثم في الاية تقسيمان احدهما استيفان اقسام
 الانسان وثانيهما استيفان اقسام الولد ومنه فاصح صاحب الكشاف انما قدم
 ذكر الانسان لان سياق الاية على انه تعالى يفعل ما يشاء الاما يشاء الانسان فكان
 ذكر الاناث الا ان من جملة ما يشاء امره ان يكون له ذكور او ذكور او كلاهما
 في التعريف تنويها بالذكر وكانه قال ويست لم يشا الانسان الذي لا يخفى عليكم
 ثم اعطى كل الجنس من خصما من التقديم والتأخير تنبيها على ان الاولاد ذكر او انثى
 او اناثا مواهبه تعالى يجب الشكر عليها ولما كانا يفيضون الاناث قد مهن
 في جعلها مواهب لانتا اهم في المقام واخرى بالاهتمام ونكرها لان اللانق بشارت
 الشتر والمجول خلاف الذكر فان اللانق بهم النعنين والظهور في ذكرها على ما
 يقتضيه انفسا من التكرير والتقديم والتأخير **والثاني** **استسنا**

من اراد وصفه **احمر مثله** **فيما لا يملك** يظهره **مخولقة** من زيد وعمرو
 اسدين ولاخولقة من زيد اسدين او اسودا فالاولى ان يقال من امروي
 صفة او الكثر امر اخر او اكثر مثله **مباغة** **كما ما فيه** اي لاجل المباغة
 لكال تلك الصفة ولو قلت لقيت من فلان في ذلك الامر حتى كانه بلغ من الاشياء
 تلك الصفة الى حيث يتفرع منه موصوف اخر بتلك الصفة ولو قلت
 لقيت من فلان اسدا لقلتكم كايقال للجان ما اسمهم بالاسد ابيض فيه اسد
 انتزع منه مباغة كما انما فيه بل مباغة لتقصانا فيه فيلزم خروجه عن تعريف
 التعريف الا ان يتكلف انه لاجل المباغة في الكمال تنكرا ولزوم من تلك المباغة
 في التقصان وبعد جهة انه كان التعريف يفيد المباغة الاسعانة ايضا
 يفيد المباغة في الذي اوجب جعل الثاني من واخل المباغة والاولى من قولها
 وان لا يفي لجعل التعريف مقابلا لمباغة المقولة ومعد كل منهما **مختصا**
 براسه بل هو ايضا من صور المباغة ومعنى هذا التعريف على ان التعريف بدعوي
 امكان الانتزاع من امروي صفة احمر مثله واما لو كان بدعوي حجم الجماعة في
 زيد مثلا وصيورته اسد ولدنك حجم صفات كال اخري وفيه وجعل **كما**
 اجاءا اخر حتى ما زيد كجماعة فعول لقيت من زيد اسدا اي اسد بغير
 زيد هو جماعة من الاسد والآخر وحاتم مثلا بدعوي انه حجم فيه الجماعة **الا**
 والعلل والبحر والكرم بحاتم فاذا لقيته لقيت جماعة كمالهم الاسد وقول
 لقيت فيه اسدا اولقيت فيه يعني به اسدا على ما اظن لم يطبق فيه التعريف
 ولا يحسن ان اعتبارنا اقرب وادق فاحفظه فاطار بركة التقيد فانه احب
 وبالمصلحة اوفق وهو اي التعريف **اصنام منها حقونهم** **على من فلان صديق**
حتم يريد هذا القسم ما يكون كلمة من وبعض الحاء جعل التعريف من تعانها
 وبعضهم جعله راجعا الى الاستد او قد جعلنا بخصيته فتذكر وايا يجهل
 اخر والصدق حيث يستوي فيه الواحد والواحد والتسعة والجمع
 وقد يفرق بين المذكر والمؤنث بالثا والجمع القريب وقد يكون الجمع **الواحد**
 اي بلغ من الصداقة اي المحبة هذا اي طرفا صحبة اي ذلك للحداد
ليستعمل منه اي من فلان اخر اي صديق حميم مثلا **فيما** اي في الصداقة
 والساكنة مع القرابة **ومما حقونهم** **لزمات** **فلان** يحتمل ان يكون سوال
 رفع الحاجة فيكون التشبيه بالجمع في السماحة وان يكون سوال رفع الجملة
 فيكون التشبيه بالجمع في السماحة وان يكون سوال رفع الجملة فيكون التشبيه

بالجهر في كثر الجمل **لسان به** النجس وأراد بجهر قولهم ما يكون بالباطن الذي أدخله على القدر
ثم أخرج في مقابلة هذا القسم وإنما يحل التجريد مع من تمين كالبيان لم يجد فيه
القسم الثاني وجعل بعضهم الباطن للتجريد وبعضهم جعلوا للتبعية وقد جعلنا
بعض في تذكر وقاله الرضي أن خرافة من زيد أسداً وبخ لسان به الجهر على
خلاف مضاف أي لتبعية من لقائ زيد ومن جهة أسداً ولتسان لبؤاله الجهر والنجس
التبعية بالأسد والجهر **وقال** النازح المحقق هذا التقدير ضعيف في مثله
قولنا من فلان صديق حليم لقوات المبالغة في تقدير حصوله من حصوله صديق هذا
معنى تشبيهه بالصدق الذي ليس بقوات المبالغة لو كان هذا الكلام في حق الصديق
الحليم أم لو كان في حق الصديق الذي ليس بحليم أو في حليم ليس بصديق أو في من ليس شيئاً
منهما فالمبالغة محققة يجوز أن لا يتبع مثله إلا في من ليس متصفاً بدخول حرف الجر
ويكون شبيهاً به **ومنه قوله** في كون المتترع من أدخله بالحقية **وشوها** أي رتب
شوها وهي من الحيل الطويلة الراجعة والمفطرة رب السدقين والمحقين وكل
منها صفة محمودة في الحيل **تدري** أي تسرع لي **صاح** أي عني أي مستغيب
في العوي وهو الحرب **بشليم** أي لا يسي لامة وعي الذرع والبالا لامة والمصاحبة
مثال العقيق هو الفحل المنكر عند أهل **المرحل** من رحل البعير انحصار من كانه
وارسله أي قد دوى وبني لابس ربح استعداد أي الحرب بالغ في استعداد
الحرب حتى أتت من مستعداً آخر لابس ربح هذا هو المشهور ويمكن أن يكون
بشليم متعلقاً بقوله صارخ أي عني أي مستغيب في الحرب متعدياً بحيث يستخرج
منه استعداد آخر وذلك أبلغ في وصفه بالحاجة لأنه جعله في غاية الكمال إليه أن يبلغ
بحيث يستعج إلى مستغيب مع استعداده ولا يخاف من اضطرابه بل في ذلك
المستغيب وعلى التقديرين يحتمل أن يرتب بالعقيق **المرحل** المتترع منه فيكون
مُسبباً للصورة المتترعة بالمتترع منه في كونه خلافاً لمكاناً محضاً في مكانه **مزملاً**
إلى جانب العدو **وأما** أي لو كان يكون بدخول المتترع منه **عقوله** **عالي** **لهم** **نبت**
والله أي في حرم **والله** **قال** النازح لكنه انتزع منها أرا أخري
وجعلنا معدة في جهم أهل الكفار توبت لا لمرها ومبالغة في انصافنا بالبدعة
هذا وفيه نظر لأن انتزاعه الرحلة بعيد المبالغة في الخلوة لا في الشدة ثم أنه يمكن
أن لا يكون في الانتزاع بل يكون لأفاده أن دار الكفار ومنزل بعض من جهم وكيف
لا كثير منها مشغول بالصقار من المسلمين بل هي أوسع من شغلنا جميع من دخلنا قال
تعالى هل أسلأت وتقول هل من مزيد **وبما** **عقوله** أي قول قتادة بن مثله

التقييد بالمقبولة رد من قبلنا مطلقا والشارح جعل التقييد بالقول رد عليها
 وأما ما يقال في رده مطلقا ان خبر الكلام ملحقا على شبح الصدق كاستدراكه
قول حسن
 وأما الشعر المر بقرضه أي الشعر المر على الخيل ان كسبا وان عمقا
 وان اشعرين ان قابلية . . . بيت يقال اذا استندت صدقا
 فقيه انه فليكن المقصود ان اشعرين ما روج تحسين نظمه معناه بحيث
 يعترف السامع بصدقه وان كان كاذبا وأما ما يقال في قولنا ان احسن البعر
 الكاذب قضية مشهورة اشهرت بين العلما وتلقبها بالقبول معاير الفضل
 وان خبر الكلام ما يؤول فيه ولهذا استدرك النابغة على جانبا في قوله
 لنا الجففات الغرلين في الضحى . واستانفا يقطن من مجرده وما
 حيث استعمل في وصفه بالكرم الجففات وقيد بها بوقت الضحى وهو وقت
 تناول الطعام والمبالغة تقتضي جمع الكثرة وجودها في كل وقت وحين كما
 في وصف نجاحه الاسياق والمبالغة في السيف ووصفها بالقطر والمبالغة
 في الوصف بالسيلان ففيه ان احسن الشعر الكاذب بالاستمال على كذا ما
 مقبولة لا تحتمل اذ ايقع الاسماع ولا ينادي عننا بالاستماع وخير الكلام ما بولغ
 فيه بالمبالغة المقبولة وأما استدرك النابغة على حسن فليس حسنا لانه
 يبعد ان حسن ممن يلوم الصدق في الشعر كما استدل عليه بشعر النابغة
 اذ استعار القلة للكون غير غزيرة وفي وصف الجففات بالغر الذي هو جمع
 كثر نوع ايضا لما في تقييد لعان الجففات بوقت الضحى مبالغة في كثر
 الطعام بحيث لا يتبقى لعان الجففات في هذا الوقت مع كثر الاكلين فضلا
 عن الاوقات الاخر ووصف السيف بالقطر هو السامع دون وصفه بالسيلان
 على ان جمال الخماج ان يقطع السيف سريعا حيث يظلم من الضوق قبل ان
 يصل الدم ويختلط به كثيرا وبالجملة فالمصنف اختار بلارب القصد كما
 قاله بعضهم احسن الشعر قصده ان يبالغ فيما يصير به القول شعر فقط فما
 استوي اقسام البراقة والتحريد او صلتا من غير غل في القول ولا احالة في المعنى
 ولم يخرج المصنف لموصوف بل ان لا يوصف بشي من اوصافه لظهور السرف في
 ابياته وشمول التعيين لا قواله كان بالاشارة والانتخاب اولى وخالف في هذا
 الاشارة كثر العلما القائلين للشعر العالمين به فانهم اختاروا العلما لان قابلية
 التبليغ اذ ادخل في بنا المبالغة واسقط من نفسه عن مطابقة الوصف والوصف

ومائة المبالغة استد فيما ياتي له اعلا الرتبة وظهور قوته في الصياغة وتمايز
 في الصنعة فيصرف في الوصف كيف يشاء ان العمل عند على المبالغة والتمثيل المصا
 والتحقيق كاذب الا انما المراد في شرح انما به وجعل دليل من قال احسن الشعر
 صدقه ان تجرد قائله فيه مع كونه في انشا الصدق يدل على الاقدار والحرف
 اشار الى تقييد المبالغة مطلقا ولي تقييدها لتعيين المقبولة والمراد وقوة فلذا
 لم يقل وهي بل قال **المبالغة الديد في الوصف** **الشرع والصدق** **عدا**
 اما مفعول بلوغه كالك الشارح وجيز بلوغه فاعيل يدعي قاتا مفعول يدعي
 وقاعله الوصف وبلوغه يدل عنه **متحيل او متعبد** قاله الشارح وانما يدعي
 ذلك **للاطن** انه اي ذلك الوصف **غير متعبد** اي في الشدة او الضعف
 ويذكر الصبر باعتبار مودة ملية حد الامر من استفاد من كلمة وليس المستفاد
 احدا الامر من مع ثابت الشدة لتقليت الضعف لتذكر اولنا ولما بالامر من
 فسوق كلام الشارح دل على ان التعريف ثم قبل للتعديل والتعديل بان لغاية
 المبالغة ولذلك استدفع ان المبالغة المطلقة لا توطئ فيها ان يكون لهذا
 الغرض وانما كونها لهذا الغرض من شرط قبولها **قول ليلالطن**
 اختار من عوي بلوغ الوصف حدا متحيدا او متعبد الا فادة **الواقع**
 لا دفع الظن فالعوي المذكور انما يكون مبالغة اذ المر يقصد به حقيقة الدعي
 بل دفع الظن فان كان المقام مقام المظنة والمبالغة مقبولة ولا ضرورة وقبول
 التبليغ والاعراق مقبولين مطلقا يعني قبولها مطلقا في مقام المظنة هكذا
 حقوق المرام من كلام ذوي الاخلاق **حصر** اي المبالغة لا يحرم الاستقراء بل
 يدل قطعي كذا في المختصر **البليغ والاعراق والعلو** **المراد**
عقلا وعقلا لو اكني بقوله عادة يستلزم الامكان عقلا **تبليغ** والامكان المعاني
 ان يكون الامكان محكم الوقوع في اكثر الاوقات او دائما فدخل في الامكان عقلا
 ما يحكم بامكانه العقل او قوته بادر لكنه خالف العبارة ولو لم تحصد العبارة
 عليه لطل الحصر والدليل **قول** اي امر القيس يصيف قوسا بانه لا يعرف بكثرة
 العدو **بقا** **العدا** بالكثر الموالة بين الصيدين يصنع احدهما على
 الاخر فيطلق واحد من مفعول عامي لا هذا اعرف في محله **لذا** اي ذكر من
 القدر الوحي **هـ** اي الاثني **هـ** اي متابعا **للمصنف** اي لم يترجم بها
فل يفتعل **لذا** فيفضل مجرود على انه عطف على مدحول لم وفانك قوله فيفضل
 عرق بالفاخذ الفضل بالغ في عدم عرق هذا الغرض بانه بلغ حدا مستقدا حيث

عدي عداوا كثيرا حتى صرح ثورا فتحة بلا توقف بينهما ولم يعرف حد المناقشة
 عن الخروج عن هذا المكان عادة لان عدم الفهم مطلقا خارج عن حد العادة وذلك
 ممكن عادة لكنه متبعد وان كان ممكنا مطلقا لانه لا فارق لكونه كذا
 مادام في اي مادة في بيوتنا او في حاراتنا ويؤيد الثاني قوله **وهذه الحكمة**
حيث ما اوجي بلوغه في اكرام الجار جدا يتبع الكرامة والقطا على ان حيث
 مال وهذا يمكن عقلا لعادة **لحق قوله** اي ابي نواس قد اخذ الحسن ابن
الشاعر

واخت اهل الشرك حتى كانه . لضافك النطق التي لم تخلو
 بالغ في اخافة المردوح اهل الشرك انه بلغ في ان تلي انه خافه النطق التي
 لم تخلو غير عن الماضي الجاهل كناية وهذا منسج عقلا عادة وكانه منسج ولم ينف
 بمسئلة الاقسام لاننا المناقشة المروية حيث لم يرد على ما يقربنا الى الحق
 ولم يتضمن تخيلا حسنا ويكن ان يقال يريد الشاعر انه يخافك التي لم تخلو
 فلم يخرج من خوفك الى ساحة الوجود فيتم من تخيلا حسنا وان يقال ليس بالخلق
 لان المراد بقوله يخافك المستقبل يعني يخافك النطق التي لم تخلو في وقت
 اخافتك في المستقبل بعد وجودها وبلوغها منسج التمييز وما عايناهما فعلت
 مع ابايهم **والقول** به اصناف شيئا ما اهل عليه ما عايناهما عليه **الفتحة**
شعرا يعني ولوم مستسنة لار وشمها ما ضمن نوقا حسنا من العقل **لقد**
 اي قول ابي الطيب **عقدت سنا** اي الجياه المذكورة في سابق البيت والشا
 جمع شريك كبرن يعني طرف الحافر **لما** اي فورتا **عند** على وزن الدرهم
 العباد **ويشع** تلك الجياه **عفا** هو التبر التبرع بالابل والذابل **على** ذلك
 المقصود **امكان** اي اسكن العقاق مكانا بعد امكان لواعيد امكانا شبيه للتكثير
 كما هو المناسب بالمقام وغيره جعل الالف للاستيعاء والاطلاق ادعي بلوع
 العقق في الكثرة **لما** انه صار ايضا يمكن سيرا الفرس عليه سريحا وهذا منسج
 عقلا لكنه تخيل حسن **وقد اجتمع** اي الادخال والتخييل المذكورين فواده
قبولا في قوله اي القاصي الارجاني اي المنسوب اليه ارجان من بلاد فارس
لما ان سمر التفت اي شدت في القاموس محنة شدت في **الذي** شبه التفت
 بسامة بهاروس مدونة لامعه قد دقت حتى دخلت في الدمي واستحكمت فلا
 ترك الاروشا وهذا الحسن من تفسير الشاعر اي شد التفت بالمسامير مشه
 ول عن مكاننا **وشدت** ما عرفت **شعرا** جعل مدم انطباق اجفانه

في النزل

في الدليل في حديثي بماذا ينال في التفت المستحكة في الدنيا وهذا امر
 تمتنع عقلا وخل عليه خيل فقربه الى الفتحة مع ذلك وتخييل حسن ومنها ما
اخرج يخرج الهزل كقوله

اشكر الامتنان عرفت على الشرب عدا ان ذاب من العجب
 الكونه من العجب مع انه لا شبهة في كونه عجبا لانه حكر على الا بر المحقق المتارانية
 بقوله ذاب الحكر عليه ولو يكون من العجب مما ينكر لا نكار وجوده ذلك الامر فانسج
ومنه الذنب الكلامي وهو انشراح حجة سوا كما نقياسا ميديانيا او قياسا فقهيا
 او غير المطلوب **في قوله اقل الكلام** وهو كون سيرتهم عدم القناعة بالدعوى
 والاهتمام باقامة الدليل خلافا لارباب المجاورات فان ثابهم الاخبار البصرف
 والتاكيد في مقام التردد والانكار وليس المراد بطريقه ان تكون الحجة بعد
 تسليق المقدمات مستلزما لمطلوب كاد كذا الشارح لانه لا يشك التمثيل
 وما اورد المصنف من قول النابغة ظاهر في التمثيل ووجه تحسبه الكلام
 انه اخرج الكلام في المجاورات مخرجا لا يتوقع وان يترن في صورة المقاصد العلمية
 ولقد اكدت ان اراد الحجة لا يريد على بيان اصل المراد فان الدعوى والحجة
 كسائر المقاصد فلا يعقل بوجوب تحقيق مجرود ارادها **لما** **قال** **في البيت**
الاله **فقد** **لما** **واللائم** وهو فساده التواتر والار من طيل لعدم خروجهما
 عن النظام الذي هما عليه فكذا الملتزم وهو تعدد الالهة **قال** **الشارح**
 وفي التمثيل الآية رد على الملاحظ حيث افكر في المذهب الكلامي في القرآن وكأنه
 اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المولف من مقدمات يقينية وتعد
 الالهة ليس بطبي الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصائفة فالله
 ظني اقتناعي هذا الكلام بما اوله به لا ينفعه لانه وقع في القرآن وهو الذي
 يبد والخلق ثم يعيد وهو اهو ن عليه فانه في معنى ان الاعادة اهو من المبدأ
 والتمثل وكما هو اهو اذ حل في الامكان ووقع ايضا حكاية **لما** **اقل** **قال**
 لا حب الاقلين وهو في قوة القدر اقل من ليس اقل فالقر ليس روي ثابها
 ان الاله برهان يتضمنه بيان له مكان اخر وفقنا الله واياك الوصول اليه
 فيحصل لك الحق ثابها في المقروءا ثابها انه لو كانت الاله اقناعية كان وليلا
 قاسا على ان عرفة الله تعالى بغير اليقين كافية ولا يجب تحصيل اليقين في العقا
 الالهية والمذهب خلافة فالوجه في تأويله ان يقال انكر اقامة الدليل في القرآن
 على احكامه لان الايمان بقول احكامه من غير طلب دليل منه تعالى فحقى الآية

مثلية مع صفة الدم لتلازم بينهما في الاستغناء في غالب الاوقات كما هو المعبر بالثبات
 في الاثبات بالمتشبه المنقطع واشهر في كتب النحو فاما استثنيت حينئذ لرفع
 قومه ناسي من النفي السابق ولا تأكيد فيه بل **تقديره** هو ان اي صفة المدح
فيها اي في صفة الدم فاحترز بكذا القيد عن الامور الثلاثة هكذا احق
 هذا المقام فاحظه فانه من السواد عن اقوام بعد اقوله **واعلم** ان من فوائد
 المتشبه المنقطع تأكيد الذي بما يشبه القيد على احد الوجهين الذين تذكرهما
 لا يستفاد من هذا المقام ولا يحصر فأيده في دفع الابهام من سابق الكلام على
 ما مر اي من بيان النفي فادخر واجتنب عن رتبة التقليد التي لا تكون الا في
 اعتناق اللسان ويحتمل انه خرج بهذا القيد تأكيد المدح بما يشبهه الدم باستثناء
 ما ليس عيبا ولا ماحا فانه يؤكد في صفة الدم كما يؤكد استثناء الماح في
 ان يقول بذكر قوله بصفة مدح ما ليس بصفة دم وتأكيد المدح باستثناء
 صفة مدح عن صفة دم تنفية لا يتقدم بذكره خوليا فيما فانه يؤكد المدح
 بالوجه الثاني فلا يقصر عن القم الثاني في التأكيد ولم يدخل في الثاني فاختار
 المحصر وغاية ما يمكن ان يقال انه لا اعتداد به لنفسه متكلمة فيه بقوت
 فضل التأكيد بلا موجب بخلاف القيم الثاني وهذا اظهر ان المحصر في القسمين
 استقر اي غير ثابت يدل على قطعي فلهذا المرتبة دلالة كلفه في كثير من القسمين
 هذا اذا اشكره ما رزقك من التكريمات **فوله** اي النافعة الذي ياتي زياده
 بن نفويه والذبياني بالمنقوط والمنقوطين من تحت بالضم والكسرية **والعيب**
فهم عن ان سبواهم **فوله** كالحصول جمع فل كدوال فل التثنية سواء كان
 في حد الشيف او غير من **قوام** اي مقارعة **الكاتب** جمع كتيبة يعق الجيش
 فالعيب صفة دم تنفية قد استثنى منه صفة مدح وهو على تقدير كونه من
 الغيوب وهو انهم يجعان لان وصف سبل الرجل بالفلول من الحاربه كناية
 عن شجاعته وقد اشار الى ان الاستثناء بتقدير الدخول ببيان مراد الشافعي
 بقوله **اي ان فلولا الشيف** اي الفلول المعنود للشيف وهو مضاربة
 الجيوش والافالول قد يكون عيبا مما استعمل ببيان وجه التأكيد بقوله
فالت اي الشاعر **شينا** منه اي العيب على تقدير انه اي فلولا الشيف
 منه اي من العيب هكذا احق المقام ولا يتبع ما وقع للشارح من وساو
 الاوهام فاطلع عليه واعرض عنه في محضه كونه من زلة الاقدام وهو الفل
 المذكور من العيب **فانه** لما عرفت **فوله** اي اثبات في من العيب في المعنى

الحال

الحال وان خلى العبارة عن تعليق فالتأكيد فيه من جهة انه كدعوى التي
 لانك قد علمت نقض المطلوب وهو اثبات في من العيب بالحال والمعلق
 بالحال محال لعدم العيب ثابت ويمكن ان يكون تقديرها دحولا في الضمة
 المذكورة المدحومة المنفية لتزبيل منزلة المدحومة في جنب صفات اخرى
 له صفة دم فللتأكيد في هذا الصرب جهات ثلاث وهذا الوجه تجري في الضرب
 الذي في قولنا في الوجه الذي ذكر قلل من جهة **ان الاصل في مطلق الاستثناء**
الاصح لا له حقيقة الاستثناء على ما قدر في الاصول والاصل الذي لا يعد له
 بلا صارف هو الحقيقة **فوله** انه لا يخلو من الابهام اشترط في
 الدلالة الضمنية وتوافق اللغة لان الوهم يعني خطر القتل او طرف المدة
 المخرج فلذا اعترض عليه بعض الشارحين انه قبل ذكر ما بعد فأي ذلك دلالة
 قوية فلا يلحق القيد بالابهام **فوله** ان الابهام كذا اما يستعمل
 في ضعف المدلول ايضا وان كانت الدلالة قوية وتوافق اللغة فان وهت
 بعض غلطت ولو هت غيري بمعنى او قعته في الخلط **فاحاج** الخارج بان
 الابهام في اللغة الايقاع في الظن كان القوم هو الظن يقال قومت التي او
 ظنته واوهت غيري **فوله** في شافعي **فوله** في شافعي **فوله** في شافعي
 لميل الانقطاع **فوله** ان التأكيد لما فيه من الاشعار بانه لم يجر صفة دم فاضطرر الى
 ما ذكر صفة مدح وفيه بحث اما الاول فلان ذكرها ليس بعيب بعد اذ اذ الاستثناء
 وتبديده من العيب لا يوجب انقطاع الاستثناء متصل متوقف على الفرض والقعة
 كما لا يري ان يقال الاصل في الاستثناء الاتصال المحقق فذكر اذ انه قبل ما بعدها
 وهم ذلك فاذ اولها صفة مدح محوطة في اتصال الاستثناء لميل التقدير كما التا
 واما ثانيا فلان كلامه يوم ان تأكيد المدح بما يشبه الدم متوقف على غير البيت
 مثلا للاستثناء حتى انه جعل صفة لاسم استثنوية او مرفوعة لفات التأكيد وليس
 كذلك لانه كان الاصل في الاستثناء اخراج في محقق الدخول في المتشبه من
 الاصل في الوصف بعينه اخراج في ذلك من الموصوف بالتقييد به فلا يخرج في
 تقدير الدخول تعليق بالحال ومخرج من اصل التقييد فاحفظ التأكيد و
الضرب الثاني من تأكيد المدح بما يشبه الدم **ان بيت** التي صفة مدح **فوله**
فوله استثنى البيت **فوله** في شافعي **فوله** في شافعي **فوله** في شافعي
 صفة مدح اخرى له حتى لو ذكر له صفة مدح باعتقاد استثنائية صفة دم او اعتقاد
 الخطب كذلك بنا لك على التسليم لم يكن من التأكيد في شيء ولا يكتفي بصدده

صفة مدح اخرى له بل ينبغي ان لا يكون لدفع اتيام السابق انها متلوقة عنه
 كما هو المشهور في المتن في المقطع بل يكون لازمة ان اضطررت الى استزاد
 صفة مدح اخرى فعند ذلك من اخرج في مما قبله اداة الاستثناء كما هو الاصل
في الاصل **الضرب الثاني من قريب** بيد يعني غير مختص بالمقطع نضال الى
 ان لدا في الرعي وزعم المعنى ان بيد للتقليل فالمعنى ان انقص العرب لاجل اية
 من قريب ولا يخفى ان هذا التعليل لا يثبت المدعي وجعل ان مالك بقدر
 الكلام لا يفتان في فصاحي الا اني من قريب فهو من ضرب الاول قال في القانو
 بيد وبأيد يعني غير من اجل وعلى هذا وجهه على معنى على احوال قوى فلا
 يقولك **والاستثناء** اي في هذا الضرب **الضرب الثاني** لان
 الاصل في استثناء ما ليس بداخل فيما قبل اداة يكون مقطوعا بعد خروجه
 عن اصله الذي هو الاتصال وجعله متصلا بقدر الدخول كما في القسم الاول
 خلاف الاصل وزعمنا يكون التي على خلاف الاصل وعلى الاصل في هذا
 الخلاف **الضرب** ان الاعراب بالحرف خلاف الاصل والاسماء الستة على الاصل
 في الاعراب بالحرف وهو كونها بالحرف الثلاثة فلان في بين هذا الكلام
 وما سبق ان الاصل في الاستثناء الاتصال لان هذه الاصلية بعد العدول
 عن الاصل الاول **وقد اورد** **الضرب الثاني** بان الاصل في مطلق الاستثناء
 وفي استثناء ما ليس بداخل الاقطاع فلان في وبما قرونا ان دفع ان الواجب
 في الاستثناء فيه وما سبق ايضا ان يكون فلا معنى قوله الاصل انك عرفت
 انه يمكن جعل متصلا بالقدية كما يدل عليه قوله **الضرب** اي الاستثناء المقطع
 في هذا الضرب لم يبق **والضرب الثاني** **الضرب الاول** بل بقي على حاله من
 الاقطاع ولهذا التاكيد بعض استثناء لك فاعتصم **فلا يفيدك الثالث**
 بالوجه الذي هو اثبات الدعوى بالبينة الحاصلة من التعليق بالمحال فلا
 يفيد **الضرب الاول** **الضرب الثاني** في التاكيد اذ افضل الاعتبار **الضرب**
 المصنف واما قوله تعالى لا يتقون فيما لغوا ولا تأثرا الا قليلا سلا مكا
 سلا لا يحتمل الوجهين واما قوله لا يتقون فيما لغوا سلا مكا فاحتملها
 وحتمل وجهها ثالثا هو ان يكون الاستثناء من اصله من اصله متصلا ان معنى
 السلام هو الدعاء بالسلامة واصل الجنة اغنيا عن ذلك فكان ظاهر من اللغو
 وفصول الكلام لولا فائدة الا ان هذا لانه ويحجه عليه انه اثبات لصفة
 مدح مستثناة من صفة دم منفية لا بصفة مدح مع خوف الاستثناء بصفة

مدح اخرى فكيف يحتمل كونه من ضرب الثاني **والضرب** بان معنى كونه من
 الثاني انه من قبيلة في عدم افادة التاكيد الا من وجه واحد وهذا احتمال
 الضرب الاول وتفصيله على الاطلاق او المحصر في الضربين وانما دام ما ذكره
 متذكر ولحق ان يقال يجوز ان يقتصر لا يتقون صفة مدح ويقتصر الوصف بعد
 سماع اللغو لاني سماع اللغو حتى يكون القصد الى نفي صفة دم وعينه لا يكون
 الا سلا مكا بقدر ان يكون سلا مكا صفة مدح اخرى بعد اداة الاستثناء
 لا يمكن تقديره اذ خالفنا في الاول وجهه ان يعتبر نفي لصفة دم هو سماع
 اللغو ويكون الاستثناء مستثنى من لغوا فيكون من ضرب الاول لا محالة **لما**
 قد ساء لك فلا ترضى بان يد امة ولكن لا عتامة وانه لم يجوز ان تكون الامة
 الاولى ايضا محتملة للثالث **الضرب** بان السلام لا يمكن اذ خالف تحت الثاني
 ولو حسب الظاهر ان التايم ان يقال لا خدامت ولا يجوز الفصل بين المستثنى
 والمستثنى منه بتعدد غير مستثنى منه وايضا يحجه على الاحتمال الثالث
 على ان لا نستعمل ان اصل الجنة اغنيا عن الدعاء بالسلامة يجوز ان تكون سلامته
 في الجنة وتقدرها لانهم لا يفتكون عن السلامة فاما تحت الامة وجهها
 رابعا بان يكون سلا مكا مضدرا حينئذ اي لا يتقون فيما لغوا وقتا اي لا وقت
 تسليم فيكون بالضرب **الضرب الثاني** اي من تاكيد المدح ما يشبه الدم
الضرب الاول بعينه في افادة التاكيد فاقم فلان احصوها في ضربين
 فالضرب الاول واثبات ضرب اخر منه مستدع منه معقول فلان في او ضرب
 اخر بحسب الظاهر راجع الى الاول بحسب النظر الثاني للناظر فانه يؤول
 اليه معنى فضبط المصنف هذا الضرب بان ياتي بالاستثناء مفعلا وهو قاصر
 لان من المقصر ما يصدق عليه ان يستثنى من صفة دم منفية عن التي صفة مدح
 بتقدير دخولها فيها فانه التايم الحق بان ضم اليه ويكون العائد مكا
 فيه معنى الدم والمستثنى ما فيه معنى المدح وبعد يد عليه ان الضرب الاخر
 لا يخص في الفرع بل يشمل قولنا وما تم بنا عملا الا ان امانا بايات ربنا
 فانه لم يستثن في في الظاهر صفة مدح من صفة دم منفية بل من اعم منها
 نعم ماله الى الاستثناء من صفة دم منفية فانه في قوع ليس لها عمل بغيره عندكم
 الا ان انا فالصواب ان يرض عن ايضاح المصنف ويبين قوله نحو **الضرب**
 اي ما يعيب من الاصل المناقبة **الضرب الثاني** **الضرب** يقال نعم منه
 وانعم اذ الغاية ذكر هذه وقدر الامة بان المراد نحو ان يستثنى صفة مدح

لو كان ظاهرا في قسدهم لكان لمصلحة نفسه وهو انما المال او البقا فعدم جتمع
 الامور يدل على انه ليس ظاهرا لبقائه وعدم نيت الاموال دل على انه لم يكن ظاهرا
 للمال وفيه وجه ثالث وهو انه لم يجمع الاعمال والناس يجمع الاموال الذي دون العز
 فكر بينه وبين الناس **وبنه الادراج** وهو في اللغة يعني في الثوب وفي العرف **ان**
كلام سبق لمعنى مدحا كان او غير معني اخر فنقول لان التقنين المستند الى المفعول
 الاول فيذكر التقنين اخذ عن التصريح بمعنى مع معني سبق الكلام لاجله كما في قوله
 في تنقي بعض الوزر لما اتخذ وزيرا
ابي دهرنا اسعافنا في نفوسنا . واستعفا فيمن غلب ونكرهم
فقلت له نعماك فيتم اتمسا . ومع امرنا ان المم المقصود
 فانه رد المصنف على من قال ان هذا الشعر ينصرح به بل فيه ادماج التسمية
 في الشكوي عن الزمان وهذا وفيه نظيران البيت سبق بالتسمية فكيف تكون التسمية
 ادماجا والشكوي اصلا على ان في كون الشكاية عن الزمان مصراجه نظر فان ايسا
 الدهري في واحد من امرين طلبا منه لتقديم المم ليس محلا للشكوي وكيف يحمل
 على الشكوي واخر كلامه ينصرح بانك **هو امرنا الاستعجال** ولا يخفى ان قوله
 حينئذ ان لا يدرك في مقابلة الاستعجال بل يدرك الادماج من الحسنات وبينه
 على دخول الاستعجال فيه كالفعل في الطناب والمقابلة وقد اشار بقوله **كلامه**
 الى مثال له يفرق به عن الاستعجال فليس الغرض به التمثيل ليعلم كل بيان الافراق
 والضمير اليه ابي الطيب في الواقع **قلت فيه** اي في ذلك البيت **اجفان** جمع جفن
 كقوله وهو عطا العين من اعلا واستقل **كلامه** اي بالاجفان والتقدير
 بتقليبها ولو قال به ليرجع الى التقليب لكان اظهر ولكن ان جعله راجعا الى
 التقليبات المستفاد من اقلت **على الدهر الذوق** ومعنى تقليب الاجفان
 للبعد ان امتداد الشهر يكون ذوق الدهر وطول عده وكال الرغبة فيه
 فان الاستعجال بالمرغوب يمنع التمتع بالشهر فانه **من وصف الليل**
بالطول الشكاية من الدهر الظاهر ان سوق البيت لوصف نفسه بالتمتع
 فيه والحق لا لوصف الليل بالطول لان تقليب الاجفان ظاهر في التمتع وطوله
قلت الشارح الحق وقوله معني اخر اراد به الجنس اعلم ان يكون واحدا كما
 في بيت ابي الطيب او اكثر كما في قول ابن نباتة بالوحدتين من فوق بالضم او الفج
 فان كليهما مما سمى به العرب
ولا بد له من حيلة في وصاله . فمن له حيلة اي حيلة اودع الحكم فنده

قال

قال المصنف انه ضمن يعني حديث المحبوبة الغز يكون حليما حيث استقام
 عن وجهه وخليل صالح لا يدع الجرب ذلك الشكوي عن الزمان بتغيير الاحوال
 او اعادته حتى يبق من يصنع هذا الشأن فان الاستقام انكاري **ومعنى ذلك**
 انه لم يزم على معارضة جملة ابد او انه يريد وقت ارادة الوصال فان الواليع
 تستند فقيه ضمن نعان لامعني واحد وقد بينهما كغلبة موافقة معه لكن في
 موضع هو اخف بهذا التسمية ثم لا يظهر عندنا انه لا حاجة اليه تكلف في عبارة الشعر
وصرف النكرة المشتملة على قتل واحد الى الجنان مثلك استناعات وادعائها
 ولا يجب صديق التعريف على المجموع من حيث المجموع على كل واحد فاحظه يتبعك
 في نظير ولا يقدل في تعريف بلا موجب عن ظاهره **قال** انه يمكن ان يكون المعنى
 في البيت كمال شرف الجمل وعزمه بحيث لا يمكن ان يعتمد في جعله احالة على اخ
 من الاخوان لا الشكاية عن الزمان **ومعنى التوجيه** وليحيي محمل الضدين ومن
 هنما قيل المراد بقوله **هو امرنا الكلام** **محمدا** **الوجه** **فان** غايته
 الاخلاق وبعضهم يحسمه ما يكون مدحا وذا **قوله** **من قال** هو لشارف قال
 الاور يسمي هذا خطي فيم باليدري اجبه ام قباي اقول فيك شعر الاستدراك
 لم اقدم على حماقات بشارة
سقط في صدره فجا . **ليت عينيه سحرا**
قلت بيتا ليس يدري اندج ام يحا فانه يحمل معني العينين ومعني ابصار
فحمل المدح بانه يحسن الحياطة فيتمق ابصار عينيه ليزيد حسن حياطته
وحمل الذم اي يفسد الحياطة فيفسد عيني عينيه ليخلص الناس من حياطته **قال**
يسويين الايام ووجب استواء الاحتمالين فيه ووجه القافزة في الايام
 بعد المتداه وقرب غيره نظر الى نفس اللفظ على ما قيل في ما نقول يكون احدا
 نصت عليه القرينة في الايام وابقا يهما هنا على الايام فالمراد بكون الكلام
 محبا لوجين مختلفين احتماله بحسب الارادة كما هو المتبادر والاحتمال
 على السواقات **الشكاي** اي من التوجيه **منشأ** **باني الدهر** **ان** **بشار** **قالوا**
 ان باعتبار احتمال المختلفين وان ليسا متضادين ولا احتمال على السواقات
 وللتشابهات مع القرآن مدخل في هذا النوع باعتبار مدح عبارته ولا يبعد
 التحمل على ان بعض منشأيات القرآن كذلك باعتبار قبول قوله واكثر
 منشأيات القرآن من قبل القرية والا ينام حينئذ يكون قوله باعتبار اسارة
 الى اعتبار من جوزت او بل مقطعات الخوف في اويل النور فانه لا يذكر في

ما وليا الا امور متساوية بالنسبة الى اللفظ من غير نص قرينة على ارادة
 شي منها **ومنه المخدم** هو اللعب وتقيضه الجهد الذي **يتركه** **الجهد** وفيه انه
 ان كان تهاهرا لعبان هرا فلا كلام من قبيل الايمان وان استويا فهو من قبيل
 التوجيه وان كان تهاهرا لجهد فهو من قبيل ارادة المعنى للفظ **يحمل** **علافة**
 احتمالا مزجيا فلا معنى لحد محسن في الجهد والهرل خاصة وايضا لو حصر
 القصين بالزل الذي يرا به الجدة ون الجهد الذي يرا به الزل الا ان يقال
 اقتصر على الموجز لقوله **اذا ما في ذلك** **مما حذر** **من ذلك** **اي احسن**
 من حمله ما يقتضيه انه **كيف** **لك** **الضبط** **بفتح الضاد** **ومنه** **ما قبل**
 ولما كان تهاهرا العارف صفة المتكلمون والكلام حتى يكون من حسنة وضع
 ذلك يخص مقتضى الادب بما سوي كلامه تعالى قاله لدفع كلام المتقربين
وهو **كأسماء** **التي** **في** **سوق** **المعلوم** **مسا** **ق** **من** **فمن** **وصفة** **لكلام** **في** **بأن**
 ما هو صفة المتكلم به ولا يخص بما يتوكل كانه تعالى بل التسمية بتجاهل العارف
 وتسمية بالنظر الى الاسم الاغلت وكانه لذلك قال الشكائي لا احب سميت
 بتجاهل العارف وقال غيره لا تحبه سوى الادب في استعماله في كلام الله تعالى
 رب العزة وتقي المحبة كناية عن الكرامة **وقوله** **لنكتة** **متابعة** **على** **كلام**
 الشكائي وليس في كلامه فلا يخلو عن سراحة لا يناميه انه داخل التسمية والاول
 ومنه تجاهل العارف لنكتة وهو مما طرخ **الوجه** **في** **قول** **الوجه**
 امرأة وهي في اصل اللغة كالحار من يشوه بنفسه من غير ان يكون له قدم
اي **من** **تلقا** **بوجه** **بين** **نواحي** **بنا** **وسكر** **بما** **لك** **فوق** **ما** **ورقا** **الحمد**
 صار له اوزق **لك** **من** **يخرج** **على** **مطرف** **في** **تقلد** **ان** **البحر** **لم** **يخرج** **على** **ان**
 طريف لكن تجاهلت **فما** **سجلت** **ان** **الذاته** **في** **الثلث** **لنوع** **البحر**
 متالفة في وجوب الجزع او لتوسيع من لم يخرج كذا في الشرح ولم يخص تجاهل
 بقوله كانك الى اخره بل في الاستقمام عن سبب كونه مورقا ايضا فانما
 تعلم ان السبب هو اصل الوقت المقتضي لذلك والاشبه ان البيت
 بنا لدلة **والمهاة** **في** **المدح** **لقوله** **اي** **الضري** **المعروف** **مولى** **صفة**
بوق **مولى** **مصلح** **يعني** **ان** **يصفه** **كالزق** **بكونه** **في** **الليل** **ليفيد** **قوة** **الضوء**
 وكانه الكتي بالتعبير بالصولة لا يستعمل في النور القوي **ام** **الاسما**
المنظر **الضاري** **بالضاد** **المجته** **ولما** **المهمة** **بمعنى** **الظاهر** **من** **على** **الطريق**
 طرنا ليع مدا بتسامها بل بورقها حيث لم يفرق عنه بين لم الزق وضرا

المصباح ويحمل الدلة **او** **المهاة** **في** **اللام** **كذا** **في** **الشرح** **فجعلنا** **عند** **دلة**
المهاة **في** **المدح** **والاوجه** **حينئذ** **القطب** **او** **فانزل** **فالاول** **ان** **يحمل** **قوله** **والمهاة**
في **المدح** **او** **اللام** **بمعنى** **المهاة** **في** **احد** **الامرين** **نكتة** **عديلة** **لا** **جما** **فيكون** **القطب**
باوي **يحمل** **في** **قوله** **اي** **زهيرونا** **ادري** **فسوف** **الحال** **بكنز** **الخير** **والفتح** **لا** **هو** **المهاة**
لغيره **اي** **اقرن** **وهو** **يعني** **معرض** **بين** **سوق** **وسوق** **او** **وي** **القوم** **اي** **رجال** **الان**
القوم **خصم** **الخصم** **الظاهر** **الخصم** **الا انه** **اراد** **تذكير** **الاول** **تخفيرا** **ام**
قال **ان** **ارجح** **فيه** **دلالة** **على** **ان** **القوم** **بالرجال** **خاصة** **وفيه** **يحت** **اذ** **يضع** **مقابلة**
المخصص **من** **النساء** **والرجال** **بالنساء** **البرقة** **الدلة** **الذلة** **ذهاب** **القوا** **د**
من **هم** **وخر** **وهذه** **العتق** **تدليها** **قد** **له** **كذا** **في** **القانوس** **فلا** **يلغو** **قوله** **في** **البيت**
نعم **يلغو** **لوكات** **دلالة** **ذهاب** **العواد** **من** **لوي** **كا** **في** **القطار** **والاول** **الاطهر**
ان **النكتة** **لا** **تخصر** **الدلة** **في** **الحث** **فالاول** **يترك** **قوله** **في** **الحث** **اي** **قول** **الحسين**
بن **عبد** **الله** **وكثيرا** **ما** **يتوهم** **انه** **للمجون** **ما** **هو** **الطهارة** **الطاهر** **وهو** **المتوهم** **في**
الارض **من** **التي** **لا** **ي** **ان** **اضاف** **فانما** **لنفسه** **ليعلم** **انما** **ليست** **لبي** **سوي** **ولم**
يصف **في** **قوله** **اول** **لانه** **لا** **القباس** **بعد** **الاضافة** **الشابقة** **فيل** **الاضافة** **لنكتة**
لوضع **الظاهر** **موضع** **المضمر** **الشعر** **والتردد** **في** **كون** **لبي** **منهم** **ام** **من** **البيد**
اما **في** **حسن** **سواد** **عينها** **وباضها** **واما** **في** **التفرد** **والوحدة** **قال** **المصنف**
ولا **يخصر** **في** **قوله** **تعالى** **في** **حق** **النبي** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **حكاية** **عن** **الكفار** **صكت**
تدلكم **على** **رجل** **يتكلم** **اذ** **انتم** **تم** **كل** **مشرق** **انكم** **في** **خلق** **جديد** **كانه** **لم** **يعرفوا** **ما** **يت**
الا **انه** **يجل** **ما** **والعرض** **في** **قوله** **تعالى** **والا** **او** **انما** **كم** **على** **هذي** **او** **في** **ضلال** **بين**
هذه **وبين** **اسب** **التجاهل** **الغلبة** **ايضا** **كانه** **لغلبة** **لا** **يعرف** **الا** **ذلك** **بلا** **اعتارا**
ومنه **القول** **بالموجب** **اي** **الحكم** **بموجب** **ان** **ابن** **لبي** **من** **غير** **دع** **او** **لوجب** **التعالى**
المذكور **وهو** **ما** **ان** **احد** **ما** **الاسم** **له** **اي** **العلل** **ذات** **منه** **باعتبار** **مفعلي**
المقصود **وفي** **اللام** **الغير** **كناية** **عن** **في** **او** **الاعلية** **دلالة** **حقيقة** **بخصوص** **لبي** **غوم**
الصفة **ولا** **يراد** **الكناية** **الاصطلاحية** **اذ** **ليس** **دلالة** **الا** **على** **مفرق** **بمطريق** **الكناية**
بل **بمطريق** **الضد** **ان** **له** **صفة** **لي** **في** **الشيء** **اي** **تلك** **الصفة** **بمعنى** **الامر**
العام **بالغير** **فبمعنى** **استخدام** **لغيره** **اي** **التي** **من** **معرض** **بين** **الاولى** **لا** **ثباته**
له **اولا** **تفانيه** **عنه** **بذل** **او** **بمعنى** **فيه** **فيوجب** **ذلك** **الاثبات** **في** **الحكم** **الذي** **ان** **ابن**
لغيره **مطابقا** **بتلك** **الصفة** **والثباته** **لغيره** **على** **سبيل** **الالزام** **والجارات** **وهذا**
هو **القول** **بالموجب** **في** **هذا** **القسم** **في** **قوله** **تعالى** **يولى** **اي** **المنافقون** **لبي**

ولقد اثبت للفظ الواحد معان متعددة فجعل يوم تقوم الساعة ما لبثوا
غير ساعة لفظين خرج الى تكلف وخرج من العرف وخرج مع ذلك اخرج
ان ان زيد او ضرب ضربا الى مزيد تكلف بان يزداد التشابه في اللفظ فقط
بمعنى عدم التشابه في المراد ولا يجزئ عدل ولو لم يقيد بقوله في اللفظ اوسع من
الحاس حتى انه يشهد ضرب وعلم ليجازيها في التلفظ من حيث اشتغال لفظيها
بلا لامية الا ان المراد بالالفظة بالتشابه على وجه مخصوص يخرج
بتقصيد انواع يخرج ايضا اصناف التشابه بين اللفظين مما لا يكون تشا
في التلفظ هكذا ويحيي بعضها في اقسام الحسنيات احسن التام في المقام
فان سلوكه من خواص كرام ذوي الالفهام بل المحض صين بالام والنام والنام
ضربان تام وغير تام واسار الى هذا التقسيم بقوله **الالفهام** اي من الحسنان
ان يتفقا اي اللفظان في **انواع الحروف** يعني ان يقول في الحروف الا انه ادرج
لفظ الانواع تنبيها على ان كل حرف من حروف الجنانوم والنام خالف عرف العربية
وهو عدم اعتبار التعدد باعتبار تعدد اللفظ وعدت تعدد اللفظ واحدا
وان تلفظ به لغز فيتحقق لا اعتبار الحاس في لفظ واحد استعمال معنيين نحو يوم
تقوم الساعة ما لبثوا غير ساعة لانه يتوقف على التعدد والمراد بالانواع ما فوق
الواحد وان لم يكن جاز في الثاني والمراد انواع الحروف لظهور الملاحظة وان
لم يكن دغلي امر ودغلي فعل ماض متحاشين مجتسما انما لعدم الاتفاق في
عدد الحروف ادعاه **انواعها** الاولى وعددها اذ قاق ضرب وقيل في
عدد الحروف لا في اعدادها اذ ليس حروفها اعداد **الالفهام** ان الاتفاق في
الانواع يعني عن الاتفاق لان معنى اتفاقها في الانواع ان يكونا متشاركين في
انواع الحروف ولا يشارك المساق في انواع حروف المساق بل في بعض انواعها
فلو قدم الاعداد على الانواع لكان الحسن **انواعها** جلبت وجلب متشارك
في انواع الحروف وليس متشاركين في اعدادها **في سائر الاضافه** لادني
ملازمة اذ الهيئة صفة للكلمة وان كانت حاصلة باعتبار الحركات والتكلمات
الحاصلة في الحروف والاولى في هبتها اذ ليس شيء من الحاس من هيات حتى
يتفقا في اللغات وما اشهر من تعريف الهيئة من انه ما يحصل للحروف باعتبار
الحركة والتكون وتقدم البعض على بعض فوجب ان يكون ذلك هبة مغيبة
عن ذلك ترتيبا وانه لم يلفظ اليه المصنف لما راى انه يوجب ان لا يتخذ
هيئة ضرب ورض فحصل الترتيب خارجا عن مفهوم الهيئة ولم يرض بالتعريف

ولو اريد بالهيئة ما يحصل للحرف باعتبار الحركة والتكون لاهية الكلمة
كما هو مشهور ولم يتخذ من المذكور لكن يحتاج الى عمل الهيئات على ما فوق اللفظ
لما روي ترتيبها الى تقديم بعض الحروف الى بعض سواء كان وضع الحرف في موضع
اللائق ولا قنائل واما عدل من تعريف المفتاح وهو ان لا تتفاوت المجازات
في التلفظ مع انه اخبر للاشارة الى تفصيل التشابه المعنوي في الجسرات
المصنف ووجه تحيينه انه افاده في ضوء الاعادة **فان كان من نوع واحد**
من اربع الكلمة كاتمين او فعلن او حرفين **نحو ما لا** الاظهر ان يبي الحاس
وكل من الجنانين مما لا يستعرف وجه العدول عنه **قال** الشارح التسمية
بمطابق لتقدم اصطلاح اهل الكلام من ان التامل الاتحاد في النوع **واقول**
هذا الجيد والظاهر انه من المماثلة بمعنى المشابهة في التشابه الكامل المماثلة
لكماله كانه بلغ في الكمال الى حد فالحرفه مائل كما يقال جلا لاله فانهم **نحو**
تقوم الساعة يقسم الجوزون ما لبثوا غير ساعة واقسام كل من الاسم واللفظ
والحرف اصناف لانواع فيكون نحو قول الحري بري
وادي دغام وقت بالاعتدال منه **ولا** دغام له في مذهب العرب
من الحاس المماثل مع ان الدمام الاول مفرد بمعنى العهد والثاني جمع دمة
بالفتح وهي البير القليلة الماء والعريزة منه ولكل منهما وجه في البيت
فعلى الاول معناه انه ليس له ابار قليلة الماء في تلك العرب لانه لا يدعها
التايلون ان يكثر ماؤها لقلته التناول **فقال** الشارح الحق والثاني جمع
دمة بالفتح وهي البير القليلة الماقتصر النظر من غير ظهور فوجب وفي كونه من الحاس
المماثل وجعل الكلمتين فيه من نوع واحد بحث لانه ان اريد النوع الحقيقي
الاعم والفعل والحرف كذلك بحث وان اريد الاعم فالاعم المفرد والاعم الجمع
نوعان اعتباريان لما جسر وفضلان لان التام الداخل في مفهوم الاعتباري
جسسه وللخاص المعتمد في مفهومه فضله **وان كان** اي اللفظان المتفقان **من**
نوعين وهو ثلاثة اقسام بالقيمة العقلية **نحو مستوفيا** وهي في اللغة ما اعطي
حقه لتتام في به تنبيها على انه وان اختلف اللفظان توأم ينقص شيئا من
حق الحاس **كقوله** اي قول ابي تمام في ما الاول فعل والثاني ما توصولة
او موصوفة خبر قوله **فانه** ملامات من كرم الزمان **فانه** اي ابدى **نحو**
الله فانه لا بدع من ان يوت قيم من اقسام الكرم **وقال** الشارح لانه كرم
يحيي الكرم ويجددهم وما ذكرنا ابلغ فافهم وعلي توجيهه لوجعل تجريد الكرم

لأنه ينسب الكرم الميت الموجه بمقتضى كرمه لكان فيه مزيد من اللفظ ولطف
وذلك أن تجعل ثمانية وبن زائدة وقوله فانه تعليل ولا وفي عكسه قولنا الآخر
ومتمية يحيى ليحيى فلم يكن . ليرد امر الله فيه سبيل .

قوله لا يخفى ان التقسيم الثاني هو خاص بالخروج جنس التركيب من القسمة
فينبغي ان لا يذرك قوله وايضا ليكون جنس التركيب في سبيل التقسيم ويكون
التقسيم لاسا خاصا لانه حينئذ يكون تقسيم الجناس التام الى الماهيات والاشياء
وجنس التركيب والقول بان قوله وايضا ليس للتبيين على استيفاء التقسيم
لا حمله الخارج المحقق بل للتشبيه على انه ايضا من اقسام التام ولم يخرج
باختلاف اللفظين او اذ اورد تركيبا مع كمال الاختلاف عن التام بعيد عن التام
ان كان احد لفظيه مركبا يسمى جنس التركيب وان كان الامر مفردة او ان لم يكن
احد لفظيه مركبا فلا اسم له على اطلاقه بل المسمى بالاسم قسمان كأمرفنان
ما يكون لا لفظية مركبا مماثلية المتشابه والمفروق ومثال ما يكون احد
لفظية مفردة اقوله .

قوله مطا يا مطا يا وجد كن منازل . منازل عنها ليس عنى بمقتضى
فقط فعل ماضٍ ويحرف الباء او مطا يا هو المنادي واجد لفظي الجناس
المركب من الفعل والخرق والآخر مطا يا جمع مطية والاقلاع عن انى الكف
عنه ومعنى البيت اطلال وجد كن وضرب كن منازل منك فظلمت منى يعني تعد
قوت ظهر عليكن مخايلة من شد ايد الطريق وزل عنكن راح فلا يمكن
قلعه عنى فلا يمكن بخاقي عنه لان سببه هو لا يرزول وجري هو ليس به
رجا الوصول **قوله** زل عنها فيه التقاوت من الخطاب الى العينية والهيبة
لما بنا **قوله** الخارج وايضا ان كان احد لفظيه مركبا والامر مفردة ليس
لا ينبغي فان ذاهبة مركبة من حرف الثاني والاسم وتركيب جامعا لفظيا هي
ماية الظهور وما الامر على انه ذاهبة في حكم الكلمة الواحدة ولذا الجري الامر
على التا والمقصود بالتمثيل جامدا وجاملا لاجام لنا وجاملا تكلف لا يدعوا
ذاع مع انه يخرج حينئذ من البيان التجنيس بين جام لنا وجاملا وكذا بنا
على ما قدر ان اسم لا يخرج ما لا يقدر ان لفظا واحدا الحقيقة ولا عرفا لفظا
الفعل والمفعول مع استتار الفاعل نحو جاملا فانه ما بعيد ان في العرف لفظا
واحدا تكلف مع ان شيئا منهما لا يجري فيما مثله للمفروق في الاصطاح من قوله
لا تعرض على الرواه قصيدة . مما لم تبلغ قبل في تنديتها .

ففي عزمت الشعر غير منذب . عدوه منك وساوسا تندي بنا .
قوله لا يخفى ان التقسيم الثاني هو خاص بالخروج جنس التركيب فان اتفقا اي لفظا المتجانسان
اللفظان احدهما مركب سواء كان الآخر مفردة كما عرفت ان مركبا كما في المثالين
اللفظ ايضا **قوله** المتشابه كانه يطلع في الحال حيث قام به تشابه لافسان
القسمة بالماثل **قوله** اي اي الفصح البسي المتشوب اليه يست بالضم يلد تحيا
قوله اذ انك لم يكن لهية اي صاحبه فيه **قوله** فدولة **قوله** الهية الفا الاولى جزا
والثانية سببية وذات الدولة كناية عن عدم بقايا **قوله** الا اي وان لم يتفق
اللفظان اللذان احدهما مركب سواء تركب اللفظ الآخر ولا في الخط **قوله** اسم
المفروق لا يفرق اللفظين في الخط او لا يفرق اللفظين في الخط في التشابه
قوله اي الفصح **قوله** اذ انك لم يكن لهية اي صاحبه فيه **قوله** فدولة **قوله** الهية الفا الاولى جزا
احد للام وان كان تقدير الفعل العام اشبع ما الذي سطر الاستفهام انك
اي لم يبرح يد **قوله** الجاه من وضع الظاهر بوضع المضمر وهو يقول في السعد
بالكنة ويجوز التكنة انما هو في التثنية **قوله** اي احسن عشرتنا ومن
جنس الجناس ان لاجام لنا يفيد بني المجاملة في اول السماع لان اشتراط تكرار
الذات على الماضي يبرز في لاجام لنا نحو لا على الماضي **قوله** لا يفت قوله
ولا الضروق لان المفروق او مرفق لانه ان لم يتفقا في الخط فان المركب مركب
من كلمتين مفروق وان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة فمرفق **قوله** الحريري
ولا يله عن تدكاره منك وابكه . بدمع يضاهي الويل حال مصابه .
ومثل عينيك الحام وطعم . كليات قضا الموت وقصه .
الوقع بالكون وقعة الضرب بالثي ووقعه بلقاء وطعم صابه الصاب جمع صاب
وهو ممرودم الجوهر في قوله الصاب عصاة بحر موضح بهذا القسم
المصنف فعبارة الكتاب بعيدة عن الصواب **قوله** ما ذكر في الاصطاح تقسيم
القوم وكأنه لم يرض به في التحقيق وان كان يكون احد اللفظين مركبا كونه لفظا
نوضحا لجزء لفظ على جزء معناه لا مجرد مركب مع الغير وان صار بعد
التركيب لفظا ممتلا كالصواب الثاني فلم يلتفت اليه لان جنس التجنيس التام
لكونه افادة في صورت الاعادة وليس في مطم صابه صورة الاعادة او بقي مطعم
ممتلا لا معني له وكيف يقتضي الجمع الممتل ولو اعتبر لكان في المساق والثاق
تجنيسا ثانيا ولم يقل به احد ولو وقع عن تقصير اقسام التام شرع بقوله **قوله** ان
قوله في تقسيم غير التام وجعله اربعة اقسام لان الجناس لا يجمع الاختلاف

والأبلغ أن يكون زكي مجهولاً بمعنى يظن **قوله** **أه** **المزمع** **يكون** أي لم يحجز من أحد
ضرب عليه لسانه فليس على شيء الظاهر على نفس مما يحجز وي العقول الآن
يريد بقوله **قوله** **سوي** **سوي** **خزان** صيغة مبالغة من **الخزانة** ولا يخفى أن
المقام يقتضي المبالغة في النقي لا في المبالغة في الخزانة فيجب جعل **المقام**
الخزان للنقي كقوله تعالى وما أنا بظلام للبصير **قوله** **أه** **المزمع** **يكون** أي لم يحجز من أحد
بالجمع **من** **الاعتبار** **بذكره** **والاعتبار** **بغير** **الاعتبار** **في** **المصنف**
بالجمعة **والمهملة** **والهريك** **البرودة** **وبكثير** **العين** **البارد** **وفي البيت**
حسن **الاعتدال** **قوله** **قد** **الوعد** **ما** **أورد** **ك** **خارج** **من** **الضيق** **الضار**
المعنى **صوت** **الجمعة** **الغالب** **بغير** **قوله** **أي** **إبي** **تمام** **في** **ترتبة** **الحمد**
من **نفس** **حين** **استشهد** **وقد** **كانت** **البطل** **المواظبة** **في** **العمل** **والله**
قواطع **في** **الآن** **من** **جمل** **المعجم** **ابتد** **معنى** **يقطع** **القائد** **بمعنى** **يقطع**
بعد **من** **يستعملنا** **استعماله** **أو** **الاستعمال** **من** **يستعمله** **في** **مناقشة** **وقد**
بقي **من** **المصنف** **ثلاثة** **أمثلة** **من** **شبه** **الاشتقاق** **وقد** **استلقتنا** **أحد** **منها**
فأول **من** **الباقين** **مثل** **قول** **المؤيد** **ي**

• **ولاح** **علي** **بلي** **حري** **العنان** **لله** **•** **تملي** **فمقاله** **من** **لا** **ح**
فأول **نارضي** **يلوح** **والثاني** **أتم** **فاعل** **من** **لحاء** **بمعنى** **شتمه** **والثاني** **مثل** **قول**
الآخر **•** **لعمري** **لقد** **كان** **الترشيح** **مكانه** **•** **أي** **منزله** **في** **غاية**
الرفعة **فكانه** **من** **خبر** **كان** **والأبلغ** **جعله** **طرفاً** **أي** **كان** **الترشيح** **في** **مكانه**
وكان **منزله** **الترشيح** **منزله** **يتكبر** **فيه** **الترشيح** **لخدمته** **ز** **بالفتح** **أي** **غنافاً**
الآن **سواء** **في** **الترشيح** **فالمتمدد** **ودو** **لوي** **من** **الترشيح** **والمقصود** **بإي** **•**
الترشيح **في** **القائوس** **هو** **الكلام** **المقفي** **ومؤالاة** **الكلام** **على** **روي** **جمعه** **الحاج**
وكذا **الاستحجة** **بالفهم** **وجمعه** **الاستحجيج** **وقد** **يطبق** **على** **نفس** **الكلمة** **الآخيرة**
لا **هو** **ظاهر** **الكلام** **الذي** **نقله** **من** **الشكاي** **قيل** **موت** **إلى** **الاستحجة**
قيل **قروا** **كان** **أو** **غير** **الوجه** **والله** **قوله** **قيل** **هنا** **عديله** **لقول**
وقيل **لا** **يقال** **في** **القرآن** **الحاج** **إلى** **أخر** **ولقوله** **وقيل** **غير** **مختص** **بالنحو** **وكلام**
الشراح **المحقق** **في** **هذا** **المقام** **يدل** **على** **أن** **الفاصلة** **محض** **النثر** **فحينئذ**
لا **يحتاج** **إلى** **قوله** **من** **النثر** **لكن** **الفاصلة** **في** **تعريف** **الموازنة** **مع** **محمولاً**
النثر **والنظر** **بوجب** **القييد** **وهو** **معنى** **قوله** **الشكاي** **عول** **إلى** **النثر** **فإن**
الشكاي **بمعنى** **لأن** **الجمع** **مختصاً** **بالنثر** **بمعنى** **قول** **الشكاي** **هذا** **أبعد** **الأنف**

أن كلام الشكاي يدل على كون الجمع نفس الكلمة الأخيرة من الفقرة دون توطي
الفاصلتين كاذك الشارح ولا يحتاج إلى ما ذكره من التكلف من أنه أو
أنه معنى قول الشكاي ومضمونه لا مخرج فأنه إذا علم أن الجمع بالمعنى المصداق
بمنزلة لقافية عمل أن الجمع بالمعنى المصداق كالنقصية والقافية على ما في القانو
أخر كل في البيت أو آخر حرف فيه إلى أول ساكن يليه مع الحركة التي قبله
السكان أو الحرف التي تلي عليها القصيد هذا الكلام وجعل الشارح من
المداهب آخر حرف إلى أول ساكن يليه مع متحرك قبله جعل الشكاي الجمع
من جملة المصنف كالتجيم والمصنف جعله من أقسام حيث قال **وهو مصنف**
على صيغة المفعول من التصنيط وهو الحديث من المال لأن الوزن في الفاصلة
الثانية حديث وليس الوزن الذي كان في الفاصلة الأولى **ان** **اختلفا** **أي**
للفاصلتين **في** **الوزن** **العروضي** **التصنيفي** **الآخر** **أن** **الكثير** **وقوله** **والآخر**
مختلفان **في** **الوزن** **التصنيفي** **مع** **أنهما** **جاءا** **لم** **يختلفا** **في** **الوزن** **لأنهما** **كلاهما**
يخون **بمعنى** **وقد** **خلقكم** **أطواراً** **أو** **أطواراً** **والأطوار** **مختلفان** **والوقار**
الفتح **بمعنى** **الوقار** **كالكلام** **بمعنى** **التكثير** **أي** **ما** **لا** **تقولون** **توقير** **الله** **من** **عنده**
فلا **تعد** **ونه** **لهذا** **الرجاء** **ولا** **تعد** **دون** **من** **عنده** **والأطوار** **جميع** **طوار** **كقوله** **بمعنى**
المزاي **وقد** **خلقكم** **مرات** **أو** **جعله** **أولاً** **عناصرهم** **مر** **كيات** **للعقد** **في** **الاستان** **ثم**
أخلاقهم **نطقاً** **ثم** **عقلاً** **ثم** **مضغاً** **ثم** **عظاماً** **والجواز** **ثم** **ان** **المر** **خلقاً** **آخر** **والا** **أي**
تختلف **الفاصلتين** **في** **الوزن** **فإن** **كان** **في** **أحد** **الفرقتين** **من** **الانقطاع**
الفرقتين **سوي** **الفاصلة** **فإن** **استراط** **المائلة** **فيما** **مذكور** **قيل** **فلا** **معنى** **لوزن**
في **هذا** **الاستراط** **فأخطئه** **فإنه** **سيخفك** **أو** **كان** **كقوله** **ما** **يفاضله**
أي **يقال** **ما** **في** **أحد** **الفرقتين** **أو** **الزواييع** **رجع** **الضمير** **إلى** **ما** **في** **أحد** **الفرقتين**
كأن **الروح** **فأعزفه** **من** **القرينة** **الاسم** **في** **الوزن** **والنقطة** **بجاء** **عن** **التوافق**
في **الحرف** **الآخر** **فإن** **تقليل** **الخطية** **أو** **النشاط** **والمنااسبة** **طاهرة** **•**
الأنطيم **أي** **يعمل** **يقال** **طبع** **السيف** **والدرهم** **والجوز** **من** **الطين** **عمل** **•**
الاجماع **المراد** **به** **الكلمات** **المعقبات** **فإن** **جميع** **جوهرة** **وهو** **كل** **مخرج** **يستخرج**
منه **يشفع** **به** **وإضافة** **إلى** **القطر** **إضافة** **المشبهة** **إلى** **المشبهة** **وأفراد** **اللفظ**
في **موضع** **أداة** **المتعدد** **لكنه** **في** **الأصل** **مصدر** **يقدر** **يدق** **الاجماع** **جميع** **مع**
وهو **أن** **كان** **مصدر** **أصبح** **أفراد** **مع** **أداة** **المتعدد** **فإن** **الله** **تعالى** **فهم** **الله**
على **قديم** **وعلى** **معهم** **وعلى** **أبصارهم** **أنه** **أوجب** **الاجماع** **جميعه** **بأن** **أجر** **قطر**

والشديد والاعنان ايضا لما ان المتكلم شدد على نفسه ووافق في المعنى اي
 المشقة **وهو ان يقي قبل حرف الروي** فترابه حرف بني عليه القصيدة وتنت
 اليه يقال قصيدة لانيه او نونية هذا ولا يحضر القصيدة بل حقيقة في كل شعر
 والاولى بيني عليه الشعر يقال ماروي اي كئي مرفوعا لشعر يروي عنده عن
 التاليف والتركيب او المتكلم به يروي عنده عن التاليف وهذا الذي يروي
 الشارح لان البيت يروي عنده لانه لا يظهر لا يروي عنه البيت عنده الا ان
 يتكلم ويبقى الشعر يروي عن الاستدلال وهو الوجه في التسمية وانما جعله من روي
 البعير يعني شددت عليه الروي اكسرا وهو المختل الذي يجمع به الاحياء
 او من روي المختل اي قتله لان القتل يجمع بين قوي المختل اي طاقاته كان الروي
 يجمع بين الايات كما قال الشارح فتكلم لانه لم يثبت الروي فيه بمنزلة المعنيين
 فيتحقق ان يقال هذا ام مصنوع في الفن بهذا العمل والقول بصنع
 مع وجوه في اللغة تكلف لادعاب اليه ولذا انما يمكن ان يقال انه من روي
 الحديث لانه يروي كل بيت عنده حال اخر الايات او من الروية لان الشارح
 يتفكر او لا يجمع كلات فيه روي الايات او من الروية لان لم يقدم على نظم
 الايات **او من معناه** عطف على حرف الروي **من الفاصلة** وجعلنا الشارح
 من اطلاق اسم الكل على الجزء هذا افاجله من بيانه كابتداء من مثاله ولو
 جعلت تعيضية فلا حاجة اليه في من التكلفين **التي لا يري في الجمع** هو افعال
 يجي ولا يخفى انه لا يجي من في بيتين من شي من ابيات القصيدة ولم يلزم ليس
 لزوم ما لا يلزم فالصحيح انه يلزم قول يقي الا ان يقال قصد بالمصراع
 الاستعداد العرفي فقامله والمضاد بالجمع الكلام المنفي سواء كان جمعا
 او شعرا وقد صد المعنى غير من فلا يرد انه كان ينبغي ان يقول لا يبين
 بل لازم لجعل الفاصلين او القافيتين يجمعين ففهم ان تحتين الشعر
 ليس لا لزوم ما لا يلزم فيه لو جعله يجمع بل لا لزوم ما ليس في الشعر ولهذا
 فسندوه بان يلزم المتكلم في الجمع والتفنية ما ليس بل لازم من يقي حركة
 مخصوصة او حرف بعينه او اكثر على ما نقله في الشرح في اخر هذا البيت
ان قلت قد مر في بحث الارصاد استعمال الروي بمعنى الذي ينبغي عليه
 او اخر الايات او الفقر فلا حاجة اليه قوله ما في معناه من الفاصلة **قلت**
 لان ما يعني يجوز ان يكون عليه في هذا التعريف **والقول** ان لزوم ما لا يلزم
 يتحقق في بيت اذ كان قافية المصراع الاول كقافية المصراع الثاني كما

قال

قال الشارح المراد ان يقي ذلك في بيتين او اكثر او قريتين او اكثر محله
 بحث **حرفا انا اليتيم فلا تنصر وانا التاليل فلا تنصر** لما في معنى الروي
 قوله لانه اخرج الى القصيدة او لان يقال ان المثال الممثل به في الجملة او لكونه
 قرأنا قاله امثلة الروي يقي قبلنا بالما المنقح في الفاصلين وهي من النسخة
 والما لا تلزم في الجمع لتحقيق الجمع بين تظفر وتخر وبين تضر وتضر **قلت**
 الله تعالى اقربت الساعة والشق القدر وان يروا اليه يعرفوا ويؤمنوا ويؤمنوا
عقوله **شاكر عرا** مذوذة **ان تراخي** يعني وفي شكر عرا تراخي المعنى
 لطيفة وهي ان لا يقي صون الكناية بحملة على شكر عرا والبقا **ايادي** بدل الاشتمال
 من عرا ولو جعل بدل الكل بالغة في ايادي عرا لانه عين الايادي الموصوفة
 لكان لطيفا **لم تفت** اي لم تنقطع عنه والمن في اصل اللغة قطع المختل في شيء
 المن اشعار باننا في الاتصال بالحبال او لم نقط قبل **وان هي حلت** بحمدك
 الوصل بالشكر اي ساكر وان هي عظيمة وشكر عظيم النعم شكل جدا وفيه
 شي وهو فرض عدم خلاصة ايادي المذووح والوصل لعدم القطع او عدم الخلطة
 او عدم الاعطال احد من قيل وفيه ايضا وصية الغرض المذكور الا في الاضمار
 الاخر لان حشرات راحة اليه ايادي اعطيت قبل فلما بالغ في اياد عرا كانه
 سئل عنها فاجاب بقوله **اي** هو في اي شباب انصف بهذه الصفات
 الكريمة واجتمعا مع الشباب اعزب او محي كرم فان الغني جاب **هذا**
 المعنى **من** ممنوع **التي** ضد الفقر اي لا يحجب ماله **من** ضد **من**
 او لا يحجب الغني ويكبر عنه فعلى الثاني الاسافة مغنوية اي ينفع سديقه
 عن مال كالاستماع **والظاهر** اسم فاعل على ما هو المشهور والاشبه بالحجوب
 جعله اسم مفعول مضافا اليه مرفوعة الذي هو **الشكوي** او **العلل** **قلت**
 اي زلت به يقال في الكناية من نزول الشعر وامتحان المزلت به التقدم وزلت
 به النقل اي لا يظهر الشكوي اذ ازل به البلاكل يصير المعنى ان الصديق يتبع
 بضاعته ولا يتقصر مضان اصلاحي لا يحزن بما لانه يخفيها ولا يظهرها
 ولك ان تجعل اذا الفت زلت عبارة عن حال التقديري معنى زلت التعلل
 بالصديق واستل الصديق اي لا يظهر الشكوي عن الابتلاء باصلاح حاله
 فتعلل التقى في دفع وباله والابح نعيمه ولو جعل مظهر الشكوي في صيغة
 المفعول وزلت التعلل للتدبير يقي لا يظهر الصديق شكواه عنده عند
 ابتلائه لعدم الحاجة لانه لكان لرافاة حال صديقه لا يوجب الصديق في اظهار

الشكوي لكان شديد الارتباط بما بعده وأن كان في ضم هذا المعنى عند نوع
 خفاقتا مثل **الشيء** هو بالفتح الحاجة والفقر في المثل الخلة تدعو إلى المسئلة
 أي الترفق فاحملنا على أبا المعين شيت **من حيث** **هو** **كأن** خفاقتا الحيا
 متعلقة في خفايته أو المراد بكائنا وجهها يعني كمال ترتب حال حال بيدي
 كما جرت في موضع آخرها فيه **كانت قد يبيت** كقلى ما يدخل في العين وشاة
 به العين **قال** **الشارح** يعني كذا الملازم **له** **شيء** **جاءت** **بجنا** **هنا**
 هذا أو محتمل أن يكون كونه قد يمينه أن لا يعقد منه ويحتمل أن تكون عيناه
 مشغولتين به كالأفضل عن قذاه والروى هو التنا والتمتع قبلنا التام
 المشددة المفتوحة وهو ليس بللام في الشعر يلزم بزلت ومدت وعينه
 والمثلزم هنا ثلاثة أشياء لا يلزم في منها الفقه واللم والتشديد بقول
 الشارح البيت فغان من لزوم ما لا يلزم **قاصد** **قال** **المصنف** **في**
 الإيضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين أيضا لقول الحريري وما أشبه
 أي أخرج الحاصل من اختيار الكسل يعني يلحق بالبحث لزوم ما لا يلزم
 التزام ما ليس بللام في غير الفاصلتين كالتزام الثاني اختيار واستار ولم
 يرد أنه أجل في لزوم ما لا يلزم فكيف والمراد بالوقوف قبل حرف الزوي
 وقوعه بلا فاصلة واللام يمكن التقيد به قبل يدة بل ينبغي أن يقال في لغته
 هو أن يجيء في الفقرة أول البيت ما ليس بللام في الشيخ إلا أن يقال مقسوة
 الاعتراض من تعريف الفقرة والتبينة على ما خرج عنه فيعرف حاله في الاختلاف
 ولا يعينه ما خرج **هذا أصل الحسن** لا يتحرك كاله في **ذلك** **الضرب** **من** **الحسن**
 اعني اللفظي ولذلك افرد ذلك ولم يقل في ذلك **ألك** **ذلك** **له** **ليلا** **لهم**
 اختصاص الكلام بما هو فيه من الالتزام **أن** **هو** **أي** **وقت** **يكون** **الألفاظ**
لغة المعاني دون العكس حتى لو كان كذلك لا انتفى أصل الحسن بل
 ينقل إلى البيع لغو ما هو الغرض من إيراد اللفظ وتخصيته على سبيل البيان
 وذلك أن ترتيب أصل الحسن الحسن البديعي وهو البلاغة يعني إهافات
 مصلحة المعنى برعاية المحسنات اللفظية لم يتولى الكلام بليغا فيلحق المحسن
 اللفظي لعدم إتيان الحسن بغير أصله وبالجملة سمح أنه لا وجه له
 لتخصيص هذه الوصية بالضرب اللفظي بل أصل الحسن في جميع ذلك لفظيا
 كان أو معنويا ما لا تقوت مصلحة المعنى فاه أرحي رعاية الحسن معنوي
 أيضا إلى إخلاله بإفادة اللفظي المعنى ينبغي أن يظهر منه ولا يمكن وضع الشبهة

بمن التقدير بأن قوله أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني يدل على أن الكلام
 في المحسنات اللفظية إذ لا له ممنوعة كيف ورعاية الحسن المعنوي واللفظ
 له أيضا بما يحل اللفظ تبعا للمعنى ولو سلم فالكلام في التخصيص لا في أصله
 انصنف على العموم فالأين أن يجعل قوله **والأصل** **في** **ذلك** **له** **بمعنى** **أن** **الأصل**
 في ذلك المذكور من المحسنات المعنوية واللفظية ذلك نعم فائدة وإن كان
 غالب ما يقع فيه التكلف والكره ما ساء فيه الصنع رعاية المحسنات اللفظية
 وهو الوجه في تخصيص التوصية بما لو خفت وأحالة الحسن المعنوي على ذلك
 الرخصة لأن الاهتمام به في تلك دون الاهتمام باللفظي **جاءت** **قيل** **من**
 الكتاب فالكتاب ترتيب على مقدمة وثلاثة فون وخاتمه **وقال**
 الشارح الحق أنه من ألفن الثالث وبقيت أسيا يذكرها فيه أي في علمه
 البديع بعض المصنفين منها ما يتعين أهله أما لعدم دخوله في فن البلاغة
 يعني ما يشمل الثلاثة على خلاف ما يتبادر منه بخلاف ما يرجع إلى التخصيص في
 الخط دون اللفظ مع أنه لا يخلو عن التكلف يعني لا يتيسر بدون تكلف يجعل
 المعنى تابعا للفظ مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق وبمثل
 وهو أن يوثق كلام كل من كلمته متصلة الحروف وبمثل المقطع وهو عند القول
 وبمثل الحقا وهي الرسالة أو الخطبة أو القصيدة التي تكون حروف أحدي
 كلمتها منقوطة والآخرى غير منقوطة وبمثل الحذف وهو الأتيان رسالة أو خطبة
 لا يوجد فيها بعض حروف المعنى ونحو ذلك لا تحسن له قطعا مثل التردد وهو
 أن تغلق الكلمة في المضارع أو الفقرة المعنى لم تعلق نفسها بمعنى آخر لقوله تعالى
 نحن نؤتي مثل ما أوتي رسل الله الله اعلم ومثل التقديرية ويعني سياقه الأعداء
 وهو اتباع اسم مفردة على سياق واحدة ومثل ما ينبغي تبسقي الطبقات وهو
 التعقيب موصوف بصفات متواليه وأما لعدم القابلية في ذكره يعني في البديع
 مثل ما يذكر بعض المناخر من ما هو داخل في المعاني والبيان مثل ما سماء
 الإيضاح وهو أن لا خفا لكلامك ببيان ومثل التوشيع فانه ما بين الألفاظ
 وبمثل ما سماه بعضهم حسن البيان وهو كشف المعنى وإيضاحه إلى الفهم
 فانه مبني على التخليط فانه قد يجيء مع الإيجاز وقد يجيء مع الإطناب وقد يجيء
 مع المساواة معنوي حسن البيان بأنه يكون الإيجاز أو الإطناب أو ما بينهما
 وليس مرارا يدا غلبنا فلا يجز أن كلام المحسنات البديعية بأنه يكون مع
 الإيجاز أو ما مع الإطناب ومنها ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة وهو بيان

أحدهما القول في الشرافات الشعرية وما يصل به الثاني القول في الاستد
والقصيص والانتها ففقدنا فيهما فصلين فتمت بنا الباب هذا الكلام المصنوع
مع بعض تفصيل له لا بد منه ووجهه منسك الخارج ان المصنف قسم الفن
الثالث بذكر هذه الاشياء التي وصفنا بان بعض المصنفين يذكرونها في علم
البديع وبانه لا بأس بذكرها وعقد لنا خاتمة وفصلا فعمل بذلك ان الخاتمة
الفن الثالث وليس خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كالمقدمة هذا
لانه **وهو قول** الظاهر من خاتمة الكتاب فيها التبرير للحال انه كالمقدمة
من آخر الكتاب الظاهر من تمهيد المقدمة في آخر الفنون لذكر الخاتمة في الاشياء
انه كالفنون الثلاثة حيث ذكر في آخر المقدمة تمهيد المذكور في قوله خاتمة
بها الكتاب دون ان يقول خاتمة بها الفن دون ان يقول خاتمة بها الفن
الثالث واصل في كون الخاتمة من الكتاب وصوحان اما وكثير في وصف الاشياء
بان بعض المصنفين يذكرونها في علم البديع دلالة على انها منه في كتابه لانه
ليس راضيا بما فعلوا وله في وصفنا بانه لا بأس بذكرها لان المراد ان
لا بأس بذكرها لا بأس بذكرها كما في علم البديع وعان لا بأس شاعت فيها تركه او لم
تعمل منه ان عدم ايرادها في علم البديع اولى فايرادها في الكتاب لاشياء لما على
الفائدة ينبغي ان لا يكون في البيع على ان يباحث الشرافات الشعرية من قولنا
ورودها وكذا حسن الاستد او التخصيص والانتها قد يكون بالاشتغال على احد
البلاتين وقد يكون بالاشتغال على المحسنات البديعية فلا اختصاص فيهما
يقين دون فن هي كمثل الثلاثة ويتعلق بها معلق اللحق بالماضي وهذا
وفي قول الخارج عقد لنا خاتمة وفصلا مواضع لانه يدل على ان الفصل خارج
عن الخاتمة مع ان الفصل دخل فيها على ما صرح به الخارج نفسه في بيان
الفصل في **الشرافات** بفتح الراء جمع سرقة كسرجه او سرقة كلف وهما ايضا
امرأتان من الترفه والترفة كما يجري في الشعر وهو اكثر ما يقع ولذا وصفه
الشعرية يجري في غير الشعر ايضا ولعله دخل تحت قوله **وما يصل به**
وتبينه انه قال فيما بعد وما يصل بهذا القول في الاقتباس والتفصيل
والحل والتمثيل ولم يقل وما يصل بهذا **وهو** اي ذلك المذكور
من الشرافات الشعرية وما يصل بنا وتفسيره في ذلك القول في الاستد
والتخلص والانتها هو الذي جعلناه مقصدا من الخارج بان الفصل من الخاتمة
تأمل القائلين لفظ الجمع المراد به ما فوق الواحد ولفظ القسبة الكفا

بمثل

باقا ما يقع **كان في الغرض من الغوم** اي متعلما من الغوم او بناء على عموم الغرض
وتحوله للمبالغة غير مختص ببلد دون بلد **كالوصف** الحاجة كخلافة **والخاتمة**
وختم الوجه واليه اي الحسن مطلقا **بفتح الدال** او كرها على ان
يكون صيغة التثنية الايجاب فيحسن قائله مع قوله والا جازان يدعي فيها التثنية
والزيادة او بعضها خبر محمول على وجوب عدم العدلات مطلقا الغوم مقصود
للا وجوب او بقرينة المقابلة **وهو** ولا استعانة ولا اخذا وخذ ذلك ممسكا
يؤدي هذا المعنى **الغوم** اي لغرض هذا الغرض العام **الغوم** اذا
وبترك فيه التخصيص والاعم والثاني والمجم **وان كان في وجه الدلالة** على الغرض
الشعرية والحجاز والحكاية المشار اليها بقوله **وكذلك هيأت تدل على الصفات**
لاختصاصها اي تلك الهيات من الاذي بنا هي اي الصفقة له ولا يخفى ان الترفه
في وجه الدلالة لا تكون باعتبار طرفي الدلالة المتفاوتة في الوضوح ولما تكون
باعتبار المحسنات البديعية ايضا **وصف الجواد** اي النجى والنجية **التشديد**
عنه اي تشديد الوجه وهو كمثل التحاب تلال **وزوده العفاة** جمع عاف وهو
الضيف وطالب الفضل والرزق والكل حسن في هذا المقام **وكي وصف**
النجيل العيوس كالدخول منة التلذذ وجعله كالقبول بعيد عن القبول
وقوله **مع سبعة ذات اليد** قيد التلذذ والعيوس بخلاف تشديد الجواد لا يكون
مع قلة ذات اليد عند وزوده الشا والعيوس مع قلة ذات اليد عند وزوده
الشا والعيوس ليس من خواص النجيل وذات اليد المال سمي ذات اليد لان اليد
تعمل مع ما لا يفعل بدونه فكانه بمنزلة اليد بالعطاء والامساك واليد مملوكة
له **وان اشتد** **الناس** **معرفة** اي معرفة وجه الدلالة على الغرض **استقص**
فيما اي في القول والعادات **تسببه** **الحاج** بالاسد والجواد **الحج** **بالا**
اي كالتفاق الاول في انه لا يعد سرقة ولا يخفى ان ما يتصل بالترفة من الحدا
والعقد ايضا لذلك فان الجدل انما ينبغي جلا اذا كان لما في الشعر اختصاص الشعر
وكذا العقد انما ينبغي هذا اذا كان لما في الشعر اختصاص الكاتب **والا** **قالت**
الخارج اي وان لم يترك الشاعر في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه **مسا**
لا يبال الا بذكر وهذا التفسير على طبق تفصيل الايضاح ويجه على ان
في اتفاق القائلين في الغرض الغير العام وهو ما جازان يدعي فيه السبق والى
فذلك ترك لانساق الذهن اليه بالمقايضة وعبارة الممن يصلح لما لا يتصل
بناه عن ايقاينه وهو ان يجعل لا يبال للممن الذي رده الحال بينهما وهو ان يكون

الغرض غاما او وجه الدلالة غاما فعني قوله والا وان لم يكن احدا الامر في ذلك
بان يكون الغرض خاصا او وجه الدلالة خاصا او كلاهما لذلك ولا خلاف في
ان يقال اتفاق الغايين ان كان في الغرض على وجه العموم كالوصف بالجماعة والخاص
وخصا الوجه المبني اوفي وجه الدلالة لذلك كوصف الجواد بالتمثل عند وزود
العفاء والتخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فلا يبعد سرقه والاحراز
فيه اي فيما ذكر من الغرض او وجه الدلالة الخاص **السبق** يعني انه ان اتفق لقا
في الغرض او وجه الدلالة على العموم بعد سرقه ان كان تركيب العبارة المنطوق
او المستحقة او المربب فيها محسن ذائي او غير ذائي لان الله لا يفكر للشيء
ولا يحسن عنه الا بان يجعل وجه الدلالة على العموم يعني ان لا يكون في الدال
اختصاص باحدهما من حيث التركيب والنظم بوجه من الوجوه وانما لم يقل
تجاز ان يدعي فيه الاخذ لما سباني ان الاخط ان يقال قال فلان كذا وقد
سبقه فلان اليه فقال كذا اعتنا بما بذلك فضيله الصدق واحكاما من
دعوى العمل والمغيب **والزيادة** يعني زيادة احدهما انما المستوفى ان
يأمر زائدا على السابق ان لم ياتي المستوفى بزيادة مع المساواة ايضا
الفصل والزيادة للاول فلا ينبغي ان يتوهم ان الوالي ان يقال كذا وان
يدعي فيه السبق والزيادة والاستواء **وهو** اي ما يشترك الناس في معرفته
من وجه الدلالة او ما لا يشترك الناس في معرفته من الغرض او وجه الدلالة
سباني ان احدهما خاص في نفسه **غريب** لا يقال الا يفكر والاخر على سباني
فيه **ما اخرج من هذا** الى **الغاية** كما مر في باب التثنية والاستعارة
من تقسيمها الى لغزب الخاص والمستبدل الغاي اما مع البقا مع الابتدال
او مع التصرف فيه مما اخرج من الاستدال الى الغاية كما في الامثلة المذكورة
ثم **الاخذ والسرقة** عطف السرقة على الاخذ للتفسير لان هذا المعنى علم
بالسرقة سابقا دون الاخذ والمقصود والتثنية على ترادف الاخذ
والسرقة وهذا اولى من ان يترادف الاخذ والسرقة المسمى بتدين البيت
اذ لا موجب لترك اللفظ من الحقيقة الى الجاز **هو** **ظاهر** **غير ظاهر** يذكر
الظاهر غير الظاهر لانما تقتضيه النوع فلا جرة الى اعتبار الثقل
انا الظاهر **هو** ان **ياخذ المعنى** **كله** **امامة اللفظ** **كله** **او** **نقصه** **او** **وجه**
قوله او نقصه عطف على اللفظ ووجه على قوله مع اللفظ قال في الايضاح وانا
مع اللفظ كله او مع نقصه وانا ووجه هذا تقدم في تفصيل اتمام الظاهر

الامر

الظاهر فالظاهر او ما هو كثر سرقه قال كثر ولقد اقدم الظاهر على غير الظاهر
قال **الشراح** **المحقق** **قال** **الظاهر** **ببذل** **الاختيار** **ضربان** **احدهما** **ان**
يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه **والثاني** ان يؤخذ المعنى ووجه والضرب
الاولي فثمان لان **الماخوذ** مع المعنى من كل لفظ او بعضه اما تغيير النظم او بدونه
فمنه عدة اقسام **والاولي** ان يقال **والنظم** **الاول** من الضرب **الاول** فثمان لان
تمام اللفظ **الماخوذ** مع المعنى **انما** مع نقصه **النظم** **او** **بدونه** **لان** **الاول** **وقد** **مسا**
انما **اللبا** **المشتق** **بقوله** **فان** **اخذ** **اللفظ** **كله** **اي** **اخر** **بقوله** **اخذ** **مشتق**
من **الاخذ** **الاصطلاح** **لان** **الاخذ** **اللفظي** **فلا** **يجب** **انه** **لا** **يؤخذ** **من** **قيد** **غير** **غير**
التصنيف حتى يصح **قوله** **فهو** **مذموم** **او** **التصنيف** **اخذ** **اللفظ** **كله** **من** **غير** **تغيير** **النظم**
ويشترط نوم وينبغي ان يبعد من اتمام الظاهر ما يؤخذ اللفظ ووجه من غير
المعنى كما اذا كان مشتركاً فيقصد به التارك المعنى الذي لم يقصد القائل
الاول فقط كما اذا كان قائل ما كان ما كان وقصد به مثل معنى شعري شعري
فقال **الاخذ** **ما** **كان** **ما** **كان** **واذا** **انما** **ما** **كان** **بجانب** **كانه** **لم** **يكن** **من** **اصله**
من **تغيير** **النظم** **اي** **لتأليفه** **واختار** **النظم** **على** **التركيب** **على** **حسب** **ما** **يقصده**
الفصل **الوالي** **في** **الطوق** **كيف** **ما** **اتفق** **لان** **السرقة** **انما** **تكون** **لما** **تلم** **وشان**
لا **ما** **ركب** **كيف** **ما** **اتفق** **فهو** **مذموم** **لان** **سرقة** **محصنة** **انما** **حق** **العقد**
وكذلك **محض** **ليس** **له** **تاويل** **صديق** **كايد** **قلبه** **انما** **في** **المذكور** **ان** **بقوله**
وهو **في** **اللغة** **الابطال** **والجاء** **وهي** **فيما** **ادعي** **في** **لغته** **ما**
عبد **الله** **بن** **الزبير** **والذي** **الزبير** **الشاعر** **وهو** **غير** **عبد** **الله** **بن** **الزبير**
المصطفى **المشهور** **احد** **الاعلام** **في** **القاموس** **وهو** **القائل** **لعبد** **الله** **بن** **الزبير**
لما **رحمه** **لعن** **الله** **ناقة** **حملتي** **اليك** **فقال** **ان** **ورا** **الينا** **وفي** **الايضاح** **الذي**
مع **اللام** **ويوافق** **القاموس** **انه** **فعل** **يقول** **معنى** **بن** **اوس** **المرقي** **اذ** **ان**
لم **تصف** **من** **الانصاف** **وهو** **العدل** **انما** **اخر** **الصدادة** **او** **النسب** **وجله**
على **الطرف** **البحر** **ان** **كان** **يجعل** **من** **باب** **ضرب** **اي** **كان** **يبنى** **عقله** **بعد** **ظلمك**
وقبه **اساق** **اليه** **انه** **يصير** **مجنونا** **يظلمك** **وميران** **بقي** **عقله** **ويترك** **عده** **الشف**
اي **يرضي** **بان** **يقتل** **بالشف** **ويترك** **ما** **هو** **بمثلة** **القتل** **به** **من** **ان** **نصفه**
اي **من** **اجل** **صمك** **اي** **ظلمك** **من** **الاجل** **كما** **في** **قوله** **الشاعر**
من **اجلك** **بالتى** **تمت** **فبكتي**
وفي **الشرح** **يدل** **على** **مزان** **تظلم** **مجعل** **من** **البذل** **او** **الممكن** **من** **سرق** **الشيء**

اي على حدة على ما في القمح **مرحل** اي مقعد سوي قبول الصميم يقال رحل
 من باب منع وجوه لا أي تعدد والمرحل ما يعدل اليه كذا في الصراخ والسعد
 حيث على المدان مع الاخوان والتجرب عن الغلظة معهم ولا لم يبق مبدق ولا مبدق
 وفيه تسليم على قوله تعالى ولو كنت فظا غليظ القلب لانقضوا من حولك مع زيادة
 فبالغة **ح** ان عبد الله دخل على معاوية فانشده هذين البيتين فقال له
 معاوية لقد شعرت بضم العين يعني يا ابا بكر يعني اخذت الشعر بعدي ولم
 يفارق عند الله المجلس حتى دخلت فانشده فقصيده التي ولها
 • لمرك ما اذري واني لا وجل • على اينا نقد والمنية اوان
 حتى اتمنا ومننا هذا البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال له
 لم تخبرني بما لك فقال اللفظ والمعنى وبعد فهو اخي من الرضاة وانا
 اخي بغيره والمقصود كالالاتحاد **وقد** اي معنى تام بغير فيه التظم
 في كونه ممدوماً وان ليس منه بل مما اخذ فيه بعض اللفظ فيكون اعان وشحا
 او اخذ فيه المعنى وحده فيكون الانا وسخا او في معناه في كونه من النسخ الاعان
 او مطوقه او داخل فيه والمعنى قولنا في التعريف امام اللفظ وانما اللفظ
 كله وانما اللفظ او مرادفه **ان** بدل **بالحال** **كلما** **او** **بعضا** **ما** **ان**
 لكن الظاهر ان كونه ممدوماً اذ المريد التعليل للكلام حسن نصح او موازنة
 او زيادة فصاحة او سلاسة للشعر فان افاد فينبغي ان يرجع على الامتد
 ويزيد ملكية قبول **فان** **الشارح** كما يقال في قول الطينية
 • وقع المكارم لا تدخل بغيرها • واقعد فانك انت الطاهر الكافي
 • ذر الماثر لا تذهب لطيفها • واحبتر فانك انت الاكل اللابس
اقول يقال رجل طاهر وطاهر حسن الحال في المطعم ورجل كاسر وكن فيكون
 المعنى انت وفي المنة نناية همتك الطعام والكاهل لا بد لطلب المكارم من همة
 عالية وكان المدي جعل الطاهر امر فاعيل من طعمه كسمه الكافي اسم فاعيل
 كسبه يعني بسبه اي انت طالب النعم والثروة والمكارم لا تحصل لطايفها
 مما وقع في بعض خواشي الشارح انه قال اللابس من اللبس وهو الدافقيك
 ما ليس بوشا اي ما اذ ذواقاً ووض ما ذكره كان مثلاً لتمثيل النقص المراد
 في الشرح انه قريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضافها في المعنى مع رعاية
 التظم والترتيب كما يقال في قول حسان
 • بعض الوجع كريمة احاسنهم • ثم النفوس من الطرار الاول

• سود الوجع لثمة احاسنهم • فطن الانوف من الطرار الاول
 هذا مما سياتي ان القلب من اخذ الغير الظاهر يجب ان يخص منه هذه الصفة
 من القلب **وان** **وقع** **مع** **حبيب** **الظلمة** اي نظير اللفظ وممير كان لاخذ اللفظ
 كله **او** **اخذ بعض اللفظ** **ح** هذا **اخذ اعان** لان صاحبه لا يخفى نسيته له نفسه
 وينسبه له نفسه علنا وتوقا له بانه لا ينكر عليه لمخايرته للاول فهو غضب
 ما لمخيره ملائمة **ح** وهو في اللغة تغيير الصور الى ما دون منها **ح** هذا
 البتم باسم ما هو اكثر عينا من افراده لان الترقية عيب فينا سب التسمية بما
 اشده عينا **ان** **الشارح** الثاني **من الاول** الاول افضل من الاول ليتناول
 الافضل المحسن بكمي والاول المحسن ذاتي وجعل الاتبع شاملا اذ لا يتناول
 تكلف **اختصاصه** **الفضيلة** لا يوجد في الاول فيه ان الاختصاص فضيلة كذا
 لا يجب كون الثاني ابلغ تام بفضل على الاول في الفضيلة لجواز ان يكون
 اختصاص الاول **الترتيب** اي الاخذ ممدوح كما يقتضيه السوق وفي
 الشرح اي فالثاني ممدوح فادرك بحسن باعك الممدوح واحترام المعدل
 دون الممدوح **قوله** فيه مسامحة والمثال اما اخذ سلا وقول سلا فالصحيح
 كقول سلا كذا بعد قول **بشار** **وقد** **الناس** اي خاف في الفصح راقب الله في
 امر خاف **لم** **بغير** **حاجة** **وقد** **الطبيبات** اي بطيبات الرزق فكانه اشارة
 له في الآية البركة يا ايها الناس كلوا من طيبات ما رزقناكم **قوله** **الشارح** اي الجري
 الشرح **اي** **المواظبة** على الامر الذي اغري به وقد استمر المصنف على
 هذه المسامحة في الامثلة ولا يبعد ان يقال التمثيل للامر من الذين وقع الاخذ
 فيها اعني مجموع الماخوذ والمأخوذ منه فقوله كقول بشار مثلاً في تقدير رايه
 كقول بشار **وقول** **سلا** **المخاسر** **المجتمعة** **سما** **المخاسر** **لانه** **باع** **بعضاً** **واستري** **بمنه**
 ويوان شعرا ولانه حصلت له اموال فبذلها على باقي القاموس **وقد** **الناس**
ما **من** **مفعول** **له** **وجعله** **مميزا** **كا** **في** **الشرح** **يجب** **كون** **المعنى** **بأن** **بهم**
 فيكون استناد اليه السبب ومع صحة حمل الكلام على الحقيقة لانه يضار اليه
 الحار **وقد** **الناس** **اي** **التدبير** **للمخاة** **روى** **عن** **ابي** **معاذ** **رواية**
 بشار انه قال انشدت بشار اقول سلا فقال ذهب والله ما بي فهاض منه
 واعذب والله اكلت اليوم ولا شرب في الايضاح **قوله** **الآخر**
 خلقناكم في كل عين **ح** **حاجب** • بسم القنا والبيض عيشا وحاجبا
 • **وقوله** **ان** **بن** **بانه** **بضم** **النون** **بعد** •

خلقنا باطراف القنا في ظهورهم • عيوننا لما وقع السبوف حواجب •
 فبيت ابن نباته ابلغ باختصاصه بزيادة معني وهو الاشارة الى انهم جميع حيث
 وقع الطعن والضرب على ظهورهم ومن الناس ولا يوجب ماء في فضل ابن نباته
 لان في بيت الاخر نناية المبالغة في الجماعة حيث لم يقدر للمضمار مع المواجعة
 على منع ثمر القضا من اعينهم ووقع البيض من حجاجهم وتكرر الطعن والضرب
 على الاعين والحواجب في الظهور على خلاف ما هو المعتاد وانهم شاهدوا ما بينهم
 حين القزار كما شاهدوا حين الاقدام ايضا **وان كان الثاني** اي دون
 الاختصاص الاول بفضيلة ترك التعليل لا يسيق الذهن اليه من التعليل
 الاول وفيه ما عرفت **اي** الاخذ والثاني **مدوم** مردود وانما جعل
 ما هو مذموم ثانيا وبادي النظر يقتضي ان يجعل ما هو ابعد من الدم ثانيا لانه
 اقرب الى المذبح لتطهر ان لا يمس له الامتوان وهو ان لا يبعد من الدم متوقفا
 بين المذموم والمذموم والمتوسط من حيث هو متوسط متأخر من الطرفين
ان كان المقام في مرتبة محمد بن حنيد كروية وكان قد استشهد في بعض
 غزواته **فكان** اي بعد المرمى فطالت المسافة بينا وبينه لانه وصل
 الى الجنة وكره بيننا وبين الدنيا الدينية واللفظ خبر والمعنى ملكي الخمر لانه ليس لنا
 رجا فان تسلي به بعد فقل **اي** ان كان **مدوم** ليس لي وكل علم اثيان
 الزمان بمثله بعلة طبيعته للزمان لا تتفك عنه وهو قوله **ان الزمان**
يحل وتبلغ فيه غاية التاكيد من ذكر ان واللام واسمية الجملة وقد افاد
 الجدل به بطريق الاولى لانه اذا كان بخيلا بمثله فيجعله به اولي وقد اشار
 بافاوة استمدار محل الزمان انه لم يات بمثله قبله وان الاتيان به كان
 خارجا لقاعدته والشارح جعل ههنا اثنا لثنتين المذكورة قبله
 في البيت السابق وهو قوله •
انما ما سر صلب اذن مندي • من حيث يتصور الفتي ونبتل
 وانما للاتيان الزمان بمثله يد ليد ما بعد فهو ايضا وقتل الذكر لصورة
 الشعر والاضورة لا تركابه او تخصيص هذا الثنتين بالماضي ولا اختصاصه
 هذا **انما** النجم عند الفاجر في المنايل المسكلة قال الشيخ ابن علي الفارسي
 في البيت تقصير لان الغرض في هذا الصنف المثل وان يقال هو امر وان
 لا يكون فاذ جعل سبب فقد بمثله محل الزمان به فقد اخل بالعرض وجوز
 وجود المثل ولم يمنع من حيث هو بل من حيث محل الزمان بان يجوز مثله وفيه

بحث

بحث لان يجوز المثل وان ياتي بمثله لا يكون لا ياتي في انه يعز بل مرة المثل
 وقلته تلايم محل الزمان به **انما** اي **الطيب** اي **الزمان** يقال اعدي
 الامر كما وزعني اليه فالمعنى تجاوز **نجاه** **استقام** اي الزمان **ولقد يكون**
به ان الزمان لا يخفى ان هذا المضارع مأخوذة من المضارع الثاني وان كان
 بغير ما فوق بان انما جعل الجدل متعلقا بمثله في وانا الطيب بنفسه لان
 هذا المقدر من المعارف لا ياتي في الاخذ ولم يشرط اي ذا بماخوذ والمأخوذ
 منه في المعنى من كل وجه كما هو ههنا البقوض وان مضارع ابي الطيب خال عن التقصير
 الذي احته ابي علي في مضارع ابي تمام فلم يشر لتقصير لم يكن مضارع ابي الطيب
 دونه ومعنى البيت على ما ذكره ابن جني انه يعلم الزمان من تحايه فضاه واخره
 من الغدوم الى الوجود وكما يحاينه الذي استفاد منه الجدل به على الدنيا واستيقاظ
 لنفسه ورده ابن حورح وقال هذا ماويل فاسيد وخرض بعيد لان تحاين لم يرد
 ابوصف بالمعدوي فالمعنى انه اعدي تحاين بعد وجوده الزمان فضاو على **ان**
 بوضاه هذا وعلى التقديرين ففيه وصمة وضع المضارع مقام الماضي لانه
 قصد ان الزمان كان به بخيلا فعقد الى المضارع للوزن كما اذ كان المصنف
واما قول الاظهر ان المعنى انه اعدي الزمان تحاين فضاو له لعدوي واليا
 للتبعية وليس صلة للتحاين فضاو له بسبب لعدوي ولقد يكون بعد
 الزمان به بخيلا او ليس بجاه ابعد يترى الى الزمان فيقصر تحاين يحوي به ان
 قال المصنف انما انما ان المعنى على الماضي بل المعنى ان الزمان بمثله يكون بخيلا
 اذ لا ينبغي على وجه الدهر وفه بان الزمان لما يحى به وانما النذل للغير فقد
 خرج عن تحت تصرفه فلامعني الاخبار بانه لا يسمي بمثله لان هذا الاخبار انما يفيد
 في حق من يقدر على هلاكه واعرض على الدع بان الزمان لما يحى به فقد خرج
 عن تحت تصرفه بالاتحاد لانه تحصيل الحاصل وانما بالهلاك فباق فله ان يسمي
 به وان يخل **واجاب** الشارح عن اعتراض المصنف بان احتمال المسك
 على هذا الايض لانه مع ذلك المثل ايضا اذ من مضارع ابي تمام لا حياجه اليه
 قد يرخصا لا تدل عليه قرينة على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه اخذ من
 قدر البيت والقلالة ضعيفة وقد عرفت في اثنا مضارع ابي تمام استماله على ما
 فضله على مضارع ابي الطيب فاحتظه **وان كان الثاني** اي **مثله** اي **مثله**
 الاول **فاما** اي فهو ابعد لان الثاني ابعد من الدم من الثاني من القم الثاني
ان قلت هل ياتي القم الثاني بعد الدم كما هو قضية طبيعة الا بعد

قال من اقرب الى الدم والاعرف فيه ما اخذ فيه اللفظ كلمة غير بعيد
 نظره **والفصل الاول لقول ابي تمام**
لو طار من بلاد الحبشية لم يجد . **الا الفراق على النفوس ولينا**
 حاراي نظري الي بنفسي ولم يعقد بسببه من ادم فاعل من الارياض يعني
 التطلبت واصافه الى البنية بمعنى من لم يجد الاعراف على النفوس **وقول ابي الطيب**
لو لمفارقة الاحباب ما وجدت . **لنا المنيا الى ارواحنا سحلا**
 الصنير في لها المنيا با وهو حال من المنيا وهو اقرب من جسد خلا من سحلا
 كما في الشرح **ووجدت** اما بمعنى العمل والمفعول الثاني قوله الى ارواحنا قد
 على المفعول الاول **واما** بمعنى الاصابة وقوله الى ارواحنا حال قدمت على
 صاحبها لتكارتها وقيل بنا جمع لثبات اصيبت اليه المنيا وهي الحمة المشرقة
 على الحلق ونونيه وكاية المنيا فقد اخذ المعنى كله مع بعض اللفاظ اعني
 المنية ومزاد في الفراق ومزاد في لم يجد ومزاد في النفوس اعني الارواح وحكم
 الشاعر بان اخذ المرادف ليس الا في الارواح **واما** الفراق والمنية والوجدان
 فمن اخذ بعض اللفاظ بعينه محل نظره ولا يجي ان يثبت ابي الطيب اقصر حيث
 حصر امتد المنيا الى الارواح في دالة الفراق عليها بخلاف بيت ابي تمام
 فانه جعل الفراق دليلا على تقدير خيبر المنية لا مطلقا وحيث افاد ان يكون
 مع الوصال اذ لا يستلزم الموت الاحال الفراق **قال** الشاعر وقوله فلو بعد
 من الدم اما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني دالة على الشقة في اتفاق
 الوزن والقافية والافق مذكوم جدا **لقول ابي تمام**
 . **يقم الظن عندك والاماني** . **وان قلت ركابي في البلاد**
 . **وما سافرت في الافاق الا** . **ومن جدواك واجلتي وزاوي**
وقول ابي الطيب
 . **واقي عنك بعد عدل عتار** . **وقلبي عن وفايك غير عادي**
 . **محبك حينما تحت ركابي** . **وصيفك حيث كنت من البلاد**
 هذا او فيه نظره لان الذمومة جدا مع الدلالة على الشقة مما لا ينبغي ان يحسن
 بهذا القم ايضا مما اخذ فيه بعض اللفظ او كلمة مع تغيير النظم بل يجب ان يترك
 بنية وبين القم الثاني ايضا بهذا القم مع الدلالة من الشقة ايضا بعد
 من الدم من القم الثاني فلا حاجة الى تغيير قوله **فما بعد** مما اذا لم يكن
 دالة على الشقة والظن انه ينبغي في هذا المقام حيث قال المصنف في

الاضاح

الاضاح في هذا المقام واعلم ان من هذا الضرب ما هو قبيح جدا وهو ما
 يدل على الشقة باتفاق الوزن والقافية ايضا **لقول ابي تمام** اما اخر الايتا
 المذكورة فمحملة ايضا قوله هذا الضرب على القم الثالث من الملح والاعطية
 انه رام بهذا الضرب ضرب الملح من الشقة لان علة القم مشتركة وهي الدلالة
 على الشقة ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والشقة شمع
 في الضرب الثاني منه وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال **والله اعني بحده**
 وهي عطف على قوله وان اخذ اللفظ **سبحي** ذلك الاخذ **الما وسحلي** **قال**
 الشاعر من الربا شر معصية فاصلة من الربا المنزلة اذ انزله ابتداء وجه
 التسمية ان يقصد عطف معنى الغير ولا يتنصا بجعل الامام مفعولا من سحلي
 المعنى لان المعطى اي اخذ اللفظ والمعنى من اللفظ الاولى **قال** الشاعر
 الذي هو كسوط الجلد عن الشاة واللفظ المعنى بمنزلة الجلد وكان كسوط من
 المعنى جلد او البسه جلد هذا او البسه جلد او البسه جلد **وهو ثلاثة**
اقام اي كذا ذلك المذكور من الاقام كذا يعني من يد وخوا ومذمونا وابعد
 من الدم كاشفة وفي الشاعر فسر ذلك بمنزلة ما ينبغي ان يمان وما ذكر ان الله مقام
 خفيف الاقام **او هنا** اي اول الاقام وهو ما يكون مذكورا لكون الثاني
 ابلغ من الاول **الاول** **ابو تمام** فميزا ان **الصنع** اي الاحسان وهو مستدا
 خص الجيلة الشريفة ان **الحمل** **ابو تمام** **ابو تمام** **ابو تمام** **ابو تمام**
المراسم **ابو تمام** **ابو تمام** **ابو تمام** **ابو تمام** **ابو تمام** **ابو تمام**
الصنع **ابو تمام** **ابو تمام** **ابو تمام** **ابو تمام** **ابو تمام** **ابو تمام**
 وفي القاموس اي تارق ماؤه يعني شاعر يني عطا بك عني يدل على عظم نفعه كالتحيا
 الذي يطي في سجن في ان من كبر فثبت ابي الطيب مع استماله على زيادة بيان
 المقصود بغير المسئلة بالتحيا يتضمن سببه بالتحيا الماطرة في كبرها فعه
 وفي احيا الموهوب له كاحيا التحيا الارض **وايضا** اي تاني الاقام وهو ما يكون
 مذمونا لكون الثاني دون الاول **لقول البصري** اي لمع **في السدي** في البصاح
 السدي على فصيل لكن في القاموس كوش هو يحمل القوم ما داموا فيه فان تفرق
 القوم فليس بسدي والسريتا بعد البصاح **لانه المصقول قلت** **لثامه**
من غسبه المصقول اي المحل في الشرح فيه استعان بالكتابة حيث شبه الكلام
 باستيف وان ثبت له الثاني وامضاله كاتبات الاظفار للثنية وفيه ان اثبات
 بلغاني او الصفا له تحييل واخر ترشح او التحييل لا يكون الا واحدا والا

وجه انه شبه الكلام بالبرق الصافي عن الكدر وجعل تلك البرق طاهرا
 من شأنه الذي كالسيف ومن وصف كمال الفصاحة وكون كلامه ايضا كون
 سيفه قاطعا ووصفه بالشماعة فليس فصل بيت الجعري في مجرأ استماله
 عن الاستقامة والقيضية كاذب المصنف في الايضاح وهو الشارح بل فيه
 تشبيهات دقيقة واستنباح لطيف ايضا وقول **ابن الطيب**
كان السهم في النطق قد جعلت على رماحه في الطعن خرسانا
 في الشرح خرسان البحر قتيانا وخرسان الرماح استمالا واجدها خرض
 بالقم والكسر يعني لغزط نفي استوارماحه ونفاها كان السهم عند النطق
 هذا **واقول** في بيت الجعري حيث جعل السهم شبهة بالسهم على
 التشبيه المقبول لكن مع ذلك بيت الجعري ابلغ لكونه مافيه من المزايا
 وثالثها اي تلك الاقسام وهو ما يكون بعده عن الكدم ككون الثاني مثل الاول
يقول الاعرابي انما مازول **يك** يحذف نون في الجرم لكثرة استعمال **الكسر**
الفتيان بالكسر جمع فتى بمعنى البغي ولكن **كان** ارجعهم ذراعا الذراع
 بالكسر طرف المرفق الى طرف الاصبع الوسطى والساعد وقد ترك فيه
 وزج الباع والذراع وزجهما اي محي الباع قد رمد اليدين **وقول**
الجمع يندح جفد بن جف
تروم الملوك مدي جفد ولا يصنعون كما تصنع
وايسر او **مهم** في المعنى **والكسر** اي احسانه او سم واما **الظاهر**
فانه ان يشابه المعنيان اي معنى الثالث ومعنى البيت الثاني **كقول**
جربير فلا ينفك على لفظ النبي من **ارب** على وزن فطر وصت الحاجة
لما هم بالقم والكسر جمع جلبة بالكسر **سواء** **والعامة** بالكسر وهي
 الفقرة والبضة وما يلف على الراس وحملها على الالين **البلغ** وعلى الثالث
 اوفق بقوله **والخار** بالكسر اي سوار كالم ونسا وهو قد روي بذلك
 القسوية باستعمال دو فبها على السواء **وقول ابن الطيب** في سيف الدولة
 يذكر خضوع بني كلاب وقبائل الغريب له **ومنه في كفه منهم قناة كني في كفه**
فهم خضاب فتعير جربير بدي العمامة كتعير ابي الطيب منه ممن في
 كفه منهم قناة وكذا التعير بمائة بذات الخمار كني في كفه منهم خضاب
 لطلحة بدم الحشم وكذا احتمال اخر يخرج عن تشابه المعنيين وهو ان
 في كفه خضاب كطلحة بدم اذ ليس الخضاب الارينة وهذا الكذا وان يذكر

علي

على ضعفهم يكن لا بالسوية بين النساء وبينهم في الايضاح ولا يفرق من البيت
 المنشأ بين ان يكون احدهما نسبيًا والآخر مدحًا او مجازًا ولا اعتنا او غير
 ذلك فان الشاعر الحاذق اذا عمد الى المعنى الجليل واضطر احتمال في اخاينة
 فغير لفظه وعذل به عن وقوعه ووزنه وقافيته **ومنه** اي من غير الظاهر وهو
ان السهم في النطق قد جعلت على رماحه في الطعن خرسانا
 في سروق الشعر الدما مثل ما كانت **عليه** فقلهم حال من الدما جعل **سهم**
 او غير مخلوطة بما يغربوننا **كلامهم** **يشك** لان الدما المشرفة صارت بمنزلة
 ثياب لكم **يقول ابن الطيب** **من الجرح** هو من الدم ما كان من السواد **عليه** اي
 على لسيف **مخرج** من **سهم** **كلامهم** لان الدم لم بمنزلة العمد
 له **تقدي** بخبره ابي الطيب المعنى من القتل والجرح الى السيف واذ وقع هذا
 النقل في المنشأ بينين زاده ضا في الاخذ **ومنه** اي من غير الظاهر **او كقول**
ابن الثاني **مثل** من معني الاول **كقول جربير**
اذا خلت **بلك** **سراسيم** **وقول** **الناس** **كلامهم** **خسانا**
 لانهم يعرفون مقام الناس كلم فحلم بمنزلة كل الناس هكذا اذ كنى الشاعر
 كل المتبادر انهم تزلوا منزلة كل الناس في الغضب فيكون اخضر من قوا
 اي تواس من وجهين **وقول ابن راس** **كبراهدون** حين غار على الفضل البركي
 لكثرة افضاله
واقول **انام المضدي** **عند احتفال المجلس للملشد**
الجامع **علي** **انك** **من قد** **قلت** **مثل** **اليفق** **بالواحد**
اجتماع
ليس من الله يستنكر **ان جمع العالم في واحد**
 مغاير صدون باطلاقة ولا يحى ان التناوت الموجب بعدمه الظهور العموم
 والخصوس سواء كان الاول امتدادا لثبوت الحكم لكل خاصين فالاثبات لخاص من خواصه
 رقة محضة ظاهر بخلاف خصوص الاول فانه لا يستلزم الحكم على الخاص الحكم
 على العام فليس فيه رقة محضة بل تشبه ان يكون فيه تد اذك ما فان الاول
 وبهذا عرفت ان اخذ الثاني لخص من معني ثم الاول اذ اخل في اخذ المعنى
 بفيه **ومنه** اي من غير الظاهر **الذئب** **وقول** **كون** **معني** **الثاني** **فيس**
معني **الاول** **كقول ابي الشيب** **الحزاعي**
احب **السلامة** **في** **الحوالك** **كلامهم** **حب** **الذكر** **كلامهم** **القوم**

جميع لأم لطالب وطلب والامر للذمالان المنايب للطلب على سبيل الحق
للذم لانهم يحسنون والمادة كل لأم لا يقتضيه المقام وتقول **اي الطيب** **احسن**
الاستفهام للانكار فهو في بعض الاحبة والنفي راجع الى القول الذي قوته
واجب فيه المنة لا يدخل التقديره بانا احسن او ليجوز كون المضارع المشت
خالا بالاول المضرون او على سبيل الشذوذ واما جوبير البغضية الحال اذا
كان مضارعا مبتدأ مطلقا فما يشعر به كلام السارح فلم يغير عليه مع التحسين
واما جعل النفي للجمع يجعل الاول للعطف فبعضه لا زاد ما يحتمل اتقا
جه احسن الاظهار في اختيار احسن على احسنه التوزع في الاحبة ومنه وفيه
في قوله واحسن فيه كضمان احسنه لكن بقدر مضار اي احسن في حقه على طبق في
هو اك والى الحب المذكور في احسنه معني **ان المنة** **احسن** اي في حبه على احسن
الوجهين **من اذاه** اي بمن يعادونه فكيف يجب الملاقاة مع اعدائه وفيه
ان المنة قد تكون من احبائه الذين لا يسيرون الذم لا بقايد عوي حبه والامر
باعدايه من يعاديه على ان يكون الاعداء اجمع عدة بمعنى المفعول وحسينه ينفق
المعنى عن ثبوت الدود وانما بين السبب في البينين على القيصين لان
اللاحق في هذا النوع ان يبين السبب الا ان يكون ظاهرا كما في قول **اي تمام**
ونعمه متقف جدا **اخلى** **على اذيتهم** **نعم السراج**
قوله جده مفعول متقف وقوله اي الطيب
والجملات من ذلك تعامت **سقت قبله** **سؤال**
فان لا من السند في سؤال التايل والقام لغوات العطا قبل السؤال مشاه
في غاية الكمال وهو ان يظهر من ان يجي بدون ذكر الحال **وهو ان**
الطيب **من اذاه** **احسنه** فهو من اخذ الظاهر الذي الثاني فيه استلغ
قوله **الافهم** **الاودي** وهو في اللغة الواسع الفم وطول الاسنان بحيث
خرجت من الشفتين **وقوله** **الافهم** **الافهم** **الافهم** **الافهم** **الافهم**
واظهار في الماراجع ان يجي العلم اي مستعمله على اعلامنا متوقفة
فوقنا فتكون الاعلام مظلمة بنا **اي عين** **الواكان** **وئية** **مصدر** **يروي**
العين اروي التي بعينه وهذا اذا كان قريبا واما اذا كان بعيدا فلا يروي
الا شيخ لا يميز عن العين **نعم** **مفعول** **له** **متعلق** **على** **انارنا** **لوقوتنا** **او**
اي **بان** **متعلق** **بفقه** **سما** **اي** **ستظم** **من** **الحوم** **من** **يقبلهم** **لأعيادها** **بذلك**
فاقاد تذكر غلبتهم على الحضم وقول **اي تمام** **وقد طبلت** **اي** **التي** **تليها** **الظلم**

عقبان

سما **اللائمة** **اي** **من** **كان** **عقبان** **في** **سرعة** **وصومنا** **اي** **الحضم** **واصطفا** **اي**
الحضم **حي** **بما** **ان** **اي** **العقبان** **كالحرمان** **جمع** **عقاب** **اي** **اللائمة** **اي** **اللائمة**
باعتبار **المشاركة** **على** **التشابه** **اي** **عقبان** **الطير** **اي** **اللائمة** **اي** **اللائمة**
اعتقاد **اعلى** **اي** **استطعم** **لحوم** **القتل** **اي** **اللائمة** **اي** **اللائمة**
مع **الجيش** **اي** **اللائمة** **اي** **اللائمة** **اي** **اللائمة** **اي** **اللائمة**
اي **عقبان** **اي** **اللائمة** **اي** **اللائمة** **اي** **اللائمة** **اي** **اللائمة**
بمعنى **راي** **عين** **نظر** **لانه** **عبارة** **عن** **القرب** **وبمعنى** **القتل** **ومادة** **ك** **السارح**
في **دفع** **من** **ان** **القتل** **يجوز** **ان** **يكون** **مع** **البعد** **بان** **يكون** **الطير** **في** **النار**
حيث **لا** **يزي** **اطيلا** **لانه** **قوله** **اقامت** **مع** **الرايات** **بمعنى** **ان** **القتل** **مع** **الرايات**
اي **القتل** **من** **طلت** **القرب** **اي** **اد** **اي** **اللائمة** **اي** **اللائمة** **اي** **اللائمة**
الماخوذ **والاول** **موافق** **لايضاح** **والثاني** **لايلايم** **قوله** **ويضاف** **اليه** **بعض** **الحسنه**
بقوله **اللائمة** **اي** **اللائمة** **اي** **اللائمة** **اي** **اللائمة** **اي** **اللائمة**
من **الجيش** **ولا** **يظهر** **وجه** **مذموم** **ذكر** **الزيادات** **على** **الزيادات** **على** **الزيادات**
وما **اي** **بالزيادات** **الاحسن** **يتم** **حسن** **اول** **اعني** **قوله** **اللائمة** **اي** **اللائمة**
او **ذكر** **اقامت** **مع** **الرايات** **هو** **الذي** **لهم** **مقابلة** **لله** **هذا** **الاستدراك**
وقيل **المترادف** **ان** **بمعنى** **الزيادات** **يتم** **حسن** **وليف** **الابدال** **من** **بيت** **لله**
الطيب **ولا** **يعيد** **من** **الصواب** **ويوافق** **مبارك** **الكتاب** **ويكون** **مجاذا** **قوله** **السارح**
وهو **الزيادة** **حسن** **قوله** **وان** **كان** **قد** **ترك** **بعض** **ما** **اتي** **به** **الافهم** **وعلى** **القتل**
الاول **يكون** **مجاذا** **قوله** **لايضاح** **وبذلك** **يتم** **حسن** **قوله** **اللائمة** **اي** **اللائمة**
قال **السارح** **والقتل** **الاول** **هو** **الموافق** **لايضاح** **وعلمته** **القول** **نظير**
والزمن **الافهم** **المذكور** **لغير** **الظاهر** **وهو** **قوله** **قد** **بنت** **سواد** **حج**
على **ان** **غير** **الظاهر** **لا** **يخصر** **فيما** **ذكر** **واللفظ** **في** **استحاج** **نظير** **لها** **بحال** **يكن** **وجه**
اذ **راج** **الاكثر** **خفي** **جدا** **ومعنا** **اي** **من** **هذه** **الانواع** **والصواب** **ان** **من** **هذه** **الانواع**
ومعها **الرايات** **اي** **من** **السوقه** **لان** **حسن** **التصريف** **في** **كل** **مرقة** **كذلك** **ما** **يجري**
حسن **التصريف** **من** **قيل** **اللائمة** **اي** **اللائمة** **اي** **اللائمة** **اي** **اللائمة** **اي** **اللائمة**
الانواع **يكون** **استدفا** **لانه** **اخذ** **كان** **اقرب** **الى** **القول** **اي** **لله** **نسابة**
القول **والا** **فالحتم** **مقبول** **وبعد** **يجه** **ان** **نسابة** **القول** **خرجت** **عن** **هذا** **البنا**
قنائل **هذا** **اي** **هذا** **الذي** **ذكرناه** **من** **ادعاس** **احدهما** **وانواع** **الثاني**
وكونه **مقبولا** **ومردودا** **او** **تسمية** **كل** **بالاسامي** **المذكورة** **او** **غيره** **لك** **مما** **سبق** **فان**

بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عن عثمان والنسبة إلى العرج على وزن
 الفرس وهو منقول بطريق شكة وقيل لأمينة بن أبي الصلت وتمايه .
 • ليوم كريمة وسيد أدنع .
 فصوله يوم متعلق بأصاغوني واللام للوقت والكريمة شدة الحرب وسيد
 النفر بالكثر لا غير سيد بالخيل والرجال والنفر موضع الخاف من فروج
 البلدان والمعني أصاغوني في وقت شديد وأما بدون التبيين فكلوا لأم
 • قد قلت لما اطلعت وجناته • حول الشقيق الغض وضنه أش .
 • اعدان الناري الجول رقفا • ما في وقوفك ساعة من باس .
 المستزاع الأخير لا يتم وأما تبيين ما دون المستزاع فكيف .
 • كما مع الدهر في نون كايده • والعين والقلب منا في قدي فاوي .
 • والآن اقبلت الدنيا عليك بما • تنوي فلا تنس أن الكرام إذا .
 ولا بد هنا من تقدير ما في البيت لأن المعنى لا يتم بدونه بخلاف قول الحريري
 فإنه لا يحتاج إلى تقدير فخصم ما دون البيت فمتان تضمن أن يكون المضمّن
 بما تمثّل إليه الطباع وتالفه وتنافس به بأن يكون أمّا شهرة أو احتمالة
 على مزايا بعيدة أو كون صاحب من يعتد بكلامه ويشتهر سمع مقالته .
 بما يصرف فيه لكن في لفظه لأنه لو كان يعني تضميناً لم يقبل سرقته فلا وفي
 الحفظ عن سبق أيضاً ليكون أبعد عن السرقته بل في معناه ما يدع نكته
 في لفظ المضمّن كما يشترطونه **ما زاد على الأصل نكته** ولطيفة **كالنورية**
 وقد عرفنا **والشبيهة في قول** أي قول صاحب الحق **إذا الوهم استبدى**
 أي اظهر **لما** أي شوته سواء اللون شغفها أو حمرتها في القاموس الجمع
 مضمرة الشفة أو شوته سواء غشيتها وهذا هو لا يخلو عن وضحة فلذا استند
 إلى يد في الموهمة التي شاتما الكذب **ونزهة** أي في **الغضب**
 مصغر عذب والغضب المستزاع من الطعام والشراب أو عذب تصغير
 شرم والأعذب أن البرق والحمر **ونزهة** أي النزهة تشبيه بالبرق يعني
 بما في أيدي في الوهم شغفها أو غشيتها وأدريج في أبدأها سانية
 نقص في شغفها تذكرت ما بين ريق فمها ويعلم من لسانها الذي تلهة
 بها وبضمها وقد نعت ما في القاموس من الردد في كال جهاب وجل
 الخارج التعذيب يعني الشفة وما بين العذب واللام ومعني الرق
 واللام ولعل ما ذكرنا عذب **والله** أي الوهم من الأكار **والله**

والله

والله أي لما بعد قدم عليه **والله** أي لما بعد قدم عليه **والله** أي لما بعد قدم عليه
 ونضنه الذي يلي الشان **والله** أي لما بعد قدم عليه **والله** أي لما بعد قدم عليه
 يذكرني الوهم قدها ومن دأب الجارية كلباً من الجند الذي جرد والناسح
 فقه تشبّه تمثيل الصورة قدّها الساكنة في العين بالمدايع الجارية
 المتلاصقة كان المدايع الجارية المختلطة بدها السوابق الجارية العوا
 فمما تضمن هذا التشبيه أيضاً **أورنيال** القدي الذي في القدي موزاد الكا
 في البيت الأول على الأصل في النورية وتضم النورية إذا نورية أروح
 مما هي في بيان حال الجوبة شيا حال الجوبة شيا حال ذكر كالماء في الثاني
 بال تشبّه التبعية الذي ظهر الوجه الذي له فضل عند ذويه إذا الأصل
 بيت أبي الطيب في مطلع قصيدته له اعني .
 • تذكرت ما بين العذب وبارق • يجرعوا لينا ويحرق الشوابق .
 وأعني اسمك أن بين هذين الموضعين المعروفين وكانا يحرقون الرياح
 عند مطاروه الفرسان ويساقون الخيل فابن مفعول تذكرت أيدك
 بينه جرعوا لينا أو طرف تذكرت أو طرف جرح وقد جرح تقديم الطرف على المقعد
 والمفعول جرح وعرف بهذا أن التضمين نوحان ما بقي فيه المضمّن على معناه الأصلي
 كما استعمل فيه من معناه الأصلي إلى معنى آخر ولا يبعد أن يشترط فيما إذا نقله
 عن معناه إلى معنى آخر أن يكون المعنى الثاني بفتح من الأول أو لو كان دون
 لكان دوناً ولو كان مثله لكان أبعد من الدم ولا يظهر اختصاصه بزيادة
 الحسن لزيادة على الأصل بالتضمين لجريتها معناها في الاقتباس وكانهم لم يلقوا
 إليه أنه لا يتصور فيه زيادة على الأصل ولا يليق بالقوة بالزيادة إذا أصل القراء
 أو الحديث **والله** أي في التضمين **الغير** أي ما قصد تضمنه **قال** الله
 في الإيضاح ليدخل في معنى الكلام وليبعد أن يدفع من التغير التقوية
 أيضاً أو كما في قولهم تضمن في يروي به أو شغل .
 • أقول لعشر غلطوا وعصوا • من الشيخ الرشيد وأنكره .
 • هو ابن جلا وطلاع الثنايا • متى يضع العمامة تعبره .
 وأبنت ليحم بن وئيل على غنيل وأصله مشهور بغيره من النكل إلى الغيبة
 ليدخل في المقصود والتسطر والبيعة والمعني غلطوا في حق ونقصوا أو وصفا
 من قدره **يقال** غرض منه نقص ووضع من قدره وفيه تنكير قد ريف باستعمال
 الرشيد وفي التضمين نكته وهو التعريف ببل الغلب فيه وأنه عطا بجمامته

في الأساس خلق عليه اذ اترع ثوبه فطرحة عليه وفي جعل ايام لباسا شيئا له في
الشرف بالكعبة لانه الذي يلبس بين البيوت **فوجب ان يحب في المذبح**
تطهيره يستفاد منه ان من ثوبات حسن الابتداء ايراد ما يتفقا ان منه
الاول اي قول ابن مقاتل الضرب موعدا **اجابك بالفرقة** عد فقا له
الذاعي موبدا اجابك بالاعني ذلك المثل السوا **واحسنه** اي احسن الابتداء
انما شئت المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سبق الكلام لاجله فيكون المبدأ
شعرا بالمقصود والانتها ناطرا الى الابتداء ففرق بين هذه المناسبة وبين
الملائمة المرغوبة في التخلص لانما ليست المعنى الاشارة بل مجرد عدم التباعد
ما شئت به وبين المقصود بحيث يكون جميع ما شئت به مع المقصود **فوجب**
اجنبين فلا يلزم ان تكون البراقة من شرائط حسن التخلص **ويشترط** اي
الابتداء المناسبة كما هو الظاهر وكون الابتداء مناسبا للمقصود على ما فسرته
الشراح **سواء** من يشرح اذا افاق اصحابه في العمل او غيره اذ لم في كل حال
وجمال **استهلال** هو اول صوت التي حين الولادة واول المطر اي تقوف
او حال تام بسبب لاستهلال اي اول افادة المقصود **لنوايه** اي قول
ابي محمد الحارثي في التسمية يعني الصناجب بولده لا بنبته

بشرك فقد انجز الاقبال ما وعداه ولو كذا الجحد في حق الفلي بعدا
يحمل ان يزيد بكون كوكب الجحد المولود فانه لو كوكب سما الجحد جعل الجحد كاسما
وانت له لو كذا هو المولود وان يزيد بكون كوكب الجحد ما يعرف به طابع الجحد
اي طهر بهذا المولود فوقع طابع الجحد وكون كوكبه في غاية الصعوبة **لنوايه**
اي قول ابي الفرج السبوي **اي في المرتبة** اي مرتبة نحر الدولة **في الدنيا**
نول خلا هو بالسر قدر ما يملأ به فيها **فما هذا اعدا** اي اخذ
من بعد اي اخذ التشديد **فصل** اي قبلي جنة والقول بلي لم القول
الصنم الطاهري يقول يموت المزيه ذلك لان موته يدل على انه لا حياة
من بطشه او يقول بعد موت المزيه لانه كان جازر المقام بعد الدنيا مضطرا لها
وناشا اي ناتي المواضع الثلاثة التي ينبغي لمثل ان يتاقي فيها **التخلص** اي
وخذ ان الخلاص يقال خلصته تخلصا اي اعطاه الخلاص وضعوا **المصدرا**
العمل التخلص المبني عن التكلف لانه يحتاج الى مزيد تكلف ومقاساة تعب
في تحصيله **ما شئت** اي او قد الكلام به ابقاء اسد يد اخي التبت
يقال شبه النار توقدت وسبب النار شيئا او قدت لازم ومتعد فاقيل المقصود

بن لسعة لانه وقود يوقد به نار المبيان ليعني المقصود في النهاية او اخذ هذا
اللفظ من السحاب بالفتح بمعنى اول التي اي ابدي وانفتح به او من شرب الشر را
في لونه واظهر حسنه وجماله **فوجب شئت الكلام** زينه واظهرها له فلا حاجة في
حمل التشبث على الافتتاح لانه ما نقل الشارح عن الامام الواحدي بنان التشبيه
في ايام السحاب والوقد والفرق وذلك يكون في ابتداء قضاية الشرح فني ابتداء
كلام تشبيها وان لم يكن في ذلك السحاب **من شئت** اي وصف لجمال او غيره
كاذبت والاحضار وغيره **كان** **المقصود** متعلق بالتخلص **مع رعاية الملائمة**
بينها اي بين ما شئت الكلام به وبين المقصود واحترز به عن الافتضا
وهو ان حال المقصود من غير تشبث مقدمه من المتكلم وتوقع من المخاطب في
التخلص الافتضا بالاقطاع واقضاها الكلام ارتحاله **واعلم** ان التخلص في
الفرق تخصيصا لا انتقال ما شئت به الكلام له المقصود مع رعاية الملائمة
بينهما على ما صرح به في الاضاح فلا وفي ان يقال ونايتها التخلص اي الانتقال
بما شئت الخ ليعلم النامي الاصطلاح ولا يظن العارف الاطالة لكن ما ذكره
الشارح من انه لا معنى لقوله **فما شئت** به الكلام من شئت لانه التشبيث بعينه
هو التشبث وهو ان يصف الشارح حال المرأة وحالة معها في العشق **بقا**
هو تشبث بفلان اي نسب بها فتشبت الكلام بالتشبيث او نحو مما لا يظن
معناه في اللغة اللهم الا ان يقال لما كان اكثر ما يفتح به القصيد والمذاريح
تسبيبا وتشبيها ذكر التشبيث ولا راد مجرد الابتداء والافتتاح **فقد اندفع**
بما صق على انه ما يجب لانه لا مجال له بعد ذكر كلام الامام الواحدي ثم ان
التخلص قليل في كلام المتقدمين كما سنبهنا اليه من ان مذهب العرب هو الافتضا
وهو ان المقصود من كمال الحسن بلغ غاية مرات القول بحيث يتمكن في حين
ايها وقع من وجوب التاقي في التخلص ليس مبنيا على عدم صحة الافتضا وليس واز
على مذهب المتأخرين كما يكايد بيقدر في الزهر القاهر بل مع حسن الافتضا
اذ عدل عنه الى التخلص ينبغي ان يتاقي فيه **لنوايه** اي قول ابي تمام في عبادة
بن طاهر **يقول قوم** بالضم وضع اليم صنع كبيرين خراسان وبلاء الجبل والالا
قليل بالاندلس والظفر متعلق بقوله **فما شئت** فاعلم بقوله ولا يخفى شدة تشبث
توي وقوم من سماع تشبث السنين والنا لان احدا منها تغلب بالآخر كما في
سأدس وسأوي **وقد اخذت** بنا حال من قوي اي نقصت القوة وارفت
يقال اخذ منه اذا انقصه وارفتها **السري** اعتبرنا تشبث السري على لغة بني ابي

فيمّا في هدي لا نسا على وزن الجمع والمصدر لا على استعمال فليد فوهوا
 انما اجناسية وهديية على وزن عرفة ولينرا التانيث لتقليت خطي على الذكر
 لان الموت لا يغلب على المذكر والبدي السبعانة اللين **خطي** جمع خطوة
 كسبعة وهي تايين القديين **المهريية** المنسوبة اليه من بن حيد ان بطن
 من قضاة فهم غايب لتسوق الخيل فيقال لا يلهم مهريية **والقود** جمع قود وهو
 الشد البد العنق **وقالت** السارج وهي الطويلة الظهور والاعتاق اي تقول
 في قومس قومي الحال ان مرأولة الكري ومسايرة المطايا بالخطي قد اشرت
 فيها ونقصت من قواني قوتله **خطي** المهريية عطف على الشري لا على قوله
 منا يعني ان الشري اخذت منا ومن خطي الابد على ما قوم ومفعول تقول
 قوله **ام مطلع الشمس** مبتدأ خبر **تبعي** اي تطلبت **ان لوهر** اي تعقد
 بنا او معنى يعني هل تزي معنا اللين **المطلع** الشمس محتمل ان يرصد
 والشمس الحقيقي ويجعل ان يرتد فامتزل متدوخة **فقلت** **لا ولكن مطلع**
البحر روح للقوم وتنبية يعني لا اقتصد مطلع الشمس مع وجود مطلع الشمس
 وتنبهوا انه لا وجه لقصده مطلع الشمس مع وجود مطلع البحر او انه لا ينبغي ان ي
 منزلة منزلة الشمس ولكن مطلع البحر **قالت** السارج واحسن التخليص ما وقع
 في بيت واحد **كقول** ابي الطيب

نود غم والين فيما كانه . فنانا ابا الهجاية في قلب خيلق
 والفيلق الجيس **وقد ينقل** **منه** اي من اسبب به الكلام **ولم** ذلك الانتقال
ذلك الانتقال **الاقتضاب** وهو **مذهب العرب** اي العرب الجاهلية يرصد
 اليه قوله **ومن يلهم من المحضرين** اي الذي يضي بعض عمرهم في الجاهلية وبعضه
 في الاسلام او من ادركهما او ساجرا ذكرنا لقلة المستفادة من قوله وقد
 ينتقل بالنسبة اليه من بعد العرب والمحضرين فايالك توهر القاجران التبدل
 بشعراي تمام للاقتضاب الذي هو مذهب العرب ومن يلهم هو **كقوله**
 اي قول ابي تمام للاقتضاب الذي هو مذهب العرب وهو من الشعر الاسلامية
 في الدولة العباسية **لوراي الله** اي علم الله **ان في البنية حرا جاورته**
الابرار اي في الجنة بقريية الابرار **شيعا** جمع اسيب حال من
 الابرار لان الابرار نجوا ورا الابرار على احسن حال اولان الجنة ازل الحزن
 ولا يخفى ان مقتضى المقام ان يقول ما جاورته احد من الابرار شيئا
 الا انه راعي فصحة الوزن فجعل المعنى باقيا لفظا من انتقال الى مالا يلائمه

فان

فكانت
كل يوم تبدي صروف الدنيا . **خلفا بن ابي سعيد خرييا**
 ويمكن ان يخرج هذا البيت من الاقتضاب اليه الخلف بن يقال زح ترخيخ
 الشباب على الشيب اللين الجديد على الخلق القديم او بان يقال يريد ان
 مع الايتلاي بالشيب لا بأس في الظهور عرايب خلق ابي سعيد ولا يخفى ان
 لا يوافق نفي الخيز من الشيب ما جاء في مدح الشيب وفضله في الشعر فالله
 بحال الشاعر المتكلم الاجتناب عن مثله **ومنه** اي من الاقتضاب **ما يقرب من**
التخلص في انه يسوبه من من الملازمة **كقولك بعد عبد الله اما بعد**
 فاني قد فعلت كذا وكذا وهو اقتضاب من جهة انه قد استعمل من الحمد لينة
 كذا الحر من غير رعاية ملازمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يوت
 بالكلام الاخر لاجاء من غير قصد اليه ارتباط وتعلق بما قبله بل لفظ اما
 بعد اي مما يلي من بي بعد عبد الله فكذا اقتصد اليه ربط هذا الكلام بما
 قبله **وقيل** **فصل الخطاب** في القانوس واما بعد اي بعدد عاي لك **قوله**
 من قاله اود عليه السلام او كتب ابن لوي هذا او يغلم منه انه يقال اما بعد
 من غير ان يقع بعد حمد او غير او معناه حيث يد بعدد عاي لك والاضطر
 ان فصل الخطاب الفاصل بين الحق والباطل والخطا بالمفعول العبر
 المنشابه وكل منهما ينتجة العمل بالحي على وجه الكمال وان قالت ان الابن
 والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد
 لان المتكلم يتبع في كل امر ذي شان بذكر الله تعالى وتحميد فاذ اراد ان يخرج منه
 اليه الخرض المستوفى اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد هذا
 والمفعول ان المنداد بهذا المفعول ان اما بعد في فصل الخطاب **وكقوله**
هذا وان لفظا عين استرقاب فذكر هذا يقرب اليه التخلص لان فيه نوع
 ارتباط لان الواو بعد الحاله ولفظ هذا اما خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ
 خبر محذوف او فاعيل فعل محذوف **اي الامر هذا** **او هذا** **كاد** **او** **معني**
 هذا او مفعول بفعل محذوف اي هذا **وقد** يكون الخبر مذكورا **وقيل**
قوله تعالى حيث ذكر جعفا من الانبياء وراة ان يدرك عقيقه الجنة واقلا
هذا ذكر وان للتقيد الحسن **ما** **لا** **يخفى** ان التصريح بالخبر في بعض المواضع
 دون باقي الاحتمالات يدرج احتمال حذف الخبر **وقالت** **ابن الاثير**
 لفظ هذا في المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة وكذا

بين الخروج من الكلام الى كلام اخر ثم قال وذلك من فضل الخطاب الذي هو
 احسن موقع من المخلص كقوله هذا ذكر كلمة من المقارب بين الكلامين
 ومثله فضل الكلام عن ما يقفه يقولك اعلم **ومنه** اي من الاقصاب الذي
 يقرب من الخلق **قول الكاتب هذا** فان فيه نوع ارتباط حيث لم يتبدى
 الجبروت الاخر فجاء **ومن هذا** القبول لفظ ايضا في كلام المتأخرين من الكتاب
واللهما الايتنا اي ثالث الما بين الايتنا كقوله اي قول ابي نواس في الحبيب
 علي وبن الحبيب ابن عبد الحميد **واي جديد اذ بلغتك بالفي** اي جدير التور
 بالاماني **وانت بما املت** منك جديد فان قولني اي تعطيني منك الحبيب
فاهله والافاني **ما در** عن منعك او عن مواليك **ومكرو** لما مذكرك عنك من مواليك
 العطايا والامتنان الى المديح والثناء واحسنه اي احسن الامتنان **اما اذن**
بانتها الكلام كقوله اي العزني بقيت بقا الذم **الف اهله** وهذا
وما بالبرية شايلا لان يقال سبب لكون البرية في غمرة وصلاح كانت
 او المعنى وهذا اذا لا يحصى كل شاركني فيه جميع البرية ووجه الايدان
 انه تعارف الايتان بالذم في الاخر وقد قلت عمارة المنقذين بهذا
 والمتأخرين يجهلون في غايته وليمونه حسن القطع وبراعة القطع **وجميع**
فواع السور وخواتمها **واردة على احسن الوجوه** يقال هذا انما ينبغي على
 مذهبي خيفة من البسطة ليست جزءا من السور والافلا تفاوت بين
 الفواع ونحن نقول **المراد** بفاعة السور الفاعة ولو على بعض المذاهب
والكل من البلاغة **يظهر ذلك بالاشتمال** في تلك الفواع جملنا ومفردنا
 والتنبه لرواها **واشارنا** لان في باوي النظر بل فيما يكون قول السورة
 دعاء على تحضر اجز مدونة طائفة او متعدد ووعيد لكن **الاشتمال مع التكرار**
لما تقدم في الفنون الثلاثة يفسح عن وجوه من انباء بحيث لا تقصر من ربه عليه
 وليس مدي بلاغنا ما يدخل تحت طاقة البشر ما يدخل تحت طاقة البسه
 بل هو مشروعة مما لخطابه خالي القوي والقدرة وانكر هذا اخر ما القينا
 اليك من المداير **من افضال الصانع من الصانع** ولو انك فنتا وجددت
 سوي ما برزت دقايق من الودائع **فلست** فيها نظر الاعتبار **لنطلع** على ما لا
 يحصى من الاسترار **واجتب** من القصب والانكار **فانه** حرمك عن مشاهدتها
 امتلاك من الازهار **وعن** ان تجي لطايف النوار **ربنا** اللهم ايك فيما رزقت
 ولا تضيع الشجارا وزقت **ومتع** بطلانا الطالبيين **واذق** من خلافة

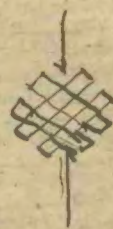
مأرعا

نارها الحاضرين والغائبين **اسين** يارب العالمين **وكان** الفراع من
 تحت هذا السراج المبارك في يوم الثلاثاء المبارك سبغ من هرهه المشقة
 ستة ثلاثة عشر بعد الاف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلوة
والسلام **وذلك** على يد افقر عباده الله **واوجه** الى مغفرة
الفقيه ابراهيم بن عبد الرحمن ابن ابراهيم بن حسين الشيرازي
نسبه بالامانة الحسيني غفر الله له ولوالديه
والله ابن ابي وصلي الله على سيدنا محمد
وعلى اله وصحبه اجمعين
وحيث بنا الله ونعم الوكيل
ولا حول ولا قوة الا
باسم العلي
العلي
والله
العلي

البركة - ٣٥٨ ر. ق. ر. ر.

فصل في بيان ما يجب من الصدقة
على الفقراء والمساكين من
الزكاة من ثلثيها
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في هذه
الزكاة من الخير ما لا يحصى
ولا يعلمه إلا الله العليم
الخبير

كتابخانه مشكوة
شاره
عبدالله آقاى سيد محمد مشكوة
١٣٥٨



قد وضع في ملكي
والله ملك استرات
والارض اليه
قد وضع في ملكي الثاني
بطور خاتمة الانوار
وانما اقصيها



معاريف الله تعالى
على ان حاشى قربان الانوار
١٣٥٨

